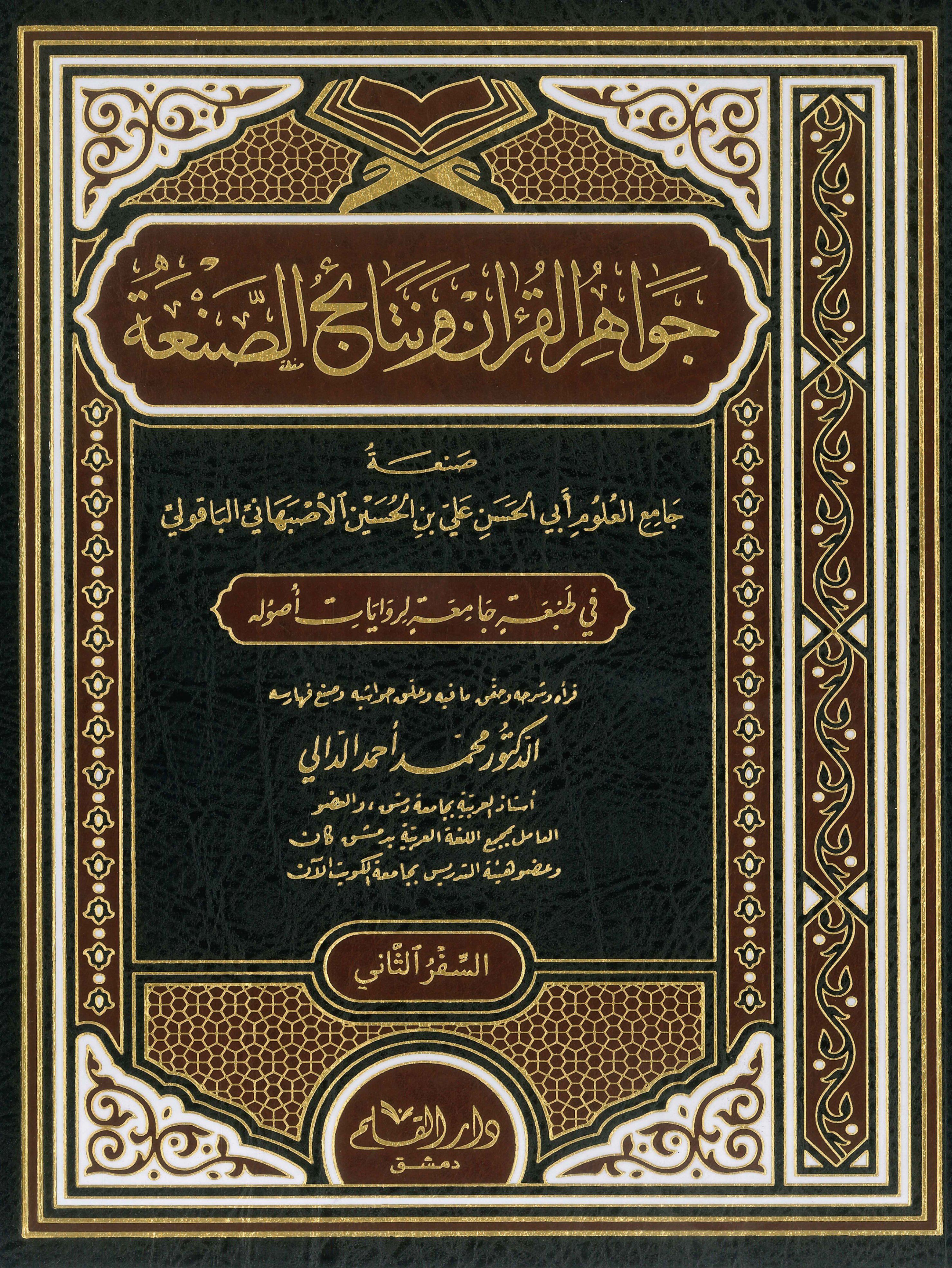


جواهر القرآن ونتائج الصنعة
صنعة
جامع العلوم أبي الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي
في طبعة جامعة لروايات أصوله
قرأه وشرحه وحقق ما فيه وعلق حواشيه وصنع فهارسه
الدكتور محمد أحمد الدالي
أستاذ العربية بجامعة دمشق، والعضو
العامل بمجمع اللغة العربية بدمشق كان
وعضو هيئة التدريس بجامعة الكويت الآن
السفر الثاني
دار القلم
دمشق


جواهر القرآن ونتائج الصنعة
٢



الطبعة الأولى
١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩م

تُطلب جميع كتبنا من:

دار القلم - دمشق

هاتف: ٢٢٢٩١٧٧ فاكس: ٢٢٥٥٧٣٨ ص.ب: ٤٥٢٣

kalam-sy@hotmail.com

الدار الشامية - بيروت

هاتف: ٨٥٧٢٢٢ (٠١) فاكس: ٨٥٧٤٤٤ (٠١)

ص.ب: ١١٣/٦٥٠١

توزّع جميع كتبنا في السعودية عن طريق:

دار البشير - جدّة

٢١٤٦١ ص.ب: ٢٨٩٥ هاتف: ٦٦٥٧٦٢١ فاكس: ٦٦٠٨٩٠٤

ISBN 978-9933-29-198-3



جواهر القرآن ونتائج الصنعة

صنعة

جامع العلوم أبي الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي

المتوفى سنة ٥٤٢ هـ

[في طبعة جامعة لروايات أصوله]

استدرك جامع العلوم على أبي علي الفارسي
وعبد القاهر الجرجاني، وله هذه الرتبة
« البيهقي صاحب الوشاح »

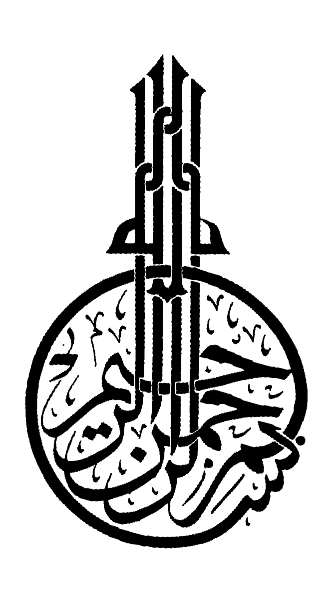


قرأه وشرحه وحقق ما فيه وعلق حواشيه وصنع فهارسه

الدكتور محمد أحمد الدالي

أستاذ العربية بجامعة دمشق، والعضو
العامل بمجمع اللغة العربية بدمشق كان
وعضو هيئة التدريس بجامعة الكويت الآن





[البَابُ الخَامِسَ عَشَرَ][١]

هذا بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ مِنْ حَذْفِ الجَارِّ والمَجْرُورِ[٢]

وقَدْ جَاءَ ذلكَ فِي خَبَرِ المُبْتَدَأ ، وصِفَةِ المَوْصُوفِ ، وصِلَةِ المَوْصُولِ ، وفِي الفِعْلِ جَمِيعاً .

١ـ **فَأَمَّا فِي الفِعْلِ** ، فكَقَوْلِهِ عزَّ وجَلَّ : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ﴾ [سورة البقرة ٢/٦] والتَّقْدِيرُ : إِنَّ الذين كَفَرُوا بالله . وهُوَ شَائِعٌ فِي التَّنْزِيلِ ، أَعْنِي حَذْفَهُما[٣] مِنْ « كَفَرَ » ، و« آمَنَ »[٤] ، قال : ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ ﴾ [سورة البقرة ٢/٢٦] ، ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَعْمَٰلُهُمْ كَسَرَابٍ ﴾[٥] [سورة النور ٢٤/٣٩] ، ﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ ﴾ [سورة البقرة ٢/١٧١] ، والتَّقْدِيرُ فِي كُلِّهِ : كَفَرُوا بالله ، أَوْ كَفَرُوا[٦] بِرَبِّهِم .

كما أَنَّ قَوْلَهُ : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ ﴾ [سورة البقرة ٢/٦٢][٧] ،

---

(١) انظر ما علقناه على « الباب الأول » ١٣ ح ١ . وفي يق : الباب الخامس عشر فيما جاء إلخ .

(٢) بعض أمثلة الباب في الإشارة إلى الإيجاز ١٦ ، والبرهان ٧١٨ .
ومنه قوله ﴿ فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ ﴾ [سورة النساء ٤/١٠٢] ذكر هذا الوجه فيه فيما سلف ٤٩ ـ ٥٠ ، وفاته ذكره ههنا .

(٣) في مو ويق : حذفها ، خطأ .

(٤) انظر المفردات واللسان (أ م ن ، ك ف ر) ، والبسيط ٢/٥٩ ـ ٦٤ ، ٨٨ ـ ٩٢ ، وغيرها ، وانظر ما جاء منهما في التنزيل في المعجمات المفهرسة لألفاظ القرآن الكريم (أمن ، كفر) وما تصرف منهما . وما بعد هذا في هذا الفصل برقم ١ ليس في يق .

(٥) في مو : أعمالهم كرماد ، وهذا اللفظ في سورة إبراهيم ١٤/١٨ والتلاوة : ﴿ مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ أَعْمَٰلُهُمْ كَرَمَادٍ ﴾ ولا شاهد فيه ، فالجار والمجرور مذكوران .

(٦) في صل : وكفروا ، والوجه ما أثبت من مو .

(٧) وسورة المائدة ٥/٦٩ والحج ٢٢/١٧ .

[وقَوْلَه][1] ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ ﴾[2] [سورة البقرة ٢/ ٢١٨] ، وقَوْلَه ﴿ لَا
309 يُؤْمِنُونَ ﴾ [سورة البقرة ٢/ ٦] التَّقْدِيرُ فِي كُلِّه : بالله .

٢ـ فأَمَّا قَوْلُه : ﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا ﴾ [سورة الروم ٣٠/ ١٦] فالباءُ مِنْ صِلَةِ التَّكْذِيبِ عِنْدَنا[3] ، وقَدْ حُذِفَ صِلَةُ ﴿ كَفَرُواْ ﴾ لِدَلالَةِ الثَّانِي عليهِ ، وهُوَ مُتَعَلِّقٌ بالفِعْلِ الأَوَّلِ عِنْدَ الكُوفِيِّينَ [108/1] دُونَ الثَّانِي .

٣ـ نَظِيرُه ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي ٱلْكَلَـٰلَةِ ﴾[4] [سورة النساء ٤/ ١٧٦] . وهذا بَابٌ مِنْ إِعْمَالِ الفِعْلَيْنِ[5] ، سَنَأْتِي عليهِ هُنَاكَ إِنْ شَاءَ اللهُ[6] .

٤ـ ومِمَّا جَاءَ وقَدْ حُذِفَ منهُ العائِدُ إِلى المُبْتَدَأ مِنْ خَبَرِه قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَـٰرَىٰ وَٱلصَّـٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ ﴾[7] الآيَةَ

---

(١) زيادة مني .

(٢) في مو : ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ ﴾ [سورة الأنفال ٨/ ٧٤] . وفي هذه السورة الأنفال ٨/ ٧٢ ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ ﴾ .

(٣) عند البصريين ، وهو على مذهبهم . وهذا مذهبهم في مسألة التنازع ، انظر بسط التعليق عليها في كشف المشكلات ٣٦٧ ح ٢ ، والإبانة ٣٥٧ ح ٢ . وذكر في كشف المشكلات ٨٧٢ أنه استقصى المسألة في كتابه الخلاف بين النحاة .

(٤) شرح اللمع ٤٩٠ ، وكشف المشكلات ، زيادات مخطوطة طنطا اللوح ٣٥/ ١ ، والحجة ٣/ ٢١٤ ، والبحر ٤/ ١٦٩ ، وما يأتي ١١٥٣ برقم ١٦ .

(٥) إذا تنازعا معمولاً واحداً ، فالبصريون يحملونه على العامل الأقرب ، والكوفيون يحملونه على الأوّل . هذا الأَوْلَى عند الفريقين ، وأجازا خلافه .

قال أبو علي في الحجة ٣/ ٢١٤ : وجهُ العاملين إذا اجتمعا في التنزيل أن يحمل على الأقرب منهما دون الأبعد اهـ . وقال الشيخ عضيمة في دراساته ٩/ ٤٨ : كلُّ ما جاء من أساليب التنازع في القرآن فإنما أعمل فيه الثاني إلخ .

(٦) ليس في أبواب هذا الكتاب التسعين مثل هذا الباب . والظاهر أنه نوى أن يفرد له باباً ثم أُنسيه . انظر ما جاء منه في دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٩/ ٤٩ ـ ٧٠ . وسيأتي ذكر بعض أمثلته عرضاً في التقديم والتأخير [الباب ٣٧] ص١١٥٤ـ١١٥٦ بالأرقام ١٦ ـ ٢٢. وانظر ما سلف ٤٤١ .

(٧) إعراب القرآن ١٢٦ ، وغيره . وفي صل ويق : من آمن بالله إلى آخر الآية .

[سورة البقرة ٢/ ٦٢] فـ﴿ مَنْ ءَامَنَ ﴾ مُبْتَدأٌ ، وخَبَرُه ﴿ فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ ﴾ ، والجُمْلَةُ خَبَرُ ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ ، والتَّقْدِيرُ : مَنْ آمَنَ مِنْهم بالله(١) .

٥ـ وقال : ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ﴾(٢) [سورة البقرة ٢/ ٢٣٤] والتَّقْدِيرُ : يَتَرَبَّصْنَ بَعْدَهُم(٣) .

وقالَ قَوْمٌ(٤) : إنَّ قَوْلَه ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ ﴾ مُبْتَدأٌ ، والخَبَرُ مُضْمَرٌ ، أي : فيما يُتْلَى عليكم الذينَ يُتَوَفَّوْنَ منكم(٥) .

ومِثْلُه : ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ ﴾(٦) [سورة المائدة ٥/ ٣٨] ، و﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى ﴾(٧) [سورة النور ٢٤/ ٢] ، وقَوْلُه : ﴿ مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ﴾(٨) [سورة الرعد ١٣/ ٣٥ ، ومحمد ٤٧/ ١٥] ، وقوله : ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ﴾(٩) [سورة البقرة ٢/ ١٨٥] . هذا كُلُّه على إضْمَارِ الخَبَرِ ، 310
أي : فيما يُتْلَى عليكم .

كما أُضْمِرُ الخَبَرُ فِي قَوْلِهِ : ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔى يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّٰٓـِٔى لَمْ يَحِضْنَ ﴾(١٠) [سورة الطلاق ٦٥/ ٤] والتَّقْدِيرُ : واللائي لَمْ

---

(١) حذف الجار والمجرور العائد من جملة الخبر إلى المبتدأ للعلم به جائز حسن كثير إذا كان الجارّ « مِن » ، انظر كشف المشكلات ٢٧٣ ح ٦ والمصادر المذكورة ثمة ، وما يأتي في هذا الباب .

(٢) كشف المشكلات ١٦٩ ، وما سلف ٣١١ برقم ١٦ ، وما يأتي ١٢٧٢ برقم ٢ .

(٣) هذا قول الأخفش ، انظر ما سلف ٣١١ والتعليق ثمة .

(٤) زعم مكيّ في مشكل إعراب القرآن ١/ ١٧٠ أنه قياس قول سيبويه في مثله ، وكذا في الفريد ١/ ٥٣٠ ـ ٥٤٠ . ثم نسبه إلى سيبويه المهدوي فيما حكاه ابن عطية في المحرر ٢٠٨ وردَّه، وعنه في البحر ٢/ ٢٢٢، والدر المصون ٢/ ٤٧٨ وحكيا كلام ابن عطية في ردِّه، ونسبه إلى سيبويه صاحب التبيان ١٨٦ أيضاً .

والجامع ومن قبله مكي أخذا من كلام لأبي عليٍّ لم أُصبه ، أظنّ .

(٥) سيأتي هذا الوجه في الباب ٤٠ الذي عقده لما جاء في التنزيل من المبتدأ المحذوف خبره ١٢٧٢ برقم ٢ .

(٦) انظر ما سلف ٣٤٤ في رقم ٥٥ ، وما يأتي ١٢٧٣ في رقم ٤ ، و١٥٩٦ في رقم ٣ .

(٧) سيأتي ١٢٧٣ برقم ٤ و١٥٩٦ في رقم ٣ .

(٨) سيأتي ١٢٧٣ في رقم ٥ ، و١٥٩٦ في رقم ٣ .

(٩) سيأتي ١٢٧١ برقم ١ .

(١٠) سلف ٢٦ برقم ٢٩ .

يَحِضْنَ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاثَةُ أَشْهُرٍ ، فأَضْمَرَ المُبْتَدأَ والخَبَرَ .

وإضْمَارُ الخَبَرِ على أَنْوَاعٍ[١] :

فَنَوْعٌ منها هذا الذي ذَكَرْناه .

ونَوْعٌ آخَرُ يُضْمَرُ الخَبَرُ لِتَقَدُّمِ ذِكْرِهِ ، كقَوْله : ﴿ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ ﴾[٢] [سورة التوبة ٩/ ٦٢] والتَّقْدِيرُ : والله أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ ، ورَسُولُه أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوه[٣] = وقَوْله : ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾[٤] [سورة التوبة ٩/ ٣] أي : ورَسُولُه بَرِيءٌ مِنَ المُشْرِكِينَ[٥] .

[قَالَ][٦] : وإذَا جَازَ حَذْفُ الخَبَرِ بأَسْرِهِ فَحَذْفُ الضَّمِيرِ أَوْلَى .

٦ـ ومنْ حَذْفِ الضَّمِيرِ فِي خَبَرِ[٧] المُبْتَدَإِ قَوْلُه تعالى : ﴿ وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴾[٨] [سورة المائدة ٥/ ٥٦] أي : فإِنَّ حِزْبَ الله هُمُ الغَالِبُونَ مَعَهُ[٩] ، لأَنَّ ﴿مَن﴾ مَوْصُولَةٌ[١٠] مُبْتَدَأَةٌ ، وتَمَّت بِصِلَتِها[١١] عِنْدَ قَوْلِهِ ﴿ءَامَنُواْ﴾ ، و« إنَّ » مَعَ ٱسْمِهِ وخَبَرِهِ خَبَرُ ﴿مَن﴾

---

(١) اقتصر فيما يأتي على نوعين منها .

(٢) كشف المشكلات ٥١٦ ـ ٥١٧ ومصادر الكلام عليها ثمة ، وما يأتي ١٠٢٤ برقم ٦ .

(٣) وهو قول سيبويه كما في إعراب القرآن ٣٩٢ ، ومشكله ١/ ٣٦٧ ، والفريد ٣/ ٢١٧ ، وقيل غير ذلك ، انظر كشف المشكلات والمصادر المذكورة ثمة .

(٤) كشف المشكلات ٥١١ والمصادر ثمة ، وما يأتي ١٢٧٧ برقم ١٣ ، و١٥٩٩ في رقم ٤ .

(٥) وقيل غير ذلك ، انظر كشف المشكلات وما يأتي .

(٦) زيادة من مو ويق . والضمير فيه لأبي عليّ أظن . وهذا معنى كلامه في مثله انظر الإغفال ١/ ٢٧ ، وما يأتي ٥٤١ في رقم ١١ ، و٥٦٣ في رقم ٢٠ .

(٧) في صل : حذف ، والصواب من مو ويق . وفي يق : من خبر .

(٨) إعراب القرآن ٢٩٠ ، والبسيط ٧/ ٤٣٧ ، والكشاف ١/ ٦٨٣ ، والفريد ٢/ ٤٥٩ ، والبحر ٣/ ٥١٤ ، والدر المصون ٤/ ٣١٥ ، والمغني ٦٥٩ ، ٨٥١ .

(٩) لا أعرف هذا القول لأحد ، وهو قول متكلَّف صناعي .

(١٠) كذا وقع ، وهو سهو ، والصواب أنَّها شَرْط ، وقوله ﴿يَتَوَلَّ ٱللَّهَ﴾ فعل الشرط المجزوم بها .

(١١) في مو ويق : بصلته .

والعائدُ مُضْمَرٌ(١) .

٧ـ ومِثْلُه : ﴿ وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ ﴾(٢) [سورة الأعراف ٧/ ١٧٠] أي المُصْلِحِينَ منهم .

311

٨ـ وقال : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾(٣) [سورة الكهف ١٨/ ٣٠] أي : أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ مِنْهُم .

٩ـ وقال : ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴾(٤) [سورة الشورى ٤٢/ ٤٣] أي : [108/2] منه .

١٠ـ ومِثْلُه : ﴿ إِن تَكُونُوا۟ صَٰلِحِينَ فَإِنَّهُۥ كَانَ لِلْأَوَّٰبِينَ ﴾(٥) [سورة الإسراء ١٧/ ٢٥] أي : للأَوَّابِينَ منكم ، فَحَذَفَ .

١١ـ ومِمَّا جاءَ مِنَ العائِدِ المَحْذُوفِ فِي الوَصْفِ إلى المَوْصُوفِ قَوْلُه تعالى : ﴿ وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ ﴾(٦) [سورة البقرة ٢/ ٤٨] أي :

---

(١) هذا غلطٌ مبنيٌّ على جعل مَن موصولة لِما ذهل عن سياق التلاوة . وظاهرٌ أَنَّ مَنْ شَرْطٌ مبتدأٌ ، وجملة فعل الشرط خبره على التحقيق ، وجواب الشرط قيل : محذوف دلَّ عليه قوله ﴿ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴾ ، والتقدير فهو من حزب الله ، أو يكن من حزب الله ويغلب ، والعائد فيه ، وقيل غير ذلك ، انظر المصادر السالفة . وعندي أَنَّ الظاهر ـ وهو قوله « فإنَّ » ـ هو الجوابُ من باب إقامة علَّة الجواب مقامه ، انظر ما علقناه على مثله في كشف المشكلات ٨٠ ح ٣ . وقيل غير ذلك فيه . وانظر اختلافهم في خبر اسم الشرط في الفريد ١/ ٢٣٦ ، والدر المصون ١/ ٣٠٢ .

(٢) كشف المشكلات ٤٨٥ ، وسيأتي فيه وجه آخر ١٥٥٠ برقم ١٤ .

(٣) كشف المشكلات ٧٥٥ ، وإعراب القرآن ٥٠٨ ، والفريد ٤/ ٢٧١ ، وما يأتي ٥٨٤ في رقم ٤١ و١٥٥٠ في رقم ١٣ و١٥٥١ في رقم ١٤ .

(٤) كشف المشكلات ١٧٠ ، ٢٧٣ ، ٤٥٤ ، ٧٥٦ ، ٨٣٠ ، ١١٨٢ ، ١٢٠٢ ، وما ياتي ٩٤٢ في رقم ٢٤ ، و١٥٥٠ في رقم ١٣ .

(٥) كشف المشكلات ٧١٠ ، وما يأتي برقم ٥٨٣ برقم ٤١ و٥٨٦ برقم ٥٥ .

(٦) شرح اللمع ٤٤ ، وكشف المشكلات ٣٨ ، ٨٢٨ ، ١٣٥٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ٩٢ ، وللفراء ١/ ٣١ ، وللزجاج ١/ ١١٧ ، وإعراب القرآن ١٢٠ ، وتفسير الطبري ١/ ٦٣١ ، والبسيط ٢/ ٤٦٩ ـ ٤٧٦ ، ومشكل إعراب القرآن ١/ ١٣٢ ، والمحرر الوجيز ٨٤ ، والكشاف ١/ ١٦٤ ، والفريد ١/ ٢٥٥ ، والبحر ١/ ١٨٩ ـ ١٩٠ ، والدر المصون ١/ ٣٣٥ = والكتاب ١/ ١٩٣ ، =

لا تَجْزِي فيه[١] .

وكذلكَ ﴿ وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ ﴾ [٤٨] أي : فيه .

﴿ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ ﴾ [٤٨] أي : فيه .

= وشرحه للسيرافي ٢/ ٢٧٧ ، والحجة ٢/ ٤٢ و٣/ ٢٨٤ و٦/ ٢٦٧ ، والعسكريات ١٩٢ ، والإغفال ١/ ٢٠١ ـ ٢١٨ ، والشيرازيات ٥١٩ ، ٦٠٠ ، والشعر ٢٣٤ ، والحلبيات ١٨٥ ، والخصائص ٢/ ٤٧٥ ، والمحتسب ٢/ ١٦٣ ـ ١٦٤ ، والتنبيه ٤٥ ، ٣٦٢ ، والتمام ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ٦ ، ١١٧ و٢/ ٧٢ ، ١٠٠ و٣/ ١٦٧ ، والارتشاف ٤/ ١٩١٦ ، والمقاصد الشافية ١/ ٥٤٤ و٤/ ١٥٧ ، ٦٣٩ ـ ٦٤٠ ، والمغني ٦٥٣ ، ٨٠٣ ، والبرهان ٧٢٣ . وانظر ما يأتي ٥٩٠ برقم ٥٧ . وسلف إعراب يوم فيه ٧٣ برقم ١٠ .

(١) اختلف في تقدير العائد على قوله ﴿ يوماً ﴾ على قولين :

أولهما : أن التقدير : **لا تجزي فيه** . ثمَّ اختلفوا في حذفه على قولين :

فقيل : حُذِف الجارُّ والعائد « فيه » حَذْفاً بمَرَّةٍ دُفْعَةً واحدةً ، وهو مذهب سيبويه ومن وافقه ، ونصَّ الزجاج أنه قول البصريين وجماعة من الكوفيين ، وهو أحد قولي الأخفش ووافقه الفراء والمبرد والزجاج والنحاس وأبو علي وابن جني وغيرهم .

وقيل : حُذِفَ الجارُّ ، فصار لا تجزيه ، ثم حُذِفَ الهاء ، فصار لا تَجْزِي ، على التدريج . ذكره أبو علي في الحجة ٢/ ٤٤ ، ورأى في العسكريات أنه أسهل من القول الأول ، وعزا ابن جني في المحتسب والتنبيه هذا القول إلى الأخفش ، وقال في المحتسب : وهذا [يعني قول أبي الحسن الأخفش سعيد] أَرْفَقُ ، والنَّفْسُ به أَبْسَأُ من أَنْ يُعْتَبَطَ الحرفان معاً في وقتٍ واحدٍ اهـ وأَبْسَأُ : آنَسُ . ونقل كلامه هذا صاحب البرهان . وأجاز المذهبينِ في التَّمام من غير نسبة ثانيهما إلى أبي الحسن ، وتابع ابن جني في نسبة هذا المذهب إلى أبي الحسن من تابعه .

وثانيهما : أَنَّ التقدير : **لا تَجْزيه** . جُعِلت الهاءُ مفعولاً على السَّعة فحذفت . وهذا قول الكسائيِّ ، وهو ثاني قولي الأخفش في معاني القرآن والفراء والمبرِّد ، وهو قول أبي عليّ في الإغفال ، واقتصر عليه في الحجة ٦/ ٢٦٧ ، وفي الإغفال ١/ ٢٠٣ أنه قول المبرد فيما حكاه أبو علي عن ابن السراج عنه ، ولعله في إعراب القرآن له . فالذي في المقتضب ٣/ ١٠٥ في مثل الآية جواز القولين : حذف فيه وحذف الهاء . وزعم المهدويّ فيما حكى أبو حيان في البحر ١/ ١٨٩ أن سيبويه يجيز القولين ، وهذا غلطٌ عليه .

وفَسَّر ابن الشجري مذهب الكسائيّ على أنه أراد أَنَّ الجار حذف أولاً ثم العائد ؟ ! وهو تفسير مضلٌّ ، وتابعه من تابعه ، وهذا كما ترى ما عزي إلى أبي الحسن في تقدير التدريج في الحذف ، وهما قولان ، والله أعلم . وهذه كما ترى مسألة يطلب تحريرها .

﴿ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [٤٨] أَي[١] : فيه .

كُلُّ هذِهِ جُمَلٌ جَرَتْ وَصْفاً على « يَوْم » المُنْتَصِبِ بأَنَّهُ مَفْعُولٌ به[٢] ، وقَدْ حُذِفَ منه[٣] « فيه » .

وفي[٤] هذِهِ المَسْأَلَةِ اخْتِلافٌ :

ذَهَبَ سِيبَوَيْهِ إلى أَنَّ « فيه » مَحْذُوفٌ مِنَ الكَلامِ ، قالَ[٥] في قَوْلِهم : « أَمَّا العَبِيدُ فذُو عَبِيدٍ »: المَعْنَى : أَمَّا العَبِيدُ فأَنْتَ [فِيهِمْ، أو][٦] مِنْهُمْ ذُو عَبِيدٍ، كما قَالَ : ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [سورة البقرة ٢/ ٤٨، ١٢٣] أي : فيه[٧] .

312 وقالَ أَبُو الحَسَنِ[٨] في ذلك : اتَّقُوا يَوْماً لا تَجْزِي فيهِ . قال[٩] : وقالَ قَوْمٌ[١٠] : لا يَجُوزُ إِضْمَارُ « فيه » ؛ أَلا تَرَى أَنَّكَ لا تَقُولُ[١١] : هَذَا رَجُلٌ قَصدْتُ ، وأَنْتَ تُرِيدُ : « إليه » ، ولا : رَأَيْتُ رَجُلًا [أَرْغَبُ][١٢] ، وأَنْتَ تُرِيدُ : « فيه » . فَالفَرْقُ بَيْنَهما : أَنَّ أَسْمَاءَ الزَّمَانِ يَكُونُ فيها ما لَيْسَ

---

(١) ليس في مو .

(٢) انظر ما سلف ٧٣ برقم ١٠ .

(٣) ليس في مو ويق .

(٤) قوله : وفي هذه المسألة حتى قوله ٥٤٤ : كما ذكرت لك ، وهو آخر ما ذكر برقم ١١ = **نقله من الإغفال** ١/ ٢٠٢ ـ ٢١٧ ، واللفظ في المطبوعة : قال أبو علي أيّده الله : في هذه المسألة اختلافٌ .

(٥) الكتاب ١/ ١٩٣ ـ ١٩٤ ، وشرح السيرافي ٢/ ٢٧٧ .

(٦) زيادة من الإغفال .

(٧) لفظ الكتاب ١/ ١٩٤ : كأنَّهم قالوا أَمَّا العبيدُ فأنت فيهم أو أنت منهم ذو عبيد اهـ واستشهد سيبويه بالآية قبل ذلك ١/ ١٩٣ في كلامه في قولهم أما العلم فعالمٌ ، وقال عقبها : أَضمر « فيه » .

(٨) الأخفش في معاني القرآن له ١/ ٩٢ ـ ٩٣ .

(٩) أبو الحسن .

(١٠) منهم الكسائيُّ ، انظر الإغفال ١/ ٢٠١ ، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٣١ ، وللزجاج ١/ ١١٧ ، وإعراب القرآن ١٢٠ .

(١١) في صل : أن ذلك لا يقول ، خطأ .

(١٢) من مو ويق والإغفال .

فِي غَيْرِها[١] .

وإِنْ[٢] شِئْتَ حَمَلْتَه على المَفْعُولِ فِي السَّعَةِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : واتَّقُوا يَوْماً لا تَجْزِيهِ، ثُمَّ أَلْقَيْتَ[٣] الهاءَ، كما تَقُولُ: رَأَيْتُ رَجُلاً أُحِبُّ، تُرِيدُ: « أُحِبُّهُ »[٤] .

قالَ أَبُو عَلِيٍّ[٥] : حَرْفُ الظَّرْفِ[٦] فِي الأَسْمَاءِ مُرَادٌ ، وإِنْ كَانَ مَحْذُوفَ اللَّفْظِ فيها ؛ فمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ تَمْتَنِعُ الإِضَافَةُ إليها ، والحَدِيثُ عنها ، وأَنْ تَجْعَلَها مَفْعُولاً بها في حَالِ مَا هِيَ ظُرُوفٌ ، لأَنَّ مَا يُقَدَّرُ مِنَ الحَرْفِ المُرَادِ[٧] يَمْنَعُ ذَلِكَ ويَحْجُزُ عنهُ[٨] .

ويدُلُّكَ على إرادةِ الحَرْفِ فِي كُلِّ ذَا = إِظْهَارُكَ إِيَّاهُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ إِذا كَنَيْتَ عنها ؛ [تَقُولُ إِذَا كَنَيْتَ][٩] عن « خَلْف » ونَحْوِه فِي قولك : قُمْتُ خَلْفَكَ = : خَلْفُكَ[١٠] قُمْتُ فيهِ ، كما تَقُولُ : السُّوقُ قُمْتُ فيها .

ولِمَا[١١] أَعْلَمْتُكَ مِنْ إِرَادَةِ الحَرْفِ مَعَهَا إِذَا كَانَتْ ظُرُوفاً = كَثِيراً مَا تَرَى

---

(١) في الإغفال : يكون فيها ما لا يكون في غيرها .

(٢) في الإغفال : قال وإن .

(٣) في صل ويق : ألغيت ، وكذا في الإغفال (الرسالة ١٧٣) ، والوجه ما أثبت من مو ومطبوعة الإغفال .

(٤) هذا آخر كلام أبي الحسن . وبعده في الإغفال ١/ ٢٠٢ ـ ٢٠٥ كلام تركه الجامع .

(٥) في الإغفال ١/ ٢٠٥ س ٢ وعبارته : والأسماء التي تستعمل ظروفاً تجتمع كلها في أن حرف الظرف مراد معها . وانظر شرح اللمع ٣٣٩ ـ ٣٤٠ ، والإيضاح ٢٠٩ ـ ٢١٠ ، والمقتضب ٣/ ١٠٥ و٤/ ٣٢٨ ، ٣٥٣ ، والغرة ١/ ٢٨٥ ـ ٢٩٥ ، وشرح المفصل ٢/ ٤٠ ، ٤٥ ـ ٤٧ . وقوله قال أبو علي حتى قوله فيما يأتي ٥٤٤ س٧ ذكرت لك = ليس في يق .

(٦) في مو : الظروف .

(٧) في مو : الحروف المرادة .

(٨) بعده في الإغفال كلام تركه الجامع .

(٩) من الإغفال .

(١٠) في صل : وخلفك ، بإقحام الواو خطأ .

(١١) في صل : وكما خطأ .

سِيبَوَيْهِ(١) إذا عَلِمَ أَنَّهَا مَفْعُولَةٌ على الاتِّسَاعِ يَذْكُرُهَا مُضَافاً إِليها(٢) لِيُرِيَ(٣) بِذَلِكَ أَنَّ الظَّرْفِيَّةَ زَائِلَةٌ(٤) عنها .

والجَائِزُ عِنْدِي مِنْ هذِهِ الأَقَاوِيلِ التي قِيلَتْ فِي الآيَةِ = قَوْلُ مَنْ(٥) قَالَ : إنَّ « اليَوْمَ » جُعِلَ مَفْعُولاً على السَّعَةِ(٦) ، ثُمَّ حُذِفَتِ(٧) الهَاءُ مِنَ الصِّفَةِ كَما تُحْذَفُ مِنَ الصِّلَةِ ، لأَنَّ حَذْفَها منها في الكَثْرةِ [109/1] والقِيَاسِ كَحَذْفِها منها . 313

أَمَّا **القِيَاسُ** فلأَنَّ(٨) الصِّفَةَ تُخَصِّصُ المَوْصُوفَ ، كما أَنَّ الصِّلَةَ تُخَصِّصُ المَوْصُولَ .

= ولا تَعْمَلُ فِي المَوْصُوفِ ، ولا تَتَسَلَّطُ عليهِ ، كما لا تَعْمَلُ الصِّلَةُ فِي المَوْصُولِ .

= ومَرْتَبَتُها أَنْ تَكُونَ بَعْدَ المَوْصُوفِ ، كما أَنَّ مَرْتَبَةَ الصِّلَةِ كذلكَ .

= وقَدْ تَلْزَمُ الصِّفَةُ فِي أَمَاكِنَ كما تَلْزَمُ الصِّلَةُ ، وذلكَ إِذَا لَمْ يُعْرَفِ المَوْصُوفُ إِلا بِها .

= ولا تَعْمَلُ فِيما قَبْلَ المَوْصُوفِ ، كما لا تَعْمَلُ الصِّلَةُ فِيمَا قَبْلَ المَوْصُولِ .

= وتَتَضَمَّنُ ذِكْراً مِنْ مَوْصُوفِها كما تَتَضَمَّنُه الصِّلَةُ مِنْ مَوْصُولِها .

---

(١) في الكتاب ١/١٩ـ٢٠ ، ٤٣ـ٤٤ ، ٨٩ـ٩١ ، ١١٤ ، ٢٠١ـ٢٠٥ ، مثل قوله :

يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدارِ

انظر الكتاب والمصادر السالفة ٥٣٨ ح ٥ ، والشعر ١٧٩ والتخريج ثمة .

(٢) في النسختين : مضافة ، والصواب ما أثبت من الإغفال المطبوع والرسالة .

(٣) في النسختين : ليبدي ، والصواب من الإغفال .

(٤) في الإغفال المطبوع والرسالة : زائل كذا .

(٥) وهو الكسائي ومن وافقه ، انظر ما علقناه ٥٣٦ ح ١ .

(٦) في صل : الاتساع ، وأثبت ما في مو والإغفال .

(٧) في مو : حذف .

(٨) في صل : فإن ، وأثبت ما في مو والإغفال .

فشِدَّةُ[١] مُشَابَهَةِ الصِّفَةِ لِلصِّلَةِ على ما تَرَاهُ .

وقَدْ كَثُرَ مَجِيءُ الصِّلَةِ مَحْذُوفاً مِنها العائدُ إِذَا كَانَ مَفْعُولاً فِي التَّنْزِيلِ ، وجَمِيعِ النَّثْرِ والنَّظْمِ[٢] ، حَتَّى إِنَّ الحَذْفَ منها فِي التَّنْزِيلِ أَكْثَرُ مِنَ الإِثْبَاتِ فيها ، والصِّفَةُ كَالصِّلَةِ فِيمَا ذَكَرْتُ لَكَ منْ جِهَاتِ الشَّبَهِ ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ حَسُنَ الحَذْفُ منها حُسْنَه مِنَ الصِّلَةِ[٣] .

فإِنْ قَالَ قائِلٌ[٤] : مَا تُنْكِرُ أَنْ يَكُونَ المَحْذُوفُ مِنَ الآيَةِ[٥] « فيه » دون « الهاء » على التَّأْوِيلِ الذي ذَكَرْتَه = وأَنَّ حَذْفَ الجَارِّ والمَجْرُورِ في هذا[٦] ونَحْوِهِ كَحَذْفِهِمَا فِي قَوْلِهم : « السَّمْنُ مَنوانِ بِدِرْهَمٍ »[٧] ، وما شَبَّهَ سِيبَوَيْهِ[٨] بِهِ ونَحْوِه[٩] ؟

= قِيلَ لهُ[١٠] : لَيْسَ يَسُوغُ حَذْفُهُما . وحُسْنُه[١١] مِنْ[١٢] خَبَرِ المُبْتَدَأ [لَيْسَ][١٣] كَحَذْفِهما مِنَ الصِّفَةِ[١٤] ؛ لأَنَّ خَبَرَ المُبْتَدَأ قَدْ يُحْذَفُ بِأَسْرِهِ ، حَتَّى

---

(١) في النسختين صل ومو والإغفال (الرسالة) : وشدة ، وفي مطبوعة الإغفال : فكثرة .
(٢) في صل : وجميع التنزيل والنظم ، خطأ .
(٣) انظر الحجة ٢/ ٤٤ ، والشعر ٢٣٤ ، والعسكريات ١٢٨ .
(٤) الإغفال ١/ ١٠٧ . وفي صل : فإن قيل ، وأثبت ما في مو والإغفال .
(٥) آية سورة البقرة ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا ﴾ .
(٦) في مو . في مثل هذا ، بإقحام مثل .
(٧) شرح اللمع ٢٩٦ ـ ٢٩٧ ، وكشف المشكلات ٢٧٣ ، والاستدراك ٤٤٦ ، والإبانة ٣٤٥ ، والأصول ١/ ٦٩ و٢/ ٣٠٢ ، والإيضاح ٨٨ ، والبغداديات ١٤٤ ، والشعر ٢٤٧ ، ٣١٤ ، ٥٤٨ ، والشيرازيات ٤٨٧ ، والمحتسب ٢/ ٩٥ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٧٦ ، وشرح المفصل ١/ ٩١ ، وغيرها .
(٨) انظر الكتاب ١/ ١٩٣ ـ ١٩٤ .
(٩) « به » ليس في مو ، و« نحوه » ليس في مطبوعة الإغفال ، وهو ثابت في الرسالة ١٧٧ .
(١٠) ليس في الإغفال .
(١١) في صل : ليس يسوغ حذفهما ولا يحسن حسنه ، كذا وقع ، والصواب من مو .
(١٢) كذا في الإغفال (الرسالة ١٧٧) ، وفي المطبوع : في .
(١٣) زيادة مني ، وقد زادها قبلي محققا الإغفال المطبوع والرسالة .
(١٤) في صل : الخبر ، والصواب من مو .

لا يُتْرَكُ[١] مِنهُ شَيْءٌ فِيمَا يَكْثُرُ[٢] تَعْدَادُهُ . فإِذَا حَسُنَ حَذْفُ الخَبَرِ [بِأَسْرِهِ][٣] ، وجازَ = كانَ حَذْفُ بَعْضِهِ أَسْوَغَ وأَجْوَزَ . وإِبْقَاءُ البَعْضِ فِي بَابِ الدِّلالَةِ على المَحْذُوفِ وإِرَادَتِهِ = أَقْوَى مِنْ حَذْفِ الكُلِّ[٤] . ولَيْسَ كذلكَ الصِّفَةُ ، أَلا تَرَى 314
أَنَّ الصِّفَةَ لا تُحْذَفُ كَمَا يُحْذَفُ الخَبَرُ ، فَيَسُوغَ حَذْفُ هذا البَعْضِ مِنها كَمَا حَسُنَ حَذْفُ كُلِّها ، فلا يَجُوزُ تَقْدِيرُ[٥] حَذْفِ الجَارِّ والمَجْرُورِ هنا مِنْ حَيْثُ جَازَ حَذْفُهُما فِي الخَبَرِ لِمَا ذَكَرْنَا .

قال[٦] : ولَيْسَ حَذْفُ « فيه » في الآيَةِ كَحَذْفِ « الهاءِ » مِنْ قَوْلِهِ[٧] :

ويَوْمٌ نُسَرّ[٨]

لأَنَّ « فيه » جَارٌّ ومَجْرُورٌ[٩] ؛ ولا يَجُوزُ فِي الصِّلَةِ : « الذي مَرَرْتُ زَيْدٌ »[١٠] تُرِيدُ : « مَرَرْتُ به » [109/2] ؛ فكذا[١١] لا يَجُوزُ حَذْفُ « فيه » بِخلافِ قَوْلِه :

[و][١٢] يَوْمٌ نُسَرّ

---

(١) كذا في بعض أصول الإغفال ، وفي بعض : لا يذكر ، وكذا في المطبوع .

(٢) في النسختين صل ومو : كثر ، وأثبت لفظ الإغفال .

(٣) من مو والإغفال .

(٤) انظر التعليق على إدخال ال على كلّ وبعض فيما سلف ٤٤ برقم ١١ ح ٩ .

(٥) في صل : تقدم ، خطأ .

(٦) أبو علي . وما يأتي معنى ما في الإغفال ١/ ٢٠٨ فما بعدها .

(٧) وهو النَّمِرُ بنُ تَوْلَبٍ العُكْلِيُّ ، ديوانه ـ شعراء إسلاميون ق ١٦/ ١٠ ص ٣٤٧ . وهو في الكتاب ١/ ٤٢ ، والإغفال ١/ ٢١٢ ، والتبصرة للصيمري ٣٣٠ ، والمقاصد الشافية ٣/ ٦١٣ ، ٦٥١ ، والمقاصد النحوية ١/ ٥٦٥ .

(٨) البيت بتمامه :

فيَوْمٌ عَلَيْنَا ويَوْمٌ لنا ويَوْمٌ نُسَاءُ ويَوْمٌ نُسَرّ

(٩) في مو : جاراً ومجروراً ، خطأ .

(١٠) كشف المشكلات ٩٣٠ والتعليق عليه وذكر مصادره فيه ٧٤٥ ح ٤ ، وما يأتي ٨٢٧ في رقم ١٣ .

(١١) في صل : وكذا .

(١٢) من مو ، وفيها ويوماً ، خطأ .

لأَنَّهُ يَحْسُنُ : « الذي ضَرَبْتُ زَيْدٌ »[(١)] .

وهذا[(٢)] الذي قَالَهُ عِنْدِي = غَيْرُه قَدْ جاءَ فِي التَّنْزِيلِ :

قال الله تعالىٰ : ﴿ وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ ﴾[(٣)] [سورة التوبة ٩/٦٩] أي خَاضُوا فيهِ .

= وقالَ : ﴿ ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ ﴾[(٤)] [سورة الشورى ٤٢/٢٣] أي : يُبَشِّرُ اللهُ بِهِ عِبَادَهُ[(٥)] .

[و][(٦)] قال : ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ ﴾[(٧)] [سورة الكهف ١٨/١٢] أي : لِمَا[(٨)] لَبِثُوا فيه[(٩)] .

على أَنَّهُ حُكِيَ عَنْ يُونُسَ[(١٠)] أَنَّ « الذي » في الآيَتَيْنِ[(١١)] بِمَنْزِلَةِ المَصْدَرِ ، والتَّقْدِيرُ : خُضْتُم كَخَوْضِهِم ، و﴿ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ﴾ [سورة الشورى ٤٢/٢٣] بِمَنْزِلَةِ التَّبْشِيرِ[(١٢)] . 315

---

(١) انظر التعليق على حذف العائد من الصلة إلى الموصول وهو ضمير نصب في كشف المشكلات ١٠٩ ح١ .

(٢) هذا من كلام الجامع .

(٣) كشف المشكلات ٥١٩ ، وما يأتي ٧٩٩ في رقم ٨٧ . وسيأتي فيها غير هذا الوجه ٦٣٥ في رقم ١٠ و١٥٧٧ في رقم ٨ .

(٤) كشف المشكلات ١١٩٧ ، ٥٢٠ والمصادر ثمة ، وما يأتي ٧٩٩ في رقم ٨٧ .

(٥) ليس في مو .

(٦) من مو .

(٧) كشف المشكلات ٧٤٤ـ٧٤٦ ، والإبانة ٢٩٧ ـ ٣٠١ ، والمصادر المذكورة فيهما .

(٨) ليس في مو .

(٩) وقيل غير ذلك ، انظر التعليق في الإبانة .

(١٠) انظر معاني القرآن للأخفش ٥١١ ، وكشف المشكلات ٥١٩ ، ١١٩٧ ـ ١١٩٨ والمصادر ثمة .

(١١) آيتي سورتي التوبة والشورى .

(١٢) هذه عبارته ! ولو قال : . . . **كخوضهم وذلك تَبْشِيرُ الله عباده** = لم يُلِم ، وانظر كشف المشكلات .

رَجْعٌ إِلَى كَلامِ أَبِي عَلِيٍّ

قالَ أَبُو عَلِيٍّ(١) : فإِنْ قُلْتَ : أَوَ قَوْلُ(٢) سيبويه في هذا مِثْلُ قَوْلِ مَنْ قال : إِنَّ الحَذْفَ(٣) وَجَبَ فيهِ مِنْ حَيْثُ وَجَبَ فِي المُظْهَرِ = فِي البُعْدِ مِنَ الصَّوَابِ ؟

فالجَوَابُ : إِنَّ قَوْلَ سِيبَوَيْهِ أَقْرَبُ إِلى الصَّوَابِ وأَبْعَدُ مِنَ الخَطَأ ، وذلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ أَنَّ الحَذْفَ(٤) في هذا وجَبَ(٥) مِنْ حَيْثُ يُحْذَفُ فِي المُظْهَرِ . لَكِنَّهُ شَبَّهَهُ بِمَا يُحْذَفُ للدِّلالَةِ عليهِ كَخبَرِ المُبْتَدَأ ونَحْوِ ذلكَ ، وكَأَنَّهُ عِنْدَهُ حُذِفَ حَذْفاً لِذَلِكَ ، لا مِنْ حَيْثُ حُذِفَ فِي المُظْهَرِ .

وقَدْ قَدَّمْنَا الفَصْلَ بَيْنَ هذا وبَيْنَ خَبَرِ المُبْتَدَأ ، وأَنَّ الحَذْفَ فِيهِ أَسْوَغُ مِنَ الحَذْفِ فِي هذا لأَنَّهُ صِفَةٌ . ولَيْسَ الوَصْفُ مِنَ المَوَاضِعِ التي يَسُوغُ فيها الحَذْفُ . ولَيْسَ قَوْلُ سِيبَوَيْهِ في حَذْفِ « فيهِ » كَقَوْلِ منْ قَالَ : إِنَّ الحَذْفَ مَعَ المُضْمَرِ يَجُوزُ كَالحَذْفِ مَعَ المُظْهَرِ في : « سِرْتُ اليَوْمَ »(٦) .

فأَمَّا(٧) ما احْتَجَّ بِهِ أَبُو الحَسَنِ عَلَى مَنْ مَنَعَ جَوَازَ إِضْمَارِ « فيه » فِي الآيَةِ عِنْدَ قَوْلِهم(٨) : « لا يَجُوزُ هذا ، كما لا يَجُوزُ : هذا رَجُلٌ قَصَدْتُ ، وأَنْتَ تُرِيدُ : قَصَدْتُ إِليهِ ، ولا : رَأَيْتُ رَجُلاً أَرْغَبُ ، وأَنْتَ تُرِيدُ : فيهِ » فالفَرْقُ(٩) بَيْنَهُما أَنَّ أَسْمَاءَ الزَّمانِ يَكُونُ فيها ما لا يَكُونُ فِي غَيْرِها = فالَّذِي(١٠) فِي أَسْمَاءِ

---

(١) في الإغفال ١/٢١٦ ، وعبارته : فإن قلت : فقول سيبويه إلخ .

(٢) في صل : أو كلام ، وأثبت ما في مو والإغفال .

(٣) في صل : الحرف ، خطأ .

(٤) في صل : الحرف ، خطأ .

(٥) في صل : هذا أوجب ، خطأ .

(٦) قوله : وليس قول سيبويه . . حتى قوله : في سرت اليوم = هذا من قول أبي علي في الإغفال ١/٢١٦ ـ ٢١٧ دون لفظه .

(٧) الإغفال ١/٢١٨ .

(٨) انظر ما سلف ٥٣٧ .

(٩) في مو والإغفال : الفرق ، بلا الفاء ، وقد سلف بها ٥٣٧ فيما حكاه عن أبي الحسن .

(١٠) السياق : فأَمَّا ما احتج به أبو الحسن . . . = فالذي .

الزَّمَانِ مِمَّا لا يَكُونُ فِي غَيْرِها ما جَاءَ فيها مِنْ إِضَافَتِها إِلى الفِعْلِ ، وتَعَدِّي
316 الفِعْلِ إلى كُلِّ ضَرْبٍ مِنْهَا مُخْتَصِّها ومُبْهَمِها .

فأَمَّا[1] إِضافَةُ الفِعْلِ فَلَيْسَ [فيهِ][2] شَيْءٌ يُوجِبُ حَذْفَ هذا ، وإِنْ أَرَادَ أَنَّ قُوَّةَ دِلالَةِ الفِعْلِ عليها يُسَوِّغُ الحَذْفَ فيها = فهُوَ كأَنَّهُ شَبيهٌ بما ذَهَبَ إليهِ سِيبَوَيْهِ أَنَّهُ حُذِفَ حَذْفاً ، ولَيْسَ فِي قُوَّةِ [110/1] دِلالَةِ الفِعْلِ على أَسْماءِ الزَّمَانِ مَا يُوجِبُ الحَذْفَ مِنَ الصِّفَةِ كَمَا قَدَّمْنَا ، إِلا أَنَّ هذا القَوْلَ أَقْرَبُ إلى الصَّوابِ مِنْ غَيْرِهِ كَمَا ذَكَرْتُ لكَ[3] .

١٢ـ ومِنْ هَذَا البَابِ قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّنَ ٱلنَّهَارِ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ ﴾[4] [سورة يونس ١٠/٤٥] .

قالَ أَبُو عَلِيٍّ[5] : فِي قَوْلِهِ ﴿ كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوٓاْ ﴾ ثلاثَةُ أَوْجُهٍ :

أَحَدُها : أَنْ يَكُونَ صِفَةً للـ « يَوْم » .

والآخَرُ : أَنْ يَكُونَ صِفَةً للمَصْدَرِ المَحْذُوفِ .

والثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ حَالاً مِنَ الضَّمِيرِ فِي ﴿نَحْشُرُهُمْ﴾ .

فإِذا جَعَلْتَه صِفَةً للـ « يَوْم » احْتَمَلَ ضَرْبَيْنِ مِنَ التَّأْوِيل :

أَحَدُهما[6] : أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ : كَأَنْ لَمْ يَلْبَثُوا قَبْلَهُ إِلا سَاعَةً ، فَحُذِفَتِ الكَلِمَةُ لِدَلالَةِ المَعْنَى عليها . ومِثْلُ ذلِكَ فِي حَذْفِ هذا[7] النَّحْوِ منهُ قَوْلُه

---

(١) في صل : وأَما .

(٢) من الإغفال .

(٣) هذا آخر كلام أبي علي في الإغفال ١/٢١٨ .

(٤) الحجة ٤/ ٣٠٠ ـ ٣٠٥ ، وكشف المشكلات ٥٤١ والمصادر ثمة ، وما سلف ٣١٢ في رقم ١٦ و٤٤٠ برقم ٢٠ .

(٥) في الحجة ٤/ ٣٠٠ ـ ٣٠٥ باختصار مواضع منه . وعبارة الحجة : قال أبو علي : يحتمل قوله ﴿ كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوٓاْ ﴾ إلخ .

(٦) سلف هذا الوجه فيه ٣١٢ في رقم ١٦ .

(٧) في صل : لهذا ، خطأ .

تعالىٰ : ﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ﴾ [سورة الطلاق ٦٥/ ٢] أي : أَمْسِكُوهُنَّ قَبْلَهُ . وكذلكَ قَوْلُه : ﴿ فَإِن فَآءُو فَإِنَّ ٱللَّهَ ﴾[١] [سورة البقرة ٢/ ٢٢٦] أي : قَبْلَ 317
[انْقِضَاءِ][٢] الأَرْبَعَةِ الأَشْهُرِ[٣] .

ويَجُوزُ[٤] أَنْ يَكُونَ المَعْنَى : كَأَنْ لَمْ يَلْبَثُوا قَبْلَهُ ، فَحُذِفَ المُضَافُ ، وأُقِيمَ المُضَافُ إليهِ مُقَامَهُ ، ثُمَّ حُذِفَتِ الهَاءُ مِنَ الصِّفَةِ ، كَقَوْلِكَ : « النَّاسُ رَجُلانِ : رَجُلٌ أَكْرَمْتُ ورَجُلٌ أَهَنْتُ »[٥] .

وإِنْ جَعَلْتَهُ صِفَةً لِلْمَصْدَرِ كَانَ على هذا التَّقْدِيرِ الذي وَصَفْنا ، وتَمْثِيلُه : ويَوْمَ نَحْشُرُهم حَشْراً[٦] ﴿ كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوٓاْ ﴾ [سورة يونس ١٠/ ٤٥] « قَبْلَهُ » فَحُذِفَ[٧] .

وإِنْ جَعَلْتَهُ حَالاً مِنَ الضَّمِيرِ المَنْصُوبِ[٨] لَمْ تَحْتَجْ إلى حَذْفِ شَيْءٍ مِنَ اللَّفْظِ ، لأَنَّ الذِّكْرَ مِنَ الحَالِ قَدْ عَادَ إِلَى ذِي الحَالِ . والمَعْنَى : نَحْشُرُهم مُشَابِهَةً أَحْوَالُهم أَحْوَالَ مَنْ لَمْ يَلْبَثْ إلا سَاعَةً ، لأَنَّ التَّقْدِيرَ : كأَنَّهُم لَمْ يَلْبَثُوا ، فَلَمَّا خَفَّفَ أَضْمَرَ الاسْمَ ، كَقَوْلِهِ[٩] :

---

(١) كشف المشكلات ٧٥٦ .

(٢) من الحجة .

(٣) بعده كلام في الحجة تركه الجامع .

(٤) هذا الضربُ الثاني من ضربي التأويل . الحجة ٤/ ٣٠١ .

(٥) الإغفال ١/ ٢٠٧ ، والكتاب ١/ ٤٥ ، وشرحه للسيرافي ١/ ٣٨١ . وبعد قوله « أهنت » في الحجة كلام تركه الجامع .

(٦) قوله « ويوم نحشرهم حشراً » ليس في مطبوعة الحجة ٤/ ٣٠١ لكنه وقع فيما يأتي فيها ٤/ ٣٠٤ .

(٧) بعده في مو : حشراً ، خطأ . وتمام كلامه في الحجة ٤/ ٣٠١ س ٩ : فحذف وأقيم المضاف إليه مقامه ، ثمَّ حذف العائد من الصفة إلخ .

(٨) في قوله : ﴿ نَحْشُرُهُمْ ﴾ .

(٩) وهو رجلٌ يَشْكُرِيٌّ اختلف فيه :
فهو عِلْبَاءُ بنُ أَرْقَمَ بنِ عَوْف من بني كعب بن يَشْكُر كما في الأصمعيات ١٥٧ ق ٥٥/ ٣ ، والاختيارين ٢٠٥ ق ٣٥/ ٣ ، وكتاب النساء الناشزات لأبي الحسن المدائني فيما نقل عنه البغدادي في شرح أبيات المغني ١/ ١٦٣ ، وما كتبه ابن السيد البطليوسي على الكامل للمبرد فيما=

كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلى وَارِقِ السَّلَمْ[١]

فأَمَّا قَوْلُه[٢] ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ﴾ [سورة يونس ١٠/٤٥] فإِنَّهُ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً بـ ﴿يَتَعَارَفُونَ﴾ أي يَتَعارَفُونَ فِي هذَا اليَوْمِ ، فيَكُونَ ظَرْفاً له ، أَوْ مَفْعُولاً بهِ على السَّعَةِ[٣] .

= قاله البغدادي ، وحاشية ابن برِّي على الصحاح فيما نقله البغدادي في شرح أبيات المغني ١/ ١٦٠ ، ووقع في اللسان (ق س م) عن ابن بري « كعب بن أرقم » ؟ ، وفي معجم الشعراء ١٦٩ ـ ١٧٠ بيتان من أبيات علباء ليس أحدهما بيت المتن ، ورأى ابن برِّي أنه الصحيح على اختلاف النقل عنه .

= وقيل : أَرْقَم بن عِلْبَاء كما في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٥٢٥ ، وشواهد المغني للسيوطي ٤١ عن المفجَّع .

= وقيل : هو ابن صَرِيم كما في الكتاب ١/ ٢٨١ ، وشرح أبياته للأعلم بطرته ، وللنحاس فيما نقل عنه البغدادي في كلامه على البيت في الخزانة ٤/ ٣٦٤ ـ ٣٦٧ ، وشرح أبيات المغني ١/ ١٥٨ ـ ١٦٤ .

= وقيل : باغِثُ بنُ صَرِيم كما في حاشية ابن بري على الصحاح فيما نقله منها البغدادي في الخزانة وشرح أبيات المغني ، واللسان (ق س م) وفيه باعث مصحَّفاً .

= وقيل ابن أَصْرَم كما في شرح أبيات المفصل لابن المستوفي فيما نقله منه البغدادي في شرح أبيات المغني .

= وقيل : راشد بن شهاب كما في اللآلي ٨٢٩ .

وهو بلا نسبة في الكتاب ١/ ٤٨١ ، والكامل ١١١ ، والشعر ٨٣ ، والحجة ١/ ٢٨٦ و٢/ ٧٣ ، ٢٨٩ ، والتنبيه ٥٦٥ ، والمنصف ٣/ ١٢٨ ، والتبصرة للصيمري ٦٥٣ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٧٨ ، والمقاصد الشافية ٢/ ٤٠٩ ، ٥٠٨ ، وشرح المفصل ٨/ ٧٢ .

(١) صـدره : ويَـوْمـاً تُـوَافِينَـا بِـوَجْـهٍ مُقَسَّـمٍ

توافينا : ضمير الغائبة المؤنثه لامرأته . مقسَّم : من القسامة الحسن والجمال . تعطو : تتطاول إلى الشجر لتتناوله مِن عطا الشيءَ ، وإلى الشيء : تناوله . وارق : من ورقت الشجرة وأورقت وورَّقت : إذا ظهر ورقها تامًّا . السَّلَم : شجر من العِضاه له شوك وبَرَمَة صفراء طيبة الريح ، وتجد بها الظباء وجداً شديداً ، عن اللسان (ق س م ، ع ط و ، و ر ق س ل م) ، وانظر المخصص ١١/ ١٨٣ ـ ١٨٤ .

وقوله : لأن التقدير حتى قوله وارق السلم من كلام الجامع .

(٢) ما يأتي معنى ما في الحجة ٤/ ٣٠١ باختصار .

(٣) بحاشية مو ما نصه : [جاء] تفاعل متعدياً في القرآن [في قوله] : ﴿أَن يَصَّالحا بَيْنَهُمَا صُلْحًا﴾ =

ويَجُوزُ[١] أَنْ تُعْمِلَ فيه فِعْلاً مُضْمَراً دَلَّ عليهِ ﴿ كَأَن لَّمۡ يَلۡبَثُوٓاْ ﴾ أي : يَسْتَقِلُّونَ المُدَّةَ[٢] يَوْمَ نَحْشُرُهم ، فيَكُونُ ﴿ يَتَعَارَفُونَ ﴾ صِفَةً لـ « يَوْم » أَيْضاً ، كما أَنَّ ﴿ لَّمۡ يَلۡبَثُوٓاْ ﴾ صِفَةٌ ، والتَّقْدِيرُ : يَتَعَارَفُونَ فِيهِ بَيْنَهُم ، فحُذِفَ « فيه » . 318

ولا يَجُوزُ[٣] أَنْ يَعْمَلَ ﴿ كَأَن لَّمۡ يَلۡبَثُوٓاْ ﴾ [سورة يونس ١٠/ ٤٥] في ﴿ يَوۡمَ ﴾ لأَنَّ الصِّفَةَ لا تَعْمَلُ فِي المَوْصُوفِ . وكذلكَ الحَالُ لا تعْمَلُ فيما قَبلَ صَاحِبها[٤] [110/2]، وكذا صِفَةُ المَصْدَرِ لا يَعْمَلُ فيما قَبْلَ المَصْدَرِ . وفِي الآيَةِ كَلامٌ طَوِيلٌ[٥] .

١٣ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ إِنَّ رَبِّي عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴾[٦] [سورة هود ١١/ ٥٦]

أي : إِنَّ رَبِّي فِي تَدْبِيرِكم على صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ، فالجارُّ الثاني خَبرُ « إِنَّ » ، والمَحْذُوفُ مُتَعَلِّقٌ بِالخَبَرِ ، مَعْمُولٌ له . ذَكَرَهُ الرُّمَّانِيُّ[٧] .

وقِيلَ[٨] : إِنَّ رَبِّي على طَرِيقِ الآخِرَةِ ، فَيُصَيِّرُكم إليها لِفَصْلِ القَضَاءِ .

وقِيلَ[٩] : إِنَّ رَبِّي على الحَقِّ ، دُونَ آلِهَتِكُم ، فالعِبَادَةُ[١٠] لَهُ دُونَهُم .

= [سورة النساء ٤/ ١٢٨] و﴿ يَتَعَارَفُونَ بَيۡنَهُمۡۚ ﴾ [سورة يونس ١٠/ ٤٥] ، و﴿تَسَّاقَطۡ عَلَيۡكِ رُطَبٗا﴾ [سورة مريم ١٩/ ٢٥] ح اهـ و« يصَّالحا » قراءة غير عاصم وحمزة والكسائي ، و« تَسَّاقَطْ » قراءة غير حمزة وحفص ، انظر كشف المشكلات ٣٢٤ ـ ٣٢٥ ، ٧٨٦ ـ ٧٨٧ . وما بين حاصرتين مني .

(١) هذا معنى ما في الحجة باختصار .

(٢) لم يقدره أبو علي في الحجة ٣/ ٣٠٣ س ١٤ .

(٣) ما يأتي بمعناه عن الحجة ٤/ ٣٠٤ .

(٤) في مو ويق : وكذا الحال . . . قبل صاحبه .

(٥) في الحجة ٤/ ٣٠٠ ـ ٣٠٥ .

(٦) كشف المشكلات ٥٧٤ ، والمصادر ثمة . وما يأتي فيه ههنا أخذه من تفسير الماوردي ٢/ ٢١٨ بتصرف .

(٧) الذي في الماوردي عن علي بن عيسى الرماني : على تدبير مُحْكَم اهـ ؟

(٨) هو في تفسير الماوردي ثالث الأقوال ، وعبارته : ويحتمل ثالثاً أنه على طريق الآخرة في مصيركم إليه للجزاء وفصل القضاء اهـ كذا .

(٩) وهو قول مجاهد كما في تفسير الماوردي . وانظر تفسير الطبري ١٢/ ٤٥٠ ، والبسيط ١١/ ٤٤٩ ـ ٤٥٠ .

(١٠) في صل : والعبادة .

١٤ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ ﴾[١] [سورة البقرة ٢/ ١٩٦] أي : إِنْ أُحْصِرْتُم بِمَرَضٍ وغَيْرِهِ .

وقَوْلُه : ﴿ فَإِذَآ أَمِنتُمْ ﴾ [١٩٦] أي : مِنَ العَدُوِّ ، فالأَوَّلُ عامٌّ ، والثاني خَاصٌّ .

١٥ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [سورة البقرة ٢/ ٢٢٣] [٢]، ﴿ وَبَشِّرِ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [سورة الحج ٢٢/ ٣٧] ، والتَّقْدِيرُ فِي كُلِّهِ : « بالجَنَّةِ » . 319

[قال][٣] أَبو عُبَيْدَةَ[٤] : يُبَشِّرُكَ ، ويَبْشُرُكَ ، ويُبْشِرُكَ وَاحِدٌ .

[قال][٣] أَبُو الحَسَنِ[٥]: في «يُبَشِّرُ» ثَلاثُ لُغَاتٍ[٦]: بَشَّرَ، وبَشَرَ، وأَبْشَرَ يُبْشِرُ ، بِكَسْرِ الشِّينِ[٧] ، إِبْشاراً ، وبَشَرَ يَبْشُرُ بَشْراً وبُشُوراً . يقال : أَتاكَ أَمْرٌ بَشَرْتَ به ، وأَبْشَرْتَ بهِ فِي معْنَى بَشَرْتَ [به][٨] ، ومنه : ﴿ وَأَبْشِرُواْ بِٱلْجَنَّةِ ﴾

---

(١) سيأتي ٥٧٣ برقم ٢٩ والتعليق ثمة .

(٢) وسورة التوبة ٩/ ١١٢ ، ويونس ١٠/ ٨٧ ، والصف ٦١/ ١٣ .

(٣) زيادة من يق والحجة .

(٤) قوله : قال أبو عبيدة إلخ كلامه ههنا في رقم ١٥ نقله من الحجة ٣/ ٤٢ في الكلام على ﴿ يُبَشِّرُكَ ﴾ في سورة آل عمران [٣/ ٣٩] . وانظر معاني القرآن للزجاج ١/ ٣٤١ ، وإعراب القرآن ٢٠٠ ، والبسيط ٥/ ٢٢٣ ، والمختار ١/ ١٥٥ ، والموضح ١/ ٣٧١ ، والفريد ٢/ ٤٦ ، وكشف المشكلات ٢٢٧ . وكان في النسخ : أبو عبيد ، والصواب من الحجة . ولم يذكر أبو عبيدة في مطبوعة كتابه مجاز القرآن ١/ ٩١ إلا اثنين المشدد والمخفف الثلاثي .

(٥) ليس ما يأتي مما حكاه عنه أبو علي في مطبوعة معاني القرآن له . والذي فيها في ﴿ يبشِّر ﴾ في سورة الشورى ٤٢/ ٢٣ : فتقول : بشَّرْته وأَبْشَرْته قال بعضهم : أَبْشُره خفيفة فذا من بَشَر اهـ .

(٦) وفي الباب لغة رابعة لازمة بكسر الشين : يقال بَشَرْت الرجلَ بالفتح : إذا فرَّحته ، فبَشِرَ بكسر الشين وأَبْشَرَ : إذا فرح ، عن الأخفش فيما حكاه النحاس ، وعن غيره انظر المصادر السالفة . ثم حكي عن الكسائي بَشِرته بكسر الشين متعدياً بنفسه ، انظر المصادر السالفة .

(٧) قوله « بكسر الشين » هذا موضعه في الحجة ، وهو الصواب . ووقع في مو بعد قوله فيما يأتي : وبشر بكسر الشين يبشر، ووقع في صل بعد قوله: وبشوراً بكسر الشين. وقوله: بكسر الشين. . . بشورًا ليس في يق .

(٨) من مو ويق والحجة .

[سورة فصلت ٤١/ ٣٠] ، وأَنْشَدُوا(١) :

وَإِذَا رَأَيْتَ الباهِشِينَ إِلى العُلَى غُبْراً أَكُفُّهُمُ بقَاعٍ مُمْحِلِ
فأَعِنْهُمُ وٱبْشُرْ بما بَشَرُوا به وإِذَا هُمُ نَزَلُوا بِضَنْكٍ فَٱنْزِلِ(٢)

قالَ أَبُو زَيْدٍ(٣) : بَشَّرَنِي القَوْمُ(٤) بِالخَيْرِ تَبْشِيراً ، والاسْمُ : البُشْرَى .

١٦ـ ومِمَّا حُذِفَ فيه الجارُّ والمَجْرُورُ قوله تعالىٰ : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾(٥) [سورة التوبة ٩/ ٦٣] .

التَّقْدِيرُ : فَلَهُ أَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ(٦) . ويُقَوِّي رَفْعَهُ بِالظَّرْفِ(٧) فَتْحُ « أَنَّ » ،

---

(١) قولَ عَبْدِ قَيْسِ بن خُفَاف البُرْجُمِيِّ من كلمة مفضَّليَّة أصمعيَّة ، المفضليات ق ١٦/ ١٧ ـ ١٨ ص ٣٨٥ ، وشرحها للأنباري ٧٥٣ ـ ٧٥٤ ، وللتبريزي ٣/ ١٥٦٠ ، والأصمعيات ق ٨٧/ ١٥ ـ ١٦ ص ٢٣٠ . وهما في معاني القرآن للفراء ١/ ٢١٢ ، وللزجاج ١/ ٣٤١ ، وتفسير الطبري ٥/ ٣٦٨ ، والحجة ٣/ ٤٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/ ١٥٥ ، وشرح أبيات المغني ٢/ ٢٢٣ ـ ٢٢٤ ، واللسان (ب ش ر) . والثاني في شرح الهداية ١/ ٢١٩ .
في مو ويق والحجة : « وأَنشد » ، يعني الأخفش ، وهما من إنشاده في المختار . وقال الزجاج : وأنشد الأخفش والكسائي وجماعة من النحويين .

(٢) الباهِشِين إلى العُلَى : المُسْرِعين إلى تَنَاوُله فَرِحين به ، وقوله العُلَى كذا وقع في الحجة ومعاني القرآن للفراء وما وافقهما وصحَّةُ روايتِه إلى النَّدَى : ندى الخير وهو المعروف . غُبْراً أكفُّهم جمع غَبْراء ، وكفٌّ غَبْراءُ : ليس فيها شيءٌ غير الغبار ، وغُبْرَةُ الكفِّ كناية عن خلوِّها من مال . بقاعٍ : بموضعٍ صُلْبٍ حُرِّ الطين واسعٍ يُمْسِكُ الماءَ . مُمْحِل : مُجْدِب . ابشُرْ بما بشروا : من البِشَارة الفَرَح وهي أكثر الرواية (انظر شرح الأنباري وشرح التبريزي على المفضليات وتعليق المحققين) ورُوي : وأَيْسِر إذا يَسَروا وهي رواية أبي عمرو وبُنْدار (انظر شرحي المفضليات) من اليَسْر المَيْسِر اللعب بقِداحِه . بضَنْك : بمنزل ضيِّق ، عن شرح الأنباري واللسان (ب هـ ش ، ب ش ر ، غ ب ر ، ي س ر) .
وفي مو : فإذا هم . وفي يق : كما بشروا ؟
ومنهم من أنشده وأَبْشَر بما بَشِرُوا على لغة من كسر السين .

(٣) في بعض مصنفاته ليس النوادر .

(٤) في الحجة : بشرت القوم . وفي صل : وبشرني .

(٥) كشف المشكلات ٦٩٩ عرضاً والمصادر ثمة ، وما سلف ٤٧ برقم ٨٢ ، وما يأتي ٩٧٨ برقم ١٢ و٩٨٠ برقم ١٧ أيضاً .

(٦) انظر التعليق فيما سلف ٤٧ برقم ٨٢ ح ٦ .

(٧) قوّاه أبو علي في الإغفال ٢/ ٤٦٠ ـ ٤٦٢ .

ويُكْسَرُ هُوَ[١] فِي الاِبْتِدَاءِ ، واُسْتُغْنِيَ عنِ الظَّرْفِ لِجَرْيِهِ في الصِّلَةِ ، كما اُسْتُغْنِيَ عَنْ [خَبَرِ « ظَنّ »][٢] في « ظَنَنْتُ أَنَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ ، وكَمَا اسْتُغْنِيَ عَنِ][٣] الفِعْلِ فِي « [لَو][٤] أَنَّهُ ذَهَبَ لَكَانَ خَيْراً لَهُ »[٥] .

١٧ـ ومِنْ حَذْفِ الجَارِّ والمَجْرُورِ قَوْلُه تعالىٰ : ﴿أَبْصِرْ بِهِۦ وَأَسْمِعْ﴾[٦] [سورة الكهف ٢٦/١٨] أي : وأَسْمِعْ به .

320 ١٨ـ وقال : ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[٧] [سورة مريم ٣٨/١٩] أَي : وأَبْصِرْ بهم .

قالَ أَبُو عَلِيٍّ[٨] : لا يَكُونُ مِنْ بَابِ حَذْفِ المَفْعُولِ ، لأَنَّ « بهم » فاعِلٌ ، نَحْوُ قَوْلِهِم : « ما جاءني مِنْ رَجُلٍ »[٩] . ←

---

(١) يعني «إنَّ». ولهذا لا يجوز أن يقدر الخبر بعده لأنَّ أَنَّ المفتوحة لا تكون أول الكلام، انظر الإغفال.

(٢) كان في مو : استغني عن خبر أَنَّ ، وصوابه ما أثبت . وفي يق : استغني بخبر أَنَّ ، وهو صواب ، وما في المتن أجود . يريد بخبر ظنَّ المفعول الثاني له وهو قد كان خبر المبتدأ قبل دخوله . وفي البصريات . ٦٧٦ ـ ٦٧٧ : كما أَنَّ ذِكْر الفعل في صلة أَنَّ بعد « لَوْ » أغنى عن الفعل ، وكما أَنَّ خبر أَنَّ لمّا جرى في صلتها أغنى عن خبر ظننت في قولك : ظننت أَنَّ زيداً منطلق اهـ يعني أَنَّ « أَنَّ » سدَّ مسدَّ المفعولين لتأديته معناهما ، كما قال في التذكرة (مختار التذكرة ٢٩١) . وانظر المصادر التي ذكرناها في الإبانة ١٠٧ ح ٤ ، وزد البصريات ٦٧٨ ، والحلبيات ٧٢ ، والغرة ٦٦/١ ، ٢٤٤ ، ٢٤٧ .

(٣) زيادة من مو ويق .

(٤) زيادة من مو ويق .

(٥) إذا وقعت أَنَّ بعد « لو » فالمختار أَنَّ المصدر المؤول من أَنَّ وما بعدها مرتفع بفعل مضمر ، انظر ما علقناه في كشف المشكلات ٧٣٥ ح ٦ ـ ٧ .
قال في البصريات ٦٧٧ ـ ٦٧٨ : ذكر الفعل في صلة « أَنَّ » بعد « لو » أغنى عن الفعل اهـ وانظر ما سلف في ح ٣ .

(٦) كشف المشكلات ٧٥٤ والمصادر ثمة .

(٧) كشف المشكلات ٧٩٤ والمصادر ثمة ، وما يأتي ١١٣٧ في رقم ٤ .

(٨) لم أجده عنه بهذا اللفظ . وهو بمعناه وأبسط منه في الشعر ٤٣٨ ـ ٤٣٩ .

(٩) ترى في كلام أبي علي وغيره في مثل هذا مما دخله حرف جرّ زائد = قوله الجار والمجرور في محل كذا ، والمراد **محلّ المجرور** بالحرف الزائد ، انظر همع الهوامع ٥٧/٥ . وربما استعملوا اللفظين في مكان واحد من كلامهم ، انظر شرح المفصل ١٣٨/٨ ـ ١٣٩ ، وشرح الكافية ١١٤٥/٢/٢ . وانظر التعليق على زيادة مِن في كشف المشكلات ٢٥ ح ٧ .

والفَاعِلُ لا يُحْذَفُ(١) .

ولَوْ(٢) قَدَّرْتَ حَذْفَ الباءِ لَكانَ : أَبْصِرُوا . لَكِنَّهُ جَرَى « أَبْصِرْ » مَجْرَى الاسْمِ بدِلالَةِ(٣) : « ما أُمَيْلِحَ زَيْداً » ، و« ما أَقْوَلَهُ »(٤)! = أَوْ يَجْرِي مَجْرَى « نِعْمَ » ، و« بِئْسَ »(٥) = أَوْ يَصِيرُ كَقَوْلِهِ(٦) :

ونَـــارٍ تَوَقَّـــدُ باللَّيْـــلِ نَـــارَا [111/1]

حَيْثُ حَذَفَ « كُلَّا » لِجَرْيِ ذِكْرِهِ في قَوْلِهِ :

أَكُـــلَّ ٱمْـــرِئٍ تَحْسَبِيـــنَ ٱمْـــرَأً(٧)

= أَوْ لأَنَّكَ(٨) لَمْ تَجْمَعِ الضَّمِيرَ فِي « مَا أَفْعَلَ »(٩) في مَوْضِعٍ فَيُحْمَلَ(١٠) ذا عليه .

١٩ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِۖ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ ٱلْعَذَابُۗ ﴾ بعد قوله : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ وَٱلشَّمْسُ

---

(١) انظر الشعر ٤٣٨ ، وانظر التعليق على هذه المسألة حذف الفاعل في الاستدراك ٣٤٨ ح ١٧ .

(٢) في صل : وإن ، والصواب ما أثبت ، وكأنه كذلك في مو .

(٣) في صل : الاسم لدلالة ، والصواب من مو .

(٤) أشبه فعل التعجب الأسماء ، فلذلك صحَّحوا ما أَقْوَلَه ولم يعلُّوه كما أعلُّوا قال ، وحقَّروه فقالوا ما أُميلحه ، والأفعال لا تحقَّر ، انظر المنصف ١/ ٣١٥ ـ ٣١٦ ، وشرح المفصل ١٠/ ٧٦ ، وشرح اللمع ٦٦٩ ـ ٦٧٠ ، والشعر ٤٣٩ ، وغيرها .

(٥) في أنهم كما لم يلحقوا علامة الجمع هذين الفعلين كذلك لم يلحق هذا ، كما قال أبو علي في الشعر ٤٣٨ ـ ٤٣٩ .

(٦) سلف ٨٨ ، ١٢٠ .

(٧) بعده في مو ويق : ونار توقد بالليل نارا ، وهو تكرير .
فكما حذف كُلَّا في البيت كذلك حذف « بهم » في الآية ، وانظر الشعر ٤٣٩ .

(٨) في صل ويق : ولأنك ، والصواب ما أثبت . وفي مو : ولكنك ، خطأ .

(٩) أُجري « أَبْصِرْ » مجرى أَفْعَلَ الذي في قولهم : ما أحسن زيداً ، فكما لم يجمع الضمير في أحسن كذلك لم يجمع الضمير في أَسْمِعْ وأَحْسِنْ من حيث اتفقا في المعنى كما قال في الشعر ٤٣٩ .

(١٠) في صل ويق : فحمل ، والصواب من مو .

وَٱلْقَمَرُ﴾[١] [سورة الحج ٢٢/١٨] .

رُوِيَ عَنِ ٱبْنِ عَبَّاسٍ[٢] أَنَّهُ قال : المَعْنَى : وكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فِي الجَنَّةِ . وهذا حَسَنٌ ، كَأَنَّهُ جعَلَهُ اسْتِئْنَافَ كَلامٍ[٣] ، لأَنَّ ما تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ : ﴿ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [١٨] قَدْ دَخَلَ تَحْتَهُ كَثِيرُ النَّاسِ[٤] وقَلِيلُهم . فَلَمْ
321 يَحْمِلْه على التَّكْرِيرِ ، وأَضْمَرَ الخَبَرَ لِدَلالَةِ ما يَجِيءُ بَعْدُ عليهِ ؛ لأَنَّ قَوْلَه ﴿ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ ٱلْعَذَابُ﴾ [١٨] يَدُلُّ على أَنَّ مَنْ تَقَدَّمَهُم لهم حَالَةٌ أُخْرَى . ونَظِيرُه : ﴿ فَرِيقٌ فِي ٱلْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي ٱلسَّعِيرِ﴾ [سورة الشورى ٤٢/٧] ، وقَوْلُه تعالىٰ : ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يَوْمَئِذٍ يَتَفَرَّقُونَ﴾[٥] [سورة الروم ٣٠/١٤] .

وإِنْ حَمَلْتَ قَوْلَه : ﴿ وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ على أَنَّه مَعْطُوفٌ على ﴿ يَسْجُدُ﴾ [سورة الحج ٢٢/١٨] ، ويَرْتَفِعُ بذلِكَ[٦] = كَانَ تَكْرِيراً[٧] ، كقَوْلِهِ : ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ﴾[٨] [سورة العلق ٩٦/١ ـ ٢] .

٢٠ـ ومِنْ حَذْفِ الجَارِّ والمَجْرُورِ قَوْلُه تعالىٰ : ﴿ كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾[٩] [سورة عبس ٨٠/٢٣] أي : ما أَمَرَهُ به . فحُذِفَتِ الباءُ ، فصَارَ : ما أَمَرَهُوهُ ، فحُذِفَ

---

(١) كشف المشكلات ٨٩٨ ـ ٨٩٩ .

(٢) ذكر هذه الرواية عنه ابن الأنباري في إيضاح الوقف ٧٨٢ ، وعنه في البسيط ١٥/٣٢٧ ، والقرطبي ١٤/٣٩٩ ، وذكرها في كشف المشكلات . وروي عنه غير هذا .

(٣) وعليه يكون الوقف على ﴿ مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ تامّاً ، وهو قول الكسائي وأبي حاتم وغيرهما ، انظر القطع ٤٨٨ ـ ٤٨٩ ، وكشف المشكلات ٨٩٩ ح ٢ والمصادر ثمة .

(٤) في صل : الأناس ، وأثبت ما في مو ويق .

(٥) فالمعنى : يصيرون فرقةً فرقةً كما في الحجة ٣/٤٣٨ ـ ٤٣٩ ، وانظر ٢/٣٠ .

(٦) أي بالعطف على المرتفع بـ ﴿ يَسْجُدُ﴾ وهو ﴿ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾ ، وهو الظاهر ، وهو قول مجاهد وأكثر المفسرين ، انظر تفسير الطبري ١٦/٤٨٧ ، وكشف المشكلات ٨٩٩ والمصادر ثمة .

(٧) في كشف المشكلات : كان كالتكرار لأنَّ مَن في الأرض من الناس اهـ وانظر ما علقناه في ح٣ ثمة .

(٨) كشف المشكلات ١٤٦٤ .

(٩) كشف المشكلات ١٤٣٠ .

الأَوَّلُ دُوْنَ الثَّانِي(١) ، [كَقَوْلِهِ(٢) :

وإِنَّ ٱبْـنَ لَيْلَـى فَـاهَ لِـي بِمَقَـالَـةٍ   ولو سِرْتُ فِيهَا كُنْتُ مِمَّنْ يُنِيلُها(٣)

أَي : مِمَّنْ يُنِيلُه إِيَّاها](٤) .

ومِثْلُه : ﴿ فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾(٥) [سورة الحِجر ١٥/ ٩٤] فإِنْ(٦) شِئْتَ كانَ على : ما تُؤْمَرُ به ، ثُمَّ تُؤْمَرُه ، ثُمَّ تُؤْمَرُ(٧) .

قَالَ عُثْمَانُ(٨) : الضَّمِيرَانِ عِنْدِي فِي الآيَتَيْنِ مُخْتَلِفَانِ ، وذلكَ أَنَّ الضَّمِيرَ

---

(١) حذف الباء اتساعاً ثم حذف الهاء هو قول الكسائي كما في إعراب القرآن ٤٧٦ ، ووافقه أبو علي وابن جني وغيرهما ، انظر شرح اللمع ٤٢١ ـ ٤٢٢ ، والحجة ٦/ ٩٩ ، والتنبيه ٤٤ ـ ٤٥ ، ٢٨٣ ـ ٢٨٤ ، وانظر الإبانة ٢٥٢ ـ ٢٥٣ .

(٢) وهو كُثَيِّر ، ديوانه ق ٤٨/ ٢ ص ٣٠٤ . وهو في كتاب الشعر ٣٩٨ ، والحجة ٢/ ١٤٠ ، وباهر البرهان ٣/ ١٤٨٢ ، والخزانة ٣/ ٥٨٢ ، وشرح أبيات الجمل ١٩٢ .

(٣) ابن ليلى : عبد العزيز بن مروان أَمير مصر ، أُمُّه ليلى بنتُ زبَّان بن الأَصْبَغ الكَلْبِيَّةُ ، انظر جمهرة أنساب العرب ٨٧ ، وطبقات فحول الشعراء ٦٢٢ وتعليق الشيخ الإمام محمود شاكر رحمه الله .
بمقالة : يعني قَوْل ابن ليلى له وقد مدحه كثيِّر فاستحسن مديحَه : حُكْمَكَ يا أَبا صَخر ، في خبر جَرَى بينهما ، انظر ما علقناه على قوله في هذه الكلمة : لئن عاد لي × لا أَقيلُها في الإبانة ١٠٠ ، وكشف المشكلات ٢٤٢ . فيها : في طَلَبِها . يُنِيلُها : يُنِيلُه ابنُ ليلى إياها ، فحذف العائد على الموصول وهو المفعول الأول ، وضمير المؤنث للمقالة ، انظر الخزانة .
وقوله : « ولو سرت فيها كنت » موضعه بياض في مو ، أو ذاهب الحبر .

(٤) زيادة من مو ويق . وهذا تقدير أبي علي ومن وافقه .

(٥) شرح اللمع ٤٢١ ـ ٤٢٢ ، وكشف المشكلات ٦٧٤ ، والإبانة ٢٥٢ ـ ٢٥٣ برقم ١٢٣٦ والمصادر المذكورة ثمة ، وما يأتي ٧٠٥ في رقم ٢٣ و٨٠٠ في رقم ٨٨ .

(٦) في صل : وإن .

(٧) بيان الصنعة فيه على ترتيب الحذف فيه : بما تؤمر بالصدع به ، ثم بالصَّدْعِه ، ثم بصَدْعِه ، ثم صار تؤمر به ، ثم تؤمره ، ثم تؤمر ، هذا تقدير ابن جني في التنبيه ٢٨٣ ـ ٢٨٤ ، وانظر ما علقناه في الإبانة ٢٥٢ ـ ٢٥٣ .
وقوله فإن شئت كان إلخ ترك الوجه الآخر الجائز فيه ، وهو أن تكون « ما » مصدرية ، والتقدير : فاصدع بالأَمر ، والأمر : المأمور ، انظر الإبانة والمصادر السالفة .

(٨) ابن جني أبو الفتح ، ولم أصب كلامه فيما طبع من آثاره .
وفي صل : أبو عثمان ، خطأ مضلّ .

المَحْذُوفَ فِي : ﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾(١) [سورة الفرقان ٢٥/ ٤١] هُوَ عَائِدٌ إلى المَوْصُولِ . والضَّمِيرُ المَحْذُوفُ مِنْ قَوْلِهِ(٢) سُبْحَانَهُ : ﴿ أَمَرَهُۥ ﴾ [سورة عبس ٨٠/ ٢٣] لَيْسَ ضَمِيرَ المَوْصُولِ ، إِنَّمَا هُوَ ضَمِيرُ الرَّجُلِ المَذْكُورِ(٣) . 322

ولَعَمْرِي إنَّ حَذْفَ الضَّمِيرِ مِنَ الصِّلَةِ ـ وإِنْ كَانَ عَائِداً على غَيْرِ المَوْصُولِ ـ جَائِزٌ ، كَقِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ : ﴿ مَّن يَصْرِفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ ﴾ [سورة الأنعام ٦/ ١٦] فِيمَنْ فَتَحَ اليَاءَ(٤) .

٢١ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ ﴾(٥) [سورة ص ٣٨/ ٥٠] فَقَوْلُه : ﴿ مُّفَتَّحَةً ﴾ صِفَةٌ لـ ﴿ جَنَّٰتِ ﴾ ، و﴿ ٱلْأَبْوَٰبُ ﴾ مُرْتَفِعَةٌ بها(٦) . ولَيْسَ فيهِ ضَمِيرٌ يَعُودُ إلى المَوْصُوفِ .

فيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ : مُفَتَّحَةً لَهُم الأَبْوَابُ مِنْهَا(٧) ، فحُذِفَ « منها »

---

(١) كشف المشكلات ٩٧٢ والمصادر ثمة ، وما يأتي ٧٩٧، ١٥٤٩ ، وانظر التعليق على حذف الضمير المنصوب العائد من الصلة إلى الموصول في كشف المشكلات ١٠٩ ح ١ .

(٢) في مو : المحذوف على قوله من قوله ، كذا ، وهو خطأ .

(٣) كشف المشكلات ١٤٣٠ ، وانظر الفريد ٦/ ٣٤٥ ، والدر المصون ١٠/ ٦٩١ .

(٤) هذه عبارته ! والوجه **بفتح الياء** . وهذه قراءة حمزة والكسائي ، والتقدير عليها « من يصرفْه » . وفي تمثيله بالقراءة سهوٌ مركّب، فـ« من » شرطية لا موصولة، والهاء عائدة على العذاب المضمر لا على « مَن »!! وقرأ الباقون ﴿ يُصْرَفْ ﴾ ببنائه للمفعول ، انظر السبعة ٢٥٤ ، والحجة ٣/ ٢٨٥ ، وكشف المشكلات ٣٨٨ والمصادر ثمة .

(٥) شرح اللمع ٥٣٤ ، وكشف المشكلات ١١٤٩ ـ ١١٥٠ ، والاستدراك ٤٣٣ ـ ٤٥٣ المسألة ٩٧ والمصادر المذكورة ثمة ، وما يأتي ١٥٥٠ في رقم ١٣ .

(٦) مفعول ما لم يسمَّ فاعله « نائب فاعل » لاسم المفعول ﴿ مُّفَتَّحَةً ﴾ لجريها صفة .
وذلك أنه إذا جرى الوصف القائم مقام الفعل خبراً لمبتدأ أو صفة لموصوف أو حالاً لذي حال أو صلة لموصول أو اعتمد على نفي أو استفهام = رفع ما بعده عند البصريين ، ولم يشترط الأخفش والكوفيون شيئاً من ذلك، انظر ما علقناه في كشف المشكلات ٥٨٤ ، والاستدراك ٣٥٨ ح ١٠ .

(٧) على هذا الوجه في ارتفاع الأبواب بمفتحة جمهورُ النحويين فيما قال أبو حيان في البحر ٧/ ٤٠٥ ، وانظر التعليق في الاستدراك ٤٣٣ .
وأجاز أبو علي هذا الوجه في الإغفال ٢/ ٥٢٧ ، والبغداديات ١٤٣ ، ومنعه في الإيضاح ١٨٠ والتذكرة ، انظر ما يأتي من كلامه في المتن .

للدِّلالَةِ عليهِ .

ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿ ٱلْأَبْوَٰبُ ﴾ [111/2] بَدَلاً[١] مِنَ الضَّمِيرِ فِي ﴿ مُّفَتَّحَةً ﴾ لأَنَّ التَّقْدِيرَ : مُفَتَّحَةً هي ، كَمَا تقولُ : فُتِحَتِ الجِنَانُ ، أَي : أَبْوَابُها .

وقالَ الكُوفِيُّونَ[٢] : التَّقْدِيرُ ، مُفَتَّحَةً أَبْوَابُها ، فَقَامَتِ الأَلِفُ واللامُ مَقَامَ الضَّمِيرِ .

قالَ أَبُو إِسْحَٰقَ[٣] : إلا أَنَّهُ على تَقْدِيرِ العَرَبِيَّةِ : « الأَبْوَابُ منها » أَجْوَدُ مِنْ أَنْ تَجْعَلَ الأَلِفَ واللامَ بَدَلاً مِنَ الهاءِ والأَلِفِ ، لأَنَّ مَعْنَى الأَلِفِ واللامِ لَيْسَ مِنْ مَعْنَى الهَاءِ والأَلِفِ فِي شَيْءٍ ، لأَنَّ الهاءَ والأَلِفَ اسْمٌ[٤] ، والأَلِفُ واللامُ دَخَلَتَا للتَّعْرِيفِ ، ولا يُبْدَلُ حَرْفٌ جاءَ لِمَعْنًى مِنِ ٱسْمٍ ، ولا يَنُوبُ عنه ، هذا مُحَالٌ .

قال أَبُو عَلِيٍّ[٥] : ٱعْلَمْ أَنَّهُ لا تَخْلُو الأَلِفُ واللامُ في قَوْلِهِ ﴿ ٱلْأَبْوَٰبُ ﴾ [سورة ص ٣٨/٥٠] مِنْ أَنْ تَكُونَ للتَّعْرِيفِ كَمَا تُعَرِّفُ « الرَّجُلَ » و« الفَرَسَ » ، ونَحْوَ
323 ذَلِكَ = أَوْ تَكُونَ بَدَلاً مِنَ الهاءِ التي هِيَ ضَمِيرُ التَّأْنِيثِ التي كَانَ يُضَافُ « أَبْوابٌ » إِلَيْها لِيَتَعَرَّفَ[٦] بها ، كما أَنَّ الأَلِفَ واللامَ فِي « الوَجْهِ » فِي قَوْلِكَ : « حَسَنِ الوَجْهِ » ، بَدَلٌ مِنها .

---

(١) وهو قول أبي علي في الإيضاح ١٨٠ ، وأحد قوليه في الإغفال ٢/ ٥٢٧ ، والبغداديات ١٤٣ ، وانظر التعليق في الاستدراك ٤٣٣ .

(٢) الفراء وغيره منهم ، انظر معاني القرآن له ٢/ ٤٠٧ ـ ٤٠٨ وتعقبه أبو علي في البغداديات ١٤٣ ـ ١٤٥ ، وانظر الاستدراك ٤٣٤ ح ٥ ، وكشف المشكلات ١١٥٠ ح ٤ .

(٣) في معاني القرآن له ٤/ ٢٥٣ ، ونقله أبو علي في الإغفال ٢/ ٥٢٤ ، ونقل بعضه الجامع في الاستدراك ٤٣٤ .

(٤) في صل ومو : أسماء ، وأثبت ما في يق ، وهو ما في المعاني والإغفال .

(٥) في الإغفال ٢/ ٥٢٤ ـ ٥٢٩ بما نص فيما يأتي ٥٦١ ، ونقله الجامع في الاستدراك ٤٣٥ ـ ٤٤٢ أيضاً . وقوله : قال أبو علي حتى قوله ٥٦٦ : الحركة والتنوين = ليس في يق .

(٦) في الإغفال المطبوع ـ والرسالة أيضاً ١١٩٦ ـ : للتعريف ، وهو تحريف صوابه ما في النسختين صل ومو والاستدراك .

فَلَوْ كَانَ مِثْلَ التي فِي « حَسَنِ الوَجْهِ » لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ في ﴿مُّفَتَّحَةً﴾ [سورة ص ٣٨/ ٥٠] ضَمِيرُ ﴿جَنَّٰتِ﴾ ، كما أَنَّ في « حَسَنِ الوَجْهِ » مِنْ « مَرَرْتُ برَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهِ » = ضَمِيرَ « رَجُلٍ » بِدَلالَةِ[١] « مَرَرْتُ بِٱمْرَأَةٍ حَسَنَةِ الوَجْهِ »[٢] .

ولَوْ كَانَ فِي ﴿مُّفَتَّحَةً﴾ ضَمِيرُ ﴿جَنَّٰتِ﴾ [سورة ص ٣٨/ ٥٠] كما أَنَّ في « حَسَن » ضَمِيرَ « رَجُلٍ » ، وقَدْ نُوِّنَ ﴿مُّفَتَّحَةً﴾ = لَوَجَبَ أَنْ يَنْتَصِبَ ﴿ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ ، ولا يَرْتَفِعَ[٣] لِكَوْنِ الضَّمِيرِ في ﴿مُّفَتَّحَةً﴾ للـ ﴿جَنَّٰتِ﴾[٤] .

فإِذَا صَارَ فِيهِ ضَمِيرٌ لَمْ يَرْتَفِعْ بهِ ٱسْمٌ آخَرُ ، لِامْتِنَاعِ ٱرْتِفَاعِ الفَاعِلِينَ[٥] بِفِعْلٍ وَاحِدٍ [على][٦] غَيْرِ وَجْهِ الإِشْرَاكِ[٧] . فَلَمَّا[٨] لَمْ يَنْتَصِبْ قَوْلُه ﴿ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ كما يَنْتَصِبُ : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الوَجْهَ »[٩] = [دَلَّ][١٠] أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ ضَمِيرُ الأَوَّلِ . وإِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ ضميرُ الأَوَّلِ فَلا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي مُرْتَفِعاً [بِهِ . وإِذَا كَانَ الثَّانِي مُرْتَفِعاً بِهِ][١١] لَمْ يَكُنْ مِثْلَ « الوجه » ؛ لأَنَّ « الوَجْهَ » فِي قَوْلِكَ : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الوَجْهَ » = لا يَرْتَفِعُ بـ « حَسَنٍ » .

---

(١) في صل : بدليل ، وأثبت ما في الإغفال والاستدراك .

(٢) ففي « حسنة » ضمير « امرأة » ، فأنَّث الصفة لذلك . قال في البغداديات ١٣٤ : فلو كان حسن للوجه لما جاز تأنيثه لأن الوجه مذكر اهـ وهذا قول سيبويه وتعليله ، انظر الكتاب ١/ ٢١٠ ـ ٢١١ ، والاستدراك ٤٣٥ .

وقوله : « ضمير رجل بدلالة مررت بامرأة حسنة الوجه » ليس في مو .

(٣) في صل ينتصب الأول ولا يرتفع ، والصواب من مو والاستدراك والإغفال .

(٤) في صل : للجنان ، والصواب من مو والاستدراك والإغفال .

(٥) في الإغفال : فاعلين .

(٦) من مو .

(٧) وجه الإشراك نحو ضرب زيدٌ وعمرٌو ، فواو العطف أشركت عمراً وزيداً في الضرب ، فارتفعا بفعل واحد معاً ، عن حاشية أصل الاستدراك ٤٣٦ ح ١٧ .

(٨) في صل : فكما ، والصواب من مو .

(٩) انظر الكتاب ١/ ٢٣٢ .

(١٠) من مو .

(١١) من مو إلا قوله « به » فمن الإغفال .

وإِذَا لَمْ يَكُنْ مِثْلَ « حسنِ الوَجْهَ » لَمْ يَكُنِ الأَلِفُ واللامُ فِيهِ بَدَلاً [مِنْ هَاءِ الضَّمِيرِ . وإِذَا لَمْ يَكُنْ بَدَلاً][١] مِنْ [هاءِ][٢] الضَّمِيرِ = ثَبَتَ أَنَّهُ للتَّعْرِيفِ المَحْضِ ، على حَدِّ التَّعْرِيفِ في « رَجُل » و« فَرَس » .

وإذا كانَ للتَّعْرِيفِ لَمْ يَكُنْ بَدَلاً مِنَ الضَّمِيرِ . وإِذَا لَمْ يَكُنْ بَدَلاً مِنَ الضَّمِيرِ الذي كَانَ يُضَافُ « أبواب » إليه = لَمْ يَعُدْ على المَوْصُوفِ مِمَّا جَرَى صِفَةً عَلَيهِ ذِكْرٌ ، لِارْتِفَاعِ ﴿ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ به في اللَّفْظِ والظَّاهِرِ[٣] . فإذا كانَ كذلكَ فلا بُدَّ [112/1] مِنْ ضَمِيرٍ[٤] فِي شَيْءٍ يَتَعَلَّقُ بِالصِّفَةِ يَرْجِعُ إلى المَوْصُوفِ . 324

وذلكَ الرَّاجِعُ لا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ « منها » أو « فيها » ، فحُذِفَ ذلكَ . وحَسُنَ الحَذْفُ للدِّلالَةِ عليهِ [و][٥] لِطُولِ الكَلامِ .

وعَلَى هذا الحَدِّ حُذِفَ فِي قَوْلِهِ : ﴿فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾[٦] [سورة النازعات ٧٩/ ٣٩] أي : لَهُم[٧] [فحُذِفَ الذِّكْرُ العَائِدُ إلى المُبْتَدَأ ، والمَعْنَى : هِيَ المَأْوى لَهم][٨] . وهذا التَّقْدِيرُ في هذهِ الآيَةِ[٩] أَوْضَحُ ؛ لأَنَّهُ لا صِفَةَ فِيهِ [جاريَةٌ][١٠]

---

(١) من مو .

(٢) من الإغفال .

(٣) في صل : بالظاهر ، والصواب من مو .

(٤) يعني لابدَّ من أن يكون ضمير بتة ، إما في مفتّحة وإما في الأبواب ، عن حاشية أصل الاستدراك ٤٣٧ ح ٢٣ .

(٥) من مو .

(٦) كشف المشكلات ٨٢٩ ، ١٤٢٨ والمصادر المذكورة فيه ، والإغفال ٢/ ٥٢٥ ، والبغداديات ١٤١ ـ ١٤٤ ، والاستدراك ٤٣٧ .

(٧) في صل : المأوى لهم ، وكذا في بعض أصول الإغفال . ووقع كما أثبت من مو في أكثر أصوله .

(٨) من الإغفال .

(٩) يعني آية النازعات ﴿فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ . وفي صل : وعلى هذا التقدير ، خطأ .

(١٠) من الإغفال .

على مَوْصُوفٍ(١) فيُشْكِلَ(٢) ببَابِ « حَسَنِ الوَجْهَ » .

فتَقْدِيرُ مَنْ قَدَّرَ(٣) : مُفَتَّحَةً أَبْوَابُها ، إِنْ كَانَ أَرَادَ(٤) إفْهَامَ المَعْنَى ، وأَنَّهُ(٥) لا بُدَّ مِنْ شَيْءٍ يُقَدَّرُ فِي الكَلامِ يَرْجِعُ إلى المَوْصُوفِ = فمُسْتَقِيمٌ .

وإِنْ كَانَ أَرَادَ أَنَّ الأَلِفَ واللامَ فِي ﴿ ٱلْأَبْوَٰبُ ﴾ [سورة صٓ ٣٨/ ٥٠] كالأَلِفِ واللامِ فِي « الوَجْهِ » = فَلَيْسَ مِثْلَه ؛ لأَنَّ الأَلِفَ واللامَ إِذَا صَارَتْ بَدَلاً مِنَ الضَّمِيرِ الذي يُضَافُ إليهِ الاسْمُ المُتَعَلِّقُ بالصِّفَةِ التي هِيَ نَحْوُ « حَسَنٍ » و« شَدِيدٍ » = أَنْتَصَبَ الاسْمُ الذي هُوَ فَاعِلُ الصِّفَةِ ، إذا نُوِّنَتِ الصِّفَةُ لِكَوْنِ ضَمِيرِ الذي يَجْرِي عليهِ فيهِ . أَلا تَرَاهُم قَالُوا(٦) :

الحَـزْنُ بَـابـاً والعَقُـورُ كَلْبـا(٧)

---

(١) هذا ما في مو ، وهو ما في الإغفال . وفي صل : « **لأنه لا ضمير فيه يعود على موصوف** » وكذا في الاستدراك ٤٣٧ . ولا يبعد أن يكون هذا تغييراً لعبارة أبي علي في الإغفال وفي النسخة مو ، وهو صحيح المعنى .

يريد : لأَنَّهُ لا صِفَةَ في قوله ﴿ فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾ جاريةٌ على موصوف كما في قوله : ﴿ جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ ﴾ .

(٢) وكذا وقع في الاستدراك ٤٣٧ ، وأحد أصول الإغفال (المطبوع والرسالة) أي فيلتبس بباب . وفي بقية أصول الإغفال : « **فيُشَاكِلَ بابَ** » أي فيشابه .

(٣) وهو الفراء في معاني القرآن له ٢/ ٤٠٨ ـ ٤٠٩ ، وحكى قوله في البغداديات ١٤١ ـ ١٤٢ وردَّه ثمة أيضاً .

(٤) في صل : المراد ، وأثبت ما في مو والاستدراك والإغفال .

(٥) في النسختين وأصل الاستدراك : فإنه ، والصواب من الإغفال .

(٦) أي ألا ترى العرب قالوا . يعني مذهبهم في هذا الباب « **باب الصِّفَة المُشَبَّهَة بالفاعل فيما عَمِلَتْ فيه** » . ومن كلامهم فيه قول القائل منهم ، وانظر الاستدراك ٤٣٨ .

والقائل **رُؤْبَةُ** ، ديوانه ق ٣/ ١٣٤ ص ١٥ . والبيت في الكتاب ١/ ١٠٣ ، وشرح أبياته للأعلم بطرته ، ولابن السيرافي ١/ ٣٠٤ ، والمقتضب ٤/ ١٦٢ ، وشرح الكافية ٢/ ١/ ٧٥٧ ، والمحصول ٢/ ٧٣٩ ، والمقاصد النحوية ٣/ ٦١٧ ، والمقاصد الشافية ٤/ ٤٢٠ ، والخزانة ٣/ ٤٨٠ ، والاستدراك ٤٣٨ والتعليق ثمة .

(٧) يذمُّ رؤبةُ إنساناً وَخماً ثقيلاً بخيلاً لا يُبَالي السَّبَّ = بغِلَظ الحِجاب ومَنْع الضَّيف ، فجعل بابه حَزْناً=

و(١) :

الشُّعْرَى رِقَابا(٢)

= أي صَعْباً شديداً وثيقاً لا يستطاع فتحه ، وكلبه عَقُوراً يعقر أي يجرح مَن حلَّ بفِنائه طالباً معروفَه ، عن الأعلم بتصرف . وهذا على التشبيه ، وأراد أَنَّ الوصول إليه ممتنعٌ لئلا يُلْتَمَسَ معروفُهُ = وأَنَّ من يأتيه يلقى قبل الوصول إليه ما يكره من حاجب أو بَوَّاب ، عن ابن السيرافي بتصرف .
أنشده أبو علي وغيره شاهداً على نصب باباً وكلباً على قولك : الحسن وجهاً ، على التميز .

(١) قولَ الحارثِ بنِ ظالمِ المُرِّيِّ :
فمـا قَـوْمِـي بثَعْلَبَـةَ بـنِ سَعْـدٍ ولا بفَـزَارَةَ الشُّعْـرَى رِقَـابـا
من كلمة له في المفضليات ق ٨/٨٩ ص ٣١٤ ، وشرح الأنباري عليها ٦١٩ . وهو الحارث بن ظالم بن جذيمة بن يربوع بن غيظ بن مرة بن عوف بن سعد بن ذبيان بن بغيض بن ريث بن غطفان ، انظر جمهرة أنساب العرب ٢٥٣ ـ ٢٥٤ ، وهو ممن يضرب به المثل في الفتك .
والبيت في الكتاب ١/١٠٣ ، وشرح أبياته للأعلم بطرته ، ولابن السيرافي ١/٢٥٩ ، والمقتضب ٤/١٦١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٤٠٨ ، وإعراب القرآن ٧٥٧ ، وتفسير الطبري ٢٠/١٢٢ ، والبغداديات ١٣٥ ، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٩٨ ، وسفر السعادة ٦٤٠ ، والمقاصد النحوية ٣/٦٠٩ ، والمقاصد الشافية ٤/٤٢٠ ، وتمهيد القواعد ٥/٢٣٨٦ و٦/٢٧٩٨ ، والاستدراك ٤٣٩ ـ ٤٤٠ والتعليق ثمة .

(٢) قوله : **الشعرى رقابا** ، هكذا هو في مو ومطبوعة الإغفال ٢/٥٢٦ .
وكان في صل « الشعر الرقابا » ، ووقع في أصل الاستدراك ٤٣٩ : « الشُّعرى الرِّقابا » والمصنِّف في الكتابين ينقل عن الإغفال ، والوجه ما أثبته من مو ومطبوعة الإغفال « الشعرى رقابا » على قولهم الحسنة وجهاً ، بنصب وجهاً على التمييز .
وأما « الشعر الرقابا » ـ وهو ما كان في أصل هذا الكتاب ، وإن كان رواية ـ فلا تناسب سياق كلام أبي علي ، فهو لم يتكلم على الصفة المجموعة ، والرقاب فيها منصوبة على التشبيه بالمفعول به على قولك : الحسن الوجهَ .
وأما « الشُّعرى الرِّقابا » فهو على قولهم الضاربة الرجلَ ، بنصب الرقاب على التشبيه بالمفعول به ، وأجاز المبرد ومن وافقه هذا الوجه في الحسن وجهاً ، انظر المقتضب ٤/١٦٢ والمصادر ثمة . و« الشُّعْرى » مؤنث الأَشْعَر ، وأنثه لتأنيث القبيلة « فزارة » = و« الشُّعْر » جمع أَشْعَر ، جُمِع لأنَّه جُعِل كلُّ واحد منها أَشْعَرَ ، فجُمِع على المعنى ، عن الأعلم .
والروايتان : الشعرى رقابا ، والشعر الرقابا في الكتاب ١/١٠٣ ، والبغداديات ١٣٥ ، وغيرهما .
ذكر الحارثُ انتفاءَه عن قبائل غطفان ـ ومنها في هذا البيت بنو ثَعْلَبَةَ بنِ سَعْد بنِ ذُبْيَان ، وبنو فَزَارَةَ=

ففي أَنْ لَمْ تُنْصَبِ ﴿ٱلْأَبْوَٰبُ﴾[١] [سورة ص ٣٨/ ٥٠] هنا دَلالَةٌ على أَنَّ الأَلِفَ واللامَ لَم يُرَدْ بها أَنْ تَكُونَ بَدَلاً مِنْ عَلامَةِ الضَّمِيرِ كالتي في : « حَسنِ الوَجْهِ » .

وإِذَا لَمْ يَجُزْ هذا فلا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ الرَّاجِعِ إلى المَوْصُوفِ الذي جَرَى[٢] ﴿مُّفَتَّحَةً﴾ [سورة ص ٣٨/ ٥٠] صِفَةً عليه ، وهُوَ : « منها » ، أَوْ نَحْوُها . فمِنْ

325 هُنا[٣] كانَ هذا التَّقْدِيرُ أَجْوَدَ .

ويجوزُ[٤] أَنْ تَكُونَ ﴿ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ بَدَلاً مِنَ الضَّمِيرِ الذي في ﴿مُّفَتَّحَةً﴾ [سورة ص ٣٨/ ٥٠] على ما تَقَدَّمَ[٥] .

وقَوْلُهُ[٦] : « لامُ التَّعْرِيفِ لا يَكُونُ بَدَلاً مِنَ الهَاءِ » = فلِلْقَائِلِ[٧] أَنْ يَقُولَ :

= ابنِ ذُبْيَانَ ـ وذمَّ بني فزارة بكثرة شعَر القَفا ، وذكر نَسَبَهُ الصحيحَ أَنَّه قُرَشِيٌّ مِن بني مُرَّةَ بنِ عَوْفِ بن لُؤَيِّ بنِ غالبِ بنِ فِهْرِ بنِ مالكِ بنِ النَّضْرِ بنِ كنانة في قوله :

فما غَطَفَانُ لي بأبٍ ولكِنْ لُؤَيٌّ والدي قَوْلاً صَوَابا

وانظر ما روي في تصحيح نسب مرَّة في بني لؤي بن غالب في شرح الأنباري على المفضليات ١٠١ ـ ١٠٤ .

(١) هذا ما في مو . وفي صل : فترك نصب الأبواب . وكأنه كذلك في بعض أصول الإغفال (الرسالة ١١٩٩) وقد وهم المحقق فذكر أنَّ فيه : فترك أن لم تنصب ، وهذا خطأ ظاهر ، وفي بقية أصوله : **فأَنْ لم تنتصب** . وكان في مو : « فترك نصب الأبواب هنا دلالة على أن الألف واللام ففي أن لم تنتصب الأبواب هنا دلالة على أن الألف واللام » وفيه كما ترى تكرير لعل مردَّه إلى اختلاف نسخ الإغفال ، فوجد ناسخ مو في نسخة العبارة الأولى « فترك إلخ » فأدخلها ثم استأنف ما في أصله .

(٢) في أحد أصول الإغفال : جرى فيه ، فإقحام فيه ، وعنه أثبت في المطبوع والرسالة .

(٣) في صل : فمن هاهنا ، وأثبت ما في مو والاستدراك والإغفال .

(٤) قوله : ويجوز إلى آخر ما حكاه عن أبي عليّ لخصه الجامع من الإغفال ٢/ ٥٢٧ ـ ٥٢٨ بتصرف وحذف .

(٥) في الإغفال : بدلاً من الضمير الذي في مفتحة كقولك : جاءني القوم بعضهم ، لأن الأبواب من الجنة اهـ فقوله « على ما تقدم » اختصار من الجامع لكلام أبي علي .

(٦) يعني قول أبي إسحق شيخ أبي علي ، وما هنا معنى كلامه ، انظر لفظه فيما سلف ٥٥٥ .

(٧) اختصر الجامع كلام أبي عليّ فاختلَّ ، ولفظ أبي علي : **وأَمَّا قول أبي إسحق** . . . فللذي احتجَّ عليه **بهذا** أن يقول إلخ . وانظر ما علقناه في الاستدراك ٤٤٢ ح ٤٢ .



قَدْ قَالُوا : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ » ، ثُمَّ قَالُوا : « مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الحَسَنِ الوَجْهِ » ، فَقَدْ قامَ اللامُ مَقَامَ الضَّمِيرِ ، وقَدْ قَالُوا : « غُلامُ زَيْدٍ » ، فَقَامَ الاسْمُ مَقَامَ التَّنْوِينِ(١) .

هذا كلامُهُ في « الإِغْفَالِ »(٢) .

وقالَ(٣) فِي مَوْضِعٍ آخَرَ(٤) : « ولَمْ يَسْتَحْسِنُوا : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الوَجْهُ ، ولا « بِٱمْرَأَةٍ حَسَنٍ الوَجْهُ » ـ وأَنْتَ تُرِيدُ « مِنْهُ » ـ لِمَا ذَكَرْتُ مِنْ أَنَّ الصِّفَةَ يُحْتَاجُ فِيهَا إلى ذِكْرٍ يَعُودُ منها إلى المَوْصُوفِ .

---

(١) قوله : فللقائل أن يقول إلى قوله التنوين = تصرَّف الجامع فيه بحكاية كلام أبي علي واختصره ، فأَضرَّ به ، وجعله مفتقراً إلى البيان . ولفظ أبي علي في الإغفال ٢/ ٥٢٧ ـ ٥٢٨ :
فللَّذي احتجَّ عليه بهذا أَن يقول : قد وجدنا هذا الحرف بدلاً من الاسم في قول من قال «حسنُ الوجهِ»، فأراد حسنٌ وجهُه ، ويستدلُّ على إقامتهم لامَ التعريف مُقامَ الضمير بقولهم : هو الحسنُ الوجهِ . ألا تراهم أدخلوا الألف واللام في « الحسن » وقد أُضيف إلى الوجه كما يدخلونهما عليه إذا أُضيف إلى الضمير في « الحسن وجهِه » ، فلولا أنَّه بدل منه لم يجز ، فقد قام الحرف مَقام الاسم هنا .
ونقول أيضاً : قد قام الحرف مقام الاسم في غير هذا . **ألا ترى أنَّ في قولكم** : إن المضاف إليه بدل من التنوين والتنوين حرفُ معنى ، والمضاف إليه اسمٌ ، فالتعلُّق بهذا ليس له وجهٌ . على أنَّ لامَ التعريف الذي هو حرف قد قام مقام الاسم وسدَّ مسدَّه في قول من تقدَّم من النحويين ولم يكن ممتنعاً . ألا ترى أن قولهم « الضارب زيداً أمسِ » قد قام الحرف فيه مقام الاسم اهـ وبعد هذا كلام لأبي عليّ في شرح معنى البدل . وقوله ألا ترى أن في قولكم إلخ لم يأت فيه اسم لأَنَّ .
وانظر الاستدراك ٤٤٢ ـ ٤٤٣ .

(٢) الإغفال ٢/ ٥٢٤ ـ ٥٢٨ ، وانظر ما سلف ٥٥٥ ح ٥ .
وقوله : هذا كلامه حتى قوله ص ٥٦٣ آخر سطر تريد منها = ليس في مو ويق .
وأَمَّا صل فقد فصل الجامع فيه بين أجزاء كلام علي في الإغفال بما رأى أن يسوقه من الإيضاح فالتذكرة ثم رجع إلى النقل من الإغفال .

(٣) أبو عليّ . وقد نبَّهناك على أنَّ ما نقله الجامع هنا من كلامه ليس في مو ويق .

(٤) في الإيضاح ١٨٠ . ونقله الجامع في الاستدراك أيضاً ٤٤٨ ، وانظر الكافي شرح الإيضاح ١٠٤٣ ـ ١٠٥٠ .

ولَوِ ٱسْتَحْسَنُوا هذا الحَذْفَ مِنَ الصِّفةِ كَمَا ٱسْتَحْسَنوهُ مِنَ الصِّلَةِ = لمَا قَالُوا : « مَرَرْتُ بِٱمْرَأَةٍ حَسَنَةِ الوجْهِ » .

وأَمَّا قَوْلُه : ﴿ جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾ [سورة ص ٣٨/ ٥٠] **[112/2]** = **فَلَيْسَتْ** على : مُفَتَّحَةً لهم الأَبْوَابُ منها ، ولا أَنَّ الأَلِفَ واللامَ سَدَّ[١] مَسَدَّ الضَّمِيرِ العائِدِ مِنَ الصِّفَةِ . ولكنَّ ﴿ ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾ بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيرِ الذي في ﴿ مُّفَتَّحَةٗ﴾ لأَنَّكَ [قد][٢] تَقُولُ[٣] : فُتِحَتِ الجِنَانُ : إذا فُتِحَتْ أَبْوَابُها ؛ وفِي التَّنْزِيلِ : ﴿ وَفُتِحَتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتۡ أَبۡوَٰبٗا﴾ [سورة النبأ ٧٨/ ١٩] فصارَ ذلِكَ بِمَنْزِلَةِ « ضُرِبَ زَيدٌ رَأْسُهُ »[٤] . 326

وقالَ[٥] مَرَّةً أُخْرَى[٦] : يَكُونُ مِنْ بَابِ « سُلِبَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ »[٧] . أَلا[٨] تَرَى

---

(١) في الإيضاح : سدًّا ، وكلاهما صحيح . وسلف توحيد الفعل المسند إلى الألف واللام ، انظر ٥٥٥ س ١٠ ـ ١٢ . وقال في التذكرة فيما نقل عنه في الاستدراك ٤٤٤ : والألف واللام قامت مقام الضمير إلخ ، وقال : دلالة على أنَّ الألف واللام لا يسدُّ مسدَّ الضمير في اللفظ .

(٢) من الإيضاح .

(٣) في صل : لأنك لا تقول ، بإقحام لا ، وهو خطأ .

(٤) وضربتُ زيداً رأسه ، وغيره مما يمثل به في باب البدل بدل بعض من كل ، انظر شرح اللمع ٥٦٦ والكتاب ١/ ٧٥ ، والمقتضب ٤/ ٢٩٦ ، والبغداديات ١٤٣ ، وشرح المفصل ٣/ ٦٤ ، وشرح الكافية ١/ ٢/ ١٠٨٥ ، والارتشاف ٤/ ١٩٦٦ ، والهمع ٥/ ٢١٣ ، وما يأتي ٨٦٣ ، ٩٧٣ ، ١٢٠١ .

(٥) أبو علي .

(٦) في التذكرة بما نصَّ في الاستدراك ٤٤٤ حيث نقل كلام أبي علي فيها ، وهو ثمة أتمَّ مما هنا . وسلف تنبيه هنا ٥٦١ ح ٢ على أنَّ ما نقل في التذكرة ليس في مو .

(٧) أي من باب بدل الاشتمال ، انظر الإيضاح ٢٩٤ ، والمقتضب ١/ ٢٧ وشرح المفصل ٣/ ٦٤ وغيرها . وانظر بيان « الاشتمال » فيه في الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٢٦ ـ ٤٢٧ ، وشرح الكافية ١/ ٢/ ١٠٨٠ ، والارتشاف ٤/ ١٩٦٨ ، وغيرها .

وقد تصرَّف الجامع هنا بكلام أبي علي ، وعبارته في التذكرة فيما نقل الجامع منها في الاستدراك ٤٤٤ :

« وإذا كان كذلك وجب أن يكون في ﴿ مُّفَتَّحَةٗ﴾ ضمير الـ ﴿ جَنَّٰتِ﴾ ، و﴿ ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾ بدلٌ منه على أحد وجهين : إمَّا كما يبدل بعضُ الشيء من جميعه نحو : ضربت زيداً رأسه = **وإمَّا لاشتمال المعنى . ألا ترى** » .

(٨) من ههنا ساق الجامع ألفاظ أبي علي في تذكرته ، انظر الاستدراك ٤٤٦ .

أَنَّ الجَنَّاتِ تَشْتَمِلُ على الأَبْوَابِ(١) ، كما ٱشْتَمَلَ « الأُخْدُودُ » على « النَّارِ »(٢) ، و« الشَّهْرُ » على « القِتَالِ »(٣) .

فإِنْ قُلْتَ : فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ المَعْنَى : مُفَتَّحَةً لهم الأَبْوَابُ منها ، فَحُذِفَ «منها» ؟

= قِيلَ : هذا لا يَسْتَقِيمُ ، كَمَا جَازَ : « السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَم »(٤) ، وأَنْتَ تُرِيدُ : « منه » ، فَتَحْذِفُ ، لأَنَّ خَبَرَ المُبْتَدَأ قَدْ يُحْذَفُ بِأَسْرِهِ . وإِذَا جَازَ أَنْ يُحْذَفَ جَمِيعُه جَازَ أَنْ يُحْذَفَ بَعْضُه ، ولَيْسَ الصِّفَةُ كَذَلِكَ ، لأَنَّهُ مَوْضِعُ تَخْصِيصٍ وتَلْخِيصٍ . ولا يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ الصِّفَةُ ويُحْذَفَ ، كَمَا يُرَادُ الخَبَرُ ويُحْذَفُ .

ولَوْ جَازَ ذَا لَجَازَ(٥) : « مَرَرْتُ بِهِنْدٍ حَسَنِ الوَجْهُ » ،[وأَنْتَ](٦) تُرِيدُ « منها »(٧) .

---

(١) في صل : « ألا ترى أن الأبواب تشتمل على الجنة » ، وكذا كان في أصل الاستدراك ، فهل هذا سهوٌ من أبي علي وسَبْق قلم أو من الجامع ؟ ولعل الصواب ما أثبت .

(٢) في قوله عزَّ وجل : ﴿ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ ﴾ [سورة البروج ٨٥/ ٤ ـ ٥] استشهد بها أبو علي على أن النار بدل اشتمال من الأخدود . وظاهر مذهبه أنه لا يرى وجوب اتصال هذا البدل براجع إلى المبدل منه ، وغيره يقدر الراجع أي النار فيه ، وقيل : هو بدل كل من كل وهو لا يحتاج إلى رابط ، انظر البحر ٨/ ٤٥٠ ، والدر المصون ١٠/ ٧٤٥ ، وكشف المشكلات ١٤٤٥ والمصادر ثمة ، والحجة ٦/ ٣٧٨ ، ونتائج الفكر ٣٠٨، وفيه ردّ قول أَبي علي أَنَّ ﴿ٱلنَّارِ﴾ بَدَلُ ٱشتمال .

(٣) في قوله سبحانه : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ [سورة البقرة ٢/ ٢١٧] ، انظر كشف المشكلات ١٥٦ والمصادر المذكورة ثمة ، والحجة ٦/ ٣٧٨ . والهاء في ﴿فِيهِ﴾ راجعة إلى المبدل منه ﴿ٱلشَّهْرِ﴾ .

(٤) سلف ٥٤٠ وتخريجه في ح ٧ ثمة .

(٥) في الاستدراك ٤٤٧ عن التذكرة : **وأيضاً فَلَوْ جاز أَنْ يكونَ المعنى : الأبوابُ منها = لجاز إلخ .**

(٦) زيادة من الاستدراك عن التذكرة .

(٧) بعده في الاستدراك ٤٤٧ ـ ٤٤٨ عن التذكرة : **فكما لم يَسْتَعْمِلُوا هذا ، لكنَّهم أَنَّثُوا الصِّفَةَ وضَمَّنُوها ضميرَ المَوْصُوفَةِ = كذلك لا يَجُوزُ أَنْ تُقَدِّرَ أَنْ يكونَ المَعْنَى : مُفَتَّحَةً لهم الأبوابُ منها اهـ** هذا آخر ما نقله في الاستدراك عن التذكرة .

وٱعْلَمْ[١] أَنَّ البَدَلَ مِنَ الشَّيْءِ لَيْسَ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ حُكْمُهُ حُكْمَ المُبْدَلِ مِنْهُ . ولَيْسَ يُرِيدُ أَهْلُ العَرَبِيَّةِ بِقَوْلِهِم فِي نَحْوِ هـٰذَا [« بَدَلٌ »][٢] أَنَّ مَعْنَى البَدَلِ مَعْنَى المُبْدَلِ مِنْه .

أَلا تَرَاهُمْ يَقُولُونَ : التَّنْوِينُ بَدَلٌ مِنَ الأَلِفِ واللامِ ومِنَ الإِضَافَةِ ؟ والتَّنْوِينُ إذا ثَبَتَ[٣] فِي النَّكِرَاتِ دَلَّتْ عَلَى الإِشَاعَةِ والتَّنْكِيرِ ؛ والأَلِفُ واللامُ والإِضَافَةُ إِذَا[٤] دَخَلا شيئاً[٥] دَلا على خِلافِ ذَلِكَ .

327 وإِنَّما يُرِيدُونَ بِالبَدَلِ : أَنَّهُ لا يَجْتَمِعُ مَعَ مَا هُوَ بَدَلٌ مِنْهُ فِي اللَّفْظِ . أَلَا تَرَاهُم يَقُولُونَ : إِنَّ الهَاءَ[٦] فِي « زَنَادِقَة »[٧] عِوَضٌ مِنَ اليَاءِ ، في « زَنَادِيق » لِتعاقُبِهما[٨] وتَنَافِي ٱجْتِمَاعِهِما ، ولَمْ يَلْزَمْ أَنْ يَكُونَ ثَبَاتُ الهَاءِيَمْنَعُ[٩] الصَّرْفَ ، كما يُمْنَعُ[١٠] الصَّرْفُ في الاسْمِ إِذَا ثَبَتَتِ اليَاءُ .

---

(١) قوله : واعلم أَنَّ إلخ هو لفظ أبي علي في الإغفال ٥٢٨/٢ ، وهو عقيب قوله فيما سلف ٥٦١ : مقام التنوين ، وانظر التعليق في ح ٢ ثمة ، وما بين هذين الموضعين ليس في مو ويق كما علمت مما نبهناك هناك . وكل ما يأتي حتى قوله ٥٦٦ س٦ والتنوين = ليس في يق كما نبهنا ٥٥٥ ح٥ .

(٢) سقط من مطبوعة الإغفال ٥٢٨/٢ ، وهو ثابت في الرسالة ١٢٠١ .

(٣) في صل : ثبتت ، والصواب من مو . ووقع في أكثر أصول الإغفال : دَخَل .

(٤) في صل : وإذا ، خطأ .

(٥) وقع في أحد أصول الإغفال « اسماً » (انظر الرسالة ١٢٠٢) ، وهو ما في المطبوعة من غير ذكر اختلاف النسخ ؟ وفي بقية النسخ كما في المتن والرسالة .

(٦) في النسختين : « ألا ترى أَنَّ الهاء » . فأثبت لفظ الإغفال لقول أبي علي بعدُ « ويقولون » ثلاث مرات يعطفه على يقولون الأَول .

(٧) سر الصناعة ٤٣٨ ، ٥٦٠ ، والخصائص ١١١/٢ ، ٣٠٤ ، والمقتضب ١٠٥/١ ، وغيرها .

(٨) جرت الهاء وياء المدّ مجرى الضدين المتعاقبين ، فإذا ألحقوا الهاء حذفوا الياء ، وإذا ألحقوا الياء حذفوا الهاء .

(٩) في صل : لمنع ، وكذلك في أحد أصول الإغفال (الرسالة ١٢٠٢) ، وأثبت ما في مو وبقية أصول الإغفال .

(١٠) في صل : يمتنع ، خطأ صوابه ما أثبت من مو والإغفال .

= ويَقُولُونَ : المِيمُ فِي « فَمٍ »(١) بَدَلٌ مِنَ الوَاوِ التي هي عَيْنٌ ؛ ولَمْ يَلْزَمْ أَنْ يَمْتَنِعَ تَعَاقُبُ الحَرَكَاتِ عَلَيْهَا بَعْدَ حَذْفِ اللامِ كَمَا يَمْتَنِعُ تَعَاقُبُها على الوَاوِ .

= ويَقُولُونَ : الأَلِفُ في « يَمَانٍ »(٢) بَدَلٌ مِنْ إِحْدَى اليَاءَيْن ، ولَوْ نَسَبْتَ إِلى « قُرَشِيّ »(٣) لَحذفْتَ ، وأَثْبَتَّ يَاءَيْنِ أُخْرَيَيْنِ(٤) ، ولَوْ أَضَفْتَ إلى « يَمَان » لم تَحْذِفِ الأَلِفَ(٥) .

= ويَقُولُونَ : التَّاءُ فِي « أُخْت »(٦) بَدَلٌ مِنَ الوَاوِ ؛ ولَمْ يَجِبْ أَلاَّ تَدُلَّ(٧) على [113/1] التَّأْنِيثِ كما لَوْ ثَبَتَتِ الوَاوُ لَمْ تَدُلَّ على التَّأْنِيثِ(٨) ، وهذا يَكْثُرُ إِذَا جُمِعَ .

فَلَيْسَ يُرِيدُونَ أَنَّ مَعْنَى البَدَلِ مَعْنَى المُبْدَلِ منه ، [بَلْ](٩) قَدْ يَكُونُ فِي البَدَلِ

---

(١) أصله فَوْهٌ ، فحذفت الهاء ، ثم أبدلوا الواو ميماً ، انظر سر الصناعة ٤١٣ ـ ٤١٤ ، وشرح المفصل ١٠/ ٣٣ ، والمقتضب ٣/ ١٥٨ ، وغيرها .

(٢) الكتاب ١/ ١٤٨ ، ٣١٠ ، ٣٢٠ و٢/ ٧٠ ، وشرحه للسيرافي ٤/ ٩٨ ـ ٩٩ والمقتضب ٣/ ١٤٥ ، والخصائص ٢/ ١١٢ ، ٣٠٧ ، وشرح الشافية ٢/ ٨٣ وغيرها .
يَمانٍ نسبة إلى اليمن وأصله يمنيّ ، فقيل يمانٍ بإبدال الألف من إحدى ياءي النسب .
وفي الإغفال هنا وفيما يأتي « ثمانٍ » ، ولعل الوجه ما أثبت من النسختين ، وانظر في ثمانٍ الخصائص ٢/ ٣٠٧ ، واللسان (ث م ن) .

(٣) انظر النسب إلى مثل هَجَرِيّ إذا سمِّي به في شرح المفصل ٥/ ١٥٤ ، وشرح الشافية ٢/ ٥٣ .

(٤) فصورة الاسم قُرَشِيّ وصورة المنسوب إليه قُرَشِيّ واحدةٌ ، لكن الياءين في المنسوب غير الياءين اللتين كانتا في الاسم فحذفتا .

(٥) فقلت : يَمَانِيٌّ .

(٦) أصله أَخَوَةٌ فنقل إلى فُعْل وألحقوها بالتاء المبدلة من اللام ، عن سر الصناعة ١٤٩ ـ ١٥٠ ، وانظر البصريات ٧٩٤ ، ومختار التذكرة ٢٣ ، وشرح المفصل ٦/ ٥ . وفي المقتضب ٣/ ١٥٤ ـ ١٥٥ ، وشرح الكتاب للسيرافي ٣/ ٤٨٧ أن التاء زائدة للإلحاق ، وهو ظاهر كلام سيبويه ٢/ ١٣ . وحكى في التعليقة ٣/ ١٩٩ كلام أبي العباس المبرد ، ولم يعقب .

(٧) في مو : ولم يجب أن تدل بإسقاط لا النافية ، خطأ . وفي مطبوعة الإغفال : ولم يجب إلا أن تدل ، وفي الرسالة ١٢٠٣ : ولم يجب إلا أن التاء تدل ، كذا ولعل الصواب ما أثبت من صل .

(٨) في الإغفال : لم تدل عليه .

(٩) من مو والإغفال .

مَعَانٍ لا تَكُونُ فِي المُبْدَلِ منه(١) = ويَكُونُ فِي المُبْدَلِ مَعَانٍ لا تَكُونُ فِي البَدَلِ(٢) .
وإِنَّما مُرَادُهُم بِالبَدَلِ أَنَّهُ لا يَجْتَمِعُ فِي اللَّفْظِ مَعَ ما هُوَ بَدَلٌ منهُ لا غَيْرُ .

وعلى هذا قَوْلُ(٣) سِيبَوَيْهِ في « نُونِ التَّثْنِيَةِ »(٤) : إِنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الحَرَكَةِ والتَّنْوِينِ(٥) ، [أَيْ إِنَّ الحَرَكَةَ والتَّنْوِينَ لا تَثْبُتَانِ مَعَ الأَلِفِ الذِي هُوَ حَرْفُ الإِعْرَابِ ، ولا يَجْتَمِعَانِ مَعَها . فَعَلَىٰ هذا يَصِحُّ أَن تَقُولَ فِي النُّونِ مِنْ « هـٰذَانِ » : إِنَّها أَيْضاً بَدَلٌ مِنَ الحَرَكَةِ والتَّنْوِينِ](٦) .

٢٢ـ ومِنْ ذَلِكَ(٧) قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿وَغَدَوْا عَلَىٰ حَرْدٍ قَٰدِرِينَ﴾(٨) [سورة القلم ٦٨/ ٢٥] أي : قَادِرِينَ على حِيَازَةِ ثِمَارِ ذلكَ(٩) ، ويكون ﴿قَٰدِرِينَ﴾ مِنْ

---

(١) ليس « منه » في الإغفال .

(٢) في صل : ويكون في البدل . . . في المبدل ، وكذا في الإغفال الرسالة ١٢٠٣ ، والوجه ما أثبت من مو ومطبوعة الإغفال .

(٣) في صل : قياس قول ، بإقحام قياس ، وليس في مو ولا الإغفال .

(٤) الكتاب ١/ ٤ بولاق ١/ ١٨ هارون ، وشرحه للسيرافي ١/ ١٣٧ ، وشرح المفصل ٣/ ١٢٧ و٤/ ١٣٧ ـ ١٤٠ ، وغيرها .

(٥) قال سيبويه : واعلم أنك إذا ثنَّيتَ الواحد لحقته زيادتان : **الأولى** منهما حرف المدّ واللين وهو حرف الإعراب . . . يكون في الرفع ألفاً . . . ويكون في الجر ياء مفتوحاً ما قبلها . . . ويكون في النصب كذلك . . . = **وتكون الزيادة الثانية نوناً كأنها عوضٌ لما مُنع من الحركة والتنوين** ، وهي النون وحركتها الكسر . . . اهـ

(٦) زيادة من مو والإغفال وهو آخر ما فيه ، إلا قوله « أيضاً » ليس في مو .
واختلف في النون من هذان فقيل بدل من الحركة والتنوين ، واعترض هذا القول ، وقيل غير ذلك ، انظر شرح السيرافي ١/ ١٤٠ ، وشرح المفصل ٤/ ١٤٠ ، وسر الصناعة ٤٤٩ .

(٧) إشارة إلى ما عقد له الباب وهو حذف الجارّ والمجرور .

(٨) كشف المشكلات ١٣٧٥ ، والمصادر المذكورة ثمة ، والبسيط ٢٢/ ١٠١ ـ ١٠٥ ، والفريد ٦/ ١٩٨ ، والدر المصون ١٠/ ٤١٢ .
وما يأتي من كلام فيها هو من كلام أبي عليٍّ في التذكرة ، وليس في المطبوع من آثاره منه من شيء ، انظر ما يأتي ٥٦٨ ح ٢ ـ ٣ .

(٩) لا أعرف هذا التقدير لأحد من أهل التأويل . وفي الفريد : على صرام نخلها واجتناء ثمارها .

328

بَابِ(١) : ﴿ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ ﴾(٢) [سورة المائدة ٥/ ٩٥] .

وإنْ قَدَّرْتَ ﴿ قَادِرِينَ ﴾ : مُقَدِّرِينَ(٣) عِنْدَ أَنْفُسِهِم وَضْعَ(٤) غَلَّتِهِم وتَحْصِيلَها ، [فيَكُونُ كقَوْلِ الهُذَلِيِّ(٥) :

ومُفْرِهَةٍ عَنْسٍ قَدَرْتُ لِسَاقِها فَخَرَّتْ كَمَا تَتَّايَعُ الرِّيحُ بِالْقَفْلِ(٦)](٧)

وعلى هذا قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ(٨) : ﴿ فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ ﴾(٩) [سورة المرسلات ٧٧/ ٢٣] =

---

(١) باب الحال المُقَدَّرَة . وفي الفريد : مقتدرين أن يتم له مرادهم إلخ ولعل صوابه مقدّرين .

(٢) سلف ١٨٢ في رقم ١٤ و٢٨٧ برقم ٤ و٣٦٠ في رقم ٦٦ و٤٩٥ في رقم ١٠ .

(٣) لا أعرف هذا التقدير لأحد من أهل التأويل . وروي عن ابن عباس أنهم قادرون على جنتهم في أنفسهم ، قال الواحدي : وهو قول مقاتل وجميع المفسرين اهـ ومعناه عن مجاهد وقتادة وابن زيد ، انظر تفسير الطبري ٢٣/ ١٧٦ ـ ١٧٩ ، والماوردي ٤/ ٢٨٥ .

(٤) في صل ويق : رفع ؟ ولعل الصواب ما أثبت من مو .

(٥) وهو أَبُو ذُؤَيْب ، شرح أشعار الهذليين ق ٦/ ١٦ ص ٩٢ ـ ٩٣ . والبيت في إصلاح المنطق ٥١ ، ٢٢٩، والحجة ٥/ ٤٩ ، ٣٩٩ و٦/ ٢٦١ ، والمنصف ٣/ ٧٠ ، والبسيط للواحدي ١٢/ ٦٢٣ و١٥/ ١٦٢ ، واللسان (ت ي ع ، ف ر هـ ، ق ف ل) .

(٦) وقع في مطبوعة شرح الأشعار تتابع بالباء المعجمة بواحدة، فنبَّه المحقق في ٣/ ١٧٤٦ على أن الصواب تتايع بالياء المثناة التحتية . وكذا وقع في مطبوعة الحجة ٥/ ٤٩ بالباء المعجمة بواحدة مصحفاً ، ولم يقع عجز البيت في الموضعين الآخرين من الحجة .
ومُفْرِهَة : أي وناقة مُفْرِهة وهي الناقة التي تجيءُ بأَولادٍ فَوَارِهَ . عَنْس : صُلْبَة شديدة . قَدَرْتُ : هَيَّأْتُ لساقها ، ويروى لرجلها : أي ضربتُ ساقها أو رجلها بسيفي ، فخرَّت لمَّا عَرقَبْتُها كما تطير الريح باليبيس من الشجر ، تَتَّايَعُ : تمضي به وتذهب به ، والتَّتَايُع : التمادي والمضي على الأمر . القَفْل : ما جفَّ من ورق الشجر ، عن شرح أشعارهم بتصرف. والفارهة : النشيطة السَّيُورة وقال أبو علي في الحجة : أي قدَّرت ضربتي لساقها فضربتها اهـ .

(٧) زيادة من مو ويق .

(٨) وهم غير نافع والكسائي ، فقرأا ﴿ فَقَدَّرْنا ﴾ بالتشديد ، انظر السبعة ٣٦٧ ـ ٣٦٨ ، والحجة ٥/ ٤٨ ـ ٥١ .

(٩) أي فنعم المُقَدِّرون ، كما قال في الحجة .

فهو وَجْهٌ[١] .

وقالَ[٢] فِي مَوْضِعٍ آخَرَ[٣] : ﴿ قَدِرِينَ ﴾ « عليها » : أَيْ : على جَنَاها وثِمَارِها عِنْدَ أَنْفُسِهِم[٤] ، فَحَذَفَ الجَارَّ لِتَقَدُّمِ ذِكْرِهِ فِي الكَلامِ ، كما حَذَفَهُ عِنْدَ الخَلِيلِ[٥] مِنْ قَوْلِهِ[٦] :

إِنَّ الكَرِيمَ وأَبِيكَ يَعْتَمِلْ
إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْماً عَلَى مَنْ يَتَّكِلْ[٧]

والمَعْنَى عِنْدَه[٨] : على مَنْ يَتَّكِلُ عليهِ . فكذلِكَ[٩] الآيَةُ[١٠] .

ويُبَيِّنُ أَنَّ « على » مُرَادَةٌ قَوْلُه فِي الأُخْرَى : ﴿ وَظَنَّ أَهْلُهَآ أَنَّهُمْ قَدِرُونَ عَلَيْهَآ ﴾ [سورة يونس ١٠/ ٢٤] أي : على ما أَخْرَجَتْ مِنْ ثَمَرٍ وجَنًى .

٢٣ ـ وقَوْلُه : ﴿ خَلَقَهُۥ فَقَدَّرَهُۥ ﴾[١١] [سورة عبس ١٩/٨٠] أي : قَدَّرَهُ

---

(١) قوله « فهو وجه » ليس في مو ويق ، وموضعه في صل بعد قوله فيما يأتي بعد ستة أسطر : . فكذلك الآية ، وههنا موضعه ، والفاء جواب قوله فيما سلف ٥٦٧ س ٢ : وإن قدّرت ، وانظر ح ١٠ الآتية .

(٢) أبو علي .

(٣) من التذكرة ، وانظر ٥٦٦ ح ٨ .

(٤) انظر ما سلف ٥٦٦ ح ٩ .

(٥) كتاب تلميذه ١/ ٤٤٣ والمصادر الآتية في تخريج البيتين .

(٦) وهو راجز لا يعرف له قوم ينسب إليهم ولا اسم ، وروت الرواة أُبيَّاتاً من رجزه .
والبيتان في الكتاب ١/ ٤٤٣ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ٢/ ٢٠٥ ، والإغفال ٢/ ٩٣ ، والشيرازيات ١١١ ، ٥١٩ ، ٦٠١ ، والتعليقة ٢/ ١٩١ ، والحجة ٦/ ١٧١ ، ٢٥٢ ، والبصريات ٥٩٢ ، والعسكريات ١٩٠ ، ومختار التذكرة ٧١ ، والمحتسب ١/ ٢٨١ ، والتمام ٢٤٦ ، والخصائص ٢/ ٣٠٧ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٤٤٠ ، وشرح اللمع للمصنف ٤٠٩ ، وتمهيد القواعد ١/ ٥٤٢ ، والخزانة ٤/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣ ، وشرح أبيات المغني ٣/ ٢٤١ ، واللسان (ع م ل) . واقتصر بعض المصادر على ثانيهما . وسيأتي الثاني ٧٣٢ .

(٧) يعتمل : يعمل بنفسه إن لم يجد من يتكل عليه في عمله .

(٨) عند الخليل .

(٩) في صل : كذلك . وفي يق : وكذلك .

(١٠) بعده في صل : « فهو وجه » ولا وجه له هنا ، والظاهر أنه كان ملحقاً في الأصل المنسوخ منه حيث جعلتُه فيما سلف (انظر ح ١) ، وأخطأ الناسخ فجعله هنا .

(١١) البسيط ٢٣/ ٢٢٢ ، وتفسير الفخر الرازي ٣١/ ٦٠ .

على الاسْتِوَاءِ(١) ، فَحَذَفَ الجَارَّ والمَجْرُورَ ، كَقَوْلِهِ ﴿ ثُمَّ سَوَّىٰكَ رَجُلًا﴾ [سورة الكهف ١٨/ ٣٧] = أَوْ قَدَّرَه على هذِهِ الصُّورَةِ التي هُوَ عَليها(٢) .

وقِيلَ(٣) : أَخْرَجَهُ على التَّقْدِيرِ .

وقِيلَ(٤) : جَعَلَهُ على مِقْدَارٍ تَقْتَضيه الحِكْمَةُ .

وقِيلَ(٥) : قَدَّرَهُ أَحْوالاً : نُطْفَةً تَارةً ، وعَلَقَةً أُخْرَى ، ثُمَّ مُضْغَةً ، إلى أَنْ أَتَتْ عَلَيهِ أَحْوَالُهُ وهُوَ فِي رَحِمِ أُمِّهِ .

وقِيلَ(٦) : وُقُوعُ التَّقْدِيرِ هُنَا بَيْنَ الخَلْقِ وتَيْسِيرِ السَّبِيلِ(٧) يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى « الإِقْدَارِ » ، لأَنَّ « فَعَّلَ » وأَفْعَلَ أُخْتَانِ . 329

أي : خَلَقَهُ مِنَ النُّطْفَةِ ثُمَّ قَدَّرَهُ ، أَي : جَعَلَهُ قَادِراً على الطَّاعةِ والعِصْيَانِ ، ثُمَّ سَهَّلَ عليهِ السَّبِيلَ ، بِأَنْ بَيَّنَهُ لَهُ ، ودَلَّهُ عليهِ(٨) .

٢٤ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾(٩) [سورة النساء ٤/ ٥٦] أَيْ : كُلَّما نَضِجَتْ جُلُودُهم منها ؛ فَحَذَفَ الجَارَّ والمَجْرُورَ [العَائِدَ](١٠) مِنَ الصِّفَةِ إلى المَوْصُوفِ [113/2] .

٢٥ـ ومثْلُه : ﴿ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا۟ مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَٱشْكُرُوا۟ لَهُۥ﴾(١١) [سورة سبأ ٣٤/ ١٥] .

---

(١) وهو قول الزجاج ، معاني القرآن له ٥/ ٢٢٢ .
(٢) لم أصبه بهذا اللفظ .
(٣) لم أجِدْه لأحدٍ .
(٤) لم أجِدْه لأحدٍ .
(٥) هذا لفظ الطبري ٢٤/ ١١١ ، وأصله للفراء ٣/ ٢٣٧ .
(٦) لا أعرفه لأحد .
(٧) سياق التلاوة : ﴿ خَلَقَهُۥ فَقَدَّرَهُۥ ۝١٩ ثُمَّ ٱلسَّبِيلَ يَسَّرَهُۥ﴾ . وقوله : « وتيسير السبيل » مكرر في صل ويق .
(٨) لا أعرفه لأحد .
(٩) كشف المشكلات ٨٢٨ ، والاستدراك ٤٥١ ، وما يأتي ١٥٤٩ في رقم ١٣ .
(١٠) زيادة مني .
(١١) كشف المشكلات ٨٢٨ ، ١٠٩٧ والمصادر ثمة ، والاستدراك ٤٥١ ، وما سلف ٢٥ برقم ٢٣ وما يأتي ١٥٤٩ في رقم ١٣ .

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ[١] : هَذَا الكَلامُ صِفَةٌ للجَنَّتَيْنِ المُقَدَّمِ ذِكْرُهما ، فإذا كان كذلكَ فالرَّاجِعُ فيهِ مُقَدَّرٌ مَحْذُوفٌ . التَّقْدِيرُ [﴿ كُلُواْ مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ ﴾ مِنْهما ، أي][٢] : قِيلَ لَهُم : كُلُوا مِنْ رِزْقِ رَبِّكُم منهما ، والقَوْلُ مُرَادٌ فيهِ مَحْذُوفٌ[٣] .

وهذا مِمَّا يَدُلُّ على أَنَّ الحَذْفَ مِنَ الصِّفَةِ كَالحَذْفِ مِنَ الصِّلَةِ[٤] .

وفي « الكتاب »[٥] يَقُولُ[٦] : إِنَّهُ فِي الصِّلَةِ أَكْثَرُ . أَلا تَرَى أَنَّهُ قالَ[٧] : « وإِنَّما شَبَّهُوهُ ـ يَعْنِي حَذْفَ الهاءِ مِنَ الخَبَرِ[٨] ـ بِقَوْلِهم : الذي رَأَيْتُ فُلانٌ ، حَيْثُ لَمْ يَذْكُرُوا[٩] الهاءَ . وهُوَ فِي هذا أَحْسَنُ ، لأَنَّ « رَأَيْتُ » تمامُ الاسْمِ ، وبِهِ يَتِمُّ ، ولَيْسَ بِخَبَرٍ ، ولا صِفةٍ ، فَكَرِهُوا طُولَهُ حَيْثُ كَانَ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ ، كما كَرِهُوا طُولَ « اشْهِيبَابٍ »[١٠] ، فقالُوا : « اشْهِبَابٌ » ، وهُوَ في الوَصْفِ أَمْثَلُ منه في الخَبَرِ . وهُوَ على ذَلِكَ ضَعِيفٌ ـ يَعْنِي حَذْفَ الهاءِ[١١] ـ لَيْسَ كَحُسْنِهِ فِي الهاءِ[١٢] التي فِي الصِّلَةِ[١٣] ، لأَنَّهُ فِي مَوْضِعٍ مَا هُوَ مِنَ الاسْمِ 330

---

(١) في التذكرة أظن ، وليس فيما طبع من آثاره .
(٢) زيادة من مو ويق .
(٣) انظر ما سلف ٢٥ برقم ٢٣ وما يأتي ١٥٤٩ في رقم ١٣ .
(٤) ههنا آخر اللوح ٢/٩٢ من مو وبعده خرم حتى اللوح ٢/١٣٢ منها ، ينتهي ص ٨٠٣ من هذا المطبوع .
(٥) كتاب سيبويه .
(٦) سيبويه .
(٧) الكتاب ١/ ٤٥ بولاق ١/ ٨٦ هارون ، وشرحه للسيرافي ١/ ٣٨١ .
(٨) قوله : « يعني حذف الهاء من الخبر » ليس من كلام سيبويه .
(٩) في صل : يذكر ، وأثبت لفظ سيبويه .
(١٠) الإغفال ١/ ٢٠٨ ، وشرح الكتاب للسيرافي ١/ ٣٨٢ ، وغيرهما .
(١١) « يعني حذف الهاء » ليس من كلام سيبويه في مطبوعات كتابه .
(١٢) كذا في شرح الكتاب للسيرافي . وفي مطبوعات الكتاب : كحسنه **بالهاء** .
(١٣) « التي في الصلة » ليس من كلام سيبويه في مطبوعات كتابه . وقوله التي ليس في يق .

وما يَجْري عليهِ ، ولَيْسَ بِمُنْقَطِعٍ[(١)] منه خَبَراً مَبْنِيًّا[(٢)] [عليه][(٣)] ولا مُبْتَدَأً ؛ فضارَعَ ما يَكُونُ [مِنْ][(٤)] تَمَامِ الاسْمِ ، وإِنْ لَمْ يَكُنْ تَمَاماً لَهُ ولا مِنهُ فِي البِنَاءِ[(٥)] ، وذلكَ قَوْلُكَ[(٦)] : هذا رَجُلٌ ضَرَبْتُهُ ، والنَّاسُ رَجُلانِ : رَجُلٌ أَهَنْتُهُ ورَجُلٌ أَكْرَمْتُهُ »[(٧)] .

قُلْتُ : حَذْفُ الهَاءِ فِي الصِّلَةِ مُسْتَحْسَنٌ جِدًّا[(٨)] ، وهُوَ فِي التَّنْزِيلِ كَثِيرٌ ، كَقَوْلِهِ : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهۡۗ ﴾ [سورة الأنعام ٩٠/٦] أَي : هَدَاهُم اللهُ ، وقال : ﴿ وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ ﴾[(٩)] [سورة الرعد ١٤/١٣] أَي : يَدْعُونَهم ، وقال : ﴿ فَلَوۡلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾[(١٠)] [سورة الأحقاف ٢٨/٤٦] أي : اتَّخذُوهم مِنْ دُونِ الله ، وما أَشْبَهَ ذَلِكَ .

و[حَذْفُها][(١١)] فِي الخَبَرِ قَبِيحٌ جِدًّا[(١٢)] ، لَمْ يَأْتِ إلا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ[(١٣)] ، وذلكَ فِي قِرَاءَةِ ٱبنِ عَامِرٍ : ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾[(١٤)] [سورة الحديد ١٠/٥٧] أي :

---

(١) في صل : منقطع ، خطأ صوابه من يق والكتاب .

(٢) في صل : منفياً ، تحريف .

(٣) من يق والكتاب .

(٤) من يق والكتاب .

(٥) في صل : في النداء ، خطأ ، صوابه من يق والكتاب .

(٦) الإغفال ٢٠٧/١ ، والشعر ٢٣٥ ، ٣٨٨ ، وسر الصناعة ٤٠٢ .

(٧) انتهى كلام سيبويه .

(٨) كشف المشكلات ١٠٩ ، ٨٢٩ ، وما سلف ٥٤٠ ، وما يأتي ٧٩٥ ـ ٧٩٩ .

(٩) انظر ما يأتي ٧٩٥ ـ ٧٩٦ برقم ٨٥ و١٥٣٦ برقم ٣ .

(١٠) انظر ما يأتي ٧٧٦ برقم ٦٨ .

(١١) زيادة مني .

(١٢) كشف المشكلات ٤٣٩ ، ٥٤٣ والتعليق ثمة .

(١٣) يريد حذف الهاء وهي ضمير نصب .
أما حذفها مع الجار « مِن » أو نحوه فقد وقع في مواضع ، انظر كشف المشكلات ٢٧٣ ح ٦ و٣٩ ، ٨٢٨ ـ ٨٣٠ ، ١٠٩٧ ، ١٣٥٦ ، وما سلف ٥٣٣ ، ٥٤٠ ، ٥٦٣ ، ٥٦٩ وما يأتي ١٥٤٩ .

(١٤) كشف المشكلات ١٣٢١ ، ٨٣٠ والمصادر ثمة ، وما يأتي ١٢٥١ في رقم ١٢١ و١٥٥٠ في رقم ١٣ وهذه قراءة ابن عامر وحده ، وقرأ الباقون بالنصب ، انظر السبعة ٦٢٥ ، وكشف المشكلات ١٣٢١ والمصادر ثمة .

وَعَدَهُ اللهُ الحُسْنَى .

وحَذْفُها مِنَ الصِّفةِ مَنْزِلَةٌ بَيْنَ المَنْزِلَتَيْنِ ، وفي « الكِتَابِ » كما نَقَلْتُه لكَ . وقَدْ قَدَّمْنَا[١] مَجِيئَهُ فِي آيٍ شَتّى ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ حَذْفُهَا مِنَ الصِّفَةِ كَحَذْفِها مِنَ الصِّلَةِ .

فَمِنْ هٰهُنا تَرَدَّدَ كَلامُه[٢] فِي قَوْلِه : ﴿ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ ﴾ [سورة صٓ ٣٨/ ٥٠]
331 فَحَمَلَهُ مرَّةً على حَذْفِ « مِنْها » ، ومَرَّةً على البَدَلِ .

وقَدْ نَقَلْتُ لكَ مَا ذَكَرَ فِي « الكِتَابِ »[٣] .

٢٦ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تعالىٰ [114/1] : ﴿ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [سورة الشورى ٤٢/ ٥٢] لِصَاحِبِهِ حَتَّى يَهْجُمَ بِهِ على الجَنَّةِ[٤] .

٢٧ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ ﴾[٥] [سورة الرحمن ٥٥/ ٣١] أَي : سَنَفْرُغُ لكم مِمَّا وَعَدْناكم أَنَّا فاعِلُوهُ بِكُمْ مِنْ ثَوَابٍ أَوْ عِقَابٍ ، هذا قَوْلُ أَبي حَاتِمٍ[٦] .

قَالَ أَبُو عُثْمَانَ[٧] : فَرَغْتُ إلى الشَّيْءِ ولِلشَّيْءِ[٨] : عَمَدْتُ لَهُ ، قالَ الشَّاعِرُ[٩] :

---

(١) انظر ما سلف ٥٣٥ ـ ٥٣٨ ، ٥٤٤ ـ ٥٤٥ ، ٥٥٤ ، ٥٦٩ ـ ٥٧١ .

(٢) كلام أبي عليّ ، انظر ما سلف ٥٦٠ ـ ٥٦٦ .

(٣) فيما سلف ٥٧٠ ـ ٥٧١ . وقوله فمن هٰهنا . . . في الكتاب ليس في يق .

(٤) لم يقدِّر محذوفاً أحد علمته . والصراط المستقيم الإسلام وهو طريق الله الذي دعا إليه عباده ، انظر تفسير الطبري ٢٠/ ٥٤٣ .

(٥) تفسير الطبري ٢٢/ ٢١٧ ، والبسيط ٢١/ ١٦٤ ـ ١٦٥ ، ومجمع البيان ٩/ ٣٨٠ .

(٦) لم أصب كلامه. وفي تفسير الطبري : سنفرغ لكم من وَعْدِناكُم ما وعدناكم من الثواب والعقاب.

(٧) لم أصب كلامه .

(٨) انظر الحجة ٤/ ٢٥٦ ، واللسان (ف ر غ) وغيرهما .

(٩) وهو جرير ، تذييل ديوانه ق ٣٥/ ٤٩ جـ ٢/ ٩٥٢ عن النقائض ١٦٥ . وهو في الكامل ٣٦ .

فرَغْتُ إلى العَبْدِ المُقَيَّدِ فِي الحِجْلِ[١]

٢٨ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ ﴾[٢] [سورة محمد ٤٧/ ٢٢] أَي : إِنْ تَوَلَّيْتُمْ عَنْ كِتَابِي ودِينِي .

٢٩ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُم مِّن فَضْلِهِۦ بَخِلُوا۟ بِهِۦ ﴾ [سورة التوبة ٩/ ٧٦] أي : آتَاهُم مَا تَمَنَّوْا[٣] .

٣٠ـ ومِمَّا حُذِفَ فِيهِ الجَارُّ والمَجْرُورُ [قولُه تعالى][٤] : ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ﴾[٥] [سورة البقرة ٢/ ١٩٦] أَي : إِنْ أُحْصِرْتُم بِمَرَضٍ . ومِنْهُ قَوْلُه : ﴿ فَإِذَآ أَمِنتُمْ ﴾ [١٩٦] أَي : أَمِنْتُم مِنَ العَدُوِّ ، فَحَذَفَ .

332

وفِي[٦] الثَّانِي اتِّفَاقٌ ، وفِي الأَوَّلِ خِلافٌ .

ويُقَدِّرُ الشَّافِعِيُّ[٧] : فإِنْ[٨] أُحْصِرْتُم بعَدُوٍّ .

فَيَنْشَأُ مِنْ هذا التَّقْدِيرِ أَنَّ المَرِيضَ لَهُ أَنْ يَتَحَلَّلَ بِالدَّمِ ، لأَنَّ التَّقْدِيرَ عِنْدَنا[٩] :

---

(١) صدره : ولَمَّا اتَّقَى ٱلْقَيْنُ ٱلْعِرَاقِيُّ بِٱسْتِهِ
القَيْن العِرَاقِيّ : يعني البَعِيثَ سماه ٱلْقَيْنَ لأَنَّه من رهط الفرزدق بني مجاشع . العَبْد المقيَّد في الحِجْل ويروى القَيْن المقيَّد يعني الفرزدق، والحِجْل: القَيْد، وانظر خبر تقييده نفسه في النقائض ١٢٦ ـ ١٢٧ ، والأغاني ٢١/ ١٩٨ ، ٢٠٠ . ووصف بني مجاشع بأنهم قيون لأنَّ جدة الفرزدق أم صعصعة بن ناجية ـ واسمها قفيرة ـ كانت فيما قيل سبيَّة من قضاعة ، انظر النقائض ٧٦٧ .

(٢) كشف المشكلات ١٢٤٧ ، والتعليق والمصادر ثمة .

(٣) كشف المشكلات ٥٢٠ . وذكرُ هذه الآية ههنا سهوٌ لأنها ليست من هذا الباب ، وستأتي في حذف المفعول ٨٢٦ برقم ١١٢ . ولم يقع الكلام على الآية في يق .

(٤) زيادة من يق .

(٥) أحكام القرآن للجصاص ١/ ٢٦٨ ـ ٢٧١ ، ولابن العربي ١/ ١٥٥ ، وتفسير القرطبي ٣/ ٢٧٢ ـ ٢٨٤ ، والبسيط ٤/ ١٢ ، وتفسير القرآن للشافعي ١/ ٣١١ ، وما سلف ٥٤٨ برقم ١٤ .

(٦) في صل : ففي . وفي يق : ففي. . . اختلاف . وسيأتي ٥٧٧ خلاف الثاني .

(٧) البسيط ٤/ ١٢ ، وباهر البرهان ١/ ١٨٤ ، وتحفة الفقهاء ١/ ٦٣٢ وغيرها . وفي يق : ويقدره .

(٨) في صل : بأن ، تحريف .

(٩) أي عند الحنفيَّة ، انظر كتاب الجصاص وغيره .

فإِنْ أُحْصِرْتُم بِمَرَضٍ ، وعِنْدَهُ[١] : لا يَتَحَلَّلُ ، لأَنَّ التَّقْدِيرَ عِنْدَهُ : فإِنْ أُحْصِرْتُم بعَدُوٍّ .

وإِنَّما يُقدِّرُ هذا التَّقْدِيرَ ، لأَنَّ الآيَةَ[٢] نَزَلَتْ فِي رَسُولِ اللهِ ـ صلى الله عليه وآله وأَصْحَابِهِ ـ عَامَ الحُدَيْبِيَةِ[٣] ، وكانَ الإِحْصَارُ بالعَدُوِّ .

ونَحْنُ[٤] نَقُولُ : إِنَّ الإِحْصَارَ بِالمَرَضِ دُونَ العَدُوِّ ، يُقَالُ : أَحْصَرَهُ المَرَضُ ، وحَصَرَهُ العَدُوُّ . ولهذا جَعَلَ مُحَمَّدُ بْنُ الحَسَنِ[٥] الإِحْصَارَ بِالمَرَضِ أَصْلاً فِي كِتَابِهِ[٦] ، والحَصْرَ بِالعَدُوِّ بِنَاءً عليهِ . والحَصْرُ بِالعَدُوِّ على تَفْسِيرِ اللُّغَةِ دُونَ بَيَانِ الحُكْمِ .

فإِنْ قِيلَ : الفَرَّاءُ يُخَالِفُ في ذلكَ[٧] .

= قُلْنا[٨] : ما خَالَفَهُم فِي حَقِيقَةِ اللُّغَةِ ، ولَكِنْ حَمَلَ الآيَةَ على المَنْعِ ؛ لأَنَّهَا نَزَلتْ فِي رَسُولِ اللهِ ـ صلى الله عليه ـ وكانَ مَمْنُوعاً بِالعَدُوِّ ، لا بِالمَرَضِ .

وهذا التَّأْوِيلُ حُجَّةٌ ، كأَنَّ اللهَ تعالىٰ قالَ : فإِنْ مُنِعْتُم ، فتكُونُ مُطْلَقَةً سَبَباً للتَّحَلُّلِ بِالهَدْيِ مِنْ غَيْرِ ٱعْتِبَارِ أَسْبَابِ المَنْعِ .

---

(١) أي عند الشافعي وأصحابه .

(٢) في يق : لأنه يزعم أن الآية .

(٣) عام صدَّ المشركون رسول الله ﷺ عن مكة انظر المصادر المذكورة ٥٧٣ ح ٤ .

(٤) الحنفيَّة .

(٥) الشيبانيُّ صاحب أبي حنيفة وناشر مذهبه .

(٦) لعله يعني كتابه « الحجة على أهل المدينة » وفيه ٢/ ١٩٣ « باب الإحصار بالعدو » ، وروى قول أبي حنيفة « الإحصار بالعدو **كالإحصار بالمرض** » .

(٧) فيجيز كل واحد مكان الآخر الإحصار والحصر ، انظر أحكام القرآن للجصاص ١/ ٢٦٨ ـ ٢٧١ ، ومعاني القرآن للفراء ١/ ١١٧ ـ ١١٨ . وقد استعمل الإحصار والمحصر مع العدو في الحجة على أهل المدينة ٢/ ١٩٣ ، ١٨٢ .

(٨) انظر جواب الجصاص عن مثل ذلك .

فإنْ قِيلَ(١) : كَيْفَ يَسْتَقِيمُ الحَمْلُ على المَرَضِ ، والآيَةُ نَزَلَتْ فِي رَسُولِ اللهِ ـ صلى الله عليه وآله ـ وأَصْحَابِهِ ، وكانَ المَنْعُ بالعَدُوِّ ؟ 333

= قُلْنا(٢) : إِنَّ النُّصُوصَ إذا وَرَدَتْ لأَسْبَابٍ = لم تُعَلَّقْ بها ، إلا أَنْ يَكُونَ السَّبَبُ مَنْقُولاً مَعَها ، كَقَوْلِ الرَّاوِي : سَهَا رَسُولُ اللهِ ـ صلى الله عليه وآله ـ فسَجَدَ(٣) . فأَمَّا إذا وَرَدَتْ [114/2] مُطْلَقَةً عَنِ الأَسْبَابِ = فيُعْمَلُ بِظَاهِرِها ، ولا تُحْمَلُ على السَّبَبِ(٤) .

فيَبْقَى الإِشْكَالُ في أَنَّهم كَيْفَ عَرَفُوا التَّحَلُّلَ [منها](٥) ؟

فنَقُولُ : إِنْ كَانَ تَأْوِيلُ الإِحْصَارِ المَنْعَ مُطْلَقاً مِنْ غَيْرِ اعْتِبارِ سَبَبٍ = فَإِنَّما(٦) عَرَفُوا الإِحْلال بِنَصٍّ مُطْلَقٍ غَيْرِ مُقَيَّدٍ .

وإِنْ كَانَ التَّأْوِيلُ هُوَ المَنْعَ بِالمَرَضِ ، فَعَرَفُوا الإِحْلالَ بِمَدْلُولِ النَّصِّ = فإِنَّ النَّصَّ لَمَّا أَبَاحَ الإِحْلالَ بِمَنْعٍ مِنْ جِهَةِ المَرَضِ = فالمَنْعُ(٧) مِنْ جِهَةِ العَدُوِّ أَوْلَى بالإِبَاحَةِ ؛ لأَنَّ مَنْعَ العَدُوِّ أَشَدُّ ، فَإِنَّهُ حَقِيقِيٌّ لا مَدْفَعَ لَهُ إذا كَانَتِ القُوَّةُ لهم ، ومَنْعَ المَرَضِ مِمَّا يَزُولُ بِالدَّابَّةِ والمَحْمِلِ ونَحْوِه .

---

(١) انظر نحو هذا في كتاب الجصاص .

(٢) انظر نحو هذا الجواب في كتاب الجصاص ١/ ٢٦٩ .

(٣) مثّل للنّصّ الذي قيِّدَ بسببه بالسُّجود في الصلاة للسهو فيها . انظر ما رواه البخاريّ في الكتاب ٢٢ من صحيحه « كتاب السهو » في الباب الأول منه « باب ما جاء في السهو إذا قام من ركعتي الفريضة » وغيره ، الحديث ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ وغيرهما ، انظر فتح الباري ١/ ٧٩٢ ط بيت الأفكار الدولية . أفدت موضع ذلك في صحيح البخاري من الصديق الدكتور عبد الرحمن الحقان .

(٤) فالعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب . وهذه مسألة من مسائل أصول الفقه ، وهذا مذهب الحنفية ومن وافقهم فيها، انظر أحكام القرآن للجصاص ١/ ٢٦٩، ٣١٦، والفصول له ١/ ٣٣٧ ، وبدائع الصنائع ٢/ ١٧٥ (ط. دار الكتب العلمية)، وكشف الأسرار عن أصول البزدوي ٢/ ٣٩٠ (ط. دار الكتب العلمية)، أفدت الإحالة على أكثر هذه المصادر من الأخ الدكتور عبد الرحمن الحقان.

(٥) من يق .

(٦) في صل : وإنما . والصواب ما أثبت من يق .

(٧) قوله: لمّا أباح . . . فالمنع = هذه عبارته، ووجهها: كان المنع أو نحوه مما يكون جواب لمّا .

وكَذلِكَ إِبَاحَةُ الإِحْلالِ لِضَرْبٍ من الارْتِفَاقِ(١) يَحْصُلُ به ، وهذا الارْتِفَاقُ فِي العَدُوِّ أَكْثَرُ ، لأَنَّ جَمِيعَ مَا يَسْتَفِيدُه المَرِيضُ يَسْتَفِيدُه المَمْنُوعُ بالعَدُوِّ ، وزِيَادَةً ، وهِيَ النَّجاةُ مِنْ شَرِّهِم بالرُّجُوعِ ، والمَرِيضُ لا يَسْتَفِيدُ هذا .

والبَيَانُ مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ مَرَّةً يَكُونُ بالنَّصِّ ، ومَرَّةً بدِلالَتِهِ .

فإنْ قِيلَ : فإذَا حَمَلْنَاهُ على المَرَضِ صَارَ كَأَنَّ اللهَ تعالىٰ قال : ﴿فَإِنْ﴾
334 مَرِضْتُم ﴿فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ﴾ [سورة البقرة ٢/١٩٦] ولا تَبْتَدِرُ الأَوْهَامُ إِلى العَدُوِّ .

= قُلْنَا : لا كَذَلِكَ ، فإِنَّ الإِحْصَارَ فِي اللُّغَةِ لَيْسَ بعِبَارَةٍ عَنِ المَرَضِ فَحَسْبُ ، بَلْ [هو](٢) عَنْ مَنْعٍ يَكُونُ بالمَرَضِ ، فَيَكُونُ المَنْعُ عِلَّةً ، والمَرَضُ سَبَباً ، ويَصِيرُ كَأَنَّ الله تعالىٰ قالَ : فإنْ مُنِعْتُم بمَرَضٍ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ . فَدَلَّ على المَنْعِ بالعَدُوِّ مِنْ طَرِيقِ الأَوْلَى ، لأَنَّ المَنْعَ مَوْجُودٌ نَصًّا فِي الحَالَيْنِ ، وبالعَدُوِّ أَشَدُّ ، والارْتِفَاقُ بالإِحْلالِ فيهِ أَكْثَرُ ، فَجَرَى مَجْرَى الشَّتْمِ مِنَ التَّأْفِيفِ فِي تَحْرِيمِهِ(٣) .

فإنْ قِيلَ(٤) : إنَّ اللهَ تعالىٰ نَسَقَ به : ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ﴾ [سورة البقرة ٢/١٩٦] ، ولو كانَ ﴿أُحْصِرْتُمْ﴾ عِبَارَةً عَنِ المَرَضِ = لَمْ يَسْتَقِمْ

---

(١) الارتفاق: الانتفاع. ارتفق من الرفق خلاف العنف وفيه تخفيف وتيسير.

(٢) زيادة من يق .

(٣) أَفَّف تأفيفاً : قال أُفّ لما يكرهه ويستثقله ويحتقره ويستقلّه ويتضجر منه ، ومنه قوله تعالى : ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ [سورة الإسراء : ١٧/ ٢٣] .

فالتأفيف مُحَرَّم بنصّ الآية ، والشتم استفيدت حرمته من دلالة الآية . قال السرخسي في أصوله ١/ ٢٤١ـ٢٤٢ «**للتأفيف** صورة معلومة ومعنى لأجله **ثبتت الحرمة وهو الأذى**. . . ثم باعتبار هذا المعنى المعلوم لغة تثبت الحرمة في سائر أنواع الكلام التي فيها هذا المعنى **كالشتم** وغيره وفي الأفعال كالضرب ونحوه، وكان ذلك معلوماً **بدلالة** النص لا بالقياس لأن قدر ما في التأفيف من الأذى موجود فيه وزيادة اهـ وانظر الفصول للجصاص ٤/ ٧٧، ٩٩، والسير الكبير ١/ ٣٠٢، والمبسوط للسرخسي ٣ / ٧٣. أفدت الإحالة على هذه الكتب من الأخ الدكتور عبد الرحمن الحقان.

(٤) نحو هذا السؤال في أحكام القرآن للجصاص ١/ ٢٧٠ .

نَسَقُ المَرَضِ بِهِ ثانياً ، لأَنَّهُ تَكْرَارٌ ، لأَنَّ المَعْطُوفَ أبداً يَكُونُ غَيْرَ المَعْطُوفِ عليهِ .

= قُلْنَا : قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الإِحْصَارَ لَيْسَ بِالمَرَضِ بعَيْنِهِ ، لَكِنْ مَنْعٌ بِسَبَبِ المَرَضِ ، فَيُسْتَفَادُ بِهِ التَّحَلُّلُ بالدَّمِ ، ولا يُبَاحُ بِهِ الحَلْقُ إِذَا لَمْ يَتَأَذَّ بِهِ رَأْسُه ، وبمَرَضٍ يَتَأَذَّى بِهِ رَأْسُه يُبَاحُ الحَلْقُ ، أَوْ بنَفْسِ الأَذَى ، وإِنْ لَمْ يَمْنَعْهُ عَنِ الذَّهَابِ فلا يُبَاحُ بِهِ التَّحَلُّلُ ، فكانا [115/1] غَيْرَيْنِ ، وتكون العِبَارَةُ عنهما على أَنَّ عَطْفَ الخَاصِّ على العَامِّ جَائِزٌ(١) ، كَعَطْفِ جِبْرِيلَ ومِيكائيلَ(٢) وغَيْرِ ذلكَ .

فإِنْ(٣) قِيلَ : كَيْفَ يَسْتَقِيمُ هذا واللهُ يَقُولُ فِي آخِرِ الآيَةِ : ﴿ فَإِذَآ أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ ﴾ [سورة البقرة ٢/ ١٩٦] يَعْنِي : زالَ عنكم السَّبَبُ المَانِعُ . ولَوْ كَانَ السَّبَبُ المَانِعُ مَرَضاً = لَكَانَ مِنْ حَقِّ الكَلامِ : فإِذا شُفِيتُم ؛ فلمَّا قالَ : ﴿ أَمِنتُمْ ﴾ عُلِمَ أَنَّ المَانِعَ كانَ خَوْفَ العَدُوِّ . ولا يُقَالُ(٤) في اللُّغَةِ : أَمِنَ الرَّجُلُ : إِذا شُفِيَ ، وإِنَّما يُعْنَى به : إذا زَالَ عنهُ خَوْفُ عَدُوٍّ أَو سَبُعٍ . 335

= قُلْنا : رُوِيَ [عن الزُّهْرِيِّ](٥) فِي التَّفْسِيرِ(٦) : فإِذا أَمِنْتُمْ مِنَ الوَجَعِ . ويُقَالُ : مَرَضٌ مَخُوفٌ ، ومَرَضٌ يُؤْمَنُ معهُ ، فلا كَلامَ على هذا .

على أَنَّهُ نَبَّه في الأَوَّلِ على المَرَضِ ، فدَخَلَ تَحْتَهُ العَدُوُّ على طَرِيقِ الأَوْلَى . ثُمَّ عادَ إِلى الطَّرَفِ الآخَرِ في آخِرِ الآيَةِ .

وهٰذِهِ سُنَّةٌ مُعْتَادَةٌ فِي التَّنْزِيلِ : إِذَا ٱجْتَمَعَ شَيْئَانِ يَذْكُرُ طَرَفاً مِنْ كُلِّ واحِدٍ مِنَ الشَّيْئَيْنِ . أَلا تَرَى أَنَّهُ ذَكَرَ الرَّكْعَتَيْنِ مَعَ الإِمَامِ فِي

---

(١) في صل ويق : جائز على العام ، ولعل الصَّواب ما أثبت .

(٢) في قوله تعالى : ﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ ﴾ [سورة البقرة ٢/ ٩٨] ، انظر تفسير الطبري ٢/ ٣٠٢ ، والبسيط ٣/ ١٧٨ .

(٣) انظر نحوه في أحكام القرآن للجصاص ١/ ٢٧٠ ـ ٢٧١ .

(٤) في صل ويق : « خوف العدوّ **قلنا** [يق وقلنا] **يقال** » كذا وقع ، ولعل الصواب ما أثبت .

(٥) من يق . ولم أجد نسبة ذلك إليه .

(٦) انظر أحكام القرآن للجصاص ١/ ٢٧٠ ، وتفسير الطبري ٣/ ٤١٠ ـ ٤١١ ، والقرطبي ٣/ ٢٩٤ ، والبسيط ٤/ ٢١ . وروي : فإذا أمنتم من العدوّ .

صَلاةِ الخَوْفِ عَنْ طَائِفَتَيْنِ[(١)] = وذَكَرَ مَثَلَ المَدْعُوِّ[(٢)] فِي قَوْلِه : ﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾[(٣)] [سورة البقرة ٢/ ١٧١] [و][(٤)] مَثَلَ الدَّاعِي في الطَّرَفِ الآخَرِ فِي قَوْلِهِ: ﴿ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ ﴾[(٥)] [سورة البقرة ٢/ ١٧١] ؟ فكذا هـٰهُنا ذَكَرَ المَرَضَ أَوَّلاً ، فَدَخَلَ تَحْتَهُ العَدُوُّ، ثُمَّ ذَكَرَ الأَمْنَ مِنَ العَدُوِّ ، فَلَمْ يَكُرَّ على الأَوَّلِ بِالنَّقْضِ والإِبْطالِ.

٣١ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ ﴾[(٦)] [سورة محمد ٤٧/ ٥] أَيْ : سَيَهْدِيهِم[(٧)] إلى طَرِيقِ الجَنَّةِ . 336

٣٢ـ وقالَ : ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَن يُضِلُّ ﴾ [سورة النحل ١٦/ ٣٧] أي : لا يَهْدِي إلى طَرِيقِ الجَنَّةِ[(٨)] .

٣٣ـ وقال : ﴿ مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ ﴾ [سورة الكهف ١٨/ ١٧] ، أي : مَنْ يَهْدِ اللهُ إلى الحَقِّ[(٩)] .

٣٤ـ وأَمَّا[(١٠)] قَوْلُه : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُم بِإِيمَـٰنِهِمْ ﴾ [سورة يونس ١٠/ ٩] = فإِنَّهُ يَكُونُ مِثْلَ قَوْلِه : ﴿ سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ ﴾ [سورة محمد ٤٧/ ٥] بِدَلالَةِ اتِّصَالِ الحَالِ بِهِ ، وهُوَ قَوْلُه : ﴿ تَجْرِى مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَـٰرُ فِى جَنَّـٰتِ ٱلنَّعِيمِ ﴾ [سورة يونس ١٠/ ٩] . ويَكُونُ الظَّرفُ على هذا مُتَعَلِّقاً

---

(١) انظر ما سلف ٤٨ ـ ٥١ برقم ٨٤ في قوله تعالى : ﴿وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ﴾ الآية [سورة النساء ٤/ ١٠٢] .

(٢) في صل : مثل العدوّ ، خطأ صوابه من يق .

(٣) كشف المشكلات ١٢٣ ـ ١٢٤ ، وما سلف ٧٩ برقم ٢٧ .

(٤) زيادة من يق .

(٥) أي مثل « داعي » الذين كفروا كمثل داعي الغنم الراعي الذي ينعق بها ، فشبه الداعي والكفّار بالراعي والغنم ، وذكر المشبه بالغنم في الطرف الأول ، وحذف « الداعي » . انظر كشف المشكلات وما سلف .

(٦) الحجة ١/ ١٨٥ ، والحلبيات ٢١ ، والشيرازيات ١٥٠ ، والبسيط ٢٠/ ٢٢٣ .

(٧) في صل ويق : يهديهم .

(٨) تفسير الطبري ١٤/ ٢١٧ . وظاهر ما فيه أن المعنى : لا يهدي إلى الإيمان به واتباع الحق، وهو أجود.

(٩) تفسير الطبري ١٥/ ٢٩٠ .

(١٠) ما يأتي نقله من **الحجة** ١/ ١٨٥ ـ ١٨٦ ، وانظر الاستدراك ٦١ ـ ٦٤ والتعليق والمصادر ثمة .

بـ﴿ يَهْدِيهِمْ ﴾[١] ، أَعْنِي ﴿ بِإِيمَٰنِهِمْ ﴾[٢] . ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ : ﴿ يَهْدِيهِمْ ﴾ في دِينِهِم ، كَقَولِه : ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى ﴾[٣] [سورة محمد ٤٧/ ١٧] .

٣٥ـ فأَمَّا[٤] قوله : ﴿ وَيَهْدِيهِمْ إِلَيْهِ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا ﴾[٥] [سورة النساء ٤/ ١٧٥] = فَقَوْلُهُ ﴿ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا ﴾ عَلَى فِعْلٍ[٦] دَلَّ عليه ﴿ يَهْدِيهِمْ ﴾ ، كأَنَّهُ : يُعَرِّفُهُم صِراطاً مُسْتَقِيماً ، ويَدُلُّهم عليه .

وإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : إِنَّ مَعْنَى ﴿ وَيَهْدِيهِمْ إِلَيْهِ ﴾ : يَهْدِيهم إلى صِراطِه ؛ [115/2] فيَكُونُ انْتِصَابُ «صِراطٍ» كَقَوْلِكَ[٧] : « مَرَرْتُ بزَيْدٍ رَجُلًا صَالِحاً »[٨] .

٣٦ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تعالى : ﴿ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَٰرَىٰ تُفَٰدُوهُمْ ﴾[٩] [سورة البقرة ٢/ ٨٥] أي : تُفَادُوهُم بِالمَالِ . وكذلكَ مَنْ قَرأَ[١٠] : ﴿تَفْدُوهُم﴾ أي : تَفْدُوهُم بِالمَالِ[١١] .

337

---

(١) يعني أبو علي بالظرف قوله تعالى ﴿ فِي جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ﴾ ، فهو عنده ظرف للهداية لوقوعها فيه . ومعنى الهداية في هذا الوجه « الهداية إلى طريق الثواب ونيل الجزاء لما دلت عليه الآية من وقوع ذلك بعد الموت » فيما قال في الشيرازيات ١٥٠ .

(٢) قوله « أعني ﴿ بِإِيمَٰنِهِمْ ﴾ » كما في صل ، وفي يق يعني = من كلام الجامع ، وقد قال في الاستدراك : يريد [أبو علي] بالظرف قوله ﴿ بِإِيمَٰنِهِمْ ﴾ إلخ اهـ وهذا سهوٌ منه ووهمٌ وقلةُ تأمُّل ، فالظَّرْف الذي أراد أبو علي هو قوله ﴿ فِي جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ﴾ . وتقدير الكلام : يهديهم ربهم في جنات النعيم جاريةً من تحتهم الأنهار ، فالحال مقارنة للهداية ، وهو قول متكلف ، والظاهر تعلقه بـ﴿ تَجْرِى ﴾ ، انظر الاستدراك .

(٣) فالهداية في هذا الوجه تكون في الحياة الدنيا ، وهي « التثبيت على الإيمان وطرق الهدى والدين » فيما قال في الحجة ١/ ١٨٥ . وانظر التعليق في الاستدراك . وبعد هذا في الحجة كلام تركه الجامع .

(٤) **عن الحجة** ١/ ١٨٦ ، وانظر ما يأتي ١٠٤٣ برقم ٢١ .

(٥) كشف المشكلات ٣٣٣ والمصادر ثمة .

(٦) وكذا لفظه في مطبوعة الحجة ، يريد : مَحْمُولٌ على فعل مضمر .

(٧) في صل : كقوله ، وأثبت ما في يق ، وهو لفظ الحجة .

(٨) الشيرازيات ٢٨٤ ، والغرّة ٣٩٣ ، وما سلف ٤٤٨ في رقم ٣١ ح ٢ .

(٩) الحجة ٢/ ١٤٣ ـ ١٤٨ ، وكشف المشكلات ٦٧ ـ ٦٨ .

(١٠) وهم أبو عمرو وابن كثير وابن عامر وحمزة ، وحمزة يقرأ « أَسْرى » بالإمالة ، انظر السبعة ١٦٣ ، وكشف المشكلات ، وما يأتي ١٦١٤ برقم ١ .

(١١) بعده في يق زيادة جعلناها في المستدرك بآخر الكتاب .

٣٧ ـ ومِنْ ذلِكَ مَا قَال الفَرَّاءُ[١] فِي قَوْلِهِ تعالىٰ : ﴿ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾[٢] [سورة الأعراف ٣٢/٧] : إِنَّ التَّقْدِيرَ : وهِيَ لهم خَالِصَةٌ[٣] ، فَحَذَفَ « لهم »[٤] .

وهذا غَيْرُ جَائِزٍ ؛ لأَنَّ الظَّرْفَ يُشْبِهُ الفِعْلَ ، ولَيْسَ بفِعْلٍ مَحْضٍ ، فلا يَعْمَل مُضْمَراً كما لا يَعْمَلُ « لَيْتَ »[٥] مُضْمَراً ، ولهذا ٱمْتَنَعَ[٦] [في قَوْلِهِ][٧] :

وإِذْ ما مِثْلَهُم بَشَرُ[٨]

= مِنْ إِعْمَالِ الظَّرْفِ فِي مِثْلِ هذا[٩] .

وقَدْ قالَ[١٠] فِي قَوْلِهِ : ﴿ وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ ﴾ [سورة الرحمن ٤٦/٥٥] إلى

---

(١) في معاني القرآن له ٣٧٧/١ .

(٢) كشف المشكلات ٤٥٤ ، والاستدراك ٢١٩ المسألة ٥٠ ، والمصادر فيهما .

(٣) عبارة الفراء : المعنى ـ والله أعلم ـ : ﴿ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ يقول هي مشتركة ، وهي لهم في الآخرة خالصة اهـ وهذا عنه من غير تصريح في تأويل مشكل القرآن ٢٢٢ .

(٤) عبارة الفراء في تقديره للمعنى كما ترى فيها حذف « وهي » أيضاً .

(٥) وغيره من الحروف المشبهة بالفعل ، انظر البغداديات ٢٨٥ ـ ٢٨٦ .

(٦) سيبويه في الكتاب ٢٩/١ .

(٧) زيادة مني

(٨) من قول الفرزدق :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

ديوانه ٢٢٣ . وهو في الكتاب ٢٩/١ ، وشرحه للسيرافي ٣٢٩/١، وشرح أبياته لابنه ١٦٢/١ ، والمقتضب ١٩١/٤ ، والانتصار ٥٤ ، والتعليقة ٩٤/١ ، ٩٥ ، ٩٩ ، والبغداديات ٢٨٥ ، ٥٨٥ ، ٥٩٦ ، والإغفال ٤٦١/٢ ، والحلبيات ١٩٤ ، والمسائل المنثورة ١٨٣ ، والتذكرة ٣٣٠، والمقاصد الشافية ٢٢٢/٢ ، والمقاصد النحوية ٩٦/٢ ، والخزانة ١٣٠/٢ ، وشرح أبيات المغني ١٥٨/٢ . وسيأتي ١٣٥١ .

أنشده سيبويه شاهداً على أنَّ بعضهم أنشد قول الفرزدق بنصب « مثلهم » خبراً لـ « ما » مقدماً عليها ، قال : **وهذا لا يكاد يُعْرَفُ** اهـ لأَن الباب فيه الرَّفعُ .

(٩) خالف المبرد ومن وافقه سيبويه في ذلك، فقدروا الخبر ظرفاً مضمراً نحو: ما في الدنيا مثلَهم بشر ، ومثلَهم حال العامل فيها الظرف المضمر . وسيأتي أنَّه مذهب المازني شيخ المبرد .

(١٠) الفرَّاءُ أظن ، ولم أصب كلامه. وقوله وقد قال حتى قوله ٥٨١ س٤ في متكئين = وقع نحوه في يق بزيادة فيه، وجعلناه في المستدرك بآخر الكتاب .

قَوْلِهِ : ﴿ مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ فُرُشٍ ﴾[١] [٥٤] : إِنَّ العَامِلَ في الحَالِ ما في اللامِ مِنْ قَوْلِهِ : ﴿ وَلِمَنْ ﴾ ، ولا كَلامَ في هٰذا[٢] . ثم قال : ﴿ وَمِن دُونِهِمَا جَنَّتَانِ ﴾ [٦٢] إلى قَوْلِهِ ﴿ مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ رَفْرَفٍ خُضْرٍ ﴾[٣] [٧٦] ، والتَّقْدِيرُ : ولهم مِنْ دُونِهِما جَنَّتانِ ، فأَعْمَلَ الظَّرْفَ مُضْمَراً في ﴿ مُتَّكِـِٔينَ ﴾[٤] .

٣٨ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ ۝٥٥ نُسَارِعُ لَهُمْ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ ﴾[٥] [سورة المؤمنون ٢٣/ ٥٥ ـ ٥٦] أي : نُسَارِعُ لهم بِهِ ، فحَذَفَ « به » ، ولا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِهِ لِيَعُودَ إلى ٱسْمِ « أَنَّ » عائدٌ مِنْ خَبَرِهِ . 338

٣٩ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَٱرْجِعُواْ ﴾[٦] [سورة الأحزاب ٣٣/ ١٣] أي : لا ثَبَاتَ لكم في القِتَالِ ، بالفَتْحِ[٧] = أَوْ لا ثَبَاتَ[٨] لكم في المَكَانِ ، بِالضَّمِّ[٩] .

---

(١) تفسير الطبري ٢٢/ ٢٤٢ ، وإعراب القرآن ٩١٤ ، وما يأتي ١١٩٧ برقم ٤٩ .

(٢) قال النحاس : العامل في الحال من غامض النحو . ولا أعلم أحداً من النحويين ذكره ، إلا شيئاً ذكره محمد بن جرير [الطبري] قال : هو محمول على المعنى أي يتنعمون متكئين ، وجعل ما قبله يدل على المحذوف . قال النحاس : ويجوز أن يكون بغير حذف ، ويكون راجعاً إلى قوله ﴿ وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ ﴾ كما تقول : لفلان تجارة حاضراً أي في هذه الحال ، و« متكئين » على معنى مَن ، ولو كان على اللفظ لكان متكئاً اهـ .

فإذا كان ما في المتن من كلام الفراء = كان قول النحاس « ولا أعلم أحداً من النحويين ذكره » غريباً .

فإن كان ما في المتن من كلام أبي علي ـ والسياق يكاد لا يقبله ـ كان قد أخذ من كلام النحاس .

(٣) كشف المشكلات ١٣١٠ والمصادر ثمة ، وزد الفريد ٦/ ٧٥ .

(٤) ظاهره أن ما تقدم كلام الفراء الذي أجاز إعمال الظرف مضمراً ، والجامع لم يجزه هنا ، وأجازه فيما يأتي ١١٩٧ وفي كشف المشكلات ، وانظر التعليق ثمة . وبعد هذا في يق زيادة جعلناها في المستدرك بآخر الكتاب . يكاد ما تقدمها وما فيها يجعل المعنيَّ أبا علي لا الفراء .

(٥) كشف المشكلات ٩٢٩ ـ ٩٣٠ ، والإبانة ٣٤٥ والمصادر فيهما .

(٦) يوشك أن يكون الجامع قد انتزع ما يأتي في تأويل الآية من تفسير الماوردي ٣/ ٣١٠ بتصرف .

(٧) قرأ حفص عن عاصم وحده ﴿ لا مُقام ﴾ بالضم ، وقرأ الباقون بالفتح ، انظر السبعة ٤١١ ، والحجة ٥/ ٢٠٨ ، ٤٧١ .

(٨) في صل : الإثبات ، خطأ .

(٩) في تفسير الماوردي : وفي الفرق بينهما [بين ضم الميم وفتحها من مقام] وجهان : أحدهما ـ=

ويَكُونُ [بالضَّمِّ][(١)] الإقَامَةَ ، وبالفَتْحِ المَنْزِلَ[(٢)] .

فإنْ حَمَلْتَ ﴿لَا مُقَامَ لَكُمْ﴾ على القِتَالِ يَكُونُ[(٣)] : فَأرْجِعُوا إلى طَلَبِ الأَمَانِ ، عَنِ الكَلْبِيِّ .

وقِيلَ : لا مُقَامَ لكم على دِينِ مُحَمَّدٍ عليهِ السَّلامُ ؛ فَأرْجِعُوا إلى دِينِ مُشْرِكِي قُرَيْشٍ[(٤)] ؛ عَنِ الحَسَنِ .

وقِيلَ : لا مُقَامَ لكم في مَكَانِكُم ، فأرْجِعُوا إلى مَسَاكِنِكم[(٥)] .

٤٠ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾[(٦)] [سورة النساء ٤/ ٢٤] « ما » بِمَعْنَى الذي[(٧)] ، والعائدُ مِنَ الخَبَرِ إليهِ مَحْذُوفٌ ، أي : أُجُورَهُنَّ له[(٨)] .

ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ « ما » بمعنى « مَنْ »[(٩)] ، ويَكُونُ ﴿بِهِۦ﴾ على اللَّفْظِ ،

= وهو قول الفراء ـ أن المقام بالفتح الثبات على الأمر ، وبالضم الثَّبات في المكان اهـ . وفي معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٣٦ ـ ٣٣٧ : فمن قال : ﴿ لا مَقَام لكم ﴾ فكأنه أراد : لا موضع قيام . ومن قرأ ﴿ لا مُقام ﴾ فكأنه أراد لا إقامة لكم اهـ فعند الفراء في هذا الموضع من كتابه أن المقام بالفتح اسم المكان والمقام بالضم مصدر ميمي .

(١) زيادة مني .

(٢) في الماوردي عقب ما نقلناه من كلامه ٥٨١ ح ٩ : الثاني [من وجهي الفرق بينهما] ، وهو قول ابن المبارك أنه بالفتح المنزل وبالضم الإقامة اهـ والظاهر أَنَّهُ عكس القولين ، فالأول لابن المبارك ، والثاني للفراء ، انظر ح ٩ السالفة .

(٣) قوله : فإن حملت . . . يكونُ ، بالرّفع على نية التقديم ، وقيل غير ذلك . انظر مظانّ قول زهير : وإن أتاه × ولا حرمُ في كشف المشكلات ٢٤٨ ، والوجه الجزم .

(٤) في تفسير الماوردي : مشركي العرب .

(٥) عن النقَّاش كما في الماوردي .

(٦) الإبانة ١١٥ والمصادر ثمة ، وما يأتي ٥٩٦ ـ ٦٠٢ برقم ٦٧ من كلام أبي علي و١٥٣٧ و١٥٦٩ .

(٧) أجاز في الإبانة أن تكون شرطية وموصولة ، والوجهان جائزان . انظر المصادر المذكورة في الإبانة ، وزد الفريد ٢/ ٢٤٤ . واقتصر النحاس في إعراب القرآن ٢٤٠ على أنها شرط .

(٨) أو عليه .

(٩) الموصولة ، ووقوعها بمعنى مَن قليل لا يحمل عليه كلام الله ، انظر ما يأتي ٦٠٠ ، والتعليق في الإبانة ١١٢ ح ١ و٢٢١ ح ٦ .

و﴿ ءَاتُوهُنَّ ﴾ على المَعْنَى(١) .

ولا يَكُونُ مَصْدَراً(٢) لِعَوْدِ الضَّمِيرِ إليهِ .

٤١ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ بَاسِطُوٓاْ أَيۡدِيهِمۡ أَخۡرِجُوٓاْ أَنفُسَكُمُۖ ٱلۡيَوۡمَ ﴾(٣) [سورة الأنعام ٦/ ٩٣] أي : باسِطُو أَيدِيْهِم بِالعَذَابِ(٤) ، فَحَذَفَ ، لِقَوْلِه : ﴿ ٱلۡيَوۡمَ تُجۡزَوۡنَ عَذَابَ ٱلۡهُونِ ﴾ [٩٣] .

وفِي « الكِتَابِ »(٥) : بُسِطَ عليهِ مَرَّتَيْنِ ، يُرِيدُ : بُسِطَ عليهِ(٦) العَذَابُ مَرَّتَيْنِ . فلَيْسَ إِضْمَارُ العَذَابِ هُنَا عَلَى حَدِّ إِضْمَارِهِ فِي الآيَةِ . لكنَّه على أَحَدِ أَمْرَيْنِ(٧) : إِمَّا أَنْ يَكُونَ [116/1] جَرَى ذِكْرُ العَذَابِ ، فأُضْمِرَ لِجَرْيِ ذِكْرِهِ ، 339
وإِمَّا أَنْ يَكُونَ دِلالَةَ حَالٍ ، كقَوْلِه : « إذا كَانَ غداً فأْتِنِي »(٨) .

٤٢ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ إِن تَكُونُواْ صَٰلِحِينَ فَإِنَّهُۥ كَانَ لِلۡأَوَّٰبِينَ غَفُورٗا ﴾(٩) [سورة الإسراء ١٧/ ٢٥] . أيْ : للأَوَّابينَ منكم .

---

(١) أَفرد العائد على ﴿ به ﴾ على لفظ مَن ، وجمعه في ﴿ أتوهن ﴾ حملاً على معناها وهو الجمع .

(٢) هو كما قال ، وانظر الفريد ٢/ ٢٤٥ .

(٣) تفسير الطبري ٩/ ٤١٠ ، ومعاني القرآن للنحاس ٢/ ٤٥٩ ، والبسيط ٨/ ٢٨٨ ، والفريد ٢/ ٦٤٢ .

(٤) عن الحسن والضحاك وغيرهما .

(٥) الكتاب ١/ ١١٧ ، ولفظُه : وسمعتُ مَن أَثق به من العرب يقول بُسط عليه مرَّتانِ ، وإنما يريد : بُسط عليه العذاب مَرَّتَيْنِ ، إلى أن قال سيبويه : وإن جعلتَ المرَّتين وما أشبههما مثلَ السَّيْر رفعتَ ونصبتَ إذا أَضمرتَ اهـ وانظر كلامه بتمامه .

(٦) في صل : عليها ، وفي يق عليهما ، والصواب ما أثبت .

(٧) في هذا الكلام رائحة أبي علي ، وليس فيما طبع من آثاره .

(٨) الكتاب ١/ ١١٤ ، وشرحه للسيرافي ٢/ ١١٨ ، والمسائل المنثورة ٢٧ ، والشيرازيات ٢٤٢ ، ٤٠٣ ، ٦١٢ ، والحلبيات ٢٣٢ ، والإغفال ١/ ٣٥٥ ، والشعر ٣٥٣ ، ٤٥٤ ، ٥٠٦ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٣٠ ، ٢٨٤ و٢/ ٢٣ ، ٥٩٣ ، وشرح المفصل ١/ ٨٠ ، وما سلف ١٢٥ في رقم ١٣٠ .

(٩) كل ما في رقم ٤١ ليس في يق . وسلف ٥٣٥ برقم ١٠ . وقد كرر الكلام عليه ٥٨٦ برقم ٥٥ .

أَوْ لأَنَّ الأَوَّابينَ هُمُ الصَّالِحُونَ[(١)] ، كَقَوْلِهِ : ﴿ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا[(٢)] ﴾ بَعْدَ قَوْلِهِ : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ [سورة الكهف ١٨/ ٣٠] .

٤٣ـ ومنه قَوْلُه : ﴿ لَا عِوَجَ لَهُۥ ﴾ [سورة طه ٢٠/ ١٠٨]، أي : لا عِوَجَ لَهُ عنهم[(٣)] .

٤٤ـ ومِنْ ذلِكَ قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ ٱتَّبِعُوا۟ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ ﴾ [سورة العنكبوت ٢٩/ ١٢] أي : نَحْمِلْ[(٤)] خَطَايَاكُم عنكم[(٥)] .

٤٥ـ ومنهُ قَوْلُه : ﴿ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ ﴾ [سورة الكهف ١٨/ ٢٨]، أي : في الدُّعَاءِ[(٦)] .

٤٦ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ ﴾[(٧)] [سورة الزخرف ٤٣/ ٣٣] أي : ومَعَارِجَ مِنْ فِضَّةٍ ، و﴿ أَبْوَٰبًا ﴾ [٣٤] مِنْ فِضَّةٍ ، ﴿ وَسُرُرًا ﴾ [٣٤] من فِضَّةٍ .

﴿ وَزُخْرُفًا ﴾ [٣٥] مَحْمُولٌ على مَوْضِعِ قَوْلِهِ ﴿ مِن فِضَّةٍ ﴾[(٨)] .

٤٧ـ ومِنْهُ قَوْلُه تعالىٰ : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يَشْتَرُونَ ٱلضَّلَٰلَةَ ﴾ [سورة النساء ٤/ ٤٤] أَيْ : يَشْتَرُونَ الضَّلالَةَ بِالهُدَى[(٩)] .

٤٨ـ وقالَ : ﴿ إِنَّ ٱلْعَهْدَ كَانَ مَسْـُٔولًا ﴾[(١٠)] [سورة الإسراء ١٧/ ٣٤] أي : مَسْؤُولاً عنه[(١١)] . 340

---

(١) فوضع الظاهر موضع المضمر ، انظر ما يأتي .

(٢) سلف ٥٣٥ برقم ٨ .

(٣) كرر المصنف الكلام عليه بعد قليل ٥٨٥ برقم ٤٨ باختلاف في التقدير؟ وفي صل له منهم محرفًا .

(٤) في صل : لنحمل ، والصواب ما أثبت ، انظر ما علقناه فيما سلف ٤٣ في رقم ٧٦ وتابع ثمة ابن قتيبة أن الواو زيادة ، وهو قول غريب منكر . وقوله أي نحمل خطاياكم ليس في يق .

(٥) تأويل مشكل القرآن ٢٥٣ ، وكشف المشكلات ١٠٣٦ .

(٦) تفسير الطبري ١٥/ ٢٣٦ .

(٧) كشف المشكلات ١٢٠٩ ، وتفسير الطبري ٢٠/ ٥٩٠ ـ ٥٩٣ ، وإعراب القرآن ٨١٣ ، والفريد ٥/ ٥٥٣ .

(٨) وقيل : منصوب بمضمر، أي وجعلنا لهم زخرفاً .

(٩) تفسير الماوردي ١/ ٣٩٥ وقيل في تأويلها غير ذلك ، انظر تفسير الطبري ٧/ ٩٩ .

(١٠) كشف المشكلات ٩٩٦، ٧١٣، وتأويل مشكل القرآن ٢٣٠، والشيرازيات ٢٩٢، وما سلف ١٦١ برقم ٢١١.

(١١) وقيل غير ذلك، انظر كشف المشكلات وما سلف. ولم يقع ما في رقم ٤٧ في يق .

٤٩ـ وقال[١] : ﴿ يَوْمَئِذٍ يَتَّبِعُونَ الدَّاعِيَ لَا عِوَجَ لَهُ ﴾[٢] [سورة طه ٢٠/ ١٠٨] أي : لا عِوَجَ لهم عنه .

٥٠ـ وقوله : ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ ﴾[٣] [سورة فاطر ٣٥/ ١٠] أي : لِيَعْلَمَ أَنَّ العِزَّةَ لِمَنْ هِيَ[٤] .

٥١ـ وقالَ الله تعالىٰ : ﴿ مَا لَكُم مِّن زَوَالٍ ﴾ [سورة إبراهيم ١٤/ ٤٤] أي : عَنِ الدُّنْيا[٥] ، لأنَّهُم قَالُوا : ﴿ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا ﴾ [سورة الجاثية ٤٥/ ٢٤] .

٥٢ـ وقال : ﴿ قُلُوبُهُم مُّنكِرَةٌ ﴾ [سورة النحل ١٦/ ٢٢] أي : لِذِكْرِ اللهِ[٦] .

٥٣ـ وقَوْلُه : ﴿ فَإِنِ انتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [سورة البقرة ٢/ ١٩٢] أَيْ : لهم ، على قَوْلِ أَبِي الحَسَنِ[٧] .

٥٤ـ وقال : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنتُمْ ﴾[٨] [سورة النساء ٤/ ٩٧] أي : قالُوا لهم .

٥٥ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ وَصَدَّهَا مَا كَانَت تَّعْبُدُ مِن دُونِ اللَّهِ ﴾[٩]

---

(١) انظر ما سلف قبل قليل ٥٨٤ برقم ٤٢ . ولم يقع ما في رقم ٤٨ في يق .

(٢) تأويل مشكل القرآن ٢٢٢ ، وتفسير الطبري ١٦/ ١٦٧ ، ومجمع البيان ٧/ ٦٠ .

(٣) معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٦٧ ، وتأويل مشكل القرآن ٢٢٣ ، وتفسير الطبري ١٩/ ٣٣٧ ، وإعراب القرآن ٧٠٣ .

(٤) كذا في تأويل مشكل القرآن إلا ليعلم ففيه « يعلم » ، وهو عن الفراء بتصرف ، ولفظ الفراء : من كان يريد علم العزة ولمن هي ، وفي تفسير الطبري عنه : علم العزة لمن هي ، بلا الواو .

(٥) تفسير الطبري ١٣/ ٧١٥ .

(٦) في تفسير الطبري ١٤/ ١٩٧ : منكرة لما نقصّ عليهم من قدرة الله وعظمته ، وأن الألوهة ليست لشيء غيره اهـ بتصرف .

(٧) معاني القرآن له ١/ ١٧٣ وفيه : فإن الله لهم غفور رحيم . وفي تفسير الطبري ٣/ ٢٩٨ غفور لذنوب من آمن منهم، وفي الفريد ١/ ٤٦٣ : غفور لهم، وفي مجمع البيان ٢/ ٥٢ : رحيم بهم .

(٨) تفسير الطبري ٧/ ٣٧٩ .

(٩) كشف المشكلات ١٠١١ ، والإبانة ٣٧١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٢٩٥ ، وتفسير الطبري ١٨/ ٧٩ ، والماوردي ٣/ ٢٠٣ ، وإعراب القرآن ٦٢٦ ، والبسيط ١٧/ ٢٤٨ ، وما يأتي ١٥٧٦ برقم ٧ .

[سورة النمل ٢٧/٤٣] أَي : صَدَّها عِبادَةُ غَيْرِ اللهِ عَنْ عِبادَةِ اللهِ[١] ، فحذفَ الجارَّ والمَجْرُورَ ، وهوَ المَفْعُولُ ، و« ما » فَاعِلَةٌ[٢] .

وقيلَ[٣] : صَدَّها سُلَيْمانُ عَمَّا كَانَتْ تَعبُدُ ، فَحَذَفَ « عنْ » .

341 وقِيلَ[٤] : التَّقْدِيرُ : صَدَّها اللهُ عَمَّا كانَتْ تَعْبُدُ بِتَوْفِيقِها [بالإِيمانِ][٥] .

وقِيلَ[٦] : الوَاوُ فِي قَوْلِهِ ﴿ وَصَدَّهَا ﴾ واوُ الحَالِ ، والتَّقْدِيرُ : أَتهْتَدِي[٧] أَمْ تَكُونُ على ضَلالَتِها وقَدْ[٨] صَدَّهَا ما كَانَتْ تعبد من دون اللهِ[٩] .

٥٦ـ ومِثْلُه قَوْلُه : ﴿ فَإِنَّهُۥ كَانَ لِلْأَوَّٰبِينَ غَفُورًا ﴾[١٠] [سورة الإسراء ١٧/٢٥] أَيْ : للأَوَّابِينَ مِنْكُم .

وقِيلَ : بَلِ الأَوَّابُونَ هُمُ الصَّالِحُونَ ، فوُضِعَ الظَّاهِرُ مَوْضِعَ المُضْمَرِ[١١] ؛ كَقَوْلِهِ : ﴿ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ ﴾[١٢] [سورة آل عمران ٣/٨١] على قَوْلِ

---

(١) هذا تقدير الفراء ومن وافقه .

(٢) ظاهر تأويله الفاعل بالمصدر عبادة ـ وهو تأويل الفراء ومن وافقه ـ أَنَّ « ما » مصدرية ، وأراد بقوله « وما فاعلة » المصدر المؤول من ما وما بعدها .

(٣) ذكره بهذا اللفظ الماوردي ، ومنه أَخَذَ بعض ما ذكره ، وهو بمعناه عن الفراء ومن وافقه .

(٤) ذكره بهذا اللفظ الماوردي ، وانظر معاني القرآن للفراء وغيره . وحذف الجار في مثله لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ، انظر التعليق عليه في الإبانة ٣٧٢ ح ٦ .

(٥) زيادة من تفسير الماوردي ، واللفظ فيه : صدها الله تعالى بتوفيقها بالإيمان عن الكفر .

(٦) وذكره في غرائب التفسير ٢/ ٨٥٢ ، وانظر الفريد ٥/ ٩٧ ، والبحر ٧/ ٧٩ وردَّه أبو حيان .

(٧) في صل : تهتدي ، والصواب ما أثبت من يق .

(٨) إنما قدَّر « قد » لأن الماضي لا يكون حالاً إلا بـ « قد » ظاهرة أومضمرة ، انظر التعليق في كشف المشكلات ٢٣٤ ح ٧ .

(٩) هذا تقدير معنى قوله : ﴿ قَالَ نَكِّرُواْ لَهَا عَرْشَهَا نَنظُرْ أَتَهْتَدِىٓ أَمْ تَكُونُ مِنَ ٱلَّذِينَ لَا يَهْتَدُونَ ﴾ وقوله ﴿ وَصَدَّهَا مَا كَانَت تَّعْبُدُ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [٤١ و٤٣] . وترى ما في هذا التقدير من التكلف وطول الفصل بالآية [٤٢] ، وليس المعنى عليه .

(١٠) كشف المشكلات ٧١٠ ، وما سلف ٥٨٣ برقم ٤١ ، و٥٣٥ برقم ١٠ . وسياق التلاوة : ﴿ إِن تَكُونُواْ صَٰلِحِينَ فَإِنَّهُۥ كَانَ لِلْأَوَّٰبِينَ غَفُورًا ﴾ .

(١١) والمعنى : فإنه كان لكم ، انظر الفريد ٤/ ١٧٨ .

(١٢) كشف المشكلات ٢٤٠ ، والإبانة ٩٥ والمصادر فيهما ؛ وما يأتي ٩٤٩ برقم ٣٩ ، و١١٢١=

الأَخْفَشِ[١] ، أي : مُصَدِّقٌ له [116/2] ، فوُضِعَ الظَّاهِرُ مَوْضِعَ المُضْمَرِ[٢] .

[وعلى تَقْدِيرِ سِيبَوَيْهِ][٣] : ﴿ ثُمَّ جَآءَكُمْ ﴾[٤] به ، فحذف الجَارَّ والمَجْرُورَ ، كقوله : ﴿ نُسَارِعُ لَهُمْ فِي ٱلْخَيْرَٰتِ ﴾[٥] [سورة المؤمنون ٥٦/٢٣] أَي : ﴿ نُسَارِعُ لَهُمْ ﴾ به .

٥٧ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا ﴾[٦] [سورة الضحى ٦/٩٣] [أَي بَتِيمًا][٧] عن الأَحِبَّةِ[٨] .

﴿ فَـَٔاوَىٰ ﴾ [٦] أي : فآوَاكَ إِلى أَبِي بَكْرٍ[٩] .

وقِيلَ[١٠] : إِلى خَدِيجَةَ .

وقِيلَ[١١] : إِلى أَبِي طَالِبٍ .

= برقم ١٠ ، و١٥٥١ في رقم ١٤ . وسياق التلاوة : ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّۦنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ﴾ .

(١) ومن وافقه ، وسيبويه لا يرى ذلك .
انظر التعليق على مسألة وضع الظاهر موضع المضمر في كشف المشكلات ١٣٩ ح ١ و٢٣٩ ـ ٢٤٠ ، والإبانة ٩٦ ـ ٩٧ والمصادر المذكورة فيهما .

(٢) فوضع « ما معكم » موضع الهاء .

(٣) زيادة من يق . وانظر تقدير سيبويه في كشف المشكلات والإبانة .

(٤) كان في صل ـ والنص منها وحدها لخرم وقع في مو نبهنا عليه ٥٧٠ ح٤ ـ: « **فوضع الظاهر موضع المضمر كقوله ثم جاءكم به** » كذا وقع ، وظاهر أنَّ في الكلام سقطاً . فقوله « كقوله » ليس على قول الأخفش كما ترى . فقد سقط كلام ذكر فيه مذهب سيبويه الذي لا يرى وضع الظاهر موضع المضمر ، انظر كشف المشكلات والإبانة . فأسقطت « كقوله » وزدت ما بين حاصرتين ليستقيم سياقه ، والساقط عندي أكثر من هذه الألفاظ التي زدتها .

(٥) سلف ٥٨١ برقم ٣٧ .

(٦) البسيط ٢٤/ ١٠٨ ـ ١١١ ، وتفسير الثعلبي ٦/ ٤٧٩ ـ ٤٨٣ ، والفخر الرازي ٣١/ ٢١٤ ـ ٢١٩ ، وغرائب التفسير ٢/ ١٣٥٤ ، ومجمع البيان ١٠/ ٤٣١ ، وما يأتي ٨٣٨ برقم ١٢٤ .

(٧) من يق .

(٨) أي منفرداً عن الأحبة .

(٩) لا أعرف قائله ، ولم أصب هذا القول فيما وقفت عليه من كتب التفسير .

(١٠) لم أصبه .

(١١) انظر المصادر السالفة .

وقِيلَ[١] : بَلْ آوَاهُ إلى كَنَفِ ظِلِّهِ ، ورَبَّاهُ بِلُطْفِ رِعَايَتِهِ .

ويُقَالُ[٢] : فآوَاكَ إلى بِسَاطِ القُرْبَةِ ، بِحَيْثُ ٱنْفَرَدْتَ بِمَقَامِكَ فَلَمْ يُشَارِكْكَ فِيهِ أَحَدٌ .

﴿ وَوَجَدَكَ ضَآلًّا ﴾ [سورة الضحى ٧/٩٣] عَنِ الاسْتِثْنَاءِ حِينَ سُئِلْتَ ، فلَمْ تَقُلْ : إنْ شاءَ اللهُ ، فَهَدَاكَ لذلكَ[٣] .

ويُقَالُ[٤] : فِي مَحَبَّتِنا ، فَهَدَيْنَاكَ بِنُورِ القُرْبَةِ إِلَيْنَا .

ويُقَالُ[٥] : ضَالاً عَنْ مَحَبَّتِي فَعَرَّفْتُكَ أَنِّي أُحِبُّكَ .

ويُقَالُ[٦] : جَاهِلًا بِمَحَلِّ شَرَفِكَ ، فَعَرَّفْتُكَ قَدْرَكَ .

342 ويُقَالُ[٧] : مُسْتَتِراً فِي أَهْلِ مَكَّةَ لَمْ يَعْرِفْكَ أَحَدٌ ، فَهَدَاهُم إليكَ ، حَتَّى عَرَفُوكَ .

﴿ وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغْنَىٰ ﴾ [سورة الضحى ٨/٩٣] أَي : أَغْنَاكَ عَنِ الإِرَادَةِ والطَّلَبِ بِأَنْ أَرْضَاكَ بِالفَقْرِ[٨] .

ويُقَالُ[٩] : أَغْنَاكَ عَنِ السُّؤَالِ بِمَا[١٠] أَعْطَاكَ ٱبْتِدَاءً بِلا سُؤَالٍ مِنْكَ .

ويُقَالُ[١١] : أَغْنَاكَ بِالنُّبُوَّةِ والكِتَابِ .

---

(١) انظر المصادر السالفة .

(٢) لم أصبه .

(٣) لم أجده . وفي تفسير الثعلبي ٦/ ٤٨٣ : وجدناك ناسياً شأن الاستثناء حين سئلت عن أصحاب الكهف وذي القرنين والروح اهـ .

(٤) انظر المصادر السالفة .

(٥) نحوه في تفسير الثعلبي .

(٦) تفسير الثعلبي ، وغرائب التفسير .

(٧) في تفسير الثعلبي ٦/ ٤٨٢ عن عبد العزيز بن يحيى ومحمد بن علي الترمذي : وجدك خاملاً لا تذكر ولا يعرف من أنت ، فهداهم إليك حتى عرفوك . وانظر تفسير الفخر الرازي .

(٨) لم أجده .

(٩) لم أجده . ولم يقع هذا القول في يق .

(١٠) في صل : فيما ، ولعل الصواب ما أثبت .

(١١) في تفسير الماوردي ٦/ ٤٨٣ : أغناك بالقرآن والعلم والحكمة . وأكثر ما سلف من أقاويل في تأويل هذه الآي كما تراه .

٥٨ـ ومِنْ ذَلِكَ [قَوْلُه تَعالَى][(١)] حِكَايَةً عَنْ إِبْلِيسَ اللَّعِينِ : ﴿ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَآ أَشْرَكْتُمُونِ مِن قَبْلُ ﴾[(٢)] [سورة إبراهيم ١٤/ ٢٢] . قَالَ قَوْمٌ مِنْهُم الفَرَّاءُ[(٣)] : إِنِّي كَفَرْتُ [بِمَا أَشْرَكْتُمُونِي به ، أي][(٤)] باللهِ . وجَعَلَ « ما » فِي مَذْهَبِ ما يُؤَدِّي عنِ الاسمِ[(٥)] . ويَعْنِي بِقَوْلِهِ[(٦)] ﴿مِن قَبْلُ﴾ : في وَقْتِ آدَمَ حِينَ أَبَى السُّجُودَ ، وٱسْتَكْبَرَ[(٧)] .

وقالَ قَوْمٌ[(٨)] : التَّقْدِيرُ : إِنِّي كَفَرْتُ اليَوْمَ بما كُنْتُم تَعْبُدُونَهُ لي في الدُّنْيَا ، فحذفوا الظَّرْفَ دُونَ الجَارِّ .

وقالَ أَبُو عَلِيٍّ[(٩)] : تَقْدِيرُ[(١٠)] ﴿مِن قَبْلُ﴾ [سورة إبراهيم ١٤/ ٢٢] أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقاً بـ ﴿ كَفَرْتُ﴾ [٢٢] ، المَعْنَى : إِنِّي كَفَرْتُ منْ قَبْلُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِي . أَلا تَرَى أَنَّ كُفْرَهُ قَبْلَ كُفْرِهِم ، وإِشْرَاكَهُم إِيَّاهُ فِيهِ بَعْدَ ذلكَ[(١١)] ؟

---

(١) زيادة من يق .

(٢) كشف المشكلات ٦٤٤ ، والإبانة ٢٣٦ ، والتبيان ٧٦٨ ، والفريد ٤/ ٢٦ ، وحاشية الشهاب ٥/ ٢٦٤ ، والدر المصون ٧/ ٩٦ ـ ٩٧ ، وما يأتي ١٢٠٥ برقم ٥٤ .

(٣) في معاني القرآن له ٢/ ٧٦ وعبارته : هذا قول إبليس ، قال لهم : إني كفرت بما أشركتموني يعني بالله عز وجل من قبل ، فجعل « ما » في مذهب ما يؤدي عن الاسم اهـ أي موصولة ، وحذف الجار والمجرور « به » من الصلة ، وانظر ما علقناه في كشف المشكلات ٦٤٤ ح ٥ .

(٤) زيادة من كشف المشكلات .

(٥) أي موصولة ، وانظر ما علقناه في ح ٣ وكشف المشكلات .

(٦) في صل : من قوله ، والصواب ما أثبت من كشف المشكلات .

(٧) في كشف المشكلات : حين أُمر بالسجود فأبى واستكبر ، وعبارته ثمة أجود .

(٨) منهم ابن جريج كما في تفسير القرطبي ١٢/ ١٣٠ ، وعزاه الماوردي ٢/ ٣٤٥ إلى ابن بحر الأصفهاني ، وفي القرطبي : بما كنتم تدَّعونه في الدنيا من الشرك بالله تعالى . وفي الماوردي : بما كنتم في الدنيا تدعونه لي من الشرك بالله تعالى .

(٩) في التذكرة أظن ، وسيأتي ١٢٠٥ برقم ٥٤ ما حكاه هنا عن أبي علي غير منسوب إليه ثمة .

(١٠) في كشف المشكلات مخطوطة يافا : فآ تقدير إلخ وقد علمت أَنَّ هذا رمز أبي علي ، انظر ما سلف ٤٧٥ ح ٥ .

(١١) قوله أبي علي : تقدير من قبل . . . بعد ذلك = نقله في كشف المشكلات .

فإذا كانَ كَذلكَ عَلِمْتَ أَنَّ ﴿ مِن قَبۡلُ﴾ لا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مِنْ صِلَةِ ﴿ أَشۡرَكۡتُمُونِ﴾ [٢٢]. وإذَا لَمْ يَصِحَّ ذلكَ فِيهِ ثَبَتَ أَنَّهُ مِنْ صِلَةِ ﴿ كَفَرۡتُ﴾ [٢٢] .

فأَمَّا « ما » فيَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ :

يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ المَصْدَرَ ، فإذَا كَانَ إيَّاهُ لَمْ يَحْتَجْ إلى عَائِدٍ ، وكانَ التَّقْدِيرُ :

343 بإِشْرَاكِكُم إيَّاي[١] [مَعَ اللهِ فِي الطاعةِ][٢] .

وإنْ جَعَلْتَها مَوْصُولَةً كانَ التَّقْدِيرُ : بالذي أَشْرَكْتُمُونِي فيهِ[٣] ، فَحَذَفَ « فيهِ » ، على قِيَاسِ مَا قَالَهُ[٤] فِي قَوْلِهِ : ﴿ لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾[٥] [سورة البقرة ٢/٤٨] ، [أي : فيه ، فَحَذَفَ « في »][٦] ، وأَوْصَلَ إليهِ الفِعْلَ[٧] [117/1] ، ثُمَّ حَذَفَ الضَّمِيرَ . والمَعْنَى : إنِّي كَفَرْتُ مِنْ قَبْلُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِي فِيهِ مِنْ بَعْدُ ، وتَقْدِيرُ ﴿ أَشۡرَكۡتُمُونِ﴾ : جَعَلْتُمُونِي شَرِيكاً فِي كُفْرِكُم .

٥٩ـ ومِمَّا حُذِفَ منهُ الجَارُّ والمَجْرُورُ قَوْلُ العَرَبِ : « الحِمْلانِ حِمْلٌ ودِرْهَمٌ »[٨] . فَـ « الحِمْلانِ » يرْتَفِعُ[٩] بالابْتِدَاءِ ، و« حِمْلٌ » ابْتِدَاءٌ ثانٍ ،

---

(١) بعده في صل : فيه ، خطأ ، فتقدير « فيه » في الوجه الثاني أنها موصولة .

(٢) زيادة من الفريد ، وفي التبيان : مع الله .

(٣) كان في صل ويق : التقدير بإشراككم إياي فيه . وهذا كما ترى تكرير لتقدير الوجه الأول ، والصواب ما أثبت ، انظر الفريد وغيره .

(٤) هذا من الجامع أظن ، أدخل نفسه في كلام أبي علي .

(٥) انظر ما سلف ٥٣٥ ـ ٥٣٧ .

(٦) زيادة مني .

(٧) فصار أشركتمونيه .

(٨) لم أصبه .
ومن مسائل الكتاب ١/١٩٧ عن الخليل : بعت الشاء شاةٌ ودرهم ، إنما يريد شاة بدرهم ، وتجعل بدرهم خبراً للشاة ، وصارت الواو بمنزلة الباء في المعنى اهـ وانظر شرحه للسيرافي ٢/ ٢٨٥ ، والشعر ٢٤٦ ، ٢٥٠ ، وشرح الكافية ١/ ٦٤٦/٢ ، وشرح المفصل ٢/ ٦٢ .

(٩) في صل ويق : يرفع .

و« دِرْهَمٌ » فِي مَوْضِعِ الخَبَرِ(١) والمَعْنَى : الحِمْلانِ حِمْلٌ منهما بِدِرْهَمٍ . فَقَوْلُكَ « منهما » مُقَدَّرٌ فِي الكَلامِ ، وبِتَقْدِيرِهِ يَسْتَقِيمُ .

ولَوْ قُلْتَ : حِمْلٌ بِدِرْهَمٍ(٢) رَخِيصٌ ، ويَكُونُ « بِدِرْهَمٍ » يَتَعَلَّقُ بـ « رَخِيص » = لَجَازَ(٣) .

٦٠ـ ومِمَّا حُذِفَ مِنْهُ الجَارُّ والمَجْرُورُ قَوْلُه(٤) : ﴿وَمَا تَسْـَٔلُهُمْ(٥) عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ﴾(٦) [سورة يوسف ١٢/ ١٠٤] أي : على إِيمَانِهِم أَجْرًا، أي : ما دُعُوا إِليه «مِنَ الإيمانِ»(٧) .

والإِيمانُ المُقَدَّرُ المَحْذُوفُ(٨) على ضَرْبَيْنِ :

أَحَدُهُما : أَنْ يَكُونَ إِيمَانَ مَنْ آمَنَ .

ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِيماناً نُسِبَ إِلَى مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ . وجَازَ ذلكَ فِيه لِلالْتِبَاسِ الذي لهم به في دُعَائِهِم إليه ، كما قال : ﴿وَلِيَلْبِسُواْ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ﴾ [سورة الأنعام ٦/ ١٣٧] . والتَّقْدِيرُ : الذي شَرَعَ لهم ودُعُوا إِليهِ .

344

---

(١) في صل : الجر ، وهو خطأ قبيح . وقوله « في موضع الخبر » كذا وقع ، وقوله « ودرهم » مرفوع بالعطف على المبتدأ الثاني « حِمْل » والخبر محذوف ، انظر شرح السيرافي والشعر .

(٢) كان في صل ويق : ودرهم ، ولعل الصواب ما أثبت .

(٣) فكأنك قلت : حِمْلٌ رخيصٌ بدرهم ، فـ « حِمْل » مبتدأ أي كل حمل ، ورخيص خبر حمل وفيه ضميره ، وبدرهم متعلق به ، وعليه لا يحتاج إلى « منهما » في هذه الجملة . وفي يق : جاز .

(٤) في صل : في قوله ، بإقحام في .

(٥) في يق : ومثله قوله وما تسألهم إلخ .

(٦) كشف المشكلات ٦١٦ وكرر ثمة ما ذكره هنا بلفظه. وانظر تفسير الطبري ١٣/ ٣٧١، ومجمع البيان ٥/ ٥١٨ ، وزاد المسير ٧٢١ ، وتفسير البغوي ٢/ ٥٠٢، والمصادر المذكورة في كشف المشكلات .

(٧) لم أُصِبْه بهذا اللفظ. وكأن المصنّف أخذه من قول الطبري في شرحه: على ما تدعوهم إليه من إخلاص العبادة لربك وهجر عبادة الأوثان وطاعة الرحمن اهـ وانظر ما علقناه في كشف المشكلات.

(٨) فيما قدره « من الإيمان » .

٦١ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا ﴾(١) [سورة النور ٢٤/ ٤٠] أَيْ : نُوراً فِي القِيَامَةِ . ﴿ فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ﴾ [٤٠] أَيْ : فِي الخَلْقِ(٢) .

٦٢ ـ ومِنْهُ قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَا ٱلشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا ﴾(٣) [سورة الفرقان ٢٥/ ٤٥] أي : دَلِيلاً على الظِّلِّ ، إِذْ لَوْلاهُ(٤) لَمْ تُعْرَفْ ، وبِضِدِّها تَتَبَيَّنُ الأَشْيَاءُ(٥) ، عَنِ ٱبنِ شَجَرَةَ(٦) .

وقِيلَ : تَالِياً على الظِّلِّ حَتَّى يَأْتِيَ عليهِ كُلِّهِ ، عَنْ قَتَادَةَ(٧) .

---

(١) تفسير الطبري ١٧/ ٣٣٢ ، والقرطبي ١٥/ ٣٠٤ .

(٢) ذكر الماوردي ٣/ ١٣٥ في تأويل الآية وجهين ، ثم قال : وقال **بعض أصحاب الخواطر** : ومن لم يجعل الله نوراً له في وقت القسمة [كذا] فما له من نور في وقت الخلقة اهـ ثم ذكر وجهاً رابعاً ، وهو أيضاً لبعض أصحاب الخواطر . وانظر ما قيل في تأويل الآية .

(٣) تفسير الطبري ١٧/٤٦٣ ، والماوردي ٣/١٥٨ ، والقرطبي ١٥/٤١٨ ـ ٤٢٠ ، والرازي ٢٤/٨٩ ، ومعاني القرآن للنحاس ٥/ ٣٠ ، ومجمع البيان ٧/ ٣٢٠ ، والدر المنثور ١١/ ١٨٤ ، وتأويل مشكل القرآن ٣١٤ـ ٣١٥ .

(٤) كان المبرد ينكر « لولاه » ويزعم أنه خطأ ، والصحيح « لولا هو » ، وكلاهما صحيح : « لولا هو » هو القياس الشائع الكثير في كلام العرب ، و« لولاه » مسموع رواه الثقات عن العرب ، انظر الكتاب ١/ ٣٨٨ ، وشرح السيرافي ٣/ ١٣٦ ـ ١٣٩ ، والكامل ١٢٧٨ ، والخزانة ٢/ ٤٣٠ ، ومظان قول يزيد بن الحكم الثقفي : وكم موطن **لولاي** × مُنْهَوِي في الكامل ١٢٧٧ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٧٦ ـ ٢٧٧ و٢/ ٥١٢ .

(٥) قوله « وبضدها تتبين الأشياء » وقع في سياق حكاية قول ابن شجرة من لفظه أو لفظ الجامع ، ووقع عجز بيت لشاعر العربية أبي الطيب ، وهو :

ويَذِيمُهُم وبهم عَرَفْنَا فَضْلَهُ ... وبضِدِّهَا تَتَبَيَّنُ الأَشْيَاءُ

الفسر ق ٥/ ٢٤ جـ ١/ ١٠٠ ، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٢٦٦ . وضمير الفاعل المستتر المسند إليه للممدوح أبي علي هارون بن عبد العزيز الأوراجي الكاتب ، والضمير المتصل « هم » للؤماء المذكورين في البيت السابق .

(٦) هو أبو بكر أحمد بن كامل بن شجرة الجريري (ت ٣٥٠هـ) أحد أصحاب أبي جعفر محمد بن جرير الطبري ، له مصنف في غريب القرآن . ولم أُصب قوله . وفي تأويل مشكل القرآن : لمَّا طلعت الشمس دلَّت عليه وعلى معناه ، وكلُّ الأشياء تعرف بأضدادها ، فلولا الشمس ما عُرِف الظِّل اهـ .

(٧) معاني القرآن للنحاس ٥/ ٣٠ ـ ٣١ .

وقِيلَ : دَلِيلًا على قُدْرَةِ اللهِ .

﴿ ثُمَّ قَبَضۡنَٰهُ ﴾(١) [٤٦] يَعْنِي : الظِّلَّ(٢) ، أي : بطُلُوعِ الشَّمْسِ . وقِيلَ : بغُرُوبِها(٣) .

﴿ يَسِيرًا ﴾ [٤٦] أي : سَرِيعاً(٤) .

وقِيلَ(٥) : هُوَ فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفعُولَة(٦) ، أي : جَعَلْنا الشَّمْسَ مَدْلُولَةً على الظِّلِّ ، أي : دَلَلْناهَا عليهِ حَتَّى أَذْهَبَتْهُ وحلَّتْ مَحَلَّهُ(٧) .

٦٣ـ وأَمَّا قَوْلُه : ﴿ وَيَسۡتَجِيبُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَيَزِيدُهُم مِّن فَضۡلِهِۦ ﴾(٨) [سورة الشورى ٢٦/٤٢] = فقيل : هُوَ مِنْ هذا البَابِ(٩) . و﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ هم الفَاعِلُونَ ، والتَّقْدِيرُ : ﴿ وَيَسۡتَجِيبُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ لِرَبِّهم ، كالآيَةِ الأُخْرَى : ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ لِرَبِّهِمۡ ﴾ [سورة الشورى ٣٨/٤٢] .

وقِيلَ(١٠) : بَلِ ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ نَصْبٌ مَفْعُولٌ بِهِ على تَقْدِيرِ : ويَسْتَجِيبُ اللهُ لِلَّذِينَ آمَنُوا ، فَحَذَفَ اللامَ .

345 ٦٤ـ وأَمَّا قَوْلُهُ : ﴿ وَلَمَّا جَآءَ أَمۡرُنَا نَجَّيۡنَا هُودًا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ ←

---

(١) المصادر السالفة في ٥٩٢ ح ٣ .

(٢) وقيل : يعني قبضنا ذلك الدليل من الشمس على الظل ، انظر تفسير الطبري وغيره .

(٣) انظر المصادر السالفة ، واقتصر الطبري على الثاني .

(٤) عن ابن عباس .

(٥) في تأويل قوله ﴿ دَلِيلًا ﴾ .

(٦) في تفسير القرطبي : بمعنى فاعل ، وقيل بمعنى مفعول .

(٧) في صل : وحكت له ، وهو تحريف صوابه ما أثبت من يق ، وانظر اللسان (ن س خ) .

(٨) معاني القرآن للفراء ٢٤/٣ ، وللزجاج ٣٠٤/٤ ، وإعراب القرآن ٧٩٩ ـ ٨٠٠ ، وأجازوا القولين .

(٩) باب حذف الجار والمجرور .

(١٠) قال الفراء ٢٤/٣ : وقد جاء في التنزيل ﴿ فَٱسۡتَجَابَ لَهُمۡ رَبُّهُمۡ ﴾ [سورة آل عمران ١٩٥/٣] والمعنى ـ والله أعلم ـ فأجابهم ربهم ، إلا أنك إذا قلت « استجاب » أدخلت اللام في المفعول به ، وإذا قلت « أجاب » حذف اللام اهـ .

بِرَحْمَةٍ مِّنَّا﴾[١] [سورة هود ١١/٥٨] . أَي : نَجَّيْنَاهُم مِنَ الإِهْلاكِ[٢] ، ﴿وَنَجَّيْنَاهُم مِّنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾ [٥٨] فَحَذَفَ الجَارَّ [117/2] والمَجْرُورَ . ولا يَكُونُ ﴿وَنَجَّيْنَاهُم﴾ مُكَرَّراً[٣] ، لِمَكَانِ الوَاوِ .

٦٥ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿إِذْ أَنتُم بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا﴾[٤] [سورة الأنفال ٨/ ٤٢] أي : الدُّنْيَا مِنَ المَدِينَةِ ، ﴿وَهُم بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَىٰ﴾ [٤٢] أي : مِنَ المَدِينَةِ .

٦٦ـ وقال : ﴿فِي أَدْنَى الْأَرْضِ﴾[٥] [سورة الروم ٣٠/٣] أي في أَدْنَى الأَرْضِ مِنْهم[٦] .

وعِنْدَ الكُوفِيِّينَ قامَ اللامُ[٧] مَقَامَ الضَّمِيرِ[٨] ، كقولِهِ : ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾[٩] [سورة النازعات ٧٩/ ٤١] .

٦٧ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾[١٠] [سورة الإسراء ١٧/١٦] أَي : أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا بِالطَّاعَةِ[١١] ، فَفَسَقُوا فِيهَا ، فحذف «بالطَّاعَةِ» .

وفَسَّرَهُ قَوْمٌ[١٢] فَقَالُوا : أَمَرْنَا ، أي : كَثَّرنا[١٣] ، قالوا : ويُقَالُ : أَمَرْتُ القَوْمَ وآمَرْتُ وأَمَّرْتُ : إذا كَثَّرْتَهم .

---

(١) تفسير الطبري ١٢/ ٤٥١ . وكان في صل ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَالِحًا﴾ إلخ ، وهي الآية ٦٦ من هذه السورة ، وأثبت الآية ٥٨ لأنها هي المناسبة للسياق هنا . ثم تبين أن هٰهنا سقطاً تمامه في يق ، وقد أثبتناه في المستدرك بآخر الكتاب .

(٢) في تفسير الطبري : نجيناهم في الدنيا من السخطة التي أُنزلت بعاد .

(٣) في يق تكرارًا .

(٤) كشف المشكلات ٥٠١ ، وتفسير الطبري ١١/ ٢٠٣ ، والقرطبي ١٠/ ٣٥ ، والبسيط ١٠/ ١٦٨ .

(٥) تفسير الطبري ١٨/ ٤٤٧ ـ ٤٥٨ ، وانظر ما يأتي ٧٦٥ برقم ٥٦ .

(٦) أدنى الأرض من فارس .

(٧) يعني « ال » .

(٨) أي في أدنى أرضهم . وانظر التعليق على المسألة فيما سلف ٥٥٥ ح ٢ .

(٩) كشف المشكلات ١٤٢٨ .

(١٠) الحجة ٥/ ٩١ ، ومعاني القرآن للنحاس ٤/ ١٣٣ ـ ١٣٧ ، والمحتسب ٢/ ١٥ ـ ١٧ ، وتفسير الطبري ١٤/ ٥٢٧ ـ ٥٢٩ ، والقرطبي ١٣/ ٤٥ .

(١١) وهو قول ابن جريج ومجاهد، وزعم ابن جريج أنه قول ابن عباس كما في معاني القرآن للنحاس .

(١٢) منهم أبو علي وغيره .

(١٣) وهو قول قتادة كما في كتاب النحاس . وجَعَلَ أَمَر بمعنى كثر أبو زيد وأبو عبيدة ، انظر اللسان .

وفِي الحَدِيثِ(١) : (خَيْرُ المَالِ سِكَّةٌ مَأْبُورَةٌ ، أَوْ مُهْرَةٌ مَأْمُورَةٌ)(٢) أي : كَثِيرةُ النِّتَاجِ ، فـ« مَأْمُورَةٌ » مِنْ « أُمِرَتْ »(٣) .

وزعمَ أَبُو عُبَيْدَةَ(٤) ، عَنْ يُونُسَ ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو أَنَّهُ قَالَ : « لا يُقَالُ أَمَرْتُ ، أي كَثَّرْتُ »(٥) . وإِنَّما فَسَّرَ(٦) ﴿ أَمَرْنَا ﴾(٧) [سورة الإسراء ١٧/١٦] ، أي : أَمَرْنَاهُم بِالطَّاعَةِ .

346

وزَعَمَ ثَعْلَبٌ(٨) [أَنَّهُ يُقَالُ](٩) : أَمِرَ القَوْمُ : إذا كَثُرُوا ، وأَمَرَ علينا

---

(١) الحديث في مجاز القرآن ١/ ٣٧٣ ، وإصلاح المنطق ٢٤٩ ، وتفسير الطبري ١٤/ ٥٢٨ ، ومعاني القرآن للزجاج ٣/ ١٩٠ ، وللنحاس ٤/ ١٣٣ ، والحجة ٥/ ٩٢ ، والمحتسب ٢/ ١٦ ، والمحكم ١١/ ٢٦٤ ، وباهر البرهان ٨٢٥ ، وأحكام القرآن لابن العربي ٣/ ١٣٣ برقم ١٤١٩ ، وتفسير القرطبي ١٢/ ١٣٤ و١٣/ ٤٥ ، والفريد ٤/ ١٧٠ ، والكاف الشاف ١٦٦ برقم ٦٠٤ ، والنهاية ١/ ٧٥ ، ٣٠ (أمر ، أبر) (ط . دار المعرفة) ، واللسان (أ م ر) ، وغيرها .

وأخرجه أحمد في المسند برقم ١٦٠٨٧ بلفظ : خير مال المرء له إلخ ، وانظر تخريجه في أحكام القرآن لابن العربي . وسيأتي ١٤٤٠ .

(٢) السِّكَّة : الطريقة من النخل ، ومأبورة : مُلْقَحة ، ومهرة مأبورة مُكْثِرَة النَّسل ، عن المحتسب .

(٣) هي ، والفعل مبني لما لم يسم فاعله ، والمبنيُّ للفاعل أَمَرَها الله ، قال أبو زيد : أَمَرَ الله المهرة : كثَّر ولدها ، عن اللسان (أ م ر) .

(٤) في مجاز القرآن ١/ ٣٧٣ في أحد أصوله : وزعم يونس عن أبي عمرو أنه قال : **لا يكون في هذا المعنى أمرنا** اهـ وهو بلفظه هذا عن أبي عبيدة في الحجة ٥/ ٩٢ . وفي مطبوعة المجاز : أنه قال لا يكون هذا .

(٥) انتهى كلام أبي عبيدة . والكسائيُّ أيضاً أنكر أَمَرَتْ في ذا المعنى ، انظر معاني القرآن للنحاس .

(٦) يعني أبا عمرو . وعزا هذا التفسير إليه أبو حاتم في ما نقله ابن جني من كتابه القراءات ، وهو عنه في المختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/ ٤٧١ .

(٧) في صل : أمر .

(٨) في الفصيح ٢٧٢ باب فَعِلْتُ وفَعَلْتُ باختلاف المعنى ، وانظر إسفار الفصيح ١/ ٤٢١ ، وشرح الفصيح لأبي علي الأستراباذي (المنسوب إلى الزَّمخشريِّ) ٢/ ١٤٩١ .

وفي مجالس ثعلب ٥٤١ : يقال أَمَرَنا من الإمارة ، وآمَرَنا من الأَمْر : أَكْثَرَنا ، وقد سمعوا أيضاً أَمَرَنا خفيف بلا مدّ : أَكْثَرَنا ، وأَمِرْنا : كثُرنا في أنفسنا اهـ وضبط أَمرنا من الإمارة بتشديد الميم في المطبوع ، خطأ .

(٩) زيادة مني .

فُلانٌ : إِذَا وَلِيَ . وكَأَنَّهُ ٱقْتَدَى بِأَبِي عَمْرٍو ، ولَمْ يَرَ « أَمَرْتُ » أي : كَثَّرْتُ ، صَحِيحاً ؛ ولَمْ يَرَ حُجَّةً فِي قَوْلِهِ : « مُهْرَةٌ مَأْمُورَةٌ » ؛ لأَنَّهُ يَكُونُ مِنْ بابِ(١) قَوْلِهِ : ﴿ حِجَابًا مَّسْتُورًا ﴾(٢) [سورة الإسراء ١٧/ ٤٥] أي : ذَا سَتْرٍ ؛ ويَكُونُ بِمَعْنَى : سَاتِرٍ(٣) ؛ فكذا « مَأْمُورَةٌ » أي : ذَاتُ كَثْرَةٍ ؛ أو بِمَعْنَى أَمِرٍ(٤) .

وزَعَمَ أَبُو عَلِيٍّ(٥) أَنَّ أَمِرَ وأَمَرْتُه(٦) ، مِنْ بَابِ(٧) رَجَعَ ورَجَعْتُه ، ووَقَفَ ووَقَفْتُهُ(٨) .

٦٨ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾(٩) [سورة النساء ٤/ ٢٤] .

قالَ أَبُو عَلِيٍّ(١٠) : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿ مَآ ﴾ بِمَعْنَى « الذي » ، ولا يَكُونُ ﴿ ٱسْتَمْتَعْتُم ﴾ فِي مَوْضِعِ جَزْمٍ بالجَزَاءِ(١١) ، وقَدْ عادَ الذِّكْرُ فِي ﴿ بِهِۦ ﴾ إليه(١٢) ، ويَكُونُ العَائِدُ إِليهِ(١٣) مِنَ الخَبَرِ مَحْذُوفاً ، كأَنَّه : ﴿ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ﴾ له : أي : لِمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِ .

---

(١) باب بناء النسب، انظر ما يأتي في الباب ٦٥ الذي عقده لما جاء في التنزيل من بناء النسب ١٤٣٩ .

(٢) كشف المشكلات ٧١٨ ، ٧٩٦ ، وما يأتي ١٤٣٩ برقم ٢ .

(٣) أي يكون بناء مفعول بمعنى فاعل .

(٤) أي كثير ، وأَمِرَ مثل فَرِحَ الصفة منه على فَعِلٍ . أي إما أن تكون مأمورة من بناء النسب ، وإما أن يكون مفعول بمعنى فَعِل ، وهو الصفة في هذا الباب باب فَعِلَ .

(٥) في الحجة ٥/ ٩٢ .

(٦) أَمِرَ هو في نفسه : كثُر ، وأَمَرْتُه : كَثَّرْتُه وأَكْثَرْتُه .

(٧) باب فَعَل هو وفَعَلْتُه أنا .

(٨) هٰهنا آخر الباب في يق فلم يقع فيها ما بعده برقم ٦٧ .

(٩) انظر ما سلف ٥٨٢ برقم ٣٩ والمصادر ثمة .

(١٠) في التذكرة أظن ، انظر ما سلف .

(١١) كذا وقع ! ولم يتقدم له في « ما » أن تكون جزاء .

(١٢) قوله « وقد عاد الذكر في ﴿ به ﴾ إليه » إن كان من تمام ما تقدمه كان الضمير في « إليه » يعود إلى « ما » التي للجزاء والتي لم تذكر في كلامه ههنا ، وعلى هذا ظاهرُ تعقيب الجامع على كلام أبي علي ، وسيأتي ٦٠٢ في كلام أبي علي أن رجوع الذكر من الشرط لا يمنع أن يكون الاسم الذي قبله للمجازاة . وعليه يكون قد ترك ذكر عود الضمير في ﴿ به ﴾ على « ما » الموصولة .

(١٣) قوله « العائد إليه » يعني إلى « ما » التي بمعنى الذي كما هو ظاهر .

ولا يَجُوزُ أَنْ يَكُونُ ﴿ مَآ ﴾ مَصْدَراً[١] لِعَوْدِ الذِّكْرِ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلِهِ [﴿ بِهِۦ ﴾][٢] ، ولا يَسْتَقِيمُ فِي المَعْنى أَيْضاً ؛ لأَنَّ الأُجُورَ المُهُورُ[٣] ، فلا تُؤْتَاهُ[٤] المَرْأَةُ إِلا مَرَّةً .

ولا يَجُوزُ أَيْضاً أَنْ تَكُونَ « ما » كَالَّتِي فِي قَوْلِهِ[٥] :

347

فَمَـا تَـكُ يَـاْبْـنَ عَبْـدِ اللهِ فِينَـا[٦]

هٰذَا المَعْنَى أَيْضاً [لا][٧] يَجُوزُ[٨] .

ويَجُوزُ أَنْ تَكُونَ ﴿ مَآ ﴾ بِمَنْزِلَةِ «مَنْ»[٩] . فإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَلْزَمْ أَنْ تُضْمِرَ شَيْئاً يَعُودُ على المُبْتَدَإِ ؛ لأَنَّ قَوْلَهُ [118/1] : ﴿ فَـَٔاتُوهُنَّ ﴾ [سورة النساء ٤/ ٢٤] يَرْجِعُ إلى ﴿ مَآ ﴾ على المَعْنَى ، لأَنَّ التَّقْدِيرَ بـ ﴿ مَآ ﴾ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَمْعاً[١٠] .

قَدْ قَالَ[١١] هذا . وقالَ[١٢] فِي قَولِهِ : ﴿ مَهۡمَا تَأۡتِنَا بِهِۦ مِنۡ ءَايَةٍ ﴾[١٣]

---

(١) انظر ما سلف ٥٨٣ .

(٢) زيادة مني .

(٣) تفسير الطبري ٦/ ٥٨٥ ـ ٥٨٩ ، والقرطبي ٦/ ٢١٤ ـ ٢٢١ ، والبسيط ٦/ ٤٤٢ ، ومجمع البيان ٣/ ٦٨ ـ ٧٠ ، وغيرها .

(٤) الهاء للأجر المهر المفهوم من الأجور المهور .

(٥) قولِ الفرزدق ، ديوانه ٢٣٢ وهو في البغداديات ٣٩١ ، والتنبيه ٣٩٦ ، ومجالس العلماء ١١٢ ، وتمهيد القواعد ٩/ ٤٣٢٣ ، ٤٣٣٥ ، وشرح أبيات المغني ٥/ ٢٣٧ . وسيأتي ٦٠١ .

(٦) عجـزه : فَـــلا ظُلْمـــاً نَخَـــافُ ولا ٱفْتِقَـــارا

يا بن عبد الله : الجراح بن عبد الله بن جُعادة الحَكَمِيّ وكان على خراسان .

أنشده أبو علي شاهداً على « ما » الشرطية الزمانية « اسم للوقت » ، انظر ما يأتي ٦٠١ . وأُجيز أن تكون غير زمانية منصوبة على المصدرية .

(٧) زدتُ « لا » ليستقيم الكلام .

(٨) ثم أجاز ذلك في موضع آخر ، انظر ما يأتي ٦٠١ .

(٩) انظر ما سلف ٥٨٢ .

(١٠) ويجوز أن يكون واحداً ، فقوله « به » يرجع الضمير فيه إلى « ما » على اللفظ ، انظر ما سلف .

(١١) أبو عليّ .

(١٢) صل : فقال ، والوجه ما أثبت . وما يأتي من كلام أبي عليّ في تذكرته أَيضاً ، أظن .

(١٣) كشف المشكلات ٤٦٨ ، والإبانة ١٦٥ ـ ١٦٦ .

[سورة الأعراف ٧/ ١٣٢] فكِلاهُما[١] في مَوْضِعِ رَفْعٍ فِيمَنْ قال : « زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ » ، ومَنْ قَالَ : « زَيْداً ضَرَبْتُهُ » ، و« زَيْداً مَرَرْتُ بِهِ »[٢] = كَانَ عِنْدَهُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ[٣] .

وكَلامُ سِيبوَيْهِ[٤] فِي هذا : « وتَرْفَعُ الجَوَابَ حِينَ يَذْهَبُ الجَزْمُ [مِنَ الأَوَّلِ في اللَّفْظِ ، والاسْمُ هنا مُبْتَدَأ إذا جَزَمْتَ ، نَحْوَ:][٥] قَوْلِهِم : أَيُّهُم يأْتِكَ تَضْرِبْ ، إِذَا جَزَمْتَ ؛ لأَنَّكَ جِئْتَ بـ « تَضْرِبْ » مَجْزُوماً بَعْدَ أَنْ عَمِلَ [الابْتِدَاءُ][٦] فِي « أَيّهم » ولا سَبيلَ له عليه ، وكذلكَ هذا حَيْثُ جِئْتَ بِجَوَابِهِ مَجْزُوماً[٧] بَعْدَ أَنْ عَمِلَ فِيهِ الابْتِدَاءُ » .

قُلْتُ[٨] : الصَّحِيحُ مَا ذَكَرَ في قَوْلِهِ : ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ﴾ [سورة الأعراف ٧/ ١٣٢] ومَنَعَه فِي : ﴿فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ﴾ [سورة النساء ٤/ ٢٤] مِنْ أَنْ يَكُونَ

---

(١) قوله « كلاهما » إن كان صحيحاً ، وكان قد تقدم في كلام أبي علي اسم شرط آخر ، فلعله « ما » في قوله ﴿فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم﴾ إذا جعلت بمنزلة « مَنْ » .

(٢) من قال : زيدٌ ضربتُه = رفع زيداً بالابتداء ، وضربتُه خبره ، ومن قال زيداً ضربتُه نصبوا زيداً بعامل مضمر واجب الإضمار عند البصريين ، ومذهب الكوفيين أن الناصب له هو الفعل العامل في ضميره ، وهو « باب الاشتغال » انظر ما علقناه في كشف المشكلات ٤٦٩ ح ٣ ، والاستدراك ٢٤٤ ح ٣ والإبانة ٣٧٦ ح ١١ .

(٣) إما أن يكون قد وافق الكوفيين في أن الناصب للاسم المشتغل عنه هو الفعل العامل في ضميره = وإما أن يكون الناصب لـ « مهما » فعل مضمر بعده على قياس مذهب سيبويه في « أَيَّهم تضربه يأتك » ، ولا يقدر قبلها لأن اسم الشرط له صدر الكلام ، فلا يعمل فيه ما قبله . وانظر ٥٩٩ ح ٤ .

(٤) في الكتاب ١/ ٦٨ ، وشرحه للسيرافي ١/ ٤٨٤ . وسياق كلامه : وإن اضْطُرَّ شاعرٌ فجازى بإذا أَجْراها في ذلك مُجْرَى إنْ فقال : أَزيدٌ إذا تَرَ تَضْرِبْ إن جعل تضرب جواباً ، وإنْ رَفَعها نصب لأنَّه لم يجعلْها جواباً . وترفع الجواب إلخ اهـ وفي طبعة هارون ١/ ١٣٤ وشرح السيرافي : وإن اضطر شاعر فأجرى إذا مجرى إن فجازى بها فقال : أزيد إلخ .

(٥) زيادة من الكتاب .

(٦) زيادة من الكتاب .

(٧) في الكتاب وشرحه : جئت به مجزوماً .

(٨) القائل الجامع المصنِّف .

شَرْطاً[١] ، مُحْتَجًّا بِمَا يَعُودُ إِلَيْهِ مِنْ ﴿ بِهِۦ ﴾ . شُبْهَةٌ وَقَعَتْ لهُ مِنْ قَوْلِ سِيبَوَيْهِ[٢] : أَيُّهُم يَأْتِكَ تَضْرِبْ ، إِذا جَزَمْتَ « تَضْرِبْ » على الجَوَابِ لَمْ يَعْمَلْ فِي « أَيّهم »[٣] .

348

فأَمَّا « أَيَّهُم تَضْرِبْ يَأْتِكَ » فإِنَّكَ تَنصِبُهُ بـ « تَضْرِبْ » . ولَوْ أَدْخَلْتَ الهَاءَ ، فَقُلْتَ : « أَيُّهُم تَضْرِبْه يَأْتِكَ » = جَازَ رَفْعُه ، وإِنْ كَانَ الاخْتِيَارُ النَّصْبَ[٤] .

ومِثْلُ الآيَةِ[٥] قَوْلُ المُتَنَخِّلِ الهُذَلِيِّ[٦] :

إِذَا سُدْتَهُ سُدْتَ مِطْوَاعَةً وَمَهْمَا وَكَلْتَ إِلَيْهِ كَفَاهُ[٧]

---

(١) انظر ما سلف ٥٩٧ .

(٢) انظر ما سلف ٥٩٨ .

(٣) انظر ما يأتي في آخر ما نقله من كلام أبي علي .

(٤) كذا قال ، **والاختيار الرفع** ، وسكت عن الناصب لـ « أيّ » . وبيَّنه سيبويه حيث قال : في الكتاب ١/ ٤٣ : ومثل هذا في البناء على الفعل وبناء الفعل عليه « أيُّهم » ، وذلك قولهم : أَيَّهم تَرَ يأتك ، وأَيُّهم تَرَه يأتك . والنصب على ما ذكرت لك لأنه كأنه قال : **أَيَّهم تَرَ تَرَهُ يَأْتِكَ** فهو مثل زيد في هذا الباب اهـ .
وشرحه أبو سعيد السيرافي في شرحه على الكتاب ١/ ٣٧٧ ، قال : يعني أنك إذا قلت : أَيَّهم تر يأتك = نصب « أيهم » بـ « تر » كما تقول زيداً ضربتُ . وإذا قلت : أَيَّهم تَرَهُ يأتِكَ ، فشغلت الفعل بضميره **كان الاختيارُ الرَّفْعَ** كما كان في قولك زيدٌ ضربته . ويجوز النصب بإضمار فعل ، كأنك قلت : أَيَّهم تَرَ تَرَهُ يأتك ، **تُقَدِّرُ الفعل بَعْدَه** ؛ لأنَّ أيًّا في الاستفهام والمجازاة لا تقع إلا صَدْراً . فـ « أيّ » في باب النصب والرفع واختيار أحدهما على الآخر بمنزلة زيد اهـ وانظر التعليقة ١/ ١١٧ وليس فيها بيان .

(٥) قوله تعالى ﴿ فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ﴾ في أن « ما » للجزاء ، والهاء في ﴿ بِهِۦ ﴾ تعود إليها ، انظر ما سلف ٥٩٦ .

(٦) المُتَنَخِّل لقب مالك بن عويمر الهذلي . شعره في شرح أشعار الهذليين ق ٤/ ٤ جـ ٣/ ١٢٧٧ . وهو في شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ٢٦١ ، وشرح المفصل ٧/ ٤٣ ، وتمهيد القواعد ٩/ ٤٣٢٢ ، والخزانة ٣/ ٦٣٥ .
ونسبه أبو تمام في مختار أشعار القبائل فيما نقل منه صاحب الخزانة برواية « إذا سُسْتَه سُسْتَ » لذي الإصبع العَدْوَانيّ .

(٧) سُدْتَه : هاء الغائب لعويمر أبي الشاعر ، والأبيات في رثائه . مِطْوَاعَة : المِطْواع الكثيرُ الطَّوْع =

فَالهَاءُ فِي « كَفَاهُ » عائدةٌ إِلى « مَهْمَا » ، كَمَا تَعُودُ إلى « ما » . ولا يَكُونُ مِثْلُ[١] هذا العَائِدِ في « أَيْنَ » و« مَتى » . لا تَقُلْ : « أَيْنَ تَكُنْ أَكُنْ فيهِ »[٢] ، ولا « مَتَى تَأْتِني آتِكَ فيهِ » ؛ لأَنَّ « أَيْنَ » و« مَتَى » لا يُبْتَدَآنِ ، فَهُمَا مَنْصُوبَانِ على الظَّرْفِ ؛ فلا يَشْتَغِلُ الفِعْلُ عَنْهُما ، و« ما » قَدْ تَكُونُ مُبْتَدَأَةً .

ثُمَّ ٱعْلَمْ بَعْدُ أَنِّي لا أَخْتَارُ فِي « ما » مِنْ قَوْلِه : ﴿ فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ ﴾ [سورة النساء ٤/ ٢٤] أَنْ يَكُونَ بمعْنَى « الذي » ، لأَنَّهُ يَحْتاجُ إِلَى مَا يَعُودُ إِليهِ مِنَ الخَبَرِ ، على حَدِّ مَا قَالَ مِنْ قَوْلِهِ : ﴿ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ﴾ [سورة النساء ٤/ ٢٤] له ؛ إِذْ لا يَكَادُ يُفِيدُ مَعْنًى[٣] . ولَكِنْ «ما» يَكُونُ شَرْطاً: إِمَّا مَنْصُوباً بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ يُفَسِّرُه[٤]: ﴿ ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ ﴾[٥] [سورة النساء ٤/ ٢٤] ، أَوْ يَكُونُ مُبْتَدَأً ، وما بَعْدَهُ خَبَرُهُ[٦] .

ولا أَخْتَارُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى « مَنْ » لِقِلَّةِ ذَلِكَ ، وكَلامُ اللهِ لا يُحْمَلُ على القَلِيلِ[٧] .

ووَجَدْتُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ[٨] : قال[٩] : لا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ « ما » مَصْدَراً على حَدِّ قَوْلِهِ : ﴿ بِمَا كَانُواْ يُكَذِّبُونَ ﴾[١٠] [سورة البقرة ٢/ ١٠] أي :

= والانقياد والهاء للمبالغة . يقول : إذا كنت فوقه أطاعك ولم يحسدك ، وقيل في تفسير سدته غير هذا .

(١) في صل : بمثل ، خطأ .

(٢) قوله : فالهاء حتى قوله متى تأتني آتك فيه = مأخوذ بلفظه من شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ٢٦١ .

(٣) كذا قال ! و« ما » الموصولة إذا صدِّرت تضمنت معنى الشرطية ، كما تعلم .

(٤) لم يوضح ما ذهب إليه . والفعل المضمر يقدَّر بعد اسم الشرط لا قبله ؛ لأن للشرط الصدارة ، فلا يعمل فيه ما قبله ، انظر ما علقناه ٥٩٩ ح ٤ .

(٥) في الأصل ﴿ فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ ﴾ .

(٦) قوله : إما منصوب . . . أو يكون = سلف التعليق عليه ٩٨ ح ١ .

(٧) هذا صحيح ، انظر ما سلف ٥٩٧ ح ٨ .

(٨) من التذكرة .

(٩) أبو عليّ .

(١٠) بالتشديد وهذه قراءة غير عاصم وحمزة والكسائي ، فقرأ هؤلاء ﴿ يَكْذِبُونَ ﴾ بالتخفيف ، انظر السبعة ١٤١ ، وكشف المشكلات ٢١ ـ ٢٢ .

349 بتَكْذِيبِهِم(١) ؛ لأَنَّ الذِّكْرَ قَدْ عَادَ إِليهِ [118/2] مِنَ الصِّلَةِ فِي قَوْلِهِ : ﴿ بِهِۦ ﴾ . فَإِذا كَانَ كذلكَ كَانَ بِمَعْنَى « الذي » ، ودَخَلَتِ الفاءُ(٢) على حَدِّ دُخُولِها فِي قَوْلِهِ : ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعۡمَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِۖ ﴾(٣) [سورة النحل ١٦/ ٥٣] ، وقَوْلِهِ : ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ فَلَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ ﴾(٤) [سورة البقرة ٢/ ٢٧٤] .

وإِذَا حَمَلْتَهُ على هذا وَجَبَ أَنْ يَعُودَ مِمَّا بَعْدَ « الفَاءِ » ذِكْرٌ يَعُودُ إِلى المُبْتَدَأ ، [أَي](٥) : ﴿ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ﴾ [سورة النساء ٤/ ٢٤] لَهُ أَوْ مِنْ أَجْلِهِ ، أَي : مِنْ أَجْلِ ما ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِ ؛ لا يَكُونُ إِلا كذلكَ .

فإِنْ قُلْتَ : أَلا(٦) يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ « ما » لِلْجَزَاءِ ؟ = فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لَهُ ، ويَكُونُ مَوْضِعُ ﴿ ٱسۡتَمۡتَعۡتُم ﴾ جزْماً ، وما بَعْدَ(٧) « الفاء » في مَوْضِعِ(٨) الجَزْمِ = وتَكُونُ ٱسْماً لِلْوَقْتِ(٩) ، وقَدْ قَالَ(١٠) :

فَمَــا تَــكُ يــاٱبْــنَ عَبْــدِ اللهِ فِينَــا

ومَوْضِعُ « ما » رَفْعٌ لِاشْتِغَالِ الفِعْلِ بالجَارِّ .

ومَنْ قَالَ : « زَيداً مَرَرْتُ بِهِ » ، كَانَتْ عِنْدَهُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ(١١) .

---

(١) فيمن قرأ بالتشديد ، وبكذبهم فيمن قرأ بالتخفيف ، وانظر كشف المشكلات . **ثمَّ الصواب في التقدير : بكونهم مكذِّبين ، وبكونهم كاذبين** ، انظر ما علقناه في الإبانة ٢٧٧ ح ٢ .

(٢) في خبر الموصول المتصدر لتنزيله منزلة الشرط .

(٣) الإبانة ٢٥٨ برقم ١٢٦٨ والمصادر ثمة ، وما يأتي ١٥٦٦ برقم ١٢ .

(٤) كشف المشكلات ١٩٤ ـ ١٩٥ ، والمصادر ثمة .

(٥) زيادة مني .

(٦) في صل : فإن قلت لا يجوز ، والصواب ما أثبت .

(٧) في صل : جزماً والفعل وما بعد ، بإقحام « والفعل » ؟ كذا .

(٨) في صل : وما بعد ما في موضع ، خطأ صوابه ما أثبت .

(٩) لم يجز أبو علي هذا فيما تقدم من كلامه ٥٩٧ .

(١٠) سلف ٥٩٧ .

(١١) انظر ما علقناه فيما سلف ٥٩٨ ح ٣ و٥٩٩ ح ٤ .

350 ورُجُوعُ الذِّكْرِ مِنَ الشَّرْطِ لا يَمْنَعُ(١) أَنْ يَكُونَ الاسْمُ الذي قَبْلَهُ لِلْمُجَازَاةِ . أَلا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : « مَا يَحْمِلْكَ تَرْكَبْه » = لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ يَكُونَ جَزَاءً ؟ وكذلكَ لَوْ قُلْتَ : « مَا يَحْمِلْكَ يَنْفَعْكَ »(٢) .

وقَدْ جَاءَتْ « ما » فِي مَوَاضِعَ لِلْجَزَاءِ يُرَادُ بِهِ(٣) الزَّمَانُ(٤) . وكذلكَ فِي الآيَةِ : إِنِ ٱسْتَمْتَعْتُمْ وَقْتاً مِنْهُنَّ بِهِ(٥) .

ويَنْبَغِي فِي قِيَاسِ قَوْلِ أَبِي الحَسَنِ أَنْ يَكُونَ فِي الشَّرْطِ ذِكْرٌ يَعُودُ إلى « ما » [كما](٦) يَعُودُ مِنَ الخَبَرِ إلى المُبْتَدَأ . على(٧) هذا حَمَلَ هذا النَّحْوَ فِي
351 « المَسَائِلِ الكَبِيرِ »(٨) . وهذا حَكَوْا عنه في الكتابِ(٩) .

* * *

(١) كان قد منع ذلك فيما سلف ٥٩٦ ، وانظر كلام الجامع ٥٩٧ ـ ٥٩٩ .

(٢) « ما » في المثالين شرط وفي فعل الشرط ضميره المستتر .

(٣) أي يراد بـ « ما » ، أنَّثها في جاءت ، ثم ذكّر الضمير في به ، ولا شيء فيه .

(٤) انظر بعض شواهد الشعر على ذلك في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٥ ـ ١٦٢٧ ، وعنه في تمهيد القواعد ٩/ ٤٣٢٣ ـ ٤٣٢٤ و٤٣٣٥ ـ ٤٣٣٦ ، وشرح أبيات المغني ٥/ ٢٣٧ ـ ٢٣٨ .

(٥) ظاهر تقديره أنّ « ما » منصوبة على الظرفية ، ولا أعرف هذا الوجه لأحد . وأجاز ابن هشام في المغني ٣٩٨ أن تكون شرطية زمانية مرفوعة على الابتداء لا ظرفية .

(٦) زيادة مني .

(٧) في صل : من الخبر على الجمل على هذا كذا ، ولعل الصواب ما أثبت .

(٨) في صل : في مسائل الكبير ، والصواب ما أثبت . ولأبي الحسن المسائل الكبير (انظر إعراب القرآن ٢٩٢ ، والبغداديات ١٨٠ وغيرهما) ، والمسائل الصغير (انظر مختار التذكرة ٣٣١) .

(٩) كذا وقع ، وينظر هل يريد أن ذلك محكي عن سيبويه فيكون المراد بالكتاب كتاب سيبويه لا كتاب الأخفش ؟

[البَابُ السَّادِسَ عَشَرَ][(١)]

هذا بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ وقَدْ حُذِفَ مِنهُ هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ

وحَذْفُ الهَمْزَةِ فِي الكَلامِ حَسَنٌ جَائِزٌ[(٢)] إِذَا كَانَ هُنَاكَ مَا يَدُلُّ عليهِ .

١ـ فمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ فِي قِرَاءَةِ الزُّهْرِيِّ[(٣)] : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ « أَنذَرۡتَهُمۡ » أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ ﴾[(٤)] [سورة البقرة ٢/ ٦] ، والتَّقْدِيرُ : سَوَاءٌ[(٥)] عَلَيْهِم الإِنْذَارُ وتَرْكُ الإِنْذَارِ ، فَحَذَفَ الهَمْزَةَ .

٢ـ ومِثْلُه قِرَاءَةُ ٱبْنِ أَبِي عَبْلَةَ[(٦)] فِي قَوْلِهِ : ﴿ يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ « قِتَالٌ » فِيهِ ﴾[(٧)] [سورة البقرة ٢/ ٢١٧] بالرَّفْعِ على مَعْنَى : أَقِتَالٌ فيهِ ؟

٣ـ وقِيلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ : ﴿ وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبٗا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقۡدِرَ عَلَيۡهِ ﴾[(٨)] [سورة الأنبياء ٢١/ ٨٧] [التَّقْدِيرُ : أَفَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عليه][(٩)] فَحَذَفَ الهَمْزَةَ .

---

(١) انظر ما سلف من التعليق على «الباب الأول» ١٣ ح١ . وفي يق : الباب السادس عشر فيما جاء إلخ .

(٢) عند أبي الحسن ومن وافقه ، ومذهب الخليل وسيبويه والمبرِّد ومن وافقهم أنَّ حذف الهمزة يجوز في ضرورة الشعر ، انظر ما علقناه في كشف المشكلات ٤٦٢ ح ١ ، ومظان قول أوس : لعمرك × بن منقِر ، وقول ابن أبي ربيعة : لعمرك × بثمانِ ، والكامل ٢/ ٧٩٣ .

(٣) وابن محيصن في رواية عنه .

(٤) إعراب القرآن ١٠١ ، وشواذ ابن خالويه ١٠ ، والمحتسب ١/ ٥٠ ، والبحر ١/ ٤٨ . وقراءة الناس ﴿ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ ﴾ ، انظر كشف المشكلات ١٧ ـ ١٨ ، وما سلف ٣٠٤ برقم ٣، وما يأتي ١٤٠٨ .

(٥) في صل : أسواءٌ ، خطأ صوابه من يق ، فالاستفهام في التقدير في أنذرتهم أي أأنذرتهم .

(٦) لم أصب نسبتها إليه . ونسبت إلى الأعرج .

(٧) إعراب القرآن ١٦٤ ، والبحر ٢/ ١٤٥ .

(٨) تفسير الطبري ١٦/ ٣٧٤ ـ ٣٨٢ ، والماوردي ٣/ ٥٨ ، والقرطبي ١٤/ ٢٧٣ ، والبسيط ١٥/ ١٦١ ـ ١٦٧ ، والقطع ٤٧٩ ، وكشف المشكلات ٨٧٤ والمصادر ثمة .

(٩) زيادة من يق، وكان فيها والتقدير. ونسب هذا القول أن معنى الكلام استيقان واستفهام إلى ابن زيد وأبي المعتمر سليمان التيمي. فردَّه النحاس فيما نقله صاحب البسيط بلا تصريح من معاني=

٤ـ وقَالَ الأَخْفَشُ(١) فِي قَوْلِهِ تعالىٰ : ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ ﴾(٢) [سورة الشعراء ٢٦/ ٢٢] التَّقْدِيرُ : أَوَ تِلْكَ نِعْمَةٌ ؟ فَحَذَفَ الهَمْزَةَ(٣) .

٥ـ ومِثْلُه : ﴿ قَالَ هَٰذَا رَبِّي ﴾(٤) [سورة الأنعام ٦/ ٧٦] أي : أَهَذَا رَبِّي(٥) ؟ فَحَذَفَ الهمزةَ ، فكذلكَ في أُخْتَيْها [سورة الأنعام ٦/ ٧٧ ، ٧٨] **[119/1]** .

٦ـ وقِيلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ : ﴿ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ ﴾(٦) [سورة الممتحنة ٦٠/ ١] [أَي](٧) : أَتُلْقُوْن إِليهم بالمَوَدَّةِ ، فَحَذَفَ الهمزة . 352

٧ـ وقِيلَ فِي قَوْلِهِ تعالىٰ : ﴿ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَيَّتُهَا ٱلْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَٰرِقُونَ ﴾(٨) [سورة يوسف ١٢/ ٧٠] تَقْدِيرُهُ(٩) : أَئِنَّكم ؟ لأَنَّهُ فِي الظَّاهِرِ(١٠) يُؤَدِّي إِلى الكَذِبِ .

= القرآن له وليس في مطبوعته الناقصة = بأن حرف الاستفهام لا يحذف إلا في ضرورة الشعر ، وردّه الطبري من مجيزي الحذف بأنه لا دلالة في الكلام على أن ذلك استفهام ، والعرب لا تحذف من الكلام شيئاً إليه حاجة إلا وقد أبقت دليلاً على أنه مراد في الكلام اهـ بتصرف .
ثم زعم بعضهم أنه قرئ بالاستفهام ، انظر تفسير القرطبي .

(١) في معاني القرآن له ٤٦١ .

(٢) إعراب القرآن ٦٠٧ ، والمحتسب ١/ ٥٠ ، وكشف المشكلات ٩٨٥ ، ٨٧٤ والمصادر ثمة .

(٣) ردَّه النحاس ، قال : هذا لا يجوز لأنَّ ألف الاستفهام تُحْدِث معنى ، وحذفُها مُحَالٌ إلا أن يكون في الكلام أَمْ ، فيجوز حذفُها في الشِّعر اهـ وانظر ما علقناه في كشف المشكلات .

(٤) تفسير الطبري ٩/ ٣٦٠ ، والقرطبي ٨/ ٤٤٠ ، ومعاني القرآن للنحاس ٢/ ٤٥٠ ، ومجمع البيان ٤/ ١٠٢ .

(٥) أجازه قطرب ومن وافقه فيما نقل عنه النحاس ، وردَّه بمعنى ما نقلناه عنه في ٦٠٣ ح ٩ .
وانظر ما قيل في تأويل الآية .

(٦) كشف المشكلات ١٣٣٨ والمصادر ثمة .

(٧) زيادة من يق . وانظر ما علقناه في كشف المشكلات وقد رددناه ثمة .

(٨) تفسير الماوردي ٢/ ٢٨٩ ، والرازي ١٨/ ١٧٩ ، والقرطبي ١١/ ٤٠٦ ، ومجمع البيان ٥/ ٤٨٦ .

(٩) ذكره الطبري والرازي والقرطبي ، ولم يسمَّ قائله .

(١٠) وهو أنَّ الكلام خبرٌ ، فإذا حمل على ظاهره أَدَّى بزعمه إلى كذب يوسف عليه السلام ، فزعم الزاعم أن همزة الاستفهام محذوفة ، زَعْماً مدفوعاً يعدل عن ظاهر الآية بما توهمه ، ويحذف حرفاً ذا معنى تأبى العربية حذفه في مثله .

وقِيلَ(١) : أَرَادَ سَرَقْتُم يُوسُفَ مِنْ أَبِيهِ ؛ لا أَنَّهُم سَرَقُوا الصَّاعَ . وهَذَا سَهْوٌ(٢) ، لأَنَّ إِخْوَةَ يُوسُفَ لَمْ يَسْرِقُوا يُوسُفَ ، وإِنَّما خَانُوا أَبَاهُم فِيهِ وظَلَمُوهُ .

وقِيلَ(٣) : قَالُوهُ على غَلَبَةِ الظَّنِّ ، ولَمْ يَتَعَمَّدُوا الكَذِبَ ، ويُوسُفُ لا عِلْمَ لهُ [به](٤) ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : إِنَّكُم لَسَارِقُونَ فِي غَلَبَةِ ظُنُونِنا .

وقالَ مَيْمُونُ بنُ مِهْرَانَ(٥) : رُبَّما كَانَ الكَذِبُ أَفْضَلَ مِنَ الصِّدْقِ فِي بَعْضِ المَوَاطِنِ ، وهُوَ إِذَا دَعَا إِلَى صَلاحٍ لا فَسَادٍ وجَلْبِ مَنْفَعَةٍ(٦) . 353

❊ ❊ ❊

---

(١) عن أبي مسلم الأصبهاني فيما حكى صاحب مجمع البيان ، ولم ينسب في غيره .

(٢) قوله « وهذا سهو » إلخ ما حكاه عن ميمون بن مهران وهو آخر الباب = نقله ابن الحَنْبَلِيّ في بحر العوّام ١٥٨ قال : **قال الأُسْتَاذُ النَّحْوِيُّ أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ الحُسَيْنِ الأَصْفَهَانِيُّ الحَنَفِيُّ المُلَقَّبُ بجامِعِ العُلُومِ في كِتَابِه المَوْسُومِ بـ « جَوَاهِر القُرْآنِ ونَتَائِج الصَّنْعَة »** = : وهذا سهوٌ . . . ، فساق كلامه .

(٣) هو بمعناه في تفسير الرازي .

(٤) من يق .

(٥) الجَزَرِيُّ الرَّقِّيُّ أبو أَيوب (ت ١١٧هـ) ، ولم أُصب كلامه هذا .

(٦) بعده في صل : الباب الثاني عشر . فجعلنا ههنا الباب السابع عشر الذي وقع في صل عقب الباب الحادي عشر ، انظر ما سلف ٤٢٩ ح ٤ . ووقع هذا الباب هٰهنا في موضعه في يق .

[البَابُ السَّابِعَ عَشَرَ][1]
هذا بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ مِنِ ٱجْتِمَاعِ ٱلْهَمْزَتَيْنِ

١ـ وذَلِكَ[2] يَكُونُ على وُجُوهٍ فِي الكَلامِ ، ويَنْبَغي أَنْ نُعَلِّمَكَ أَصْلاً قَبْلَ ذَلِكَ ؛ فَإِنَّ ٱجْتِمَاعَهُما يُبْتَنَى على ذَلِكَ الأَصْلِ ، وهُوَ : أَنْ تَعْرِفَ أَنَّ الهَمْزَةَ المُتَحَرِّكَةَ وقَبْلَهَا حَرْفٌ[3] مُتَحَرِّكٌ تَكُونَ على تِسْعَةِ[4] أَوْجُهٍ :

أَحَدُها : أَنْ تَكُونَ مَفْتُوحَةً مَضْمُوماً مَا قَبْلَها ، نَحْوَ : « جُؤَنٍ »[5] .

والثَّانِي : أَنْ تَكُونَ مَفْتُوحَةً مَكْسُوراً مَا قَبْلَهَا ، نَحْوَ : « مِئَرٍ »[6] بِوَزْنِ « مِعَرٍ » .

وهذِهِ[7] لَيْسَ فِيهَا إلا أَنْ تُقْلَبَ وَاواً فِي حَالِ الضَّمِّ ، ويَاءً فِي حَالِ الكَسْرِ ، نَحْوَ « جُوَنٍ » و« مِيَرٍ » بِوَاوٍ ويَاءٍ خَالِصَيْنِ .

ولا يَجُوزُ فِيهما بَيْنَ بَيْنَ . وذلكَ أَنَّ الهَمْزَةَ المَفْتُوحَةَ إذا جَعَلْتَها بَيْنَ بَيْنَ =

---

(١) انظر ما سلف من التعليق على « الباب الأول » ١٣ ح ١ . وفي يق : الباب السابع عشر فيما جاء في التنزيل من اجتماع الهمزتين وما كَتَبْتُه اهـ فلم تقع مادة الباب فيها .

(٢) من الحجة ١/ ٣٥٩ ـ ٣٦٣ لخَّص الجامع ما يأتي حتى قوله ٦٠٨ : « كما يقلبها ياء للكسرة قبلها في قارئ » بتصرُّف ، ثُمَّ سلخ بعده كلام أبي علي في الحجة ١/ ٣٦٣ ـ ٣٦٥ بحروفه .

(٣) في صل : ألف ، خطأ صوابه ما أثبت .

(٤) في صل : سبعة ، والصواب ما أثبت .

(٥) الكتاب ٢/ ١٦٤ ، والمقتضب ١/ ١٥٧ ، والحجة ٦/ ٣٠٦ ، والشيرازيات ٣٥ ، والحلبيات ٥٦ ، ومختار التذكرة ٦٢ ـ ٦٣ ، وغيرها .
جُؤَن جمع جُؤْنة : سُلَيْلَةٌ مستديرة مُغَشَّاة أَدَماً تكون مع العطَّارين ، عن اللسان .

(٦) الكتاب ٢/ ١٦٤ ، والمقتضب ١/ ١٥٦ ، والحلبيات ٣٧٨ ، ومختار التذكرة ٦٢ ، وغيرها .
ومِئَر جمع مِئْرَة : الذَّحْل والعداوة ، عن اللسان .

(٧) الهمزةُ المفتوحةُ المضمومُ أو المكسورُ ما قبلها .

قَرَّبْتَها مِنَ الأَلِفِ ، والأَلِفُ لا تَقَعُ بَعْدَ الضَّمَّةِ والكَسْرَةِ بوَجْهٍ ما ، وهُوَ مِمَّا تَشْهَدُ الضَّرُورَةُ بهِ = فكذلكَ لا يقَعُ بَعْدَهُما[١] مَا يُقَارِبُ الأَلِفَ ، كَمَا أَنَّ الأَلِفَ لَمَّا لَمْ يُمْكِنِ الابْتِدَاءُ بِهِ لَمْ يَكُنْ جَعْلُ الهَمْزَتَيْنِ بَيْنَ بَيْنَ فِي الِابْتِدَاءِ . وإِذَا ٱمْتَنَعَ كَوْنُها بَيْنَ بَيْنَ = فَلَيْسَ إلا القَلْبُ .

والضَّرْبُ الثَّالِثُ : أَنْ تَكُونَ الهَمْزَةُ مَفتُوحَةً مَفْتُوحاً ما قَبْلَها .

فهذِهِ تَخْفِيفُها : أَنْ تُجْعَلَ بَيْنَ بَيْنَ ، نَحْوَ : « سَاَلَ » و« قَرَاَ » زَيْدٌ . وذلكَ أَنَّ الأَلِفَ مِنْ شَأْنِها أَنْ تقَعَ بَعْدَ الفَتْحَةِ ، وكَذَلِكَ يَقَعُ المُقَرَّبُ مِنها بَعْدَها ، وقَدْ عَرَّفْتُكَ[٢] أَنَّ هذا التَّخْفِيفَ مِمَّا يَنْكَشِفُ سِرُّهُ بِالمُشَافَهَةِ . 354

والضَّرْبُ الرَّابعُ : أَنْ تَكُونَ الهَمْزَةُ مَكْسُورَةً مَفْتُوحاً مَا قَبْلَها [63/2] نَحْوَ : « سَئِمَ » .

فهذِهِ تُجْعَل بَيْنَ بَيْنَ ، فأَنْتَ لأَجْلِ أَنَّها مَكْسُورَةٌ تُقَرِّبُها بِالتَّخْفِيفِ مِنَ اليَاءِ السَّاكِنَةِ ، واليَاءُ السَّاكِنَةُ تَسْلَمُ بَعْدَ الفَتْحَةِ ، فَمَا ظَنُّكَ بِالمُقَارِبِ لَهَا .

والضَّرْبُ الخَامِسُ : أَنْ تَكُونَ الهَمْزَةُ مَضْمُومَةً مَفْتُوحاً مَا قَبْلَها ، نَحْوَ : « لَؤُمَ » .

فهذِهِ أَيْضاً تُجْعَلُ بَيْنَ بَيْنَ ، لأَجْلِ أَنَّكَ تُقَرِّبُها مِنَ الوَاوِ السَّاكِنَةِ ، والوَاوُ السَّاكِنَةُ تُقَرُّ[٣] بَعْدَ الفَتْحَةِ ، فكذلكَ مَا يُقَارِبُها .

والضَّرْبُ السَّادِسُ : أَنْ تَكُونَ الهَمْزَةُ مَضْمُومَةً قَبْلَها ضَمَّةٌ ، نَحْوَ : « هَذَا عَبْدُ أُخْتِكَ » و« شَقُّ أُبْلُم »[٤] .

---

(١) في صل : ما بعدها ، بإقحام « ما » ، وقوله « بعدهما » : بعد الضمة والكسرة .

(٢) كاف الخطاب لمن خاطبه الجامع من تلامذته حين أَملى كتابه عليهم . ولم يتقدم له كلام في ذلك أو إلماع إليه .

(٣) أي تَسْلَمُ .

(٤) الأُبْلُم جمع أُبْلُمة ، وهي بقلةٌ لها قرون كالباقِلّى ، وليس لها أَرُومةٌ ، ولها وريقةٌ منتشرة الأطراف كأنَّها ورق الجَزَر ، وإذا أُخِذَت خُوصتُها (ورقتها) فحُوْوِلَ شَقُّها طولاً انشقت نصفين ، ومن =

فهذِهِ أَحْرَى بأَنْ تُجعَلَ بَيْنَ بَيْنَ ، لأَجْلِ أَنَّكَ تُقَرِّبُهَا مِنَ الوَاوِ السَّاكِنَةِ ، وشَأْنُها أَنْ تَقَعَ بَعْدَ الضَّمَّةِ ، فكذَا ما يُقَرَّبُ منها .

والضَّرْبُ السَّابِعُ : أَنْ تكُونَ الهَمْزَةُ مَكْسُورَةً مَكْسُوراً مَا قَبْلَها ، نَحْوَ : « مِنْ عِنْدِ إِبِلِكَ » .

تَجْعَلُها بَيْنَ بَيْنَ ، لأَجْلِ أَنَّكَ تُقَرِّبُها مِنَ اليَاءِ السَّاكِنَةِ ، وحَقُّها أَنْ تَقَعَ بَعْدَ الكَسْرَةِ ، وكَذَلِكَ القَرِيبُ منها .

والضَّرْبُ الثَّامِنُ : أَنْ تَكُونَ الهَمْزَةُ مَضْمُومَةً مَكْسُوراً ما قَبْلَها ، نَحْوَ : هذا « قَارِئُ » يَا فَتَى ، مِثْلُ « قَارِع » يا فتى .

وهذا فِيهِ خِلافٌ : فَمَذْهَبُ الخَلِيلِ وصَاحِبِ « الكِتَابِ »(١) جَعْلُها بَيْنَ بَيْنَ ، ومَذْهَبُ أَبِي الحَسَنِ(٢) القَلْبُ إِلى اليَاءِ .

والتَّاسِعُ : أَنْ تَكُونَ مَكْسُورَةً قَبْلَهَا ضَمَّةٌ ، نَحْوَ : « سُئِلَ » .

وهذِهِ مِثْلُ الثَّامِنِ فِي القَلْبِ . إِلا أَنَّ أَبَا الحَسَنِ يَقْلِبُه وَاواً لِلضَّمَّةِ قَبْلَها ، كَمَا يَقْلِبُها ياءً لِلْكَسْرَةِ قَبْلَهَا فِي « قَارِئ »(٣) . 355

فأَمَّا(٤) ما حَكَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ السَّرِيِّ(٥) فِي كِتَابِهِ فِي القِرَاءَاتِ(٦) عن أَبِي

= أمثالهم : المال بيني وبينك شَقَّ الأَبْلُمَة ، انظر اللسان (ب ل م) ، والمخصص ١٥/ ٨٤ ، وشمس العلوم ٤٣٦ ، والمستقصى ١/ ٣٤٥ ، ومجمع الأمثال ٣/ ٣١١ ، ومقاييس اللغة ١/ ٢٩١ .

(١) الكتاب ٢/ ١٦٤ ، وشرحه للسيرافي ٤/ ٢٧٥ ، والحجة ١/ ٣٥٣ ، وشرح المفصل ٩/ ١١١ فما بعدها ، والمصادر المذكورة فيما سلف ٦٠٦ ح ٦ ، والاستدراك ٨٢ ح ١٠ .

(٢) الحجة ١/ ٣٥٤ ، ٣٦٠ فما بعدها ، وشرح المفصل ٩/ ١١١ فما بعدها .

(٣) انظر المصادر في ح ١ و٢ .

(٤) قوله فأَمَّا حتى قوله فيما يأتي ٦١١ كما فصل هو = **نقله من الحجة** ١/ ٣٦٣ ـ ٣٦٤ .

(٥) أبو بكر بن السراج شيخ أبي عليّ .

(٦) الذي شرح فيه قطعة من كتاب ابن مجاهد المترجم بـ« معرفة قراءات أهل الأمصار بالحجاز والعراق والشام » والمطبوع باسم « السبعة »، انظر صدر الحجة ١/ ٥ ـ ٦ .

الحَسَنِ مِنْ أَنَّهُ قَالَ(١) : « مَنْ زَعَمَ أَنَّ الهَمْزَةَ المَضْمُومَةَ لا تُتْبَعُ(٢) الكَسْرَةَ إِذَا خُفِّفَتْ = دَخَلَ(٣) عليهِ أَنْ يَقُولَ : هذا « قَارِيٌ » ، وهٰـؤُلاءِ « قَارِيُونَ » ، و« يَسْتَهْزِيُونَ »(٤) .

[وقال](٥) : قال ـ يَعْنِي أَبَا الحَسَنِ ـ : « ولَيْسَ(٦) هذا مِنْ كَلامِ مَنْ خَفَّفَ مِنَ العَرَبِ ، إِنَّمَا يَقُولُونَ : يَسْتَهْزِيُونَ »(٧) = فَخَطَأٌ(٨) فِي النَّقْلِ ، ألا تراهُ(٩) يُلْزِمُ الخَلِيلَ وسِيبَوَيْهِ أَنْ يَقُولا(١٠) هذا فِي المُتَّصِلِ ، [وقد رآهما](١١) قالا ذلكَ فِي المُنْفَصِلِ ، نَحوِ : « مِنْ عِنْدِ أُخْتِكَ »(١٢) ، ويَسْمَعُهُما يَقُولانِ(١٣) : إِنَّهُ قَوْلُ العَرَبِ ، [فيُلْزِمُهُما قَوْلَهما وما يَقُولانِ: إِنَّهُ قَوْلُ العَرَبِ](١٤) ، هذا ما لا يُظَنّ(١٥) .

---

(١) وسلف نقل كلام أبي الحسن فيما سلف من الحجة ١/٣٥٨ . وكلامه في معاني القرآن له ٤٩ .

(٢) صل : لا تمنع ، والصواب ما أثبت من الحجة .

(٣) وكذا في الحجة . وفي معاني القرآن : إذا خففت وهي متحركة ، وإنما تجعل في موضعها = دخل .

(٤) هذه حكاية أبي بكر ، وسيأتي في كلام أبي علي أنَّ صواب الحكاية عنه **قاروٌ** ، **وقارُوُون ويستهزُوُون** ، وهو ما في معاني القرآن وعنه في الحجة ١/٣٥٨ . و« يستهزيون » من قوله تعالى ﴿ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ في سورة الأنعام [٦/ ٥] وغيرها .

(٥) زيادة من الحجة ، والقائل أبو بكر محمد بن السَّرِيّ شيخ أبي علي .

(٦) سياق كلام الأخفش : ويستهزوون . وليس هذا .

(٧) في معاني القرآن : يستهزيون وقاري . وهذا آخر كلام أبي الحسن .

(٨) قوله « فخطأٌ إلخ من كلام أبي بكر بن السراج . وقد يكون سياق كلامه : **وأمَّا قول أبي الحسن : من زعم . . . = فخطأ** = فتصرف أبو علي في سياق كلام شيخه أبي بكر .

(٩) في مطبوعة الحجة : أتراه ؟ ولعل الصواب ما في المتن . وتراجع أصول الحجة .

(١٠) في الحجة : أن يقولوا ، يريد الخليل وسيبويه ومن وافقهم ، فأعاد الضمير مجموعاً . والظاهر أنَّ يقولا تغيير من الجامع ، وكذا ما بعده وقع في الحجة بالجمع وجعله الجامع بالتثنية ، أظن .

(١١) زيادة من الحجة ، واللفظ فيها : وقد رآهم ، وجعلته بالتثنية ليوافق سياق ما حكاه الجامع عنها .

(١٢) في صل : أَخيك ، محرفاً .

(١٣) في الحجة : ويسمعهم يقولون .

(١٤) زيادة من الحجة ، وفيها : فيلزمهم قولهم وما يقولون ، انظر ح ١٠ ـ ١١ .

(١٥) في صل : هذا مما لا يظن ، ولعل الصواب ما أثبت من الحجة .

وأَبُو الحَسَنِ قَدْ فَصَلَ بَيْنَ المُتَّصِلِ والمُنْفَصِلِ فِي « أَكْمُوكَ »[١] و« غُلامُ يِخْوانك »[٢] ، فقلَبَ المُتَّصِلَ وَاواً والمُنْفَصِلَ ياءً[٣] .

هذا الذي [64/1] حَكَاهُ عَنْهُ غَلَطٌ فِي النَّقْلِ . وإِنَّما [هو][٤] : « دَخَلَ عليهِ أَنْ يَقُولَ : هذا قَارِوٌ » بالواو ، كما حَكَيْنَاهُ [عنه][٥] ، وكذلك رَوَاهُ أَبُو عَبْدِ اللهِ اليَزِيدِيُّ عنه [في كتابِهِ في المعاني][٦] .

ثُمَّ مَا حَكَاهُ عَنْ أَبِي الحَسَنِ مِنْ قَوْلِهِم : « إِنَّما يَقُولُونَ يَسْتَهْزِيُونَ » على ماذا يَحْمِلُه ؟ على التَّحْقِيقِ أَمْ عَلى جَعْلِها[٧] بَيْنَ بَيْنَ ؟ .

فإِنْ حَمَلَهُ على التَّحْقِيقِ لَمْ يَجُزْ ؛ لأَنَّ الكَلامَ[٨] لَيسَ فِيهِ ، إِنَّما الكَلامُ على التَّخْفِيفِ[٩] .

---

(١) مكانه بياض في صل .

(٢) في صل : وغلام نحو إبلك ، وهو تحريف .

(٣) كأنَّ ههنا آخر كلام أبي بكر بن السراج .

(٤) زيادة من الحجة .

(٥) فيما سلف من الحجة ١/٣٥٨ ، وكذا وقع في مطبوعة معاني القرآن للأخفش أبي الحسن ، وهي برواية أبي عبد الله محمد بن العباس اليزيدي ، عن عمه أبي جعفر أحمد بن محمد اليزيدي ، عن الأخفش ، انظر خاتمة المطبوعة .

(٦) زيادة من الحجة . واليزيديُّ أبو عبد الله هو محمد بن العباس بن محمد بن يحيى (ت ٣١٠هـ) .
عرض معاني القرآن للأخفش سنة ٢٥٣هـ فيما جاء في آخر أصل المطبوع على عمه أبي جعفر أحمد بن محمد اليزيدي الذي عرضه على الأخفش ، ودخل كلام لأبي عبد الله في متن كتاب الأخفش ٨٢ ، وبحاشية أصله المطبوع ١٨٠ كلام له . وأبو علي أراد كتاب المعاني للأخفش برواية اليزيدي أظن .
فإن كانت الهاء في «كتابه» لليزيدي كان المراد كتاباً له في معاني القرآن، ولمّا أُصب ذكراً له، والله أعلم.

(٧) في صل : فصلها ، والصواب من الحجة .

(٨) في صل : لم يجز على الكلام ، والصواب من الحجة .

(٩) بعده في صل : أم على جعلها بين بين ، وهو تكرير بانتقال نظر الناسخ إلى ما قبله قبل قليل .

فإنْ حَمَلَهُ(١) على أنَّهُ(٢) جعَلَهَا بَيْنَ بَيْنَ = فقَدْ أَثْبَتَ إذاً ما أَنْكَرَهُ ، وما لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ التَّخْفِيفِ عنهُ(٣) ، وهذا خطأٌ عليهِ فَاحِشٌ فِي النَّقْلِ . 356

وأَمَّا(٤) ما ذَكَرَهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ(٥) فِي هذهِ المَسْأَلَةِ فِي كِتَابِهِ المُتَرْجَمِ بـ « الشَّرْحِ »(٦) مِنْ قَوْلِهِ : والأَخْفَشُ لا يَقُولُ إلا كَمَا يَقُولُ النَّحوِيُّونَ : « هذا عَبْدُ بِيلِكَ » ، ولكِنْ يُخَالِفُ في « يَسْتَهْزِئُونَ » = فهذا الإِطْلاقُ يُوهِمُ أَنَّهُ لا يَفْصِلُ بَيْنَ المُتَّصِلِ والمُنْفَصِلِ ، وقَدْ فَصَلَ أَبُو الحَسَنِ بَيْنَ « أَكْمُوكَ » و« عَبْدُ يِخْوَتِكَ »(٧) .

فَيَنْبَغِي إذا كانَ كذلكَ أَلاَّ تُرْسَلَ الحِكَايَةُ عَنْهُ ، حَتَّى تُقَيَّدَ ويُفْصَلَ بيْنَ المُتَّصِلِ والمُنْفَصِلِ كَمَا فَصَلَ هُوَ(٨) .

٢ـ وأَمَّا الهَمْزَةُ المَفْتُوحَةُ التي بَعْدَهَا هَمْزَةٌ مَضْمُومَةٌ مِنْ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ = فَقَدْ جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ(٩) :

في آلِ عِمْرَانَ [٣/ ٤٥] : ﴿ أَؤُنَبِّئُكُم ﴾ .

وفي صٓ [٣٨/ ٨] : ﴿ أَءُنزِلَ ﴾ .

وفي القَمَرِ [٥٤/ ٢٥] : ﴿ أَءُلْقِىَ ﴾ .

---

(١) في مطبوعة الحجة : حملته ، والوجه ما هنا .

(٢) ليس في مطبوعة الحجة .

(٣) قال في الحجة ١/ ٣٦٠ : لم يجز أن تكون بين بين لتقريبك إياها بالتخفيف من الواو الساكنة ، والواو الساكنة لا تكون قبلها كسرة اهـ أي يستهزُوُون .

(٤) الحجة ١/ ٣٦٤ .

(٥) أبو العباس المبرّد .

(٦) لعله « شرح ما أغفله سيبويه » من آثار المبرِّد التي لم تنته إلينا فيما نعلم ، انظر مقدمة تحقيق المقتضب ٦٥ ، والكامل ١٥ .

(٧) في الحجة هنا : عبد يخوانك ، وسلف فيها ١/ ٣٥٤ كما هنا .

(٨) هذا آخر كلام أبي علي في الحجة .

(٩) الروضة ١/ ٢٠١ـ ٢٠٢ ، والدر النثير ٢٥٥ـ ٢٥٦ .

والرَّابِعُ فِي الزُّخْرُفِ [١٩/٤٣] ﴿أَؤُشْهِدُوا﴾[١] .

٣- والهَمْزَةُ المَفْتُوحَةُ التي بَعْدَها مَكْسُورَةٌ مِنْ كَلِمَةٍ[٢] :

أَوَّلُها في الأَنْعَامِ [١٩/٦] : ﴿ أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ﴾ .

والثَّانِيَةُ فِي الأَعْرَافِ[٣] [٨١/٧] ﴿أَئنكم لَتَأْتُونَ﴾[٤] . والثَّالِثَةُ فيها [١١٣] : ﴿أئن لَنَا لَأَجْرًا﴾[٥] .

والرَّابِعَةُ فِي التَّوْبَةِ [١٢/٩] : ﴿ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ﴾ . 357

والخَامِسَةُ فِي يُوسُفَ [٩٠/١٢] : ﴿ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ﴾ .

والسَّادِسَةُ [في مَرْيَمَ][٦] [٦٦/١٩] : ﴿ أَءِذَا مَا مِتُّ﴾ .

والسَّابِعَةُ فِي الشُّعَرَاءِ [٤١/٢٦] : ﴿أَئِنَّ لَنَا﴾ .

والثَّامِنَةُ والتَّاسِعَةُ فِي القَصَصِ [٥/٢٨ ، ٤١] : ﴿ أَئِمَّةً﴾ فيهما .

والعاشِرَةُ فِي السَّجْدَةِ [٢٤/٣٢] : ﴿ أَئِمَّةً﴾ .

والحادي عَشَرَ[٧] في يسٓ [١٩/٣٦] : ﴿ أَئِن ذُكِّرْتُم﴾ .

والثاني عَشَرَ في والصَّافَّاتِ [٣٦/٣٧] : ﴿ أَئِنَّا لَتَارِكُوٓاْ﴾ . والثَّالِثَ عَشَرَ فيها [٥٢] : ﴿ أَءِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُصَدِّقِينَ﴾ . والرَّابِعَ عَشَرَ فيها [٨٦] : ﴿ أَئِفْكًا ءَالِهَةً﴾ .

والخَامِسَ عَشَرَ فِي السَّجْدَةِ [هي فُصِّلت ٩/٤١] : ﴿ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ﴾ .

---

(١) هذه قراءة نافع ، وقرأ باقي السبعة ﴿أَشَهِدُواْ﴾ بفتح الهمزة والشين ، السبعة ٥٨٥ ، والوجيز للأهوازي ٣٢٥ .

(٢) الروضة ١/ ١٨٥ ، والدر النثير ٢٥٢ .

(٣) في صل : في النمل ، وهو خطأ ، وسيأتي حرف سورة النمل ٦١٣ .

(٤) في قراءة غير نافع وحفص ، فقرأا ﴿ إِنَّكُمْ﴾ على الخبر ، السبعة ٢٨٥ ، والوجيز ١٨٥ ، وانظر كشف المشكلات ٤٦١ .

(٥) في قراءة غير ابن كثير ونافع وحفص ، فقرؤوا ﴿ إِنَّ ﴾ على الخبر، السبعة ٢٨٩، والوجيز ١٨٦ .

(٦) زيادة مني .

(٧) كذا وقع بالتذكير على معنى الموضع الحادي عشر ، وكذا ما بعده .

والسَّادِسَ عَشَرَ [في الوَاقِعَةِ][١] [٥٦/٦٦] : ﴿أَإِنَّا لَمُغْرَمُونَ﴾[٢] .

والسَّابِعَ عَشَرَ في النَّمْلِ [٢٧/٥٥] : ﴿ أَإِنَّكُمْ﴾ .

358

والثَّامنَ عَشَرَ في قٓ [٥٠/٣] : ﴿ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا﴾ .

والتَّاسِعَ عَشَرَ فِي الأَنْبِيَاءِ [٢١/٧٣] : ﴿ أَئِمَّةً﴾ .

وخَمْسَةٌ في النَّمْلِ [٢٧/٦٠ـ٦٤] : ﴿ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [64/2] .

فذلكَ أَرْبَعَةٌ وعِشْرُونَ[٣] .

فهذِهِ[٤] هَمْزَتَانِ ٱجْتَمَعَتَا مَفْتُوحٌ بَعْدَها مَكْسُورٌ[٥] ، وفي مَدِّها وتَلْيِينِ الثَّانِيَةِ اخْتِلافٌ[٦] ؛ إلا التي في الشُّعَرَاءِ[٧] [٢٦/٤١] ، فإِنَّهُ لم يَقْرَأْ هُنَاكَ على الخَبَرِ أَحَدٌ ، كما قَرَأَ فِي الأَعْرَافِ [٧/٨١] .

وقَدْ يَرِدُ غيْرُ ذلِكَ مَعَ ٱسْتِفْهَامٍ بَعْدَهُ :

فأَوَّلُها فِي سُورَةِ الرَّعْدِ [١٣/٥] : ﴿ أَءِذَا﴾ ﴿ أَءِنَّا﴾ .

وفي بني إِسْرَائِيلَ [هي الإسراء ١٧/٤٩ ، ٩٨] اثْنَانِ .

وفي المُؤْمِنِينَ [٢٣/٨٢] : واحِدٌ .

وفي السَّجْدَةِ [٣٢/١٠] : واحِدٌ .

وفي النَّمْلِ [٢٧/٦٧] : واحِدٌ[٨] .

---

(١) زيادة مني .

(٢) في قراءة أبي بكر عن عاصم وحده، وقرأ باقي السبعة ﴿إِنَّا﴾ على الخبر، السَّبعة ٦٢٣، والوجيز ٣٤٧ .

(٣) ذكرها صاحب الروضة ، وفات صاحب الدر النثير آي الأعراف ١١٣ ، ويوسف ٩٠ ، ومريم ٦٦ ، والواقعة ٦٦ .

(٤) المواضع المذكورة .

(٥) هذه عبارته ، أنّث الهمزة فذكّرها ثم أنّثها فذكرها ، ولو قال : مفتوحة بعدها مكسورة .

(٦) انظر السبعة ١٣٦ ـ ١٣٩ ، والنشر ١/ ٣٦٢ ـ ٣٨١ ، والوجيز ٩٩ ـ ١٠٠ .

(٧) يعني أئنكم .

(٨) في صل : وفي النمل أئنا لمخرجون ، والصواب ما أثبت لأنه كالذي قبله : أإذا ، أئنا ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ﴾ .

=

وفي العَنْكَبُوتِ [٢٩/٢٨ـ٢٩] : ﴿أَإِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ﴾[(١)] ، ﴿أَئِنَّكُمْ﴾ .

وفي الصَّافَّاتِ[(٢)] [٣٧/١٦ ، ٥٢ـ٥٣] : مَوْضِعَانِ .

وفي الواقعة [٥٦/٤٧] ، وفي سورة النازعات [٧٩/١٠ـ١١] .

فهذهِ أَحَدَ عَشَرَ مَوْضِعاً[(٣)] واثْنَتانِ وعِشْرُونَ كَلِمَةً[(٤)] .

٤ـ وأَمَّا المَفْتُوحَتَانِ ففي أَحَدٍ وثَلاثِينَ مَوْضِعاً[(٥)] :

أَوَّلُها : في البَقَرَةِ [٢/٦] : ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ . و[الثَّانِيَةُ][(٦)] فيها [١٤٠] ﴿ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ﴾ . 359

والثَّالِثَةُ في آلِ عِمْرَانَ [٣/٧٣] : ﴿ءَأَن يُؤْتَىٰ أَحَدٌ﴾ في قِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ[(٧)] .

والرَّابِعَةُ فيها [٢٠] : ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾ . والخَامِسَةُ فيها [٨١] : ﴿ءَأَقْرَرْتُمْ﴾ .

السَّادِسَةُ في المَائِدةِ [٥/١١٦] : ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ .

السَّابِعَةُ ، والثَّامِنَةُ ، والتَّاسِعَةُ : ﴿ءَأَمِنتُم﴾ في الأَعْرَافِ [٧/١٢٣] ، وطَه

= وقرأ ابن كثير « إذا » على الخبر ، وقرأ ابن عامر والكسائي « إِنَّنا » بنونين من غير استفهام ، انظر السبعة ٤٨٥ ، والوجيز ٢٨٠ .

(١) في قراءة غير ابن كثير ونافع وابن عامر وحفص ، فقرؤوا « إنكم » بغير استفهام ، انظر السبعة ٤٩٩ ، والوجيز ٢٨٧ .

(٢) أَإذا ، أَإنّا كالذي في الرعد ، وكذا ما بعده . ولو أَخَّر ذكر حرف العنكبوت كان أحسن لسياقه .

(٣) من الاستفهامين إذا اجتمعا .

(٤) وأربع وأربعون همزة ، انظر الروضة ١/ ١٩٢ ، والتيسير ٣٢٦ـ٣٢٧ .

(٥) مجموع ما ذكره صاحب الروضة ١/ ١٨٠ من ضربين : ما اتفق على الاستفهام فيه ، وما اختلف فيه = ٢٨ موضعاً ، وذكر صاحب الدر النثير ٢٤٢ ـ ٢٤٨ = ٢٧ موضعاً لأنه فاته حرف الزخرف [٤٣/٥٨] (وفيه وهمٌ ، فقد ذكر أَنَّ عدَّة المتفق عليه ١٨ وهو قد ذكر ٢٠ ، وذكر أن عدَّة المختلف فيه خمسة وهو قد ذكر سبعة) .
والجامع المصنف ذكر المواضع الثمانية والعشرين ، وزاد ثلاثة مواضع في آخر كلامه ٢٦١ فانظر التعليق ثمة .

(٦) زيادة مني .

(٧) وهو يسهّل الثاني على أصله ، وقرأ الباقون « أَن » بغير استفهام ، انظر السبعة ٢٠٧ ، والوجيز ١/١٤٩ ، والنشر ١/ ٣٦٥ـ٣٦٦ .

[٢٠/ ٧١] ، والشُّعَرَاءِ [٢٦/ ٤٩] .

والعَاشِرَةُ فِي هُودٍ [١١/ ٧٢] : ﴿ ءَأَلِدُ ﴾ .

الحادي عَشَرَ[١] في يُوسُفَ [١٢/ ٣٩] : ﴿ ءَأَرْبَابٌ ﴾ .

الثَّانِي عَشَرَ في سُبْحَانَ [هي سورة الإسراء ١٧/ ٦١] : ﴿ ءَأَسْجُدُ ﴾ .

الثَّالِثَ عَشَرَ في الأَنْبِيَاءِ [٢١/ ٦٢] : ﴿ ءَأَنتَ فَعَلْتَ ﴾ .

الرَّابِعَ عَشَرَ فِي الفُرْقَانِ [٢٥/ ١٧] : ﴿ ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِى ﴾ .

والخَامِسَ عَشَرَ فِي النَّمْلِ [٢٧/ ٤٠] : ﴿ ءَأَشْكُرُ ﴾ .

السَّادِسَ عَشَر في يَسَ[٢] [٣٦/ ١٠] : ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ ، السَّابِعَ عَشَرَ فيها [٢٣] : ﴿ ءَأَتَّخِذُ ﴾ . 360

الثَّامِنَ عَشَرَ فِي السَّجْدَةِ [هي فُصِّلَتْ ٤١/ ٤٤] : ﴿ ءَأَعْجَمِىٌّ ﴾ .

التَّاسِعَ عَشَرَ في الزُّخْرُفِ [٤٣/ ٥٨] : ﴿ ءَأَٰلِهَتُنَا ﴾ .

العِشْرُونَ فِي الأَحْقَافِ [٤٦/ ٢٠] : ﴿أَأَذْهَبْتُمْ﴾[٣] .

الحادي والعِشْرُونَ والثَّاني والثَّالِثُ والرَّابِعُ والعِشْرُونَ فِي الوَاقِعَةِ [٥٦/ ٥٩ ، ٦٤ ، ٦٩ ، ٧٢] : ﴿ ءَأَنتُمْ ﴾ .

الخَامِسُ والعِشْرُونَ فِي المُجَادِلَةِ [٥٨/ ١٣] : ﴿ ءَأَشْفَقْتُمْ ﴾ .

السَّادِسُ والعِشْرُونَ فِي المُلْكِ [٦٧/ ١٦] : ﴿ ءَأَمِنتُم ﴾ .

السَّابِعُ والعِشْرُونَ فِي القَلَمِ [٦٨/ ١٤] : ﴿أَأَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾[٤] .

الثَّامِنُ والعِشْرُونَ فِي النَّازِعَاتِ [٧٩/ ٢٧] : ﴿ ءَأَنتُمْ أَشَدُّ ﴾ .

---

(١) ذكَّر هذا وما بعده على معنى الموضع .

(٢) في صل : يونس ، وهو خطأ .

(٣) في قراءة ابن عامر وابن كثير ، وقرأ الباقون ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ بغير استفهام ، السبعة ٥٩٧ ، والوجيز ٣٣٢ . وابن كثير وهشام عن ابن عامر على أصليهما في تسهيل الثانية ، وانظر النشر ١/ ٣٦٦ .

(٤) في قراءة حمزة وأبي بكر عن عاصم، وقرأ الباقون ﴿أَنْ﴾ على الخبر، السبعة ٦٤٦ ، والوجيز ٣٦٠ .

التَّاسِعُ والعِشرُونَ [في التَّكاثُرِ][(١)] [١٠٢/١] : ﴿ءَأَلْهَاكُمُ﴾[(٢)] .

الثَّلاثُونَ [في الأَنْعَامِ][(٣)] [١٤٣/٦ ، ١٤٤] : ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾[(٤)] . الحَادِي والثَّلاثُونَ [فِيها][(٥)] [٧٤] : ﴿ءَازَرَ﴾[(٦)] .

وفِي كُلِّ ذلكَ ٱخْتِلافٌ بَيْنَ القُرَّاءِ السَّبْعَةِ[(٧)] ؛ إلا في قَوْلِهِ : ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ ، و﴿ءَازَرَ﴾ ؛ فإِنَّ السَّبْعَةَ ٱجْتَمَعَتْ على مَدِّ ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾

---

(١) زيادة مني .

(٢) « أَأَلهاكم » بهمزة الاستفهام قراءة شاذة عزيت إلى ابن عباس ، وتروى عن الكسائي ، انظر شواذ ابن خالويه ١٧٩ ، والبحر ٥٠٨/٨ ، والدر المصون ٩٨/١١ ، ولهذا ما لم تذكر في الروضة ولا في الدر النثير .

(٣) زيادة مني .

(٤) ذكرُ هذا الحرف خارج عن هذا الباب ؛ لأنّ همزة الاستفهام لم تدخل على همزة قطع على ما تقدم في المواضع السالفة ، ولهذا ما لم يذكر في الروضة ولا في الدر النثير ، على أنه قد وقع في موضعين من سورة الأنعام ، فعلى هذا تكون العدة اثنين وثلاثين .
ووجه ذكر الجامع هذا الحرف ههنا أَنَّ منهم من يجعل همزة الوصل بين بين كما يفعل بهمزة القطع إذا دخلت عليها ألف الاستفهام ، وهو القياس فيما قال الدَّاني ، انظر الدر النثير ٦٦٥ ـ ٦٦٦ ، والنشر ٣٧٧/١ . وأكثر القراء والنحويين يبدلون منها الألف فيقرؤون بالمدّ . وانظر الروضة ٢١٢/١ .

(٥) زيادة مني .

(٦) كذا وقع ، وسيأتي قوله بعد قليل ٦١٧ س٢ إنه « أَفْعَل » . فإذا كان كذلك ، وليس فيه همزة استفهام داخلة على همزة كما ترى = كان ذكره غلطاً .
ولو لم يَذْكُر أَنَّ آزَر أَفْعَل لَحَمَلْتُ كلامه على أَنه أراد قراءة من قرأ « أَأَزْراً تتخذ » بهمزة الاستفهام وأَزْراً بفتح الهمزة ، وهي قراءة شاذة عزيت إلى ابن عباس وغيره ، انظر إعراب القرآن ٣١٦ ، وشواذ ابن خالويه ٤٤ ، والفريد ٦١٨/٢ ، والبحر ١٦٤/٤ ، والدر المصون ٦٩٧/٤ = فتدخل في هذا الباب كما دخلت فيه قراءة من قرأ « أألهاكم » ، وهي شاذة مثلها .

(٧) هذا لفظُه ، وهو مُلْبِسٌ . فما ذكره مما اجتمعت فيها همزة الاستفهام وهمزة القطع بعدها في المواضع الثمانية والعشرين = ضربان : ضرب لا اختلاف بين القراء على أنه استفهام ، ثمَّ هم على أصولهم في الهمزتين المجتمعتين في كلمة = وضرب اختلفوا فيه ، فمنهم من قرأه بالاستفهام ، ومنهم من قرأ بلا الاستفهام ، انظر الروضة والدر النثير .

361 في المَوْضِعَيْنِ(١) [سورة الأنعام ٦/ ١٤٣ ، ١٤٤] ، و﴿ ءَازَرَ ﴾ [سورة الأنعام ٦/ ٧٤] على [65/1] وزْنِ « أَفْعَلَ »(٢) .

وأمَّا قَوْلُه : ﴿ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾ [سورة يونس ١٠/ ٥٩] ، وقَوْلُه : ﴿ ءَآللَّهُ خَيْرٌ ﴾ [سورة النمل ٢٧/ ٥٩] ، وقَوْلُه : ﴿ ءَآلْـَٰٔنَ ﴾ [سورة يونس ١٠/ ٥١ ، ٩١] = فإنَّهُم أَجْمَعُوا على مَدِّ هذِهِ الأَحْرُفِ(٣) ، ولَمْ يَحْذِفُوا المَدَّ كَيْلا يَشْتَبِهَ الخَبَرُ بِالاسْتِفْهَامِ لَوْ قِيلَ : الآنَ ، واللهُ أَعْلَمُ .

٥ـ وأَمَّا الْتِقَاؤُهُما مِنَ الكَلِمَتَيْنِ فَقَدْ جاءَ(٤) فِي التَّنْزِيلِ على ثَلاثَةِ أَضْرُبٍ ، وهي :

مُتَّفِقَتَانِ على الفَتْحِ ، وهِيَ فِي تِسْعَةٍ وعِشْرِينَ مَوْضِعاً(٥) :

أَوَّلُها فِي النِّسَاءِ [٤/ ٥] : ﴿ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ﴾ . وفيها [٤/ ٤٣] : ﴿ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ ﴾ .

وهكذا في المَائِدَةِ [٥/ ٦] ، وفي الأَنْعَامِ [٦/ ٦١] : ﴿ جَآءَ أَحَدَكُمُ ﴾ .

وفي الأَعْرَافِ [٧/ ٣٤]: ﴿ جَآءَ أَجَلُهُمْ ﴾ . [وفيها [٤٧]: ﴿ تِلْقَآءَ أَصْحَٰبِ ﴾](٦) .

[وفي يُونُسَ [١٠/ ٤٩] : ﴿ إِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ ﴾](٧) .

---

(١) فلم يَجْعَلْه أحدٌ منهم ولا من مشهوري القراء ممن هم خارج السبعة = بين بين ، ونُسب تليينُها بين بين فيه إلى آخرين لم يُسَمَّ أحد منهم ، انظر ٦١٦ ح ٤ .

(٢) إعراب القرآن ٣١٦ ، والحلبيات ٣٥٩ ، والفريد ٢/ ٦١٨ ـ ٦١٩ ، وكشف المشكلات ٤٠٧ والمصادر ثمة . وقيل آزر : فاعَل .
ولا أدري ما قول الجامع « على وزن أَفْعَل » وليس هذا الباب للكلام في الوزن أو التفسير ، وهو معقود لما اجتمعت فيه همزة الاستفهام مع همزة مفتوحة بعدها ، و« آزر » خلا عن همزة الاستفهام ، وانظر تمام تعليقنا في ٦١٦ ح ٤ .

(٣) الدر النثير ٦٦٤ ، والنشر ١/ ٣٧٧ .

(٤) في صل : الكلمتين مما جاء ، ولعل الصواب ما أثبت .

(٥) الروضة ١/ ٢٠٤ ، والدر النثير ٣٦٣ .

(٦) زيادة مني ، وانظر الروضة والدر النثير وغيرهما .

(٧) زيادة مني ، وانظر الروضة والدر النثير وغيرهما .

وفي هُودٍ [١١/ ٧٦ ، ١٠١] : ﴿ جَآءَ أَمۡرُ رَبِّكَ ﴾ اثْنَانِ ، و﴿ جَآءَ أَمۡرُنَا ﴾ [٤٠ ، ٥٨ ،
362 ٦٦ ، ٨٢ ، ٩٤] خَمْسَةٌ .

وفِي الحِجْرِ [١٥/ ٦١] : ﴿ جَآءَ ءَالَ لُوطٍ ﴾ وفيها [٦٧] : ﴿ وَجَآءَ أَهۡلُ ٱلۡمَدِينَةِ ﴾ .

وفي النَّحْلِ [١٦/ ٦١] : ﴿ جَآءَ أَجَلُهُمۡ ﴾ .

وفي الحَجِّ [٢٢/ ٦٥] : ﴿ ٱلسَّمَآءَ أَن تَقَعَ ﴾ .

وفي المُؤْمِنِينَ [٢٣/ ٢٧] : ﴿ جَآءَ أَمۡرُنَا ﴾ وفيها [٩٩] : ﴿ جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلۡمَوۡتُ ﴾ .

وفي الفُرْقَانِ [٢٥/ ٢٧] : ﴿ مَن شَآءَ أَن يَتَّخِذَ ﴾ .

وفي الأَحْزَابِ [٣٣/ ٢٤] : ﴿ إِن شَآءَ أَوۡ يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡ ﴾ .

وفي المَلَائِكَةِ [هي فاطر ٣٥/ ٤٥] : ﴿ جَآءَ أَجَلُهُمۡ ﴾ .

وفي المُؤْمِن [هي غافر ٤٠/ ٧٨] : ﴿ جَآءَ أَمۡرُ ٱللَّهِ ﴾ .

وفي الحَديد [٥٧/ ١٤] مِثْلُه .

وفي المُنَافِقِينَ [٦٣/ ١١] : ﴿ إِذَا جَآءَ أَجَلُهَاۚ ﴾ .

وفي اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ [هي القمر ٥٤/ ٤١] : ﴿ جَآءَ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ ﴾ .

وفي سُورَةِ مُحَمَّدٍ [٤٧/ ١٨] عليه السَّلام : ﴿ جَآءَ أَشۡرَاطُهَاۚ ﴾ .

363 وفي عَبَسَ [٨٠/ ٢٢] : ﴿ شَآءَ أَنشَرَهُۥ ﴾ .

الضَّرْبُ الثَّانِي : هَمْزتانِ[١] مَكْسُورَتَانِ مِنْ كلِمَتَيْنِ ، وهي في ثمانِيَةَ عَشَرَ[٢] مَوْضِعاً :

أَوَّلُها فِي البَقَرَةِ [٢/ ٣١] : ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمۡ ﴾ . وفيها [٢٨٢] على قَوْلِ

---

(١) في صل : مصرتان ، محرفة .

(٢) في صل : ثلاثة عشر . والصواب ما أثبت ، وهو ما ذكره فيما يأتي . وهي ثمانية عشر موضعاً في الدر النثير ٢٥٧ - ٢٥٨ ، وفي الروضة ١/ ٢٠٦ أربعة عشر موضعاً .

الزَّيَّاتِ(١) والأَعْمَشِ(٢) : ﴿ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ إِنْ تَضِلَّ ﴾(٣) .

وفي النِّسَاءِ [٤/ ٢٢ ، ٢٤] : ﴿ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا ﴾ مَوْضِعَانِ .

وفي يُوسُفَ [١٢/ ٥٣] : ﴿ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا ﴾ .

وفـي الأَحْـزَابِ [٣٣/ ٣٢] : ﴿ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ ﴾ . وفيهـا [٥٥] : ﴿ أَبْنَآءِ إِخْوَٰنِهِنَّ ﴾ . وفيها : ﴿ لِلنَّبِيِّءِ إِنْ أَرَادَ ﴾ [٥٠] ، ﴿ لَا تَدْخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّءِ إِلَّآ ﴾ [٥٣] على قَوْلِ نَافِعٍ غَيْرَ قَالُونَ(٤) ، وأبي حَاتِمٍ عَنِ ٱبْنِ كَثِيرٍ(٥) .

وفي النُّورِ [٢٤/ ٣٣] : ﴿ ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ ﴾ .

وفي الشُّعَرَاءِ [٢٦/ ١٨٧] : ﴿ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ إِن كُنتَ ﴾ .

وفي سَبَأ [٣٤/ ٩] : ﴿ ٱلسَّمَآءِ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ ﴾ . وفيها [٤٠] : ﴿ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ ﴾ . 364

وفي الزُّخْرُفِ [٤٣/ ٨٤] : ﴿ فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ ﴾ .

وفي هُودٍ [١١/ ٧١] : ﴿ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ ﴾ .

وفي صٓ [٣٨/ ١٥] : ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا صَيْحَةً ﴾ .

وفي بني إِسْرَائِيلَ [هي الإسراء ١٧/ ١٠٢] : ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ .

وفي السَّجْدَةِ [٣٢/ ٥] : ﴿ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ﴾ .

وأَمَّا(٦) المَضْمُومَتَانِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ ففي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ(٧) : ﴿ أَوْلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ ﴾ [سورة الأحقاف ٤٦/ ٣٢] . فهذا في المُتَّفِقَتَيْنِ(٨) .

---

(١) يعني على قراءة حمزة بن حبيب الزَّيَّات من القرأة السبعة .

(٢) في اختياره ، انظر الروضة ٢/ ٥٧٩ .

(٣) وقرأ باقي السبعة « أَنْ » بالفتح ، انظر السبعة ١٩٣ ـ ١٩٤ ، وكشف المشكلات ٢٠٠ .

(٤) السبعة ١٥٧ ـ ١٥٨ ، والروضة ٢/ ٥٣٤ ، وجامع البيان ٢/ ٨٦٥ وغيرها ، والباقون « النبيّ » بغير همز .

(٥) لما أُصب هذه الرواية عن ابن كثير . ولا اختلاف عنه فيما وقفت عليه من المصادر أنه لا يهمز .

(٦) هذا الضرب الثالث من الهمزتين المتفقتين من الكلمتين .

(٧) الروضة ١/ ٢٠٨ ، والدر النثير ٢٦٤ .

(٨) في صل : المتفقين ، ولعل ما أثبت أجود للسياق .

٦ ـ وأَمَّا المُخْتَلِفَتَانِ[١] ففي التَّنْزِيلِ على خَمْسَةِ أَضْرُبٍ :

مَضْمُومَةٌ دخلَتْ على مَفْتُوحَةٍ مثل : ﴿ ٱلسُّفَهَآءُ أَلَآ ﴾ [سورة البقرة ٢/ ١٣] .

[الثاني][٢] : ضِدُّها[٣] [65/2] : مَفْتُوحَةٌ على مَضْمُومَةٍ نَحْوُ : ﴿ جَآءَ أُمَّةً ﴾ [سورة المؤمنون ٢٣/ ٤٤] ، ولا ثَانِيَ له[٤] .

الثَّالِثُ : مَكْسُورَةٌ دَخَلَتْ على مَفْتُوحَةٍ ، مِثْلُ : ﴿ وِعَآءِ أَخِيهِ ﴾ [سورة يوسف ١٢/ ٧٦] .

365 [الرَّابِعُ][٥] : ضِدُّها : ﴿ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ ﴾ [سورة البقرة ٢/ ١٣٣] .

الخَامِسُ : مَضْمُومَةٌ دَخَلَتْ على مَكْسُورَةٍ ، مِثْلُ : ﴿ نَشَٰٓؤُاْ إِنَّكَ ﴾ [سورة هود ١١/ ٨٧] ولا ضِدَّ لها .

والضَّـرْبُ الأَوَّلُ[٦] : ﴿ ٱلسُّفَهَآءُ أَلَآ ﴾ [سورة البقرة ٢/ ١٣] ، ﴿ٱلنَّبِيءُ أَن يَسْتَنكِحَهَا﴾[٧] [سورة الأحزاب ٣٣/ ٥٠]، ﴿ يَشَآءُ ۞ أَلَمْ تَرَ ﴾ [سورة إبراهيم ١٤/ ٢٧ ـ ٢٨]، ﴿ سُوٓءُ أَعْمَٰلِهِمْ ﴾ [سورة التوبة ٩/ ٣٧] ، ﴿ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا ﴾ [سورة الممتحنة ٦٠/ ٤] ، ﴿ لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم ﴾ [سورة الأعراف ٧/ ١٠٠] ، ﴿ تَشَآءُ أَنتَ وَلِيُّنَا ﴾ [سورة الأعراف ٧/ ١٥٥] ، ﴿ ٱلْمَلَؤُاْ أَفْتُونِي ﴾ [سورة النمل ٢٧/ ٣٢] ، ﴿ ٱلْمَلَؤُاْ أَيُّكُمْ ﴾ [سورة النمل ٢٧/ ٣٨] . وأيضاً : ﴿ ٱلْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُءْيَٰيَ ﴾ [سورة يوسف ١٢/ ٤٣] ، ﴿ جَزَآءُ أَعْدَآءِ ٱللَّهِ ﴾[٨] [سورة فصلت ٤١/ ٢٨] .

---

(١) في صل : المختلفان ، وأثبت ما عليه السياق ، وهو التأنيث .

(٢) زيادة مني .

(٣) في صل : وضدها ، بإقحام الواو .

(٤) الروضة ١/ ٢٠٩ ، والدر النثير ٢٦٦ .

(٥) زيادة مني .

(٦) الدر النثير ٢٦٧ ـ ٢٦٨ ، وهو ١٣ موضعاً فات الجامع منها اثنان .

(٧) في قراءة نافع وحده، وقرأ باقي السبعة بلا همز، انظر السبعة ١٥٧ ـ ١٥٨، والوجيز ١٢٨ ـ ١٢٩ .

(٨) هذه أحد عشر موضعاً ، وقد فاته موضعان : ﴿ النبيءُ أولى ﴾ [سورة الأحزاب ٣٣/ ٦] في قراءة نافع ، و﴿ وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ ﴾ [سورة هود ١١/ ٤٤] ، فعدَّةُ مواضع هذا الضرب ثلاثة عشر على التحقيق ، انظر الدر النثير .

الضَّرْبُ الثَّاني(١) : ﴿جَآءَ أُمَّةً﴾ [سورة المؤمنون ٢٣/ ٤٤] ، **لا ثاني له** .

[الضَّرْبُ](٢) **الثَّالِثُ**(٣) : ﴿مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ﴾ [سورة البقرة ٢/ ٢٨٢] ، ﴿وِعَآءِ أَخِيهِ﴾ [سورة يوسف ١٢/ ٧٦ ، ٧٦] **موضعان** ، ﴿ٱلسَّوْءِ أَفَلَمْ يَكُونُواْ﴾ [سورة الفرقان ٢٥/ ٤٠] ، ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً﴾ [سورة الأنبياء ٢١/ ٩٩] ، ﴿مِنَ ٱلْمَآءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ﴾ [سورة الأعراف ٧/ ٥٠] ، ﴿ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ﴾ [سورة الملك ٦٧/ ١٦] ، ﴿ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ﴾ [سورة الملك ٦٧/ ١٧] ﴿ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا﴾ [سورة الأنفال ٨/ ٣٢] ، ﴿أَبْنَآءِ أَخَوَٰتِهِنَّ﴾ [سورة الأحزاب ٣٣/ ٥٥] ، ﴿بِٱلْفَحْشَآءِ أَتَقُولُونَ﴾(٤) [سورة الأعراف ٧/ ٢٨] . 366

والضَّرْبُ الرَّابِعُ(٥) : ﴿شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ﴾ [سورة البقرة ٢/ ١٣٣] ، ﴿البَغْضَاءَ إِلَىٰ﴾ [سورة المائدة ٥/ ١٤ ، ٦٤] **مَوْضِعَانِ** ، ﴿شُهَدَآءَ إِذْ وَصَّىٰكُمُ ٱللَّهُ﴾ [سورة الأنعام ٦/ ١٤٤] ، ﴿شُرَكَآءَ إِن يَتَّبِعُونَ﴾ [سورة يونس ١٠/ ٦٦] ، ﴿والفَحْشَاءَ إِنَّه﴾ [سورة يوسف ١٢/ ٢٤] ، ﴿إِن شَآءَ إِنَّ ٱللَّهَ﴾ [سورة التوبة ٩/ ٢٨] ، ﴿أَوْلِيَآءَ إِنَّآ أَعْتَدْنَا﴾ [سورة الكهف ١٨/ ١٠٢] ، ﴿ٱلدُّعَآءَ إِذَا﴾ [سورة الأنبياء ٢١/ ٤٥ ، والنمل ٢٧/ ٨٠ ، والروم ٣٠/ ٥٢] **ثَلاثَةُ مَوَاضِعَ** ، ﴿وَجَآءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ﴾ [سورة يوسف ١٢/ ٥٨] ، ﴿زَكَرِيَّاءَ إِذْ نَادَىٰ﴾(٦) [سورة مريم ١٩/ ٢-٣] ، **وفي الأَنْبِيَاءِ** [٢١/ ٨٩]

---

(١) الدر النثير ٢٦٦ .

(٢) زيادة مني .

(٣) الدر النثير ٢٦٨ . وهي ١٦ موضعاً فيه فات الجامع منها خمسة مواضع .

(٤) هذه أحد عشر موضعاً ، وفاته خمسة مواضع :

﴿ٱلنِّسَآءِ أَوْ﴾ [سورة البقرة ٢/ ٢٣٥] .

﴿هَٰٓؤُلَآءِ أَمْ﴾ [سورة الفرقان ٢٥/ ١٧] .

﴿هَٰٓؤُلَآءِ أَهْدَىٰ﴾ [سورة النساء ٤/ ٥١] .

﴿هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا﴾ [سورة الأعراف ٧/ ٣٨] .

﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً﴾ [سورة الشعراء ٢٦/ ٤] .

فعِدَّةُ المواضع على التحقيق ستة عشر موضعاً .

(٥) الدر النثير ٢٦٦ ـ ٢٦٧ ، وذكر ١٩ موضعاً فات الجامع منها ثلاثة .

(٦) في قراءة غير حمزة والكسائي وحفص ، فقرؤوا « زكريا » بالقصر ، انظر السبعة ٢٠٤ ـ ٢٠٥ ، والوجيز ١٢٧ ، والتبصرة للخياط ٢٠٢ .

مِثْلُه[١] ، و﴿ نَبَأَ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ [سورة الشعراء ٢٦/٦٩] ، ﴿ حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾[٢] [سورة الحجرات ٤٩/٩] .

الضَّــرْبُ الخَــامِــسُ[٣] : ﴿ يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ ﴾ [سورة البقرة ٢/١٤٢ ، ٢١٣] [مَوْضِعَانِ][٤] ، ﴿ يَشَآءُۚ إِذَا قَضَىٰٓ ﴾ [سورة آل عمران ٣/٤٧] ، ﴿ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُواْۚ ﴾ [سورة البقرة ٢/٢٨٢] ، ﴿ نَشَٰٓؤُاْ إِنَّكَ ﴾ [سورة هود ١١/٨٧] ، ﴿ مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُۚ إِنْ ﴾ [سورة الأعراف ٧/١٨٨] ، ﴿ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦۚ ﴾ [سورة فاطر ٣٥/٤٣] ، ﴿يا زَكَرِيَّاءُ إِنَّا﴾[٥] [سورة مريم ١٩/٧] ، ﴿ نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ [سورة الحج ٢٢/٥] ، ﴿ لِّمَا يَشَآءُۚ إِنَّهُۥ ﴾ [سورة يوسف ١٢/١٠٠] ، ﴿ ٱلْمَلَؤُاْ إِنِّيٓ أُلْقِيَ ﴾ [سورة النمل ٢٧/٢٩] ، ﴿النَّبِيءُ إِنَّآ ﴾[٦] [سورة الأحزاب ٣٣/٤٥ ، ٥٠] [مَوْضِعَانِ][٧] ، ﴿ مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ ﴾ في يُونُسَ [١٠/٢٥] ،
367 وفي النُّورِ [٢٤/٤٦] [مِثْلُه ، وفيها [٤٥] ﴿ مَا يَشَآءُۚ إِنَّ ٱللَّهَ ﴾][٨] ، وفي المَلائِكَةِ [هي فاطر ٣٥/٢٨] ﴿ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْۗ إِنَّ ٱللَّهَ ﴾ ، ﴿ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [سورة فاطر ٣٥/١٥] ،

---

(١) إلا أنَّ التلاوة في حرف الأنبياء ﴿ وزكرياءَ ﴾ .

(٢) هذه ستة عشر موضعاً ، وفاته :
﴿ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ ﴾ [سورة المائدة ٥/١٠١] .
﴿ أَوْلِيَآءَ إِنِ ٱسْتَحَبُّواْ ﴾ [سورة التوبة ٩/٢٣] .
﴿ ٱلْمَآءَ إِلَى ٱلْأَرْضِ ﴾ [سورة السجدة ٣٢/٢٧] .
فعِدَّة المواضع على التحقيق ١٩ موضعاً كما في الدر النثير .

(٣) الدر النثير ٢٦٩ ـ ٢٧٠ وذكر ٢٧ موضعاً فات الجامع منها أربعة مواضع .

(٤) زيادة مني .

(٥) في قراءة غير حمزة والكسائي وحفص ، انظر التعليق فيما سلف ٦٢١ ح ٦ .

(٦) في قراءة ورش عن نافع ، انظر ما سلف ٦٢٠ ح ٨ .
وكان في صل ﴿النبيءُ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ﴾ فتركت إثبات « أرسلناك » لأن التلاوة في الآية ٥٠ ﴿ إِنَّآ أَحْلَلْنَا ﴾ .

(٧) زيادة مني .

(٨) زيادة مني . وكان في صل : وفي النور « من يشاء إلى » موضعان ، وهو خطأ من الناسخ أظن . والصواب ما أثبت ، وزدت ما بين حاصرتين ليستقيم الكلام .

﴿النَّبِيءُ إِذَا جَاءَكَ﴾[١] [سورة الممتحنة ٦٠/١٢] ، ﴿النَّبِيءُ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾[٢] [سورة الطلاق ٦٥/١] ، [و][٣] في حمٓ عٓسٓقٓ [هي الشورى ٤٢/٤٩] ﴿لِمَن يَشَاءُ إِنَاثًا﴾ ، وفيها [٢٧ ، ٥١] ﴿مَا يَشَاءُ إِنَّهُ﴾ [مَوْضِعَانِ][٤] .

فذلكَ اثنانِ وسِتُّونَ مَوْضِعاً[٥] .

هَذِهِ الهَمْزَاتُ المُخْتَلِفَةُ رَوَتِ القُرَّاءُ عنْ أَبِي عَمْرٍو تَلْيِينَ الثَّانِيَةِ ، وتَحْقِيقَ الأُولَى[٦] . ورَوَى سِيبَوَيْهِ عنه تَلْيِينَ الأُولَى وتَحْقِيقَ الثَّانِيَةِ نَحْوَ : ﴿يَا زَكَرِيَّا إِنَّا﴾[٧] [سورة مريم ١٩/٧] .

---

(١) في قراءة نافع ، انظر السبعة ١٥٧ ـ ١٥٨ ، والتبصرة للخياط ١٥٩ .

(٢) في قراءة نافع .

(٣) زيادة مني .

(٤) زيادة مني وكان في صل : ﴿مَا يَشَاءُ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ﴾ فلم أثبت ﴿بِعِبَادِهِ﴾ لأن التلاوة في الآية ٥١ ﴿مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ .
وهذه ثلاثة وعشرون موضعاً من هذا الضرب ، وفاته :
﴿يَشَاءُ إِنَّ فِي ذَلِكَ﴾ [آل عمران ٣/ ١٣] .
﴿نَشَاءُ إِنَّ رَبَّكَ﴾ [الأنعام ٦/ ٨٣] .
﴿شُهَدَاءُ إِلَّا﴾ [النور ٢٤/ ٦] .
﴿مَا يَشَاءُ إِنَّ﴾ [فاطر ٣٥/ ١] .
وعدتها على التحقيق ٢٧ موضعاً كما في الدر النثير .

(٥) هذا صحيحٌ ، فهذه عِدَّةُ ما ذكره بما أصلحتُه في الضرب الخامس حيث زدتُ في ثلاثة مواضع لفظ « موضعان » ، وزدت حيث ذكر حرفي سورة النور ما يستقيم الكلام به (انظر ٦٢٢ ح ٨) لِما سلَّمْتُ أن الجامع قد أصاب إحصاءَ ما ذكره . فإن لم يكن كذلك كان قد ذكر ٢٠ موضعاً على خطأ في ذكره حرفي سورة النور ، ولو أنه ذكر في كل ضرب عِدَّةَ ما ذكره فيه كما فعل قبلُ لعلمنا عِدَّةَ ما ذكره يقيناً .
وعدةُ مواضع الأضرب الخمسة على التحقيق ٧٦ موضعاً ذكر منها الجامع ٦٢ موضعاً وفاته ذكر ١٤ موضعاً استدركناها فيما علقناه في موضعه .

(٦) انظر النشر ١/ ٣٨٨ وغيره . وانظر ما يأتي ١٥٤٤ برقم ٦ .

(٧) في صل : يا زكرياء زكريا ، ولعل الصواب ما أثبت . وهذا مبني على أن أبا عمرو كان يقرأ « يا زكرياء » بالمدّ ، انظر تعليق شيخنا أبي عبد الله أحمد راتب النفاخ ـ رحمه الله ـ في فهرس شواهد سيبويه ٣٢ . وانظر تفسير السيرافي للاختلاف عن أبي عمرو في شرحه للكتاب ٤/ ٢٨٦ .

[قال](١) : « وأَمَّا الهَمْزَتَانِ إِذَا ٱلْتَقَتَا وكَانَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مِنْ كَلِمةٍ = فَإِنَّ أَهْلَ التَّحْقِيقِ(٢) يُخَفِّفُونَ إِحْدَاهُما ، ويَسْتَثْقِلُونَ تَحْقِيْقَهُما لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ ؛ كما ٱسْتَثْقَلَ أَهْلُ [66/1] الحِجَازِ تَحْقِيقَ(٣) الوَاحِدَةِ ، فَلَيْسَ مِنْ(٤) كَلامِهِم(٥) أَنْ تَلْتَقِيَ هَمْزَتَانِ فَتُحَقَّقَا(٦) ؛ ومِنْ كَلامِهِم(٧) تَخْفِيفُ الأُولَى ، وتَحْقِيقُ الثَّانِيَةِ(٨) ، [وهوَ قَوْلُ أَبِي عَمْرٍو، وذلكَ قَوْلُكَ: ﴿ فَقَدْ جَا أَشْرَاطُهَا ﴾ [سورة محمد ٤٧/١٨]، و﴿ يَـٰزَكَرِيَّآ إِنَّا نُبَشِّرُكَ ﴾ [سورة مريم ١٩/٧] . ومِنْهُم مَنْ يُحَقِّقُ الأُولى ويُخَفِّفُ الثَّانِيَةَ](٩) ، سَمِعْنَا ذلكَ مِنَ العَرَبِ - وحَدَّثَنِي هَارُونُ القَارِئُ أَنَّهُ سَمِعَ العَرَبَ يَقُولون [ذلك](١٠) - وهُوَ قَوْلُه(١١) : ﴿ فَقَدْ جَآءَ اَشْرَاطها ﴾(١٢) [سورة محمد ٤٧/١٨] ، و﴿ يازَكَرِيَّاءُ اِنَّا نُبَشِّرُكَ ﴾(١٣) [سورة مريم ١٩/٧] ، وهو قَوْلُ أَبِي عَمْرٍو(١٤) ، وأَنْشَدَ

---

(١) زيادة مني ، زدتها لقوله في آخر ما نقله عنه : انتهى كلامه . انظر الكتاب ٢/ ١٦٧ بولاق ٣/ ٥٤٨ - ٥٤٩ هارون ٢/ ١٧٢ باريس ، وانظر الأصول ٢/ ٤٠٤ . ولفظ سيبويه : واعلم أن الهمزتين .

(٢) في صل : التخفيف ، محرفاً .

(٣) في صل : تخفيف ، محرفاً .

(٤) في صل : في ، والصواب ما أثبت ، وسيأتي على الصواب بعد قليل .

(٥) في الكتاب : فليس من كلام العرب .

(٦) انظر تعليق الرماني فيما نقله محقق التعليقة ٤/ ٤٩ عنه ، وانظر المقتضب ١/ ١٥٨ .

(٧) في الكتاب : ومن كلام العرب .

(٨) في الكتاب : الآخرة .

(٩) زيادة من الكتاب .

(١٠) زيادة مني . وقوله : وحدثني هارون حتى قوله يقولون ذلك = ليس في مطبوعات الكتاب .

(١١) في الكتاب : قولك .

(١٢) بتليين همزة « أشراطها » بين بين .

(١٣) بتليين همزة « إنا » بين بين .

(١٤) قوله « وهو قول أبي عمرو » ليس في مطبوعات الكتاب .
فإن صحَّ وقوع هذه الزيادة التي فيها ما حدثه هارون من سماعه ذلك من العرب ، وأنه مذهب أبي عمرٍو في بعض نسخ الكتاب = كان قد حكى عن أبي عمرو ما نص أولاً أنه مذهبه ، ثم ما حكاه عن هارون عنه أنه قوله ، وهو موافق لرواية القراء عنه مخالف لرواية النحويين عنه . وهذا موضع يطلب تحريره ، فلم تقع هذه الزيادة في أصول مطبوعات الكتاب .

[قَولَ][١] الشَّاعِرِ[٢] :

كُـــلُّ غَـــرَّاءَ إِذَا مَـــا بَـــرَزَتْ   تُـرْهَـبُ العَيْـنُ عَلَيْهَـا والْحَسَـدْ[٣] »

انْتَهَى كَلامُه[٤] .

وكَانَ المَقْصُودُ مِنْ إِدْخَالِ هـٰذَا البَابِ الإِشَارَةَ بهذا [إلى][٥] الخِلافِ بَيْنَ سِيبَوَيْهِ والقُرَّاءِ فِي رِوَايَتِهِم عَنْ أَبِي عَمْرٍو ، وكُلٌّ حَسَنٌ جَائِزٌ فَصِيحٌ[٦] . 368

* * *

(١) زيادة مني . ولفظ الكتاب مكان « وأنشد الشاعر » « وقال » .

(٢) ما يزال عندنا مجهول النسبة والاسم واللقب والكنية .

والبيت في الكتاب ٢/ ١٦٧ ، وشرحه للسيرافي ٤/ ٢٨٥ ، والنكت للأعلم ٢/ ٩٨٢ ، والتعليقة ٤/ ٤٩ ، والحجة ١/ ٢٨٦ و٤/ ١٧٤ ، وشرح المفصل ٩/ ١١٨ ، والدر النثير ٢٦١ .

(٣) بعد البيت في الكتاب : سمعنا من يوثق به من العرب ينشده هكذا اهـ يعني بتليين الثانية بين بين ، وهي بزنة المحقَّقة .

(٤) يعني كلام سيبويه . وقد نبهنا في ٦٢٤ ح ١٤ على ما دخل فيه مما ليس في أصول مطبوعاته .

(٥) زيادة مني .

(٦) بعد هذا في صل : الباب العشرون . وكتب بحاشيته : وهو مقدَّم أيضاً ، انظر ما سلف في الباب الحادي عشر ٤٢٩ ح ٤ .

[البَابُ الثَّامِنَ عَشَرَ](١)
هذا بابُ ما جَاءَ في التَّنْزِيلِ مِنْ لَفْظِ « مَنْ » ، و« ما » ، و« الذي » ، و« كُلّ » ، و« أَحَد » ، وغَيْرِ ذلك

كُنِي عنه مَرَّةً على التَّوْحِيدِ ، وأُخْرَى على الجَمْعِ(٢) ، وكِلاهُما حَسَنٌ فَصِيحٌ ، ذَكَرَهُ سِيبَوَيْهِ وغَيْرُهُ(٣) .

١ـ فَمِنْ ذلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ ﴾(٤) [سورة البقرة ٢/٨] ، فَكَنَى عَنْ ﴿مَنْ﴾ بِالمُفْرَدِ حَيْثُ قالَ ﴿ يَقُولُ ﴾ ثم قال : ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [٨] ، فَحَمَلَ على المَعْنَى ، وجَمَعَ .

٢ـ وقَالَ : ﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ ﴾(٥) [سورة البقرة ٢/١١٢] فأَفْرَدَ الكِنَايَةَ فِي ﴿ أَسْلَمَ ﴾ و﴿ فَلَهُۥ ﴾ و﴿ وَهُوَ ﴾ ، ثُمَّ قَالَ : ﴿ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [١١٢] فَجَمَعَ .

٣ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ

---

(١) انظر التعليق على « الباب الأول » ١١ ح ١ . وفي يق : الباب الثامن عشر فيما جاء إلخ .

(٢) فحمل مرة على اللفظ وأخرى على المعنى ، انظر ما ذكر من ذلك في كشف المشكلات فهارسه ١٣٩ برسم الحمل على المعنى . وفي الخصائص ٢/ ٤١٣ ـ ٤٣٧ فصلٌ في الحَمْل على المعنى ، وفي المحتسب ٢/ ١٧٩ ـ ١٨٠ كلام في هذا الباب وترتيبه ، وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣/ ٢٨٦ ـ ٣١٩ .

(٣) ومنهم الأخفش والمبرِّد والنحّاس والسيرافي وأبو علي وابن جني وغيرهم ، انظر ذكر مواضع ذلك من كتبهم فيما يأتي .

(٤) معاني القرآن للأخفش ٣٦ ، وإعراب القرآن ١٠٢ ، والبغداديات ٢٥٠ .

(٥) كشف المشكلات ٢٤ ، ١١٣٥ ، والكتاب ١/ ٣٣ ، وشرحه للسيرافي ١/ ٣٠٩ ، ٣٤٢ و٣/ ١٨٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٧ ، والمقتضب ١/ ٢٩٥ و٣/ ٢٥٣ ، وإعراب القرآن ١٣٨ ، والخصائص ٢/ ٤٢١ و٣/ ٣١٧ ، والتنبيه ٣٤٥ ، وغيرها .

369 أَكِنَّةً ﴾[1] [سورة الأنعام ٦/ ٢٥] ، فَأَفْرَدَهُ ، ثُمَّ جَمَعَ . وقالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾[2] [سورة يونس ١٠/ ٤٢] .

٤ـ وقال : ﴿ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾[3] [سورة الأحزاب ٣٣/ ٣١] فَذَكَّرَ ﴿ يَقْنُتْ ﴾ ثُمَّ قَالَ : ﴿ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا نُّؤْتِهَآ ﴾ [٣١] ، فَأَنَّثَ حَمْلاً على المَعْنَى .

٥ـ والقِيَاسُ في هـٰذَا أَنْ يُكْنَى عن[4] اللَّفْظِ ، ثُمَّ يُحْمَلَ على المَعْنَى ، ويُثَنَّى ، ويُجْمَعَ ، ويُؤَنَّثَ .

فأَمَّا إذا كَنَيْتَ عنه بالجَمْعِ ، ثُمَّ تَكْنِي عَنْهُ بِالمُفْرَدِ = فَإِنَّهُم قَالُوا[5] : هـٰذا لا يَحْسُنُ[6] .

---

(١) كشف المشكلات ٢٤ ، وشرح اللمع له ٦٨٩ ، والكتاب ١/ ٢٣٦ ، ٤٠٤ ، وشرح السيرافي ٣/ ١٨٢ ، والمقتضب ٢/ ٢٩٥ و٣/ ٢٥٢ ، والحجة ٥/ ٤٧٤ ، والشيرازيات ٤٣٤ ، والتعليقة ١/ ٨٣ ، والمحتسب ١/ ١٩١ ـ ١٩٢ و٢/ ١٤٥ ، ١٧٩ ، ٢٢٨ ، وغيرها، وما يأتي ٩٦٠ .

(٢) كشف المشكلات ٢٤ ، وما يأتي ٩٦٠ في رقم ٥٢ ، والمقتضب ٢/ ٢٩٥ ، وإعراب القرآن ٤٠٩ ، وشرح الكتاب للسيرافي ١/ ٣٠٩ و٣/ ١٨٢ ، والحجة ٥/ ٤٧٤ ، والإغفال ١/ ١٥٩ ، والشيرازيات ٤٣٤ ، والتعليقة ١/ ٨٣ ، ودقائق التصريف ١٣٧ ، وغيرها .

(٣) كشف المشكلات ٨٣٧ ، ١٠٧٦ ـ ١٠٧٧ ، والإبانة ١٥٢ ، ٤٠٩ ، والكتاب ١/ ٤٠٤ ، وشرحه للسيرافي ١/ ٣٠٩ و٣/ ١٨٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٧ ، والمقتضب ٣/ ٢٥٣ ، وإعراب القرآن ٦٧٦ ، والحجة ٣/ ٢٩٠ و٥/ ٢٣٥ ، ٤٧٣ ، والخصائص ٢/ ٤٢١ ، وغيرها .

(٤) في صل : على ، والصواب ما أثبت من يق .

(٥) ابن جنّي ومن وافقه .

(٦) قال في الخصائص ٢/ ٤٢٢ : « واْعْلَمْ أَنَّ العربَ إذا حَمَلَتْ على المعنى لم تَكَدْ تُرَاجِعُ اللَّفْظَ » اهـ فقرر أن ذلك قليل جائز ، ثم رآه غير حسن في قوله بعدُ ٢/ ٤٢٣ : ولا يَحْسُنُ : ومنهم من يستمعون إليك حتى إذا خرج من عندك لما ذكرنا اهـ يريد أنَّ قوله تعالى ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰٓ إِذَا خَرَجُواْ مِنْ عِندِكَ ﴾ [سورة محمد ٤٧/ ١٦] أفرد فيه الكناية عن « مَنْ » في ﴿ يَسْتَمِعُ ﴾ حملاً على اللفظ ، ثم كُني عنه بالجمع في قوله ﴿ خَرَجُواْ ﴾ حملاً على المعنى = وأنه لا يحسن أن يُحمل على المعنى أولاً فيقال : ومنهم من « يستمعون » ، ثمَّ يُحمل على اللفظ فيقال « خرج » لِما ذكره قبلُ أنَّ القائل « إذا كان قد انصرف عن اللفظ إلى غيره ضعفت معاودتُه إيَّاه لأنه انتكاثٌ وتَرَاجُع اهـ ونصَّ في ٣/ ٣١٧ على أنَّ في مثله ضعفاً .

وما ذهب ابن جني إلى أنه قليل جائز لا يحسن = لم يجزه بعض الكوفيين . فقد نقل السيرافي في=

وقَدْ جَاءَ التَّنْزِيلُ بِخِلافِ ذلكَ . قال : ﴿ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا ﴾(١) [سورة الطلاق ٦٥/ ١١] ، فجمع ﴿ خَٰلِدِينَ ﴾ بَعْدَ إِفْرَادِ اللَّفْظِ ، ثُمَّ قَالَ : ﴿ قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا ﴾ [١١] ، فَأَفْرَدَ .

قالَ عُثْمَانُ(٢) فِي قَوْلِ الفَرَزْدَقِ مِنْ أَبيَاتِ « الكِتَابِ »(٣) : [119/2]

وَرِثْتُ أَبِي أَخْلاقَهُ عَاجِلَ الْقِرَى ... وَضَرْبَ عَرَاقِيبِ المَتَالِي شَبُوبُها(٤)

= شرحه للكتاب ٣/ ١٨٢ عن بعض الكوفيين ـ ولم يُسَمِّه ـ « أنه إذا حُمِلَ مَنْ على المعنى لم يَجُزْ أن يُرَدَّ إلى اللفظ ، وإذا حُمِلَ على اللفظ جاز أن يُرَدَّ إلى المعنى » ، ثم قال السيرافيُّ « ولا فرق بينهما عندي . والذي يُبْطِل ما قال قولُه عز وجل في آخر سورة الطلاق : ﴿ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ ﴾ جمع ﴿ خَٰلِدِينَ ﴾ على المعنى ، ثم قال ﴿ قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا ﴾ فردَّه إلى اللفظ اهـ

والظاهر أنَّ الجامع من كتاب السيرافي استفاد ذكر الآية .

(١) كشف المشكلات ٤٣٥ ، ١٠٧٧ والمصادر المذكورة ثمة ، وزد دقائق التصريف ١٣٦ .

(٢) ابن جِنّي أَبو الفتح في كتابه التنبيه في شرح مشكلات الحماسة ٣٤٤ ـ ٣٤٥ وساق الجامع ما حكاه عنه باختصار وتصرُّف فيه شيء من إخلال . وقوله قال عثمان حتى قوله فيما يأتي ٦٣٢ س٥ من أبي ليس في يق .

(٣) انظر تحقيق القول في رواية البيت وقائله وفي « بيت الكتاب » في ح٤ .

(٤) لم يُنْشِدِ الجامعُ بيتَ الكتاب برواية عثمان في التَّنْبيه ، وهي رواية مطبوعات الكتاب ، وعزاه للفرزدق ، وعثمان لم ينسبه ولا نسبه سيبويه على التحقيق . فالجامعُ كما ترى حكى قول عثمان في بيت الكتاب بما صحَّ عنده من نسبته للفرزدق وروايته في ديوانه ، ومَأْخَذُه في ذلك ، أظنُّ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافيِّ .

فقد أنشد سيبويه في « باب بدل المعرفة من النكرة ، والمعرفة من المعرفة ، وقطع المعرفة من المعرفة مبتدأة » من كتابه ١/ ١٩٢ باريس = ١/ ٢٢٥ بولاق = ٢/ ١٦ هارون قوله :

وَرِثْتُ أَبِي أَخْلاَقَهُ عَاجِلَ القِرَى ... وعَبْطَ المَهَارِي كُومُها وشَبُوبُها

وقال : « كأنه قيل له : أَيُّ المَهَارِي ؟ فقال : كُومُها وشبوبُها » اهـ

ولم يُذْكَرِ القائلُ في النسخ التي وقف عليها أبو سعيد السيرافيُّ في شرحه للكتاب ٢/ ٣٤٨ وابنه يوسف في شرح أبياته ١/ ٥٠٣ = ولا في النسخ التي اعتمدها هارون في مطبوعته ٢/ ١٦ ، فزاد تسمية القائل [الفرزدق] عن مطبوعة باريس ١/ ١٩٢ ولم يذكر ناشرها اختلاف النسخ في تسمية الشاعر ، وعن مطبوعة باريس ثبت في مطبوعة بولاق ١/ ٢٢٥ .

وقوله « وشبوبها » وقع في أكثر نسخ الكتاب التي وقف عليها السيرافيُّ بنونين وشين [وشَنُونُها]،

= وكذا وقع في أكثر أصول مطبوعة باريس ، والنسخ التي وقف عليها ابن السيرافيِّ قال : وقد وُضِعَ البيتُ في الكتاب وَضْعاً ليس بصحيح ، ولعلَّ الذين نقلوه غيَّروا إنشاده . فمن تغييره إنشادُهم : كُومُها وشَنُونُها . . . اهـ وفي بعض أصول التنبيه : وسنونها ، بالسين مصحفاً .

ووقع في نسخة مَبْرَمَان من الكتاب ، ومطبوعات الكتاب ، والتنبيه ، وشرح شواهده للأعلم بطُرَّته ١/ ٢٢٦ « وشَبُوبُها » ، وكتب تحته في نسخة مبرمان : السُّيوف السِّراعُ منها .

فمن صحَّ عنده شَبُوبها بباءين ، وزاد في الكتاب تسمية القائل « الفرزدق » = عَلِق بخاطره وقوعُ « شبوبُها » في بيت له ، فقال السيرافيُّ : والذي رأيتُه في شعره في قصيدة يمدح فيها هشامَ بنَ عبد الملك . . . وفيها يخاطب هشاماً بعدما ذكّره بآبائه :

وَرِثْتَ إلى أَخْلَاقِهِ عاجِلَ القِرَى وضَرْبَ عَرَاقِيبِ المَتَالِي شَبُوبُها

والشَّبُوب : « السيفُ يَشِبُّ فيها ضوؤُه إذا التهب » اهـ ونبَّه على ذلك ابنُه يوسف ، وسطا الأعلمُ على كلام أبي سعيد ، فأورده في النكت ١/ ٤٤٧ . وانظر ديوان الفرزدق ٦٦ .

فإن صحَّ أنَّ آخر عجز البيت الذي أنشده سيبويه « شَبُوبُها » بباءين = كان ما يجمع بينه وبين بيت الفرزدق برواية ديوانه هو هذا اللفظ وَحْدَه على خلافٍ في معناه وكونِه معطوفاً في بيت الكتاب ، وكانت رواية ديوان الفرزدق لا يكون فيها شاهدٌ لسيبويه على مسألة الباب .

عَرَاقِيب المَتَالي : المَتَالي جمع مُتْلِيَة : الإبل التي تتلوها أولادُها ، وعَرَاقِيبُها جمع عُرْقُوب ، أَعْصَاب مُوَتَّرة خلف الكعبين من مَفْصِل القدم والساق منها . شَبُوبُها : الشَّبُوب السيف كما قال السيرافي وابنه ، فزعم الغندجاني في فرحة الأديب ٩٧ أن الصواب سَبُوبُها بالسين المهملة من السَّبّ القَطْع وأنه يعني نفس الممدوح ، وهو ـ أعني الأسود الغندجاني ـ قد أخذ ذلك من شرح السكري لديوان الفرزدق ق ١٥٨/ ٢٦ ص ٢٠٥ من منسوخي ، قال : الشَّبُوب السيف يشِبُّ فيها ضوؤُه إذا سُلَّ وهو انتصابه فيها . وروى الحِرْمَازِيُّ : سَبُوبُها بالسين غير معجمة ، قال الحِرْمَازِيُّ : جعل القَطْع سَبًّا اهـ

وليس في المعجمات من صفات السيف الشبوب ولا السبوب ، فيحرر ويحقّق ، فيستدرك عليها إن صحّ .

وفي رواية سيبويه :

عَبْط المَهَارِي : نَحْرُها لغير عِلَّة ، والمَهَارِي : الإبل النَّجيبة جمع مَهْرِيَّة نسبة إلى مَهْرَة بن حيدان من اليمن . كُومُها : العِظامُ الأَسْنِمَة جمع كَوْماء . وشَبُوبُها كما في مطبوعات الكتاب : الشَّبُوب : الشابُّ الذي انتهى شباباً ، وهو يستعمل في صفة الثور كما في اللسان ، فيكون استعاره للبعير . وشَنُونُها كما في أكثر نسخ الكتاب (انظر أوائل هذا التعليق): الشنون: التي فيها شيءٌ من سِمَن بلفظ ابن السيرافي ، أو التي ذهب بعضُ سِمَنِها كما في اللسان ، وقيل غير ذلك . ورأى

« عَاجِلَ القِرَى » بَدَلٌ مِنْ « أَخلاقَه » جَوْهرٌ عَنْ حَدَثٍ[١] ، لأَنَّ « أَخْلاقَه » بَدَلٌ مِنْ « أَبِي »[٢] ، كـ« مُعَيَّن » بَعْدَ « حاجِبَيْهِ »[٣] .

ولا يَلْزَمُ عَوْدُه إلى الأَوَّلِ ، لأَنَّهُ قَدْ جاءَ : ﴿قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا﴾[٤]

= الأعلم في شرح أبيات سيبويه أنه بنونين أصحُّ . فإن كان بيتُ الكتاب بيتَ الفرزدق مُغَيَّرَ الإنشاد فلا أَصَحِّيَّةَ لأنَّ الكلمةَ بائيَّة لا نُونية .

ولو قال قائل : بيتُ الكتاب ليس ببيتِ الفرزدق قد غُيِّرَ إنشادُه ، وإنَّما هما بيتان :
بيتُ الكتاب لشاعر لا نعرفه ، في بيته بعضُ ألفاظ من بيت الفرزدق ، وصحَّةُ روايته « وشَنُونُها » بنونين كما في أكثر النسخ = وبيت الفرزدق ، وصحَّةُ روايته « شَبُوبُها » ، ويستدرك على المعجمات تفسيرُه .

(١) أراد بالجوهر الجُثَّة أو اسم الذات ، والحدث : المعنى .

(٢) قال أبو الفتح : فأما « عاجل القرى » فبدلٌ من « أخلاقه » . فإن قلتَ : إنَّ « عاجل القرى » جوهر و« أخلاقه » حدث ، وهما جنسان = قيل قد تقدم قبله ذكر الأب وهو جوهر ، والمبدل منه في كثير من المواضع في حكم الحاضر غير محذوف اهـ

(٣) في قول الشاعر :

وكــأَنَّــه لَهَــقُ السَّــراةِ كَــأَنَّــهُ ... مــا حــاجِبَيْــهِ مُعَيَّــنٌ بِسَــوَادِ

قال أبو الفتح في التنبيه عقب ما نقلناه من كلامه فيه في ح ٢ : « فقال مُعَيَّنٌ رَدًّا على الهاء في كأنه . فإذا كان كذلك فكأنه قال : ورثتُ أبي عاجلَ قِراه اهـ
وأَنْ يكون معيَّن في البيت خبراً عن المُبْدَل منه ، وهو الهاء في « كأنه » ـ وهو قول ابن جني في التنبيه = أَصَحُّ ما قيل فيه ، وهو قولُ أبي عليٍّ في أكثر كلامه ، انظر ما علقناه في الاستدراك ٦٦ ـ ٦٧ . ونبَّه الجامع ثمة على أَنَّ البيت لأبي حيَّة النُّميري ، وأنه مركب من بيتين له ، وصحة إنشاده :

وكــأَنَّهــا ذو جُــدَّتَيْــنِ كــأَنَّــه ... مــا حــاجِبَيْــهِ مُعَيَّــنٌ بسَــوَادِ
لَهَــقُ السَّــرَاةِ كــأَنَّــه فــي قُهْــزَةٍ ... مَخْطُــوطَــةٍ يَقَــقٍ مِــنَ الأَسْنَــادِ

وسيأتيان ٩٧٢ ـ ٩٧٣ ، وسلف بعض الأول ٣٧٣ ويأتي ١٣٤٣ ، ويأتي الأول بالرواية المغيرة ١٢٠٨ ، وبَسْطُ التعليق فيما سلف ٣٧٣ ، وانظر ما يأتي ٩٧٢ والتعليق ثمة .

(٤) قوله : ولا يلزم عوده إلخ ليس من كلام ابن جني . وهو من كلام الجامع يتعقَّبه به ، لِما ذكر هو وغيرُه أنَّ الشاعر حمل على المبدل منه ، وهو الهاء في « كأنّ » ، وأن الحمل على البدل وهو « حاجبيه » أحسن ، كما قال أبو علي في الشعر ١٧ . ولو حمل على البدل لقال معينان .
فقال الجامع : ولا يلزم عوده إلى الأول لأنه إلخ . وقوله « الأول » ههنا مُلْبِسٌ لأنَّ الأَوَّل هو =

[سورة الطلاق ٦٥/ ١١] .

370 ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَاجِلًا كَالعَافِيَةِ(١) ، ويُوَضِّحُهُ مَا بَعْدَهُ مِنَ المَصْدَرِ(٢) .

قَالَ(٣) : فَرْقٌ بَيْنَ « مُعَيَّن » و« عاجِل » في العَوْدِ إلى الأَوَّلِ بِأَنَّهُ بَيَانٌ ،

= الحمل على اللفظ في الآية في قوله ﴿يُؤْمِنۢ﴾ ، فهذا **الأول** ، وهذا كما ترى غير مراد في كلام الجامع ؛ لأنه قد أفرد ﴿لَهُۥ﴾ بعد الجمع في ﴿خَٰلِدِينَ﴾ **فعاد إلى الإفراد** .

والجامع يريد **بالأول** في الآية « خالدين » حيث حمل على المعنى ، فقال الجامع لا يلزم العود إلى الأول ـ يعني الحمل على المعنى فيه ـ فقد جاء الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى في « له » ولو عاد إلى الأول في مراد الجامع لقال لهم .

وهذا مراده أيضاً في قوله معين بعد حاجبيه ، يعني أنه لا يلزم العود إلى الأول « حاجبيه » فيُثَنَّى فيقال معينان ؛ لأنه قال معين حملاً على اللفظ من بعد حمله على المعنى .

(١) أي أن يكون مصدراً على فاعل ، كالعافية وهو مصدر على فاعلة ، وهذا تصرُّف من الجامع ، وفي التنبيه : « كالباطل والباغِز والفالج » وهذا أَجْوَدُ وأَوْفَقُ لأنه بلا هاء كالعاجل .

(٢) يعني قوله « وضَرْبَ عراقيب » . فكأنَّه قال : ورثتُ أَبي تَعْجِيلَه القرى وضَرْبَ .

(٣) عثمان بن جني في التنبيه ، وهذا لفظه فيه :

فإن قلت : **فإنَّ الغَرَضَ في البدل إنَّما هو البيان والتوكيد** ، وأنت إذا انصرفت عن الأول [الهاء في « كأنَّه » و« أبي » في البيتين] إلى المُبْدَل منه [« حاجبيه » و« أخلاقه » في البيتين] = لم يَجُزْ أن تعود إليه نفسه بعدما عَدَلْتَ عنه إلى ما فيه بيانُه ؛ فهلَّا جرى ذلك في الامتناع منه لما فيه من معاودة المرغوب عنه إلى غيره مَجْرى امتناعهم من قولك : مررت بمَنْ قام أخواهما فضربته ، إذا كانت « مَنْ » اثنين في المعنى ، أو لا تراك لا تجيز في قول الله سبحانه ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [سورة البقرة ٢/ ١١٢] = أَن تقول في الكلام : ولا خوف عليه ولا هو يحزن ؛ لِما قدَّمناه من معاودة الإبهام بعد سلوك سبيل البيان .

= قيل : **الفرق بين الموضعين أنك لما قلت عاجل القرى وأنت تجعله جثة لا حدثاً فإنك لم تعاود إبهام الأول** ، **لأن في ذلك بياناً للموروث ما هو** . وإذا قلت : فلا خوف عليه ولا هو يحزن فلم تعد إلى الأول بتّة اهـ

وقوله « فلا خوف عليه ولا هو يحزن » كذا وقع في الموضعين ، والصواب : فلا خوف **عليهم** ولا هو يحزن ، وعليه يكون حمل على اللفظ أولاً في قوله وجهه إلخ ثم حمل على المعنى في قوله عليهم ، فعاد إلى اللفظ في قول القائل « ولا هو يحزن » وهو ما لم يجزه في التنبيه ، وانظر ما سلف في ٦٢٧ ح ٦ .

وقوله في آخر كلامه : وإذا قلت . . . فلم تعد إلى الأول بتّة = لا أدري ما هو ، ولعل في الكلام سقطاً ؟ .

ولَيْسَ فِي العَوْدِ إلى ﴿مَنْ﴾ بَيَانُ الأَوَّلِ(١) .

وهُوَ كَلامٌ سَاقِطٌ بَعْدَ الجَهْلِ(٢) بِقَوْلِهِ : ﴿قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا﴾ [سورة الطلاق ١١/٦٥] .

وجَوَّزَ(٣) في « أَخْلاقَهُ » أَنْ يَكُونَ مَفْعُولاً ثَانياً ، وجَوَّزَ حَذْفَ « مِنْ » أَي : مِنْ أَبي(٤) .

٦ـ وإِذَا ثَبَتَ وصَحَّ أَنَّهُ يَجُوزُ ويَحْسُنُ العَوْدُ إلى الإِفْرَادِ بَعْدَ الجَمْعِ = كَانَ قَوْلُه : ﴿وَقَالُواْ مَا فِى بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِنَا﴾(٥) [سورة الأنعام ١٣٩/٦] = تَذْكِيراً بَعْدَ التَّأْنِيثِ ، لأَنَّهُ أَنَّثَ ﴿خَالِصَةٌ﴾ حَمْلاً لـ ﴿مَآ﴾ على مَعْنَى التَّأْنِيثِ ، ثُمَّ عَادَ إلى اللَّفْظِ ، [فقال ﴿وَمُحَرَّمٌ﴾ حَمْلاً على اللَّفْظِ](٦) . وإذا كَانَ كذلِكَ فقَوْلُ الشَّمَّاخِ(٧) :

---

(١) قوله : فرق بين معين حتى قوله بيان الأول = ذلك لفظ الجامع عما فهمه من كلام ابن جني ، فنسب إليه ما لم يتكلم فيه أو تأوَّل كلامه على وجه لا يصحُّ عنه .
فأوَّلُ ذلك أن الجامع جمع بين معين وعاجل في خبر واحد ، **ولا يجتمعان** . فكلام ابن جني في عاجل وحده بأن فيه بياناً للمبدل منه ؛ لأن الغرض في البدل البيان والتوكيد كما قال . وأما معين فهو خبر ، وما للخبر والبيان ؟
والثاني أَنَّ قوله ليس في العَوْد إلى « من » بيان الأول ، يريد « مَن » في قوله تعالى : ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ﴾ الآية . وابن جني لم يتكلم في هذه الآية ، انظر كلامه الذي نقلناه في ٦٣١ ح ٣ .

(٢) قوله وهو كلام ساقط بعد الجهل إلخ من كلام الجامع يستدرك بظنه على أبي الفتح ، انظر ما علقناه في ٦٣١ ح ١ و ٣ وما سلف .

(٣) أبو الفتح في التنبيه ٣٤٤ في الكلام في قول الفرزدق : ورثت أبي أخلاقه . . . البيت . وانظر ٦٢٨ ح ٢ـ٥ .

(٤) هذا آخر ما حكاه عن أبي الفتح بمعناه .

(٥) كشف المشكلات ٤٣٤ ، والإبانة ١٥٢ ـ ١٥٣ والمصادر ثمة ، وما سلف ٥١٥ في رقم ٣٤.

(٦) من يق .

(٧) ديوانه ، ق ١/١٧ ، ٢ ص ٣٠٧ ـ ٣٠٨ وتخريجهما فيه ٣١٧ . وهما في الكتاب ١٠٢/١ ، وشرحه للسيرافي ٥٦/٢ ـ ٥٧ ، وشرح أبياته لابنه ٧/١ ، والتعليقة ١٤٣/١ ، والبغداديات ١٣٣ ، وشرح اللمع للمصنِّف ٥٣٥ ، والمقاصد الشافية ٤١٣/٤ ـ ٤١٤ ، وشرح المفصل =

أَمِـنْ دِمْنَتَيْـنِ عَـرَّسَ الـرَّكْـبُ فِيهِـمَـا   بحَقْلِ الرُّخَامَى قَدْ عَفَا طَلَلاهُمَا
أَقَـامَ عَلَـى رَبْعَيْهِـمَـا جَـارَتَـا صَفًـا   كُمَيْتَا الأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلاهُمَا[١]

= لا يَبْطُلُ بِهِ حُجَّةُ مَنِ احْتَجَّ[٢] على إِجَازَةِ سِيبَوَيْهِ[٣] : « مَرَرْتُ بِرجُلٍ حَسَنِ وَجْهِهِ » ، [لأَنَّهُ][٤] قَدِ احْتَجَّ بهذا البَيْتِ عَلَى جَوَازِ المَسْأَلَةِ ، وقالَ[٥] : « جَوْنَتَا مُصْطَلاهُمَا » كـ« حَسَنَيْ وَجْهِهِما » .

= ٨٦/٦ ، وتمهيد القواعد ٢٨٠١/٦ ، والخزانة ١٩٨/٢ . والثاني في الأصول ٤٧٥/٣ ، والبصريات ٥٦٩ ، والشيرازيات ٤٥٠ ، والخصائص ٤٢٢/٢ ، والفسر ٦٦٠/١ ، وسفر السعادة ٦١٣ ، والمقاصد الشافية ٢١/٤ ، ١٠٣ ، ٤٠٤ ، وغيرها . وقوله وإذا كان. . . حتى آخر ما يأتي برقم ٦ ص ٦٣٤ = ليس في يق .

(١) قوله « أقام » كذا وقع هنا وفي شرح اللمع ، والروايةُ : **أَقَامَتْ** . ورواية الديوان : عرَّج الركب . . . قد **أَنَى لِبلاهما** . فقال البغداديّ في رواية المتن السائرة : وهذا غير صواب لأنه يتكرر مع ما بعده اهـ يريد قول الشماخ في البيت الرابع :

أَقَامَا لليلى والرَّبَاب وزالتا   بذات السِّلامِ **قد عفا طللاهما**

ورواية المتن في الحماسة البصرية ١٥٤١/٣ برقم ١٤٥٨ وغيرها .

أَمِنْ دِمْنَتَيْن : الدِّمْنَة : الموضع الذي أَثَّر فيه الناسُ بنزولهم وإقامتهم . عَرَّج : التَّعْريج : أن يعطفوا إلى الموضع ويقفوا فيه ، وعَرَّس : نزل ليلًا في المكان بعدما سار أكثر الليل . الركب : جمع راكب ، وهم أصحاب الإبل . بحَقْل الرُّخامى : الرُّخَامى : شجر مثل الضَّالِ وهو السِّدْر البَرِّيُّ ، والحَقْل : الموضع الذي نبت فيه الرُّخَامى . قد عفا : درس . طللاهما : الطَّلَل ما شخص من آثار الدار . قد أَنى لِبلاهما في رواية الديوان : قد حان أن تَبْلَيا أي أمن أجل دمنتين أي أتحزن من أجل دمنتين . رَبْعَيْهما : ربعي الدِّمنتين ، والرَّبْع : المنزل والدار . جارتا صفا : الصَّفا : الجبل في هذا الموضع ، وجارتاه : حجران يُجْعَلان تحت القِدْر وهما الأُثْفِيَّان وتسند القِدْر إلى الجبل فيقوم الجبل مَقام حجر ثالث فيكون تحت القدر . كُمَيْتا الأَعالي : مثنَّى كميت بالتصغير من الكُمْتة وهي الحمرة الشديدة المائلة إلى السَّواد . جَوْنَتا مصطلاهما : مثنَّى جَوْنة : السوداء ، والمُصْطَلَى : موضع اتِّقاد النار ، عن ابن السيرافي والخزانة .

(٢) انظر شرح اللمع وغيره .

(٣) الكتاب ١٠٢/١ ولفظه . . وقد جاء في الشعر حسنةُ وجهِها اهـ .

(٤) زيادة مني .

(٥) هذا معنى قول سيبويه ومذهبه في البيت لا لفظه وتقديره . وفي شرح السيرافي : جونتا مصطلاهما بمنزلة حسنتا وجوههما .

فقالَ قَائِلُونَ(١) : إِنَّ قَوْلَهُ : « مُصْطَلاهُما » يَعُودُ « هُمَا » إِلى الأَعْالِي
371 بِمَعْنَى الأَعْلَيَيْنِ .

قِيلَ لهم(٢) : التَّثْنِيَةُ بَعْدَ الجَمْعِ مُحَالٌ لا يَحْسُنُ .

فَقَالُوا(٣) : قَدْ جَاءَ الإِفْرَادُ بَعْدَ الجَمْعِ ، والتَّذْكِيرُ بَعْدَ التَّأْنِيثِ .

وإِنَّمَا يَبْطُلُ ٱحْتِجَاجُهُمْ بِأَنَّهُ لا يُقَالُ : كُمَيْتَا الأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَى الأَعَالِي(٤) ، وإِنَّمَا يُقَالُ : مُصْطَلَى الأَسَافِلِ(٥) .

وهٰذَا حَدِيثٌ قَدْ كَتَبْنَاهُ في مَوَاضِعَ(٦) ، لَيْسَ مِنْ بَابَةِ هذا الكِتَابِ(٧) .

٧ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ﴾(٨) [سورة البقرة ٢/ ١٧] فَكَنَى عنهُ بِالْمُفْرَدِ ، ثُمَّ قَالَ : ﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ [١٧] ، فكَنَى عنه بالجَمْعِ .

٨ـ ومِثْلُه : ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ ﴾(٩) [سورة الزمر ٣٩/ ٣٣] ، ثُمَّ قَال : ﴿ أُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾ [٣٣] .

---

(١) انظر شرح السيرافي ، والمصادر المذكورة في تخريج قول الشماخ .

(٢) انظر البغداديات ١٤٠ وغيره .

(٣) انظر ما تقدم في صدر كلامه ٦٣٢ ، وفي ٦٢٧ ح ٦ .

(٤) قال في شرح اللمع : لأن ذلك [يعني هذا التقدير] فاسد في المعنى دون اللفظ اهـ ولم يذكر ثمة ما يأتي من بيان فساده في المعنى وهو أنه يقال : مصطلى الأسافل .

(٥) في شرح السيرافي : جونتا مصطلاهما يعني مسودّتا الجارتين مسودّتا المصطلى وهو موضع الوقود اهـ ثم نقل عمن أجاز أن يكون الضمير للأعالي أي جونتا مصطلى الأَعالي ، وهو فاسد المعنى بما ذكر الجامع .

(٦) في شرح اللمع ٥٣٤ ـ ٥٣٥ مما انتهى إلينا من آثاره .

(٧) وإنما أورده ههنا لما حكاه عمن قدر عود الضمير في مصطلاهما وهو للتثنية إلى الأعالي وهو جمع ، وانظر ما حكاه السيرافي في تفسير ذلك .

(٨) كشف المشكلات ٢٣ ـ ٢٤ والمصادر ثمة .

(٩) كشف المشكلات ٢٤ ، ١١٦٣ والمصادر ثمة . وانظر ما يأتي ٩٤٣ برقم ٢٩ .

٩ـ وقالَ : ﴿ وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ [120/1] لَّكُمَآ ﴾(١) [سورة الأحقاف ٤٦/١٧] ، ثُمَّ قالَ : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْقَوْلُ ﴾ [١٨] .

ويَجُوزُ(٢) أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ فِي قَوْلِهِ : ﴿ وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ ﴾ : أَي : وفيما يُتْلَى عليكم ، فَحَذَفَ الخَبَرَ .

١٠ـ ومِثْلُه : ﴿ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ ﴾(٣) [سورة الأنعام ٦/ ١٥٤] أي : تَمَاماً على المُحسِنِينَ ، عَنْ مُجَاهِدٍ(٤) . كَأَنَّهُ قِيلَ : تَمَاماً على المُحْسِنِينَ الذين(٥) هُوَ أَحَدُهُم .

372

وقِيلَ : تَمَاماً على إِحْسَانِهِ ، أَي : على إِحْسَانِ مُوسَى بِطَاعَتِهِ(٦) ، فيكون مَصْدَراً(٧) كَقَوْلِهِ: ﴿ وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ ﴾(٨) [سورة التوبة ٩/ ٦٩] أي كخَوْضِهم .

وعلى الأَوَّلِ جِنْسٌ(٩) كَقَوْلِهِ : ﴿ بِأَحْسَنِ ٱلَّذِى كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾(١٠)

---

(١) كشف المشكلات ٢٤ ، ١٢٣٧ ـ ١٢٣٨ والمصادر ثمة .

(٢) انظر كشف المشكلات ١٢٣٨ .

(٣) عن تفسير الماوردي ٢/ ٥٧٩ ، وانظر معاني القرآن للفراء ١/ ٣٦٥ ، وللزجاج ٢/ ٢٤٧ ، وتفسير الطبري ٩/ ٦٧٤ ـ ٦٧٧ ، وإعراب القرآن ٣٣٣ ، والعضديات ٢٠٧ ، والشيرازيات ٣٦٠ ، والبسيط ٨/ ٥٣٩ـ٥٤٣ وما يأتي ١٥٧٧ برقم ٨ .

(٤) كما في تفسير الماوردي ، وانظر تفسير الطبري . وأجازه الكسائي والفراء ومن وافقهما .

(٥) في صل ويق : الذي ، والصواب ما أثبت .

(٦) عن الرَّبيع والفراء كما في تفسير الماوردي، وانظر معاني القرآن للفراء وتفسير الطبري وغيرهما .

(٧) أجازه أبو علي ومن وافقه قياساً على ما حكاه أبو الحسن الأخفش من مذهب يونس في وقوع « الذي » مصدراً ، ووافقه الأخفش والبغداديون ، وهو قول الفراء في معاني القرآن له ، وانظر التعليق في كشف المشكلات ٥١٩ ، ١١٩٧ ـ ١١٩٨ وما يأتي ١٥٧٧ برقم ٨ .

(٨) كشف المشكلات ٥١٩ ، وما يأتي ١٥٧٧ برقم ٨ . وسلف فيه وجه آخر ٥٤٢ .

(٩) فلفظه مفرد وهو في المعنى شائع دال على الكثرة ، وعاد الضمير عليه مفرداً . ومجيءُ الذي للتخصيص أكثر ، انظر الحجة ١/ ١٥٠ ـ ١٥١ ، وانظر مظانَّ قول منظور بن مرثد الأسديّ :

أو تصبحي في الظاعِنِ المُوَلِّي

في مختار التذكرة ٢٣٤ ، وغيره .

(١٠) أي بأحسن الأعمال ، كما في تفسير الماوردي ٣/ ٤٧٠ ، وانظر تفسير الطبري ٢٠/ ٢٠٨ .

[سورة الزمر ٣٩/ ٣٥] ، وقَوْلِهِ : ﴿أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾[١] [سورة فصلت ٤١/ ٢٩] .

١١ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿وَيَجْعَلُونَ لِمَا لَا يَعْلَمُونَ نَصِيبًا مِّمَّا رَزَقْنَـٰهُمْ﴾[٢] [سورة النحل ١٦/ ٥٦] .

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ[٣] : القَوْلُ فِيمَا يَعُودُ مِنَ الصِّلَةِ إلى المَوْصُولِ = أَنَّهُ لا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ هاءً تُقَدِّرُها مَحْذُوفَةً = أَوْ يَكُونَ « الواوَ » .

فلا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الهَاءَ لأَنَّ الكُفَّارَ يَعْرِفُونَ مَا يَتَّخِذُونَهُ آلِهَةً[٤] .

فإِذا لَمْ يَجُزْ ذلكَ عَلِمْتَ أَنَّ الرَّاجِعَ إِلَى المَوْصُولِ « الوَاو » في ﴿يَعْلَمُونَ﴾ . وإِنَّما عَادَ عليه على لَفْظِ الجَمْعِ[٥] كما قال : ﴿وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [سورة النحل ١٦/ ٧٣] ، فَحَمَلَ على المَعْنَى . والضَّمِيرُ فِي ﴿وَيَجْعَلُونَ﴾ لِلْكُفَّارِ ، والذي في ﴿يَعْلَمُونَ﴾ يَعُودُ إلى ﴿مَآ﴾ ، كما قال : ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ﴾[٦] [سورة النحل ١٦/ ٢١] . فهذا كقَوْلِهِ: ﴿مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾[٧] [سورة النحل ١٦/ ٧٣] فالضَّمِيرُ في ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [عائدٌ إلى ﴿مَآ﴾][٨] . 373

---

(١) أي دعاة الضلالة ، عن ابن عيسى الرماني في تفسير الماوردي ٣/ ٥٠٢ وفي مجمع البيان ٩/ ١٩ : والمراد باللَّذَين جنسي الجن والإنس إلخ . وقيل غير ذلك .

(٢) كشف المشكلات ٢٤ ، ٦٨٤ ، والإبانة ٢٦٠ والمصادر ثمة .

(٣) في التذكرة أظن ، وليس في شيء مما طبع من آثاره .

(٤) بل يجوز ، وفي الكلام تقدير مضاف ، والواو في ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾ للمشركين ويعلمون بمعنى يعرفون ، أي : لما لا يعرفون حقيقته ، وهو الظاهر ، انظر بسط التعليق عليه في الإبانة ٢٦٠ ح ١ .

(٥) في أنه كنى عن الأصنام بالواو لأنهم جعلوا الأصنام بمنزلة العقلاء ، انظر كشف المشكلات ٦٩٣ . وفي مجمع البيان ٦/ ١٩٣ : لأنهم جعلوا الأصنام هنا بمنزلة العقلاء ، عن أبي علي الفارسيّ اهـ .

(٦) انظر بسط التعليق على هذا في الإبانة ٢٧١ ح ٥ .

(٧) كشف المشكلات ٦٩٣ ، والإبانة ٢٧١ برقم ١٢٨٥ والمصادر فيهما .

(٨) زيادة من يق . وفي كشف المشكلات ٦٩٢ ـ ٦٩٣ : أي ما لا يملك أن يرزق أحداً شيئاً ، ثمَّ قال : ﴿وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ فجمع ضمير « ما » ، ولو قال: « ولا يستطيع » لكان جائزًا بالعطف على=

وقالَ(١) فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : التَّقْدِيرُ : ويَجْعَلُونَ لِمَا لا يَعْلَمُونَهُ إِلَهاً ، فَحَذَفَ المَفْعُولَيْنِ .

١٢ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلَقَّفْ مَا صَنَعُوٓاْ ﴾(٢) [سورة طه ٢٠/ ٦٩] يَحْتَمِلُ(٣) قَوْلُه ﴿تَلَقَّفْ﴾ أَمْرَيْنِ :

يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ في ﴿تَلَقَّفْ﴾ ضَمِيرُ قَوْلِه : ﴿ مَا فِي يَمِينِكَ ﴾ ، وأَنَّثَ على المَعْنَى ، لأَنَّهُ فِي المَعْنَى عَصًا . ويُؤَكِّدُ ذلكَ قَوْلُه : ﴿ فَأَلْقَىٰ مُوسَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ تَلَقَّفُ مَا يَأْفِكُونَ ﴾(٤) [سورة الشعراء ٢٦/ ٤٥] ؛ فكذلكَ(٥) يَكُونُ الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ : ﴿ وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلَقَّفْ ﴾(٦) [سورة طه ٢٠/ ٦٩] .

ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿تَلَقَّفْ﴾ للمُخَاطَبِ . وجَعَلَهُ هُوَ المُتَلَقِّفَ ، وإِنْ كَانَ

= ﴿ يَمْلِكُ ﴾ ، كما أنه لو قال : « ما لا يملكون » طبقاً لـ ﴿ يَسْتَطِيعُونَ ﴾ كان حسناً أيضاً اهـ والجامع كما علمت ينقل كلام أبي علي وإن لم ينصّ على ذلك في هذا الموضع من كشف المشكلات ، ونصَّ عليه فيما سلف من كشف المشكلات ٦٨٤ ـ ٦٨٥ في الكلام على قوله ﴿ لِمَا لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [سورة النحل ١٦/ ٥٦] . وخشيت أن يكون قد تصرف بعبارته فلم أزده في المتن .

(١) أبو عليّ في موضع آخر من التذكرة أظن . وفي كشف المشكلات ٦٨٥ عنه : وقدره في موضع آخر إلخ فساق كلامه . وفي مجمع البيان ٦/ ١٩٣ : وقال [يعني أبا علي] أيضاً : يجوز أن يكون تقديره : ويجعلون لما لا يعلمونه إلهاً نصيباً ، ويكون الضميران في ﴿ وَيَجْعَلُونَ ﴾ و﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ للمشركين ، وحذف المفعولان اهـ .

(٢) كشف المشكلات ٨٣٧ ـ ٨٣٨ ، والحجة ٥/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦ ، وما يأتي ١٣٩٦ برقم ٣ .
و« تَلَقَّفْ » بفتح التاء واللام وتشديد القاف وجزم الفاء = قراءة غير حفص إلا ابن عامر أو ابن ذكوان عنه . فقرأ بالرفع « تَلَقَّفُ » ، وقرأ حفص « تَلْقَفْ » بسكون اللام وتخفيف القاف المفتوحة وجزم الفاء ، انظر السبعة ٤٢٠ ، والنشر ٢/ ٣٢١ ، وكشف المشكلات .

(٣) أخذ جميع ما ذكره من الحجة بتصرف وحذف واختصار .

(٤) في قراءة غير حفص عن عاصم ، فقرأ ﴿ تَلْقَفُ ﴾ ، انظر السبعة ٤٧١ ، والحجة ٥/ ٣٥٧ .

(٥) في صل : وكذلك . وقوله فكذلك إلخ السطر الثاني ليس في يق .

(٦) قوله : ويؤكد قوله . . . تلقف = من كلام الجامع لا من كلام أبي علي .

التَّلَقُّفُ فِي الحَقِيقَةِ للْعَصَا[١] = لأَنَّهُ[٢] بِإِلْقَائِهِ كَانَ ، فأُسْنِدَ التَّلَقُّفُ إِليهِ ، وإِنْ كَانَ للْعَصَا فِي الحَقِيقَةِ، كما قال: ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ﴾[٣] [سورة الأنفال ٨/ ١٧] .

١٣ـ ومِمَّا حُمِلَ على المَعْنَى قَوْلُه ﴿ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا ﴾[٤] [سورة البقرة ٢/ ١٠٢] . فالضَّمِيرُ في ﴿ فَيَتَعَلَّمُونَ ﴾ يَعُودُ إلى ﴿ أَحَدٍ ﴾ .

١٤ـ وقالَ : ﴿ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ ﴾[٥] [سورة البقرة ٢/ ١٣٦] . و« بَيْنَ » لا تُضَافُ إلى المُفْرَدِ[٦] . قَالَ فِي ثَلاثَةِ مَوَاضِعَ هذا اللَّفْظَ[٧] . 374

١٥ـ وقال [120/2] : ﴿ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَآجُّوكُمْ ﴾[٨] [سورة آل عمران ٣/ ٧٣] ، فَجَمَعَ الضَّمِيرَ فِي ﴿ يُحَآجُّوكُمْ ﴾ حَمْلاً على المَعْنَى .

١٦ـ وقال : ﴿ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ﴾[٩] [سورة الحاقة ٦٩/ ٤٧] . فهذا ،

---

(١) في صل ويق : وإن كان المتلقف في الحقيقة العصا ، وأثبتُّ ما في الحجة ، وهو أجود لقوله بعد « لأنَّه » والضمير للتلقُّف .

(٢) أي لأنَّ التلقُّف .

(٣) بعده في الحجة : فأَضاف الرمي إلى الله سبحانه وإن كان للنبي ﷺ لما كان بقوة الله وإقداره اهـ وانظر كشف المشكلات .

(٤) كشف المشكلات ٢٠٧ والمصادر المذكورة فيه ٨٣ ح٣، والإغفال ١/ ٣٦٩، والفريد ١/ ٣٤٩ وغيرها .

(٥) الفريد ١/ ٣٩٦ ، والبحر ١/ ٤٠٩ ، والدر المصون ٢/ ١٣٩ .

(٦) كشف المشكلات ٢٠٧ ، والإغفال ١/ ٥٤ ، وهمع الهوامع ٣/ ٢٠١ .

(٧) التلاوة في موضعين : ﴿ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ ﴾ [سورة البقرة ٢/ ١٣٦ ، وآل عمران ٣/ ٨٤] والتلاوة في [سورة البقرة ٢/ ٢٨٥] ﴿ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ﴾ ويمكن أن يضاف إليها ﴿ وَلَمْ يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ ﴾ [سورة النساء ٤/ ١٥٢] .

(٨) الإبانة ٤٩٩ ، والفريد ٢/ ٧٢ ، والمصادر المذكورة في الكلام على الآية في كشف المشكلات ٢٣٧ ، والاستدراك ١٤٤ .

(٩) كشف المشكلات ٢٠٧، ١٣٨١، والإبانة ٤٩٨ ـ ٤٩٩ والمصادر فيهما، وما سلف ١٩٦، ٣١٩، ٥٢٨ .

على الحِجَازيَّةِ ، ﴿ أَحَدٍ ﴾ اسْمُهَا[١] ، و﴿ حَاجِزِينَ ﴾ خَبَرٌ له . ولَمْ يُبْطِلِ الفَصْلُ هنا عَمَلَ « ما » ؛ لأَنَّ الفَصْلَ بالظَّرْفِ كَلا فَصْلٍ[٢] .

وعلى التَّمِيمِيَّةِ[٣] : ﴿ حَاجِزِينَ ﴾ نَعْتٌ[٤] لـ ﴿ أَحَدٍ ﴾ على المَعْنَى ، و﴿ مِنكُم ﴾ خَبَرُهُ[٥] .

١٧ ـ ومِنَ الحَمْلِ مَرَّةً على اللَّفْظِ وأُخْرَى على المَعْنَى = قَوْلُه : ﴿ إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴾[٦] [سورة مريم ١٩/ ٩٣] ، وقالَ : ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ ﴾[٧] [سورة مريم ١٩/ ٩٥] ، ولَمْ يَقُلْ : آتُوهُ ، ولا : آتُو الرَّحْمٰنِ = كما قال : ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ ﴾[٨] [سورة النمل ٢٧/ ٨٧] ، ﴿ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾[٩] [سورة يسٓ ٣٦/ ٤٠] ، وقال : ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ ﴾ [سورة القصص ٢٨/ ٨٨] . 375

* * *

(١) أي ما منكم أَحدٌ .

(٢) انظر همع الهوامع ٢/ ١١٤ ، وما علقناه في الإبانة ٤٩٩ ح ٧ ، وكشف المشكلات ١٣٨١ ح ٧ ، والاستدراك ٤١٦ ح ١٣ .

(٣) حملُها على التميمية ضعيفٌ بل لا يجوز ، انظر التعليق الآتي .

(٤) وهو قول الزجاج في معاني القرآن له ٥/ ١٧٠ ، ووافقه النحاس في إعراب القرآن ١٠٠٣ ، وغيره ، انظر تمام التعليق في الإبانة .

(٥) ذهل الجامع عما نقله فيما سلف ٥٢٩ في رقم ٥٥ عن أبي علي في البصريات حيث منع ذلك ، انظر ما سلف ، والتعليق في الإبانة .

(٦) كشف المشكلات ٨٠٩ والمصادر ثمة ، والحجة ٥/ ٤٠٧ و٦/ ٣٠٠ ، والإغفال ١/ ٢٥٥ ـ ٢٥٦ ، والشيرازيات ٧٧ ، ٤١٨ ، ٤٣٣ ، والعضديات ٤٨ ، والشعر ١٢٨ ، ٢٧٧ .

(٧) الحجة ٥/ ٤٠٧ ، والشيرازيات ٤٣٣ ، والعضديات ٤٩ ، والخصائص ٣/ ٣٣٨ ـ ٣٣٩ ، والمحتسب ٢/ ١٤٦ .

(٨) المقتضب ٢/ ٢٩٨ ، والحجة ٦/ ٣٠٠ ، والشيرازيات ٧٧ ، ٤١٨ ، ٤٣٣ ، والشعر ١٢٨ ، والعضديات ٤٨ ، والخصائص ٣/ ٣٣٨ ، والمحتسب ٢/ ١٤٦ .

(٩) الشيرازيات ٤٣٣ ، والمحتسب ٢/ ١٤٦ ، ومجمع البيان ٨/ ٣٠٣ ، والفريد ٥/ ٣٥٣ .

[البَابُ التَّاسِعَ عَشَرَ][١]
بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ مِنِ أَزْدِوَاجِ الكَلامِ والمُطَابَقَةِ والمُشَاكَلَةِ وغَيْرِ ذَلِكَ

وهُوَ بَابٌ وَاسِعٌ[٢] . مَرَّةً يُشَاكِلُ اللَّفْظُ بِاللَّفْظِ ، والمَعْنَى بِالمَعْنَى = وبِاللَّفْظِ دُوْنَ المَعْنَى = وبالمَعْنَى دُوْنَ اللَّفْظِ .

١ـ فمِمَّا جاءَ مِنْ ذَلِكَ : قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ[٣] : ﴿ وَمَا يُخَادِعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ ﴾[٤] [سورة البقرة ٢/ ٩] بالألِفَ ، طابَقَ بهِ قَوْلَه : ﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ ﴾ [٩] . وأَرَادَ أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ المُثْبَتُ هُوَ المَنْفِيَّ[٥] .

٢ـ ومِثْلُه : ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾[٦] [سورة البقرة ٢/ ١٤] ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ [١٥] والثاني جَزَاءُ الاسْتِهْزَاءِ .

٣ـ ومِثْلُه[٧] : ﴿ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُواْ عَلَيْهِ ﴾ [سورة البقرة ٢/ ١٩٤] والثاني

---

(١) انظر التعليق على « الباب الأول » ١١ ح ١ . وفي يق الباب التاسع عشر فيما جاء إلخ .

(٢) انظر أمثلة منه في شرح الكتاب للسيرافي ١/ ٣٨٤ ، والعضديات ٧٥ ـ ٧٨ ، والحجة ١/ ٣١٥ ـ ٣١٦ ، والبرهان ٨٥٩ ـ ٨٦٣ ، والإتقان ٥/ ١٧٧١ ـ ١٧٧٢ ، وفهارس كشف المشكلات .

(٣) وهم أبو عمرو ونافع وابن كثير ، وقرأ الباقون ﴿ وَمَا يَخْدَعُونَ ﴾ ، انظر السبعة ١٣٩ ، وكشف المشكلات ٢٠ .

(٤) الحجة ١/ ٣١٥ ومنه أخذ الجامع ، ومعاني القرآن للزجاج ١/ ٨٧ ، وكشف المشكلات ٢٠ ـ ٢١ والمصادر ثمة . والتلاوة : ﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يخادعون إِلَّآ أَنفُسَهُمْ ﴾ .

(٥) في صل : المعنى ، وصوابه من يق .

(٦) تأويل مشكل القرآن ٢٧٧ ، ومعاني القرآن للزجاج ١/ ٣٥٣ ، والفريد ١/ ١٦٤ ، والبرهان ٨٦٢ ، والإتقان ٥/ ١٧٧٢ .

(٧) الحجة ١/ ٣١٦ ، وتأويل مشكل القرآن ٢٧٧ ، ومعاني القرآن للزجاج ١/ ٨٦ ، والإتقان ٢/ ١٧٧٢ .

376

جَزاءٌ[١] ، ولَيْسَ بِعُدْوَانٍ .

٤ـ ومِثْلُه : ﴿ وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ ﴾[٢] [سورة آل عمران ٣/ ٥٤] أَي : جَازَاهُم .

٥ـ وقَوْلُه : ﴿ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ ٱللَّهُ مِنْهُمْ ﴾[٣] [سورة التوبة ٩/ ٧٩] .

ومِثْلُه : ﴿ وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ﴾[٤] [سورة الشورى ٤٢/ ٤٠] .

فهذا كُلُّهُ طِبَاقٌ على اللَّفْظِ[٥] . ورُوْعِيَ في ﴿وَمَا يُخَادِعُونَ﴾ [سورة البقرة ٢/ ٩] طِبَاقُ اللَّفْظِ والمَعْنَى[٦] .

٦ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ [سورة الفاتحة ١/ ٦] أَبْدَلُوا[٧] مِنَ السِّينِ صَاداً لِتُوَافِقَ الطَّاءَ فِي الإِطْبَاقِ ؛ لأَنَّ السِّينَ مَهْمُوسَةٌ والطَّاءَ مَجْهُورَةٌ[٨] .

ولهذا أَبْدَلَها من أَبْدَلها[٩] زَاياً ؛ لِتُوَافِقَ الطَّاءَ فِي الجَهْرِ .

٧ـ ومِثْلُه قَوْلُه : ﴿ أَنۢبِئۡهُم ﴾ [سورة البقرة ٢/ ٣٣] ﴿ فَٱنۢبَجَسَتۡ ﴾ [سورة الأعراف ٧/ ١٦٠] ﴿ وَمَنۢ بَلَغَ ﴾[١٠] [سورة الأنعام ٦/ ١٩] أَبْدَلُوا مِنَ النُّونِ مِيماً ؛ لأَنَّ المِيمَ تُوَافِقُ

---

(١) في الحجة : قصاص .

(٢) تأويل مشكل القرآن ٢٧٧ ، ومعاني القرآن للزجاج ١/ ٣٧٣ ، والإتقان ٥/ ١٧٧١ .

(٣) تأويل مشكل القرآن ٢٧٧ .

(٤) معاني القرآن للزجاج ١/ ٨٦ ، ٣٥٣ ، والفريد ١/ ١٦٤ ، والبرهان ٨٦٢ ، والإتقان ٥/ ١٧٧١ ـ ١٧٧٢ ، وسيأتي ٦٧١ برقم ٨٤ .

(٥) في صل ويق : على المعنى ، والصواب ما أثبت .

(٦) انظر الحجة وكشف المشكلات . ومن قرأ ﴿ وَمَا يَخْدَعُونَ ﴾ راعى المعنى دون اللفظ .

(٧) يعني من قرأ بالصاد ـ وهم غير أبي عمرو وابن كثير من السبعة فقرأا بالسين ، وروي عنهما القراءة بالصاد ، انظر السبعة ١٠٥ ، وكشف المشكلات ٧ . وانظر ما يأتي ١٥٨٩ برقم ١ .

(٨) انظر كشف المشكلات ٨ والمصادر ثمة .

(٩) وهو حمزة ، انظر كشف المشكلات ٨ والمصادر ثمة .

(١٠) كان في صل ويق « ومن بك » خطأ صوابه ما أثبت .

البَاءَ فِي المَخْرَجِ(١) ، وتُوَافِقُ النُّونَ فِي الغُنَّة(٢) .

فلَمَّا لَمْ يَسْتَتِبَّ ٱدِّغَامُ النُّونِ فِي البَاءِ لِبُعْدِها منها ، وأَرَادُوا تَقْرِيبَ الصَّوْتِ
377 = أَبْدَلُوها مِيماً .

وهذِهِ(٣) المِيمُ مُخْفَاةٌ غَيْرُ مُدَّغَمَةٍ فِي البَاءِ بَتَّةً ، ولَيْسَتْ بمُظْهَرَةٍ كَإِظْهَارِها فِي قَوْلِهِم : شَاةٌ « زَنْمَاءُ » ، و« أَنْمُلَةٌ » ؛ لأَنَّ ٱدِّغَامَها هُنَاكَ يُتَوَهَّمُ [121/1] مَعَهُ أَنَّهُ مِنَ المُضَاعَفِ(٤) ، بخِلافِ قَوْلِهِم : « امَّحَى » ، و« امَّحَقَ »(٥) ، لأَنَّ المِثَالَ « انْفَعَلَ » ، وليسَ في الكلامِ « افَّعَلَ » .

٨ـ ومِنَ المُشَاكَلَةِ كَسْرُ « الهاءِ » لأَجْلِ « اليَاءِ » في ﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ [سورة الفاتحة ١/٧] وبابِه(٦) ، وكَسْرُ الهاءِ في « فِيهِ » ، و« لَدَيْهِ » ، و« عَلَيْهِ » .

٩ـ ومِنَ المُشَاكَلَةِ أَيْضاً قَوْلُه : ﴿ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا ﴾(٧) [سورة الحديد ٥٧/٢٧] ، فَنَصَبُوا ﴿رَهْبَانِيَّةً﴾ في الاخْتِيَارِ وسَعَةِ الكَلامِ ، بفِعْلٍ مُضْمَرٍ(٨) ، لِيُطَابِقَ الفِعْلَ المُصَدَّرَ بِهِ الكَلامُ .

ومِثْلُهُ لَوْ وَقَعَ ٱبْتِدَاءً اخْتِيرَ فِيهِ الرَّفْعُ دُونَ النَّصْبِ(٩) ، نَحْوُ :

---

(١) الدر النثير ٣٦٩ ، وكشف المشكلات ١٤ والمصادر ثمة .

(٢) انظر ما يأتي من أحوال النون عند الحروف في الباب ٧٧ ص ١٥٢١ ـ ١٥٢٤ ، والدر النثير ٣٦٤ فما بعدها .

(٣) في صل : وهذا ، والوجه ما أثبت من يق .

(٤) فلو قيل : زَمَّاء وأَمُّلَة لالتبس بباب زممت وأملت ، انظر ما يأتي .

(٥) كأنه في صل « امَّحل » ولا أعرفه ، فلعل الصواب ما أثبت ، وفي هذا الباب امَّعط وامَّغط . وفي يق : امحل وادخل واتّسر [كذا] . وادّخل واتّسر افتعل وليسا من هذا الباب .

(٦) ومنه لديهم وإليهم ، انظر كشف المشكلات ٩ والمصادر ثمة ، وما يأتي ١٥٨٦ برقم ٢ .

(٧) معاني القرآن للزجاج ٥/١٠٣ ، وإعراب القرآن ٩٤١ ، والفريد ٦/١٠٧ ، والمصادر المذكورة في الإبانة ٤٨٣ .

(٨) وقيل نصب بالعطف على ما قبله .

(٩) انظر الكتاب ١/٤٢ بولاق ١/٨٢ ـ ٨٣ هارون ، وشرحه للسيرافي ١/٣٧٥ ، والمصادر التي =

« زَيْدٌ ضَرَبْتُه »(١) .

١٠ـ ومِثْلُ الآيَةِ : ﴿ يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ ﴾(٢) [سورة الإنسان ٧٦/٣١] ، فجاءَ ﴿ وَٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ مَنْصُوباً بفِعْلٍ مُضْمَرٍ ، لِيُطَابِقَ ﴿ يُدْخِلُ ﴾ ، على تَقْدِيرِ : يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ ، ويُعَذِّبُ الظَّالِمينَ .

١١ـ ومِثْلُه : ﴿ وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَٰلَ ﴾(٣) [سورة الفرقان ٢٥/٣٩] فنصبوا ﴿ كُلًّا ﴾ بمُضْمَرٍ ، لأنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ : ﴿ فَقُلْنَا ٱذْهَبَآ إِلَى ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا فَدَمَّرْنَٰهُمْ تَدْمِيرًا ﴾ [٣٦] . 378

١٢ـ وقد جاءَ : ﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ ﴾(٤) [سورة يسٓ ٣٦/٣٩] بِالرَّفْعِ والنَّصْبِ .

فمَنْ نَصَبَ(٥) نَظَرَ إلى قَوْلِهِ : ﴿ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ ﴾ [٣٧] .

ومَنْ رَفَعَ(٦) نَظَرَ إلى قَوْلِه : ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلْأَرْضُ ﴾ [٣٣] ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ ﴾ [٣٧] .

١٣ـ فأَمَّا قَوْلُه تعالىٰ : ﴿ وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ۝٦ وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا ﴾(٧) [سورة الرحمن ٥٥/٦ـ٧] = فإِنَّ الاخْتِيَارَ كَانَ النَّصْبَ ، وإِنْ كَانَ الصَّدْرُ قَوْلَه(٨) ﴿ وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ ﴾ ، لأَنَّ قَوْلَه ﴿ يَسْجُدَانِ ﴾ فعلٌ وفاعل .

وكان سِيبَوَيْهِ يَقُولُ(٩) : إِنْ قُلْتَ : « زَيْدٌ ضَرَبْتُه وعَمْراً

= ذكرناها في التعليق على باب الاشتغال في كشف المشكلات ٤٦٩ ح ٣ ، والاستدراك ٢٤٤ ح ٣ ، والإبانة ٣٧٦ ح ١١ .

(١) انظر المصادر السالفة ، وما سلف ٥٩٨ .

(٢) الحجة ٣/ ١٢٥ ، ٣٦١ و٥/ ٥٥ ، وكشف المشكلات ١٤١٥ والمصادر ثمة .

(٣) الحجة ٣/ ١٢٥ ، ٣٦١ و٥/ ٥٥ ، وكشف المشكلات ٩٧١ والمصادر ثمة .

(٤) الحجة ٦/ ٣٩ـ ٤٠ ، وكشف المشكلات ١٠٥٩ ، ١١١٧ والمصادر ثمة .

(٥) وهم عاصم وحمزة والكسائي وابن عامر من السبعة ، انظر السبعة ٥٤٠ ، وكشف المشكلات .

(٦) وهم الباقون : أبو عمرو ونافع وابن كثير .

(٧) كشف المشكلات ١٣٠٣ ـ ١٣٠٥ والمصادر ثمة .

(٨) في صل : وقوله ، بإقحام الواو .

(٩) هذا معنى كلامه دون لفظه ، انظر الكتاب ١/ ٤٧ بولاق ١/ ٩١ هارون ، وشرحه للسيرافي =

كلَّمْتُه »[١] = فإن[٢] الاخْتِيَارَ فِي « عمرو » النَّصْبُ ، لأَنَّهُ مَعْطُوفٌ على قَوْلِكَ : ضَرَبْتُه[٣] .

ففَارَ فَائِرُ الزِّيَادِيِّ[٤] ، وقالَ : إِنَّا لَوْ قُلْنَا « زَيْدٌ عَمْرٌو[٥] كَلَّمْتُهُ » لَمْ يَصِحَّ هذا ؛ لأَنَّ قَوْلَكَ « عَمْرٌو كَلَّمْتُه » لَيْسَ فِيهِ ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلى « زَيْد » ، فلا يَصْلُحُ
379 العَطْفُ على ما هُوَ خَبَرُهُ .

فقالَ أَبُو سَعِيدٍ[٦] : إِنَّ هذا الكَلامَ مِنْ سِيبَوَيْهِ مَحْمُولٌ على إِضْمَارِ الهَاءِ ، والتَّقْدِيرُ : زَيْدٌ ضَرَبْتُه وعَمْرٌو كَلَّمْتُه فِي دَارِهِ ، أَوْ عِنْدَهُ[٧] ، وأَنْتَ لَوْ قُلْتَ : زَيْدٌ عَمْرٌو كَلَّمْتُه في دَارِهِ = صَحَّ وجادَ .

ولَيْسَ الأَمْرُ كما قَالَ الزِّيَادِيُّ ، ولا كما قال السِّيرَافِيُّ[٨] ، لأَنَّ[٩]

= ١/ ٣٩٠ ، والتعليقة ١/ ١٢٣ ، ومختار التذكرة ٣٥٣ ، والبصريات ٢١٠ ـ ٢١٦ ، وهو المسألة الأولى منه ، وشرح الكافية ١/١/ ٥٥٤ ، والانتصار ٥٩ والمصادر المذكورة في كشف المشكلات ١٣٠٣ ، وما يأتي ١٥٨٠ في رقم ١ .

(١) في الكتاب عمرو لقيته وزيداً كلَّمته ، وانظر المصادر في ٦٤٣ ح ٩ .

(٢) في صل ويق : إنّ والصواب ما أَثبت .

(٣) لا يريد سيبويه أنَّ عمراً معطوف على الهاء ، وإنما مذهبه أن يكون بناء الجملة الثانية كبناء الجملة التي قبلها ، قاله ابن ولاد في الانتصار ٦٢ .

(٤) أي انتشر غضبه ، وانظر مثل هذه العبارة في كشف المشكلات ٦٩٤ . وحكى في كشف المشكلات ١٣٠٣ قول الزيادي ولم يسمِّه ثمة . وقال السيرافي في شرحه للكتاب ١/ ٣٩٠ عقب حكايته كلام سيبويه في هذه المسألة ، قال : وقد أَنكر الزياديُّ وغيره من النحويين هذا على سيبويه ، فقالوا إلخ فساق كلامه . وهو قول أبي الحسن الأخفش ، ووافقهما المبرِّد في مسائل الغلط ، فتعقبه ابن ولاد في الانتصار ٥٩ ـ ٦٣ ، وانظر كلام أبي علي في البصريات .

(٥) في صل : وعمرو ، خطأ صوابه من يق .

(٦) السيرافيُّ . وهذا معنى كلامه في شرحه للكتاب ١/ ٣٩٠ ـ ٣٩١ .

(٧) قوله « أو عنده » ليس في كشف المشكلات ، وفي مطبوعة شرح السيرافي : زيد لقيته وعمرو كلمته عنده . وفي يق زيدًا ضربته خطأ هٰهنا ، وفيها وعمرًا كلمته وهو صواب .

(٨) انظر كشف المشكلات ، وشرح اللمع له ٢٨٣ .

(٩) قوله : لأَنَّ المعطوف إلخ أخذه من كلام لأبي علي نقله في كشف المشكلات ١٣٠٤ غير مسمٍّ=

المَعْطُوفَ لا يُعْتَبَرُ فِيهِ وَضْعُهُ مَوْضِعَ المَعْطُوفِ عليهِ[١] .

فسِيبَوَيْهِ أَضْمَرَ الفِعْلَ ، لِيُشَاكِلَ « ضَرَبْتُه » ويُشَاكِلَ ﴿يَسْجُدَانِ﴾[٢] والإعرابُ ما لَمْ يَظْهَرْ في مَوْضِعِ الجُمْلَةِ لَمْ يُعْتَدَّ به[٣] .

وبابُ المُطَابَقَةِ بَابٌ حَسَنٌ جِدًّا على ما حَكَى سِيبَوَيْهِ : « [هذا][٤] جُحْرُ ضَبٍّ خربٍ[٥] » ، [121/2] فتَرَكُوا الرَّفْعَ فِي « خَرِبٍ » ، وجَرُّوهُ حِرْصاً على المُطَابَقَةِ .

١٤ـ ومنهُ قِرَاءَةُ الحَسَنِ : ﴿ٱلْحَمْدُ لُلَّهِ﴾ [سورة الفاتحة ١/٢] بِضَمِّ اللامِ تبَعاً للدَّالِ[٦] ، وعَكْسُهُ كَسْرُ الدَّالِ تَبَعاً للامِ ، عَنِ الحِمْصِيِّ[٧] .

= كتاب أبي عليّ ، وهو التذكرة أظن ، أو في حاشية الكتاب وهو غير المطبوع باسم التعليقة ، انظر الاستدراك ٤٩٥ ح ١٨ = قال الجامع : والوجه فيه ما قال أبو علي من أَنَّ المعطوف على الشيء لا يعتبر فيه حال ذلك الشيء ، وتلا بابَ قوله :

متقلِّـــــــداً سيفـــــــاً ورمحـــــا

وقوله : علفتُها تبناً وماءً باردا

وزعم أنَّ الإعراب لم يظهر في موضع « لقيته » وما لا يظهر إلى اللفظ كان كالمطَّرح . . . إلى آخر ما ساقه من كلامه . وبعض معناه ذكره في البصريات .

(١) انظر الاستدراك ٣٤٨ والتعليق ثمة .

(٢) انظر ما نقلناه في شرح مذهب سيبويه عن ابن ولاد ٦٤٤ ح ٣ .

(٣) انظر ما نقلناه في ٦٤٤ ح ٩ من كلام أبي علي .

(٤) زيادة من الكتاب .

(٥) الكتاب ١/ ٣٤ ، ٢١٧ بولاق ١/ ٦٧ ، ٤٣٦ ـ ٤٣٧ هارون ، وشرحه للسيرافي ١/ ٣٤٥ و٢/ ٣٢٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٥ ، ٨٢ ، ٢٧٧ ، ٢٨٥ ـ ٢٨٦ ، وللفراء ٢/ ٧٤ ، والمقتضب ٤/ ٧٣ ، وإعراب القرآن ٢٨٠ ، والخصائص ١/ ١٩٣ و٣/ ٢٢٣ ، والتنبيه ١٣٦ ، وكشف المشكلات ٣٤١ والمصادر ثمة .

(٦) لم أصب نسبة هذه القراءة إلى الحسن. وهي منسوبة إلى ابن أبي عبلة في إعراب القرآن ٩٣، والمحتسب ١/ ٣٧، والبحر ١/ ١٨ ، والكامل للهذلي ، اللوح ١٥٧/ ١ .

(٧) أبي بحريَّة عبد الله بن قيس السَّكونيّ الكنديّ الحمصيّ ، له اختيار في القراءة ، انظر غاية النهاية ١/ ٤٤٢ برقم ١٨٥٠ .

ونصَّ الهذليُّ في الكامل اللوح ١٥٧/ ١ أنَّ كسر الدال واللام «هو الاختيار للحمصيّ». وهو أيضًا المحكيّ عن الحسن فيما بين يدي من مصادر، وروي عن زيد بن عليّ وغيره، وانظر معجم القراءات ١/ ٤ .

١٥ـ وعليه قِرَاءَةُ أَبِي جَعْفَرٍ(١) : ﴿لِلْمَلائِكَةُ ٱسْجُدُوا﴾ [سورة البقرة ٢/ ٣٤] بِضَمِّ
380 التَّاءِ تَبعاً لِلْجِيمِ .

١٦ـ وعليهِ مَا رَوَاهُ أَبُو حَاتِمٍ فِي « ٱخْتِيَارِهِ »(٢) : ﴿والجُرُوحِ قِصَاصٌ﴾ [سورة المائدة ٥/ ٤٥] بِكَسْرِ الحَاءِ تَبعاً لِلْقَافِ(٣) .

١٧ـ وعليه ما رَوَاهُ عَنْ يَعْقُوبَ(٤) هُوَ(٥) أَوْ غَيْرُه : ﴿إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم مَتَاعِ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [سورة يونس ١٠/ ٢٣] بِكَسْرِ العَيْنِ(٦) تَبعاً لِـ ﴿أَنفُسِكُمْ﴾ .

١٨ـ وعليه ما قَرَأَ بِهِ أَبُو جَعْفَرٍ : ﴿وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقِرٍّ﴾(٧) [سورة القمر ٥٤/ ٣] .

١٩ـ ومِثْلُه : ﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وأَرْجُلِكُمْ﴾(٨) [سورة المائدة ٥/ ٦] .

٢٠ـ ولِهَذا المَعْنَى(٩) اخْتُصَّ قَوْلُه في سُورةِ النَّحْلِ [١٦/ ٢٩] : ﴿فَلَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ بِإِدْخَالِ اللامِ ـ وجاءَ فِي الأُخْرَيَيْنِ [سورة الزُّمَر ٣٩/ ٧٢ ، وغافر ٤٠/ ٧٦]

---

(١) النشر ٢/ ٢١٠ ، وإعراب القرآن ١١٥ ، والمحتسب ١/ ٧١ ، والبحر ١/ ١٥٢ ، والنكت لابن فضَّال ١/ ٤٢ .

(٢) لأبي حاتم في القراءة اختيارٌ لم يخالف فيه مشهور السبعة إلا في قوله في آل عمران [٣/ ١٢٠] ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾ فيما قال ابن الجزري في غاية النهاية ١/ ٣٢٠ برقم ١٤٠٣ ، وهو غير مراد ههنا .
فهل يريد كتابه « القراءات » ؟ أو كتابه في « شواذ القراءة » وهل هما « اختيار » ؟

(٣) لم أصب هذه القراءة فيما بين يدي من مصادر .

(٤) لم أُصب هذه الرواية عنه ، وهو يقرأ بقراءة الجمهور بالرفع إلا حفصاً فقرأ بالنصب ، انظر التبصرة للخياط ٢٩٦ ، والنشر ٢/ ٢٨٣ .

(٥) أي أبو حاتم في اختياره .

(٦) ذكرها في التبيان ٦٧٠ ، والفريد ٣/ ٣٦٦ ، والدر المصون ٦/ ١٧٥ بغير نسبة إلى من قرأ بها .

(٧) التبصرة للخياط ٥١٦ ، والنشر ٢/ ٣٨٠ ، وكشف المشكلات ٣٤١ ، والمصادر ثمة ، وقرأ غيره من العشرة ﴿مُسْتَقَرٌّ﴾ بالرفع .

(٨) في قراءة من قرأ بالجر ، وهم غير نافع وابن عامر والكسائي وحفص من السبعة ، فقرؤوا بالنصب ، انظر السبعة ٢٤٢ ، وكشف المشكلات ٣٤٠ ، والمصادر ثمة ، وسيأتي وجه النصب ١٤٥٨ برقم ٥ .

(٩) فيما عَنَّ له من النظر في الآي .

﴿ فَبِئْسَ ﴾ ـ لِمُجاوَرَةِ قَوْلِهِ : ﴿ وَلَدَارُ ٱلْأَخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ [سورة النحل ١٦/ ٣٠] .

٢١ ـ فأمَّا قَوْلُه تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا
381 بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ ﴾[١] [سورة البقرة ٢/ ١٥٩] = فإنَّ ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ﴾ في مَوْضِعِ الرَّفْعِ بالابْتِداءِ ، في قِياسِ ما ٱخْتارَهُ سِيبوَيْهِ في قَوْلِهِمْ : « إنِّي زَيْدٌ لَقِيتُهُ »[٢] ، و« إنِّي أَخُوكَ رَأَيْتُهُ »[٣] ؛ لأنَّ المَوْضِعَ لا يَخْتَصُّ بالفِعْلِ فـ ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ﴾ ابْتِداءٌ ، و﴿ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ ﴾ خَبَرُهُ ، والجُمْلَةُ خَبَرُ ﴿ إِنَّ ﴾ . ويَجُوزُ النَّصْبُ ، ولَيْسَ بِٱخْتِيارٍ[٤] .

٢٢ ـ وهذا بِخِلافِ قَوْلِهِ تَعالَىٰ : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾[٥] [سورة القمر ٥٤/ ٤٩] لأَنَّهُ جاءَ مَنْصُوباً[٦] ، دُونَ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعاً ؛ لأَنَّهُ لَوْ رُفِعَ لاحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ الخَبَرُ ﴿ بِقَدَرٍ ﴾ ، ويَكُونُ ﴿ خَلَقْنَٰهُ ﴾ جَرًّا[٧] صِفَةً لِلنَّكِرَةِ[٨] = وٱحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ ﴿ خَلَقْنَٰهُ ﴾ خَبَراً ، والغَرَضُ تَعْمِيمُ ﴿ كُلَّ شَىْءٍ ﴾ بالخَلْقِ[٩] ، والتَّقْدِيرُ : إنا خَلَقْنا كُلَّ شَيْءٍ .

---

(١) كشف المشكلات ١١٦ والمصادر ثمة .

(٢) الكتاب ١/ ٧٤ بولاق ١/ ١٤٨ هارون ، وشرحه للسيرافي ٢/ ٧ . وفي صل ويق : لقيت ، خطأ .

(٣) في الكتاب : إني زيد لقيته وأنا عمرو ضربته وليتني عبد الله مررت به .

(٤) انظر الكتاب ، والمحتسب ٢/ ٣٠٠ ، وما سلف ٦٤٢ ح ٩ .

(٥) أخذ كلامه فيه من شرح السيرافي ٢/ ٧ ـ ٨ بتصرف ، وانظر كشف المشكلات ١٣٠١ والمصادر ثمة ، وما يأتي ١٥٤٢ برقم ٣.

(٦) بإجماع الأئمة . وروي في الشواذ بالرفع عن أبي السمَّال ، انظر شواذ ابن خالويه ١٤٩ ، والمحتسب ٢/ ٣٠٠ ، والفريد ٦/ ٥٦ .

(٧) في صل : ويكون جعلناه جرًّا ، خطأ صوابه من يق .

(٨) فليس فيه على هذا الوجه عموم لأنه لا يكون فيه دلالة على خلق الأشياء كلها ، بل تكون فيه دلالة على أنَّ ما خلق منها خلقه بقَدَر ، عن السيرافي بتصرف .

(٩) وهو ما يوجبه نصب كلّ .

٢٣ـ وعلى هذا قَوْلُه(١) : ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصْلَحُواْ وَبَيَّنُواْ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْۚ ﴾ [سورة البقرة ٢/ ١٦٠] . [الاخْتِيَارُ في ﴿أولئك﴾ الرَّفْعُ لأنَّه مُبْتَدأٌ . ولا تَنْصِبُه بإِضْمارِ فِعْلٍ دَلَّ عليه ﴿ أَتُوبُ عَلَيْهِمْۚ ﴾](٢) .

٢٤ـ وكذلكَ : ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَلَمْ يُفَرِّقُواْ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ أُوْلَٰٓئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْۚ ﴾(٣) [سورة النساء ٤/ ١٥٢] ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ﴾ مبتدأ ، و﴿ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ﴾ خَبَرُه ، والجُمْلَةُ خَبَرُ ﴿الَّذِينَ﴾ .

٢٥ـ وكَذلكَ قَوْلُه : ﴿ وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ﴾(٤) [سورة النساء ٤/ ١٨] . 382

الِاخْتِيَارُ في ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ﴾ الرَّفْعُ دُونَ النَّصبِ بِمُضْمَرٍ دَلَّ عليهِ ﴿ أَعْتَدْنَا لَهُمْ ﴾ ، لأَنَّهُ ابْتِدَاءٌ وخَبَرٌ ، والجُمْلَةُ خَبَرُ قَوْلِهِ : ﴿ وَلَا ٱلَّذِينَ ﴾ إذا رَفَعْتَ ﴿ ٱلَّذِينَ﴾ بِالابْتِدَاءِ(٥) .

٢٦ـ فَأَمَّا قَوْلُهُ : ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَۘ وَٱلْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ﴾(٦) [سورة الأنعام ٦/ ٣٦] = فَالاخْتِيَارُ النَّصْبُ(٧) في ﴿ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [122/1] بِإِضْمَارِ فِعْلٍ على تَقْدِيرِ :

---

(١) في صل : فعلى هذا يقوله ، وفي يق : فقال هذا قول ، ولعل الصواب ما أثبت .

(٢) من يق .

(٣) الفريد ٢/ ٣٦٨ـ ٣٦٩ وغيره .

(٤) كشف المشكلات ٢٩٨ ـ ٢٩٩ والمصادر ثمة .

(٥) طوى الجامع الكلام ، فجعله شبيهاً باللُّغز . وذلك أنَّ قوله « الذين » لا يكون مبتدأ إلا فيمن ابتدأ بقوله ﴿ وَلَا ٱلَّذِينَ﴾ وجعل اللام في « لا » لام الابتداء ، والألف فيها زائدة ، فكأنه « ولَلَّذِين » ، انظر كشف المشكلات ٢٩٩ وبسط التعليق ثمة .
والصواب أنَّ قوله ﴿ الذين ﴾ في موضع جرّ بالعطف على قوله ﴿ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [١٨] أي ليست التوبة للذين يعملون السيئات ولا للذين يموتون وهم كفار ، وهو الوجه الذي قدَّم ذكره في كشف المشكلات ، وهو قول الفراء في معاني القرآن له ١/ ٢٥٩ ، والنحاس في إعراب القرآن ٢٣٨ .

(٦) كشف المشكلات ، زيادات مخطوطة طنطا اللوح ٤٠/ ١ ـ ٢ .

(٧) انظر ما سلف ٦٤٢ ح ٩ .

ويَبْعَثُ المَوتى ؛ لِيَكُونَ مَعْطوفاً على ﴿يَسْتَجِيبُ﴾ . فإذاً الوَصْلُ أَحْسَنُ مِنَ الوَقْفِ(١) ، أَعْنِي على ﴿يَسْمَعُونَ﴾ .

٢٧ـ وأَمَّا قَوْلُه تَعالىٰ : ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾(٢) [سورة فصلت ٤١/١٧] = فالاخْتِيَارُ الرَّفْعُ ، لأَنَّ المَوْضعَ مَوْضِعُ اسْمٍ ، لأَنَّ « أَمَّا »(٣) ـ وإِنْ كَانَ يَعْنِي الشَّرْطَ ، حَيْثُ أُقِيمَ مُقَامَ « مَهْمَا »(٤) ـ فإِنَّ الشَّرْطَ مَحْذُوفٌ ، وما بَعْدَ الفَاءِ مُقَدَّمٌ على الفَاءِ مِنَ المُبْتَدَأ ؛ فالمَوْضِعُ مَوْضِعُ اسمٍ .

وقَرَأَها الحَسَنُ والأَعْمَشُ(٥) ﴿فَأَمَّا ثَمُودَ﴾ بالنَّصْبِ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ مُقَدَّرٍ بَعْدَهُ مُفَسَّرٍ بـ ﴿هَدَيْنَٰهُمْ﴾ على تَقْدِير : وأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَا ، فَحُذِفَ « فَهَدَيْنَا » لاسْتِغْنَائِهِ بـ ﴿هَدَيْنَٰهُمْ﴾ . ولا يُقَدَّرُ(٦) : « وأَمَّا هَدَيْنا »(٧) لأَنَّ « أَمَّا » لا يَدْخُلُ الفِعْلَ .

٢٨ـ وتَقُولُ : « إِذَا زَيْدٌ ضَرَبْتَه أَهَنْتَهُ »(٨) الاخْتِيَارُ الرَّفْعُ عِنْدَهُ(٩) ،

---

(١) الوقف على ﴿يَسْمَعُونَ﴾ مرويّ عن نافع والأخفش وأبي حاتم والقُتَبِيّ كما في القطع والائتناف ٢٠٤ ، وروي عن العباس بن الفضل عن أبي عمرو كما في كشف المشكلات .

(٢) الكتاب ١/٤٩ بولاق ١/٩٥ هارون ، وشرح السيرافي ١/٣٩٨ و٢/٨ ، وكشف المشكلات ٨٢٣ عرضاً والمصادر ثمة .

(٣) انظر الإبانة ٣٩ ـ ٤١ والمصادر ثمة ، وكشف المشكلات ١٣١٨ .

(٤) قال الرضيّ في شرح الكافية ٢/٢/١٤٢١ : أَمَّا بمعنى إنْ ، وأَمَّا تفسير سيبويه لقولهم : أَمَّا زيد فقائم = بـ « مهما » يكن من شيء فزيد قائم = فليس لأنَّ أَمَّا بمعنى مهما . وكيف وهذه حرف ومهما اسم ؟ بل قصدُه إلى المعنى البحت ، لأنّ معنى « مهما يكن من شيء فزيد قائم » : إن كان شيء فزيد قائم أي هو قائم البتة اهـ وانظر الكتاب ١/٤٦٩ ـ ٤٧٠ و٢/٣١٢ ، والإبانة والمصادر ثمة .

(٥) وعيسى وابن أبي إسحق ، انظر شواذ ابن خالويه ١٣٣ ، والبحر ٧/٤٩١ ، وغيرهما . وانظر ما علقناه في كشف المشكلات ٨٢٣ ح ٢ .

(٦) في صل : ولا يكون ، أي ولا يكون التقدير . وأثبت ما في يق .

(٧) في صل : هديناهم ، والصواب ما أثبت من يق .

(٨) نحوه في الكتاب ١/٥٥ ، والمقتضب ٢/٧٦ ، والانتصار ٦٥ .

(٩) أي عند سيبويه ، كذا قال ، وهذا غلطٌ على سيبويه ، فالمختار عنده النصب ، والرفع جائز ، قال=

خلافاً لِلْمُبَرِّدِ[١] .

٢٩ـ « إِنْ زَيْداً ضَرَبْتَه فَأْتِنِي »[٢] الاخْتِيَارُ النَّصْبُ[٣] ؛ لأَنَّ الشَّرْطَ يَصِحُّ

383 بالفِعْلِ[٤] .

٣٠ـ وكذلك : ﴿ وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ ﴾[٥] [سورة النساء ٤/١٢٨] ، و﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌا هَلَكَ ﴾[٦] [سورة النساء ٤/١٧٦] ، ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾[٧] [سورة التوبة ٩/٦]

= في الكتاب ١/ ٥٤ بولاق ١/ ١٠٦ ـ ١٠٧ هارون : « ومما يقبح بعده ابتداءُ الأسماء ، **ويكون الاسمُ** بعده إذا أوقعتَ الفعلَ على شيء من سببه **نَصْباً في القياس** = إذا وحيث ، تقول : إذا عبدَ الله تلقاه فأكرمْه . . . **والرفعُ بعدهما** جائزٌ لأنك قد تبتدئ بعدهما فتقول . . . اجلس إذا عبد الله جلس اهـ

فالاختيار عنده نصبُ الاسم بعد « إذا » بفعل مضمر ، وأجاز رفعه على الابتداء ، وانظر شرح السيرافي ١/ ٤٢٨ ـ ٤٢٩ ، ٣٧٥ ، وكشف المشكلات ١٤١٦ ح ٦ .

(١) لم يخالف المبرِّدُ سيبويه في أنَّ الاختيار النصب ، ولم يخالفْه في جواز الرفع ، وإنما خالفه في جهة الرفع . فقد غلَّط المبرِّدُ سيبويهِ في رفع ما بعد إذا بالابتداء وحمل رَفْعَه على فعل مضمر يفسِّره المذكور أي إذا ضرب زيدٌ ، انظر المقتضب ٢/ ٧٧ ، والكامل ١٢٢٩ ، والانتصار ٦٥ ـ ٦٨ ، وشرح السيرافي ١/ ٤٢٩ ، وشرح الكافية ١/ ١/ ٥٤٩ . وانظر كلام السيرافي وابن ولاد في شرح مذهب سيبويه والذَّبِّ عنه .

وانظر كلامهم في قول ذي الرمة : إذا ابنَ أبي موسى بلالاً بَلَغْتِه × جازرُ في الكتاب ١/ ٤٢ ، والمقتضب ٢/ ٧٧ ، وشرح السيرافي ١/ ٣٧٥ ، والخزانة ١/ ٤٥٠ ـ ٤٥٦ ، وشرح أبيات المغني ٥/ ٩٠ ـ ٩٣ ، وغيرها .

(٢) في الكتاب ١/ ٦٧ بولاق ١/ ١٣٤ هارون ، وشرحه للسيرافي ١/ ٤٨٢ : إن زيداً تَرَه تضربْ ، ونحوه في المقتضب ٢/ ٧٦ .

(٣) بإضمار فعل ، ويجوز رفعه في الشعر بإضمار فعل ، انظر شرح السيرافي ١/ ٤٨٣ والكتاب ١/ ٤٥٨ بولاق ٣/ ١١٤ هارون ، وشرح السيرافي ٣/ ٣٢١ في إن زيد رأيته يكن كذا .

(٤) كان في صل ويق : في الفعل ، ولعل الصواب ما أثبت .

(٥) سلف ٥٨ في رقم ٨٧ والمصادر ثمة .

(٦) سلف ٥٨ في رقم ٨٧ والمصادر ثمة ، وزد شرح السيرافي ٣/ ٣٢٢ .

(٧) كشف المشكلات عرضاً ٧٣٦ والمصادر المذكورة ثمة ، وما سلف ٥٨ في رقم ٨٧ والمصادر المذكورة هناك ، وزد شرح الكتاب للسيرافي ١/ ٤١٠ ، ٤٢٩ ، ٤٨٣ و٢/ ١٦١ و٣/ ٣٢٢ .

مَحْمُولٌ على إِضْمَارِ فِعْلٍ(١) .

٣١ـ وكذلك(٢) « كُنْتُ أَخَاكَ ، وزَيْداً ٱشْتَرَيْتُ لَهُ ثَوْباً »(٣) . الاخْتِيَارُ النَّصْبُ ؛ لأَنَّ « كُنْتُ » يَتَصَرَّفُ تَصرُّفَ الفِعْلِ(٤) .

٣٢ـ وكذلكَ «لَسْتُ أَخَاكَ، وزَيْداً أَعَنْتُكَ عليهِ»(٥) لأَنَّهُ مِنْ أَخَواتِ «كَانَ» .

٣٣ـ وكذلك « هذا ضَارِبٌ زَيْداً ، وعَمْراً يَمُرُّ به »(٦) . الاخْتِيَارُ النَّصْبُ ، لأَنَّ « ضَارِباً » بِمعنى « يَضْرِبُ » .

٣٤ـ وكذلك « ضَرَبْتُ زَيْداً ، وعَمْراً أَنا ضَارِبُه »(٧) .

٣٥ـ فَأَمَّا قَوْلُهم : « لَقِيتُ زَيْداً ، وأَمَّا عَمْرٌو فَقَدْ مَرَرْتُ بِهِ »(٨) = فالاخْتِيَارُ الرَّفْعُ .

٣٦ـ وكذلكَ « لَقِيتُ زَيْداً ، وعَمْرٌو مَرَرْتُ به »(٩) ، و« لَقِيتُ زَيْداً فإِذا عَبْدُ اللهِ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو »(١٠) .

---

(١) الكتاب ١/٥١ ـ ٥٢ ، ١٣٣ ، ٤٥٧ بولاق = ١/ ١٠٠ ، ١٦٣ و٣/ ١١٣ هارون ، وشرحه للسيرافي ١/ ٤١٠ ، ٤٢٩ ، ٤٨٣ و٢/ ١٦١ و٣/ ٣٢٢ ، وما علقناه في كشف المشكلات ٧٣٦ ح ٢ والمصادر ثمة .

(٢) في صل : وكذلك في ، بإقحام في . والصواب من يق .

(٣) في الكتاب ١/ ٤٦ بولاق ١/ ٨٨ ـ ٨٩ هارون ، وشرحه للسيرافي ١/ ٣٨٤ : لقيتُ خالداً وزيداً اشتريت له ثوباً ، وكنتُ أخاك وزيداً كنت له أَخاً .

(٤) في الكتاب : لأَنَّ كنت أخاك بمنزلة ضربت أخاك . وقوله تصرف الفعل ليس في يق .

(٥) الكتاب ١/ ٤٦ بولاق ١/ ٨٩ هارون ، وشرح السيرافي ١/ ٣٨٦ . وكان في صل : أُعينك ، وأثبت لفظ الكتاب .

(٦) في الكتاب ١/ ٤٨ بولاق ١/ ٩٣ هارون، وشرحه للسيرافي ١/ ٣٩٣: هذا ضاربٌ عبدَ الله وزيداً يمرُّ به .

(٧) الكتاب ١/ ٤٨ بولاق ١/ ٩٣ هارون ، وشرحه للسيرافي ١/ ٣٩٤ .

(٨) الكتاب ١/ ٤٩ بولاق ١/ ٩٥ هارون ، وشرحه السيرافي ١/ ٣٩٨ .

(٩) شرح الكتاب للسيرافي ١/ ٣٨٨ . وفي الكتاب ١/ ٤٦ بولاق ١/ ٩٠ هارون : لقيت زيداً وعمرو كلَّمته ، وانظر شرحه للسيرافي ١/ ٣٨٧ .

(١٠) الكتاب ١/ ٤٩ بولاق ١/ ٩٥ هارون ، وشرحه للسيرافي ١/ ٣٩٨ .

٣٧ـ وأَمَّا[١]

384 حَتَّـــى نَعْلَـــهُ أَلْقَـــاهَـــا[٢]

= فالرَّفْعُ على الابْتِدَاءِ ، لأَنَّ « حَتَّى » مِنْ حُرُوفِ الابْتِدَاءِ[٣] ، والنَّصْبُ بِالعَطْفِ[٤] ، والجَرُّ بِنَفْسِ « حَتَّى » .

---

(١) قولُ الشاعر . وقوله وأما حتى آخر ما وقع برقم ٥٩ ص ٦٦٠ ليس في يق .

(٢) البيت بتمامه :

أَلْقَـى الصَّحِيفَـةَ كَـيْ يُخَفِّـفَ رَحْلَـهُ والـزَّادَ حَتَّـى نَعْلَـه أَلْقَـاهَـا

وقائلُه مَن وُصف **بالنَّحْوِيِّ** وهو مروان كما في معجم الأدباء ٦/٢٦٩٨ ، وفيه أنَّه مروان بن سعيد ابن عبَّاد المهلَّبيُّ أحدُ أصحاب الخليل ، فهو إذاً في طبقة سيبويه ، فكيف ينشد له شعراً يستشهد به على مسألة من مسائل العربية ؟ !

وقيل **ابن مروان** كما وقع في الكتاب مطبوعة باريس ١/٣٩ عن أصلها، وعنها في ١/ ٥٠ بولاق و١/ ٩٧ هارون، وشرح الكتاب للسيرافي ١/ ٤٠٣ . وعبارة النسبة في مطبوعات الكتاب وشرحه (وهو لابن مروان النحوي) ليست من لفظ صاحب الكتاب كما ترى، وبعدها في أصل مطبوعة باريس: قال أبو الحسن : سمعته من عيسى اهـ وهو محمد بن مروان نحوي أهل المدينة من خزاعة الغُبْشان كما في الأضداد لأبي الطيب ٢٤١ ، وانظر ما يأتي ٩٠٨ . فيكون « أبو مروان » ـ وهو ما وقع فيما نُقل عن أبي عليّ يذكره عن الأخفش عن عيسى بن عمر ـ محرفاً أظن ، انظر المقاصد النحوية ٤/ ١٣٤ ، والخزانة ١/ ٤٤٥ ، وشرح أبيات المغني ٣/ ٩٦ .

وهو بلا نسبة في الأصول ١/ ٤٢٥ ، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤١١ ، والإغفال ٢/ ٧٧ ، والبصريات ٦٨٢ ، والعضديات ٧٥ ، وشرح اللمع للمصنِّف ٥٢٤ ، ولابن برهان ١٨٦ ، والتبصرة للصّيمريّ ٤٢٣ ، والغرّة ٢/ ٦٥٧ ، ٦٦١ ، والمقاصد الشافية ٣/ ٦٠٨ و٥/ ٩٧ ، وشرح أبيات الجمل ٥٨ (وفي المطبوع فيما نقل عن الفارسي خلل يستدرك من المطبوع باسم الحلل ٨٩ ؟) ، وشرح أبيات المغني ٣/ ٩٦ .

وقائل البيت قاله في قصّة المتلمس حين فرَّ من عمرو بن هند ، وخبر صحيفته جاب الآفاق . فعزي ضلة إليه ، أعني المتلمس ، انظر ديوانه ق ٤٣/ ١ ص ٣٢٧ .

وفي الغرّة ٢/ ٦٦٣ أنه لرجل من بني أسد يصف شدة نالته ؟

(٣) انظر المصادر المذكورة في تخريج البيت ، وكشف المشكلات ١٥٥ والمصادر ثمة .

(٤) أو بفعل مضمر يفسره ألقاها ، انظر شرح السيرافي ١/ ٤٠٣ وغيره . ونصبه بمضمر ظاهر قول سيبويه في لقيت القومَ حتى عبد الله لقيته ، فقد أجاز في عبد الله الوجوه الثلاثة النصب بمضمر ، والرفع بالابتداء، والجر بـ«حتى»، انظر الكتاب ١/ ٥٠ بولاق ١/ ٩٧ هارون، وشرح السيرافي.

٣٨ـ وكذلكَ « قَدْ ضَرَبْتُ زَيْداً » ، و« سَوْفَ أَضْرِبُ عَمْراً »(١) . ولَمْ يَجُزِ(٢) التَّقَدُّمُ فِي « قَدْ زَيْداً ضَرَبْتُ »(٣) ، ولا « سَوْفَ عَمْراً أَضْرِبُ »(٤) .

٣٩ـ « هَلَّا زَيْداً أَتَيْتَه »(٥) الاخْتِيَارُ النَّصْبُ ، لأَنَّهُ تَحْضِيضٌ بِمَنْزِلَةِ الاسْتِفْهَامِ فِي « أَزَيْداً ضَرَبْتَه »(٦) .

٤٠ـ و« هَلْ زَيْدٌ يَذْهَبُ »(٧) أَقْبَحُ مِنْ « أَزَيْدٌ قامَ » لأَنَّ الأَلِفَ أُمُّ البَابِ(٨) .

٤١ـ و« هَلْ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ »(٩) أَحْسَنُ مِنْ « هَلْ زَيْدٌ يَذْهَبُ » لأَنَّ الفِعْلَ يَنْبَغِي أَنْ يَلِيَ « هَلْ »(١٠) .

٤٢ـ و« أَزَيْدٌ ضَرَبْتَهُ »(١١) أَحْسَنُ مِنْ « إِنْ زَيْدٌ ضَرَبْتَه »(١٢) لأَنَّ الشَّرْطَ لا يَحْسُنُ مَعَهُ التَّأْوِيلُ كما يَحْسُنُ مَعَ الهَمْزَةِ(١٣) .

---

(١) « قد » و« سوف » حرفان لا يذكر بعدهما إلا الفعل مظهراً ، كما في الكتاب ١/ ٥٠ ـ ٥١ بولاق ٩٨/١ هارون ، وشرحه للسيرافي ١/ ٤٠٤ .

(٢) إن قرأتَ لم يُجِزْ فالمعنيُّ سيبويه ، ولم يجز ذلك إلا في ضرورة الشعر .

(٣) الكتاب ١/ ٥٠ ـ ٥١ ، ٨ بولاق ١/ ٩٨ ، ٢٦ هارون ، وشرحه للسيرافي ١/ ٤٠٤ .

(٤) الكتاب ١/ ٥٠ ـ ٥١ بولاق ١/ ٩٨ هارون ، وشرحه للسيرافي ١/ ٤٠٤ .

(٥) الكتاب ١/ ٥١ بولاق ١/ ٩٨ هارون ، وشرحه للسيرافي ١/ ٤٠٥ .

(٦) الكتاب ١/ ٥٤ ، ٣٠٠ بولاق ١/ ٩٩ و٢/ ١٧٧ هارون ، وشرحه للسيرافي ١/ ٤١٦ ـ ٤١٨ ، وما سلف ١٧١ في رقم ١١ والمصادر ثمة .

(٧) الكتاب ١/ ٥١ ـ ٥٢ بولاق ١/ ٩٩ ، ١٠٠ ، وشرحه للسيرافي ١/ ٤٠٦ . وكان في صل : وهذا زيد ، خطأ ، وسيأتي على الصواب بعد قليل .

(٨) الكتاب ١/ ٥١ بولاق ١/ ٩٩ هارون، وشرحه للسيرافي ١/ ٤٠٦ . وبيان القبح في الكتاب وشرحه .

(٩) الكتاب ١/ ٥١ بولاق ١/ ٩٩ ـ ١٠٠ هارون ، وشرحه للسيرافي ١/ ٧ـ ٤ ـ ٤٠٨ .

(١٠) قال سيبويه : حروف الاستفهام كذلك لا يليها إلا الفعل إلا أنهم قد توسعوا فيها ، فابتدؤوا بعدها الأسماء والأصل غير ذلك . ألا ترى أنهم يقولون هل **زيدٌ منطلق** . . . فإن قلت . . . **هل زيدٌ ذهب** قَبُح ولم يجز إلا في الشعر . إلخ وانظر شرح السيرافي .

(١١) الكتاب ١/ ٥١ بولاق ١/ ٩٩ ـ ١٠٠ هارون ، وشرحه للسيرافي ١/ ٤٠٨ ـ ٤٠٩ .

(١٢) في الكتاب ١/ ٥١ بولاق ١/ ١٠٠ : إن الله أمكنني من فلان فعلت كذا وكذا .

(١٣) الكتاب ١/ ٦٧ بولاق ١/ ١٣٤ هارون . وقال السيرافي في شرحه ١/ ٤٨٢ : حروف الجزاء لابد=

٤٣ـ « أَأَنْتَ عَبْدُ اللهِ ضَرَبْتَه »(١) بالحَمْلِ على الابْتِدَاءِ . يُخْتَارُ الرَّفْعُ بِالْحَمْلِ(٢) [122/2] عَلَى الابْتِدَاءِ ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَعْتَمِدْ(٣) على مَعْنَى الهَمْزَةِ . وأَبُو الحَسَنِ(٤) يَحْمِلُه على الفِعْلِ ، فَيَخْتَارُ النَّصْبَ(٥) .

وفِي التَّنْزِيلِ : ﴿ أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِى ٱلنَّارِ ﴾(٦) [سورة الزُّمَر ٣٩/١٩] .

٤٤ـ « أَزَيْدٌ أَخُوهُ تَضْرِبُه »(٧) بِالحَمْلِ على الابْتِدَاءِ ، ولَمْ يَجُزِ النَّصْبُ بإِجْمَاعٍ(٨) ، لأَنَّهُ لَيْسَ لِزَيْدٍ فِي الفِعْلِ نَصِيبٌ(٩) ، ولو

= فيها من الأفعال لأن الشرط لا يكون إلا فعلاً ، ولا يصلح أن يليها مبتدأ وخبر من غير الفعل فتقول : إن زيد قائم أقم ، وقد يجوز في الاستفهام أن تقول : أزيد قائم ؟ اهـ .

(١) الكتاب ١/ ٥٥ بولاق ١/ ١٠٤ هارون، وشرحه للسيرافي ١/ ٤١٩، والبصريات ٩٠١، والانتصار ٦٤.

(٢) في صل : في الحمل .

(٣) كان في صل : لأن الهمزة تعتمد على معنى الهمزة ، كذا وقع ، والصواب ما أثبت قال سيبويه : لأَنَّ الذي يلي حرفَ الاستفهام أَنْت ثم ابتدأتَ هذا وليس قبله حرفُ استفهام ولا شيءٌ هو بالفعل وتقديمه أولى اهـ .

(٤) الأخفش سعيد ، انظر ما حكاه من قوله السيرافيُّ في شرح الكتاب ١/ ٤٢٠ .

(٥) كما تنصب زيداً ضربتُه ، وهو عربي جيِّد كما في الكتاب ١/ ٥٥ بولاق ١/ ١٠٤ هارون .

(٦) كان في صل : وفي التنزيل ﴿ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِى ٱلنَّارِ ﴾ فأثبت سياق التلاوة . وإيراده هذه الآية هنا مُلْبِس كما ترى ، والجامع مولع بإغسار إشاراته . ولا يصح إيرادها ههنا إلا على ما ذهب إليه الأخفش في معاني القرآن له ٤٩٤ ، ووافقه الزجاج في معاني القرآن ٤/ ٢٦٣ أَنَّ التقدير : أَفَأَنت تنقذه ، فوضع الظاهر موضع المضمر ، كأنه : أفمن حق عليه كلمة العذاب فأنت تنقذه ، انظر ما يأتي ٨٨٣ في رقم ٢٦ ، و١٢٨٠ في رقم ١٧ . على أَنَّ الآية على هذا التقدير لا تشبه المسألة إلا في أَنَّ قوله « أنت تنقذه » مبتدأ وخبر والجملة خبر « من » المعتمدة على الهمزة ، ولا يجوز نصب أنت البتة .

(٧) هذا تمثيل أبي الحسن كما في شرح الكتاب للسيرافي ١/ ٤٢١ . وفي الكتاب ١/ ٥٥ بولاق ١/ ١٠٥ هارون و١/ ٤٣ باريس : « أعبد الله أخوه يَضْرِبُه » وقع في مطبوعات الكتاب تضربه بالتاء ، والصواب يضربه بياء الغيبة ، وقد نصَّ عليه السيرافي ، والهاء في يضربه للأخ وفاعله ضمير عبد الله .

(٨) كذا قال ، وهو غير صحيح . ولو قال : والاختيار النصب باتفاق الشيخين سيبويه والأخفش لكان الصحيح ، انظر الكتاب وشرحه السيرافي ، والمسألة الآتية أزيداً أخاه تضربه .

(٩) في صل : نصب ، ولعل الصواب ما أثبت . وعبارة الأخفش : فليس الفعل من زيد في شيء لأنه إنما وقع ههنا على الأخ . وقال السيرافي : لأن زيداً لا فعل له في آخر الكلام فيضمر قبله فعل له ولا وقع بعده فعل ينصب ضميره فينصب اهـ .

كَانَ « يَضْرِبُهُ »[١] كَانَ فِيهِ الخِلافُ[٢] .

٤٥ـ « أَزَيْداً أَخَاهُ تَضْرِبُه »[٣] بِالحَمْلِ[٤] على الفِعْلِ ، لأَنَّ الفِعْلَ الوَاقِعَ على أَخِيهِ وَاقِعٌ على سَبَبِه[٥] .

385

وقِيلَ[٦] : لا نَقُولُ فِي « زَيد »[٧] إلا بِالرَّفْعِ ، لِئَلا نَتَعَسَّفَ بِالحَمْلِ على تَفْسِيرِ التَّفْسِيرِ[٨] .

٤٦ـ « أَزَيْدٌ لَمْ يَضْرِبْه إلا هُوَ »[٩] بِالحَمْلِ عَلَى المَرْفُوعِ دُونَ المَنْصُوبِ ، لأَنَّ فِي حَمْلِهِ عَلَى المَنْصُوبِ = يَجِيءُ[١٠] « أَزيداً ضَرَبَ »[١١] ، فَتَصِيرُ الفَضْلَةُ

---

(١) بياء الغائب ، وفاعله ضمير يعود إلى زيد .

(٢) فالاختيار عند سيبويه الرفع ، والاختيار عند أبي الحسن النصب ، انظر الكتاب وشرح السيرافي .

(٣) الكتاب ١/ ٥٤ بولاق ١/ ١٠٥ هارون ، وشرحه للسيرافي ١/ ٤٢١ ـ ٤٢٢ .

(٤) في صل : في الحمل .

(٥) في شرح السيرافي : لأنه نصب سببه الذي فيه ضمير يعود إليه ما بعده فصار كأنه قال : أزيداً ضربت أَخاه اهـ وفي المطبوعة أباه مكان أخاه .

(٦) في حاشية بعض أصول الكتاب ١/ ١٠٥ ح ١ هارون ١/ ٤٣ باريس عقب كلام علَّقه أبو الحسن الأخفش ما نصُّه : وقد قال قوم : لا نقول في زيد إلا الرفع ، وإن نصبنا الأخ ، لأنَّ الذي يقع على الأخ مضمر ، فيكون تفسيراً لمضمر يقع على زيد إلخ .

(٧) في صل : زيداً ، والوجه ما أثبت .

(٨) لأنك كأنك قلت إذا نصبته : ألابست زيداً تضرب أخاه تضربه ، فـ « تضرب » الثاني الذي وقع على ضمير الأخ قد دلَّ على « تضرب » الذي نصب الأخ ، ودل « تضرب » الذي نصب الأخ على « لابست » الذي نصب زيداً ، عن أبي الحسن الأخفش فيما حكاه السيرافي في شرح الكتاب ١/ ٤٢٢ عنه .

(٩) من مسائل أبي الحسن ، ونقل كلامه السيرافي في شرحه الكتاب ١/ ٤٢٣ ، وانظر الكتاب ١/ ١٠٦ ح ١ هارون حيث نقل تعليق أبي الحسن . وكان في صل : زيد ، بلا همزة الاستفهام ، وأثبت ما في المسألة عن أبي الحسن .

(١٠) قوله : لأَنَّ في حمله . . . يجيءُ ، كذا وقع على إضمار الهاء أي لأنَّه .

(١١) في صل : زيداً ، بلا الهمزة ، فأثبته عن أبي الحسن . وانظر هذه العبارة في الإبانة ١١٩ ، وشرح الكتاب للسيرافي ١/ ٤٢٥ ، وما سلف ٣٣٢ في رقم ٤٢ والمصادر ثمة .

قال السيرافي في شرح الكتاب ١/ ٤٢٥ : اعلم أنه لا يجوز أن يتعدى فاعل إلى ظاهر نفسه في الأفعال كلها ولا ظاهر إلى ضمير نفسه في هذه الأفعال المؤثرة . لا يجوز أن تقول : زيداً =

لا بُدَّ منها[(١)] .

٤٧ـ « إذا عَبْدَ اللهِ تَلْقَاهُ فَأَكْرِمْهُ »[(٢)] بِالنَّصْبِ ، ولَيْسَ مِثْلَ « نَظَرْتُ فإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُه عَمْرٌو »[(٣)] فيما يُخْتَارُ ، لأَنَّ « إذا » التي لِلْمُفَاجَأَةِ بِالاسْمِ أَوْلَى[(٤)] .

= ضرب ، فتنصب زيداً بضرب ، وتجعل في ضرب ضميراً من زيد ، وأوقع الفعل بظاهره ، ولا الزيدين ضربا . . . وإنما لم يجز زيداً ضرب ولا الزيدين ضربا لأنا لو أجزنا ذلك ثم حذفنا المفعول بطل الكلام ، والمفعول فضلة في الكلام ، ولا يجوز أن تكون الفضلة لازمة لا يجوز إلغاؤها . وإذا كان الضمير منفصلاً كان بمنزلة الأجنبي ، وجاز فيه ما أبطلناه في غيره من الضمير المتصل تقول : ما ضربني إلا أنا إلخ اهـ وكان في المطبوعة في صدر كلامه « أن يتعدى فعل إلى ظاهر نفسه » والصواب ما أثبتناه مما سلف من كلامه في شرحه ١/ ٤٢٣ ـ ٤٢٤ ، وانظر شرح اللمع للجامع ٤٢٩ ، والإبانة ١١٩ .

ومثَّل أبو الحسن في هذا الباب بمسألة ثانية : أزيد لم يضرب إلا إياه ، قال السيرافي في شرح الكتاب ١/ ٤٢٥ ـ ٤٢٦ : لا يكون في زيد إلا الرفع حملاً على ضميره الذي في يضرب ، لأنا إذا فعلنا ذلك ثم حذفنا ذلك الضمير ووضعنا زيداً موضعه صار التقدير : لم يضرب زيد إلا إياه ، وهذا مستقيم لأن الظاهر يتعدى إلى ضميره المنفصل وهو كالأجنبي اهـ ثم قال : ولو حملناه على إياه فقلنا : أزيداً لم يضرب إلا إياه ، ثم حذفنا الذي حملنا زيداً عليه = لبقي أزيداً لم يضرب ، وهذا غير جائز كما لم يجز زيداً ضرب ، وقد جعلت في ضرب ضميراً فاعلاً لزيد اهـ .

(١) كذا وقع ، وهو تخليط ، وصوابُه عكسه ، وصحة المسألة : **أزيداً** لم يضربه إلا هو ، بالحمل على **المنصوب** دون **المرفوع** ، لأن في حمله على **المرفوع** يجيءُ إلخ .

قال أبو الحسن : تقول : أزيداً لم يضربه إلا هو ، **لا يكون فيه إلا النصب** وإن كانا جميعاً من سببه اهـ فقال السيرافي في شرحه ١/ ٤٢٥ : يعني أن زيداً يعود إليه عائدان الهاء التي في يضربه وهي منصوبة ، و« هو » التي بعد إلا وهي مرفوعة . **ولا يجوز حمل زيد إلا على المنصوب** ، وذلك أن يحمل عليه الأول كأنا نقيم الأول مقامه ونحذفه ، فلو جعلناه مكان الهاء في يضربه فالتقدير في الهاء أنها محذوفة ، فيصير كقولك : أزيداً لم يضرب إلا هو ، وهذا كلام مستقيم جائز لأن الفاعل ضمير منفصل ، فكأننا قلنا : أزيداً لم يضرب إلا عمرو اهـ .

ثم قال السيرافي : ولو حملناه على الضمير المنفصل [يعني هو] فرفعناه صار تقديره : أزيد لم يضربه ، ولو قلنا ذلك لفسد الكلام لأن ضمير الفاعل حينئذ كان يتعدى إلى ضميره ، وقد بينا أن ذلك لا يجوز اهـ انظر ما نقلناه من كلامه في ح ١١ من الصفحة السابقة .

(٢) الكتاب ١/ ٥٤ بولاق ١/ ١٠٦ ـ ١٠٧ هارون ، وشرحه للسيرافي ١/ ٤٢٨ .

(٣) الكتاب ١/ ٥٤ بولاق ١/ ١٠٧ هارون ، وشرح السيرافي ١/ ٤٣٠ ، وانظر الارتشاف ٤/ ٢١٦٤ .

(٤) انظر المصادر السالفة ، وجواب المسائل العشر ٢٩ ح ١ والمصادر ثمة ، وانظر ما يأتي ١٥٠٠ ـ ١٥٢٠ في الباب ٧٦ .

٤٨ـ « جِئْتُ فإِذَا زَيْدٌ ضَرَبَهُ عَمْرٌو »(١) و« جِئْتُ إِذْ زَيْدٌ يَضْرِبُه عَمْرٌو »(٢) .
بِخِلافِ : « إِذْ زَيْدٌ ضَرَبَهُ عَمْرٌو »(٣) ، لأَنَّ « إِذْ » تَطْلُبُ المَاضِيَ خَاصَّةً(٤) ، فإِذَا وَقَعَ المُضَارِعُ صَارَ بِمَنْزِلَةِ الاسْمِ فِي أَنَّهَا لا تَطْلُبُهُ(٥) .

٤٩ـ « زَيْداً ٱضْرِبْه »(٦) [بالنَّصْبِ ، لأَنَّهُ أَمْرٌ .

٥٠ـ « أَزَيْداً ضَرَبْتَهُ »(٧)](٨) بِالنَّصْبِ ، لأَنَّ الهَمْزَةَ بالفِعْلِ أَوْلَى(٩) .

٥١ـ « زَيْداً لِيَقْطَعِ اللهُ يَدَهُ »(١٠) بِالنَّصْبِ ، لأَنَّهُ دُعَاءٌ ، وهُوَ بِمَنْزِلَةِ الأَمرِ(١١) .

---

(١) الارتشاف ٤/ ٢١٧٦ وفيه قد ضربه .

(٢) في الكتاب ١/ ٥٤ بولاق ١/ ١٠٧ هارون : جئت إذا عبد الله قائم ، وجئت إذا عبد الله يقوم اهـ وكان في صل : جئت إذا زيد ضربه عمرو ، وهو خطأ صوابه ما أثبت .

(٣) قال سيبويه : إلا أنّها في فَعَل قبيحة ، نحو قولك : جئت إذا عبد الله قام اهـ الكتاب عقب ما نقلناه من كلامه في ح ٢ ، وانظر شرحه للسيرافي ١/ ٤٣١ .

(٤) معناها الماضي ، وهي لوقت مُبْهَم يُفَسَّر بالجملة التي بعدها ، والجملةُ التي بعدها مبتدأ وخبر وفِعْل وفاعل ماضياً كان الفعل أو مستقبلاً كقولك : جئت إذ قام زيدٌ وإذ يقوم زيد وجئت إذ زيد قائم وإذ زيد يقوم اهـ عن شرح السيرافي ١/ ٤٣١ .

(٥) قبح أن يكون خبرُ المبتدأ الذي بعد إذْ فعلاً ماضياً لأنَّ قام جملة موضعها رفع خبر الابتداء ، وخبر الابتداء حُكْمُه أن يكونَ الاسمَ أو ما يضارعه ، والفعل الماضي مضارعتُه ليست بتامَّة ، وليس بالكلام حاجةٌ إلى لفظ المُضِيِّ لأنَّ إذْ قد دلَّت على المضيِّ ، فإذا قلت : جئتك إذْ قام زيد = فليس قام في موضع اسم اهـ عن شرح السيرافي بتصرف .

(٦) الكتاب ١/ ٦٩ بولاق ١/ ١٣٨ هارون ، وما سلف ٣٤٧ في رقم ٥٧ .

(٧) انظر ما سلف ٦٥٣ في رقم ٣٩ و١٧١ في رقم ١١ ، والكتاب ١/ ٥٥ بولاق ١/ ١٠٥ هارون ، وشرحه للسيرافي ١/ ٤١٦ ـ ٤١٨ ، ٤٢٢ و٢/ ٣ .

(٨) زيادة مني .

(٩) الاسم المنصوب الذي وَلِيَ الاستفهام في نحو أزيداً ضربته ، ووقع الفعل على ضميره أو على ما اتصل بضميره = إنَّما نصب بإضمار فِعْل لأنّك لو حذفت الهاء في ضربته وجب أن تنصب زيداً بضربَ هذا الظاهر ، عن السيرافي ١/ ٤١٨ بتصرف . ويجوز : أزيدٌ ضربته بالرفع .

(١٠) الكتاب ١/ ٧١ بولاق ١/ ١٤٢ هارون .

(١١) قال في الكتاب : الأمر والنهي يختار فيهما النصب في الاسم الذي يبنى عليه الفعل ويبنى على =

٥٢ـ « مَا زَيْداً ضَرَبْتُه ولا عَمْرًا كَلَّمْتُه »(١) لأَنَّهُ(٢) بِالفِعْلِ أَوْلَى ، ما لَمْ يَعْمَلْ فِي الاسْمِ(٣) .

٥٣ـ قالَ أَبُو الحَسَنِ(٤) : وتَقُولُ : « أَزَيْداً كَانَ أَبُوهُ يَنْطَلِقُ »(٥) ، « يَنْطَلِقُ »(٦) فِي مَوْضِعِ النَّصْبِ ، خَبَرُ « كَانَ » ، وهوَ بِسَبَبٍ مِنْ « زَيْد » .

٥٤ـ وهكذا « أَزَيْداً عسى أَبُوهُ أَنْ يَقُومَ »(٧) ؛ لأَنَّ « أَنْ يَقُومَ » فِي مَوْضِعِ النَّصْبِ ، خَبَرُ « عَسَى »(٨) ، وهُوَ بِسَبَبٍ مِنْ « زَيد »(٩) . 386

٥٥ـ وكذا في « كاد » و« عَسَى » تقول :

= الفعل كما اختير ذلك في باب الاستفهام ، لأن الأمر والنهي إنما هما للفعل كما أن حروف الاستفهام بالفعل أولى اهـ الكتاب ١/ ٦٩ بولاق ١/ ١٣٧ هارون ، وشرحه للسيرافي ١/ ٤٩١ .
ويجوز الرفع بالابتداء فتقول : عبدُ الله اضربْهُ .

(١) الكتاب ١/ ٧٢ بولاق ١/ ١٤٥ هارون ، وشرحه للسيرافي ٢/ ٣ . ويقال : ولا عمراً أكرمته كما في شرح السيرافي . ولفظ الكتاب : ما زيداً ضربته ولا زيداً قتلته .

(٢) أي لأنَّ حرف النفي « ما » و« لا » أولى بالفعل فينصب ما بعدهما ، وإن شئت رفعته ، انظر الكتاب وشرحه .

(٣) بأن نحمل « ما » على « ليس » في لغة أهل الحجاز ، فلا يكون في الاسم بعده إلا الرفع ، انظر الكتاب وشرحه .

(٤) الظاهر أنَّ هذه المسألة وما يأتي من مسائل منقولة من كتاب « المسائل الكبير » لأبي الحسن ، والجامع أظن نقلها من كتابه هذا أو من التذكرة لأبي عليّ أو غيره مما لم ينته إلينا من آثاره أو آثار غيره . ولعلَّ أكثر ما تقدم هو من هذه المسائل ، انظر المسألة ذات الرقم ٤٣ ص٦٥٣ .

(٥) لم أصب المسألة .

(٦) في صل : كان أبوه منطلق ، وكتب فوقه المنطلق ، ولعل الصواب ما أثبت .

(٧) لم أصب المسألة . وكان في صل : زيد ، ثم كرر الناسخ بعض ما كتب وفيه زيداً بالنصب ، والوجه ما أثبت .

(٨) في صل : خبر كان ، وهو خطأ .

(٩) كرر الناسخ قوله : وهكذا زيداً عسى حتى قوله في موضع النصب .

« أَزَيْدٌ عَسَى أَنْ يَقُومَ أَخَواهُ »(١) ، و« أَزَيْدٌ كَادَ أَنْ يَقُومَ أَخَوَاهُ »(٢) فِي الشِّعْرِ(٣) ، فَتَرْفَعُ لأَنَّ سَبَبَهُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ(٤) .

٥٦ـ وكذلكَ « أَأَخَواكَ عَسَى أَنْ يَقُومَا »(٥) كَأَنَّكَ قُلْتَ : عَسَى قِيَامُهُما .

ولَوْ قُلْتَ : « عَسَى أَخَوَاكَ أَنْ يَقُومَا » كَانَتْ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ .

٥٧ـ وكذلكَ : « أَزَيْداً لَيْسَ أَخُوهُ مُنْطَلِقٌ »(٦) يُخْتَارُ النَّصْبُ ، وفي « لَيْسَ » ضَمِيرُ الحَدِيثِ(٧) .

٥٨ـ وتَقُولُ : « أَأَخَوَيْكَ زَيْدٌ وعَمْرٌو عَسَى أَنْ يَضْرِبَاهُما »(٨) ، فتُضْمِرُ فِي « عَسَى »(٩) ، ويَكُونَ « أَنْ يَضْرِبَاهما » فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ [123/1] ، وتَحْمِلُ « أَخَوَيْكَ » عليهِ .

٥٩ـ ويَجُوزُ : « أَأَخَوَاكَ زَيْدٌ وعَمْرٌو عَسَى أَنْ يَضْرِبَاهما »(١٠) ، على أَنْ تَجْعَلَ أَنْ يَضْرِبَاهما فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ، ولا تُضْمِر فِي « عَسَى » . وترْفَعُ « أَخَوَاكَ » لأَنَّ سَبَبَهُما فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ، فَيَكُونُ « زَيْدٌ وعَمْرٌو » أَحَدُهُما مَعْطُوفاً على الآخَرِ ، وهُمَا فِي مَوْضِعِ الابْتِدَاءِ الثَّانِي(١١) ، و« عَسَى أَنْ يَضْرِبَاهما » فِي

---

(١) لم أصب المسألة .

(٢) لم أصب المسألة .

(٣) إسناد كاد إلى « أَن » والفعل واستعمالُها تامَّة لا أعرف أحداً ذكره في الشعر ولا في غيره ، وذكروا عسى وأوشك واخلولق، انظر المقاصد الشافية ٢/ ٢٩٦، والارتشاف ٣/ ١٢٣١، والهمع ٢/ ١٤٥ .

(٤) المصدر المؤول من أَن وما بعدها فاعل عسى وكاد .

(٥) لم أصب المسألة . وكان في صل : أخواك ، بلا استفهام .

(٦) لم أصب المسألة . وفي صل : زيداً ، بلا استفهام .

(٧) والشأنِ والأمرِ .

(٨) لم أصب المسألة . وفي صل : أخويك ، بلا استفهام .

(٩) ضميرَ الحديث والشأن والأمر .

(١٠) لم أصب المسألة . وكان في صل : أخواك ، بلا استفهام ، والصواب ما أثبت ، انظر تقدير الأخفش في آخر كلامه .

(١١) في صل : بالثاني ، ولعل الوجه ما أثبت . والابتداء الأول أخواك .

مَوْضِعِ الخَبَرِ ، والضَّمِيرُ الذي فِي « يَضْرِبَاهُما » يَعُودُ إِلى المُبْتَدَأَيْنِ . فهذا
387 تَقْدِيرٌ .

والتَّقْدِيرُ الآخَرُ : على أَنْ تَرْفَعَ الأَوَّلَ والثَّانِي بالفِعْلِ ؛ لأَنَّ سَبَبَهُما رَفْعٌ ، وهُوَ الضَّرْبُ ، إِذِ الضَّرْبُ مُتَّصِلٌ بِضَمِيرِهِما ، وضَمِيرِ زَيْدٍ وعَمْرٍو ، والضَّرْبُ مَرْفُوعٌ بِالفِعْلِ(١) ، فَتَرْفَعُ الأَوَّلَ والثَّانِي بالفِعْلِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ(٢) : « أَيُرْجَى أَخَوَاكَ يُرْجَى(٣) زَيْدٌ وعَمْرٌو أَنْ يضْرِبَاهُما .

فهذا التَّقْدِيرُ الثَّانِي على قِيَاسِ إِعْمَالِ الفِعْلِ ، إذا عَمِلَ فِي السَّبَبِ : أَنْ يَعْمَلَ فِي الأَوَّلِ .

٦٠ـ ومِنَ **المُطَابَقَةِ** قَوْلُه تَعالىٰ فِي سُورَةِ هُودٍ [١١/٩٤] : ﴿ وَأَخَذَتِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيْحَةُ ﴾(٤) . فأَدْخَلَ التَّاءَ فِي الفِعْلِ مَعَ الفَصْلِ لِمُجَاوَرَةِ(٥) قَوْلِهِ : ﴿ كَمَا بَعِدَتْ ثَمُودُ ﴾ [٩٤] .

٦١ـ ومِثْلُه : ﴿ وَتَغْشَىٰ وُجُوهَهُمُ ٱلنَّارُ ﴾(٦) [سورة إبراهيم ١٤/٥٠] ، بِالتَّاءِ مَعَ الفَصْلِ ، لِمُجَاوَرَةِ قَوْلِهِ : ﴿ يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ ﴾ [٤٨] .

٦٢ـ وقالَ : ﴿ وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ ﴾(٧) [سورة يونس ١٠/٧٨] بِالتَّاءِ ، لِقَوْلِهِ :
388 ﴿ أَجِئْتَنَا لِتَلْفِتَنَا ﴾ [٧٨] وإِنْ كَانَ ذلكَ لِلْخِطَابِ(٨) .

---

(١) مذهب أبي الحسن في نحو أَزيدٌ قام أَنَّ زيداً مرفوع بفعل مضمر ، وذهب السيرافي إلى أَنَّ كلام سيبويه في الكتاب في مثله يحتمل رفعه بالابتداء ورفعه بفعل مضمر ، والجرميُّ يختار رفعه بالابتداء ، انظر شرح الكتاب ١/ ٤١٤ ، ٤١٨ ـ ٤٢٠ ، والكتاب ١/ ٥٢ ـ ٥٣ بولاق ١/ ١٠٢ ـ ١٠٣ هارون .

(٢) هذا تقدير معنى لا تقدير إعراب .

(٣) في صل : رجا زيدٍ ، كذا ولعل الصواب ما أثبت .

(٤) كشف المشكلات ٥٩٠ ـ ٥٩١ والمصادر ثمة ، وما يأتي ١٠٢٨ في رقم ١ .

(٥) في صل ويق : ليجاور ، ولعل الصواب ما أثبت .

(٦) كشف المشكلات ٥٩١ عرضاً ، وما يأتي ١٠٢٨ في رقم ١ .

(٧) كشف المشكلات ٥٩١ عرضاً ، وما يأتي ١٠٢٨ في رقم ١ .

(٨) في كشف المشكلات : لأنَّ قبله ﴿ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ ﴾ [٧٢] .

٦٣ـ وقال : ﴿ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ ﴾(١) فترَكَ النُّونَ(٢) في « سُورَةِ النَّحْلِ » [١٦/١٢٧] ، لأَنَّ سِيَاقَ الآيَةِ : ﴿ وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [١٢٠] بِخلافِ ما في « سُورَةِ النَّمْلِ » [٢٧/٧٠] ، [حَيْثُ جَاءَتِ النُّونُ](٣) .

٦٤ـ ومِنَ المُطَابَقَةِ قِرَاءَةُ حَفْصٍ عَنْ عَاصِمٍ : ﴿ وَلَئِن قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مُتُّمْ ﴾ [سورة آل عمران ٣/١٥٧] ﴿ وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ ﴾ [سورة آل عمران ٣/١٥٨] بِضَمِّ المِيمِ(٤) ، مَعَ كَسْرِها في سائرِ التَّنْزِيلِ(٥) ، لِيُطَابِقَ ضَمَّ القَافِ فِي ﴿ قُتِلْتُمْ ﴾ .

٦٥ـ وعلى هذا قِرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو : ﴿ قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰ أَن يُنَزِّلَ ﴾(٦) [سورة الأنعام ٦/٣٧] بالتَّشْدِيدِ(٧) مَعَ تَخْفِيفِهِ فِي سَائِرِ التَّنْزِيلِ ، لِيُطَابِقَ قَوْلَهُ : ﴿ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾ [٣٧] .

٦٦ـ كَمَا أَنَّ ابْنَ كَثِيرٍ(٨) خَصَّ المَوْضِعَيْنِ بِالتَّشْدِيدِ(٩) فِي قَوْلِهِ تعالى : ﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْءَانِ ﴾ [سورة الإسراء ١٧/٨٢] ، وقَوْلِه : ﴿ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا ﴾ [٩٣] لِمُجَاوِرَةِ قَوْلِهِ : ﴿ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا ﴾ [١٠٦] .

389

---

(١) كشف المشكلات ٧٠٠ . وانظر ما يأتي ١٤١٨ في رقم ١١ في حذف النون .

(٢) في قوله « تَكُ » .

(٣) زيادة من يق . وذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُن فِي ضَيْقٍ ﴾ [سورة النمل ٢٧/ ٧٠] .

(٤) كشف المشكلات ٢٦٧ ـ ٢٦٨ والمصادر ثمة .

(٥) وافق حفص عن عاصم في هذين الحرفين من آل عمران أبا بكر عن عاصم على ضمِّ الميم ، وضمَّها من « متّ » و« متنا » و« متُّم » حيث وقعت أبو بكر وأبو عمرو وابن كثير وابن عامر ، وقرأ الباقون بكسرها ، انظر السبعة ٢١٨ ، والنشر ٢/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣ .

(٦) كشف المشكلات عرضاً ٨٥ والمصادر ثمة .

(٧) وهي قراءة باقي السبعة في هذا الحرف إلا ابن كثير فخفَّفه ، انظر السبعة ١٦٤ ـ ١٦٥ ، والنشر ٢/٢١٨ ـ ٢١٩ ، وكشف المشكلات ٨٥ ـ ٨٦ ، والتبصرة للخياط ١٦٤ ـ ١٦٥ ، والوجيز للأهوازي ١٣٠ـ١٣١ .

(٨) كشف المشكلات ٨٥ .

(٩) وهو قراءة باقي السبعة إلا أبا عمرو . وقوله « خصَّ الموضعين » الظاهر أن الجامع لم يذكر حرف سورة الحجر [١٥/ ٢١] وهو قوله تعالى : ﴿ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ ﴾ لأنه مجمع على تشديده .

٦٧ـ وخَصَّ يَعْقُوبُ بالتَّشْدِيدِ(١) قَوْلَه : ﴿ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ ﴾ [سورة النحل ١٦/ ١٠١] لِقَوْلِهِ : ﴿ قُلۡ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلۡقُدُسِ ﴾ [١٠٢] .

٦٨ـ وأَظْهَرَ أَبُو عَمْرٍو البَاءَ عِنْدَ المِيمِ فِي جَمِيعِ التَّنْزِيلِ(٢) ، نَحْوَ قَوْلِهِ : ﴿وَٱللَّهُ يَكۡتُبُ مَا يُبَيِّتُونَۖ﴾ [سورة النساء ٤/ ٨١] .

وأدَّغَمَها(٣) [123/2] فِي قَوْلِهِ : ﴿ يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ﴾ في خَمْسَةِ مَوَاضِعَ(٤) : في « البقرة »(٥) [٢/ ٢٨٤] ، و« آل عمران » [٣/ ١٢٩] ، وفي « المائدة » في مَوْضِعَيْنِ [٥/ ١٨ ، ٤٠] ، وفي « سورة العنكبوت » [٢٩/ ٢١] = لِمُوَافَقَةِ ﴿يَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾(٦) ، ﴿وَيَرۡحَمُ مَن يَشَآءُۖ﴾(٧) .

وهُوَ يَدَّغِمُ الرَّاءَ فِي اللامِ ، والمِيمَ فِي المِيمِ(٨) .

٦٩ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿وَكُلَّ شَيۡءٖ فَصَّلۡنَٰهُ تَفۡصِيلٗا ﴾(٩) [سورة الإسراء ١٧/ ١٢] جَاءَ مَنْصُوباً ، لأَنَّ قَبْلَهُ ﴿ وَجَعَلۡنَا ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيۡنِۖ ﴾ [١٢] ، فَنَصَبَ لِمَا ذَكَرْنَا بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ ، لِيَكُونَ مُطَابِقاً ومُوَافِقاً .

---

(١) وهو قراءة باقي العشرة إلا أبا عمرو وابن كثير فقرأا بالتخفيف ، انظر المصادر المذكورة في ح ٢ .

(٢) الدر النثير ١٩٠ ـ ١٩١ .

(٣) في قراءته بالادّغام الكبير .

(٤) انظر الادغام الكبير للداني ١٧٥ ، والدر النثير ١٩٠ ـ ١٩١ ، وغاية الاختصار ١/ ١٨٥ .

(٥) ذكره حرف سورة البقرة في الخمسة المواضع **سهوٌ** لأن أبا عمرو قرأه بالجزم « ويعذبْ » بالجزم ، فادّغامه الباء في الميم من الادغام الصغير لا الكبير ، انظر السبعة ١٩٥ ، والنشر ٢/ ٢٣٧ ، والدر النثير ١٩٠ . والحرف **الخامس** في سورة الفتح [٤٨/ ١٤] .

(٦) التلاوة في سورة آل عمران والمائدة [الموضع الأول] والفتح ﴿يَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۚ﴾ ، والتلاوة في سورة المائدة [الموضع الثاني] : ﴿ يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُۗ ﴾ .

(٧) في سورة العنكبوت .

(٨) انظر ادغام الراء في اللام في الادّغام الكبير للداني ١٥٤ ، والدر النثير ١٧٩ وادّغام الميم في الميم في الادغام الكبير ١٧٩ ، والدر النثير ١٢٠ .

(٩) شرح الكتاب للسيرافي ١/ ٣٨٥ .

٧٠ـ وكَذَا ﴿ وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ ﴾(١) [سورة الإسراء ١٧/ ١٣] جَاءَ مَنْصُوباً لِهَذا المَعْنَى .

٧١ـ وأَمَّا قَوْلُه تعَالىٰ : ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلطَّيْرُ صَٰٓفَّٰتٍۖ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُۥ وَتَسْبِيحَهُۥ﴾(٢) [سورة النور ٢٤/ ٤١] = ففاعِلُ ﴿عَلِمَ﴾ الضَّمِيرُ [العائدُ](٣) على ﴿كُلٌّ﴾(٤) ، ولا يَجِيءُ [نَصْبُ « كُلّ »](٥) على مَذْهَبِ سِيبَوَيْهِ(٦) . 390

وما جَاءَ عليهِ التَّنْزِيلُ مِنْ هذا النَّحْوِ(٧) = أَنْ يَكُونَ فَاعِلُ « عَلِمَ » [اسمَ](٨) اللهِ(٩) . ولو كانَ كذلكَ لَوَجَبَ(١٠) أَنْ يُنْصَبَ ﴿كُلٌّ﴾ . أَلا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ :

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي ١/ ٣٨٥ .

(٢) كشف المشكلات ٩٥٧ ، وما يأتي ٩٤١ برقم ٢٣ .

(٣) زيادة من يق ، وفيها : العائد إلى كل .

(٤) أي كلٌّ قد علم صلاة نفسه وتسبيح نفسه ، أجازه الفراء في معاني القرآن له ٢/ ٢٥٥ ومن وافقه ، وهو المختار عند أبي علي فيما نقل عنه في كشف المشكلات عن التذكرة أظن ، وهو الظاهر كما قال أبو حيان في البحر ٦/ ٤٦٣ ـ ٤٦٤ ، وانظر التعليق في كشف المشكلات .

(٥) زيادة مني .

(٦) قال مكّيٌّ في مشكل إعراب القرآن ٢/ ٦٧ : إذا نصبته [يعني كُلًّا] بإضمار فعل عدَّيتَ فعله إلى نفسه ، وإنما يجوز ذلك في الأفعال الداخلة على الابتداء والخبر كظننتُ وعلمتُ ، هذا مذهب سيبويه ، فالنصب في « كل » وهو فاعل لا يجوز عنده ، ويجوز عند الكوفيين اهـ وانظر الفريد ٤/ ٦٦٢ . وقد نصَّ سيبويه على أَنَّ مثل ضربتني لا يجوز ، ويجوز نحو حسبتُني وظننتُني انظر الكتاب ١/ ٣٨٥ بولاق ٢/ ٣٦٦ هارون ، وشرحه للسيرافي ٣/ ١٢٧ ـ ١٣٠ و١/ ٤٢٤ ـ ٤٢٥ .

(٧) يريد في هذا المعنى ، وهو إسناد العلم وما هو بمنزلته إلى الله تعالى .

(٨) زيادة مني .

(٩) قد أجازوا في الآية أن يكون الفاعل ضمير اسم الله ، واختاره الزجاج في معاني القرآن له ٤/ ٣٩ ، والطبري في تفسيره ١٧/ ٣٣٤ ، وانظر التعليق في كشف المشكلات .

(١٠) كذا قال ، وكأنه ظاهر قول أبي عليّ فيما نقل عنه في كشف المشكلات . والصحيح أن النصب في هذا الوجه جائز لا واجب ، فكأنه قال : كلًّا قد علم الله صلاته ، ونصب الاسم بفعل مضمر جائز لا واجب . وقد سلف ٦٤٣ أَنَّ الاختيار في زيدٌ ضربته الرفع دون النصب ، انظر ما سلف .

« يَقُومُ زَيْدٌ ، وزَيْداً أَضْرِبُ غُلامَه »[١] فتَنْصِبُ « زَيْداً » لأَنَّ الذي مِنْ سَبَبِهِ مَنْصُوبٌ ؟

فَكَذَلِكَ قَوْلُهُ : ﴿ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ ﴾[٢] [سورة النور ٢٤/ ٤١] لَوْ[٣] كَانَ فَاعِلُ « عَلِمَ » اسْمَ الله دُونَ الضَّمِيرِ العَائِدِ إلى ﴿ كُلٌّ ﴾ = لَنُصِبَ .

٧٢ـ وكذلكَ قَوْلُهُ : ﴿ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّـٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ ﴾[٤] [سورة فاطر ٣٥/ ١٠] فَفَاعِلُ « يَرْفَعُ » الضَّمِيرُ العَائِدُ إلى ﴿ٱلْعَمَلُ ٱلصَّـٰلِحُ ﴾[٥] ، و﴿ٱلْعَمَلُ ٱلصَّـٰلِحُ ﴾ مُبْتدأ .

ولو كانَ فاعِلُ ﴿ يَرْفَعُهُۥ ﴾ اسمَ الله[٦] أو ﴿ ٱلْكَلِمُ ﴾ على [مَعْنَى][٧] : يَرْفَعُ الكَلِمُ

---

(١) حكى في كشف المشكلات عن أبي عليّ في التذكرة أظن أَنَّ المختار عنده أن يكون فاعل عَلِم ضمير كُلّ لأنه لو كان الفاعل ضمير اسم الله لقال كُلًّا قد علم صلاته لأنه [يعني سيبويه] قال : إذا قلت : قام زيد وعمراً يضرب غلامَه بكرٌ : يُخْتار نصبُ عمرو إلخ اهـ وقال في كشف المشكلات ١١٠٦ في غير هذه الآية : لأنه قال [يعني سيبويه] : إذا قلت : قام زيد وعمراً يضربُه بكرٌ = كان الاختيار في عمرو النصب إلخ . وفي الكتاب نحوُ هذا التمثيل : رأيت زيداً وعمراً كلَّمته ، ولقيت خالداً وزيداً اشتريت له ثوباً ، انظر الكتاب ١/ ٤٦ بولاق ١/ ٨٨ هارون ، وما سلف ٦٤٣ ـ ٦٤٤ .

(٢) كذا قال متابعاً أبا علي في قياس الآية على المسألة ! وأنت ترى أن الآية ليست كالمسألة البتة ، فليس فيها جملة عطفت على جملة . فعلى هذا الوجه يكون التقدير فيها : كلٌّ قد علم الله صلاته ، فهو كقولك : زيدٌ ضرب عمرٌو غلامَه ، ولو كان كذلك لكان المختارُ الرَّفْعَ ، والنصب جائز ، انظر ما سلف .
وأَمَّا ما مثَّل به ـ وهو يقوم زيدٌ وزيداً أضرب غلامه ، وكذا العبارات الأُخر ـ ففيه جملتان عُطِفت الثانيةُ على الأولى، والأولى فعل وفاعل، ولهذا ما كان المختار في الثانية نصبَ زيداً طلباً للمشاكلة .

(٣) في صل : ولو ، بإقحام الواو .

(٤) كشف المشكلات ١١٠٦ ، والاستدراك ٤١٨ والمصادر فيهما ، ومعاني القرآن للزجاج ٤/ ٢٠٠ ، وللنحاس ٥/ ٤٤٠ ، وإعراب القرآن ٧٠٣ ، والفريد ٥/ ٣١٧ ، والدر المصون ٨/ ٤١٩ .

(٥) أي يرفع العملُ الصالحُ الكلمَ ، وهو قول ابن عباس ومجاهد وسعيد بن جبير وغيرهم ، واختاره الجامع في كشف المشكلات .

(٦) أي والعملُ الصالح يرفعه الله ، وهو قول قتادة وابن عباس في رواية عنهما .

(٧) زيادة من يق .

العَمَلَ[(١)] = لَوَجَبَ[(٢)] نَصْبُ «العَمَلِ»، لأَنَّهُ مَعْطُوفٌ على ﴿ يَصْعَدُ ﴾[(٣)] ، وكانَ [كما قَدَّمْنا][(٤)] .

فالمَعْنَى : والعَمَلُ الصالحُ يرفَعُ الكَلِمَ الطَّيِّبَ . ورَفْعُه[(٥)] الكَلِمَ : أَنَّهُ يُحْبَطُ[(٦)] بالعَمَلِ السَّيِّئِ ، فلا يَرْتَفِعُ[(٧)] إليهِ ، ويَخْلُصُ مِنْ غَيْرِ إِحْبَاطٍ يَقَعُ عليهِ مِنْ أَجْلِ عَمَلٍ سَيِّئٍ . وذَكَّرَ الضَّمِيرَ فِي ﴿ يَرْفَعُهُۥ ﴾ لأَنَّهُ لِـ ﴿ ٱلْكَلِمُ ﴾[(٨)] ، كشَجَرَةٍ وشَجَرٍ . 391

٧٣ـ ومِنَ المُطَابَقَةِ قِرَاءَةُ حَفْصٍ[(٩)] : ﴿ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَـٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ ﴾[(١٠)] [سورة الكهف ١٨/ ٦٣] بِضَمِّ الهَاءِ مِنْ ﴿ أَنسَىٰنِيهُ ﴾[(١١)] .

---

(١) أي والعملُ الصالح يرفعه الكلمُ ، عن أبي صالح وشهر بن حوشب وابن عباس في رواية عنه ، وهو عن الحسن ويحيى بن سلام في تفسير الماوردي ٣/ ٣٧٠ .

(٢) كذا قال ! وما هو بواجب ، وأقصى ما يبلغه أن يكون على مذهبه وروايته **مختاراً** . وقد قال هو في كشف المشكلات : لأنه لو كان عائداً إليه لكان : والعملَ الصالحَ بالنصب على مقتضى قول سيبويه ، لأنه قال : إذا قلت قام زيد وعمراً يضربه بكر = كان **الاختيار** في عمرو النصب لأن الصدر فعل وفاعل اهـ وقال قبلُ في الاستدراك : لأن ذلك يوجب نصب العمل **فيما يختار** اهـ وقال النحاس في المعاني : ولو كان المعنى : والعمل الصالح يرفعه الله ، أو والعمل الصالح يرفعه الكلم الطيب = لكان **الاختيار** نصب العمل إلخ .

(٣) يريد أنه قد تقدمه جملة فعلية ، وهو قوله في كشف المشكلات : لأنَّ الصَّدر فعل وفاعل ، وقال أبو علي فيما حكى في كشف المشكلات ٩٥٨ عن التذكرة أظن : لأَنَّ المصدَّر به فعل وفاعل .

(٤) من يق ، وفيها : فكان كما .

(٥) في صل : في رفعه ، ولعل الصواب ما أثبت من يق .

(٦) في صل ويق : لا يحبط ، بإقحام « لا » خطأ .

(٧) في صل : ولا يرتفع .

(٨) الكلم اسم جنس جمعيّ يذكّر على لفظه ويؤنث على معناه، انظر المقتضب ٣/ ٣٤٦، وشرح الشافية ٢/ ١٩٥ ، والنكت لابن فضال ٢/ ٥٠٧ ، وتفسير أبي السعود ٢/ ١٨٣ . وفي يق: لأن الكلم .

(٩) في صل حفصة ، خطأ . وكتب بحاشيته بقلم دقيق : في سورة الكهف .

(١٠) كشف المشكلات ٧٦٨ والمصادر ثمة . وانظر ما يأتي ٩٥٣ في رقم ٤٦ و٩٧٩ في رقم ١٣ .

(١١) وهي قراءة حفص عن عاصم وحده ، وقرأ الباقون بكسر الهاء ، وابن كثير يصلها بياء ، انظر السبعة ٣٩٣ ـ ٣٩٤ ، وكشف المشكلات .

لَمَّا رَأَى الهَاءَ⁽¹⁾ المُتَّصِلَ بـ ﴿ أَذْكُرَهُۥ ﴾ ـ وهُوَ فِي صِلَةِ ﴿ أَنْ ﴾ الذي صارَ بَدَلاً مِنَ الهَاءِ = وَفَّقَ بَيْنَ الحَرَكَتَيْنِ فِي الهَاءِ .

ولِهذَا المَعْنَى هَرَبَ فِي قَوْلِهِ : ﴿ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ﴾ [سورة الفرقان ٢٥/ ٦٩] عَنِ الكَسْرَةِ ، فأَشْبَعَها[2] ؛ كيلا يَلْزَمَه أَنْ يُتْبِعَ الهَاءَ[3] المِيمَ .

٧٤ـ ومِنَ المُطَابَقَةِ والمُجَاوَرَةِ قِرَاءَةُ ٱبْنِ عَامِرٍ فِي جَمِيعِ التَّنْزِيلِ ﴿يا أَبَتَ﴾[4] [سورة يوسف ١٢/ ٤] بِفَتْحِ التَّاءِ تَبعاً لِلْبَاءِ[5] .

وعلى هذا حِكَايَةُ سِيبَوَيْهِ[6] [124/1] يا طَلْحَةَ[7] لَمَّا رَخَّمُوا ، ثُمَّ رَدُّوا التاءَ[8] ، فَتَحُوها تبعاً لِلْحَاءِ .

٧٥ـ ومِثْلُ ذلكَ مَا رَوَاهُ أَبُو بِشْرٍ[9] عَنِ ٱبْنِ عَامِرٍ : ﴿ثُمَّ يَجْعَلَهُ حُطَٰمًا﴾ [سورة الزمر ٣٩/ ٢١] بِفَتْحِ اللامِ تَبعاً لِلْعَيْنِ[10] .

---

(١) في صل ويق : أَنَّ الهاء ، بإقحام أنّ .

(٢) فوصلها بياء ، وهذه قراءة ابن كثير أيضاً ، والباقون على أصولهم بالاختلاس ، انظر السبعة ٤٦٧ ، والوجيز ٢٧١ ، وغاية الاختصار ١/ ٣٧٨ .

(٣) في صل : الفاء ، خطأ ، والصواب من يق .

(٤) وقع في سورة يوسف ١٢/ ٤ ، ١٠٠ ، ومريم ١٩/ ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، والقصص ٢٨/ ٢٦ ، والصافات ٢٧/ ١٠٢ .

(٥) قرأ ابن عامر وحده بفتح التاء ، وقرأ باقي السبعة بكسرها ، انظر السبعة ٣٤٤ ، وكشف المشكلات ٥٩٥ والمصادر ثمة .

(٦) الكتاب ١/ ٣١٥ ، ٣٤٦ بولاق ٢/ ٢٠٧ ـ ٢٠٨ ، ٢٧٧ هارون .

(٧) في صل : في طلحة، ولعل الوجه ما أثبت من يق .

(٨) فيمن زعم أنَّ التاء هذه هي المحذوفة ثم ردَّت ، وهو قول الكوفيين . ومذهب سيبويه أنَّها مقحمة ، ذكر الوجهين في كشف المشكلات ٥٩٧ ، وانظر التعليق ثمة ، وانظر مظانّ قول النابغة : كِلِيني لهمّ يا أُميمةَ × الكواكبِ في كشف المشكلات ٥٩٧ ح ٢ . وانظر ما يأتي ١٥٨٤ في رقم ٦ .

(٩) الوليد بن مسلم الدمشقيّ ، ويقال أبو العباس ، وهو يروي عن يحيى بن الحارث الذِّماريّ ، عن ابن عامر ، انظر غاية النهاية ٢/ ٣٦٠ برقم ٣٨٠٧ .

(١٠) كشف المشكلات ١١٦٢ والمصادر ثمة ، وزد شواذ الكرماني ٤١٣، وقراءة الناس ﴿ ثمَّ يجعلُه ﴾ بالرفع .

٧٦ـ وعن أَبِي حَنِيفَةَ : ﴿ طَعَامٌ تُرْزَقَانُهُ ﴾ [سورة يوسف ١٢/ ٣٧] بِضَمِّ النُّونِ تَبَعاً لِلْهَاءِ[١] .

٧٧ـ وعن الحُلْوَانِيِّ[٢] عَنِ ٱبْنِ عَامِرٍ : ﴿أَتَعِدَانَنِي﴾ [سورة الأحقاف ٤٦/ ١٧] ، بِفَتْحِ النُّونِ تَبَعاً لِلأَلِفِ[٣] ، وطَلَباً لِلْمُطَابَقَةِ .

392

٧٨ـ وعن ٱبْنِ أَبِي عَبْلَةَ : ﴿ إِنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَـٰدُكُمْ فِتَنَةٌ ﴾ [سورة التغابن ٦٤/ ١٥] بِفَتْحِ التَّاءِ[٤] تَبَعاً لِفَتْحَةِ النُّونِ .

٧٩ـ وعَنِ الأَئِمَّةِ السَّبْعَةِ فَتْحُ المِيمِ مِنْ قَوْلِهِ : ﴿ وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا ﴾[٥] [سورة الشورى ٤٢/ ٣٥] غَيْرَ نَافِعٍ وٱبْنِ عَامِرٍ[٦] . وهُمْ[٧] يَعُدُّونَ النَّصْبَ في مِثْلِ هذا شَاذًّا ، نَحْوِ : « إِنْ تَقْعُدْ أَقْعُدْ وأُكْرِمَ »[٨] . يَخْتَارُونَ الجَزْمَ والرَّفْعَ دُونَ النَّصْبِ فِي « وأُكْرِمُ » . ومَعَ هٰذَا أَطْبَقُوا خَمْسَتُهم على فَتْحِ المِيمِ تَبَعاً لِلاَّمِ[٩] .

---

(١) نسبت إلى أبي حنيفة في شواذ الكرماني ٢٤٦ . وهي بلا نسبة في همع الهوامع ١/ ١٧٧ ، وانظر معجم القراءات ٤/ ٢٦١ . وقراءة الناس بكسر النون .

(٢) أبي الحسن أحمد بن يزيد ، وهو يروي عن هشام عن ابن عامر ، انظر غاية النهاية ١/ ١٤٩ برقم ٦٩٧ .

(٣) كشف المشكلات ١٢٣٩ ، وشرح اللمع له ٢٥٤ . ولم أصب نسبتها إلى الحلواني عند غيره ، وفي البحر ٨ / ٤٩٤ أنها رويت عن سام (؟) عن هشام عن ابن عامر . وفي شواذ ابن خالويه ١٤٠ ، والتقريب والبيان للصفراوي اللوح ١/١٢٨ ، وشواذ الكرماني ٤٣٦ أنها رويت عن عبد الوارث عن أبي عمرو . وفي إعراب القرآن ٨٤٢ أنها رويت عن نافع ، ونسبت إلى غير هؤلاء ، انظر البحر، ومعجم القراءات ٨/ ٤٩٤ ، وما علقناه في كشف المشكلات . وقراءة الناس بكسر النون .

(٤) لما أُصب هذه القراءة منسوبة إلى من قرأ بها ولا غير منسوبة . وقراءة الناس بسكون التاء .

(٥) كشف المشكلات ٢٠٥ ـ ٢٠٦ ، ١٢٠٠ ، وشرح اللمع له ٢٢٧ ، وما سلف ٤٠٠ ـ ٤٠١ في رقم ٥ ، وما يأتي ١٥٤٠ برقم ٢ ، و١٥٨٣ في رقم ٥ .

(٦) فقرآا بالرفع ، السبعة ٥٨١ ، وكشف المشكلات ١٢٠٠ والمصادر ثمة .

(٧) أي النحاة .

(٨) في الكتاب ١/ ٤٤٨ بولاق ٣/ ٩٢ هارون : واعلم أنَّ النصب بالفاء والواو في قوله : إن تأتني آتِكَ وأُعْطِيَكَ = ضعيفٌ اهـ وانظر كشف المشكلات ٢٠٥ والمصادر ثمة .

(٩) انظر كشف المشكلات ٢٠٦ ، ١٢٠٠ ، وما ذكره من اعتبار التبعيَّة شيء انفرد به فيما أعلم ، =

٨٠ـ وأَمَّا قَوْلُه تعالىٰ : ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَـٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّـٰبِرِينَ ﴾(١) [سورة آل عمران ٣/ ١٤٢] بِنَصْبِ المِيمِ = فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ هذا البَابِ فَتْحُ المِيمِ تبَعًا لِلَّام ، وهو إِجْمَاعُ السَّبْعَةِ(٢) .

[فإِنْ قِيلَ : فلِمَ كانَ فَتْحُ الميمِ هنا إجماعًا](٣) ، ولَمْ يَكُنْ فَتْحُ العَيْنِ فِي قَوْلِهِ : ﴿ أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعَكُمْ ﴾(٤) [سورة النساء ٤/ ١٤١] إِجْمَاعاً ؟ وإِنَّمَا هِيَ قِرَاءَةُ ٱبْنِ أَبِي عَبْلَةَ(٥) . وقَالَ النَّحْوِيُّونَ فِي الآيَتَيْنِ: إِنَّ نَصْبَهُما على الصَّرْفِ(٦) . فلِمَ كانَ أَحَدُهُما إِجْماعاً ، والآخَرُ شَاذًّا ؟ وإِنْ كَانَتِ التَّبَعِيَّةُ عِنْدَكَ
393 هِيَ العِلَّةَ(٧) = فَقَدْ وُجِدَتِ التَّبَعِيَّةُ أَيْضاً فِي النُّونِ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿ونَمْنَعَكُمْ﴾ .

فالجَوَابُ(٨) : إِنَّ المُسْتَحْسَنَ مِنْ هذا إِنَّما هُوَ الجَزْمُ. والنَّصْبُ على الصَّرْفِ لَيْسَ بِمُسْتَحْسَنٍ ، فَجَاءَ : ﴿ وَنَمْنَعْكُمْ ﴾ مَجْزُوماً(٩) على ما هُوَ المُخْتَارُ(١٠) .

= وانظر ما قالوه في تأويل ذلك في البحر ٧/ ٥٢٠ ـ ٥٢١ والمصادر المذكورة في كشف المشكلات .

(١) كشف المشكلات ٢٥٧ والمصادر المذكورة ثمة، وما يأتي ١٥٥٥ برقم ١٥ ، و١٥٨٤ برقم ٦ .

(٢) ثم قطع بهذا الوجه بعدُ في كشف المشكلات ٢٥٨ وانظر التعليق ثمة .

(٣) من يق .

(٤) كشف المشكلات ٢٥٨ عرضاً ، وما يأتي ١٥٥٥ في رقم ١٥ . وقراءة الناس ﴿ ونمنعْكم ﴾ .

(٥) البحر ٣/ ٣٧٥ . ونسبت إلى ابن عمير واليماني في شواذ الكرماني ١٤٥ . وهي بلا نسبة في شواذ ابن خالويه ٣٦، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٢٩٢ .

(٦) بعبارة الكوفيين ، ونصبه بإضمار أَنْ بعبارة البصريين ، وقد سلف التعليق عليه ٤٠١ في رقم ٥ ح ٤ ، وبسط التعليق عليه في كشف المشكلات ٢٥٧ ح ٤ .

(٧) في فتح الميم من قوله ﴿ وَيَعْلَمَ ٱلصَّـٰبِرِينَ ﴾ إتباعاً لفتحة اللام ، انظر كشف المشكلات .

(٨) السياق : فإن قيل : فلم كان. . . فالجواب .

(٩) في قراءة جماهير القرأة ، وقد علمت أن فتح العين شاذّ .

(١٠) الجزم الوجهُ ، والنصب يجوز من أجل حرف الاستفهام الداخل على النفي ، انظر الكتاب ١/ ٤٤٧ ـ ٤٤٨ بولاق ٣/ ٨٨ ـ ٨٩ ، والمقتضب ٢/ ٢٣ ، وشرح الكتاب للسيرافي ٣/ ٢٣٣/ ٢٩١ ـ ٢٩٢ ، وهمع الهوامع ٤/ ١٣٦ ، والمقاصد الشافية ٦/ ٦٥ ، والإغفال ٢/ ١٣٠ وتعليق المحقق . وانظر الكتاب ١/ ٤٢١ ، ٤٢٥ بولاق ٣/ ٣٤ ، ٤٣ هارون .

وإنَّمَا عَدلُوا إلى الفتْحِ في ﴿ وَيَعْلَمَ ٱلصَّـٰبِرِينَ ﴾ [سورة آل عمران ٣/١٤٢] ، لأنَّ إسْكَانَ المِيمِ هُنَا مُحَالٌ ؛ لِمَا يَتَأَتَّى مِنِ ٱلْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ؛ فَكَانَ[1] الجَزْمُ مُمْتَنِعاً ، فَلا بُدَّ مِنَ التَّحْرِيكِ ، والتَّحْرِيكُ هنا الكَسْرُ ، كما هِي قِرَاءَةُ بَعْضِهِم : ﴿وَيَعْلَمِ ٱلصَّـٰبِرِينَ﴾[2] . والأَئِمَّةُ عَدَلُوا عَنِ الكَسْرِ إِلَى الفَتْحِ ؛ لأنَّها[3] أَخَفُّ مَعَ ٱنْفِتَاحِ مَا قَبْلَهُ .

ولَيْسَ فِي قَوْلِهِ : ﴿ وَنَمْنَعْكُم ﴾ [سورة النساء ٤/١٤١] الْتِقَاءُ السَّاكِنَيْنِ ، فَيَجِبَ التَّحْرِيكُ .

٨١ـ وعَنْ شُعَيْبٍ[4] عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَاصِمٍ : ﴿ إِنِّيَ ءَامَنتُ بِرَبِّكُمْ فَٱسْمَعُونَ ﴾ [سورة يس ٣٦/٢٥] بفَتْحِ النُّونِ[5] ؛ لِتُسَاوِيَ ﴿ ٱلْمُكْرَمِينَ ﴾ [٢٧] مِنْ بَعْدِهِ ، و﴿ تُرْجَعُونَ ﴾ [٢٢] مِنْ قَبْلِهِ = ولأنَّ قَوْلَه ←

---

(١) في صل : وكان . وأثبتّ ما في يق .

(٢) كسر الميم قراءة شاذة عزيت إلى الحسن في معاني القرآن للفراء ١/ ٢٣٥ ، وللزجاج ١/ ٣٩٧ ، ومختصر الشواذ لابن خالويه ٢٢ ، وزاد النحاس في إعراب القرآن ٢٢٠ نسبتها إلى يحيى بن يعمر ، وزاد ابن عطية في المحرر ٣٦٢ (ط . دار المعرفة) نسبتها إلى أبي حيوة وعمرو بن عبيد ، وعنه في البحر ٣/ ٦٦ ، ونسبت في شواذ الكرماني ١٢٠ إلى الحسن وابن أبي عبلة وعمرو ابن عبيد . وهي بلا نسبة في الكتاب ١/ ٤٢٦ بولاق ٣/ ٤٤ هارون .

(٣) يعني الفتحة .

(٤) شعيب بن أيوب الصريفيني ، روى القراءة عن يحيى بن آدم عن أبي بكر عن عاصم ، انظر غاية النهاية ١/ ٣٢٧ برقم ١٤٢٢ .

(٥) لم أُصب نسبتها إلى شعيب عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم .

وفي المحرر الوجيز ١٥٦١ أنها رويت عن أبي بكر عن عاصم ، وفي إعراب القرآن ٧١٥ وشواذ الكرماني ٣٩٩ أنها رويت عن عاصم .

وفي الكامل للهذلي اللوح ١/٢٣٢ ، وعنه في البحر ٧/ ٣٢٩ ، والدر المصون ٩/ ٢٥٦ أنها قراءة عصمة عن عاصم . وفي التقريب والبيان للصفراوي اللوح ١/ ١٢١ أنها رواية عصمة وحماد بن عمرو وعمرو بن خالد كلهم عن عاصم من طريق الأهوازي .

عصمة بن عروة الفقيمي البصري ترجمته في غاية النهاية ١/ ٥١٢ برقم ٢١١٩ ، وحماد بن عمرو الأسدي الكوفي ترجمته في غاية النهاية ١/ ٢٥٩ برقم ١١٧٢ ، وعروة بن خالد الكوفي (الأعشى الكبير) ترجمته في غاية النهاية ١/ ٦٠٠ برقم ٢٤٥٠ .

« عُونِ »[١] بِالكَسْرِ بَعْدَ الضَّمِّ يَصِيرُ كَقَوْلِهِم : « زَيْدُونَ »[٢] . فكَمَا وَجَبَ فَتْحُ النُّون بَعْدَ الواوِ هُنَا = وَجَبَ فَتْحُه أَيْضاً هـٰهُنا[٣] .

٨٢ـ ومِنَ المُطَابَقَةِ [124/2] : حَذْفُ الجَارِّ والمَجْرُورِ فِي « سُورَةِ
394 الأَعْرَافِ » [٧/١٠١] : ﴿ فَمَا كَانُواْ لِيُؤْمِنُواْ بِمَا كَذَّبُواْ مِن قَبْلُ ﴾ ، ولم يَقُلْ : كَذَّبُوا بِهِ لَمَّا كَانَ سِيَاقُ الآيَةِ : ﴿ وَلَٰكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَٰهُم ﴾[٤] [سورة الأعراف ٧/٩٦] . ولَمَّا قَالَ : ﴿ فَكَذَّبُوهُ فَنَجَّيْنَٰهُ ﴾ في « سورة يُونُسَ » [١٠/٧٣] ، فأَثْبَتَ الهَاءَ = قال في سِيَاقِها : ﴿ بِمَا كَذَّبُواْ بِهِۦ مِن قَبْلُ ﴾[٥] [سورة يُونُسَ ١٠/٧٤] .

٨٣ـ ومِنَ المُطَابَقَةِ قَوْلُه تعالىٰ : ﴿ وَٱلْجَآنَّ خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ ﴾[٦] [سورة الحِجْر ١٥/٢٧] نَصَبَهُ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ ؛ لأَنَّ قَبْلَهُ : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ ﴾ [٢٦] . وكَانَ أَنْ تُضْمِرَ « وخلقنا الجَانَّ » = أَحْسَنَ وأَجْوَدَ[٧] .

وإِذَا لَمْ تَعْرِفْ أَنْتَ[٨] حَيْثُ تَسْتَدِلُّ بأَنَّ النَّصبَ هُوَ المُخْتَارُ فِي قَوْلِهِ[٩] : « قامَ زَيْدٌ وعَمْراً كَلَّمْتُه » = إلا قَوْلَه[١٠] :

---

(١) من قوله « فاسمعُونَ » .

(٢) جمع زيد ، ونون جمع السلامة مفتوحة .

(٣) أبو حاتم وغيره لحّنوا هذه الرواية الشاذة بفتح النون ، وحملها الجامع كما ترى على ما توهَّمه من مراعاة المطابقة ، وهو سراب . وقوله: ولأن قوله. . . هٰهنا = ليس في يق .

(٤) كشف المشكلات ٥٤٨ عرضاً .

(٥) كشف المشكلات ٥٤٧ ـ ٥٤٨ .

(٦) كشف المشكلات ٦٦٣ والمصادر ثمة .

(٧) أي أحسن وأجود من الرفع على جوازه .

(٨) الظاهر أنه يعني مَن يخاطبه حين إملاء كتابه ، ولا يريد أحداً ممن يتعقَّبهم ، والله أعلم .

(٩) يعني سيبويه ، وسلف نحو هذا القول ٦٤٣ ـ ٦٤٤ في رقم ١٣ .

(١٠) وهو الربيع بن ضبع الفزاري أحد المعمرين . والبيتان في الكتاب ١/٤٦ ، وشرحه للسيرافي ١/٣٨٧ ، والنوادر ٤٤٦ ، والمعمرون ٩ ، والحماسة البصرية ق ١٤٩٥/٢ ـ ٣ جـ ٤/١٥٧٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٨٦ ، والحجة ٤/٤٠٣ ـ ٤٠٤ و٦/٤٦١ ، والعضديات ٧٧ ، والمحتسب ٢/٩٩ ، وشرح أبيات الجمل ٢٣ ، والتبصرة ٣٣٠ ـ ٣٣١ ، والمقاصد الشافية ٣/٩٦ ، والخزانة ٣/٣٠٨ ، وشرح أبيات المغني ٨/ ٩١ .

أَصْبَحْتُ لا أَحْمِلُ السِّلاحَ ولا … أَمْلِكُ رَأْسَ البَعِيرِ إِنْ نَفَرَا
والذِّئْبَ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ … وَحْدِي وأَخْشَى الرِّيَاحَ والمَطَرَا[١]

ولا تَطْلُبُ هذِهِ الآيَ التي عَدَدْتُها لَكَ = فَمَا ذَنْبِي[٢] ؟

٨٤ - [و][٣] مِنَ المُطَابَقَةِ قَوْلُه[٤] تَعَالَىٰ : ﴿ وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ﴾[٥] [سورة الشورى ٤٢/ ٤٠] . 395

٨٥ - ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ﴾[٦] [سورة الكافرون ١٠٩/ ٣ ، ٥] ولم يَقُلْ : مَنْ أَعْبُدُ لأَنَّ قَبْلَه : ﴿ مَا تَعْبُدُونَ ﴾ [٢] يَعْنِي الأَصْنَامَ[٧] .
فَجَاءَ على الازْدِوَاجِ والمُطَابَقَةِ[٨] . 396

* * *

---

(١) في صل : « لا أنقل السلاح » و« إن هممت به » ولا أعرفها رواية فيهما ، وأثبت ما في يق.
يصف ما انتهت إليه حالُه من الكِبَر وأنه لا يُطيق حَمْلَ السِّلاح للحرب ، ولا قوَّةَ به على إمساكِ بعيره إذا نَفَر ، وأنَّه يخشى الذئب إذا كان وحده لأنَّه لا يمكنُه مُدافعتُه ، ويخشى الرياحَ والمطر إذا أصابه شيء منهما ، ومن أمثالهم : قد كنتُ وما أُخَشَّى بالذئب . . . اهـ عن شرح أبيات المغني بتصرف يسير .

(٢) الفاء جواب إذا في صدر كلامه ، وسياق الكلام : وإذا لم تعرف أنت حيث تستدلُّ . . . إلا قولَه . . . ولا تطلبُ . . . = فما ذنبي .

(٣) زيادة مني .

(٤) في صل : وقوله ، بإقحام الواو .

(٥) سلف ٦٤١ في رقم ٥ . وقوله ومن المطابقة . . . مثلها = ليس في يق .

(٦) كشف المشكلات ١٤٨٧ - زيادات مخطوطة طنطا اللوح ١٢٦/ ٢ ، والإبانة ٥٢٢ والمصادر ثمة ، وما يأتي ٨٣٩ برقم ١٢٥ و١٥٣٧ في رقم ٥ و١٥٧٠ برقم ١٨ .

(٧) في كشف المشكلات : والوجهُ « مَن » لكنه جاء ﴿ مَآ أَعْبُدُ ﴾ [٣] لمطابقته ما قبله [٢] وما بعده [٥] ، وقيل « ما » بمعنى مَن اهـ وانظر ما قيل في تأويلها في المصادر المذكورة في الإبانة .

(٨) بعده في صل الباب الحادي والعشرون . أما الباب العشرون فقد وقع فيها عقب الباب ١٧ في اللوح ٦٦/ ٢ وكتب الناسخ ثمة : الباب العشرون ، وهو مقدَّم أيضاً ، أي مقدم عن موضعه ، انظر ما سلف ٦٢٥ آخر الباب ١٧ .

[البَابُ العِشْرُونَ][(١)]

هذا بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ مِنْ حَذْفِ المَفْعُولِ والمَفْعُولَيْنِ ، وتَقْدِيمِ المَفْعُولِ الثَّانِي على المَفْعُولِ [الأَوَّلِ ، و][(٢)] أَحْوَالِ الأَفْعَالِ المُتَعَدِّيَةِ إلى مَفْعُولِيْها ، وغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِهِ

ونَحْنُ نَذْكُرُ مِنْ ذَلِكَ مَا يَدِقُّ النَّظَرُ فِيهِ ؛ لأَنَّ ذَلِكَ لَوْ حَاوَلَ إِنْسَانٌ أَنْ يَأْتِيَ بِجَمِيعِهِ تَوَالَتْ عَلَيْهِ الفُتُوقُ[(٣)] ، ولَمْ يُمْكِنْهُ القِيَامُ بِهِ ؛ لِكَثْرَتِهِ فِي التَّنْزِيلِ ، وكانَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ يَسْتَقِي مِن بِئْرِ زَمْزَمٍ ، فَيَغْلِبُهُ المَاءُ .

١ـ فمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴾[(٤)] [سورة البقرة ٢/ ٩] أَيْ : ومَا يَشْعُرُونَ أَنَّ وَبَالَ ذَلِكَ رَاجِعٌ إِلَيهِم[(٥)] .

٢ـ وكَذَلِكَ : ﴿ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴾[(٦)] [سورة البقرة ٢/ ١٢] أَي : لا يَشْعُرُونَ

---

(١) انظر التعليق على « الباب الأول » ١١ ح ١ . وانظر ما جاء من أمثلة هذا الباب في الشيرازيات ٥٦٨ ـ ٥٧٣ ، المسألة ٣٩ « باب من حذف المفعول به » ، والخصائص ٢/ ٣٧٤ ـ ٣٧٦ ، والإشارة إلى الإيجاز ١٢ ، ١٥ ، والبرهان ٧٢٤ ـ ٧٣٥ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٩/ ١٥٠ ـ ١٥٥ ، ١٧٩ ـ ٢١٠ ، ٥٢٦ ـ ٥٣٣ ، وباب ظنّ وأخواتها فيه ٩/ ٣١٩ فما بعدها ، وانظر كشف المشكلات ، فهارسه برسم حذف المفعول والمفعولين ١٣٧ ، وما يأتي من المصادر المذكورة في التعاليق على مسائل الباب . وفي يق : الباب العشرون فيما جاء إلخ .

(٢) زيادة من يق ، وفيها : تقديم مفعول الثاني على الأول وأحوال ، كذا .

(٣) الفتوق جمع فَتْق وهو الخَلَّة والفُرْجة والخَرْق ، وانظر مثل هذه العبارة فيما يأتي ١٦٣٦ ، وكشف المشكلات ٦٩١ ، ٧٧٦ .

(٤) معاني القرآن للزجاج ١/ ٨٣، وللنحاس ١/ ٩٠، وتفسير الطبري ١/ ٢٨٥، والقرطبي ١/ ٢٩٩ ، والبسيط ٢/ ١٤٢، والفريد ١/ ١٥٢، والدر المصون ١/ ١٢٨.

(٥) هو بهذا اللفظ في الفريد . وفي تفسير الطبري : وما يشعرون بأن الله خادعهم . وفي البسيط : أنهم يخدعون أنفسهم وأن وبال خداعهم يعود إليهم اهـ وقيل في تقديره نحو ذلك وغيره .

(٦) تفسير الطبري ١/ ٣٠١ ، والبسيط ٢/ ١٦١ ، ومعاني القرآن للنحاس ١/ ٩٣ .

أَنَّهُم هُمُ المُفْسِدُونَ[١] = ﴿ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾ [سورة البقرة ٢/ ١٣] أي : لا يَعْلَمُونَ أَنَّهُم هُمُ السُّفَهَاءُ[٢] .

٣ـ فَأَمَّا قَوْله تَعالَىٰ : ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾[٣] [سورة البقرة ٢/ ١٧] = فَقِيلَ[٤] : إِنَّ التَّقْدِيرَ : كَمَثَلِ الَّذِي ٱسْتَوْقَدَ صَاحِبَهُ نَاراً[٥] ، فَحَذَفَ المَفْعُولَ الأَوَّلَ .

405 وقِيلَ[٦] : إِنَّ « ٱسْتَوْقَدَ » و« أَوْقَدَ » [بِمَعْنًى][٧] كَٱسْتَجَابَ ، وأَجَابَ .

٤ـ ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعالَىٰ : ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ﴾[٨] [سورة البقرة ٢/ ٢٠]. وجَمِيعُ مَا جَاءَ مِنْ « لَوْ شَاءَ »[٩] كَانَ مَفْعُولُه مَدْلُولَ جَوَابِ « لَوْ »[١٠] ، وَالتَّقْدِيرُ: ولَوْ شَاءَ اللهُ إِذْهَابَ السَّمْعِ والبَصَرِ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وأَبْصَارِهِم .

٥ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْاْ فِيهِ ﴾[١١] [سورة البقرة ٢/ ٢٠]

---

(١) هو بمعناه في المصادر السالفة ، وانظر تقديراً آخر له في الفريد ١/ ١٥٩ .

(٢) في معاني القرآن للنحاس ١/ ٩٤ : لا يعلمون أن وبال ذلك يرجع عليهم . وفي الفريد ١/ ١٦٠ : لا يعلمون أنهم كذلك .

(٣) كشف المشكلات ٢٣ ـ ٢٥ والمصادر ثمة، وزد معاني القرآن للنحاس ١/ ١٠١، وتفسير الماوردي ١/ ٧٤ ، والحجة ١/ ٣٥٣ ، والبسيط ٢/ ١٨٦ ، والفريد ١/ ١٦٨ ، والدر المصون ١/ ١٥٩ .

(٤) وهو قول أجازه ابن كيسان فيما حكى عنه النحاس ، وذكره الماوردي ولم يعزه إلى أحد ، وذكره ابن الحنبلي في كتابه «ربط الشوارد في حل الشواهد» ص١٦٠ فقال : وهذا القول قد نقله الشيخ نور الدين الأصفهاني ـ يعني جامع العلوم ـ في كتابه «**جواهر القرآن ونتائج الصنعة**» ، وانظر ماسلف ٦٠٥ .

(٥) في تقدير ابن كيسان والماوردي : استوقد من غيره .

(٦) وهو قول الأخفش ووافقه أكثر الناس ، انظر معاني القرآن له ٥٣ ، والتعليق في كشف المشكلات والمصادر ثمة وهنا .

(٧) زيادة مني ، وزيادتها أحسن .

(٨) الكشاف ١/ ١١٩ ، والفريد ١/ ١٨١ ، والبحر ١/ ٨٩ ، والدر المصون ١/ ١٨٣ .

(٩) جاء في سورة البقرة ٢/ ٢٠ ، ٢٢٠ ، ٢٥٣ ، والنساء ٤/ ٩٠ ، والمائدة ٥/ ٤٨ وغيرها .

(١٠) انظر البحر ٧/ ٤٩٠ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٩/ ١٥٣ .

(١١) البسيط ٢/ ٢١٣ ، والفريد ١/ ١٨٠ ، وتفسير القرطبي ١/ ٣٣٧ ، والدر المصون ١/ ١٨٠ ، وما يأتي ٧٧٣ في رقم ٦٤ .

أي : أَضَاءَ لَهُمْ البَرْقُ الطَّرِيقَ مَشَوْا فِيهِ(١) .

٦ـ ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾(٢) [سورة البقرة ٢/٢١] أَيْ : تَتَّقُونَ مَحَارِمَه(٣) .

وقِيلَ(٤) : بَلْ قَوْلُه ﴿ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا ﴾ [سورة البقرة ٢/٢٢] مَفْعُول(٥) ﴿ تَتَّقُونَ ﴾ [66/2] و﴿ ٱلْأَرْضَ ﴾ مفعولٌ أَوَّلُ لـ ﴿ جَعَلَ ﴾ ، و﴿ فِرَٰشًا ﴾ مَفْعُولٌ ثَانٍ ، ومَعْنَى ﴿ جَعَلَ ﴾ : صَيَّرَ(٦) .

وقَدْ(٧) يَجِيءُ « جَعَلَ » بِمَعْنَى : صَنَعَ ، وخَلَقَ ؛ فيَكُونُ مُتَعَدِّياً إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ(٨) ، قالَ الله تعالى : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ﴾ [سورة الأنعام ٦/١] بِمَعْنَى : صَنَعَ ، وخَلَقَ ، وقَالَ الله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ [سورة الأعراف ٧/١٨٩] .

---

(١) وهو قول المبرِّد فيما حكاه القرطبي عن معاني القرآن للنحاس أظن . وهذا فيما ذهب به الخرم الذي وقع في أصل المطبوعة ، وهو بلا نسبة في البسيط .
وقيل أضاء بمعنى ضاء لازم ، وهو قول الفراء في معاني القرآن ١/١٨ ومن وافقه .

(٢) تفسير الطبري ١/٣٨٦ ، وإعراب القرآن للنحاس ١٠٨ ، والقطع والائتناف له ١٢٤ ـ ١٢٥ ، والفريد ١/ ١٨٤ ، والدر المصون ١/ ١٩١ .

(٣) في تفسير الطبري : تتقون سخطه وغضبه أن يحل علينا . وفي الدر المصون : تتقون الشرك أو النار .

(٤) فيمن لم يقف على ﴿ تَتَّقُونَ ﴾ .

(٥) هذا أحد الوجوه التي ذكرت في توجيهه ، انظر المصادر السالفة . والمختار عندي أن ﴿ ٱلَّذِى جَعَلَ ﴾ خبر لمبتدأ محذوف .

(٦) وقيل هو بمعنى خلق و﴿ فِرَٰشًا ﴾ حال ، انظر الفريد والدر وغيرهما .

(٧) قوله هنا وقد يجيء جعل بمعنى صنع حتى آخر الكلام فيه ، وهو قوله ص ٦٧٨ : لم يذكره اكتفاء بهذا = انتزعه من كلام أبي سعيد السيرافي في شرح الكتاب ٢/١٩ ـ ٢٠ وتصرف في صدر كلامه ، وليته صرَّح بما فعل .

(٨) عبارة السيرافي في أول كلامه : اعلم أنّ جعلت تكون بمعنيين : بمعنى صنعت وعملت ، ومعنى صيرت . فإذا كانت بمعنى صنعت فهي تتعدى إلى مفعول واحد إلى آخر ما ساقه الجامع من كلام أبي سعيد بلفظ أبي سعيد .

وإِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى « صَيَّرْتُ » تَعَدَّتْ إلى مَفْعُولَيْنِ لا يَجُوزُ الاقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِهما ، وهِي فِي هَذَا الوَجْهِ تَنْقَسِمُ على ثَلاثَةِ أَقْسَامٍ ، كَمَا تَنْقَسِمُ « صَيَّرْتُ » :

أَحَدُها : بِمَعْنَى « سَمَّيْتُ » ، كَقَوْلِهِ تعالىٰ : ﴿ وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَـٰدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ إِنَـٰثًا ﴾ [سورة الزخرف ١٩/٤٣] أي : صَيَّرُوهم إِنَاثاً بِالقَوْلِ والتَّسْمِيَةِ ، كَمَا تَقُولُ : « جَعَلَ زَيْدٌ عَمْراً فاسِقاً » ، أَي : صَيَّرَهُ بِالقَوْلِ كذلكَ . 406

والوَجْهُ الثَّانِي : أَنْ تَكُونَ على مَعْنَى الظَّنِّ والتَّخَيُّلِ ، كقولكَ : « اْجْعَلِ الأَمِيرَ عَامِيًّا ، وكَلِّمْه » ، أَي : صَيِّرْه في نَفْسِكَ كذلكَ .

والوَجْهُ الثَّالِثُ : أَنْ تَكُونَ فِي مَعْنَى النَّقْلِ[١] ، فتَقُولَ : « جَعَلْتُ الطِّينَ خَزَفاً » أَي : صَيَّرْته خَزَفاً ونَقَلْتُه عن حَالٍ إلى حَالٍ ، [و][٢] قَالَ الله تعالىٰ : ﴿ ٱجْعَلْ هَـٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا ﴾ [سورة إبراهيم ٣٥/١٤] أي : صَيِّرْهُ آمِناً ، وٱنْقُلْهُ عَنْ هذِهِ الحَالِ .

قَالَ[٣] سِيبَوَيْهِ[٤] : « وتقُولُ : جَعَلْتُ مَتَاعَكَ بَعْضَهُ فَوْقَ بَعْضٍ ، فَلَهُ[٥] ثَلاثَةُ أَوْجُهٍ في النَّصْبِ :

إِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ « فَوْقَ » فِي مَوْضِعِ الحَالِ [كَأَنَّهُ قَالَ : عَمِلْتُ مَتَاعَكَ وهُوَ بَعْضُه على بَعْضٍ ، أَيْ : فِي هذهِ الحَالِ][٦] كَمَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فِي « رَأَيْتُ »[٧] .

---

(١) أو التحويل أو التصيير ، انظر المقاصد الشافية ٤٥٢/٢ وغيره .

(٢) زيادة من شرح السيرافي .

(٣) قوله : قال سيبويه حتى آخر حكاية كلامه = فصل به الجامع بين أجزاء كلام أبي سعيد الذي كان قد ساق كلام سيبويه في الآية .

(٤) الكتاب ٧٨/١ بولاق ١٥٦/١ ـ ١٥٧ هارون ٦٧/١ باريس ، وشرحه للسيرافي ١٩/٢ .

(٥) في صل ويق : وله .

(٦) زيادة من الكتاب .

(٧) بعده في الكتاب : في رؤية العين .

وإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَهُ على ما نَصَبْتَ(١) عليهِ « رأَيتُ زَيْداً وَجهَه أَحْسَنَ من وَجْهِ فُلانٍ »(٢) .

وإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَهُ عَلى أَنَّكَ إذَا قُلْتَ : « جَعَلْتُ مَتَاعَكَ » يَدْخُلُه(٣) مَعْنَى « أَلْقَيْتُ » ، فَيَصِيرُ كَأَنَّكَ قُلْتَ : « أَلْقَيْتُ مَتَاعَكَ بَعْضَهُ فَوْقَ بَعْضٍ » ؛ [لأَنَّ أَلْقَيْتُ كَقَوْلِكَ : أَسْقَطْتُ مَتَاعَكَ بَعْضَهُ على بَعْضٍ ، وهُوَ مَفْعُولٌ مِنْ قَوْلِكَ : سَقَطَ مَتَاعُكَ بَعْضُهُ على بَعْضٍ »](٤) .

وهَذِهِ(٥) الوُجُوهُ الثَّلاثَةُ يَرْجِعُ وَجْهَانِ منها إِلىٰ وَجْهٍ واحِدٍ مِمَّا ذَكَرْنَا(٦) ، وهُوَ أَنْ تَجْعلَ « جَعَلْتُ » مُتَعَدِّياً إلى مَفْعُولٍ(٧) وَاحِدٍ .

غَيْرَ أَنَّ مَعْنَى الوَجْهَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرَهُما(٨) مُخْتَلِفٌ ، وإِنْ كَانَا مُجْتَمِعَيْنِ(٩) فِي التَّعَدِّي إِلى مَفْعُولٍ(١٠) وَاحِدٍ . 407

فَأَحَدُ الوَجْهَيْنِ هُوَ الأَوَّلُ الذي قَالَ(١١) فِيهِ : « إِنْ شِئْتَ جَعَلْتُ « فَوْقَ » فِي

---

(١) في صل ويق : نصبت كما نصبت ، وكذا في شرح السيرافي ههنا ٢/ ١٩ ، وسيأتي كما أثبت من الكتاب فيه ٢/ ٢٠ ، انظر ما يأتي ٦٧٧ .

(٢) بعده في بعض أصول الكتاب ١/ ٦٧ باريس : تريد رؤية القلب ، وعنها في ١/ ٧٨ بولاق ، ولم تقع في أصول طبعة هارون ١/ ١٥٦ فزادها عن طبعة باريس .

(٣) في طبعتي بولاق وباريس : يدخل فيه .

(٤) زيادة من الكتاب وشرح السيرافي ، وانظر ما يأتي من كلام أبي سعيد .

(٥) رجع إلى نقل كلام أبي سعيد في شرح الكتاب ٢/ ٢٠ .

(٦) عبارة السيرافي : فأمّا الثلاثة الأوجه التي ذكرها سيبويه فوجهان منها يرجعان إلى الوجه الأول مما ذكرناه اهـ

(٧) ليس في شرح السيرافي . وقوله وهو أن حتى قوله ٦٧٨ س٦ بهذا = ليس في يق.

(٨) في السيرافي : ذكرهما سيبويه .

(٩) كذا في بعض أصول شرح السيرافي ٤/ ٥٢ (ط مصر) ، وفي غيره : يجتمعان وهو ما في ط بيروت .

(١٠) ليس في شرح السيرافي مطبوعتيه .

(١١) سيبويه ، انظر ما سلف ٦٧٥ .

مَوْضِعِ الحَالِ » ، فَيَكُونُ مَعْنَاهُ : عَمِلْتُ [مَتَاعَكَ عَالِياً ، كَأَنَّكَ أَصْلَحْتَ بَعْضَهُ وهوَ عَالٍ ، فيَكُونُ « فَوقَ » فِي مَوْضِعِ الحَالِ ، كَمَا تقُولُ : عَمِلْتُ][١] البَابَ مُرْتَفِعاً ، أَي : أَصْلَحْتُه وهُوَ فِي هذهِ الحَالِ .

والوجْهُ الثَّانِي مِنْ هَذَيْنِ الوَجْهَيْنِ هُوَ الثَّالِثُ مِمَّا ذَكَرَهُ سِيبَوَيْه فِي قَوْلِه : « وإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَه على أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : « جَعَلْتُ مَتَاعَكَ » يَدْخُلُهُ مَعْنَى أَلْقَيْتُ [فَيصِيرُ كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَلْقَيْتُ][٢] مَتَاعَكَ [67/1] بَعْضَه فَوْقَ بَعْضٍ » ؛ لأَنَّ « أَلْقَيْتُ » كقَوْلِكَ : أَسْقَطْتُ مَتَاعَكَ بَعْضَهُ فَوْقَ بَعْضٍ ، فيَكُونُ هذا مُتَعَدِّياً إِلى مَفْعُولٍ ، وهُوَ مَنْقُولٌ[٣] مِنْ : سَقَطَ مَتَاعُكَ بَعْضُه فوقَ بعض .

فهُوَ يُوَافِقُ الوَجْهَ الأَوَّلَ فِي التَّعَدِّي إِلى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، ويُخَالِفُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ ، لأَنَّكَ لَمْ تَعمَلِ « المَتَاعَ » هَـٰهُنَا لإِصْلاحِ شَيْءٍ مِنْه وتَأْثِيرٍ فِيهِ ، كَمَا تَعْمَلُ البَابَ بِنَجْرِهِ ونَحْتِهِ وقَطْعِهِ . و« فَوْقَ » في هذا كَالمَفْعُولِ ، لا فِي مَوْضِعِ[٤] الحَالِ ؛ لأَنَّهُ فِي جُمْلَةِ الفِعْلِ الذي هُوَ « أَلْقَيْتُ » ؛ لأَنَّه مَنْقُولٌ مِنْ : سَقَطَ مَتَاعُكَ بَعْضُه فَوْقَ بَعْضٍ ، والسُّقُوطُ وَقَعَ على « فَوْقَ » وعَمِلَ فِيهِ على طَرِيقِ الظَّرْفِ . وفِي هذِهِ المَسْأَلَةِ [لَمْ][٥] يَعْمَلْ فِيهِ « جَعَلْتُ » ، وإِنَّمَا عَمِلَ فِيهِ الاسْتِقْرَارُ ، وصَارَ فِي مَوْضِعِ الحَالِ . وهذانِ الوَجْهَانِ كَوَجْهٍ وَاحِدٍ .

وقَوْلُهُ[٦] : « وإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَهُ على ما نَصَبْتَ عليهِ : « رَأَيْتُ زَيْداً وَجْهَهُ أَحْسَنَ مِنْ وَجْهِ فُلانٍ » ، فتُعَدِّيهِ إِلى مَفْعُولَيْنِ مِنْ جِهَةِ النَّقْلِ والعَمَلِ ، كَمَا

---

(١) زيادة من شرح السيرافي .

(٢) زيادة من الكتاب ، وليس في شرح السيرافي ههنا ٢/ ٢٠ ، وهي ثابتة فيه قبل قليل ٢/ ١٩ .

(٣) كذا وقع في شرح السيرافي هنا ، ووقع قبل ذلك فيما نقله من ألفاظ الكتاب « مفعول » ، وهو يفسِّر بذلك هنا لفظ سيبويه ، وقد قال قبلُ ٢/ ١٤ : ومعنى نقل الفعل على الجملة هو أن تجعل الفاعل مفعولاً اهـ

(٤) في صل : كالمفعول إلا في موضع ، خطأ صوابه من شرح السيرافي .

(٥) زيادة من شرح السيرافي .

(٦) يعني قول سيبويه ، انظر ما سلف ٦٧٦ .

408 تَقُولُ : صَيَّرْتُ الطِّينَ خَزَفاً .

وإِنَّما حَمَلْنَا هَذَا الوَجْهَ على هذا ، لأَنَّهُ في ذِكْرِ « جَعَلْتُ » الذي فِي مَعْنَى : عَمِلْتُ ، وأَثَّرْتُ .

قال[١] : « والوَجْهُ الثَّالِثُ : أَنْ تَجْعَلَه مِثْلَ : ظَنَنْتُ مَتَاعَكَ بَعْضَه أَحْسَنَ مِنْ بَعْضٍ » .

فهذا أَحَدُ وُجُوهُ « صَيَّرْتُ » التي ذَكَرْناها ، وهُوَ الذي فِي مَعْنَى التَّخَيُّلِ ، والذي هُوَ مِنْ طَرِيقِ التَّسْمِيَةِ يُشْبِهُ هذا الوَجْهَ ، إلا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهُ ٱكْتِفَاءً بِهذا[٢] .

فأَمَّا قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ وَيَجْعَلَ ٱلْخَبِيثَ بَعْضَهُۥ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾[٣] [سورة الأنفال ٨/ ٣٧] = فـ ﴿ ٱلْخَبِيثَ ﴾ هُوَ المفعول ، و﴿ بَعْضَهُۥ ﴾ بَدَلٌ منه ، وقَوْلُه ﴿ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ ظَرْفٌ لـ ﴿ وَيَجْعَلَ ﴾ ، كما تَقُولُ : يُلْقِي الخَبِيثَ بَعْضَه على بَعْضٍ .

٧ـ ومِنْ هَذَا البَابِ قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَـٰٓؤُلَآءِ ﴾ [سورة البقرة ٢/ ٣١] ، وقَوْلُه : ﴿ أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ ﴾[٤] [سورة البقرة ٢/ ٣٣] ، [و][٥] قال : ﴿ وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ [سورة الحجر ١٥/ ٥١] أي : أَخْبِرْهُمْ عَنْ ضَيْفِهِ[٦] ، و﴿ يُنَبَّؤُا۟ ٱلْإِنسَٰنُ يَوْمَئِذٍۭ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ ﴾ [سورة القيامة ٧٥/ ١٣] أي : يُخْبَرُ بِهِ[٧] . 409

فلَمَّا[٨] كانَ « النَّبأُ » مِثْلَ « الخَبَرِ » كَانَ « أَنْبَأْتُهُ عَنْ كَذَا » بِمَنْزِلَةِ « أَخْبَرْتُهُ

---

(١) سيبويه في الكتاب ١/ ٧٨ بولاق ١/ ١٥٧ هارون ١/ ٦٧ باريس .

(٢) هذا آخر كلام أبي سعيد السيرافي في شرحه الكتاب ٢/ ٢١ ، وقد سلف تنبيهنا ٦٧٤ ح ٧ على استياقه كلامه من غير تصريح .

(٣) الكتاب ١/ ٧٨ بولاق ١/ ١٥٧ هارون ١/ ٦٧ باريس .

(٤) أنبأ في الآيتين بمعنى أخبر ، أي أخبروني بأسماء هؤلاء ، وأخبرني بأسمائهم ، عن الحجة ٢/ ٧ بتصرف .

(٥) زيادة من يق .

(٦) عن الحجة ٢/ ٧ .

(٧) عن الحجة ٢/ ٧ .

(٨) قوله ههنا : فلما كان النبأ حتى آخر ما ساقه برقم ٧ ص ٦٨٣ = انتزعه من الحجة ٢/ ٧ ـ ١٠ بلفظ أبي علي .

عنه » ، « ونَبَّأْتُه عنه » مِثْلَ « خَبَّرْتُه عنه » ، و« نَبَّأْتُه به » مِثْلَ « خَبَّرْتُه به » .

وهذا يُصَحِّحُ ما ذَهَبَ إليهِ سِيبَوَيْهِ(١) مِنْ أَنَّ مَعْنَى « نُبِّئْتُ زَيْداً » : نُبِّئْتُ عَنْ زَيْدٍ ، فَحُذِفَ حَرْفُ الجَرِّ ؛ لأَنَّ « نَبَّأْتُ » قَدْ ثَبَتَ أَنَّ أَصْلَهُ « خَبَّرْتُ » [67/2] بالآيِ التي تَلَوْنَاها ، فَلَمَّا حُذِفَ حَرْفُ الجَرِّ وَصَلَ الفِعْلُ إلى المَفْعُولِ الثَّانِي ، فـ « نَبَّأْتُ » يَتَعَدَّى إلى مَفْعُولَيْنِ : أَحَدُهُما يَصِلُ إِليهِ بِحَرْفِ جَرٍّ ، كَمَا أَنَّ « خَبَّرْتُهُ عَنْ زَيْدٍ » كذلكَ .

فأَمَّا ما يَتَعَدَّى إلى ثَلاثَةِ مَفْعُولِينَ(٢) ، نَحْوُ : « نَبَّأْتُ زَيْداً عَمْراً أَبَا فُلانٍ » = فَهُوَ فِي هذا الأَصْلِ إلا أَنَّهُ حُمِلَ على المَعْنَى . فَعُدِّي إلى ثَلاثَةِ مَفْعُولِينَ .

وذلكَ أَنَّ الإِنْبَاءَ الذي هُوَ إِخْبَارٌ : إِعْلامٌ . فلَمَّا كانَ إِيَّاهُ فِي المَعْنَى عُدِّي إلى ثَلاثَةِ مَفْعُولِينَ كَمَا عُدِّي الإِعْلامُ إِليهم .

ودُخُولُ هذا المَعْنَى فيهِ ، وحُصُولُ مُشَابَهَتِهِ للإِعْلامِ = لَمْ يُخْرِجْهُ عَنِ الأَصْلِ الذي هُوَ لهُ مِنَ الإِخْبَارِ ، وعَنْ أَنْ يَتَعَدَّى إِلى مَفْعُولَيْنِ ، أَحَدُهما : يَتَعَدَّى إِليهِ بـ « الباءِ » ، أَو بـ « عَنْ » نَحْوُ : ﴿ وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [سورة الحجر ١٥/ ٥١] ونَحْوُ قَوْلِه : ﴿ فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِۦ ﴾ [سورة التحريم ٦٦/ ٣] .

كما أَنَّ دُخُولَ [مَعْنَى](٣) « أَخْبِرْني » فِي « أَرَأَيْتَ »(٤) لَمْ يُخْرِجْهُ عَنْ أَنْ يَتَعَدَّى إلى مَفْعُولَيْنِ ، كما كانَ يَتَعَدَّى إِليهما إذا لَمْ يَدْخُلْه مَعْنَى « أَخْبِرْنِي بِهِ » ، إِلا أَنَّهُ ٱمْتَنَعَ مِنْ أَجْلِ ذلكَ أَنْ يُرْفَعَ المَفْعُولُ بَعْدَهُ على الحَمْلِ على 410

---

(١) انظر الكتاب ١/ ١٧ ـ ١٨ ، ٧٩ بولاق ١/ ٣٨ ـ ٣٩ ، ١٥٩ هارون ، وشرحه للسيرافي ١/ ٢٧٨ ، وشرح اللمع ٤٣٧ ـ ٤٣٨ .

(٢) الكتاب ١/ ١٩ ـ ٢٠ بولاق ١/ ٤١ ـ ٤٣ هارون وغيره .

(٣) زيادة من الحجة .

(٤) الحلبيات ٧٥ ـ ٧٧ ، وشرح اللمع ٤٣٢ ـ ٤٣٣ ، والمصادر التي ذكرنا في كشف المشكلات ٣٩٦ ـ ٣٩٧ في أرأيتك ، وزد شرح الكتاب للسيرافي ٢/ ١٤٧ ، والغرّة ١/ ٢٦٩ ـ ٢٧٣ ، وما سلف في ٦٤ برقم ١٠١ ح ٨ و٣٠٠ برقم ٣ ح ١ .

المَعْنَى ، مِنْ أَجْلِ دُخُولِهِ فِي حَيِّزِ الاسْتِفْهَامِ ، فلم يَجُزْ « أَرَأَيْتَكَ(١) زَيْدٌ أَبُو مَنْ هُوَ » كما جَازَ : « عَلِمْتُ زَيْدٌ أَبُو مَنْ هُوَ »(٢) حَيْثُ كَانَ المَعْنَى : عَلِمْتُ أَبُو مَنْ زَيْدٌ .

فكذلكَ(٣) دُخُولُ مَعْنَى الإِعْلامِ فِي الإِنْبَاءِ ، والتَّنَبُّؤ = لَمْ يُخْرِجْهما عَنْ أَصْلِهِما وتَعَدِّيهِما إلى مَفْعُولَيْنِ ، أَحَدُهما يَصِلُ إِليهِ الفِعْلُ بِحَرْفِ الجَرِّ ، ثُمَّ يُتَّسَعُ فيهِ ، فيُحْذَفُ الحَرْفُ(٤) ، ويَصِلُ الفِعْلُ إِلى الثَّانِي .

فأَمَّا مَنْ قَالَ(٥) : إِنَّ الأَصْلَ فِي « نَبَّأْتُ »(٦) على خِلافِ ما ذَكَرْنا = فإِنَّهُ لَمْ يَأْتِ على ما ٱدَّعَاهُ بِحُجَّةٍ ولا شُبْهَةٍ .

● وأَمَّا قَوْلُه تعالىٰ : ﴿نَبِّئْ عِبَادِيٓ أَنِّيٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [سورة الحجر ١٥/٤٩] = فَيَحْتَمِلُ ضَرْبَيْنِ(٧) :

أَحَدُهما : أَنْ تَكُونَ ﴿نَبِّئْ﴾ بِمَنْزِلَةِ « أَعْلِمْ » ، ويَكُونَ ﴿أَنِّيٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ قَدْ [سَدَّ مَسَدَّ المَفْعُولَيْنِ ، كَمَا أَنَّهُ فِي قَوْلِكَ : عَلِمْتُ أَنَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ قَدْ](٨) سَدَّ مَسَدَّهُما ، فتَكُونُ ﴿نَبِّئْ﴾ هذهِ(٩) [المُتَعَدِّيَةَ إِلى ثَلاثَةِ مَفْعُولِينَ .

---

(١) في صل : أرأيت زيداً ، والصواب ما أثبت من يق والحجة .

(٢) الكتاب ١/ ١٢١ بولاق ١/ ٢٣٧ هارون ، وشرحه للسيرافي ٢/ ١٣٨ .

(٣) في صل : وذلك ، خطأ ، وفي يق وكذلك ، فأثبت لفظ الحجة .

(٤) في صل : حرف الجر ، وأثبت ما في يق والحجة .

(٥) وهو أبو العباس المبرِّد الذي زعم في المسائل التي نسب سيبويه إلى الغلط فيها أنَّ نبأ يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل بنفسه من غير تقدير حذف الجار ، وغلَّطوه كما غلَّطه ، انظر الانتصار ٤٨ ، والمقتضب ٤/ ٣٣٨ وحاشية محققه ، والغرّة ١/ ٢٦٧ ـ ٢٦٨ . ونسب السيرافي في شرح الكتاب ١/ ٢٨٠ إنكار مذهب سيبويه إلى قوم لم يسمِّ أحداً منهم ، وأنكر قولهم وردَّه .

(٦) في الحجة : نبئت .

(٧) في صل وجهين ، وأثبت ما في يق والحجة . وفي صل : فيحمل ، خطأ صوابه من يق والحجة .

(٨) زيادة من الحجة .

(٩) في صل : فتكون في هذه ، وهو تحريف قبيح ، صوابه من يق والحجة .

ويَجُوزُ(١) أَنْ تَكُونَ ﴿نَبِّئ﴾ بِمَنْزِلَةِ « خَبِّرْ » عِبَادِي بأَنِّي . فَحُذِفَ الحَرْفُ . فـ « أَنْ »](٢) فِي قَوْلِ الخَلِيلِ عَلى هذا في مَوْضِعِ جَرٍّ ، وعلى قَوْلِ غَيْرِهِ في مَوْضِعِ نَصْبٍ(٣) .

● فأَمَّا قَوْلُه تعالىٰ : ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتٌ﴾(٤) [سورة آل عمران ٣/ ١٥] فإِنْ جَعَلْتَ « اللامَ »(٥) مُتَعَلِّقَةً بـ ﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾ جازَ الجَرُّ فِي ﴿جَنَّٰتٌ﴾(٦) على البَدَلِ مِن ﴿خَيْرٍ﴾ .

وإِنْ جَعَلْتَهُ صِفَةَ ﴿خَيْرٍ﴾ لأَنَّهُ نَكِرَةٌ = جَازَ الجَرُّ في ﴿جَنَّٰتٌ﴾ أيضاً . 411

وإِنْ جَعَلْتَها مُتَعَلِّقَةً بِمَحْذُوفٍ لَمْ يَجُزِ الجَرُّ فِي ﴿جَنَّٰتٌ﴾ [سورة آل عمران ٣/ ١٥] [68/1] ، وصارَ مُرْتَفِعاً بالابْتِداءِ أَوْ بالظَّرْفِ ، ولَمْ يَجُزْ غَيْرُ ذلِكَ ؛ لأَنَّ « اللامَ » حِينَئِذٍ لا بُدَّ لها مِنْ شَيْءٍ يَكُونُ خَبَراً عنها(٧) .

● فأَمَّا قَوْلُه : ﴿قَدْ نَبَّأَنَا اللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾(٨) [سورة التوبة ٩/ ٩٤] = فلا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ « مِنْ » فيهِ زِيَادَةٌ ، على ما يَتَأَوَّلُه أَبُو الحَسَنِ مِنْ زِيَادَةِ « مِنْ » فِي الوَاجِبِ(٩) ، لأَنَّهُ يَحْتَاجُ إلى مَفْعُولٍ ثَالِثٍ .

---

(١) هذا ثاني الوجهين أو الضربين .

(٢) زيادة من الحجة .

(٣) كذا قال ، وهو سهو من أبي عليّ ، وبقاء المصدر المؤول على جرّه بعد حذف الجار مذهب الكسائي وسيبويه ، ومذهب الخليل أنه في موضع نصب ، انظر التعليق على هذا وذكر مصادره فيما سلف ١٨٧ برقم ٢ ح ٩ .

(٤) كشف المشكلات ٢١٩ ، وما سلف ٣٦٠ ـ ٣٦٢ برقم ٦٨ ، وما يأتي ٨٦٢ برقم ٨ .

(٥) في قوله ﴿ للذين ﴾ .

(٦) الجرّ قراءة شاذة رويت عن يعقوب ، انظر إعراب القرآن ١٩٤ ، وشواذ ابن خالويه ٢٦ ، والبحر ٢/ ٣٩٩ .

(٧) في الحجة : عنه .

(٨) كشف المشكلات ٥٢١ والمصادر ثمة .

(٩) ووافقه الكوفيون ، وسيبويه والجمهور لا يرون زيادتها في الواجب ، انظر التعليق على المسألة وذكر مصادرها في كشف المشكلات ٢٥ ح ٧ ، والإبانة ١٧٩ ح ٢ ، وانظر ما يأتي ٦٨٩ برقم ١٧ .

أَلا تَرَى أَنَّهُ لا خِلافَ فِي أَنَّهُ إذَا تَعدَّى إِلى الثَّانِي وَجَبَ تَعَدِّيهِ إِلى المَفْعُولِ الثَّالِثِ ؟ وإِنْ قَدَّرْتَ تَعَدِّيهِ إِلى مَفعولٍ مَحْذُوفٍ ، كَمَا تُؤُوِّلَ(١) قَوْلُه تعالىٰ : ﴿ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا ﴾(٢) [سورة البقرة ٢/ ٦١] أي : شيئاً(٣) = لَزِمَ تَعْدِيَتُه إلى آخَرَ . فإِنْ جَعلْتَ « مِنْ » زِيَادَةً أَمْكَنَ أَنْ تُضْمِرَ مَفْعُولاً ثَالِثاً(٤) ، كَأَنَّهُ : نَبَّأَنا اللهُ أَخْبارَكُم مَشْرُوحَةً .

ويَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ « مِنْ » ظَرْفاً غَيْرَ مُسْتَقَرٍّ(٥) ، وتُضْمِرُ المَفْعُولَ الثَّانِي والثَّالِثَ ، كأَنَّهُ : نَبَّأَنَا اللهُ مِنْ أَخْبارِكُم مَا كُنْتُم تُسِرُّونَهُ مَبَيَّناً(٦) ، كما أَضْمَرْتَ فِي قَوْلِهِ : ﴿ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾(٧) [سورة القصص ٢٨/ ٦٢، ٧٤] أي : تَزْعُمُونَهم إِيَّاهم(٨) .

● وأَمَّا قَوْلُه تعالىٰ : ﴿وَيَسْتَنبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ﴾(٩) [سورة يونس ١٠/ ٥٣] فيَكُونُ ﴿يَسْتَنبِـُٔونَكَ﴾ : يَسْتَخْبِرُونَكَ فَيَقُولُونَ : أَحَقٌّ هُوَ(١٠) ؟

---

(١) في صل : تأول ، وأثبت ما في الحجة .

(٢) انظر ما يأتي ٦٨٩ برقم ١٦ .

(٣) أجاز أبو الحسن تقدير حذف المفعول ، وأجاز تقدير زيادة مِن على مذهبه .

(٤) في صل : ثانياً ، والصواب ما أثبت من يق والحجة .

(٥) أي ملغًى أو لغواً . وإذا كان الظرف أو حرف الجر خبراً سُمِّي **مُسْتَقَرّاً** لأنه بمعنى استقر ، وإذا كان غير خبر وكان من صلة الخبر سُمِّي **مُلْغًى ولَغْواً** ، عن شرح الكتاب للسيرافي ١/ ٣٢٠ ـ ٣٢١ بتصرف ، وانظر ما علقناه في كشف المشكلات ٥٢١ ح ١ والمصادر ثمة .

(٦) في صل ويق : تبييناً ، وفي مطبوعة الحجة : تنبيئاً ، والصواب ما أثبت . وهو على الصواب في كشف المشكلات . وقول أبي عليّ هذا ظاهر التكلف . والظاهر أن نبّأ هنا من الإخبار الذي يتعدى إلى مفعولين لا من الإعلام الذي يتعدى إلى ثلاثة ، انظر ما علقناه في كشف المشكلات ٥٢١ ح ٥ .

(٧) كشف المشكلات ١٠٢٧ ، والاستدراك ٥٣٦ والمصادر المذكورة فيهما ، وما يأتي ٧١٧ في رقم ٣٦ ، و٧٢٥ في رقم ٣٩ ، و٨٢٩ في رقم ١١٥ .

(٨) قوله « أي تزعمونهم إياهم » ليس في يق ومطبوعة الحجة . وفي الحجة ٦/ ٥٩ : ألا ترى أن التقدير : أين شركائي الذين كنتم تزعمونهم إياهم ، أي تزعمونهم شركائي اهـ .

(٩) مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٨٣ ـ ٣٨٤ ، والمحرَّر الوجيز ٩١٢ ، والكشاف ٢/ ٣٣٥ ، والبحر ٥/ ١٦٨ ، والدر المصون ٦/ ٢١٨ ـ ٢١٩ .

(١٠) والاستفهام في موضع المفعول الثاني . وقوله « فيقولون أحقّ هو » تقدير معنى لا تقدير إعراب ،=

ويكُونُ ﴿يَسْتَنبِئُونَكَ﴾ : يَسْتَعْلِمُونَكَ ، والاسْتِفْهَامُ قَدْ سَدَّ مَسَدَّ المَفْعُولَيْنِ(١) . 412

ومِمَّا يَتَّجِهُ على مَعْنَى الإِخْبَارِ دُونَ الإِعْلامِ قَوْلُه تَعَالَى : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ ﴾(٢) [سورة سبأ ٣٤/٧] فالمَعْنَى : يُخْبِرُكم فَيَقُولُ لكم(٣) : إذا مُزِّقْتُم ، وليسَ على الإِعْلامِ ، أَلا تَرَى أَنَّهُم قَالُوا : ﴿ أَفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَم بِهِۦ جِنَّةٌۢ ﴾(٤) [سورة سبأ ٣٤/٨] .

٨ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تعالى : ﴿ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ ﴾ [سورة البقرة ٢/ ٣٣] أيْ ما تُبْدُونَه ، ﴿ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴾ [٣٣] أي تَكْتُمُونَه(٥) .

٩ ـ [وقَوْلُه تعالى](٦) : ﴿ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ ﴾ [سورة البقرة ٢/ ٣٤] أي : أَبَى السُّجُودَ واَسْتَكْبَرَ عَنْهُ(٧) .

١٠ ـ [وقَوْلُه](٨) : ﴿ ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ ﴾(٩) [سورة البقرة ٢/ ٥١] أي : اتَّخَذْتُمُوه

= واقتصر الزمخشري على هذا التقدير ، فسها أبو حيان فيما فهمه من كلامه ، وانظر الدر المصون . وانظر ما يأتي من التعليق في ح ٣ ص٦٨٣ .

(١) ردّ أبو حيان هذا الوجه ، فتعقَّبه تلميذه السمين ، فانظر كلاميهما . وهما لم يعلما أنَّ السابق إلى الوجهين فيه أبو عليّ ، فتابعوه .

(٢) البحر ٧/ ٢٥٩ ، والدر المصون ٩/ ١٥٤ ، ومصادر الكلام على الآية في كشف المشكلات ١٠٩١ ، والاستدراك ١٨٣ .

(٣) في إعراب القرآن ٦٨٧ : المعنى : يقول لكم . وهذا كما ترى تقدير لمعنى الإخبار في ينبئكم وأنه قول ، وليس بتقدير إعراب يكون فيه قول مضمر البتة .

(٤) هذا آخر ما نقله الجامع من الحجة ، وقد نبهنا على ذلك ٦٧٨ ح ٨ .

(٥) « ما » موصولة في الموضعين حذف العائد إليها ، انظر الإبانة ٤٦ .

(٦) زيادة من يق ، وفيها قوله بلا الواو .

(٧) أي امتنع من السجودلآدم ، وتكبّر وتعظم عن طاعة الله في السجودلآدم ، عن تفسير الطبري ١/ ٥٤٤ .

(٨) زيادة مني . **وأخذ ما ذكره ههنا من الحجة ٢/ ٦٩ ـ ٧٠** بتصرف ، ومن الحجة نقل الواحدي في البسيط ٢/ ٥١٩ .

(٩) كشف المشكلات ٤٢ ـ ٤٣ والمصادر ثمة ، وما سلف ٧٥ برقم ١٤ .

إِلهاً ، وكَذَلِكَ : ﴿ بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ ﴾(١) [سورة البقرة ٢/ ٥٤] أي : باتِّخَاذِكُم إِيَّاه إِلهاً . فَحَذَفَ المَفْعُولَ الثَّانِيَ ، لا بُدَّ مِنْ إِضْمَارِهِ ، لأَنَّهُم عُوتِبُوا بِذٰلِكَ ، ولا يُعَاتَبُ أَحَدٌ باتِّخَاذِ صُورةِ العِجْلِ(٢) .

فإِنْ(٣) قَالَ قَائِلٌ : فَقَدْ جَاءَ فِي الحَدِيثِ : (يُعذَّبُ المُصَوِّرُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ)(٤) ، وفي بَعْضِ الحَدِيثِ :←

---

(١) كشف المشكلات ٤٣ .

(٢) هذا معنى ما قاله أبو علي . ولفظُه في الحجة ٢/ ٧٠ : فلا يجوز أن يكون على ظاهره دون إرادة المفعول الثاني لقوله : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ ٱلْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَذِلَّةٌ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ [سورة الأعراف ٧/ ١٥٢] ، ومن صاغ عجلاً أو نَجَرَه أو عَمِلَه بضَرْب من الأعمال = لم يستحقَّ الغضبَ من الله والوعيد عند المسلمين . فإذا كان كذلك عُلِم أنَّه على ما وصفنا من إرادة المفعول الثاني المحذوف في هذه الآي اهـ فتابعه على مذهبه المصنِّف ، والواحدي في البسيط ٢/ ٥١٩ ، والطبرسي في مجمع البيان ١/ ٢١٦ ، والمنتجب الهمذاني في الفريد ١/ ٢٥٨ ، وغيرهم . وهذا قول فرقة جوَّزتِ التصوير فيما حكى مكي في الهداية ٩/ ٥٨٩٧ ، وحكى قوله ابن عطية في المحرر الوجيز ١٥٣١ ، ونقل القرطبي قول مكي وردّ ابن عطية عليه . ومن قبل مكيّ قال النحاس في إعراب القرآن ٦٨٨ في قوله تعالى : ﴿ يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ ﴾ [سورة سبأ ٣٤/ ١٣] : قال قوم : عَمَلُ الصُّوَر جائزٌ لهذه الآية ولِمَا أَخْبَر عن المسيح عليه السلام [قوله ﴿ أَنِّيٓ أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرَۢا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ [سورة آل عمران ٣/ ٤٩]] . وقال قوم : قد صَحَّ النَّهْيُ عن النبي ﷺ عنها والتَّوَعُّدُ لمن عملها أو اتَّخذها إلخ اهـ ونقل كلامه القرطبي ١٧/ ٢٧٢ . وفي أحكام القرآن للجصاص ٣/ ٣٧٢ ـ ٣٧٣ أنَّ عمل التصاوير محظور ، وانظر المحرر الوجيز وتفسير القرطبي وغيره .

(٣) قوله : فإن قال قائل حتى قوله فيما يأتي: على ما ذكرنا ٦٨٥ = هو لفظ أبي علي في الحجة ٢/ ٧٠ ـ ٧١ .

(٤) في الحديث أنَّ رسول الله ﷺ قال: إنَّ الذين يصنعون هذه الصور يعذبون يوم القيامة، ويقال لهم: أحيوا ما خلقتم اهـ وروي بلفظ : إنَّ أصحاب هذه الصور يعذبون ، و« يقال لهم » و« فيقال لهم » . أخرجه البخاري من حديث عائشة برقم ٢١٠٥ و٥١٨١ و٥٩٥٧ و٥٩٦١ و٧٥٥٧ ، ومن حديث ابن عمر برقم ٥٩٥١ و٧٥٥٨ من فتح الباري بشرحه ، وأخرجه من حديث عائشة مسلم برقم ٢١٠٧ ، وأحمد في المسند برقم ٢٥٠٥٥ ، ٢٥١٤٨ ، ٢٦٥٠٩ ، ٢٦٧٣٠ وأخرجه من حديث ابن عمر مسلم برقم ٢١٠٨ ، وأحمد برقم ٤٧٩٨ ، ٥٢٦٣ ، ٥٨٧١ ، ٦١٩٢ وأخرجه من حديث أبي هريرة أحمد في المسند برقم ٩٠٦٣ . وله روايات بغير هذا اللفظ . =

(يُقَالُ[١] لهم : أَحْيُوا ما خَلَقْتُم)[٢] .

= قيل : (يُعَذَّبُ المُصَوِّرُونَ) يَكُونُ على مَنْ صَوَّرَ اللهَ تَصْوِيرَ الأَجْسَامِ[٣] . وأَمَّا الزِّيَادَةُ[٤] فمِنْ أَخْبَارِ الآحَادِ التي لا تُوجِبُ العِلْمَ[٥] ؛ فلا تَقْدَحُ [لذلكَ][٦] في الإِجْمَاعِ [على][٧] ما ذَكَرْنا[٨] .

وأَمَّا[٩] « ٱتَّخَذْتُ » فإِنَّهُ فِي التَّعَدِّي ، على ضَرْبَيْنِ :

= وفي الباب عن ابن مسعود قال : سمعت النبي ﷺ يقول : إن أشدَّ الناس عذاباً يوم القيامة المصورون اهـ أخرجه البخاري برقم ٥٩٥٠ من فتح الباري ، ومسلم برقم ٢١٠٩ ، وانظر أحكام القرآن لابن العربي ٤/ ٧ ، وتفسير القرطبي ١٧/ ٢٧٥ ، وغيرها .

(١) في الحجة : فيقال .

(٢) وقعت في حديث عائشة وابن عمر وأبي هريرة . وعن ابن عباس أنه قال : سمعت رسول الله ﷺ : يحشر المصورون يوم القيامة ويقال لهم : انفخوا فيما خلقتم ، فما هم بنافخين ولا يخفف عنهم العذاب اهـ عن نهاية المطلب ١٣/ ١٩٠ ، وهو بنحوه في البخاري برقم ٢٢٢٥ من فتح الباري .

(٣) قال ابن حجر في فتح الباري ٣/ ٢٦٢٤ في شرح الحديث ذي الرقم ٥٩٥٠ الذي رواه عن ابن مسعود أنه قال « سمعت النبيّ ﷺ يقول : إنّ أشدّ الناس عذاباً عند الله يوم القيامة المصورون » = قال ابن حجر : واستدلَّ به [أي بالحديث] **أبو علي الفارسي في التذكرة** على تكفير المُشَبِّهة ، فحمل الحديث عليهم وأنهم المراد بقوله « المصورون » أي الذين يعتقدون أنَّ الله صورة . وتُعُقِّبَ إلخ ما ذكره اهـ

(٤) يريد بالزيادة قوله « يقال لهم أحيوا ما خلقتم » ، انظر ح ٢ .

(٥) ما عليه فقهاء الأمصار في مسألة أخبار الآحاد أنَّ خبر الواحد العدل لا يوجب العلم إلا طائفة ذهبت إلى أنه يوجبه ، انظر أصول السرخسي ١/ ٣٢١ ، والتحقيق والبيان في شرح البرهان ٢/ ٦٣٩ ـ ٦٤٢ ، ٦٥٥ فما بعدها ، والإحكام في أصول الأحكام ١٢١ ، ١٣١ فما بعدها .

(٦) زيادة من الحجة .

(٧) زيادة من يق والحجة .

(٨) في صل ويق : ما ذكر الله ، وبزيادة تعالى في يق ، وأظن أنه خطأ من الناسخ ، والصواب ما أثبت من الحجة مأخذ المصنّف ، انظر ما علقناه فيما سلف ٦٨٤ ح ٢ ، ٣ .

(٩) قوله : وأَما اتخذت حتى قوله ٦٨٦ س١٣ متعدياً إلى مفعول واحد = **سلخه من الحجة** ٢/ ٦٨ ـ ٦٩ ، وانظر الاستدراك ٨٥ المسألة ١٨ .

أَحَدُهما [68/2] أَنْ يَتعَدَّى إِلى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ .

413 والثَّانِي : أَنْ يَتعَدَّى إِلى مَفعُولَيْنِ .

فأَمَّا تَعَدِّيهِ إِلى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ[١] فنَحْوُ قَوْلِهِ : ﴿لَيْتَنِي ٱتَّخَذْتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلًا﴾ [سورة الفرقان ٢٥/ ٢٧] ، و﴿ أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾ [سورة الزخرف ٤٣/ ١٦] ، ﴿ وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً ﴾ [سورة مريم ١٩/ ٨١] ، و﴿ لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّٱتَّخَذْنَٰهُ﴾ [سورة الأنبياء ٢١/ ١٧] [٢] .

وأَمَّا إذا تَعَدَّى إِلى مَفْعُولَيْنِ فإِنَّ الثَّانِيَ مِنهما الأَوَّلُ في المَعْنَى ، قال : ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَيْمَٰنَهُمْ جُنَّةً ﴾ [سورة المجادلة ٥٨/ ١٦] [٣] ، وقال : ﴿ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ ﴾ [سورة الممتحنة ٦٠/ ١] ، [وقال][٤] : ﴿ فَٱتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا ﴾ [سورة المؤمنون ٢٣/ ١١٠] .

وأَمَّا قَوْلُه تعالىٰ : ﴿ وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ﴾[٥] [سورة البقرة ٢/ ١٢٥] فإِنَّ مَنْ أَجَازَ زِيَادَةَ « مِنْ » فِي الإِيجَابِ[٦] جَازَ على قَوْلِهِ أَنْ يَكُونَ قَدْ تعَدَّى إِلى مَفْعُولَيْنِ ، ومَنْ لَمْ يُجزْ ذَلِكَ[٧] كَانَ عِنْدَهُ مُتَعَدِّياً إِلى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ .

١١ـ ومِنْ حَذْفِ المَفْعُولِ قَوْلُه تعالىٰ : ﴿ ٱذْكُرُواْ نِعْمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ ﴾[٨] [سورة البقرة ٢/ ٤٠] [٩] أي : أَنْعَمْتُها عليكم ، فَحَذَفَ .

---

(١) تعقَّب ابن برهان في شرح اللمع له ١١٦ ـ ١٢٠ أبا عليّ ، وزعم أنَّ « اتخذ » لم يرد إلا متعدياً إلى مفعولين ، وتابعه من تابعه ، وهو قول فيه تكلُّف وتمحُّل وتعسُّف وعدول عن الظاهر بلا بيّنة ، وقد بسطنا التعليق عليه في الاستدراك ٨٥ ح ٧ .

(٢) وسورة يس ٣٦/ ٧٤ .

(٣) وسورة المنافقون ٦٣/ ٢ .

(٤) زيادة مني .

(٥) مصادر الكلام عليها في كشف المشكلات ٩٦ ـ ٩٧ ، وزد الفريد ١/ ٣٧٨ .

(٦) وهو أبو الحسن الأخفش ومن وافقه ، انظر التعليق فيما سلف ٦٨١ ح ٩ .

(٧) وهو سيبويه ومن وافقه .

(٨) الفريد ١/ ٢٤١ ، والدر المصون ١/ ٣١٢ .

(٩) وهو من الآية ٤٧ و١٢٢ منها أيضاً .

١٢ـ [و][١] قَوْلُه تعالىٰ : ﴿ وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [سورة البقرة ٢/ ٥٨] أي : ثَوَاباً وكَرَامَةً[٢] ، لأَنَّ « زِدْتُ » فِعْلٌ[٣] يَتَعَدَّى إلى مَفْعُولَيْنِ ، قَالَ اللهُ تعالىٰ : ﴿ وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى ﴾ [سورة الكهف ١٨/ ١٣] ، وقال : ﴿ زِدْنَٰهُمْ عَذَابًا فَوْقَ ٱلْعَذَابِ ﴾ [سورة النحل ١٦/ ٨٨] ، وقال : ﴿ وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِي ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِ ﴾ [سورة البقرة ٢/ ٢٤٧] .

فأَمَّا قولُه تعالىٰ : ﴿ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا ﴾ [سورة آل عمران ٣/ ١٨٧] فالمَعْنَى : زَادَهم قَوْلُ النَّاسِ لهم إِيماناً ، أُضْمِرَ المَصْدَرُ فِي الفِعْلِ ، وأُسْنِدَ الفِعْلُ إِليهِ . 414

وكذلكَ قَوْلُه تعالىٰ : ﴿ فَلَمَّا جَآءَهُمْ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا ﴾ [سورة فاطر ٣٥/ ٤٢] أي : ما زَادَهُم مَجِيءُ النَّذِيرِ .

وقال : ﴿ وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّآ إِيمَٰنًا ﴾ [سورة الأحزاب ٣٣/ ٢٢] أي : ما زَادَهُم نَظَرُهُم إِليهم أَو رُؤْيَتُهم لهم إلا إيماناً[٤] .

١٣ـ وأَمَّا قَوْلُه : ﴿ لَوْ خَرَجُواْ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا ﴾[٥] [سورة التوبة ٩/ ٤٧] أي : ما زَادُوكُمْ قُوَّةً ونُصْرَةً إلا خَبالاً ، فحَذَفَ المَفْعُولَ الثَّانِي[٦] .

ولَيْسَ انْتِصَابُ ﴿ خَبَالًا ﴾ كانْتِصَابِ ﴿ إِيمَٰنًا ﴾ في قَوْلِهِ[٧] : ﴿ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّآ

---

(١) زيادة مني .

(٢) في تفسير الطبري ١/ ٧٢٢ ـ ٧٢٣ : وسنزيد المحسن منكم إلى إحساننا السالف عنده إحساناً . وكتب بحاشية صل : (. . .) حذف فيه المفعول الثاني اهـ .

(٣) قوله : فعل يتعدى حتى قوله س١٠ : أو رؤيتهم له إلا إيماناً = سلخه من الحجة ١/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣ .

(٤) انتهى ما نقله عن الحجة ، انظر ح ٣ .

(٥) الإبانة ١٨٥ ـ ١٨٧ برقم ٨٩٠ والمصادر ثمة ، وزد البسيط للواحدي ١٠/ ٤٦٤ ـ ٤٦٥ ، والمحرر الوجيز ٥٨٠ ، وتفسير القرطبي ١٠/ ٢٣٠ .

(٦) وقال في الإبانة ١٨٧ في إخراجته الثانية ـ ولم يقع في الإخراجة الأولى ـ : وكنّا قديماً ذكرنا أنَّ المفعول الثاني محذوف ، أي ما زادوكم قوة إلا خبالاً ، لكن يوقعون خبالاً أي فساداً اهـ وهو كما ترى ذكر ذلك ههنا في الجواهر ، وذكره بعدُ في كشف المشكلات ـ زيادات مخطوطة طنطا اللوح ٤٨/ ٢ . والظاهر أن الجامع أملى في هذا الموضع من الإبانة في إخراجته الثانية بعد تصنيف الجواهر والكشف ، ورجع في الإبانة عن هذا ، فقدَّم القول بانتصاب خبالاً لأنه مفعول ثان ، وانظر ما يأتي .

(٧) في صل : كانتصاب إيمان لقوله ، والصواب ما أثبت .

إِيمَنًا ﴾[١] [سورة الأحزاب ٣٣/٢٢] لكِنْ على الاستِثْناءِ ، أي : يُوقِعُونَ خَبالاً وفَسَاداً[٢] .

هذا هُوَ الصَّحِيحُ[٣] في هذِهِ الآيةِ ، وأَظُنُّنِي[٤] نَقَلْتُ عَنْ بَعْضِهِم غَيْرَ هذا فِي هذِهِ الأَجْزَاءِ .

١٤- وقَوْلُه تعالىٰ : ﴿ وَلَأَوْضَعُواْ خِلَٰلَكُمْ ﴾[٥] [سورة التوبة ٩/٤٧] أي : لأَوْضَعُوا بَيْنَكُم مَرَاكِبَهم ، عن أَبِي الهَيْثَم[٦] .

---

(١) وهو انتصابه على أنَّه مفعول ثانٍ ، وهذا الوجه هو المقدَّم عنده في الإبانة ١٨٥ والتعليق ثمة . وأجازه الواحدي وابن عطية وغيرهما .

(٢) وقال في كشف المشكلات - زيادات مخطوطة طنطا اللوح ٤٨/ ٢ : فإن قيل : لم قيل ﴿مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا﴾ ولم يكونوا على خبال يزاد فيه ؟ = قيل : هذا من الاستثناء المنقطع ، وتقديره : ما زادوكم قوة ، ولكن أوقعوا بينكم خبالاً اهـ وكأنه نقل هذا الكلام من تفسير الماوردي ٢/ ١٤١ بتصرف .
وما قاله الماوردي (ت ٤٥٠ هـ) أو حكاه : أنَّ هذا من الاستثناء المنقطع = زعم الواحديُّ (ت ٤٦٨ هـ) أنه قول « أصحاب النحو والعربية » ولم يسمِّ أحداً ، وأجازه بعدهما من أجازه .
وقد دفع الزمخشري في الكشاف ٢/ ٢٦٤ هذا الوجه الفاسد بقوله : « ليس من الاستثناء المنقطع في شيء ؛ لأن الاستثناء المنقطع هو أن يكون المستثنى من غير جنس المستثنى منه كقولك : ما زادوكم خيراً إلا خبالاً ، والمستثنى منه في هذا الكلام غير مذكور ، وإذا لم يذكر وقع الاستثناء من أعمّ العام الذي هو الشيء ، فكان الاستثناء متصلاً ؛ لأن الخبال بعض أعم العام ، كأنه قيل : ما زادوكم شيئاً إلا خبالاً والخبال الفساد والشر اهـ كلام أبي القاسم الزمخشري ، وهو كلام صحيح جامع بيِّن جليّ . وانظر تمام التعليق في الإبانة ١٨٧ ح ١٠ .

(٣) في وهمكَ ، بل لا صحَّة له ، وهو منصوب لأنه مفعول ثان يقيناً ، انظر ما علقناه في ح٢ وح١ و٦٨٧ ح٦ .

(٤) ظنًّا باطلًا ، فلم يتقدم له كلام في ذلك . وإنما ذكر هذا في الإبانة ١٨٥ ، فانظر التعليق ثمة .

(٥) معاني القرآن للزجاج ٢/ ٣٦٤ ، وللنحاس ٣/ ٢١٥ ، والبسيط ١٠/ ٤٧٠ ، والمحرر الوجيز ٨٥٠ .

(٦) نقل قول أبي الهيثم من تهذيب اللغة للأزهري (خ ل ل) ٦/ ٥٦٩ ، وهو عن التهذيب في اللسان (خ ل ل) ، والبسيط للواحدي ١٠/ ٤٧٠ . وعلى هذا القول حذف المفعول به ، وفي الدر المصون ٦/ ٦٠ : أوضعوا ركائبَهم . وفي تفسير الطبري ١١/ ٤٨٣ : ولأسرعوا بركائبهم السيرَ بينكم .

=

وقالَ أَبُو إِسْحَـٰقَ(١) : لأَوْضَعُوا فِيمَا يُخِلُّ(٢) بكم .

١٥ـ ومن حَذْفِ المَفْعُولِ قَوْلُه تعالىٰ : ﴿وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ [69/1] مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ﴾ [سورة البقرة ٢/ ٦٠] أي : اسْتَسْقَى رَبَّهُ(٣) .

١٦ـ وكذلِكَ : ﴿يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ﴾(٤) [سورة البقرة ٢/ ٦١] ، التَّقْدِيرُ : يُخْرِجْ لَنَا شَيْئاً مِمَّا تُنْبِتُ الأَرْضُ ، فَالمَفْعُولُ مُضْمَرٌ ، وقَوْلُه : ﴿مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ﴾ في مَوْضِعِ الوَصْفِ له ، أي : شَيْئاً مِمَّا تُنْبِتُ الأَرْضُ . 415

١٧ـ وهَذِهِ مَسْأَلَةٌ عَرَضَتْ ، فَنَقُولُ فيها : إِنَّ « مِنْ » لا تُزَادُ فِي الوَاجِبِ عِنْدَنا(٥) .

وقالَ الأَخْفَشُ(٦) : تجُوزُ زِيَادَتُها فِي الوَاجِبِ ، كَمَا جَازَتْ زِيَادَتُها فِي النَّفْيِ . فكما(٧) جاز : ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَـٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾

= وأبو الهيثم الرازيّ من العلماء باللغة والنحو ، روى عنه أبو الفضل المنذري شيخ أبي منصور الأزهري ، وله تصانيف لم تنته إلينا فيما نعلم ، ترجمته في إنباه الرواة ٤/ ١٨٨ برقم ٩٦٤ .

(١) الزَّجاج ، ونقل قوله من تهذيب اللغة ، وهو في اللسان والبسيط ومعاني القرآن للنحاس والمحرر الوجيز . وفي معاني القرآن له ٢/ ٣٦٤ : ولأسرعوا فيما يُخِلُّ بكم اهـ أي أسرعوا فيما يوهنكم ويفسد أمركم من الخلل : الفساد والوهن في الأمر . وقال الواحدي في قول أبي إسحق « يُخِلُّ بكم » : وقوله « يخل بكم » ليس من لفظ الخلال ولا بتفسير له ، بل هو مضمن في الإيضاع ، يعني ولأوضعوا مخلين بكم بالنميمة ، وليس الخلال من الإخلال في شيء . هذا معنى قول أبي إسحق اهـ وممَّن وهم في فهم كلام أبي إسحق فحمله على أنه من الخلال ابن عطية في المحرر الوجيز ، فضعف قوله بوهمه .

(٢) في صل : فيما يَخُلُّ مصحَّفاً .

(٣) في تفسير الطبري ٢/ ٥ : أي استسقانا موسى لقومه . . . . فترك ذكر المسؤول ذلك والمعنيّ الذي سأل موسى ، إذ كان فيما ذكر من الكلام الظاهر دلالة على معنى ما ترك .

(٤) معاني القرآن للأخفش ١٠٥ ، وإعراب القرآن ١٢٥ ، والحجة ١/ ٣٦ و٤/ ٣٢٨ ، والشيرازيات ٥٧٠ ، والبسيط ٢/ ٥٨٤ ، والفريد ١/ ٢٧٣ ، وما سلف ٦٨٢ .

(٥) عند البصريين ، وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين .

(٦) انظر معاني القرآن له ١٠٥ ، والتعليق فيما سلف ٦٨١ ح ٩ وما يأتي ١١٤٣ برقم ١٥ .

(٧) في صل : وكما .

[سورة الأعراف ٧/ ٥٩] [١] و﴿ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾ [سورة فاطر ٣٥/ ٣] ، و﴿ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ [سورة المائدة ٥/ ٧٣] ، و﴿ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [سورة آل عمران ٣/ ٦٢] ، بالاتِّفَاقِ = فَكَذَا فِي الوَاجِبِ .

والتَّقْدِيرُ عِنْدَهُ[٢] : يُخْرِجْ لَنَا ما تُنْبِتُ الأَرْضُ . وكذا : ﴿ وَسْـَٔلُوا۟ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ ﴾ [سورة النساء ٤/ ٣٢] أَي : واسْأَلُوا اللهَ فَضْلَهُ .

وسِيبَوَيْهِ[٣] يَحْمِلُ هذا ونَظَائِرَه في التَّنْزِيلِ على حَذْفِ المَوْصُوفِ الذي هُوَ المَفْعُولُ ، وإِقَامَةِ الصِّفَةِ مُقَامَه .

● فأَمَّا قَوْلُه تعالىٰ : ﴿ وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى۟ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾[٤] [سورة الأنعام ٦/ ٣٤] = فإِنَّ التَّقْدِيرَ : ولَقَدْ جَاءَكَ شَيْءٌ مِنْ نَبَإِ المُرْسَلِينَ[٥] .

وجازَ إِضْمَارُ « شَيْء » وإِنْ كَانَ فَاعِلًا ؛ لأَنَّ الفِعْلَ لا بُدَّ لَهُ مِنَ الفَاعِلِ[٦] ، وقَدْ تَقَدَّمَ هذا[٧] .

١٨ـ فأَمَّا قَوْلُه[٨] : ﴿ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ ﴾ [سورة الحديد ٥٧/ ١٦] = فَمَنْ خَفَّفَ[٩]
416 كانَ « ما » بِمَنْزِلَةِ « الذي » ، وفيهِ ذِكْرٌ مَرْفُوعٌ يَعُودُ إِلى « ما » .

---

(١) ومواضع أُخر ، وانظر ما يأتي ٨٧١ ، ١٠٣٨ ، ١١٤٣ ، ١٤٥٧ .

(٢) أي التقدير عند الأخفش في الآية ﴿ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ ﴾ .

(٣) الذي لا يجيز زيادة مِنْ في الواجب ، انظر الكتاب ١/ ١٧ ، ٣٦٢ و٢/ ٣١٧ ، والتعليق فيما سلف ٦٨١ ح ٩ .

(٤) كشف المشكلات ٣٩٥ ، وما سلف ٤٩٦ برقم ١٣ .

(٥) هذا هو القول ، ولم يجزه بعدُ في كشف المشكلات ، انظر التعليق ثمة .

(٦) والفاعل المضمر بمنزلة المذكور ، انظر ما علقناه في كشف المشكلات .
وانظر التعليق على مسألة حذف الفاعل في الاستدراك ٣٤٧ـ٣٤٨ ح ١٧ والمصادر ثمة .

(٧) في ص ٤٩٦ ـ ٤٩٧ برقم ١٣ .

(٨) ما يأتي هنا برقم ١٨ ـ وهو قوله : فأما قوله حتى قوله ٦٩٢ من خير أتوه ـ استاقه بحروفه من الحجة ٢/ ١٦٠ ـ ١٦١ . وانظر الإبانة ٤٨١ برقم ٢٣٨٢ وكشف المشكلات ١٣٢٣ والمصادر فيهما .

(٩) وهما نافع وحفص عن عاصم من السبعة ، انظر السبعة ٦٢٦ ، والنشر ٢/ ٣٨٤ .

ولا يَجُوزُ فيمَنْ خَفَّفَ أَنْ تُجْعَلَ « ما » بِمَنْزِلَةِ المَصْدَرِ مَعَ الفِعْلِ [كـ« أَنْ »][(١)] ؛ لأَنَّ الفِعْلَ يَبْقَى بلا فَاعِلٍ .

ولهذا[(٢)] المَعْنَى ، حَمَلْنا قِرَاءَةَ أَبِي جَعْفَرٍ : ﴿ حَٰفِظَٰتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُ ﴾[(٣)] [سورة النساء ٤/ ٣٤] بالنَّصْبِ[(٤)] = على أَنَّ « ما » بِمَعْنَى « الذي » ، أي : بالشَّيْءِ الذي حَفِظَ أَمْرَ اللهِ[(٥)] .

فلا تَكُونُ « ما » مَصْدَرِيَّةً ، كما ذَهَبَ إليهِ عُثْمَانُ[(٦)] فِي « المُحْتَسَبِ »[(٧)] ، لأَنَّهُ يَبْقَى ﴿حَفِظَ﴾ بلا فاعِلٍ .

ولا[(٨)] يَجُوزُ فيمَنْ جَوَّزَ[(٩)] زِيَادَةَ « مِنْ » في الإِيجَابِ = أَنْ يَكُونَ « الحقّ » مَعَ الجَارِّ[(١٠)] فِي مَوْضِعِ الفاعِلِ[(١١)] ، وقَدْ جُعِلَتْ « ما » بِمَنْزِلَةِ « الذي » لأَنَّهُ

---

(١) زيادة من الحجة .

(٢) قوله : ولهذا حتى قوله س٧ بلا فاعل من كلام الجامع ، وهو مؤخر في يق ، فموضعه فيها بعد قوله ٦٩١ س١ شيء .

(٣) كشف المشكلات ٣٠٨ ـ ٣١٠ ، والاستدراك ٦٠٩ ـ ٦١٠ ، والإبانة ١١٦ ـ ١١٩ برقم ٤١١ والمصادر المذكورة فيها ، وما يأتي ٨٢٩ برقم ١١٦ .

(٤) وقرأ باقي العشرة بالرفع ، انظر التبصرة للخياط ٢٢١ ، والنشر ٢/ ٢٤٩ .

(٥) وهو قول أبي علي فيما نقله ابن الشجري في أماليه ٢/ ٥٢١ من التذكرة أظن ، وهو أحد قولي النحاس في إعراب القرآن ٣٤٣ ـ ٣٤٤ ، ومن وافقهما ، انظر الإبانة ١١٨ ح ١٣ .

(٦) ابن جنّي أبو الفتح أحد أعيان أئمة العربية .

(٧) المحتسب ١/ ١٨٨ . ونسبةُ الجامع هنا وفي الاستدراك ٦٠٩، والإبانة ١١٧ إلى ابن جني في المحتسب أنه ذهب فيه إلى أنَّ «ما» مصدرية = باطلة . فالذي في المحتسب في توجيه قراءة أبي جعفر «هو على حذف مضاف أي بما حفظ دينَ اللهِ وشريعةَ الله وعهودَ اللهِ . . . اهـ وسكت عن تقدير «ما»، وظاهر كلامه أنها موصولة أي بالذي حفظ دين الله ، وفي حفظ ضمير «ما» . ويوشك أن يكون قد ذكر عثمان سهواً، وأراد أبا الفضل الرازي في اللوامح، انظر ما علقناه في الإبانة ١١٧ ح١٠ .

(٨) رجع إلى كلام أبي علي في الحجة ٢/ ١٦١ .

(٩) وهو أبو الحسن ومن وافقه .

(١٠) في قوله ﴿وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ . وانظر التعليق على عبارتهم أن الحرف الزائد مع المجرور فاعل فيما سلف ٥٥٠ ح ٩ .

(١١) في صل ويق : الحال ، والصواب ما أثبت من الحجة .

لا يُعُودُ إلى المَوْصُولِ شَيْءٌ .

ومَنْ شدَّدَ(١) كانَ الضَّمِيرُ الذي في ﴿نَزَّلَ﴾ لاسمِ اللهِ تعالى ، والعَائِدُ مَحْذُوفٌ مِنَ الصِّلَةِ(٢) .

فأَمَّا دُخُولُ الجَارِّ فلأَنَّ « ما » لَمَّا كَانَ على لَفْظِ الجَزَاءِ حَسُنَ دُخُولُ « مِنْ » مَعَه ، كما دَخَلَتْ في قَوْلِه(٣) :

فَمَا يَكُ مِنْ خَيْرٍ أَتَوْهُ(٤)

١٩ـ فأَمَّا قَوْلُه تعالى : ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ﴾(٥) [سورة النور ٢٤/ ٤٣]

417 [69/2] = فإِنَّ أَبَا الحَسَنِ(٦) ذَكَرَ أَنَّ التَّقْدِيرَ : ويُنَزِّلُ(٧) مِنَ السَّمَاءِ جِبَالاً فِيهَا بَرَدٌ(٨) .

---

(١) وهم غير نافع وحفص ، انظر ٦٩٠ ح ٩ .

(٢) أجاز في الإبانة فيمن شدد أن تكون موصوفة أيضاً .

(٣) وهو زهير ، ديوانه ق ٥/ ٤٠ ص ٩٥ (صنعة ثعلب) = ق ٤/ ٤٠ ص ٤٣ (صنعة الأعلم) من رواية الأصمعي .
والبيت في الحجة ٢/ ١٦١ ، ٣٣٥ ، والشيرازيات ٤٩١ ، والتنبيه ٢٩، والبحر ٢/ ٢١٨، والدّرّ ٢/ ٤٧٥ .

(٤) هذا آخر ما سلخه من الحجة .
وتمامُ البيت :
فما يَكُ مِنْ خَيْرٍ أَتَوْهُ فإِنَّما ... تَوَارَثَهُ آبَاءُ آبَائِهِمْ قَبْلُ
هذه رواية الأصمعيِّ ، وروى ثعلب : فما كان .
أَتَوْهُ : ضمير الغيبة لمعشر أرتحل إليهم ذَكَرَهم في البيت الثامن ، وهم بنو مُرَّةَ رهطُ ممدوحَيْه : هَرِمِ بنِ سنانٍ والحارثِ بنِ عَوْف .

(٥) الكلام في هذه الآية هو المسألة ٣٥ من **البغداديات** ٢٤١ ـ ٢٤٤ . **ساقها الجامع بتمامها** ، فساق منها أولاً قول أبي الحسن ، ثم صرح بنقله عن أبي علي ولم يسمِّ الكتاب . وانظر كشف المشكلات ٩٥٩ والمصادر ثمة .

(٦) نقل كلام أبي الحسن كما ذكرتُ من البغداديات ٢٤١ ـ ٢٤٢ ، وانظر معاني القرآن له ٢٧٦ ، والإغفال ٢/ ٤٩٥ ـ ٤٩٦ ، وكشف المشكلات ٩٥٩ .

(٧) لفظ البغداديات : ذكر أبو الحسن قول الله تعالى . . . فقال : هو فيما يفسَّر : ينزل إلخ . وفي مطبوعة معاني القرآن : هو فيما فُسِّر .

(٨) هذا على مذهبه في زيادة مِن في الواجب ، انظر كشف المشكلات ٩٥٩ ، وما سلف ٦٨١ ح٩ و٦٨٩ ح ٦ .

قال[١] : وقَالَ بَعْضُهم : ﴿ وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ ﴾ [سورة النور ٢٤/٤٣] أَيْ : فِي السَّمَاءِ جِبَالٌ مِنْ بَرَدٍ . يُرِيدُ بِهِ أَنْ يَجْعَلَ الجِبَالَ[٢] مِنْ بَرَدٍ فِي السَّمَاءِ ، ويَجْعَلَ الإِنْزَالَ منها[٣] .

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ[٤] : قُلْتُ أَنَا فِي هذِهِ الآيَةِ قَبْلَ أَنْ أَعْرِفَ هذا القَوْلَ لأَبِي الحَسَنِ[٥] : إِنَّ[٦] قَوْلَهُ : ﴿ وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ ﴾ [سورة النور ٢٤/٤٣] المَعْنَى : ويُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ جِبَالاً فِيهَا مِنْ بَرَدٍ . فَمَوْضِعُ « مِن » الأُولَى نَصْبٌ عَلَى أَنَّهُ ظَرْفٌ ، والثَّانِيَةُ نَصْبٌ على أَنَّهُ فِي مَوْضِعِ المَفْعُولِ [به][٧] . و﴿ فِيهَآ ﴾ صِفَةٌ لـ « جِبَال » ، و« مِن » الثَّالِثَةُ لِلتَّبْيِينِ[٨] ، كَأَنَّهُ بَيَّنَ[٩] مِنْ أَيِّ شَيْءٍ هذا المُكَثَّرُ ، كما تَقُولُ : عِنْدَهُ[١٠] جِبَالٌ مِنَ المَالِ ، فَتُكَثِّرُ مَا عِنْدَهُ منهُ ، ثُم تُبَيِّنُ

---

(١) أبو الحسن ، ولم يقع « قال » في مطبوعة البغداديات ، وليس في يق .

(٢) في المعاني : من بردٍ أي يجعلُ الجبال .

(٣) انتهى كلام أبي الحسن . وقوله « الإنزال » جارٍ على قراءة أبي عمرو وابن كثير ويعقوب « ويُنْزِلُ » ، انظر ما سلف ٦٦١ ـ ٦٦٢ برقم ٦٥ ـ ٦٧ . وعلى قراءة حفص والباقين يقال : ويجعل التنزيل منها .

(٤) في البغداديات ٢٤٢ ـ ٢٤٤ .

(٥) والذي عزاه إلى « بعضهم » ولم يسمه .

(٦) ليس في البغداديات .

(٧) زيادة من البغداديات .

(٨) وهو أحد قولي الفراء والزجاج ومن وافقهما ، انظر معاني القرآن للفراء ٢/٢٥٦ ـ ٢٥٧ ، وللزجاج ٤/٣٩ ، وإعراب القرآن ٥٩٠ ، والبسيط ١٦/٣٢٣ ـ ٣٢٥ ، وكشف المشكلات ٩٥٩ ح ٤ .
وعلى هذا القول يكون في السماء جبال برد ، ويكون مفعول التنزيل محذوفاً ، وزعم صاحب مجمع البيان ٧/٢٧٧ أنه التحقيق .
والظاهر أنَّ « مِن » ليست للتَّبيين وأن ليس المراد جبال برد ، وأَنَّ المعنى : من جبال في السماء أي السحب **الرُّكاميَّة التي فيها بَرَدٌ** ، وهو يتكوَّن في وسطها ، انظر ما يأتي في ٦٩٤ ح ٢ .

(٩) في البغداديات : يُبَيِّنُ .

(١٠) في صل ويق : عندي ، والوجه ما أثبت من البغداديات .

المُكَثَّرَ بقَوْلِكَ : مِنَ المَالِ .

ويَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُ « مِنْ » مِنْ قَوْلِهِ ﴿ مِن جِبَالٍ ﴾ [سورة النور ٢٤/٤٣] نَصْباً على الظَّرْفِ على أَنَّهُ مُنَزَّل منه ، ويَكُونَ [مَوْضِعُ « مِنْ » فِي قَوْلِهِ :][١] ﴿ مِنۢ بَرَدٍ ﴾ نَصْباً ، أي : ويُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا بَرَداً[٢] . ويَكون « الجِبَالُ » على هذا التَّأْوِيلِ تَعْظِيماً لِمَا يُنَزَّلُ منهُ البَرَدُ[٣] مِنَ السَّحَابِ .

ويَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُ « مِنْ » فِي قَوْلِهِ : ﴿ مِنۢ بَرَدٍ ﴾ [سورة النور ٢٤/٤٣] رَفْعاً ، ومَوْضِعُ « مِنْ » مِنْ قَوْلِهِ[٤] ﴿ مِن جِبَالٍ ﴾ نَصْباً على أَنَّهُ مَفْعُولٌ به ، كَأَنَّهُ فِي التَّقْدِيرِ : ويُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ جِبَالاً فِيهَا بَرَدٌ[٥] . فيَكُونُ « الجِبَالُ » على هذا 418

---

(١) زيادة من البغداديات .

(٢) هذا تقديره على مذهب أبي الحسن ومن وافقه في زيادة « مِن » في الواجب ، وهو مذهب مرغوب عنه . والتقدير على مذهب سيبويه والمحققين أن « مِن » للتبعيض ، فالجار والمجرور في موضع نصب ، والتقدير : شيئاً مِن بَرَد . وهذا التقدير هو الصحيح إن شاء الله .
فظاهر الآية أنَّ المعنى : **وينزِّل من السماء من جبالٍ فيها شيئاً من بَرَد** ، فـ « مِن » في قوله ﴿ مِنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ لابتداء الغاية ، وقوله ﴿ مِن جِبَالٍ فِيهَا ﴾ بدلٌ من قوله ﴿ مِنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ ، و« من » في قوله ﴿ مِنۢ بَرَدٍ ﴾ للتبعيض .
وهذا الذي ذهبتُ إلى أنّه ظاهر الآية ، وهو الذي ينتهي إليه التأمل فيها = يؤيده ما انتهى إليه العلم المعاصر من معارف بالظواهر الكونية ، وذلك أنَّ قوله ﴿ وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ **أي من السَّحاب الرُّكاميّ** ـ وهو أكوامٌ من السحب المتراكم بعضها فوق بعض بما يشبه سلاسل الجبال المفصولة بعدد من الأخاديد والأودية العميقة ـ ﴿ مِن جِبَالٍ فِيهَا ﴾ **أي من سحب ركامية مثل الجبال** في هيئتها وشكلها وارتفاعها وقممها ، وتكون قمّتها ناصعة البياض لتوافر بلّورات الثلج فيها ، ويكون وسطها خليطاً من الماء الشديد البرودة وحبيبات البَرَد التي تكونت بتساقط بلورات الثلج من قمة السحابة إلى وسطها ، وتكون قاعدة السحابة من قطرات الماء البارد = ﴿ مِنۢ بَرَدٍ ﴾ أي شيئاً من برد ، ويصاحب البَرَد عادة العواصف البَرْقيَّة الرَّعْديَّة ، وقد يصل حجم حبات البرد إلى حجم البرتقالة ، فيكون مدمّراً ذا أضرار بالغة . أخذت ذلك من كتاب تفسير الآيات الكونية في القرآن الكريم للدكتور زغلول النجار ٢/٢٩٩ ـ ٣٠٥ بتصرف . وانظر شرحه للسحاب الركامي في ٢/٢٨٩ ـ ٢٩٥ .

(٣) ليس في البغداديات .

(٤) قوله : « من برد رفعاً وموضع من من قوله » سقط من مطبوعة البغداديات .

(٥) فالضمير في ﴿ فِيهَا ﴾ عائد إلى جبال . وهذا وجه إن جاز في الصناعة أَباه ظاهر الآية وسياقها ومعناها .

تَعْظِيماً وتَكْثِيراً لما يُنَزَّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنَ البَرَدِ والمَطَرِ ، ويَكُونُ ﴿ مِن بَرَدٍ ﴾ [سورة النور ٢٤/٤٣] مَرْفُوعَ(١) [المَوْضِعِ بالظَّرْفِ فِي قَوْلِ سيبويه والأَخْفَشِ(٢) ؛ ولا يكون [في] ﴿ فِيهَا ﴾ ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ](٣) للمَوْصُوفِ ، لِصَيْرُورَةِ مَوْضِعِ قَوْلِهِ ﴿ مِن بَرَدٍ ﴾ رَفْعاً [به](٤) .

قال(٥) : وقَدْ جَعَلْنا « مِنْ » فِي بَعْضِ هذِهِ التَّأْوِيلاتِ زَائدةً فِي الإِيجَابِ ، وذلكَ مَذْهَبُ أَبِي الحَسَنِ(٦) والكِسَائِيِّ .

وحَكَى أَبُو الحَسَنِ(٧) أَنَّهُم يَقُولُونَ : « قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ » و« كانَ مِنْ حَدِيثٍ » . يُرِيدُونَ : كانَ مَطَرٌ ، وكانَ حَدِيثٌ .

ولَمْ يُجِزْ سِيبَوَيْهِ هذا ، فَقَالَ(٨) : ولا يَفْعَلُونَ هذا بـ« مِنْ » فِي الوَاجِبِ . يُرِيدُ أَنَّ « مِنْ » لا تُزَادُ كما زِيدَتِ « الباءُ » في ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ ﴾(٩) [سورة النساء ٤/٦](١٠) ، و« لَيْسَ بزَيدٍ »(١١) .

---

(١) في البغداديات ٢٤٢ ، رفع ، والصواب ما هنا .

(٢) لأنّ الظرف ﴿فِيهَا﴾ في هذا الوجه المتكلف السَّرابيّ جرى صفة لما قبله . انظر ما علقناه على مذهبي الشيخين في هذه المسألة في كشف المشكلات ١٣ ح ٥ ، وانظر ما سلف ٤٧ برقم ٨٢ ح ٣ ، وما يأتي ٨٥٢ - ٨٩٩ في الباب ٢١ .

(٣) زيادة من يق والبغداديات ٢٤٢ وزدتُ فيها لفظ « في » قبل ﴿فِيهَا﴾ . وقوله الأخفش ليس في يق .

(٤) زيادة من يق والبغداديات .

(٥) أبو عليّ في البغداديات ٢٤٢ . وقوله قال حتى قوله ٦٩٧ آخر سطر في التأويل = ليس في يق .

(٦) في البغداديات : أبي الحسن الأخفش .

(٧) في معاني القرآن له ٢٧٦ .

(٨) هذا معنى كلام سيبويه في الكتاب ١/ ١٧ .

(٩) انظر زيادة الباء في فاعل كفى في كشف المشكلات ٢٨٩ ح ٧ والمصادر ثمة ، وانظر ما يأتي ١١٣٦ في رقم ٤ .

(١٠) ومواضع أُخر ، انظر المعاجم المفهرسة لألفاظ القرآن الكريم (ك ف ي) .

(١١) شرح اللمع ٣٥٥ ، وهمع الهوامع ٢/ ١٢٦ وغيرهما . وانظر مصادر الكلام على زيادة الباء في خبر « ما » في الإبانة ١٩ ح =

وحَمَلَ أَبُو الحَسَنِ قَوْلَهُ تعالىٰ : ﴿ فَكُلُواْ مِمَّآ أَمۡسَكۡنَ عَلَيۡكُمۡ ﴾(١) [سورة المائدة ٥/ ٤] على هذا ، وقال(٢) : المَعْنَى : فَكُلُوا مَا أَمْسَكْنَ عليكم(٣) .

وإذا ثَبَتَتْ رِوَايَةُ ثِقَةٍ مِمَّا لا يَدْفَعُه(٤) قِيَاسٌ = لَزِمَ قَبُولُه وٱسْتِعْمَالُه ، ولَمْ يَجِبْ دَفْعُه .

وجَعَلَ أَبُو الحَسَنِ « مِنْ » زَائِدَةً فِي التَّأْوِيلِ الأَوَّلِ [70/1] الذي ذَكَرَهُ [في الآية](٥) . 419

قالَ(٦) : أَمَّا أَنَا فَجَعَلْتُ « مِنَ » الثَّانِيَةَ فِي التَّأْوِيلِ الأَوَّلِ زَائِدَةً مَنْصُوبَ(٧) المَوْضِعِ على أَنَّهُ مَفْعُولٌ بهِ ، والثَّالِثَةَ للتَّبْيِينِ = وجَعَلْتُ الثَّانِيَةَ فِي التَّأْوِيلِ الثَّانِي نَصْباً على الظَّرْفِ ، والثَّالِثَةَ زَائدةً(٨) فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ [على المَفْعُولِ به](٩) = وجَعَلْتُ [« مِنَ »](١٠) الثَّانِيَةَ في التَّأْوِيلِ الثَّالِثِ زَائِدَةً نَصْباً على المَفْعُولِ ، والثَّالِثَةَ أَيْضاً زائدةً رَفْعاً ، على أَنَّهُ مُرْتَفِعٌ بِالظَّرْفِ = وجَعَلْتُ « مِنَ » الأُولَى فِي

= ١ ٢٧٨ .

(١) انظر ما يأتي ١١٤٣ . و« من » في ﴿ مما ﴾ عند سيبويه والجمهور للتبعيض ، انظر شرح الكافية للرضي ٢/ ٢/ ١١٤٠ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣/ ٣٣٢ ـ ٣٣٣ ، والدر المصون ١/ ٣٧١ في قوله ﴿ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ ﴾ [سورة البقرة ٢/ ٥٧] ، وغيرها .

(٢) هذا معنى كلامه . ولفظُه في مطبوعة معاني القرآن ٢٧٦ : أدخل مِن كما أدخله في كان من حديث وقد كان من مطر . . إلخ كلامه .

(٣) قوله : « على هذا . . . عليكم » سقط من مطبوعة البغداديات .

(٤) صل : وإذا ثبت . . . بما لا يدفعه ، والصواب من البغداديات .

(٥) زيادة من البغداديات .

(٦) ليس هذا اللفظ في البغداديات .

(٧) أَنَّث مَن فقال الثانية ، ثم ذكره فقال منصوب ، ولا شيء فيه ، وهو كثير في كلام أبي علي وغيره .

(٨) كان في صل « في التأويل الثاني **زائدة** نصباً على الظرف والثالثة **أيضاً** زائدة » بإقحام لفظ « زائدة » و« أيضاً » ، فيفسد الكلام ، ولا يبعد أن يكون ذاك من الجامع ، والصواب ما أثبت من مطبوعة البغداديات .

(٩) زيادة من البغداديات ، واللفظ فيها : بالمفعول به .

(١٠) زيادة من البغداديات .

الآيَةِ ، فِي التَّأْوِيلاتِ الثَّلاثَةِ[١] نَصْباً على الظَّرْفِ .

وأَمَّا أَبُو الحَسَنِ فَجَعَلَ « مِنَ » الثَّانِيَةَ والثَّالِثَةَ في الآية في التَّأْوِيلِ الأَوَّلِ زَائِدَةً .

فأَمَّا مَوْضِعُهما مِنَ الإِعْرَابِ = فالأُولَى[٢] نَصْبٌ على أَنَّهُ مَفْعُولٌ بهِ ـ وهي الثَّانِيَةُ مِنَ الآيَةِ ـ ومَوْضِعُ « مِنَ » الثَّالِثَةِ فِي الآيَةِ رَفْعٌ بِالظَّرْفِ ، وهذا هُوَ التَّأْوِيلُ الثَّالِثُ الذي ذَكَرْنَاهُ نَحْنُ .

فأَمَّا القَوْلُ الثَّانِي الذي ذَكَرَهُ [أَبُو الحسَنِ][٣] فِي الآيَةِ = فـ« مِنَ » الثَّانِيَةُ في الآيَةِ نَصْبٌ بِالظَّرْفِ[٤] ، و« مِن » الثَّالِثَةُ لِتَبْيِينِ « الجِبَالِ »[٥] ، فكَأَنَّهُ على هـٰذَا التَّأْوِيلِ ذَكَرَ المَوْضِعَ الذي يُنَزِّلُ منه ، [و][٦] لَمْ يَذْكُرِ المُنَزَّلَ للدِّلالَةِ عليهِ .

ولا أَدْري ما صِحَّةُ هذا الوَجْهِ[٧] الذي ذَكَرَهُ ـ أَعْنِي أبا الحَسَنِ[٨] ـ عَنْ بَعْضِهِم فِي التَّأْوِيلِ[٩] . 420

---

(١) في صل : الثلاث ، وأثبت ما في البغداديات ، وهو أجود .

(٢) في مطبوعة البغداديات : فأما موضعها . . . فالأول ، وهو خطأ صوابه ما هنا .

(٣) زيادة من البغداديات .

(٤) لم يذكر الأولى في قوله ﴿مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ لأنها منصوبة على الظرف قولاً واحداً ، فقوله ﴿مِن جِبَالٍ﴾ بدل منه ، وانظر كشف المشكلات .

(٥) في صل : بالظرف ، والثالثة للتبيين من الجبال . وفي البغداديات : بالظرف والثالثة بالتبيين من الجبال ، ولعله من تصرُّف النساخ ، والوجه ما أثبت .

(٦) زيادة من البغداديات .

(٧) هذا الذي لم يدر ما صحته هو الصحيح على التحقيق عند صاحب مجمع البيان ٧/ ٢٧٧ ، وانظر المصادر السالفة .

وسلف ذكرنا ٦٩٤ ح ٢ أَنَّ الوجه أن تكون مِن الثالثة للتبعيض .

(٨) في صل : « أبا إسحق » ، وهو خطأ صوابه ما أثبت . وفي البغداديات : الذي ذكره أبو الحسن عن بعضهم إلخ وقوله « أبو الحسن » لم يقع في أحد أصول البغداديات .

(٩) هذا آخر كلام أبي علي في البغداديات وأولُه فيما مضى ٦٩٢ ، انظر ح ٥ ثمة .

٢٠ـ وأَمَّا قَوْلُه : ﴿ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡۚ ﴾[١] [سورة البقرة ٢/ ٥٧][٢] فَقَدْ قَالُوا[٣] : إِنَّ التَّقْدِيرَ : كُلُوا طَيِّباتِ المَنِّ والسَّلْوَى بَدَلَ طَيِّباتِ مَا رَزَقْنَاكُم ، وفَوَّتُّمُوها أَنْفُسَكُم بِجِنَايَتِكُم التي لأَجْلِها جُعِلْتُم تَتِيهُونَ فِي الفَلَوَاتِ أَرْبَعِينَ سَنَةً[٤] .

يَدُلُّ على جَوَازِ هذا المَعْنَى أَنَّهُ قَالَ : ﴿ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡۚ ﴾ فجَمَعَ « الطَّيِّبَ » ، ثُمَّ جَعَلَ « الطَّيِّبَاتِ » بَعْضَ ما رُزِقُوهُ . وهذا يُفْهَمُ[٥] مِنْهُ أَنَّهُمْ رُزِقُوا أَرْزَاقاً ، مِنْهَا الطَّيِّبَاتُ ، ومِنْهَا الخَبِيثَاتُ ، فأُمِرُوا بِأَكْلِ الطَّيِّبَاتِ مِنْهَا دُونَ الخَبِيثَاتِ . ولَيْسَ هُنَاكَ كُلُّ هذا ، وإِنَّما هُنَاكَ المَنُّ والسَّلْوَى فَقَطْ ، [لأَنَّهُم][٦] لَمْ يَكُنْ لهم طَعَامٌ غَيْرُهُما ، ولأَنَّهُم ٱشْتَاقُوا مِنَ المَنِّ والسَّلْوَى إلى البَقْلِ والقِثَّاءِ[٧] ، فأَيُّ ٱسْتِطَابَةٍ لهما مَعَ ذا ؟!

فَثَبَتَ[٨] أَنَّ[٩] مَعْنَى ﴿ مِن طَيِّبَٰتِ ﴾ أَي : بَدَلَها[١٠] ، لا : مِنْ هذهِ الطَّيِّبَاتِ .

---

(١) تفسير الطبري ١/ ٧١٠ ـ ٧١١ ، والبسيط ٢/ ٥٥٠ ـ ٥٥١ ، ومجمع البيان ١/ ٢٢٨ ، والفريد ١/ ٢٦٤ ، والدر المصون ١/ ٣٧٠ ، وغيرها .
وسياق التلاوة : ﴿ وَأَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَنَّ وَٱلسَّلۡوَىٰۖ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡۚ ﴾ .

(٢) وهو في سورة البقرة أيضاً ٢/ ١٧٢ ، والأعراف ٧/ ١٦٠ ، وطه ٢٠/ ٨١ .

(٣) لم أصب ما حكاه لأحد من أهل التفسير ، وهو كلام غريب عجيب سرابيّ .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيۡهِمۡۛ أَرۡبَعِينَ سَنَةٗۛ يَتِيهُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ ﴾ [سورة المائدة ٥/ ٢٦].

(٥) لا أدري كيف وقع مثل هذا لمثل الجامع ! !

(٦) زيادة مني .

(٧) من قوله تعالى : ﴿ وَإِذۡ قُلۡتُمۡ يَٰمُوسَىٰ لَن نَّصۡبِرَ عَلَىٰ طَعَامٖ وَٰحِدٖ فَٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ يُخۡرِجۡ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلۡأَرۡضُ مِنۢ بَقۡلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَاۖ قَالَ أَتَسۡتَبۡدِلُونَ ٱلَّذِي هُوَ أَدۡنَىٰ بِٱلَّذِي هُوَ خَيۡرٌۚ ﴾ [سورة البقرة ٢/ ٦١] .

(٨) أنّى لذلك أن يثبت وهو مخالف لظاهر التنزيل ههنا ، والوجه أن مِن للتبعيض وحيثما وقعت بهذا المعنى بعد « كلوا » فالمفعول مضمر ، انظر المصادر السالفة ٦٩٦ ح ١ ، وما يأتي .

(٩) في صل : أنه ، والصواب ما أثبت .

(١٠) فـ « من » عنده ههنا للبدل خلافاً للشيخين سيبويه وأبي الحسن في مثله ، انظر ما يأتي .

٢١ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ فَكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ ﴾(١) [سورة الأنعام ٦/ ١١٨] ، ﴿ فَكُلُواْ مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَٰلًا طَيِّبًا ﴾ [سورة الأنفال ٨/ ٦٩] ﴿ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ [70/2] مَا رَزَقْنَٰكُمْ وَٱشْكُرُواْ لِلَّهِ ﴾ [سورة البقرة ٢/ ١٧٢] ، ﴿ وَلَا تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ [سورة الأنعام ٦/ ١٢١] .

هذا كُلُّه على مَذْهَبِ سِيبَوَيْهِ المَفْعُولُ مَحْذُوفٌ ، وعلى مَذْهَبِ الأَخْفَشِ « مِنْ » زِيَادَةٌ(٢) .

421

٢٢ـ ومِنْ حَذْفِ المَفْعُولِ قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ ٱهْبِطُواْ مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ ﴾ [سورة البقرة ٢/ ٦١] أَيْ : ما سَأَلْتُمُوهُ نَبِيَّكُم(٣) ، فَحَذَفَ المَفْعُولَيْنِ(٤) .

و« سَأَلْتُ »(٥) فِعْلٌ يَتَعَدَّى إلى مَفْعُولَيْنِ ، مِثْلُ « أَعْطَيْتُ » .

ويَجُوزُ أَنْ يُقْتَصَرَ فِيهِ عَلى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، فإِذَا ٱقْتُصِرَ فِيهِ فِي(٦) التَّعَدِّي إلى مَفْعُولٍ واحِدٍ = كانَ على ضَرْبَيْنِ :

أَحَدُهما : أَنْ يَتَعَدَّى بِغَيْرِ حَرْفٍ .

والآخر : أَنْ يَتَعَدَّى بِحَرْفٍ .

فأَمَّا تَعَدِّيهِ بِغَيْرِ حَرْفٍ فَقَوْلُه تعالىٰ : ﴿ وَسْـَٔلُواْ مَآ أَنفَقْتُمْ وَلْيَسْـَٔلُواْ مَآ أَنفَقُواْ ﴾ [سورة الممتحنة ٦٠/ ١٠] ، وقال : ﴿ فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ ﴾ [سورة النحل ١٦/ ٤٣](٧) .

---

(١) انظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣/ ٣٣٢ ـ ٣٣٣ ، وما سلف ٦٩٦ ح ١ .

(٢) انظر ما سلف ٦٨٩ ـ ٦٩٠ ، ٦٩٣ ـ ٦٩٤ والتعليق فيهما .

(٣) وهو موسى عليه السلام ، ومسألتهم إياه ما حكاه سبحانه في قوله ﴿ وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ فَٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ ﴾ الآية . وكان في صل : سألتموه بينكم ، وهو تصحيف قبيح .

(٤) لم يذكر في الإبانة ٥٢ تقدير المفعول الثاني ، ولم يذكره صاحب الدر المصون ١/ ٣٩٦ .

(٥) قوله : وسألت فعلٌ حتى قوله فيما يأتي ٧٠٤ في أواخر رقم ٢٢ : والتبيُّن له = **سلخه من الحجة** ٢/ ٢٠٩ ـ ٢١٥ بلفظ أبي عليّ واختصار مواضع من كلامه . وفي يق : وسأل .

(٦) في مطبوعة الحجة عن نسخة : اقتصرته في [كذا] ، وفي نسخة : اقتصر به في ، وكذا في يق ، وفي يق على مفعول .

(٧) وسورة الأنبياء ٢١/ ٧ .

وأَمَّا تَعَدِّيهِ بِحَرْفٍ فالحَرْفُ الذي يَتَعَدَّى بِهِ حَرْفَانِ :

أَحَدُهما : «الباءُ» كقَوْلِهِ تعالىٰ : ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٖ وَاقِعٖ﴾(١) [سورة المعارج ٧٠/ ١] .

والآخَرُ : « عَنْ » كَقَوْلِكَ : سَلْ عنْ زَيْدٍ .

فإِذَا تَعَدَّى إلى مَفْعُولَيْنِ كَانَ على ثَلاثَةِ أَضْرُبٍ :

أَحَدُها : أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ « أَعْطَيْتُ » ، وذلكَ كَقَوْلِهِ(٢) :

سَـأَلْـتُ زَيْـداً بَعْـدَ بَكْـرٍ خُفَّـا(٣)

فَمَعْنَى(٤) هذا : اسْتَعْطَيْتُه ، أَي : سَأَلْتُه أَنْ يَفْعَلَ ذلكَ .

والآخَرُ : أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ : ٱخْتَرْتُ الرِّجَالَ زَيْداً ، [وذلكَ قَوْلُه](٥) : ﴿وَلَا يُسْـَٔلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا﴾(٦) [سورة المعارج ٧٠/ ١٠] فَالمَعْنَى هٰهُنَا : ولا يُسْأَلُ حَمِيمٌ عَنْ حَمِيمِهِ ، لِذُهُولِهِ عَنْهُ ، وٱشْتِغَالِهِ بِنَفْسِهِ ، كما قَالَ الله تعالىٰ : ﴿لِكُلِّ ٱمْرِيٕٖ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٖ شَأْنٞ يُغْنِيهِ﴾ [سورة عبس ٨٠/ ٣٧] فهٰذَا على هٰذِهِ القِرَاءَةِ(٧) كَقَوْلِهِ تعالىٰ : ﴿وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ ٱلْبَحْرِ﴾ [سورة الأعراف ٧/ ١٦٣] . 422

---

(١) انظر ما يأتي ٧٠٢ .

(٢) راجز ما يزال عندنا مجهولاً . والبيت أول بيتين مما أنشده ثعلب بما نص عليه في الحجة ٢/ ٢١٠ ، وهما في المخصص ٩/ ١٦٦ و١٠/ ٤٥ ، واللسان (خ ف ف ، س م ع) . والأول وحده في الحجة ٢/ ٢١١ .

(٣) كذا في الحجة في هذا الموضع منها ٢/ ٢١١ ، والرواية في الموضع الأول : سألت عَمراً ، وكذا في المخصص واللسان . وفي صل : حقّنا مكان خفّا ، وهو تحريف قبيح .
بعد بَكْر : بعد فتيٍّ من الإبل . خُفّا : جملاً مسنًّا ، أي سأل عمراً بكراً فلم يعطه فسأله خفّا ، عن اللسان . وفي المخصص أنَّ الخفّ ههنا النّعل ؟

(٤) في صل : بمعنى ، وهو تحريف .

(٥) زيادة من الحجة .

(٦) فيمن قرأ « يُسأل » بضم الياء ، وهي رواية عن البزيّ عن ابن كثير ، انظر السبعة ٦٥٠ ، والحجة ٦/ ٣٢٠ ، والتبصرة للخياط ٥٤٧ ، والنشر ٢/ ٣٩٠ .

(٧) بضمّ الياء من « يُسْأَل » .

وَالثَّالِثُ : أَنْ يَتَعَدَّى إلى مَفْعُولَيْنِ ، فَيَقَعُ مَوْقِعَ المَفْعُولِ الثَّانِي مِنهما ٱسْتِفْهَامٌ ، وذلكَ كَقَوْلِهِ تعالىٰ : ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ كَمۡ ءَاتَيۡنَٰهُم مِّنۡ ءَايَةِۭ بَيِّنَةٖۗ﴾ [سورة البقرة ٢/ ٢١١] ، وقَوْلِهِ تعالىٰ : ﴿وَسۡـَٔلۡ مَنۡ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلۡنَا مِن دُونِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ءَالِهَةٗ يُعۡبَدُونَ﴾ [سورة الزخرف ٤٣/ ٤٥] .

فأَمَّا قَوْلُ الأَخْطَلِ(١) :

وَٱسْأَلْ بِمَصْقَلَةِ البَكْرِيِّ ما فَعَلا(٢)

= فـ « ما » اسْتِفْهَامٌ ، ومَوْضِعُه نَصْبٌ بـ « فَعَلَ » . ولا يَكُونُ « ما » جَرًّا على البَدَلِ مِنْ « مَصْقَلَةَ » على تَقْدِيرِ : سَلْ بِفِعْلِ مَصْقَلَةَ ، ولَكِنْ تَجْعَلُه مِثْلَ الآيَتَيْنِ اللَّتَيْنِ تَلَوْنَاهُما .

وإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَهُ بَدَلاً ، فَكَانَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ : ﴿فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ﴾(٣) [سورة النحل ١٦/ ٤٣] .

ولَوْ(٤) جَعَلْتَ المَفْعُولَ مُراداً مَحْذُوفاً مِنْ قَوْلِهِ: «وٱسأل بِمَصْقَلَةَ»، فَأَرَدْتَ [71/1] : وٱسْأَلِ النَّاسَ بِمَصْقَلَةَ ما فَعَلَ = لَمْ يَسْهُلْ أَنْ يَكُونَ « ما » اسْتِفْهاماً ، لأَنَّهُ لا يَتَّصِلُ بالفِعْلِ . أَلا تَرَى أَنَّهُ قَدِ ٱسْتَوْفَى مَفْعُولَيْهِ ؟ فَلا تَقَعُ الجُمْلَةُ التي هِيَ ٱسْتِفْهَامٌ مَوْقِعَ أَحَدِهما = كَمَا تَقَعُ مَوْقِعَه فِي قَوْلِهِ تعالىٰ : ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ كَمۡ ءَاتَيۡنَٰهُم مِّنۡ ءَايَةِۭ بَيِّنَةٖۗ﴾ [سورة البقرة ٢/ ٢١١] . فإِنْ جَعَلْتَ « ما » مَوْصُولةً وقَدَّرْتَ 423

---

(١) ديوانه ق ١٣/ ٤٢ ص ١٢٠ ، والكتاب ٢/ ٢٩٩ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ٢/ ٣٥٧ ، والحجة ٢/ ٢١٢ و٣/ ٢٢٠ ، ٣٦٢ ، ٣٧٦ ، والمقاصد الشافية ٣/ ٦٤٠ ، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٩٤٨ .

(٢) صدره : دَعِ المُغَمَّرَ لا تَسْأَلْ بِمَصْرَعِهِ

المُغَمَّر : المُجهَّل ، وأراد به القَعْقَاعَ بنَ شَوْرٍ الذُّهْلِيَّ . بمَصْقَلَةَ : مَصْقَلَةُ بنُ هُبَيْرَة الشَّيْبَانِيُّ البَكْرِيُّ .

(٣) يكون بمنزلته في تعديه إلى واحدٍ . ولو قال أبو علي : **بمنزلة** ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٖ وَاقِعٖ﴾ = كان أحسن لأنه متعد بالباء . وجرّ « ما » على أنها بدل من مصقلة لا يكون إلا على كونها موصولة . وقصَّر ههنا أبو علي في ترك ذكر ذلك ، وسيأتي ذكره في وجه آخر .

(٤) قوله ولو حتى قوله ٧٠٣ س٥ ونراه قريبًا = ليس في يق .

فيها البَدَلَ مِنْ « مَصْقَلَةَ » = لم يَمْتَنِعْ .

وإِنْ قُلْتَ : أَجْعَلُ قَوْلَه « ما فَعَلَ » ٱسْتِفْهَاماً ، وأُضْمِرُ « قُلْ »(١) لأَنِّي إِذَا قُلْتُ : اسْأَلِ النَّاسَ بِمَصْقَلَةٍ ، فإِنَّهُ يَدُلُّ على « قُلْ » لأَنَّ السُّؤَالَ قَوْلٌ ، فَأَحْمِلُهُ على هذا الفِعْلِ ، لا على أَنَّهُ فِي مَوْضِعِ المَفْعُولِ ، لاسْتِغْنَاءِ الفِعْلِ بِمَفْعُولَيْهِ = فَهُوَ قَوْلٌ(٢) . يدل على ذلك قولهُ تعالىٰ : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ﴾ [سورة النازعات ٧٩/ ٤٢] .

أَلا تَرَى أَنَّهُ قَدِ ٱسْتَوْفَى مَفْعُولَيْهِ ؟ أَحَدُهما الكافُ ، والآخَرُ قَد تَعَدَّى إِليهِ الفِعْلُ بـ « عَنْ » ، فلا يَتَعَلَّقُ بِهِ « أَيَّانَ » إلا على الحَدِّ الذي ذَكَرْنَاهُ(٣) ـ وهُوَ أَنْ تُقَدِّرَ ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ ﴾ ، قائِلينَ : أَيَّانَ مُرْسَاها ؟(٤) ـ .

وأَمَّا(٥) قَوْلُه : ﴿ سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾ [سورة المعارج ٧٠/ ١] = فَكَأَنَّ المَعْنَى(٦) : سَأَلَ سائِلٌ النَّبِيَّ ـ صلى الله عليه وآله ـ أَو المُسْلِمينَ(٧) بِعَذَابٍ وَاقِعٍ(٨) ، فلَمْ يَذْكُرِ المَفْعُولَ الأَوَّلَ .

وسُؤَالُهم عَنِ العَذَابِ إِنَّما هُوَ ٱسْتِعْجَالُهم لهُ ، لاسْتِبْعَادِهم لِوُقُوعِهِ ،

---

(١) في مطبوعة الحجة عن أحد أصليها : وأضمر يقول ، وفي الأصل الآخر : وأضمر القول .

(٢) يريد أنه قول جائز ، وهو ـ أعني إضمار القول ـ كما ترى متكلَّف تكلُّفاً .

(٣) في الحجة : ذكرنا . وبعده فيها ٢/ ٢١٢ كلام ترك الجامع نقله .

(٤) قوله وهو حتى مرساها ـ وهو ما جعلته بين علامتي الاعتراض ـ من كلام الجامع لا من كلام أبي علي .
وتقدير القول متكلَّف . والظاهر أنه مما أبدلت فيه الجملة من المفرد ، انظر كشف المشكلات ٤٨٩ وما علقناه ثمة ، والبحر ٤/ ٤٣٤ ، والدر المصون ٢/ ٥٦٦ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ١١/ ٢٥٩ .

(٥) الحجة ٢/ ٢١٣ .

(٦) عبارة الحجة : وكذلك قوله ﴿ سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ ﴾ كأنَّ المعنى إلخ . ولا كأَنَّ أَيُّها الشيخ ، وهذا منك تعسُّف في التأويل .

(٧) في صل : والمسلمين ، وأثبت ما في مطبوعة الحجة .

(٨) في تفسير الطبري ٢٣/ ٢٤٨ عن ابن عباس : ذاك سؤال الكفار عن عذاب الله ، وهو واقع اهـ .

424 ولِرَدِّهم ما يُوعَدُونَ بِهِ مِنْهُ . وعلى هذا ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِٱلْعَذَابِ وَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ﴾ [سورة الحج ٢٢/ ٤٧] ، و﴿يَسْتَعْجِلُونَكَ بِٱلْعَذَابِ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [سورة العنكبوت ٢٩/ ٥٤] ، ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِٱلسَّيِّئَةِ قَبْلَ ٱلْحَسَنَةِ وَقَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِمُ﴾ [سورة الرعد ١٣/ ٦] . ويَدُلُّكَ عَلَى ذلكَ قَوْلُهُ : ﴿فَٱصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا ۝٥ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾[1] [سورة المعارج ٧٠/ ٥ ـ ٧] .

وأَمَّا[2] قَوْلُه تعالىٰ : ﴿يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا﴾[3] [سورة الأعراف ٧/ ١٨٧] = فإِنَّهُ يَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُما : أَنْ تَجْعَلَ ﴿عَنْهَا﴾ مُتعَلِّقاً بالسُّؤَالِ ، كَأَنَّهُ : يَسْأَلُونَكَ عنها كأَنَّكَ حَفِيٌّ بها ، فَحُذِفَ الجَارُّ والمَجْرُورُ . وحَسُنَ ذلكَ لِطُولِ الكَلامِ بِـ « عنها » التي مِنْ صِلَةِ السُّؤَالِ .

ويَجُوزُ : أَنْ يَكُونَ ﴿عَنْهَا﴾ بِمَنزِلَةِ « بها » ، وتَصِلُ الحَفَاوَةُ مَرَّةً بِـ « الباءِ » ، ومَرَّةً بِـ « عَنْ » ، كما أَنَّ السُّؤَالَ يَصِلُ[4] مَرَّةً بِـ « الباءِ » ، ومَرَّةً بِـ « عَنْ » فيما ذَكَرْنا . ويَدُلُّكَ على تَعَدِّيهِ بِـ « الباءِ » قَوْلُه[5] تعالىٰ : ﴿إِنَّهُۥ كَانَ بِى حَفِيًّا﴾ [سورة مريم ١٩/ ٤٧] ، وقال : ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ [70/2] خَبِيرًا﴾[6] [سورة الفرقان ٢٥/ ٥٩] فَقَوْلُه : ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ﴾ مِثْلُ : اسْأَلْ[7] عنه خَبيراً . 425

فأَمَّا ﴿خَبِيرًا﴾ [سورة الفرقان ٢٥/ ٥٩] فلا يَخْلُو انْتِصابُه مِنْ أَنْ يَكُونَ على أَنَّهُ حَالٌ ، أَوْ مَفْعُولٌ بهِ .

---

(١) بعده في الحجة ٢/ ٢١٤ كلام ترك الجامع نقله .
(٢) الحجة ٢/ ٢١٤ .
(٣) كشف المشكلات ٤٩٠ والمصادر ثمة .
(٤) في مطبوعة الحجة : يعمل ؟ وهو تحريف أظن .
(٥) في الحجة : ويدلك على أنه يصل بالباء قوله .
(٦) كشف المشكلات ٩٧٥ ـ ٩٧٦ ، وما يأتي ١١٣٠ برقم ٩ .
(٧) في صل : سل ، وأثبتّ ما في يق والحجة .

فإنْ كَانَ حَالاً لَمْ يَخْلُ أَنْ يَكُونَ حَالاً منَ الفَاعِلِ ، أَوْ مِنَ المَفْعُولِ . فَلَوْ[١] جَعَلْتَه حالاً مِنَ الفَاعِلِ السَّائِلِ = لَمْ يَسْهُلْ ؛ لأَنَّ الخَبِيرَ لا يَكَادُ يَسْأَلُ ، إنَّما يُسْأَلُ .

ولا يَسْهُلُ الحَالُ مِنَ المَفْعُولِ أَيْضاً[٢] ؛ لأَنَّ المَسْؤُولَ عنهُ خَبِيرٌ أَبَداً ، فَلَيْسَ[٣] لِلحَالِ كَبِيرُ فَائِدَةٍ .

فإنْ قُلْتَ : يَكُونُ حَالاً مُؤَكِّدَةً = فَغَيْرُ هَذا الوَجْهِ إذا ٱحْتُمِلَ أَوْلَى .

فَيَكُونُ ﴿خَبِيرًا﴾ إذاً مَفْعُولاً بهِ[٤] ، كَأَنَّهُ[٥] : فاسْأَلْ عنهُ خَبِيراً ، أي : مَسْؤُولاً خَبيراً = وكأَنَّ مَعْنَى ﴿اسْأَلْ﴾ : تبَيَّنْ بسُؤَالِكَ وبَحْثِكَ مَنْ تَسْتَخْبِرُ ، لِيَتَقَرَّرَ عِنْدَكَ مَا ٱقْتَصَّ[٦] عليكَ ، مِنْ خَلْقِهِ مَا خَلَقَ ، وقُدْرَتِه على ذلكَ = وتَعْلَمَه بالفَحْصِ عنه ، والتَّبَيُّنِ له[٧] .

ويَجُوزُ[٨] فِي قولِهِ : ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ﴾ [سورة الفرقان ٢٥/٥٩] أي : سَلْ[٩] باللهِ خَبِيراً ، أي : سَلِ اللهَ خَبِيراً[١٠] ، كما قالَ[١١] :

---

(١) في صل ويق : ولو ، وأثبت لفظ الحجة .

(٢) في صل : ولا يسهل الحال أيضاً من المفعول ، والوجه ما أثبت من الحجة .

(٣) في صل : لأن السؤال عنه خبير به فليس ، وفي يق : خبير به فليس ، والصواب من الحجة .

(٤) وهو قول الجمهور ، انظر التعليق في كشف المشكلات .

(٥) في مطبوعة الحجة عن أحد أصليها : كأنه قال .

(٦) في صل ويق : مما اقتص ، والصواب من الحجة .

(٧) هذا آخر ما نقله الجامع من الحجة ، وقد نبهناك على ذلك في أوله ٦٩٩ ح ٥ . وبعده في الحجة ٢/ ٢١٥ كلام ترك الجامع نقله .

(٨) هذا من كلام الشيخ المصنف الجامع .

(٩) هذه عبارته ! يريد : **ويجوز في . . . أن يكون التقدير** : **سَلْ** .

(١٠) فالباء للتَّجريد .

(١١) أَعْشَى باهِلَةَ في كلمة في الأصمعيات ق ٢٤/١٧ ص ٩٠ ، وديوان الأَعشين ٢٦٧ ، والخزانة ١/ ٨٩ .

وهو في البصريات ٢٤٨ ، والشيرازيات ٢٨٦ ، والشعر ٤٨٤ ، والفسر ١/ ٢١٨ ، ٣٤٠ =

مِنْهُ النَّـوْفَـلُ الـزُّفَـرُ[١]

وسَنَعُدُّ لَكَ ذا[٢] إِنْ شاءَ اللهُ .

٢٣ـ ومِنْ حَذْفِ المَفْعُولِ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ : ﴿ فَٱفْعَلُواْ مَا تُؤْمَرُونَ ﴾[٣] [سورة البقرة ٢/ ٦٨] أي : تُؤْمَرُونَه ، أي : تُؤْمَرُونَ بهِ[٤] = [و][٥] قال : ﴿ فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾[٦] 426 [سورة الحجر ١٥/ ٩٤] = وقالَ : ﴿ يَٰٓأَبَتِ ٱفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ ﴾[٧] [سورة الصافات ٣٧/ ١٠٢] . فإذا كَانَتْ « ما » خَبَرِيَّةً[٨] كَانَ عَلَى هذَا الوَجْهِ . وإذا كانتْ مَصْدَرِيَّةً لم تَحْتَجْ إلى الضَّمِيرِ[٩] .

٢٤ـ [وقَوْلُه][١٠] : ﴿ وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾ [سورة البقرة ٢/ ٧١] أَي : ذَبْحَ

= و٣/ ٦٦١ ، والتنبيه ٢٧٤ ، والمخصص ١٢/ ٢٣٠ ، وكشف المشكلات ٩٤ ، ٦٧٩ وتخريجه ثمة . وسيأتي ١١٢٨ ، ١١٣٠ .

(١) هذه قطعة من قوله :

أَخُــو رَغَــائِــبَ يُعْطِيهَــا ويُسْــأَلُهــا ... يَــأْبَـى الظُّـلامَـةَ مِنْـه النَّـوْفَـلُ الـزُّفَـرُ

أَخُو رَغَائِبَ : أي هو أَخُو رغائب ، والضمير للمَرْثِيِّ المُنْتَشِرِ بنِ وَهْبِ البَاهِلِيِّ أخي الشاعر لأُمِّه ، والأَخُ هنا بمعنى المُلابس والملازم للشيء ، رَغَائب : جَمْع رَغِيبَة ، وهي العطايا الكثيرة . الظُّلامة : المَظْلَمة وهو ما تَطْلُبه عند الظالم . النَّوْفَل : العزيزُ الذي يَنْفُل عنه الضيمَ أي يَدْفَعُه ، وقيل : الكثير العطاء . الزُّفَر : السَّيِّد القويُّ على الحَمَالات ، عن الخزانة ، واللسان (ن ف ل) .

(٢) في الباب ٣٥ الذي عقده لـ « ما جاء في التنزيل من التَّجريد » ص ١١٢٥ ـ ١١٣٠ ، وذكر هذه الآية في آخره ١١٣٠ .

(٣) كشف المشكلات ٥١ ، والإبانة ٥٢ .

(٤) انظر ما علقناه فيما سلف ٥٥٣ برقم ١٩ ح ١ .

(٥) زيادة من يق .

(٦) سلف ٥٥٣ في رقم ١٩ والمصادر ثمة ، وما يأتي ٨٠٠ في رقم ٨٧ .

(٧) الإبانة ٤٢٢ ، وما يأتي ٨٠٠ في رقم ٨٧ .

(٨) أي موصولة ، انظر الإبانة ٨ والتعليق والمصادر ثمة .

(٩) أي فافعلوا أمركم أي مأموركم ، انظر الإبانة والتعليق ثمة .

(١٠) زيادة مني .

البَقَرَةِ[١] ، ﴿ مُخۡرِجٌ مَّا كُنتُمۡ تَكۡتُمُونَ ﴾[٢] [٧٢] أي تكْتُمُونه .

٢٥ـ وقَوْلُه تعالىٰ : ﴿ وَإِنَّ مِنۡهَا لَمَا يَهۡبِطُ مِنۡ خَشۡيَةِ ٱللَّهِۗ ﴾[٣] [سورة البقرة ٢/ ٧٤] .

قالَ أَبُو عَليٍّ في « التَّذْكِرَةِ »[٤] : المَعْنَى ـ واللهُ أَعْلَمُ ـ : ما يَهْبِطُ رائِيَهُ[٥] ، أَوْ مُتأَمِّلَه ، أو المُعْتَبَرَ بهِ ، أي : إذا رآها فتَأَمَّلَ ما فيها هَبَطَ المُتَأَمِّلُ لهُ ، والمُعْتَبِرُ بهِ مِنْ أَجْلِ خَشْيَةِ اللهِ ، لأَنَّ ذَلِكَ يُكْسِبُه خُشُوعاً واتِّباعاً ، ويُزِيلُ عَنْهُ العِنادَ ، وتَرْكَ الانْقِيادِ للحَقِّ الذي عَلِمَهُ ؛ فَلمَّا حَدَثَ ذَلِكَ بتأَمُّلِ الحَجَرِ نُسِبَ إليهِ . و« هَبَطَ » مُتَعدٍ على هذا ، وحُذِفَ المَفْعُولُ ، كَقَوْلِ لَبِيدٍ[٦] :

إنْ يُغْبَطُوا يُهْبَطُوا وإنْ أَمِرُوا ... يَوْماً يَصِيرُوا لِلْهُلْكِ والنَّكَدِ[٧]

٢٦ـ ومِنْ حَذْفِ المَفْعُولِ قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ بِمَا فَتَحَ ٱللَّهُ عَلَيۡكُمۡ ﴾ [سورة البقرة ٢/ ٧٦] أَيْ : فَتَحَهُ اللهُ .

٢٧ـ [وقَوْلُه][٨] : ﴿ أَوَلَا يَعۡلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعۡلِنُونَ ﴾[٩]

---

(١) في تفسير الطبري ٢/ ١١٣ : قاربوا أن يَدَعُوا ذَبْحَها .

(٢) سلف ١٥٤ برقم ١٩٥ .

(٣) تفسير الطبري ٢/ ١٣٤ ـ ١٣٨ ، والبسيط ٣/ ٧٢ ـ ٧٣ ، ومجمع البيان ١/ ٢٧٩ ـ ٢٨١ .

(٤) سلف ذكره ٢٠١ في رقم ٢٥ والتعريف به في ح ٨ ثمة . ولم يقع ما نقله منها في القطعة المطبوعة من مختار التذكرة وتهذيبها .

(٥) هذا المعنى بنحوه في مجمع البيان . وفي البسيط أنَّ الخشية في اللفظ للحجر وفي المعنى للناظر ، وعليه هبط لازمٌ .
والذي عليه أكثر أهل التأويل كما قال الطبرسي أنَّ يهبط مسند إلى ضمير الحجارة حقيقة ، وهو الظاهر ، وهبط لازم .

(٦) في ديوانه ق ١٨/ ٨ ص ١٦٠ ، وتخريجه فيه ٣٧٩ . وهو في مجاز القرآن ١/ ٣٧٣، ومعاني القرآن للزَّجَّاج ٣/ ٢٣٢، والحجة ٥/ ٩١ ، والمحتسب ٢/ ١٧ ، واللسان (أ م ر ، هـ ب ط) .

(٧) ويروى : والنَّفَدِ . أي إن يُغْبَطُوا على النعمة والسُّرور يُهْبَطُوا ـ وروي يَهْبِطُوا مبنياً للفاعل ـ يذلوا وينحطوا وتتنزل حالهم وتتسفّل . أَمِرُوا : كثروا . النَّكد : شدة العيش . والنَّفَد في الرواية الأخرى : الفناء .
وكان في صل : يصير للهلك والنكل ، خطأ وتحريف .

(٨) زيادة مني .

(٩) الإبانة ٥٣ والمصادر ثمة .

[سورة البقرة ٢/ ٧٧] أي : يُسِرُّونَهُ ويُعْلِنُونَهُ ، إذا جَعَلْتَ « ما » [72/1] خَبَراً[١] . وإذَا جَعَلْتَه ٱسْتِفْهَاماً[٢] لَمْ تُقَدِّرْ شَيْئاً ، وكانَ مَفْعُولاً .

٢٨ـ [وقَوْلُه][٣] ﴿ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴾[٤] [سورة البقرة ٢/ ٧٨] أَيْ : يَظُنُّونَ ما هُوَ نَافِعٌ لهم ، فَحَذَفَ المَفْعُولَيْنِ ، وحَذْفُهُما جَائِزٌ[٥] .

427

٢٩ـ فأَمَّا قَوْلُه تَعَالىٰ : ﴿ وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴾[٦] [سورة فصلت ٤١/ ٤٨] = فَمَنْ وَقَفَ[٧] على ﴿ ظَنُّواْ ﴾ كانَ مِنْ هذا البابَ[٨] ، أَيْ : ظَنُّوا ما كانُوا عليهِ فِي الدُّنْيا مُنْجِياً لهم[٩] .

ومَنْ جَعَلَهُ[١٠] مِمَّا يَجْرِي مَجْرَى القَسَمِ[١١] = جَعَلَ قَوْلَه : ﴿ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴾ جَوَاباً لِلْقَسَمِ [لأَنَّهُ قَدْ جاءَ في التَّنْزِيلِ أَلفاظٌ أُجْرِيَتْ مُجْرَى القَسَمِ][١٢] فَتُتَلَقَّى بما يُتَلَقَّى بهِ القَسَمُ ، نَحْوَ : ﴿ أَخَذْنَا

---

(١) أي موصولاً ، انظر ما سلف ٧٠٥ ح ٨ .
(٢) وهو قول متكلف لا أعرفه لغيره ، انظر الإبانة .
(٣) زيادة مني .
(٤) الدر المصون ١/ ٤٤٩ .
(٥) انظر همع الهوامع ٢/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٩/ ٥٢٦ ـ ٥٢٩ .
(٦) كشف المشكلات ١١٩١ ، وشرح اللمع ٣٧٥ ، ٤٢٥ ، والفريد ٥/ ٥١٧ وغيره وما يأتي ١٢٩٢ في رقم ٧ و١٤٦٥ في رقم ٤ و١٦٣٣ برقم ٩ .
(٧) وهما أبو حاتم السجستاني وأبو بكر بن الأنباري في أحد قوليه ، وإليهما نَسَب هذا الوقفَ فيما يأتي وفي شرح اللمع ، وانظر القطع والائتناف ٦٣٦ ، وإيضاح الوقف ٨٧٨ ، واقتصر في كشف المشكلات على نسبته إلى أبي حاتم . ولم يرتض ثمة هذا الوقف ، وقال : وهذا عندهم ليس بالوجه لأنه إذا لم يذكر للظن مفعول كان مجاباً بجواب القسم اهـ وقال في شرح اللمع : ولهذا المعنى لم يحسن وقف الأنباري وسَهُل إلخ اهـ وسهل هو أبو حاتم .
(٨) وهو حذف المفعول والمفعولين إلخ .
(٩) قدره في كشف المشكلات : ظنوا ظنًّا ، فكأنه عنده متعدٍ إلى مصدره مثل ظننت ذاك أي ذاك الظن ، انظر الكتاب ١/ ١٨ ـ ١٩ بولاق ١/ ٤٠ هارون ، وشرحه للسيرافي ١/ ٢٨٤ .
(١٠) يعني : جعل الظنّ .
(١١) في صل ويق : مما يتلقى به القسم ، وهو خطأ من النُّسَّاخ ، صوابه ما أثبتّ .
(١٢) زيادة من يق .

مِيثَاقَكُمْ ﴾[1] [سورة البقرة ٢/ ٨٤] ، ﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَاقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾[2] [سورة آل عمران ٣/ ٨١] ، [وغَيْرِ ذلكَ .

قال أبو الحَسَنِ :][3] إذَا لَمْ يُذْكَرْ لِلظَّنِّ مَفْعُولاهُ = فَالأَحْسَنُ أَنْ يُجْعَلَ بِمَنْزِلَةِ القَسَمِ[4] .

قَالَ أَبُو عُمَرَ[5] : يَقْبُحُ الاقْتِصَارُ على « عَلِمْتُ » و« ظَنَنْتُ »[6] ، وأَلا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، وإِنْ لَمْ يَقْبُحْ ذلكَ فِي [غَيْرِ][7] بابِ « عَلِمْتُ »[8] .

« فآ »[9] : وهذا عِنْدِي كما قال . وذلكَ أَنَّهُ[10] لا يَخْلُو مُخَاطِبُكَ مِنْ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّكَ تَعْلَمُ شَيْئاً ، أَو تَظُنُّ[11] آخَرَ . فإذا كَانَ كذلكَ صَارَ كَالابْتِدَاءِ بالنَّكِرَةِ ، نَحْوِ : « رَجُلٌ مُنْطَلِقٌ » ، و« قَامَ رَجُلٌ »[12] ، ولَيْسَ كذلكَ قَوْلُكَ : « أَعْطَيْتُ » ولا « أَعْلَمْتُ » ؛ لأَنَّ ذلكَ مِمَّا قَدْ يَجُوزُ أَنْ لا تَفْعَلَه ، فلذلكَ حَسُنَ هذا ، وٱمْتَنَعَ ذاكَ[13] .

---

(١) قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم ﴾ انظر كشف المشكلات ٦٣ ، وما يأتي ١٦٣٢ برقم ٢ . وفي يق ﴿ أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ ﴾ [سورة المائدة ٥/ ١٤].

(٢) قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَاقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ﴾ وانظر كشف المشكلات ٢٣٩ ، وما يأتي ١٦٣٢ برقم ٤ . وفي صل : وإذ أخذ الله ميثاقهم ، خطأ . وأثبت ما في يق.

(٣) زيادة من يق .

(٤) هذا معنى ما حكاه في شرح اللمع ٤٢٥ عن أبي الحسن عقب ما ذكره من أفعال تجري مجرى القسم ، قال : فهذه الأشياء جاريةٌ مَجرى القسم وما بعدهنّ أجوبةٌ لها كما تكون أجوبة للقسم . **قال أبو الحسن** : إذا لم تُعَدَّ هذه الأفعال فقبيح أَن لا تُجرىٰ مُجرى القسم اهـ.

(٥) الجَرْمِيُّ . وقوله قال أبو عمر إلى آخر ما يأتي ههنا **انتزعه من البصريات ٨٧٣** .

(٦) يريد الاقتصار على فاعليهما . وعبارة أبي علي في الحلبيات ٧٢ : ويذهب أبو الحسن إلى أن الاقتصار على الفاعل في هذا الباب لا يحسن . وإليه ذهب أبو عمر الجرمي اهـ وانظر مختار التذكرة ٢١٠ ، ٢٩٦ والمصادر المذكورة ثمة . وهذا خلاف مذهب سيبويه فقد أجاز ذلك ، انظر الكتاب ١/ ١٨ ـ ١٩ بولاق ١/ ٤٠ هارون ، وشرحه للسيرافي ١/ ٢٨٤ .

(٧) زيادة من البصريات .

(٨) كذا في البصريات من غير ذكر ظننت ، اقتصر على ذكر واحد منهما .

(٩) هذا رمز أبي علي الفارسي ، انظر ما سلف ٤٧٥ ح ٥ . وليس في يق .

(١٠) في صل : لأنه ، وأثبت ما في يق والبصريات .

(١١) في صل ويق : وتظن ، والصواب من البصريات .

(١٢) يريد أنَّ الابتداء بالنكرة والإسناد إليها لا فائدة فيه .

(١٣) في البصريات : وامتنع الأول . وبعده فيها : وقد مرَّ بي ذلك في غير موضع لأبي الحسن . وانظر ما نقلناه من الحلبيات في ح ٦ .

٣٠ـ وأمَّا قَوْلُه تَعالىٰ : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمۡلِي لَهُمۡ خَيۡرٞ لِّأَنفُسِهِمۡۚ ﴾[١] [سورة آل عمران ٣/ ١٧٨] فمَنْ قَرَأَ بالياءِ[٢] فـ ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ هُمُ الفاعِلُونَ ، و« أَنَّ » مَعَ ٱسْمِهِ وخَبَرِهِ [سَدَّ مَسَدَّ المَفْعُولَيْنِ .

ومَنْ قَرَأَ[٣] بالتَّاء فـ﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ ﴾ هُم المَفْعُولُونَ ، و« أَنَّ » مع ٱسْمِه وخَبَرِه][٤] بَدَلٌ مِنَ ﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ ﴾[٥] .

قال[٦] : وهذا يُوجِبُ نَصْبَ قَوْلِهِ ﴿ خَيۡرٞ لِّأَنفُسِهِمۡۚ ﴾ [سورة آل عمران ٣/ ١٧٨] . ولَيْسَ[٧] كذلكَ ؛ لأَنَّ ذَلِكَ إِنَّما يَكُونُ إذا جَعَلْتَ « أَنَّ » بٱسْمِهِ هُوَ البَدَلُ دُونَ خَبَرِهِ[٨] .

428

٣١ـ وكذلك القَوْلُ في قَوْلِه تَعالىٰ : ﴿ وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ ﴾[٩] [سورة آل عمران ٣/ ١٨٠] مَنْ قَرَأَ بالتَّاءِ[١٠] كَانَ المَفْعُولُ الأَوَّلُ المُضافَ المَحْذُوفَ ، أي :

---

(١) كشف المشكلات ٢٧٥ ـ ٢٧٦ ، والإبانة ١٠٥ ـ ١٠٩ ، والاستدراك ١٦١ ـ ١٧١ ، وشرح اللمع ٣٢٤ ، ٤٢٤ ، ٤٣٦ ، والحجة ٣/ ١٠٧ ـ ١٠٨ .

(٢) وهم غير حمزة من السبعة ، وعاصم وابن عامر وحمزة يفتحون السين ، وباقي السبعة يكسرونها ، انظر السبعة ٢١٩ ـ ٢٢٠ و١٩١ ـ ١٩٢ ، وكشف المشكلات ٢٧٦ ح١ و١٩٤ ح١ .

(٣) وهو حمزة .

(٤) زيادة من يق .

(٥) وهو نائب عن المفعولين كما قال في كشف المشكلات ٢٧٦ ، والإبانة ١٠٦ ، وشرح اللمع ٤٣٦ ، والاستدراك ١٦٨ . وقد أفسدناه فيما علقناه على الإبانة والاستدراك .

(٦) في صل ويق : قالوا ، والصواب ما أثبت . يعني أبا عليّ ، وقال في كشف المشكلات ٢٧٦ : وقال أبو علي : يجب على قراءة حمزة انتصاب ﴿ خَيۡرٞ لِّأَنفُسِهِمۡۚ ﴾ لأنه . . . وانظر الحجة ٣/ ١٠٧ـ١٠٨ .

(٧) في صل ويق : قوله خيرًا لأنفسكم وليس ، خطأ صوابه ما أثبت .

(٨) كرّر هذا في كتبه ، وبسطت التعليق عليه في الاستدراك ١٦١ ـ ١٧١ واستدركت ثمة على أبي عليّ ما فات الجامع منه . وفي يق : دون الخبر .

(٩) كشف المشكلات ٢٧٦ ـ ٢٧٧ ، والحجة ٣/ ١٠٣ ، وما سلف ١٣٦ برقم ١٥٩ والتعليق والمصادر ثمة .

(١٠) وهو حمزة وحده من السبعة ، انظر كشف المشكلات ٢٧٧ ، وما سلف من التعليق في ح ٢ ، وما يأتي ٩٢٧ برقم ٩ ، و١٤٤٣ برقم ٧ ، و١٥٣٠ برقم ١ ، و١٦١٧ برقم ١١ .

لا تَحْسَبَنَّ بُخْلَ البَاخِلِينَ هُوَ خَيْراً لهم[١] .

ومَنْ قَرَأَ بالياءِ[٢] كَانَ التَّقْدِيرُ : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ ﴾ البُخْلَ خَيْراً [لهم][٣] ، فيَكُونُ « هو » [في قوله ﴿ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ﴾][٤] كِنَايَةً عَنِ البُخْلِ[٥] .

٣٢ـ وأَمَّا قَوْلُه تعالىٰ : ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ ﴾[٦] [سورة آل عمران ٣/ ١٨٨] فَمَنْ قَرَأَ بالياءِ[٧] كَانَ ﴿ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ ﴾ هم الفَاعِلُونَ . ولم يَذْكُرْ لهُ مَفْعُولَيْنِ ؛ لأَنَّ قَوْلَه : ﴿فَلَا يَحْسَبُنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ﴾[٨] [سورة آل عمران ٣/ ١٨٨] يَدُلُّ عليهِ[٩] ، ويَكُونُ الضَّمِيرُ في « يَحْسَبُنَّ » يَعُودُ إلى ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ أي : لا يَحْسَبُنَّ أَنْفُسَهم بمَفَازَةٍ[١٠] ، فهذا فيمَنْ قَرَأَهُما بالياءِ[١١] .

---

(١) وكذا في كشف المشكلات . وهو بلفظ « بخل الذين يبخلون » فيما سلف ١٣٦ ، وهو لفظ الزجاج في معاني القرآن له ١/ ٤١٣ ومن وافقه ، انظر التعليق فيما سلف .

(٢) وهم غير حمزة .

(٣) زيادة من يق .

(٤) زيادة من يق .

(٥) كذا قال ، وأصرَّ عليه بعدُ في كشف المشكلات ، لكنه قدَّم ثمة أن التقدير : ولا يحسبن الذين يبخلون البخل هو خيراً لهم ، وأنَّ البخل محذوف ، وهو المفعول الأول ، وجاز حذفه لجري ذكر يبخلون ، و« هو » فَصْل ، وهو مذهب سيبويه وقول أبي علي في الحجة وغيره = ثم قال الجامع في كشف المشكلات : وإن شئت كان [يعني « هو »] كناية عن البخل ، وهو أحسن أي البخل خيراً لهم ، و﴿ خَيْرًا لَّهُم ﴾ هو المفعول الثاني اهـ ولا أعرف هذا القول فيما وقفت عليه من أقوال متقدمي الجامع أو معاصريه ، وهو قول فاسد لأنَّ هذا موضع ضمير الفَصْل ، ولأنّ « هو » ضمير رفع لا ضمير نصب ، وانظر ما علقناه في كشف المشكلات ٢٧٧ ح ٢ .

(٦) كشف المشكلات ٢٧٨ ـ ٢٨٠ ، والحجة ٣/ ١٠٣ ، والحلبيات ٧٢ .

(٧) وهم أبو عمرو وابن كثير ونافع وابن عامر ، انظر السبعة ٢٧٨ ، وكشف المشكلات ٢٧٨ والتعليق ثمة .

(٨) بالياء وضم الباء ، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو .

(٩) في كشف المشكلات : أغنى ذكر المفعولين في الثاني عن ذكرهما في الأول اهـ .

(١٠) و« هم » في « يحسبنهم » المفعول الأول و« بمفازة » في موضع المفعول الثاني ، انظر كشف المشكلات .

(١١) يعني « لا يَحْسبنَّ » و« فلا يَحْسَبُنَّهم » .

وأَمَّا مَنْ قَرَأَ بِالتَّاءِ(١) فَإِنَّهُ جَعَلَ [﴿ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ ﴾](٢) [72/2] مَفْعُولاً أَوَّلَ ، والمَفْعُولُ الثَّانِي قَوْله : ﴿ بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ﴾(٣) .

ويَكُونُ قَوْلُه : ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم ﴾(٤) تَكْراراً للأَوَّلِ ، وتَكُونُ الفَاءُ زِيَادَةً فِي الوُجُوهِ كُلِّها ، إِذْ لا وَجْهَ للعَطْفِ ، ولا لِلْجَزَاءِ(٥) . 429

وإِذَا أَخَذَ الرَّجُلُ فِي الكَلامِ طَالِباً مِنكَ بَابَ التَّكْرَارِ(٦) = فَأَقْرَأْ عليهِ ما أَثْبَتُّه لَكَ هُنَا .

= وقَوْلُه تعالىٰ : ﴿ وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ . . . فَلَمَّا جَآءَهُم ﴾(٧) [سورة البقرة ٢/ ٨٩] فهذا تَكْرِيرٌ للأُولَى . أَلا تَرَى أَنَّا لا نَعْلَمُ « لمَّا » جَاءَ جَوَابُها بِالفَاءِ فِي مَوْضِعٍ(٨) ؟ فإذا كانَ كذا ثَبَتَ أَنَّهُ تَكْرِيرٌ(٩) .

= ومِمَّا يَكُونُ كذلكَ أَيْضاً : ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾(١٠) [سورة يوسف ١٢/ ٤] ، ثُمَّ قَالَ : ﴿ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ ﴾ [٤] .

= وقالَ : ﴿ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ﴾(١١) [سورة النور ٢٤/ ٣٦] بَعْدَ قَوْلِهِ : ﴿ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ﴾ [٣٥] ، فَكَرَّرَ « في » .

---

(١) قرأهما بالتاء حمزة وعاصم والكسائي ، وقرأ الثاني بالتاء نافع وابن عامر ، انظر كشف المشكلات ٢٧٨ والمصادر ثمّة .
(٢) زيادة من يق ، وفيها : ومن قرأ بالياء جعل الذين يفرحون .
(٣) وهو أحد قولي أبي علي، وأجاز أن يكون الثاني محذوفاً، انظر كشف المشكلات والتعليق ثمة .
(٤) فيمن قرأ بالتاء وفيمن قرأ بالياء .
(٥) كشف المشكلات ٢٧٩ وانظر تمام كلامه ثمة .
(٦) انظر ما علقناه فيما سلف ٤٦٩ برقم ٣ ح ١٢ .
(٧) الحجة ٦/ ١٧٣ .
(٨) انظر ما سلف ٤١ برقم ٧٢ وقد أجاز ثمّة أن تكون الفاء جواب « لما » ، وانظر ما علقناه ثمة .
(٩) وهذا النحو من كلامهم ضيِّق فيما قال أبو علي . وفي يق : فإذا كان كذلك .
(١٠) كشف المشكلات ٥٩٩ والمصادر ثمّة .
(١١) كشف المشكلات ٩٤٦ والمصادر ثمّة .

= وقالَ عزَّ مِنْ قَائِلٍ : ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾[١] [سورة هود ١١/١٠٨] ، فكَرَّرَ « في » .

= [و][٢] قالَ أَبُو بَكْرٍ[٣] في ﴿آيَاتٍ﴾[٤] في سُورَةِ « الجَاثِيَةِ » [٤٥/٥] : إنَّها تَكْرَارٌ .

= وعِنْدَ الجَرْمِيِّ[٥] أَنَّ قَوْلَه : ﴿أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[٦] [سورة الأنعام ٦/ ٥٤] ، [وقَوْلَهُ][٧] : ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ﴾ إلى قَوْلِهِ ﴿أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾[٨] [سورة المؤمنون ٢٣/ ٣٥] = ← 430

---

(١) المقتضب ٢/ ٣٥٦ .

(٢) زيادة من يق .

(٣) ابن السَّرَّاج في الأصول له ٢/ ٧٤ ـ ٧٥ ، وحكاه عنه أبو علي في البصريات ٦٧٣ . وفي كشف المشكلات ١٢٢٦ : فإنما ذكر ﴿آيَاتٍ﴾ بعد الآية الأولى في الآيتين للتأكيد والبدل والتكرار ، ذكره ابن السرَّاج اهـ ونسبه في شرح اللمع ٣٦٨ إلى المبرد .

(٤) سياق التلاوة : ﴿إِنَّ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣﴾ وَفِى خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [سورة الجاثية ٤٥/ ٣ ـ ٥] .
انظر كشف المشكلات ١٢٢٥ ، وشرح اللمع ٣٦٨ ، والإغفال ٢/ ٤٥٠ ، والحجة ٦/ ١٦٩ ـ ١٧٣ ، وشرح الكتاب للسيرافي ٣/ ٣٥٤ ، وجواب المسائل العشر ٧ ، والأصول والبصريات انظر ح ٣ .
وقرأ ﴿ آياتٍ ﴾ [٥] بالكسر حمزة والكسائي ، وقرأ باقي السبعة بالرفع ، فذهب الأخفش ومن وافقه إلى أنَّ الآية فيمن كسر من باب العطف على عاملين ، وردَّه المبرد وابن السراج وأبو علي ، انظر ما علقناه في كشف المشكلات .

(٥) حكاه عنه أبو علي في البصريات ٦٧٣ ، وانظر المصادر المذكورة في ح ٤ .

(٦) كشف المشكلات ٣٩٨ والمصادر ثمة ، وما يأتي ٩٧٧ برقم ١١ .

(٧) زيادة مني .

(٨) كشف المشكلات ٩٢٣ ـ ٩٢٤ ، ٦٩٩ والمصادر ثمة ، وزد شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ٣٥٤ والانتصار ١٨٨ ، وجواب المسائل ٧ فما بعدها والمصادر ثمة، وما سلف ١٤٤ برقم ١٧٣، وما يأتي ٩٨١ برقم ١٨ .
ومنه عند الجرمي أيضاً فيما حكاه المبرد في المقتضب ٢/ ٣٥٦ قوله تعالى : ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ [سورة التوبة ٩/ ٦٣] وانظر كشف المشكلات ٦٩٩ =

أَنَّهُ(١) تكْرَارٌ .

= وقَالَ : ﴿ فَلَا تَحۡسَبَنَّهُم ﴾(٢) [سورة آل عمران ٣/١٨٨] . فيَكُونُ هذا كُلُّه تَكْرَاراً(٣) .

٣٣ـ وأَمَّا قَوْلُه : ﴿ وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَبَقُوٓاْۚ ﴾(٤) [سورة الأنفال ٨/ ٥٩] فِيمَنْ قَرَأَ بالتَّاءِ(٥) = فلا إِشْكَالَ فِيهِ ، لأَنَّ ﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ ﴾ مَفْعُولٌ أَوَّلُ ، و﴿ سَبَقُوٓاْۚ ﴾ مَفْعُولٌ ثانٍ .

ومَنْ قَرَأَ بالياءِ(٦) فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ : ولا يَحْسَبَنَّ الكَافِرُونَ أَنْ سَبَقُوا(٧) ، فَحَذَفَ « أَنْ »(٨) ، ويَكُونُ « أَنْ سَبَقُوا » قَدْ سَدَّ مَسَدَّ [المَفْعُولَيْنِ .

ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ(٩) : ولا يَحْسَبَنَّ الذين كَفَرُوا أَنْفُسَهم سَابِقِينَ

= والمصادر التي ذكرناها ثمة ، وزد الحجة ٣/ ٣١٢ و٦/ ١٧٣ ، والإغفال ٢/ ٤٦٠ ، ٤٤٢ ، ٤٤٩ ، ٤٥٢ . وهو مذهب الخليل وسيبويه ، انظر ما علقناه في كشف المشكلات وجواب المسائل .

(١) السياق : وعند الجرميّ أنَّ قوله . . . أَنَّه تكرار ، فكرر الجامع أَنَّ في عبارته كما ترى وهو جيد .

(٢) انظر ما سلف ٧١١ .

(٣) قال في البصريات ٦٧٣ عقب ذكره قول الجرمي في حرف سورة المؤمنين أَنَّ « أَنَّكم » فيها تكرير ، قال أبو علي : **نظيره عندي** قوله : ﴿لَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ﴾ ، ثم قال ﴿ فَلَا تَحۡسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٖ﴾ قبل أن يذكر المفعول الثاني ، فهذا يدلُّ على أنه تكرير للتراخي إلخ اهـ .

(٤) كشف المشكلات ٥٠٦ والمصادر ثمة ، وما يأتي ١٠٦١ برقم ٤ و١٠٦٧ برقم ٩ .

(٥) وهم غير ابن عامر وحمزة وحفص عن عاصم من السبعة ، فقرأ هؤلاء بالياء انظر السبعة ٣٠٧ ، والحجة ٤/ ١٥٥ ـ ١٥٦ ، وكشف المشكلات ٥٠٦ . وفي يق : فمن قرأ بالتاء .

(٦) انظر ح ٥ .

(٧) هذا مذهب الفراء ومن وافقه ، انظر معاني القرآن له ١/ ٤١٤ ـ ٤١٥ ، وكشف المشكلات ٥٠٦ ح ٣ .

(٨) وأَنْ هي المخففة من الثقيلة بمعنى أَنهم سبقوا ، وردَّه النحاس في إعراب القرآن ٣٧٧ قال : لا يجوز إضمار أَن إلا بعوض ، ومن أضمرها فقد أضمر بعض اسم اهـ وانظر كشف المشكلات .

(٩) أجازه أبو علي ومن وافقه . ولم يقع هذا اللفظ « التقدير » في يق ، فزدته من كشف المشكلات .

فَحَذَفَ][١] المَفْعُولَ الأَوَّلَ .

ويَجُوزُ أَنْ يكونَ فِي ﴿ولا يَحْسَبَنَّ﴾ ضَمِيرُ الإِنْسَانِ[٢] ، أي : لا يَحْسَبَنَّ الإِنْسَانُ الكَافِرِينَ السَّابِقِينَ[٣] .

٣٤ـ وأَمَّا قَوْلُه تعالىٰ : ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مُعْجِزِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾[٤] [سورة النور ٢٤/٥٧] فِيمَنْ قَرَأَ بِالتَّاءِ[٥] = فلا إِشْكَالَ فِيهِ ، ويَكُونُ ﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ مَفْعُولاً أَوَّلَ ، ويَكُونَ ﴿ مُعْجِزِينَ ﴾ مَفْعُولاً ثَانِياً .

ومَنْ قَرَأَ بالياءِ[٦] كَانَ في ﴿لا يَحْسَبَنَّ﴾ ضَمِيرُ الإنسان[٧] .

أَوْ يَكُونُ التَّقْدِيرُ : لا يَحْسَبَنَّ الذين كَفَرُوا أَنْفُسَهُم مُعْجِزِينَ[٨] ، فَحَذَفَ « أَنْفُسَهُم » .

٣٥ـ وأَمَّا قَوْلُه : ﴿ أَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْغَيْبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ ﴾[٩] [سورة النجم ٥٣/٣٥] = فـ ﴿ يَرَىٰ ﴾ هذِهِ هي التي تَتَعَدَّى إلى مَفْعُولَيْنِ[١٠] ؛ لأَنَّ عِلْمَ الغَيْبِ لا يُوجِبُ
431 الحِسَّ ، حَتَّى إِذا عَلِمَهُ أَحَسَّ شَيْئاً .

وإِنَّما المَعْنَى : أَعِنْدَهُ عِلْمُ الغَيْبِ فَهُوَ يَعْلَمُ الغَيْبَ كَمَا [73/1] يَشْهَدُهُ[١١] ؛

---

(١) زيادة من يق ، وهي في كشف المشكلات ، وفيه : أنفسهم سبقوا مكان سابقين .

(٢) في الحجة عن أبي الحسن : ولا يحسبن النبي ، وفي كشف المشكلات : ولا يحسبن محمد . قال أبو حيان في مثله في البحر ٦/ ٤٧٠ : وليس بجيد لأنَّ مثل هذا الحسبان لا يتصوَّر وقوعه منه ﷺ اهـ وقيل غير ذلك ، انظر كشف المشكلات ، والدر المصون ٥/ ٦٢٣ .

(٣) في كشف المشكلات : سابقين ، وهو أجود .

(٤) كشف المشكلات ٩٦١ والمصادر ثمة .

(٥) وهم غير حمزة وابن عامر ، السبعة ٣٠٧ ، والحجة ٤/ ١٥٤ ـ ١٥٥ ، وكشف المشكلات .

(٦) وهما ابن عامر وحمزة . وفي يق وأما قوله . . . فمن قرأ فلا إنكار فيه ومن قرأ بالياء كذا .

(٧) أي : لا يحسبن الإنسان الكافرين معجزين ، انظر كشف المشكلات ٩٦٢ والتعليق ثمة .

(٨) هذا تقدير أبي علي ومن وافقه ، انظر كشف المشكلات والتعليق ثمة .

(٩) كشف المشكلات ١٢٩٤ ، والمصادر ثمة . وزد الفريد ٦/ ٣٨، وما يأتي ٨٢٩ في رقم ١١٥ .

(١٠) وهو قول النحاس في إعراب القرآن ٨٩٦ .

(١١) أي كالذي يشهده أي الحاضر المشاهَد .

لأَنَّ مَنْ حَصَلَ لَهُ عِلْمُ الغَيْبِ يَعْلَمُ الغَيْبَ كَمَا يَعْلَمُ مَا يُشَاهِدُ ، فالتَّقْدِيرُ : فهوَ يَرَى الغَيْبَ(١) مِثْلَ المُشَاهَدَةِ(٢) ، فحَذَفَهُما لِلدِّلالَةِ عليهما(٣) ، قال(٤) :

تَرَى حُبَّهُم عَاراً عَلَيَّ وتَحْسَبُ(٥)

٣٦ـ وأَمَّا قَوْلُه تعالىٰ : ﴿ وَأَنَّ سَعْيَهُۥ سَوْفَ يُرَىٰ ﴾(٦) [سورة النجم ٥٣/ ٤٠] فيَجُوزُ(٧) أَنْ يَكُونَ مِنَ « الرُّؤْيَةِ » التي هي حِسٌّ ، والضَّمِيرُ في ﴿ يُرَىٰ ﴾ هُوَ السَّعْيُ(٨) ، فيَكُونُ على←

---

(١) في صل ويق : علم الغيب ، بإقحام « علم » خطأ .

(٢) في كشف المشكلات : فهو يراه [يعني الغيب] شاهداً حاضراً . وفي الفريد : يرى الغيب مثل الشهادة .

و« هو » الضمير للوليد بن المغيرة الذي ضمن له صاحبه أن يتحمل عنه عذاب الله في الآخرة ، أي فهو يرى أنَّ هذا [يعني صاحبه] يتحمل عنه العذاب، كما في إعراب القرآن ، وقال الطبري في تفسيره ٢٢/ ٧٤ : فهو يرى حقيقة قوله ووفائه بما وعده ، وقال الفراء في معاني القرآن له ٣/ ١٠١ : يرى حاله في الآخرة ، فكأن رأى عندهما متعدٍ إلى واحد .

(٣) في صل : عليه ، وفي يق : فحذفها للدلالة عليها كذا ، والصواب ما أثبت .

(٤) الكُمَيْتُ بنُ زَيْد الأَسَدِيُّ في هاشميّة له في شرح هاشميات الكميت بتفسير أبي رياش ق ٢/ ١٣ ص٤٩ . وهو في الحجة ٣/ ١٠٥ و٥/ ٢٠ ، ١٥٢ ، والحلبيات ٧٣ ، والشيرازيات ٥٦٩ ، ٥٩٤ ، والتنبيه ٥٦٨ ، والمحتسب ١/ ١٨٣ ، والبسيط للواحدي ١٢/ ٣٧٧ و٦/ ٢٤٦ ، وشرح اللمع للمصنِّف ٤٢٣ ، وشرح الكافية ٢/ ٢/ ٩٩٠ ، والبحر ٣/ ١٣٧ ، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٩٤ ، وتمهيد القواعد ٣/ ١٤٥٥ ، ١٤٦١ و٩/ ٤٥٣٧ ، والخزانة ٤/ ٥ .

(٥) صدره : بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ

وكان في صل ويق : ترى حبّها ، خطأ . ترى : الضمير فيه للمخاطب الذي ظلَّ في عَمْياءَ جَوْنة ويرى الجَوْر عدلاً المذكور في البيت السابق . حُبَّهم : حب آل البيت .

(٦) كشف المشكلات ١٢٩٥ والمصادر ثمة ، وزد الإغفال ٢/ ٥٣٨ .

(٧) في صل ويق : يجوز ، والوجه ما أثبت ، وهو جواب قوله وأَمَّا .

(٨) والتقدير : يرى العبدُ سعيَه ، ثم بنى الفعل لما لم يسمَّ فاعله ، فصار يُرَى السعيُ ، ثمَّ أضمر في الفعل ضمير السعي لتقدمه فصار يُرَى . وإنما زدت في كلامه « إنما » لِما قال الزجاج في معاني القرآن له ٥/ ٧٦ : إنْ قال قائل : إنَّ الله عز وجل يرى عمل كل عامل ويعلمه ، فما معنى ﴿ سَوْفَ=

هذا(١) كقَوْلِهِ تعالىٰ : ﴿ وَقُلِ ٱعْمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ ﴾(٢) [سورة التوبة ٩/ ١٠٥] أَلا تَرَى أَنَّ سَعْيَهُ إِنَّما هُوَ حَرَكَاتٌ كَمَا أَنَّ عَمَلَهُ كَذَلِكَ(٣) .

وقَدْ يَجُوزُ(٤) أَنْ يَكُونَ ﴿ يُرَىٰ ﴾ يُفْعَلُ(٥) ، من « رَأَيْتَ » المُتَعَدِّيَةِ إلى مَفْعُولَيْنِ . وذلكَ أَنَّ سَعْيَه إِنْ كَانَ حَرَكَاتٍ ونَحْوَهَا مِمَّا يُرَى = فَقَدْ يَكُونُ ٱعْتِقَادَاتٍ لا تُرَى . وإِذَا كَانَ كَذَلِكَ حَمَلْتَهُ على المُتَعَدِّيَةِ إلى مَفْعُولَيْنِ ، لأَنَّ كُلَّ مَحْسُوسٍ مَعْلُومٌ ، وإِنْ لَمْ يَكُنْ كُلُّ مَعْلُومٍ مَحْسُوساً(٦) ، فَحَمْلُه على المُتَعَدِّيَةِ إلى مَفْعُولَيْنِ أَوْلَى .

والمَوْضِعُ(٧) الذي يُعْلَمُ ذلكَ(٨) مِنْهُ قَوْلُه تعالىٰ : ﴿ هُنَالِكَ تَتْلُو كُلُّ نَفْسٍ مَّآ أَسْلَفَتْ ﴾(٩) [سورة يونس ١٠/ ٣٠] ، والذي أَسْلَفَتْه يَكُونُ ٱعْتِقَاداً غَيْرَ مَرْئِيٍّ ،

= ﴿ يُرَىٰ ﴾ فالمعنى أنه يرى العَبْدُ سَعْيَهُ يوم القيامة اهـ فليس كما ظن السائل أن التقدير : سوف يرى الله سعيه .

(١) متعدياً إلى واحد . وقوله فيكون على هذا حتى قوله في س٤ حركات = ليس في يق .

(٢) الحلبيات ٦٣ ، وسيأتي ٨٣٠ برقم ١١٧ فانظر التعليق والمصادر ثمة . استشهد بالآية على أن « يرى » متعدية إلى واحد ، وهو قول أبي علي في الحلبيات .

(٣) رد هذا فيما يأتي ٨٣١ .

(٤) انظر ما يأتي ٨٣١ ـ ٨٣٢ .

(٥) هذا وزن أصله ، ووزنه بعد الحذف « يُفَلُ » .

(٦) في الحلبيات في كلامه في معاني رأى : ولا يمتنع أن يحمل على المتعدية إلى مفعولين ؛ لأن كل محسوس معلوم بهذا الضرب من العلم وإن لم يكن كل معلوم به محسوساً اهـ وكان في مطبوعة الحلبيات : ولا يمنع .

(٧) في صل : والمواضع ، والصواب ما أثبت من يق .

(٨) الإشارة إلى أن السعي يكون اعتقاداً لا يرى بالحاسة .

(٩) تتلو بالتاء قراءة حمزة والكسائي ، وقرأ الباقون ﴿ تَبْلُواْ ﴾ ، انظر السبعة ٣٢٥ ، والحجة ٤/ ٢٧١ و٢/ ٧ و٥/ ٨٧ ، ١٨٤ ، وكشف المشكلات ٥٣٧ والمصادر ثمة .

وتتلو من التلاوة القراءة . قال أبو علي في الحجة ٢/ ٧ وهو يفسِّر الإنباء وهو الإخبار : ومِن ثَمَّ قرأ من قرأ « ﴿ هُنَالِكَ تَتْلُو كُلُّ نَفْسٍ مَّآ أَسْلَفَتْ ﴾ بالتاء ، فهذه الآي في معنى إخبار الإنسان بأعماله وتوقيفه عليها » اهـ وقال في ٢/ ١٨٤ : ونحو ذلك من الآي التي تدلّ على أَنَّ أعمال العباد مكتوبة مُحْصَاة اهـ . وفي يق تبلو ، وما أثبت من صل هو المراد .

432 وأَعْمَالُنا مَرْئِيَّةٌ = ويُعْلَمُ مِنْ قَوْلِهِ : ﴿ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ﴾[١] [سورة الحاقة ٦٩/ ١٩] ، = وقَوْله تعالىٰ : ﴿ مَالِ هَٰذَا ٱلۡكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحۡصَىٰهَاۚ ﴾[٢] [سورة الكهف ١٨/ ٤٩] .

فيَكُونُ التَّقْدِيرُ على هذا : وأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى مُحْصًى ؛ لِقَوْلِهِ : ﴿ إِلَّآ أَحۡصَىٰهَاۚ ﴾ [سورة الكهف ١٨/ ٤٩] ؛ أَوْ : مُحَصَّلاً ، أَوْ : مَجْزِيّاً . ويَكُونُ المُبْتَدَأُ والخَبَرُ قَبْلَ دُخُولِ « رَأَيْتُ » : سَعْيُكَ يُحْصَى ، أَوْ يُحَصَّلُ ، أَوْ يُجْزَى[٣] عَمَلُه ؛ فَحُذِفَ المَفْعُولُ الثَّانِي ، إذا بَنَيْتَ الفِعْلَ لِلْمَفْعُولِ ، لِدَلالَةِ قَوْلِه : ﴿ ثُمَّ يُجۡزَىٰهُ ٱلۡجَزَآءَ ٱلۡأَوۡفَىٰ ﴾ [سورة النجم ٥٣/ ٤١] ، ولِاقْتِضَاءِ[٤] الأَوَّلِ[٥] المُقَامِ مُقَامَ الفَاعِلِ[٦] = كما حُذِفَ مِنْ قَوْلِهِ : ﴿ أَيۡنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمۡ تَزۡعُمُونَ ﴾[٧] [سورة القصص ٢٨/ ٦٢، ٧٤] ، فَحُذِفَ[٨] المَفْعُولُ [الثَّانِي مَعَ الأَوَّلِ][٩] .

---

(١) الحجة ٥/ ٨٧ ، والشيرازيات ٥٩ . قال في الشيرازيات : ومَن قرأ ﴿ تتّلو ﴾ فكأنه اعتبر قوله ﴿ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَقۡرَءُونَ كِتَٰبَهُمۡ ﴾ [سورة الإسراء ١٧/ ٧١] وقوله ﴿ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ﴾ ، وكأن التلاوة أخصّ من القراءة إلخ كلامه .

(٢) الحجة ٢/ ٣٨ و٤/ ٢٧٢ و٥/ ٨٧ وغيره .

(٣) في صل : مجزي ، ولعل الوجه ما أثبت .

(٤) في صل : والاقتضاء ، والصواب من يق . أي ولاقتضاء المفعول الأول المفعولَ الثانيَ ، وانظر مثل هذه العبارة في الشيرازيات ٥٩٥ ، والاستدراك ٥٣٦ ، والحجة ٦/ ٥٩ .

(٥) المفعولِ الأولِ .

(٦) فاعل ما لم يسمَّ فاعله « نائب الفاعل » .

(٧) كشف المشكلات ١٠٢٧ ، والاستدراك ٥٣٦ ، وسلف ٦٨٢ في رقم ٧ ويأتي ٧٢٥ برقم ٣٩ و٨٢٩ في رقم ١١٥ . وفي يق ﴿ أَيۡنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمۡ تَزۡعُمُونَ ﴾ [سورة الأنعام ٦/ ٢٢].

(٨) في صل ويق : وحذف .

(٩) زدت ما بين حاصرتين ليستقيم الكلام بعض الاستقامة . وهذه عبارته في صل ويق ، وأخشى أن يكون فيها سقط ، وتقدير الكلام على سياق ما قبله : = كما حذف من قوله ﴿ أَيۡنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمۡ تَزۡعُمُونَ ﴾ ، والتقدير : الذين كنتم تزعمونهم شركائي ، فحذف الأول ، وهو « هم » العائد إلى « الذين » ، وحذف المفعول الثاني لاقتضاء الأول الذي في تقدير الإثبات في الصلة إياه اهـ أخذته من الحجة ٦/ ٥٩ بتصرف ، وانظر الاستدراك ٥٣٦ .

وقالَ : ﴿ ثُمَّ يُجْزَىٰهُ ٱلْجَزَآءَ ﴾(١) [سورة النجم ٥٣/ ٤١] وهُوَ يَسْتَدْعِي مَفْعُولَيْنِ . والمَعْنَى : ثم يُجْزَى مِثْلَ سَعْيِه(٢) ، إنْ خَيْراً فَخَيْرٌ ، وإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ(٣) . وكذلكَ ﴿ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ ﴾(٤) [سورة البقرة ٢/ ٢٨١] .

وإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ المُضَافَ المَحْذُوفَ « الجَزَاءَ »(٥) ، فَقُلْتَ : المَعْنَى : ثُمَّ يُجْزَى الإِنْسَانُ جَزَاءَ سَعْيِهِ ، وتُوَفَّى(٦) كُلُّ نَفْسٍ جَزَاءَ مَا كَسَبَتْ = على أَنْ يُخْرَجَ « الجَزَاءُ » مِنْ أَنْ يَكُونَ مَصْدَراً ، كَمَا أُخْرِجَ « الصَّيْدُ » و« الخَلْقُ » عَنْ ذلكَ(٧) ، فيَصِيرُ فِي مَوْضِعِ المَفْعُولِ(٨) . فإِذَا لَمْ يُخْرَجِ المَحْذُوفُ(٩) عَنِ المَصْدَرِ لَمْ يَجُزْ(١٠) ، لأَنَّكَ حِينئذٍ قَدْ عَدَّيْتَ [73/2] الفِعْلَ إِلَى مَصْدَرَيْنِ(١١) ، ولا يَتَعَدَّى إلى مَصْدَرَيْنِ ، كَمَا لا يَتَعَدَّى إلى حَالَيْنِ(١٢) . 433

---

(١) كشف المشكلات ١٢٩٥ ـ ١٢٩٦ والمصادر ثمة ، والفريد ٦/ ٤٠ ـ ٤١ ، والدر المصون ١٠/ ١٠٤ ـ ١٠٥ .

(٢) فحذف المضاف وهو « مثل » .

(٣) انظر هذه العبارة فيما سلف ١٣ ـ ١٤ ح ١ .

(٤) في صل ويق : « كل نفس ما كسبت » ، فأثبت سياق التلاوة في سورة البقرة ، ووقع في غيرها ، انظر ما سلف ١٢٦ برقم ١٣١ .

(٥) في الموضع الأول المضاف هو « مثل » .

(٦) في صل ويق : وترى ، والصواب ما أثبت .

(٧) من ذلك قوله ﴿ لَا تَقْتُلُواْ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ﴾ [سورة المائدة ٥/ ٩٥] أي المَصيدَ ، وقولُه ﴿ هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ ﴾ [سورة لقمان ٣١/ ١١] أي مخلوقُه ، انظر كشف المشكلات ٥ و١٢٩٦ .

(٨) أي المَجْزيَّ الأوفى .

(٩) في صل : المفعول ، وأثبت ما في يق . وصحة ما في صل : إلى المفعول .

(١٠) أجاز بعضهم نصبه على غير معنى المصدرية ، انظر كشف المشكلات ١٢٩٦ ح ٢ والدر المصون ١٠/ ١٠٤ .

(١١) الصحيح أن الفعل يعمل في مصدرين أو ثلاثة إذا اختلف معناها ، وهو قول السيرافي ، انظر همع الهوامع ٣/ ١٠٢ ، وكشف المشكلات ٥٣٣ ح ٢ .

(١٢) الصحيح أن الفعل يعمل في حالين أو أكثر لصاحب واحد ، وهو مذهب الجمهور أن الحال تتعدد ، انظر الهمع ٤/ ٣٧ ، وكشف المشكلات ٥٥٣ ح ٣ .

قالَ أبو إسْحٰق(١) : « جائزٌ أَنْ يُقْرأَ : ﴿ سَوْفَ يَرَى ﴾ [سورة النجم ٥٣/ ٤٠] والأَجْوَدُ أَنْ يُقْرأَ : ﴿ يُرَىٰ ﴾(٢) لأَنَّ قَوْلَكَ : « إِنَّ زَيْداً سَوْفُ أُكْرِمُ »(٣) ، فيه ضَعْفٌ(٤) ؛ لأَنَّ « إِنَّ » عامِلَةٌ ، و« أُكْرِمُ » عَامِلَةٌ ، فلا يَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ الاسْمُ مِنْ جِهَتَيْنِ .

ولَكِنَّهُ يَجُوزُ على إِضْمَارِ الهَاءِ ، على مَعْنَى : سَوْفَ يَرَاهُ ـ فيَجُوزُ(٥) فِي الكَلامِ أَنْ تَقُولَ : إِنَّ زيداً سَأُكْرِمُ(٦) ـ [= وعلى(٧) إِضْمَارِ الهَاءِ فِي « إِنَّ » ، تَقُولُ : إِنَّ زَيْداً سَأُكْرِمُ ، على مَعْنَى(٨) : إِنَّهُ زَيداً(٩) سأُكْرِمُ] »(١٠) .

---

(١) الزَّجَّاجُ في معاني القرآن له ٥/ ٦٢ ، وانظر إعراب القرآن ٨٩٧ ، والفريد ٦/ ٤٠ ، والإغفال ٢/ ٥٣٨ من المطبوع و١٢٢٤ من الرسالة .

(٢) ظاهر كلام أبي إسحق أنه لم يُقرأ به ، وذكر العكبري في التبيان ١١٩٠ أنه قرئ به وهو ضعيف ولم ينسبها إلى أحد ، ونسبها الكرماني في شواذه ٤٥٢ إلى أحمد بن جبير الأنطاكي في اختياره عن أبي جعفر .

(٣) في صل : سأكرمه ، والصواب ما أثبت من يق وكتاب الزجاج والمصادر .

(٤) حكى النحاس في إعراب القرآن ٨٩٧ عن الزَّجاج أنه قال : وهذا عند الكوفيين لا يجوز ، منعوا « إنّ زيداً ضربتُ » ، واعتلوا في ذلك بأنه خطأ ؛ لأنه لا يعمل في زيد عاملان ، وهما « إنَّ » و« ضربت » ، وأجاز ذلك الخليل وسيبويه وأصحابهما ومحمد بن يزيد اهـ . ثم حكى عن شيخه علي بن سليمان الأخفش عن شيخه محمد بن يزيد المبرد منع زيدٌ ضربت ، وإجازة : إن زيداً ضربت اهـ . وانظر الدر المصون ١٠/ ١٠٣ .

(٥) في صل ويق : فلا يجوز ، وهو خطأ صوابه ما أثبت .

(٦) في صل: سأكرمه، خطأ صوابه من يق. وقوله : فيجوز حتى قوله سأكرم ـ وهو ما جعلته بين علامتي الاعتراض ـ ليس في الإغفال المطبوع ولا الرسالة ، فلعله من كلام الجامع .

(٧) أي ويجوز على إلخ . وسياق كلام أبي إسحق . ولكنّه يجوز على إضمار الهاء . . . = وعلى . وفي الإغفال المطبوع : أو على ، وفي الرسالة كما في مطبوعة كتاب الزجاج .

(٨) ليس في مطبوعة كتاب الزجاج ، وهو ثابت في الإغفال .

(٩) في كتاب الزجاج والإغفال : زيدٌ ، والصواب ما أثبت .

(١٠) زيادة من كتاب الزجاج ، وانظر الإغفال . وسيأتي ردُّ أبي عليّ هذا القولَ .

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ(١) : « أَمَّا جَوَازُ هذا على إِضْمَارِ الهاءِ فِي « سَوْفَ يَرَاهُ » = فَلا يَجُوزُ فِي الكَلامِ ، وإِنَّما يَجُوزُ فِي الشِّعْرِ ، كذلكَ يُجِيزُهُ أَصْحَابُنا فِي الشِّعْرِ(٢) قِيَاساً على قَوْلِهِ(٣) :

كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ(٤)

وأَجَازُوا على هذا [في](٥) الشِّعْرِ «زَيْدٌ أَضْرِبْ»(٦)، يُرِيدُونَ(٧): اضْرِبْه. ومَنَعَ غَيْرُهم(٨) مِنْ هذا ، فقالَ : لا أُجِيزُه في « زَيْدٍ » ونَحْوِه ، وإِنَّما

(١) في الإغفال ٢/ ٥٣٨ ـ ٥٣٩ (المطبوع) = ١٢٢٤ ـ ١٢٢٥ (الرسالة) .

(٢) قوله : « كذلك . . . في الشعر » وقع في بعض أصول الإغفال (الرسالة) ولم يقع في المطبوعة . وانظر التعليق على المسألة في كشف المشكلات ٥٤٢، والمصادر الآتية في ح٤ .

(٣) قول أبي النَّجم العِجْلِيِّ .

(٤) هذه قطعة من بيت لأبي النجم ، وتمامه مع بيت قبله :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيارِ تَدَّعِي
عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

ديوانه ق ٥٦/ ٢ ص ٢٥٦ .

والبيت في الكتاب ١/ ٤٤ ، ٦٤ ، ٦٩ ، ٧٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٧٥ ، وللفراء ١/ ١٤٠ ، ٢٤٢ ، و٢/ ٩٥ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٧٩ ، والحجة ٦/ ٢٦٧ ، والشعر ٥٠٤ ، والبصريات ٦٣٤ ، والإغفال ٢/ ٣١٤ ، ٥٣٨ ، والمحتسب ١/ ٢١١ ، والخصائص ٢/ ٢٩٣ و٣/ ٦٣ ، والتنبيه ٣٣٢ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ٩ ، ١٣٩ و٢/ ٧٢ ، وشرح المفصل ٢/ ٣٠ ، و٦/ ٩٠ ، والخزانة ١/ ١٧٣ ـ ١٧٧ ، وشرح أبيات المغني ٤/ ٢٤٠ ـ ٢٤٣ ، وسفر السعادة ٦٣٧ ، وتمهيد القواعد ٢/ ٩٨٦ و٣/ ١١٩٤ ، وشرح اللمع للمصنف ٤٦٧ ، وكشف المشكلات ٥٤٢ ـ ٥٤٣ ، والإبانة ٦١ ، ٢٠٣ والمصادر المذكورة ثمة .

وللإمام النحويِّ البلاغيِّ عبد القاهر الجرجانيِّ في دلائل الإعجاز ٢٧٨ فما بعدها كلام نفيس في بيان معنى قول القائل : كلُّ ذلك لم أصنع ، برفع كل ، وقوله : كلَّ ذلك لم أصنع ، بنصبها ، وانظر نظر السبكي فيه فيما نقله عنه البغداديُّ في الخزانة وشرح أبيات المغني .

(٥) زيادة من الإغفال .

(٦) بحذف العائد من جملة الخبر ، وهو ضعيف جائز في الشعر ، انظر التعليق على المسألة في كشف المشكلات ٤٣٩ ح ٤ و٥٤٣ ح ٢ ، وانظر المصادر السالفة في تخريج قول أبي النجم .

(٧) في صل : يريد، وأثبتّ ما في الإغفال.

(٨) الفراء ومن وافقه ، انظر معاني القرآن له ١/ ١٤٠ ، ٢٤٢ و٢/ ٩٥ ، والمصادر المذكورة في =

أُجيزُه في « كُلّ » ، لأَنَّ فِيهِ مَعْنَى الجَحْدِ .

وأَمَّا إِجَازَتُه في التَّنْزِيلِ فَلا يَنْبَغِي أَنْ يُجِيزَه أَحَدٌ . 434

وأَمَّا إِضْمَارُ الهاءِ فِي « إِنَّ »[(١)] فمِثْلُ الأَوَّلِ في أَنَّهُ لا يَجُوزُ فِي الكَلامِ ؛ وإِنَّما يَجُوزُ فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ[(٢)] ، كالأَبْيَاتِ التي أَنْشَدَها[(٣)] [في ذلكَ][(٤)] فِي[(٥)] « الكِتَابِ »[(٦)] = نَحْوِ قَوْلِهِ[(٧)] :

إِنَّ مَـنْ لامَ[(٨)]

= تخريج قول أبي النجم في ح ٤ ، وما علقناه في كشف المشكلات ٥٤٣ ح ٢ .

(١) وهو ثاني وجهي أبي إسحق .

(٢) في أحد أصول الإغفال (الرسالة ١٢١٥) : في أنه لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ولا يجوز في الكلام ، وهو ما في المطبوعة ٢/ ٥٣٩ .

(٣) في أكثر أصول الإغفال (الرسالة) : أنشدها سيبويه ، وكذا في المطبوعة .

(٤) زيادة من الإغفال .

(٥) سقط من أصول الإغفال (الرسالة والمطبوعة) ، فزاده ناشر المطبوعة .

(٦) هذا آخر كلام أبي علي في الإغفال .

(٧) قول الأَعْشَى ، ديوانه ق ٦٨/ ١٢ ص ٢١٩ . وهو في الكتاب ١/ ٤٣٩ ، وشرحه للسيرافي ٢/ ٢٧١ ، وشرح أبياته لابنه ٢/ ٨٦ ، والتعليقة ٢/ ٧٩ ، والحلبيات ٢٦١ ، والإيضاح ١٥٧ ، والكافي شرحه ٩٠٥ ، والمصباح شرح أبياته ١/ ٢٨٢ ، والتنبيه ٣٧٨ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٨ ، وشرح اللمع ٣٤٨ ، والغرّة ١/ ٢٨ ، وشرح المفصل ٣/ ١١٥ ، والمحصول ٢/ ٧٩٨ ، والمقاصد الشافية ٢/ ٤٧٤ ، والخزانة ٢/ ٤٦٣ ، وشرح أبيات المغني ٧/ ٢٦٨ .

(٨) تمام البيت :

إِنَّ مَـنْ لامَ فـي بَنِـي بِنْـتِ حَسَّـا ... نَ أَلُمْـهُ وأَعْصِـهِ فـي الخُطُـوبِ

ورواية الديوان :

مَـنْ يَلُمْنِـي علـى بَنِـي ٱبْنَـةِ حَسَّـا ... نَ . . . . . .

وعليها لا شاهد فيه على مسألة الكتاب .

بني ابنة حَسَّان : أراد بني قيس بن مَعْدِي كَرِبَ أبي الأشعث الكنديِّ ، وأم قيس : مارية بنت قيس ابن عمرو ، وأمها كبشة بنت حسَّان أبي الحارث ؛ كما في تعليق محقق الديوان ١٨٤ ـ ١٨٥ عن شارح الإيضاح . وانظر شرح شواهد المغني ٣١٢ وفيه خلل .

و[١] :

إِنَّ مَـنْ يَـدْخُـلِ الكَنِيسَـةَ[٢]

٣٧ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ : ﴿ رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴾[٣] [سورة يس ٣٦/١٦] فَمَفْعُولُ ﴿ يَعْلَمُ ﴾ مُضْمَرٌ ، والتَّقْدِيرُ : قَالَتِ الرُّسُلُ لِلْمُرْسَلِ إليهم : رَبُّنا يَعْلَمُ لِمَ أَرْسَلَنا إِليكُم ؟ لأَنَّ هذا جَوابُ قَوْلِهم : ﴿ مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴾ [سورة يس ٣٦/١٥] يَعْنُونَ كَيْفَ تَكُونُونَ رُسُلاً وأَنْتُم بَشَرٌ مِثْلُنا[٤] ؟ فَقَالُوا : ﴿ رَبُّنَا يَعْلَمُ ﴾ [لِمَ أَرْسَلَنا إِليكُم ﴿ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴾ ، فَقوله :][٥] ﴿ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴾ اسْتِئْنَافُ الكَلامِ[٦] . ولَيْسَ[٧] كَسْرُ « إِنَّ » لِمَكَانِ اللامِ ، بَلْ ←

---

(١) وقول القائل الذي ما يزال عندنا مجهولاً ، وإن زعم ابن السيد في شرح أبيات الجمل ٢٠٩ أنه للأخطل ، وتبعه السيوطي في شرح شواهد المغني ٤٥ وأورد بيتين بعده ؟ ! وقد قال ابن هشام اللَّخْمِيُّ في شرح أبيات الجمل له : لم أجده في ديوان الأخطل ، فقال البغداديُّ في شرح أبيات المغني ١/ ١٨٥ ـ ١٨٨ : أقول : وأَنا أيضاً فتَّشتُ ديوان الأخطل من رواية السُّكَّرِيِّ فلم أجده فيه اهـ وهو كما قال ، فلم يقع في أصول شرح السكري لديوانه المطبوع ، فألحقه محققه في ذيل الديوان ق ١/١٩٨ ص ٥١١ . ودفع نسبته إليه الأعلم في شرح أبيات الجمل ، وقال البغداديُّ : والشعر أيضاً ليس من نمط شعره اهـ عن شرح أبيات المغني ، وانظر الخزانة ١/ ٢٠٩ .
والبيت في شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ٢٧٣ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٩ ، وشرح المفصل ٣/ ١١٥ ، والمحصول ٢/ ٧٩٨ ، والكافي ٧٨٧ وتخريجه فيه .
وهذا البيت ليس من شواهد الكتاب . وفي الكتاب ١/ ٤٣٩ ـ ٤٤٠ شواهد أُخر .

(٢) تمامه :
إِنَّ مَـنْ يَـدْخُـلِ الكَنِيسَـةَ يَـوْمـاً يَلْـقَ فيهـا جَـآذِراً وظِبَـاءَ
الجآذر : جمع جُؤْذُر ولد البقرة من الوحش . والظِّباء : جمع ظبية يريد أَولاد النَّصارى ونساءَهم .

(٣) كشف المشكلات ١١١٣ ـ ١١١٤ .

(٤) قوله : لأنَّ هذا جواب قولهم إلخ = ظاهر التكلف والبعد ، فليس بجواب له ، انظر ما علقناه في كشف المشكلات ١١١٤ ح ١ .

(٥) زيادة من كشف المشكلات وفيه : لم بعثنا إليكم .

(٦) في كشف المشكلات : فقوله . . . مستأنف .

(٧) في صل ويق : وليست ، والصواب ما أثبت .

كَسْرُها لأنَّهُ مُبْتَدأٌ[(١)] .

٣٨ـ فأَمَّا قَوْلُه تعالىٰ : ﴿ فَٱنظُرْ مَاذَا تَرَىٰ ﴾[(٢)] [سورة الصافات ٣٧/ ١٠٢] = فَمَنْ فَتَحَ التَّاءَ[(٣)] ، فقَالَ : ﴿ مَاذَا تَرَىٰ ﴾ كَانَ مَفْعُولُ « ترَى » أَحَدَ شَيْئَيْنِ :

أَحَدُهما : أَنْ يَكُونَ « مَا » [مع][(٤)] « ذا »[(٥)] بِمَنْزِلَةِ [ٱسْمٍ وَاحِدٍ ، فَيَكُونَانِ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِأَنَّهُ مَفْعُولُ ﴿ تَرَىٰ ﴾ .

والآخَرُ : أَنْ يَكُونَ « ذا » بِمَنْزِلَةِ][(٦)] « الذي » ، فَيَكُونَ مَفْعُولُ ﴿ تَرَىٰ ﴾ الهاءَ المَحْذُوفَةَ مِنَ الصِّلَةِ[(٧)] .

وتَكُونُ ﴿ تَرَىٰ ﴾ على هذا التي مَعْنَاها الرَّأْيُ ، ولَيْسَ إِدْرَاكَ الجَارِحَةِ ، كما تَقُولُ : فُلانٌ يَرَى رَأْيَ أَبِي حَنِيفَةَ .

ومِنْ هذا[(٨)] قَوْلُه تعالىٰ : ﴿ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ﴾ [سورة النساء ٤/ ١٠٥] . 435

---

(١) أي لأنَّ إِنَّ وقعت في مبتدأ الكلام . وهذا قول فاسد ، انظر ما علقناه في كشف المشكلات ١١١٤ ح ١ .

(٢) جميع ما يأتي من كلام في الآية من هنا حتى ص ٧٢٥ = **سلخه من الحجة ٦/ ٥٧ ـ ٥٩** . وانظر كشف المشكلات ١١٢٦ ، والاستدراك ٥٣٥ ، والإبانة ٤٢١ برقم ١٩٩٨ والمصادر المذكورة فيها .

(٣) والراءَ ، وهم غير حمزة والكسائي من السبعة ، فقرأا « تُرِي » بضم التاء وكسر الراء ، السبعة ٥٤٨ ، وكشف المشكلات ١١٢٦ .

(٤) زيادة من يق والحجة .

(٥) انظر الكلام في « ماذا » ومصادره في كشف المشكلات ١٦١ ، والإبانة ٤٣ .

(٦) زيادة من يق والحجة . وقوله « أن يكون » ليس في مطبوعة الحجة ، وهو ثابت في مخطوطتها الجليلة (خش) جـ ٤٤/ ٣/ ١ .

(٧) في مطبوعة الحجة عن أصليها ـ وكذا في المخطوطة خش ـ : **فيكون مفعول ترى والهاء محذوفة من الصلة** اهـ وهو سهوٌ من أبي علي يضاف إلى ما استدركناه عليه فيما علقناه على الاستدراك ٥٣٥ . وما في المتن من إصلاح الجامع أظن .

(٨) أي ومن هذا المعنى ، وهو أن تكون الرؤية من باب الاعتقاد ، وانظر ما علقناه في الإبانة ٤٢٢ ح ١١ .

فلا يَخْلُو ﴿أَرَىٰكَ﴾ مِنْ أَنْ يَكُونَ نَقَلَها بِالهَمْزَةِ مِنَ التي هي « رَأَيْتُ » يُرِيدُ رُؤْيَةَ البَصَرِ [74/1] .

= أَوْ « رَأَيْتُ » التي تَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ .

= أَوْ « رَأَيْتُ » التي بِمَعْنَى الرَّأْيِ الذي هُوَ الِاعْتِقَادُ والمَذْهَبُ .

فلا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الرُّؤْيَةِ التي مَعْنَاها : أَبْصَرْتُ بِعَيْنِي[١] ؛ لأَنَّ الحُكْمَ فِي الحَوَادِثِ بَيْنَ النَّاسِ لَيْسَ مِمَّا يُدْرَكُ[٢] بِالبَصَرِ ، فلا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هذا القِسْمَ .

ولا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ « رَأَيْتُ » التي تتعَدَّى إلى مَفْعُولَيْنِ ؛ لأَنَّهُ كَانَ يَلْزَمُ بِالنَّقْلِ بالهَمْزَةِ أَنْ يَتَعَدَّى إلى ثَلاثَةِ مَفْعُولِينَ .

وفِي تَعَدِّيهِ إلى مَفْعُولَيْنِ : أَحَدُهُما الكَافُ التي لِلْخِطَابِ ، والآخَرُ المَفْعُولُ المُقَدَّرُ حَذْفُه مِنَ الصِّلَةِ ، تَقْدِيرُه : بِمَا أَرَاكَهُ اللهُ ، ولا مَفْعُولَ ثَالِثاً فِي الكَلامِ = دِلالَةٌ على أَنَّهُ مِنْ « رَأَيْتُ » التي مَعْنَاها الاعْتِقَادُ والرَّأْيُ ، وهِيَ تَتَعَدَّى إلى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ . فإذا[٣] نُقِلَ بِالهَمْزَةِ تَعَدَّى إلى مَفْعُولَيْنِ ، كَمَا جَاءَ فِي قَوْلِهِ تَعالَىٰ : ﴿ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾ [سورة النساء ٤/ ١٠٥] .

فإِذَا جَعَلْتَ قَوْلَهُ « ذا » مِنْ قَوْلِهِ : ﴿مَاذَا تَرَىٰ﴾ [سورة الصافات ٣٧/ ١٠٢] بِمَنْزِلَةِ « الذي » ، صَارَ تَقْدِيرُه : ما الذي تَرَاهُ ؟ فَيَصِيرُ « ما » فِي مَوْضِعِ ٱبْتِدَاءٍ ، و« الذي » فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ ، ويَكُونُ المَعْنَى : ما الذي تَذْهَبُ إليهِ فِيمَا أَلْقَيْتُ إِلَيْكَ ؟ هلْ تَسْتَسْلِمُ لهُ وتَتَلَقَّاهُ بِالقَبُولِ ، أَوْ تَأْتِي غَيْرَ ذلكَ ؟

فهذا وَجْهُ قَوْلِ مَنْ قالَ : ﴿مَاذَا تَرَىٰ﴾ بفَتْحِ التَّاءِ[٤] .

---

(١) في مطبوعة الحجة : يعني ، خطأ ، وهو على الصواب في مخطوطة الحجة (خش) . وفي الحجة المطبوعة والمخطوطة : التي معناه .

(٢) في مطبوعة الحجة : يدور ، خطأ ، وهو على الصواب في مخطوطتها (خش) .

(٣) صل ويق : وإذا ، وأثبت لفظ الحجة .

(٤) بعده في الحجة ٦/ ٥٨ كلام في نحو سطرين ترك الجامع نقله ، ولم يضرَّه ذلك .

وقُرِئ[١] : ﴿مَاذَا تُرِي﴾ [سورة الصافات ٣٧/ ١٠٢] ـ بِضَمِّ التَّاءِ وكَسْرِ الرَّاءِ[٢] ـ فإنَّهُ[٣] يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ « ما » مَعَ « ذا » بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ ، فَيَكُونَا[٤] فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ[٥] ، والمَعْنَى : أَجَلَداً تُرِي على مَا تُحْمَلُ عليهِ أَمْ خَوَراً ؟

ويَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ « ما » مُبْتَدَأَةً[٦] ، و« ذا » بِمَنْزِلَةِ « الذي »[٧] ، ويَعُودُ إِليهِ الذِّكْرُ المَحْذُوفَ مِنَ الصِّلَةِ .

436 والفِعْلُ مَنْقُولٌ مِنْ : رَأَى زَيْدٌ الشَّيْءَ ، وأَرَيْتُه الشَّيْءَ ؛ إِلا أَنَّهُ مِنْ بَابِ أَعْطَيْتُ ، فَيَجُوزُ أَنْ يُقْتَصَرَ عَلَى أَحَدِ المَفْعُولَيْنِ دُونَ الآخَرِ ، كَمَا أَنَّ « أَعْطَيْتُ » كذلِكَ ، ولَوْ ذَكَرْتَ المَفْعُولَ ، كَانَ : أَرَيْتُ[٨] زَيْداً جَلَداً[٩] . فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ فِي الآيَةِ[١٠] : ماذا تُرِينِيهِ ؟

٣٩ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾[١١] [سورة القصص ٢٨/ ٦٢] أَيْ : تَزْعُمُونَهم إِيَّاهم[١٢] ، ←

---

(١) لفظ الحجة : فأما قول حمزة والكسائي اهـ . وسلف التعليق على القراءة ٧٢٣ ح ٣ .

(٢) قوله « بضم التاء وكسر الراء » من الجامع لا من لفظ أبي علي .

(٣) قوله « فإنه » جواب « أمَّا » في لفظ أبي علي : فأما قول حمزة والكسائي فإنَّه ، فتصرف الجامع بصدر كلامه فحذف ما كانت الفاء قد وجبت له .

(٤) في مطبوعة الحجة : فيكونان . وفي المخطوطة خش منها كما أثبت من صل ويق . وقد سلف بالرفع ٧٢٣ ، والنصب بعطفه على صلة أَنْ .

(٥) مفعول ثان ، والتقدير : أيَّ شيء تُرِيني ، وحذف المفعول الأول ، عن كشف المشكلات ١١٢٧ بتصرف .

(٦) في يق ومطبوعة الحجة : مبتدأ ، وفي مخطوطتها خش كما أثبت من صل .

(٧) في صل : بمنزلة أحد ، خطأ ، والصواب ما أثبت من يق والحجة .

(٨) في صل : أرأيت ، والصواب ما أثبت من يق والحجة .

(٩) هذا آخر ما نقله من الحجة ٦/ ٥٨ .

(١٠) فيمن جعل « ذا » بمنزلة الذي .

(١١) الحجة ٦/ ٥٩ ومنه أخذ الجامع كلامه ، وانظر ما سلف ٦٨٢ في رقم ٧ و٧١٧ في رقم ٣٦ ، وما يأتي ٨٢٩ برقم ١١٥ .

(١٢) بعده في الحجة : أي تزعمونهم شركائي .

فالمَفْعُولانِ مَحْذُوفَانِ ، لأنَّكَ إِذَا أَظْهَرْتَ العائِدَ إِلى « الذين » كَانَ مَفْعُولاً أَوَّلَ ، فيَقْتَضِي مَفْعُولاً ثَانِياً .

٤٠ـ ومِنْ حَذْفِ المَفْعُولِ قَوْلُه تعالىٰ : ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾[١] [سورة البقرة ٢/١٠٦] ، والتَّقْدِيرُ : [74/2] نُنْسِكَهَا ، أَي : نَأْمُرْكَ بِتَرْكِهَا[٢] ، أَوْ بِنِسْيَانِها[٣] ، فَالمَفْعُولُ الأَوَّلُ مَحْذُوفٌ[٤] .

﴿نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ﴾ [سورة البقرة ٢/١٠٦] أي : نَأْتِكَ بِخَيْرٍ مِنْها .

٤١ـ وأَمَّا قَوْلُه تعالىٰ : ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ﴾[٥] [سورة الماعون ١٠٧/١] فيَنْبَغِي[٦] أَنْ تَكُونَ هذهِ مِنْ رُؤْيَةِ العَيْنِ ، لأَنَّهُ ٱقْتَصَرَ فِيهِ على مَفْعُولٍ واحِدٍ ، كأَنَّهُ : أَأَبْصَرْتَ ؟ أَوْ أَشَاهَدْتَ[٧] ؟ وهذا لا يَسُوغُ أَنْ يَقَعَ بَعْدَهُ الاسْتِفْهَامُ ، لأَنَّهُ إِنَّما يَقَعُ بَعْدَ الأَفْعَالِ التي تُلْغَى[٨] ، فيُعلَّق عنها .

وأَما « أَرَأَيْتَ » التي[٩] بِمَنْزِلَةِ العِلْمِ = فإِنَّهَا تَكُونُ على ضَرْبَيْنِ[١٠] :

أَحَدُهُما : أَنْ تَتَعَدَّى إِلى مَفْعُولٍ ، ويَقَعَ الاسْتِفْهَامُ فِي مَوْضِعِ خَبَرِه[١١] ؛

---

(١) كشف المشكلات ٨٦ ، والاستدراك ٣٦١ ـ ٣٨٤ ، والإبانة ٦٠ والمصادر المذكورة فيها ، والحجة ٢/ ١٨٠ـ٢٠٣ . وفي يق «أو ننسأها» وهذه قراءة أبي عمرو وابن كثير ، والكلام على قراءة غيرهما .

(٢) تفسير النسيان بالترك قول ابن عباس وغيره ، انظر ما علقناه في الاستدراك ٣٧١ ح ٥٧ .

(٣) من النسيان وهو على بابه خلاف الذِّكر ، وهو قول قتادة والحسن وغيرهما ، انظر الاستدراك ٣٦٣ ح ٧ .

(٤) يدلُّك على هذا قراءةُ من قرأ « نُنسِكَها » ، وهي قراءة شاذة ، انظر الحجة ٢/ ١٩٥ ، والاستدراك ٣٦٥ ح ٢٠ والمصادر ثمة .

(٥) الفريد ٦/ ٤٧٣ ، والدر المصون ١١/ ١١٩ ـ ١٢٠ .

(٦) في صل ويق : ينبغي ، والوجه ما أثبت ، لقوله وأَمَّا قوله فالفاء جوابها .

(٧) في صل: شاهدت، وأثبت ما في يق .

(٨) باب العلم والظن .

(٩) في صل : الذي ، والوجه ما أثبت من يق .

(١٠) انظر الحلبيات ٧٢ ـ ٧٦ ، وغيره .

(١١) أي أن تنصب المفعول الأول وتكون الجملة الاستفهامية في موضع المفعول الثاني كقولك : رأيت زيداً من هو .

لأَنَّهُ(١) قَبْلَ دُخُولِ « أَرَأَيْتَ » مُبْتَدَأٌ ، وخَبَرُه الاسْتِفْهَامُ(٢) . وعَلَى هٰذَا الآيُ التي تَلَوْها(٣) .

والثَّانِي : أَنْ يَقَعَ الاسْتِفْهَامُ فِي مَوْضِعِ المَفْعُولِ ، فَيُعَلَّقُ عَنْهَا ، نَحْوَ : أَرَأَيْتَ مَنْ زَيْدٌ ؟

437

فإِذَا قَالَ(٤) : أَرَأَيْتَ زَيْداً ؟ احْتَمَلَ ثَلاثَةَ أَضْرُبٍ :

أَحَدُها : أَنْ يَكُونَ « رَأَيْتُ » بِمَعْنَى : أَبْصَرْتُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ﴾ [سورة الماعون ١/١٠٧] .

والآخَرُ : أَنْ يَكُونَ « رَأَيْتُ » بِمَعْنَى : عَلِمْتُ ، فَيَكُونَ بِمَعْنَى : أَخْبِرْنِي(٥) . فهذا إذا كانَ كذلكَ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَرْتَفِعَ الاسْمُ بَعْدَهَا(٦) فِي قَوْلِ مَنْ قالَ : « عَلِمْتُ زَيْدٌ أَبُو مَنْ هُوَ »(٧) ؟

---

(١) في صل ويق : كأنه ، والصواب ما أثبت .

(٢) فأصل العبارة ، زيد مَن هو ؟ قال أبو عليّ : فإذا أدخلتَ رأيت أو علمت قلتَ : رأيت زيداً مَن هو ، فنصبت زيداً لأنّه المفعول الأول والاستفهام في موضع المفعول الثاني كما كان قبلُ في موضع الابتداء اهـ عن الحلبيات ٧٤ .

(٣) قال : « تَلَوْها » وهو يعني أبا علي في الحلبيات . وقد ذكر أبو عليّ ثمة قولَه تعالى ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ ۝٩ . . . أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾ [سورة العلق ٩/٩٦ ـ ١٤] ، وقولَه : ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ . . . قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [سورة يونس ٥٩/١٠] ، وقولَه : ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَرُونِى مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ ٱلْأَرْضِ ﴾ [سورة الأحقاف ٤/٤٦] ، وقولَه : ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ۝١٩ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ۝٢٠ أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ﴾ [سورة النجم ١٩/٥٣ ـ ٢٠]، وآياً أُخر . وفي يق : التي تلوتها، كذا.

(٤) يعني : فإذا قال قائلٌ .

(٥) مثل أرأيتك ، انظر ما سلف ٣٠٠ والمصادر السالفة وما يأتي .

(٦) فيقال : أرأيت زيداً ما صنع ، ولا يقال : أَرأَيت زيدٌ ما صنع ، لأنه صار بمنزلة أخبرني ، وأخبرني لا يعلق ، انظر الحلبيات ٧٥ ، والكتاب ١٢١/١ ـ ١٢٢ بولاق ٢٣٩/١ هارون .

(٧) برفع زيد ، وهو قول يونس ومن وافقه ، وغيره ينصبه فيقول : علمت زيداً أبو من هو ، وهو المختار ، انظر الكتاب ١٢١/١ ـ ١٢٢ بولاق ٢٣٨/١ ـ ٢٣٩ هارون ، وشرحه للسيرافي ١٣٩/٢ ـ ١٤٠ .

=

ويَجُوزُ(١) ألا يُذْكَرَ قَبْلَ الاسْتِفْهَامِ الاسْمُ ، نَحْوُ : أَرَأَيْتَ أَبُو مَنْ زَيْدٌ(٢) ؛ لأَنَّ دُخُولَ مَعْنًى آخَرَ(٣) فيهِ لا يَمْنَعُ مِنْ أَنْ تُسْتَعْمَلَ على أَصْلِها الذي لَها(٤) .

٤٢ـ وقَوْلُه تعالىٰ : ﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم ﴾ [سورة البقرة ٢/١٠٩] ، وقَوْلُه تعالىٰ : ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾(٥) [سورة البقرة ٢/٩٦] ، وقَوْلُه : ﴿ وَدُّواْ لَوْ تَكْفُرُونَ ﴾ [سورة الممتحنة ٦٠/٢] و﴿ وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾(٦) [سورة القلم ٦٨/٩] ، وغَيْرُ ذلِكَ مِنَ الآيِ .

= فمن رفع هذا لم يقل : أرأيت زيدٌ أبو من هو ، بالرفع لأن أَرأيت بمعنى أخبرني ، وأخبر لا يعلَّق ، فكذا لا تُعلَّق أرأيت التي بمعناه .

(١) هذا الوجه الثالث .

(٢) هذا خلاف قول سيبويه ، فقد قال في الكتاب ١/١٢٢ بولاق ١/٢٣٩ هارون : أَلا ترى أنَّك لو قلت : أرأيتَ أبو من أنت أو أرأيت أَزيدٌ ثَمَّ أم فلانٌ = لم يحسُن لأنَّ فيه معنى أخبرني عن زيد اهـ ووافقه السيرافي في شرحه لكتابه ٢/١٤٠ . وفي التعليقة ١/١٥٨ عن المبرِّد : قد تقول : قد رأيت أَبو من أنت إذا أردت معنى قد علمتَ ولا تقول : أرأيت أبو من أنت اهـ . وهذا مذهب أبي علي هنا ، وذهب في التذكرة فيما نقل عنها في شرح التسهيل للمرادي إلى أنه لا تُعَلَّقُ أرأيت بمعنى أخبرني . وانظر البصريات ٤٠٦ ، ٥٧٨ ، والعسكريات ١٣٨ ـ ١٤٠ .

ونسب أبو حيان في الارتشاف ٤/٢١١٩ إلى كثير من النحاة ـ ولم يسمِّ منهم أحداً ـ مخالفةَ سيبويه ، فزعموا أن أرأيت تعلَّق كثيراً ، وانظر تمهيد القواعد ٣/١٥٢٣ ، والدر المصون ٤/ ٦١٥ ـ ٦٢٨ ، وهمع الهوامع ٢/ ٢٣٧ .

وللرضيِّ في شرحه للكافية ٢/ ٢/٩٩٩ ـ ١٠٠٠ رأيٌ فيه : أَن أرأيت بمعنى أخبرني قد يذكر مفعولها وقد يحذف وأَنه غير معلَّق والجملة الاستفهامية استئنافية وقد تكون جواباً للشرط ، فتأمله .

(٣) وهو معنى أَخبرني .

(٤) عند سيبويه فيما حكاه أبو علي في التعليقة ١/١٥٨ عن المبرِّد أَنَّ دخول معنى أخبرني في أرأيت لم يمنعه أن يكون له مفعولان كما كان له قبل أن يدخل فيه معنى أخبرني ، ومنعه هذا المعنى من أن يلغى كما كان يلغى إلخ اهـ . ونحو هذا في شرح السيرافي ٢/ ١٤٠ بلا نسبة .

(٥) كشف المشكلات ٧٨ ، والإبانة ٢٣٩ ، والاستدراك ٢٧٩ ، والتبيان ١/٩٦ ، والفريد ١/٣٣٨ ـ ٣٣٩ ، والدر المصون ٢/١٣ ، والمصادر المذكورة في كشف المشكلات ٧٨ ح ٤ في ذكر لَوْ .

(٦) كشف المشكلات ١٣٧٣ والمصادر ثمة .

إنْ قَالَ قَائِلٌ(١) : مَا مَفْعُولُ « وَدَّ » في هٰذِهِ الآيِ ؟ وما مَوْضِعُ « لَوْ » بَعْدَه ؟ وهل تَقْتَضِي « لَوْ » هُنا جَوَاباً ؟

= فَالقَوْلُ في ذلكَ : أَنَّ « وَدَّ » فِعْلٌ مُتَعَدٍّ ، وإذا كَانَ مُتَعَدِّياً ٱقْتَضَى المَفْعُولَ بِهِ ، ولَيْسَ مِنْ جِنْسِ الأَفْعَالِ التي تُعَلَّقُ(٢) ، لأَنَّهُ لا يُلْغَى كَمَا أُلْغِيتِ المُعَلَّقَةُ ، ولا هُوَ مِثْلُ مَا شُبِّهَ بها(٣) ، نَحْوُ « ٱنْظُرْ » فِي قَوْلِهِ(٤) : « انْظُرْ زَيْدٌ أَبُو مَنْ هُوَ »(٥) = ولا مِثْلُ : ﴿ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ ﴾(٦) [سورة 438
يوسف ١٢/ ٣٥] = لأَنَّ هٰذِهِ الأَفْعَالَ تُشْبِهُ الأَوَّلَ [75/1] مِنْ حَيْثُ كَانَتْ بِمَعْنَى العِلْمِ ؛ فلذٰلِكَ أُجْرِيَتْ مُجْرَاهَا(٧) .

فأَمَّا « وَدِدْتُ » فلَيْسَ مِنْ هذا البَابِ . أَلا تَرَى أَنَّهُ لا يُشْبِهُ العِلْمَ ، ولا يُضْمَرُ بَعْدَهُ القَوْلُ أَيْضاً ، كَمَا أُضْمِرَ بَعْدَ قَوْلِهِ : ﴿ فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّي مَغْلُوبٌ ﴾

---

(١) ما يأتي هنا برقم ٤٢ ـ وهو قوله هنا : إن قال قائلٌ حتى قوله ٧٣٩ : فكذلك لَوْ هذه أُجريت مجرى غير الزيادة ـ **كُلُّه ٱنْتَزَعَه الجامع من التَّذْكِرة** . يشهد بذلك أنَّ ابن مالك نقل في شرح التسهيل له كلاماً لأبي عليٍّ في لَوْ من التذكرة له ، وقد وقع ما نقله فيما استاقه الجامع منها ، وسيأتي التنبيه عليه .
ولمَّا لم أُصِب سنة ١٩٨٧ إبّان تحقيق كشف المشكلات كلاماً لأبي عليّ فيها ولا كلاماً منقولاً عنه فيه = ظننتُ حينذاك أنَّ الكلام كلام الجامع ، انظر ما علقناه ثمة وأصلحه بما هنا .

(٢) وهي أفعال باب العلم والظن ، وانظر المقتضب ٣/ ٢٩٧ .

(٣) في صل ويق : به ، والوجه ما أثبت .

(٤) يعني قول القائل . و« قولهم » أكثر في استعمالهم ، انظر قولهم هذا في الكتاب ١/ ١٢١ بولاق ١/ ٢٣٧ هارون ، وشرحه للسيرافي ٢/ ١٣٨ ، والحجة ٦/ ٢٧١ .

(٥) في صل : أزيد ، خطأ .

(٦) الحلبيات ٢٤٠ ، وكشف المشكلات ٦٠٥ والمصادر ثمة ، وانظر ما سلف ٢١٢ ـ ٢١٤ في رقم ٣٧ ، وما يأتي ٩٩٧ ـ ٩٩٨ في رقم ٤٢ .
يريد أبو علي أن بدا في الآية بمنزلة علم ، وانظر كلامه في الحجة ٣/ ٢٤٧ ـ ٢٤٨ ، وبسط التعليق عليه فيما سلف ١٢١ ح ٥ .

(٧) أي مجرى الأفعال التي تعلَّق .

[سورة القمر ٥٤/ ١٠] . [في قِرَاءَةِ مَنْ كَسَرَ](١) .

= ولا مِثْلُ : ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوْلَٰدِكُمْۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِۚ﴾(٢) [سورة النساء ٤/ ١١] ، و[لا](٣) مِثْلُ قَوْلِهِ(٤) :

إِنِّي سَأُبْدِي لَكَ فِيمَا أُبْدِي
لِي شَجَنَانِ شَجَنٌ بِنَجْدِ
وشَجَنٌ لِي بِبِلادِ السِّنْدِ(٥)

---

(١) زيادة من يق . قال أبو علي في الحجة ٣/ ٣٩ : فحذف القول كما حذف في قول من كسر فقال : ﴿فَدَعَا رَبَّهُۥٓ إِنِّي مَغْلُوبٌ﴾ اهـ و« إِنِّي » بكسر الهمزة قراءة شاذة نسبت إلى عيسى بن عمر في الكتاب ١/ ٤٧١ ، وإعراب القرآن ٩٠١ ، وزاد ابن خالويه في شواذه ١٤٨ نسبتها إلى ابن أبي إسحق ، ونسبها أبو حيان في البحر ٨/ ١٧٦ إليهما وإلى الأعمش وزيد ابن علي ، وذكر أنها رويت عن عاصم أيضاً . وانظر الدر المصون ١٠/ ١٣١ ، وفهرس شواهد سيبويه ٤٦ .

(٢) معاني القرآن للأخفش ٢٤٨ ، وللفراء ١/ ٨٠ ، وكشف المشكلات ٢٩١ والمصادر ثمة . أي يقول : للذكر مثل حظ الأنثيين ، عند أبي علي ، وكأنه قول أبي الحسن .

(٣) زيادة مني .

(٤) الأبيات لراجز ما يزال مجهولاً ، والرواية :

إِنِّي سَأُبْدِي لَكَ فيما أُبْدِي
لِي شَجَنَانِ شَجَنٌ بِنَجْدِ
وشَجَنٌ لِي بِبِلادِ السِّنْدِ

والأبيات الثلاثة في معاني القرآن للفراء ١/ ٨٠ ، ١٨٠ ، وتفسير الطبري ٢/ ٥٨٣ ، والزاهر ٢/ ٢٠٩ (ط. البشائر)، والبسيط للواحدي ٣/ ٣٤٣ ، وفصل المقال ٦٨ . والأول والثاني في البسيط للواحدي ٦/ ٣٥٣ ، والثاني والثالث في مقاييس اللغة ٣/ ٢٤٩ ، والمحكم ٧/ ١٧٦ ، وشرح المفضليات للأنباري ٤٩٤ ، والمخصص ١٢/ ٢٢٣ .

(٥) ويروى : ببلاد الهند ، والشجن : الحاجة . وكان في صل :

شجن لي ببلاد سند [كذا]
وشجن لي ببلاد نجد

وفي يق: يا سحبان بلاد نجد وسجن لي كذا . وأثبت الرواية من معاني القرآن للفراء ومن نقل عنه . أي : أَقول لي شجنان ، فأضمر القول عند أبي علي .

لأَنَّ هذِهِ الأَفْعَالَ ونَحْوَها لَمَّا كَانَتْ بِمَعْنَى « القَوْلِ » اسْتَقَامَ إِضْمَارُ « القَوْلِ » بَعْدَها لِسَدِّها مَسَدَّه ، حَتَّى قَالَ بَعْضُ النَّاسِ[١] : إِنَّها بِمَنْزِلَةِ « القَوْلِ » . ولَيْسَ « وَدِدْتُ » كذلكَ .

وإذا لَمْ تَكُنْ مِثْلَه ، وكَانَ مَعْنَاهَا التَّعَدِّيَ ، قُلْنَا : إِنَّ « لَوْ » بَعْدَه زائدةٌ[٢] ، والتَّقْدِيرُ فِي الفِعْلِ الوَاقِعِ بَعْدَ « لَوِ »[٣] [الحَذْفُ لِـ « أَنْ » مَعَه ، و« أَنْ » والفِعْلُ في مَوْضِعِ المَصْدَرِ ، وهُوَ مَفْعُول « وَدِدْتُ » ، والتَّقْدِيرُ : وَدِدْتُ أَنْ لو][٤] ، فَحُذِفَتْ[٥] « أَنْ » ، ووَقَعَ الفِعْلُ مَوْقِعَ الاسْمِ ، فالفِعْلُ فِي مَوْضِعِ المَفْعُولِ .

وحَسَّنَ هذا الحَذْفَ لِذِكْرِ « لو » فِي الكَلامِ = أَنَّهُ حَرْفٌ ، فَصَارَ الحَرْفُ المَذْكُورُ كَالبَدَلِ مِنَ المَحْذُوفِ ، كَمَا صَارَ اللام في قَولِهم :
439 « ما كَانَ لِيَفْعَلَ »[٦] بَدَلاً مِنْ « أَنْ » = وكَمَا ٱسْتَجَازُوا أَنْ يُحْذَفَ حَرْفُ الجَرِّ مَعَ « أَنْ » فِي نَحْوِ : « جِئْتُ أَنَّكَ تُرِيدُ الخَيْرَ »[٧] . وذَهَبَ الخَلِيلُ[٨] إِلى أَنَّهُ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ . ولَمْ يَقُلْ ذلكَ أَحَدٌ[٩] ، إِذْ كَانَ المَصْدَرُ

---

(١) وهو الفراء ومن وافقه .

(٢) ما ذهب إليه أبو عليّ من زيادة لو لا أعرف أحداً تقدمه إليه ، انظر ما علقناه في كشف المشكلات ٧٨ ح ٤ ، والمصادر المذكورة ثمة ، وتمهيد القواعد ٢/ ٧٧٢ ، وانظر ما سلف ٧٢٨ ح ٥ .

(٣) في صل : بعد أَن، وفي يق: بعده أَن ، والصواب ما أثبت .

(٤) زدتُ ما بين حاصرتين ليستقيم الكلام ، قدرتُه من معنى كلامه فيما يأتي ٧٣٣ س ٦ و٧٣٥ س ٧ ـ ٨ .

(٥) في صل ويق : وحذفت .

(٦) انظر الكتاب ١/ ٤٠٨ بولاق ٣/ ٥٧ هارون ، وانظر المصادر التي ذكرناها في كشف المشكلات ٦٥١ ح ٣ في حديث لام الجحود هذه .

(٧) الكتاب ١/ ٤٦٤ بولاق ٣/ ١٢٦ هارون ، وشرحه للسيرافي ٣/ ٣٤٦ ، والمصادر المذكورة فيما سلف ١٨٧ ح ٩ .

(٨) نسبة ذلك إلى الخليل وهمٌ ، فمذهب الخليل أنه في موضع نصب غير شك .

(٩) هذا غريبٌ من مثل الشيخ أبي عليّ ! وبقاء المصدر المؤول بعد حذف الجار على جرِّه هو قول الكسائي ، وكأنَّ سيبويه يميل إليه ، وهو الأقوى عند أبي سعيد السيرافي ، وهو المذهب الذي =

الصَّحِيحُ(١) لا تَجُوزُ إِرَادةُ الحَرْفِ(٢) مَعَهُ .

وإِذَا كَانُوا قَدْ حَذَفُوا الحَرْفَ فِي الكَلامِ لِجَرْيِ ذِكْرِ حَرْفٍ فيهِ ، نَحْوِ : « بِمَنْ تَمْرُرْ أَمْرُرْ »(٣) ؛ ونَحْوِ : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ إِنْ لا صَالِحٍ فَطَالِحٍ »(٤) = فَحَذْفُ الحَرْفِ حَيْثُ ذَكَرْنَا أَسْوَغُ .

= وحَسَّنَ ذلكَ أَلا يَظْهَرَ مَعَهُ الحَرْفُ ؛ لِكَوْنِ المَذْكُورِ بَدَلاً مِنَ المَحْذُوفِ . أَلا تَرَى أَنَّ الخَلِيلَ وسِيبَوَيْهِ(٥) آسْتَجَازَا حَذْفَ(٦) الجَارِّ والمَجْرُورِ مِنَ الصِّلةِ فِي قَوْلِه(٧) :

إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْماً على مَنْ يَتَّكِلْ

لِجَرْيِ ذِكْرِ « على » قَبْلُ .

فإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ حَذْفُ هذا أَجْدَرَ ؛ لِذِكْرِ الحَرْفِ ، وكَوْنِهِ بَدَلاً مِنَ المَحْذُوفِ .

= نصرناه فيما علقناه في كشف المشكلات ١٧٧ ح ٢ ، والاستدراك ٥٢٦ ح ١٢ ، ومقالة « هل لك في كذا وكذا » في الحصائل ١/ ١١ ـ ١٨ ، وسلف بسط التعليق عليه ١٨٧ ح ٩ .

(١) أَو الصَّريح غير المؤوَّل . وقوله إذ كان حتى قوله ٧٣٥ س٦ نصالحكم = ليس في يق .

(٢) في صل : الحذف محرفاً . يريد أَنَّ المصدر الصحيح لا يجوز أن يكون مجروراً على إرادة الجارّ فيه ، فلا يقال : جئتك إرادتِكَ الخيرَ بالجرّ على إرادة حرف الجر .
كذا قال أبو عليّ وقد ذهل هنا عن قول سيبويه في علّة هذا الحذف ، وهو أنه « حرف كثر استعماله في كلامهم فجاز حذف الجار فيه إلخ » .

(٣) الكتاب ١/ ٤٤٣ بولاق ٣/ ٨١ هارون . أي أَمرر به . قال سيبويه : وليس بحدّ الكلام ، وفيه ضعف اهـ . وكان في صل : من تمرر ، خطأ . وسلف المثال ٢٢١ ، ويأتي ١٣٥٠ .

(٤) الكتاب ١/ ١٣٢ بولاق ١/ ٢٦٢ هارون ، وشرحه للسيرافي ٢/ ١٦٠ والحجة ٦/ ١٧١ أي إن لا أكن مررت بصالح فبطالح . وكان في صل : ما مررت برجل إن صالح فطالح ، والصواب ما أثبت من الكتاب ، وشرحه والحجة . قال سيبويه : وهذا قبيح ضعيفٌ اهـ .

(٥) الكتاب ١/ ٤٤٣ بولاق ٣/ ٨١ هارون .

(٦) في صل : حرف ، محرَّفاً .

(٧) قول راجز لمَّا نقف له على اسم ولا نسبة ، وقد سلف مع بيت قبله ٥٦٨ وتخريجه ثمة .

أَلا تَرَى أَنَّ [« أَنْ »][(١)] هذِهِ قَدْ حُذِفَتْ فِي مَوَاضِعَ لَمْ يَقَعْ مِنْهَا بَدَلٌ ، والمَعْنَى على الحَذْفِ ، [نَحْوِ][(٢)] قَولِهِم : « عَسَيْنا نَفْعَلُ »[(٣)] ، و[(٤)] :

440

أَلا أَيُّهَا ذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرُ الوَغَى [75/2]

و : ﴿ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ ﴾[(٥)] [سورة الزمر ٣٩/ ٦٤] . فإِذَا حُذِفَتْ حَيْثُ لَمْ يَقَعْ مِنْ حَذْفِهَا عِوَضٌ = كَانَ حَذْفُها هُنَا أَجْدَرَ ؛ لِذِكْرِ « لَوْ » .

فإِذا كَانَتْ « لوْ » زَائِدَةً كَانَ الفِعْلُ الوَاقِعُ بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ المَفْعُولِ[(٦)] ، كَمَا كَانَ « أَلْهُو » فيما أَنْشَدَه أَبُو زَيْدٍ[(٧)] مِنْ قَوْلِهِ[(٨)] :

فَقَالُوا مَا تَشَاءُ فَقُلْتُ أَلْهُو[(٩)]

= وَاقِعاً مَوْقِعَ المَفْعُولِ ، وهُوَ فِعْلٌ مُشَابِهٌ له .

ويَدُلُّ على زِيَادَةِ « لَوْ » في هذا المَوْضِعِ أَنَّهَا تُحْذَفُ بَعْدَ « وَدِدْتُ » فَيَقَعُ الاسْمُ بَعْدَهُ فِي موْضِعِ نَصْبٍ . فإِذَا صَارَ دُخُولُها وخُرُوجُها فِي المَعْنَى وَاحِداً =

---

(١) زيادة مني .

(٢) زيادة مني .

(٣) الكتاب ١/ ٤٥٢ بولاق ٣/ ٩٩ هارون . قال سيبويه : فإذا لم يذكروا أَنْ جعلوا المعنى بمنزلته في عَسَينا نفعل ، وهو في الكلام قليل لا يكادون يتكلمون به ، فإذا تكلموا به فالفعل كأنه في موضع اسم منصوب ، كأنه قال عسى زيد قائلاً ثم وضع يقول موضعه اهـ .

(٤) قول طرفة ، وقد سلف ١٦٧ وتخريجه ثمة ، وسيأتي ١٠٦٢ ـ ١٠٦٣ .

(٥) سيأتي بسط الكلام فيها فيما يأتي ١٠٦٢ ـ ١٠٦٥ برقم ٥ .

(٦) انظر ما سلف ٧٣١ .

(٧) في غير نوادره .

(٨) قول عُرْوَةَ بنِ الوَرْد ، ديوانه ق ٨/١ ص ٣٤ . وهو في شرح اللمع للمصنف ٧٤٣ ، وكتاب الشعر ٤٦٠ ، والشيرازيات ٤٨ ، ٣٨١ ، ٥٦٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ١١ ، والخصائص ٢/ ٤٣٥ ، والمحتسب ٢/ ٣٢ ، وشرح المفصل ٢/ ٩٥ ، واللسان (أ ث ر) .
وعزا إنشاده إلى أبي زيد أبو عليّ وابن جنّي ، وذلك في غير نوادره المطبوعة .

(٩) عجزه :

إلى الإِصْبَاحِ آثِرَ ذِي أَثِيرِ

آثر ذي أثير : أي أَوَّلَ كلِّ شيء . وكان في صل : وقالوا .

كانَ كدُخُولِ « مِنْ » ونَحْوِه ، فِي نَحْوِ : « ما جاءَني مِنْ أَحَدٍ »(١) . وذلكَ نَحْوُ قَوْلِه تعالىٰ : ﴿ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ ﴾(٢) [سورة الأنفال ٧/٨] . فهذا فِي المَعْنَى كَقَوْلِهِ : ﴿ يَوَدُّ ٱلْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِى ﴾(٣) [سورة المعارج ٧٠/١١] ، فهذا يَدُلُّ على زِيَادَةِ « لَوْ » .

فإِنْ قُلْتَ : مَا تُنْكِرُ أَنْ يَكُونَ الفِعْلُ مُعَلَّقاً ؟ لأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ بَعْدَهُ « أَنَّ » الثَّقِيلةُ
فِي نَحْوِ : ﴿ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ ﴾ [سورة الأنفال ٨/ ٧] كما 441
وَقَعَتْ بَعْدَ : « عَلِمْتُ أَنَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ » . فإِذا جُعِلَ بِمَنْزِلَةِ « عَلِمْتُ » فِي هذا جُعِلَ بِمَنْزِلَتِهِ فِي التَّعْلِيقِ .

= فالقول : أَنَّ ذَلِكَ لا يُوجِبُ فيهِ التَّعْلِيقَ . ولَوْ جازَ التَّعْلِيقُ فيهِ لِمَا ذَكَرْتَ لَجازَ أَنْ يُعلَّقَ « سَرَرْتُ » لِقَوْلِ الأَعْشَى(٤) :

هَلْ سَرَّ حِنْقِطَ أَنَّ القَوْمَ صَالَحَهُمْ   أَبُو حُرَيْثٍ ولَمْ يُوجَدْ لَهُمْ خَلَفُ(٥)

ويُروَى : « ولم يُؤْخَذْ »(٦) . و« حِنْقِطُ » ٱمْرَأَةٌ(٧) ،

---

(١) انظر ما علقناه على زيادة مِن في كشف المشكلات ٢٥ ح ٧ .

(٢) أَنَّ وما دخلت في تأويل مصدر هو مفعول به لـ « تودّون » .

(٣) جملة « يفتدي » في موضع نصب مفعول به .

(٤) ديوانه ق ٦٢/ ١٥ ص ٢١٠ ، والجمهرة ٥٤٩ ، ١١٤٢ .

(٥) كذا أنشده ، وصحةُ إنشاده : لَهُ خَلَفُ .

حِنْقِط : امرأة يزيدَ بنِ القُحَادِيَّة من بني جعفر بن ثعلبة كما في شرح الديوان ٢٠٨ . وفي اللسان (ق ح د) : وبنو قُحَادة بطن منهم أُمُّ يزيد بن القحادية أحد فرسان بني يربوع . وفي الجمهرة ٥٤٩ أحد فرسان العرب من بني تميم . فهو من بني جعفر بن ثعلبة بن يربوع بن حنظلة بن مالك ابن زيد مناة بن تميم ، انظر جمهرة أنساب العرب ٢٢٤ .

وفي الجمهرة ١١٤٢ أن بني قحادة قبيلة من بكر بن وائل .

ورواية الجمهرة : سالمهم أبو شريح ، وفي الموضع الأول ٥٤٩ أنه يزيد بن القحادية . وفي شرح الديوان ٢١٠ أبو حريث : يزيد بن شريح ، وأبو شريح بعده ؟

خلف : مَن يجيءُ بعده ويقوم مَقامه .

(٦) لم أجده هذه الرواية .

(٧) لم يذكر صاحب هذا القول ـ ولا أعرفه ـ لها نسباً أو ما تعرف به .

ويُقَالُ[١] : حِنْقِطُ : ٱمْرَأَةُ أَبِي حُرَيْثٍ ، وأَبُو حُرَيْثٍ[٢] : رَجُلٌ مِنْ بَنِي ثَعْلَبَةَ بنِ يَرْبُوعٍ قُتِلَ يَوْمَئِذٍ ، يُرِيدُ : هَلْ سَرَّها أَنَّهُ سَلِمَ ولَمْ يَتَزَوَّجْ بَعْدُ[٣] .

فَكَمَا أَنَّ هذا النَّحْوَ مِنَ الأَفْعَالِ لا يُعَلَّقُ وإِنْ وَقَعَتْ بَعْدَه « أَنَّ » = كذَلِكَ لا يُعَلَّقُ « وَدِدْتُ » ، لأَنَّ « وَدِدْتُ » لا يُنْكَرُ أَنْ يَقَعَ بَعْدَها « أَنِ » الخَفِيفَةُ كَمَا وَقَعَتِ الثَّقِيلَةُ ، كما كَانَ ذَلِكَ فِي « سَرَرْتُ » ، فِي نَحْوِ قَوْلِهِ[٤] :

هَلْ سَرَّكُم فِي جُمَادَى أَنْ نُصَالِحَكُم[٥]

ومِمَّا يَدُلُّ على زِيَادَةِ « لَوْ » فِي هذا النَّحْوِ [76/1] ، وأَنَّ الفِعْلَ فِي تَقْدِيرِ الحَذْفِ لِـ « أَنْ » مَعَهُ = رَفْعُهُم الفِعْلَ المَعْطُوفَ عليهِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تعالىٰ : ﴿ وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾[٦] [سورة القلم ٦٨/ ٩] ، و﴿ وَدَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ تَغْفُلُونَ ﴾ [سورة النساء ٤/ ١٠٢] ، ثُمَّ قالَ : ﴿ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُم ﴾ [سورة النساء ٤/ ١٠٢] . فهُوَ نَحْوُ : « عَسَى زَيْدٌ يَقُومُ فَيَذْهَبُ »[٧] ، فهذا هُوَ الوَجْهُ، لأَنَّ الكَلامَ فِي تَقْدِيرِ إِيجابٍ . 442

---

(١) في الديوان أنها امرأة يزيد بن القُحادية وأنه أبو حريث .

(٢) في شرح الديوان أنه يزيد بن شريح ، وهو من بني جعفر بن ثعلبة بن يربوع ، انظر ٧٣٤ ح ٥ .

(٣) قوله : ويروى : ولم يؤخذ حتى قوله : ولم يتزوج بعدُ = أغلب الظن أنه من كلام الجامع فصل به ما تقدمه وما تلاه من كلام أبي علي في التذكرة .

(٤) وهو أَوْسُ بنُ حَجَر ، ديوانه ق ٣٤/ ٣ ص ٨٠ عن الحيوان ٥/ ٥١٤ ، والمعاني الكبير ٨٦٨ ، ١١٤٥ .

(٥) عجزه : إِذِ الشَّقَاشِقُ مَعْدولٌ بها الحَنَكُ

سرَّكم : الخطاب لبني عامر ، أي هل سرَّكم أنَّا لكم سِلْم في جمادى [يعني في يوم ذي نَجَب وهو لبني تميم على بني عامر] وقوله : إذ الشقاشق جمع شِقْشِقَة : جلدة حمراء في حَلْق الجمل العربيّ ينفخ فيها الريح فتنتفخ فيهدر فيها ، وإذا هاج الجمل وهدر وأخرج شقشقته عدل بها إلى أحد شِقَّي حنكه ، عن المعاني والحيوان واللسان (ش ق ق) .

(٦) انظر ما سلف ٧٢٨ .

(٧) الباب في عسى أن يكون في خبرها أَنْ فيقال : عسى زيد أن يقوم ، ومن العرب من يقول : عسى زيد يقوم ، يشبهها بـ « كاد » ، انظر الكتاب ١/ ٤٧٧ - ٤٧٨ بولاق ٣/ ١٥٨ هارون ، وما سلف ٧٣٣ ح ٣ . فإذا ما عطفوا على هذا الفعل المقدرة أَنْ معه رفعوا الفعل المعطوف عليه فقالوا : عسى زيد يقوم فيذهب لأن معناه موجب .

وإِذَا كَانَ كَذَلِكَ بَعُدَ النَّصْبُ كما بَعُدَ فِي قَوْلِك : « أَلَيْسَ زَيْدٌ عِنْدَكَ فَتَضْرِبُه »[١] ؟ لأَنَّ المَعْنَى مُوجَبٌ[٢] .

والذي ذَكَرْنَا[٣] أَنَّهُ فِي بَعْضِ المَصَاحِفِ[٤] ﴿ وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا ﴾[٥] [سورة القلم ٦٨/ ٩] بالنَّصْبِ = على أَحَدِ أَمْرَيْنِ :

إِمَّا أَنْ يَكُونَ لَمَّا كَانَ مَعْنَى ﴿ وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ ﴾ مَعْنَى : وَدُّوا أَنْ تُدْهِنَ = حُمِلَ[٦] المَعْطُوفُ على المَعْنَى[٧] ، كما أَنَّ قَوْلَه : « هُوَ أَحْسَنُ الفِتْيَانِ وأَجْمَلُه »[٨] ، مَحْمُولٌ على المَعْنَى ، لأَنَّ « أَحْسَنَ الفِتْيَانِ » و« أَحْسَنَ فَتًى » واحدٌ فِي المَعْنَى[٩] .

= وإِمَّا أَنْ تَكُونَ « لَوْ » ، وإِنْ كَانَتْ زَائِدَةً فِي هذا المَوْضِعِ لَمَّا كَانَتْ عَلَى لَفْظِ غَيْرِ الزائدةِ = أُجْرِيَتْ مُجْرَاهَا للشَّبَهِ اللَّفْظِيِّ ، كَمَا أُجْرِي « أَحْمَدُ » مُجْرَى « أَضْرِبُ » فِي مَنْعِ الجَرِّ والتَّنْوِينِ[١٠] .

---

(١) برفع المعطوف بالفاء لأنه ليس جواباً للاستفهام ، لأن الهمزة في « أليس » للتقرير ، فعاد الكلام إيجاباً . انظر ذكر هذه الهمزة في الحصائل ١/ ١٠٥ والمصادر ثمة .

(٢) لأنَّ معناه زيد عندك ، فهو موجب . وهذا كقوله : ألستَ قد فعلتَ فأَفعلُ ، انظر الكتاب ١/ ٤٢٢ بولاق ٣/ ٣٦ هارون .

(٣) لم يتقدم لأبي علي فيما نقله الجامع من كلامه في تذكرته ذكرُ ما يأتي من القراءة . وفي يق ذكر .

(٤) وهو ما زعمه هارون بن موسى العتكيُّ الأعور فيما أخبر عنه سيبويه في الكتاب ١/ ٤٢٢ بولاق ٣/ ٣٦ هارون ، وانظر البحر ٨/ ٣٠٩ ، والدر المصون ١٠/ ٤٠٢ ، ومعجم القراءات ١٠/ ٣١ . ثم زعم ابن برهان في شرح اللمع له ٢/ ٣٥٩ أنه في حَرْف أُبَيٍّ .

(٥) وقراءة الناس ـ وهو ما في المصاحف الأئمة ـ ﴿ فَيُدْهِنُونَ ﴾ .

(٦) جواب قوله لمَّا . وفي صل : بحمل ، خطأ ، صوابه من يق .

(٧) حكى ابن مالك في شرح التسهيل له ١/ ٢٢٩ قول أبي علي في التذكرة في تخريج هذه القراءة أنه حمل على المعنى ، وانظر التذييل والتكميل ٣/ ١٥٩ ، وشرح التسهيل للمرادي ٢١٩ ، وتمهيد القواعد ٢/ ٧٦٦ ، وقد نقلوا قول ابن مالك .

(٨) الكتاب ١/ ٤١ بولاق ١/ ٣١ باريس ١/ ٨٠ هارون .

(٩) وهذا كلام كما تراه .

(١٠) يريد أنه لمَّا كان على وزن الفعل منع الصرف ، ولو قال : مُجْرَى أَصْنَع = كان أوفق للفظه . =

أَلا تَرَى أَنَّ « لَوْ » هـٰذِهِ على لَفْظِ « لَوِ » التي مَعْنَاهَا الأَمْرُ[١] فِي قَوْلِهِ[٢] :

لو تُعانُ فَتَنْهَدَا[٣]

443

والمَعْنَى : أَعَانَها الله[٤] .

وكذلكَ قَوْلُه تعالىٰ : ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَتَكُونَ ﴾[٥] [سورة الشعراء ٢٦/١٠٢]

= وانظر منع ما كان مثله في الكتاب ٢/ ٢ ـ ٥ بولاق ٣/١٩٧ ـ ١٩٩ هارون ، والمقتضب ٣/ ٣١١ ، والارتشاف ٢/ ٨٦١ وغيرها .

(١) في صل : الآخر ، وفي يق : الاحر ، محرَّفين .

في شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٣٠ : قال [أبو عليّ] في التَّذْكرة بعد كلامه على قراءة من قرأ « فيدهنوا » بالنصب : يجوز أن تكون لو هذه أجريت مُجرى التي بمعنى الأَمر في قوله : لو نعان فننهدا ، أي أَعِنَّا يا أَلله فننهد = وقال أيضاً في قوله تعالى ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ﴾ أي أحدث لنا كرَّة فنكون . **هذا نصُّ كلامه في التذكرة** اهـ وانظر تمهيد القواعد ٢/ ٧٦٩ ، والتذييل والتكميل ٣/ ١٥٩ ، وشرح التسهيل للمرادي ٢١٨ .

وفي شرح التسهيل للمرادي ٢١٩ أن قول أبي علي أنّ لَوْ بمعنى الأمر ينبغي ألا يحمل على ظاهره ، وإنما يريد أبو علي أنها أُشربت معنى التمنّي ، والتمنّي طلب .

(٢) قَوْل أَعْشَى هَمْدَان شعره في الصبح المنير ق ١٠/ ١٤ ص ٣٢٠ . وهو له في شرح اللمع لابن برهان ٢/ ٣٥٩ . وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٢٩ ، وللمرادي ٢١٨ ، والتذييل والتكميل ٣/ ١٥٨ ، وتمهيد القواعد ٢/ ٧٦٨ ، والمقاصد النحوية ٤/ ٤١٣ .

(٣) تمامه :

وسِـرْنـا إِلَيْـهِ فـي جُمُـوعٍ كـأَنَّهـا جِبَـالُ شَـرَوْرَى لَـوْ تُعَـانُ فَتَنْهَـدا

وفي شعره :

دَلَفْنـا إليـه فـي صُفُـوفٍ كَـأَنَّهـا

إليه : إلى الحجَّاج . شَرَوْرَى : جبل بين العَمْق والمَعْدِن في طريق مكة إلى الكوفة ، عن معجم ما استعجم ٧٩٤ ، وانظر معجم البلدان ٣/ ٣٣٩ وفيه أنه اسم لمواضع . تَنْهَد : تنهض إلى العدوّ .

وفي شرح التسهيل لابن مالك ، والتذييل ، وتمهيد القواعد ، والمقاصد النحوية ، لو نعان فننهدا ، بالنون في الفعلين مصحفاً .

(٤) في شرح اللمع لابن برهان : أي ليتها أعانها الله . وفي شرح التسهيل للمرادي : أعاننا الله فننهدا . وفي شرح التسهيل لابن مالك وعنه في تمهيد القواعد : أَعنّا يا أَلله فننهد ، انظرح ١ .

(٥) كشف المشكلات ٩٩٣ والمصادر ثمة .

المَعْنَى : لِتَكُنْ لَنَا كَرَّةٌ . إلا أَنَّ الدُّعَاءَ لا يُقَالُ فيهِ أَمْرٌ ، فالتَّقْدِيرُ : أَحْدِثْ لنا كرَّةً فنكُونَ(١) .

ومِثْلُه فِي التَّشْبيهِ اللَّفْظِيِّ فِي الحُرُوفِ قَوْلُه(٢) :

يُــرَجِّــي ٱلْعَبْــدُ مَــا إِنْ لا يَــرَاهُ(٣)

وقَوْلُه(٤) :

لَمَا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ(٥)

---

(١) بعض كلام أبي علي نصَّ ابن مالك ومن نقل عنه أنه في التذكرة ، انظر ما نقلناه في ٧٣٧ ح ١ .

(٢) وهو جابرُ بنُ رَألَان الطائيُّ كما في نوادر أبي زيد ٢٦٤ ، وإليه نسبه ابن الأعرابي في نوادره ثم قال : ويقال : إنها لإياس بن الأَرَتِّ ، عن الخزانة ٣/ ٥٦٧ ـ ٥٦٩ ، وانظر شرح أبيات المغني ١/ ١٠٧ ـ ١١١ .

وهو في الشيرازيات ٥٦٥ ، والبغداديات ٢٨١ ، والإغفال ٢/ ٢١٥ ، والحلبيات ٢٦٨ .

(٣) عجزه :

وتَعْــــرِضُ دُونَ أَبْعَــــدِهِ خُطُـــــوبُ

ورواية مطبوعة النوادر : ما إن لا يلاقي ، ونقل البغدادي في شرح أبيات المغني عن النوادر في أصل جليل « لا يراه » ، ثم ذكر أن في نسختين منها لا يلاقي ، وروى أبو حاتم : ما لا إن يلاقي ، ورأى الأخفش عليٌّ أَنَّ الصواب ما أَن بفتح الهمزة ، ورواية الكسر صحيحة ثابتة ، انظر شرح أبيات المغني .

ويروى : الخطوبُ ، وخطوب جمع خَطْب وهو الأمر والشأن عظم أو صغر ، والمراد هنا الأَمر العظيم الشديد ، عن شرح أبيات المغني .

الشاهد فيه أنَّه زاد إنْ بعد « ما » الموصولة ؛ لأنها على لفظ ما النافية التي تزاد بعدها إن ، انظر الحلبيات ٢٦٨ .

(٤) وهو النَّابغَةُ الذُّبْيَانِيُّ ، ديوانه ق ٢٢/ ١٥ ص ١٣٩ (صنعة ابن السكيت) ق ٢٧/ ١٥ ص ١٥١ (صنعة الأعلم) .

وهو في الأصول ١/ ٥٢٠ ، والحلبيات ٢٦٨ ، والبغداديات ٢٨١ ، والتعليقة ٤/ ٢٤٦ ، والشيرازيات ٥٦٥ ، وشرح اللمع لابن برهان ٢/ ٦٩٦ ، ودقائق التصريف ٤٦٤ ، وشرح أبيات المغني ٨/ ٥٦ ـ ٥٨ .

(٥) تمامه :

لَمَــا أَغْفَلْــتُ شُكْــرَكَ فَــٱصْطَنِعْنــي وكَيْــفَ ومِــنْ عَطَــائِـكَ جُــلُّ مــالِـي=

فَكَذَلِكَ « لَوْ » هذِهِ أُجْرِيَتْ مُجْرَى غَيْرِ الزِّيَادَةِ(١) .

٤٣- قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ ﴾(٢) [سورة البقرة ١٢٨/٢] . التَّقْدِيرُ : رَبَّنَا واجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وأُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ مِنْ ذُرِّيَّتِنا(٣) ، فَفَصَلَ بَيْنَ الواوِ والمفْعُولِ بالظَّرْفِ(٤) .

٤٤- وقَوْلُه تعالىٰ : ﴿ رَبِّ ٱجْعَلْنِى مُقِيمَ ٱلصَّلَوٰةِ وَمِن ذُرِّيَّتِى ﴾(٥) [سورة إبراهيم ٤٠/١٤] يَكُونُ(٦) على أَحَدِ أَمْرَيْنِ :

يَكُونُ على قِيَاسِ قَوْلِ أَبِي الحَسَنِ « مِنْ » زَائِدَةً(٧) ، والتَّقْدِيرُ : اجْعَلْنِي(٨)

= ويروى : فأَنْتَصِحْني ، أي أَعِنِّي على نصيحتك . ويروى في غير الديوان : لَمَا أُنسِيتُ .
أَغْفَلْتُ : تركتُ إهمالاً من غير نسيان . شُكْرَكَ : كاف الخطاب للنُّعمان بن المنذر . فَٱصْطَنِعْني : فٱجعلني موضع الصَّنِيعة منك ، وهي الفعل الجميل ، والصحيح رواية الجمهور [وهي رواية الأصمعي] فَٱنْتَصِحْنِي : أَيِ ٱقْبَلْ نُصْحِي . فكيف : فكيف أُغْفِل شكرك . جُلُّ مالي : مُعْظَمُه ، عن شرح أبيات المغني .
الشاهد فيه أنه زاد اللام مع ما النافية ؛ لأنها على لفظ الموصولة التي تلحقها لام الابتداء ، انظر الحلبيات ٢٦٨ .

(١) هذا آخر ما نقله الجامع من كلام أبي علي في التذكرة تاركاً التصريح بأنه كلامه وباسم كتابه الذي نقل منه . وقد دَلَّنا على ذلك ما نقل من كلامه فيها ، انظر ما سلف ٧٢٩ ح ١ و٧٣٦ ح ٧ و٧٣٧ ح ١ .

(٢) كشف المشكلات ٩٩ - ١٠٠ ، والاستدراك ٤٢٧ والمصادر فيهما ، وما يأتي ١١٥٠ - ١١٥١ برقم ١٤ وفي رقم ١٥ .

(٣) هذا تقدير أبي علي في التذكرة أظن .

(٤) انظر التعليق على الفصل بين الواو والمعطوف في كشف المشكلات ٩٩ ، ٥٨٠ ، ١٣٥٩ ، والاستدراك ٤٢٠ ح ٣ .
والظاهر أنَّ التقدير : واجعل من ذريتنا أُمَّةً ، ولا فصل ، انظر كشف المشكلات والاستدراك .

(٥) كشف المشكلات ٦٤٨ ، والاستدراك ٤٢٨ والمصادر فيهما .

(٦) أخذ كلامه في الآية من التذكرة ، انظر التعليق فيما يأتي ٧٤٠ ح ٢ .

(٧) انظر ما علقناه على زيادة مِن في كشف المشكلات ٢٥ ح ٧ .

(٨) في صل : واجعلني ، بإقحام الواو .

مُقِيمَ الصَّلاةِ وذُرِّيَّتِي . [76/2] .

[والثَّانِي : أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ : واْجْعَلْ مِنْ ذُرِّيَّتِي][١] مُقِيمَ الصَّلاةِ ، والمَفْعُولُ مَحْذُوف ، لا بُدَّ مِنْ ذَلِكَ . أَلا تَرَى أَنَّهُ لا يَجُوزُ : واْجْعَلْنِي مِنْ ذُرِّيَّتِي[٢] . 444

٤٥ـ قَوْلُه تعالىٰ : ﴿فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَاۚ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِۚ﴾ [سورة البقرة ٢/ ١٤٤] ، ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَاۖ﴾[٣] [سورة البقرة ٢/ ١٤٨] .

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ[٤] : وَلَّيْتُكَ القِبْلَةَ : إِذَا صَيَّرْتُكَ تَسْتَقْبِلُها بِوَجْهِكَ ، ولَيْسَ هـٰذَا المَعْنَى فِي « فَعِلْتُ » منهُ . أَلا تَرَى أَنَّكَ إِذا قُلْتَ : وَلِيتُ الحَائِطَ ، ووَلِيتُ الدَّارَ = لَمْ يَكُنْ فِي « فَعِلْتُ » منهُ دِلالَةٌ على أَنَّكَ وَاجَهْتَهُ ، كَمَا أَنَّ[٥] فِي قَوْلِهِم : وَلَّيْتُكَ القِبْلَةَ ، ووَلَّيْتُكَ المَسْجِدَ الحَرَامَ = دِلالَةً على أَنَّ المُرَادَ وَاجَهْتَهُ .

فـ « فَعَّلْتُ » فـي هـذِهِ الكَلِمَـةِ لَيْـسَ بِمَنْقُـولٍ مِـنْ « فَعِلْـتُ » الـذي هُـو « وَلِيتُ » ، فيَكُونَ على حَدِّ قَوْلِكَ : « فَرِحَ » و« فَرَّحْتُهُ » ، ولَكِنَّ هذا المَعْنَى الذي هُوَ المُوَاجَهَةُ عارِضٌ فِي « فَعَّلْتُ » ولم يَكُنْ في « فَعِلْتُ » .

وإِذَا كَانَ كذلكَ كَانَ فِيهِ دِلالَةٌ على أَنَّ النَّقْلَ لَمْ يَكُنْ مِنْ « فَعِلْتُ » كما كَانَ

---

(١) زيادة مني .

(٢) في صل : لا يجوز ربّ اجعلني إلخ، وأثبت ما في يق . ووقع في كشف المشكلات ٦٤٨ زيادات مخطوطة طنطا اللوح ٥٨/١ : **فا في التذكرة** : التقدير : واجعل من ذريتي مقيم الصلاة لأنه **لا يكون اجعلني من ذريتي** إلا أنه حذفه لأنه معلوم . . . » اهـ يريد أن التقدير : واجعل من ذريتي مقيم الصلاة ، فحذف الفعل « اجعل » كما حذف المفعول « مقيم الصلاة » ؛ لأنَّ ما قبلهما دليل عليهما . وانظر الاستدراك ، وقد نبهنا ثمة علىٰ سهو أبي علي والجامع فيما لم ينقله الجامع ههنا .

(٣) كشف المشكلات ١١٠ ـ ١١٢ والمصادر ثمة .

(٤) في الحجة : ٢/ ٢٣٠ ـ ٢٣٤ وينتهي كلام أبي عليّ ص ٧٤٤ ، وحذف الجامع بعض كلام أبي عليّ، ويأتي التنبيه عليه في موضعه .

(٥) في صل ويق : أنك ، والصواب ما أثبت من الحجة .

قَوْلُهم : « أَلْقَيْتُ مَتَاعَكَ بَعْضَه على بَعْضٍ »(١) = لَمْ يَكُنِ النَّقْلُ فيهِ مِنْ : لَقِيَ مَتَاعُكَ بَعْضُهُ بَعْضاً ، ولَكِنَّ « أَلْقَيْتُ » كَقَوْلِكَ « أَسْقَطْتُ »(٢) .

ولَوْ كَانَ مِنْهُ زَادَ مَفْعُولٌ آخَرُ فِي الكَلامِ ، ولَمْ يُحْتَجْ فِي تَعْدِيَتِهِ إِلى المَفْعُولِ الثَّانِي(٣) إِلَى حَرْفِ الجرِّ وإِلْحَاقِهِ المَفْعُولَ الثَّانِيَ فِي قَوْلِكَ : أَلْقَيْتُ بَعْضَ مَتَاعِكَ عَلَى بَعْضٍ ، كَمَا لَمْ يُحْتَجْ إِليهِ فِي : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً ، وأَضْرَبْتُهُ إِيَّاهُ ، ونَحْوِ ذَلِكَ . فَكَذَلِكَ(٤) « وَلَّيْتُكَ قِبْلَةً » ، مِنْ قَوْلِكَ : « وَلِيتُ » = كـ « أَلْقَيْتُ » مِنْ قَوْلِكَ : « لَقِيتُ » . 445

وقالَ عَزَّ وجَلَّ : ﴿ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [سورة البقرة ٢/ ١٤٤] ، فهذا على المُوَاجَهَةِ لَهُ ، ولا يَجُوزُ على غَيْرِ المُوَاجَهَةِ مَعَ العِلْمِ ، أَوْ غَلَبَةِ الظَّنِّ التي تُنَزَّلُ(٥) مَنْزِلَةَ العِلمِ فِي تَحَرِّي القِبْلَةِ .

وقَدْ جَاءَتْ هذِهِ الكَلِمَةُ(٦) مُسْتَعْمَلَةً على خِلافِ المُقَابَلَةِ والمُوَاجَهَةِ ، وذلكَ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ : ﴿ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ ﴾ [سورة البقرة ٢/ ٨٣] ، ﴿ ثُمَّ تَوَلَّيْتُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ ﴾ [سورة البقرة ٢/ ٨٤] ، ﴿ عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝١ أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ ﴾ [سورة عبس ٨٠/ ١ ـ ٢] أي : أَعْرَضَ عنه [77/1] ، وقالَ عَزَّ وجَلَّ : ﴿ وَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ وَقَالَ يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ ﴾ [سورة يوسف ١٢/ ٨٤] ، ﴿ فَأَعْرِضْ عَن مَّن تَوَلَّىٰ عَن ذِكْرِنَا ﴾ [سورة النجم ٥٣/ ٢٩] .

فهذا مَعَ دُخُولِ الزِّيَادَةِ(٧) الفِعْلَ(٨) . [و](٩) فِي غَيْرِ الزِّيَادَةِ قَوْلُه تعالىٰ : 446

---

(١) سلف ٦٧٧ .

(٢) انظر ما سلف ٦٧٧ .

(٣) هذا اللفظ ليس في مطبوعة الحجة ٢/ ٢٣١ .

(٤) في صل ويق : وكذلك . وبعده في يق قولك، من زيادة ناسخ .

(٥) في صل ويق : الذي ينزله ، والصواب من الحجة .

(٦) يعني « وَلَّى » فَعَّل .

(٧) يعني زيادة التاء في تَوَلَّى تَفَعَّل .

(٨) في صل ويق : للفعل ، وأثبت ما في الحجة .

(٩) زيادة من يق والحجة .

﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴾ [سورة التوبة ٩/ ٢٥] . فالحالُ مُؤَكِّدَةٌ ، لأَنَّ في ﴿ وَلَّيْتُم ﴾ دِلالَةً على أَنَّهُم مُدْبِرُونَ[١] .

فهٰذَا على نَحْوَيْنِ :

أَمَّا مَا لَحِقَ التَّاءُ أَوَّلَهُ فإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ « تَحَوَّبَ » و« تَأَثَّمَ » : إذَا تَرَكَ الحُوْبَ والإِثْم[٢] ، وكذلكَ إِذا تَرَكَ الجِهَةَ التي هِيَ المُقَابِلَةُ .

ويَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الكَلِمَةُ اسْتُعْمِلَتْ على الشَّيْءِ وعلى خِلافِهِ ، كالحُرُوفِ المَرْوِيَّةِ فِي الأَضْدَادِ .

فأَمَّا قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ وَإِن يُقَٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ﴾ [سورة آل عمران ٣/ ١١١] ، وقَوْلُه : ﴿ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ ٱلْأَدْبَٰرَ ﴾ [سورة الحشر ٥٩/ ١٢] ، وقَوْلُه : ﴿ سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ ﴾ [سورة القمر ٥٤/ ٤٥] = فهذا مَنْقُولٌ مِنْ « فَعِلَ » ، تَقُولُ : دَارِي تَلِي دَارَهُ ، ووَلِيَتْ دَارِي دَارَهُ ، فإِذَا نَقَلْتَه إلى « فَعَّلَ » قُلْتَ : وَلِيْتُ مَآخِيرَه ، ووَلَّاني مَآخِيرَه ، ووَلِيتُ مَيَامِنَه ، ووَلَّاني مَيَامِنَه ، فَهُوَ مِثْلُ « فَرِحَ ، وفَرَّحْتُه » ، ولَيْسَ مِثْلَ « لَقِي ، وأَلْقَيْتُه »[٣] .

وقَوْلُه : ﴿ لَيُوَلُّنَّ ٱلْأَدْبَٰرَ ﴾ [سورة الحشر ٥٩/ ١٢] ، وقَوْلُه : ﴿ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ ﴾ [سورة القمر ٥٤/ ٤٥] = المَفْعُولُ الثَّانِي [الزَّائِدُ][٤] فِي نَقْلِ « فَعِلَ » إلى « فَعَّلَ » مَحْذُوفٌ [مِنْهُ][٥] ، ولَوْ لَمْ يُحْذَفْ كان[٦] كَقَوْلِه ﴿ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ﴾[٧] [سورة آل عمران ٣/ ١١١] . 447

---

(١) في صل : فالحال مؤكدة لأن في توليتم دلالة على أنهم مدبرين ، والصواب من يق والحجة .

(٢) وألقاهما عن نفسه وتجنَّبهما ، انظر معاني تَفَعَّل في شرح الشافية ١/ ١٠٤ ـ ١٠٥ وغيره . والحوب : كل مأثم .

(٣) بعده في صل : ولقَّيته، وليس في يق ولا الحجة .

(٤) زيادة من الحجة .

(٥) زيادة من الحجة عن أحد أصليها، وهو المخطوطة م مخطوطة الإسكندرية، ورمزها عندي خك .

(٦) في مخطوطة الحجة ط ـ وهي مخطوطة مكتبة مراد ملا ، ورمزها عندي خم ـ : لكان .

(٧) بعده في الحجة ٢/ ٢٣٣ كلام ترك الجامع نقله ، وهو نحو سبعة أسطر في المطبوعة .

وأَمَّا قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ وَإِن تَلْوُا أَوْ تُعْرِضُوا ﴾[١] [سورة النساء ٤/ ١٣٥] فِيمَنْ قَرَأَ[٢] ﴿تلْوا﴾ = فَمَعْنَاه - واللهُ أَعْلَمُ = الإِقْبَالُ عَلَيْهِنَّ ، والمُقَارَبَةُ لَهُنَّ فِي العَدْلِ فِي قِسْمِهِنَّ[٣] . أَلا تَرَى أَنَّهُ قَدْ عُودِلَ بالإِعْرَاضِ فِي قَولِهِ تعالىٰ : ﴿ أَوْ تُعْرِضُوا ﴾ فَكَأَنَّ[٤] قَوْلَهُ : ﴿ وَإِن تَلُوا ﴾ كَقَوْلِهِ : إِنْ أَقْبَلْتُم عَلَيْهِنَّ ، ولَمْ تُعْرِضُوا عَنْهُنَّ[٥] .

فإِنْ قُلْتَ : فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي ﴿تلُوا﴾ دِلالَةٌ على المُوَاجَهَةِ ، فَتَجْعَلَ قَوْلَهُ ﴿فَلَنُوَلِّيَنَّكَ﴾ [سورة البقرة ٢/ ١٤٤] مَنْقُولاً مِنْ هذَا ، [فمِنْ][٦] ثُمَّ اقْتَضَى المُوَاجَهَةَ = وتَسْتَدِلَّ على ذَلِكَ بِمُعَادَلَتِهِ لِخِلافِهِ الذي[٧] هُوَ الإِعْرَاضُ ؟

= فَالقَوْلُ : أَنَّ ذَلِكَ فِي هٰذِهِ الكَلِمَةِ لَيْسَ بِالظَّاهِرِ ، ولا فِي الكَلِمَةِ دِلالَةٌ على هٰذِهِ المَخْصُوصَةِ التي جَاءَتْ فِي قَوْلِهِ : ﴿فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا﴾ [سورة البقرة ٢/ ١٤٤] . وإذا لَمْ تَكُنْ عليها دِلالَةٌ لَمْ تَصْرِفْها عَنِ المَوْضِعِ الذي [77/2]

---

(١) كشف المشكلات ٣٢٦ - ٣٢٧ والمصادر ثمة .

(٢) وهما ابن عامر وحمزة ، وقرأ باقي السبعة ﴿ تَلْوُوا ﴾ ، انظر السبعة ٣٢٩ ، والحجة ٣/ ١٨٥ ، وكشف المشكلات .

(٣) سها أبو عليّ ههنا ، فتأوّل الآية على أنَّها في النِّساء ، والصحيح أنها في الحُكّام الذين يحكمون بين الناس ، وقيل في الشهداء الذين يشهدون عندهم ، انظر تفسير الطبري ٧/ ٥٨٤ - ٥٩٤ .
ثمَّ لمَّا تكلَّم في الحجة ٣/ ١٨٥ على وجهي القراءة تأولها على أنها في الحكّام ، فذكر قول ابن عباس أنها في القاضي بين الخصوم ، وقال : لأنَّ ولاية الشيء إقبال عليه وخلاف الإعراض عنه ، فالمعنى : إن تقبلوا أو تعرضوا اهـ .

(٤) في صل : فكان ، ولعلّ الوجه ما أثبت من الحجة . وقوله فكأنّ حتى قوله ولم تعرضوا ليس في يق .

(٥) كان في صل ويق : « الإقبال عليهم ، والمقاربة لهم في العدل في قسمهم . . . إن أقبلتم عليهم ولم تعرضوا عنهم » كذا وقع بضمير جماعة الذكور ، والصواب ما أثبت من الحجة .
فإن كان ما في صل ويق من الجامع فقد سها فيه محاولاً إصلاح ما في الحجة ، ولم ينفعه تذكير الضمائر ؛ لأن سياق كلام أبي علي في هذا الموضع من الحجة على ما سها فيه أنها في النساء .

(٦) زيادة من يق والحجة .

(٧) في صل : بمعادلته على خلاف الذي ، وفي يق لخلاف ، والصواب ما أثبت من الحجة .

جاءَتْ(١) فيهِ ، فَلَمْ تَتَعَدَّهَا(٢) إلى سِوَاها(٣) .

وقوله تعالىٰ : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَوَلَّوۡاْ عَنۡهُ ﴾(٤) [سورة الأنفال ٨/ ٢٠] ، فالضَّميرُ في ﴿ عَنۡهُ ﴾ إذا جَعَلْتَه للرَّسُولِ(٥) ٱحْتَمَلَ أَمْرَيْنِ(٦) :

448 ﴿لَا تَوَلَّوۡاْ عَنۡهُ﴾ : لا تَنْفَضُّوا عَنْهُ ، كما قال : ﴿ ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيۡهَا وَتَرَكُوكَ قَآئِمٗاۚ ﴾ [سورة الجمعة ٦٢/ ١١] ، وقال : ﴿ وَإِذَا كَانُواْ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمۡرٖ جَامِعٖ لَّمۡ يَذۡهَبُواْ حَتَّىٰ يَسۡتَـٔۡذِنُوهُۚ ﴾ [سورة النور ٢٤/ ٦٢] ، وقالَ : ﴿ قَدۡ يَعۡلَمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمۡ لِوَاذٗاۚ ﴾ [سورة النور ٢٤/ ٦٣] . وعلى هذا المَعْنَى قَوْلُه تعالىٰ : ﴿ بَعۡدَ أَن تُوَلُّواْ مُدۡبِرِينَ ﴾ [سورة الأنبياء ٢١/ ٥٧] : أَي بَعْدَ أَنْ تَتَفَرَّقُوا عنها .

ويَكُونُ(٧) ﴿لَا تَوَلَّوۡاْ عَنۡهُ﴾ [سورة الأنفال ٨/ ٢٠] : لا تُعْرِضُوا عَنْ أَمْرِهِ ، وتَلَقَّوْه بِالطَّاعَةِ والقَبُولِ ، كما قالَ عَزَّ وجَلَّ : ﴿ فَلۡيَحۡذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنۡ أَمۡرِهِۦٓ ﴾(٨) [سورة النور ٢٤/ ٦٣] .

٤٦ـ ومِنْ إِضْمَارِ المَفْعُولِ قَوْلُه تعالىٰ : ﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُۖ ﴾(٩)

---

(١) في صل ويق : جاء ، والصواب من الحجة .

(٢) هذا ما في المخطوطة ط « خم » من الحجة ، وفي المخطوطة م « خك » : « تنفذها » وكذا وقع في المطبوعة ٢/ ٢٣٣ من غير التنبيه على ما في المخطوطة الأخرى .

(٣) بعده في الحجة ٢/ ٢٣٤ كلام في سطر ترك الجامع نقله .

(٤) تفسير الطبري ١١/ ٩٧ ، والبسيط ١٠/ ٨١ ، ومجمع البيان ٤/ ٤٨٧ ، وغرائب التفسير ١/ ٤٣٧ ، والبحر ٤/ ٤٧٩ ، والدر المصون ٥/ ٥٨٨ .

(٥) وهو الظاهر .

(٦) حكى الواحدي في البسيط عن أبي علي وجهي تأويله وشرحه .

(٧) هذا الأمْر أو الوجه الثاني ، وانظر البسيط . وقد سلف هذا الوجه وحده ١٤٣ برقم ١٧٢ .
وكان في صل « ولا يكون » بإقحام لا ، وكذا وقع بإقحامها في أحد أصلي الحجة المخطوطة م « خك » ، والصواب من المخطوطة ط « خم » ، وعنها في المطبوعة ٢/ ٢٣٤ .

(٨) انتهى هنا ما ساقه الجامع من كلام أبي في الحجة مصرِّحاً بذلك ، انظر ما سلف ٧٤٠ ح ٤ .
وبعده في الحجة ٢/ ٢٣٤ بقية كلام لأبي علي .

(٩) كشف المشكلات ١٣٧ ـ ١٣٨ والمصادر ثمة .

[سورة البقرة ٢/ ١٨٥] ، المَعْنَى[(١)] : فَمَنْ شَهِدَ منكم المِصْرَ فِي الشَّهْرِ ، فَحَذَفَ المَفْعُولَ . [و][(٢)] لا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِهِ ، لأَنَّ المُسَافِرَ شَاهَدَ الشَّهْرَ ، ولا يَلْزَمُه الصَّوْمُ[(٣)] ، بَلْ يَجُوزُ لهُ الإِفْطارُ .

فَٱنْتِصَابُ ﴿ ٱلشَّهْرَ ﴾ عَلَى الظَّرْفِ ، وإِنَّما قَالَ : ﴿ فَلْيَصُمْهُ ﴾ ، ولَمْ يَقُلْ : فَلْيَصُمْ فيهِ ، والظُّرُوفُ إذا كُنِيَ عنها رُدَّ حَرْفُ الظَّرْفِ[(٤)] مَعَها = لأَنَّهُ قَدْ اتُّسِعَ فِيها ، ونَصَبَهُ نَصْبَ المَفْعُولِ بَعْدَ أَنِ ٱسْتَعْمَلَهُ ظَرْفاً .

وٱعْلَمْ[(٥)] أَنَّ « شَهِدَ » فِعْلٌ[(٦)] ٱسْتُعْمِلَ على ضَرْبَيْنِ :

أَحَدُهما : الحُضُورُ .

والآخَرُ : العِلْمُ .

449 فالذي مَعْنَاهُ الحُضُورُ يَتَعَدَّى إِلى مَفْعُولٍ به . ويَدُلُّكَ[(٧)] على ذلكَ قَوْلُه[(٨)] :

لَوْ شَهِدَ عادَ فِي زَمَانِ عَادِ[(٩)]

---

(١) أخذ الكلام في الآية من الحجة ١/ ٣٤ ـ ٣٥ بتصرف .

(٢) زيادة مني .

(٣) عبارته في كشف المشكلات : لأَنَّ المسافر قد شهد الشهر ولم يلزمه الصوم ، فثبت أنّ الإقامة في المصر شرط لوجوب الصوم اهـ وهذا ما عليه جمهور الأمة ، انظر أحكام القرآن للجصاص ١/ ١٨٤ ، ٢٠٠ ، ولابن العربي ١/ ١١٢ ، والمحرر الوجيز ١٦٥ ، والمصادر المذكورة في كشف المشكلات .

(٤) يعني « في » في « فيه » . وانظر تسمية الجار والمجرور ظرفاً في الاستدراك ٧ ح ١٦ .

(٥) قوله « واعلم » حتى آخر ما يأتي برقم ٤٦ وهو قوله ص ٧٥٤ : إلا أن حرف الجر يحذف مع أَنَّ وأَنْ = مُنْتَزَع من الحجة ٦/ ١٤١ ـ ١٤٦ .

(٦) لفظ أبي عليّ : « إِنَّ قَوْلَهم شَهِدْتُ فِعْل » فتصرف فيه الجامع فصار ما في المتن : واعلم أَنَّ إلخ .

(٧) في مطبوعة الحجة : يدلك ، بلا الواو .

(٨) راجز لم يزل عندنا مجهولاً . والبيت في الكتاب ٢/ ٢٧ ، وشرحه للسيرافي ٤/ ٢١ ، والنكت للأعلم ٨٤٠ ، والحجة ٦/ ١٤٢ ، والخصائص ٢/ ٣٣٨ ، والمخصص ١٧/ ٤٢ ، والإنصاف ٤٠١ ، والبحر ٤/ ٣٢٣ .

(٩) في مطبوعة الحجة : عاداً . والبيت من شواهدهم على ترك صرف عاد الأولى .

وقَوْلُه(١) :

ويَـوْمـاً شَهِـدْنَـاهُ سُلَيْمـاً وعَـامِـراً(٢)

فَتَقْدِيرُ هذا : شَهِدْنا فيه [سُلَيْماً](٣) . ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه(٤) :

---

(١) نسب في مطبوعة الكتاب ١/ ٧٥ باريس وعنها في ١/ ٩٠ بولاق إلىٰ رجلٍ من بني عامر ، ولم تقع عبارة النسبة في أصول طبعة هارون ١/١٧٨ فزادها عن مطبوعة باريس ، ولم تقع في شرح شواهده للأعلم بطرّته .

وهو في المقتضب ٣/ ١٠٥ و٤/ ٣٣١ ، والكامل ٤٩ ، ومعاني القرآن للزَّجّاج ١/١٢٨ ، والحجة ١/ ٣٥ و٦/١٤٢ ، والشعر ٤٥ ، والبغداديات ٣٩٧ ، والإغفال ١/ ٢٠١ ، والتنبيه ٥٣ ، ٣٦٢ ، وشرح اللمع لابن برهان ٥٧٦ ، ٥٩٧ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ٧ ، ٢٨٧ و٣/٢٢٦ ، والتبصرة والتذكرة ٣٠٨ ، ٥٢٩ ، والمقاصد الشافية ٣/ ٣٠٠ ، والبحر ٧/ ٢٤٠ ، وشرح أبيات المغني ٧/ ٨٤ .

(٢) عجزه :

قَلِيــلاً سِــوَى الطَّعْــنِ النِّهَــالِ نَــوَافِلُــهْ

ويروى ـ وهي رواية سيبويه ومن وافقه ـ : ويومٍ شهدناه ، قليلٍ . وفي الحجة : ويومٍ . سليماً وعامراً : قبيلتان من قَيس عَيْلان ، وهما بنو سُلَيْم بن منصور بن عِكْرِمَة بن خَصَفَة بن قيس عيلان = وبنو عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان . الطَّعْن : جمع طعنة . النِّهَال : جمع نَهَل : المرتوية . نَوَافِلُه : جمع نافلة : الغنائم وما يصيبُه الجيش ، عن شرح أبيات المغني ، وجمهرة أنساب العرب ٢٦١ (بنو سليم) ، ٢٧٢ (بنو عامر) .

(٣) زيادة من يق والحجة .

(٤) كعب بن مالك الأنصاري فيما قال الصغاني في العباب (ج ب ر) انظر الخزانة ١/ ١٩٩ ، والتاج (ج ب ر) ، وألحقه ناشر ديوانه ص ٢١٠ عن المعرب للجواليقي ، وهو بلا نسبة في طبعتي الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ و ف . عبد الرحيم ٢٥٨ عن طبعة الشيخ شاكر ؟ وهو له في اللسان (ج ب ر) .

ونسب في شرح الكتاب للسيرافي ٢/ ٣٠٠ ، والتبصرة والتذكرة ٣١٣ ، والدر المصون ٢/ ١٩ ، وبعض المصادر إلى حسّان ضلة ، انظر الخزانة ، وحاشية البغدادي على شرح بانت سعاد ٢/ ٤٤٨ . ولم يقع في أصول الديوان ، فألحقه ناشره عن المعرّب وبعض المصادر ، وهو كما علمتَ غير منسوب في المعرب يقيناً ؟

وهو في معاني القرآن للزجاج ١/ ١٥٩ ، والحجة ٢/ ١٦٨ و٦/ ١٤٢ ، والبسيط ٢٠/ ٢٥ ، وتفسير القرطبي ٢/ ٢٦٣ ، وغيرها . وسيأتي ١٤٧٩ .

شَهِدْنَا فَمَا تَلْقَى [لَنَا] مِنْ كَتِيبَةٍ ... يَدَ الدَّهْرِ إِلا جَبْرَئِيلُ أَمَامُهَا[١]

فهذا مَحْذُوفُ المَفْعُولِ ، التَّقْدِيرُ فيهِ : شَهِدْنا المَعْرَكَةَ ، أَوْ : مَنْ تَجَمَّعَ لِقِتَالِنا . ومنهُ قَوْلُه[٢] :

لَقَدْ شَهِدَتْ قَيْسٌ فَمَا كَانَ نَصْرُهَا ... قُتَيْبَةَ إِلا عَضَّهَا بِالأَبَاهِمِ[٣]

فهَٰذَا الضَّرْبُ المُتَعَدِّي إِلى مَفْعُولٍ واحِدٍ إذا نُقِلَ بالهَمْزَةِ تَعَدَّى إلى المَفْعُولَيْنِ ، تَقُولُ : شَهِدَ زَيْدٌ المَعْرَكَةَ ، وأَشْهَدْتُه إِيَّاها . ومِنْ هذا[٤] قَوْلُهُ : ﴿مَّآ أَشْهَدتُّهُمْ خَلْقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [سورة الكهف ١٨/ ٥١] لَمَّا[٥] نُقِلَ [« شَهِدَ »][٦] بالهَمْزَةِ صَارَ الفَاعِلُ مَفْعُولاً [أَوَّلَ][٧] ، والتَّقْدِيرُ : ما أَشْهَدْتُهُم [78/1] فِعْلِي . والـ « فِعْلُ » فِي أَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ ، وإِنْ كَانَ غَيْرَ عَيْنٍ = مِثْلُ « زَيْد » ونَحْوِه مِنَ الأَسْمَاءِ المُخْتَصَّةِ[٨] .

وقَالُوا : امْرَأَةٌ « مُشْهِدٌ » : إِذا كَانَ زَوْجُها شَاهِداً لَمْ يَخْرُجْ فِي بَعْثٍ مِنْ غَزْوٍ وغَيْرِهِ = وٱمْرَأَةٌ « مُغِيبٌ » : إِذَا لَمْ يَشْهَدْ زَوْجُها ، فَكَأَنَّ المَعْنَى : ذَاتُ 450

---

(١) في صل : نلقى من كتيبة . . . أمامَها ، والصواب ما أثبت ، وزدتُ « لنا » من يق والحجة . وأمامُها بالرفع وعليه إنشاد السيرافيّ ومن وافقه ، وهو كقول لبيد : فغدت × خلفُها وأَمامُها ، انظر المصباح ١/ ٤٢٦ وغيره .
كتيبة : طائفة من الجيش مجتمعة . يد الدهر : مَدَاه .

(٢) الفرزدق ، ديوانه ٨٥٥ عن النقائض ٣٧٤ ق ٥١/ ٦٤ . وهو في المقتضب ٤/ ٩٠ ، والحجة ٦/ ١٤٢ ، واللسان (ب هـ م) .

(٣) رواية غير النقائض : فقد .
قَيْسٌ : قَيْسُ بنُ عَيْلَان . قُتَيْبَةَ : ابنُ مُسْلِم الباهِلِيُّ . الأَباهِم : أَراد الأَباهيم جمع إبهام وهي العُظْمى من الأَصابع ، فحذف الياء . وقوله إلا عضّها بالأباهم ليس في يق .

(٤) في صل ويق : فمن هذا . ولفظ الحجة : ومن ذلك .

(٥) في الحجة : فلما .

(٦) زيادة من الحجة .

(٧) زيادة من يق والحجة ، وفي الحجة : أولاً .

(٨) في الحجة : من أسماء الأعيان المختصّة .

غَيْبَةٍ ، أي : ذَاتُ غَيْبَةٍ[١] وَلِيِّها[٢] ، وذاتُ شَهَادةٍ . والشَّهَادَةُ خِلافُ الغَيْبَةِ ، قَالَ الله تعالى : ﴿ عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ ﴾ [سورة التغابن ٦٤/ ١٨] . فهذا فِي المَعْنى قَرِيبٌ مِنْ قَوْلِهِ[٣] : ﴿ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾ [سورة النمل ٢٧/ ٢٥] ، و﴿ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ ﴾ [سورة الأنعام ٦/ ٣] .

وأَمَّا « شَهِدْتُ » الذي بِمَعْنَى « عَلِمْتُ » فيُسْتَعْمَلُ على ضَرْبَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ قَسَماً .

والآخَرُ : أَنْ يَكُونَ غَيْرَ قَسَمٍ .

فاَسْتِعْمَالُهُم إِيَّاهُ قَسَماً كاَسْتِعْمَالِهِم : « عَلِمَ اللهُ » ، و« يَعْلَمُ اللهُ » قَسَماً[٤] . تَقُولُ : « عَلِمَ اللهُ لأَفْعَلَنَّ » ، فَتَلَقَّاهُ[٥] بِمَا تُتَلَقَّى بِهِ الأَقْسَامُ ، وأَنْشَدَ سِيبَوَيْهِ[٦] :

ولَقَـدْ عَلِمْـتُ لَتَـأْتِيَـنَّ مَنِيَّتِـي إِنَّ المَنَـايَـا لا تَطِيشُ سِهَـامُهَـا[٧]

---

(١) قوله « أي ذات غيبة » ليس في مطبوعة الحجة .

(٢) أي غائبة الوليِّ وشاهدة الوليّ . وفي مطبوعة الحجة : لوليّها .

(٣) في الحجة : فهذا في المعنى مثل قوله .

(٤) في الحجة : قَسَمين .

(٥) في الحجة : فتتلقاه .

(٦) قول لبيد في معلقته ، ديوانه ق ٣٩/٢٨ ص ٣٠٨ ، وشرح القصائد السبع الطوال ٥٥٧ ، والتسع ٣٩٩ ، والعشر ١٨٣ .
وهو في الكتاب ١/ ٤٥٦ ، والحجة ٢/ ٤٠٨ و٣/ ١٠٣ ، ٢٤٧ و٦/ ١٤٣ ، والإغفال ١/ ٤٠١ ، ٤٠٢ ، والحلبيات ٧٣ ، والتنبيه ٢٩٣ ، وشرح اللمع لابن برهان ٣٩٦ ، وللمصنف ٣٧٤ ، ٤٢٥ ، والمقاصد الشافية ٢/ ٤٧٩ ، والخزانة ٤/ ١٣ ، ٣٣٢ ، وشرح أبيات المغني ٦/ ٢٣٢ .

(٧) هذه رواية سيبويه والناس من بعده لصدره . ورواية الديوان وشروح المعلقات :
صَادَفْنَ منها غِرَّةً فأَصَبْنَها
ويروى : صادفن منه . صادفن : النون للذئاب . منها : من البقرة . منه : مِن ولدِها .
ولا أدري أيكون صدر البيت بروايتيه هاتين صدري بيتين ، أو يكون برواية سيبويه من أبيات لغير لبيد أغار صاحبُها على عجز بيت لبيد ، أو يكون لبيد قد أغار على عجز بيته ؟

ـ وتَقُولُ : أَشْهَدُ بِاللهِ إِنَّكَ لَذَاهِبٌ ، وأَشْهَدُ إِنَّكَ لَذَاهِبٌ(١) ـ .

قَالَ(٢) : وحَدَّثَنَا أَبُو الحَسَنِ [عُبَيْدُ اللهِ بْنُ الحُسَيْنِ](٣) أَنَّ مُحَمَّداً(٤) قَالَ : إِنَّ زُفَرَ(٥) [كانَ](٦) يَذْهَبُ إِلى أَنَّهُ(٧) إِذَا قَالَ : « أَشْهَدُ باللهِ » = كَانَ يَمِيناً ؛ فإِنْ قالَ : « أَشْهَدُ » ، ولَمْ يَقُلْ : « باللهِ » = لَمْ يَرَهُ يَمِيناً(٨) . 451

قال(٩) : وقَالَ مُحَمَّدٌ : «أَشْهَدُ» غَيْرَ مَوْصُولَةٍ بقَولِكَ «بِاللهِ» في أَنَّه يَمِينٌ(١٠) = كَقَوْلِكَ : أَشْهَدُ باللهِ .

وقال(١١) : واسْتَشْهَدَ مُحَمَّدٌ على ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : ﴿ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ﴾ [سورة المنافقون ٦٣/ ١] ، وقال(١٢) : ﴿ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَـٰفِقِينَ لَكَـٰذِبُونَ ۝١

---

(١) قوله : « وتقول . . . لذاهب » ليس من كلام أبي علي ، وهو من كلام الجامع .

(٢) أبو علي في الحجة ٦/ ١٤٣ . وهو عقب إنشاده قوله : ولقد × سهامُها ، فأدخل الجامع ما جعلته بين علامتي الاعتراض ، وزاد لفظ « قال » .

(٣) زيادة من الحجة . وكان في المطبوعة « بن الحسن » خطأ ، وسلف على الصواب في الحجة ٢/ ١٤٠ . وهو أبو الحسن الكرخيُّ فقيه الحنفية في عصره (ت ٣٤٠ هـ) . ويراجع ما حكاه عن محمد بن الحسن .

(٤) محمد بن الحسن الشيبانيّ من جلّة أصحاب أبي حنيفة .

(٥) زُفَر بن الهُذَيْل العنبريّ أكبر تلامذة أبي حنيفة .

(٦) زيادة من الحجة .

(٧) أي أَنَّ القائل .

(٨) في الحجة : لم يره قسماً .
وفي تحفة الفقهاء ٢/ ٢٤٠ عن زفر أنه يمين إن نوى أن يكون يميناً .

(٩) القائل شيخ أبي عليّ أبو الحسن الكرخيُّ عبيد الله بن الحسين . وفي الحجة « أبو الحسن : وقال محمد » بغير « قال » .

(١٠) لفظ الحجة : « أشهد غير موصولة بقوله بالله مثل أشهد موصولة بقولك بالله في أنه يمين » فتصرّف فيه الجامع .

(١١) في يق والحجة : قال ، بلا الواو ، والضمير لشيخه أبي الحسن الكرخيّ عبيد الله بن الحسين .

(١٢) في الحجة : ثم قال .

﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَيْمَٰنَهُمْ جُنَّةً﴾ [سورة المنافقون ٦٣/ ١ ـ ٢] فَجَعَلَه يَميناً ولَمْ يُوصَلْ بِقَوْلِهِ «بالله» .

وأَمَّا «شَهِدْتُ» الذي يُرَادُ به «عَلِمْتُ» ، ولا يُرَادُ به اليَمِينُ[١] = فهُوَ ضَرْبٌ مِنَ العِلْمِ مَخْصُوصٌ ، فَكُلُّ شَهَادَةٍ عِلْمٌ ، ولَيْسَ كُلُّ عِلْمٍ شَهَادَةً .

ومِمَّا يَدُلُّ على اخْتِصَاصِهِ[٢] بالعِلْمِ = أَنَّهُ[٣] [لَوْ][٤] قالَ عِنْدَ الحَاكِمِ : «أَعْلَمُ أَنَّ لِزَيْدٍ على عَمْرٍو عَشَرَةً» = لَمْ يَحْكُمْ به حَتَّى يَقُولَ : أَشْهَدُ .

فالشَّهَادَةُ مِثْلُ التَّيَقُّنِ في أَنَّه ضَرْبٌ مِنَ العِلْمِ مَخْصُوصٌ ، ولَيْسَ[٥] كُلُّ عِلْمٍ تَيَقُّناً ، وإِنْ كانَ كُلُّ تَيَقُّنٍ عِلْماً ، وكأَنَّ[٦] التَّيَقُّنَ هُوَ العِلْمُ الذي عَرَضَ لِعَالِمِهِ إِشْكَالٌ فيه . 452

يُبَيِّنُ ذَلِكَ [قَوْلُه] في[٧] قِصَّة إِبْرَاهِيمَ ـ عليه السَّلامُ ـ : ﴿وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ﴾[٨] [سورة الأنعام ٦/ ٧٥] .

= ويُبَيِّنُ ذلكَ[٩] قَوْلُ رُؤْبَةَ[١٠] : [78/2]

---

(١) في مطبوعة الحجة : « ولا يراد به العلم » وهو خطأ .

(٢) في صل : اختصاصها، وأثبت ما في يق والحجة .

(٣) في مطبوعة الحجة : بأنه .

(٤) زيادة من يق والحجة .

(٥) في الحجة : فليس .

(٦) في صل : وكان ، والصواب من الحجة .

(٧) في صل ويق: نتبين ذلك في، وأثبت ما في الحجة، ومنها زدت «قوله».

(٨) قال أبو عليّ في الحُجَّة ١/ ٢٥٦ : « اليقين كأَنَّهُ عِلْمٌ يحصلُ بعدَ اسْتدلالٍ ونظرٍ ؛ لغموضِ المعلومِ المنظورِ فيه ، أَوْ لإِشكالِ ذٰلك علىٰ النَّاظر . يقوِّي ذٰلك قولُهُ عزَّ وجلَّ ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ﴾ ولذٰلك لم يَجُزْ أَنْ يُوصَفَ القديمُ ـ سبحانَه ـ به » اهـ وعنه في المخصَّص ٣/ ٢٩ ، والبسيط للواحدي ٢/ ٧٩ .

(٩) في صل : ذا ، وفي يق : ومن ذلك محرفًا .

(١٠) ديوانه ق ٥٧/ ١٩ ، ٢١ ، ٢٢ ص ١٦١ (وفيه : بادر عفراء ، وهو خطأ) . والأبيات في الحجة ١/ ٢٥٧ و٣/ ١١٤ و٦/ ١٤٤ ، والمخصص ٣/ ٢٩ ـ ٣٠ . والأول في الكتاب ١/ ٣٠٥ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ١٠/ ٤٦٩ ، والفسر ٣/ ٢٠١ ، والغرّة=

يــا دَارَ عَفْــرَاءَ ودَارَ الْبَخْــدَنِ

أَمَــا جَـزَاءُ الْعَــالِـمِ الْمُسْتَيْقِــنِ

[عِنْـدَكِ إلا حَـاجَـةُ التَّفَكُّــنِ[1]

فَوَصَفَ العَالِمَ بالمُسْتَيْقِنِ][2] . فَلوْ[3] لَمْ يَكُنْ في «المُسْتَيْقِنِ» زِيَادَةُ مَعْنًى لَمْ يَكُنْ في الوَصْفِ الأَوَّلِ = لم يَحْسُنْ هذا الكَلامُ ، وكان غَيْرَ مُفِيدٍ .

= وهذا كَقَوْلِ زُهَيْرٍ[4] :

فَلأْياً عَرَفْتُ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمِ[5]

وقال بَعْدُ[6] :

فَلمَّـا عَـرَفْـتُ الـدَّارَ[7]

أَي : عَرَفْتُها بَعْدَ إِشْكَالِ أَمْرِها والْتِبَاسِها عَلَيَّ .

= ٢/ ٨٦٣ ، والمخصص ٣/ ١٦١ ، واللسان (ب خ د ن) . والثاني والثالث في اللسان (ف ك ن) .

(١) رواية الديوان وبعض المصادر : جزاء العارف . البخدن : اسم امرأة . التفكُّن : التندُّم .

(٢) زيادة من يق والحجة .

(٣) في مطبوعة الحجة : « قالوا فلو » كذا ؟

(٤) في معلّقته ، ديوانه ق ١/ ٤ ص ١٨ ، وشرح القصائد السبع الطوال ٢٤١ . وهو في الحجة ١/ ٢٥٧ ، و٦/ ١٤٤ .

(٥) صدره : وَقَفْتُ بها مِنْ بَعْدِ عِشْرِينَ حِجَّةً

لأْياً : بَعْدَ لأْيٍ أي بعد جهد وبطء . وفي الديوان : توهمي ، وبهامش أصل الديوان : كذا بخط أبي سعيد [السيرافيّ] .

(٦) ديوانه ق ١/ ٦ ص ١٩ ، وشرح القصائد السبع الطوال ٢٤٣ . وهو في الحجة ٦/ ١٤٤ .

(٧) تمامه :

فَلَمَّــا عَــرَفْــتُ الــدَّارَ قُلْــتُ لِــرَبْعِهــا أَلَا انْعَــمْ صَبَــاحــاً أَيُّهــا الــرَّبْــعُ واْسْلَــمِ

انعم صباحاً : تحيَّةٌ ودعاء له ، ويروى عِمْ صباحاً .

الرَّبع : موضع الدار حيث أقاموا في الربيع .

اسلم : سَلَّمك الله من الدُّروس ، عن الديوان . ووقع صدر البيت بتمامه في الحجة .

= وعلى هَذَا قَوْلُ الآخَرِ[١] :

حَيُّوا الدِّيَارَ وَحَيُّوا سَاكِنَ الدَّارِ ... مَا كِدْتُ أَعْرِفُ إلا بَعْدَ إِنْكَارِ[٢]

وكَأَنَّ[٣] مَعْنَى «أَشْهَدُ أَيُّها الحَاكِمُ على كَذَا [وكذا][٤]» أَيْ : أَعْلَمُهُ عِلْماً يَحْضُرُنِي ، [و][٥] قَدْ تَذَلَّلَ لي ، فلا أَتوقَّفُ عنه ، ولا أَتثَبَّتُ فِيهِ ، لِوُضُوحِهِ عِنْدِي وتبَيُّنِهِ لي[٦] .

ولَيْسَ كَذَلِكَ سَبيلُ المَعْلُومَاتِ كُلِّها . ألا تَرَى أَنَّ مِنْها ما يَحْتَاجُ إلى تَوَقُّفٍ فِيهِ ؛ واسْتِدْلالٍ عليه ، وتَذْلِيلٍ[٧] له ؟

ويَدُلُّ على أَنَّ هَذِهِ الشَّهَادَةَ[٨] يُرَادُ بها المَعْنَى الزَّائدَ على العِلْمِ = أَنَّه[٩] لا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ العِلْمَ مُجَرَّداً مِمَّا ذَكَرْنا[١٠] ، أوِ العِلْمَ مُقْتَرِناً بما وَصَفْناه مِنَ المَعَانِي .

فالَّذي يَدُلُّ على أَنَّه المُقْتَرِنُ بالمَعَانِي التي[١١] ذَكَرْنا = قَوْلُه[١٢] تعالى : ﴿ إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [سورة الزخرف ٨٦/٤٣] ، وقولُه : ﴿ وَمَا شَهِدْنَآ إِلَّا

---

(١) وهو جرير ، ديوانه ق ٣١/ ١ جـ ١/ ٢٣٣ . وهو في الحجة ٦/ ١٤٥ .

(٢) في الديوان : حيُّوا المقام . . . ما كدت تعرف . وبحاشية أحد أصوله عن أبي عبيدة : ما كدتُ أعرف .

(٣) في صل ويق : وكانَ ، والصواب من الحجة .

(٤) زيادة من الحجة .

(٥) زيادة من الحجة .

(٦) ليس في مطبوعة الحجة .

(٧) في صل ويق : وتنزيل ، وكذا في مطبوعة الحجة ، ولعل الصواب ما أثبت .

(٨) في صل ويق : ويدل على هذا أن الشهادة ، والصواب ما أثبت من الحجة .

(٩) أَنَّ الشهادةَ ، ذكَّر ضميرها وكان قد أَنَّثه في قوله : هذه يراد بها .

(١٠) في صل : ذكرناه ، وأثبت ما في يق والحجة .

(١١) في صل ويق : بالمعنى الذي ، وأثبت ما في الحجة .

(١٢) في صل : وقوله ، بإقحام الواو .

453 بِمَا عَلِمۡنَا ﴾ [سورة يوسف ١٢/٨١] . فلَوْ كانَ مَعْنَى «شَهِدَ» العِلْمَ خَالِياً مِنْ هذِهِ المَعَانِي = لَكَانَ المَعْنَى : وما عَلِمْنا إلا بما عَلِمْنا ، [وإلا مَنْ عَلِمَ بالحَقِّ وهُم يَعْلَمُونَ](١) . فَمَنْ(٢) عَلِمَ الحَقَّ لَمْ يَقُلْ : بما عَلِمْنا ، [و](٣) إلا ما عَلِمْنا ، وهُوَ يَعْلَمُ(٤) . فإذا لَمْ يَسْهُلْ(٥) حَمْلُه على هَذَا = عُلِمَ أَنَّ مَعْنَاهُ ما ذَكَرْنَا .

و«شَهِدَ» في هذا الوَجْهِ يَتَعَدَّى بحَرْفِ جَرٍّ ، فَتَارَةً يَكُونُ البَاءَ ، وأُخْرَى(٦) «على» .

فمِمَّا تَعَدَّى(٧) بـ «عَلَى» قولُه تعالى : ﴿وَقَالُواْ لِجُلُودِهِمۡ لِمَ شَهِدتُّمۡ عَلَيۡنَاۖ﴾ [سورة فصلت ٤١/ ٢١] ، وقَوْلُه تعالى : ﴿شَهِدَ عَلَيۡهِمۡ سَمۡعُهُمۡ وَأَبۡصَٰرُهُمۡ﴾ [سورة فصلت ٤١/ ٢٠] ، و﴿يَوۡمَ تَشۡهَدُ عَلَيۡهِمۡ أَلۡسِنَتُهُمۡ﴾ [سورة النور ٢٤/ ٢٤] ، و﴿شَهِدۡنَا عَلَىٰٓ أَنفُسِنَاۖ وَغَرَّتۡهُمُ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا وَشَهِدُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ﴾ [سورة الأنعام ٦/ ١٣٠] .

ومِنَ التَّعَدِّي بالباءِ قَوْلُه تعالى : ﴿وَمَا شَهِدۡنَآ إِلَّا بِمَا عَلِمۡنَا﴾ [سورة يوسف ١٢/ ٨١] ، و﴿إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلۡحَقِّ﴾ [سورة الزخرف ٤٣/ ٨٦] ، وقَوْلُه تعالى : ﴿فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمۡ أَرۡبَعُ شَهَٰدَٰتِۭ بِٱللَّهِ﴾ [سورة النور ٢٤/ ٦] .

فإذا نُقِلَ بالهَمْزَةِ زَادَ بالهَمْزَةِ مَفْعُولٌ ، كَسَائرِ الأَفْعَالِ المُتَعَدِّيَةِ إِذَا نُقِلَتْ بالهَمْزَةِ ، قال(٨) عَزَّ مِنْ قائلٍ : ﴿وَأَشۡهَدَهُمۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰ شَهِدۡنَآۚ﴾ [سورة الأعراف ٧/ ١٧٢] .

---

(١) زيادة من يق والحجة إلا وهم يعلمون فليس في يق ، وفيها الحق .

(٢) في صل : ومن .

(٣) زيادة مني .

(٤) قوله : « فمن علم الحق . . . وهو يعلم » ليس في مطبوعة الحجة . فإن لم يكن من ألفاظ أبي علي كان من الجامع بياناً لكلامه . وقوله وهم يعلمون. . . إلا ما علمنا = ليس في يق .

(٥) لفظ مطبوعة الحجة : لم يَتَّجهْ . وما في المتن أَدَقُّ .

(٦) في صل ويق : والأخرى ، وأثبت لفظ الحجة .

(٧) في صل : ومما ، وفي يق ومما يعدى . وفي الحجة يتعدى .

(٨) في صل : وقال ، بإقحام الواو .

فَأَمَّا قَوْلُه : ﴿ أَشَهِدُواْ خَلْقَهُمْ ﴾ [سورة الزخرف ١٩/٤٣] = فَمِنَ الشَّهَادَةِ التي هِيَ الحُضُورُ ، كأَنَّهم وُبِّخوا على ما قَالُوا مِمَّا لَمْ يَحْضُرُوه[١] [79/1] مِمَّا حُكْمُه أَنْ
454 يُعْلَمَ بالمُشَاهَدَةِ .

ومَنْ قَرَأَ[٢] ﴿أَأُشْهِدُوا خَلْقَهُمْ﴾[٣] [سورة الزخرف ١٩/٤٣] = فالمَعْنَى : أَأُحْضِرُوا ذلكَ ؟ وكانَ الفِعْلُ يَتَعَدَّى إلى مَفْعُولَيْنِ بَعْدَ[٤] النَّقْلِ ، فَلَمَّا بُنِيَ لِلْمَفْعُولِ به نَقَصَ مَفْعُولٌ[٥] ، فَتَعَدَّى الفِعْلُ إلى مَفْعُولٍ واحِدٍ .

ويُقَوِّي هذه القِرَاءَةَ قولُه تعالى : ﴿مَّآ أَشْهَدتُّهُمْ خَلْقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَا خَلْقَ أَنفُسِهِمْ﴾ [سورة الكهف ٥١/١٨] ، فتَعَدَّى إلى مَفْعُولَيْنِ ، لَمَّا بُنِي الفِعْلُ لِلْفَاعِلِ .

فأَمَّا قَوْلُه تعالى : ﴿ إِنِّىٓ أُشْهِدُ ٱللَّهَ وَٱشْهَدُوٓاْ أَنِّى بَرِىٓءٌ ﴾ [سورة هود ٥٤/١١] = فَعَلى إِعْمَالِ الثَّاني ، كما أَنَّ قَوْلَه تعالى : ﴿ ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾[٦] [سورة الكهف ٩٦/١٨] كَذَلِكَ ، والتَّقْدِيرُ : إِنِّي أُشْهِدُ اللهَ أَنِّي بَرِيءٌ ، واشْهَدُوا[٧] أَنِّي بَرِيءٌ . فَحَذفَ المَفْعُولَ الأَوَّلَ[٨] على حَدِّ «ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي زَيْدٌ»[٩] .

وهذا مَنْقُولٌ مِنْ : شَهِدَ بكَذَا ، إلا أَنَّ حَرْفَ الجَرِّ يُحْذَفُ مَعَ «أَنَّ»[١٠] [و«أَنْ»][١١] .

---

(١) في الحجة : على أَن قالوا ما لم يحضروا .
(٢) في يق والحجة : قال .
(٣) وهو نافع وحده ، وقرأ باقي السبعة ﴿ أَشَهِدوا ﴾ ، السبعة ٥٨٥ ، والحجة ١٤١/٦ .
(٤) في مطبوعة الحجة : « قبل النقل » ، خطأ . فالفعل « شهد » قبل النقل بالهمزة متعد إلى واحد ، فتعدى بعده إلى اثنين .
(٥) ليس في مطبوعة الحجة .
(٦) كشف المشكلات ٧٧٦ ، وما يأتي ١١٥٣ برقم ١٧ .
(٧) في صل : وأشهد ، والصواب من يق والحجة . وسيأتي تقدير آخر في المستدرك على ص ١١٥٣ بآخر الكتاب .
(٨) كذا في صل ويق والحجة، ولعل الوجه: مِنَ الأَوَّل أي الفعل الأول.
(٩) كشف المشكلات ٨٧٢، ٣٦٧ وهذه من مسائل باب التنازع .
(١٠) التعليق فيما سلف ١٨٧ ح ٩ .
(١١) زيادة من الحجة . وهذا آخر ما ساقه الجامع من كلام أبي علي في الحجة ، وسلف تنبيهنا على ذلك في أوّله ٧٤٥ ح ٥ . وبعده في الحجة ١٤٦/٦ ـ ١٤٧ كلام لأبي عليّ في الباء في « أشهد بالله » .

٤٧ ـ ومِنْ حَذْفِ المَفْعُولِ قَوْلُه تعالى : ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ﴾ [سورة البقرة ٢/ ١٨٩] أَيْ : اتَّقَى مَحَارِمَ اللهِ[١] .

٤٨ ـ وكَذَلِكَ : ﴿ لِمَنِ ٱتَّقَىٰ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ﴾ [سورة البقرة ٢/ ٢٠٣] أَيْ : اتَّقَى مَحَارِمَه[٢] .

٤٩ ـ [وقال[٣]] : ﴿ وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ ﴾ [سورة البقرة ٢/ ٢٠٥] ، وقال : ﴿ لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَىَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ ﴾ [سورة الأنفال ٨/ ٤٢] ، فـ «هَلَكَ» لازِمٌ في المَعْرُوفِ ، و«أَهْلَكَ»[٤] مُتَعَدٍّ . وقَدْ جاء «هَلَكَ» مُتَعَدِّياً[٥] ، وأَنْشَدُوا[٦] :

455

ومَهْمَهٍ هَالِكِ مَنْ تَعَرَّجَا[٧]

---

(١) تفسير الطبري ٣/ ٢٨٨ وغيره ، وفيه : اتقى الله فخافه وتجنَّب محارمه فأطاعه .

(٢) تفسير الطبري ٣/ ٥٦٤ وغيره ، وفيه : لمن اتقى معاصيَ الله .

(٣) زيادة مني .

(٤) في صل ويق : يهلك ، والوجه ما أثبت .

(٥) الحجة ٥/ ١٥٦ ـ ١٥٧ .

(٦) قولَ العجَّاج ، ديوانه ق ٣٣/ ٥٨ جـ ٢/ ٤٣ وتخريجه فيه ٢/ ٤٢٠ . وهو في المقتضب ٤/ ١٨٠ ، والحجة ٤/ ٣٧٩ و٥/ ١٥٦ ، والبصريات ٥٦٧ ، والمحتسب ١/ ٩٢ ، والخصائص ٢/ ٢١٢ ، والمخصص ٦/ ١٢٧ ، والبسيط للواحدي ١٤/ ٦٣ ، ١٢١ و١١/ ٥٦٣ ، وأدب الكاتب ٤٣٩ ، والاستدراك ٢٩٧ وتخريجه ثمة .

(٧) ومَهْمَهٍ : أَرض قَفْر مستوية ، عن الأصمعي في شرح الديوان .
تَعَرَّج : أَقام واحتبس ، عن اللسان . أي مُهْلِك من تعرَّج فيه ، عن أبي عبيدة ومن وافقه . ورَدَّه الأصمعيُّ وخَطَّأَه في قوله ، وقال : المعنى : هالك المتعرجين فيه ، أي من تَعَرَّج فيه واحتبس هلك ، انظر شرح ديوان العجاج وأدب الكاتب وغيرهما .
وإذا صحَّ أنَّ هلك يستعمل متعدياً في لغة تميم فيقولون هلكني الله = كان قول العجَّاج ـ وهو تميمي ـ « هالك » متعدياً بمعنى « مهلك » في لغة غير تميم ، وصحَّ قول أبي عبيدة ، انظر الحجة وغيرها وانظر ما علقناه في الاستدراك .
والجامع كما ترى أَنشد البيت شاهداً لمجيء هلكَ متعدياً ، ثم نقل ما قاله أبو علي في البصريات حيث لم يجعله ثمة شاهداً على هذه اللغة ، وهي هَلَكَه ، وإنما استشهد به لمجيء هالك بمعنى مهلك على حذف الزيادة .

فكَأَنَّه[١] قالَ : هالِكِ مَنْ تَعَرَّجَ فِيهِ[٢] ، أَي : هَالِكِ المُتَعَرِّجِ ، فـ«مَنْ تَعَرَّجَا»[٣] على هذَا التَّقْدِيرِ فاعِلٌ في المَعْنَى ، وعلى تَقْدِيرِ مَنْ حَمَلَه على «مُهْلِكِ» [إلا][٤] أَنَّه حَذَفَ [الزِّيَادَةَ][٥] = مَفْعُولُه في المَعْنَى ، بِمَنْزِلَةِ «ضَارِبُ زَيْدٍ»[٦] .

٥٠ ـ ومِنْ حَذْف المَفْعُولِ قَوْلُه : ﴿ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [سورة البقرة ٢/ ٢٨٤] ، أي : يَغْفِرُ الذُّنُوبَ ، في جَمِيعِ التَّنْزِيلِ[٧] .

٥١ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تعالى : ﴿ لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ [سورة البقرة ٢/ ٢٨٦]

قالَ أَبُو عَلِيٍّ[٨] : يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ[٩] :

يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنَ النِّسْيَانِ الذي هُوَ خِلافُ الذِّكْرِ ، و«الخَطَأُ» مِنَ الإِخْطَاءِ الذي لَيْسَ التَّعَمُّدَ[١٠] .

---

(١) قوله : فكأنَّه إلخ انتزعه من البصريات ٥٦٨ ، وانظر ما علقناه في ٧٥٥ ح ٧ .

(٢) هذا تقدير الأصمعيِّ . ولفظُه في شرح ديوان العجاج : هالك المتعرجين فيه اهـ وقدَّره في الحجة ٥/ ١٥٧ : هالك من تعرَّجه ، وهو كالأول لكنه حذف الجار فوصل الفعل فصار تعرجه ، ثم حذف الضمير .

(٣) صل : تعرج ، وأثبت ما في يق وهو لفظ البصريات ، وهو حكاية لفظ العجاج في بيته .

(٤) زيادة من يق والبصريات .

(٥) زيادة مني ، زدتها إيضاحاً لقول أبي علي . وأن يكون هالك في البيت جاء على حذف الزيادة = أحد القولين فيه ، وهو قول المبرد في المقتضب ٤/ ١٨٠ ، والآخر : أنه على بابه من هلكه في لغة تميم ، وهو قول أبي عبيدة ، وحكى يونس أنها لغة رؤبة ، وهو تميمي ، فهالك متعد عندهم بمنزلة مهلك عند غيرهم ، وذكر القولين أبو علي في الحجة ٤/ ٣٧٩ ، واقتصر على الثاني فيها ٥/ ١٥٧ .

(٦) في البصريات : ضارب زيداً ، والوجه ما في المتن .

(٧) انظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٩/ ١٥٤ .

(٨) في الحجة ٢/ ١٨٨ ـ ١٩٧ وينتهي ما نقله عن أبي علي ص ٧٦١ وهو آخر رقم ٥١ .

(٩) في الحجة : الوجهين . وفي يق : قال أبو علي فإنه يحتمل الوجهين كذا.

(١٠) بعده في الحجة ٢/ ١٨٩ كلام ترك الجامع نقله .

ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿ إِن نَّسِينَآ ﴾ على(١) : إِنْ تَرَكْنا شَيْئاً مِنَ اللازِمِ لنا .

● ومِثْلُه قَوْلُه(٢) تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِىَ ﴾ [سورة طه ٢٠/ ١١٥] أي : تَرَكَ [ما](٣) عَهِدْنا إليه .

● ومِنْهُ قَوْلُه : ﴿ وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ نَسُواْ ٱللَّهَ فَأَنسَىٰهُمْ أَنفُسَهُمْ ﴾(٤) [سورة الحشر ١٩/٥٩] أَيْ : [كالذين تَرَكُوا طَاعَةَ اللهِ وأَمْرَه ، فأَنْسَاهُم أَنْفُسَهُم ، أَيْ :](٥) لَمْ يَلْطُفْ لهم كما يَلْطُفُ لِلْمُؤْمِنِينَ في تَخْلِيصِهِم أَنْفُسَهُم مِنْ عِقَابِ اللهِ . والتَّقْدِيرُ : ولا تَكُونُوا كالذين نَسُوا أَمْرَ اللهِ أَو طَاعَتَه ، فأَنْسَاهُم تَخْلِيصَ أَنْفُسِهِم مِنْ عَذَابِ اللهِ . 456

وجازَ أَنْ يُنْسَبَ الإِنْسَاءُ إِلى اللهِ(٦) ، وإِنْ كانُوا هُمُ [79/2] الفاعِلُونَ له ، والمَذْمُومُونَ عليه ، كما قال : ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ﴾(٧) [سورة الأنفال ١٧/٨] ، فأَضَافَ الرَّمْيَ إلى الله لَمَّا كانَ بقُوَّتِهِ وإِقْدَارِهِ(٨) ، فكَذَلِكَ نُسِبَ الإِنْسَاءُ إليه لَمَّا لَمْ يَلْطُفْ لهذا المُنْسَى كما لَطَفَ لِلْمُؤْمِنِ الذي قَدْ هُدِيَ .

● وكَذَلِكَ قَوْلُه تعالى : ﴿ وَقِيلَ ٱلْيَوْمَ نَنسَىٰكُمْ كَمَا نَسِيتُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا ﴾(٩) [سورة

(١) صل : يكون من نسينا على ، وهو خطأ ، صوابه من يق والحجة .

(٢) في الحجة : ومن التَّرْك قولُه .

(٣) زيادة من يق والحجة .

(٤) تفسير القرطبي ٢٠/ ٣٨٧ ، ومجمع البيان ٩/ ٤٩٢ .

(٥) زيادة من الحجة .

(٦) هذه على مذهب المعتزلة في أفعال العباد أنَّها من كسبهم ، فلا ينسب إلى الله منها شيء ، وإسناد الإنساء إليه سبحانه إسناد مجازيّ من إسناد الفعل إلى السبب ، ومذهب أهل السنة أن أفعال العباد أفعال لهم حقيقة مخلوقة لله ، انظر الاختلاف في أفعال العباد في التبصير في معالم الدين للطبري ١٦٧ فما بعدها ، والمصادر التي أحلنا عليها في الاستدراك ٥٦٨ ح ٦ في نسبة الإضلال إليه تعالى .

(٧) تفسير الطبري ١١/ ٨٢ - ٨٣ ، والقرطبي ٩/ ٤٧٨ ، والبسيط ١٠/ ٦٩ .

(٨) صل : كان يقويه إقداره ، وهو خطأ صوابه من يق والحجة ٢/ ١٩٠ . وفي يق : واقتداره كذا .

(٩) تفسير الطبري ٢١/ ١٠٨ ، ومجمع البيان ٩/ ١٤٣ .

الجاثية ٤٥/ ٣٤] [أَيْ : نَسِينَاكم كما نَسِيتُم الاسْتِعْدادَ][(١)] لِلِقَاءِ يَوْمِكم هذا ، والعَمَلَ في التَّخلُّصِ مِنْ عِقَابه .

● وأَمَّا قَوْلُه تعالى : ﴿ وَٱذْكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ ﴾[(٢)] [سورة الكهف ١٨/ ٢٤] = فَعَلَى مَعْنَى التَّرْكِ ، لأَنَّه إِذا كان المُقَابِلَ للذِّكْرِ لم يَكُنْ مُؤَاخَذاً[(٣)] .

● وقَوْلُه تعالى : ﴿وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ فَنَسِيَ ﴾[(٤)] [سورة طه ٢٠/ ٨٨] أي : نَسِيَ السَّامِرِيُّ[(٥)] ؛ أي : تَرَكَ التَّوْحِيدَ باتِّخَاذِه العِجْلَ[(٦)] .

وقِيل[(٧)] : نَسِيَ مُوسَى ربَّه عِنْدَنا ، وذَهَبَ يَطْلُبُه في مَكَانٍ آخَرَ .

● وأَمَّا قَوْلُه تعالى : ﴿ ٱذْكُرْنِي عِندَ رَبِّكَ فَأَنسَىٰهُ ٱلشَّيْطَٰنُ ذِكْرَ رَبِّهِۦ ﴾[(٨)] [سورة يوسف ١٢/ ٤٢] = فإِنَّ إِنْسَاءَ الشَّيْطَانِ هُوَ أَنْ يُسَوِّلَ له ، ويُزَيِّنَ الأَسْبَابَ التي يَنْسَى مَعَها . وكَذَلِكَ [قَوْله][(٩)] : ﴿ فَإِنِّي نَسِيتُ ٱلْحُوتَ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ ﴾ [سورة الكهف ١٨/ ٦٣] .

---

(١) قوله : « لقاء يومكم هذا أي . . . الاستعداد » زيادة من يق والحجة ٢/ ١٩٠ . ولو كان « ننساكم » مكان نسيناكم كان أوفق للفظ .

(٢) تفسير الطبري ١٥/ ٢٢٥ ، والبسيط ١٣/ ٥٨٢ .

(٣) نظر إلى قوله تعالى : ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [سورة البقرة : ٢/ ٢٨٦] وقد بسط الطبري في تفسيره ٥/ ١٥٥ ـ ١٥٧ الكلام فيها ، وذكر أن النسيان على وجهين : أحدهما ترك العبد لما أمر بفعله بتضييعه وتفريطه ، وهو الذي يرغب العبد في ترك مؤاخذته به = والثاني : عجز الناسي عن حفظ ما استحفظ ووكِّل به ، وضعف عقله عن احتماله ، وهذا لا تجوز مسألة الرب مغفرته ؛ لأنه لا ذنب للعبد فيه فيُغْفَر له اهـ بتصرف . وقد أجاز أبو علي الوجهين في صدر كلامه فيما سلف ٧٥٦ .

(٤) تفسير الطبري ١٦/ ١٤٠ ـ ١٤٣ ، والبسيط ١٤/ ٤٩٩ ـ ٥٠١ .

(٥) عبارة الحجة ٢/ ١٩٠ : ففي قوله ﴿فَنَسِيَ﴾ ضمير السامريّ .

(٦) عن سعيد بن جبير عن ابن عباس .

(٧) عن ابن عباس وقتادة ومجاهد والسدي وغيرهم . وعبارة الحجة : وقال بعض المفسِّرين .

(٨) تفسير الطبري ١٣/ ١٧٢ ـ ١٧٥ ، ومجمع البيان ٥/ ٤٥٢ .

(٩) زيادة من الحجة .

ويَجُوزُ(١) أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ فِي ﴿ فَأَنسَـٰهُ ﴾(٢) [سورة يوسف ١٢/٤٢] لِيُوسُفَ(٣) ، أي : أَنْسَى يُوسُفَ(٤) ذِكْرَ رَبِّه ، كما قال : ﴿ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ ﴾ [سورة الأنعام ٦/٦٨] .

457

ويَجُوزُ(٥) أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ في ﴿ فَأَنسَـٰهُ ﴾(٦) [سورة يوسف ١٢/٤٢] للذي ﴿ ظَنَّ أَنَّهُۥ نَاجٍ مِّنْهُمَا ﴾ [سورة يوسف ١٢/٤٢] ، ويَكُونُ «رَبُّهُ» مَلِكَهُ .

وفي الوَجْهِ الأَوَّلِ يَكُونُ «رَبُّه» اللهَ سُبْحَانَه وتَعَالى ، كأَنَّه : أَنْسَاهُ الشَّيْطَانُ أَنْ يَلْجَأَ إلى اللهِ في شِدَّتِهِ .

● وأَمَّا قَوْلُه تعالى : ﴿ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَآءَ وَتَنسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ ﴾(٧) [سورة الأنعام ٦/٤١] = فالتَّقْدِيرُ(٨) : تَنْسَوْنَ دُعَاءَ ما تُشْرِكُونَ ، فَحذَفَ المُضَافَ ، أي : تَتْرُكُونَ دُعَاءَه والفَزَعَ إِلَيه(٩) ، وإِنَّما(١٠) تَفْزَعُونَ إلى الله ، سُبْحَانَه وتَعَالَى .

ويَكُونُ مِنَ النِّسْيَانِ الذي هُوَ خِلافُ الذِّكْر(١١) ، كقَوْلِهِ تَعالى : ﴿ وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِي ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ [سورة الإسراء ١٧/٦٧] أي : تَذْهَلُونَ عَنْهُ فلا تَذْكُرُونَه .

---

(١) في الحجة : يجوز ، بلا الواو .
(٢) في صل ويق والحجة : أنساه ، وأثبت لفظ التلاوة ، وإن كان ترك الفاء جائزاً في مثل ذلك .
(٣) وهو قول أكثر أهل التأويل .
(٤) أي أنسى الشيطانُ يوسف .
(٥) هذا الوجه الثاني ، وهو ما روي عن محمد بن إسحق والحسن .
(٦) في صل والحجة : أنساه ، وأثبت لفظ التلاوة .
(٧) تفسير الطبري ٩/٢٤١ ، ومجمع البيان ٤/٥٦ .
(٨) في صل ويق : والتقدير ، والصواب من الحجة ٢/١٩١ ، والفاء جواب أَمَّا .
(٩) عن ابن عباس .
(١٠) في الحجة : إنما ، بلا الواو .
(١١) عن الحسن .

● وقال : ﴿ فَٱتَّخَذۡتُمُوهُمۡ سِخۡرِيًّا حَتَّىٰٓ أَنسَوۡكُمۡ ذِكۡرِي ﴾[١] [سورة المؤمنون ٢٣/ ١١٠] .

فَهَذَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْقُولاً مِنَ الَّذِي بِمَعْنَى التَّرْكِ ، ويُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الذي هُوَ خِلافُ الذِّكْرِ .

واللَّفْظُ عَلَى أَنَّهم فَعَلُوا بِكُم النِّسْيَانَ . والمَعْنَى : إِنَّكُم أَنْتُم أَيُّها المُتَّخِذُون عِبَادي سِخْرِيّاً [80/1] نَسِيتُم ذِكْرِي باشْتِغَالِكُم باتِّخَاذِكُم إِيَّاهُم سِخْرِيًّا ، وبالضَّحِكِ مِنْهُم ، أَيْ : تَرَكْتُمُوهُ[٢] مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ ، وإِنْ كَانُوا ذَاكِرِينَ [و][٣] غَيْرَ ناسِينَ . فَنَسَبَ الإِنْسَاءَ إِلى عِبَادِهِ الصَّالِحِينَ ـ وإِنْ [كانوا][٤] لَمْ يَفْعَلُوهُ[٥] ـ لَمَّا كَانُوا كالسَّبَبِ لإِنْسَائِهِم . فهذَا كَقَوْلِه : ﴿ رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضۡلَلۡنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِۖ ﴾[٦] 458 [سورة إبراهيم ١٤/٣٦]. وعلى هذَا[٧] قَوْلُه تَعالى : ﴿ فَأَنسَىٰهُمۡ أَنفُسَهُمۡۚ ﴾ [سورة الحشر ٥٩/١٩] ، فأَسْنَدَ النِّسْيَانَ إِليه ، والمَعْنَى على أَنَّهُم نَسُوا ذَلِكَ[٨] .

● وأَمَّا قَوْلُه تَعَالَى : ﴿ سَنُقۡرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ﴾[٩] [سورة الأعلى ٨٧/٦] = فالأَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الذي هُوَ خِلافُ الذِّكْرِ[١٠] . وهذا أَشْبَهُ[١١] مِنْ أَنْ يُحْمَلَ على ما يُرَادُ

---

(١) تفسير الطبري ١٧/ ١٢٨ ، ومجمع البيان ٧/ ٢٢٧ .

(٢) أي تركتم ذِكري .

(٣) زيادة من يق والحجة .

(٤) زيادة من الحجة عن أحد أصليها .

(٥) في صل : لم يفعلوا ، وأثبت ما في يق والحجة .

(٦) تفسير الطبري ١٣/ ٦٨٨ ، والقرطبي ١٢/ ١٤٦ ، ومجمع البيان ٦/ ٩٤ ، وباهر البرهان ٥١ .

(٧) انظر ما سلف ٧٥٧ .

(٨) بعد هذا في الحجة ٢/ ١٩٢ ـ ١٩٦ كلام طويل ترك الجامع نقله أو الإشارة إليه .

(٩) تفسير الطبري ٢٤/ ٣١٥ ، والبسيط ٢٣/ ٤٣٨ ، ومجمع البيان ١٠/ ٣٧١ .

(١٠) وهو قول مجاهد وقتادة وغيرهما .

(١١) قوله : وأَما قوله تعالى . . . وهذا أَشْبَه اختصره من قول أبي علي في الحجة ٢/ ١٩٦ بتصرف . قال أبو علي عقب حكايته قول شيخه أبي إسحق في تفسير الآية : فالقول فيه [في قول أبي إسحق] أنَّ قوله ﴿ سَنُقۡرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ﴾ إنْ حُمِل فيه ﴿ فَلَا تَنسَىٰٓ ﴾ على النِّسْيان الذي يقابل الذِّكر أَشْبَهُ اهـ وقول أبي علي إنْ حُمِل لو قال : أنْ يُحْمَل = كان أجود وأَوفق .

بِه التَّرْكُ(١) .

وذلِكَ أَنَّ النَّبيَّ ـ ﷺ ـ كانَ إذا نَزَلَ عليه القُرْآنُ أَسْرَعَ القِراءَةَ وأَكْثَرَها مَخافَةَ النِّسْيانِ ، فقال : ﴿ سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ۝٦ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ ﴾[سورة الأعلى ٨٧/٦ ـ ٧] أَنْ تَنْسَاهُ ، لِرَفْعِه ذلكَ بالنِّسْيانِ كَرَفْعِه إيَّاهُ بالنَّسْخِ بآيَةٍ أَوْ سُنَّةٍ(٢) . ويُؤَكِّدُ ذلكَ قَوْلُه تعالى : ﴿ لَا تُحَرِّكۡ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعۡجَلَ بِهِۦٓ ۝١٦ إِنَّ عَلَيۡنَا جَمۡعَهُۥ وَقُرۡءَانَهُۥ ۝١٧ فَإِذَا قَرَأۡنَٰهُ فَٱتَّبِعۡ قُرۡءَانَهُۥ ﴾ [سورة القيامة ٧٥/١٦ ـ ١٨] = وقَوْلُه تعالى : ﴿ وَلَا تَعۡجَلۡ بِٱلۡقُرۡءَانِ مِن قَبۡلِ أَن يُقۡضَىٰٓ إِلَيۡكَ وَحۡيُهُۥۖ ﴾ [سورة طه ٢٠/ ١١٤] .

فَحَمْلُ قَوْلِه : ﴿ فَلَا تَنسَىٰٓ ﴾ [سورة الأعلى ٨٧/٦] [على التَّرْكِ](٣) إِذَا كان يُسْلَكُ [به](٤) هذا المَسْلَكَ = لَيْسَ بالوَجْهِ(٥) .

٥٢ ـ ومِمَّا حُذِفَ المَفْعُولُ فِيهِ قَوْلُهُ : ﴿ وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾(٦) [سورة الصف ٦١/ ١٣] أَيْ : بَشِّرْهُم بالجَنَّةِ(٧) .

---

(١) حمله بعضهم على معنى الترك فيما قال الطبري ولم يسمِّ أحداً منهم .

(٢) في الدر المنثور ١٥/ ٣٦٥ : أخرج الطبرانيُّ وابن مردويه عن ابن عباس قال : كان النبيُّ ﷺ إذا أتاه جبريل بالوحي لم يفرغ جبريل من الوحي حتى يزمَّل من ثقل الوحي حتى يتكلم النبيّ بأوله مخافة أن يغشى عليه فينسى إلخ الأثر .
وفي البسيط عن مجاهد ومقاتل والكلبي ، كان النبي ﷺ إذا نزل عليه القرآن أكثر تحريك لسانه مخافة أن ينسى ، وكان لا يفرغ جبريل من آخر الوحي حتى يتكلم هو بأوله مخافة النسيان اهـ

(٣) زيادة من الحجة .

(٤) زيادة من الحجة .

(٥) هذا آخر ما نقله الجامع من كلام أبي عليّ ، وأولُه فيما سلف ٧٥٦ . وبعد هذا في الحجة ٢/ ١٩٧ ـ ٢٠٢ كلام طويل لأبي علي فيما أغفله شيخه أبو إسحق في المسألة ، انظر الاستدراك ٣٦١ ـ ٣٨٤ المسألة ٨٨ .

(٦) تفسير الطبري ٢٢/ ٦١٩ ، ومجمع البيان ٩/ ٥٢٣ . وسياق الآية : ﴿ وَأُخۡرَىٰ تُحِبُّونَهَاۖ نَصۡرٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَتۡحٞ قَرِيبٞۗ وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ .

(٧) في تفسير الطبري : بشّرهم بنصر الله إياهم على عدوهم وفتح عاجل لهم اهـ وفي مجمع البيان بشِّرهم بهذين الثوابين عاجلًا وآجلًا ، وهو النصر في الدنيا والجنة في العقبى اهـ وهو أجود وأَوفى . وما جاء هٰهنا برقم ٥٢ ليس في يق .

٥٣ - ومِنْ حَذْفِ المَفْعُولِ قَوْلُه : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ﴾(١) [سورة البقرة ٢/ ١٦٥] أَيْ كَحُبِّ اللهِ المُؤْمِنِينَ(٢) . فالمَصْدَرُ
459 مُضَافٌ إلى الفَاعِلِ ، والمَفْعُولُ مَحْذُوفٌ .

وإِنْ شِئْتَ كانَ : كَحُبِّ المُؤْمِنِينَ اللهَ(٣) ، فَحَذَفَ الفَاعِلَ ، والمُضَافُ إليه مُفْعُولٌ في المَعْنَى .

ويُقَوِّي الثَّانِيَ(٤) قَوْلُه : ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [سورة البقرة ٢/ ١٦٥] .

٥٤ - ومِثْلُه : ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِىٓ ﴾(٥) [سورة طه ٢٠/ ١٤] . إِنْ شِئْتَ كان التَّقْدِيرُ : أَقِمِ الصَّلاةَ لأَذْكُرَكَ(٦) ، فيَكُونُ مُضَافاً إلى الفَاعِلِ .

وإِنْ شِئْتَ كانَ التَّقْدِيرُ(٧) : لِذِكْرِكَ إِيَّايَ(٨) فيها(٩) ، كَقَوْلِه تعالى : ﴿فِي

---

(١) معاني القرآن للفراء ١/ ٩٧ ، وللزجاج ١/ ٢٠٦ ، وتفسير الطبري ٣/ ١٨ ، والبسيط ٣/ ٤٨٦ ، ومجمع البيان ١/ ٤٩٧ ، وغرائب التفسير ١/ ١٨٨ ، والفريد ١/ ٤٢٥ ؛ وتفسير الفخر الرازي ٤/ ٢٣٠ ، وما يأتي ٧٧٤ برقم ٦٦ .

(٢) لا أعرف هذا القول لأحد ، وهو خلاف الظاهر .

(٣) هذا معنى قول الفراء ، واختاره الطبري وغيره ، فقال الزجاج : وهذا قول ليس بشيء ، ودليل نقضه قوله ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ والمعنى أن المخلصين الذين لا يشركون مع الله غيره هم المحبون حقًّا اهـ .
والظاهر أن التقدير : كحب المشركين المتخذي الأنداد اللهَ، وهو قول الزجاج وابن كيسان وغيرهما .

(٤) في صل الأول، والصواب ما أثبت من يق. وكذا قال ، بل يُقَوِّي القول الذي لم يذكره وهو قول الزجَّاج ، انظرح ٣ .

(٥) تفسير الطبري ١٦/ ٣٢ ، والثعلبي ٤/ ٢٠٢ ، والواحدي البسيط ١٤/ ٣٧١ ، والماوردي ٣/ ١٠ ، والفخر الرازي ٢٢/ ١٨ ، ومجمع البيان ٧/ ١٢ ، وغرائب التفسير ١/ ٧١٣ .

(٦) هذا تقدير متكلَّف كأنه من قول أبي مسلم الأصبهاني في مجمع البيان ، ولم ينسب إلى قائل في الغرائب وتفسير الفخر .

(٧) وهو الظاهر وقول أكثر المفسرين .

(٨) أي لأَن تذكرني بالتَّسبيح والتعظيم لأن الصلاة لا تكون إلا بذكر الله ، عن الحسن ومجاهد فيما قال صاحب مجمع البيان ، وانظر المصادر السالفة .

(٩) أي في الصلاة .

غِطَآءٍ عَن ذِكۡرِي﴾(١) [سورة الكهف ١٨/ ١٠١] أَيْ : عَنْ ذِكْرِهِم إِيَّايَ .

٥٥ ـ ومِثْلُه : ﴿وَلَذِكۡرُ ٱللَّهِ أَكۡبَرُۗ﴾(٢) [سورة العنكبوت ٢٩/ ٤٥] إِنْ شِئْتَ كَانَ التَّقْدِيرُ : [ولَذِكْرُ اللهِ إِيَّاكُم أَكْبَرُ مِنْ ذِكْرِكُم إِيَّاه(٣) ، فحَذَفَ المَفْعُولَ](٤) .

[وإِنْ شِئْتَ كانَ التَّقْدِيرُ :](٥) ولَذِكْرُكُم اللهَ أَكْبَرُ مِنْ كُلِّ شَيءٍ(٦) ، فَحَذَفَ الفَاعِلَ ، وأَضَافَ إِلَى المَفْعُولِ ، كما قال : ﴿مِن دُعَآءِ ٱلۡخَيۡرِ﴾(٧) [سورة فصلت ٤١/ ٤٩]، أَيْ : مِنْ دُعَائِه الخَيْرَ = وقال: ﴿بِسُؤَالِ نَعۡجَتِكَ﴾(٨) [سورة صٓ ٣٨/ ٢٤] أي : بسُؤَالِهِ نَعْجَتَكَ = وقال : ﴿ذِكۡرُ رَحۡمَتِ رَبِّكَ [80/2] عَبۡدَهُۥ زَكَرِيَّآ﴾(٩) [سورة مريم ١٩/ ٢] أي : هـذا ذِكْرُ اللهِ رَحْمَتَهُ عَبْدَه(١٠) ، فَحَذَفَ الفَاعِلَ ، وأَضَافَ إِلى المَفْعُولِ ـ وهُوَ الرَّحْمَةُ ـ والرَّحْمَةُ مُضَافٌ إلى الفَاعِلِ ، [و﴿عَبۡدَهُۥ﴾ مُنْتَصِبٌ به ، كقَوْلِه : ﴿كَدُعَآءِ بَعۡضِكُم بَعۡضٗاۚ﴾(١١) [سورة النور ٢٤/ ٦٣]، أَضَافَ الدُّعَاءَ إلى الفَاعِلِ](١٢)، ونَصَبَ ﴿بَعۡضٗاۚ﴾ به ، كَقَوْلِه : ﴿كَجَهۡرِ بَعۡضِكُمۡ لِبَعۡضٍ﴾(١٣) 460

---

(١) تفسير الطبري ١٥/ ٤٢٠ ، والبسيط ١٤/ ١٦١ ، ومجمع البيان ٦/ ٤٤٩ .

(٢) معاني القرآن للفراء ٢/ ٢١٧ ، وتفسير غريب القرآن ٣٣٨ ، وتفسير الطبري ١٨/ ٤١١ ، والماوردي ٣/ ٢٤٨ ، والبسيط ١٧/ ٥٣٤ ، ومجمع البيان ٨/ ٣٠ .

(٣) عن ابن عباس وابن مسعود ومجاهد .

(٤) زيادة من يق .

(٥) زيادة من يق .

(٦) عن أبي الدرداء وقتادة وابن زيد وسلمان .

(٧) كشف المشكلات ٦٣٧ ، ١١٩٢ والمصادر ثمة ، وما يأتي ٧٦٨ في رقم ٦١ ، و٧٩٦ في رقم ٨٥ و١٢٦٤ في رقم ١٤ .

(٨) كشف المشكلات ٦٣٧ والمصادر ثمة ، وما يأتي ٧٩٦ في رقم ٨٥ ، و٨٢٠ في رقم ١٠٦ ، و٩٦٠ في رقم ٥٣ ، و١٢٦٤ في رقم ١٤ .

(٩) كشف المشكلات ٧٨٠ والمصادر ثمة ، والفريد ٤/ ٣٣٨ ، والدر المصون ٧/ ٥٦٢ ، وما سلف ٣٣٥ برقم ٤٣ .

(١٠) وقيل في تقديره غير هذا ، انظر التعليق في كشف المشكلات .

(١١) سلف ٢٢٧ برقم ٥٥ .

(١٢) زيادة من يق .

(١٣) المصدر جَهْر مضاف إلى فاعله ، وقوله « لبعض » في موضع المفعول .

[سورة الحجرات ٤٩/ ٢] = وكقوله : ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾(١) [سورة البقرة ٢/ ٢٥١] أَيْ : أَنْ دَفَعَ اللهُ النَّاسَ ، فأَضَافَ إِلى الفاعِلِ ، ونَصَبَ المَفْعُولَ به .

٥٦ ـ ومنه قَوْلُه تعالى : ﴿الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِىٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾(٢) [سورة الروم ٣٠/ ١ ـ ٣] أَيْ : مِنْ بَعْدِ أَنْ غَلَبَهُم فارِسُ(٣) يَغْلِبُونَ فارِسَ . فالمَصْدَرُ مُضَافٌ إلى المَفْعُولِ وقَدْ حُذِفَ الفَاعِلُ . كانَ المُشْرِكُونَ سَرَّهَمُ غَلَبَةُ فارِسَ الرُّومَ(٤) ، [فجَرَى بَيْنَهم وبَيْنَ الصِّدِّيق في ذلك حِوَارٌ، والصِّدِّيقُ ذَكَرَ أَنَّ الرُّومَ تَغْلِبُ فارِسَ](٥) ، فَرَجَعَ إلى النَّبِيِّ ـ صلى الله عليه وعلى آله ـ وأَخْبَرَه بأَنَّه ذَكَرَ لِلْمُشْرِكِينَ ذلكَ ، وأَنَّ بَيْنَه وبَيْنَهم [في ذلك](٦) خَطَراً ، والصِّدِّيقُ ضَرَبَ المُدَّة في ثَلاثِ سِنِيْنَ(٧) .

فالنَّبِيُّ ـ صلى الله عليه وعلى آله ـ أَمَرَه أَنْ يَرْجِعَ إليهم، ويَزِيدَ في الأَجَلِ وفي الخَطَرِ، ففَعَلَ ذلك(٨) .

---

(١) كشف المشكلات ١٧٩ والمصادر ثمة . وهو في سورة الحج ٢٢/ ٤٠ أيضًا .

(٢) كشف المشكلات ١٠٤٣ والمصادر ثمة ، وتفسير الطبري ١٨/ ٤٤٦ ـ ٤٥٨ ، والبسيط ١٨/ ٥ ـ ١٢ ، والماوردي ٣/ ٢٥٥ ـ ٢٥٧ ، والقرطبي ١٦/ ٣٩٣ ، ومعاني القرآن للنحاس ٥/ ٢٤١ ـ ٢٤٤ ، وإعراب القرآن له ٦٤٩ ـ ٦٥٠ ، والمحرر الوجيز ١٤٧٠ ، ومجمع البيان ٨/ ٤٦ ـ ٤٨ ، والفريد ٥/ ١٨١ ، والبحر ٧/ ١٦١ ، وما سلف ٥٩٤ برقم ٦٥ ، وما يأتي ٩٦٠ في رقم ٥٣ .

(٣) أي أهل فارس ، وفارس اسم البلد ، ولا ينصرف لأنه علم أعجمي مؤنث ، انظر معجم البلدان (فارس) ٤/ ٢٢٦ . وفارس هذا ما وقع في يق فيما يأتي في الموضع الرابع، ووقع في الموضع الثالث الفارس، وكذا وقع في صل حيث وقع . ووقع في يق في الموضعين الأول والثاني الفرس، وهو صواب .

(٤) لأَنَّ فارس أهل أَوثان . وكان المسلمون يحبون ظهور الروم على فارس لأَنَّهم أهل الكتاب ، كما في المصادر عن ابن عباس وغيره .

(٥) زيادة من يق ، وكان فيها جواب مكان حوار .

(٦) من يق . والخَطَر : الرَّهْن الذي يتراهن عليه ، وهو السَّبَق والنَّدَبُ ، انظر اللسان .

(٧) عن عكرمة والسديّ . وكانت المراهنة قبل أن يكون تحريم ذلك .

(٨) انظر حديث هذه المراهنة برواياته عن ابن عباس وعكرمة وقتادة وابن مسعود وابن زيد في تفسير الطبري ١٨/ ٤٤٧ ـ ٤٥٧ ، والدر المنثور ١١/ ٥٧٤ ـ ٥٨٤ ، وانظر تخريج السيوطي لرواياته .

وقَرَأَها الحَسَنُ[١] : ﴿ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيُغۡلَبُونَ ﴾ [سورة الروم ٣٠/ ٣] مُرَتَّباً لِلْمَفْعُولِ به[٢] ، وقَرَأَ[٣] ﴿غَلَبَتِ ٱلرُّومُ ﴾ [سورة الروم ٣٠/ ٢] بفَتْحَتَيْنِ مُرَتَّباً للفاعِلِ . وفَسَّرَ ابنُ عُمَرَ[٤] : غَلَبَتِ الرُّوْمُ على أَدْنَى رِيفِ الشَّامِ ـ يعني بالرِّيفِ السَّوَادَ ـ فيَكُونُ المَصْدَرُ ـ أَعْنِي «مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِم» ـ مُضَافاً إلى الفاعِلِ[٥] ، أي : مِنْ بَعْدِ أَنْ غَلَبُوا على الرِّيفِ .

وهذه القراءة[٦] أيضاً مَرْوِيَّةٌ عَنْ عَلِيٍّ ، وابْنِ عُمَرَ ، وابن عَبَّاسٍ ، ومُعَاوِيَةَ ابْنِ[٧] قُرَّةَ[٨] .

461 ٥٧ ـ ومِثْلُه : ﴿ إِنِّيٓ أَحۡبَبۡتُ حُبَّ ٱلۡخَيۡرِ عَن ذِكۡرِ رَبِّي ﴾[٩] [سورة صٓ ٣٨/ ٣٢] . أَي : عَنْ ذِكْرِي رَبِّي[١٠] ، فَحَذَفَ الفَاعِلَ ، وأَضَافَ إلى المَفْعُول ، يَعْنِي به صَلاةَ العَصْرِ[١١] .

---

(١) البحر ٧/ ١٦١ .

(٢) أي مبنياً للمفعول ، أو مبنياً لما لم يسمَّ فاعله ، أو مبنياً للمجهول ، انظر كشف المشكلات ١٦٦ .

(٣) في صل : وقرئ ، ولعل الوجه ما أثبت .

(٤) انظر تفسير الطبري ومعاني القرآن للنحاس والبحر وغيرها .

(٥) والمفعول محذوف .

(٦) وهي « **غَلَبَت** » بفتح الغين واللام « **سَيُغْلَبُون** » بضم الياء وفتح اللام .

(٧) في صل : عن ، محرفاً .

(٨) وزاد أبو حيان نسبتها إلى أبي سعيد الخدريّ . واختلف في نسبة أَحد الحرفين إلى بعض هؤلاء ، انظر شواذ ابن خالويه ١١٧ ، والكرماني ٣٧٤ .

(٩) كشف المشكلات ١١٤٦ والمصادر ثمة ، وتفسير الطبري ٢٠/ ٨٣ ، ومعاني القرآن للنحاس ٦/ ١١٠ ، والبسيط ١٩/ ٢٠٠ ـ ٢٠١ ، ومجمع البيان ٨/ ٣٩٤ ، والفريد ٥/ ٤٢٤ . وانظر ما سلف ١٠١ برقم ٧٠ و٤٤٦ برقم ٣٠ ، ويأتي ٨٢١ برقم ١٠٨ .

(١٠) وهو الظاهر وقول أكثر أهل التأويل .

(١١) عن علي وابن عباس وقتادة ومقاتل والسدي .

قال الزجاج في معاني القرآن له ٤/ ٢٤٨ : ولست أدري هل كانت صلاة العصر مفروضة في ذلك الوقت أم لا اهـ وحكى كلامه ابن الشجري في أماليه ١/ ٨٨ . وقال أبو الحسن المجاشعيّ في

وقال قَوْمٌ : بَلِ التَّقْدِيرُ : عَنْ ذِكْرِ رَبِّي إِيَّايَ[١] حَيْثُ أَمَرَني بالصَّلاةِ ، فَيَكُونُ قَدْ حَذَفَ المَفْعُولَ .

٥٨ ـ والمَصْدَرُ [قَدْ] يَجُوزُ[٢] إِضَافَتُه إلى الفَاعِلِ، ويُنْصَبُ به المَفْعُولُ[٣] .

ويَجُوزُ حَذْفُ المَفْعُولِ إِذَا أُضِيفَ إلى الفَاعِلِ[٤] .

ويَجُوزُ إِضَافَتُه إلى المَفْعُولِ ، ورَفْعُ الفَاعِلِ به[٥] .

ويَجُوزُ في هذا الوَجْهِ حَذْفُ الفَاعِلِ[٦] .

ويَجُوز أن يُنَوَّنَ ، ويُرْفَعَ الفاعِلُ به ، ويُنْصَبُ المَفْعُولُ[٧] .

ويَجُوزُ حَذْفُ الفَاعِلِ مَعَ التَّنْوِينِ[٨] ، وحَذْفُ المَفْعُولِ مَعَ التَّنْوِينِ[٩] .

فمِمَّا جاءَ مِنْ ذلكَ في التَّنْزِيلِ قَوْلُه تعالى : ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا﴾[١٠] [سورة النحل ١٦/ ٧٣] ﴿شَيْـًٔا﴾ يَنْتَصِبُ [81/1] بـ ﴿رِزْقًا﴾ ، أَيْ : ما لا يَمْلِكُ لهم أَنْ يُرْزَقُوا شَيْئاً ، فَحَذَفَ الفَاعِلَ ،

= النكت في القرآن ٢/ ٥٤٢ : قال الزجاج أراها صلاة كانت مفروضة عليه في ذلك الوقت ، لأن صلاة العصر لم تفرض على غير نبيّنا عليه السلام اهـ وقد علمتَ ما في كتاب الزجاج في هذا الموضع من المطبوعة ، وقد تصرف المجاشعيّ في حكاية ألفاظ أبي إسحق أظن .

(١) انظر كشف المشكلات ، وعنه في مجمع البيان . وهو في الفريد في آخر كلام يوشك أن يكون منقولاً من تذكرة أبي عليّ .

(٢) في صل : والمصدر ويجوز، ولعل صوابه ما أثبت من يق .

(٣) كقولك : أعجبني ضربُ زيدٍ عَمراً .

(٤) كقولك : أعجبني ركوبُ زيدٍ .

(٥) كقولك : أعجبني ركوبُ الفرسِ خالدٌ .

(٦) كقولك : أعجبني ركوبُ الفرسِ .

(٧) كقولك : أعجبني ضربٌ زيدٌ عَمراً .

(٨) كقولك : أعجبني ضربٌ زيداً .

(٩) كقولك : أعجبني ركوبٌ زيدٌ . انظر في ذلك الإيضاح ١٨١ ـ ١٨٢ ، والكافي شرحه ٣/ ١٠٧١ ، وغيرهما .

(١٠) كشف المشكلات ٦٩٢ ـ ٦٩٣ والمصادر ثمة ، والإيضاح ١٨٢ ، والكافي ١٠٧٥ .

ونَصَبَ المَفْعُولَ بالمَصْدَرِ المُنَوَّنِ[١] .

٥٩ ـ فأَمَّا قَوْلُه : ﴿ قَدْ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ۝ رَّسُولًا ﴾[٢] [سورة الطلاق ٦٥/ ١٠ ـ ١١] = فيَجُوزُ[٣] أَنْ يَنْتَصِبَ ﴿ رَّسُولًا ﴾ بـ «ذِكْر» أَيْ : أَنْزَلَ الله إليكم أَنْ[٤] ذَكَرَ رَسُولاً .

462

ويَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ بفِعْلٍ مُضْمَرٍ ، أي : أَرْسَلَ رَسُولاً .

ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ : أَنْزَلَ الله إليكم ذَا ذِكْرٍ رَسُولاً ، فَحَذَفَ المُضَافَ ، ويَكُونُ ﴿ رَّسُولًا ﴾ بدلاً منه .

٦٠ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تعالى : ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝ يَتِيمًا ﴾[٥] [سورة البلد ٩٠/ ١٤ ـ ١٥] أَيْ : أن تُطْعِمَ يَتِيماً ، فَنَصَب ﴿ يَتِيمًا ﴾ بـ ﴿ إِطْعَٰمٌ ﴾ .

٦١ ـ وأَمَّا قَوْلُه تعالى : ﴿ إِنَّآ أَخْلَصْنَٰهُم بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى ٱلدَّارِ ﴾[٦] [سورة صٓ ٣٨/ ٤٦] = فَمَنْ[٧] نَوَّنَ[٨] احْتَمَلَ أَمْرَيْنِ[٩] :

---

(١) هذا قول بعضهم فيما قال الأخفش في معاني القرآن له ٤١٨ ولم يسمِّه ، وهو قول الفراء في معاني القرآن له ٢/ ١١٠ ، فعزاه النحاس في إعراب القرآن ٤٨٣ إلى الكوفيين ، وهو قول أبي علي ومن وافقه ، انظر ما علقناه في كشف المشكلات .
وعند الأخفش أنَّ « شيئاً » بدل من « رزقاً » ، وعزا النحاس هذا المذهب إلى البصريين .

(٢) كشف المشكلات ١٣٥٧ ـ ١٣٥٨ والمصادر المذكورة ثمة ، ومعاني القرآن للزجاج ٤/ ١٤٧ ، والفريد ٦/ ١٦٩ .

(٣) أجاز الوجوه الثلاثة الزجاج ومن وافقه ، انظر التعليق في كشف المشكلات .

(٤) صل ويق : بأن ، خطأ .

(٥) كشف المشكلات ١٤٥٦ ، ١٣٥٧ والمصادر المذكورة ثمة ، والفريد ٦/ ٤٠٢ .

(٦) كشف المشكلات ١١٤٨ ، والاستدراك ٣٢١ والمصادر المذكورة فيهما ، وما سلف ٥١٥ في رقم ٣٤ .

(٧) قوله : فمن نوَّن حتى آخر ما يأتي في هذا الرقم ٦١ وهو قوله ص ٧٧١ من كونها للآخرة والدنيا = انتزعه من الحجة ٦/ ٧٢ ـ ٧٤ .

(٨) وهم غير نافع من السبعة ، وقرأ نافع بالإضافة ، السبعة ٥٥٤ ، وكشف المشكلات والتعليق ثمة .

(٩) لفظ أبي علي في الحجة : من قال ﴿ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى ٱلدَّارِ ﴾ احتمل أمرين إلخ .

أَحَدُهما : أَنْ يَكُونَ ﴿ذِكۡرَى﴾ بَدَلاً[١] مِنَ «الخَالِصَةِ» ، تَقْدِيُره : إِنَّا أَخْلَصْنَاهُم بِذِكْرَى[٢] الدَّارِ .

ويَجُوزُ أَنْ يُقَدَّرَ في قَوْلِه : ﴿ذِكۡرَى﴾ التَّنْوِينُ ، فتَكُونَ «الدَّارُ» في مَوْضِعِ نَصْبٍ ، تَقْدِيرُه : بأَنْ يَذْكُرُوا الدَّارَ ، أي : يَذْكُرُونَ بالتَّأَهُّبِ لِلآخِرَةِ ، ويَزْهَدُونَ في الدُّنْيا .

ويَجُوزُ[٣] أَلا يُقَدَّرَ البَدَلُ ، ولَكِنْ تَكُونُ «الخَالِصَةُ» مَصْدَراً[٤] ، فتَكُونُ مِثْلَ : ﴿مِن دُعَآءِ ٱلۡخَيۡرِ﴾[٥] [سورة فصلت ٤١/٤٩] ، فيَكُونُ المَعْنَى : بِخَالِصَةٍ تَذْكِيرَ الدَّارِ .

ويُقَوِّي هذا الوَجْهَ[٦] ما رُوِيَ مِنْ قِرَاءَةِ الأَعْمَشِ[٧] : ﴿بِخَالِصَتِهِم ذِكۡرَى ٱلدَّارِ﴾ ، فهذا يُقَوِّي النَّصْبَ ، ويُقَوِّي أَنَّ[٨] مَنْ نَوَّنَ[٩] «خَالِصَةً» أَعْمَلَها في ﴿ذِكۡرَى ٱلدَّارِ﴾[١٠] ، كأَنَّه : بأَنْ أَخْلَصُوا تَذْكِيرَ الدَّارِ .

---

(١) وهو قول الفراء في معاني القرآن له ٢/٤٠٧ ومن وافقه ، انظر التعليق في كشف المشكلات .

(٢) في صل : بذكر ، وأثبت ما في يق ومطبوعة الحجة عن أصليها ، ومخطوطة الحجة خش ١/١١/٤٤ .

(٣) هذا الأمر (الوجه) الثاني من الأمرين اللذين يحتملهما تنوين خالصة .

(٤) يكون المصدر بزنة اسم الفاعل ، انظر كشف المشكلات ٣٤٣ ح ٤ ، وما سلف ١٣٣ برقم ١٤٨ ، و٥١٣ برقم ٣٢ ـ ٣٨ .

(٥) سلف ٧٦٣ في رقم ٥٥ ، ويأتي ٧٩٦ في رقم ٨٥ و١٢٦٤ في رقم ١٤ .

(٦) وهو نصب ذكرى بالمصدر خالصة .

(٧) شواذ ابن خالويه ١٣١ . ونسبت إليه وإلى طلحة أيضاً في شواذ الكرماني ١٤١١ ، والبحر ٧/٤٠٢ وما أدري أطلحة بن مصرِّف أم طلحة بن سليمان ذا .

(٨) في مطبوعة الحجة عن أحد أصليها (خم) : ويقوي ذلك أَنّ ، بإقحام « ذلك » ، وهي فاسدة مفسدة ، ولم تقع في الأصل الثاني (خك) ولا في المخطوطة خش .

(٩) في مطبوعة الحجة عن أصليها وخش : « نَصَبَ » مكان نَوَّنَ ، والصواب ما في المتن « نَوَّن » . ولعل الجامع أصلح ما وقع في نسخ الحجة ، انظر بسط التعليق عليه في الاستدراك ٣٢٢ ح ٨ .

(١٠) في مطبوعة الحجة عن أصليها وخش : أعملها في الدار ، بإسقاط لفظ ذكرى ، وهو مخلّ .

فإذَا نَوَّنْتَ «خَالِصَةً» احْتَمَلَ أَمْرَيْنِ :

أَحَدُهما : أَنْ يَكُونَ المَعْنَى : بأَنْ خَلَصَتْ لهم ذِكْرَى الدَّارِ ، فَيَكُونَ ﴿ذِكۡرَى﴾ في مَوْضعِ رَفْعٍ بأَنَّه فاعِلٌ . 463

والآخَرُ : أَنْ يُقَدَّرَ المَصْدَرُ الذي هُوَ «خَالِصَةٌ» مِنَ الإِخْلاصِ ، فَحُذِفَتِ الزِّيَادَةُ كَمَا حُذِفَتْ مِنْ نَحْوِ(١) :

دَلْوُ الدَّالْ(٢)

ونَحْوِهِ ، فيَكُونَ المَعْنَى : بإِخْلاصِ ذِكْرَى ، فيَكُونَ [ذكرى](٣) في مَوْضِعِ نَصْبٍ ، كانْتِصَابِ الاسْمِ في «عَمْرَكَ اللهَ»(٤) .

---

(١) قولِ الراجز في أبيات تنسب إلى العجاج ، ديوانه ملحقات مستقلة ق ٦٣/٢٦ جـ ٢/ ٣٢١ وتخريجه فيه ٢/ ٤٧٥ .
وهو في المقتضب ٤/ ١٧٩ ، والحجة ٢/ ٢٥٤ و٣/ ١٥٠ و٤/ ٣٧٩ ، و٥/ ٤٤ ، ٥٠ و٦/ ٧٢ ، والشعر ٥٤١ ، ٥٥١ ، والشيرازيات ٨٢ ، والتمام ١٥٢ ، والمخصص ٩/ ١٦٧ ، ورموز الكنوز ٣/ ٢٩٧ ، وأدب الكاتب ٦١٢ .

(٢) تمامه :

يَكۡشِفُ عَنۡ جَمَّاتِهِ دَلۡوُ ٱلدَّالۡ

يَكْشِفُ : الضمير المستتر للمَنْهَل المذكور قبل هذا البيت . جَمَّاتُه : جمع جَمَّة وجَمَّةُ المنهل : الموضع الذي يجتمع فيه ماؤه .
دلا الدلوَ : إذا أَخرجها وجَذَبها من البئر ، وأَدْلَى الدلوَ ألقاها ليستقي .
قال ابن قتيبة: وأما قول العجَّاج . . . فإنَّ الداليَ هو الجاذب للدلو ليُخْرجها . . . والمُدْلي هو المستقي . . . ولو قال العجاج المُدْلي لكان أَشْبَهَ بما أراد ، ولكنه أراد القافية ، وعَلِم أَنَّ الداليَ والمدليَ يجوز أن يوصف بهما المستقي بالدلو ، فأراد : يكشف عن جَمَّاته دَلْوُ المُسْتَقِي اهـ
وقال عليُّ بن حمزة فيما نقل عنه ابن بري في حواشيه على الصحاح كما في اللسان (د ل و) : قد غلط جماعة من الرواة في تفسير بيت العجاج آخرُهم ثعلب ـ يعني كونهم قَدَّروا الداليَ بمعنى المُدْلي ـ قال ابن حمزة : وإنَّما المعنى فيه أَنَّه لمَّا كان المُدْلي إذا أَدْلَى دلوه عاد فَدَلاها أي أخرجها ملأى = قال دلو الدال . . . إلخ . وبيَّض ناسخ يق موضع دلو الدال .

(٣) زيادة من الحجة .

(٤) الكتاب ١/ ١٦٢ ـ ١٦٣ بولاق ١/ ٣٢٣ هارون ، والمقتضب ٢/ ٣٢٦ ـ ٣٢٨ ، والكامل ١٤٤٥ ،=

[و][(١)] «الدار» [يَجُوزُ أَنْ يُعْنَى بها الدُّنْيَا][(٢)] ، ويَجُوزُ أَنْ يُعْنَى بها الآخِرَةُ .

فالذي يَدُلُّ على أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بها الدُّنْيا = قَوْلُه تَعَالى في الحِكَايَةِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ : ﴿ وَٱجْعَل لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي ٱلْآخِرِينَ ﴾ [سورة الشعراء ٢٦/ ٨٤] ، وقَوْلُه تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا لَهُمْ لِسَانَ صِدْقٍ عَلِيًّا ﴾ [سورة مريم ١٩/ ٥٠] ، فـ «اللِّسَانُ» هُوَ القَوْلُ الحَسَنُ والثَّنَاءُ عليه ، ولَيْسَ اللِّسَانُ هُنَا الجَارِحَةَ[(٣)] . [فالمَعْنَى : أَبْقَيْنا عليهم الثَّنَاءَ الجَمِيلَ في الدُّنيا ، فـ «الدَّار» في هذا التَّقْدِيرِ ظَرْفٌ][(٤)] .

وأَمَّا جَوَازُ كَوْنِ «الدَّارِ» الآخِرَةَ[(٥)] في قوله تعالى : ﴿ إِنَّآ أَخْلَصْنَٰهُم بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى ٱلدَّارِ ﴾[(٦)] [سورة صٓ ٣٨/ ٤٦] فيَكُونُ ذَلِكَ بإِخْلاصِهِم ذِكْرى الدَّارِ، ويَكُونُ [81/2] ذِكْرُهُم لها وَجَلَ قُلُوبِهِم مِنْهَا ومِنْ حِسَابِها، كما قال: ﴿ وَهُم مِّنَ ٱلسَّاعَةِ مُشْفِقُونَ ﴾ [سورة الأنبياء ٢١/ ٤٩] ، ﴿ إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَىٰهَا ﴾ [سورة النازعات ٧٩/ ٤٥] ، [وقال : ﴿ يَحْذَرُ ٱلْآخِرَةَ وَيَرْجُواْ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ ﴾ 464

= والحجة ٤/ ٣٨ و٦/ ٧٢ ، والشيرازيات ٥٣ ، ٥٦ ، ٧٩ ، ٨٢ ـ ٧٨ ، والتنبيه ٢١١ ، ٣٧٣ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٠٦ ـ ١١٢ .

قال أبو عليّ : عَمْرَكَ الله مستعمل بحذف الزيادة ، والمعنى تعميرَكَ الله ، وانتصاب اسم الله بالمصدر على أنه مفعول به عمل فيه بعد أن أضيف إلى الفاعل اهـ عن الشيرازيات ٥٣ ـ ٥٤ بتصرف .

(١) زيادة من يق والحجة .

(٢) زيادة من يق والحجة .

(٣) بعده في الحجة ٦/ ٧٣ نحو ١٤ سطراً في المطبوعة ترك الجامع نقلها .

(٤) زيادة من الحجة . وقد قصَّر الجامع في تركها لأنَّ فيها بياناً للوجه المذكور .

وذكر أبو علي قبل هذا آياً أُخر آخرها قوله تعالى ﴿ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ ﴾ [سورة النمل ٢٧/ ٥٩] ثم قال : فالمعنى إلخ . وبعد قوله : في هذا التقدير ظرف = قولُه : والقياس أن يتعدى الفعل والمصدر إليه بالحرف ، ولكنه على ذهبت الشام عند سيبويه و : كما عَسَل الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ اهـ فلم أزد في المتن من كلامه إلا موضع الحاجة منه .

(٥) أي جواز كون الدار يعنى بها الآخرة ، انظر ما تقدم .

(٦) بعده في مطبوعة الحجة : « مفعولاً بها » ولم يقع هذا في خش ، وكأنه مقحم من حاشية ينبو عنه السياق .

[سورة الزمر ٣٩/٩]، فـ «الدَّارُ» [على هذا][(٢)] مَفْعُولٌ بها ، ولَيْسَتْ كالوَجْهِ الآخَرِ المُتَقَدِّمِ[(٣)] .

وأَمَّا مَنْ أَضَافَ[(٤)] فَقَال : ﴿بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى ٱلدَّارِ﴾ [سورة صٓ ٣٨/٤٦] = فإِنَّ «الخَالِصَةَ» تَكُونُ عَلى ضُرُوبٍ : تَكُونُ لِلذِّكْرِ وغَيْرِ الذِّكْرِ .

فإِذَا أُضِيفَتْ[(٥)] إلى «ذِكْرَى» اخْتَصَّتِ «الخَالِصَةُ» بِهذِهِ الإِضَافَةِ ، فَتَكُونُ الإِضَافَةُ إِلى المَفْعُولِ به ، [كَأَنَّه][(٦)] بِإِخْلاصِهِم ذِكْرَى الدَّارِ ، أَي : أَخْلَصُوا ذِكْرَها والخَوْفَ مِنْها للهِ .

وتَكُونُ على إِضَافَةِ المَصْدَرِ ، الذي هو «الخَالِصَةُ» إلى الفَاعِلِ ، تَقْدِيرُه : بأَنْ خَلَصَتْ[(٧)] لهم ذِكْرَى الدَّارِ .

و«الدَّارُ» على هذا تَحْتَمِلُ الوَجْهَيْنِ اللَّذَيْنِ تَقَدَّما مِنْ كَوْنِها لِلآخِرَةِ والدُّنْيا[(٨)] .

٦٢ ـ وأَمَّا المَصْدَرُ المُعَرَّف باللامِ فإِنَّهُم كَرِهُوا إِعْمَالَه[(٩)] . ومَعَ ذَلكَ فَقَدْ

---

(١) زيادة من الحجة .

(٢) زيادة من الحجة .

(٣) الذي كانت الدار فيه ظرفاً .

(٤) وهو نافع ، انظر التعليق فيما سلف ٧٦٧ ح ٨ .
وقوله « أضاف » هذا ما ثبت في الحجة عن أصليها ، وكذا هو في خش من الحجة ، وهو الصواب . ونسب الجامع إلى ما وقف عليه من نسخ الحجة « وأما من نصب » ، فرأى أن الصواب من أضاف ، انظر كشف المشكلات ١١٤٩ ، والاستدراك ٣٢١ والتعليق ثمة .

(٥) هذا ما في خش ، وفي مطبوعة الحجة : أضيف ، وهو خطأ .

(٦) زيادة من الحجة .

(٧) هذا ما في خش . وفي المطبوعة : أخلصت ، خطأ .

(٨) هذا آخر كلام أبي علي في هذه الآية في الحجة ٦/ ٧٤ .

(٩) كذا قال هنا مع نصِّه في شرح اللمع ٧٦٩ أَنَّ جواز إعمال المصدر مع دخول الألف واللام = مذهب أكثر أهل النحو ! وانظر ما علقناه في كشف المشكلات ٤٥١ ح ١ ، والاستدراك ٥٧١ ح ١٠ .

جَاءَ في التَّنْزِيلِ في مَوْضِعَيْنِ[١] :

أَحَدُهما قوله تعالى : ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾[٢] [سورة النساء ٤/١٤٨] .

فـ «مَنْ» في مَوْضِعِ الرَّفْعِ[٣] بـ «الجَهْر»[٤] ، أي : لا يُحِبُّ اللهُ أَنْ يَجْهَرَ بِالسُّوءِ مِنَ القَوْلِ إلا المَظْلُومُ .

والمَوْضِعُ الآخَرُ قَوْلُه تعالى : ﴿وَلَا يَمْلِكُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ﴾[٥] [سورة الزخرف ٤٣/٨٦] أي : أَنْ يَشْفَعَ أَحَدٌ[٦] إلا الشَّاهِدُ بالحَقِّ . 465

٦٣ ـ ومِنْ حَذْفِ المَفْعُولِ قَوْلُه تعالى : ﴿إِنِّىٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثْمِى وَإِثْمِكَ﴾[٧]

---

(١) كشف المشكلات ٤٥١ ، والاستدراك ٥٧١ ، وشرح اللمع ٧٧٠ .
ويزاد عليهما قوله تعالى ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ﴾ [سورة الأعراف ٧/ ٨] فقد عمل المصدر المعرف بأل « الوزن » في الظرف « يومئذ » ، انظر شرح اللمع ٥٦٩ ، والحجة ١/ ٢٩ ، والاستدراك ، وكشف المشكلات .

(٢) كشف المشكلات ١٢١٧ ، والاستدراك ٥٧١ والمصادر فيهما .

(٣) أجازه الزجاج في معاني القرآن له ٢/ ١٠٢ ، ووافقه النحاس في إعراب القرآن ٢٧٠ ، والمختار عندهما أنه في موضع النصب لأنه استثناء منقطع ، وهو القول ، وانظر الاستدراك ٥٧١ ـ ٥٧٢ والتعليق ثمة في ح ١٥ و١٦ . وأجاز القولين ابن الأنباري في إيضاح الوقف ٦٠٧ .

(٤) في صل : الرفع من بالجهر ، بإقحام مَن .

(٥) كشف المشكلات ١٢١٧ ، والاستدراك ٥٧٢ والمصادر فيهما .

(٦) قوله « أحد » كذا وقع هنا وفي كشف المشكلات ١٢١٧ ولم يقدره قبل قليل ، فلم يقل : أن يجهر بالسوء من القول أحد إلا المظلوم ، فإثبات « أحد » تقدير معنًى لا تقدير إعراب ، فما بعد إلا فاعل . قال الزجاج في معاني القرآن ٢/ ١٠٢ في آية النساء : ويجوز أن يكون موضع مَن رفعاً على معنى : لا يحب الله أن يجهر بالسوء من القول **إلا مَن ظُلم** . فيكون مَن بدلاً من معنى أحد ، المعنى : لا يحبّ الله أن يجهر **أحدٌ** بالسوء من القول **إلا المظلوم** اهـ فلما كان أَحد مقدَّراً في المعنى محذوفاً في اللفظ ارتفع ما بعد إلا بالعامل . وانظر ما سلف من تقدير أحد ٤٩٩ ـ ٥٠١ برقم ١٧ و ١٨ ، وكشف المشكلات ٦٨٩ ـ ٦٩٠ .

(٧) كشف المشكلات ٣٤٦ ، وما سلف ١٠٢ برقم ٧٣ .

[سورة المائدة ٥/ ٢٩] إنْ أَضْمَرْتَ المَفْعُولَ به ، كما أُضْمِرَ في قَوْلِه : ﴿ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوۡاْ فِيهِ ﴾[١] [سورة البقرة ٢/ ٢٠] والمَعْنَى : كُلَّمَا أَضَاءَ لهم البَرْقُ الطَّرِيقَ مَشَوْا فيه = جاز ذلكَ . وحَذْفُ المَفْعُولِ وإِرَادَتُه قَدْ كَثُرَ عنهم .

فلا يَكُونُ ﴿ أَن تَبُوٓأَ بِإِثۡمِي وَإِثۡمِكَ ﴾ على هذا التَّأْوِيلِ مُرَاداً[٢] ، ولَكِنْ يَكُونُ مَفْعُولاً له ، ويَكُونُ المَفْعُولُ المَحْذُوفُ كأنَّه : إِنِّي[٣] أُرِيدُ كَفَّك عَنْ قَتْلِي وامْتِنَاعَكَ منه ، ونَحْوُ ذا[٤] مما يَدُلُّ عليه قَوْلُه تعالى : ﴿ مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٖ يَدِيَ إِلَيۡكَ لِأَقۡتُلَكَۖ ﴾ [سورة المائدة ٥/ ٢٨] . أَلا تَرَى أَنَّ مَعْنَى هذا أَنَّه يُرِيدُ الكَفَّ والامْتِنَاعَ عَنْ مُقَاتَلَتِه ؟ فالتَّقْدِيرُ : إِنِّي أُرِيدُ كَفَّكَ عَنْ قَتْلِي كَرَاهَةَ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وإِثْمِكَ[٥] ، ولِئَلا تَبُوءَ[٦] بإِثْمِي وإِثْمِكَ[٧] .

٦٤ ـ وقال[٨] ﴿ قَتۡلَ أَخِيهِ ﴾[٩] [سورة المائدة ٥/ ٣٠] أَيْ : قَتْلَه أَخَاهُ ، فَحَذَفَ الفَاعِلَ .

---

(١) سلف ٦٧٣ ـ ٦٧٤ برقم ٥ .

(٢) أي لا يكون مفعولاً به لـ « أُريد » . وهذا قول متكلف وخلاف ما عليه ظاهر التنزيل ، انظر ما علقناه في كشف المشكلات ٣٤٧ح ٢ .

(٣) في صل : أنا ، وأثبت ما في يق .

(٤) في كشف المشكلات ٣٤٧ ـ زيادات مخطوطة طنطا اللوح ٣٦/ ١ عن أبي علي في التذكرة أظن : أريد الكفّ عن قتلي لئلا تبوء اهـ وفي كشف المشكلات : أريد ألا تقتلني كراهة أن تبوء .

(٥) فحذف ثلاثة أسماء مضافة ، وحذف مفعول أريد كما قال فيما سلف ١٠٢ .

(٦) في صل : ولأَن تبوء ، بإسقاط لا النافية خطأ . وقوله « كراهة أن » مذهب البصريين في مثله ، ومذهب الكوفيين فيه « لئلا » ، انظر ما سلف ١٠٢ برقم ٧٤ والتعليق ثمة .

(٧) أي بإثم قتلي وإثم فِعْلِك ، انظر ما سلف ١٠٢ .

(٨) قوله : وقال إلخ أخشى أن يكون قد سقط قبله كلام ذكر فيه إضافة المصدر إلى المفعول وحذف الفاعل . فإذا صحَّ ذلك كان تقدير الكلام موصولاً بما تقدَّمه : **وقال ﴿ بِإِثۡمِي ﴾ أي بإِثْم قَتْلي أي بإثم قَتْلِكَ إيّاي فحذف الفاعلَ فصار : بإثم قتلي ، ثم حذف المضاف فصار : بإثمي** اهـ أو يكون الجامع استطرد إلى ما أُضيف فيه المصدر إلى فاعله أو إلى مفعوله وقد تقدم بعضه ٧٦٢ ـ ٧٦٦ .

(٩) معناه في تفسير الطبري ٨/ ٣٣٧ وغيره .

٦٥ ـ وقال: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ﴾(١) [سورة فاطر ٣٥/ ١٤] [82/1]
المَصْدَرُ فيه مُضَافٌ إلى الفَاعِلِ(٢)، والمَعْنَى: إنَّكُم أشْرَكْتُم الآلِهَةَ مَعَ الله ـ سُبْحَانَهُ ـ وكَفَرْتُم، كَقَوْلِه: ﴿تَبَرَّأْنَآ إِلَيْكَ﴾(٣) [سورة القصص ٢٨/ ٦٣] في نَحْوِ آيٍ تُشْبِهُها(٤).

٦٦ ـ وقَوْلُه: ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾(٥) [سورة البقرة ٢/ ١٦٥] أيْ: يُحِبُّونَ الأنْدَادَ كَحُبِّ [المُؤْمِنِينَ](٦) اللهَ، فَحَذَفَ(٧) على ما تَقَدَّمَ(٨). 466

٦٧ ـ ومِثْلُ ذلكَ جَمِيعُ ما جاءَ في التَّنْزِيلِ مِنْ قَوْلِه تعالى: ﴿وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [سورة المائدة ٥/ ٢٩](٩) ﴿وَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [سورة المائدة ٥/ ٨٥](١٠)، فالمَصْدَرُ مُضَافٌ إلى المَفْعُولِ.

٦٨ ـ و«جَزَى» فِعْلٌ يَتَعَدَّى إلى مَفْعُولَيْن(١١)، قال الله تعالى: ﴿وَجَزَىٰهُم

---

(١) كشف المشكلات ١١٠٧ والمصادر ثمة.
(٢) في كشف المشكلات: التقدير: بإشراككُم إياهم أي بجعلكم إياهم شركاء لله.
(٣) سياق التلاوة: ﴿تَبَرَّأْنَآ إِلَيْكَ مَا كَانُوٓاْ إِيَّانَا يَعْبُدُونَ﴾.
(٤) في تَبَرُّؤ الأوثان والآلهة التي جعلها المشركون شركاء لله يوم القيامة = من المشركين وعبادتهم إياهم. وذكر في كشف المشكلات قوله تعالى: ﴿مَّا كُنتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ﴾ [سورة يونس ١٠/ ٢٨]، ونحو ذلك قوله: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُواْ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ﴾ الآية [سورة البقرة ٢/ ١٦٦].
(٥) سلف ٧٦٢ برقم ٥٣ والمصادر ثمة.
(٦) زيادة مما سلف ٧٦٢.
(٧) الفاعل، وذكر فيما سلف تقديراً آخر حذف فيه المفعول.
(٨) ص ٧٦٢.
(٩) وسورة الحشر [٥٩/ ١٧].
(١٠) وسورة الزمر [٣٩/ ٣٤] والتلاوة فيها بلا الواو. ومنه قوله ﴿جَزَآءُ ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾ [سورة البقرة ٢/ ١٩١، والتوبة ٩/ ٢٦].
(١١) يقال: جزيته كذا وبكذا، انظر المفردات واللسان (ج ز ي)، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٩/ ٢٦٦.

بِمَا صَبَرُواْ جَنَّةً وَحَرِيرًا﴾ [سورة الإنسان ٧٦/ ١٢] أي : سُكْنَى جَنَّةٍ(١) .

قال أَبُو عَلِيٍّ(٢) في قَوْلِه تعالى : ﴿ إِنِّي جَزَيْتُهُمُ ٱلْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوٓاْ ﴾(٣) [سورة المؤمنون ٢٣/ ١١١] أي : جَزَيْتُهم بِجَزَاء ما صَبرُوا(٤) . أَلا تَرَى أَنَّهُم لا يُجْزَوْنَ صَبْرَهم ، إِنَّما يُجْزَوْنَ جَزَاءَ صَبْرِهِم عَمَّا حُظِرَ عليهم ونُهُوا عنه ؟

وكذلكَ : ﴿ ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾(٥) [سورة الجاثية ٤٥/ ٢٨] أي : جَزَاءَ أَعْمَالِكم ، إِذْ إِنَّهم لا يُجْزَوْنَ تِلْكَ الأَعْمَالَ التي عَمِلُوها ، ولَكِنْ جَزَاءَها والثَّوابَ عليها(٦) .

وأَمَّا قَوْلُه تعالى : ﴿ وَجَزَىٰهُم بِمَا صَبَرُواْ جَنَّةً وَحَرِيرًا ﴾(٧) [سورة الإنسان ٧٦/ ١٢] = فيَكُونُ على : وجَزَاهُم بِصَبْرِهم سُكْنَى جَنَّةٍ ولُبْسَ(٨) حَرِيرٍ ، فيَكُونُ الإِلْبَاسُ(٩) والإِسْكَانُ الجَزَاءَ .

وكذلك ما ذُكِرَ(١٠) في قَوْلِه(١١) تعالى : ←

---

(١) انظر ما يأتي بعد قليل .

(٢) في التذكرة أظن .

(٣) تفسير الطبري ١٧/ ١٢٨ ، والبسيط ١٦/ ٨١ ، والفريد ٤/ ٦٢٤ ، والبحر ٦/ ٤٢٣ ، والدر المصون ٨/ ٣٧٢ .

(٤) ظاهر كلام أبي عليٍّ أنَّ ﴿بِمَا صَبَرُوٓاْ﴾ هو المفعول الثاني ، ولعله مذهبه حيث سكت عنه في الحجة ٥/ ٣٠٦ ، وهو قول الطبري ، وجزىٰ كما علمت يتعدَّىٰ بالجار وبغيره ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [سورة النمل ٢٧/ ٩٠] وقوله : ﴿هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا بِمَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ﴾ [سورة يونس ١٠/ ٥٢] . وقيل : المفعول الثاني محذوف تقديره الجنة .

(٥) تفسير الطبري ٢١/ ١٠٣ وغيره .

(٦) في تفسير الطبري : تجزون أجور ما كنتم تعملون .

(٧) الحجة ٦/ ٣٥٤ ، والشيرازيات ٣١١ .

(٨) في صل ويق : ولباس ، والوجه ما أثبت . وقدره في الحجة ٦/ ٣٥٥ : دخول جنة ولبس حرير .

(٩) في صل : فيكون على الإلباس ، بإقحام على .

(١٠) ذكره أبو الحسن الأخفش ومن وافقه ، انظر الشيرازيات ٣١١ ، وكشف المشكلات ١٤١٢ والتعليق ثمة ، وما سلف ٤٩٨ ح ٢ .

(١١) في صل ويق : من قوله ، والصواب ما أثبت .

﴿ وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا ﴾(١) [سورة الإنسان ١٤/٧٦] أَيْ : جَزَاهُم جَنَّةً أَيْ سُكْنَى جَنَّةٍ = [وجَنَّةً](٢) دانِيَةً عليهم ظِلالُها ، [فيَكُونُ التَّقْدِيرُ : جَزَاهُم بما صَبَرُوا جَنَّةً أَي إِسْكانَ جَنَّةٍ ، وجَزَاهُم جَنَّةً دَانِيَةً عليهم ظِلالُها](٣) ، فيَكُونُ في المَعْنَى كَقَوْلِه : ﴿ وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ ﴾(٤) [سورة الرحمن ٤٦/٥٥] . 467

٦٩ ـ ومِنْ حَذْفِ المَفْعُول قَوْلُه تعالى : ﴿ فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةًۢ ﴾(٥) [سورة الأحقاف ٢٨/٤٦] تَقْدِيرُه : الذين اتَّخَذُوهم قُرْبَاناً آلِهَةً(٦) . فـ «قُرْبَان» لَفْظُه مُفْرَدٌ في مَعْنَى الجَمْعِ ، كما أُرِيدَ به التَّثْنِيَةُ في قَوْلِه : ﴿ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا ﴾(٧) [سورة المائدة ٢٧/٥] ، والمَعْنَى : قَرَّبَ كُلُّ واحِدٍ منهما قُرْبَاناً(٨) ، فَحُذِفَ المُضَافُ . ويُقَوِّي(٩) أَنَّ «قُرْباناً» [لَفْظُه مُفْرَدٌ في مَعْنَى](١٠) جَمْعٍ = أَنَّه قَدْ جُمِعَ في قَوْلِ ابن مُقْبِلٍ(١١) :

---

(١) كشف المشكلات ١٤١٢ ، والحجة ٦/ ٣٥٥ ـ ٣٥٦ ، والشيرازيات ٣١١ ، ٤٣٨ وما سلف ٤٩٨ برقم ١٦ ، وما يأتي ١٣٤٢ في رقم ٨ .

(٢) زيادة من كشف المشكلات والحجة والشيرازيات وما سلف . وفي الحجة : ويكون المعنى : وجزاهم جنة وحريراً أي لبس حرير ودخول جنّة دانية إلخ .

(٣) زيادة من يق .

(٤) كشف المشكلات ١٣٠٧ ، والحجة ٦/ ٣٥٥ ، والشيرازيات ٣١١ ، ٤٣٩ ، وما يأتي ١٣٤٢ برقم ٨ .

(٥) كشف المشكلات ١٢٣٩ ـ ١٢٤٠ ، وما سلف ٥٧١ في رقم ٢٤ . وسياق التلاوة ﴿ وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا مَا حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْقُرَىٰ وَصَرَّفْنَا ٱلْءَايَٰتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ۝٢٧ فَلَوْلَا ﴾ الآية .

(٦) واو الجماعة تعود إلى الذين أهلكوا .

(٧) كشف المشكلات ٣٤٦ ، وما سلف ١١٥ برقم ١٠٧ . والجامع ـ أظن ـ نقل ما يأتي من كلام في الآية من التذكرة لأبي عليّ ، فقد نقل العكبري في التبيان ١/ ٤٣٢ ، وصاحب الفريد ٢/ ٤٢٩ بعض قول أبي عليّ من غير أن يسميا كتابه ، وليس في شيء مما طبع من آثاره .

(٨) هذا التقدير منقول عن أبي علي في التبيان والفريد ، وانظر الدر المصون ٤/ ٢٣٩ .

(٩) في صل : ويقوي ذلك ، بإقحام ذلك .

(١٠) زيادة مني زدتها مما تقدَّم .

(١١) ديوانه ق ٤١/ ١٨ ص ٢٢٩ (ط . حلب) = ص ٣٢٠ (ط . دمشق) . وهو في مقاييس اللغة ١/ ٢٠٠ .

كانَتْ لِسَاسَتِهِ تُهْدَى قَرَابِينَا[(١)]

فلو كان هذَا على الظَّاهِرِ[(٢)] لَثُنِّيَ[(٣)] ، كما جُمِعَ «القَرَابينُ» في قَوْلِ ابْنِ مُقْبِلٍ .

و«قُرْبَانٌ» في الأَصْلِ مَصْدَرٌ[(٤)] كـ«غُفْرَان» . فمَنْ أَفْرَدَ حَمَلَ على الأَصْلِ ، ومَنْ جَمَعَ اعْتَبَرَ اللَّفْظَ ، لأَنَّه صار اسماً[(٥)] ، وخَرَجَ عَنِ المَصْدَرِيَّةِ ، كقَوْلِه[(٦)] :

لِلَّــهِ دَرُّ اليَــوْمَ مَــنْ لامَهــا[(٧)]

---

(١) صدره : في مُشْرِفٍ لِيطَ لَيَّاقُ البَلَاطِ به
أي في معبد مُشْرِف : عالٍ . لِيطَ : أُلْصِقَ . لَيَّاق البلاط : ما يُلْزَقُ به البلاطُ من طينة لزجة ، وهي اللِّيقَة ، ولم يذكر اللَّيَّاق بهذا المعنى في اللسان . سَاسَتُه : ساسة المعبد .

(٢) أَنَّه مفرد غير مؤدٍ عن جمع .

(٣) فكان يقال : إذ قَرَّبا قُربانَيْن .

(٤) تفسير الطبري ٦/ ٢٨٤ ، والبسيط ٦/٢٢٧ ، واللسان (ق ر ب) .

(٥) لِما يتقرّب به العبد إلى ربِّه من صدقة يبتغي بذلك قُربة ووسيلة ، عن الطبري واللسان .

(٦) قولِ عَمْرِو بن قَمِيئَةَ ، ديوانه ق ١٦/ ٢ ص ١٨٢ .
وهو في الكتاب ١/ ٩١ ، ٩٩ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ١/ ٣٦٧ ، والمقتضب ٤/ ٣٧٧ ، والحجة ٤/ ٢١٦ ، ٣٩٤ ، والتعليقة ١/ ١٦٦ ، والشيرازيات ٢٢٤ ، والبغداديات ٥٦٢ ، والإغفال ١/ ٢٧٧ ، وشرح اللمع لابن برهان ٦٣ ، ٢٦٤ ، ٣١٢ ، ٣٨٨ ، وللمصنف ٢٢٠ ، ٥٢٩ ، والتبصرة والتذكرة ٢٨٨ ، وشرح المفصل ٣/ ٢٠ ، والمقاصد الشافية ٤/ ١٨٦ ، ٢٥٢ ، والخزانة ٢/ ٢٤٧ .

(٧) صـدره : لمَّـا رَأَتْ سَـاتِيـدَمـا ٱسْتَعْبَـرَتْ
رَأَتْ : الضمير لابنة الشاعر « بنت عمرو » المذكورة في البيت السابق والتي كنى بها عن نفسه . ساتِيدَما : جبلٌ بين مَيَّافارِقِينَ وإِسْعَرْتَ وقيل : نهر بقُرْب أَرْزَن وينصبُّ من وادي ساتيدما نهر ميافارقين ، عن معجم البلدان (ساتيدما) ٣/ ١٦٨ ، وعنه في الخزانة ٢/ ٢٤٧ ، وانظر معجم البلدان (دجلة) ٢/ ٤٤٠ ، والروض المعطار (دجلة) ٢٣٣ ، وشرح ديوان أبي نواس ٢/ ٣ .
واستعبرت : بَكَتْ من وحشة الغُرْبة ولبُعدها من أراضي أهلها ، عن الخزانة . وإسعرت لم يذكرها ياقوت في رسمها وذكرت عرضاً في معجم البلدان ١/ ٢٥٩ و٢/ ٣٠٦ ، ٣٣١ ، ٤٩٤ ، ٤٩٧ و٣/ ١٦٩ والضبط مني . =

أَلا تَرَى أَنَّه قال(١) : هُوَ(٢) بِمَنْزِلَةِ «للهِ بِلادُكَ» .

٧٠ ـ وأَمَّا قَوْلُه : ﴿سَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَمَنْ هُوَ كَٰذِبٌ﴾(٣) [سورة هود ١١/٩٣] = فـ ﴿مَن﴾ اسْتِفْهَامٌ مُبْتَدأٌ(٤) ، و﴿يَأْتِيهِ﴾ الخَبَرُ [82/2] ، و﴿يُخْزِيهِ﴾ صِفَةُ العَذَابِ ، و«العِلْمُ» مُعَلَّقٌ ، مِثْلُه(٥) في «عَلِمْتُ(٦) مَنْ في الدَّارِ» ، ﴿وَمَنْ هُوَ كَٰذِبٌ﴾ ، «مَنْ» اسْتِفْهَامٌ أَيْضاً ، و﴿هُوَ كَٰذِبٌ﴾ مُبْتَدأٌ وخَبَرٌ ، في مَوْضِعِ خَبَرِ ﴿مَن﴾(٧) . 468

ولَيْسَ «مَنْ» مَوْصُولَةً ، لأَنَّه(٨) مَعْطُوفٌ على ﴿مَن يَأْتِيهِ﴾(٩) ، وهُوَ مُبْتَدأٌ

= وجه الاستشهاد به ههنا على أَن « دَرًّا » وإِن كان مصدراً خرج بكثرة الاستعمال عما عليه المصادر وجرى مجرى الأسماء فلم يعمل في « اليوم » .

(١) يعني سيبويه في الكتاب ١/٩٩ بولاق ١/١٩٤ هارون . قال أبو علي في الشيرازيات ٢٢٤ : ألا ترى أنه [يعني سيبويه] جعل قولهم « لله درُّك » بمنزلة « لله بلادُك » ، فجعلوه وإن كان مصدراً في الأصل بمنزلة الأعيان التي لا تناسب الفعل إلخ اهـ . وانظر الحُجَّة ١/٢٣٠ و٢/٤٤٦ و٤/٢١٥ ، ٣٩٨ ، والحلبيَّات ١٩٣ ، والشِّعر ١/٢٤٩ .

(٢) لفظ سيبويه : إنما هو .

(٣) كشف المشكلات ٨٠٢ ، والحجة ٥/٤٦٤ ، والبصريات ٥٤٣ (في مثل هذه الآية في سورة هود [١١/٣٩]) .

(٤) في صل : مبتدأ الاستفهام ، والوجه ما أثبت . وفي يق : مبتدأ استفهاميّ .

(٥) في صل ويق : مثلها ، والوجه ما أثبت .

(٦) في صل : عملت ، خطأ .

(٧) أجاز أن تكون مَن ومَن استفهاماً الفراء ومن وافقه ، انظر معاني القرآن له ٢/٢٦ ، وإعراب القرآن ٤٣١ ـ ٤٣٢ ، ومشكل إعراب القرآن ١/٤٠٨ ، والفريد ٣/٥١٥ ، والبحر ٥/٢٥٧ ، والدر المصون ٦/٣٧٩ ، ٣٢٢ ، ورَدَّه النحاس وهو خليق به .

(٨) أنَّث ضمير مَن فقال موصولة ثم ذكّر فقال لأنَّه ، وهذا كثير في كلامه .

(٩) كذا قال ، وقد أجاز الفراء وغيره أن تكون مَن ومَن موصولة . والصحيح أنَّ مَن الأولى موصولة لأنَّه عطف عليها « مَنْ » الثانية التي لا تكون إلاّ موصولة ، والعلم في الآية غير معلَّق كقوله ﴿يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ﴾ [سورة البقرة ٢/٢٢٠] فـ « مَن » موصولة مفعول تعلمون و« مَن » موصولة معطوفة عليها ، وانظر إعراب القرآن ومشكل إعراب القرآن .

وخَبَرٌ ، لأَنَّها عَلَّقت «العِلْمَ» ، والمَوْصُولَةَ لا تُعلِّقُ .

٧١ ـ وأَمَّا قَوْلُه تَعالى : ﴿ قُلْ أَرُونِيَ ٱلَّذِينَ أَلْحَقْتُم بِهِۦ شُرَكَآءَ ﴾(١) [سورة سبأ ٣٤/٢٧] = [فـ](٢) ﴿أَرُونِيَ﴾ هُنا مَنْقُولَةٌ مِنْ «رُؤْيَةِ القَلْبِ»(٣) ، و﴿ شُرَكَآءَ ﴾ المَفْعُولُ الثَّالِثُ .

ويُقَوِّيه : ﴿ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ ٱلْأَرْضِ ﴾(٤) [سورة الأحقاف ٤٦/٤] . فأَقامَ الجُمْلَةَ الاسْتِفْهَامِيَّة مُقَامَ المَفْعُولَيْنِ(٥) .

و﴿ أَلْحَقْتُم ﴾ مِنْ قَوْلِهِم(٦) : أَلْحَقَ الحَاكِمُ الوَلَدَ بِأَبِيهِ ، أي : حَكَمَ بِذَلِكَ . والمَعْنَى على ذَلِكَ ؛ لأَنَّ التَّقْدِيرَ : دُلُّوني على هذا الذي تَدْعُونَه(٧) ، وهُوَ مِنْ «بابِ عِلْمِ القَلْبِ» .

وإِنْ جَعَلْتَ ﴿أَرُونِيَ﴾ من «رُؤْيَةِ البَصَرِ» كان ﴿ شُرَكَآءَ ﴾ حالاً(٨) ، أي : أَوْجِدُونِيهِم مُشْتَرِكِينَ(٩) ، أَي : في هذه الحال .

---

(١) معاني القرآن للزجاج ٤/١٩١ ، وإعراب القرآن ٦٩٤ ، والفريد ٥/٢٩٨ ، وغرائب التفسير ٢/٩٣٧ ، وتفسير الطبري ١٩/٢٨٧ ـ ٢٨٨ .

(٢) زيادة مني .

(٣) في إعراب القرآن : تكون أروني من رؤية القلب ، وانظر الفريد .

(٤) الحلبيات ٧٧ ، والدر المصون ٩/٦٥٩ . وسياق التلاوة : ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَرُونِي ﴾ .

(٥) مذهب أبي علي في الحلبيات أَنَّ « أروني » تأكيد لـ « أرأيتم » وأَنَّ جملة الاستفهام في موضع المفعول الثاني له .

(٦) في صل : قوله ، وأثبت ما في يق .

(٧) في إعراب القرآن : عرِّفوني هذه الأصنام والأوثان التي جعلتموها شركاء .

(٨) في إعراب القرآن : ويجوز أن يكون من رؤية البصر فيكون شركاء حالاً .

(٩) قوله « أوجدونيهم مشتركين » هذا لفظه . ولفظ الزجاج والنحاس عنه : « أي ألحقتموهم به شركاءَ » اهـ ولا أدري لمَ ترك الجامع هذا اللفظ المستقيم . وفي صل : مُشْرَكِين ، ولعل الصواب ما أثبت من يق .
وفي الفريد « ألحقتموهم به مشركين أي في هذه الحال » اهـ . ولا يكون مشركين حالاً من الضمير المحذوف العائد إلى الموصول إلا أن يكون مشرَكين بفتح الراء بزنة اسم المفعول لأن المشرِكين بكسر الراء هم الذين أشركوا بالله الآلهة والأصنام . وكأنَّ الجامع وصاحب الفريد نقلا =

٧٢ ـ [وأَمَّا قَوْلُه تعالى : ﴿ إِنِّيٓ أَرَىٰكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ﴾[١] [سورة الأنعام ٦/ ٧٤] = [فـ ﴿ أَرَىٰكَ ﴾][٢] ، [هـذِهِ بمَعْنَى « عَلِمْت »][٣] ، و[لا][٤] يَكُونُ مِنْ «رُؤْيَةِ العَيْنِ» ؛ لأَنَّ الضَّلالَ قَدْ يَكُونُ اعْتِقَاداً ، فَلا يُحَسُّ[٥] .

وإِنْ جَعَلْتَه مِنْ «رُؤْيَةِ البَصَرِ» جاز ؛ لأَنَّه أَرَادَ عِبادَةَ الأَصْنَامِ ، وذلكَ مِمَّا يُحَسُّ[٦] ، فَيَكُونُ ﴿ فِي ضَلَٰلٖ ﴾ عَلَى هَذَا حالاً .

ويُقَوِّي ذلكَ[٧] قَوْلُه تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾[٨] [سورة الأنعام ٦/ ٧٥] فلم يَذْكُرِ المَفْعُولَ الثَّالِثَ[٩] . 469

ويُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ[١٠] : إِنَّه مَحْذُوفٌ ، أي : ←

= من كلام فيه هذا اللفظ ، ولا يبعد أن يكون كلاماً لأبي علي في التذكرة ، أو يكون صاحب الفريد قد وقف على كلام الجامع في هذا الكتاب أو على كتاب فيه ما فيه .

وقول الجامع « أوجدونيهم » من وجدان الضالّة تعدَّى بالهمزة إلى اثنين، يقال : وجد الشيء وأوجده إياه .

(١) الفريد ٢/ ٦٢٠ .

(٢) زيادة مني .

(٣) زيادة من يق .

(٤) زيادة من يق .

(٥) في الفريد : فيه وجهان : أن يكون أرى هنا من رؤية القلب لأنَّ الضلال قد يكون اعتقاداً فلا يرى بالبصر اهـ .

(٦) في الفريد : وأن يكون من رؤية البصر لأنه أراد عبادة الأصنام وهي مرئيّة اهـ ولا أدري أوافق صاحب الفريد كلام الجامع هنا أم نقلا كلاهما من كلام أبي علي في التذكرة أظن .

(٧) أن تكون « أراك » من رؤية البصر .

(٨) الفريد ٢/ ٦٢٠ ، والبحر ٤/ ١٦٥ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٩/ ٤٤٧ .

(٩) لأنه منقول من رؤية البصر فيتعدى إلى اثنين ، وهو القول .

(١٠) لا أعرف هذا القول لأحد، وقد دفع ابن عطية احتمال أن تكون ﴿ نُرِيٓ ﴾ متعدية إلى ثلاثة، ثم قال في المحرر الوجيز ٦٣٦ : ولا يصح أن يقال إن الثالث محذوف؛ لأنه لا يجوز حذفه إذ هو الخبر =

«مِنَّا»[(١)] ، فيَكُونُ ﴿كَذَلِكَ﴾ حالاً .

ويَجُوزُ[(٢)] أَنْ يَكُون ﴿كَذَلِكَ﴾ هُوَ المَفْعُولُ الثَّالِثُ .

٧٣ ـ وأَمَّا قَوْلَه تعالى : ﴿ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ ﴾[(٣)] [سورة هود ٣٩/١١] ، و﴿ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ ﴾[(٤)] [سورة الأنعام ١٣٥/٦] ، ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم ﴾[(٥)] [سورة السجدة ١٧/٣٢] = [فـ «مَنْ» و][(٦)] «ما» فيه اسْتِفْهَامٌ[(٧)] .

فمِمَّا يَدُلُّ على ذَلِكَ قَوْلُه تعالى : ﴿ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ أَضْعَفُ نَاصِرًا ﴾[(٨)] [سورة الجن ٢٤/٧٢] أَلا تَرَى أَنَّ «مَنْ»[(٩)] لا تَخْلُو فيه مِنْ أَنْ تَكُونَ اسْتِفْهاماً أَوْ مَوْصُولَةً .

فلَوْ كانَ صِلَةً لم يَخْلُ مِنْ ذِكْرٍ عائدٍ إلى المَوْصُولِ ، فلمَّا جاءَ ﴿ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ أَضْعَفُ نَاصِرًا ﴾ ، فلَم يَذْكُرْ «هُوَ»[(١٠)] = دَلَّ على أَنَّه اسْتِفْهَامٌ ، ولَيْسَ بِوَصْلٍ .

= في الجملة التي يدخل عليها علمت في هذا الموضع اهـ وانظر المقتضب ١٢٢/٣ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٥٢٦/٩ .

(١) كذا وقع ، ولا أدري كيف يخرج مثله من عقل مثله ، والصناعة كما علمت لا تجيزه ، والمعنى يأباه .

(٢) ذكره صاحب الفريد أيضاً ، وهو بمعزل عن الصواب .

(٣) البصريات ٥٤٣ ، وسلف مثلها برقم ٧٠ ص ٧٧٨ .

(٤) الحجة ٤٦٤/٥ .

(٥) الحجة ٤٦٣/٥ ـ ٤٦٤ ، والإبانة ٣٩٢ ـ ٣٩٣ برقم ١٨٣٨ ، وما يأتي ١٢٣٧ برقم ١٠٤ و١٥٦٨ برقم ١٤ .

(٦) زيادة مني .

(٧) هذا قول أبي علي في الحجة في « ما » و« من » ، وأجاز أن تكون « ما » موصولة ، وسيأتي الوجهان فيها ١٢٣٧ ، ١٥٦٨ . ولا يمتنع عنده أن تكون « من » في الآيتين موصولة وعلمت بمعنى عرفت ، انظر البصريات .

(٨) البحر ٣٣٥/٨ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢٧٥/٣ و٥٠٠/٩ .

(٩) في صل ويق : ما ، والصواب ما أثبت .

(١٠) لأنَّ حذف ضمير الرفع من صدر جملة الصلة لا يجوز في مثله عند البصريين وأجازوه مع استطالة الصلة ، انظر ما يأتي ٨٨٠ ـ ٨٨٢ في رقم ٢٦ والتعليق ثمة . ومن أجاز أن تكون مَن في الآية موصولة جرى على مذهب الكوفيين .

٧٤ ـ فأَمَّا قَوْلُه تعالى : ﴿فَاقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾[١] [سورة طه ٢٠/٧٢] = [فـ «ما»][٢] تَكُونُ المَوْصُولَةَ[٣] ، والعَائِدُ قَدْ حُذِفَ مِن اسْمِ الفَاعِلِ[٤] ، كما يُحْذَفُ مِنَ الفِعْلِ ، وحَذْفُه مِن اسْمِ الفَاعِلِ لا يَكْثُرُ كَثْرَةَ حَذْفِهِ مِنَ الفِعْلِ .

ولَوْ جَعَلْتَ «ما» اسْتِفْهاماً مَعْنَاهُ الرَّفْعُ ، والوَضْعُ مِمَّا يَقْتَضِيهِ[٥] ، تُرِيدُ أَنَّ ما [83/1] تَقْتَضِيهِ[٦] لَيسَ بِشَيءٍ[٧] ، لأَنَّكَ إِنَّما تَقْضِي في العَاجِلَةِ = [جاز][٨] .

470 ولَوْ جَعَلْتَ مَوْضِعَ «ما» نَصْباً بـ ﴿قَاضٍ﴾ لَكَانَ قَوْلاً[٩] .

٧٥ ـ وأَمَّا قَوْلُه تَعَالى : ﴿أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِى كُلِّ عَامٍ مَّرَّةً أَوْ

---

(١) كشف المشكلات ٨٤٠ ، والإبانة ٣٣٠ برقم ١٤٣٧ والمصادر فيهما ، والتنبيه ٤٤ .

(٢) زيادة مني .

(٣) في موضع نصب مفعول به ، وهو قول الفراء في معاني القرآن له ٢/١٨٧ ، ووافقه الزجاج في معاني القرآن ٣/ ٣٠٠ ، وغيره وهو الظاهر .

(٤) أي قاضيه .

(٥) هذه عبارته ، يريد ـ أظن ـ أنَّ « ما » اسم استفهام موضعه الرفع ، ومعناه الوضع مما يقتضيه فرعون .

(٦) أي تقتضيه يا فرعون .

(٧) في صل : في شيء ، والصواب ما أثبت . أي فاصنع يا فرعون ما أنت صانع، واعمل ما بدا لك ، إنما تقدر أن تعذبنا [ضمير النصب للسَّحَرة] في هذه الحياة التي تفنى ، عن تفسير الطبري ١٦/ ١١٦ ـ ١١٧ ، وانظر البسيط ١٤/ ٤٦٦ .

(٨) زيادة مني . وهو جواب لو في قوله « ولو جعلت ما » استفهاماً إلخ . ويَرِدُ على هذا الوجه ـ ولم يذكره في الإبانة ولا كشف المشكلات ، ولا أعرفه لأحد ـ أن حذف ضمير النصب العائد من جملة الخبر إلى المبتدأ لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ، وأجازه الفراء إذا كان المبتدأ اسم استفهام كما هنا ، انظر ما علقناه في كشف المشكلات ٥٤٣ = كما يدفعه أنّ قضى ليس من الأفعال التي تُعلَّق .

(٩) وأجازه في الإبانة ، ولا أعرفه لأحد وهو ظاهر التكلف كالذي قبله ، ولم يذكره في كشف المشكلات . وفي يق : ولو جعلت ما استفهاماً. . . وجعلت موضع ما. . . لكان قولاً كذا ؟

مَـرَّتَيۡنِ﴾(١) [سورة التوبة ٩/ ١٢٦] = فنَقُولُ(٢) : من قال ﴿ يَرَوۡنَ﴾(٣) يَحْتَمِلُ «رُؤْيَةَ العَيْنِ» ، و«رُؤْيَةَ القَلْبِ» .

فَمَنْ قَال : هُوَ مِنْ «رُؤْيَةِ القَلْبِ» = فَفِي المَعْنَى يَتَعَدَّى إلى مَفْعُولَيْنِ(٤) ، فإِذَا جَعَلْتَها المُتَعَدِّيَةَ إلى مَفْعُولَيْنِ سَدَّ [«أَنَّ»(٥)] مَسَدَّهُما .

وأَنْ تَكُونَ مِنْ «رُؤْيَةِ العَيْنِ» = أَوْلَى ؛ لأَنَّهُم يُسْتَبْطَؤُون(٦) في مُشَاهَدَةِ ذلكَ ، والإِعْرَاضِ عَنْهُ ، على تَرْكِ(٧) الاعْتِبَارِ به . وهذَا أَبْلَغُ في هذا البَابِ مِنَ المُتَعَدِّيَةِ إلى مَفْعُولَيْنِ ؛ أَلا تَرَى أَنَّ تَارِكَ الاسْتِدْلالِ أَعْذَرُ مِنَ المُضْرِبِ(٨) عَمَّا يُشَاهِدُ(٩) .

ومَنْ قَرَأَ(١٠) ﴿ أَوَلَا يُرَوۡنَ﴾ [سورة التوبة ٩/ ١٢٦] فَبَنَى الفِعْلَ لِلْمَفْعُولِ بهِ = كان «أَنَّ» في مَوْضِع نَصْبٍ بِأَنَّه مَفْعُولُ الفِعْلِ الذي يَتَعَدَّى إلى مَفْعُولٍ واحِدٍ . وذلكَ أَنَّكَ تَقُولُ : «رَأَى عَمْرٌو كذا» ؛ وتَقُولُ : «أَرَيْتُ(١١) عَمْراً كذا» ، فَيَتَعَدَّى(١٢)

---

(١) تفسير الطبري ١٢/ ٩٠ ، والبسيط ١١/ ٩٩ ـ ١٠١ ، والفريد ٣/ ٣٣٩ .

(٢) جميع ما يأتي في الآية مسلوخ من **الحجة** ٤/ ٢٣٣ ـ ٢٣٤ (= المخطوطة خش ٣/ ٢٩/ ٧) ، وتصرَّف في صدر كلامه تصرُّفاً غير حسن ، انظر ما يأتي .

(٣) بالياء وهي قراءة غير حمزة ، فقرأ بالتاء ، انظر السبعة ٣٢٠ والمصادر السالفة .

(٤) لفظ أبي علي : ومن قال يرون وترون جميعاً احتمل أن تكون من رؤية العين وأن تكون المتعدية إلى مفعولين .

(٥) زيادة من يق والحجة ، وفي يق : يسدّ .

(٦) في صل : يستنظرون ، والصواب ما أثبت من يق والحجة .

(٧) في صل ويق : والإعراض عنه وترك ، والصواب ما أثبت من يق والحجة .

(٨) في صل ويق : المنصرف ، وأثبت لفظ الحجة .

(٩) بعده في الحجة : ويُحِسُّ .

(١٠) هذا تغيير من الجامع أفسد عبارة أبي عليّ أو كاد ، ولفظ أبي عليّ : **ولو قَرَأَ قارئ** اهـ ولم يُقرأ به فيما نعلم .

(١١) في صل : أرأيت ، والصواب من يق والحجة .

(١٢) في أحد أصلي مطبوعة الحجة : فتعديه ، وفي ثانيهما : فيعدى ، وفي المخطوطة خش : فَتُعَدَّى .

إلى مفعُولَيْن بالنَّقْلِ . فإذَا بَنَيْتَ الفِعْلَ لِلْمَفْعُولِ به تَعَدَّى إلى مَفْعُولٍ واحِدٍ كـ «الدِّرْهَمِ» في قَوْلِكَ : «أُعْطِي زَيْدٌ دِرْهَماً» .

ولا يَكُونُ «يُرَوْنَ» هُنَا كالتِي[١] في قَوْلِكَ : «أُرَى زَيْداً مُنْطَلِقًا» ؛ لأَنَّ المَعْنَى لَيْسَ على : يَظُنُّون أَنَّهُم يُفْتَنُونَ في كُلِّ عامٍ ؛ إنَّما المَعْنَى على أَنَّهُم يُشَاهِدُونَ ذَلِكَ ويَعْلَمُونَه عِلْمَ مُشَاهَدَةٍ .

ولَيْسَ المَعْنَى أَنَّهم يَظُنُّون الفِتْنَةَ في كُلِّ عامٍ ؛ لأَنَّ الظَّنَّ في الفِتْنَةِ[٢] لَيْسَ بمَوْضِعِ اعْتِبَارٍ . وإنما قُرِّعُوا[٣] على تَرْكِ الاعْتِبَارِ بالمُشَاهَدِ[٤] ، وأَنَّهم مَعَ ذَلِكَ لا يَتُوبُونَ ولا [هُم][٥] يَذَّكَّرُونَ[٦] ، فَيعْتَبِرُوا [به][٧] ، ويَنْتَهُوا عما[٨] يَلْزَمُهُم الانْتِهَاءُ والإقْلاعُ عنه . فهذا وجه قراءة من ضم الياء إن قُرِئَ به[٩] . 471

٧٦ ـ قوله تعالى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ﴾[١٠] [سورة الحج ٢٦/٢٢] دَخَلَتِ اللامُ في ﴿لِإِبْرَاهِيمَ﴾[١١] على حَدِّ دُخُولِها في : ﴿رَدِفَ

---

(١) في الحجة : التي .

(٢) في الحجة : لأَنَّ ظنّ الفتنة .

(٣) في صل : فزعوا ، خطأ .

(٤) في صل : بالمشاهدة ، وكذا في أحد أصلي مطبوعة الحجة ، وأثبت ما في ثاني أصليها ، وهو ما في خش .

(٥) زيادة من الحجة .

(٦) هذا ما في مخطوطة الحجة خش ، وفي المطبوعة : يتذكرون .

(٧) زيادة من الحجة .

(٨) في صل : وينتبهوا على ما يلزمهم ، والصواب ما أثبت من الحجة .

(٩) في الحجة : فهذا كان يكون وجه من ضم الياء في يرونه ، ولا أدري أَقرئَ به أم لم يقرأ اهـ وفي مطبوعة الحجة : فبهذا كان ، خطأ من المحققين أظن ، والصواب من خش .

(١٠) كشف المشكلات ٩٠٣ والمصادر ثمة ، والحجة ٣٠٩/٤ و٤٣٨/٥ ، والفريد ٥٤٧/٤ ، وما يأتي ٧٨٧ ، و١١٤٤ في رقم ١٧ .

(١١) زائدة، وهو أَحَدُ قولَي الفرَّاءِ ومَنْ وافقه، اُنظر معاني القرآن له ٢٢٣/٢، وكشف المشكلات والتَّعليق ثمَّة. وفي صل: في إبراهيم، وأثبت ما في يق .

لَكُم ﴾[١] [سورة النمل ٢٧/ ٧٢] . أَلا تَرَى أَنَّ «بَوَّأَ» يَتَعَدَّى إلى مَفْعُولَيْنِ ، قال : ﴿ لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ غُرَفًا ﴾[٢] [سورة العنكبوت ٢٩/ ٥٨] ، وقال : ﴿ وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مُبَوَّأَ صِدْقٍ ﴾[٣] [سورة يونس ١٠/ ٩٣] .

فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «المُبَوَّأ» المَفْعُولَ الثَّاني ، كما أَنَّ ﴿ مَكَانَ ٱلْبَيْتِ ﴾ [سورة الحج ٢٢/ ٢٦] كَذَلِكَ ، وإِنْ كانَ كُلُّ واحِدٍ مِنْهُمَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ظَرْفاً[٤] .

و«أَنْ» مِنْ قَوْلِهِ : ﴿ أَن لَّا تُشْرِكْ بِى شَيْـًٔا ﴾[٥] [سورة الحج ٢٢/ ٢٦] يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ [83/2] بمَعْنَى «أَيْ»[٦] ، لأَنَّ ما قَبْلَها كَلامٌ تامٌّ ، ويَجُوزُ أَنْ تَكُونَ النَّاصِبَةَ لِلْفِعْلِ ، وُصِلَتْ بالنَّهيِ كما تُوصَلُ بالأَمْرِ[٧] .

ويَجُوزُ[٨] أَنْ يَكُونَ تَقْدِيرُ[٩] ﴿ لِإِبْرَٰهِيمَ ﴾ أَيْ : لِمَكَانِ إِبْراهِيمَ[١٠] ،

---

(١) كشف المشكلات ٦٠٨ والمصادر ثمة ، والحجة ٢/ ١٥١ ، ٢٣٩ و٤/ ٣٠٩ ، ٤٢٩ و٥/ ٢٦٤ ، ٤٣٨ ، والشيرازيات ٢٩٠ ، ٥٩٩ ، وما يأتي ٧٨٥ ـ ٧٨٦ في رقم ٧٦ ـ ٧٧ و٨٢٥ في رقم ١١٠ ، و٨٤٨ في رقم ١٤٦ ، و١١٤٤ في رقم ١٧ .

(٢) كشف المشكلات ١٠٤٠ والمصادر ثمة ، والحجة ٤/ ٣٠٩ ـ ٣١٢ و٥/ ٤٣٨ ، وما يأتي ٦٨٦، ٧٨٧، ٧٨٩ .

(٣) الحجة ٤/ ٣١٠ ـ ٣١١ و٥/ ٤٣٨ ، وما يأتي ٧٨٨ .

(٤) وقيل غير ذلك ، انظر ما علقناه في كشف المشكلات ٩٠٤ ح ١ .

(٥) إعراب القرآن ٥٦٧ ، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٤٦ ، والفريد ٤/ ٥٤٨ وغيرها .

(٦) عَقَد لـ « أَنْ » بمعنى أي الباب ٥٠ ص ١٣٥٣ ـ ١٣٦٣ ولم يذكر هذه الآية فيه ، وانظر التعليق على أَنْ هذه التي للعبارة والتفسير في كشف المشكلات ٣٨٠ ح ٤ .

(٧) كقوله تعالى : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ ﴾ [سورة المائدة ٥/ ١١٧] انظر كشف المشكلات ٣٨٠ .

(٨) هذا التقدير الثاني في قوله ﴿ وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَٰهِيمَ ﴾ . الأَوَّل : ما تقدَّم أن تكون اللام زائدة .

(٩) في صل : تقديره، وأثبت ما في يق .

(١٠) وكذا قال بعدُ في كشف المشكلات ٩٠٣ ، وذكره عصريُّه الكرماني في غرائب التفسير ٢/ ٧٥٧ ، ولا أعرفه لأحد ممن تقدَّم . ولست أدري لم قدَّر حذف المضاف ، بل حذف المضافين في قوله « مكان دعوته » ، وإذا كانت اللام في هذا التقدير زائدة، والتقدير بوأنا مكان دعوة إبراهيم مكان البيت = فلا أعرف هذا الاستعمال ، فالذي نصّوا عليه : بوأت له منزلاً وبوأت المنزل له ، فلا يكون المفعولان مكاناً ، انظر تفسير الطبري ٦/ ١١ ، والبسيط ٥/ ٥٦١ . وإن كانت اللام في هذا التقدير غير زائدة لم يكن له معنى يذكر ، فيكون التقدير : بوأنا لمكان دعوة إبراهيم مكان البيت ؟ وأين المفعول الثاني عليه ؟ =

أي : مَكَانِ دَعْوَتِهِ ، وهِيَ[١] قَوْلُه : ﴿ فَٱجۡعَلۡ أَفۡـِٔدَةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهۡوِيٓ إِلَيۡهِمۡ ﴾[٢] [سورة إبراهيم ١٤/ ٣٧] .

٧٧ ـ وأمَّا[٣] قَوْلُهُ : ﴿أَن تَبَوَّءَا لِقَوۡمِكُمَا ﴾[٤] [سورة يونس ١٠/ ٨٧] = [فقوله ﴿ تَبَوَّءَا ﴾][٥] [فِعْلٌ يَتَعَدَّى إلى مَفْعُولَيْنِ . فأَمَّا اللامُ في قَوْلِه﴿ لِقَوۡمِكُمَا ﴾][٦] فَكَالَّتِي في قَوْلِهِ : ﴿ رَدِفَ لَكُم﴾[٧] [سورة النمل ٢٧/ ٧٢] ، والمَفْعُولُ الأَوَّلُ كَعلامَةِ الضَّمِيرِ في قَوْلِه : ﴿ لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾ [سورة العنكبوت ٢٩/ ٥٨] . أَلا تَرَى أَنَّ المُطَاوِعَ مِنَ 472 الأَفْعَال على ضَرْبَيْنِ : أَحَدُهُما : [أَنْ][٨] لا يَتَعَدَّى ، نَحْوُ : «انْشَوَى» ، و«انْتَأَى» في مُطَاوِعِ : شَوَيْتُهُ ، ونَأَيْتُه[٩] .

والآخَرُ : أَنْ يَتَعَدَّى كما تَعَدَّى ما هُوَ مُطَاوِعٌ له ، وذلِكَ نَحْوُ «تَعلَّقْتُهُ» ، و«تَقَطَّعْتُهُ» ، فـ«تَعَلَّقْتُهُ» يَتَعَدَّى كما تَعَدَّى «عَلَّقْتُهُ»[١٠] ولَيْسَ فيه أَنْ يَنْقُصَ

= هذا ، وقد أجاز أبو عليّ في الحجة ٥/ ٤٣٨ أَنْ تكون اللام غير زائدة والتقدير : بوأنا لدعاء إبراهيم ناساً مكان البيت ، فحذف المضاف « دعاء » والمفعول الأول « ناساً » . وهو قول كما تراه ، والظاهر أن الفعل يستعمل متعدياً إلى اثنين بنفسه وبالجار ، فيقال : بوأت له منزلاً وبوأته منزلاً .

(١) في صل ويق : وهو ، والوجه ما أثبت .

(٢) سياق التلاوة : ﴿رَّبَّنَآ إِنِّيٓ أَسۡكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيۡرِ ذِي زَرۡعٍ عِندَ بَيۡتِكَ ٱلۡمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ فَٱجۡعَلۡ أَفۡـِٔدَةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهۡوِيٓ إِلَيۡهِمۡ وَٱرۡزُقۡهُم مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ لَعَلَّهُمۡ يَشۡكُرُونَ﴾ .

(٣) قوله وأَمَّا اللام حتى قوله فيما يأتي ٧٩٠ : وبوأته أنا المنزل ـ وهو آخر ما في هذا الرقم ٧٧ ـ انتزعه من الحجة ٤/ ٣٠٩ ـ ٣١٣ ، وانظر مخطوطة الحجة ٣/ ١٨٦ ـ ١٩٠ خم ، و٣٠/ ١٦/ ١ خش .

(٤) كشف المشكلات ٥٤٨ .

(٥) زيادة من الحجة .

(٦) زيادة من يق والحجة .

(٧) سلف ٧٨٥ في رقم ٧٦ .

(٨) زيادة من يق والحجة .

(٩) هذا ما في خش مضبوطاً مجوّداً ، وهو الصواب ، انظر اللسان (ن أ ي) . وفي مطبوعة الحجة : انثأى ، ثأى ؟ ولم يذكر انثأى في اللسان .

(١٠) يريد أَنَّ الفعل ومطاوعه اتّفقا في التعدي ، انظر ما علقناه في كشف المشكلات ٥٤٨ ح ٤ . وقد ذكروا تعلَّقه وتقطَّعه ، ولم يذكروا تبوّأ متعدياً لاثنين إلاّ مَن تابع أبا علي .

مَفْعُولُ المُطَاوِعِ عَمَّا كانَ يَتَعَدَّى إليه ما هُوَ مُطَاوِعٌ له .

فإذا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ اللامُ على الحَدِّ الذي ذَكَرْنا .

ويُقَوِّي ذلكَ قَوْلُه تعالى : ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ﴾ [سورة الحج ٢٦/٢٢] ، فَدَخَلَتِ «اللامُ» على غَيْرِ المُطَاوِعِ [كما دَخَلَ على المُطَاوِعِ][١] في قَوْلِه : ﴿أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا﴾ [سورة يونس ٨٧/١٠] .

فَأَمَّا قَوْلُه : ﴿مَكَانَ الْبَيْتِ﴾ [سورة الحج ٢٦/٢٢] فَيَحْتَمِلُ ضَرْبَيْنِ :

أَحَدُهُما : أَنْ يَكُونَ ظَرْفاً .

والآخَرُ : أَنْ يَكُونَ مَفْعُولاً ثَانِياً .

فأَمَّا الظَّرْفَ فَيَدُلُّ عليه قَوْلُ ابْنِ هَرْمَةَ[٢] :

وبُوِّئَتْ في صَمِيمِ مَعْشَرِهَا فَصَحَّ في قَوْمِها مُبَوَّؤُهَا[٣]

فكَمَا أَنَّ قَوْلَهُ «في صَمِيمِ مَعْشَرِهَا» ظَرْفٌ = كَذَلِكَ يَكُونُ ﴿مَكَانَ الْبَيْتِ﴾ [سورة الحج ٢٦/٢٢] . والمَفْعُولُ الثَّاني الَّذي ذُكِرَ في قَوْلِه تَعالى : ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا﴾ [سورة العنكبوت ٥٨/٢٩] ، لَمْ يُذْكَرْ[٤] في هَذِهِ ؛ لأَنَّ الفِعْلَ مِنْ بَابِ «أَعْطَيْتُ» ، فَيَجُوزُ أَلا يُذْكَرَ ، ويُقْتَصَرَ على الأَوَّلِ . 473

---

(١) زيادة من يق والحجة .

(٢) في الحجة : «فيدل عليه قولُه» ولم يسمِّ الشاعر ، فسمَّاه الجامع هنا وفي كشف المشكلات ٥٤٩ . ديوانه ص ٥٧ . وهو في مجاز القرآن ٢١٨/١ ، والحجة ٣١٠/٤ ، ٣١٤، ومقاييس اللُّغة ٣١٢/١ ، والبسيط ٥٦١/٥ و٣٨٠/٢١ ، وكشف المشكلات ٥٤٩ ، واللسان (ب و أ) ، والمُغْني ٥٠٨، وشرح أبياته ٢٠٢/٦ .

(٣) وقع البيت بتمامه في مطبوعة الحجة ، ولم يقع عجزه في خش ولا فيما نقله في كشف المشكلات ٥٤٩ من الحجة . وقوله فصحَّ هذه رواية الحجة ، ورواية غيره : فَتَمَّ . وكان في صل : في قومكم ، والصواب من يق والحجة .

(٤) في صل : يذكره ، والوجه ما أثبت من الحجة . وفي مطبوعة الحجة : ولم يذكر ، بإقحام الواو ، وفي خش كما أثبت من صل ويق .

ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿مَكَانَ ٱلْبَيْتِ﴾ [سورة الحج ٢٢/ ٢٦] مَفْعُولاً ثانياً . وكذلك قَوْلُهُ ﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مُبَوَّأَ صِدْقٍ﴾ [سورة يونس ١٠/ ٩٣] .

ويَجُوْزُ(١) أَنْ يَكُوْنَ : مَكَاناً مِثْلَ ﴿مَكَانَ ٱلْبَيْتِ﴾ ، والمَفْعُولُ الثَّاني فيه مَحْذُوفٌ ، وهُوَ القَرْيَةُ الّتي ذُكِرَتْ في قَوْلِهِ : ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ ٱسْكُنُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ وَكُلُوا۟ مِنْهَا﴾(٢) [سورة الأعراف ٧/ ١٦١] .

ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَصْدَراً ، أَيْ : تَبْوِيئَ صِدْقٍ(٣) .

ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولاً ثَانِياً مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهما : أَنْ [84/1] تَجْعَلَه اسْماً غَيْرَ ظَرْفٍ .

والآخَرُ : أَنْ تَجْعَلَهُ اسْماً بَعْدَ أَنِ اسْتَعْمَلْتَهُ ظَرْفاً(٤) ؛ كَمَا قَالَ(٥) :

وَسْطُها قَدْ تَفَلَّقَا(٦)

---

(١) في صل : فيجوز ، والصواب من يق والحجة .

(٢) في صل ويق : ﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُوا۟ مِنْهَا﴾ [سورة البقرة ٢/ ٥٨] ، وأثبت الآية التي استشهد بها أبو علي في الحجة وهي المناسبة للمعنى الذي ذكرت له .

(٣) هذا رسمها في خش ، وهو الصواب لأنه مصدر بَوَّأَ . وفي صل : تبوأ ، وفي يق : تبوء، وفي أصل مطبوعة الحجة : تبوأ فجعلها ناشراها تبوؤ ، وهذا مصدر تَبَوَّأَ ، والكلام في آية سورة يونس في مصدر بَوَّأَ . وأبو علي كما ترى أدخل القول في ﴿مَكَانَ ٱلْبَيْتِ﴾ في القول في ﴿مُبَوَّأَ صِدْقٍ﴾ ! .

(٤) تصرَّف الجامع في عبارة أبي علي ، ولفظُه : والآخر : أن تجعله بعد أن تستعمله ظرفاً اسماً .

(٥) الفرزدق ، ديوانه ٥٩٦ عن النقائض ٨٤١ . وهو في النوادر ٤٥٣ ، والشعر ٢٥٤ ، والعضديات ١٨٧ ، والشيرازيات ٥٧٢ ، والحجة ١/ ٣٩ ، ٢٥٢ و٣/ ٣٥٩ و٤/ ٣١١ و٥/ ٤٢٩ ، والخصائص ٢/ ٣٧١ ، والفسر ١/ ٤٥ ، والمخصص ٢/ ١٦١ ، والبسيط للواحدي ١٧/ ٥١٣ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٩٢ ، والخزانة ١/ ٤٧٨ .

(٦) هذه قطعة من قوله :

أَتَتْهُ بِمَجْلُومٍ كَأَنَّ جَبِينَهُ صَلَايَةُ وَرْسٍ وَسْطُها قَدْ تَفَلَّقَا

رواية النقائض وعنه في الديوان: رَمَتْه بمَجْمُوش . . . نِصْفُها قد، ورواية المدائني في كتابه النساء الناشزات فيما نقل عنه صاحب الخزانة : حَبَتْه بمَحْلُوق . . . نصفها . . . وعليها لا شاهد فيه . ضمير المؤنث في أَتَتْه (أو رمته ، أو حبته) لابنة جرير والهاء لزوجها . بمَجْلُوم (أو =

وفي التَّنْزِيْلِ : ﴿ هُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ ٱللَّهِ ﴾(١) [سورة آل عمران ٣/ ١٦٣]

ويَجُوزُ فيه وَجْهٌ ثَالِثٌ ، وهُوَ أَنْ يُتَّسَعَ ، فيُقَدَّرَ نَصْبُهُ ـ وإِنْ كَانَ(٢) مَصْدَراً ـ [تَقْدِيْرَ](٣) انْتِصابِ المَفْعُولِ به(٤) .

وقوله : ﴿ وَبَوَّأَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [سورة الأعراف ٧/ ٧٤] فَتَقْدِيْرُه(٥) : بَوَّأَكم في الأَرْضِ مَنَازِلَ ، أَوْ بِلاداً . وانْتِصابُ قَوْلِهِ : ﴿ بُيُوتًا ﴾ [سورة يونس ١٠/ ٨٧] على أَنَّه مَفْعُولٌ به ، ولَيْسَتْ بظَرْفٍ لاخْتِصَاصِها(٦) ، فالبُيُوتُ كالغُرَفِ مِنْ قَوْلِهِ(٧) : 474 ﴿ لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ غُرَفًا ﴾ [سورة العنكبوت ٢٩/ ٥٨] .

فأَمَّا قَوْلُهُ : ﴿ نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَآءُ ﴾(٨) [سورة الزمر ٣٩/ ٧٤] = فيَجُوزُ في قِيَاسِ قَوْلِ أَبي الحَسَنِ(٩) أَنْ يَكُونَ قَوْلُه ﴿ مِنَ ٱلْجَنَّةِ ﴾ كقَوْلِك : نَتَبَوَّأُ الجَنَّةَ .

فأَمَّا قَوْلُهُ : ﴿ حَيْثُ نَشَآءُ ﴾ فيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ظَرْفاً . فإِذَا جَعَلْتَهُ ظَرْفاً = كَانَ المَفْعُولُ الثَّاني مَحْذُوفاً ، كَأَنَّهُ : نَتبَوَّأُ الجَنَّةَ مَنَازِلَها حَيْثُ نَشاءُ .

= بمجموش ، أو بمحلوق) أي بفَرْجٍ مَحْلُوقٍ . جَبِينَه : الجبينُ ناحية الجبهة ، وهما جبينان . صَلاية ، ويروى صلاءة : الحجر الأملس الذي يسحق عليه شيء . وَرْس : نبتٌ أصفر يصبغ به . تَفَلَّقا : تشقَّق ، عن الخزانة بتصرف .

(١) سلف ١٢٦ برقم ١٣٢ .

(٢) في صل : وهو أن يمتنع فيقرر نصبه بأن كان ، وهو محرَّف تحاريف قبيحة .

(٣) زيادة من يق والحجة .

(٤) بعده في الحجة ٤/ ٣١١ كلام ترك الجامع نقله .

(٥) كذا وقع بزيادة الفاء على تقدير أَمَّا في صدر الكلام ، وهي ثابتة في لفظ أبي علي ، انظر ما يأتي من التعليق .

(٦) قوله « وقوله ﴿ وَبَوَّأَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ فتقديره . . . اختصاصها » = اختصره من كلام أبي علي في الحجة ٤/ ٣١١ ـ ٣١٢ . وعبارة أبي عليّ : « وكذلك قوله ﴿ وَبَوَّأَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ : بوأكم في الأرض منازلَ أو بلاداً » وبعد هذا ستة أسطر ثم قال : « وأَما البيوت من قوله ﴿ بِمِصْرَ بُيُوتًا ﴾ فمفعول به وليست البيوت بظرفٍ لاختصاصها إلخ ؟

(٧) في صل : لاختصاصها بالبيوت كالغرف في قوله ، وهو تحريف ، وأثبت لفظ الحجة .

(٨) كشف المشكلات ١١٧٣ والمصادرِ ثمة .

(٩) في زيادة مِن في الواجب ، انظر ما سلف ٦٨١ برقم ٧ ح ٩ و٦٨٩ في رقم ١٧ .

ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿ حَيْثُ نَشَآءُ ﴾ في مَوْضِعِ نَصْبٍ بأَنَّهُ المَفْعُولُ الثَّاني[١] .

و«بَوَّأْتُهُ مَنْزِلاً» مِنْ قَوْلِكَ : بَاءَ فلانٌ مَنْزِلاً ، أَيْ : لَزِمَهُ ، وتُعَدِّيهِ إلى مَفْعُولَيْنِ ، وإِنْ كُنَّا[٢] لا نَرْوِي[٣] ذلك ، ولَكِنْ يَدُلُّ على ذَلِكَ قَوْلُهم «المَبَاءَةُ» ، وقالُوا : [الإِبلُ][٤] في المَبَاءَةِ ، [و][٥] هِيَ المُرَاحُ [الّذي][٦] تَبِيْتُ فيه ؛ فـ «المَبَاءَةُ» اسْمُ المَكَانِ . وإِذَا[٧] كَانَ اسْمُ المَكَانِ : «مَفْعَلاً» ، أو «مَفْعَلَةً» = فالفِعْلُ مِنْهُ قَدْ يَكُونُ : فَعَلَ ، يَفْعُلُ ، أَوْ يَفْعَلُ[٨] ، فَكَأَنَّهُ بَاءَ المَنْزِلَ ، وبَوَّأْتُهُ أَنا المَنْزِلَ[٩] .

٧٨ ـ ومِنْ حَذْفِ المَفْعُولِ قَوْلُهُ تَعَالى : ﴿ فَإِنْ أُعْطُواْ مِنْهَا رَضُواْ ﴾[١٠] [سورة التوبة ٩/٥٨] ، أَيْ : فإِنْ أُعْطُوا شَيْئاً منها رَضُوا[١١] . وعِنْدَ الأَخْفَشِ[١٢] : إِنْ أُعْطُوها رَضُوا .

---

(١) بعده في الحجة ٤/ ٣١٢ كلام ترك الجامع نقله .

(٢) قوله : « وبوأته . . . وإن كنا » تصرَّف فيه الجامع في حكاية كلام أبي عليّ ، وهذه ألفاظه : فأما قولك بوأت فلاناً منزلاً وتعدّيه إلى مفعولين فكأنه منقول من قولك : باء فلان منزله أي لزمه وإن كنا اهـ وفي مطبوعة الحجة « فكأنه مفعول » والصواب من مخطوطتها الجليلة خش .

(٣) في صل : لا نرى ، خطأ صوابه من يق والحجة .

(٤) زيادة من الحجة .

(٥) زيادة من الحجة .

(٦) زيادة من الحجة . وفي يق التي .

(٧) في صل : فإذا .

(٨) قوله « أو يفعل » ليس في الحجة .

(٩) هذا آخر ما نقله الجامع من الحجة ٤/ ٣١٣ وأوله فيما سلف ٧٨٦ .

(١٠) تفسير الطبري ١١/ ٥٠٦ .

(١١) عليه ظاهر قول الطبري : فإن أنت أعطيتَهم منها ما يرضيهم رضوا عنك .

(١٢) في قياس مذهبه في زيادة مِن في الواجب ، انظر ما علقناه ٧٨٩ ح ٩ وليس في مطبوعة معاني القرآن كلام في الآية .

٧٩ - ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالى : ﴿ إِنِّيٓ أَسۡكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ ﴾[١] [سورة إبراهيم ١٤/٣٧] تَقْدِيْرُه[٢] : أَسْكَنْتُ نَاساً أَوْ جَمَاعةً مِنْ ذُرِّيَّتِي . وعِنْدَ[٣] الأَخْفَشِ[٤] : أَسْكَنْتُ ذُرِّيَّتِي .

٨٠ - ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تَعَالى : ﴿ وَإِن تَجۡهَرۡ بِٱلۡقَوۡلِ فَإِنَّهُۥ يَعۡلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخۡفَى ﴾[٥] [سورة طه ٢٠/٧] أَيْ : أَخْفَى سِرَّهُ[٦] ، كقَوْلِه : ﴿ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا ﴾ [سورة الجن ٧٢/٢٦] .

وقِيْلَ : بَلْ تَقْدِيْرُهُ : وأَخْفَى[٧] مِنَ السِّرِّ ، فحَذَفَ الجَارَّ والمَجْرُوْرَ ، كقَوْلِهِ[٨] : «اللهُ أَكْبَرُ»[٩] ، أَيْ : أَكْبَرُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ[١٠] .

٨١ - ومِنْ حَذْفِ المَفْعُولِ قَوْلُه تعالى : ﴿ أَتَقُولُونَ لِلۡحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمۡۖ أَسِحۡرٌ هَٰذَا ﴾[١١] [سورة يونس ١٠/٧٧] .

---

(١) كشف المشكلات ٦٤٧ والمصادر ثمة .

(٢) وهو تقدير أبي علي في الحجة ١/٣٦ .

(٣) في صل : وعن ، والصواب ما أثبت من يق ، انظر ما سلف قبل قليل ٧٩٠ س٩ .

(٤) في قياس مذهبه في زيادة مِن في الواجب . والذي في مطبوعة معاني القرآن ٤٠٨ إضمار الشيء ، والتقدير : أسكنت من ذريتي أُناساً ، فهو فيه موافق لصاحب الكتاب إمام النحاة .

(٥) كشف المشكلات ٨١٢ والمصادر ثمة ، وزد الحجة ٥/١١٣ و٦/٢٧٩ ، والشيرازيات ١٣ ، ٣٦٠ ، والشعر ١٩ ، ٢١٥ ، ٣٦٦ .

(٦) عن ابن زيد ، وهو خلاف الظاهر ، وردَّه الطبري ١٦/١٦ ومن وافقه ، انظر كشف المشكلات .

(٧) وهو معنى قول ابن عباس وجمهور المفسرين .

(٨) أي كقول القائل المصلّي والمؤذن وغيرهما .

(٩) الكتاب ١/٢٣٣ ، والكامل ٨٧٦ - ٨٧٧ ، وسفر السعادة ١٦ ، والشيرازيات ١٣ ، وكشف المشكلات ٨١٣ والمصادر ثمة وفي سفر السعادة .

(١٠) هذا قول سيبويه ومن وافقه ، وقيل غير ذلك ، انظر ما علقناه في كشف المشكلات .

(١١) معاني القرآن للأخفش ٣٧٦، وللفراء ١/٤٧٤، وللزجاج ٣/٢٤، وإعراب القرآن ٤١٣، وتفسير الطبري ١٢/٢٣٨، والقرطبي ١١/٢٧، والبسيط ١١/٢٧٤ - ٢٧٦ ، والفريد ٣/٤١٠، والبحر ٥/١٨١ ، والدر المصون ٦/٢٤٦ . وكل ما جاء هٰهنا برقم ٨١ ليس في يق .

قِيْلَ[(١)] : [84/2] التَّقْدِيْرُ : ﴿أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمْ﴾ : هذا سِحْرٌ ؟ فحَذَفَ الجُمْلَةَ ، ثُمَّ ٱبْتَدَأَ ، فَقَالَ : أَسِحْرٌ هٰذَا ؟ فحَسُنَ الوَقْفُ[(٢)] على ﴿جَآءَكُمْ﴾ .

وقِيْلَ[(٣)] : هُوَ عَلَى التَّكْرِيْرِ ، كقَوْلِك : «أَتقُولُ : عِنْدَكَ[(٤)] مَالٌ ؟» ، فيكون تأْكِيْداً ، لأنَّكَ لو قُلْتَ : «أَعِنْدَكَ مَالٌ ؟» = لكفَى .

وقِيْلَ[(٥)] : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حِكَايةَ قَوْلِهم عَلَى التَّعَجُّبِ ، فيَكُونُ قَوْلُه ﴿أَسِحْرٌ هَٰذَا﴾ مَفْعُولَ ﴿أَتَقُولُونَ﴾[(٦)] .

وزَعَمَ الرَّازِيُّ[(٧)] ←

---

(١) في صل : « وقيل » . فهل سقط قبله شيء عطف عليه ؟
وهذا قول الطبري ومن وافقه ، قال : قال لهم موسى : ﴿أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمْ﴾ ـ وهي الآيات التي أتاهم بها من عند الله حجة على صدقه ـ : سحرٌ ﴿أَسِحْرٌ هَٰذَا﴾ الحق الذي ترونه ؟ فيكون السحر الأول محذوفاً اكتفاء بدلالة قول موسى لهم ﴿أَسِحْرٌ هَٰذَا﴾ على أنه مراد في الكلام اهـ . وانظر ما يأتي .

(٢) الوقف والابتداء للغزال اللوح ٢/١٠٤ ، وللسجاوندي ٢٣٢ ، والهادي لأبي العلاء الهمذاني العطار اللوح ٢/٦٦ ، ومنار الهدى ١/ ٣٣٥ ـ ٣٣٦ ، وليس في كتابي ابن الأنباري ولا النحاس .

(٣) وهو معنى أحد أقوال الفراء ، وعبارتُه : ويكون على أن تجعل القول بمنزلة الصِّلة لأنه فضل في الكلام . ألا ترى أنك تقول للرجل : أتقول عندك مال ؟ ويكفيك من قوله أن تقول : أَلَكَ مالٌ ؟ فالمعنى قائم ظهر القول أو لم يظهر اهـ ونقل الواحدي في البسيط كلاماً لابن الأنباري في كتاب له لم يسمه = أقوال الفراء وزادها بياناً وتفسيراً . فقال في قول الفراء هذا : تقدير هذا الجواب : قال موسى : أسحر هذا ؟ فدخل القول توكيداً كما ذكره الفراء من المثال اهـ وعليه يكون قوله ﴿أَسِحْرٌ هَٰذَا﴾ مفعول ﴿أَتَقُولُونَ﴾ .

(٤) في صل : أَعندك ، بإقحام الهمزة خطأ .

(٥) وهو معنى قول الأخفش وغيره .

(٦) بعده في صل : « حكاية بينهم [كذا] على التعجب » اهـ وهو تكرير كما ترى .

(٧) أبو الفضل صاحب « جامع الوقوف » ولم ينته إلينا فيما نعلم .
وانتهى إلينا كتاب « منازل القرآن في الوقوف » لبعض تلامذة الرازي ، فقد نص في صدره على أنه جمعه وانتخبه من ثلاثة كتب منها « كتاب جامع الوقوف الذي ألّفه شيخنا أبو الفضل عبد الرحمن ابن أحمد بن الحسين الرازيّ » اهـ
وفي اللوح ٢/٦٠ من هذا الكتاب : « ﴿لَمَّا جَآءَكُمْ﴾ **وَقْفُ الرَّازِيّ** » اهـ

[أَنَّ الوَقْفَ قَوْلُه][١] ﴿ لَمَّا جَآءَكُمْ ﴾[٢] ، كَأَنَّهُ ذَهَبَ إِلى قَوْل [ابن] قَاسِمٍ[٣] : إِنَّ التَّقْدِيْرَ : ﴿ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمْ ﴾ : هٰذَا سِحْرٌ ، فأَضْمَرَ المَفْعُولَ ، ثُمَّ اسْتَأْنَفَ ، وقَالَ ﴿ أَسِحْرٌ هَٰذَا ﴾ .

٨٢ ـ ومِنْ حَذْفِ المَفْعُولِ قَوْلُه تَعَالَى : ﴿ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾[٤] [سورة المطففين ٨٣/٣] التَّقْدِيْرُ : أَوْ وَزَنُوا لَهُم مَا يُوْزَنُ يُخْسِرُوْنَهم المَوْزُوْنَ ، فحَذَفَ المَفْعُولَ[٥] مِنْ ﴿ أَو وَّزَنُوهُمْ ﴾ ، والمَفْعُولَيْنِ[٦] مِنْ ﴿ يُخْسِرُونَ ﴾ . 476

٨٣ ـ فأَمَّا قَوْلُه تَعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾[٧] [سورة مريم ١٩/٦٩] = فـ «مِنْ» زِيَادَةٌ عِنْدَ الأَخْفَشِ[٨] ، أَيْ : لَنَنْزِعَنَّ كُلَّ شِيْعَةٍ .

---

(١) زيادة مني .

(٢) قد تقدم في حكاية أول الأقوال في الآية حسن الوقف عند من ذهب إليه ، والوقف الحسن ما يحسن الوقوف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده . فالظاهر أنّ وقف الرازيّ كافٍ عنده ، وهو الذي يحسن الابتداء بما بعده إلا أن له به تعلُّقاً .

(٣) في صل : « قول قاسم » فزدتُ « ابن » لِما غلب على ظنِّي أنه أَراد ابن قاسم الأنباريَّ ، وهو **أبو بكر محمد بنُ القاسم الأَنْبَارِيُّ** . وقد نقل كلامه صاحب البسيط ١١/ ٢٧٥ ـ ٢٧٦ ، قال عقب حكايته أقوال الفراء وتفسيره لها ، قال أبو بكر : وفيه وَجْهٌ آخر ، وهو أَن يكون **التَّقدير** : ﴿ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمْ ﴾ : **هو سِحْرٌ ؟ ثمَّ قال** : ﴿ أَسِحْرٌ هَٰذَا ﴾ ، **فأضمر « هو سِحْرٌ » بعد القول** اهـ وهو معنى ما قاله الطبري ، انظر ما علقناه ٧٩٢ح ١ .

(٤) كشف المشكلات ١٤٣٧ ، وشرح اللمع ٤١٩ ، ومعاني القرآن للزجاج ٥/ ٢٣٠ ، وتفسير الطبري ٢٤/١٨٦ ـ ١٨٧ ، والبسيط ٢٣/ ٣١٠ ، وما يأتي ٨٢٨ برقم ١١٥ .

(٥) يقال : وزنتك حقَّك ، ووزنت لك حقَّك ، انظر تفسير الطبري ، وكشف المشكلات .

(٦) وكذا قال بعدُ في كشف المشكلات ، وهذا قول لا أعرفه . والذي نصوا عليه أن متعدٍ إلى واحد ، يقال : خسر الميزانَ وأخسره : إذا نقصه ، انظر ما علقناه في كشف المشكلات ، والبسيط ٢١/ ١٤٠ .

(٧) كشف المشكلات ٧٩٩ ـ ٨٠٢ والمصادر المذكورة ثمة ، والإغفال ٢/٣٩٧ ، والفريد ٤/ ٣٨٠ ، وما سلف ٢٢ برقم ١٩ وما يأتي ٨٨١ في رقم ٢٦ و١٤٠٤ برقم ٤ و١٥٥٤ في رقم ١٤ و١٦٠٢ برقم ٦ .

(٨) في قياس قوله في زيادة مِن في الواجب ، وقد سلف التعليق عليه ٦٨١ في رقم ٧ ح ٩ . وليس هذا مذهبه في الآية في كتابه معاني القرآن ٢١٨ ـ ٢١٩ في غير موضعها من سورتها ، فهو فيه =

والفِعْلُ مُعَلَّقٌ عِنْدَ يُونُسَ(١) ، نَحْوُ «عَلِمْتُ لَزَيْدٌ في الدَّارِ»(٢) ؛ لأَنَّ النَّزْعَ هُنَا يُرَادُ بِهِ التَّمْيِيزُ(٣) .

وقَالَ الخَلِيْلُ(٤) : هُوَ(٥) رَفْعٌ عَلَى الحِكَايَةِ ، عَلَى تَقْدِيْرِ : مَنْ يُقَالُ لَهُ : أَيُّهُمْ .

وقَالَ سِيْبَوَيْهِ(٦) : هُوَ نَصْبٌ ، مَفْعُولُ ﴿لَنَنزِعَنَّ﴾ ، لَكِنَّهُ بُنِيَ عَلَى الضَّمِّ ، عَلَى تَقْدِيْرِ : أَيُّهُم هُوَ أَشَدُّ(٧) .

وقَدْ ذَكَرْنا وَجْهَ كُلِّ قَوْلٍ في «الخِلافِ»(٨) .

٨٤ ـ وأَمَّا قَوْلُه(٩) تَعالَىٰ : ←

= موافق لسيبويه . وعزا النحاس في إعراب القرآن ٥٣١ هذا القول في الآية إلى الكسائيّ ، وعزاه أبو علي ومن وافقه هذا المذهب إلى أبوي الحسن الكسائي والأخفش ، انظر ما علقناه في كشف المشكلات ٨٠٠ ح ١ والمصادر المذكورة في ٧٩٩ ح ٥ .

(١) فيما حكاه عنه تلميذه سيبويه في الكتاب ١/ ٣٩٧ ـ ٣٩٨ في قولهم : اضربْ أيُّهم أفضل ، قال سيبويه : وأما يونس فيزعم أنه بمنزلة قولك : أشهد إنك لرسول الله ، واضربْ معلَّقة اهـ وانظر المصادر السالفة هنا وفي كشف المشكلات .

(٢) شرح اللمع ٤٢٧ ، وهو بنحوه في الكتاب ١/ ١٢٠ ، ٤٧٣ ، والمقتضب ٢/ ٣٤٤ .

(٣) التمييز بين الصالح والطالح ، وهو من باب العلم كما في شرح اللمع وكشف المشكلات ، وانظر بسط التعليق على قول يونس وردَّ هذا القول في تأويل النّزع فيه الذي لا أصل له فيما أعلم في كشف المشكلات ٨٠٢ ح ١ .

(٤) هذا على قياس مذهب الخليل فيما حكاه سيبويه في الكتاب ١/ ٣٩٧ من قوله في قولهم : اضربْ أيهم أفضل ، قال : وزعم الخليل أنّ أيُّهم وقع في اضرب أيُّهم أفضل = على أنه حكاية ، كأنه قال : اضرب الذي يقال له أيُّهم أفضل إلخ اهـ وانظر كشف المشكلات ٨٠٠ .

(٥) أي أيُّهم .

(٦) هذا معنى كلامه في الكتاب ١/ ٣٩٧ ـ ٣٩٨ .

(٧) فحذفت « هو » فوجب بناء أيُّهم لما حذف من صلته العائد ، عن كشف المشكلات .

(٨) الخلاف بين النُّحاة ، انظر ما سلف ١٨٨ ح ١ .

(٩) قوله : وأما قوله تعالى إلخ انتزعه من **الحجَّة** ٤/ ٣١٤ ، ونقله عن الحجة صاحب البسيط ٢١/ ٣٨٠ بتصرف .

﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُو الدَّارَ وَالْإِيمَانَ ﴾(١) [سورة الحشر ٥٩/ ٩] = فيَكُونُ عَلَى : تبَوَّؤُوا دارَ الهِجْرَةِ واعْتَقَدُوا الإِيْمانَ(٢) ، لأَنَّ الإِيْمانَ لَيْسَ بمَكَانٍ فيُتَبَوَّأَ ، فيَكُونُ كقَوْلِهِ : ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾(٣) [سورة يونس ١٠/ ٧١] .

ويَجُوزُ عَلَى : تبَوَّؤُوا الدَّارَ [و](٤) مَوَاضِعَ الإِيْمانِ .

ويَجُوزُ أَنْ يَكُوْنَ : تبَوَّؤُوا الإِيْمانَ ، عَلَى طَرِيْقِ المَثَلِ ، كَمَا قَالَ : تبَوَّؤُوا(٥) مِنْ بَنِي فُلانٍ الصَّمِيْمَ(٦) .

وحَذْفُ المَفْعُولِ كَثِيْرٌ جدّاً .

٨٥ ـ وأَمَّا قَوْلُه تَعَالَى : ﴿ لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَيْءٍ ﴾(٧) [سورة الرعد ١٣/ ١٤] = فيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيْرُ : والَّذِيْنَ يَدْعُوْنَهُمْ ، فحُذِفَ العَائِدُ إِلَى ﴿ الَّذِينَ ﴾(٨) ، ويُعْنَى به الأَصْنَامُ(٩) ، والضَّمِيْرُ في ﴿ يَدْعُونَ ﴾ للمُشْرِكِيْنَ ، أَيْ : الأَصْنَامُ الَّذِيْنَ يَدْعُوْهم المُشْرِكُوْنَ مِنْ دُوْنِ اللهِ = لا تَسْتَجِيْبُ لَهُمُ الأَصْنَامُ بشَيْءٍ(١٠) . 477

---

(١) كشف المشكلات ١٣٣٤ والمصادر ثمة .

(٢) قدره في كشف المشكلات : وقبلوا الإيمان .

(٣) أي واجمعوا شركاءكم كما في الحجة ٤/ ٢٨٨ ، وفي البسيط ٢١/ ٣٨٠ : وأعدّوا . وانظر كشف المشكلات ٨٣٥ والمصادر ثمة ، وما سلف ٢١٨ برقم٤٥ وما يأتي ١٠٠٤ برقم٤ و١٠٣٣ في رقم٣.

(٤) من يق والحجة .

(٥) في صل : تبوأ ، وأثبت ما في يق والحجة . وفي الحجة : كما تقول .

(٦) هذا آخر ما نقله الجامع من الحجة ، وبعده كلام تركه .

(٧) كشف المشكلات ٦٢٥ ـ ٦٢٩ ونصَّ ثمة في آخره أنه جمع ما ذكره في الآية من كلام لأبي عليّ مُفَرَّق في مواضع . وهو يعني التَّذكرة أظنّ ، فرّق أبو علي كلامه في الآية في مواضع منها . وانظر ما سلف ٥٧١ في رقم ٢٤ ، وما يأتي ١٥٣٦ برقم ٣ ، والفريد ٣/ ٦٦٥ ـ ٦٦٨ .

(٨) التعليق على حذف الضمير العائد إلى الموصول وهو ضمير نصب في كشف المشكلات ١٠٩ ح١ .

(٩) هذا قول الفراء في معاني القرآن ٢/ ٦١ ومن وافقه ، انظر التعليق في كشف المشكلات ٦٢٦ ح٣.

(١٠) في كشف المشكلات : لا يستجيبون للمشركين بشيء ، وهو أجود وأقلّ تكريراً .

ويَجُوزُ(١) أَنْ يَكُوْنَ التَّقْدِيْرُ : والمُشْرِكُونَ الّذين يَدْعُونَ الأَصْنَامَ ، فحُذِفَ المَفْعُولُ [85/1] ، والعَائِدُ إلى ﴿ٱلَّذِينَ﴾ «الوَاوُ» في ﴿يَدْعُونَ﴾ .

[وقَوْلُه تعالى](٢) : ﴿إِلَّا كَبَٰسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى ٱلْمَآءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ﴾(٣) [سورة الرعد ١٣/ ١٤] [أَيْ](٤) : إِلا كاسْتِجَابَةِ(٥) بَاسِطِ كَفَّيْهِ إِلَىٰ المَاءِ . فالمَصْدَرُ المَحْذُوْفُ المُشَبَّهُ به في تَقْدِيْرِ الإِضَافَةِ إِلى المَفْعُولِ به . وفَاعِلُ المَصْدَرِ مُرَادٌ في المَعْنَى ، وهُوَ «المَاءُ» . المَعْنَىٰ : كاسْتِجَابَةِ بَاسِطِ كَفَّيْهِ إِلَىٰ المَاءِ المَاءُ(٦) . [و] كَمَا أَنَّ ﴿بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ﴾(٧) [سورة صٓ ٣٨/ ٢٤] ، و﴿مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾(٨) [سورة فصلت ٤١/ ٤٩] = لم يُذْكَرْ مَعَهُمَا الفَاعِلُ = فكَذَلِكَ هَهُنَا(٩) .

و«اللامُ»(١٠) مُتَعَلِّقٌ بالبَسْطِ .

وأَمَّا قوله﴿وَمَا هُوَ بِبَٰلِغِهِۦ﴾(١١) [سورة الرعد ١٣/ ١٤] = فَيَأْتِيْكَ في اخْتِلافِهِم في عَوْدِ الضَّمِيْرِ إلى مَا قَبْلَه ، وهُوَ بَابٌ مُفْرَدٌ(١٢) .

---

(١) انظر كشف المشكلات والتعليق ثمة .

(٢) زيادة مني .

(٣) كشف المشكلات ٦٢٦ ـ ٦٢٧ ، وما يأتي ١٢٦٣ برقم ١٤ . وقد نصَّ في كشف المشكلات ٦٢٩ أنَّه جمع الكلام في الآية من كلام أبي عليّ ، وانظر ما علقناه ٧٩٥ ح ٧ .

(٤) زيادة من يق .

(٥) في الكشف : إلا استجابةً كاستجابة أي استجابةً كائنةً كاستجابة باسط .

(٦) أي كما يستجيب الماءُ باسطَ كفيه إليه ، عن كشف المشكلات .

(٧) سلف ٧٦٣ في رقم ٥٥ ، ويأتي ٨٢٠ في رقم ١٠٦ و٩٦٠ في رقم ٥٣ و١٢٦٤ في رقم ١٤ . وكان في صل : أن معنى بسؤال نعجتك ، بإقحام «معنى» ولم يقع فيما يأتي ١٢٦٤ في صل ووقع في يق ! ومن يق وما يأتي زدت الواو .

(٨) سلف ٧٦٣ في رقم ٥٥ و٧٦٨ في رقم ٦١ ويأتي ١٢٦٤ في رقم ١٤ .

(٩) التعليق على إضافة المصدر في كشف المشكلات ٦٢٧ ح ٦ .

(١٠) في قوله ﴿لِيَبْلُغَ فَاهُ﴾ .

(١١) كشف المشكلات ٦٢٨ .

(١٢) يريد الباب ٢٣ الذي عقده لـ « ما جاء في التنزيل من المضمرين إلى أي شيء يعودون مما قبلهم » ص ٩٢٣ ـ ٩٦٨ ، وفاته أن يذكر هذه الآية فيه . =

٨٦ ـ وأَمَّا قَوْلُه تعالَى : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ ﴾[١] [سورة الإسراء ١٧/٥٧] = فَيَجُوزُ فيه التَّقْدِيْرَانِ المُتَقَدِّمَانِ[٢] .

يَجُوزُ : أُوْلَئِكَ الَّذِيْنَ يَدْعُوْنَهم يَبْتَغُونَ[٣] ، فحُذِفَ العَائِدُ .

ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيْرُ[٤] : أُوْلَئِكَ المُشْرِكُونَ الَّذِيْنَ يَدْعُونَ غَيْرَ اللهِ يَبْتَغُونَ إلى رَبِّهِم الوَسِيْلَةَ[٥] .

٨٧ ـ وحَذْفُ العَائِدِ مِنَ الصِّلَةِ إِلَىٰ المَوْصُوْلِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ أُحْصِيَهُ لَكَ في التَّنْزِيْلِ[٦] .

478

قال : ﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾[٧] [سورة الفرقان ٢٥/٤١] أَيْ : بَعَثَهُ اللهُ .

= لكنه ذكرها فيما يأتي ١٢٦٣ برقم ١٤ في الباب ٨٨ الذي عقده لما جاء من اسم الفاعل الذي يتوهم فيه جريه على غير من هو له إلخ .

(١) كشف المشكلات ٧٢٣ ، ١٢١٨ ، وتفسير الماوردي ٢/ ٤٤٠ ، والدر المصون ٧/ ٣٧٢ ، وما يأتي ١٥٣٦ برقم ٤ .

(٢) في قوله ﴿ وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسۡتَجِيبُونَ لَهُم بِشَيۡءٍ ﴾ [سورة الرعد ١٣/ ١٤] انظر ما سلف ٧٩٥ .

(٣) أي أولئك المعبودون الذين يدعوهم المشركون ، عن كشف المشكلات . واختلف في المدعوّين المعبودين فقيل نفر من الجن ، وقيل صنف من الملائكة ، انظر تفسير الطبري ١٤/ ٦٢٧ ـ ٦٣٢ ، ومجمع البيان ٦/ ٣٠١ .

(٤) لا أعرف هذا التقدير لأحد ، ولم يذكره في كشف المشكلات . ورأيت عصريَّه صاحب غرائب التفسير ١/ ٦٣٠ ذكر في توجيه إعراب « أيهم » وجهاً يكون فيه ﴿ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ ﴾ هم الدَّاعُون ، أي المشركون ، فما ذكراه في عَوْد الضمير واحد وإن اختلف متناولهما في توجيه الآية ، وهو قولٌ متوهَّم سرابيٌّ .

(٥) سياق التلاوة ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ ﴾ .

(٦) قال في الحجة ٦/ ١٥٨ : حَذْفُ الهاء من الصِّلة في الحُسْن كإثباتها ، إلاّ أَنَّ الحذف يُرَجَّحُ على الإثبات بأَنَّ عامَّةَ هذا النحو في التَّنزيل جاء على الحَذْف اهـ وانظر كشف المشكلات ١٠٩ .

(٧) كشف المشكلات ٩٧٢ ، وما سلف ٥٥٤ وما يأتي ١٥٤٩ .

ولَمْ يَأْتِ في الصِّلَةِ «الهاءُ» في التَّنْزِيْلِ إلا في مَوَاضِعَ مَعْدُوْدَةٍ[١] ، منها : قَوْلُه تَعالَىٰ : ﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَـٰهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ يَتْلُونَهُۥ ﴾ وبعْدَه : ﴿ يَعْرِفُونَهُۥ ﴾[٢] في موضعَيْنِ مِنَ «البقرة» [٢/ ١٢١ ، ١٤٦] .

وقال اللهُ تَعَالَىٰ : ﴿ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَـٰنُ ﴾ [سورة البقرة ٢/ ٢٧٥] .

وقَالَ : ﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَـٰهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ ﴾ في «سورة الأنْعَام» [٦/ ٢٠] .

وقَالَ : ﴿ كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَـٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [سورة الأنعام ٦/ ٧١] .

وقَالَ : ﴿ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَـٰهُ ءَايَـٰتِنَا ﴾ [سورة الأعراف ٧/ ١٧٥] .

وقَالَ : ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَـٰهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ ﴾ [سورة الأنعام ٦/ ١١٤] .

وقَالَ : ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَـٰهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ ﴾[٣] [سورة الرعد ١٣/ ٣٦] .

وقَالَ : ﴿ أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَـٰهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ﴾ في «الأنعام» [٦/ ٨٩] أيضاً .

وقَالَ : ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ فَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَـٰهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ﴾[٤] [سورة العنكبوت ٢٩/ ٤٧] .

---

(١) حكى في شرح اللمع ٧٦٢ ـ ٧٦٣ عن أبي طالب العَبْدِيّ وأبي الحسين الفارسيّ أنه لم يأت إثباتها إلا في موضعين ـ وهما اللذان في سورة البقرة [٢/ ٢٧٥] ، وسورة الأعراف [٧/ ١٧٥] ـ فقال الجامع : ووجدت لهما ثالثاً اهـ فذكر الذي في سورة الأنعام [٦/ ٧١] ، ونقل المواضع الثلاثة عنه ابن إياز في قواعد المطارحة ٢٦٦ .

(٢) قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَـٰهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ ﴾ .

(٣) في صل : بما أنزل إليك من ربك ، وهو خطأ في التلاوة . وهذا اللفظ « أنزل إليك من ربك » في آي أخر ليست من هذا الباب منها ما في سورة المائدة [٥/ ٦٧] ، وسورة الرعد [١٣/ ١] ، وسورة سبأ [٣٤/ ٦] .

(٤) وقال : ﴿ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَـٰهُ لِلنَّاسِ ﴾ [سورة الحج ٢٢/ ٢٥].
وقال : ﴿ أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ ﴾ [سورة النساء ٤/ ٥٢ ، وسورة محمد ٤٧/ ٢٣]. =

فهَذِهِ مَوَاضِعُ جَاءَ فيها العَوَائِدُ إِلى المَوْصُولاتِ ، وهِيَ مَفْعُولاتٌ ، وأَمْكَنَ حَصْرُها[١] ، ولا يُمْكِنُ حَصْرُ مَا حُذِفَ لكَثْرَتِهِ[٢] . 479

فأَمَّا إِذا اتَّصَلَ به الجَارُّ = فإِنَّهُ قَدْ جَاءَ مَحْذُوفاً في مَوْضِعَيْنِ[٣] :

أَحَدُهُما قَوْلُه : ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوٓا۟﴾[٤] [سورة التوبة ٩/ ٦٩] أي : خَاضُوا فِيْهِ .

وقَالَ[٥] : ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ﴾[٦] [سورة الشورى ٤٢/ ٢٣] [85/2] التَّقْدِيْرُ : ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللهُ بِهِ ، فحُذِفَ «البَاءُ» و«في» ثُمَّ «الهَاءُ» .

ويُحْكَى عَنْ يُوْنُسَ[٧] أَنَّهُ أَجْرَى «الَّذِي» في الآيَتَيْنِ مُجْرَى «ما» ، فجَعَلَهُ في

= وقال : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [سورة النساء ٤/ ٩٧] .
وقال : ﴿فِى يَتَٰمَى ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِى لَا تُؤْتُونَهُنَّ﴾ [سورة النساء ٤/ ١٢٧] .
وقال : ﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [سورة النحل ١٦/ ٢٨] .
وقال : ﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ طَيِّبِينَ﴾ [سورة النحل ١٦/ ٣٢] .
وقال : ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِهِۦ﴾ [سورة القصص ٢٨/ ٥٢] .
وقال : ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُ﴾ [سورة الزمر ٣٩/ ١٨] .
وقال : ﴿وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا﴾ [سورة الزخرف ٤٣/ ٧٢] .
هذا ما وقفت عليه بنظرة في معجم الألفاظ والضمائر في القرآن الكريم برسم : التي واللاتي والذي والذين ، ولا آمن أن يكون قد فاتني من الآي .

(١) انظر ما استدركناه عليه منها .

(٢) هذا لفظُه ! ولو قال : وأَمَّا ما حذف منه فهو أكثر من أن أُحصِيَهُ لك ، أو نحوَ هذا = لم يُلِمْ . وحَصْرُ ذلك ممكنٌ ، ولم أَر فائدة في إحصائه .

(٣) انظر ما سلف ٥٤٢ في رقم ١١ .

(٤) كشف المشكلات ٥١٩ ـ ٥٢٠ ، ١٢٣٨ ، والإبانة ١٩٠ ، وما سلف ٥٤٢ في رقم ١١ .

(٥) هذا الموضع الثاني .

(٦) كشف المشكلات ٥٢٠ ، ١١٩٧ ـ ١١٩٨ ، وما سلف ٥٤٢ في رقم ١١ .

(٧) انظر ما سلف ٦٣٥ في رقم ١٠ ح ٦ ، وما يأتي ١٥٧٧ في رقم ٨. حكى مذهب يونس أبو الحسن الأخفش ونسب إليه موافقته في مذهبه ، انظر التعليق فيما سلف .

حُكْمِ المَصْدَرِ عَلَى تَقْدِيْرِ : وخُضْتُم كخَوْضِهِم ، و : ذَلِكَ تَبْشِيْرُ اللهِ عِبَادَه[(١)] = كقَوْلِه تعالى : ﴿ سَلَٰمٌ عَلَيۡكُم بِمَا صَبَرۡتُمۡۚ ﴾[(٢)] [سورة الرعد ١٣/ ٢٤] أي : بصَبْرِكم = وقَالَ : ﴿ كَمَا نَسُواْ لِقَآءَ يَوۡمِهِمۡ هَٰذَا ﴾[(٣)] [سورة الأعراف ٧/ ٥١] أي : كنِسْيَانِهِم = وغَيْرَ ذَلِكَ .

وأَمَّا قَوْلُه : ﴿ فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ ﴾[(٤)] [سورة الحجر ١٥/ ٩٤] ، و﴿ يَٰٓأَبَتِ ٱفۡعَلۡ مَا تُؤۡمَرُۖ ﴾[(٥)] [سورة الصافات ٣٧/ ١٠٢] = فقَدْ ذَكَرْنا[(٦)] أَنَّ التَّقْدِيْرَ : بِمَا تُؤْمَرُ بِهِ ؛ أَيْ : بِمَا تُؤْمَرُ بالصَّدْعِ به[(٧)] .

وقد شَرَحْنَاهُ في «بَابِ حَذْفِ المُضَافِ»[(٨)] .

وقَوْلُه تعالى : ﴿ بِمَا عَهِدَ عِندَكَۖ ﴾[(٩)] [سورة الأعراف ٧/ ١٣٤] أَيْ : بِمَا عَهِدَ بِهِ عِنْدَك ، فحُذِفَ «به» إِنْ جَعَلْتَ «ما» مَوْصُولَةً[(١٠)] .

٨٨ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تَعَالَى[(١١)] : ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغۡنِي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ أَن يَأۡذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ ﴾[(١٢)] [سورة النجم ٥٣/ ٢٦] . 480

---

(١) قياس مذهب سيبويه أن يكون التقدير : كالذي خاضوا فيه ، والذي يبشّر الله به عباده ، فحذف الجار والمجرور ، انظر التعليق في كشف المشكلات ٥١٩ ح ٥ و٣٩ ح ١ وما سلف ٥٣٦ برقم ١١ ح ١ .

(٢) الإبانة ٢٣١ برقم ١١٦٧ .

(٣) الإبانة ١٦٢ برقم ٧٦٨ .

(٤) سلف ٥٥٣ في رقم ١٩ ، و٧٠٥ في رقم ٢٣ .

(٥) سلف ٧٠٥ في رقم ٢٣ .

(٦) فيما سلف ٥٥٣ في رقم ١٩ .

(٧) لم يَذْكُر « بالصدع به » انظر ما علقناه فيما سلف ٥٥٣ برقم ١٩ ح ٧ .

(٨) بل « باب حذف الجار والمجرور » وهو الباب ١٥ ، وفاته ذكره في باب حذف المضاف ، وهو الباب الثاني .

(٩) الإبانة ١٦٧ برقم ٧٩٧ ، والفريد ٣/ ١١٥ ، وغيرهما .

(١٠) وأجيز أن تكون مصدرية .

(١١) نقل كلامه في الآية من الحجة ٢/ ٤٨ بحذف بعض كلام أبي علي .

(١٢) كشف المشكلات ١٢٩٣ والمصادر ثمة ، وما سلف ١٧٣ في رقم ١١ .

المَعْنَى[١] : لا تُغْنِي شَفَاعَتُهُم أَنْ لَوْ شَفَعُوا[٢] ، لَيْسَ أَنَّ هُنَاكَ شَفَاعَةً مُثْبَتَةً . فأُطْلِقَ على المَعْنَى الاسْمُ ، وإِنْ لَمْ يَحْدُثْ[٣] ، كَمَا قَالَ[٤] :

لَمَّـا تَـذَكَّـرْتُ بـالـدَّيْـرَيْـنِ أَرَّقَنِـي صَوْتُ الدَّجَاجِ وقَرْعٌ بالنَّوَاقِيسِ[٥]

والمَعْنَى انْتِظَارُ أَصْوَاتِها ، فأَوْقَعَ عليه الاسْمَ ، ولَمَّا يَكُنْ . فإِضَافَةُ الشَّفَاعَةِ إِلَيْهِم كإِضَافَةِ الصَّوْتِ إِلَيْهَا .

٨٩ ـ وقَوْلُه[٦] : ﴿لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ﴾ [سورة النجم ٢٦/٥٣] أَيْ : لِمَنْ[٧] يَشَاءُ شَفَاعَتَهُ ، عَلَى إِضَافَةِ المَصْدَرِ إِلى المَفْعُولِ به الَّذِي هُوَ مَشْفُوعٌ لَهُ ثُمَّ حُذِفَ المُضَافُ ، فصَارَ : لِمَنْ يَشَاؤُهُ[٨] ، أَيْ : يَشَاءُ شَفَاعَتَهُ ، ثُمَّ حُذِفَ الهَاءُ[٩] كَمَا أَنَّ ﴿يَرْضَىٰٓ﴾ تَقْدِيْرُهُ : يَرْضَاهُ[١٠] .

---

(١) لفظ أبي عليّ : فأمّا قوله . . . فالمعنى .

(٢) في صل : يشفعوا ، خطأ صوابه من الحجة .

(٣) في صل : يحذف ، محرفاً وصوابه من الحجة .

(٤) جرير ، ديوانه ق ٧/٩ جـ ١٢٦/١ . وهو في الكامل ١٣٨ ، ١٤٧٨ ، والحجة ٣٩/٢ ، ٤٨ ، وتكملة الإيضاح ١٣٢ ، والتبصرة للصيمري ٦٢٠ ، والمصباح ١٠٩٣/٢ .

(٥) بالدَّيْرَيْنِ : دَيْر بُطْرُسَ ودير بُولُسَ بظهر دمشق في نواحي بني حنيفة في ناحية الغُوطة وإياهما عنى جرير بقوله هذا فيما قال أبو الفرج الأصبهاني في الديارات له بما نصَّ عليه ابن يسعون في المصباح ، ونقله البكري في معجم ما استعجم ٥٧٢ برسم (دير بولس آخر ، ودير بطرس) ولم ينسبه إليه .
وكان البكريُّ قد حكى عن الأصمعيّ برسم (أبان) ٩٦ أنه أراد ديراً واحداً فثنّاه . وفي « شرح شعر رؤبة » فيما نقل منه صاحب المصباح أنه أراد دير سَمْعان ، وهو مشهور بالشام ، فثنّاه توسعاً اهـ . وقال ياقوت في رسم (دير الوليد) من معجم البلدان ٥٤٠/٢ : بالشام لا أدري أين هو ، إلا أن مفسِّري قول جرير قالوا : إياه أراد بقوله : لما . . . البيت اهـ هذا مبلغ العلم به . يقول : أَرَّقني انتظاري صوت الديك والنواقيس ، وإنما يكون ذلك عند الصباح .

(٦) عن الحجة ٤٨/٢ ، وانظر كشف المشكلات ١٢٩٤ .

(٧) لفظ الحجة : فأما قوله . . . فالمعنى لمن .

(٨) لفظ الحجة : ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فصار اللفظ لمن يشاؤه .

(٩) في صل : الياء ، خطأ .

(١٠) لفظ الحجة : فأما قوله ﴿وَيَرْضَىٰٓ﴾ فتقديره : برضاه اهـ وبعده كلام تركه الجامع .

٩٠ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه(١) تَعالَى : ﴿ أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴾(٢) [سورة النجم ٥٣/ ١٩] .

﴿ أَفَرَءَيْتُمُ ﴾ بِمَنْزِلَةِ(٣) «أَخْبِرُوْنِي»(٤) . فـ﴿ ٱللَّٰتَ ﴾ المَفْعُولُ الأَوَّلُ . و ﴿ أَلَكُمُ ﴾(٥) [سورة النجم ٥٣/ ٢١] سَدَّ مَسَدَّ الثَّاني(٦) . والمَعْنَى : أَرَأَيْتُمْ جَعْلَكُم اللاتَ(٧) والعُزَّى بَنَاتِ اللهِ أَلَكُم الذَّكَرُ(٨) ؟ .

فإِنْ قُلْتَ : فَقَدْ نَصَّ(٩) عَلَى أَنَّ المَوْصُوْلَ لا يُحْذَفُ(١٠) ، فكَيْفَ سَاغَ هَذَا ؟

---

(١) نقله من الحلبيات ٧٨ وتصرَّف في صدر كلامه ، وانظر كشف المشكلات ١٢٩٠ ، ومعاني القرآن للزجاج ٥/ ٥٨ ، والفريد ٦/ ٣٢ ، والبحر ٨/ ١٦١ ، والدر المصون ١٠/ ٩٤ .

(٢) سياق الآية : ﴿ أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ۝١٩ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ۝٢٠ أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ ﴾ [سورة النجم ٥٣/ ١٩ ـ ٢١] .

(٣) في صل ويق : أرأيتم بمنزلة ، وأثبت لفظ التلاوة . ولفظ الحلبيات : فأمّا قوله عز وجلّ ﴿ أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ۝١٩ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ۝٢٠ أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ ﴾ فهو بمنزلة اهـ

(٤) انظر ما سلف ٦٤ برقم ١٠١ و٣٠٠ برقم ٣ .

(٥) في صل : واللات . . . ولكم ، والصواب ما أثبت من يق .

(٦) لفظ الحلبيات : بمنزلة أخبروني ، فتعدى أرأيت إلى المفعول [الأول] ووقع الاستفهام في موضع المفعول الثاني اهـ .

(٧) في صل ويق : « أرأيتم إن جعلتم اللات » إلا إن فليس في يق ، وهو خطأ صوابه من الحلبيات ، وهو على الصواب في كشف المشكلات .

(٨) في كشف المشكلات : وفي بعض كلام أبي علي أَنَّ التقدير : أفرأيتم جعلكم اللات والعزى بنات الله فحذف اهـ وهو يريد كلامه هنا في الحلبيات . وهو عن كشف المشكلات بلا تصريح في الفريد ٦/ ٣٢ .

(٩) يعني سيبويه .

(١٠) يريد بالموصول المصدر « جعلكم » لأن المصدر مقدَّر بأن والفعل ، انظر ما علقناه في كشف المشكلات ١٣٦ ح ٢ ، والاستدراك ٨ ح ٤ ، وحذف الموصول لا يجوز عند البصريين ، انظر ما سلف ٤٩٣ ح ١ ، وانظر الاستدراك ٤٨٦ ، ما علقناه في كشف المشكلات ٣١٥ ح ٣ و٤١٨ ح ٣ . وانظر ما سلف ١١٩ ـ ١٢٠ .

481

= قِيْلَ[١] : هَذَا جَائِزٌ لأَنَّ هَذَا المَعْنَى قَدْ تَكَرَّرَ ، وهُوَ مَعْلُومٌ ، ودَلَّ على حَذْفِهِ ﴿ أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ ﴾[٢] [سورة النجم ٥٣/ ٢١] .

٩١ ـ ومِنْ ذلكَ قَوْلُه[٣] : ﴿ وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَـٰمًا ﴾[٤] [سورة النساء ٤/ ٥] أَيْ : جَعَلَها اللهُ لكم قِيامًا[٥] ، أَيْ : ذا قِوَامِ[٦] مَعَايِشِكُم ومَعَايِشِ سُفَهَائكم[٧] .

فَعَلَى هذا «جَعَلَ» بمَعْنَى «صَيَّرَ» ، فَحُذِفَ المَفْعُولُ الأَوَّلُ ، وهُوَ الهَاءُ[٨] ، والمَفْعُولُ الثَّاني المَصْدَرُ الذي هُوَ بمَعْنَى القِوَامِ[٩] . [86/1]

وقِيلَ : يَعْنِي الأَمْوَالَ[١٠] الَّتي جُعِلْتُم قُوَّاماً عليها ، وحَفَظَةً لها على السُّفَهَاءِ . فَعَلى هَذَا ﴿ قِيَـٰمًا ﴾ جَمْعُ «قائم»[١١] ، وهُوَ في مَعْنَى الحالِ ،

---

(١) ههنا آخر الخرم الذي وقع في المخطوطة « مو » ص ٥٧٠ . وقوله « هذا » أول اللوح ٢/١٣٢ منها .

(٢) عبارة الحلبيات : قيل : جاز هذا لأن هذا المعنى قد تكرر فصار معلوماً لتكريره ، فلذلك احتمل الحذف [وبعده كلام في غير الآية إلى أن قال] وقد دلَّ قوله عز وجل ﴿ أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلْأُنثَىٰ ﴾ على ذلك اهـ وتقدير حذف المفعول الثاني هو قول شيخه الزجاج ومن وافقه .
وفي كشف المشكلات أن قوله ﴿ أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلْأُنثَىٰ ﴾ هو المفعول الثاني ، قال أبو حيان : ولم يعد ضمير من جملة الاستفهام على اللات والعزى ومناة؛ لأن قوله ﴿ وَلَهُ ٱلْأُنثَىٰ ﴾ هو في معنى : وله هذه الإناث ، فأغنى عن الضمير اهـ وانظر الدر المصون .

(٣) لم يقع الكلام على هذه الآية في مو ويق .

(٤) كشف المشكلات ٢٨٩ ، وإعراب القرآن ٢٣٤ ـ ٢٣٥ ، والفريد ٢/ ٢١٠ ـ ٢١١ ، والدر المصون ٣/ ٥٨٠ .

(٥) والأموال أموال الأولياء ، عن ابن عباس في تفسير الماوردي ١/ ٣٦٣، وهو قول الحسن ومجاهد وغيرهما ، انظر تفسير الطبري ٦/ ٣٩٤ ـ ٣٩٦ .

(٦) إنما قدَّر « ذا » قبله لأنَّه مصدر ، ولو قال : ذات قوام كان أحسن .

(٧) هذا تفسيره بهذا اللفظ إلا « ذا » في تفسير الطبري وعنه في الماوردي .

(٨) في صل : الفاء ، محرفاً .

(٩) وهو قول أبي عبيدة وأبي الحسن ، انظر الحجة ٣/ ١٢٩ ـ ١٣٣ ، ومجاز القرآن ١/ ١١٧ .

(١٠) أموال السفهاء ، عن سعيد بن جبير في تفسير الماوردي والطبري .

(١١) لا أعرف هذا القول الفاسد لأحد قبله ، وإن كان قيام يكون جمع قائم في اللغة . =

والمَفْعُولُ مُضْمَرٌ ، أَيْ : جَعلَها لكم قِيَاماً [عَلَيْها ، و«جَعَلَ» بمَعْنَى «خَلَقَ» يَتَعَدَّى إلى مَفْعُولٍ واحِدٍ ، و﴿لَكُمْ﴾][(١)] على هَذَا : أَيْ : لِسُفَهَائِكم ؛ كما أَنَّ ﴿أَمْوَٰلَكُمُ﴾ في أَحَدِ التَّأْوِيلَيْنِ[(٢)] : أَمْوَالُ سُفَهَائكُم ، فحُذِفَ [المُضَافُ][(٣)] . والذِّكْرُ [العائدُ][(٤)] إلى المَوْصُولِ كانَ مَجْرُوراً بـ«على»[(٥)] ، فحُذِفَ كما حُذِفَ [في قَوْلِهِ[(٦)] :

كـالَّـذِي كَـانُـوا[(٧)]

أَيْ][(٨)] : كالذي كانُوا عليه[(٩)] = أي جَعَلَها[(١٠)] اللهُ قِوَاماً لِسُفَهَائِكُم قِيَاماً عليها[(١١)] .

٩٢ ـ قَوْلُه تعالى : ﴿وَفِى ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾[(١٢)] [سورة الذاريات ٥١/٢٢]

= وقد ذهب بعضهم إلى وجه الجمع فيمن قرأ « قِيَماً » وردَّه أبو علي ، انظر الحجة ، وكشف المشكلات .

(١) زيادة مني .

(٢) وهو التأويل الذي يتكلم عليه ، وهو قول سعيد بن جبير .

(٣) زيادة مني .

(٤) زيادة مني .

(٥) في تقديره : قياماً عليها .

(٦) وهو الفِنْدُ الزِّمَّانيُّ من أبيات له في ديوان الحماسة بشرح المرزوقي ٣٢ ـ ٣٨ ، وبشرح الأعلم ٣٦٠ . وهو في شرح اللمع ٧٦٣ ، والإبانة ١٩٠ ، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٢٧٣ ، وشرح أبيات المغني ٧/١٨ ـ ١٩ ، والخزانة ٢/٥٧ ، وغير ذلك من المصادر التي ذكرناها في كشف المشكلات ٣١ ح ٤ في تخريج بيتين أنشدهما ثمة ليس بيت المتن أحدهما .

(٧) البيت بتمامه :

عَسَـى الأَيَّـامُ أَنْ يَـرْجِعْـ ـنَ قَـوْمـاً كـالَّـذِي كَـانُـوا

(٨) زيادة مني .

(٩) فحذف « عليه » ، وقيل حذفت على فصار كانوه ثمَّ حذفت الهاء ، انظر ما علقناه على حذف الجار والمجرور في الإبانة ١٩١ ح ٩ ، وفيما سلف ٥٣٦ برقم ١١ ح ١ .

(١٠) في صل : جعلكم خطأ .

(١١) قياماً حال من الكاف والميم أي وأنتم قيامٌ .

(١٢) الإبانة ٤٦٧ ، وكشف المشكلات ١٢٧٨ والمصادر ثمة .

﴿فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ أَيْ : في كِتَابٍ ، لِقَوْلِه : ﴿وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [سورة الرعد ١٣/٣٩] . ﴿وَمَا تُوعَدُونَ﴾ أَيْ : تُوْعَدُوْنَهُ مِنَ الثَّوَابِ والعِقَابِ ؛ لأَنَّ هَذا اللَّفْظَ قَدْ وَقَعَ عليهما[١] . ففي الثَّوَابِ[٢] : قَوْلُه : ﴿ هَٰذَا مَا تُوعَدُونَ لِيَوْمِ ٱلْحِسَابِ﴾[٣] [سورة صٓ ٣٨/٥٣] [و][٤] ﴿ هَٰذَا مَا تُوعَدُونَ لِكُلِّ أَوَّابٍ﴾ [سورة ق ٥٠/٣٢] = [وفي العِقَابِ][٥] [قَوْلُه : ﴿ إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَءَاتٍۖ وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ ﴾[٦]][٧] [سورة الأنعام ٦/١٣٤] .

٩٣ ـ قَوْلُه : ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾[٨] [سورة القمر ٥٤/١٢] «فَجَّر» فِعْلٌ يَتَعَدَّى إلى مَفْعُولٍ واحِدٍ ، قال الله تعالى : ﴿وَفَجَّرْنَا خِلَٰلَهُمَا نَهَرًا﴾ [سورة الكهف ١٨/٣٣] . فالـ «عُيُون» يَحْتَمِلُ انْتِصَابُها وَجْهَيْنِ[٩] :

أَحَدُهُما : أَنْ تَكُونَ بَدَلاً[١٠] من «الأَرْضِ» على حَدِّ : «ضُرِبَ زَيْدٌ رَأْسُه»[١١] ؛ لأَنَّ العُيُونَ بَعْضُ الأَرْضِ .

482

---

(١) ومن ذلك قوله ﴿ إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ﴾ [سورة الذاريات ٥١/٥] ، و﴿ إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَٰقِعٌ﴾ [سورة المرسلات ٧٧/٧] .

(٢) في صل ومو : وقع عليهما بالثواب ، والصواب ما أثبت من يق .

(٣) البحر ٧/ ٤٠٥ .

(٤) زيادة من مو ويق .

(٥) زيادة من مو ويق . وبعده في مو بياض بقدر ست كلمات .

(٦) تفسير الطبري ٩/ ٥٦٦ والآية في خطاب المشركين .

(٧) زيادة مني .

(٨) كشف المشكلات ١٣٠٠ ، والفريد ٦/ ٤٨ ، وما سلف ٢١٥ برقم ٤٠ .

(٩) أجاز في كشف المشكلات وجوهاً .

(١٠) لم يذكر هذا الوجه في كشف المشكلات . ويَرِد عليه عليه أنَّ بدل البعض لا يخلو من ضمير المبدل منه في الغالب ، انظر ما علقناه في الاستدراك ٤٤٥ . وتقدير عائد إلى الأرض « منها » متكلف كما ترى ، وأجازه صاحب الدر المصون ١٠/ ١٣٢ .

(١١) هذا أو نحوه من أساليبهم في باب البدل بدل بعض من كلّ ، انظر شرح اللمع ٥٦٦ ، والكتاب ١/ ٧٥ ، والمقتضب ٤/ ٢٩٦ ، والاستدراك ٤٤٤ والمصادر المذكورة ثمة .

482 أَوْ يُرِيدُ(١) : فَجَّرْناها بِعُيُونٍ ، فحُذِفَ الجارُّ(٢) .

ولا يَكُونُ حَالاً لأَنَّه يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ذا الحالِ [«الأَرْضُ»](٣) ، والعُيُونُ لا تَكُونُ كُلَّ الأَرْضِ(٤) .

ويَجُوزُ(٥) أَنْ يُقَدَّرَ : ذَاتَ عُيُونٍ ، عَلَى حَذْفِ [الحَالِ](٦) المُضَاف .

٩٤ ـ ومِنْ هذا البَابِ قَوْلُه(٧) تَعالَى : ﴿وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ﴾ [سورة القصص ٢٨/٢٣] أَيْ : يَسْقُونَ مَوَاشِيَهم ، ﴿وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾ [٢٣] أَيْ : تَذُودانِ مَواشِيَهُم ، ﴿قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي﴾ [٢٣] أَيْ : لا نَسْقِي مَوَاشِيَنا ﴿حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ﴾(٨) [٢٣] أَيْ : يُصْدِرُوا مَوَاشِيَهُم ، فِيمَنْ ضَمَّ اليَاءَ(٩) .

٩٥ ـ ومِنْ هَذَا البَابِ قَوْلُه تَعالَى : ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِيٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ وَٱلشَّجَرَةَ ٱلْمَلْعُونَةَ فِي ٱلْقُرْءَانِ﴾(١٠) [سورة الإسراء ١٧/٦٠] ﴿فِتْنَةً﴾ مَفْعُولٌ ثانٍ ،

---

(١) هذا الوجه الثاني ، وقد ذكره فيما سلف ٢١٦ ، وهو وجه صناعي متكلَّف .

(٢) أجاز في كشف المشكلات أن يكون حالاً وتمييزاً ، وانظر المصادر السالفة .

(٣) زيادة مني .

(٤) هذا الذي دفعه هو عندي **الوجه الصحيح في الآية أنّ عيوناً حال** ، قال سيد قطب في ظلال القرآن ٣٤٣٠ في بيانه : هو تعبير يرسم مشهد التفجُّر وكأنه ينبثق من الأرض كلها ، وكأنما الأرض كلها قد استحالت عيوناً اهـ.

(٥) انظر المصادر السالفة ، وفيه تكلُّف تقدير مضاف محذوف بلا داع ، ويضعف المعنى .

(٦) زيادة من مو .

(٧) لم يقع الكلام على هذه الآية في مو .

(٨) كشف المشكلات ١٠٢٠ والمصادر ثمة .

(٩) وهم غير أبي عمرو وابن عامر ، فقرأا « يَصْدُرَ » ، السبعة ٤٩٢ ، والحجة ٥/٤١٢ ، وكشف المشكلات . وفي يق : حتى يصدر الرعاء أي يصدر مواشيهم كذا .

(١٠) كشف المشكلات ٧٢٤ ، والفريد ٤/٢٠١ . وكأنه أخذ عن تفسير الماوردي ٢/٤٤٢ ، وانظر تفسير الطبري ١٤/٦٤١ ـ ٦٥٢ .

و﴿ وَٱلشَّجَرَةَ ﴾ مَعْطُوفَةٌ على ﴿ ٱلرُّءْيَا ﴾ ، ومَفْعُولُها الثاني مُكْتَفًى منه بالمَفْعُول الثَّاني الذي هو «الفِتْنَة» . و﴿ ٱلرُّءْيَا ﴾ لَيْلَةَ الإِسْرَاءِ(١) ، و﴿ٱلشَّجَرَةَ﴾ : الزَّقُّومُ(٢) . و«الفِتْنَةُ» : أَنَّهم(٣) قَالُوا : كَيْفَ يَكُونُ في النَّارِ شَجَرَةٌ ، والنَّارُ تَأْكُلُ الشَّجَرَةَ(٤) ؟

٩٦ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تعالى : ﴿ فَٱضْرِبُواْ فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ ﴾(٥) [سورة الأنفال ٨/ ١٢]

يَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ : (٦)

أَحَدُهُما(٧) : «مَكَاناً» فَوْقَ الأَعْنَاقِ ، فحُذِفَ المَفْعُولُ [86/2] ، وأُقِيمَتِ الصِّفَةُ مُقَامَ المَوْصُوفِ ، وفيها ذِكْرٌ منه .

ويَجُوزُ(٨) أَنْ يُجْعَلَ المَفْعُولُ مَحْذُوفاً ، أَي : فاضْرِبُوا فَوْقَ الأَعْنَاقِ

---

(١) هي رُؤْيا عَيْن أُرِيَها رسول الله ﷺ ليلةَ أُسري به إلى بيت المقدس ، عن ابن عباس والحسن وقتادة ومجاهد وسعيد بن جبير والضحاك وابن زيد .

(٢) عن الحسن ومجاهد وقتادة والضحَّاك وسعيد بن جبير وابن زيد .

(٣) يعني أبا جهل والمشركين معه .

(٤) هذه الفتنة في الشجرة . وأَمَّا الفتنة في الرؤيا فارتداد من ارتدَّ عن الإسلام لمّا أُخبروا وتمادي المشركين في شركهم ، عن الطبري .

(٥) كشف المشكلات ٤٩٥ وأحال فيه على كتابه **جواهر القرآن** الذي بين يديك ، قال : وقد ذكرناه في الجواهر بأتمَّ من هذا اهـ وانظر إعراب القرآن ٣٦٩ ، وتفسير الماوردي ٢/ ٨٨ ، وغرائب التفسير ١/ ٤٣٦ ، والفريد ٣/ ١٩٥ ، والدر المصون ٥/ ٥٧٨ .

(٦) كذا وقع ! وهو قد ذكر ثلاثة أمور ، انظر ما يأتي في ح ٨ . وذكر في كشف المشكلات وجهاً لم يذكره هنا ، وهو أن يكون التقدير : فاضربوا الأعناق ، و« فوق » صلة ، وردَّه المبرد ، انظر كشف المشكلات .

(٧) لا أعرفه لأحد قبله ، واختاره صاحب الفريد ولم ينسبه إلى أحد ، ولعله وقف على كلام الجامع ههنا .

وكان في صل : أحدهما يكون مكاناً ، بإقحام يكون ، ولا وجه لها ، إلا أن يكون الكلام : أحدهما أن يكون التقدير .

(٨) هذا الأَمْر (الوجه) الثاني . والجامع جعله من الأمر الأول وهو حذف المفعول . وعلى أَنَّ حذف المفعول يجمعهما فإن تقديريهما مختلفان : فالأول حذف المفعول وأقيمت صفته مقامه ، =

483 الرُّؤُوسَ ، فحُذِفَ[(١)] .

والآخَرُ[(٢)] : أن يُجْعَلَ ﴿ فَوْقَ ﴾ مَفْعُولاً على السَّعَةِ[(٣)] ، لأَنَّه قَدْ جاءَ اسْماً ، نَحْوَ : ﴿وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾ [سورة الأعراف ٧/ ٤١] ، وقَالُوا : «فَوْقُكَ رَأْسُكَ»[(٤)] = فيُجْعَلُ ﴿ فَوْقَ ﴾ على هَذَا مَفْعُولاً به[(٥)] . ويُقَوِّي ذلكَ عَطْفُ «البَنَانِ»[(٦)] عليه ، كأَنَّه قال : اضْرِبُوا الرَّأْسَ ، واضْرِبُوا كُلَّ بَنَانٍ[(٧)] .

٩٧ ـ وقال : ﴿ فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ﴾[(٨)] [سورة النساء ٤/ ١١] كَأَنَّ المَعْنَى : ارْتَفَعْنَ على هَذِهِ العِدَّةِ ، أَيْ : زِدْنَ عليها[(٩)] ، وكأَنَّ الآيَةَ عُلِمَ منها الزَّائِداتُ على اثْنَتَيْنِ ، وعُلِمَ حُكْمُ الاثْنَتَيْنِ ، وأَنَّهُما تَرِثَانِ الثُّلُثَيْنِ ، كما تَرِثُ الثُّلُثَيْنِ

= وهذا الثاني ﴿ فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ﴾ ظرف والمفعول محذوف ، فهو وجه آخر كما ترى .
وعزا هذا الوجه في كشف المشكلات إلى أبي عليٍّ كانياً عنه غير مصرح باسمه ولعله في التذكرة ، وهو قول الفراء في معاني القرآن له ١/ ٤٠٥ ، وهو معنى قول عكرمة ، انظر تفسير الماوردي وكشف المشكلات والمصادر ثمة .

(١) في صل : فحذفت ، وأثبت ما في مو ، أي فحذف المفعولُ .

(٢) هذا الأمر الثاني عنده وهو الثالث على الصحيح ، انظر ما علقناه ٨٠٧ ح ٨ .

(٣) لم يذكر هذا الوجه في كشف المشكلات .

(٤) حكاه بعضهم ولم يسمِّه أحد عرفته ، وانظر ارتشاف الضرب ٣/ ١٤٥١ .

(٥) لا يحمل التنزيل على مثل هذه الحكاية الشاذة في فوق ، والصحيح فيها أنها من الظروف غير المتصرفة كما قال أبو حيان في البحر ٤/ ٤٧١ ، وانظر الدر المصون ٥/ ٥٧٨ .

(٦) في صل ويق : البيان ، مصحفاً ، والصواب من مو ، يريد قوله ﴿ فَٱضْرِبُواْ فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ وَٱضْرِبُواْ مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾ .

(٧) قوله : ويقوي ذلك عطف البنان إلخ لم يرد العطف النحويّ ، فليس البنان معطوفاً على فوق الأعناق لأنه ليس في جملته ، وهو من جملة أخرى معطوفة على الأولى = وأراد أَنَّ البنان ذكر بعد فوق . وليس في ذلك تقوية لوجه على وجه؛ لأَنَّ هذا الكلام صالح لجميع الوجوه ما ذكره منها وما لم يذكره . ألا ترى أنك لو قلت : اضربوا مكاناً فوق الأعناق ، أو قلت : اضربوا فوق الأعناق الرؤوس ، أو قلت : اضربوا فوق الأعناق ، وهو اسم أريد به الرأس = لصلح أن يقع بعده : واضربوا كلَّ بنان ؟ !

(٨) كشف المشكلات ٢٩١ والمصادر ثمة .

(٩) في مو ويق : عليه ، والصواب من صل .

الزَّائِدَاتُ على الاثْنَتَيْنِ = مِنْ أَمْرٍ آخَرَ مِنْ تَوْقِيفٍ وإِجْمَاعٍ عنه[١] .

٩٨ ـ وأَمَّا قَوْلُه تَعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ﴾[٢] [سورة الأنعام ١٨/٦] = فيَكُونُ[٣] «فَوْق» ظَرْفاً ، ويَكُونُ حالاً .

فإذا كانَ ظَرْفاً كان كَقَوْلِه : ﴿ وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمْرِهِۦ ﴾ [سورة يوسف ٢١/١٢] ، ويُعَلَّقُ بالظَّاهِرِ[٤] .

ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ظَرْفاً حالاً[٥] فيه ذِكْرٌ مِمَّا في اسْمِ الفَاعِلِ . ولا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فيه ذِكْرٌ مِنَ «الأَلِفِ واللامِ» [لأَنَّه لا عامِلَ في الحَالِ على هَذَا[٦] . أَلا تَرَى أَنَّه لا معنى فِعْلٍ في «هو» ، ولا في «الأَلف واللام»][٧] .

484 ويَجُوزُ في ﴿ عَلَىٰٓ أَمْرِهِۦ ﴾ أَنْ يَكُونَ حالاً مِمَّا في ﴿ غَالِبٌ ﴾[٨] .

---

(١) في البحر المحيط للزركشي ٤/ ٤٨٤ : الإجماع إنما يكون عن توقيف ، والصحابة هم الذين شهدوا التوقيف اهـ .
وفي تفسير القرطبي ٦/ ١٠٥ والإجماعُ مردودٌ لأنَّ الصحيح عن ابن عباس أنه أَعطى البنتين النصف اهـ وقيل : الصحيح عن ابن عباس أنه جعل للبنتين الثلثين ، وعليه يكون الإجماع ، انظر الاستذكار ١٥/ ٣٩٠ (الإحالة عليه من محقق تفسير القرطبي) ، وأَحكام القرآن للجصاص ٢/ ٨٠ ـ ٨١ ، ولابن العربي ١/ ٣٦٤ ، ومعاني القرآن للنحاس ٢/ ٢٨ ـ ٣١ ، وإعراب القرآن له ٢٣٦ ، والمحرر الوجيز ٤٠٦ ، وما علقناه في كشف المشكلات .

(٢) الفريد ٢/ ٥٦٠ ، والدر المصون ٤/ ٥٦٦ .

(٣) في النسخ : يكون ، فزدت الفاء لأَنَّه جواب أَمَّا .

(٤) وهو « القاهر » .

(٥) أي هو ظرف متعلق بحال .

(٦) يريد أنه لو كان أل للتعريف ـ وهو مذهب أبي عثمان المازني ـ لم يكن فيما دخل عليه أل معنى الفعل فلا يعمل في الحال ، قال أبو علي في البغداديات ٥٥٧ : اسم الفاعل إنما يعمل لشبهه بالفعل ، فإذا زال عنه شبه الفعل بالتعريف أو بغير ذلك ، لم يعمل عمله اهـ .

(٧) زيادة من مو ويق .

(٨) هذا وجه صناعي لا أعرفه لأحد .

قال سِيبَوَيْه(١) : «وتقول : أَخَذَتْنَا بالْجَوْدِ وفَوْقَهُ»(٢) .

امْتَنَعَ «فَوْقَ» مِنَ الحَمْلِ على «الباءِ» وإنْ كانَتْ «مِنْ»(٣) تَدْخُلُ عليها = كما امْتَنَعَتْ «عِنْدَ» مِنْ ذلكَ مَعَ ذَلِكَ ؛ ولِهَذَا(٤) امْتَنَعَتْ(٥) ؛ لا لأن «الْجَوْدَ» لَيْسَ فَوْقَه مَطَرٌ ، أَلا تَرى أَنَّ«الوَابِلَ» فَوْقَ الجَوْدِ ؟ قال(٦) :

إنْ دَوَّمُوا جَادَ وَإنْ جَادُوا وَبَلْ(٧)

ومعنى(٨) هَذَا الكَلامِ : أَخَذَتْنَا السَّمَاءُ بالجَوْدِ مِنَ المَطَرِ ، وبِمَطَرٍ فَوْقَ الجَوْدِ . [ولَمْ يَخْتَرْ جَرَّ «فَوْق» عَطْفاً على ←

---

(١) الكتاب ١/ ٣٤ بولاق ١/ ٦٨ هارون .

(٢) في صل : وقوله ، وهو تحريف صوابه من مو ويق والكتاب . وبعده في الكتاب : لأنه ليس من كلامهم وبفوقِه اهـ .

(٣) ليس في مو .

(٤) في صل : عند من ذلك أي من مع ذلك ولهذا ، وفي يق عند من من ذلك كذا وهو خطأ صوابه من مو .

(٥) يريد أنه كما امتنعت عند من الحمل على الجار في قولهم : ما زيدٌ على قومنا ولا عندَنا لأنه لا يجوز حمله على « على » ، انظر الكتاب .

(٦) راجزٌ يفتخر بجواد كريم من نسل فرس مشهورة كانت لغنيّ ، وقبله قوله :

هو الجَوَادُ بنُ الجَوَادِ بنِ سَبَلْ

والبيت أو البيتان في الجمهرة ٣٤٠ ، ٣٨٠ ، وأدب الكاتب ١٩٧ ، والمقاييس ٦/ ٨٢ ، وشرح القصائد السبع ٥٥٨ ، ومختار التذكرة ٣٩ ، والخصائص ١/ ٣٥٦ ، والمحتسب ٢/ ٣٥٨ ، والفسر ٢/ ٧٩٧ و٣/ ٣٢٥ ، ٦٤٢ ، والتنبيه ١٣٨ ، ١٦٨ ، والتمام ١٩٩ ، والمخصص ٩/ ١١٤ ، والأزمنة والأمكنة ٢/ ٨٧ ، وشروح السقط ٣٤٤ ، وتوجيه اللمع ٥٥٤ .

وأَغْرَب ابنُ بَرِّي فيما نقله عن أبي زياد الكلابيّ أن الرواية : أَنا الجواد إلخ وأنَّ الراجز جهم بن سبل من بني كعب بن بكر . وهذا نقلٌ غريبٌ مخالفٌ لقول الناس في سبل ، ثم لا يستقيم عندي تفسير البيتين على أن يكون سبل اسم رجل كما ترى ، انظر اللسان والتاج (س ب ل) .

(٧) إن دَوَّمُوا ـ ويروى دَيَّمُوا ـ الضمير لأَرْباب الخيل أي إنْ جاء أرباب الخيل بجَرْيٍ مِثْلِ الدِّيمة جاء هذا الجوادُ بجريٍ مثل الجَوْد ـ وهو المطر الواسع الغزير ـ فإنْ جاؤوا بالجَوْد جاء بجريٍ مثلِ الوابل وهو المطر الشديد الضخم القطر ، عن الانتخاب في شرح أدب الكتّاب ٢/ ٣١٨ بتصرف .

(٨) قوله : ومعنى هذا الكلام إلخ مسلوخ من **شرح الكتاب للسيرافي** ١/ ٣٤٦ بلفظ أبي سعيد . وفي يق قلت ومعنى .

«الجَوْدِ»][(١)] لأنَّ العَرَبَ لا تَكَادُ تُدْخِلُ «الباءَ» على «فَوْقَ» ، لا يَقُولُون : أَخَذَتْنَا بِفَوْقِ الجَوْدِ . وإنَّما يَقُولُونَ : أَخَذَتْنَا بِمَطَرٍ فَوْقَ الجَوْدِ . ولَوْ جَرَتْ جازَ[(٢)] ، ولَيْسَ الاخْتِيَارَ[(٣)] .

٩٩ ـ ومِنَ ذَلِكَ قَوْلُه تعالى : ﴿ فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِن كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَٰنَ شِيبًا ﴾[(٤)] [سورة المزمل ٧٣/ ١٧] أَيْ : كَيْفَ تَتَّقُونَ عَذَابَ يَوْمٍ ، أَوْ جَزَاءَ يَوْمٍ[(٥)] ، فـ «اليَوْمُ» على هذا اسْمٌ لا ظَرْفٌ .

١٠٠ ـ ومِنْ هذا البَابِ قَوْلُه تَعالى : ﴿ وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ ﴾[(٦)] [سورة الحاقة ٦٩/ ٣٤][(٧)] مَنْ أَجْرَى «الطَّعَامَ» مُجْرَى «الإِطْعَامِ» ، كما حَكَاه البَغْدَاذِيُّونَ : «عَجِبْتُ مِنْ طَعَامِكَ طَعَامَنا»[(٨)] = كانَ المَصْدَرُ مُضَافاً إلى المَفْعُولِ [87/1] ، والفَاعِلُ مَحْذُوفٌ ، أَي : عَلَى[(٩)] إِطْعَامِهِ المِسْكِينَ ، وأَصْلُه : على إِطْعَامِ[(١٠)] المُطْعِمِ المِسْكِينَ . 485

ومَنْ لَمْ يُعْمِلِ «الطَّعَامَ» عَمَلَ الفِعْلِ = كانَ «الطَّعَامُ» عِنْدَه عَيْناً ، كقَوْله : ﴿ وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ﴾ [سورة الإنسان ٧٦/ ٨] تَقْدِيرُه عِنْدَه : على إِطْعَامِ طَعَامٍ

---

(١) زيادة من مو ويق . وقوله « ولم يختر » وقع في مطبوعة شرح السيرافي « يُجِزْ » عن بعض أصوله ، ووقع في بعض « يختر » كما في المتن عنه (انظر شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ٥٤ ط . مصر) ، وكأن ظاهر كلام أبي سعيد عليها ، انظر ما يأتي من كلامه .

(٢) كذا في بعض أصول شرح السيرافي (انظر تعليق محقق ط . مصر) ، وفي بعض : **لجاز** .

(٣) هذا خلاف ما نصَّ عليه سيبويه أنه ليس في كلامهم وبفوقه . وبعد هذا في يق قوله « مع ذلك . . . وبلْ » السالف ٨١٠ س٣ ـ ٥ خطأ من الناسخ .

(٤) سلف ١٦٠ برقم ٢٠٩ و٢١٦ برقم ٤١ ، ويأتي ١٢١٧ برقم ٧٤ .

(٥) عزاه فيما يأتي ١٢١٨ إلى أبي عليّ ، انظر ما علقناه فيما سلف .

(٦) البسيط ٢٢/ ١٨١ ، وتفسير القرطبي ٢١/ ٢١١ ، والمحرر الوجيز ١٨٩٤ ، والفريد ٦/ ٢١٢ .

(٧) وسورة الماعون [١٠٧/ ٣] ، انظر الفريد ٦/ ٤٧٤ وغيره .

(٨) لم أصبه . وحكى البغداديون « الكوفيون » « عجبتُ من دُهْنِكَ لحيتك » انظر الحجة ١/ ١٨٢ و٢/ ٣٥١ ، وكشف المشكلات ٩٥٢ والمصادر ثمة .

(٩) في صل ومو : أي من إطعامه ، وفي يق من إطعامهم ، والصواب ما أثبت .

(١٠) في صل : طعام، والوجه ما أثبت من مو ويق .

المِسْكِينِ ؛ لا يَكُونَ إلا كَذلِكَ ، لأَنَّ الحَضَّ لا يَقَعُ على العَيْنِ . و«الطَّعَامُ» على هذا مَنْصُوب المَوْضِعِ بـ «الإطْعَامِ» المُرَادِ[١] وإضَافَةُ «الطَّعَامِ» على هذا إلى «المِسْكِينِ» هُوَ لِلْمُلابَسَةِ بَيْنَهُمَا .

١٠١ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تعالى : ﴿ وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَـٰبَنِيَّ ﴾[٢] [سورة البقرة ٢/ ١٣٢] التَّقْدِيرُ : ووَصَّى بها إِبْراهِيمُ بَنِيهِ ويَعْقُوبُ بَنِيهِ .

١٠٢ ـ ومِنْ حَذْفِ المَفْعُولِ قَوْلُه تعالى : ﴿ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ ﴾[٣] [سورة البقرة ٢/ ١٧٣] أَيْ : غَيْرَ باغٍ المَيْتَةَ قَصْداً إِليها ، أَيْ : لا يَطْلُبُها تَلَذُّذاً بها ، واقْتِضَاءَ الشَّهْوَةِ ، ولا يَعْدُو حَدَّ ما يَسُدُّ به رَمَقَه ، فَحَذَفَ المَفْعُولَيْنِ مِنْ «باغٍ» و«عادٍ»[٤] .

والتَّقْدِيرُ[٥] : فَمَنِ اضْطُرَّ فأَكَلَ المَيْتَةَ غَيْرَ باغِيها ولا طَالِبها تَلَذُّذاً بها . فانْتِصَابُ قَولِهِ ﴿غَيْرَ بَاغٍ﴾ على الحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ الذي في «أَكَلَ» المُضْمَرِ ، لِدَلالَةِ الكَلامِ عليه . أَلا تَرَى أَنَّ المَنْصُوبَ يَقْتَضِي النَّاصِبَ ؟ فَفِي الآيَةِ إِضْمَارُ الجُمْلَةِ[٦] ، وإِضْمَارُ المَفْعُولَيْنِ[٧] .

---

(١) كذا في صل . وفي مو : منصوب المعنى إلخ . ولعلَّ الوجه : **منصوبٌ في المعنى لأنَّ المصدر أُضيف إلى مفعوله في المعنى** . وفي يق منصوب بالإطعام الموضع المراد كذا .

(٢) كشف المشكلات ١٠٠ والمصادر ثمة ، والفريد ١/ ٣٨٨ .

(٣) تفسير الطبري ٣/ ٥٨ ، والقرطبي ٣/ ٣٤ ـ ٣٩ ، ٤٤ ، والماوردي ١/ ١٨٥ ، وأحكام القرآن للجصّاص ١/ ١٢٦ ـ ١٢٩ ، ولابن العربي ١/ ٧٢ ـ ٨٤ ، والدر المصون ٢/ ٢٣٩ ، وكشف المشكلات ٢٥ ، ١٠٥١ والمصادر المذكورة ثمة ، وما سلف ١٩ برقم ٦ و٣٠ برقم ٤٢ وما علقناه ثمة .

وما يأتي من كلام في الآية **منقولٌ من التَّذكرة** أظن .

(٤) هذا من قول السُّدِّيّ : غير باغ في أكله شهوة وتلذذاً ، عن الماوردي ، وهو بنحوه عن قتادة والحسن وعكرمة وغيرهم ، انظر المصادر السالفة .

(٥) انظر أحكام القرآن للجصاص ١/ ١٢٨ وغيره .

(٦) انظر ما سلف ١٩ ، ٣٠ .

(٧) يريد مفعولي باغٍ وعادٍ أي غير باغٍ الميتة ولا عادٍ حد ما يسدّ به رمقه منها .

فإنْ قُلْتَ(١) : فلِمَ لا تَجْعَلُ ﴿غَيْرَ بَاغٍ﴾ حالاً مِنَ الضَّميرِ في ﴿ٱضْطُرَّ﴾ دُونَ الضَّميرِ في «أَكَلَ» ؟ = فإنَّ الآيَةَ سِيقَتْ في تَحْرِيمِ أَكْلِ المَيْتَةِ . أَلا تَرَى أَنَّ قَبْلَ الآيَةِ(٢) : ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ﴾ [سورة البقرة ٢/١٧٣] ، ثُمَّ عَقَّبَ التَّحْرِيمَ بِقَوْلِه : ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ﴾ ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ : فَأَكَلَ غَيْرَ بَاغٍ لها . وإذا لَمْ تَحْمِلْهُ عَلَى «أَكَلَ» ، وحَمَلْتَه على ﴿ٱضْطُرَّ﴾ = لَمْ يَكُنْ لِقَوْلِهِ 486 «بَاغٍ» مَفْعُولٌ ، و«بَاغٍ» مُتَعَدٍّ(٣) . ألا تَرَى قَوْلَه : ﴿تَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾(٤) [سورة آل عمران ٣/٩٩] والتَّقْدِيرُ : تَبْغُونَ لَهَا عِوَجاً .

فإنْ قِيلَ : لا يَكُونُ «باغ» هَهُنا بِمَعْنَى «الطَّالِب» ، وإِنَّما يَكُونَ مِنْ قَوْلِه : ﴿إِنَّ قَٰرُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ [سورة القصص ٢٨/٧٦] ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ في الآيةِ : فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ على الإمَامِ ، ولا عَادٍ على الأُمَّةِ بِقَطْعِ الطَّرِيقِ(٥) .

= قُلْنا : إِنَّك في هذا القَوْلِ أَضْمَرْتَ الجَارَّ والمَجْرُورَ ، ونَحْنُ أَضْمَرْنا المَفْعُولَ . وكِلاهُما ـ وإنْ جاءَ في التَّنْزِيلِ ـ فإِضْمَارُ المَفْعُولِ أَحْسَنُ(٦) ، لأَنَّه أَقْرَبُ وأَقَلُّ إِضْمَاراً ، على أَنَّ الآيَةَ في ذِكْرِ المَيْتَةِ ، ولَيْسَتْ(٧) مِنْ ذِكْرِ(٨)

---

(١) نحو هذا الكلام في أحكام القرآن للجصاص .

(٢) هذا لَفْظُه يريد **قَبْلَ ما تلاه من الآية** ، وهما موضعان من الآية نفسها ، وسياق التلاوة : ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ .

(٣) في يق : من فعل متعد، وفي مو : فعلٌ متعدٍّ كذا .

(٤) معاني القرآن للفراء ١/٢٢٧ ، وللزجاج ١/٣٧٦ ، وإعراب القرآن ٢١٣ ، والفريد ٢/٩٩ ، والدر المصون ٣/ ٣٢٥ ـ ٣٢٦، وما سلف ٢١٦ برقم ٤٢ . وقيل في الآية غير ذلك .

(٥) وهو قول مجاهد وسعيد بن جبير كما في تفسير الماوردي ، وانظر المصادر السالفة .

(٦) قوله : « وكلاهما . . . أحسن » هذا لفظه ، وهو قلق كما ترى ، يريد : **وعلى أَنَّ كلا الإِضْمارَيْن قد جاء في التَّنزيل فإِضْمارُ المفعول أَحْسَنُ** .

(٧) في النسخ : ليس ، والصواب ما أثبت .

(٨) في مو : في ذكر ، والصواب من صل ويق .

الإِمَامِ والأُمَّةِ في شَيْءٍ .

وأَبَداً إِنَّما يَلِيقُ الإِضْمَارُ بما تَقَدَّمَ في [87/2] الكَلامِ حَتَّى يَعُودَ إِلَيْهِ . ولا يُضْمَرُ شَيْءٌ لَمْ يَجْرِ ذِكْرُهُ ، و[لا][١] الآيَةُ مُتَعَلِّقَةٌ به . فَجَمِيعُ ما جَاءَ في التَّنْزِيلِ مِنْ قَوْلِه : ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾[٢] إِنَّما جَاءَ عَقِيبَ ذِكْرِ المَيْتَةِ ، وتَحْرِيمِ أَكْلِها[٣] ، ولَمْ يَأْتِ في مَوْضِعٍ بَعْدَ حَدِيثِ الإِمَامِ والأُمَّةِ . فما بَالُ العُدُولِ عَنْ نَسَقِ الآيَةِ إلى إِدْخَالِ شَيْءٍ في الكَلامِ ، وإِضْمَارِهِ ، ولم يَجْرِ له ذِكْرٌ ؟

فانْتِصَابُ ﴿غَيْرَ﴾ إِنَّما هُوَ على الحالِ مِنَ الضَّمِيرِ في «أَكَلَ» لا في ﴿ٱضْطُرَّ﴾ . 487

فإِنْ قُلْتَ : فَهَلْ يَجُوزُ حَذْفُ الصِّلَةِ ، وإِبْقَاءُ المَوْصُولِ ، والصِّلَةُ بَعْضُ المَوْصُولُ ، ولا يَجُوزُ حَذْفُ بَعْضِ الاسْمِ ، فإِذَا أَضْمَرْتُم «أَكَلَ» فَهُوَ داخِلٌ في صِلَةِ «مَنْ» ، فما وَجْهُ ذَلِكَ ؟

= قُلْنَا : إِنَّ «مَنْ» وُصِلَتْ بِفِعْلَيْنِ : أَحَدُهُما ﴿ٱضْطُرَّ﴾ ، والآخَرُ «أَكَلَ» ، فإِذَا ذُكِرَ ﴿ٱضْطُرَّ﴾ ، وذُكِرَ ما انْتَصَبَ عَنْ فاعِلِ «أَكَلَ»[٤] = كان «أَكَلَ» كالمَذْكُورِ الثَّابِتِ في اللَّفْظِ ، إِذِ المَنْصُوبُ لا بُدَّ له مِنَ النَّاصِبِ .

وإِذَا ذَكَرْتَ ﴿ٱضْطُرَّ﴾ ، وجَعَلْتَ ﴿غَيْرَ بَاغٍ﴾ حَالاً مِنَ الضَّمِيرِ فِيهِ ، ثُمَّ

---

(١) زيادة من مو ويق .

(٢) وقع هذا القول في سورة البقرة [٢/ ١٧٣] ، والمائدة [٥/ ٣] ، والأنعام [٦/ ١٤٥] ، والنحل [١٦/ ١١٥] .

(٣) سياق التلاوة في سورة البقرة مذكور في ٨١٣ ح ٢ ، وموضع سورة المائدة يأتي ٨١٥ . والتلاوة في سورة الأنعام : ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ ۚ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ، والتلاوة في سورة النحل ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ ۖ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ .

(٤) يعني الحال ﴿غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ .

أَضْمَرْتَ بَعْدَه «أَكَلَ» = كُنْتَ أَضْمَرْتَ شَيْئَاً يُسْتَغْنَى عنه في الصِّلَةِ ؛ لأَنَّ المَوْصُولَ قَدْ تَمَّ بالفِعْلِ وما يَقْتَضِيهِ ، ولم تَذْكُرْ مَعْمُولاً يَحْتَاجُ إلى عامِلٍ ، وكُنْتَ كأَنَّك أَضْمَرْتَ شَيْئَاً فاضِلاً .

فالأَحْسَنُ أَنْ تُضْمِرَ الفِعْلَ بِجَنْبِ الفِعْلِ ، ويُصْرَفُ الحالُ إلى الضَّمِيرِ في الفِعْلِ المُضْمَرِ دُونَ الفِعْلِ الظَّاهِرِ .

وإِضْمَارُ «أَكَلَ» على الحَدِّ الذي أَضْمَرْنا يَقْتَضِيهِ نَصْبُ ﴿غَيْرَ بَاغٍ﴾ وتَعْلِيقُ الغُفْرَانِ به . وعلى الحَدِّ الذي يَقُولُه السَّائِلُ = يُضْمِرُه لِتَعْلِيقِ[١] الغُفْرَانِ به ، دُوْنَ تَعْلِيقِ الحَالِ به .

وهكذا القَوْلُ [في][٢] : ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ﴾[٣] [سورة المائدة ٥/ ٣] تَقْدِيرُه : فَأَكَلَ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لإِثْمٍ . 488

فانْتِصَابُ ﴿غَيْرَ﴾ إِنَّما هُوَ مِنْ فاعِلِ «أَكَلَ» . وفيه قَوْلانِ :

أَحَدُهُما : أَنْ يَأْكُلَ ما حُرِّمَ[٤] عليه مِمَّا قُدِّمَ ذِكْرُهُ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ[٥] .

والثَّاني : أَلا يَتَجَاوَزَ في الضَّرُورَةِ ما أَمْسَكَ الرَّمَقَ ، ولا يَنْتَهي إلى حَدِّ الشِّبَعِ[٦] .

---

(١) في صل : لتعلق ، والوجه ما أثبت من مو . وقوله قبله وعلى الحد حتى قوله بعده الحال به ليس في يق .

(٢) من مو ويق .

(٣) تفسير الطبري ٨/ ٩٥ ، والبسيط ٧/ ٢٥٨ ، ومجمع البيان ٣/ ٣٢١ ، وانظر المصادر المذكورة في الكلام على آية سورة البقرة فيما سلف ٨١٢ ح ٣ ، وما سلف ٣٠ برقم ٤٣ .
وسياق التلاوة ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمَوْقُوذَةُ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ﴾ ثم قال : ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ﴾ .

(٤) مو : حَرّمه .

(٥) وهي المحرَّمات المذكورة في قوله ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾ الآية والتي تصير مباحات حال الضرورة .

(٦) وهو قول أبي حنيفة ، وعن مالك روايتان ، وللشافعي قولان وافق في أحدهما أبا حنيفة ، انظر أحكام القرآن للشافعي ٢/ ٩١ ـ ٩٢ ، وللجصاص ١/ ١٣٠ ، ولابن العربي ١/ ٨٢ ، وتفسير القرطبي ٣/ ٣٩ ـ ٤٣ ، والمغني لابن قدامة ١٣/ ٣٣٠ .

ويَجُوزُ ، على القَوْل الأَوَّلِ ، أَنْ يَنْتَهِي إِلى حَدِّ الشِّبَعِ(١) .

فإنْ قِيلَ : إِذَا كانَ هذا الأَكْلُ مُباحاً فَلِمَاذَا عَقَّبَه بقَوْلِه(٢) : ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [سورة المائدة ٥/ ٣] ، ولا مَعْصِيَةَ هُنَاك ؟ .

= فَجَوَابُنَا : إِنَّ المُرَادَ به أَنَّه غَفُورٌ إِنْ وَقَعَ في هَذِهِ [88/1] الرُّخْصَةِ ضَرْبٌ مِنَ التَّجَاوُزِ ، لأَنَّ ذلكَ مَبْنِيٌّ على الاجْتِهادِ ؛ وأَنَّه رَحِيمٌ مِنْ حَيْثُ رَخَّصَ في ذلكَ عِنْدَ الشِّدَّةِ(٣) .

١٠٣ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تعالى : ﴿ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ ﴾(٤) [سورة المائدة ٥/ ٣] أي : ما أَكَلَه السَّبُعُ ، أَيْ : أَكَلَ بَعْضَه(٥) ، فحُذِفَ المُضَافُ المَفْعُولُ .

١٠٤ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تعالى : ﴿ يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ ﴾(٦) [سورة إبراهيم ١٤/ ٤٨] ، أَيْ : والسَّمَوَاتُ غَيْرَ السَّمَوَاتِ .

ومِثْلُه ما رُوِي مِنْ قَوْلِه ـ عليه السَّلامُ(٧) ـ : (أَلا لاَ يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بكَافِرٍ ولا ذُو عَهْدٍ في عَهْدِهِ)(٨) أَيْ : ولا ذُو عَهْدٍ في ←

---

(١) وهو المشهور من مذهب مالك .

(٢) في صل : فلم ذا عقبه قوله ، والصواب من مو ويق .

(٣) في مو المراد أنه ، وفي يق فجوابنا أن الله ، وانظر ما قيل من جواب عن ذلك في المصادر السالفة .

(٤) تفسير الطبري ٨/ ٦٢ ، ومجمع البيان ٣/ ٣١٦ ، وكرره فيما يأتي ٨٤٥ برقم ١٣٩ .

(٥) هذا معنى ما روي عن قتادة أن أهل الجاهليّة كانوا إذا قتل السبع شيئاً من هذا أو أكل منه أكلوا ما بقي .

(٦) كشف المشكلات ٦٥٢ والمصادر ثمة ، والحجة ١/ ٣٦ ومنه أخذ الجامع ما ذكره بتصرف .

(٧) قوله « عليه السلام » ليس في مو ويق .

(٨) قطعة من حديث أخرجه أبو داود في كتاب الديات من سننه برقم ٤٥٣٠ ، وأحمد في المسند برقم ٩٧٤، و١٠٠٦، و١٠٠٨، و٦٨٠٤، ٦٩١٤، و٦٩٤٥، و٧٠٩٠ ، وهو في الحجة ١/ ٣٦ ، والشيرازيات ٥٦٩ ، وكشف المشكلات ٦٥٢ ، وتفسير القرطبي ٣/ ٦٨ و٨/ ٦ و٩/ ١١٠ ، والمغني لابن قدامة ١١/ ٤٦٦ ، ٤٦٠ . وقوله ألا ليس في مو ويق .

عَهْدِه(١) بكَافِرٍ = ونَحْوُ ذلك مِمَّا يُذْكَرُ على تَكْرِيرِ المَفْعُولِ فيه(٢) ، وحَذْفُه لِتَقَدُّمِ ذِكْرِه فيما تَقَدَّمَ مِنَ الكَلامِ(٣) .

١٠٥ ـ ومِنْ حَذْفِ الفَاعِلِ وإِضَافَةِ المَصْدَرِ إلى المَفْعُولِ قَوْلُه تعالى : ﴿ يَخْشَوْنَ ٱلنَّاسَ كَخَشْيَةِ ٱللَّهِ ﴾(٤) [سورة النساء ٤/ ٧٧] أي : كَخَشْيَتِهِم اللهَ(٥) ، وقَوْلُه : ﴿ يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ﴾(٦) [سورة البقرة ٢/ ٧٤] .

489

١٠٦ ـ وأَمَّا قَوْلُه : ﴿ وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ﴾(٧) [سورة الزخرف ٤٣/ ٨٥] = فـ ﴿ ٱلسَّاعَةِ ﴾ مَفْعُولٌ به حَقِيقَةً ، ولَيْسَ على الاتِّسَاعِ ، وجَعْلِ الظَّرْفِ مَفْعُولاً على السَّعَةِ(٨) .

أَلا تَرَى أَنَّ الظَّرْفَ إذا جُعِلَ مَفْعُولاً على السَّعَةِ(٩) فَمَعْنَاهُ مُتَّسَعاً فيه مَعْنَى(١٠) الظَّرْفِ ؟

وإِذَا كَانَ كَذَلِكَ(١١) كَانَ المَعْنَى : يَعْلَمُ [في](١٢) السَّاعَةِ ، ولَيْسَ ذَلِكَ بالسَّهْلِ ، لأَنَّه ـ سُبْحَانَه ـ يَعْلَمُ على كُلِّ

---

(١) قوله « أي . . . في عهده » ليس في مو ويق .

(٢) أي تكرير المفعول به فيه كما هو ظاهرٌ .

(٣) انظر أمثله لحذف المفعول في مثله في الحجة ١/ ٣٦ ـ ٣٩ ، والشيرازيات ٥٦٨ ـ ٥٧٣ .

(٤) الفريد ٢/ ٣٠٢ ، والدر المصون ٤/ ٤١ .

(٥) في النسخ : من الله ، والصواب ما أثبت .

(٦) أي من خشيته اللهَ . وانظر الدر المصون ١/ ٤٣٩ .

(٧) الحجة ١/ ٢٠ ، وجميع ما يأتي من كلام فيه **منقول من الحجة** بتصرُّف في بعضه ، وانظر كشف المشكلات ١٢١٥ ، والاستدراك ٣٣٣، وما سلف ٣١٨ في رقم ١٧ ، وما يأتي ١٠٨٩ برقم ٢٣ .

(٨) لفظ الحجة : لأنّ الساعة مفعول بها على الحقيقة ، وليس على أَنْ جُعِل الظرفُ مفعولاً على السعة اهـ .

(٩) قوله : « ألا ترى . . . السعة » ليس في مو .

(١٠) كأنه في صل : بمعنى ، والصواب من مو ويق والحجة .

(١١) أي ظرفاً متَّسعاً فيه .

(١٢) زيادة من الحجة .

حَالٍ(١) . وإنَّما مَعْنَى «يَعْلَمُ السَّاعَةَ» ، أَيْ يَعْرِفُها وهِيَ حَقٌّ(٢) ، ولَيْسَ أَمْرُهَا على ما أَنْتُم عليه مِنْ إنْكَارِها(٣) ، مِنْ قَوْلِه : ﴿ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ ﴾(٤) [سورة سبأ ٣/٣٤] .

وإِذَا(٥) كَانَ كَذَلِكَ فَمَنْ نَصَبَ ﴿و قِيلَه﴾(٦) [سورة الزخرف ٤٣/٨٨] = كان حَامِلاً(٧) له على المَعْنَى ومَوْضِعِ ﴿ ٱلسَّاعَةِ ﴾ [٨٥] [لأَنَّه](٨) مَنْصُوبٌ في المَعْنَى بأَنَّه(٩) مَفْعُولٌ به(١٠) .

وقِيلَ(١١) : إنَّ «قِيلَه» مُنْتَصِبٌ بالعَطْفِ على قَوْلِه : ﴿ لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُمْ ﴾ [سورة الزخرف ٤٣/ ٨٠] ﴿و قِيلَه﴾ [٨٨] .

قال أبو عَلِيٍّ(١٢) : وَجْهُ(١٣) الجَرِّ في قَوْلِه ﴿ وَقِيلِهِۦ ﴾ على قَوْلِه :

---

(١) كذا وقع ! وإصلاحه : يَعْلَمُ في كُلِّ وَقْتٍ كما في الحجة .

(٢) في مو : وإنما يعلم الساعة أي يعرفه وهي حق ، وفيه سقط وخطأ . وفي يق يعرفه . وقوله « أي » ليس في مطبوعة الحجة .

(٣) لفظ الحجة : فلو جعلتَه ظرفاً لكان المعنى : يعلم في الساعة ، فلم يكن بالسهل لأن القديم سبحانه يعلم في كل وقت . فإنما معنى يعلم الساعة : يعرفها وهي حق ، وليس الأمر على ما الكفار عليه من إنكارها ورَدِّها اهـ .

(٤) قوله : « من قوله ﴿ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ ﴾ » ليس من كلام أبي علي .

(٥) الحجة ١/ ٢١ .

(٦) وهم غير عاصم وحمزة والكسائي ، فقرؤوا بالجرّ ، السبعة ٥٨٩ ، وكشف المشكلات ١٢١٥ ـ ١٢١٦ ، والاستدراك ٣٣٣ .

(٧) في الحجة : جاز أن يكون حاملاً .

(٨) من مو ويق . وفي الحجة : لأنّ الاسم .

(٩) في صل : كان حملاً له على المعنى . . . في المعنى لأنّه ، والصواب من مو ويق والحجة .

(١٠) في صل ومو : مفعول بها ، والصواب من يق والحجة . وهذا آخر ما نقله من الحجة ١/ ٢١ .

(١١) في كشف المشكلات : وقال قوم اهـ وهذا قول أبي حاتم وذكر أنه قول جماعة منهم يعقوب القارئ ، انظر المحتسب ٢/ ٢٥٨ ، وكشف المشكلات .

(١٢) في الحجة ٦/ ١٥٩ ، وانظر الاستدراك ٣٣٣ ، والحجة ٤/ ٢٠٤ أيضاً . وفي يق وقال .

(١٣) في صل ومو : ووجه ، وأثبت ما في يق والحجة .

﴿ وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ﴾ [٨٥] أي : يَعْلَمُ السَّاعَةَ ويُصَدِّقُ بها ، ويَعْلَمُ قِيلَه(١) . ومَعْنَى «يَعْلَمُ قِيلَهُ» : أَيْ : يَعْلَمُ أَنَّ الدُّعَاءَ مَنْدُوبٌ إليه(٢) [في](٣) نَحْوِ قَوْلِه : ﴿ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾ [سورة غافر ٤٠/ ٦٠] ، و﴿ ٱدْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ﴾ [سورة الأعراف ٧/ ٥٥] . 490

قُلْتُ(٤) : في قَوْلِ أَبي عَلِيٍّ هَذَا نَظَرٌ(٥) ، لأَنَّ الضَّمِيرَ في قَوْلِه : ﴿ وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ﴾ [سورة الزخرف ٤٣/ ٨٥] يَعُودُ إِلى اللهِ ؛ [لأَنَّه](٦) ـ سُبْحَانَه ـ هُوَ العَالِمُ بوَقْتِ حُلُولِهَا . وإِنَّما التَّقْدِيرُ : وعِنْدَه عِلْمُ وَقْتِ السَّاعَةِ . ولا يَتَوَجَّهُ على هذا عَطْفُ ﴿ وَقِيلِهِۦ ﴾ على مَوْضِعِ «السَّاعَةِ» [88/2] على مَعْنَى ما قالَ أَبُو عَلِيٍّ «ويَعْلَمُ قِيلَهُ» أي : يَعْلَمُ أَنَّ الدُّعَاءَ مَنْدُوبٌ إليه ، لأَنَّ هَذَا مِمَّا الأَشْبَهُ بِهِ أَنْ يَكُونَ مِنْ صِفَةِ الرَّسُولِ(٧) .

---

(١) فالتقدير عنده : عنده علمُ الساعة وعلمُ قِيلِه ، وانظر الإغفال ١/ ٣٧٥ ، وعطف قيلِه على السّاعة هو قول الفراء في معاني القرآن ٣/ ٣٨ ومن وافقه ، انظر ما علقناه في الاستدراك ٣٣٣ ح ٥ .

(٢) وقال في كشف المشكلات ١٢١٦ ، وكان أبو علي يقول : وقيله يعني الدعاء إليه ، وليس بالوجه ، وقد تقدم في الاستدراك اهـ وانظر التعليق في الاستدراك ٣٣٣ .

(٣) زيادة من الاستدراك عن الحجة . وفي مطبوعة الحجة : مندوب إليه بنحو قوله .

(٤) القائل المصنِّف الجامع ، وكرّر ههنا بعض ما قاله في الاستدراك بلفظه .

(٥) في النسختين : فيه نظر ، بإقحام فيه ، ووقع على الصواب في يق والاستدراك .
وأيُّ نظر هذا ؟ ! بل قول الشيخ أبي عليّ هذا فاسدٌ مبنيّ على جعل الهاء في ﴿ عنده ﴾ للرسول لِما قال أبو علي في تأويله : يصدِّق بها ويعلم أن الدعاء مندوب إليه ، يعني الرسول ، ومحال إسناد ذلك إلى الله . وهو سهو من أبي عليّ ، فالهاء في ﴿ عنده ﴾ لله تعالى كما نبَّه الجامع فيما يأتي من كلامه ، وانظر الاستدراك والتعليق ثمة .

(٦) من مو والاستدراك ٣٣٤ . وفي مو : يعود على الله لأنه ، وفي يق : على الله .

(٧) فالهاء في ﴿ عنده ﴾ لله ، والهاء في « قيله » للرسول أي : وقِيل الرسول ﷺ يشكو قومه إلى ربه ﴿ يَـٰرَبِّ إِنَّ هَـٰٓؤُلَآءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴾ انظر تفسير الطبري ٢٠/ ٦٦٤ وغيره ، وما علقناه في الاستدراك .

وبَعْدُ[١] ، فَلْيُعْلَمْ أَنَّ[٢] المَصْدَرَ الذي هُوَ «قِيلُ» مُضَافٌ إلى «الهاء» ، وهِيَ مَفْعُولَةٌ في المَعْنَى لا فَاعِلَةٌ ، أَيْ : وعِنْدَهُ عِلْمُ أَنْ يُقَالَ [له][٣] : ﴿ يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴾ [سورة الزخرف ٤٣/٨٨] ، فالمَصْدَرُ هُنَا مُضَافٌ إلى المَفْعُولِ لا إلى الفَاعِلِ .

وإنَّما هُوَ مِنْ بَابِ قَوْلِه : ﴿ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦ ﴾[٤] [سورة صٓ ٣٨/٢٤] أَيْ : بِسُؤَالِه إِيَّاكَ نَعْجَتَكَ[٥] ، لا بُدَّ مِنْ هَذَا التَّقْديرِ .

أَلا تَرَى أَنَّه لا يَجُوزُ أَنْ تُقَدِّرَهُ[٦] على أَنَّه : وعِنْدَه عِلْمُ أَنْ يَقُولَ اللهُ : ﴿ يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴾ [سورة الزخرف ٤٣/٨٨] لأَنَّ هَذَا إِنَّما يُقَالُ لله تعالى دُونَ أَنْ يَكُونَ هُوَ[٧] ـ سُبْحَانَه ـ يَقُولُ : ﴿ يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ كَذَا ، فَتَمَّ الكَلامُ على ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾[٨] .

وأَحْسَنُ مِنْ جَمِيعِ ما ذَكَرَهُ أَبُو عَلِيٍّ أَنْ يَكُونَ نَصْبُ «قِيلِ» بالعَطْفِ على مَفْعُولِ ﴿ يَعْلَمُونَ ﴾[٩] [سورة الزخرف ٤٣/٨٦] ، والتَّقْدِيرُ : وهُم يَعْلَمُون الحَقَّ

---

(١) قوله : وبعد فليعلم حتى قوله : فتم الكلام على يؤمنون ـ وهو نحو ١٠ أسطر ـ **مَسْلُوخٌ من المحتسب ٢/ ٢٥٩ بألفاظ أبي الفتح** ، وقد سلخه من قبلُ في الاستدراك ٣٣٧ ـ ٣٣٩ .

(٢) في صل : وبعد أن يعلم ، وأثبت ما في مو ويق والمحتسب .

(٣) زيادة من المحتسب .

(٤) كشف المشكلات ٦٢٧ والمصادر ثمة ، والاستدراك ٣٣٨ ، وما سلف ٧٦٣ في رقم ٥٥ و٧٩٦ في رقم ٨٥ وما يأتي ٩٦٠ في رقم ٥٣ و١٢٦٤ في رقم ١٤ .

(٥) بعده في المحتسب : ومِثْلُه قوله تعالى : ﴿ لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ ﴾ [سورة فصلت ٤١/٤٩] أي من دعائه الخيرَ اهـ والكلام في آية سورة فصلت ومصادره في كشف المشكلات ١١٩٢ .

(٦) في مو : تقدر .

(٧) ليس في المحتسب .

(٨) انتهى ما أخذه من المحتسب .

(٩) هذا كلام غريب من مثله . ولم يكتف بذكر هذا القول الذي أجازه النحاس في إعراب القرآن ٨٢٠ فمن بعده حتى جعله أحسن من جميع ما ذكره أبو علي! وأنّى له الحسن بَلْهَ الأحسنية، وهو وجه=

وقِيلَهُ ، أَيْ : قَوْلَ الحَقِّ(١) ، أَوْ قَوْلَ مُحَمَّدٍ ، عليه السَّلامُ ، والمُرَادُ بـ «قِيلِهِ» : شَكْوَاه إلى رَبِّهِ(٢) .

ويَجُوزُ(٣) أَنْ يَكُونَ يَنْتَصِبُ «قِيلَهُ» بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ ، أَيْ : قَالَ قِيلَهُ ، [وشَكا](٤) شَكْوَاهُ . 491

١٠٧ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تَعالى : ﴿وَكَذَٰلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَآ أَخَذَ ٱلْقُرَىٰ وَهِيَ ظَٰلِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُۥٓ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾(٥) [سورة هود ١١/ ١٠٢] أَيْ أَخْذُ رَبِّكَ القُرَى إذَا أَخَذَ القُرَى ، إنَّ أَخْذَهُ القُرَى أَلِيمٌ شَدِيدٌ ، فَحَذَفَ المَفْعُولَيْنِ في المَوْضِعَيْنِ .

١٠٨ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تعالى : ﴿إِنِّيٓ أَحْبَبْتُ حُبَّ ٱلْخَيْرِ﴾(٦) [سورة صٓ ٣٨/ ٣٢]

= لا يكاد يعقل كما قال أبو حيان بحقٍّ في البحر ٨/ ٣٠ .
وانظر اختلافهم في توجيه قراءة النصب في كشف المشكلات ١٢١٥ .

(١) كذا قال ، وهو فاسد ، لا تكون الهاء للحق ، ولا يكاد يعقل ما قاله إلى مخالفته لظاهر الآية ومعناها ونظمها . وفي مو ويق : إذ التقدير . . . قول الحق .

(٢) انظر التعليق فيما سلف ٨١٩ ح ٧ .

(٣) أجازه من قبلُ في الاستدراك ٣٤٠ ، وهو أحد قولي أبي الحسن الأخفش فيما حكاه عنه الزجاج في معاني القرآن ٤/ ٣٢١ ، ومنه نقل النحاس في إعراب القرآن ٨٢٠ مجيزين له ، وليس في مطبوعة كتابه في المعاني ، وأجازه الفراء في معاني القرآن له ٣/ ٣٨ ، وأبو علي في الحجة ٦/ ١٦٠ . وفي كشف المشكلات سهوٌ في هذا الوجه نبهنا عليه فيما علقناه ثمة ح ٤ وفي الاستدراك ٣٤٠ ح ٣٢ .

(٤) زيادة من مو ويق .

(٥) تفسير الطبري ١٢/ ٥٧١ وغيره . وقوله ﴿وَهِيَ ظَٰلِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُۥٓ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾ لم يقع في النسختين .

(٦) كشف المشكلات ١١٤٦ ، وما سلف ١٧١ برقم ٧٠ و٤٤٦ برقم ٣٠ و٧٦٥ برقم ٥٧ .
وجميع ما يأتي من كلام في الآية **إنَّما أخذه الجامع من التذكرة** أظن بما نصَّ في كشف المشكلات أنه مذهب أبي علي في نصب « حبَّ الخير » ولم يسمِّ كتابه ، وليس في شيء مما طبع من آثاره .
ثم وجدت صاحب الفريد ٥/ ٤٢٢ ـ ٤٢٤ ساق كلاماً في الآية فيه ما ذكره الجامع عن أبي علي وزيادة ولم ينصَّ على أنه كلام أبي علي ولا سمَّى كتاباً ، وعليه سمةُ أبي عليّ وفيه نَفَسُه بَلْهَ تصريح الجامع بنسبة بعضه إلى أبي عليّ ، وهو كما قلت في التذكرة . ومنها أخذ ابن الشجري في أماليه ١/ ٨٧ ـ ٨٨ من غير تصريح بنسبته إليه ولا ذكر كتابه ، انظر ما يأتي .

إذا جعَلْتَه مِنَ «الإِحْبَابِ» الذي هُوَ إِرَادَةٌ = فإِنَّ الحُبَّ في القِيَاسِ كانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الإِحْبَابَ ، ولَكِنَّ المَصْدَرَ حُذِفَ منه ، كما حُذِفَ من : «عَمْرَكَ اللهَ»[١] ، وكما حُذِفَ مِنْ قَوْلِه[٢] :

وإِنْ يَهْلِـكْ فَـذَلِـكَ كَـانَ قَـدْرِي

أَيْ : تَقْدِيرِي = وكَمَا قَالَ[٣] : «أَبْغَضْتُ قَوْماً» ، يُرِيدُ «قِيَاماً» .

= وأَضَافَ المَصْدَرَ[٤] إلى المَفْعُولِ ، وإِنْ كَانَ مَحْذُوفاً [مِنْه][٥] ، كَمَا نَصَبَ الاسْمَ في «عَمْرَكَ اللهَ» ، وأَضَافَه إلى المَفْعُولِ ، وإِنْ كانَ مَحْذُوفاً مِنْه ، وكَمَا قَالَ[٦] :

وبَعْـدَ عَطَـائِـكَ المِـائَـةَ الـرِّتَـاعَـا

أَيْ : «إِعْطَائِكَ» .

= واسْتَغْنَى بِإِضَافَةِ المَصْدَرِ إِلى المَفْعُولِ عَنْ إِعْمَالِ الفِعْلِ الذي هُوَ «أَحْبَبْتُ» فيه ؛ لأَنَّ المَفْعُولَ قَدْ يُحْذَفُ مِنَ الكَلامِ إِذَا قَامَتْ عليه دِلالَةٌ في مَوَاضِعَ[٧] .

ومَنْ حَمَلَ «أَحْبَبْتُ» على «البُرُوكِ»[٨] مِنْ قَوْلِه[٩] :

---

(١) الحجة ٤/ ٣٨ و٦/ ٧٢ ، وما سلف ٧٦٩ في رقم ٦١ .

(٢) في صل ويق : حذف في قوله ، والوجه ما أثبت من مو . وقد سلف البيت ٣٩ .

(٣) قاله فيما حكاه ابن الأعرابيِّ عَبْدٌ لرجل أراد أن يشتريه ، فقال : لا تَشْتَرِني ، فإني إذا جُعْتُ أَبْغَضْتُ قَوْماً ، وإذا شَبِعْتُ أَحْبَبْتُ نَوْماً اهـ عن المحكم ٦ / ٣٦٤ واللسان (ق و م) ، وانظر المجتنى ١٢٩ . وقوله « وكما قال » ليس في مو . وقوله وكما حتى قوله س١٠ أي إعطائك ليس في يق .

(٤) يعني « حُبّ » في الآية .

(٥) زيادة مني .

(٦) وقد سلف ٣٩ . وفي مو : كما ، بلا الواو .

(٧) أجاز أبو علي كما ترى نصب حُبّ على أنه مصدر ، وأجازه النحاس في إعراب القرآن ٧٥٤ ، واستبعده مكي في مشكل إعراب القرآن ٢/ ١٧١ ، ودفعه ابن الشجري في أماليه ١/ ٨٧ .

(٨) حمله عليه أبو حاتم السجستانيّ في قول له جاء بحاشية نسخة من مجاز القرآن ٢/ ١٨٢ ، وعزاه ابن الشجري إلى أبي عبيدة فيما حكى عنه علي بن عيسى الرُّماني .

(٩) قول أَبي محمَّدٍ الحَذْلَمِيّ الفَقْعَسِيّ الأَسَدِيّ ، من أبيات له في الأصمعيات ق ٥٧/ ٥ ص ١٦٣ =

[ضَرْبَ] بَعِيرِ السَّوْءِ إِذْ أَحَبَّا(١)

= فإنَّ ﴿ حُبَّ ٱلۡخَيۡرِ ﴾ [سورة صٓ ٣٨/ ٣٢] يَنْبَغِي أَنْ يَنْتَصِبَ على أَنَّه مَفْعُولٌ له(٢) . 492

١٠٩ ـ [وأَمَّا](٣) قَوْلُه تعالى : [89/1] ﴿ فَٱجۡعَلۡ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكَ مَوۡعِدٗا لَّا نُخۡلِفُهُۥ نَحۡنُ وَلَآ أَنتَ مَكَانٗا سُوٗى ﴾(٤) [سورة طه ٢٠/ ٥٨] = فانْتِصَابُ(٥) «مَكَان» على أَحَدِ أَمْرَيْنِ(٦) :

إِمَّا أَنْ تَنْصِبَه بـ «مَوْعِد» على : مَوْعِداً(٧) مَكَاناً ، أي : تَعِدُنا مَكَاناً ، مِثْلَ :

مُغَارَ ابْنِ هَمَّامٍ عَلَى حَيِّ خَثْعَمَا(٨)

= (هي غير منسوبة فيها ، انظر تعليق المحقق) . وهو في المحتسب ١/ ٣٦٤ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ٨٨ ، وشرح المفصل ٤/ ٨٣ ، والفريد ٥/ ٤٢٣ ، واللسان (ح ب ب ، ق ف ل) ، وكشف المشكلات ١١٤٦ ـ زيادات مخطوطة طنطا اللوح ٩٩/ ٢ .

(١) قوله « ضَرْب » ليس في النسخ فزدته من المصادر . وضَرْبَ بعير السوء مصدر مبيِّن للنوع بعد مصدر في بيت قبله .

(٢) أي لزمت الأرض لحبّ الخير . ونصَّ في كشف المشكلات أنه مذهب **أبي عليّ** ولم يسمِّ كتابه وهو التذكرة أظن . ومنها نقل ابن الشجري في أماليه والهمذاني في الفريد مذهبه من غير تصريح باسمه ولا اسم كتابه . ولا أعرف هذا المذهب لأحد قبل أبي عليّ .

(٣) زيادة من الحجة ٥/ ٢٢٤ .

(٤) كشف المشكلات ٨٣٠ ، وشرح اللمع ٥٥٥ ، وما يأتي ١٠٨٠ في رقم ١٥ ، والحجة ٥/ ٢٢٤ ـ ٢٢٨ . وكأنَّ الجامع قد نقل ما يأتي من **كلام أبي علي في التذكرة** ، وكلامُه في الحجة فيه ما ليس فيما نقله الجامع من التذكرة ، وفيه ما ليس في الحجة .

(٥) في مو ويق : انتصاب ، والصواب من صل .

(٦) في الحجة : فأمّا انتصاب قوله ﴿ مَكَانٗا سُوٗى ﴾ فلا يخلو من أن يكون **مفعولاً** للموعد في قوله ﴿ فَٱجۡعَلۡ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكَ مَوۡعِدٗا ﴾ = أو يكون **ظرفاً** واقعاً موقع المفعول الثاني = أو يكون منتصباً بأَنَّه **المفعول الثاني** إلخ اهـ فأبو علي في التذكرة ـ ومنها نقل الجامع فيما قدرت ـ لم يذكر وجه الظرفية .

(٧) في صل : موعد ، وأثبت لفظ مو ويق .

(٨) سلف ١٥٢ ، وسيأتي ١٣٤٧ ، ١٤٤٧ .

والآخَرُ : أَنْ يَكُونَ مَفْعُولاً ثَانِياً[١] لِـ «جَعَلْت» ، على أَنْ يَكُونَ الكَلامُ[٢] قَبْلَ دُخُولِ «جَعَلَ» : مَوْعِدُكَ مَكانٌ[٣] سُوًى كما تَقُولُ : «مَوْعِدُكَ بابُ الأَمِيرِ» ، وكما قُرِئَ : ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ﴾[٤] [سورة طه ٢٠/٥٩] ، فَتَجْعَلُ «المَوْعِدَ» البَابَ ، و«اليَوْمَ» ، [و][٥] «المَكانَ» على الاتِّسَاعِ ، وتَدْخُلُ «جَعَلْتُ» عليه كما دَخَلَتْ في قَوْلِه تعالى : ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾[٦] [سورة الزخرف ٤٣/١٩] .

وأَنْ تَحْمِلَه على «جَعَلْتُ» أَوْجَهُ[٧] ، لأَنَّ «المَوْعِدَ» قَدْ وُصِفَ ، وإذا وُصِفَ لَمْ يَنْبَغِ[٨] أَنْ يَعْمَلَ عَمَلَ الفِعْلِ[٩] .

---

(١) وأجازه في الحجة ومن وافقه .

(٢) في صل : أن يكون على الكلام ، بإقحام على ، والصواب من مو ويق .

(٣) في النسخ : مكاناً ، والصواب ما أثبت .

(٤) القراءة برفع يوم قراءة جماهير قَرَأَة الأمصار . وأَمَّا نصب « يوم » فقراءة شاذة عزيت إلى هبيرة عن حفص عن عاصم في كشف المشكلات ٨٣٢ ، والتقريب والبيان للصفراوي اللوح ٩٩/ ٢ ، ورويت عن أبي عمرو كما في المحتسب ٢/ ٥٣ ـ ٥٤ وفيه أنها قراءة الحسن والأعمش وعيسى بن عمرو الثقفي ، وفي البحر ٦/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣ نسبتها إلى أبي حيوة وابن أبي عبلة وقتادة والجحدري والزعفرانيّ أيضاً ، وانظر كشف المشكلات ، وما سلف ٣٥٢ في رقم ٦٠ .

(٥) زيادة من مو ويق .

(٦) سلف ٦٧٥ في رقم ٦ . وجعل فيه متعدية إلى اثنين ، والمعنى : صيَّروهم إناثاً بالقول والتسمية ، انظر ما سلف .

(٧) قوله « أَوْجَهُ » يعني أن الوجه الأول ـ وهو نصبه بـ « موعد » ـ جائزٌ ، ولم يجزه في الحجة ، انظر ما يأتي ، وتابعه الجامع بعدُ في كشف المشكلات فلم يجزه فيه .

(٨) في صل : يسغ ، ولعلَّ الوجه ما أثبت من مو ويق . وفي يق ينبغي بالياء خطأ .

(٩) قال في الحجة ٥/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥ في دفع نصب « مكاناً » بأنه مفعول به للموعد أو ظرف له : « وذلك أنَّ الموعد قد وُصف بالجملة التي هي ﴿لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ﴾ . وإذا وصف لم يجز أن يعمل عمل الفعل لاختصاصه بالصفة ، ولأنه إذا وُصف لم يجز أن يتعلق به بعد الوصف شيء منه » إلخ كلامه ، ثم قال في ٥/ ٢٢٦ : وليس بالسَّهل أن تجعل انتصاب « مكاناً » . . . على أن يكون ظرفاً وقع موقع المفعول الثاني . . . . لأنك إن حملته على ذلك . . . إلخ كلامه .

أَلا تَرَى أَنَّهُ لَمْ يَسْتَحْسِنْ[١] : «هَذَا ضَاربٌ ظَرِيفٌ زَيْداً»[٢] .

ولا يَكُونُ[٣] ﴿ مَكَانًا سُوًى ﴾ [سورة طه ٢٠/٥٨] مَحمولاً على ﴿لا نُخْلِفُهُۥ﴾ لأنَّه لَيسَ المَعْنَى : لا نُخْلِفُ المَوْعِدَ في مَكَانٍ عَدْلٍ ووَسَطٍ بَيْنَنا وبَيْنَكم ، إنَّمَا المَعْنَى : تَوَاعَدُوا مَكَاناً وَسَطاً بَيْنَنا [وبَيْنَكم][٤] لِنَحْضُرَهُ جَميعاً[٥] . 493

١١٠ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تعالى : ﴿ وَإِنَّهُۥ لَذُو عِلْمٍ لِّمَا عَلَّمْنَٰهُ ﴾[٦] [سورة يوسف ١٢/٦٨] العَامِلُ في «اللام» المَصْدَرُ الذي هُوَ «عِلْم»[٧] ، وتَحْمِلُهُ على ضَرْبَيْنِ :

أَحَدُهما : أَنْ يَكُونَ مَفْعُولاً له[٨] .

والآخَرُ : أَنْ يَكُونَ مِثْلَ : ﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾[٩] [سورة النمل ٢٧/٧٢] ، والمَعْنَى أَنَّه يَعْلَمُ ما عَلَّمْنَاهُ ، أَيْ : لَمْ يَنْسَه ، ولَكِنْ تَمَسَّكَ بِه فلم يُضَيِّعْه[١٠] .

١١١ ـ وقال : ﴿وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾[١١] [سورة الكهف

---

(١) يعني سيبويه . وفي الحجة : ولم يجز سيبويه : هذا ضارب ظريفٌ زيداً ولا هذا ضُوَيْربٌ زيداً اهـ . وفي الكتاب ١/ ٢٣١ : ألا ترى أنك لو قلت : مررت بضاربٍ ظريفٍ زيداً ، وهذا ضارب عاقلٌ أباه = كان قبيحاً اهـ .

(٢) سلف ٢٠٢ وتخريجه ثمة ، وزد التذكرة ٤١٩ ، والشيرازيات ٢٨٧ .

(٣) قوله ولا يكون إلخ لم يذكره في الحجة .

(٤) زيادة مني .

(٥) وأجاز في كشف المشكلات أن يكون بدلاً من موعد ، وأن ينصب بفعل مضمر .

(٦) تفسير الطبري ١٣/ ٢٤٠ ، ومجمع البيان ٥/ ٤٨٢ ، والبحر ٥/ ٣٢٦ .

(٧) في صل : العلم .

(٨) أي لتعليمنا إياه ، وروي هذا المعنى عن مجاهد وقتادة .

(٩) سلف في ٧٨٥ ـ ٧٨٦ في رقم ٧٦ و٧٧ ، ويأتي ٨٤٨ في رقم ١٤٦ و١١٤٤ في رقم ١٧ . واللام زائدة في المفعول .

(١٠) وكذا في مجمع البيان . وفي تفسير الطبري : لذو حفظ لما استودعنا صدره من العلم ، وهو معنى ما روي عن قتادة في إحدى الروايتين عنه .

(١١) كشف المشكلات ٧٤٦ ، والإبانة ٣٠١ والمصادر ثمة ، والفريد ٤/ ٢٤٩ .

١٦/١٨] لا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «ما» نَفْياً[١] . أَلا تَرَى أَنَّ مَنْ نَابَذَهُم أَصْحَابُ الكَهْفِ ، وخَرَجُوا عنهم = كانُوا كُفَّاراً ؛ فإذا حَمَلْتَ «ما» على النَّفْيِ كانَ عَكْسَ المَعْنَى .

فإذا لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ «ما» نَفْياً مَعَ القِرَاءَةِ باليَاءِ[٢] = احْتَمَلَ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُما : أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى «الذي»[٣] ، كأَنَّه : وإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُم والذين يَعْبُدُونَه[٤] مِنْ دُونِ اللهِ ، وذَلِكَ آلِهَةٌ كانُوا اتَّخَذُوها . يَدُلُّكَ على ذَلِكَ قَوْلُه : ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمُنَا ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً ﴾ [سورة الكهف ١٥/١٨] . ويُقَوِّي ذَلِكَ قَوْلُه تعالى : ﴿وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [سورة مريم ٤٨/١٩] في قِصَّةِ إِبْرَاهِيمَ[٥] ، وكَانُوا قَدِ اتَّخَذُوا أَيْضاً آلِهَةً .

ويَجُوزُ[٦] أَنْ تَكُونَ «ما» مَصْدَرِيَّةً [89/2] على تَقْدِيرِ : وإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُم وعِبَادَتَهم إِلا عِبَادَةَ اللهِ ، فيكون الاسْتِثْنَاءُ مُنْقَطِعاً ، والمُضَافُ مَحْذُوفاً ، و«ما»[٧] مَنْصُوبُ المَحَلِّ بالعَطْفِ على المَفْعُولِ . 494

١١٢ ـ ومِنْ حَذْفِ المَفْعُولِ قَوْلُه تَعالَى : ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُم مِّن فَضْلِهِۦ بَخِلُواْ بِهِۦ﴾[٨] [سورة التوبة ٧٦/٩]

---

(١) قد أجازه في الإبانة وكشف المشكلات . وحكى في الإبانة عن قوم لم يسمّهم أن « ما » نفي هنا ، فقال : وليس بالوجه ، إلا أن يكون انتقالاً من الخطاب إلى الغيبة إلخ وانظر ما علقناه في الإبانة .

(٢) بالإجماع ، ولم يحك عن أحد القراءة بالتاء فيما أعلم . وانظر الحاشية السالفة فقد أجاز حملها على الالتفات .

(٣) وهو قول الفراء والزجاج والنحاس والطبري وغيرهم ، انظر ما علقناه في الإبانة ٣٠١ .

(٤) في مو : يدعونه ، وفي يق : يدعون ، والصواب ما في صل . وفي الإبانة : اعتزلتموهم ومعبوديهم إلا الله .

(٥) يعني الآي التي اقتصّت قصة إبراهيم في سورة مريم عليهما السلام ﴿ وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ حتى قوله ﴿ وَجَعَلْنَا لَهُمْ لِسَانَ صِدْقٍ عَلِيًّا﴾ [سورة مريم ١٩/ ٤١ ـ ٥٠] .

(٦) هذا الوجه الثاني ، ولم يذكره في الإبانة ، وذكره في كشف المشكلات ، وهو ظاهر التكلف ، انظر ما علقناه في كشف المشكلات ٧٤٧ ح ٢ .

(٧) يريد المصدر المؤول من ما وصلتها .

(٨) كشف المشكلات ٥٢٠ والمصادر ثمة ، وسلف في باب حذف الجار والمجرور ٥٧٣ برقم ٢٨ سهواً فليس من ذلك الباب ، وهو من هذا الباب حذف المفعول .

أَيْ : فَلَمَّا آتَاهُم ما تَمَنَّوْا(١) .

١١٣ ـ ومِثْلُه : ﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُۥ فِيهَا مَا نَشَآءُ لِمَن نُّرِيدُ﴾(٢) [سورة الإسراء ١٧/١٨] أَيْ : لِمَنْ نُرِيدُ تَعْجِيلَه لَهُ . و«الهاءُ» في «تَعْجِيله» يَعُودُ إلى ﴿مَا نَشَآءُ﴾ ، والتي في «لَهُ» تَعُودُ إلى المَوْصُولِ .

ولَيْسَ هذا على حَدِّ : «الذي مَرَرْتُ زَيْدٌ»(٣) ، وأَنْتَ تُرِيدُ : الذي مَرَرْتُ بهِ . فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ على حَدِّ : «[على](٤) مَنْ تَنْزِلُ عليه أَنْزِلُ»(٥) . أَلا تَرَى أَنَّ «اللامَ» الجَارَّةَ والتَّعْجِيلَ قَدْ جَرَى ذِكْرُهُما ؟ وما حُذِفَ على هذا النَّحْوِ كانَ في حُكْمِ المُثْبَتِ .

فَأَمَّا «اللامُ» في ﴿لِمَن نُّرِيدُ﴾ فَيَحْتَمِلُ ضَرْبَيْنِ :

أَحَدُهُما : أَنْ يَكُونَ المَعْنَى(٦) : هذا التَّعْجِيلُ ﴿لِمَن نُّرِيدُ﴾ ، لَيْسَ لِكُلِّ أَحَدٍ(٧) ، كَقَولِه تَعَالى : ﴿فَمَن تَعَجَّلَ فِى يَوْمَيْنِ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ ٱتَّقَىٰ﴾(٨) [سورة البقرة ٢/٢٠٣] أَيْ : ←

---

(١) في مجمع البيان ٥/ ١٠٢ : أي فلما أعطاهم ما اقترحوه ورزقهم ما تمنوه من الأموال اهـ وفي تفسير الطبري ١١/ ٥٨٣ عن ابن زيد : فلما آتاهم ذلك .

(٢) كشف المشكلات ٧٠٧ والمصادر ثمة ، والفريد ٢/ ١٧٢ ، والدر المصون ٧/ ٣٣١ .

(٣) وهذا لا يجوز ، انظر كشف المشكلات ٩٣٠ ، ٧٤٥ والمصادر ثمة ، وما سلف ٥٤١ في رقم ١١ .

(٤) زيادة من مو .

(٥) الكتاب ١/ ٤٤٣ بولاق و٣/ ٨١ هارون و١/ ٣٩٤ باريس ، وشرحه للسيرافي ٣/ ٢٧٩ ، وكشف المشكلات ٧٤٥ والمصادر ثمة .

(٦) وهو ظاهر قول الفراء في معاني القرآن له ٢/ ١٢٠ ، وانظر كشف المشكلات ٧٠٧ ح ٥ .

(٧) في مو ويق : واحد .

(٨) معاني القرآن للأخفش ١٧٨ ، وللزجاج ١/ ٢٣٨ ، وإعراب القرآن ١٦٠ ، وتفسير الطبري ٣/ ٥٧٠ ، ومشكل إعراب القرآن ١/ ١٦٣ ، والفريد ١/ ٤٨١ .

وكان في النسخ كقوله تعالى : ومن تأخر في يومين فلا إثم عليه لمن اتقى ، وهو خطأ في التلاوة .

هَذِهِ التَّوْسِعَةُ(١) لِمَنِ اتَّقَى ما أُمِرَ أَنْ يَتَّقِيَهُ(٢) .

والآخَرُ : أَنْ يَكُونَ بَدَلاً(٣) مِنَ «اللام» الأُولَى التي في قوله : ﴿ عَجَّلْنَا لَهُۥ ﴾ [سورة الإسراء ١٧/١٨] ، كأَنَّه : عَجَّلْنا لِمَنْ نُرِيدُ ما نَشَاءُ ، فيَكُونُ ﴿ مَا نَشَآءُ ﴾ مُنْتَصِباً بـ ﴿ عَجَّلْنَا ﴾ .

١١٤ ـ ومِنَ حَذْفِ المَفْعُولِ قَوْلُه تعالى : ﴿ وَمِنْ ءَابَآئِهِمْ وَذُرِّيَّٰتِهِمْ ﴾(٤) [سورة الأنعام ٦/٨٧] أَيْ : ووَهَبْنا(٥) لهم مِنْ ذُرِّيَّاتِهِم فِرَقاً مُهْتَدِينَ ، لأَنَّ الاجْتِبَاءَ يَقَعُ على مَنْ كانَ مُهْتَدِياً . 495

١١٥ ـ وأَمَّا قَوْلُه تَعَالى ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾(٦) [سورة المطففين ٨٣/٣] = فالضَّمِيرُ(٧) الذي بَعْدَ الضَّمِيرِ المَرْفُوعِ في «كالوا» مَنْصُوبٌ ، ولَيْسَ بِمَرْفُوعٍ على أَنْ يَكُونَ وَصْفاً(٨) لِلْمُضْمَرِ ، لأَنَّ المَعْنَى لَيْسَ عليه .

وذَلِكَ أَنَّ المُرَادَ : أَنَّهُم إذا قَبَضُوا مِنَ النَّاسِ اسْتَوْفَوا منهم المِكْيَالَ ، وإِذَا دَفَعُوا إليهم بَخَسُوهُم ، فمِنْ هٰهُنا(٩) ←

---

(١) أو الرُّخصة ، وهو لفظ الأخفش .

(٢) قال الزجاج : لمن اتقى التفريط في حدود الحج فموسَّع عليه في التعجل في نَفْره اهـ وقيل في تقديره غير ذلك .

(٣) هذا معنى قول أبي إسحق في معاني القرآن له ٣/ ١٩١ وغيره .

(٤) كشف المشكلات ٤١٥ ، وتفسير الطبري ٩/ ٣٨٥ ، والبسيط ٨/ ٢٦٤ ، والفريد ٢/ ٦٣٢ ، والدر المصون ٩/ ٣٨٥ ، وما يأتي ٨٥١ برقم ١٥١ .

(٥) قال فيما يأتي ٨٥١ : فهذا على ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾ الآية ، وصرَّح في كشف المشكلات أنَّ « من آبائهم » معطوف على ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ﴾ ، ولذلك قدَّر الفعل « وهب » ، ولا أعرفه لغيره . فقيل : تقديره : هدى من قوله ﴿ كُلًّا هَدَيْنَا ﴾ [٨٤] ، وقيل : فضلنا من قوله ﴿ وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [٨٦] .

(٦) سلف ٧٩٣ برقم ٨٢ . وكل ما جاء هٰهنا برقم ١١٥ ليس في يق .

(٧) في النسختين صل ومو : الضمير ، فزدت الفاء جواب أمّا .

(٨) أي توكيداً لفظياً، انظر التعليق على استعمال الوصف والصفة بمعنى التوكيد في كشف المشكلات ٣٣ .

(٩) في صل : هنا .

اسْتَحَقُّوا الوَعِيدَ في التَّطْفِيفِ[١] .

وإِنَّما هُوَ على : «كِلْتُكَ» ، و«وَزَنْتُكَ» . فالمعنى : إذا قَبَضُوا مِنَ النَّاسِ اسْتَوْفَوْا ، وإذا أَقْبَضُوا النَّاسَ لم يُوفُوهُم ، فَهَذَا مَوْضِعُ ذَمِّهِم ، والمَكَانُ الذي اسْتَحَقُّوا منه الوَعِيدَ . والتَّقْدِيرُ : وإذا كَالُوا النَّاسَ أَوْ وَزَنُوهم = أَخْسَرُوهُم مَكِيلَهم ومَوْزُونَهُم[٢] .

فـ ﴿ يُخْسِرُونَ ﴾ يُرَادُ تَعْدِيَتُه إلى مَفْعُولَيْنِ [90/1] ، وحُذِفَ المَفْعُولانِ[٣] . يَدُلُّكَ على ذلكَ أَنَّ «خَسِرَ» يَتَعَدَّى إلى مَفْعُولٍ ، بِدَلالَةِ قَوْلِه تَعَالَى : ﴿ خَسِرَ ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةَ ﴾ [سورة الحج ٢٢/ ١١] . فَإِذَا نَقَلْتَه بالهَمْزَةِ تَعَدَّى إلى مَفْعُولَيْنِ ، تَقُولُ : «أَخْسَرْتُ زَيْداً مَالَه» ، فَتُعَدِّيهِ إلى مَفْعُولَيْنِ ، وهُوَ مِنْ «بَابِ أَعْطَيْتُ» .

= فكَذَلِكَ أُرِيدَ المَفْعُولانِ في قَوْلِهِ : ﴿ يُخْسِرُونَ ﴾ [سورة المطففين ٨٣/ ٣] ، فَحُذِفَ المَفْعُولانِ كما حُذِفَ فيما يَتَعَدَّى إلى مَفْعُولَيْنِ ، الثاني مِنْهما هُوَ الأَوَّلُ في المَعْنَى ، كَقَوْلِهِ : ﴿ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾[٤] [سورة القصص ٢٨/ ٦٢] وقوله : ﴿ فَهُوَ يَرَىٰٓ ﴾[٥] [سورة النجم ٥٣/ ٣٥] . 496

١١٦ ـ ومِن حَذْفِ المَفْعُولِ قَوْلُه : ﴿ بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُ ﴾[٦] [سورة النساء ٤/ ٣٤] أَيْ : بِمَا حَفِظَهُنَّ اللهُ[٧] . وقَدْ قُرِئَ بالنَّصْبِ[٨] .

---

(١) من قوله ﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴾ .

(٢) قد سلف التعليق ٧٦٣ ح ٦ على أنَّ المنصوص عليه أنَّ خسره وأخسره بمعنى .

(٣) في صل : وحَذْف المفعولين ، خطأ وصحة ضبطه على ما فيها : وحَذَفَ المفعولين ، وأثبت ما في مو .

(٤) سلف ٦٨٢ في رقم ٧ و٧١٧ في رقم ٣٦ و٧٢٥ رقم ٣٩ .

(٥) سلف ٧١٤ برقم ٣٥ .

(٦) كشف المشكلات ٣٠٨ ، والاستدراك ٦٠٩ ، والإبانة ١١٦ والمصادر فيها ، وما سلف ٦٩١ في رقم ١٨ . وفي يق : وأما قوله تعالى بما حفظ الله .

(٧) و« ما » مصدرية .

(٨) وهو قراءة أبي جعفر من العشرة ، انظر التبصرة للخياط ٢٢١ ، والنشر ٢/ ٢٤٩ ، والمصادر السالفة في ح ٦ .

قال الفَرَّاءُ[(١)] : وتَقْدِيرُ هذا[(٢)] : بالَّذِي حَفِظَ أَمْرَ اللهِ[(٣)] ، نَحْوُ قَوْلِه ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ ﴾ [سورة الإسراء ١٧/٣٢] ، وقَوْلِه : ﴿ مُحْصَنَٰتٍ غَيْرَ مُسَٰفِحَٰتٍ وَلَا مُتَّخِذَٰتِ أَخْدَانٍ ﴾ [سورة النساء ٤/٢٥] . [قال الفَرَّاء][(٤)] : ولَسْتُ أَشْتَهِي النَّصْبَ ، لأَنَّه مَصْدَرٌ ، ولَيْسَ بِقَصْدٍ نَحْوَ شَيْءٍ[(٥)] .

«فآ»[(٦)] : وهَذَا إِذَا كَانَ[(٧)] مَصْدَراً خَلا الفِعْلُ مِنَ الفَاعِلِ ، لأَنَّه حَرْفٌ عِنْدَهُم[(٨)] ، ذَهَبُوا فيه إلى قَوْلِ سِيبَوَيْهِ[(٩)] . ولَكِنْ إِذَا نُصِبَ جُعِلَ «ما» بِمَنْزِلَةِ «الذي»[(١٠)] .

١١٧ ـ قَوْلُه تعالى : ﴿ وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾[(١١)] [سورة التوبة ٩/ ١٠٥] .

---

(١) في معاني القرآن له ١/ ٢٦٥ وما يأتي معنى كلامه دون لفظه .

(٢) أي قوله « حفظ الله » بالنصب .

(٣) هذا معنى تقديره : بالذي يحفظ اللهَ كما تقول بما أَرْضى اللهَ اهـ .

(٤) زيادة من مو ويق . وفي يق : وقال .

(٥) في معاني القرآن عقب ما نقلناه منه في ح ٣ : فتجعل الفعل لـ « ما » ، فيكون في مذهب مصدر ، ولست أَشتهيه لأنه ليس بفعل لفاعل معروف وإنما هو كالمصدر اهـ .

(٦) هذا رمز أبي عليّ الفارسي ، انظر ما سلف ٤٧٥ ح ٥ ، و٥١٥ ، ٥٢٧ وغيرها . وكلام أبي عليّ في التذكرة أظن . وقال في الاستدراك : ولأبي علي كلام طويل في هذه الآية اهـ ولم يسمّ الكتاب ولا سمَّاه ابن الشجري في أماليه ٢/ ٥٢١ حيث نقل من كلام أبي علي ، وهو التذكرة .

(٧) في صل : « لأنه مصدر وليس يقصد شيئاً فأما إذا كان » وفي يق : نحو شيء فإن هذا إذا كان وهو محرَّف كما ترى ، والصواب ما أثبت من مو .

(٨) عند سيبويه والجمهور ، وحكي عن أبي الحسن ومن وافقه أنها اسم ، انظر المصادر التي ذكرنا في الإبانة ١٦ ح ٤٦ ، وزد اللباب للعكبري ٢/ ١٢٦ .

(٩) الكتاب ١/ ٣٦٧ ، ٤١٠ ، ٥٩٤ .

(١٠) وأجيز أن تكون « ما » نكرة موصوفة ، انظر الإبانة .

(١١) سلف ٧١٦ في رقم ٣٦ ، والحلبيات ٦٣ . وما يأتي من كلام فيه منقول من تذكرة أبي علي أظن .

اسْتَدَلَّ مُسْتَدِلٌّ(١) على أَنَّ الحَرَكَاتِ تُرَى ، لأنَّه لَمْ يَتَعَدَّ «رَأَيْتُ» إلا إلى مَفْعُولٍ واحِدٍ(٢) . فَلَوْلا أَنَّ مَعْنَاها الرُّؤْيَةُ التي هِيَ حِسُّ البَصَرِ = لَتَعَدَّى إلى مَفْعُولٍ ثَانٍ .

والقَوْلُ عِنْدَنا : أَنَّ الذي ذَهَبَ إليه في ذَلِكَ لَيْسَ له دَلالَةٌ فيه(٣) عَلَى ما ذَكَرَ لِغَيْرِ شَيْءٍ :

أَحَدُها : أَنَّ «سَيَرَى» مِنْ قَوْلِه : ﴿ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ [سورة التوبة ٩/١٠٥] لا يُرَادُ به الحِسُّ ، لأَنَّ مِنْ أَعْمَالِهم ما لا يُحَسُّ بالأَبْصَارِ ، نَحْوَ الآرَاءِ [و](٤) الاعْتِقَادَاتِ . = ولأَنَّ(٥) المَعْنَى في ﴿ فَسَيَرَى ٱللَّهُ ﴾ [سورة التوبة ٩/١٠٥] أَنَّهم يُجَازَوْنَ عَلَى أَعْمَالِهم جَزَاءً هُوَ ثَوَابٌ ، أو عِقَابٌ(٦) ، كَمَا [أَنَّ] 497
قَوْلَه : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ﴾(٧) [سورة البقرة ٢/١٩٧] مَعْنَاهُ : يُجَازِي عليه(٨) ، ولَيْسَ المَعْنَى(٩) على أَنَّه يَعْرِفُه كما](١٠) يَعْرِفُ عَرِيفُ الجَيْشِ مَنْ هُوَ عَلَيْهم بِحُلاهم وصِفَاتِهم . وعلى هَذَا تَقُولُ لِمَنْ تُوعِدُ : «قَدْ عَلِمْتُ ما صَنَعْتَ»(١١) ، لا تُرِيدُ أَنْ تُفِيدَهُ أَنَّك فَهِمْتَه ، ولَكِنْ تُوعِدُه وتُهَدِّدُه بالجَزَاءِ عليه .

---

(١) لا أعرف من عنى .

(٢) وهو قول أبي علي في الحلبيات ، وانظر ما سلف .

(٣) في مو ويق : في ذلك لا دلالة له فيه .

(٤) من مو ويق .

(٥) هذا الثاني منها .

(٦) الموافق للفظ الآية : أنكم تجازون على أعمالكم . والمعنى بنحوه في مجمع البيان ٥/ ١٢٩ .

(٧) الحجة ٦/ ٣٠١ ـ ٣٠٢ ، ومعاني القرآن للزجاج ٥/ ١٤٩ .

(٨) هذا معناه في الحجة ، وهو قول الزجاج .

(٩) انظر ما قاله أبو علي في أنّه لا يجوز حمله على العلم .

(١٠) زيادة من مو ويق .

(١١) معاني القرآن للزجاج ٥/ ١٤٩ .

= وكَذَلِكَ قَوْلُه تَعَالى : ﴿ فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرٗا يَرَهُۥ ﴾[١] [سورة الزلزلة ٩٩/٧] أَيْ : يَرَى[٢] الجَزَاءَ عليه ، [90/2] ولَيْسَ يُرَادُ به الرُّؤْيَةُ التي هِيَ إِدْرَاكُ البَصَرِ[٣] . أَلا تَرَى أَنَّ في الجَزَاءِ وفي الثَّوَابِ أَوِ العِقَابِ ما لا يُعْلَمُ بِإِدْرَاكِ البَصَرِ .

= ومِثْلُه قَوْلُه تعالى : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُ ٱللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمۡ ﴾[٤] [سورة النساء ٤/٦٣] أَيْ : يُجَازِيهِم عليه[٥] .

= وكَذَلِكَ قِرَاءَةُ مَنْ[٦] قَرَأَ : ﴿ فَلَمَّا نَبَّأَتۡ بِهِۦ وَأَظۡهَرَهُ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ عَرَفَ بَعۡضَهُۥ وَأَعۡرَضَ عَنۢ بَعۡضٖ ﴾[٧] [سورة التحريم ٦٦/٣] ، أَيْ : جَازَى[٨] على بَعْضٍ - وهُوَ إِفْشَاءُ السِّرِّ الذي كَان أَسَرَّه - عليه السَّلامُ - إلى بَعْضِ أَزْوَاجِه[٩] - وأَعْرَضَ عَنْ بَعْضِ ما أَغْضَى عَنْهُ ، ولم يَجْزِ عليه[١٠] .

---

(١) الحجة ٦/٣٠٢ ، ومعاني القرآن للزجاج ٥/١٤٩ .

(٢) لعل الوجه يَرَ بالجزم لأنه مفسّره مجزوم .

(٣) هذا خلاف قوله في الحجة : فقوله « يره » من رؤية العين أي يرى جزاءه اهـ . ووافق في التذكرة شيخه أبا إسحٰق في معاني القرآن ٥/١٤٩ .

(٤) الحجة ٦/٣٠٢ ، ومعاني القرآن للزجاج ٥/١٤٩ .

(٥) هذا معناه في الحجة ، وهو قول الزجاج .

(٦) وهو الكسائي وحده ، وقرأ الباقون « عَرَّف » بالتشديد ، انظر السبعة ٦٤٠ ، والحجة ٦/٣٠١ ، وكشف المشكلات ١٣٦٠ .

(٧) الحجة ٦/٣٠١ ، وكشف المشكلات ١٣٦٠ والمصادر ثمة ، والبسيط ٢٢/١٥ .

(٨) في الحجة : وكأن معنى « عَرَف بعضه » جازى على بعض ذلك وأغضى عن بعض إلخ اهـ . قال الواحدي في البسيط عقب ما نقله من الحجة : هذا كلام أبي عليّ ، وهو كله قول الفراء والزجاج اهـ وانظر معاني القرآن للفراء ٣/١٦٦ ، وللزجاج ٥/١٤٩ .

(٩) يعني ما أَسرَّه ﷺ إلى حَفْصة منهنّ . واختلف في الذي أسرَّه إليها ، انظر التعليق في كشف المشكلات والمصادر ثمة .

(١٠) في صل : « ولم يُخْبر به » ولعل الصواب ما أثبت من مو . وما في صل يقال فيمن شدَّد لا فيمن خفف ، وانظر كلام أبي علي في الحجة ، ونقلنا بعضه في ح ٨ .

ولَيْس المَعْنَى على أَنَّهُ عَرَفَ ذَلِكَ عِرْفَاناً . أَلا تَرَى أَنَّه ـ عليه السَّلامُ ـ عَرَفَ جَمِيعَ ما أَسَرَّه ، ولا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَرَفَ بَعْضاً ، ولم يَعْرِفْ بَعْضاً(١) .

498 فَكَما أَنَّ هَذِهِ الآيَ على الجَزَاءِ = فَكَذَلِكَ : ﴿ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ ﴾(٢) [سورة التوبة ٩/ ١٠٥] . وجَزَاءُ الرَّسُولِ هُوَ دُعَاؤُهُ لهم أو عَلَيْهِم ، وتَزْكِيَتُه إِيَّاهم بِذَلِكَ ، أَوْ لَعْنُه لهم ، وجَزَاءُ المُسْلِمِينَ هُوَ الوِلايَةُ أو البَرَاءَةُ .

١١٨ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تَعَالى : ﴿ فَلَمَّا جَاوَزَا ﴾ [سورة الكهف ١٨/ ٦٢] أي : مَكَانَ الحُوتِ(٣) ؛ فحُذِفَ المَفْعُولُ .

١١٩ ـ [وأَمَّا](٤) قَوْلُه : ﴿ فَأَتْبَعَ سَبَبًا ﴾ [سورة الكهف ١٨/ ٨٥] ﴿ ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَبًا ﴾(٥) [سورة الكهف ١٨/ ٨٩ ، ٩٢] = فالقَوْلُ(٦) في ذلك أَنَّ «تَبِعَ» فِعْلٌ(٧) يَتَعَدَّى إلى مَفْعُولٍ واحِدٍ ؛ فإِذَا نَقَلْتَه بالهَمْزَةِ تَعَدَّى إلى مَفْعُولَيْنِ .

يَدُلُّكَ(٨) على ذَلِكَ قَوْلُه تعالى : ﴿ وَأَتْبَعْنَٰهُمْ فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً ﴾ [سورة القصص ٢٨/ ٤٢] ، وفي أُخْرَى : ﴿ وَأُتْبِعُواْ فِي هَٰذِهِۦ لَعْنَةً ﴾ [سورة هود ١١/ ٩٩] . لَمَّا بُنِيَ الفِعْلُ لِلْمَفْعُولِ قَامَ أَحَدُ المَفْعُولَيْنِ مَقَامَ الفَاعِلِ .

فَأَمَّا «اتَّبَعُوا» فـ«افْتَعَلُوا»(٩) ، فَتَعَدَّى إلى مَفْعُولٍ واحِدٍ ، كما تَعَدَّى

---

(١) في الحجة : لأنَّ النبيَّ ﷺ إذا أظهره الله على ما أسره إليها عَلِمَ جميع ذلك إلخ اهـ .

(٢) كان أبو عليّ نصَّ في الحلبيات ٦٣ على أنه أريد بها رؤية العين وعلى تقدير حذف المضاف الذي هو الجزاء كما قال في الحجة في آية سورة الزلزلة ، انظر ما سلف .

(٣) في تفسير الطبري ١٥/ ٣١٦ : جاوزا مجمع البحرين .

(٤) زيادة مني .

(٥) في النسخ : « قوله اتبع سبباً واتبع سبباً » ، والتلاوة في الآيتين أثبتُّ .

(٦) في مو : والقول .

(٧) قوله : تبع فعل حتى قوله فيما يأتي ٨٣٦ : ما هو عليه سبباً ـ وهو آخر ما ذكر برقم ١١٩ ـ **سلخه من الحجة ٥/ ١٦٧ ـ ١٦٨** .

(٨) في الحجة : يدل .

(٩) في صل : فأما اتبع فافتعل تعدى، وفي مو ويق : فأما اتبعوا فافتعل ، وأثبت لفظ الحجة .

«فَعَلُوا»[١] إليه ، مِثْلُ : شَوَيْتُه واشْتَوَيْتُهُ ، وحَفَرْتُهُ واحْتَفَرْتُه ، وجَرَحْتُه واجْتَرَحْتُهُ ، وفي التَّنْزِيلِ : ﴿ ٱجْتَرَحُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾ [سورة الجاثية ٤٥/ ٢١] ، وفيه :
499 ﴿ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ ﴾ [سورة الأنعام ٦/ ٦٠] ؛ وكذلك «فَدَيْتُهُ» ، و «افْتَدَيْتُهُ» ، وهَذَا كَثِيرٌ .

وأَمَّا قَوْلُه تَعَالَىٰ : ﴿ فَأَتْبَعُوهُم مُّشْرِقِينَ ﴾ [سورة الشعراء ٢٦/ ٦٠] = فَتَقْدِيرُه : فأَتْبَعُوهُم جُنُودَهُم ، فَحُذِفَ أَحَدُ المَفْعُولَيْنِ ، كما حُذِفَ في قَوْلِه[٢] : ﴿ لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ ﴾[٣] [سورة الكهف ١٨/ ٢] ، ومِنْ قَوْلِه : ﴿ لَّا يَكَادُونَ يُفْقِهُونَ قَوْلًا ﴾[٤] [سورة الكهف ١٨/ ٩٣] ، [و][٥] المَعْنَى : لا يُفْقِهُونَ أَحَداً [قَوْلاً][٦] ، ولِيُنْذِرَ النَّاسَ بَأْساً شَدِيداً = ﴿ وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ ﴾ [سورة الأنعام ٦/ ٥١] أي : عَذَابَه ، أَوْ حِسَابَه[٧] .

فقَوْلُه : ﴿ فاتَّبَعَ سَبَبًا ﴾[٨] [سورة الكهف ١٨/ ٨٥] إِنَّما هُوَ «افْتَعَل» [91/1] الذي [هُوَ][٩] لِلْمُطَاوَعَةِ ، فَتَعَدَّى إلى مَفْعُولٍ واحِدٍ ، كَقَوْلِه : ﴿ وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَـٰطِينُ ﴾ [سورة البقرة ٢/ ١٠٢] ، ﴿ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ ﴾ [سورة الشعراء ٢٦/ ١١١] .

فَأَمَّا [قِرَاءَتُهُم][١٠] : ﴿ فَأَتْبَعُوهُم مُّشْرِقِينَ ﴾ [سورة الشعراء ٢٦/ ٦٠] = فالمَعْنَى :

---

(١) في صل : فعل ، وأثبت ما في مو ويق والحجة .
(٢) في صل : من قوله ، وأثبت ما في مو ويق والحجة .
(٣) كشف المشكلات ٧٤٠ ـ ٧٤١ ، ٢٧٥ ، ٩٢٠ ، وما يأتي ٨٤١ في رقم ١٣١ و٨٤٣ في رقم ١٣٥ .
(٤) فيمن قرأ بضم الياء وكسر القاف وهما حمزة والكسائي ، وقرأ الباقون بفتحهما ، والسبعة ٣٩٩ ، والحجة ٥/ ١٧٢ ، وكشف المشكلات ٧٧٦ ، وما يأتي ٨٤٧ برقم ١٤٤ .
(٥) من مو ويق .
(٦) من الحجة .
(٧) بعده في الحجة سطر ترك الجامع نقله .
(٨) في قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو ، السبعة ٣٩٨ ، والحجة ٥/ ١٦٦ .
(٩) من الحجة .
(١٠) أي قراءة القَرَأَة السبعة أئمة الأمصار .

أَتْبَعُوهُم جُنُودَهُم مُشْرِقِينَ][(١)] .

[و][(٢)] قَوْلُه تعالى : ﴿ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُۥ بَغْيًا وَعَدْوًا ﴾[(٣)] [سورة يونس ١٠/ ٩٠] تَقْدِيرُه : أَتْبَعَهُم فِرْعَونُ طَلَبَه إِيَّاهم ، وتَتَبُّعَه لهم[(٤)] .

[و][(٥)] كَذَلِكَ ﴿ فَأَتْبَعَهُۥ شِهَابٌ مُّبِينٌ ﴾[(٦)] [سورة الحجر ١٥/ ١٨] المَعْنَى : أَتْبَعه شِهَابٌ مُبينٌ الإِحْرَاقَ ، أَوِ المَنْعَ[(٧)] مِنِ اسْتِرَاقِ السَّمْعِ .

وقَوْلُه تَعَالى : ﴿ وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ [سورة هود ١١/ ١١٦] مُطَاوِعُ[(٨)] «تَبِعَ»[(٩)] تَعَدَّى إِلى مَفْعُولٍ واحِدٍ . ومِثْلُه : ﴿ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ ﴾ [سورة الشعراء ٢٦/ ١١١] . 500

ومَنْ قَرَأَ[(١٠)] ﴿ فَأَتْبَعَ سَبَبًا ﴾ [سورة الكهف ١٨/ ٨٥] أَيْ[(١١)] : أَتْبَعَ سَبَباً[(١٢)] سَبَباً ،

---

(١) زيادة من مو ويق والحجة . وكان في مو ويق « جندهم » فأثبت لفظ الحجة ، وقد سلف بهذا اللفظ قبل قليل .

(٢) زيادة من مو ويق والحجة .

(٣) تفسير الطبري ١٢/ ٢٧٣ وفيه عن الكسائي أنه إذا أُريد أنه أتبعهم خيراً أو شراً فالكلام أتبعهم بهمز الألف اهـ وعند غيره أن تبع وأتبع بمعنى واحد ، وهو القول ، وانظر إعراب القرآن ٥١٦ .

(٤) في النسخ : طلبته إياهم أو تتبعه ، والصواب من الحجة . الطلب مصدر ، والطَّلِبة : ما طلبته من شيء .

(٥) من مو ويق والحجة .

(٦) تفسير الطبري ١٤/ ٣١ وفيه أتبع بمعنى تبع .

(٧) في يق ومطبوعة الحجة : والمنع .

(٨) في الحجة : فمطاوع .

(٩) ليس في مو ويق .

(١٠) وهم ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي ، انظر ٨٣٤ ح ٨ .

(١١) قوله « ومن قرأ . . . أي » من تصرُّف الجامع ، وقد سلف التعليق على مثل هذا الاستعمال ٤٠ برقم ٧١ ح ٨ ، و١٨١ ، ١٨٤ ، ٤٤٦ .

(١٢) لفظ الحجة : وقراءة عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي ﴿ فَأَتْبَعَ سَبَبًا ﴾ تقديره فأتبع سبباً اهـ وفي المطبوعة : وقرأه عاصم إلخ .

أَوْ : أَتْبَعَ أَمْرَهُ سَبَباً ، أَوْ : أَتْبَعَ ما هُوَ عليه سَبَباً[١] .

١٢٠ ـ وقَوْلُه[٢] : ﴿ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِۦ ﴾[٣] [سورة طه ٢٠/ ٧٨] فَقَدْ[٤] تَكُونُ «البَاءُ» زِيَادَةً[٥] ، أَيْ : أَتْبَعَهُم جُنُودَه .

وقَدْ تَكُونُ «الباء» لِلْحَالِ[٦] ، أَيْ : أَتْبَعَهُم عُقُوبَتَه ، ومَعَهُ جُنُودُه .

١٢١ ـ [و][٧] قَوْلُه : ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ ﴾[٨] [سورة الأعراف ٧/ ١٨٦] «هَدَى» فِعْلٌ يَتَعَدَّى[٩] إلى مَفْعُولَيْنِ ، يَتَعَدَّى إِلى الثَّاني منهما بِأَحَدِ حَرْفَي جَرٍّ[١٠] : «إِلى» ، و«اللامِ» .

فَمِنْ تَعَدِّيهِ بـ «إِلى» قَوْلِه : ﴿ فَٱهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْجَحِيمِ ﴾ [سورة الصّافّات ٣٧/ ٢٣] ، [ومنه][١١] ﴿ وَٱهْدِنَآ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلصِّرَٰطِ ﴾ [سورة صٓ ٣٨/ ٢٢] .

ومِنْ تَعَدِّيهِ بـ «اللام» قَوْلُه تَعَالى : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا ﴾ [سورة الأعراف ٧/ ٤٣] ، وقَوْلُه : ﴿ قُلِ ٱللَّهُ يَهْدِى لِلْحَقِّ ﴾ [سورة يونس ١٠/ ٣٥] . 501

فهَذَا الفِعْلُ بِتَعَدِّيه مَرَّةً بـ «اللامِ» ، وأُخْرَى بـ «إلى» = مِثْلُ : ﴿أَوْحَىٰ﴾ في

---

(١) هذا آخر ما نقله من الحجة ٥/ ١٦٨ ، وبعده فيه كلام تركه الجامع .

(٢) عن الحجة ٥/ ٢٤١ بتصرف .

(٣) كشف المشكلات ٨٤٨ والمصادر ثمة ، والفريد ٤/ ٤٤١ ، وما سلف ٤٥١ برقم ٣٣ .

(٤) عبارة أبي عليّ : ومن قطع الهمزة هنا فقال ﴿ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِۦ ﴾ = فالباء زائدة اهـ فالفاء في لفظ أبي علي جواب مَن ، فتصرَّف فيها الجامع بما جعل الفاء في خبر المبتدأ ، ولا تقع فيه إلا على ما يعزى إلى أبي الحسن ، انظر التعليق على المسألة في كشف المشكلات ٣٤٨ .

(٥) كما تزاد في كثير من المفعولات ، انظر الحجة . وفي يق : زائدة ، وكذا في الحجة .

(٦) انظر ما سلف ٤٥١ . وكلا القولين متكلَّف ، والظاهر أنَّ أَتبع بمعنى تبع متعدٍ إلى واحد .

(٧) زيادة مني .

(٨) كشف المشكلات ٤٨٨ والمصادر ثمة .

(٩) قوله هدى فعلٌ يتعدى إلى آخر ما يأتي من كلام في الآية سلخه من الحجة ١/ ١٨٣ ـ ١٨٤ . وعبارة أبي عليّ : وأمّا الفعل من الهدى فيتعدَّى إلخ .

(١٠) في صل : الجر، وأثبت ما في مو ويق والحجة .

(١١) زيادة من مو ويق .

قوله : ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ﴾ [سورة النحل ١٦/٦٨] ، وقَوْله : ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ [سورة الزلزلة ٩٩/٥] .

وقد يُحْذَفُ الحَرْفُ مِنْ قَوْلِهِم[١] : هَدَيْتُه لِكَذا ؛ وإِلى كَذَا ، فَيَصِلُ الفِعْلُ إلى المَفْعُولِ الثَّاني ، كما قالَ : ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾[٢] [سورة الفاتحة ١/٦] . أَيْ دُلَّنا عليه ، واسْلُكْ بنا فيه ، فَكَأَنَّه[٣] سُؤَالٌ واسْتِنْجازٌ لِمَا وُعِدُوا به في قَوْلِه[٤] : ﴿يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾[٥] [سورة المائدة ٥/١٦] أَيْ : سُبُلَ دَارِ السَّلامِ ، بِدَلالَةِ قَوْلِه : ﴿لَهُمْ دَارُ ٱلسَّلَٰمِ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [سورة الأنعام ٦/١٢٧] .

١٢٢ - ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه : ﴿ثُمَّ ٱئْتُوا۟ صَفًّا﴾[٦] [سورة طه ٢٠/٦٤] أَيْ : ثُمَّ ائْتُوني صَفّاً ، إِنْ جَعَلْتَ ﴿صَفًّا﴾ حالاً[٧] أَضْمَرْتَ المَفْعُولَ . ويَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ «الصَّفَّ»[٨] مَفْعُولاً به .

١٢٣ - ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تعالى : ﴿إِمَّآ أَن تُلْقِىَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ﴾[٩] [سورة طه ٢٠/٦٥] أَيْ : إِمَّا أَنْ تُلْقِيَ العَصَا ، وإِمَّا أَنْ نَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَى ما مَعَه .

502

قالَ : ﴿بَلْ أَلْقُوا۟﴾ [٦٦] أي : أَلْقُوا ما مَعَكم .

---

(١) في يق : من قولك ، وفي صل ومو : الحرف في قولك من قولهم ، بإقحام هذين اللفظين « في قولك » ، وأثبت لفظ الحجة في أحد أصليها ، وفي الآخر : في قوله .
(٢) انظر ما سلف ١٨٧ برقم ١ وما يأتي ١٠٤٤ في رقم ٢٢ .
(٣) في مو ويق وأحد أصلي الحجة : وكأنه .
(٤) في النسخ : وعدوا به وقوله ، والصواب من الحجة .
(٥) سلف ١٤٣ برقم ١٧٠ .
(٦) كشف المشكلات ٨٣٥ والمصادر ثمة ، ومعاني القرآن للزجاج ٣/٢٩٧ ، وتفسير الطبري ١٦/١٠٦ .
(٧) اقتصر عليه الطبري ، وأجازه الزجاج ومن وافقه ، وهو أحسن الوجهين كما في كشف المشكلات .
(٨) وهو المُصَلَّى ، أجازه الزجاج ومن وافقه .
(٩) تفسير الطبري ١٦/١٠٧ - ١٠٩ ، والمصادر المذكورة في كشف المشكلات ٨٣٦ ح ٥ .

ومِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ يَتَّسِعُ على العَادِّ الخَرْقُ اتِّسَاعَهُ على الرَّاقِعِ(١) . **[91/2]** .

١٢٤ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ ﴾(٢) [سورة الضحى ٩٣/ ٥] .
قال كَعْبٌ(٣) : أَلْفَ قَصْرٍ في الجَنَّةِ ، كُلُّ قَصْرٍ مَخْلُوقٌ مِنْ دُرٍّ واحِدٍ .

﴿ فَتَرْضَىٰٓ ﴾ [٥] [قيل](٤) : أَفَتَرْضَى بالعَطَاءِ عَنِ المُعْطِي ؟ قال : بَلَى(٥) .

﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ ﴾ [٦] أي فآوَاكَ(٦) .

﴿ وَوَجَدَكَ ضَآلًّا ﴾ [٧] عَنِ الطَّرِيقِ(٧) .

﴿ فَهَدَىٰ ﴾ [٧] أي : فَهَدَاكَ(٨) .

﴿ فَأَغْنَىٰ ﴾ [٨] أي : فَأَغْنَاكَ(٩) ؛ كما قال : ﴿ أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ ﴾ [سورة النجم ٥٣/ ٤٨] ، و﴿ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ﴾ [سورة النجم ٥٣/ ٤٣] ، و﴿ أَمَاتَ وَأَحْيَا ﴾ [سورة النجم ٥٣/ ٤٤] ، فحَذَفَ المَفْعُولَ فِيهِنَّ كُلِّهِنَّ .

---

(١) الخَرْق : الشَّق في الثوب وغيره ، والراقع مِن رقع الثوب والأديم : أَلْحَم خَرْقه ، عن اللسان . ومن كلامهم في الأمر لا يستطاع تداركه لتفاقمه : اتَّسع الخرقُ على الراقع ، انظر جمهرة الأمثال ١/ ١٦٠ ، والمستقصى ١/ ٣٥ ، ووقع في شعرهم ، انظر المجتنى ١٥١ . ونحو هذه العبارة في كشف المشكلات ٦٩١ ، ٧٧٦ .

(٢) تفسير الطبري ٢٤/ ٤٨٨ ، والواحدي البسيط ٢٤/ ١٠٧ ، والماوردي ٤/ ٤٧١ ـ ٤٧٣ ، والثعلبي ٦/ ٤٧٨ ، ومجمع البيان ١٠/ ٤٣٠ ، والدر المنثور ١٥/ ٤٨٤ ، وما سلف ٥٨٧ برقم ٥٦ .

(٣) لم أصب ما نسبه إليه . وروي عن ابن عباس أنه أعطاه في الجنة ألف قصر من لؤلؤ ترابه المسك في كل قصر ما ينبغي له اهـ وقيل أعطي الشفاعة ، وغير ذلك ، انظر الدر المنثور وغيره .

(٤) من مو ويق .

(٥) لم أُصب هذا القول . وكأنه مأخوذ مما روي عن عليّ أنَّ رسول الله ﷺ قال : أشفع لأمتي حتى يناديني ربّي : أرضيت يا محمد ؟ فأقول نعم يا رب رضيت ، انظر الدر المنثور وغيره .
وكان في النسخ : قال فلا ، محرفاً .

(٦) سلف ٥٨٧ في رقم ٥٦ .

(٧) في شعاب مكة وأنت صغير فهداك إلى جدك عبد المطلب ، انظر مجمع البيان وغيره . وقيل في المضلول عنه غير ذلك ، انظر ما سلف ٥٨٨ برقم ٥٦ .

(٨) سلف ٥٨٨ برقم ٥٦ .

(٩) سلف ٥٨٨ برقم ٥٦ .

١٢٥ ـ [وقَوْلُه][١] : ﴿ لَآ أَعۡبُدُ مَا تَعۡبُدُونَ ﴾[٢] [سورة الكافرون ١٠٩/٢] أي : تَعْبُدُونَه ، ﴿ وَلَآ أَنتُمۡ عَٰبِدُونَ مَآ أَعۡبُدُ ﴾ [٣، ٥] أي : ما أَعْبُدُهُ ، وكَذَلِكَ : ﴿ مَّا عَبَدتُّمۡ ﴾ [٤] أي : ما عَبَدْتُمُوهُ[٣] .

١٢٦ ـ [وقَوْلُه][٤] : ﴿ فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ ﴾[٥] [سورة النصر ١١٠/٣] أَيْ : فَسَبِّحْهُ[٦] .

١٢٧ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تَعالى : ﴿ وَلَقَدۡ فَتَنَّا سُلَيۡمَٰنَ وَأَلۡقَيۡنَا عَلَىٰ كُرۡسِيِّهِۦ جَسَدًا ﴾[٧] [سورة صٓ ٣٨/٣٤] ، التَّقْدِيرُ[٨] : وأَلْقَيْناهُ على كُرْسِيِّهِ جَسَداً[٩] [أي][١٠] ذا جَسَدٍ ، أَي : مَرِيضاً ، فقَوْلُه : ﴿ جَسَدًا ﴾ في مَوْضِعِ الحَالِ ، والمَفْعُولُ مَحْذُوفٌ .

وقال قَوْمٌ بِخِلافِ[١١] هَذَا ، وجَعَلُوا[١٢] «جسداً» مَفْعُولاً به[١٣] ، وأَنَّه

---

(١) زيادة مني .

(٢) كشف المشكلات ١٤٨٧ ـ زيادات مخطوطة طنطا اللوح ١٢٦/ ٢ ، والإبانة ٥٢٢ برقم ٢٦١٥ ـ ٢٦١٨ والمصادر ثمة ، وما سلف ٦٧١ برقم ٨٤، وما يأتي ١٥٣٧ في رقم ٥، و١٥٧٠ برقم ١٨ .

(٣) هذا الظاهر والوجه فيها أنهن موصولات وقيل غير ذلك. وفي مو ويق أي أعبده ، أي عبدتموه .

(٤) زيادة مني .

(٥) سلف ٤٥٩ برقم ٤٩ .

(٦) أي فسبّحه حامداً أو بأن تحمده ، انظر ما سلف .

(٧) كشف المشكلات ١١٤٧ والمصادر ثمة ، وتفسير الماوردي ٣/ ٤٤٨ ، والبسيط ١٩/ ٢٠٦ ، ومجمع البيان ٨/ ٣٩٨ .

(٨) وهو قول أبي مسلم محمد بن بحر الأصبهاني فيما نقله عنه الطبرسيّ ، والتقدير عنده : وأَلقينا منه جسداً ، وجسداً حال ، وحكى الماوردي قول ابن بحر باختصار ، وانظر ما علقناه في كشف المشكلات .

(٩) ليس في مو ويق .

(١٠) زيادة مني .

(١١) ههنا آخر اللوح ١٣٩/ ٢ من مو ، واللوح ١٤٠ ساقط منها .

(١٢) في صل : وجعلوه ، خطأ صوابه من يق .

(١٣) هذا قول غير ابن بحر ومن تبعه .

503 أَقْعِدَ(١) مَكَانَه جَسَدٌ آخَرُ(٢) ، في قِصَّةٍ يَذْكُرُونَها طَوِيلَةٍ(٣) .

١٢٨ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه : ﴿ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ ﴾(٤) [سورة النمل ٢٧/ ٢٣] أَيْ : أُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ شَيْئاً(٥) .

١٢٩ ـ وعليه قَوْلُه : ﴿ فَغَشَّىٰهَا مَا غَشَّىٰ ﴾(٦) [سورة النجم ٥٣/ ٥٤] أَيْ : ما غَشَّاها إِيَّاهُ ، فَحَذَفَ المَفْعُولَيْنِ جَمِيعاً .

١٣٠ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تَعَالى : ﴿ وَٱلْبُدْنَ جَعَلْنَٰهَا لَكُم مِّن شَعَٰٓئِرِ ٱللَّهِ ﴾(٧) [سورة الحج ٢٢/ ٣٦]، فـ«جَعَلَ» هُنَا مِنْ أَخَوَاتِ «ظَنَنْتُ»، وقَدْ قَالُوا: «زَيْداً ظَنَنْتُه مُنْطَلِقاً»، [أَلَا تَرَى أَنَّ تَقْدِيرَهُ: أَظَنَنْتَ زَيْدًا مُنْطَلِقًا](٨) فَلمَّا أَضْمَرْتَ الفِعْلَ [الأَوَّلَ](٨) فَسَّرْتَهُ بِقَوْلِكَ «ظَنَنْتُه» ، وحَذَفْتَ المَفْعُولَ الثَّانِيَ مِنَ الفِعْلِ الأَوَّلِ المُقَدَّرِ اكْتِفَاءً بالمَفْعُولِ الثَّانِي الظَّاهِرِ في الفِعْلِ الآخِرِ ، وكَذَلِكَ بَقِيَّةُ أَخَوَاتِ «ظَنَنْتُ» .

١٣١ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تعالى ﴿وَدَعْ أَذَىٰهُمْ ﴾(٩) [سورة الأحزاب ٣٣/ ٤٨] ، والتَّقْدِيرُ : دَعِ الخَوْفَ مِنْ أَذَاهُم(١٠) . فَحُذِفَ المَفْعُولُ والجَارُّ ، كَقَوْلِه :

---

(١) يؤخذ من كلام المفسرين أنه جسد ولدٍ له أماته الله وألقى جسده على كرسيه ، وقيل غير ذلك .

(٢) في صل : ما أقعد ، بإقحام ما . وفي يق : أقعد بمكانه جسدًا لا غير في ، كذا .

(٣) من القصص الإسرائيليّات ، انظر كشف المشكلات والمصادر ثمة .

(٤) كشف المشكلات ١٠٠٦ ، ١٣٥٧ والمصادر ثمة ، والبسيط ١٧/ ٢٠٧ ، والتنبيه ١٥٤ ، ٤٢٨ ، والمحتسب ١/ ١٢٥ ، ٣٦٣ ، و٢/ ٣٣٥ ، وما يأتي ٨٤٥ في رقم ١٤٣ و١٣٣٠ برقم ٣ .

(٥) وهو قول الأخفش في معاني القرآن له ٤٠٨ ، وأبي علي فيما حكاه عنه في البسيط ، وابن جني ومن وافقهم ، وانظر كشف المشكلات .

(٦) كشف المشكلات ١٢٩٨ والمصادر ثمة ، والإبانة ٤٧٥ .

(٧) كشف المشكلات ٩٠٧ والمصادر ثمة ، والحجة ٣/ ٣٦٩ و٦/ ١٩٢ .

(٨) زيادة من يق .

(٩) كشف المشكلات ١٠٨٣ ، ٩١٩ ، والمصادر ثمة ، وما يأتي ١٤٧٤ برقم ٣ .

(١٠) لم أجد هذا التأويل لغيره ، وانظر ما علقناه في كشف المشكلات ١٠٨٣ ح ٤ .

﴿ لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا ﴾[١] [سورة الكهف ١٨/ ٢] .

١٣٢ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تعالى : ﴿ فَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا ﴾[٢] [سورة البقرة ٢/ ٢٠٠] . قِيْلَ[٣] : التَّقْدِيرُ : آتِنَا ما نُريد في الدُّنْيَا ، فَحُذِفَ المَفْعُولُ الثَّاني .

وقِيل[٤] : «في» زَائِدَةٌ ، أي : آتِنا الدُّنْيَا .

١٣٣ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تعالى ﴿ إِلَّا بَلَٰغًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِسَٰلَٰتِهِۦ ﴾[٥] [سورة الجن ٧٢/ ٢٣] يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ المُرَادُ بـ «البَلاغ» : ما بَلَغَ النَّبيَّ ـ صلى الله عليه وآلِه ـ عَنِ اللهِ ، وأَتَاهُ[٦] . والمَعْنَى: لا يُجِيرُني إلا أَنْ أَعْمَلَ بما أَتَانِي[٧] ، وهُوَ قَوْلُه : 504
﴿ إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ [92/1] هَٰذِهِ ٱلْبَلْدَةِ ٱلَّذِى حَرَّمَهَا ﴾ [سورة النمل ٢٧/ ٩١] .

= وقال صاحب البسيط ١٨/ ٢٦٧ عقب ما حكاه من قول الزجاج في معاني القرآن له ٤/ ١٧٥ في تأويله : دعهم لا تجازهم عليه إلى أن تؤمر فيه بأمر اهـ= قال : وعلى هذا التقدير : **دع مكافأة أذاهم**، ولهذا صار المعنى : اصبر على أذاهم اهـ وقوله اصبر على أذاهم هو قول ابن عباس وقتادة .

(١) سلف ٨٣٤ في رقم ١١٩ ، ويأتي ٨٤٣ في رقم ١٣٥ .

(٢) البسيط ٤/ ٦١ ، والبحر ٢/ ١٠٤ ، والدر المصون ٢/ ٣٤١ .

(٣) بهذا اللفظ في البحر ولم يسمِّ مصدره .

(٤) لا أعرف هذا التَّقدير الفاسد لأحدٍ ، وذكره أبو حيان ولم ينسبه إلى أحد ولا أسنده إلى مصدر ، وهو قول ساقط كما قال ، وانظر الدر المصون .

(٥) معاني القرآن للفراء ٣/ ١٩٥ ، وللزجاج ٥/ ١٨٤ ، وتفسير الطبري ٢٣/ ٣٤٩ ، والواحدي البسيط ٢٢/ ٣٢٦ ، والماوردي ٤/ ٣٢٨ ، والرازي ٣٠/ ١٦٥ ، وغرائب التفسير ٢/ ١٢٦٣ ، ومجمع البيان ١٠/ ١٧٠ ، والفريد ٦/ ٢٤٥ .

(٦) في مجمع البيان عن ابن بحر الأصبهاني أنَّ بلاغاً يحتمل معنيين ، أحدهما : إلا ما بلغني من الله أي لا يجيرني شيء إلا ما أَتاني من الله ، فلا فرق بين أن يقول بلغني كتابه وأن يقول : أتاني كتابه اهـ. وقوله «عن الله» ليس في يق، وضبط في صل ما بُلِّغ النبي، والصواب ما أثبت.

(٧) هذا تقدير ابن بحر الأصبهاني ، وعبارته فيما حكاه عنه صاحب الغرائب : قل لن يجيرني إلا العمل بما يبلغني من الله اهـ . وفي صل: وآتاه. . . آتاني، والصواب من يق.

ويَجُوزُ[١] أَنْ يَكُونَ المُرَادُ به ما يُبَلِّغُه[٢] عَنِ الله إلى خَلْقِه ، كما قال : ﴿ إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ﴾ [سورة الشورى ٤٢/٤٨] أي : أَنْ تُبَلِّغَ ما أُمِرْتَ في أَدَاءِ الرِّسَالَةِ .

فعَلَى الأَوَّلِ يَكُونُ ﴿ وَرِسَٰلَٰتِهِۦ ﴾ جَرًّا عَطْفاً[٣] على لَفْظَةِ ﴿ ٱللَّهِ ﴾ .

وعلى الثَّانِي يَكُونُ نَصْباً عَطْفاً على المَفْعُولِ المَحْذُوفِ[٤] الذي يَقْتَضِيه «بَلاغٌ» ، فَكَأَنَّه قال : إلا أَنْ أُبَلِّغَ عَنِ[٥] اللهِ ما يُحِبُّ هُوَ أَنْ يُعْرَفَ ، وتُعْتَقَدَ صِفَاتُه .

١٣٤ - فأَمَّا قَوْلُه : ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ ﴾[٦] [سورة المؤمنون ٢٣/ ٤] أي[٧] : يَفْعَلُونَ ، ويَعْمَلُونَ بالطَّاعَةِ لأَجْلِ طَهَارَةِ النَّفْسِ عَنِ المَعَاصِي[٨] ، كَقَوْلِه ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ﴾ [سورة الأعلى ٨٧/ ١٤-١٥] و﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴾[٩] [سورة الشمس ٩١/٩] .

١٣٥ - ومِنْ حَذْفِ المَفْعُولِ قَوْلُه : ﴿ عَلَىٰٓ أَن نُّبَدِّلَ أَمْثَٰلَكُمْ ﴾[١٠] [سورة الواقعة ٥٦/ ٦١]

---

(١) وهو قول جماهير المفسرين وأهل التأويل ، وهو ثاني الوجهين اللذين ذكرهما ابن بحر .

(٢) في صل : المراد بالبلاغ ما يبلغ به ، والوجه ما أثبت من يق .

(٣) وهو الظاهر عند أبي حيان ، وتقديره : بلاغاً عن الله وعن رسالاته ، فتعقبه تلميذه صاحب الدر المصون بأنه تجوَّز في جعله مِن بمعنى عن ، فانظر كلامه .

(٤) لا أعرف هذا القول لأحد . ومثله ما ذهب إليه صاحب مجمع البيان أنه منصوب بالعطف على محذوف ، والتقدير : إلا بلاغاً من الله وآياته ورسالاته .
وأكثرهم على أنه منصوب بالعطف على بلاغاً ، فقدره الطبري : إلا أن أبلغكم من الله ما أمرني بتبليغكم إياه وإلا رسالاته اهـ وقال الزجاج : إلا أن أبلغ عن الله ما أرسلت به .
وبلاغاً بدل من ﴿ مُلْتَحَدًا ﴾ [٢٢] عند الزجاج ومن وافقه ، وعند الفراء ومن وافقه أنه استثناء منقطع .

(٥) في صل ويق : من ، ولعل الوجه ما أثبت .

(٦) كشف المشكلات ٩١٦ والمصادر ثمة ، وما يأتي ١٤٧٣ برقم ٢ .

(٧) هذه عبارته : **فأمَّا** قوله . . . **أي** ، والوجه أن يكون : **فالمعنى** ، أو فالتقدير . وقد سلف مثله ٤٠ في رقم ٧١ ح ٨ ، و١٨١ ، و١٨٤ و٤٤٦ .

(٨) في كشف المشكلات : لأَجل الطهارة وتزكية النفس عاملون الخيرَ ، وانظر التعليق ثمة .

(٩) فالتزكية تطهير النفس ، وليست من زكاة المال في شيء ، انظر ما يأتي ١٤٧٤ .

(١٠) كشف المشكلات ١٣١٧ والمصادر ثمة .

أَي : عَلَى أَنْ نُبدِّلَكم بأَمْثَالِكم(١) ، و ﴿ عَلَىٰٓ أَن نُّبَدِّلَ خَيۡرًا مِّنۡهُمۡ ﴾(٢) [سورة المعارج ٧٠/ ٤١] ، التَّقْدِيرُ على أَنْ نُبدِّلَهم بِخَيْرٍ منهم(٣) ، كَقَوْله : ﴿ لِّيُنذِرَ بَأۡسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنۡهُ ﴾(٤) [سورة الكهف ١٨/ ٢] .

١٣٦ ـ وأَمَّا قَوْلُه : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ إِذَا مَسَّهُمۡ طَٰٓئِفٌ مِّنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ تَذَكَّرُواْ ﴾ [سورة الأعراف ٧/ ٢٠١] = فالتَّقْدِيرُ : تَذَكَّرُوا اسْمَ اللهِ(٥) ، فَحُذِفَ .

505 ١٣٧ ـ وقال : ﴿ لِّمَنۡ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ ﴾(٦) [سورة الفرقان ٢٥/ ٦٢] أَيْ : [يَتَذَكَّرَ](٧) نِعَمَ اللهِ ، ويُفَكِّرَ(٨) لِيُدْرِكَ العِلْمَ بِقُدْرَتِهِ ، ويَسْتَدِلَّ على تَوْحِيدِه .

وتَخْفِيفُ حَمْزَةَ(٩) على أَنَّه يَذْكُرُ ما نَسِيَه في أَحَدِ هَذَيْنِ الوَقْتَيْنِ في الوَقْتِ الآخَرِ(١٠) . ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ على أَنْ يَذْكُرَ تَنْزِيهَ اللهِ وتَسْبِيحَه(١١) .

---

(١) فحذف المفعول الأول والجار من المفعول الثاني كما في كشف المشكلات ، والوجه أن يقدره : نبدل بكم أمثالكم ، لأن الباء تدخل على المتروك ، انظر ما علقناه في كشف المشكلات .

(٢) كشف المشكلات ١٣٨٧ والمصادر ثمة .

(٣) فحذف المفعول الأول والجار من المفعول الثاني كما في كشف المشكلات، وانظر ما علقناه ثمة .

(٤) سلف ٨٣٤ في رقم ١١٩ و٨٤٣ في رقم ١٣١ .

(٥) في تفسير الطبري ١٠/ ٦٤٦ : تذكروا عقاب الله وثوابه ووعده ووعيده اهـ .

(٦) سلخ ما يأتي في الآية من الحجة ٣/ ٤٣١ باختصار مواضع منه ، وانظر البسيط ١٦/ ٥٧٠ ونقل فيه من الحجة .

(٧) زيادة من الحجة .

(٨) وكذا في مخطوطة الحجة الجليلة خش ، وفي البسيط عنه : ويتفكر . وفي مطبوعة الحجة : ويذّكّر . وفي مطبوعة الحجة ٣/ ٤٢٩ في تفسير يذكّر في غير هذه الآية : يتفكر .

(٩) في قراءته ﴿ أَن يَذۡكُرَ ﴾ ، انظر السبعة ٤٦٦ ، والحجة ٥/ ٣٤٥ـ ٣٤٨ .

(١٠) يعني الليل والنهار في قوله : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ خِلۡفَةً لِّمَنۡ أَرَادَ ﴾ الآية .

(١١) بعده في الحجة ٣/ ٤٣١ ـ ٤٣٢ : أي يَذْكُر ما نُدِب إليه من قوله عزّ من قائل : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ ذِكۡرًا كَثِيرًا ۝٤١ وَسَبِّحُوهُ بُكۡرَةً وَأَصِيلًا ﴾ [سورة الأحزاب ٣٣/ ٤١] ويجوز أن يكون على : إرادةِ أَنْ يَذْكُرَ نِعَمَ الله عليه فيشكر لها إلخ اهـ وفي المطبوعة « على أراد » ، وأثبته من المخطوطة خش .

ورُوِيَ(١) عن الحَسَنِ(٢) [في قوله](٣) : ﴿ كَلَّآ إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ ﴾(٤) [سورة عبس ٨٠/ ١١] قال : القُرْآنُ(٥) .

وأَمَّا قَوْلُه : ﴿ فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ ﴾ [سورة عبس ٨٠/ ١٢] فتَقْدِيرُه أَنَّ ذَلِكَ مُيَسَّرٌ له ، كما قال : ﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ ﴾ [سورة القمر ٥٤/ ١٧](٦) ، أي : لأَنْ يُحْفَظَ ، ويُدْرَسَ ، فيُؤْمَنَ عليه التَّحْرِيفُ والتَّبْدِيلُ الذي جاز على غَيْرِه مِنَ الكُتُبِ لِتَيْسِيرِهِ لِلْحِفْظِ ، وكَثْرَةِ الدَّرْسِ له(٧) ، وخُرُوجِهِ بِذَلِكَ عَنِ الحَدِّ الذي يَجُوزُ مَعَهُ التَّبْدِيلُ له والتَّغْيِيرُ(٨) .

أي : مَنْ شاءَ اللهُ ذَكَرَه ، أَيْ ذَكَرَ القُرْآن(٩) .

١٣٨ ـ وقَالَ اللهُ تَعَالَىٰ : ﴿ فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفًا ﴾(١٠) [سورة البقرة ٢/ ١٨٢]

أي : خافَ ظُهُورَ الجَنَفِ(١١) .

---

(١) كان في صل ويق : «وأما قوله تعالى ﴿ فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ ﴾ فروي [يق روي]» خطأ صوابه ما أثبت من الحجة . والجامع ينقل كلام أبي عليّ . وقوله : وأما قوله إلخ سيأتي بعد قليل .

(٢) لم أجده عنه . وروي عن مقاتل .

(٣) زيادة من الحجة .

(٤) تفسير الطبري ٢٤/ ١٠٧ ، والماوردي ٤/ ٣٩٩ ، والواحدي البسيط ٢٣/ ٢١٦ ، والرازي ٣١/ ٥٧ ، ومجمع البيان ١٠/ ٣٠١ ، والفريد ٦/ ٣٤٣ .

(٥) حكى الواحدي عن أبي عليّ الجرجانيّ صاحب كتاب « نظم القرآن » قوله : ﴿ إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ ﴾ يعني به القرآن ، والقرآن مذكر إلاّ أنه لمّا جعل القرآن تذكرة أخرجه على لفظ التذكرة ، ولو ذكّره جاز ، كما قال في موضع آخر : ﴿ كَلَّآ إِنَّهُۥ تَذْكِرَةٌ ﴾ [سورة المدثر ٧٤/ ٥٤] إلخ اهـ.

(٦) وهي الآية ٢٢ و٣٢ و٤٠ من هذه السورة أيضاً .

(٧) في الحجة : ودَرْسِ الكَثْرة له .

(٨) في صل : معه لذلك له والتغيير ، خطأ صوابه من يق والحجة . وهذا آخر ما نقله الجامع منها .

(٩) هذا معنى ما روي عن مقاتل : من شاء الله ألهمه الذكر ، انظر تفسير الماوردي وغيره . بل الظاهر : **فمن شاء من عباد الله ذكره كما قال الطبري** .

(١٠) تفسير الطبري ٣/ ١٤٨ ـ ١٤٩ ، والبسيط ٣/ ٥٥٠ ـ ٥٥٢ ، ومجمع البيان ٢/ ٢٠ .

(١١) فحذف المفعول به المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، وفاته ذكر هذه الآية في الباب الثاني الذي عقده لحذف المضاف .
=

١٣٩ ـ وقَالَ : ﴿ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ﴾(١) [سورة المائدة ٥/ ٣] أي : وما أَكَلَ السَّبُعُ بَعْضَه ، فحُذِفَ .

١٤٠ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تَعَالَى(٢) : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰٓ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ ﴾(٣) [سورة الأنعام ٦/ ٤٢] أي : [92/2] أرسلنا رُسُلاً . 506

١٤١ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه(٤) : ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾(٥) [سورة الأنعام ٦/ ١٠٩]، مَفْعُولُ ﴿ يُشْعِرُكُمْ ﴾ مَحْذُوفٌ ، أي : ما يُشْعِرُكُم إِيمانَهُم(٦) .

و«ما» لَيْسَتْ بنَافِيَةٍ ، لأَنَّه(٧) يَبْقَى «يشعركم» بلا فَاعِلٍ . ولا يَكُونُ ضَمِيرَ الله تَعَالى(٨) ، لأَنَّه أَعْلَمَنا أَنَّهُم لا يُؤْمِنُونَ بِقَوْلِه : ﴿ مَّا كَانُواْ لِيُؤْمِنُوٓاْ ﴾ [سورة الأنعام ٦/ ١١١] .

١٤٢ ـ ومِنْ حَذْفِ المَفْعُولِ قَوْلُه تعالى : ﴿ وَمَا ظَنُّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾(٩) [سورة يونس ١٠/ ٦٠] .

= ومعنى هذا التقدير في مجمع البيان ، وانظر شرحه للخوف وأنه إنما يكون لما لم يقع فكيف قال خاف وهو لما وقع .

(١) سلف ٨١٦ برقم ١٠٣ وكرَّر ههنا ما ذكره ثمة .

(٢) هٰهنا آخر اللوح ١٤٠/ ٢ الساقط من مو. وما جاء هنا برقم ١٤٠ ليس في يق.

(٣) تفسير الطبري ٩/ ٢٤٢ وغيره.

(٤) عن الحجة ٣/ ٣٧٧ بتصرف .

(٥) سلف ٢٧ برقم ٣٣ ، و٢٣٢ برقم ٣ وثمة تحقيق القول فيها .

(٦) و« ما » فيه استفهام وفاعل « يشعركم » ضمير « ما » ، عن الحجة .

(٧) في صل : لأنها ، والصواب من مو ويق ، أي لأنه إذا كانت نافية يبقى إلخ . وعبارة الحجة : ولا يجوز أن تكون نفياً لأنَّ الفعل فيه يبقى بلا فاعل اهـ .
وفي الإغفال ٢/ ١٩٥ : إن جعلته نفياً بقي الفعل بلا فاعل اهـ .

(٨) هذه عبارته وهي غير جيدة . يريد : ولا تكون « ما » نافية ويكون الفاعل ضمير الله تعالى .
وعبارة الحجة : فإن قلت : يكون نفياً ويكون فاعل يشعركم ضمير الله تعالى إلخ .

(٩) الإبانة ٢٠٣ برقم ٩٨٤ والمصادر ثمة، وزد حاشية الجَمَل ٢/ ٣٥٨، وتفسير أبي السعود ٦/ ٢٢٧ .

«فآ» قال(١) : الظَّرْفُ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ ، وهُوَ مَفْعُولٍ ثانٍ لـ «الظَّنِّ» ، أي : ما ظَنُّهم في الدُّنْيا حالَهم يَوْمَ القِيامَةِ ، و «ما» اسْتِفْهامٌ .

وقال في مَوْضِعٍ آخَرَ(٢) ﴿ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾ مُتَعَلِّقٌ بـ «الظَّنِّ» الذي هُوَ خَبَرُ المُبْتَدأ ، الذي هُوَ «ما» . أَلا تَرَى أَنَّه لا يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بـ «الكَذِبِ» ، ولا بـ﴿ يَفْتَرُونَ ﴾(٣) ، لأَنَّ ذَلِكَ لا يَكُونُ في الآخِرَةِ = كَأَنَّه : ما ظَنُّهم : أَشِدَّةُ العَذابِ أَم التَّجاوُزُ عنهم ؟

١٤٣ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تَعالَى : ﴿ وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ﴾(٤) [سورة إبراهيم ١٤/ ٣٤] .

قال الأَخْفَشُ(٥) : التَّقْدِيرُ : مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَأَلْتُمُوه [شَيْئاً](٦) ، فَحَذَفَه وأَضْمَرَه كما قال : ﴿ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ ﴾(٧) [سورة النمل ٢٧/ ٢٣] ، أَيْ : مِنْ كُلِّ شَيْءٍ في زَمَانِها [شيئاً](٨) .

وقال الكَلْبِيُّ(٩) : مِنْ كُلِّ ما سَأَلْتُمُوهُ وما لَمْ تَسْأَلُوه .

---

(١) « فآ » رمز أبي علي ، انظر ما سلف ٤٧٥ ح ٥ ، و٥١٥ ، ٥٢٧ ، ٥٣٠ ، ٧٠٨ ، ٨٣٠ ، وما يأتي ٨٨١ ، وغيره.
وكان في صل : « وقال » ، وفي مو « أو قال » وفي يق قال . ولعل الصواب ما أثبت . وكلام أبي عليٍّ في التذكرة أظن ، وليس في شيء مما طبع من آثاره كلام في الآية .

(٢) من التذكرة ، وفي مو ويق : « وفي موضع آخر » .

(٣) في صل : ولا يفترون ، وأثبت ما في مو ويق .

(٤) سلف ٦٠ برقم ٩١ ، و٢٢٩ في رقم ٥٩ ، وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٤/ ٩١ .

(٥) في معاني القرآن له ٤٠٨ .

(٦) من مو ويق .

(٧) سلف ٨٤٠ برقم ١٢٨ ، وما يأتي ١٣٣٠ برقم ٣ .

(٨) زيادة من مو ويق ، وقوله أي من كل شيء ليس في مو .

(٩) لم أصب نسبة هذا القول إليه . ونسب إلى ركانة بن هاشم في تفسير الطبري ١٣/ ٦٨٤ . وعزي إلى بعض المفسرين في تفسير الثعلبي ٣/ ٤٦٨ .

وقال قَوْمٌ(١) : هذا مِنَ العَامِّ الذي يُرَادُ به الخَاصُّ . قال سِيبَوَيْهِ(٢) : 507
«جاءَني أَهْلُ الدُّنْيَا ، وعَسَى أَنْ يَكُونَ قَدْ جَاءَ خَمْسَةٌ منهم»(٣) .

وقيل(٤) : ﴿ وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ﴾ [سورة إبراهيم ١٤/ ٣٤] لَوْ سَأَلْتُمُوهُ .

١٤٤ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تَعَالى : ﴿ لَّا يَكَادُونَ يُفْقِهُونَ قَوْلًا ﴾(٥) [سورة الكهف ١٨/ ٩٣] فيمَنْ ضَمَّ اليَاءَ(٦) ، أي : مَنْ يُخَاطِبُونَه شَيْئًا(٧) ، فَحُذِفَ أَحَدُ المَفْعُولَيْنِ .

وقيل : لا يُفْقِهُونَ عَنْ لِسَانِهم(٨) غَيْرَهُم(٩) . ولَوْ لَمْ يُفْقِهُوا(١٠) غَيْرَهُم شَيْئًا(١١) لَمَا صَحَّ أَنْ يَقُولُوا ويُفْهِمُوا .

---

(١) لا أعرف من عنى .

(٢) الكتاب ١/ ١١١ بولاق ١/ ٢١٨ هارون ، وشرحه للسيرافي ٢/ ١١٣ ـ ١١٤ .

(٣) عبارة الكتاب : كما يقول الرجل : جاءني أهل الدنيا وعسى أن لا يكون جاءه إلا خمسة منهم ، فاستكثرهم اهـ .
وأجاز النحاس في إعراب القرآن ٤٦٧ أن يكون على التكثير قال : وحكى سيبويه : ما بقي منهم مُخَبِّر ، وذلك معروف في كلام العرب اهـ ولمّا أصب ما حكاه عن سيبويه في كتابه . وأجاز ذلك الطبري في تفسيره ١٣/ ٦٨٣ .

(٤) أجازه الفراء في معاني القرآن ٢/ ٧٨ فمن وافقه .

(٥) كشف المشكلات ٧٧٦ ، والحجة ٥/ ١٧٢ ، وتفسير الطبري ١٥/ ٣٨٧ ، وما سلف ٨٣٤ في رقم ١١٩ .

(٦) وهما حمزة والكسائي ، انظر ما سلف ٨٣٤ ح ٤ .

(٧) في الحجة : لا يفقهون أحداً قولاً اهـ وهو ما وقع فيما سلف ٨٣٤ عن الحجة . وفي كشف المشكلات : لا يكادون يفقهون الناس قولاً اهـ والقولان في الكشف لمكي ٢/ ٧٦ .

(٨) في صل : غير لسانهم ، وفي مو ويق : عين لسانهم . ولعل الصواب ما أثبت .

(٩) ليس في مو ويق . ومكانه في صل : إياهم . ولعل الصواب ما أثبت . وقوله وقيل كأنَّه يعني قول الطبري : كانوا لا يكادون يفقهون غيرهم عنهم اهـ وفي تفسير الماوردي ٢/ ٥٠٦ : لايفهمون كلامهم غيرهم .

(١٠) في مو ويق : يفهموا . وقوله لو ليس في يق .

(١١) هذا اعتراض منه على التقدير الأول : لا يفقهون من يخاطبونه أو أحداً أو الناس شيئاً .

١٤٥ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تعالى : ﴿وَوَهَبْنَا لَهُم مِّن رَّحْمَتِنَا وَجَعَلْنَا لَهُمْ لِسَانَ صِدْقٍ عَلِيًّا﴾[١] [سورة مريم ١٩/ ٥٠] انْتِصابُ ﴿لِسَانَ﴾ بالفِعْل الثاني دُونَ الأَوَّلِ عِنْدَه[٢] . وعِنْدَ الأَخْفَشِ[٣] [«مِنْ» في][٤] ﴿مِّن رَّحْمَتِنَا﴾ زائِدَةٌ[٥] .

١٤٦ ـ وأَمَّا قَوْلُه : ﴿كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ﴾[٦] [سورة الأنبياء ٢١/ ١٠٤] = فَقِيلَ[٧] : «السِّجِلُّ» اسْمُ مَلَكٍ[٨] .

وقيل[٩] : اسْمُ رَجُلٍ كاتِبٍ ، فيَكُونُ المَصْدَرُ مُضَافاً إلى الفَاعِلِ ، «واللامُ» مِثْلُها في ﴿رَدِفَ لَكُم﴾[١٠] [سورة النمل ٢٧/ ٧٢] .

وقيل[١١] : «السِّجِلُّ» : الصَّحِيفَةُ تُطْوَى على ما فيها مِنَ الكِتَابَةِ ؛ والمَصْدَرُ مُضَافٌ إلى المَفْعُولِ ، أَيْ : كما يُطْوَى السِّجِلُّ على الكِتَابِ[١٢] .

---

(١) تفسير الطبري ١٥/ ٥٥٧ .

(٢) أي عند سيبويه . يريد قياس مذهبه في مسألة التنازع : أن الأَولى إعمال العامل الثاني ، انظر التعليق على المسألة في كشف المشكلات ٣٦٧ ح١ ، والإبانة ٣٥٧ ح٢ ، وما سلف ٤٤١ ، ٥٣٢ .

(٣) في صل : وعلى قول الأخفش ، وأثبت ما في مو . يريد قياس مذهبه فيما حكي عنه من زيادة مِن في الواجب ، انظر ما سلف ٦٨١ في رقم ٧ ح ٩ .

(٤) من مو .

(٥) في صل : ما زائدة ، خطأ صوابه من مو ويق . وفي يق : وعلى قول الأخفش من زائدة .

(٦) **عن الحجة** ٥/ ٢٦٣ ـ ٢٦٤ بتصرف. وانظر كشف المشكلات ٨٨١، وتفسير الطبري ١٦/ ٤٢٣ ، والبسيط ١٥/ ٢١٨ والمصادر المذكورة في الكشف ، وما يأتي ١٢٣٥ برقم ١٠١ . وفي صل « للكتاب » وهذه قراءة غير حمزة والكسائي وحفص ، وقرأ الباقون « للكتب » وهو ما في مو .

(٧) في النسخ : قيل ، والصواب ما أثبت، والفاء جواب أمّا .

(٨) وهو قول السُّدِّيّ وابن عمر ورواية عطاء عن ابن عباس ، وانظر ما علقناه في كشف المشكلات .

(٩) وهو قول ابن عباس في رواية أبي الجوزاء وعكرمة ، وانظر ما علقناه في كشف المشكلات .

(١٠) سلف ٧٨٥ ـ ٧٨٦ في رقم ٧٦ ـ ٧٧ و٨٢٥ في رقم ١١٠ وما يأتي ١١٤٤ في رقم ١٧ .

(١١) وهو قول قتادة كما في الحجة ، ومجاهد ، وهو قول ابن عباس في رواية عليّ بن أبي طلحة والعوفيّ عنه ، وانظر ما علقناه في كشف المشكلات .

(١٢) قوله والمصدر مضاف إلخ من كلام الجامع ، وانظر التعليق في كشف المشكلات .

وقَدَّرَه(١) [93/1] أَبُو عَلِيٍّ(٢) : كطَيِّ الطَّاوِي الصَّحِيفَةَ مُدْرَجاً فيها الكُتُبُ(٣) ، أَي : كَطَيِّ الصَّحِيفَةِ لِدَرْجِ الكُتُبِ فيها ، على تأْويلِ قَتادَةَ(٤) = وكَطَيِّ الصَّحِيفَةِ لِدَرْجِ الكُتُبِ ، فَحُذِفَ المُضَافُ ، والمَصْدَرُ مُضَافٌ إلى الفَاعِلِ ، على قَوْلِ السُّدِّيِّ(٥) ، والمعنى : كَطَيِّ زَيْدٍ الكُتُبَ(٦) 508

١٤٧ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تعالَى : ﴿ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ ﴾(٧) [سورة الحج ٢٢/ ٥٢] مَفْعُولُ ﴿ أَلْقَى ﴾ مُضْمَرٌ ، أَيْ : أَلْقَى الشَّيْطَانُ في تِلاوَتِه ما لَيْسَ منه(٨) .

١٤٨ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه : ﴿ فَأَرْسِلْ إِلَىٰ هَٰرُونَ ﴾(٩) [سورة الشعراء ٢٦/ ١٣] ، أَيْ : أَرْسِلْنِي مَضْمُوماً إِلى هارُونَ(١٠) ، فحُذِفَ المَفْعُولُ ، والجَارُّ في مَوْضِعِ الحَالِ(١١) .

---

(١) في صل : وقد رواه ، خطأ صوابه من مو ويق .

(٢) في الحجة ٥/ ٢٦٤ .

(٣) في الحجة : والتقدير : كطيّ الطاوي الكتبَ . . . وكأن معنى قوله كطيّ السجل : كطيّ الصحيفة مدرجاً فيها الكتب اهـ فاختصر الجامع كلامه .

(٤) انظر ص ٨٤٨ ح ١١ .

(٥) انظر ص ٨٤٨ ح ٨ .

(٦) واللام فيه زائدة كما في قوله ﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾ ، انظر الحجة وما سلف قبل قليل .

(٧) تفسير الطبري ١٦/ ٦٠٢ ـ ٦١١ ، والقرطبي ١٤/ ٤٢٢ ـ ٤٣٢ ، والواحدي البسيط ١٥/ ٤٥٢ ـ ٤٧٠ .

(٨) ما رواه علي بن أبي طلحة عن ابن عباس : ألقى الشيطان في حديثه ، وتمنّى : إذا حدَّث نفسه . وفي تأويل الآية وسبب نزولها والكلام المُلْقى كلام كثير وفي يق : ما ليس فيها .

(٩) كشف المشكلات ٩٨٣ والمصادر ثمة .

(١٠) لا أعرف هذا التقدير المتكلف لغيره .

(١١) لو اقتصر على قول أبي علي في الحجة ٢/ ٢٤٠ : وقال ﴿ فَأَرْسِلْ إِلَىٰ هَٰرُونَ ﴾ فعدّى إلى الثاني والأول مقدر في المعنى ، التقدير : فأرسل رسولاً إلى هارون اهـ وانظر التعليق في كشف المشكلات .

١٤٩ - وأمَّا قَوْلُه : ﴿أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَاۚ﴾[(١)] [سورة القصص ٢٨/ ٢٥] فَلَيْسَ[(٢)] التَّقْدِيرُ : [أَجْرَ][(٣)] ما سَقَيْتَه لنا[(٤)] ، وهُوَ المَاءُ ، فلا يَكُونُ لِلْمَاءِ أَجْرٌ ، ولَيْسَ الجَزَاءُ لِلْمَاءِ ؛ إنَّما هُوَ لاسْتِقَائِهِ .

فإنْ قُلْتَ : اجْعَلِ المَعْنَى : لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ المَاءِ = لَمْ يَسْتَقِمْ أَيْضاً لأنَّ الأَجْرَ لاسْتِقَاءِ المَاءِ لا لِلْمَاءِ[(٥)] .

فإذا كانَ كَذَلِكَ ، كَانَ المَعْنَى[(٦)] : لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ السَّقْيِ لنا[(٧)] .

١٥٠ - ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تَعَالَى : ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾[(٨)] [سورة الأحقاف ٤٦/ ١٠] قال أَبُو عَلِيٍّ[(٩)] : ﴿أَرَءَيْتُمْ﴾ هَذِهِ تَتَعَدَّى إلى مَفْعُولَيْنِ ، الثَّاني منهما اسْتِفْهَامٌ ، والأَوَّلُ مَنْصُوبٌ ، وهُوَ ههنا مُضْمَرٌ ، وهُوَ[(١٠)] «القُرْآنُ» ، أي : أَرَأَيْتُمُ القُرْآنَ إنْ كانَ مِنْ عِنْدِ اللهِ . والمَفْعُولُ مَحْذُوفٌ ، وتَقْدِيرُه : أَتَأْمَنُونَ عُقُوبَتَه ، أَوْ : أَلَا تَخْشَوْنَ[(١١)] ←

---

(١) كشف المشكلات ١٠٢١ ، والإبانة ٣٧٩ والمصادر فيهما .

(٢) في النسخ : ليس ، والوجه ما أثبت، والفاء جواب أمَّا .

(٣) من مو ويق .

(٤) قال في كشف المشكلات : لا يجوز أن تكون « ما » ههنا موصولةً بتة ، ولا يكون على تقدير : أجر ما سقيته لنا اهـ .

(٥) قوله : فإن قلت اجعل المعنى ليجزيك أجر الماء إلخ كذا وقع ! وهو القول الأول نفسه ، ألا ترى أنه قال : فليس التقدير أجر ما سقيته لنا **وهو الماء** ؟ فلا معنى لتكريره أظن . ولم يقع في يق .

(٦) قوله : « ليجزيك أجر . . . المعنى » سقط من مو .

(٧) فثبت أنَّ « ما » مصدرية ههنا كما قال في كشف المشكلات . وفي الإبانة أجر سقيك غنمنا لنا اهـ .

(٨) كشف المشكلات ١٢٣٤ ، والبسيط ٢٠/ ١٦٧ - ١٦٩ ، والفريد ٥/ ٦٠١ .

(٩) هذا معنى كلامه في الحلبيات ٧٦ - ٧٧ .

(١٠) هذا أول اللوح ١/١٣٢ من مو .

(١١) في النسخ والحلبيات : أو لا تخشون ، والصواب ما أثبت عن البسيط وهو منقول من الحلبيات .

انْتِقَامَهُ[١] .

وقدَّرَهُ الزَّجَّاجُ[٢] : قُلْ أَرَأَيْتُمُ القُرْآنَ إِنْ كانَ مِنْ عِنْدِ اللهِ ، إلى قَوْلِه ﴿ فَـَٔامَنَ وَٱسۡتَكۡبَرۡتُمۡ ﴾[٣] [سورة الأحقاف ٤٦/ ١٠] أَفَتُؤْمِنُونَ بِهِ[٤] ؟ 509

١٥١ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تَعالَى : ﴿ وَمِنۡ ءَابَآئِهِمۡ وَذُرِّيَّٰتِهِمۡ وَإِخۡوَٰنِهِمۡۖ وَٱجۡتَبَيۡنَٰهُمۡ وَهَدَيۡنَٰهُمۡ ﴾[٥] [سورة الأنعام ٦/ ٨٧] ، فهذا على : ﴿ وَوَهَبۡنَا لَهُۥٓ إِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَۚ ﴾[٦] [سورة الأنعام ٦/ ٨٤] .

فالمَعْنَى : ووَهَبْنا مِنْ ذُرِّيَّاتِه فِرَقاً مُهْتَدِينَ[٧] ، لأَنَّ الاجْتِباءَ إنَّما يَقَعُ عَلَى مَنْ كانَ مُهْتَدِياً مُرْتَضًى ، فَحُذِفَ المَفْعُولُ به[٨] . 510

* * *

(١) قوله . أتأمنون وألا تخشون : جواب الشرط « إن كان » ولم تدخله الفاء لأنه جملة استفهام ، وقيل : الوجه أفتأمنون بالفاء ، انظر ما سلف ٦٥ ح١ .

(٢) في معاني القرآن له ٤/ ٣٣٥ . وعزي هذا القول في الفريد إلى أبي علي .

(٣) سياق التلاوة ﴿ قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كَانَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرۡتُم بِهِۦ وَشَهِدَ شَاهِدٞ مِّنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثۡلِهِۦ فَـَٔامَنَ وَٱسۡتَكۡبَرۡتُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ .

(٤) قوله : « وقدره الزجاج . . . أفتؤمنون به » ليس في مو . وفي معاني القرآن : وجواب ﴿ إِن كَانَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ ﴾ أتؤمنون اهـ كذا وقع ! .

(٥) كشف المشكلات ٤١٥ .

(٦) سلف ٨٢٨ برقم ١١٤ . وسياق التلاوة : ﴿ وَيَعۡقُوبَۚ كُلًّا هَدَيۡنَاۚ وَنُوحًا هَدَيۡنَا مِن قَبۡلُۖ وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ ﴾ الآية .

(٧) سلف التعليق على هذا التقدير ٨٢٨ ح ٥ .

(٨) بعده في صل اللوح ٢/ ٩٣ حتى اللوح ١٢٥/ ١ الباب الثاني عشر حتى الباب التاسع عشر ، وهي مؤخرة وموضعها مقدَّم ، انظر ما سلف من التعليق على الأبواب ١٢ ـ ١٩ . وموضع هذا الباب وما بعده في مو ويق صحيح .

[البَابُ الحَادِي والعِشْرُونَ](١)

هذا بَابُ ما جاءَ في التَّنْزِيلِ مِنَ الظُّرُوفِ التي يَرْتَفِعُ ما بَعْدَهُنَّ بِهِنَّ على الخِلافِ ، وما يَرْتَفِعُ [ما](٢) بَعْدَهُنَّ بِهِنَّ على الاتِّفَاقِ(٣)

وهُوَ بابٌ يَغْفُلُ عَنْهُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ .

---

(١) انظر ما سلف من التعليق على «الباب الأول» ص١٣ ح١ . وهٰهنا موضع هذا الباب في مو ويق . أمَّا صل فوقع فيها بعد الباب ٢٠ الأبواب ١٢ ـ ١٩ ثم ٢١ ، والباب ٢٠ مقدم وحقه التأخير ، انظر ما سلف من التعليق في صدور الأبواب السابقة ، و٨٥١ ح ٨ آخر الباب ٢٠ . وفي يق: الباب الحادي والعشرون فيما جاء إلخ .

(٢) زيادة مني .

(٣) للشيخين سيبويه ومن وافقه وأبي الحسن الأخفش ومن وافقه في مسألة ارتفاع الاسم بالظرف = مذهبان ، فيهما ما اختلفا فيه ، وما اتَّفقا عليه .
وذلك أنَّ مذهب سيبويه ومن معه ـ وهم جمهور البصريين ـ في الاسم الواقع بعد الظرف أوالجارّ والمجرور في قولك : في الدار زيدٌ ، وعندك عمرو = أنَّه يرتفع بالابتداء كما ارتفع مقدَّماً ، والظرف والجارّ والمجرور في موضع الخبر وفيهما ضمير المبتدأ ، وهذا كقولهم في « قائمٌ زيدٌ » زيد مبتدأ مؤخر وقائم خبره مقدماً عليه ، وفيه ضميره .
وذهب الأخفش والكوفيون إلى أنَّ الاسم يرتفع بالظرف والجار والمجرور كما يرتفع بالفعل ، وكذا قولهم في « قائمٌ زيدٌ » قائم مبتدأ وزيد مرتفع به ، وليس في الظرف والجار والمجرور ولا في قائم ضمير لارتفاع الاسم به . ونسب هذا المذهب في بعض المصادر ـ ومنها الإنصاف واللُّباب ـ إلى المبرِّد ، وهو عند تلميذه ابن السراج جائزٌ قبيح . ونسب إلى الأخفش موافقة سيبويه . وزعم أبو حيان أن عبارة سيبويه تحتمل المذهبين ، وليس كما زعم .
فإذا جرى الظرفُ أو الجارُّ والمجرور خبراً لمبتدأ، أو صفة لموصوف أو حالاً لذي حال، أو صلة لموصول، أو اعتمدا على نفي أو استفهام، أو كان الاسم الذي بعدهما أَنَّ وصلتَها = ارتفع الاسم بهما على المذهبين كما يرتفع باسم الفاعل إذا جرى في هذه المواضع لقيامهما مقام الفعل .
وخالف السيرافي في شرح الكتاب ٢/ ٣٨٤ فتأول كلام سيبويه على أنه لا يرفع الاسم بالظرف بل بالابتداء تقدم أو تأخر ، وتابعه الأعلم في النكت مغيراً على كلامه ، ووافقه السهيلي في نتائج الفكر ٤٢٢ وعنه في بدائع الفوائد ٨٩٦ .

١ ـ فأَمَّا الذي اخْتَلَفُوا فيه فكَقَوْلِه : ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [سورة البقرة ٢/ ٧] ، ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ﴾ [سورة البقرة ٢/ ٨] ، ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [سورة البقرة ٢/ ١٠] .

فـ ﴿عَذَابٌ﴾[١] في هذا ونَحْوِه[٢] ، يَرْتَفِعُ بالابْتِدَاءِ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ[٣] ، والظَّرْفُ قَبْلَهُ خَبَرٌ عنه ، وهُوَ ﴿لَهُمْ﴾ .

وعِنْدَ أبي الحَسَنِ[٤] والكِسَائِيِّ[٥] يَرْتَفِعُ ﴿عَذَابٌ﴾ بِقَوْلِه ﴿لَهُمْ﴾ ، لأَنَّ ﴿لَهُمْ﴾ نَابَ عَنِ الفِعْلِ . أَلا تَرَى أَنَّ التَّقْدِيرَ : وثَبَتَ لهم ، فحُذِفَ[٦] «ثَبَتَ» وقام «لهم» مَقَامَه ، والعَمَلُ للظَّرْفِ لا لِلْفِعْلِ[٧] .

= فأجاز الوجهين رفع الاسم بالظرف ورفعه بالابتداء جماعة من المتأخرين ، واختلفوا في الأرجح منهما ، ومنهم ابن السيد البطليوسي في الاقتضاب ٣/ ٥٤ (ط . مصر) ، والقيسي في الإيضاح ١/ ٦٣ ، وابن يسعون في المصباح ١/ ١٥٢ ، وابن مالك وأبو حيان وغيرهم .
انظر في ذلك شرح اللمع ٣٠٦ ـ ٣١٠ ، ٣٧١ ، والكتاب ١/ ٢٤٣ ، ٢٦١ ـ ٢٦٢ ، ٢٧٨ ، وشرحه للسيرافي ٢/ ٣٨٤ و٣/ ٣٦٠ ، والنكت للأعلم ١/ ٤٦٤ ، والأصول ١/ ٦٠ ، ٩٦ ، والإغفال ١/ ٣٢٩ ـ ٣٣٤ ، والشعر ٢٦٥ ، والحجة ٥/ ٣٦ ـ ٣٧ ، وتفسير أرجوزة أبي نواس ١٢٧ ـ ١٢٨ ، والمحتسب ٢/ ٢٤٤ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٥٥ و٣/ ١٤ ، والكافي شرح الإيضاح ٤٦٩ ـ ٤٧٤ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٦٣ ـ ٦٤ ، والمصباح ١/ ١٥٢ ـ ١٥٣ ، وشرح المفصل ١/ ٩٦ ، وشرح الكافية ١/ ١/ ٢٧٩ ـ ٢٨٠ ، والإنصاف ٤٨ ـ ٥٢ المسألة ٦ ، والتبيين للعكبري ٢٣٣ ـ ٢٣٥ المسألة ٢٩ ، واللباب له ١/ ١٤٣ ، والتذييل والتكميل ٤/ ٥٥ ـ ٥٦ ، والارتشاف ٣/ ١٠٨٤ ، والبحر ٥/ ٤٠٢ ، والمغني ٥٧٨ ـ ٥٧٩ ، والهمع ٥/ ١٣١ ـ ١٣٦ ، وما علقناه في كشف المشكلات ١٣ ح ، والاستدراك ٢٥٤ ح ٨ ، والإبانة ١٦٨ ، وما يأتي في هذا الباب والتعليق عليه في مواضعه .

(١) وكذلك مَن في قوله ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ﴾ . وانظر ما يأتي ١١٩٧ في رقم ٥٠ .
(٢) انظر ما جاء من قوله ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ ونحوه في المعاجم المفهرسة لألفاظ القرآن الكريم .
(٣) سلف بيان المذهبين .
(٤) الأخفش سعيد .
(٥) والفراء وغيرهما من الكوفيين .
(٦) في مو ويق : فحذفتَ .
(٧) شرح اللمع ٣٧١ ، وما يأتي ٨٥٤ ، ٨٥٨ ـ ٨٥٩ . وفي مو : للظرف في الفعل ، خطأ .

٢ ـ ومِثْلُه : ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ﴾(١) [سورة البقرة ٢/ ٧٨] هُوَ(٢) على هَذَا الخِلافِ .

وغَلِطَ أَبُو إِسْحٰقَ(٣) في هَذَا ، فقَالَ : ارْتَفَعَ ﴿أُمِّيُّونَ﴾ [بالابْتِدَاءِ ، و﴿مِنْهُمْ﴾ خَبَرُه . وفي قَوْلِ الأَخْفَشِ يَرْتَفِعُ ﴿أُمِّيُّونَ﴾](٤) بِفِعْلِهِم ، كأَنَّ المَعْنَى : واسْتَقَرَّ منهم أُمِّيُّونَ . 511

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ(٥) : «لَيْسَ يَرْتَفِعُ ﴿أُمِّيُّونَ﴾ [سورة البقرة ٢/ ٧٨] عِنْدَ الأَخْفَشِ(٦) بِفِعْلِهِم . إِنَّمَا يَرْتَفِعُ بالظَّرْفِ الَّذي هُوَ ﴿مِنْهُمْ﴾ .

ومَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ أَنَّهُ يَرْتَفِعُ بالابْتِدَاءِ . ففي ﴿مِنْهُمْ﴾ عِنْدَهُ ضَمِيرٌ لِقَوْلِهِ ﴿أُمِّيُّونَ﴾(٧) . ومَوْضِعُ ﴿مِنْهُمْ﴾ عَلَى مَذْهَبه رَفْعٌ ، لِوُقُوعِهِ مَوْقِعَ [125/1] خَبَرِ الابْتِدَاءِ(٨) .

وأَمَّا عَلَى مَذْهَبِ الأَخْفَشِ = فلا ضَمِيْرَ لِقَوْلِهِ ﴿أُمِّيُّونَ﴾ في ﴿مِنْهُمْ﴾ ولا مَوْضِعَ لَهُ عِنْدَهُ ، كَمَا أَنَّهُ لا مَوْضِعَ لـ «ذَهَبَ» مِنْ قَوْلِكَ : ذَهَبَ فُلانٌ .

وإِنَّمَا رَفَعَ الأَخْفَشُ الاسْمَ بالظَّرْفِ في نَحْوِ هَذَا ؛ لأَنَّهُ نَظَرَ إِلى هَذِهِ الظُّرُوْفِ فوَجَدَها تَجْرِي مَجْرَى الفِعْلِ في مَوَاضِعَ ، وهِيَ :

أَنَّها تَحْتَمِلُ الضَّمِيْرَ كَمَا يَحْتَمِلُهُ الفِعْلُ ، وما قَامَ مَقَامَه مِنْ أَسْمَاءِ الفَاعِلِيْنَ ، وما شُبِّهَ بِهِ .

---

(١) شرح اللمع ٣٧١ ، والفريد ١/ ٣٠١ ـ ٣٠٢ .

(٢) في صل : وهو ، بإقحام الواو .

(٣) الزَّجَّاج في معاني القرآن له ١/ ١٤٣ ، وانظر الإغفال ١/ ٣٢٩ ، وشرح اللمع . وقوله: وغلط أبو إسحٰق حتى قوله ٨٥٧ س٢ وقد = ليس في يق .

(٤) من مو .

(٥) في الإغفال المطبوع ١/ ٣٢٩ ـ ٣٣٤ ، والرسالة ١/ ٢٩٩ . وينتهي كلامه ٨٦٠ .

(٦) في الإغفال : عند **أبي الحسن** ، وكذا وقع فيه فيما يأتي بكنيته .

(٧) هذا آخر اللوح ١٣٢/ ١ من مو ، وبعد خرم صفحة ، ثم صلته في اللوح ١٤٣/ ١ .

(٨) في الإغفال : المبتدأ .

= ويُؤَكَّدُ مَا فيها كَمَا يُؤَكَّدُ ما في الفِعْلِ ، وما قَامَ مَقَامَه في نَحْوِ قَوْلِك : «مَرَرْتُ بِقَوْمٍ لك أَجْمَعُونَ»[١] .

= وتَنْتَصِبُ عَنْها الحَالُ كَمَا تَنْتَصِبُ عَنِ الفِعْلِ .

= وتُوْصَلُ بِهَا الأَسْمَاءُ المَوْصُولَةُ ، كَمَا تُوْصَلُ بالفِعْلِ والفَاعِلِ ، فيَصِيْرُ فِيْها ضَمِيْرُ المَوْصُولِ ، كَمَا يَصِيْرُ ضَمِيْرُهُ في الفِعْلِ .

= وتُوْصَفُ به النَّكِرَةُ كَمَا تُوْصَفُ بالفِعْلِ والفَاعِلِ .

فلَمَّا رَآهَا في هَذِهِ المَوَاضِعِ تَقُومُ مَقَامَ الفِعْلِ = أَجْرَاهَا أَيْضاً مُبْتَدَأَةً[٢] مُجْرَى الفِعْلِ ، فرَفَعَ بها الاسْمَ ، كَمَا يَرْفَعُ[٣] بالفِعْلِ ؛ إِذْ قَامَتْ[٤] هذه الظُّروفُ مَقَامَ الفِعْلِ في هَذِهِ المَوَاضِعِ = فقَالَ في : «عِنْدَكَ زَيْدٌ» ، و« في الدَّارِ
512 عَمْرٌو » ، ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ﴾ [سورة البقرة ٢/ ٧٨] ـ ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ﴾ [سورة البقرة ٢/ ٢٠٤] ، ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ﴾ [سورة البقرة ٢/ ١٦٥] ، ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي﴾ [سورة لقمان ٣١/ ٦] ، ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ [سورة الأنعام ٦/ ٢٥][٥] ، ﴿وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ﴾ [سورة التوبة ٩/ ٥٨] ، ﴿وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ﴾ [سورة التوبة ٩/ ٦١] ، ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ائْذَن لِّي﴾ [سورة التوبة ٩/ ٤٩] ، ﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَاهَدَ اللَّهَ﴾ [سورة التوبة ٩/ ٧٥] ، ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ﴾ [سورة التوبة ٩/ ١٠١] ، وقَوْلِهِ تعالى : ﴿لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ﴾ [سورة الأنعام ٦/ ١٢٧] ـ ونَحْوِ[٦] ذلك : إِنَّهُ مُرْتَفِعٌ

---

(١) أجمعون توكيد للضمير في « لك » . ومن أمثلة سيبويه ١/ ٢٤٦ بولاق ٢/ ٥٧ هارون : مررت بقوم مع فلان أجمعون .

(٢) في صل : مبتدأ ، والصواب من الإغفال .

(٣) في صل : رفع ، والوجه من الإغفال .

(٤) في صل : إذا قامت ، والصواب من الإغفال الرسالة ١/ ٣٠٠ ، وفي المطبوع : وقامت .

(٥) وسورة محمد [٤٧/ ١٦] .

(٦) سياق كلام أبي علي : « وفي الدار عمرو ، ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ﴾ ونحو ذلك » ، والآي التي جعلتها بين علامتي الاعتراض ساقها الجامع ، وليست مما ساق أبو علي .

بالظَّرْفِ [إذْ كَانَ الظَّرْفُ][١] قَدْ أُقِيمَ مُقَامَ الفِعْلِ[٢] في غَيْرِ هٰذِهِ المَوَاضِعِ[٣] .

ومِثْلَ ذَلِكَ قَالَ في أَسْمَاءِ الفَاعِلِيْنَ[٤] ، نَحْوِ «ضَارِبٍ» وما أَشْبَهَها . لمَّا رَآهَا تَجْرِي مَجْرَى الأَفْعَالِ ، فيَرْتَفِعُ[٥] الاسْمُ بهَا إِذَا جَرَتْ خَبَراً ، أَوْ وَصْفاً ، أَوْ حَالاً عَلَى شَيْءٍ = أَجْرَاها [مُجْرَاها][٦] مُبْتَدَأَةً أَيْضاً غَيْرَ مُعْتَمِدَةٍ عَلَى شَيْءٍ ، نَحْوِ الاسْتِفْهَامِ[٧] ، يَكُونُ اسمُ الفَاعِلِ في الاعْتِمَادِ عليه مِثْلَه[٨] إِذَا جَرَى حَالاً ، أَوْ خَبَراً ، أَوْ وَصْفاً = فأَجَازَ في نَحْوِ[٩] قَوْلِهِ : ﴿ وَإِنَّهُمْ ءَاتِيهِمْ عَذَابٌ غَيْرُ مَرْدُودٍ ﴾[١٠] [سورة هود ١١/٧٦]، وقَوْلِهِ: ﴿وَضَآئِقٌۢ بِهِۦ صَدْرُكَ ﴾[١١] [سورة هود ١١/١٢]، وقَـوْلِـهِ : ﴿ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم ﴾[١٢] [سورة الحشر ٥٩/٢] = 513
ارتفاعَ الاسْمِ بِمَا قَبْلَهُ ، يُجْرِيْهِ[١٣] مُجْرَى الفِعْلِ غَيْرَ مُتَقَدِّمٍ ، كَمَا أَجْرَى الظَّرْفَ مُتَقَدِّماً مُجْرَاهُ غَيْرَ مُتَقَدِّمٍ ، فرَفَعَ الاسْمَ [125/2] بالظَّرْفِ واسْمِ الفَاعِلِ ، وهُمَا مُتَقَدِّمَانِ غَيْرُ جَارِيَيْنِ عَلَى شَيْءٍ ، كَمَا رَفَعَهُ ←

---

(١) زيادة من الإغفال .
(٢) هذا أول اللوح ١٤٣/١ مو .
(٣) في الإغفال : في غير هذا الموضع .
(٤) في الإغفال : ومثل هذا قوله في أسماء الفاعلين .
(٥) في النسختين صل ومو : يرتفع ، وأثبت ما في الإغفال .
(٦) زيادة مني . والسياق : **لمَّا رآها** تجري مجرى الأفعال . . . = **أَجْرَاها مُجراها** .
(٧) في صل : حروف الاستفهام ، بإقحام حروف .
(٨) في النسختين صل ومو : مثلها ، والصواب ما أثبت من الإغفال .
(٩) في صل : وأَجاز .
(١٠) كشف المشكلات ٥٨٤ والمصادر ثمة .
(١١) إعراب القرآن ٤١٨ ، والفريد ٣/ ٤٤٥ وغيرهما .
(١٢) كشف المشكلات ٥٨٤ ، ١٣٣٣ والمصادر ثمة .
(١٣) في الإغفال : فأجاز في نحو قائمٌ زيدٌ ارتفاعَ الاسم بـ « قائم » يجريه إلخ . فتصرف الجامع في كلامه وساق الآي .
وفي بعض نسخ الإغفال الرسالة ١/ ٣٠٠ : لجريه مجرى ، والصواب ما في المتن وهو ما في الإغفال المطبوع وبعض أصول الرسالة .

[بِهِما][١] وهُمَا جارِيَانِ عَلَى مَا قَبْلَهُما .

وقَدْ قَالَ سِيبَوَيْهِ بهذا القَوْلِ[٢] في قَوْلِهِ تَعَالى : ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً﴾[٣] [سورة فصلت ٣٩/٤١] ، [وقَوْلِهِ][٤] : ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ﴾[٥] [سورة الروم ٢٠/٣٠] ، وقوله تَعَالَىٰ : ﴿لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ﴾[٦] [سورة هود ١٠٦/١١] ، وَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ : ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ﴾[٧] [سورة المائدة ٤٦/٥] ، وقَوْلِهِ : ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ﴾[٨] [سورة البقرة ١٩/٢] ، وقَوْلِهِ : ﴿لَّيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَدْخُلُوا۟ بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَٰعٌ لَّكُمْ﴾[٩] [سورة النور ٢٩/٢٤] ، وقَوْلِهِ تعالى : ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾[١٠] [سورة الرعد ٤٣/١٣] ، وقَوْلِهِ : ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾[١١] [سورة آل عمران ٧/٣] ، وقوله : ﴿أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ﴾[١٢] [سورة إبراهيم ١٠/١٤] = أنَّ[١٣] هَذِهِ الأَسْمَاءَ تَرْتَفِعُ بالظَّرْفِ إذا جَرَى صِلَةً لمَوْصُولٍ ، أَوْ حَالاً لذي حَالٍ ، أَوْ صِفَةً لمَوْصُوفٍ ، أَوْ مُعْتَمِداً عَلَى الهَمْزَةِ ، أَوْ يَكُونُ الاسْمُ «أَنَّ» ، أَوِ المَصْدَرَ . قَدْ قَالَ سِيبَوَيْهِ [والخَلِيلُ][١٤] ، والأَخْفَشُ قَوْلاً وَاحِداً في

---

(١) من الإغفال .

(٢) في النسخ : هذا القول ، وأثبت ما في الإغفال . يعني بهذا القول ارتفاع الاسم بالظرف ، انظر ما علقناه ٨٥٢ ح ٣ .

(٣) سلف ٤٨١ في رقم ١٠ ، ويأتي ٨٩٩ في رقم ٤١ .

(٤) زيادة مني .

(٥) سلف ٤٨١ في رقم ١٠ .

(٦) يأتي ٨٧٣ برقم ٢٤ .

(٧) سيأتي ٨٧٦ برقم ٢٥ .

(٨) يأتي ٨٦١ في رقم ٤ .

(٩) كشف المشكلات ٩٤٥ والمصادر ثمة .

(١٠) يأتي ٨٧٣ برقم ٢٣ .

(١١) مصادر الكلام عليه في كشف المشكلات ٢١٥ .

(١٢) شرح اللمع ٣٠٧ .

(١٣) السياق : وقد قال سيبويه بهذا القول في . . . = أَنَّ ، فأَنَّ وصلتها بدل من القول .

(١٤) من مو ويق .

514 هَذِهِ الأَشْيَاءِ[١] .

فإِنْ قَالَ قَائِلٌ : مَا تُنْكِرُ[٢] أَنْ يَكُوْنَ ارْتِفَاعُ الاسْمِ في نَحْوِ [«في الدَّارِ زَيْدٌ» بالفِعْلِ دُوْنَ الظَّرْفِ، وكَذَلِكَ الاسْمُ في نَحْوِ][٣] قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾[٤] [سورة البقرة ٢/ ١٧٩] مُرْتَفِعٌ في الحَقِيقَةِ[٥] بـ«اسْتَقَرَّ» لا بـ ﴿لَكُمْ﴾ ؟

= فالجَوَابُ : إِنَّ المَعْرُوْفَ المَشْهُوْرَ[٦] مِنْ قَوْلِ الأَخْفَشِ في نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ [سورة يونس ١٠/ ٦٤] = أَنَّهُ مُرْتَفِعٌ بالظَّرْفِ ، والمَعْلُومُ مِنْ قَوْلِ سِيْبَوَيْهِ والأَخْفَشِ وغَيْرِهما[٧] = أَنَّهُم إِذا قَالُوا : «زَيْدٌ في الدَّارِ» فالضَّمِيْرُ في الظَّرْفِ لا في الفِعْلِ المَحْذُوفِ ، لأَنَّ ذَلِكَ [الفِعْلَ][٨] مُطَّرَحٌ مُخْتَزَلٌ .

والدَّلِيْلُ[٩] عَلَى أَنَّ قَوْلَهم : «زَيْدٌ في الدَّارِ» ، في الظَّرْفِ ضَمِيْرٌ[١٠] ،

---

(١) قوله : وقد قال سيبويه بهذا القول في قوله تعالى . . . في هذه الأشياء = تصرَّف فيه الجامع في كلام أبي علي ، وزاد فيه ذكر الآي . وعبارة الإغفال : وقد قال سيبويه بهذا القول في قوله « في الدار أَنَّك قائم » ، ونحو « مررت برجل معه صقرٌ صائداً به غداً » = وقال أيضاً الخليل في « غداً الرحيلُ » وقوله :

أَحَقّاً بَنِي أَبْنَاءِ سَلْمَى بْنِ جَنْدَلٍ تَهَدُّدُكُم إِيَّايَ وَسْطَ المَجَالِسِ

إِنَّ التهدد والرحيل مرتفعان بقولك غداً وحقًّا اهـ

(٢) في صل : فإن قيل : ما تنكر . وأثبت ما في مو ويق والإغفال .

(٣) زيادة من الإغفال . زدتها ليستقيم الكلام ، فقد اختصر الجامع كلام أبي علي ههنا وتصرَّف فيه بما أفسد عبارته ، لأن الكلام بلا الزيادة فيه كان : **أن يكون ارتفاع الاسم في نحو قوله تعالى** ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾ **مرتفع** اهـ وهذا فاسد كما ترى .

(٤) سيأتي ٨٦٧ برقم ١٥ ، و١١٩٧ في رقم ٥٠ .

(٥) في مو ويق : بالحقيقة، وفي الإغفال : على الحقيقة .

(٦) في الإغفال : المعروف المعلوم .

(٧) في النسخ : وغيرهم ، والصواب من الإغفال .

(٨) من مو ويق والإغفال .

(٩) قوله : والدليل حتى آخر كلامه هو معنى ما في الإغفال ١/ ٣٣١ ـ ٣٣٤، وتصرف فيه الجامع .

(١٠) بسطنا التعليق على المسألة في الاستدراك ٥ ح ١٠ .

والظَّرْفُ هُوَ العَامِلُ في ذَلِكَ الضَّمِيْرِ = ٱمْتِنَاعُ تَقْدِيْمِ الحَالِ عَلَيْهِ[١] في قَوْلِك : «زَيْدٌ قَائِماً في الدَّارِ»[٢] ، لأَنَّ العَامِلَ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ[٣] ، وهُوَ ظَرْفٌ دُوْنَ الفِعْلِ ، ولا عِبْرَةَ بالفِعْلِ[٤] ، لأَنَّهُ لا يَجُوزُ «قَائِماً في الدَّارِ زَيْدٌ»[٥] ، كَمَا يَجُوزُ «قَائِماً استقرَّ زَيْدٌ» ؛ فعُلِمَ أَنَّهُ لا عِبْرَةَ بالفِعْلِ = وأَنَّهُ[٦] قَالَ : ﴿إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾ [سورة المائدة ٥/ ٢٢] ، و﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [سورة النور ٢٤/ ٤٤] و﴿أَنَّ لَهُمُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [سورة النحل ١٦/ ٦٢] = فأَدْخَلَ «إِنَّ» عَلَى الظَّرْفِ ، وهِيَ[٧] لا تَلِي الفِعْلَ ، فثَبَتَ أَنَّهُ لا عِبْرَةَ بالفِعْلِ . 515

وهَذِهِ الآيُ دَلِيْلُ سِيْبَوَيْهِ مِنْ أَنَّهُ لا يَرْتَفِعُ الاسْمُ بالظَّرْفِ حَيْثُ يَقُولُ بِهِ الأَخْفَشُ ، لأَنَّ الظَّرْفَ دَخَلَ عَلَيْهِ «إِنَّ» ، فلَوْ كَانَ يَرْفَعُ كَمَا يَرْفَعُ[٨] الفِعْلُ لم يَدْخُلْ عليه «إِنَّ» كَمَا لا يَدْخُلُ عَلَى الفِعْلِ ، وقَدْ قَالَ : ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ جَزَآؤُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ ٱللَّهِ﴾ [سورة آل عمران ٣/ ٨٧] ، فنَصَبَ الاسْمَ بـ «أَنَّ» . فثَبَتَ أَنَّ الظَّرْفَ لا يَرْفَعُ فِي الابْتِدَاءِ ، وإِنَّمَا يَرْفَعُ[٩] في المَوَاضِعِ التي [126/1] ذكرنا ، وهِيَ[١٠] : إِذَا جَرَى خَبَراً لمُبْتَدَأٍ ، أَوْ حَالاً لذِي حَالٍ ، أَوْ صِفَةً لمَوْصُوفٍ ، أَوْ مُعْتَمِداً عَلَى حَرْفِ النَّفْيِ ، والاسْتِفْهَامِ ، والمَوْصُولِ ؛ لأَنَّ

---

(١) مذاهبهم في مسألة تقديم الحال على عاملها في شرح اللمع ٤٦٦ ، والكتاب ١/ ٢٧٧ بولاق ، والإيضاح ٢٢٠ ، والغرَّة ١/ ٤٠١ ـ ٤٠٦ ، وشرح المفصل ٢/ ٥٧ ، والهمع ٤/ ٣٢ ـ ٣٣ .

(٢) نسب إلى الأخفش والكوفيين إجازة ذلك .

(٣) التصرُّف هو التنقُّل في الأزمنة ، انظر شرح اللمع ٤٦٥ وغيره .

(٤) في صل : في الفعل ، وأثبت ما في مو ويق وما يأتي .

(٥) نسب إلى الأخفش إجازته .

(٦) السياق : والدليل على أَنَّ . . . = امتناعُ تقديم . . . = وأَنَّه . وفي النسخ « ولأنه » والصواب ما أثبت .

(٧) يعني « إنَّ » لا تدخل على الفعل .

(٨) في صل : يرتفع كما يرتفع ، والصواب من مو ويق .

(٩) في صل : أنّ الظرف لا يرتفع . . . وإنما يرتفع ، والصواب من مو ويق .

(١٠) في النسخ : وهو ، والصواب ما أثبت .

شَبَهَهُ(١) بالفِعْلِ في هَذِهِ الأَحْوَالِ قَدْ قَوِيَ واسْتَمَرَّ ، كَمَا قَوِيَ الفَاعِلُ(٢) في هَذِهِ الأَحْوَالِ أَنْ يَعْمَلَ عَمَلَ الفِعْلِ دُوْنَ ما إِذا ابْتُدِئَ بِهِ .

فَقَوْلُه تَعَالَىٰ : ﴿ إِنَّهُۥ مُصِيبُهَا مَآ أَصَابَهُمْ ۚ ﴾(٣) [سورة هود ١١/٨١] «ما» يَرْتَفِعُ بالابْتِدَاءِ عِنْدَ سِيْبَوَيْهِ ، و﴿مُصِيبُهَا﴾ خَبَرٌ ، وفِيْهِ ضَمِيرٌ .

وعِنْدَ الأَخْفَشِ يَرْتَفِعُ «مَا» بقَوْلِهِ ﴿مُصِيبُهَا﴾ ؛ لأَنَّهُ بمَنْزِلَةِ «يُصِيْبُهَا» ، ولا ضَمِيْرَ في ﴿مُصِيبُهَا﴾ ، فهُوَ كقَوْلِه : ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌۢ ﴾ [سورة البقرة ٢/١٠] ، والخِلافُ في الفَاعِلِ(٤) والظَّرْفِ وَاحِدٌ .

٣ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تعالى : ﴿ وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ ۖ ﴾(٥) [سورة البقرة ٢/٢٥] ، ﴿ أَزْوَٰجٌ ﴾ يَرْتَفِعُ بالابْتِدَاءِ عِنْدَ سِيْبَوَيْهِ ، و﴿لَهُمْ﴾ خَبَرُهُ ، و﴿ فِيهَآ ﴾ مَعْمُولُ ﴿لَهُمْ﴾ .

516 ويَرْتَفِعُ ﴿ أَزْوَٰجٌ ﴾ بالظَّرْفِ عِنْدَ أَبِي الحَسَنِ ، وهُوَ ﴿لَهُمْ﴾ . وإِنْ رَفَعْتَهُ بـ ﴿ فِيهَآ ﴾ [عَلَى قَوْلِه(٦) أَوْ جَعَلْتَ ﴿ فِيهَآ ﴾ الخَبَرَ(٧) ، و﴿لَهُمْ﴾ مَعْمُولُ ﴿ فِيهَآ ﴾](٨) = جَازَ .

ولَوْ جَعَلْتَ ﴿ فِيهَآ ﴾ حَالاً مِنَ المَجْرُورِ جَازَ(٩) .

ولَوْ جَعَلْتَهَا حَالاً مِنْ ﴿ أَزْوَٰجٌ ﴾ عَلَى أَنْ يَكُونَ في الأَصْلِ صِفَةً لَهَا ، فلَمَّا

---

(١) في النسخ : شبهها . والصواب ما أثبت ، يريد الظّرف . ولو كان : فثبت أَنّ الظروف لا ترفع في الابتداء . . . = لكان وجه الكلام : شبهها .

(٢) يعني اسم الفاعل .

(٣) كشف المشكلات ١/٨٨١ عرضاً ، وفاته أن يتكلم عليها في موضعها من السورة ، وشرح اللمع ٣١٠ .

(٤) أي اسم الفاعل .

(٥) الفريد ١/١٩٩ ، وغيره .

(٦) أي قول أبي الحسن .

(٧) على قول سيبويه . وفي مو ويق : وجعلت ، والصواب ما أثبت .

(٨) زيادة من مو ويق .

(٩) على قول الشيخين سيبويه والأخفش .

تَقدَّمَ انْتَصَبَ عَلَى الحَالِ(١) = جَازَ .

٤ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تَعالَىٰ : ﴿ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾(٢) [سورة البقرة ٢/ ٦٢] [﴿ أَجْرُهُمْ ﴾](٣) يَرْتَفِعُ بالظَّرْفِ في القَوْلَيْنِ، لأَنَّ الظَّرْفَ جَرَى خَبَراً للمُبْتَدَأِ، وهُوَ ﴿ مَنْ ءَامَنَ ﴾، ولا خِلافَ في هَذَا.

كَمَا أَنَّ قَوْلَهُ : ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ ﴾(٤) [سورة البقرة ٢/ ١٩] تَقْدِيْرُهُ : أَوْ كَأَصْحَابِ صَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ ثَابِتٍ فيه ظُلُماتٌ ، [رَفَعَ ﴿ فِيهِ ﴾ «ظُلُمَاتٌ»](٥) لجَرْيِهِ وَصْفاً عَلَى الـ «صَيِّب» .

وكَذَا هَهُنَا يَرْتَفِعُ «أَجْرٌ» بالظَّرْفِ ، لأَنَّهُ جَرَىٰ خَبَراً عَلَى المُبْتَدَأ .

فأَمَّا قَوْلُهُ ﴿ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾(٦) [سورة البقرة ٢/ ٦٢] = فَهُوَ حَالٌ مِنَ «الأَجْرِ»(٧) ، أَيْ : لَهُمْ أَجْرُهُم ثَابِتاً عِنْدَ رَبِّهِم . ولَوْ جَعَلْتَهُ مَعْمُولَ الظَّرْفِ [جَازَ](٨) .

٥ ـ ومِثْلُهُ قَوْلُهُ : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ ٱللَّهِ ﴾(٩) [سورة البقرة ٢/ ١٦١] ﴿ لَعْنَةُ ٱللَّهِ ﴾ يَرْتَفِعُ بالظَّرْفِ(١٠) ، لأَنَّهُ جَرَى خَبَراً عَلَى ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ﴾ . 517

٦ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعالَىٰ : ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ ﴾(١١)

---

(١) على قول الشيخين سيبويه والأخفش أيضاً . وانظر ما سلف ٤٣٨ ـ ٤٣٩ والمصادر التي ذكرناها في تخريج قوله : لميَّة موحشاً طللُ .

(٢) الفريد ١/ ٢٨٠ وغيره .

(٣) زيادة من مو ويق .

(٤) كشف المشكلات ٢٤ ـ ٢٥ ، وما سلف ٦٩ في رقم ٥ ، و٨٥٧ في رقم ٢ .

(٥) من مو ويق .

(٦) الفريد ١/ ٢٨٠ وغيره .

(٧) عند أبي الحسن ، وعند سيبويه من الضمير في الظرف .

(٨) من مو ويق .

(٩) الفريد ١/ ٤١٩ وغيره ، وما يأتي ١٢٥٩ برقم ١ .

(١٠) على المذهبين . وعلى ذلك أجاز صاحب الفريد وغيره رفعه بالابتداء .

(١١) كشف المشكلات ٢١٢ والمصادر ثمة ، والفريد ٢/ ١٠ .

[سورة آل عمران ٣/ ٧] تَرْتَفِعُ ﴿ ءَايَٰتٌ ﴾ بالظَّرْفِ ، لأنَّهُ جَرَى حَالاً لـ «الكِتَاب»[١] .

ولا يَكُونُ صِفَةً لـ «الكِتَابِ» لأنَّ «الكِتَابَ» مَعْرِفَةٌ ، والظَّرْفُ نَكِرَةٌ[٢] .

٧ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ : ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ ﴾[٣] [سورة آل عمران ٣/ ٧] يَرْتَفِعُ ﴿ زَيْغٌ ﴾ بالظَّرْفِ[٤] ، لأنَّهُ جَرَىٰ صِلَةً عَلَىٰ ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ .

٨ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ : ﴿ ۞ قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ ۚ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾[٥] [سورة آل عمران ٣/ ١٥] يَرْتَفِعُ [126/2] ﴿ جَنَّٰتٌ ﴾ بالابْتِدَاءِ ، و﴿ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ ﴾ خَبَرٌ عِنْدَ سِيْبَوَيْهِ[٦] . ويَرْتَفِعُ ﴿ جَنَّٰتٌ ﴾ بالظَّرْفِ عِنْدَ الأَخفَشِ[٧] .

ولا يَكُونُ ﴿ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ ﴾ صِفَةً للمَجْرُورِ قَبْلَهُ ـ وهُو «خَيْرٌ» ـ لأَنَّهُ لا ذِكْرَ فِيهِ يَعُودُ إِلى المَوْصُوْفِ . أَلا تَرَى أَنَّ الضَّمِيْرَ الَّذي فيه ، عَلَى قَوْلِ سِيْبَوَيْهِ ، ضَمِيْرُ ﴿ جَنَّٰتٌ ﴾ ؟ ولا ضَمِيْرَ فيه عَلَى قَوْلِ الأَخْفَشِ لارْتِفَاعِ الظَّاهِرِ بِهِ[٨] .

ويَنْتَصِبُ قَوْلُه : ﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾ [سورة آل عمران ٣/ ١٥] عَلَى الحَالِ مِنَ

---

(١) في مو ويق : على الكتاب .

(٢) الظرف وما ارتفع به بمنزلة الجملة ، والجملة نكرة كما في كشف المشكلات ٢٣٤ والتعليق ثمة .

(٣) الدر المصون ٣/ ٢٧ وغيره .

(٤) على المذهبين . وأجاز صاحب الدر المصون وغيره الرفع بالابتداء .

(٥) كشف المشكلات ٢١٩ ، والاستدراك ٤١٠ والمصادر فيهما ، وما سلف ٣٦٠ ـ ٣٦٢ برقم ٦٨ و٦٨١ في رقم ٧ . وسياق التلاوة : ﴿ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ ۚ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ ۗ ﴾ .

(٦) اقتصر في الكشف على ذكر مذهب سيبويه فيه ، وذكر المذهبين في الاستدراك .

(٧) يعني مذهبه في مسألة ارتفاع الاسم بالظرف لا في توجيه هذه الآية ، وله في توجيهها قولٌ ذكرناه فيما علقناه على الاستدراك ٤١٠ ح ٢ ، وانظر الحاشية الآتية .

(٨) هذا صحيح . ويجوز على قول متكلف ضعيف ليس المعنى عليه أن يكون ﴿ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ ﴾ صفة للمجرور قبله وهو ﴿ بِخَيْرٍ ﴾ وفي الظرف ذكر يعود إلى الموصوف فيمن رفع جنات بإضمار مبتدأ، وهو قول الأخفش في معاني القرآن له ٢١٢ ومن وافقه ، وقد أفسده الجامع في الاستدراك ، ووهم في الاستدراك وفيما سلف ٣٦٠، فنسب قول الأخفش إلى أبي إسحٰق .

«الّذين» المَجْرُورِ باللامِ[(١)] . ﴿ وَأَزْوَٰجٌ ﴾ عَطْفٌ عَلَى ﴿جَنَّاتٌ﴾ ، وكَذَا قَوْلُه : 518
﴿ وَرِضْوَٰنٌ ﴾ .

٩ ـ وأَمَّا قَوْلُه تَعالَى : ﴿ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ ﴾[(٢)] [سورة النساء ٤/ ١١] = فقَوْلُهُ ﴿ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ﴾ يَتعَلَّقُ بِمَا يَتعَلَّقُ بِهِ ﴿لِأَبَوَيْهِ﴾ عَلَى وَجْهِ البَدَلِ ، كَمَا أَنَّ قَوْلَكَ : «رَأْسَهُ» مِنْ قَوْلِكَ : «ضَرَبْتُ زَيْداً رَأْسَهُ»[(٣)] = يَتعَلَّقُ بـ «ضَرَبْتُ» عَلَى حَدِّ البَدَلِ .

ومَنْ رَفَعَ بالظَّرْفِ[(٤)] ارْتَفَعَ قَوْلُهُ : ﴿ ٱلسُّدُسُ ﴾ بقَوْلِهِ : ﴿ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ﴾ .

فإِنْ قُلْتَ : أَفَيَكُونُ فيمَنْ أَعْمَلَ غَيْرَ الأَوَّلِ أَنْ يُضْمَرَ ﴿ ٱلسُّدُسُ ﴾ في قَوْلِهِ ﴿لِأَبَوَيْهِ﴾ كَمَا أُضْمِرَ في قَوْلِهِ[(٥)] :

---

(١) على قول الأخفش وسيبويه . وانظر الفريد ٢/ ٢٤ .
وأجاز فيما سلف ٣٦٢ أن يكون حالاً من الضمير الذي في الظرف على قول سيبويه . وهذا سهوٌ منه ، فذلك لا يجوز عند سيبويه والبصريين؛ لأن الضمير في الظرف ضمير جنات ، فلا يكون خالدين حالاً من ضمير جنات؛ لأن الحال تكون جارية على غير من هي له ، وهذا عندهم ـ أعني سيبويه والبصريين ـ يُوجبُ إبراز الضمير، أي خالدين فيها هم ، انظر ما علقناه في كشف المشكلات ٦٢٨ ح٤ ، والاستدراك ٣٨٦ ح ٦ ، وما يأتي الباب ٣٨ الذي عقده لـ « ما جاء في التنزيل من اسم الفاعل الذي يُتَوَهَّم جَرْيُه على غير من هو له ولم يبرز فيه الضمير » ١٢٥٩ ـ ١٢٦٦ .

(٢) الفريد ٢/ ٢١٨ . وفيما يأتي من كلام فيه رائحة أبي عليّ .

(٣) سلف ٥٦٢ في رقم ٢٠ وتخريجه في ح ٤ ثمة ، ويأتي ٩٧٣ .

(٤) وهم الأخفش ومن معه .

(٥) وهو جرير ، تذييل ديوانه ق ٣٨/ ٢٢ جـ ٢/ ٩٦٥ عن النقائض ٦٣٢ .
وهو في الإيضاح ١٩١ ، والكافي شرحه ١١٤٩ ، وإيضاح شواهده ١٩٢ ـ ٢٠١ ، والمصباح شرح أبياته ١/٣٥٨ ـ ٣٦٦ ، والشيرازيات ٢٨٩ ، ٥٢٨ ، والبغداديات ٥٢١ ، والحلبيات ٢٤١ ، والعضديات ١٧٢ ، والعسكريات ١١٣ ، والإغفال ٢/ ٤٧٩ ، ٤٨١ ، والتنبيه ٥٦٤ ، والخصائص ٣/ ٤٤ ، وشرح اللمع لابن برهان ٢٢٠ ، والبسيط للواحدي ١٥/ ٥٧٤ ، ٥٧٧ ، والمقاصد الشافية ٢/ ٥٣٥ و٥/ ٥٠٩ ، وغيرها .

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيقُ (١)

في الأَوَّلِ ، [و](٢) جَعَلَ ﴿السُّدُسُ﴾ مُرْتَفِعاً بالظَّرْفِ الثَّاني ؟ = فإنَّ ذَلِكَ لا يَجُوزُ ، ولَيْسَ المَعْنَى عليه . أَلا تَرَى أَنَّ الأَبَوَيْنِ لَيْسَ لَهُما السُّدُسُ ، إِنَّما لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُما السُّدُسُ .

فإنْ قُلْتَ : أَفَيَسْتَقِيمُ أَنْ يَكُونَ ﴿لِأَبَوَيْهِ﴾ مُتَعلِّقاً بقَوْلِهِ ﴿لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا﴾ عَلَى حَدِّ «أَكُلَّ يَوْمٍ لَكَ ثَوْبٌ»(٣) ؟ = فإنَّ ذَلِكَ لا يَسْتَقِيمُ .

أَلا تَرَى أَنَّهُ لا يَسْتَقِيمُ أَنْ يُقَدَّرَ: لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهما لأَبَوَيْهِ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ ما عليه المَعْنَى. 519

فأَمَّا قَوْلُه : ﴿مِمَّا تَرَكَ﴾ [سورة النساء ٤/ ١١] = فحَالٌ مِنَ ﴿السُّدُسُ﴾ ، والعَامِلُ فيها قَوْلُهُ : ﴿لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا﴾ . ولا يَكُونُ العَامِلُ فيه ﴿لِأَبَوَيْهِ﴾(٤) .

١٠ ـ وأَمَّا قَوْلُه تَعالَى : ﴿وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ﴾(٥) [سورة الأنعام ٦/ ٩٩] = فقَوْلُه : ﴿مِن طَلْعِهَا﴾ بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ ﴿وَمِنَ ٱلنَّخْلِ﴾ عَلَى حَدِّ «ضُرِبَ زَيْدٌ رَأْسُهُ»(٦) ؟ و﴿مِن طَلْعِهَا﴾(٧) بَدَلُ التَّبْعِيضِ .

---

(١) تمامه :

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ ٱلْعَقِيقُ وأَهْلُهُ وهَيْهَاتَ خِلٌّ بالعَقِيقِ تُوَاصِلُهْ

ويروى : العقيقُ ومَنْ به . ورواية النقائض وعنه في شعره :

فأَيهات أَيهات العقيق ومَن به وأَيْهات وَصْلٌ

ويقع « نواصله » بالنون . وكان في النسخ هيهات هيهات، فزدت الفاء في أوله .

والعقيقُ : وادٍ لبني كلاب بالعالية ، انظر النقائض ٦٣٢، ومعجم البلدان ٤/ ١٤٠٠ ، وديوان جرير ١/ ٧٩ . وخِلٌّ : وِدٌّ وصديق للمذكر والمؤنث .

(٢) من مو ويق .

(٣) سلف ٤٧٠ ح ٩ .

(٤) لِما ذكره من أنَّ الأبوين ليس لهما السدس ، انظر ما سلف .

(٥) كشف المشكلات ٤٢٠ والمصادر ثمة .

(٦) سلف ٥٦٢ في رقم ٢٠ وتخريجه في ح ٤ ثمة .

(٧) في صل : ومن النخل ، وهو خطأ صوابه من مو ويق .

فَمَنْ رَفَعَ بالظَّرْفِ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ في الأَوَّلِ ضَمِيْرُ مَا ٱرْتَفَعَ[١] بالثَّاني ، وإِنْ أُعْمِلَ الأَوَّلُ صَارَ في الثَّاني ذِكْرٌ منه[٢] .

وقَوْلُه[٣] : ﴿ وَجَنَّٰتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ ﴾[٤] [سورة الأنعام ٦/ ٩٩] مَحْمُولٌ عَلَى مَعْنى الإِخْرَاجِ[٥] . يُبَيِّنُ ذَلِكَ قَوْلُهُ : ﴿ فَأَنشَأْنَا لَكُم بِهِۦ جَنَّٰتٍ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَٰبٍ ﴾ [سورة المؤمنون ٢٣/ ١٩] فقَوْلُهُ : ﴿ وَأَعْنَٰبٍ ﴾ عَلَى أَحَدِ أَمْرَيْنِ [127/1] :

مِنْ نَخِيْلٍ[٦] وشَجَرِ أَعْنَابٍ[٧] .

أَوْ يَكُونُ سَمَّىٰ الشَّجَرَ بٱسْمِ ثَمَرِها[٨] .

١١ ـ وأَمَّا قَوْلُهُ : ﴿ كَالَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُۥٓ أَصْحَٰبٌ ﴾[٩] [سورة الأنعام ٦/ ٧١]

520 فـ﴿ حَيْرَانَ ﴾ يَكُونُ حَالاً مِنَ «الهَاءِ» الّتي[١٠] في ﴿ ٱسْتَهْوَتْهُ ﴾ ، فيَكُونُ في الصِّلةِ[١١] . ويُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ حَالاً مِنَ «الّذي»[١٢] ، فيَكُونَ العَامِلُ فيه ﴿ نُرَدُّ ﴾[١٣] [سورة الأنعام ٦/ ٧١] .

---

(١) في صل : ضمير يبينه ما ارتفع ، بإقحام يبينه ، وفي مو : لما ارتفع .

(٢) إعمال الثاني مذهب البصريين ، وإعمال الأول مذهب الكوفيين ، وبسط التعليق على مسألة تنازع العاملين في كشف المشكلات ٣٦٧ ح ٢ ، وما سلف ٥٣٢ ح ٥ – ٦ .

(٣) قوله : وقوله إلخ الكلام في الآية ليس في مو .

(٤) كشف المشكلات ٤٢١ والمصادر ثمة .

(٥) في قوله ﴿ نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّٰتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ ﴾ .

(٦) في صل : نخل ، وأثبت لفظ الآية .

(٧) فحذف المضاف ، ولابد من تقديره لأن الأعناب الثَّمر .

(٨) في المفردات للراغب ٥٨٩ (ع ن ب) : العِنَب : يقال لثمرة الكرم ، وللكرم نفسه اهـ .

(٩) كشف المشكلات ٤٠٤ والمصادر ثمة ، والفريد ٢/ ٦١٢ ، وما يأتي ٨٧١ في رقم ١٩ و٨٧٣ في رقم ٢٢ و٨٨٦ في رقم ٢٨ و٨٩٩ في رقم ٤٠ .

(١٠) في مو : الذي .

(١١) يريد جملة صلة الذي والحال جزء منها .

(١٢) في صل : الذكر ، وهو خطأ صوابه من مو ويق .

(١٣) سياق التلاوة ﴿ قُلْ أَنَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴾ الآية .

[فإنْ جَعَلْتَ «الكَافَ» اسْماً = كَانَ في مَوْضِعِ نَصْبٍ بالحَالِ ، والعَامِلُ فيه ﴿نُرَدُّ﴾ [سورة الأنعام ٦/ ٧١]][١] .

وإنْ جعَلْتَهُ حَرْفاً كَانَ الظَّرْفُ في مَوْضِعِ الحَالِ[٢] .

فأَمَّا ﴿لَهُۥٓ أَصۡحَٰبٌ﴾[٣] [سورة الأنعام ٦/ ٧١] فيَكُونُ صِفَةً لـ ﴿حَيۡرَانَ﴾ ، فيَكُونُ ﴿أَصۡحَٰبٌ﴾ مُرْتَفِعاً بالظَّرْفِ دُوْنَ الابْتِدَاءِ في جَمِيْعِ الأَقَاوِيْلِ[٤] .

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ[٥] : «فَإِنْ جَعَلْتَهُ حَالاً مِنَ الضَّمِيْرِ في ﴿حَيۡرَانَ﴾ ، ولَمْ تَجْعَلْه صِفَةً لَهُ = ارْتَفَعَ ﴿أَصۡحَٰبٌ﴾ بالابْتِدَاءِ في قَوْلِ سِيْبَوَيْهِ ، وفيه ذِكْرٌ يَعُودُ إِلى المُبْتَدَأ» .

وعِنْدِي في هَذَا نَظَرٌ ، لأَنَّ الحَالَ في جَرْيِهِ عَلَى صَاحِبِه [كالصِّفَةِ في جَرْيِهِ عَلَى المَوْصُوْفِ][٦] . إلا أَنْ يَعْنِيَ أَنَّ هُنَاكَ «وَاواً» مُضْمَرَةً عَلَى تَقْدِيْرِ : ولَهُ أَصْحَابٌ ؛ وفيه بُعْدٌ ؛ لأَنَّهُمْ[٧] زَعَمُوا أَنَّ الضَّمِيْرَ يُغْنِي عَنِ الوَاوِ ، والوَاوُ يُغْنِي عَنِ الضَّمِيْرِ ، فَلا وَجْهَ لِمَا قَالَ عِنْدَنا[٨] .

---

(١) من مو ويق .

(٢) وعليه يمكن أن يكون ﴿حَيۡرَانَ﴾ حالاً من الضمير في الظرف .

(٣) كشف المشكلات ٤٠٤ .

(٤) هذا لفظه ، يريد في المذهبين .

(٥) في التذكرة ، أظن .

(٦) زيادة من مو . وقوله على صاحبه . . . في جريه = ليس في يق . وقال في كشف المشكلات ٤٠٤ ـ زيادات مخطوطة طنطا اللوح ١/١٤١ : وهذا من سوء تأمله فيما قبل الآية ؛ لأَنَّ ﴿لَهُۥٓ﴾ صفة ﴿حَيۡرَانَ﴾ ، والظرف إذا جرى صفة لما قبله رفع ما بعده بلا خلاف اهـ

(٧) أي النُّحاة .

(٨) إذا وقعت الجملة الاسمية حالاً وكان فيها ذِكْر عائد إلى صاحب الحال = جاز اقترانها بالواو وتَجَرُّدُها منها ، كقولك : جاء زيد وتحته فرسٌ ، وجاء زيد سيفُه على كتفه . فإذا لم يكن في جملة الحال واو فلا بدَّ من الضمير ، فلا يقال : جاء زيد على عمرو قلنسوةٌ . انظر شرح اللمع ٤٦٣ ، وكشف المشكلات ١١٦٥ ، والمقتضب ٤/ ١٢٥ ، وسر الصناعة ٦٤١ ـ ٦٤٢ ، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١١ ـ ١٢ و٢/ ٤٧٣ ، وشرح المفصل ٢/ ٦٥ ـ ٦٧ ، والإيضاح في شرح المفصل=

١٢ ـ وقَالَ اللهُ تَعالَى : ﴿ لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا ﴾ [سورة مريم ١٩/ ٦٢] فـ «الـوَاوُ» للحَالِ[١] ، و﴿ رِزْقُهُمْ ﴾ يَـرْتَفِعُ بـالظَّـرْفِ عِنْـدَ الأَخْفَشِ ، وبالابْتِداءِ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ .

١٣ ـ [وقَوْلُهُ] [٢] : ﴿ وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا ﴾ [سورة مريم ١٩/ ٦٤] هُوَ عَلَى الخِلاف أَيْضاً .

١٤ ـ وقَالَ : ﴿ فَمَنِ اعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [سورة البقرة ٢/ ١٧٨] عَلَى الخِلافِ .

١٥ ـ [وقَوْله][٣] : ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾[٤] [سورة البقرة ٢/ ١٧٩] هُوَ أَيْضاً عَلَى الخِلافِ . و ﴿ فِي الْقِصَاصِ ﴾ ظَرْفٌ للخَبَرِ ، أَوْ ﴿ لَكُمْ ﴾ ظَرْفٌ[٥] لـ ﴿ فِي الْقِصَاصِ ﴾ . 521

١٦ ـ وقَوْلُه : ﴿ لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾[٦] [سورة البقرة ٢/ ٢٢٦] ﴿ تَرَبُّصُ ﴾ مُـرْتَفِـعٌ بـالابْتِـدَاءِ ، وقَـوْلُـه ﴿ لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ ﴾ خَبَـرُه . والجَـارُّ فـي ﴿ مِن نِّسَائِهِمْ ﴾ مُتَعَلِّـقٌ بـالظَّـرْفِ ، كَمَـا تَقُـولُ[٧] : «لَـكَ مِنِّـي

= ١/ ٣١٠ ـ ٣١١ ، وشرح الكافية ١/ ٢/ ٦٧٤ ـ ٦٧٧ ، وشرح التسهيل للمرادي ٥٧٨ ـ ٥٧٩ ، والارتشاف ٣/ ١٦٠٦ ـ ١٦٠٧ ، والهمع ٤/ ٤٥ ـ ٤٦ ، وقواعد المطارحة ١٨٠ ، وغيرها .

(١) لم أصب لأحد كلاماً فيها . ولعلها عاطفة أو مستأنفة .

(٢) زيادة مني .

(٣) زيادة مني .

(٤) الفريد ١/ ٤٤٢ ، والدر المصون ٢/ ٢٥٦ ، وسلف ٨٥٨ في رقم ٢ ويأتي ١١٩٧ في رقم ٥٠ .

(٥) في صل : للخبر ولكم ظرف ، والصواب أو كما في مو . ويجوز فيه ما جاز في قوله ﴿ وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ ﴾ فيما سلف ٨٦٠ برقم ٣ .

(٦) كشف المشكلات ١٦٣ ـ ١٦٤ والمصادر ثمة ، وتفسير الطبري ٤/ ٤٢ ، والثعلبي ١/ ٣٥٦ ، والواحدي البسيط ٤/ ٢٠٢ ـ ٢٠٣ ، ومعاني القرآن للنحاس ١/ ١٩٢ ، والفريد ١/ ٥١٤ ، والتبيان ١/ ١٨٠ ، والبحر ٢/ ١٨١ ، والدر المصون ٢/ ٤٣٣ ـ ٤٣٤ .

(٧) في كشف المشكلات : كما تقول : لك مني نُصرة ولك مني معونة . ولا يشبه التمثيل الآية إلا شبهاً ظاهريًا في ترتيب الظرفين اللام ومِن والاسم بعدهما ، ولا يحمل القرآن على مثل هذا ممّا هو بمنأًى ومَعْزِل عن معنى الآية .

دِرْهَمٌ»(١) . ولا يَتَعَلَّقُ بـ﴿ يُؤْلُونَ﴾ ـ أَعْنِي «مِنْ» ـ لأنَّه يُقَالُ : حَلَفَ عَلَى كَذَا ، وآلَىٰ عَلَيْهِ(٢) .

ومَا يَقُولُه الفُقَهَاءُ(٣) : «آلَىٰ مِنِ امْرَأَتِه» ، فإنَّهُم نَظَرُوا إلى ظَاهِرِ هَذِهِ الآيَةِ(٤) .

١٧ ـ [وقَوْلُهُ](٥) : ﴿ فَأَصَابَهَآ إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ﴾(٦) [سورة البقرة ٢/ ٢٦٦] يَرْتَفِعُ ﴿ نَارٌ﴾ بالظَّرْفِ على المَذْهَبَيْنِ(٧) ، لأَنَّهُ جَرَى وَصْفاً على «الإِعْصَارِ» .

١٨ ـ وأَمَّا قَوْلُه تعالى : ﴿ ۞وَقَالَ ٱرۡكَبُواْ فِيهَا بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرٜىٰهَا وَمُرۡسَىٰهَآ ﴾(٨) [سورة هود ١١/ ٤١] = ←

---

(١) هذا أحد الأقوال فيه ، وأَجازه الزمخشري في الكشاف ١/ ٢٩٦ ومن وافقه ، وهو غير ظاهر كما قال صاحب الدر المصون ، وهو وجه صناعيّ ، وليس المعنى عليه .

(٢) وقال في كشف المشكلات : وليست مِن تتعلق بـ« يؤلون » لأن اللغة تحكم على أن يقال : آلى فلان على امرأته اهـ

(٣) في باب الإيلاء أو كتاب الإيلاء في مصنَّفاتهم الفقهية ، انظر نصب الراية ٣/ ٢٤١ ـ ٢٤٣ ، وتحفة الفقهاء ٢/ ٣٠٥ ، والمغني لابن قدامة ١١/ ٥ ، وأحكام القرآن للجصاص ١/ ٣٥٥ ، ولابن العربي ١/ ٢١٢ ، وتفسير القرطبي ٤/ ٢١ .

(٤) وقال في كشف المشكلات : وقول القائل : آلى فلان من امرأته = وهمٌ إنما توهَّمه من هذه الآية . . . والصواب ما ذكرته لك اهـ

وَهَّمْتَ الناس أيها الشيخ والواهم أنت ! فـ« آلى » كما يعدَّى بـ« على » على الأصل فيه يعدَّى بـ« مِن » حملاً على المعنى ، وهو الامتناع من الدخول . فـ« مِن » في الآية تتعلق بـ« يؤلون » على جهة تضمين الإيلاء معنى « الامتناع والبعد والاعتزال » . انظر تفسير غريب القرآن ٨٥ ، والغريبين ١/ ٧٥ ، واللسان (أ ل ي) ، وهو أحد قولي الزمخشري وغيره ، وانظر التحرير والتنوير ٢/ ٣٨٥ .

وزعم الطبري ومن وافقه أنَّ مِن من صلة مُؤْلًى عليه محذوف ، والتقدير : للذين يؤلون أَن يعتزلوا من نسائهم تربُّصُ أربعة أشهر . ولا حاجة إلى ادعاء الحذف ، وقيل غير ذلك فيه .

(٥) زيادة مني .

(٦) كشف المشكلات ١٩٠ ـ ١٩١ والمصادر ثمة .

(٧) مذهبي الشيخين سيبويه والأخفش في المسألة .

(٨) كشف المشكلات ٥٦٤ ـ ٥٦٥ ، والاستدراك ٢٥٣ والمصادر فيهما ، وما يأتي ٨٧٣ في رقم ٢٢ و٨٨٦ في رقم ٢٨ و٨٩٩ في رقم ٤٠ .

فَقَوْلُه[١] ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ﴾ يَجُوزُ[٢] أَنْ يَكُونَ حَالاً مِنْ شَيْئَيْنِ[٣] :

مِنَ الضَّمِيرِ الَّذي في قَوْلِه ﴿ ٱرْكَبُواْ ﴾ .

ومِنَ الضَّمِيرِ الذي [في][٤] ﴿ فِيهَا ﴾ .

فإِنْ جَعَلْتَ قَوْلَه ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرِيٰهَا ﴾ رَافِعاً لـ﴿ مَجْرِيٰهَا ﴾ على المَذْهَبَيْنِ[٥] = لَمْ يَكُنْ إِلا جُمْلَةً في مَوْضِعِ الحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ الذي في ﴿ فِيهَا ﴾ .

ولا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الضَّمِيرِ في قَوْلِه : ﴿ ٱرْكَبُواْ ﴾ لأَنَّه **[127/2]** لا ذِكْرَ فيها يَرْجِعُ[٦] إلى الضَّمِيرِ ، لارْتِفَاعِ الظَّاهِرِ به[٧] ، ولَمْ يَكُنْ[٨] إلا حالاً مِنَ الهاءِ المَجْرُورَةِ ، لِمَكَانِ الهَاءِ المُتَّصِلِ بـ ﴿ مَجْرِيٰهَا ﴾ .

ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ [قَوْلُه ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ﴾][٩] [حَالاً][١٠] مِنَ الضَّمِيرِ

---

(١) قوله : فقوله حتى آخر الكلام في الآية = **مُنْتَزَعٌ من الحجة ٤/ ٣٣٠** ، وانظر الاستدراك ٢٥٣ .

(٢) في مو ويق : فيجوز ، وليس فيها « فقوله بسم الله » . وعبارة الحجة : قال أبو عليّ : يجوز في قوله ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ﴾ أن يكون إلخ .

(٣) في صل : الشيئين . وكذا وقع فيما نقله في الاستدراك عن الحجة ، وأثبت ما في مو ويق ، وهو لفظ مطبوعة الحجة والمخطوطة خش منها ، انظر الاستدراك .

(٤) زيادة من مو ويق والحجة .

(٥) قوله « رافعاً لمجراها على المذهبين » إصلاحٌ منه لما وقع في الحجة . فالذي في الحجة : فإن جعلت قوله تعالى ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرِيٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ ﴾ خبر مبتدأ مقدم [كذا] في قول من لم يرفع بالظرف أو جعلته مرتفعاً بالظرف = لم يكن إلخ اهـ ونبَّه في الاستدراك على سهو أبي علي هنا كما نبَّه عليه في آخر كلامه ههنا ، وانظر كشف المشكلات .

(٦) في صل : فيه يرجع ، وأثبت ما في مو ويق والحجة . وفي مو : فيها يعود .

(٧) قوله « لارتفاع الظاهر به » زيادة من الجامع أصلح به ما وقع في الحجة من ذكر المذهبين ، انظر ح ٩ والاستدراك وكشف المشكلات .

(٨) سياق الحجة : لا ذكر فيها يرجع إلى الضمير ؛ ألا ترى أن الظرف [فذكر اختلاف المذهبين ، وهما غير مختلفين كما نبَّه الجامع] ثم قال : وإذا خلا مِن ذلك لم يكن إلا حالاً إلخ فترك الجامع من كلام أبي علي ما سها فيه ، وانظر الاستدراك وكشف المشكلات وما يأتي ٨٩٩ .

(٩) زيادة من الحجة .

(١٠) زيادة من مو ويق والحجة .

522 [الذي][١] في ﴿ ٱرۡكَبُواْ ﴾[٢] ، فكَأَنَّ المَعْنَى : ارْكَبُوا مُتبَرِّكِينَ باسْمِ اللهِ ومُتَمَسِّكِينَ[٣] بِذِكْرِ اسْمِ اللهِ ، فيَكُونُ في ﴿ بِسۡمِ ٱللَّهِ ﴾ [سورة هود ١١/ ٤١] ذِكْرٌ يَعُودُ إلى المَأْمُورِينَ[٤] .

فإِنْ قُلْتَ : فَكَيْفَ اتِّصَالُ المَصْدَرِ الذي هُو ﴿ مَجۡرٜىٰهَا ﴾ [٤١] بالكَلامِ عَلَى هَذَا ؟ = فإنَّه يَكُونُ مُتَعَلِّقاً بِمَا في ﴿ بِسۡمِ ٱللَّهِ ﴾ مِنْ مَعْنَى الفِعْلِ ، وجَازَ تَعَلُّقُهُ به لأَنَّهُ يَكُونُ ظَرْفاً على نَحْوِ [مِنْ][٥] «مَقْدَمِ الحَاجِّ» ، و«خُفُوقِ النَّجْمِ»[٦] ، كَأَنَّهُ : مُتبَرِّكِينَ بهذا الاسْمِ[٧] ، [أَوْ][٨] : مُتَمَسِّكِينَ في وَقْتِ الجَرْيِ أَو الإِجْرَاءِ ، والرُّسُوِّ أَو الإِرْسَاءِ[٩] ؛ على حَسَبِ الخِلافِ بَيْنَ القُرَّاءِ فيه[١٠] .

ولا يَكُونُ الظَّرْفُ مُتَعَلِّقاً بـ ﴿ ٱرۡكَبُواْ ﴾ [٤١] لأَنَّ المَعْنَى لَيْسَ عليه . أَلا تَرَى أَنَّهُ لا يُرَادُ ﴿ ٱرۡكَبُواْ فِيهَا ﴾ في وَقْتِ الجَرْيِ والثَّبَاتِ . إِنَّما المَعْنَى : ارْكَبُوا [الآنَ][١١] مُتبَرِّكِينَ باسْمِ اللهِ في الوَقْتَيْنِ اللَّذَيْنِ لا يَنْفَكُّ الرَّاكِبُونَ فيها

---

(١) زيادة من الحجة .

(٢) بعده في الحجة ٤/ ٣٣٠ كلامٌ سها فيه أبو علي في ذكر المذهبين ، انظر ما سلف .

(٣) في صل : ومستمسكين ، وأثبت ما في مو ويق والحجة .

(٤) يريد الضمير في ﴿ ٱرۡكَبُواْ ﴾ وهو للمأمورين بالركوب .

(٥) زيادة من الحجة .

(٦) الكتاب ١/ ١١٤ ، ١١٨ ، والاستدراك ٤٥٨ وتخريجه في ح ١٥ ثمة ، ويأتي ١٣٤٨ في رقم ٥ .

(٧) قوله « بهذا الاسم » ليس في الحجة .

(٨) زيادة من مو والحجة .

(٩) في الحجة : أو الرسو ، وكذا في مو ويق . وفي النسخ : والإجراء ، والإرساء ، والوجه ما أثبت من الحجة .

وقول أبي عليّ وقت الرسوّ تفسير لمَرْساها بفتح الميم ، وقد أجمع القرأة على ضم الميم منها أي وقت الإرساء ، فذكرُ الرسوّ سهوٌ .

(١٠) قرأ ﴿ مَجۡرٜىٰهَا ﴾ بفتح الميم حمزة والكسائي وحفص ، وقرأ الباقون بضمِّها ، السبعة ٣٣٣ ، ١٤٥ وكشف المشكلات ٥٦٥ والمصادر ثمة .

(١١) زيادة من الحجة .

منهما : مِنَ الإِرْسَاءِ والإِجْرَاءِ . لَيْسَ يُرَادُ : ارْكَبُوا وَقْتَ الجَرْيِ والرُّسُوِّ .

فمَوْضِعُ ﴿ مَجْرِنهَا ﴾ [٤١] نَصْبٌ على هَذَا الوَجْهِ بأَنَّه ظَرْفٌ عَمِلَ فيه المَعْنَى . وعلى الوَجْهِ[١] الأَوَّلِ رَفْعٌ بالظَّرْفِ على المَذْهَبَيْنِ ، ولا يَكُونُ مُرْتَفِعاً بالابْتِدَاءِ لِجَرْيِ الظَّرْفِ حالاً على صَاحِبِها[٢] .

وسَهَا أَبُو عَلِيٍّ هَهُنَا أَيْضاً[٣] ، فَقَالَ فيه ما قال في قَوْلِه : ﴿ لَهُۥٓ أَصۡحَٰبٌ ﴾[٤] [سورة الأنعام ٦/ ٧١] ، وزَعَمَ[٥] أَنَّ سِيبَوَيْهِ يَرْفَعُه بالابْتِدَاءِ .

فسُبْحَانَ اللهِ ! أَنْتَ[٦] تَنُصُّ في عَامَّةِ كُتُبِكَ[٧] على أَنَّ الحَالَ والصِّفَةَ والصِّلَةَ والاسْتِفْهَامَ بِمَنْزِلَةٍ واحِدَةٍ ، فمِنْ أَيْنَ هَذَا الارْتِباكُ[٨] ؟

523 ١٩ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تعالى : ﴿ قُلۡ هَلۡ عِندَكُم مِّنۡ عِلۡمٖ فَتُخۡرِجُوهُ لَنَآۖ ﴾[٩] [سورة الأنعام ٦/ ١٤٨] ﴿ مِّنۡ عِلۡمٖ ﴾ في مَوْضِعِ الرَّفْعِ[١٠] بالظَّرْفِ لِمَكَانِ ﴿ هَلۡ ﴾ ، أَيْ : هَلْ عِنْدَكُمْ عِلْمٌ .

٢٠ ـ وقَالَ : ﴿ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ ﴾[١١] [سورة الأعراف ٧/ ٥٩][١٢] ، أَيْ :

---

(١) في الحجة : وفي الوجه .

(٢) قوله : « رفع بالظرف على المذهبين . . . على صاحبها » إصلاح من الجامع لما وقع في الحجة وهو : رفع بالابتداء أو بالظرف إلخ كلام أبي علي ، وانظر ما سلف .

(٣) انظر الحجة والاستدراك وكشف المشكلات .

(٤) انظر ما سلف ٨٦٥ ـ ٨٦٦ برقم ١١ ، وما يأتي ٨٧٣ ، ٨٨٦ ، ٨٩٩ .

(٥) في مو ويق : فزعم .

(٦) يخاطب أبا عليّ . وقوله أنت ليس في يق .

(٧) انظر ما سلف من التعليق على مسألة ارتفاع الاسم بالظرف ٨٥٢ ح ٣ ، وما ذكرناه من كتب أبي عليّ ثمة ، وانظر ما يأتي ٨٧٣ فما بعدها .

(٨) في النسخ : الارتكاب . ولعل الصواب ما أثبت ، والارتباك : الاضطراب والتخليط .

(٩) الدر المصون ٥/ ٢١١ .

(١٠) يريد ما دخلت عليه مِن الزائدة في موضع الرفع ، وقد سلف التعليق على مثل ذلك ٥٥٠ ـ ٦٩١ .

(١١) الفريد ٣/ ٧٦ ، والدر المصون ٥/ ٣٥٤ ، والمصادر المذكورة في كشف المشكلات ٤٥٩ .

(١٢) ومواضع أُخر وانظر ما سلف ٦٩٠ وما يأتي ١٠٣٨ ، ١١٤٣ ، ١٤٥٧

ما لَكُم إلهٌ غَيْرُه ، فيَرْتَفِعُ بالظَّرْفِ .

٢١ ـ وقال(١) : ﴿ إِنۡ عِندَكُم مِّن سُلۡطَٰنِۭ بِهَٰذَآۚ ﴾ [سورة يونس ١٠/٦٨] ، أَيْ : ما عِنْدَكُم سُلْطَانٌ(٢) ، فيَرْتَفِعُ بالظَّرْفِ .

٢٢ ـ وقال : ﴿ هُنَالِكَ ٱلۡوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلۡحَقِّۚ ﴾(٣) [سورة الكهف ١٨/ ٤٤] .

فَمَنْ قال : ﴿ ٱلۡوَلَٰيَةُ ﴾ مُبْتَدأٌ كَانَ ﴿ لِلَّهِ ﴾ حالاً مِنَ الضَّمِيرِ في ﴿ هُنَالِكَ ﴾(٤) .

ومَنْ قالَ : إنَّ ﴿ ٱلۡوَلَٰيَةُ ﴾ رَفْعٌ بالظَّرْفِ كانَ ﴿ لِلَّهِ ﴾ حالاً مِنَ ﴿ ٱلۡوَلَٰيَةُ ﴾(٥) .

وقَوْلُه(٦) : ﴿ لِلَّهِ ﴾ حَالٌ مِنَ الذِّكْرِ [الذي](٧) في ﴿ هُنَالِكَ ﴾ ، أَوْ مِنْ(٨) ﴿ ٱلۡوَلَٰيَةُ ﴾ على قَوْلِ سِيبَوَيْهِ = سَهْوٌ أَيْضاً(٩) ، كما سَهَا في ﴿ بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرٜىٰهَا

---

(١) لم يقع الكلام على هذه الآية في مو . وانظر الدر المصون ٦/ ٢٣٨ .

(٢) إنْ نافية بمعنى ما .

(٣) كشف المشكلات ٧٦٢ ، والاستدراك ٢٢ ، وشرح اللمع ٢٩٩ ، ومسائل في علم العربية والتفسير للجامع في الحصائل ٣/ ٢٥٠ ، وما يأتي ٨٨٦ في رقم ٢٨ و٨٩٩ في رقم ٤٠ .

(٤) وهو مذهب سيبويه ومن وافقه .

(٥) وهو مذهب الأخفش ومن وافقه .

(٦) يعني قول أبي عليّ في الحجة ١/ ٣٠ : يكون ﴿ هُنَالِكَ ﴾ مستقرّاً ، فيكون قوله ﴿ لِلَّهِ ﴾ حالاً من ﴿ ٱلۡوَلَٰيَةُ ﴾ أو من الذكر الذي في ﴿ هُنَالِكَ ﴾ في قول سيبويه اهـ وكان في المطبوعة : قولك لله ومن الذكر .

وانظر الاستدراك وكشف المشكلات . وقوله : وقوله لله حال إلخ لم يقع في مو ويق .

(٧) زيادة من الحجة وكشف المشكلات والاستدراك .

(٨) في مطبوعة الحجة : ومن .

(٩) قال في الاستدراك ٢٣ : فقوله ﴿ لِلَّهِ ﴾ حال من ﴿ ٱلۡوَلَٰيَةُ ﴾ ومن الذِّكر في ﴿ هُنَالِكَ ﴾ على قول سيبويه = إشارة إلى أن سيبويه يجوز رفع ﴿ ٱلۡوَلَٰيَةُ ﴾ بالابتداء والظرف جميعاً اهـ ولا إشارة في كلامه إلى ما نسبه إليه . وإنما حكم الجامع بذلك لما صحَّ عنده من مذهب سيبويه في الحال أنها لا تكون من المبتدأ ، وقد أجاز ذلك سيبويه ، انظر الاستدراك ٢٣ ، وكشف المشكلات ١٣٧٦ والتعليق فيهما . فلا وجه لنسبة السهو إليه ههنا .

وَمُرْسَىٰهَآ﴾(١) [سورة هود ١١/ ٤١] ، وقوله : ﴿ لَهُۥٓ أَصۡحَٰبٞ ﴾(٢) [سورة الأنعام ٦/ ٧١] .

٢٣ ـ وقال : ﴿ وَمَنۡ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلۡكِتَٰبِ ﴾(٣) [سورة الرعد ١٢/ ١٥] ، و﴿ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾ [سورة المؤمنون ٢٣/ ٨٨] ، ﴿ وَلَقَدۡ [128/1] جَآءَهُم مِّنَ ٱلۡأَنۢبَآءِ مَا فِيهِ مُزۡدَجَرٌ ﴾ [سورة القمر ٥٤/ ٤] فالأَسْمَاءُ مُرْتَفِعَةٌ بالظَّرْفِ، لِجَرْيِ الظَّرْفِ صِلَةً لِمَوْصُولٍ(٤) .

٢٤ ـ وقال : ﴿ لَهُمۡ فِيهَا زَفِيرٞ وَشَهِيقٌ ﴾(٥) [سورة هود ١١/ ١٠٦] لا خِلافَ في رَفْعِ ﴿ زَفِيرٞ ﴾ هنا بالظَّرْفِ ـ وهُوَ ﴿ لَهُمۡ ﴾ ـ لأَنَّهُ مِثْلُ «الرَّحِيل» في قَوْلِهِم : «غداً الرَّحِيلُ»(٦) . 524

وإِنَّما(٧) رَفَعَ سِيبَوَيْهِ «الرَّحِيلَ» بالظَّرْفِ في قَوْلِه : «غداً الرَّحِيلُ»(٨) ، لأَنَّه مَصْدَرٌ ، وقَدْ قَامَتِ الدِّلالَةُ على [ارْتِفَاعِ](٩) المَصْدَرِ بالظَّرْفِ في نَحْوِ «يَوْمِ الجُمُعَةِ أَنَّكَ ذاهِبٌ»(١٠) ، و« حَقّاً أَنَّك مُنْطَلِقٌ»(١١) = ولارْتِفَاعِ(١٢) «التَّهَدُّدِ»

---

(١) سلف ٨٦٨ ـ ٨٧١ برقم ١٨ ، ويأتي ٨٨٦ في رقم ٢٨ و٨٩٩ في رقم ٤٠ .

(٢) سلف ٨٦٥ ـ ٨٦٦ برقم ١١ ، ويأتي ٨٨٦ في رقم ٢٨ ، و٨٩٩ في رقم ٤٠ .

(٣) كشف المشكلات ٦٣٧ ، وما سلف ٨٥٧ في رقم ٢ .

(٤) في صل : موصول ، وأثبت ما في مو ويق .

(٥) الدر المصون ٦/ ٣٩٠ ، وما سلف ٨٥٧ في رقم ٢ .

(٦) سلف ٤٨١ في رقم ١٠ وتخريجه ثمة . وفي مو : في قوله غدًا الرحيل .

(٧) قوله : وإنَّما إلخ ما يأتي من كلام في غداً الرَّحيلُ ونحوه = لا يخفى عليك أنها **ألفاظ أبي عليّ** ، **وفيها حِسُّه ونَفَسُه وعليها مِيسَمُه في التذكرة** ، أظنّ .

(٨) انظر ما سلف ، والكتاب ١/ ٤٦٨ بولاق ٣/ ١٣٥ هارون ، والإغفال ١/ ٣٣١ و٢/ ٤٥٨ .

(٩) من مو ويق إلا أن في يق أن تفاع محرفًا .

(١٠) الكتاب ١/ ٤٦٨ بولاق ٣/ ١٣٥ هارون ، والمسائل المنثورة ١٨٤ وغيرهما .

(١١) الكتاب ١/ ٤٦٢ ، ٤٦٨ ، ٤٧٠ بولاق ٣/ ١٢٢ ، ١٣٥ ، ١٣٩ هارون .

(١٢) في مو : لارتفاع ، بلا الواو .

فيما أَنْشَدَه(١) عن يُونُسَ(٢) :

أَحَقّاً بَنِي أَبْنَاءِ سَلْمَى بْنِ جَنْدَلٍ تَهَدُّدُكُمْ إِيَّايَ وَسْطَ المَجَالِسِ(٣)

فإذا ثَبَتَ ذَلِكَ كانَ ارْتِفَاعُ « حَقّاً أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ » بأَنَّه ظَرْفٌ(٤) .

وذَلِكَ أَنَّهُ لا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مُرْتَفِعاً بالظَّرْفِ أَوْ الابْتِدَاءِ .

فلا يَجُوزُ(٥) ارْتِفَاعُه بالابْتِدَاءِ ؛ لأَنَّ ذَلِكَ لَوْ جَازَ لَلَزِمَ دُخُولُ «إِنَّ» عليه ، فيَكُونُ اجْتِمَاعُ حَرْفَيْنِ بِمَعْنًى . فلَمَّا كانَ يُؤَدِّي إلى هَذَا الذي قَدْ رَفَضُوه وطَرَحُوه = ارْتَفَعَ بالظَّرْفِ ، لِقِيَامِ الظَّرْفِ مَقَامَ الفِعْلِ في غَيْرِ هَذَا المَوْضِعِ .

ويَدُلُّكَ على أَنَّهُ لِهَذَا المَعْنَى رُفِضَ أَنْ يَرْتَفِعَ بالابْتِدَاءِ = أَنَّهُم حَيْثُ أَمِنُوا دُخُولَ الحَرْفِ عليه رُفِعَ به ، وذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ : «لَوْلا أَنَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ لَكَانَ كذا» .

أَلا تَرَى أَنَّ «أَنَّ» ارْتَفَعَ بالابْتِدَاءِ بَعْدَ «لَوْلا» ، وإِنِ امْتَنَعَ أَنْ يُبْتَدَأَ بها أَوَّلاً ،

---

(١) أي سيبويه .

(٢) وهو قول الأَسْوَد بن يَعْفُر النَّهْشَلِيّ، ديوانه ق٣٤/ ١ ص٤٢ . وهو في الكتاب ١/ ٤٦٨، وشرحه للسيرافي ٣/ ٣٥٦ ، وشرح أبياته لابنه ٢/ ٧٨ ، وفرحة الأديب ١٩٧ ـ ٢٠٠ ، والإغفال ١/ ٣٣١ و٢/ ٤٥٨، والمسائل المنثورة ١٨٥، والعضديات ٢٤٠، وشرح اللمع لابن برهان ٨٢، وللمصنِّف ٣٠٨ ، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١٩٧ ، والخزانة ١/ ١٩٣، ٢٦٨ و٤/ ٣١٠، وغيرها .

(٣) يروى : وَعيدُكُمُ إِيَّايَ .
أبناء سَلْمَىٰ بن جَنْدَل : هو سَلْمى بنُ جَنْدَلِ بنِ نَهْشَلِ بنِ دارِمٍ ، والشاعرُ الأَسْوَد من بني حارثة بن جندل ؛ وكان فارسُ العَصْماءِ أحدُ بني الحارث بن تيم الله بن ثعلبة أَسَر رجالاً من بني نهشل ، فيهم الجرَّاحُ بنُ الأَسود الشاعر ، فأخذ الجراحُ فرسَ التَّيْميّ ونجا ، فتهدَّده أبناءُ سلمى بن جندل لِيَرُدَّها إلى صاحبها في خبرٍ مذكورٍ رواه أَبو عمرو الشَّيْبَانيُّ ، انظر الأغاني ١٣/ ١٥ ـ ١٧ ، وفرحة الأديب والخزانة .

(٤) في صل : ارتفاع حقاً لأنك منطلق من أنه ظرف ، والصواب ما أثبت من مو .
وهذه عبارته ! يريد **كان ارتفاع أَنَّ في قولك حقاً أنك منطلق بأَنَّ حقاً ظرف** . وأخشى أن يكون قد سقط من كلام أبي عليّ هٰهنا . وقوله فإذا ثبت حتى قوله ٨٧٦ س١ برجل = ليس في يق .

(٥) في صل : ولا يجوز .

لِكَيْلا(١) يَدْخُلَ الحَرْفُ الذي بمَعْنَاه(٢) عليه .

فلَمَّا ثَبَتَ ارْتِفَاعُ «أَنَّ» بالظَّرْفِ في قَوْلِكَ : «أَحَقّاً أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ» = ثَبَتَ ارْتِفَاعُ المَصْدَرِ بها أَيْضاً في نَحْوِ : «غداً الرَّحِيلُ» ؛ لأَنَّ «الرَّحِيلَ» في أَنَّه مَصْدَرٌ بِمَنْزِلَةِ «أَنَّ» وصِلَتِها .

وأَجْرَوه مُجْرَى مِثْلِهِ في الإِعْرَابِ، كما يُجْرُونَ المِثْلَ مُجْرَى مِثْلِه في غَيْرِ الإِعْرَابِ، نَحْوَ «عَطْشَان» ، و«رَيَّان» ، و«طَيَّان» ، ونَحْوَ ذَلِكَ . أَلا تَرَى أَنَّهُم أَجْرَوْه 525 مُجْرَى «عُثْمَانَ» و«سَعْدَانَ» في مَوْضِعِ الصَّرْفِ ، وإِنْ كانَ هذا صِفَةً وذَاكَ عَلَماً ؟

وكَذَلِكَ أَعْرَبُوا «أَيّاً»(٣) في الصِّلةِ والاسْتِفْهَامِ والجَزَاءِ(٤) لَمَّا كانَ بِمَعْنَى «بَعْضٍ»(٥) ، ولَوْلا ذَلِكَ لَوَجَبَ بِنَاؤُه في هَذِهِ المَوَاضِعِ الثَّلاثَةِ(٦) .

فكما(٧) أَجْرَوا المِثْلَ مُجْرَى مِثْلِه = كَذَلِكَ حُكْمُ «أَنَّ» حُكْمُ إِعْرَابِ «الرَّحِيلِ» بَعْدَ «غَدٍ» .

وقَدْ يُفْعَلُ هذا بالخِلافِ كما فُعِلَ(٨) بالمِثْلِ . أَلا تَرَى أَنَّهُم قَالُوا : «رُبَّ رَجُلٍ يَقُومُ» ، فأَجْرَوْهُ مُجْرَى خِلافِهِ الذي هو «كَمْ رَجُلٍ عِنْدَك» ؟(٩) ولم

---

(١) في صل : كيلا .

(٢) في مو : لمعناه ، والصواب ما في صل .

(٣) قوله : « ألا ترى أنهم أجروه . . . وكذلك أعربوا أَيّاً » مكانه في مو : ألا ترى أنهم أجروا الإعراب مجرى غيره فأعربوا أَيًّا اهـ ويوشك أن يكون ما في مو هو لفظ أبي عليّ ، ثم تصرف فيه الجامع بما وقع في صل ، والله أعلم .

(٤) الكتاب ١/ ٣٩٩ ـ ٤٠٠ ، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٤٠ ، وشرح المفصل ٤/ ٢١ ـ ٢٢ .

(٥) أَيّ في الأحوال الثلاثة بعض ما أُضيفت إليه ، كقولك مستفهماً : أَيُّهم حضر ، ومجازياً : أَيُّهم يأتني أكرمْه ، وواصلًا : اضرب أَيَّهم هو أفضل ، انظر شرح المفصل ٢/ ١٣١ و٤/ ٢١ .

(٦) انظر المصادر التي ذكرنا في التعليق على إعراب أي وبنائها في كشف المشكلات ٧٩٩ ح ٥ .

(٧) في النسختين : كما .

(٨) في صل : يُفْعل .

(٩) رُبَّ للتقليل وكم الخبرية للتكثير ، وقد جرى من عادة العرب حملُ النقيض على النقيض والنظير =

يُجِيزُوا فيه التَّأْخِيرَ كما [128/2] أَجَازُوا : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ[١] .

٢٥ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه : ﴿ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ ﴾[٢] [سورة المائدة ٥/٤٦] .

قال أَبُو عَلِيٍّ[٣] : الظَّرْفُ[٤] مَعَ ما بَعْدَهُ في مَوْضِعِ حَالٍ . فإِذا كان كَذَلِكَ كانَ مُتَعَلِّقاً بِمَحْذُوفٍ[٥] ، كأَنَّه : مُسْتَقِرّاً فيه هُدًى ونُورٌ .

ويَدُلُّكَ على أَنَّهُ حَالٌ ، وأَنَّ الجُمْلَةَ في مَوْضِعِ نَصْبٍ بِكَوْنِها[٦] في مَوْضِعِ الحَالِ = قَوْلُه بَعْدُ : ﴿ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ [٤٦] .

أَلا تَرَى أَنَّ هَذَا[٧] كَقَوْلِكَ : هَادِياً ، ومُصَدِّقاً[٨] ؟ والاسْمُ مُرْتَفِعٌ بالظَّرْفِ على المَذْهَبَيْنِ[٩] . 526

٢٦ ـ وأَمَّا[١٠] قَوْلُه : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ﴾[١١] [سورة

= على النظير كما قال في شرح اللمع ٦٨٥ ، وانظر الكتاب ١/ ٢٩١ ـ ٢٩٣ ، ٣٤٥ ، وانظر المصادر التي ذكرناها في كشف المشكلات ٦٥٧ ح ٢ .

(١) لأَنَّ ربَّ لها صدرُ الكلام لأنها للتقليل كالنفي ، وللنفي والاستفهام صدر الكلام كما قال في شرح اللمع ٦٨٥ .

(٢) كشف المشكلات ٣٥٤ ، وما سلف ٤٣٧ برقم ١٦ ، و٨٥٧ في رقم ٢٨ .

(٣) في الإغفال المطبوع ٢/ ٢٠٧ ـ ٢٠٩ والرسالة ٧٠٠ ـ ٧٠٣ . وينتهي كلامه فيما يأتي ٥٢٨ .

(٤) عبارة الإغفال : الأَظهر أَنَّ الظرف هنا . وفي الإغفال الرسالة : ألا ترى أن الظرف فيه .

(٥) في الإغفال : بالمحذوف .

(٦) في صل : لكونها ، وكذا في الإغفال المطبوع ، وفي الرسالة كما أثبت من مو ويق .

(٧) في النسخ : هدى ، والصواب ما أثبت من الإغفال .

(٨) انتهى كلام أبي عليّ .

(٩) قوله والاسم إلخ من كلام الجامع فصل به بين أجزاء كلام أبي علي .

(١٠) رجع إلى نقل ألفاظ أبي عليّ في الإغفال كما نبهنا عليه في ح ٣ ، وهو عقب الكلام السالف قبله برقم ٢٥ بلا فصل ، ففصل الجامع بينهما بقوله « والاسم مرتفع بالظرف على المذهبين » .

(١١) كشف المشكلات ١٢١٤ والمصادر ثمة ، وما يأتي ١٢٤٨ في رقم ١١٩ و١٤٠٣ برقم ٣ و١٥٥٤ برقم ١٤ .

الزخرف ٤٣/ ٨٤] = فَقَوْلُه : ﴿ إِلَٰهٌ ﴾ رَفْعٌ لأنَّه خَبَرُ مُبْتَدَأ مُضْمَرٍ[١] . ولا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ ارْتِفَاعُه على هذا الذي ذَكَرْتُه : مِنْ أَنَّه خَبَرُ [مُبْتَدَأ][٢] مُضْمَرٍ راجعٍ إلى المَوْصُولِ = أَوْ يَكُونُ[٣] ارْتِفَاعُه بالابْتِدَاءِ ، أَوْ بالظَّرْفِ على قَوْلِ مَنْ رَأَى أَنَّه يَرْتَفِعُ بالظَّرْفِ[٤] .

فإنْ كانَ ارْتِفَاعُهُ بالابْتِدَاءِ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ في الظَّرْفِ[٥] الذي هُوَ[٦] قَوْله ﴿ فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ ضَمِيرُه[٧] ، وذلك الضَّمِيرُ مَرْفُوعٌ .

وإِنْ كانَ بالظَّرْفِ[٨] لَمْ يَحْتَمِلِ [الظَّرْفُ][٩] ضَمِيراً مَرْفُوعاً لارْتِفَاعِ الظَّاهِرِ به . وإذا كانَ كَذَلِكَ بَقِيَتِ الصِّلَةُ لا ذِكْرَ فِيها لِلْمَوْصُولِ .

فإِذَا كانَ حَمْلُه على هَذَيْنِ الوَجْهَيْنِ يَبْقَى[١٠] [مَعَهُ][١١] المَوْصُولُ على ما ذَكَرْنَا مِنْ خُلُوِّ ذِكْرِه مِمَّا يُوصَلُ به = وَجَبَ أَنْ تُقَدِّرَ[١٢] في الصِّلَةِ مُبْتَدَأً مَحْذُوفاً ، كأَنَّه : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى ﴾ «هُوَ» ﴿ فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ . وتَقْدِيرُ هَذَا الحَذْفِ مِنَ

---

(١) ليس في مو .

(٢) من مو ويق .

(٣) تصرَّف الجامع في حكاية ألفاظ أبي علي وزاد فيها ، ولفظه في الإغفال : وأمَّا قوله ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ﴾ فإني نظرتُ فيما يرتفع به ﴿ إِلَٰهٌ ﴾ ، فوجدت ارتفاعه يصح بأن يكون خبراً لمبتدأ محذوف من الصلة راجع إلى الموصول . وذلك أنه لا يخلو من أن يكون ارتفاعه على هذا الذي ذكرته أو يكون إلخ اهـ وسيأتي استدراك الجامع على هذه القسمة ٨٨٥ .

(٤) وهو أبو الحسن ومن وافقه . وارتفاعه بالابتداء مذهب سيبويه ومن وافقه .

(٥) في الإغفال المطبوع ٢/ ٢٠٨ : بالظرف ، وفي الرسالة ٧٠١ عن أكثر النسخ كما في المتن .

(٦) ليس في مو .

(٧) في صل : ضمير ، وكذا في الإغفال . وما أثبته من مو ويق موافق لأحد أصول الإغفال الرسالة .

(٨) في صل : الظرف ، والصواب من مو ويق والإغفال .

(٩) من مو ويق والإغفال .

(١٠) في النسخ : ويبقى ، بإقحام الواو ، والصواب ما أثبت من الإغفال .

(١١) من الإغفال .

(١٢) في صل : يقدر وكذا في الإغفال الرسالة ، وفي المطبوع : نقدر . ولم يعجم في يق .

الصِّلَةِ هُنا حَسَنٌ لِطُولِها ، وقَدِ اسْتَحْسَنَ الخَلِيلُ ذَلِكَ .

فإِذَا كانَ التَّقْدِيرُ على هَذَا = ارْتَفَعَ «هو» المَحْذُوفُ بالابْتِدَاءِ ، و﴿ إِلَٰهٌ ﴾ خَبَرُه ، والظَّرْفُ الذي هُوَ قَوْلُه ﴿ فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ ﴾ [سورة الزخرف ٤٣ / ٨٤] مُتَعَلِّقٌ بقَوْلِه ﴿ إِلَٰهٌ ﴾ ، ومَوْضِعُه نَصْبٌ به[١] ، وإِنْ كانَ مُقَدَّماً عَلَيْهِ . أَلا تَرَى أَنَّهم قَدْ أَجَازُوا : «أَكُلَّ يَوْمٍ لكَ ثوبٌ»[٢] ؟ فأُعْمِلَ فيه المَعْنَى مُقَدَّماً[٣] . 527

ولا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ خَبَرُ المُبْتَدَأ المَحْذُوفِ قَوْلَه[٤] : ﴿ فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾ ؛ لأَنَّكَ إِنْ جعَلْتَه خَبَراً لِلْمُبْتَدَأ المَحْذُوفِ صَارَ فيه ضَمِيرُهُ ، وارْتَفَعَ [به][٥] ، وبَقِيَ قَوْلُه ﴿ إِلَٰهٌ ﴾ مُعَلَّقاً[٦] مُفْرَداً .

ومَعَ هَذَا فالمَعْنَى إِنَّما هُوَ [على][٧] الإِخْبَارِ بالإِلاَهِيَّةِ[٨] ، [لا][٩] عَنِ الكَوْنِ في السَّمَاءِ .

فإِنْ قُلْتَ[١٠] : لِمَ لا يَكُونُ قَوْلُه ﴿ فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾ صِلَةً لـ «الذي» ، ويَكُونُ في الظَّرْفِ ضَمِيرُ المَوْصُولِ ، ويَكُونُ ﴿ إِلَٰهٌ ﴾ بَدَلاً[١١] مِنَ المَوْصُولِ

---

(١) في صل : نصب مفعول ، والصواب من مو ويق الإغفال .

(٢) سلف ٤٧٠ وتخريجه في ح ٩ ثمة . وفي أحد أصول الأغفال الرسالة أَكلّ بالاستفهام كما في المتن ، وفي المطبوع وبقية أصول الرسالة : كل ، بلا الهمزة .

(٣) هذا ما في أحد أصول الإغفال الرسالة وفي غيره منها : متقدماً ، وكذا في يق ، وفي المطبوع : المعنى فيه مقدماً .

(٤) في الإغفال المطبوع : وهو قوله ، وكذا وقع في أحد أصول الرسالة ٧٠٢ وفي غيره منها كما في المتن .

(٥) من مو ويق والإغفال .

(٦) في صل : قوله له معلقاً ، خطأ صوابه من مو ويق .

(٧) زيادة من الإغفال ، وفي بعض أصول الرسالة : عن .

(٨) هذا ما في مو ، وهو ما في أحد أصول الإغفال الرسالة ٧٠٢ ، وهو ما في المطبوع ٢/٢٠٩ ، وفي غيره من أصول الرسالة : بإِلَهية ، وهو ما في صل .

(٩) من مو ويق والإغفال .

(١٠) قوله فإن قلت حتى قوله ٨٨٥ س٣ أو بالظرف = ليس في يق .

(١١) في صل : بدل ، خطأ صوابه من مو والإغفال .

بِصِلَتِهِ[(١)] ، فيَكُونُ التَّقْدِيرُ ، وهُوَ إِلهٌ ؟

= قُلْنا[(٢)] : إِنَّا[(٣)] نَسْتَحِبُّ التَّأْوِيلَ الأَوَّلَ ، والتَّقْدِيرَ الذي قَدَّمْنَاهُ [129/1] ؛ لِدَلالَةِ المَعْنَى عليه ، ودِلالَةِ ما بَعْدَهُ مِنَ الكَلامِ على ذلكَ أَيْضاً .

أَلا تَرَى أَنَّ [ما][(٤)] بَعْدَه ﴿ وَفِي ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ﴾ [سورة الزخرف ٤٣/ ٨٤] ؟ فإِنَّما الإِخْبارُ عَنْ قَصْدِهِ ـ تَبَارَكَ اسْمُه ـ بالعِبَادَةِ في السَّمَاءِ والأَرْضِ ، وقَوْلُه : ﴿ وَفِي ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ﴾ مَعْطُوفٌ على الصِّلَةِ ، فلا يَجُوزُ أَنْ يُبْدَلَ ﴿ إِلَٰهٌ ﴾ مِنَ المَوْصُولِ ، وقَدْ بَقِيَ مِنْ صِلَتِهِ شَيْءٌ .

فإِنْ قُلْتَ : اجْعَلْه كَلاماً مُنْقَطِعاً غَيْرَ مَعْطُوفٍ على الصِّلَةِ = كانَ تَعَسُّفاً ، وإِزَالَةً لِلْكَلامِ عَنْ وَجْهِهِ[(٥)] .

فإِنْ قُلْتَ[(٦)] : فَقَدِّرْ ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾[(٧)] [سورة الزخرف ٤٣/ ٨٤] «هو» ، ثُمَّ يَكُونُ ﴿ إِلَٰهٌ ﴾ مَوْضُوعاً مَوْضِعَ «هُوَ» = فَإِنَّ وَضْعَ الظَّاهِرِ مَوْضِعَ المُضْمَرِ لم يُجِزْهُ سِيبَوَيْهِ[(٨)] في قَوْلِهِ[(٩)] :

---

(١) في صل : لصلته ، والصواب من مو والإغفال .

(٢) في النسختين : فقلنا ، والصواب من الإغفال ، وهو جواب قوله : فإن قلت . . . قلنا .

(٣) ليس في الإغفال .

(٤) من الإغفال .

(٥) انتهى ما نقله الجامع من الإغفال . وبعده فيه كلامٌ تركه الجامع .

(٦) **قول أبي عليّ : فإِنْ قُلْتَ** حتى آخر ما ساقه في هذه الآية ـ وهو آخر ما وقع برقم ٢٦ ص ٨٨٥ ـ لم يقع في مو ، وليس هو من كلامه في الإغفال ، وإنما هو عندي من كلامه في **التذكرة** ، وقف عليه الجامع بعدُ فنقله ، فوقع في صل وخلا عنه مو .

(٧) أسقطت لفظ « إله » من الآية ـ وهو ثابت في الأصل ـ ليستقيم التقدير في سياقه .

(٨) انظر ما علقناه على مذهبي سيبويه وأبي الحسن في وضع الظاهر موضع المضمر في كشف المشكلات ١٣٩ ح ١ والمصادر المذكورة ثمة ، والإبانة ٩٦ .
وانظر ما يأتي ٨٨٣ من إجازة ذلك على قول أبي عثمان في « زيد ضربت أخاك » والأخ زيد .

(٩) الفرزدق ، ديوانه ٣٨٤ . وهو في الكتاب ١/ ٣١ ، وشرحه للسيرافي ١/ ٣٣٦ ، وشرح أبياته لابنه ١/ ١٩٠ ، والحجة ٣/ ٦٦ ، وشرح اللمع لابن برهان ٦١ ، وللمصنف ٤٤٢ ، ٥٥٣ ، والإبانة ٩٧ ، وكشف المشكلات ٢٤٠ ، والتبصرة والتذكرة ١٩٩ ، وشرح الكافية ١/ ١/ ٢٧٣ ،=

528 ولا مُنْسِــئٌ مَعْــنٌ ولا مُتَيَسِّــرُ[١]

ومَنْ أَجَازَ ذَلِكَ[٢] لَزِمَهُ أَنْ يُجِيزَ : جاءَنِي الذي قائمٌ[٣] .

فإِنْ قُلْتَ : فاجْعَلْه مِنْ بَابِ «زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ»[٤] = فإِنَّ «الرَّجُلَ» جِنْسٌ يَتَضَمَّنُ «زَيْداً» وغَيْرَه ، بِخِلافِ لَفْظِ «إله» .

فثَبَتَ أَنَّ التَّقْدِيرَ[٥] : وهُوَ الذي هُوَ في السَّماءِ إِلهٌ ، أَيْ : هُوَ إِلهٌ في السَّمَاءِ[٦] ، فَحُذِفَ لِطُولِ الكَلامِ ، كما قال العَرَبُ : «ما أَنَا بالذي قائلٌ لَكَ شَيْئاً»[٧] ، أَيْ : هُوَ قائلٌ .

فإِنْ قُلْتَ : فَلِمَ جَازَ حَذْفُ «هُوَ» مَعَ طُولِ الكَلامِ في «الذي» ، ولم

= والخزانة ١/ ١٨١ ـ ١٨٢ ، والمقاصد الشافية ٢/ ١٣٥ ، وتمهيد القواعد ٣/ ١٢٤٠ . وسيأتي ١٥٥٣ .

(١) صـدره : لَعَمْـرُكَ مَـا مَعْـنٌ بتَـارِكِ حَقِّـهِ
مَعْن : رجل كَلَّاء بالبادية يبيع بالكالئ ، أي بالنَّسيئة وهي التأخير ، كان يضرب به المثل في شِدَّة التقاضي ، عن أبي مُحَلِّم في ذيل أمالي القالي ٣/ ٧٣ . ولا مُنْسِئ ، أي ولا منسئ حَقَّه ، مِن أَنْسَأَه : إذا أَخَّره . ولا مُتَيَسِّر : من اليُسْر ، أي ولا متساهلٌ في مطالبته ، انظر اللسان (ن س أ ، ي س ر) .

(٢) وهو مذهب الأخفش ومن وافقه .

(٣) هذا جائز عند الكوفيين دون البصريين ، انظر المصادر المذكورة ٨٨١ ح ١ . وكان في صل : هو قائم ، بإقحام هو .

(٤) باب ما أُخبر عنه بما لا يتضمن ذكراً عائداً إليه في اللفظ ، ويعود إليه الذكر في المعنى . فالرجل في «زيد نعم الرجل» قال في الإيضاح ١٢٦ : لما كان شائعاً ينتظم الجنس ويجمعه كان زيدٌ داخلاً تحته ، فصار بمنزلة الذكر الذي يعود عليه اهـ وانظر الكافي في شرحه ٣/ ٦٩٠ ، ومختار التذكرة ٢١٢ وغيرها .

(٥) هذا التقدير في مختار التذكرة ٢١٢ .

(٦) في صل : إله له في السماء ، خطأ من الناسخ .

(٧) الكتاب ١/ ٣٩٩ بولاق ١/ ٣٥٢ باريس ٢/ ٤٠٠ هارون ، وشرح السيرافي ٣/ ١٦٨ ، وسيأتي ٨٨٣ و١٤٠٣ بلفظ « سوءاً » مكان شيئاً عن الكتاب ، فانظر التعليق ثمة ، وانظر المصادر الآتي ذكرها ٨٨١ ح ١ في تخريج حرف سورة الأنعام [٦/ ١٥٤] .

يَحْسُنْ : ﴿ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنُ ﴾(١) [سورة الأنعام ٦/ ١٥٤] كما حَسُنَ [في](٢) هَذِهِ الآيَةِ ؟ = ولِمَ فَارَقَ «الذي» «أَيّاً»(٣) في قَوْلِه ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾(٤) [سورة مريم ١٩/ ٦٩] ، و﴿ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ ﴾(٥) [سورة الإسراء ١٧/ ٥٧] ، ولم يَجْرِ ﴿ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنُ ﴾ [سورة الأنعام ٦/ ١٥٤] مَجْرَى ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ [سورة مريم ١٩/ ٦٩] = بَيَّضَ «فآ»(٦) .

وهُوَ مُشْكِلٌ(٧) . قال سِيبَوَيْهِ(٨) في قَوْلِهِ(٩) :

---

(١) بالرفع ، وهو قراءة نسبت إلى يحيى بن يعمر وابن أبي إسحق والأعمش والحسن وغيرهم ، انظر الكتاب ١/ ٢٧٠ ، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٣٦٥ ، وللنحاس ٢/ ٥٢٠ ، والإغفال ٢/ ١٠٧ ـ ١٠٨ ، ٣٩٨ ، ٤٠٣ ، والشيرازيات ٣٥٦ ، ٥٠٧ ، وسر الصناعة ٣٨١ ـ ٣٨٢ ، والمحتسب ١/ ٢٣٤ ، والتنبيه ٤٩٣ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ١١٢ و٣/ ٢٢٠ ، وشرح اللمع لابن برهان ١٧٥ ، ٥٩٢ ، وشواذ القراءات للكرماني ١٨١ ، والتقريب والبيان اللوح ٧٠/ ١ ، وتفسير القرطبي ٩/ ١٢٤ ، وشرح الكافية ٢/ ١/ ٢٢٥ ، والمقاصد الشافية ١/ ٥٢٣ ، والبحر ٤/ ٢٥٥ ، والارتشاف ٢/ ١٠١٦ ـ ١٠١٧ ، والهمع ١/ ٣١٢ ، ومعجم القراءات ٢/ ٥٨٨ ، وما يأتي ١٤٠٣ في رقم ٢ و١٥٥٤ في رقم ١٤ .

(٢) زيادة مني .

(٣) في صل : إياه ، وهو خطأ صوابه ما أثبت .

(٤) سلف ٢٢ برقم ١٩ والمصادر ثمة ، و٧٩٣ برقم ٨٣ ، وسيأتي ١٤٠٤ ـ ١٤٠٧ برقم ٤ و١٥٥٤ في رقم ١٤ و١٦٠٢ برقم ٦ .

(٥) كشف المشكلات ٧٢٣ .

(٦) « فآ » رمز أبي عليّ ، انظر ما سلف ٤٧٥ ح ٥ ، و٨٤٦ ح ١ . وقوله « **وبيَّض فآ** » معناه **أن أبا عليّ بيَّض في التذكرة جواب** قوله : فإنْ قلتَ فلم جاز إلخ .

(٧) سيأتي ١٤٠٤ فيما نقله الجامع من كلام أبي سعيد السيرافي ما يكون جواباً عن ذلك .

(٨) الكتاب ١/ ٢٧٠ بولاق ٢/ ١٠٧ هارون ١/ ٢٣١ باريس ، وشرحه للسيرافي ٢/ ٤٣٨ .

(٩) وهو **أَنْصَارِيٌّ** ، ولم يسمَّ في الكتاب ١/ ٢٦٩ وشرحي السيرافي والرُّمَّانيّ (انظر حاشية محقق التعليقة ١/ ٢٧٠) ، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٢٢٢ .

واختلف فيه :

فقيل : **كَعْبُ بنُ مالك** كما في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٥٣٥ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٤٤٠ ، وشرح أبيات الجمل ٢٨٣ ، وانظر المقاصد النحوية ١/ ٤٨٦ ، وشرح أبيات المغني ٢/ ٣٧٧ ، ٣٨١ ، والخزانة ٢/ ٥٤٥ ـ ٥٤٦ ، وأورده محقق ديوانه مفرداً ، انظر حاشية الدكتور الطناحي على أمالي ابن الشجري . =

وكَفَى بِنَا فَضْلاً على مَنْ غَيْرُنا[١]

بالرَّفْعِ في «غَيْرُنا» ، قال : «هو أَجْوَدُ[٢]» ، وفيه ضَعْفٌ [إلا أَنْ يَكُونَ فيه هو][٣] ، وهُوَ نَحْوُ : مَرَرْتُ بأَيُّهُم أَفْضَلُ ، وكما قَرَأَ بَعْضُ النَّاسِ[٤] ﴿ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنُ ﴾ [سورة الأنعام ٦/ ١٥٤] . 529

واعْلَمْ أَنَّه قَبيحٌ[٥] أَنْ تَقُولَ : «هذا مَنْ مُنْطَلِقٌ» إنْ[٦] جَعَلْتَ «المُنْطَلِقَ» وَصْفاً[٧] أَوْ حَشْواً[٨] . فإِنْ أَطَلْتَ الكَلامَ ، فَقُلْتَ : ←

= وقيل : بَشِيرُ بنُ عبد الرحمن بنِ كعب بن مالك ، انظر المقاصد النحوية وشرح أبيات المغني والخزانة .

= وقيل : حسَّان بن ثابت كما في معاني القرآن للفراء ١/ ٢١ ، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٦٥ ، ٢١٩ ، وشرح أبيات سيبويه للأعلم بطرة الكتاب ١/ ٢٦٩ ، وشرح اللمع للمصنِّف ٢١٣ ، ونصَّ البغداديُّ أنه راجع ديوان حسان فلم يجده فيه ، ولم يرد في أصول ديوانه التي اعتمدها محققه ، انظر زيادات الديوان ٥١٥ .

= وقيل : عبدُ الله بنُ رواحة ، انظر المقاصد النحوية ، وشرح أبيات المغني ، والخزانة ، وليس في ديوانه المطبوع كما قال الدكتور الطناحي رحمه الله .

وهو بلا نسبة في شرح اللمع للمصنِّف ٤١٨ ، والإبانة ١١ ، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٢٤٥ ، ومجالس ثعلب ٢٧٣ ، والبصريات ٤٢٢ ، والتعليقة ١/ ٢٧٠ ، وسر الصناعة ١٣٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٢ ، وشرح الكافية ٢/ ١/ ٢٥٧ ، والمقاصد الشافية ١/ ٥٢٢ و٣/ ٦٤٢ ، والبسيط للواحدي ٣/ ٩٦ ، وارتشاف الضَّرَب ١٧٠٣ ، وهمع الهوامع ١/ ٣١٧ و٣/ ١٦ ، وغيرها . وسيأتي ١٤٠٦ .

(١) عجزه : حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا

يروىٰ : على من غيرِنا ، بالجر ، وعلى من غيرُنا بالرفع .

(٢) عبارة سيبويه : اعلم أنَّ كفى بنا على من غيرُنا أجودُ إلخ .

(٣) زيادة من الكتاب . وفي بعض أصوله : إلا أن يكون مرفوعاً بهو ، وهو ما في شرح السيرافي ، وانظر طبعتي باريس وهارون وفيهما اختلاف النسخ فيه .

(٤) يحيى بن يعمر وغيره ممن ذكرناه في ٨٨١ ح ١ .

(٥) في طبعة هارون عن أصولها : يقبح . ولا اختلاف في طبعتي باريس وبولاق عنها أنَّه « قبيحٌ » .

(٦) في الكتاب طبعاته : إذا .

(٧) وصفاً لـ « مَنْ » نكرة .

(٨) أي صلةً . قال السيرافي : وسيبويه يسمّي الصلة الحشو اهـ . وهذا إذا جعلت مَن بمنزلة الذي .

[مَنْ][١] خَيْرٌ مِنْكَ = حَسُنَ في الوَصْفِ والحَشْوِ .

وزَعَمَ[٢] الخَلِيلُ أَنَّه سَمِعَ مِنَ العَرَبِ رَجُلاً يَقُولُ : «ما أَنَا بالَّذي قَائِلٌ لَكَ سُوءاً»[٣] ، و«ما أَنَا بالذي قائلٌ لك قَبيحاً» ، إذا أَفْرَدُوهُ[٤] فالوَصْفُ بِمَنْزِلَةِ الحَشْوِ ، لأَنَّهُ يَحْسُنُ بما[٥] بَعْدَه ، كما أَنَّ الحَشْوَ إِنَّما يَتِمُّ بِما بَعْدَهُ[٦] » .

فَقَدْ رَجَّحَ في [هذا][٧] الفَصْلِ رَفْعَ «غَيْرُنا» على إِضْمارِ «هُوَ» = على الجَرِّ على أَنْ يَكُونَ وَصْفاً .

ولَكِنْ يَجُوزُ هَذَا ـ أَعْنِي وَضْعَ ﴿ إِلَٰهٌ ﴾ [سورة الزخرف ٤٣/ ٨٤] مَوْضِعَ الضَّمِيرِ[٨] ـ على قَوْلِ أَبي عُثْمَانَ[٩] في قَوْلِهم: «زَيْدٌ ضَرَبْتُ أَخَاكَ»[١٠] [129/2]، والأَخُ زَيْدٌ. ومِثْلُه: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِى ٱلنَّارِ﴾[١١] [سورة الزمر ١٩/٣٩] .

---

(١) زيادة من الكتاب .

(٢) كذا في شرح السيرافي . وفي الكتاب طبعاته « زعم » بلا الواو .

(٣) سلف في الكتاب ١/ ٣٩٩ بلفظ « شيئاً » انظر ما سلف ٨٨٠ ح٧، وكذا في مختار التذكرة ٢١٢، وقواعد المطارحة ٥٢٠ وغيرهما من المصادر المذكورة ٨٨١ ح١ . وسيأتي ١٤٠٧ بلفظ «سوءاً».

(٤) قوله « إذا أفردوه » ليس في طبعات الكتاب ولا شرحه للسيرافي . فكأنه من أبي عليّ أو الجامع . وسيأتي ١٤٠٧ منقولاً عن الكتاب ، ولفظه ثمة : إذا أفرده .

(٥) في صل : ما ، والصواب من الكتاب .

(٦) انتهى كلام سيبويه .

(٧) زيادة من كلامه فيما يأتي ١٤٠٧ ولفظه ثمة : فترى سيبويه رجَّح في هذا الفصل إلخ ما ذكره بمعناه بغير اللفظ الذي هنا .

(٨) انظر ما سلف ٨٧٩ ـ ٨٨٠ .

(٩) المازنيّ .

(١٠) لم أُصب هذه المسألة .

وحكى ابن السراج في الأصول ٢/ ٣٠٥ فيما حكاه في باب الإخبار عن المبدل منه والبدل قول المازنيّ : ومن أجاز هذا أجاز : زيد ضربت أخاك أباه ، وهو جائز على قبحه اهـ وانظر شرح ابن السراج للمسألة .

(١١) سلف ٦٥٤ في رقم ٤٣ ، وسيأتي ١٢٨٠ في رقم ١٧ .

هذا هُوَ مَذْهَبُ أَبي عُثْمَانَ . لا الذي[١] حَرَّفَ القَصْرَ[٢] عليه ، فقال : هذا على مَذْهَبِ أَبي عُثْمَانَ في قَوْلِهِم[٣] : «أنا الذي قُمْتُ» ؛ فإِنَّ ذَلِكَ قَوْلُ العَرَبِ، في نَحْوِ[٤] :

وأَنَـا الَّـذِي قَتَّلْـتُ

و[٥] :

أَنَا الَّذِي سَمَّتْنِي أُمِّي[٦]

قال أَبُو عُثْمَانَ : لَوْلا أَنَّه مَسْمُوعٌ لَرَدَدْنَاهُ[٧] .

وتَحْرِيفَاتُ القَصْرِ على أَبي عَلِيٍّ[٨] كَثِيرَةٌ، لا يَقْبَلُه إلا الجَاهِلُ الخَفِيفُ الحَاذِ[٩] .

---

(١) لمَّا أَعرف من أراد .

(٢) القَصْر : مصدر قصرت الشيء على كذا : إذا لم تجاوز به غيرَه ، وقصره على الأمر : ردَّه إليه ، عن اللسان .

(٣) الأصول ٢/ ٣١٢ والمصادر التي ذكرناها في تخريج شاهدي الشعر .

(٤) قول مهلهل ، وقد سلف بتمامه ٣٨٨ .

(٥) قول عليٍّ بن أبي طالب كرَّم الله وجهه . ديوانه ٣١٩ (ط . دار صادر) ، وأنوار العقول ق ٢٠٤/١ ص ٢٣٦ ، ومعجم الشعراء ١٣٠ ، وأدب الكاتب ٧١ ، وغريب الحديث لابن قتيبة ١٠٠١/٢ ، والفسر ٥٧٨/١ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٤١١ و٣/ ٢٢٣ ، وديوان الحماسة بشرح المرزوقي ١١٥ ، ٢٩٧ ، ٤٠٧ ، ٦١١ ، ٦٤٢ ، ٨٦٩ ، ١٠٧٨ ، وشرح الكافية ٢/ ٢٢٦/١ ، ٢٣٩ ، والخزانة ٢/ ٥٢٣ ـ ٥٢٧ وغيرها .

(٦) تمامه : أنا الذي سمتني أمي حَيْدَرَهْ
حيدرة : الأسد .

(٧) في الأصول ٢/ ٣١٢ : وزعموا أنَّه سُمع من العرب ـ وهو في أشعارهم ـ أنا الذي قمتُ . . . أنا الذي ضربتُك . . . قال المازنيُّ : ولولا أنَّ هذا حُكي عن العرب الموثوق بعربيَّتهم لَرَدَدْنَاه لِفَسَادِه اهـ
وفي شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢٩٧ عن المازنيّ : ولولا اشتهارُ مورده وكثرتُه لرددته اهـ ونحوه فيه ٨٦٩ .

(٨) قوله « على أبي علي » كذا وقع .

(٩) الحاذ : الحال .

وفي تَقْسِيمِ أَبي عَلِيٍّ نَظَرٌ(١) ، لأنَّه لَيْسَ في القِسْمَة ارْتِفَاعُ ﴿ إِلَٰهٌ ﴾ [سورة الزخرف ٤٣/ ٨٤] بالابْتِداءِ ، لأنَّ الظَّرْفَ جَرَى صِلَةً لِمَوْصُولٍ ، فَلَيْسَ إلا أَنْ يَقُولَ : إِنَّ ارْتِفَاعَ ﴿ إِلَٰهٌ ﴾ لا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ بِإِضْمَارِ «هو» أَوْ بالظَّرْفِ . 530

٢٧ ـ ومِنْ هَذَا البَابِ قَوْلُه تعالى : ﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴾(٢) [سورة الواقعة ٥٦/ ٢٢] فِيمَنْ رَفَع(٣) .

والتَّقْدِيرُ : وهُنَاكَ حُورٌ عِينٌ(٤) ، أَوْ : [و](٥) لَهُم حُورٌ عِينٌ(٦) . فـ ﴿حُورٌ﴾ رَفْعٌ بالظَّرْفِ المُضْمَرِ عِنْدَ الأَخْفَشِ ، وبالابْتِداءِ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ(٧) . وجَازَ حَذْفُ الظَّرْفِ لأَنَّ ما قَبْلَهُ يَدُلُّ عليه .

٢٨ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تعالى : ﴿ وَءَاخَرُ مِن شَكْلِهِۦٓ أَزْوَٰجٌ ﴾(٨) [سورة ص ٣٨/ ٥٨] فِيمَنْ أَفْرَدَ ﴿ وَءَاخَرُ ﴾(٩) .

يَرْتَفِعُ ﴿ أَزْوَٰجٌ ﴾ بالظَّرْفِ على المَذْهَبَيْنِ(١٠) ، لأَنَّ قَوْلَه : ﴿ مِن شَكْلِهِۦٓ ﴾

---

(١) انظر ما سلف ٨٧٧ حيث ذكر أبو علي جواز ارتفاع ﴿ إلهٌ ﴾ بالابتداء ، والقول ما قال الجامع .
(٢) كشف المشكلات ١٣١٥ والمصادر ثمة .
(٣) وهم غير الكسائي وحمزة فقرأا بالجرّ ، انظر السبعة ٦٢٢ ، والحجة ٦/ ٢٥٥ ، وكشف المشكلات .
(٤) نسب هذا التقدير في كشف المشكلات زيادات مخطوطة طنطا اللوح ٢/ ١١٤ إلى الحارثيِّ يعني سيبويه . أخذه من تقدير سيبويه في الكتاب ١/ ٨٨ لقول كعب بن زهير : وسُمْرٌ × ذُبَّلُ : وثَمَّ سمرٌ .
(٥) زيادة من مو و« أو » قبله ليس فيها .
(٦) هذا تقدير سيبويه ومن وافقه ، انظر الكتاب ١/ ٨٧ ، وإعراب القرآن ٩١٩ ـ ٩٢٠ ، وهو أحد تقديري أبي علي في الحجة ، وانظر التعليق في كشف المشكلات .
(٧) أي في قياس مذهبيهما في المسألة .
(٨) الحجة ٦/ ٨٠ ، وكشف المشكلات ١١٥٣ ، والاستدراك ٣١٩ والمصادر فيهما وما سلف ٣٤٦ برقم ٥٦ وما يأتي ٨٩٩ في رقم ٤٠ .
(٩) وهم غير أبي عمرو ، فقرأ « وأُخَرُ » بالجمع ، السبعة ٥٥٥ ، والحجة وكشف المشكلات .
(١٠) مذهبي الشيخين سيبويه والأخفش في المسألة ، وهو كما قال .

جَرَى وَصْفاً على ﴿ءَاخَرُ﴾ ، فهو كَقَوْلِكَ : «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ في دَارِهِ عَمْرُو»[(١)] .

وسَهَا الفَارِسُ[(٢)] أَيْضاً في هَذِهِ الآيَةِ ، فَقَالَ : «ومَنْ رَفَعَ بالابْتِدَاءِ»[(٣)] ، ولا يَرْفَعُ هذا أَحَدٌ بالابْتِدَاءِ[(٤)] .

وهذا[(٥)] كما سَهَا في قَوْلِه : ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرِىٰهَا﴾[(٦)] [سورة هود ١١/ ٤١] ، وقوله : ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾[(٧)] [سورة الكهف ١٨/ ٤٤] ، هَذِهِ ثَلاثُ آيَاتٍ سَهَا فيها ، وتَرَدَّدَ كَلامُه .

وسَهَا أَيْضاً في قَوْلِه : ﴿لَهُۥٓ أَصْحَٰبٌ يَدْعُونَهُۥٓ﴾[(٨)] [سورة الأنعام ٦/ ٧١] .

فَخُذْها عَنْ أَوْرَاقٍ جَمَّةٍ[(٩)] .

٢٩ ـ ومِثْلُه في ارْتِفَاعِه[(١٠)] بالظَّرْفِ قَبْلَه قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾[(١١)] [سورة الأنعام ٦/ ٨٢] فـ ﴿ٱلْأَمْنُ﴾ مُرْتَفِعٌ بـ ﴿لَهُمُ﴾ لِجَرْيِهِ خَبَراً على قَوْلِه ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ ، أَيْ : أُولئكَ ثابتٌ لهم الأَمْنُ . 531

---

(١) فالظرف « في داره » جرى وصفاً على « رجل » فارتفع عمرو به .

(٢) أبو عليّ ، انظر ما سلف ٤١ ح ٦ ، والاستدراك ٣١٩ .

(٣) هذا معنى كلام أبي علي . ولفظُه في الحجَّة : ومن أَفرده فقال ﴿وَءَاخَرُ مِن شَكْلِهِۦٓ أَزْوَٰجٌ﴾ فـ ﴿وَءَاخَرُ﴾ يرتفع بالابتداء في قول سيبويه إلخ اهـ .

وقول أبي عليّ « فآخرُ يرتفع بالابتداء » سهوٌ صوابه : فـ ﴿أَزْوَٰجٌ﴾ يرتفع ، ثم السهو الذي نبَّه عليه الجامع هنا ، وهو أنَّ الرفع ههنا بالظرف على المذهبين ، وانظر الاستدراك ٣١٩ ـ ٣٢١ .

(٤) انظر ما سلف من بسط التعليق على المذهبين ٨٥٢ ح ٣ .

(٥) قوله : وهذا إلخ كلامه هنا ليس في مو .

(٦) سلف ٨٦٨ ـ ٨٧١ برقم ١٨ و٨٧٣ في رقم ٢٢ وسيأتي ٨٩٩ في رقم ٤٠ ، وانظر الاستدراك ٢٥٣ .

(٧) سلف ٨٧٢ برقم ٢٢ ، ويأتي ٨٩٩ في رقم ٤٠ ، وانظر الاستدراك ٢٢ .

(٨) سلف ٨٦٥ ـ ٨٦٦ برقم ١١ و٨٧٣ في رقم ٢٢ ويأتي ٨٩٩ في رقم ٤٠ .

(٩) أي فخذ الفائدة أو الفوائد عن أوراق جمة ومواضع متفرقة من كلام أبي عليّ .

(١٠) أي ارتفاع الاسم .

(١١) الفريد ٢/ ٦٢٧ ، والدر المصون ٥/ ٢٣ .



٣٠ ـ وقد ذَكَرْنَا(١) أَنَّ اسْمَ الفَاعِلِ يَرْفَعُ(٢) ما بَعْدَه ، كالظَّرْفِ ، فقَوْلُه : ﴿عَٰلِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ﴾(٣) [سورة الإنسان ٧٦/ ٢١] ﴿ثِيَابُ﴾ يَرْتَفِعُ بـ ﴿عَٰلِيَهُمْ﴾ سَوَاءٌ نَصَبْتَه على الحَالِ مِنَ «الوِلْدَانِ»(٤) أو الهاءِ والميم في ﴿عَلَيْهِمْ﴾(٥) مِنْ قَوْلِه : ﴿۞وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَٰنٌ﴾ [١٩] = أو(٦) نَصَبْتَه(٧) على الظَّرْفِ(٨) ، لأَنَّ الظَّرْفَ جَرَى وَصْفاً على « الوِلْدَانِ » .

ومَنْ قالَ ﴿عالِيْهِمْ﴾ ، فأَسْكَنَ اليَاءَ(٩) = فَهُوَ صِفَةٌ أَيْضاً لـ « وِلْدَان » ؛ لأَنَّه لا يَتعَرَّفُ بالإِضَافَةِ ، فَيَرْتَفِعُ ﴿ثِيَابُ سُندُسٍ﴾ به(١٠) .

ولا يَجُوزُ(١١) أَنْ يَرْتَفِعَ ﴿عالِيْهِمْ﴾ بالابْتِدَاءِ ، [130/1] و﴿ثِيَابُ سُندُسٍ﴾

---

(١) انظر ما سلف ٨٥٦ .

(٢) في صل : يرتفع ، والصواب من مو ويق .

(٣) كشف المشكلات ١٤١٢ ـ ١٤١٣ ، والاستدراك ٣٥٦ والمصادر ثمة ، والحجة ٦/ ٣٥٤ ـ ٣٥٦ ، والشيرازيات ١٢٣ ـ ١٢٤ ، وما يأتي ١٣١١ برقم ٩ .

(٤) أجازه الزجاج في معاني القرآن ٥/ ٢٠٤ ومن وافقه ، وهو فاسد لأن جعل الضمير في ﴿عَٰلِيَهُمْ﴾ للولدان ليس المعنى عليه ، وهو للأبرار قولاً واحداً ، انظر ما علقناه في كشف المشكلات ١٤١٢ ح ٦ والاستدراك ٣٥٨ ح ٩ .

(٥) أجازه الزجاج ووافقه أبو علي وغيره ، والمعنى : يطوف على الأبرار ولدان مخلدون عالياً الأبرار ثياب سندس ، وهو الظاهر والصواب .

(٦) قوله : « سواء نصبته على الحال . . . أو نصبته » هذه عبارته والوجه : سواء أنصبته . . . أم نصبته ، كما قال عز من قائل ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [سورة البقرة ٢/ ٦] .

(٧) في صل : ونصبه ، والصواب من مو ويق .

(٨) وهو قول الفراء في معاني القرآن له ٢/ ٢١٨ ـ ٢١٩ ، ووافقه النحاس في إعراب القرآن ١٠٤٠ ، وأجازه أبو علي ، ولم يرتضه أبو إسحق وقال : وهذا لا نعرفه في الظروف ولو كان ظرفاً لم يجز إسكان الياء اهـ .

(٩) وهما نافع وحمزة ، وقرأ الباقون بالفتح ، السبعة ٦٦٤ ، وكشف المشكلات .

(١٠) وكذا قال في الاستدراك من قبل وفي كشف المشكلات من بعد ، وهو قول فاسد ؛ لأنَّ الضمير في « عالِيْهم » للأبرار ، انظر التعليق في كشف المشكلات والاستدراك .

(١١) بل يجوز ، بل هو الظاهر ، وهو قول الزجاج والنحاس ومن وافقهما .

خَبَرُه ، كما قَالَه(١) في «الحُجَّةِ»(٢) لِكَوْنِه جارياً وَصْفاً على ﴿ وِلۡدَٰنٞ ﴾(٣) . وإِنْ قال : هُوَ كَقَوْلِه : ﴿ سَٰمِرٗا تَهۡجُرُونَ ﴾(٤) [سورة المؤمنون ٢٣/ ٦٧] فأَفْرَدَ وأَرَادَ الجَمْعَ(٥) = لم يَصِحَّ ذَلِكَ [أَيْضًا](٦) ، لِمَا ذَكَرْنَا(٧) .

٣١ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تعالى : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمۡ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمۡۚ لَهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا خِزۡيٞۖ ﴾(٨) [سورة المائدة ٥/ ٤١] .

---

(١) أي أبو عليّ .

(٢) الحجة ٦/ ٣٥٥ .

(٣) هذا لسوء تأمُّل الجامع في ظاهر التلاوة لفساد جعل الضمير للولدان ، وهو للأبرار ، انظر ٨٨٧ ح ١٠ وما يأتي في ح ٥ هٰهُنا .

(٤) كشف المشكلات ٩٣٠ ، ١٤١٣ والمصادر ثمة ، وما يأتي ١٣١١ في رقم ٧ .

(٥) قال أبو عليّ : ويكون ﴿ عَٰلِيَهُمۡ ﴾ المبتدأ في موضع جماعة كما أنّ الخبر جماعة ، وقد جاء اسم الفاعل في موضع جماعة . . . وفي التنزيل ﴿ مُسۡتَكۡبِرِينَ بِهِۦ سَٰمِرٗا تَهۡجُرُونَ ﴾ . . . اهـ .
فقال الجامع فيما يأتي ١٣١١ : « وهذا لِقِلَّةِ نظره فيما قبل الآية » اهـ ، وقال من بعدُ في كشف المشكلات ١٤١٣ : « وهذا لسوء تأمُّله في ظاهر التلاوة ، ولم ينظر إلى ما قبل الآية من قوله ﴿ وِلۡدَٰنٞ مُّخَلَّدُونَ ﴾ . . . » اهـ .
فقال الطبرسيُّ في مجمع البيان ١٠/ ٢٤٣ ـ ٢٤٤ يتعقَّب كلامه في كشف المشكلات : وأخذ عليه [أي على أبي علي] البصيرُ النحويُّ الملقَّبُ بجامع العلوم هذا الكلام ونسبه فيه إلى سوء التأمُّل ، وقال [فساق كلامه في كشف المشكلات ثم قال] : إني لأرى نظر هذا الفاضل قد اختلَّ كما أنَّ بصره قد اعتلَّ ، فرمى أبا علي بدائه وانسلَّ ! أَلم ينظر في خاتمة الآية إلى قوله سبحانه ﴿ وَسَقَىٰهُمۡ رَبُّهُمۡ شَرَابٗا طَهُورًا ﴾ [٢١] ثمَّ قوله عقيب ذلك : ﴿ إِنَّ هَٰذَا كَانَ لَكُمۡ جَزَآءٗ ﴾ [٢٢] = فيَعْرِفَ أنَّ الضمير في ﴿ عالِيْهم ﴾ هو بعينه في ﴿ وَسَقَىٰهُمۡ ﴾ ، وهو ضمير المخاطبين في ﴿ لكم ﴾ ، وهذا الضمير لا يمكن أن يعود إلاّ إلى ﴿ ٱلۡأَبۡرَارَ ﴾ [٥] المُثابين المُجازَيْن دون الوِلْدان المخلَّدين الذين هم من جُمْلة ثوابهم وجزائهم اهـ . وهو كما قال لله درُّه : الضمير في عاليهم للأبرار لا للولدان ، وانظر كشف المشكلات والاستدراك .

(٦) زيادة من مو ويق .

(٧) أَنَّه صفة جارية على ما قبلها بزعمه فيما توهَّمه ، وقد علمت أَن الضمير ليس للولدان بتة ، وهو للأبرار حقًّا . وانظر ما يأتي ١٣١١ .

(٨) مجمع البيان ٣/ ٣٩٣ ، وتفسير أبي السعود ٣/ ٣٨ .

إنْ جَعَلْتَ ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ وَصْفاً[١] لِـ ﴿ أُوْلَـٰٓئِكَ ﴾ كانَ قَوْلُه ﴿ لَهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ ﴾ خبرَ المُبْتَدأ ، ويرْتَفِعُ ﴿ خِزْىٌ ﴾ بالظَّرْفِ .

وكَذَلِكَ إنْ جَعَلْتَ ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ خبراً كانَ ﴿ خِزْىٌ ﴾ مِنْ قَوْلِه : ﴿ لَهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ ﴾ خبراً بَعْدَ خَبرٍ[٢] . ويرْتَفِعُ «خِزْي» أيْضاً بالظَّرْفِ . 532

٣٢ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تعالى : ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾[٣] [سورة البقرة ٢/٢٢٨] .

يَكُونُ ﴿ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ مُتَعَلِّقاً بِـ ﴿لَهُنَّ﴾ دُونَ ﴿ عَلَيْهِنَّ ﴾ ، وإنْ كُنْتَ على هذا التَّقْدِيرِ تُعْمِلُ الأَوَّلَ[٤] اعْتِبَاراً لِقَوْلِه[٥] : ﴿ وَلِلْمُطَلَّقَـٰتِ مَتَـٰعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ [سورة البقرة ٢/٢٤١] ، ولِقَوْلِهِ[٦] : ﴿عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ ﴾ [سورة البقرة ٢/٢٣٦] ، فما على المُوسِعِ والمُقْتِرِ من ذلك فَهُوَ لَهُنَّ .

وإنْ لم يُعْتَبَرْ هَذَا[٧] جازَ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِـ ﴿ عَلَيْهِنَّ ﴾ .

٣٣ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تعالى : ﴿ وَفِى ٱلْأَرْضِ ءَايَـٰتٌ لِّلْمُوقِنِينَ ۝٢٠ وَفِىٓ أَنفُسِكُمْ ۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴾[٨] [سورة الذاريات ٥١/ ٢٠ ـ ٢١] . قَوْلُه : ﴿ وَفِىٓ أَنفُسِكُمْ ﴾ يَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُما : أَنْ يَكُونَ خَبَراً لِـ ﴿ ءَايَـٰتٌ ﴾[٩] . فَمَنْ رَفَعَ بالظَّرْفِ[١٠] كانَ

---

(١) هذا وجه تجيزه الصناعة ، وليس المعنى عليه .

(٢) لعل الوجه أن الجملة مستأنفة كما في تفسير أبي السعود .

(٣) كشف المشكلات ١٦٥ ، والفريد ١/ ٥١٩ ، والدر المصون ٢/ ٤٤٣ .

(٤) إعمال العامل الأول مذهب الكوفيين ، وإعمال العامل الثاني مذهب البصريين ، انظر التعليق على مسألة تنازع العاملين في كشف المشكلات ٣٦٧ح ٢ وما سلف ٥٣٢ ح٥ ـ ٦ .

(٥) في صل : بقوله ، والوجه ما أثبت من مو ويق .

(٦) في صل : وبقوله ، والوجه ما أثبت من مو ويق .

(٧) في مو : تعتبر ذلك .

(٨) كشف المشكلات ١٢٧٦ ، والتبيان ١١٨٠ ، والفريد ٦/ ١٠ ، والدر المصون ١٠/ ٤٦ .

(٩) مضمرة ، والتقدير : وفي أنفسكم آياتٌ ، وقوله « لآيات » ليس في مو ويق .

(١٠) في قول أبي الحسن الأخفش ومن وافقه في المسألة .

الضَّمِيرُ الذي فيه على حَدِّ الضَّمِيرِ الذي يَكُونُ في الفِعْلِ[١] . ومَنْ رَفَعَ بالابْتِدَاءِ[٢] فِفِيهِ ضَمِيرٌ على حَدِّ الضَّمِيرِ الذي يَكُونُ في خَبَرِ المُبْتَدَأ .

والوَجْهُ الآخَرُ[٣] مِنْ قَوْلِه : ﴿وَفِيٓ أَنفُسِكُمۡۚ﴾ = أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقاً بِمَحْذُوفٍ يَدُلُّ عليه قَوْلُه : ﴿أَفَلَا تُبۡصِرُونَ﴾ ، تَقْدِيرُه : أَلا تُبْصِرُونَ في أَنْفُسِكُم ، أَفَلا تُبْصِرُونَ . ويَكُونُ هَذَا بِمَنْزِلَةِ قَوْلِه : ﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾[٤] [سورة يوسف ١٢/ ٢٠] ﴿وَأَنَا۠ عَلَىٰ ذَٰلِكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾[٥] [سورة الأنبياء ٢١/ ٥٦] . أَلا تَرَى أَنَّ
533 الاسْتِفْهَامَ لا يَتَقَدَّمُ عليه ما في حَيِّزِه[٦] ، كما أَنَّ المَوْصُولَ كَذَلِكَ[٧] .

فأَمَّا دُخُولُ «في» في تَقْدِيرِه[٨] : أَفَلا تبصرون في أنفسكم = فعَلَى وَجْهَيْنِ[٩] :

أَحَدُهُما : أَنَّه لَمَّا كان في مَعْنَى أَفَلا تَنْظُرُون = ←

---

(١) كقولهم : قام زيد وقعد ، كما في كشف المشكلات .

(٢) في قول سيبويه ومن وافقه في المسألة .

(٣) كشف المشكلات ١٢٧٦ والتعليق ثمة . وفي صل ومو : والوجه الآخر من قوله ، وأثبت ما في يق .

(٤) سلف ١١١ في رقم ٩٣ و٥١١ في رقم ٣٠ ، ويأتي ١٢٢١ في رقم ٧٨ .

(٥) سلف ١١١ في رقم ٩٣ و٥١١ في رقم ٣٠ ، ويأتي ١٢٢١ في رقم ٧٨ .

(٦) الاستفهام له حقُّ الصدارة ، فلا يعمل فيه ما قبله ، ولا يتقدم عليه ما في حيِّزه ، انظر الكتاب ١/ ٦٤ ـ ٦٥ ، ١٢٠ ، والمقتضب ٣/ ٢٩٧ ، وابن يعيش ٨/ ١٥٥ وغيرها ، وانظر التعليق على المسألة في كشف المشكلات ٤٠٧ ، ٩٩٩ ، ١٢٧٦ .
يريد أنه لا يجوز أن يتعلق قوله ﴿وَفِيٓ أَنفُسِكُمۡۚ﴾ بقوله ﴿أَفَلَا تُبۡصِرُونَ﴾ الظاهر لأنه يمنع من ذلك تقدم ما في حيز الاستفهام على حرف الاستفهام كما قال في كشف المشكلات ، ويمنع ذلك أيضاً المعنى . وما أجازه من التعليق بمحذوف يدل عليه الظاهر وجه صناعيّ سَرابيّ .

(٧) فلا يتقدم ما في حيِّز الصلة على الموصول ، انظر التعليق على المسألة في كشف المشكلات ١٣٦ ، ٨٧٠ ، والاستدراك ١٥٤ ، ٣٣٠ .

(٨) في النسخ « قوله » مكان تقديره ، والصواب ما أثبت .

(٩) هذه عبارتُه ! يريد : **فأمّا دخول في في قوله ﴿وَفِيٓ أَنفُسِكُمۡۚ أَفَلَا تُبۡصِرُونَ﴾ فيمن قدَّر في متعلقة بمضمر، أي و« ألا تبصرون » في أنفسكم أفلا تبصرون = فعلى وجهين إلخ** . والوجهان في كشف المشكلات .

دَخلَتْ «في»[١] كما دَخلَتْ في قَوْلِه : ﴿ أَوَلَمْ يَنظُرُواْ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [سورة الأعراف ٧/ ١٨٥] .

والآخَرُ: أَنَّه يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: بَصُرَ بكذا، وبَصُرَ في كذا[٢]، قال زَيْدُ الخَيْلِ[٣]:

ويَـرْكَـبُ يَـوْمَ الطَّعْـنِ فيهَـا فَـوَارِسٌ بَصِيرُونَ في طَعْنِ الأَبَاهِرِ وَالكُلَى[٤]

أَيْ : بَصِيرُونَ بالطَّعْنِ[٥] .

٣٤ ـ ومِمَّا يَرْتَفِعُ بالظَّرْفِ قَوْلُه تعالى : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ أُبْسِلُواْ بِمَا كَسَبُواْۖ لَهُمْ شَرَابٌ [130/2] مِّنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾[٦] [سورة الأنعام ٦/ ٧٠] . إنْ جَعَلْتَ ﴿ لَهُمْ ﴾ خَبَراً ثانِياً ارْتَفَعَ ﴿ شَرَابٌ ﴾ بِهِ[٧] ، كَقَوْلِكَ[٨] : «زَيْدٌ في الدَّارِ أَبُوهُ [قائمٌ][٩]» .

---

(١) ليس في مو ويق .

(٢) في النسخ : بصير بكذا وبصير في كذا ، والوجه ما أثبت من كشف المشكلات . والذي في كتب اللُّغة أَنه يقال : بَصُر بكذا بالباء ، وأَنّ في قد توضع موضع الباء كما في قول زيد الخيل .

(٣) ديوانه (شعراء إسلاميون) ق ١/ ٥ ص ١٤٩ والتخريج فيه . وهو في النوادر ٣٠٣ ، وأدب الكاتب ٥١٠ ، والمخصص ١٤/ ٦٦ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٦٠٧ ، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٩٥٧ ، ٢٩٦١ ، ٢٩٦٢ ، والخزانة ٤/ ١٤٨ ، وشرح أبيات المغني ٤/ ٧١ ـ ٧٤ ، وكشف المشكلات ١٢٧٧ والمصادر المذكورة فيه . وقوله « زيد الخيل » ليس في مو ويق .

(٤) الرَّوْع : الفزَع . فيها : في صِرْمَتِه المذكورة قبل في قوله :

وما صِرْمَتي منهم لأَوَّلِ مَنْ سَعَى

أي من أَجلها والصِّرْمة : القطعة من الإبل ما بين الثلاثين إلى الأربعين . والأَباهِرُ : جمع الأَبْهر : عرق مستبطن الصُّلْب . والكلى : جمع كُلْية ، وهما « الأباهر والكلى » مَقْتلانِ ، عن شرح أبيات المغني .

ويروى : يَرُدُّونَ طَعْناً في الأَبَاهِرِ والكُلَى

وعليها لا شاهد فيه على المسألة . ولم يقع صدر البيت في مو ويق .

(٥) قوله « أي بصيرون بالطعن » ليس في مو ويق .

(٦) كشف المشكلات ٤٠٣ ، والفريد ٢/ ٦١١ .

(٧) على المذهبين . وفي مو : ارتفع ما كسبوا به ، خطأ .

(٨) المقتضب ٤/ ٣٠٢ .

(٩) زيادة من مو .

٣٥ ـ ومِمَّا يَرْتَفِعُ بالظَّرْفِ قَوْلُه تعالى ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قُتِلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾[١] [سورة آل عمران ٣/ ١٤٦] فِيمَنْ قَرَأَ ﴿قُتِلَ﴾[٢] وأَسْنَدَه إلى ضَمِيرِ النَّبِيِّ[٣] .

والدَّلِيلُ[٤] على جَوَازِ إسْنَادِهِ إلى هَذَا الضَّمِيرِ = أَنْ هَذِهِ الآيَةَ في مَعْنَى قَوْلِه : ﴿ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ ﴾ [سورة آل عمران ٣/ ١٤٤] .

534 ورُوِيَ عَنِ الحَسَنِ[٥] أَنَّه قالَ : « ما قُتِلَ نَبِيٌّ في حَرْبٍ قَطُّ »[٦] .

فيَكُونُ[٧] ﴿ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ ﴾ [سورة آل عمران ٣/ ١٤٦] يَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُما : أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِـ ﴿ نَّبِيٍّ ﴾ . وإذا قَدَّرْتَه على هذا التَّقْدِيرِ كان

---

(١) الحجة ٣/ ٨٢ ـ ٨٣ ومنه نقل ما يأتي من كلام فيه ، وانظر كشف المشكلات ٢٦٣ ، والبسيط ٦/ ٥٢ .

(٢) وهم نافع وابن كثير وأبو عمرو ، وقرأ الباقون « قاتل » ، السبعة ٢١٧ والمصادر السالفة .

(٣) وكذا في كشف المشكلات ٢٦٤ . ولو قال : ضمير ﴿نَّبِيٍّ﴾ كان أجود . ولما رأى ناسخ صل لفظ النبي زاد بعده « عليه السلام » كأنه ظن المراد به النبيّ محمَّداً ﷺ ، وذاك خطأ .

وعبارة أبي علي في الحجة ٣/ ٨٣ ومنه نقل الجامع الكلام في القراءة : أمَّا ﴿ قُتِلَ ﴾ فيجوز أن يكون مسنداً إلى ضمير أحد اسمين : إلى ضمير ﴿نَّبِيٍّ﴾ إلخ .

وأجاز هذا الوجه أن يرفع « نبيّ » بـ « قُتِل » الفراء ١/ ٢٣٧ ومن وافقه ، انظر التعليق في كشف المشكلات .

(٤) هذا لفظ الحجة .

(٥) البصريّ ، وروي ذلك عن سعيد بن جُبير ، انظر تفسير القرطبي ٥/ ٣٥١ ، والدر المنثور ٤/ ٥٣ .

(٦) حذفُ الجامع ما قال أبو عليّ عقب حكايته قول الحسن = مخلٌّ به وبسياقه ، قال : وقال ابن عباس في قوله ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ ﴾ [سورة آل عمران ٣/ ١٦١] : قد كان النبي يقتل ، فكيف لا يخوَّن ؟ والذي في الآية من قول ﴿ قُتِلَ ﴾ لم يذكر أنه في حرب . فإذا أُسند ﴿ قُتِلَ ﴾ إلى هذا الضمير احتمل قوله ﴿ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ ﴾ أمرين إلخ اهـ وكلام ابن عباس في قراءة ابن مسعود « يُغَلّ » وهي قراءة نافع وحمزة والكسائي وابن عامر من السبعة ، وقرأ الباقون « يَغُلّ » ، انظر تفسير القرطبي ٥/ ٣٨٨ ، والدر المنثور ٤/ ٩٥ . وانظر ما علقناه في كشف المشكلات ٢٦٤ .

(٧) سياق الحجة : فإذا أُسند ﴿ قُتِلَ ﴾ إلى هذا الضمير احتمل قوله ﴿ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ ﴾ أمرين .

قَوْلُه ﴿رِبِّيُّونَ﴾ مُرْتَفِعاً بالظَّرْفِ بلا خِلافٍ[١] .

والآخَرُ[٢] : أَنْ تَجْعَلَه حالاً من الضَّمِيرِ الذي في ﴿قُتِلَ﴾[٣] . [فيَكُونُ الضَّميرُ المَجْرُورُ في ﴿مَعَهُۥ﴾ عائداً إلى الضَّمِيرِ الذي في ﴿قُتِلَ﴾][٤] . وعلى الأَوَّلِ[٥] يَعُودُ إلى النَّبِيِّ[٦] .

٣٦ ـ ومِمَّا يَرْتَفِعُ بالظَّرْفِ قَوْلُه تعالى : ﴿كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ﴾[٧] [سورة البقرة ٢/ ٢٦٤] فـ ﴿تُرَابٌ﴾ يَرْتَفِعُ بالظَّرْفِ على المَذْهَبَيْنِ ، لأنَّه صِفَةٌ لِـ ﴿صَفْوَانٍ﴾ .

٣٧ ـ ومِمَّا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ هَذَا = قوله تعالى : ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴿١١﴾ فِى جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ﴿١٢﴾ ثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٣﴾﴾[٨] [سورة الواقعة ٥٦/ ١١ ـ ١٣] .

فقَوْلُه ﴿ثُلَّةٌ﴾ رَفْعٌ بالظَّرْفِ إذا وَقَفْتَ[٩] على ﴿ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ في المَذْهَبَيْنِ جَمِيعاً ؛ لأنَّه جَرَى خَبَراً على المُبْتَدأ .

ومِثْلُه : ﴿لِّأَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ ﴿٣٨﴾ ثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٣٩﴾﴾[١٠] [سورة الواقعة ٥٦/ ٣٨ ـ ٣٩] إذَا وَقَفْتَ[١١] على قَوْله : ﴿عُرُبًا أَتْرَابًا﴾ [٣٧] .

---

(١) بين مذهبي الشيخين سيبويه والأخفش .

(٢) قوله : والآخر إلى آخر ما نقله من الحجة تصرّف الجامع في حكايته .

(٣) ويكون قوله ﴿رِبِّيُّونَ﴾ مرتفعاً بالظرف على المذهبين أيضاً .

(٤) زيادة من مو ويق . وكان فيهما : فيعود الضمير المجرور في مع ، والصواب ما أثبت ، وقوله « الذي » ليس في مو .

(٥) وهو إذا جعلته صفةً .

(٦) في صل : للنبي ، وزاد ناسخا صل ويق : عليه السلام، انظر ما علقناه فيما سلف ٨٩٢ ح٣. وفي مو: إلى ما لنبي كذا.

(٧) الفريد ١/ ٥٧٧ ، والدر المصون ٢/ ٥٨٧ .

(٨) كشف المشكلات ١٣١٤ والمصادر ثمة .

(٩) القطع والائتناف ٧٠٢ .

(١٠) كشف المشكلات ١٣١٦ والمصادر ثمة ، والقطع والائتناف ٧١٤ .

(١١) وهو وقفُ الأخفش .

فأَمَّا إِذَا وَصَلْتَ الكَلامَ(١) في الآيَتَيْنِ = ارْتَفَعَ قَوْلُه﴿ ثُلَّةٌ ﴾على أَنَّه خَبَرُ ابْتِدَاءٍ مُضْمَرٍ(٢) .

٣٨ ـ ومِنْهُ قَوْلُه : ﴿ وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ۝١٠ فِيهَا فَٰكِهَةٌ ﴾(٣) [سورة الرحمن ٥٥/ ١٠ ـ ١١] إِنْ وَقَفْتَ(٤) على ﴿ لِلْأَنَامِ﴾ رَفعْتَ ﴿ فَٰكِهَةٌ﴾ بقوله ﴿ فِيهَا﴾ .

وإِنْ وَقَفْت(٥) على ﴿ وَضَعَهَا﴾ رَفَعْتَ ﴿ فَٰكِهَةٌ﴾ بِقَوْلِه ﴿ لِلْأَنَامِ﴾ على

535 مَذْهَبِ الأَخْفَشِ ، وبالابْتِدَاءِ على مَذْهَبِ صاحِبِ «الكِتَابِ»(٦) .

٣٩ ـ وأَمَّا قَوْلُه تَعَالى : ﴿ لِّكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزْءٌ مَّقْسُومٌ ﴾(٧) [سورة الحجر ١٥/ ٤٤] فكَأَنَّه(٨) : لِكُلِّ بابٍ جُزْءٌ مَقْسُومٌ مِنَ الدَّاخِلِينَ . ولا يَصِحُّ تَعَلُّقُه به في هَذَا الظَّاهِرِ(٩) ؛ لأَنَّه صِفَةٌ لِـ ﴿ جُزْءٌ ﴾(١٠) . فتَعَلُّقُهُ إِذاً بالمَعْنَى(١١) ، كقَوْلِه : ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ﴾(١٢) [سورة الفرقان ٢٥/ ٢٢] .

---

(١) وابتدأت ﴿ ثُلَّةٌ﴾ وهو وقف أبي حاتم .

(٢) رفعتَ ﴿ ثُلَّةٌ﴾ بالظرف على قول الأخفش وبالابتداء على قول سيبويه ، فقوله في أول كلامه « ومثلُه » غير جيد ولا دقيق ، فما قبله يرتفع بالظرف على الاتفاق وهذا على الاختلاف . ولو قال : ومثلُه على قول أبي الحسن لصحَّ . وانظر كشف المشكلات .

(٣) كشف المشكلات ١٣٠٥ والمصادر ثمة ، والقطع والائتناف ٦٩٦ .

(٤) وهو وقف كاف .

(٥) لا أعرفه وقفاً لأحد من أصحاب الوقف . وهو قول صناعيّ متجانف عن الظاهر والمعنى .

(٦) أي في قياس مذهبيهما في مسألة ارتفاع الاسم في مثله .

(٧) كشف المشكلات ٦٦٦ ، والفريد ٤/ ٧٧ .

(٨) في النسخ ، كأنه ، والوجه ما أثبت لقوله : وأَمَّا . . . فكأَنَّه .

(٩) هذه عبارته ! أي ولا يصحّ تعلُّق « مِن » من قوله ﴿ مِّنْهُمْ﴾ في هذا التقدير أو المعنى بـ ﴿ مَّقْسُومٌ﴾ الظاهر .

(١٠) فلا يعمل فيما قبل الموصوف كما لا تتقدم الصفة على الموصوف كما قال في كشف المشكلات .

(١١) كأنه في صل : تعلقه إذا المعنى كذا . وقوله « بالمعنى » كأنه كذلك في مو وما قبله غير ظاهر في المصورة ، ولم يذكر هذا الوجه في كشف المشكلات ، وهو متكلف متعسَّف كما ترى .

(١٢) سلف ٢٠٣ في رقم ٢٥ وتخريجه ثمة ، ويأتي ١٢١١ في رقم ٥٩ و١٢١٤ في رقم ٦٤ و١٢٤٧ في رقم ١١٨ . =

وإِنْ شِئْتَ عَلَّقْته باللام[١] .

ولا يَكُونُ ﴿ مِّنْهُمْ ﴾ صِفَةً للنَّكِرَةِ[٢] ؛ لأَنَّه لا شَيْءَ فِيهِ يَعُودُ إلى[٣] المَوْصُوفِ[٤] .

٤٠ ـ قَوْلُه[٥] تَعَالى : ﴿ بَلِ ٱلْإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ بَصِيرَةٌ ﴾[٦] [سورة القيامة ٧٥/ ١٤] .

قال أَبُو عَلِيٍّ في «التَّذْكِرَةِ»[٧] : «فإِنْ شِئْتَ كانَ الإِنْسَانُ هُوَ البَصِيرَةُ على نَفْسِهِ[٨]» .

= تعلّق « يوم » بالمعنى الذي دل عليه ﴿ لَا بُشْرَىٰ ﴾ ، أي يحزنون أو يمنعون البشارة ، انظر الاستدراك والكشف .

(١) أي علقت « مِنْ » بالظرف ﴿ لِكُلِّ ﴾ أي بمتعلَّقه ، انظر كشف المشكلات .

(٢) قوله ﴿ بَابٍ ﴾ .

(٣) في صل ويق : على ، وأثبت ما في مو .

(٤) كما في كشف المشكلات = ولأَنَّ الباب ليس منهم كما في الفريد . والظاهر أنَّ ﴿ مِّنْهُمْ ﴾ في موضع الحال من ﴿ جُزْءٌ ﴾ تقدمت عليه وكانت في التقدير صفة ثانية له ، انظر التبيان ٧٨٢ والفريد .

(٥) الكلام من هنا إلى آخر الباب لم يقع في مو ويق .

(٦) مجاز القرآن ٢/ ٢٧٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٥٨ ، وللفراء ٣/ ٢١١ ، وللزجاج ٥/ ١٩٧ ، وتفسير غريب القرآن ٥٠٠ ، وتأويل مشكل القرآن ١٩٣ ، وتفسير الطبري ٢٣/ ٤٩١ ، وإعراب القرآن ١٠٢٩ ، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٣١٦ ، وتفسير الثعلبي ٦/ ٣٢٩ ، والنكت في القرآن ٢/ ٦٦٩ ، وتفسير الواحدي البسيط ٢٢/ ٤٩٢ ، والماوردي ٤/ ٣٦٠ ، والرازي ٣٠/ ٢٢٢ ، والقرطبي ٢١/ ٤١٦ ، ومجمع البيان ١٠/ ٢١٣ ، ٢١٧ ، وباهر البرهان ١٥٩١ ، والفريد ٦/ ٢٧٨ ، والبحر ٨/ ٣٨٦ ، والدر المصون ١٠/ ٥٧١ ، وكشف المشكلات ١٤٠٤ ـ ١٤٠٥ والمصادر والتعليق ثمة ، وما يأتي ١٠٤٠ برقم ١٥ ، وانظر ما يأتي هُهُنا .

(٧) من آثاره التي لم تنته إلينا فيما نعلم ، وانتهى إلينا قطعة من تهذيب ابن جني لها ، وليس فيها شيء مِمَّا حكاه الجامع من كلام الشيخ أبي علي ولا نقل كلامه فيها أو ألمع إليه أحد علمته . وانظر ما سلف من ذكر التذكرة ٢٠١ في رقم ٢٥ ح ٨ .

(٨) وهو قول ابن عباس في رواية عنه وقتادة وابن زيد وغيرهم .

ودخلت الهاء في « بصيرة » والإنسان مذكر حملاً على المعنىٰ :

فقيل : لأن المعنى حجةٌ على نفسه ، وهو قول الأخفش ، وأجازه الطبري والنحاس وغيرهما . =

وإنْ شِئْتَ كَانَ : على نَفْسِ الإِنْسَانِ بَصِيرَةٌ ، أَيْ شَهِيدٌ [131/1] ، أَيْ : يَدَاهُ ورِجْلاهُ ولِسَانُه[١] .

إذا جُعِلَ الإِنْسَانُ هُوَ البَصِيرَةُ كان ارْتِفَاعُه بأَنَّهُ خَبَرُ المُبْتَدَأ الذي هو ﴿ ٱلْإِنسَٰنُ ﴾ ، و﴿ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ ﴾ مُتَعَلِّقٌ بـ ﴿ بَصِيرَةٌ ﴾ ، والتَّقْدِيرُ : بَلِ الإِنْسَانُ بَصِيرَةٌ على نَفْسِهِ ، أَيْ : شَاهِدٌ عليها[٢] .

وعلى الوَجْهِ الآخَرِ [يَكُونُ][٣] بِمَنْزِلَةِ «زَيْدٌ في دَارِهِ غُلامٌ» . فالـ «بَصِيرة» تَرْتَفِعُ بالظَّرْفِ ، أَوْ بالابْتِدَاءِ[٤] ، والرَّاجِعُ إلى المُبْتَدَأ الأَوَّلِ الهاءُ في ﴿ نَفْسِهِۦ ﴾ . واعْتُبِرَ[٥] قَوْلُه : ﴿ يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم ﴾ [سورة النور ٢٤/٢٤] . 536

= وقيل : لأَنّ المعنى : جوارح الإنسان بصيرةٌ ، وهو قول ابن قتيبة ، وظاهر كلام الزجاج والرمانيّ فيما نقل عنه صاحبا مجمع البيان والنكت ، وأجازه الواحديُّ ومن وافقه .
وقيل : لأنَّ المعنى : نفس الإنسان بصيرة ، وهو قول الرُّمَّاني فيما حكى عنه صاحب مجمع البيان ، فيكون في كلامه سهو منه أو من الحاكي ؛ لأنه جمع قولين في قول ، وذكره الجامع في كشف المشكلات وفيما يأتي ١٠٤٠ ، وانظر الفريد والبحر والدر المصون .
وقيل : دخلت الهاء في « بصيرة » للمبالغة ، وهو قول أبي عبيدة ، وأجازه الطبري والنحاس وغيرهما .

(١) وهو معنى قول مجاهد كما قال في كشف المشكلات ، وستأتي حكاية قوله ١٠٤٠ ، وحكاه عنه صاحب البسيط ، وهو قول ابن عباس في أحد قوليه وسعيد بن جبير ومقاتل وغيرهم .
ودخلت الهاء في « بصيرة » لأن التقدير : عين بصيرة كما في تفسير الثعلبي والنكت في القرآن وباهر البرهان وكشف المشكلات وغيرها ، وعزي إلى الفراء في تفسير القرطبي والبحر والدر المصون ، وقد يحتمله كلام الفراء ، انظر ما علقناه في كشف المشكلات .
وقيل التقدير : جوارح بصيرة ، وكأنه ظاهر كلام الطبري .

(٢) انظر الحاشية (٨) ص ٨٩٥ .

(٣) زيادة مني .

(٤) كذا قال أبو علي « أو بالابتداء » وسيأتي استدراك الجامع عليه بأنه مرفوع بالظرف لا غير .

(٥) أي اعتبر في هذا التقدير أو القول : على نفس الإنسان بصيرة أي جوارحه تشهد عليه = قوله تعالى ﴿ يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ ﴾ الآية .

وقال أَبُو زَيْدٍ[١] : «البَصِيرَةُ» هُوَ الشَّاهِدُ . ولَيْسَ في قَوْلِه دِلالَةٌ على أَحَدِ الوَجْهَيْنِ المُتَقَدِّمَيْنِ[٢] .

قُلْتُ[٣] : هُوَ رَفْعٌ بالظَّرْفِ ، لأَنَّ الظَّرْفَ خَبَرُ المُبْتَدَأ ، ولَيْسَ فيه خِلافٌ[٤] .

قال سِيبَوَيْهِ[٥] : «واعْلَمْ أَنَّكَ إِذَا نَصَبْتَ[٦] في هذا البَابِ ، فَقُلْتَ : «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائداً به غَداً»[٧] = فالنَّصْبُ على حالِهِ ، لأَنَّ هَذَا لَيْسَ بابْتِدَاءٍ» .

يَعْنِي «مَعَهُ صَقْرٌ» ، لأَنَّ «مَعَهُ» عِنْدَه هُنَا صِفَةٌ ، وهُوَ يَرْفَعُ هُنَا بالظَّرْفِ ، ويَمْتَنِعُ مِنْه في غَيْرِ هذا المَوْضِعِ[٨] . وإِنَّما رَفَعَ هُنَا بالظَّرْفِ ، لأَنَّه لا سَبيلَ إلى التَّقْدِيمِ ، كما رَفَعَ في قَوْلِكَ : «في الدَّارِ أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ»[٩] بالظَّرْفِ .

وقَوْلُه[١٠] : «[و][١١] لا يُشْبِهُ : فيها عَبْدُ اللهِ قَائِمٌ غَداً» = يَعْنِي أَنَّ «مَعَه»

---

(١) لم أُصِبْه عنه . وقد روي تفسير البصيرة بالشاهد عن ابن عباس وغيره .

(٢) هو كما قال أبو عليّ . فالمعنى : بل الإنسان على نفسه شاهد ، فيمكن أن يكون الشاهد الإنسان نفسه ، وهو القول الأول ، ويمكن أن يكون الجوارح ، وهو القول الثاني .

(٣) القائل الجامع المصنِّف يستدرك على أبي علي .

(٤) هو كما قال ، وانظر ما يأتي ٨٩٩ .

(٥) الكتاب ١/ ٢٤٣ ، وشرحه للسيرافي ٢/ ٣٨٣ .

(٦) في صل : نصبته ، والصواب من الكتاب .

(٧) الكتاب ١/ ٢٤١ ، ٢٤٣ ، والمقتضب ٣/ ٢٦١ ، والشيرازيات ١٥٣ ، ٣٩٠ ، والشعر ٢٦٢ ، ٤٠٩ ، ٥٠٤ ، والحجة ١/ ١٨٦ ، ٢٦٨ و٢/ ٢٨٩ ، والبغداديات ٤٣١ ، والبصريات ٥٠٩ ، والأمالي الشجرية ١/ ١١٨ و٣/ ١٣ ، والاستدراك ٦٤ وغيرها .
وللسيرافي في شرحه للكتاب ٢/ ٣٨٤ تفسير لكلام سيبويه ، زعم فيه أنَّ مذهبه رفع صقر بالابتداء ، وانظر ما سلف من التعليق على المسألة ٨٥٢ ح ٣ .

(٨) انظر ما سلف من بيان مذهب سيبويه في المسألة ٨٥٢ ح ٣ .

(٩) سلف ٤٨١ بلفظ قائم مكان منطلق .

(١٠) أي وقول سيبويه ، وهو عقيب قول السالف قبل قليل .

(١١) زيادة من الكتاب .

لا يُشْبِهُ «فيها» ، و«صَقْرٌ» لا يُشْبِهُ «عَبْدُ اللهِ» ، و«صَائداً به غداً» لا يُشْبِهُ «قائمٌ غَداً» .

[وقَوْلُه][١] : «لأَنَّ الظُّرُوفَ تُلْغَى حتى يَكُونَ المُتَكَلِّمُ[٢] كَأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْها في هذا المَوْضِعِ» = يَعْنِي في قَوْلِه : «فيها عَبْدُ اللهِ قائمٌ غداً»[٣] . 537

وقَوْلُه[٤] : «فإذا صَارَ الاسْمُ مَجْرُوراً» = يَعْنِي «بِرَجُلٍ» في قَوْلِه[٥] : «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ» .

[وقَوْلُه][٦] : «أَوْ عامِلاً[٧] فيهِ فِعْلٌ» = نَحْوُ قَوْلِه : «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ»[٨] .

وقَوْلُه[٩] «أَوْ مُبْتَدَأً» = يَعْنِي مِثْلَ قَوْلِكَ : «هَذَا رَجُلٌ مَعَهُ صَقْرٌ»[١٠] .

فقَالَ في ٱلْجَمِيعِ[١١] : إِذَا صَارَ الاسْمُ كَذَا «لَمْ تُلْغِهِ»[١٢] يَعْنِي الظَّرْفَ .

وقَوْلُه[١٣] : «وفي الظُّرُوفِ إِذَا قُلْتَ : «فيها أَخَوَاكَ قائِمَانِ» =يَرْفَعُهُ[١٤] الابْتِدَاءُ» .

---

(١) زيادة مني ، أي وقول سيبويه ، وانظر ٨٩٧ ح ١٠ .

(٢) في صل : لأن الظرف يلغى حتى يكون بالمتكلم ، والصواب من الكتاب .

(٣) في صل : قائم وأنتم غداً ، بإقحام « وأنتم » وقد سلف قبل قليل بلا زيادة ، وأثبت لفظ الكتاب ١/ ٢٤٣ بولاق ١/ ٢٠٧ باريس ٢/ ٥٢ هارون .

(٤) أي وقول سيبويه ، وانظر ح١ .

(٥) في صل : يعني برجل يعني بقوله ، ولعل الصواب ما أثبت .

(٦) زيادة مني ، وانظر ح ١ .

(٧) في صل : غلاماً ، وهو تحريف قبيح .

(٨) مثَّل السيرافي في شرحه ٢/ ٣٨٣ للذي عمل فيه الفعل بقولك : رأيت رجلاً معه صقر .

(٩) انظر ح ١ .

(١٠) مثل السيرافي للذي عمل فيه المبتدأ بقولك : زيد معه صقر .

(١١) في صل : جميع ، والصواب ما أثبت .

(١٢) هذا حكاية أبي علي لقول سيبويه في الكتاب : **فإذا صار الاسم مجروراً ، أو عاملًا فيه فعلٌ أو مبتدأً = لم تُلْغِه** لأنه ليس يرفعه الابتداء اهـ .

(١٣) انظر ح ١ .

(١٤) في صل : رفعه ، والوجه ما أثبت من الكتاب .

هذا كَلامُ «فآ»[١] . وقَدْ نَاقَضَ في قَوْلِه : ﴿ وَءَاخَرُ مِن شَكْلِهِۦٓ أَزْوَٰجٌ ﴾[٢] [سورة صٓ ٥٨/٣٨]، وقَوْلِه : ﴿ هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ ﴾[٣] [سورة الكهف ٤٤/١٨] ، وقَوْلِه : ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرِىٰهَا ﴾[٤] [سورة هود ٤١/١١] وقَوْلِه : ﴿ بَلِ ٱلْإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ بَصِيرَةٌ ﴾[٥] [سورة القيامة ١٤/٧٥] ، وقَوْلِه : ﴿ حَيْرَانَ لَهُۥٓ أَصْحَٰبٌ ﴾[٦] [سورة الأنعام ٧١/٦] ، وزَعَمَ أَنَّه على الخِلافِ .

٤١ ـ ومِن ذَلِكَ قَوْلُه تعالى : ﴿حَقِيقٌ عَلَيَّ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ﴾[٧] [سورة الأعراف ١٠٥/٧] [131/2] فِيمَنْ قَرَأَ ﴿عَلَيَّ﴾ بتَشْدِيدِ الياءِ[٨] ، يَرْتَفِعُ «أَنْ» بالظَّرْفِ[٩] على المَذْهَبَيْنِ[١٠] ، كَقَوْلِهِ تعالى : ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً﴾[١١] [سورة فصلت ٣٩/٤١] . 538

* * *

(١) هذا رمز أبي علي ، انظر ما سلف ٤٧٥ ح ٥ .

(٢) سلف ٨٩٩ برقم ٢٨ و٣٤٦ برقم ٥٦ .

(٣) سلف ٨٧٢ في رقم ٢٢ و٨٨٦ في رقم ٢٨ .

(٤) سلف ٨٦٨ برقم ١٨ و٨٧٣ في رقم ٢٢ و٨٨٦ في رقم ٢٨ .

(٥) سلف ٨٩٥ بهذا الرقم [٤٠] .

(٦) سلف ٨٦٥ برقم ١١١ و٨٧٣ في رقم ٢٢ و٨٦٨ في رقم ٢٨ .

(٧) كشف المشكلات ٤٦٤ والمصادر ثمة .

(٨) وهو نافع وحده ، وقرأ الباقون ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ﴾ ، السبعة ٢٨٧ ، والحجة ٥٦/٤ ـ ٥٨ ، وكشف المشكلات .

(٩) في صل : الظرف ، خطأ .

(١٠) هذا فيمن وقف على « حقيق » كما قال في كشف المشكلات ، وذكره صاحب منار الهدى ٢٧٣/١ ، ولم يسمَّ أحدٌ من أصحاب الوقف لتكلُّف هذا الوجه بل لفساده ، على أنه في كشف المشكلات جعله ابتداء وخبراً .
والصحيح من القول أنَّ « عليَّ » من صلة « حقيق »، و« أَنْ » مرتفعة بـ« حقيق » على المذهبين ؛ لأن « حقيق » جرى صفة لما قبله أو خبراً بعد خبر ، انظر التعليق في كشف المشكلات .

(١١) سلف ٤٨١ في رقم ٢ و٨٥٧ في رقم ٢ .

[البَابُ الثَّاني والعِشْرُونَ](١)

هَذَا بَابُ ما جَاءَ في التَّنْزِيلِ مِنْ «هُوَ» ، [و«هُمْ» ، و«أَنا»](٢) ، و«أَنْتَ» فَصْلًا ، ويُسَمِّيهِ الكُوفيُّونَ «العِمَادَ»(٣)

وذَلِكَ يَجِيءُ بَيْنَ المُبْتَدَأ والخَبَرِ ، وبَيْنَ اسْمِ «كانَ» وخَبَرِهِ ، وبَيْنَ اسْمِ «إنَّ» وخَبَرِه ، وبَيْنَ مَفْعُولَيْ «ظَنَنْتُ» وبَابِهِ ، وهُوَ كَثِيرٌ في التَّنْزِيلِ .

١ ـ فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تَعالَى : ﴿ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾(٤) [سورة البقرة ٢/٥] فـ﴿أُوْلَئِكَ﴾ مُبْتَدَأٌ ، و﴿ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ خَبَرٌ ، و﴿هُمُ﴾ فَصْلٌ . والكُوفِيُّونَ يَقُولُونَ : عِمَادٌ(٥) .

---

(١) انظر ما علقناه على الباب الأول ١٣ ح ٣ . وفي يق : الباب الثاني والعشرون فيما جاء إلخ .

(٢) زيادة من مو . وفيها : مِن هو فصلاً (وهم) وأنا وأنت ويسميه إلخ ، وما بين هلالين غير ظاهر في المصوَّرة ، وربما كان مبيَّضاً موضعه . وفي يق : من هو وأنا وأنت إلخ .

(٣) في صل : بالعماد ، وأثبت ما في مو .
وانظر حديث الفَصْل بعبارة البصريين والعِماد بعبارة الكوفيين في شرح اللمع ٦٠١ ـ ٦٠٢ ، والكتاب ١/ ٣٩٤ ـ ٣٩٥ ، وشرحه للسيرافي ٣/١٥٣ ـ ١٦٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٥١ ـ ٥٢ ، ١٠٤ ، ٢٤٨ ، ٤٠٩ ـ ٤١٠ و٢/١١٣ ، ٢١٢ ، ٢٨٧ ، ٣٥٢ ـ ٣٥٣ و٣/ ٣٧ ، ١٨٥ ، ٢٣٦ ، ٢٩٩ ، والمقتضب ٤/١٠٣ ـ ١٠٦ ، ومجالس ثعلب ٤٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٩ ، ٥٩٣ ، والأصول ٢/ ١٢٥ ، وإعراب القرآن ١٠٠ ، ١٣٢ ، والحجة ١/١٥٣ ، والشعر ٢١٥ ، ومختار التذكرة ١٣١ ، والتبصرة ٥١٢ ـ ٥١٦ ، والإنصاف ٥٦٧ ـ ٥٦٨ المسألة ١٠٢ ، واللباب ١/ ٤٦٩ ـ ٤٩٩ ، وشرح المفصل ٣/ ١٠٩ ـ ١١٢ ، وشرح الكافية ٢/١/١٦٨ ـ ١٧٨ ، والمقاصد الشافية ٢/ ٣٥٧ ، والارتشاف ٢/ ٩٥١ ـ ٩٦٠ ، وتمهيد القواعد ١/ ٥٦٥ ـ ٥٨٠ ، والهمع ١/ ٢٣٥ ـ ٢٤٣ ، والفريد ١/ ١٣٣ ـ ١٣٥ ، وكشف المشكلات ٣٣ ح ١ ، وانظر مواضع ذكره فيه في فهرس مسائل العربية برسم ضمير الفصل من فهارسه الكاشفة ص ١٤٣ .

(٤) إعراب القرآن ١٠٠ ، والفريد ١/ ١٧٣ وغيرهما .

(٥) كشف المشكلات ٣٢ والمصادر ثمة ، والفريد ١/ ٢٢٤ .

ويَجوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿هُمُ﴾ ابْتِداءً ثَانياً، و﴿ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ خبَرٌ، والجُمْلَةُ خبَرُ ﴿أُوْلَئِكَ﴾.

٢ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تعَالَىٰ : ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [سورة البقرة ٢/ ٣٢] فالكافُ نَصْبٌ اسْمُ «إِنَّ» ، و﴿أَنتَ﴾ مُبْتَدأٌ ، وما بَعْدَهُ خَبَرٌ ، والجُمْلَةُ خَبَرُ «إِنَّ» .

ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿أَنتَ﴾ فَصْلًا في الكَلامِ ، والخَبَرُ ﴿ٱلْعَلِيمُ﴾ .

539 ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿أَنتَ﴾ نَصْباً صِفَةً[١] لِلْكَافِ ، وإِنْ كَانَ ضَمِيراً مَرْفُوعاً .

قال سِيبَوَيْهِ[٢] : لو قُلْتَ : مَرَرْتُ بـ «أَنْتَ» ، أَوْ بـ «إِيَّاكَ» = لم يَجُزْ ، لأَنَّ هَذِهِ عَلامَاتُ المَنْصُوبِ والمَرْفُوعِ .

إنْ[٣] قَالَ قَائِلٌ : إذا جَازَ «مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ» ، و«رَأَيْتُكَ أَنْتَ» ، ونَحْوُه ، وفي التَّنْزِيلِ : ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [سورة البقرة ٢/ ١٢٨] ، فجَازَ أَنْ يُتْبَعَ هَذِهِ العَلاماتِ التي تَخْتَصُّ بالرَّفْعِ المَجْرُورُ [والمَنْصُوبُ][٤] ، كما فُعِلَ ذَلِكَ في قَوْلِكَ[٥] : «مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ» ، و«رَأَيْتُكَ أَنْتَ» ، ونَحْوِ ذَلِكَ = فَلِمَ لا يَجُوزُ «مَرَرْتُ بأَنْتَ» ، و«رَأَيْتُ أَنْتَ»[٦] ؟

= فالقَوْلُ في ذَلِكَ : أَنَّهُ يَجُوزُ في التَّابِعِ ما لا يَجُوزُ في المَتْبُوعِ[٧] ، نَحْوِ

---

(١) أي توكيداً . وهو ـ أعني الصفة ـ جارٍ بهذا المعنى « التوكيد » في كلام سيبويه وغيره ، انظر الكتاب ١/ ٢٢٣ ، ٣٠١ ، ٣٧٨ ، ٣٨٢ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٣ ، وشرح السيرافي ٣/ ١٥١ فما بعدها ، والمقتضب ٤/ ١٠٥ ، وشرح المفصل ١/ ٣٠٥ ، وكشف المشكلات ٣٣ ح ٢ .

(٢) هذا معنى قول سيبويه في الكتاب ١/ ٣٨٣ بولاق ٢/ ٣٦٢ ـ ٣٦٣ هارون : اعلم أَنَّ أنت وأخواتها لا يكنّ علامات لمجرور . . . ولا يجوز « إيَّا » أن تكون علامة لمضمر مجرور اهـ .

(٣) فيما يأتي تجد حِسَّ أبي عليّ وفي ألفاظه رائحته ، فلعله من كلام له في التذكرة .

(٤) من مو ويق .

(٥) الكتاب ١/ ٣٩٢ ـ ٣٩٣ بولاق ٢/ ٣٨٥ هارون .

(٦) قوله : « فلم . . . أنت » ليس في مو .

(٧) شرح اللمع ٦١٩ ، وكشف المشكلات ٣٣ ، والاستدراك ٣٤٨ .

«يا زَيْدُ والحَارِثُ»(١) ، و«رُبَّ رَجُلٍ وأَخِيهِ»(٢) ، و«مَرَرْتُ بِهِم أَجْمَعِينَ»(٣) ، و«يَا زَيْدُ الطويلُ ، والطَّوِيلَ»(٤) ، وقَوْلِه(٥) :

عَلَفْتُهَا تِبْناً ومَاءً بَارِداً(٦)

---

(١) الكتاب ١/ ٣٠٥ بولاق ٢/ ١٨٧ هارون ، وشرح اللمع ٣٩٧ ، ٦١٩ ، وكشف المشكلات ٣٣ ، ١٠٩٤ ، والاستدراك ٣٤٨ .

(٢) الكتاب ١/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥ بولاق ٢/ ٥٥ ـ ٢٥٦ ، وشرح اللمع ٣٩٧ ، ٥٨٧ ، والاستدراك ٣٤٨ ، والشعر ٥٣٢ ، والحلبيات ٢٤٦ ، والمنثورة ١٧٥ ، ومختار التذكرة ١٨٣ وفي تعليق محققه ذكر مصادر أخرى .

(٣) الكتاب ١/ ٣٩١ بولاق ٢/ ٣٨١ هارون .

(٤) الكتاب ١/ ٣٠٣ ـ ٣٠٤ بولاق ٢/ ١٨٣ هارون .

(٥) قول دُبَيْرِيٍّ أَسَدِيٍّ يصف فرسه أنشده له الفراء في معاني القرآن ١/ ١٤ و٣/ ١٢٤ ، وعجزه :

حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا

وهو بلا نسبة في تأويل مشكل القرآن ٢١٣ ، وشرح المفضليات للأنباري ٢٣٨ ، وتفسير الطبري ١/ ٢٧١ و٩/ ١٠٩ ، وإعراب القرآن ٩٢٠ ، والحجة ٤/ ٢٨٨ ، وكتاب الشعر ٥٣٣ ، والخصائص ٢/ ٤٣٣ ، والمقاصد الشافية ٣/ ٣٤١ و٥/ ١٦٨ ، والمقاصد النحوية ٣/ ١٠١ ، والخزانة ١/ ٤٩٩ ، وشرح أبيات المغني ٧/ ٣٢٣ .

وصدره بلا نسبة في القطع والائتناف ٧٠٣ ، والحجة ١/ ٣١٢ ، والبسيط للواحدي ٧/ ٢٨٤ و١١/ ٢٦٢ و١٣/ ٦٣ ، و١٩/ ٤٥٠ و٢١/ ٣١٠ ، ٣٨٠ ، ورموز الكنوز ٢/ ١٤١ ، و٣/ ٧٨ و٦/ ١٢١ و٧/ ٥٩٦ و٨/ ٥٥ ، والمقاصد الشافية ٥/ ١٧٢ ـ ١٧٤ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١١٤٧ ، وشرح المفصل ٢/ ٨ ، وكشف المشكلات ٣٥٨ ، ١٣٠٤ والمصادر التي ذكرناها في التعليق عليه فيه ٣٥٨ ح ٢ .

ورأى البغدادي في حاشية نسخة من الصحاح وصفها بالصحَّة أنه لذي الرمة ، ففتش ديوانه فلم يجده فيه كما قال في الخزانة ١/ ٤٩٩ . وقد خلت منه أصول ديوانه ، فألحقه محققه ٣/ ١٨٦٢ عن هذا الموضع من كلام البغدادي ، وهو قول لا ناصر له .

والظاهر أن بعضهم خفي عليه الشطر الثاني من البيت كما أنشده الفراء وغيره ، فصنع شطراً جعله صدراً ، وجعل المذكور عجزاً هكذا :

لما حَطَطْتُ الرَّحْلَ عنها واردا عَلَفْتُهَا تِبْناً وماءً باردا

ونقل البغدادي عمن ذكره بالعلامة الشيرازي والفاضل اليمني أنَّهما أورداه كذلك ، ولا أعرف هذا الصانع المتكلف .

(٦) شَتَتْ : أقامت شتاءً . هَمَّالَة : مِن هَمَلَتِ العينُ : إذا صَبَّت دمعَها .

ومِنْ ثَمَّ كانَ الصِّفَةُ عِنْدَ أَبي الحَسَنِ مَعْمُولَ التَّبَعِيَّةِ[(١)] ، وهذا كَثِيرٌ جِدّاً .

٣ ـ ومِثْلُه قَوْلُه تعالى : ﴿ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴾[(٢)] [سورة البقرة ٢/ ٣٧] و﴿ إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ ﴾ [سورة طه ٢٠/ ١٤] في ﴿ أَنَا ﴾ الأَوْجُهُ الثَّلاثَةُ[(٣)] .

٤ ـ وكَذَلِكَ : ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ ﴾[(٤)] [سورة الكهف ١٨/ ٣٩] يَجُوزُ[(٥)] فيه الصِّفَةُ ، والفَصْلُ ، دُونَ الابْتِدَاءِ لانْتِصَابِ قَوْلِه : ﴿ أَقَلَّ ﴾ . 540

٥ ـ وقَالَ اللهُ تَعَالَىٰ : ﴿ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ ﴾[(٦)] [سورة الأنفال ٨/ ٣٢] ﴿ هُوَ ﴾ على الفَصْلِ [دُونَ] الوَصْفِ[(٧)] .

٦ ـ وقَالَ : ﴿ كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾[(٨)] [سورة المائدة ٥/ ١١٧] [﴿ أَنتَ ﴾

---

(١) قال الجامع في شرح اللمع ٥٤٥ : اختلفوا في العامل في الصفة ، فقال سيبويه : العامل في الصفة هو العامل في الموصوف . وزعم الأخفش أن العامل في الصفة كونه تابعاً للموصوف ، فالتبعية هي العاملة إلخ اهـ

وانظر الكتاب ١/ ٢٠٩ ، ٢٤٧ بولاق ١/ ٤٢١ ـ ٤٢٢ و٢/ ٥٩ ـ ٦٠ هارون ، والمقتضب ٤/ ٣١٥ ، والبصريات ٧٨٠ ، ومختار التذكرة ٦٩ ، ١٨١ ـ ١٨٢ ، والحجة ١/ ٤٠ ـ ٤١ ، وشرح الكافية ١/ ٢/ ٩٦٣ ، وشرح المفصل ١/ ٧٢ ـ ٧٣ و٣/ ٦٧ ، والإيضاح في شرحه ١/ ١٢٠ ، والمقاصد الشافية ٤/ ٦٥٨ ، والارتشاف ٤/ ١٩٢٥ ، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٢٧٧ ـ ٣٢٧٨ ، والهمع ٥/ ١٦٦ ، وقواعد المطارحة ١١٤ ، وتوجيه اللمع ١١٤ ، وشرح التسهيل للمرادي ٧٧٥ ، ومجمع البيان ١/ ٣٦، والمستوفى ٢/ ١٠٧ ـ ١٠٩ (بتحقيق د. سعد جحا).

ونسب في بعض المصادر إلى سيبويه مذهب الأخفش . ووافق أبو علي أبا الحسن في بعض كلامه في الحجة والتذكرة . والمسألة بعدُ موضع يطلب تحريره .

(٢) إعراب القرآن ١١٧ ، والفريد ١/ ٢٣٥ وغيرهما .

(٣) الصفة والفصل والابتداء ، وكذلك « هو » في آية سورة البقرة قبلها .

(٤) كشف المشكلات ٧٦١ والمصادر ثمة ، وما سلف ٢٤٦ في رقم ١٢ .

(٥) في صل : ويجوز ، بإقحام الواو .

(٦) شرح اللمع ٦٠١ ، وكشف المشكلات ٤٩٩ والمصادر ثمة ، وما سلف ٢٤٦ في رقم ١٢ .

(٧) في النسخ: على الفصل والوصف، وهو خطأ. فحذفتُ الواو وزدتُ « دون » ليستقيم الكلام، وسيأتي قوله بعد قليل ٩٠٤ في رقم ٧: وهو **فصل لا غير** كقوله ﴿هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ﴾ اهـ .

(٨) الفريد ٢/ ٥٣٥ ، والدر المصون ٤/ ٥١٨ .

فَصْلٌ ، أَوْ وَصْفٌ][١] .

٧ ـ وقَالَ : ﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ [132/1] ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ ﴾[٢] [سورة سبأ ٣٤/٦]، فـ ﴿ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ ﴾ بِصِلَتِه المَفْعُولُ الأَوَّلُ ، و﴿ ٱلْحَقَّ ﴾ هُوَ المَفْعُولُ الثَّاني ، و﴿ هُوَ ﴾ فَصْلٌ لا غَيْرُ ، كَقَوْلِه : ﴿هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ﴾ [سورة الأنفال ٨/ ٣٢] .

٨ ـ وقَالَ : ﴿ وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[٣] [سورة الزخرف ٤٣/٧٦] ، فـ ﴿ هُمُ ﴾ فَصْلٌ.

٩ ـ وقَالَ : ﴿وَمَا تُقَدِّمُواْ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا ﴾[٤] [سورة المزمل ٧٣/ ٢٠] فـ «هُوَ» فَصْلٌ ، أَوْ وَصْفٌ[٥] للهَاءِ في ﴿ تَجِدُوهُ ﴾ .

١٠ ـ وقَالَ اللهُ تَعالَىٰ : ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ [سورة الصافات ٣٧/ ٦٠] ، وقَالَ : ﴿ إِنَّهُمْ لَهُمُ ٱلْمَنصُورُونَ ﴾[٦] [سورة الصافات ٣٧/ ١٧٢] ، فَأَدْخَلَ «اللامَ»[٧] على الفَصْلِ .

١١ ـ وكَذَلِكَ قَوْلُه : ﴿ وَلَا تَسْتَعْجِل لَّهُمْ كَأَنَّهُمْ ﴾[٨] [سورة الأحقاف ٤٦/ ٣٥] فِيمَنْ

---

(١) زيادة مني . لما خشيت أن يكون قد وقع اضطراب في هذا الموضع في ذكر آيتي الأنفال والمائدة ، ووجهُ سياقه : وقال الله تعالى ﴿ كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾ على الفصل والوصف ، وقال ﴿ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ ﴾ فـ ﴿هُوَ﴾ فصلٌ اهـ والكلام بما زدته صواب مستقيم . وغلب على ظني أنّ هذا من عمل النَّقَلَة أو النُّسَّاخ ، ولا يبعد أن يكون من الشيخ .

(٢) شرح اللمع ٦٠١ ، وكشف المشكلات ١٠٩٠ ، والمصادر فيه ، والفريد ٥/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨ ، والدر المضون ٨/ ١٥٢ .

(٣) البحر ٨/ ٣٦٧ ، والدر المصون ٩/ ٦٠٦ .

(٤) كشف المشكلات ١٣٩٧ والمصادر ثمة ، وما سلف ٢٤٦ في رقم ١٢ .

(٥) أي توكيد ، انظر التعليق فيما سلف ٩٠١ ح ١ .

(٦) كشف المشكلات ١١٣٦ ، والمصادر ثمة ، والفريد ٥/ ٤٠٣ ، والدر المصون ٩/ ٣٤٠ ، وما يأتي ١٣١٩ في رقم ١١ .

(٧) عقد للام الابتداء الباب ٤٤ فيما يأتي ١٣١٨ ـ ١٣٢٢ .

(٨) الفريد ٥/ ٦١٨ ، والدر المصون ٩/ ٦٨١ .

جَعَلَ «اللامَ» لامَ الابْتِداءِ(١) [كَانَ كاللامِ](٢) في قَوْلِهِ : ﴿لَهُمُ ٱلْمَنصُورُونَ﴾ [سورة الصافات ٣٧/ ١٧٢] ، وارْتَفَعَ ﴿هُمُ﴾ بالابْتِدَاءِ ، وقَوْلُه : ﴿كَأَنَّهُمْ﴾ مَعَ اسْمِهِ وخَبَرِه خَبَرُ ﴿هُمُ﴾ ، وكانَ الوَقْفُ(٣) على قَوْلِه : ﴿وَلَا تَسْتَعْجِل﴾ .

ومَنْ جَعَلَ اللامَ جَارَّةً(٤) مِنْ صِلَةِ ﴿تَسْتَعْجِل﴾ = وَقَفَ [على](٥) ﴿مِّن نَّهَارٍۭ﴾ [سورة الأحقاف ٤٦/ ٣٥] .

541

١٢ ـ والفَصْلُ(٦) يُفَارِقُ حُكْمُهُ حُكْمَ(٧) ما كانَ صِفَةً للأَوَّلِ ، [أو بَدَلاً منه](٨) = ويُفَارِقُ أَيْضاً حُكْمَ ما كانَ مُبْتَدَأً وخَبَراً في مَوْضِعِ خَبَرِ الأَوَّلِ .

فأَمَّا مُفَارَقَةُ الصِّفَةِ(٩) فإنَّ الصِّفَةَ إذا كانَتْ ضَمِيراً لم يَجُزْ أَنْ يُوصَفَ به غَيْرُ المُضْمَرِ . تَقُولُ : قُمْتَ أَنْتَ ، ورأَيْتُكَ أَنْتَ ، ومَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ . ولا يَكُونُ صِفَةً للظَّاهِرِ ، لا تَقُولُ : قامَ زَيْدٌ هو ، ولا : قام الزَّيْدَانِ هما . ولَيْسَ الفَصْلُ

---

(١) لا أعلم هذا الوجه الصناعي السَّرابيَّ الفاسد لأحد .

(٢) زيادة من مو ويق .

(٣) قال أبو حاتم فيما نقل عنه النحاس في القطع ٦٦٣ ـ ٦٦٤ : أخبرني من لا أطمئن إليه أن الوقف ﴿وَلَا تَسْتَعْجِل﴾ ثم ابتدأ ﴿لَّهُمْ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍۭ بَلَٰغٌ﴾ أي لهم بلاغ . وهذا مما لا أعرفه ولا أدري كيف تفسيره ، وهو عندي غير جائز اهـ وانظر منار الهدى ٢/ ٢٧٣ . فقيل في توجيهه : بلاغ مبتدأ ولهم خبر مقدم ، وهو وجه صناعي أيضاً : لأنَّ فيه تفكيك الكلام بعضه من بعض والحيلولة بالجملة التشبيهية كما قال أبو حيان في البحر ٨/ ٦٩ ، وانظر الدر المصون .

(٤) وهو القول والظاهر الذي لا معدل عنه .

(٥) زيادة مني .

(٦) قوله هنا والفصل يفارق حتى قوله فيما يأتي ٩٠٧ : وليس للفصل موضع من الإعراب = مَسْلُوخٌ من شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ ١٥٦ ـ ١٦٢ وسأُنَبِّه على مواضعه منه .

(٧) لفظُ أبي سعيد السيرافي : والفَصْلُ حُكْمُه أَنْ يُفَارِقَ حُكْمَ ، فتصرف فيه الجامع ، ولفظ السيرافي أَعلى وأدقّ من لفظ المتصرِّف .

(٨) زيادة من شرح السيرافي .

(٩) في صل : مفارقته للصفة ، وأثبت ما في مو ويق وشرح السيرافي .

كَذَلِكَ[١] ، لأَنَّهُ يَدْخُلُ بَعْدَ الظَّاهِرِ .

ومُفَارَقَةُ البَدَلِ له أَنَّكَ إذا أَرَدْتَ البَدَلَ قُلْتَ : ظننتكَ [إِيَّاكَ خَيْراً مِنْ زَيْدٍ ، وظَنَنْتُه إِيَّاهُ خَيْراً مِنْهُ = وإِذَا أَرَدْتَ الفَصْلَ قُلْتَ : ظَنَنْتُكَ[٢]] أَنْتَ خَيْراً مِنْ زَيْدٍ ، وظَنَنْتُهُ هُوَ خَيْراً مِنْه .

ومِمَّا يَفْصِلُ بَيْنَ الفَصْلِ والصِّفَةِ[٣] والبَدَلِ = أَنَّ الفَصْلَ يَدْخُلُ عليه اللامُ ، ولا يَدْخُلُ على الصِّفَةِ والبَدَلِ . كما[٤] تَقُولُ في الفَصْلِ : إِنْ كانَ زَيْدٌ لَهُوَ[٥] الظَّرِيفَ ، وإِنْ كُنَّا لَنَحْنُ الصَّالِحِينَ ، وإِنْ كُنَّا لَنَحْنُ الغَالِبِينَ[٦] . ونَصْبُ « الظَّرِيفِ » ، و« الصَّالِحِين » ، و« الغَالِبِين » = [حَكَاهُ سِيبَوَيْهِ عَنِ العَرَبِ ،

---

(١) في صل : كذاك ، وأثبت ما في مو وشرح السيرافي .

(٢) زيادة من شرح السيرافي .

(٣) في مو ويق وشرح السيرافي : بين الفصل وبين الصفة .

(٤) ليست في شرح السيرافي ، والكلام مستغنٍ عنها ، بل لعلّ حذفها أجود .

(٥) في صل : كان كذلك لهو ، وفي مو ويق : كان ذلك لهو ، والصواب ما أثبت من شرح السيرافي .

(٦) هذا ما في مو ويق ، وهو الصواب ، إلا قوله لنحن الغالبين ففي مو : نحن ، والصواب ما أثبت من يق . وليس في مطبوعة شرح السيرافي ـ والجامع منه نقل ـ إلا التمثيلُ الأول ، وهو « إن كنا لنحن الصالحين » ، وهو ما في كتاب سيبويه .

ووقع في صل : « لهو الظريف ، وفي التنزيل إن كنا لنحن الغالبين وإن كنا لنحن الصالحين » كذا وقع ! ولستُ أدري أيصحّ عن الجامع المصنِّف أم لا . وهو خطأ ، فالتلاوة ﴿ إِن كُنَّا نَحْنُ ٱلْغَٰلِبِينَ ﴾ [سورة الأعراف ٧/١١٣ ، وسورة الشعراء ٢٦/٤١] ، وكذا وقع في مو موافقاً للتلاوة مخالفاً للسياق ؛ لأنه غير مراد ؛ لأن التمثيل كما ترى للّام . وأمّا « إن كنا لنحن الصالحين » فتمثيل ، وليس من التنزيل . وليس في القرآن لام الابتداء دخلت على ضمير الفصل نحن وبعده خبر الكون . وجاء بغير اللام فيه في قوله : ﴿ وَكُنَّا نَحْنُ ٱلْوَٰرِثِينَ ﴾ [سورة القصص ٢٨/٥٨] وقوله : ﴿ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ نَحْنُ ٱلْمُلْقِينَ ﴾ [سورة الأعراف ٧/١١٥] .

ودخلت اللام على نحن وبعده خبر إنَّ في قوله : ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ ﴾ [سورة الحجر ١٥/٢٣] ، وقوله : ﴿ إِنَّا لَنَحْنُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴾ [سورة الشعراء ٢٦/٤٤] ، وقوله : ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ ﴾ [سورة الصافات ٣٧/١٦٥] ، وقوله : ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلْمُسَبِّحُونَ ﴾ [سورة الصافات ٣٧/١٦٦] ؛ ويجوز في هذه الآي الأربع الفصل والابتداء .

وعَنِ النَّحْوِيِّينَ أَجْمَعِينَ][(١)] .

ـ وقَالَ اللهُ تَعَالَىٰ : ﴿ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ﴾ [سورة الحج ٢٢/٥٨] ، ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ ﴾ [سورة الصافات ٣٧/ ١٦٥] [(٢)] ـ .

542

ولا يَجُوزُ[(٣)] أَنْ تَقُولَ : إِنْ كُنَّا لَنَحْنُ الصَّالِحِينَ في الصِّفَةِ والبَدَلِ ، لأَنَّ اللامَ تَفْصِلُ بَيْنَ الصِّفَةِ والمَوْصُوفِ ، والبَدَلِ والمُبْدَلِ منه .

وأَمَّا مُفَارَقَتُه لِمَا كانَ مُبْتَدَأً وخَبَراً = فإِنَّ[(٤)] الفَصْلَ لا يُغَيِّرُ الإِعْرَابَ عَمَّا كانَ قَبْلَ دُخُولِه ، والمُبْتَدَأُ يُغَيِّرُه[(٥)] . تَقُولُ إِذَا أَرَدْتَ الفَصْلَ : كانَ زَيْدٌ هُوَ خَيْراً مِنْكَ [132/2] . وإذا جَعَلْتَ « هُوَ » مُبْتَدَأً قُلْتَ : كانَ زَيْدٌ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ[(٦)] . ولَيْسَ لِلْفَصْلِ مَوْضِعٌ مِنَ الإِعْرَابِ[(٧)] .

واْعْلَمْ أَنَّه لا يَقَعُ الفَصْلُ إِلا بَيْنَ مَعْرِفَتَيْنِ ، أَوْ بَيْنَ مَعْرِفَةٍ وما قَارَبَ منها . ولا يَقَعُ بَيْنَ نَكِرَتَيْنِ ، ولا بَيْنَ مَعْرِفَةٍ ونَكِرَةٍ[(٨)] .

---

(١) زيادة من شرح السيرافي . لكن كان في المطبوعة « عن بعض العرب » ، وأخشى أن تكون مقحمة في كلامه ، فقد نقل ـ أعني أبا سعيد ـ في شرحه قبل هذا ٣/ ١٥٦ = قول سيبويه : إن كان زيد لهو الظريف وإن كنا لنحن الصالحين ، فالعرب تنصب هذا والنحويون أجمعون اهـ وانظر الكتاب ١/ ٣٩٦ بولاق ٢/ ٣٩٠ ـ ٣٩١ هارون ، والأصول ٢/ ١٢٥ ، والتعليقة ٢/ ١٠٠ .

(٢) قوله : وقال الله تعالى إلخ ـ وهو ما جعلته بين علامتي الاعتراض ـ ليس من كلام أبي سعيد . وهو نابٍ به موضعه في كلامه وخارجٌ عن سياق كلامه . فهو ونحن وإن كانتا لا يجوز أن تكونا بدلاً ولا توكيداً فإنه يجوز أن تكونا فصلاً وأن تكونا ابتداء ، وليس الكلام فيه .

(٣) عن شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ١٥٩ ، وهو عقيب قوله في س١ : « وعن النحويين أجمعين » ، وبين الموضعين كلام مقحم فيه سلف التنبيه عليه .

(٤) في يق وشرح السيرافي : أَنَّ ، وفي صل : لأَنَّ ، وفي مو : أَنَّ الفصل لأَنَّ [كذا] ، والصواب ما أثبت .

(٥) في صل ويق : يغير ، والوجه ما أثبت من مو وشرح السيرافي .

(٦) قوله : « وإذا جعلت هو . . . خير منك » سقط من مطبوعة شرح السيرافي ٣/ ١٥٩ البيروتية .

(٧) هذا آخر ما سلخه من شرح السيرافي بلفظ أبي سعيد . وبعده في شرح السيرافي : رفعٌ ولا نصبٌ ولا جرٌّ ، ونظيره من الأسماء التي لا موضع لها كاف ذلك . . . إلخ .

(٨) الكتاب ١/ ٣٩٥ بولاق ٢/ ٣٩٢ هارون ، وشرح السيرافي ٣/ ١٥٦ ـ ١٥٧ ، ١٦٢ ـ ١٦٣ والمصادر السالفة ٩٠١ ح ١ . وفي النسخ : ولا نكرة ، بإقحام لا .

فقَوْلُه : ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا ﴾[١] [سورة المزمل ٧٣/ ٢٠] ﴿ خَيْرًا ﴾ مُقَارِبٌ لِلْمَعْرِفَةِ ؛ لأَنَّ « خَيْراً » « أَفْعَلُ » ، و« أَفْعَلُ » يُسْتَعْمَلُ مَعَها « مِنْ كذا » ظاهِراً أَوْ مُضْمَراً ، فيُخَصِّصُه ويُوَضِّحُه .

١٣ ـ وأَمَّا قَوْلُه تعالى : ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾[٢] [سورة هود ١١/ ٧٨] = فـ ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ مُبْتَدأٌ ، و﴿ بَنَاتِى ﴾ عَطْفُ بَيانٍ[٣] ، و﴿ هُنَّ ﴾ فَصْلٌ ، و﴿ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾ خَبَرٌ[٤] . و﴿ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى ﴾ مَعْرِفَتَانِ جَمِيعاً ، و﴿ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾ مَنْزِلَتُه مَنْزِلَةُ المَعْرِفَةِ فِي بابِ الفَصْلِ لأَنَّهُ مِنْ باب : زَيْدٌ هُوَ خَيْرٌ منك[٥] . 543

وقَرَأَ[٦] مُحَمَّدُ بْنُ مَرْوَانَ مِنْ أَهْلِ المَدِينَةِ ﴿ أَطْهَرَ لَكُمْ ﴾ [سورة هود ١١/ ٧٨] بالنَّصْبِ .

وقَدْ رُوِيَ عَنْ عِيْسَى بْنِ عُمَرَ بِأَسَانِيدَ جِيادٍ مُخْتَلِفَةٍ أَنَّهُ قَرَأَها ﴿ هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ ﴾ بالنَّصْبِ .

---

(١) شرح السيرافي ٣/ ١٥٨ ، وما سلف ٩٠٤ برقم ٩ والمصادر ثمة .

(٢) شرح اللمع ٦٠٢ ، وكشف المشكلات ٥٨٥ ، والكتاب ١/ ٣٩٧ بولاق ٢/ ٣٩٦ ـ ٣٩٧ هارون ، وشرحه للسيرافي ٣/ ١٦١ ـ ١٦٢ ، وإعراب القرآن ٤٢٩ ، والبسيط ١١/ ٤٩٧ ، والفريد ٣/ ٥٠٣ والمصادر المذكورة في كشف المشكلات ، وما يأتي ١٦٠١ في رقم ٥ .

(٣) أو بدل ، وقياس مذهب سيبويه في « يا هذا ذا الجمَّة » جواز الوجهين ، ومذهب الأكثرين أنه لا يعطف على أسماء الإشارة بالمضاف ، انظر ما علقناه على عطف البيان في كشف المشكلات ٥٨٥ ح ٢ .

(٤) بل الظاهر ما ذهب إليه النحاس أنّ هؤلاء مبتدأ وبناتي خبره وهن مبتدأ وأطهر خبره ، وهو الأحسن في الإعراب كما قال أبو حيان في البحر ٥/ ٢٤٦ ـ ٢٤٧ .

(٥) قوله : و﴿ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى ﴾ معرفتان حتى قوله خير منك = منتزعٌ بلفظه من شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ١٦١ .

(٦) قوله : وقرأ حتى قوله فيما يأتي ٩٠٩ : مما يوجب تثبيت الخطأ عليه وإحاطته به = **مسلوخ من شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ١٦٢** باختصار وتصرف يسيرين في بعض المواضع .
وعبارة السيرافي : وأَمَّا قراءة أهل المدينة التي ذكرها [أي سيبويه] فإنما حكي عن محمد بن مروان ، وهو بعض قراء أهل المدينة = أنه قرأ ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطهرَ لَكُمْ ﴾ بنصب ﴿ أطهرَ لَكُمْ ﴾ . وقد روي إلخ . وابن مروان هذا من خزاعة الغُبْشان كما في الأضداد لأبي الطيب ٢٤١ .

[وذَكَرَ الأَصْمَعِيُّ أَنَّه قال(١) : قُلْتُ لِأَبِي عَمْرِو بْنِ العَلاءِ : إِنَّ عِيسَى بْنَ عُمَرَ حَدَّثَنا أَنَّ ٱبْنَ مَرْوَانَ قَرَأَ ﴿ هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ ﴾ بالنَّصْبِ](٢) ، فقال : احْتَبَى في لَحْنِه(٣) .

وقَدْ رُوِيَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ أَنَّهُ قَرَأَ ﴿ هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ ﴾ بالنَّصْبِ(٤) .

ومَعْنَى قَوْلِ أَبِي عَمْرٍو : « احْتَبَى فِي لَحْنِه » = كقَوْلِكَ : اشْتَمَلَ بالخَطَأ ، وتَكَلَّلَ(٥) بالخَطَأ ، وتَمَكَّنَ في الخَطَأ ، ونَحْوِ هذا مِمَّا يُوجِبُ تَثْبِيتَ الخَطَأِ عليه ، وإِحَاطَتَه به(٦) .

قال عُثْمَانُ(٧) : وَجْهُ النَّصْبِ في ﴿أَطْهَرَ لَكُمْ ﴾ [سورة هود ١١/ ٧٨] : أَنْ(٨) تَجْعَلَ ﴿ هُنَّ ﴾ أَحَدَ جُزْأَيِ الجُمْلَةِ ، وتَجْعَلَهُ(٩) خَبَرَ ﴿ بَنَاتِي ﴾ كقَوْلِكَ : زَيْدٌ

---

(١) الخبر في كشف المشكلات ٥٨٦ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٥٢ ـ ٥٣ ، وغاية النهاية ٢/ ٢٦١ فيما نقله عن أبي عمرو الداني . وكلمة أبي عمرو في شواذ ابن خالويه ٦٠ ، والبحر ٥/ ٢٤٧ ، وهي بلا نسبة إليه في مجالس ثعلب ٤٣ ، ٣٥٩ ، وإعراب القرآن ٤٢٩ ، وانظر التعليق في كشف المشكلات .

(٢) زيادة من مو وشرح السيرافي . وفي يق : وذكر ، ثم سقط بقية ما زدناه من مو .

(٣) في مجالس ثعلب : احتبى ابن جُؤَيّة في اللحن . فالظاهر أَنَّ ابن مروان يعرف بابن جؤية أيضاً . وانظر فهرس شواهد سيبويه لشيخنا الجليل أبي عبد الله أحمد راتب النفاخ رحمه الله ص ٢٧ .

(٤) في المحتسب ١/ ٣٢٥ أَنَّ أطهر بنصب الراء قراءة سعيد بن جبير والحسن بخلاف عنه ومحمد بن مروان وعيسى الثقفي وابن أبي إسحٰق . وانظر نسبتها إلى هؤلاء أو بعضهم في كشف المشكلات ٥٨٦ ، وطبقات فحول الشعراء ٢٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٨٦ ، وللزجاج ٣/ ٥ ، وتفسير الطبري ١٢/ ٥٠٥ ، وإعراب القرآن ٤٢٩ ، والبسيط ١١/ ٤٩٧ ، وغرائب التفسير ١/ ٥١٥ ، وشواذ ابن خالويه ٦٠ ، والكرماني ٢٣٧ ، والبحر ٥/ ٢٤٧ . وفي شواذ الكرماني نسبتها إلى مروان بن الحكم ، وزاد في البحر نسبتها إلى زيد بن عليّ أيضاً .

(٥) أي أحاط . وفي شرح السيرافي **تَجَلَّل** أي تغطَّى .

(٦) انتهى ما انتزعه من شرح السيرافي ٣/ ١٦٢ ، انظر ما سلف ٩٠٨ ح ٦ .

(٧) ابن جِنّي أبو الفتح في المحتسب ١/ ٣٢٥ ، وانظر ما يأتي ١٦٠٢ .

(٨) عبارة أبي الفتح : وأَنا من بعدُ أرى أَنَّ لهذه القراءة وجهاً صحيحاً ، وهو أَنْ إلخ .

(٩) في المحتسب : وتجعلها .

أَخُوكَ هُوَ[١] ، وتَجْعَلَ ﴿أَطْهَرَ﴾ حَالاً مِنْ ﴿هُنَّ﴾ ، أَوْ مِنْ ﴿بَنَاتِي﴾ ، والعَامِلُ فيه مَعْنَى الإِشارةِ كقَوْلِكَ : « هذا زَيْدٌ هُوَ قائماً »[٢] ، أَوْ جَالِساً ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ[٣] .

وإِنَّما لَحَّنَ مَنْ لَحَّنَ لأَنَّه لَمْ يَرَ قَوْلَه ﴿هُنَّ﴾ تَمَامَ الكَلامِ ، وإِنَّما رَأَى قَوْلَه ﴿هُنَّ﴾ فَصْلًا ، ورَأَى ﴿أَطْهَرَ﴾ الخَبرَ[٤] . فلم يَرَ ذلك [قَدْ][٥] تَمَّ به الكَلامُ[٦] .

ومِنْ طَرِيفِ[٧] ما ذَكَرْنا : أَنَّ سِيبَوَيْهِ قال[٨] : وأَمَّا أَهْلُ المَدِينَةِ فَيُنْزِلُونَ « هُوَ » هَهُنَا مَنْزِلَةَ قَوْلِه : ما أَظُنُّ أَحَداً هُوَ خَيْراً مِنْك ، ويَجْعَلُونها[٩] فَصْلًا في
544 هذا المَوْضِعِ . وزَعَمَ يُونُسُ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو رآه لَحْناً ، وقال : احْتَبَى ٱبْنُ مَرْوَانَ في ذِهِ[١٠] في اللَّحْنِ . وذَلِكَ أَنَّه كانَ يَقْرأُ ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ﴾

---

(١) قال فيما يأتي ١٦٠٢ : وليس ما قال عثمان بشيء؛ إذ ليس في قوله هنَّ فائدة لم تستفد من المبتدأ .

(٢) هذا تقدير صناعي وتمثيل بما يوافق صورة قراءة النصب بما زعمه ، وقوله : هذا زيد هو قائماً لا أعلمه قول أحد . وانظر شرح السيرافي ٣/ ١٦٠ .

(٣) انتهى كلام أبي الفتح .

(٤) فيجب رفعُه ، ولا وجه لنصبه .

(٥) موضعه بياض في صل ، ولعله ما أثبت ، وليس في مو ويق .

(٦) قوله : وإنَّما لحَّن . . . قد تمَّ الكلام = كأنه أخذه من قول ابن جني : وإنما قَبُح ذلك عنده [أي سيبويه] ؛ لأنه ذهب إلى أنه جعل « هنَّ » فصلًا ، وليست بين أحد الجزأين اللذين هما مبتدأ وخبر ونحو ذلك ، كقولك : ظننت زيداً هو خيراً ، وكان زيد هو القائم اهـ وانظر شرح السيرافي ٣/ ١٦٠ .

(٧) قوله : ومن طريف حتى قوله فيما يأتي ٩١١ : وموقعه في باب آخر = لم يقع في مو ويق .

(٨) الكتاب ١/ ٣٢٧ بولاق ١/ ٣٤٩ باريس ٢/ ٣٩٦ ـ ٣٩٧ هارون ، وشرح السيرافي ٣/ ١٦١ .

(٩) عبارة سيبويه : فينزلون « هو » ههنا بمنزلته بين المعرفتين ويجعلونها إلخ وستأتي حكايته بهذا اللفظ ١٦٠١ . ووقع في بعض أصول الكتاب : « بمنزلتها في المعرفة في كان وأخواتها » انظر طبعة هارون ، وفي شرح السيرافي ٣/ ١٦١ : « مَنْزِلَتَها في المعرفة في كان ونحوه » .
وأَمَّا المثال « ما أَظن أحداً هو خيراً منك » فقد أخذه من كلام السيرافي في تفسيره كلام سيبويه في شرحه ٣/ ١٦١ ، قال : والذي أَنكر سيبويه أن يجعل ما أَظن أحداً هو خيراً منك بمنزلة ما أظن زيداً هو خيراً منك اهـ فأقحمه في أديم صاحب الكتاب .

(١٠) كذا في الكتاب طبعة هارون عن بعض أصوله ولم يسمِّه ، وكذا في شرح السيرافي ، وفي طبعتي باريس وبولاق عنها : هذه .

أَطْهَرَ لَكُمْ ﴾[١] [سورة هود ١١/ ٧٨] .

وكان الخَليلُ يَقُولُ : واللهِ [إِنَّهُ][٢] لَعَظِيمٌ جَعْلُهُم « هو » فَصْلًا في المَعْرِفَةِ ، وتَصْيِيْرُهم إِيَّاها بِمَنْزِلَةِ « ما » إذا كانَتْ « ما » لَغْواً ؛ لأَنَّ « هُوَ » بِمَنْزِلَةِ [133/1] « أَبُوه » ، ولَكِنَّهم جَعَلُوها في ذَلِكَ المَوْضِعِ لَغْواً[٣] .

وهذه الآيَةُ ما وَقَعَ ﴿ هُنَّ ﴾ فيها بين نَكِرَتَيْنِ ولَيْسَ بِحُجَّةٍ لأَهْلِ المَدِينَةِ ؛ ولَكِنَّه وَقَعَ في « الكِتابِ » هَهُنَا ، ومَوْقِعُه في بابٍ آخَرَ ، وقَدْ بَيَّنَّا هذا[٤] .

---

(١) قوله « وذلك . . . أطهر لكم » = لم يقع في طبعات الكتاب ولا شرح السيرافي له .
ووقع في بعض أصول طبعة باريس بزيادة قبله ، ونصُّه : يقول لحن ابن مروان ، وهو رجل من أهل المدينة كما تقول اشتمل بالخطأ ، وذلك أنه قرأ . . . أطهر لكم فنصب اهـ وفات الأستاذ هارونَ وقد أثبت هذه الزيادة « يقول . . . فنصب » أن ينبِّه على أنها ليست في طبعة بولاق ولا باريس ، ولم يذكر الأصول التي زادها منها .

(٢) زيادة من الكتاب . وكان في صل : والله العظيم ، خطأ .

(٣) انتهى ما أورده من كلام سيبويه .

(٤) قوله « وهذه الآية . . . في باب آخر » من صل وحده ، ولم يقع في مو ويق كما علمت (انظر ٩١٠ ح ٧) . وقوله « وقد بيَّنَّا هذا » لم يسمِّ كتابه الذي بينه فيه ، وليس في شيء مما انتهى إلينا من آثاره .
وهو قد أَخذ معنى ما ذكره من شرح السيرافي ٣/ ١٦١ حيث قال أبو سعيد : وأَمَّا ما ذَكَر من إنزال أهل المدينة « هو » ههنا منزلتَها في المعرفة في كان ونحوه = فإِنَّ هذا الكلامَ إذا حُمِل على ظاهره فهو **غَلَطٌ وسَهْوٌ** ، لأَنَّ أَهل المدينة لم يُحْكَ عنهم إنزالُ « هو » في النكرة منزلتَها في المعرفة ، والذي حُكي عنهم ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ ﴾ **وهؤلاء بناتي** جميعاً معرفتان ، و« أطهر لكم » منزلتُه المعرفةُ في باب الفَصْل ؛ لأنه من باب « هو خيرٌ منك » . والذي أنكر سيبويه : أَنْ يُجْعَلَ « ما أظن أحداً هو خيراً منك » = بمنزلة « ما أظن زيداً هو خيراً منك » . فليس هذا مما حُكِي عن أَهل المدينة في شيء . وقد شهد بما ذكرتُه ما ذكرَه يونس أَنَّ أبا عمرو رآه لحناً ، فدلَّ على أَنَّ ذلك في الآية التي قرأها من قرأ بنصب ﴿ أطهرَ لكم ﴾ . وليس في القرآن شيءٌ الاسمُ فيه نكرةٌ وفيه قراءتان مختلفتان ممَّا يشبه الفَصْل . والذي يُصَحِّحُ به كلامُ سيبويه أن يقال : هذا الباب والباب الذي قبله بمنزلة باب واحد ؛ لأن الباب الذي قبله باب ما تكون فيه هو وأخواتها فَصْلًا ، وهذا الباب [أي الباب الذي ذكَر فيه مذهب أَهل المدينة] ما لا يكن فيه [فَصْلًا] . . . إلخ كلامه .
وانظر ما نقلناه ٩١٠ ح ٦ من تفسير ابن جني لقبح النصب .

١٤ ـ وأَمَّا قَوْلُه تعالى : ﴿ وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَن وَالِدِهِۦ شَيْـًٔا ﴾[١] [سورة لقمان ٣١/ ٣٣] = فَيرتَفِعُ[٢] ﴿ مَوْلُودٌ ﴾ بالعَطْفِ على ﴿وَالِدٌ﴾[٣] [٣٣] لإِعَادَةِ العَاطِفِ
545 مُؤَكَّداً ، ولِأَنَّ كَوْنَهُ مُبْتَدَأً مُمْتَنِعٌ لِتَنْكِيرِهِ[٤] ، فَيَسْتَدْعِي التَّخْصِيصَ بالوَصْفِ . ولَوْ كَانتِ الجُمْلَةُ وَصْفاً احْتَاجَ إِلَى الخَبَرِ ، ولا خَبَرَ هُنَا .

و﴿ هُوَ ﴾ تَأْكِيدٌ لِمَا في ﴿ مَوْلُودٌ ﴾ ، أَوْ مُبْتَدَأٌ ، و﴿ جَازٍ ﴾ خَبَرُهُ ، والجُمْلَةُ وَصْفٌ له .

ولا يَكُونُ ﴿ هُوَ ﴾ فَصْلًا ؛ لأَنَّ ما هُوَ بَيْنَهما نَكِرَتَانِ[٥] .

١٥ ـ وأَمَّا قَوْله تعالى : ﴿ وَمَكْرُ أُوْلَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ ﴾[٦] [سورة فاطر ٣٥/ ١٠] = فإِنَّ ﴿ هُوَ ﴾ فَصْلٌ ، و﴿ يَبُورُ ﴾ خَبَرُ المُبْتَدَأ الذي هُوَ ﴿ وَمَكْرُ أُوْلَٰٓئِكَ ﴾ ، و﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ﴾ جَرٌّ بالإِضَافَةِ .

قال أَبُو عُثْمَانَ[٧] : « زَيْدٌ هُوَ يَقُولُ ذاكَ » « هُوَ » فَصْلٌ[٨] ، ولا أُجِيزُ : زَيْدٌ هُوَ قَالَ ذَاكَ ؛ لأَنِّي أُجِيزُ الفَصْلَ بَيْنَ الأَسْمَاءِ والأَفْعَالِ[٩] . ولا يَجُوزُ في

---

(١) كشف المشكلات ١٠٦٠ والمصادر ثمة ، والفريد ٥/ ٢٢١ .
(٢) في النسخ : يرتفع ، والصواب ما أثبت ، والفاء جواب أَمَّا . وفي مو : هو جاز يرتفع ، بإقحام « هو جاز » قبله خطأ .
(٣) سياق التلاوة : ﴿ لَّا يَجْزِى وَالِدٌ عَن وَلَدِهِۦ وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَن وَالِدِهِۦ شَيْـًٔا ﴾ .
(٤) بل جائزٌ ارتفاعه بالابتداء وإن كان نكرة لأنه في سياق النفي ، وهو جازٍ مبتدأ وخبر والجملة خبر مولود ، انظر الفريد وما علقناه في كشف المشكلات .
(٥) والفَصْل لا يدخل بين النكرتين في قول البصريين ، وأجازه الكوفيون ، انظر ما علقناه في كشف المشكلات ١٠٦٠ ح ٣ و٦٩٥ ح ٧ ، والمصادر السالفة في ذكره ٩٠٠ ح ٣ .
(٦) كشف المشكلات ١١٠٧ ، ١٠٦٦ والمصادر ثمة .
(٧) المازنيُّ . وحكى أبو علي كلام أبي عثمان في التذكرة (مختارها ١٣١) ، والحجة ١/ ١٥٣ . ومن الحجة نقل الجامع .
(٨) عبارته في الحجة : يجوز عندي زيد هو يقول ذاك ، وهو فَصْل اهـ .
(٩) المضارعة للأسماء .

المَاضِيَةِ ، كما جازَ في المُضارِعَةِ(١) .

وذَلِكَ أَنَّ سِيبَوَيْهِ قَدْ قال(٢) : « إِنِّي لأَمُرُّ بالرَّجُلِ خَيْرٍ منك » ؛ و« بالرَّجُلِ يُكْرِمُنِي »(٣) ، وهُمَا صِفَةٌ على تَوَهُّمِ الأَلِفِ واللامِ(٤) .

فكَذَلِكَ في الفَصْلِ أَتَوَهَّمُ الأَلِفَ واللامَ في الفِعْلِ ، ويَكُونُ بمَنْزِلَةِ إِلْغَائِهِ(٥) بَيْنَ الْمَعْرِفَتَيْنِ = كما أَقُولُ : « كانَ زَيْدٌ هُوَ خَيْراً مِنْكَ » على تَوَهُّمِ الأَلِفِ واللامِ في « خَيْرٍ مِنْكَ » .

ولا يَجُوزُ : « كان زَيْدٌ هُوَ مُنْطَلِقاً » ؛ لأَنِّي أَقْدِرُ على الأَلِفِ واللامِ ، وإِنَّما يَجُوزُ هذا فيما لا يُقْدَرُ فيه على الأَلِفِ واللامِ .

546

١٦ ـ وأَمَّا قَوْلُه تعالى : ﴿أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ﴾(٦) [سورة النَّحل ١٦/٩٢] = فَمَوْضِعُ ﴿أَرْبَىٰ﴾ رَفْعٌ ؛ لأَنَّ قَوْلَه ﴿أُمَّةٌ﴾ اسم ﴿تَكُونَ﴾ ، و﴿هِيَ﴾ ٱبْتِدَاءٌ ، و﴿أَرْبَىٰ﴾ خَبَرُهُ ، والجُمْلَةُ خَبَرُ « كان » .

ولا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ ﴿هِيَ﴾ ههنا فاصِلَةً(٧) ؛ لأَنَّ ﴿أُمَّةٌ﴾ نَكِرَةٌ ، و﴿أَرْبَىٰ﴾ وإِنْ قَارَبَتِ المَعْرِفَةَ فَتَسْتَدْعِي كَوْنَ مَعْرِفَةٍ قَبْلَها .

---

(١) في مختار التذكرة : ولا يجوز في الماضية ويجوز في المستقبل .

(٢) لم أصبه في كتابه بهذا اللفظ . وفي الكتاب ١/٢٢٤ بولاق ٢/١٣ هارون ، وشرح السيرافي ٢/٤٣٦ : ما يحسن بالرجلِ خيرٍ منك أن يفعل ذلك .

(٣) أي إني لأمر بالرجل يكرمني . ولم أصب هذا التمثيل في الكتاب .

(٤) هذا معنى ما في الكتاب ، ولفظ سيبويه : ومن الصفة قولك : ما يحسن بالرجل مثلِك أن يفعل كذا ، وما يحسن بالرجل خيرٍ منك أن يفعل كذا . وزعم الخليل رحمه الله أنه إنما جرَّ هذا على نيَّة الألف واللام ، ولكنه موضع لا تدخله الألف واللام اهـ وانظر تفسير قول الخليل في شرح السيرافي .

(٥) في صل ومطبوعة مختار التذكرة : الغايَةِ ، وهو خطأ . والصواب ما أثبت من مو ويق والحجة ومخطوطة مختار التذكرة .

(٦) كشف المشكلات ٦٩٥ والمصادر ثمة .

(٧) في قول البصريين ، وأجازه الكوفيون ، انظر إعراب القرآن ٤٨٥ ، وكشف المشكلات ٦٩٥ ح ٧ ، وما سلف ٩١٢ ح ٤ .

١٧ ـ وأَمَّا قَوْلُه : ﴿ قَالُواْ جَزَٰٓؤُهُۥ مَن وُجِدَ فِي رَحۡلِهِۦ فَهُوَ جَزَٰٓؤُهُۥ ﴾(١) [سورة يوسف ١٢/٧٥] = فقَوْلُه ﴿ جَزَٰٓؤُهُۥ ﴾ مُبْتَدأٌ = وقَوْلُه ﴿ مَن وُجِدَ ﴾ خبرُ المُبْتَدأ ، والتَّقْدِيرُ : أَخْذُ مَنْ وُجِدَ ، أَيْ : أَخْذُ الإِنْسَانِ الذي وُجِدَ الصَّاعُ في رَحْلِهِ ؛ والمُضَافُ مَحْذُوفٌ(٢) ، وفي ﴿ وُجِدَ ﴾ ضَمِيرُ « الصَّاع »(٣) ، [و](٤) العَائدُ إلى ﴿ مَن ﴾ الضَّمِيرُ المَجْرُورُ بالإِضَافَةِ = ﴿ فَهُوَ جَزَٰٓؤُهُۥ ﴾ ذُكِرَتْ هَذِهِ الجُمْلَةُ تَأْكِيداً للأَوَّلِ ، أَيْ أَخْذُه جَزَاؤُهُ = و﴿ مَن ﴾ بمَعْنَى « الذي » [133/2] على هذا(٥) .

وإنْ جَعَلْتَ ﴿ مَن ﴾ شَرْطاً(٦) ، و﴿ وُجِدَ فِي رَحۡلِهِۦ ﴾ في مَوْضِعِ الجَزْمِ ، و« الفَاءُ » في قَوْلِه ﴿ فَهُوَ جَزَٰٓؤُهُۥ ﴾ جَوابُ الشَّرْطِ ، والشَّرْطُ والجَزَاءُ خَبَرُ المُبْتَدأ = جَادَ وجَازَ ، وكانَ التَّقْدِيرُ(٧) : جَزَاؤُه إِنْ وُجِدَ الصَّاعُ فِي رَحلِ إِنْسَانٍ = فهُوَ هُوَ ، لَكِنَّه وُضِعَ [الظَّاهِرُ مَوْضِعَ المُضْمَرِ(٨) . وإنَّما قُلْنَا : إِنَّ التَّقْدِيرَ : فَهُوَ هُوَ = لِيَعُودَ](٩) مِنْ الجُمْلَةِ إلى المُبْتَدَأ عَائِدٌ ، لِأَنَّه إذا كان ﴿ مَن ﴾ شَرْطاً ، أو بِمَعْنَى « الذي » = كان ٱبْتِداءً ثَانِياً ، ويَكُونُ « الفَاءُ » مَعَ ما بَعْدَهُ خَبَراً(١٠) ،

---

(١) كشف المشكلات ٦٠٩ ـ ٦١٠ والمصادر ثمة ، والفريد ٣/٦١٣ ، والدر المصون ٦/٥٢٩ ـ ٥٣٢ ، وما سلف ١٤٧ برقم ١٨١ .

(٢) وفي الكلام حذف مضاف آخر والتقدير : جزاء سرقة الصواع أخذ الإنسان أو استرقاق الإنسان الذي وجد الصواع في رحله ، انظر كشف المشكلات والتعليق ثمة .

(٣) يعني ﴿ صُوَاعَ ٱلۡمَلِكِ ﴾ [٧٢] والصواع والصاع واحد وهو المسروق والسَّرَق .

(٤) زيادة من مو ويق .

(٥) أجازه الفراء ٢/٥١ والناس من بعده ، انظر ما علقناه في كشف المشكلات . واختار الجامع فيه أَنَّ مَن نكرة فانظر التعليق ثمة .

(٦) أجازه الفراء ومن وافقه أيضاً .

(٧) هذا تفسير تقدير المعنى : قالوا جزاء سرقة الصواع مَن وجد الصّواع في رحله .

(٨) على قول أبي الحسن ومن وافقه في مسألة وضع الظاهر موضع المضمر أنه جائز في السعة ، وسيبويه ومن معه أجازوه في ضرورة الشعر ، انظر ما علقناه في كشف المشكلات ٦١٠ ح ٢ و١٣٩ ح ١ ، وما سلف ٨٧٩ ح ٨ .

(٩) زيادة من مو ويق ، وكان فيهما : إن التقدير : هو هو .

(١٠) كذا وقع ! وهذا صحيح إذا كان موصولاً ، فالفاء دخلت خبره لتنزيله منزلة الشرط . وأما إذا كانت شرطاً فقوله ﴿ وُجِدَ فِي رَحۡلِهِۦ ﴾ خبره وجملة ﴿ فَهُوَ جَزَٰٓؤُهُۥ ﴾ جواب الشرط ومحلها الجزم .

547 وتَكُونُ الجُمْلَةُ(١) خَبَرَ المُبْتَدَأ ، والعَائِدُ هُوَ الذي وُضِعَ الظَّاهِرُ مَوْضِعَه .

ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿جَزَآؤُهُۥ﴾ [مُبْتَدَأً ، والخَبَرُ مُضْمَرًا ، أَي جَزَاؤُه كذلكَ ، ويَكُونُ ﴿مَن وُجِدَ فِى رَحْلِهِۦ﴾ ابْتِدَاءً ، ويَكُونُ ﴿جَزَآؤُهُۥ﴾](٢) خَبَراً ، و﴿ هو ﴾ فَصْلٌ(٣) .

١٨ ـ وأَمَّا قَوْلُه(٤) : ﴿وَهُم بِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ كَٰفِرُونَ﴾(٥) [سورة هود ١١/١٩](٦) = فلا يَجُوزُ(٧) الفَصْلُ هُنا . فإذا لَمْ يَجُزِ الفَصْلُ كان ﴿هُمْ﴾ الثَّانِيَةُ إِمَّا صِفَةً(٨) ، وإِمَّا ٱبْتِدَاءً . وجَازَتِ الصِّفَةُ لأَنَّ الأَوَّلَ مُضْمَرٌ ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ المُضْمَرُ وَصْفاً له . [والصِّفَةُ](٩) نُرَاها أَشْبَهَ ؛ لأَنَّكَ إِذَا جَعَلْتَه ٱبْتِدَاءً فَصَلْتَ بَيْنَ ٱسْمِ الفَاعِلِ وما يَتَّصِلُ به بِمُبْتَدَأ ، وهُمَا(١٠) أَذْهَبُ في بابِ كَوْنِها أَجْنَبِيَّاتٍ مِنَ الصِّفَةِ ؛ لأَنَّ الصِّفَةَ تَتَعَلَّقُ(١١) بالأَوَّلِ ، والمُبْتَدَأُ أَجْنَبِيٌّ مِنِ ٱسْمِ الفَاعِلِ .

١٩ ـ وأَمَّا قَوْلُه : ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْىُ هُمْ يَنتَصِرُونَ﴾(١٢) [سورة الشورى ٤٢/٣٩] =

---

(١) أي جملة « الشرط والجزاء » ﴿مَن وُجِدَ فِى رَحْلِهِۦ فَهُوَ جَزَآؤُهُۥ﴾ خبر المبتدأ وهو قوله ﴿جَزَآؤُهُۥ﴾ .

(٢) زيادة من مو ويق ، وفي يق : مضمر أي جزاء .

(٣) كذا قال ! ! ولا أعرفه لأحد ، ولا أدري كيف قاله ! وهو فاسدٌ من وجوه ، فأنَّى يكون هٰهنا فصلًا قد دخلته الفاء الزائدة وهي في التقدير في خبر مَن الموصولة وهو خبر مفرد لا تزاد فيه ؟!

(٤) قوله : وأَمَّا إلخ كلامه في الآية = لم يقع في مو .

(٥) الدر المصون ٦/ ٣٠٢، وانظر شرح الكتاب للسيرافي ٢/ ٤٥٦ و٣/ ٣٥٤، وما سلف ٤٦٩ برقم ٣ .

(٦) وسورة يوسف ١٢/ ٣٧ ، وسورة فصلت ٤١/ ٧ .

(٧) في صل ويق : لا يجوز ، والصواب ما أثبت ، والفاء جواب أَمَّا .

(٨) أي توكيداً ، انظر ما سلف ٩٠١ ح ١ .

(٩) زيادة من يق . واقتصر على هذا الوجه وهو أنها صفة (توكيد) فيما سلف ٤٦٩ ، وكذا في الدر المصون ، وهو قول الجرميّ .

(١٠) أي المبتدأ وخبره اسم الفاعل .

(١١) في صل : متعلق ، ولعل الوجه ما أثبت من يق .

(١٢) كشف المشكلات ١٢٠١ والمصادر ثمة ، والفريد ٥/ ٥٣٦ ، والدر المصون ٩/ ٥٦٢ .

فَيَحْتَمِلُ(١) ﴿ هُمْ ﴾ ثَلاثَةَ أَضْرُبٍ :

أَحَدُهَا(٢) ـ [وهو قِيَاسُ قَوْلِ سِيبَوَيْه] (٣) ـ : أَنْ يَكُونَ مُرْتَفِعاً بِمُضْمَرٍ دَلَّ عليه ﴿ يَنتَصِرُونَ ﴾ ؛ لأَنَّ هذا مَوْضِعُ(٤) فِعْلٍ . أَلا تَرَى أَنَّ جَوَابَ ﴿ إِذَآ ﴾ حَقُّه أَنْ يَكُونَ فِعْلًا ؟ فإِنْ أَظْهَرْتَ ذَلِكَ الفِعْلَ كان ﴿ يَنتَصِرُونَ ﴾ ؛ لأَنَّ الضَّمِيرَ حَقُّهُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بالفِعْلِ ، كما يَكُونُ :

أَنْـتَ فَـٱنْظُـرْ (٥)

548 في بَيْتِ عَدِيٍّ(٦) .

ومَنْ أَجَازَ إِضْمَارَ الفَاءِ(٧) وٱسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ : ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾(٨) [سورة الأنعام ٦/ ١٢١] = جَازَ أَنْ يَرْتَفِعَ ﴿ هُمْ ﴾ على قَوْلِهِ بالابْتِدَاءِ(٩) ، والتَّقْدِيرُ : فَهُم يَنْتَصِرُونَ ، إلاَّ أَنَّه حَذَفَ الفَاءَ(١٠) .

---

(١) في النسخ : يحتمل ، والصواب ما أثبت ، والفاء جواب أَمَّا .

(٢) انظر كشف المشكلات والمصادر السالفة .

(٣) زيادة مني ، انظر ما يأتي ٩١٧ . زدتها لقوله فيما يأتي : وإنما قلنا قياس قول سيبويه .

(٤) في صل : الموضع ، والصواب من مو ويق .

(٥) تمامه : لأيِّ ذاك تصيرُ . ورفع أنت بفعل مضمر أحد الوجوه التي أجازها سيبويه فيه ، انظر تخريج البيت فيما سلف .

(٦) السالف ٣٧٩ وتخريجه ثمة ، وسيأتي ١٥٥٦ .

(٧) وهو الفراء في « الحدود » له فيما حكي عنه فيما يأتي ١٣٢٥ ، وهو من عنى أبو علي في الحجة ٦/ ١٢٩ بـ « بعض البغداديين » . وحذف فاء الجزاء أجازه الأخفش والكوفيون ، وهو عند البصريين مما يحتمله الشعر من الضرورة ، انظر كشف المشكلات ١٣٤ ـ ١٣٥ والمصادر ثمة .

(٨) كشف المشكلات ٥٥٧ عرضاً ، والحجة ٦/ ١٢٩ ، والفريد ٢/ ٦٨٥ ، والتبيان ١/ ٥٣٦ ، والدر المصون ٥/ ١٣٢ ، وما يأتي ١١٢٠ في رقم ٨ و١٣٢٦ في رقم ٢ .
وتابع الفراء على حذف الفاء في الآية الحوفيُّ فيما نقل عنه في الدر المصون ، والعكبريُّ والمنتجب الهمذاني ، وقد أفسده الجامع ، وانظر البحر والدر المصون .

(٩) هذا الضرب الثاني من أَضْرُب « هم » الثلاثة .

(١٠) في صل : الفاعل ، خطأ .

ويَجُوزُ(١) على تَقْدِيرِ العَرَبِيَّةِ أَنْ يَكُونَ صِفَةً(٢) للضَّمِيرِ المَنْصُوبِ في ﴿أَصَابَهُمُ﴾ [سورة الشورى ٣٩/٤٢] ولَيْسَ بالقَوِيِّ في المَعْنَى . أَلا تَرَى أَنَّ البَغْيَ إِذَا أَصَابَهُم هم ، أَوْ أَصَابَ(٣) أَصْحَابَهُم = وَجَبَ عليهم ٱلانْتِصَارُ لهم ، كما يَجِبُ ٱنْتِصَارُهم لأَنْفُسِهِم ؟

وإِنَّمَا قُلْنَا : « قِيَاسُ قَوْلِ سِيبَوَيْهِ رَفْعُ قَوْلِهِ ﴿هُمْ﴾ بِمُضْمَرٍ »(٤) = لأَنَّهُ قَدْ قال(٥) في قَوْلِهِ « إن تَأْتِني زَيْدٌ يَضْرِبْ » : إِنَّه يَرْتَفِعُ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ يُفَسِّرُه « يَضْرِبْ » ، ولا فَصْلَ بَيْنَ « إذا » و« إِنْ »(٦) .

ووَصْلُ « الذين » بـ « إذا » يَدُلُّ على صِحَّةِ ما ذَهَبَ إليه مِنْ قَوْلِه(٧) :

---

(١) في صل : « وهم » مكان « ويجوز » ، خطأ .

(٢) أي توكيداً وهذا الضرب الثالث من أَضْرُب « هم » .

(٣) في النسخ : أصحاب ، خطأ .

(٤) قوله : « وإنما قلنا . . . بمضمر » كذا قال هنا ، ولم يذكر ذلك فيما سلف ذكره من أضرب أجازها في « هم » . فإمّا أن يكون الجامع قد سها عن ذلك فلم يذكره ، وإمّا أن يكون قد سقط من النسختين عبارته التي ذكر ذلك فيها ، فزدت في كلامه فيما سلف ٩١٦ « وهو قياس قول سيبويه » . وقال في كشف المشكلات وهو يذكر الضرب الثالث ثمة ـ وهو الضرب الأول هنا ـ : وقياس قول سيبويه أن يرتفع « هم » بفعل مضمر دلّ عليه ﴿يَنتَصِرُونَ﴾ . وكرّر ثمة نحو ما هنا .

(٥) في الكتاب ١/٤٥٨ بولاق ٣/١١٣ ـ ١١٤ هارون ، وشرحه للسيرافي ٣/٣٢١ ـ ٣٢٣ : واعلم أَنَّ قولهم في الشعر « إنْ زيدٌ يأتِكَ يكنْ كذا » إنَّما ارتفع على فِعْل هذا تفسيرُه . . . فإن قلت : إنْ تأتِني زيدٌ يَكُنْ ذاك = جاز على قول من قال : زيداً ضربْتُه ، وهذا موضع ابتداء . . . اهـ وانظر البغداديات ٤٥٨ ـ ٤٦١ .

(٦) بعده في يق : عندي .

(٧) أي سيبويه في الكتاب ١/٦٨ بولاق ١/٥٦ باريس ١/١٣٥ هارون ، وشرحه للسيرافي ١/٤٨٥ . ونصُّ كلامه : وإنْ قلتَ : زيدٌ إذا يأتني أَضْرِبُ ، تريد معنى الهاء ، ولا تريد زيداً أضربُ إذا يأتيني ، ولكنَّك تضع أَضْرِبُ ههنا مثلَ أَضْرِبْ إذا جزمتَ وإنْ لم يكن مجزوماً ؛ لأنَّ المعنى معنى المجازاة في قولك : أزيدٌ إن يأتِكَ أَضْرِبْ ، ولا تريد به : أَضرب زيداً ، فيكونَ على أَوَّل الكلام رفعت عنده فجيِّدٌ ، كما لم ترد بهذا أول الكلام ، وكذلك « حين » إذا قلت : أزيدٌ حين يأتيك تضربُ ، وإنما رفعت الأول في هذا كلِّه لأنك جعلتَ تَضْرِبُ وأَضْرِبُ جواباً ، فصار كأنه من صلته إذْ كان من تمامه ولم يرجع إلى الأول . . . اهـ . وقوله « على أول الكلام . . . بهذا =

« أَزَيْدٌ إذا أَتاكَ تَضْرِبُ » ، إِذا جَعَلْتَه جَواباً ، ولَمْ تُقَدِّرْ به التَّقْدِيمَ = وأَنَّ ذَلِكَ كان إِذا كانَتْ خَبَرَ مُبْتَدأٍ[١] [134/1] ، أَوْ[٢] صِلَةً[٣] = تُشَبَّهُ بـ « إِنْ »[٤] ، كما شُبِّهَتْ « إِذا » أَيْضاً بها في قَوْلِ مَنْ جازَى بها في الشِّعْرِ[٥] .

ولا يَجُوزُ ذَلِكَ في « حِينٍ »[٦] ، ولا في غَيْرِ الأَسْمَاءِ[٧] التي تَتَضَمَّنُ مَعْنَى الشَّرْطِ والجَزاءِ . 549

ولا تُحْمَلُ « إِذا » على ٱسْمِ الزَّمَانِ في وَصْلِ « الذي » بها[٨] .

= أول الكلام وكذلك » وقع في طبعة هارون : « على أول الكلام كما لم ترد بهذا أول الكلام رفعت ، وكذلك » اهـ وكذا وقع في البغداديات ٤٥٥ عن الكتاب . وفي حكاية لفظ سيبويه ههنا ما تراه .

(١) كما في المثال المذكور « أزيد إذا أتاك تضرب » وقولك : الكريم إذا أكرمته ملكته ، وانظر وقوع جملة الشرط والجزاء خبراً في شرح المفصل ١/ ٨٩ .
وكان في صل : مبتدأ مضمر خطأ من الناسخ بانتقال النظر فيما كتب ، انظر ح ٢ .

(٢) ليست « أو » أول اللوح ١٣٤/ ٢ من صل ؛ لأن ناسخه كرَّر سهواً كتْب قوله فيما سلف ٩١٧ « مضمر يفسِّره يضرب حتى قوله : خبر مبتدأ مضمر » .

(٣) كما في الآية الجاري الكلام فيها ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْيُ هُمْ يَنتَصِرُونَ ﴾ وقوله ﴿ ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ ﴾ [سورة البقرة ٢/ ١٥٦] وغيرهما . وانظر وقوع جملة الشرط والجزاء صلة للموصول في الكتاب ١/ ٤٤٤ ، وشرح المفصل ٣/ ١٥١ ، وهمع الهوامع ١/ ٢٩٦ ، وكشف المشكلات ٩١٠ ، ١٢٠١ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣/ ١٧٣ .

(٤) هذه عبارته هنا . وعبارته في كشف المشكلات ١٢٠١ ـ ١٢٠٢ والكلام ثمة بنحوه : والآيةُ تدلُّ على ما ذهب إليه من قوله : أزيدٌ إذا أتاك تَضْرِبُ إذا جعلتَه جواباً ولم تَنْوِ به التقديم = وأَنها شُبِّهت بإن إلخ .

(٥) قال سيبويه في الكتاب ١/ ٦٨ : وإن اضطر شاعر فجازى بـ « إذا » أجراها مجرى إنْ ، فقال : أزيد إذا تر تضربْ اهـ ومن ذلك قوله :

إذا خمـــدتْ نيــــرانُهـــم تَقِـــدِ

وقوله :

وإذا تصبْـــك خصـــاصـــة فتجمّـــلِ

انظر الكتاب ١/ ٤٣٤ ، وما يأتي ١٥٠٨ ، ١٥١١ والمصادر ثمة .

(٦) أي لا يجوز تشبيه حين بإنْ والمجازاة بها في الشعر .

(٧) في صل : في عمر وغير الأسماء كذا ، وأثبت ما في مو ويق . ولعلَّه : ولا في غيره من الأسماء ؟

(٨) كذا في النسخ ، إلا أن في صل ولا تحمل إذاً كذا .

هذا[١] كُلُّهُ ، كما تَرَى ، دُرَرٌ نَظَمْتُها لك ، وفي « الكِتَابِ » فَصْلٌ يُخَالِفُ هَذَا :

قال سِيبَوَيْهِ[٢] : « واْعْلَمْ أَنَّ هَؤُلاءِ [لا][٣] تَكُونُ[٤] فَصْلًا إلا في الفِعْلِ ، ولا يَكُنَّ[٥] كَذَلِكَ إلا في كُلِّ فِعْلٍ الاسْمُ بَعْدَهُ بِمَنْزِلَتِهِ فِي حَالِ الابْتِدَاءِ »[٦] ، وذَكَرَ بَابَ « حَسِبْتُ » و« كانَ » فَقَطْ[٧] .

قال أَبُو بَكْرٍ[٨] : ولَمْ يَذْكُرْ بابَ « إِنَّ » هُنَا ، ولا بَابَ « الابْتِدَاءِ »[٩] .

---

(١) قوله : هذا كله . . . إلى آخر الباب لم يقع في مو ويق .

(٢) في « باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلًا » في الكتاب ١/ ٣٩٤ بولاق ١/ ٣٤٦ باريس ٢/ ٣٨٩ هارون ، وشرحه للسيرافي ٣/ ١٥٥ .

(٣) زيادة من الكتاب .

(٤) عبارة الكتاب : اعلم أَنَّهنّ **لا يَكُنَّ** يعني هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن .

(٥) كذا وقع في بعض أصول طبعة باريس ، وكذا وقع في طبعة هارون عن أصولها وفي شرح السيرافي أيضاً . وفي طبعتي بولاق وباريس : **ولا تكون** .

(٦) انتهى كلام سيبويه .

(٧) انظر الكتاب حيث أحلنا عليه في ح ٢ .

(٨) ابن السَّرَّاج ، ولم أصب كلامه . ولعل الجامع ينقل من تذكرة أبي عليّ حيث حكى كلام شيخه أبي بكر .

(٩) هذا صحيحٌ . لكنه ذكر ذلك في الباب نفسه بعد نحو ٢٣ سطراً بحروف طبعة بولاق ١/ ٣٩٥ قال : واعلم أَنَّها تكون في إِنَّ وأخواتها فَصْلًا وفي الابتداء ولكنَّ ما بَعْدَها مرفوعٌ لأَنَّه مرفوعٌ قبلَ أن تَذْكُرَ الفَصْلَ اهـ .

ونقل أبو عليّ في التعليقة ٢/ ٢٠١ عن شيخه أبي بكر عقب ما نقلتُه لك ههنا من كلام سيبويه قولَه في هذا الموضع ، قال : قال أبو بكر : هذا الفصلُ مخالفٌ لما يكون عليه البابُ ، لأنه ذكر أَنَّه لا يكون فَصْلًا إلا في الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ، وتأَوَّلَ الآية في [حَدِّ إِنَّ] على أَنَّ « هم » فيها مبتدأ ، وهو قوله ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي ٱلْآخِرَةِ هُمُ ٱلْأَخْسَرُونَ ﴾ [سورة هود ١١/ ٢٢] فقال : ﴿ هُمُ ﴾ ابتداءٌ . قال أبو بكر : فلعَلَّه زيادة وقع في الكتاب اهـ .

وما بين حاصرتين ذكر المحقق أنَّ موضعه بياض في أصله ، وقوله : وتأول الآية في المطبوعة : وتأويل ، والصواب ما أثبت .

وفي التعليقة ٢/ ٢٤٧ : قال : ونظير ذلك في الابتداء ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي ٱلْآخِرَةِ هُمُ ٱلْأَخْسَرُونَ ﴾ =

قال « فآ »[١] : [لأَنَّه][٢] ذَكَرَ أَنَّه لا يَكُونُ فَصْلًا إِلا في الأَفْعَالِ[٣] ، وتَأَوَّلَ الآيَةَ في حَدِّ « إِنَّ »[٤] على أَنَّ[٥] ←

= ومثله . . . قال أبو علي : ابتدأ « هم » قبل أن يؤتى بخبر أَنَّ ، فـ﴿هُمُ﴾ مبتدأ ، و﴿ٱلْأَخْسَرُونَ﴾ الخبر إلخ .

(١) هذا رمز أبي علي وقد سلف في ٤٧٥ ح ٥ وغيره . وقول أبي علي في التعليقة ٢/ ١٠١ قال : قال أبو بكر : هذا الفصل مخالف لما يكون عليه الباب لأنه ذكر أنه إلخ كلامه .
وكان في صل « قال فاذكرْ أنَّه » وهو خطأ صوابه ما أثبت . على أَنَّ قوله « لأنه ذكر إلخ من تمام قول أبي بكر كما في التعليقة لا من كلام أبي عليّ . وهذا موضع يطلب تحريره .

(٢) زيادة من التعليقة .

(٣) بعده في التعليقة : الداخلة على المبتدأ والخبر .

(٤) يريد الباب الذي عقده سيبويه لـ « ما تكون فيه أَنَّ بدلاً من شيء ليس بالأَوَّل » في الكتاب ١/ ٤١٥ ـ ٤١٦ باريس ١/ ٤٦٧ بولاق ٣/ ١٣٢ هارون . وفي التعليقة ٢/ ٢٤٧ : قال [يعني سيبويه] : **ونظيرُ ذلك في الابتداء** ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي ٱلْآخِرَةِ هُمُ ٱلْأَخْسَرُونَ﴾ [سورة هود ١١/ ٢٢] ، ومثلُه ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا ٱلسُّوٓءَ﴾ الآية [سورة النحل ١٦/ ١١٩] . قال أبو علي : ابتدأ « هم » قبل أن يؤتى بخبر إنَّ ، فـ ﴿هُمُ﴾ مبتدأ ، و﴿ٱلْأَخْسَرُونَ﴾ الخبر إلخ .
وما عزاه أبو علي إلى الكتاب من قوله : ونظير ذلك إلخ وفيه آيتا سورتي هود والنحل = وقع في أصلين من أصول طبعة باريس ١/ ٤١٦ وأصلين من أصول طبعة هارون ٣/ ١٣٤ ، وشرح السيرافي ٣/ ٣٥٣ ، ووقع في بعض أصول طبعة باريس قوله تعالى : ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا﴾ الآية [سورة النحل ١٦/ ١١٠] مكان الآية ١١٩ من السورة نفسها . وقوله : ومثله إلخ لم يقع في أصلي طبعة هارون .
وكان أبو عليّ قد حكى فيما تقدم من التعليقة ٢/ ١٠٢ عن أبي بكر قوله عقب هذا الذي عزي إلى الكتاب : « **فلعلَّه زيادةٌ وقع في الكتاب** » اهـ وخلت منه بقيةُ أصول الكتاب كما خلتْ منه متونُ **طبعاته** : ١/ ٤٦٧ بولاق ١/ ٤١٦ باريس ٣/ ١٣٤ هارون .
وقال السيرافيُّ في شرحه ٣/ ٣٥٦ : وما ذُكِر في القرآن في آخر الباب قد اجتمعتْ فيه النسخُ على ما كتبتُه [يعني هم الخاسرون كما وقع في بعض أصول مطبوعة باريس في آية سورة هود] ، والذي في القرآن ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي ٱلْآخِرَةِ هُمُ ٱلْأَخْسَرُونَ﴾ ، ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا ثُمَّ جَاهَدُوا وَصَبَرُوٓا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ اهـ . وهذا موضع دون تحريره خرطُ القتاد ، وليس بين يديّ ما يعين على أكثر مما ذكرته لك .

(٥) في التعليقة : وتأويل الآية في (. . . .) على إلخ اهـ وموضع النقط ذكر المحقق أنَّ موضعه بياض في المخطوطة ، وصحتُه وتمامه ما في المتن . وانظر ما سلف ٩١٩ ح ٩ .

[«هُـم» فيهـا][١] مُبْتَـدَأَةٌ، وهـي قَـوْلُـه: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي ٱلْأَخِرَةِ هُمُ ٱلْأَخْسَرُونَ﴾[٢] [سورة هود ١١/ ٢٢] .

ويَدُلُّ[٣] أَيْضاً على صِحَّةِ قَوْلِ « ب »[٤] أَنَّ سِيبَوَيْه[٥] لَمَّا ذَكَرَ في هَذَا البَابِ[٦] ما يَكُونُ « هُوَ » وَأَخَواتُها فيه فَصْلًا = ذَكَرَ[٧] بابَ « حَسِبْتُ وأَخَواتِها » ، و« كانَ وأَخواتِها » ولم يَذْكُرْ « إِنَّ »[٨] .

قال أَبُو سَعِيدٍ[٩] : « ومِنْ مَذْهَبِه[١٠] أَنَّهُنَّ يَكُنَّ فَصْلًا في « إِنَّ » ، وفي « الابْتِدَاءِ » .

---

(١) كان في صل : على أنّها مبتدأة ، والصواب ما أثبت من التعليقة ، ومنها زدت ما جعلته بين حاصرتين ، وفيها : مبتدأ مكان مبتدأة .

(٢) بعده في التعليقة : فقال : ﴿هُمُ﴾ ابتداء اهـ .

(٣) هذه عبارته . ولم يتقدمه ما يدلُّ فيقولَ ويدل أيضاً .

(٤) « ب » رمز أبي بكر بن السراج شيخ أبي عليّ ، ورمز إليه به في البصريات ٨٠٣ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣٤ ، ٨٣٨ ، ٨٧٤ ، ٨٩٧ ، ٩١٣ ، وانظر مقدمة محققها ١/ ٧٨ .

(٥) قوله : ويدلّ أيضاً على صحة قول « ب » أنَّ سيبويه كذا وقع ! فإن حملته على أَنّ « أَنَّ » وصلتها فاعل يدلّ كان فاسداً لأن كون سيبويه قد ذكر ذلك هو ما ذكره أبو بكر ، فكيف يكون دليلًا على صحة قوله ؟

والظاهر أنَّ « أنَّ » وصلتها بدل من « قولِ ب » ، وأنَّ فاعل يدلّ مما سها عنه أبو علي فلم يذكره ، أو بيَّض له . ولعله لا يبعد أن يكون التقدير : ويدلُّ **ذلك** ـ يعني ذكر سيبويه هذه الآية وتأوُّله إياها على أنَّ « هم » فيها مبتدأ ـ يدلُّ على صحة قول أبي بكر .

لكن قد يدفع هذا التأويل أَنَّ ظاهره إثبات هذه الزيادة عن سيبويه ، ويكون الشك في ذكر « إنَّ » في الباب مع إطباق النسخ على ذكره ، وظاهر ما في التعليقة أن أبا بكر يميل إلى أن تكون هذه زيادة وقعت في الكتاب .

(٦) يعني «باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصْلًا» انظر التعليق فيما سلف ٩١٩ ح٢ . وفي صل الكتاب مكان الباب ، ولعلّ الصّواب ما أثبتّ .

(٧) في صل : وذكر ، وهو خطأ لأنه جواب لمَّا .

(٨) انظر التعليق فيما سلف ٩١٩ ح ٩ .

(٩) السيرافيُّ في شرح الكتاب ٣/ ١٥٩ ، وعنه في مهذَّبه النكت للأعلم ١/ ٦٧٥ .

(١٠) سياق كلام أبي سعيد : وقول سيبويه « واعلم أنهنَّ لا يكنَّ فصلًا إلا في الفعل » ومن مذهبه إلخ .

وإنَّمـا ٱبْتَـدَأَ بـالفِعْـلِ وخَصَّـهُ ؛ لأنَّـه لا يَتَبَيَّـنُ الفَصْـلُ إلا فيـه . و« إنَّ » و« الابْتِدَاءُ » لا يَتَبَيَّنُ الفَصْلُ فيهما[١] في اللَّفْظِ ، لأنَّكَ إذا قُلْتَ : « زَيْدٌ هُوَ خَيْرٌ منك » ، [و« إن زَيْداً هو خَيْرٌ منك »][٢] = فما بَعْدَ « هُوَ » مَرْفُوعٌ[٣] على
550 كُلِّ حَالٍ إنْ جَعَلْتَ « هُوَ » فَصْلاً ، أَوْ جَعَلْتَه مُبْتَدَأً .

وإنَّما يَتَبَيَّنُ في « كانَ وأَخَواتِها » ، و« ظَنَنْتُ وأَخَواتِهَا » = الفَصْلُ مِنَ الابْتِدَاءِ ؛ لأَنَّ أَخْبَارَها مَنْصُوبَةٌ ، تَقُولُ : « كانَ زَيْدٌ هُوَ أَخُوكَ ، إذا جَعَلْتَ « هُوَ » ٱبْتِدَاءً ، و« أَخُوكَ » خَبَرُهُ ، وٱلْجُمْلَةُ خَبَر « زَيْدٍ » ، وكَذَلِكَ « ظَنَنْتُ زَيْداً هُوَ أَخُوكَ » . وإذا كانَ فَصْلاً قُلْتَ : « كانَ زَيْدٌ هو أَخَاكَ » ، و« ظَنَنْتُ
551 زَيْداً هُوَ أَخَاكَ »[٤] .

* * *

---

(١) في صل : بهما ، والصواب من شرح السيرافي .

(٢) زيادة من شرح السيرافي .

(٣) في شرح السيرافي : فخير منك مرفوع .

(٤) ما قاله السيرافيُّ في تفسير كلام صاحب الكتاب هو القول الصحيح ، ورحم الله أَبا سعيد .

[البَابُ الثَّالِثُ والعِشْرُونَ][١]

هَذَا بَابُ ما جَاءَ في التَّنْزِيلِ مِنَ المُضْمَرِينَ إلى أَيِّ شَيْءٍ يَعُودُونَ[٢] مِمَّا قَبْلَهُم

وهُوَ كَثِيرٌ في التَّنْزِيلِ ، لَكِنَّا نَذْكُرُ نُبَذاً مِنْهُ[٣] .

١ ـ فمِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تعالى : ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ ﴾[٤] [سورة البقرة ٢/ ٢٣] .

قِيلَ[٥] : مِنْ مِثْلِ مُحَمَّدٍ ، عليه السَّلامُ . فالهاء تَعُودُ إلى ﴿عَبْدِنَا﴾ .

وقِيلَ[٦] : تَعُودُ الهاءُ إلى قَوْله « ما » ، أَيْ : فَأْتُوا بسُورَةٍ مِنْ مِثْلِ[٧] [134/2] ما نَزَّلْناه على عَبْدِنا . فتكُونُ « مِنْ » زِيَادَةً على قَوْلِ أَبِي الحَسَنِ[٨] . دَلِيلُه قَوْلُه : ﴿ فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ ﴾[٩] [سورة يونس ١٠/ ٣٨] .

وقِيلَ[١٠] : الهاءُ تَعُودُ إلى « الأَنْدَادِ »[١١] ، كما قال←

---

(١) انظر ما علقناه على « الباب الأول » ١٣ ح١ . وفي يق : الباب الثالث والعشرون فيما جاء إلخ .

(٢) في صل ويق : يعود ، وكأنَّ رسمه في مو كما أثبت .

(٣) ليس في يق . وفي صل : منها ، وفي مو : منها نبذاً ، والوجه ما أثبت . وانظر ما ذكر من هذا الباب في كشف المشكلات ، فهارسه برسم الضمير إلى أي شيء يعود ص ١٤٤ ـ ١٤٥ .

(٤) تفسير الماوردي ١/ ٧٧، والواحدي البسيط ٢/ ٢٣٨ـ٢٤٣، وكشف المشكلات ٢٥ والمصادر ثمة .

(٥) وهو قول قتادة ومجاهد ومن وافقهما .

(٦) وهو قول بعض أهل العلم ولم يسمَّ أحدٌ منهم .

(٧) في صل : مثله ، والصواب ما أثبت من مو ويق .

(٨) في زيادة مِن في الواجب ، وسلف التعليق على هذا ٦٨١ ح ٩ .

(٩) كشف المشكلات ٢٦ .

(١٠) وليس بقول أحد من أهل التأويل ، وإنَّما هو قول يجيء في الآية على قياس قول سيبويه في آية سورة النحل فيمن تأول كلامه كما قال الجامع فيما يأتي من كلامه .

(١١) في قوله تعالى ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا ﴾ [٢٢] .

سِيبَوَيْهِ(١) في قَوْلِه : ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ﴾(٢) [سورة النحل ١٦/٦٦] ، وفي الأُخْرَى : ﴿مِّمَّا فِي بُطُونِهَا﴾(٣) [سورة المؤمنون ٢٣/ ٢١] لأَنَّ « أَفْعَالاً » ، و« أَفْعُلاً » ، و« أَفْعِلَةً » ، و« فِعْلَةً » ، جَرَتْ عِنْدَهُم مَجْرَى الآحَادِ(٤) ؛ لأنَّهُم جَمَعُوها في قَوْلِهِم : « أَنَاعِيمُ » ، و« أَكَالِبُ » ، و« أَسَاقٍ »(٥) ، وغَيْرُ ذَلِكَ = وصَغَّرُوها تَصْغِيرَ الآحَادِ في : أُنَيْعَامٌ ، وأُكَيْلِبٌ(٦) = فجَازَ عَوْدُها إلى « الأَنْدَادِ » في قَوْلِه : ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [سورة البقرة ٢/ ٢٢] .

552 فالمَعْنَى يَقْتَضِي الأَوْجُهَ الثَّلاثَةَ ، وقُرْبُ اللَّفْظِ يَقْتَضِي عَوْدَه إلى ﴿عَبْدِنَا﴾ .

---

(١) في الكتاب ٢/ ١٧ وعبارته : « وأَمَّا أَفْعَال فقد يقع للواحد ، من العرب من يقول : هو الأَنعام ، وقال الله عز وجل ﴿نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ﴾ ، وقال أبو الخطاب : سمعت العرب يقولون : هذا ثوب أكياش . . . » اهـ أراد أَنَّ بناء أَفْعال ـ وهو من أبنية أدنى العدد ـ ضارع الواحد في أنه يكسَّر كما يكسَّر الواحد ، وأنه يكنى عنه بكناية الواحد ، وأنه قد يجري وصفاً على الواحد في حروف محفوظة عن العرب . هذا ظاهر كلام سيبويه ، وهو ما صرَّح به أبو علي في العسكريات ١٤٢ ، والشيرازيات ٣٠٧ أنه مذهب سيبويه ، ووافق أبا علي فيما فهمه من كلام سيبويه المصنِّف الجامع وغيره . وتأوَّل جماعة كلام سيبويه على غير هذا الوجه ، ومنهم من نسب إليه قول غيره . وقد بسطنا التعليق على ذلك في كشف المشكلات ٢٦ ح ٢ ، وانظر الاستدراك ٢٠٣ ـ ٢٠٥ ح ١٢ ، والإبانة ٢٦٤ ح ٥ .

(٢) شرح اللمع ٧٢٦ ، وكشف المشكلات ٢٦ ، ٦٦٤ ، والاستدراك ٢٠٣ ـ ٢٠٧ ، والإبانة ٢٦٣ ـ ٢٦٦ برقم ١٢٨١ والمصادر المذكورة فيها ، وما يأتي ٩٥٠ في رقم ٤٢ و٩٦٥ في رقم ٥٨ .

(٣) كشف المشكلات ٦٦٤ ، والإبانة ٢٦٥ ، ٣٤٢ .

(٤) هذه أبنية أَدنى العدد « جموع القِلَّة » ، وهي تجري مجرى الآحاد بدلالة تصغيرهم إياها تصغير الآحاد ، وتكسيرهم إياها تكسير الآحاد كما قال الجامع في كشف المشكلات ٢٧ زيادات مخطوطة طنطا اللوح ٤/ ١ وانظر تمام كلامه ثمة .

وأمَّا جموع الكثرة فلا تكسَّر ، ولا تُحقَّر على لفظها ، وإنما تردُّ إلى آحادها ، وتلحق الواو والنون في المذكر ، والألف والتاء في المؤنث ، كقولك شويعرون في تحقير شعراء ، وكتيِّبات في تحقير كتب ، انظر شرح الشافية ١/ ٢٦٥ ـ ٢٦٩ ، والمصادر التي ذكرناها في الإبانة ٢٦٤ ح ٤ .

(٥) أَسَاقٍ جمعُ أَسْقِية جمع سِقَاءٍ ، وأَناعيم جمعُ أَنْعام جمع نَعَمَ وأَكَالِب جمع أَكْلُب جمع كَلْب .

(٦) أُنَيْعام تصغير أَنْعام ، وأُكَيْلِب تصغير أَكْلُب ، صُغِّرا على لفظيهما كالواحد .

٢ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه : ﴿ وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ ﴾[١] [سورة البقرة ٢/ ٤١] .

قِيلَ[٢] : التَّقْدِيرُ : أَوَّلَ كافِرٍ بالتَّوْرَاةِ ، وهُوَ مُقْتَضَى قَوْلِه : ﴿ لِّمَا مَعَكُمْ ﴾ [٤١] ، فتَعُودُ إلى « ما » .

وقِيلَ[٣] : تَعُودُ الهاءُ إلى قَوْلِه ﴿ بِمَآ أَنزَلْتُ ﴾ ، وهُوَ القُرْآنُ . والوَجْهُ الأَوَّلُ أَقْرَبُ[٤] .

ويَجُوزُ أَنْ تَعُودَ الهَاءُ إلى النَّبِيِّ[٥] ، صَلَّى الله عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ . وذَلِكَ مَذْكُورٌ دِلالَةً ، لأَنَّ قَوْلَه : ﴿ وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلْتُ ﴾ [٤١] أي : أَنْزَلْتُه على مُحَمَّدٍ ، عليه السَّلامُ .

٣ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تعالى : ﴿ وَٱسْتَعِينُواْ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ ﴾[٦] [سورة البقرة ٢/ ٤٥] .

قِيلَ[٧] : الهَاءُ تَعُودُ إلى ﴿ الصَّلاة ﴾ . أَيْ : إِنَّ الصَّلاةَ لَكَبيرَةٌ : أَيْ : لَثَقِيلَةٌ[٨] إلا على الخَاشِعِينَ ، لِقَوْلِه : ﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ﴾ [سورة البقرة ٢/ ١٤٣] .

---

(١) معاني القرآن للزجاج ١/ ١١٢ ، وتفسير الطبري ١/ ٦٠٢ ، والماوردي ١/ ٩٩ ، والبسيط ٢/ ٤٣٧ .

(٢) ذكره الزجاج وغيره ولم يسمَّ مَن قاله .

(٣) عن ابن جُرَيْج ، واختاره الزجاج والطبري ، وهو الأظهر كما قال الواحدي .

(٤) ما زعم أنَّه أقربُ بعيدٌ مما يدلّ عليه ظاهر التلاوة والتنزيل كما قال الطبريُّ بحقٍّ ، فانظر بيانه لذلك .

(٥) وهو قول أبي العالية ، واستبعده الطبريُّ بحقّ .

(٦) كشف المشكلات ٣٦ ـ ٣٨ ، ومعاني القرآن للزجاج ١/ ١١٥ ، وتفسير الطبري ١/ ٦٢١ ، والثعلبي ١/ ١١٠ ، والماوردي ١/ ١٠٣ ، والواحدي البسيط ٢/ ٤٥٢ ، وما يأتي ١٠٢٢ برقم ١ و١٤٤٣ برقم ٤ ، و١٥٣٠ برقم ٣ .

(٧) وهو قول الزجاج والطبري ومن وافقهما .

(٨) في مو : ثقيلة .

وعِنْدِي أَنَّ الهَاءَ تَعُودُ إلى المَصْدَرِ[١] ، لأنَّ قَوْلَه : ﴿وَٱسْتَعِينُواْ﴾ يَدُلُّ على الاسْتِعَانَةِ ، أَي : إنَّ الاسْتِعَانَةَ لَكَبِيرَةٌ إلا على الخَاشِعِينَ ، كما قال : « مَنْ
553 كَذَبَ كانَ شَرًّا له »[٢] .

٤ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه : ﴿وَفِي ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾[٣] [سورة البقرة ٢/ ٤٩] .

قِيلَ : يَعُودُ [﴿ذَٰلِكُم﴾][٤] إلى ذَبْحِ الأَبْنَاءِ ، واَسْتِحْيَاءِ النِّسَاءِ[٥] ، أي : في المَذْكُورِ نِقْمَةٌ[٦] مِنْ رَبِّكم . ووَحَّدَ « ذا » ولم يَقُلْ : « ذَيْنِكم » ، لأنَّه عَبَّر به عن المَذْكُورِ المُتَقَدِّمِ[٧] .

وقيل : يَعُودُ ﴿ذَٰلِكُم﴾ إلى « الإِنْجَاءِ »[٨] مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ .

٥ ـ ومِثْلُ الأَوَّلِ[٩] قَوْلُه : ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[١٠] [سورة البقرة ٢/ ٥٤] أي : ذلكم المَذْكُورُ المُتَقَدِّمُ[١١] .

---

(١) وهو قول الحسين بن الفضل البَجَليّ كما في تفسير الثعلبي والواحدي عنه .

(٢) سلف تخريجه ١٣٧ ح ٧ ، وانظر ما يأتي ١٤٤٢ ، ١٥٣٠ .

(٣) كشف المشكلات ٣٩ ـ ٤٠ ، وتفسير الطبري ١/ ٦٥٢ ، والماوردي ١/ ١٠٥ ، والواحدي البسيط ٢/ ٥٠٧ . وليس في هذه الآية ضمير يعود إلى شيء مما قبله ، فهي خارجة عن ظاهر الباب ، ولعلّه ذكرها وما يأتي من الآي فيه ؛ لأن الإشارة إلى ما تقدم بمنزلة الكناية عنه .

(٤) زيادة مني ، انظر ما يأتي من كلامه .

(٥) في قوله تعالى : ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ وَفِي ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾ .

(٦) عن ابن ابن عباس في رواية عطاء والكلبي كما في البسيط . وفي يق : نعمة محرفًا .

(٧) في مو : والمتقدم .

(٨) وهو نعمة ، وهو قول ابن عباس في رواية علي بن أبي طلحة ، وهو قول مجاهد والسُّدِّيّ . وقوله « الإنجاء » الأَوفق للفظ الآية ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم﴾ **التَّنْجِيَة** .

(٩) أي الوجه الأول من الوجهين اللذين ذكرهما في الآية السالفة : أن الإشارة إلى اثنين ووحّد الإشارة إليهم .

(١٠) كشف المشكلات ٤٣ والمصادر ثمة . وانظر ما علقناه على ذكر هذه الآية في هذا الباب في ح ٣ .

(١١) والمذكور مشتمل على المصدرين التوبة والقتل كما قال في كشف المشكلات . وفي مو : المذكور والمتقدم .

٦ ـ ومِثْلُه : ﴿ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ ﴾(١) [سورة البقرة ٢/٦٨] .

أَيْ : بَيْنَ المَذْكُورِ المُتَقَدِّمِ(٢) ، لأَنَّ « بَيْنَ » يُضَافُ إِلى أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ ، كَقَوْلِكَ : « المَالُ بَيْنَ زَيْدٍ وعَمْرٍو »(٣) .

٧ ـ ومِثْلُه : ﴿ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ﴾(٤) [سورة البقرة ٢/ ٨٥] ﴿ هُوَ ﴾ عِبارَةٌ عَنِ المَصْدَرِ(٥) [135/1] ، أَي : الإِخْرَاجُ مُحَرَّمٌ عليكم ، ثم قال : ﴿ إِخْرَاجُهُمْ ﴾ ، فَبَيَّنَ ما عادَ إِليه ﴿ هُوَ ﴾ .

٨ ـ وقال : ﴿ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾(٦) [سورة المائدة ٥/ ٨] أي : العَدْلُ أَقْرَبُ للتَّقْوَى .

٩ ـ وقَدْ تَقَدَّمَ(٧) ﴿ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ ﴾(٨) [سورة آل عمران ٣/ ١٨٠] على مَعْنَى : البُخْلَ خَيْراً لهم ؛ لأَنَّ ﴿ يَبْخَلُونَ ﴾ يَدُلُّ عليه . 554

١٠ ـ وقال : ﴿ إِنَّهُۥ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا ﴾(٩) [سورة النساء ٤/ ٢] أَيْ : إِنَّ أَكْلَه(١٠) .

١١ ـ وقال : ﴿ وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ ﴾(١١) [سورة الأنعام ٦/ ١٢١] أي : إِنَّ أَكْلَهُ لَفِسْقٌ .

---

(١) كشف المشكلات ٥٠ ـ ٥١ والمصادر ثمة ، وما سلف ١٦٤ في رقم ٢١٧ . وانظر التعليق على ذكر هذه الآية في هذا الباب ٩٢٦ ح ٣ .

(٢) والمذكور يشتمل على المصدرين « الفُروض والبَكَارة » كما قال أبو علي في البغداديات ٢٠٢ ، وانظر التعليق في كشف المشكلات .

(٣) كشف المشكلات ٢٠٧ ، وشرح المفصل ٢/ ١٢٨ وغيرهما . وانظر كلامهم في تصحيح رواية من روى قول امرئ القيس « بين الدخول وحوملِ » في الخزانة ٤/ ٣٩٧ وغيرها .

(٤) كشف المشكلات ٦٨ والمصادر ثمة .

(٥) وقيل : هو كناية عن الشأن والأمر والحديث ، انظر التعليق في كشف المشكلات .

(٦) كشف المشكلات ٤٢ والمصادر ثمة ، وما يأتي ١٤٤٣ برقم ٦ و١٥٣٠ برقم ٢ .

(٧) ص ١٣٦ برقم ١٥٩ و٧٠٩ برقم ٣١ ، وانظر ما يأتي ١٤٤٣ ، ١٥٣٠ ، ١٦١٧ .

(٨) سياق التلاوة : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ﴾ .

(٩) سلف ٩١ برقم ٤٢ .

(١٠) الصواب أن يقول : إنَّ أكلها أي أكل أموال اليتامى ، انظر التعليق فيما سلف ٩١ .

(١١) سياق التلاوة ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ ﴾ . انظر تفسير الطبري ٩/ ٥٢٩ ، والفريد ٢/ ٦٨٣ .

١٢ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تعالى : ﴿ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ ﴾(١) [سورة البقرة ٢/ ٩٦] .

قيل : التَّقْدِيرُ : وما أَحَدٌ يُزَحْزِحُه مِنَ العَذَابِ تَعْمِيرُه . فـ ﴿ هُوَ ﴾ يَعُودُ إلى « أَحَد »(٢) ، وهُوَ اسمُ « ما » .

وقَوْلُه ﴿ بِمُزَحْزِحِهِۦ ﴾ خَبَرُ « ما » ، والهاءُ في ﴿ بِمُزَحْزِحِهِۦ ﴾ يَعُودُ إلى ﴿ هُوَ ﴾ .

وقَوْلُه : ﴿ أَن يُعَمَّرَ ﴾ يَرْتَفِعُ بـ « مُزَحْزِحِه »(٣) .

ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿ وَمَا هُوَ ﴾ : ﴿ هُوَ ﴾ ضَمِيرُ التَّعْمِيرِ(٤) ، أَيْ : ما التَّعْمِيرُ [بِمُزَحْزِحِهِ](٥) مِنَ العَذَابِ . ثُمَّ بَيَّنَ ، فَقَالَ : ﴿ أَن يُعَمَّرَ ﴾(٦) ، يعني : التَّعْمِير(٧) .

وقال الفَرَّاءُ(٨) : ﴿ هُوَ ﴾ ضَمِيرُ المَجْهُولِ(٩) ، أي : ما الأَمْرُ والشَّأْنُ

---

(١) معاني القرآن للأخفش ١٤٥ ، وللزجاج ١/ ١٥٨ ، وتفسير الطبري ٢/ ٢٧٩ ، والواحدي البسيط ٣/ ١٧٠ ، وكشف المشكلات ٧٩ والمصادر ثمة ، وما يأتي ١١٣٩ في رقم ٤ .
وسياق التلاوة ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ ﴾ .

(٢) وهو قول الأخفش والزجاج ومن وافقهما .

(٣) قال في كشف المشكلات : هذا هو الوجه الجيد في الآية اهـ .

(٤) أجازه الزجاج والطبري وغيرهما .

(٥) زيادة من مو ويق .

(٦) فقوله : « أن يعمر » بدل من « هو » .

(٧) في صل : يعني التعمير أي ما التعمير .

(٨) بل الكسائيُّ . أما الفراء فالضمير عنده عِماد ، انظر التعليق في ح ١ من الصفحة التالية ٩٢٩ .

(٩) المجهول بعبارة الكوفيين هو الأمر والشأن والحديث بعبارة البصريين ، انظر مجالس ثعلب ٢٧٢ ، ٣٨٦ ، والأصول ١/ ٢٣٢ ، والحلبيات ٢٥٣ ، والحجة ٦/ ٤٦٢ ، وشرح الكتاب للسيرافي ١/ ٣٤٨ ، وشرح المفصل ٣/ ١١٤ ، والدر المصون ٢/ ١٥ ، وهمع الهوامع ١/ ٢٣٢ ، وغيرها ، وما سلف ٤٨٤ ح ٧ .
وحكى الزجاج في معاني القرآن له ١/ ١٥٨ عن قوم لم يسمِّهم أن « هو » **لمجهول** ، ثم ردَّه ، والظاهر أنه يعني الكوفيين أو بعضهم .

يُزَحْزِحُ أَحَداً تَعْمِيرُه مِنَ العَذَابِ[١] . وهذا لَيْسَ بِمُسْتَوٍ ، لِمَكَانِ دُخُولِ البَاءِ[٢] ، والباءُ لا تَدْخُلُ في الوَاجِبِ[٣] ، إلا أَنْ يَقُولَ : إِنَّ النَّفْيَ سَرَى مِنْ أَوَّلِ الكَلامِ إلى أَوْسَطِهِ ، فَجَلَبَ البَاءَ[٤] .

١٣ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ ﴾[٥] [سورة البقرة ٢/ ١٧٧] .

قِيلَ[٦] : وآتى المَالَ على حُبِّ الإِعْطَاءِ .

[و][٧] قِيلَ[٨] : وآتى المَالَ على حُبِّ ذَوِي القُرْبَى[٩] . فإِنْ صَحَّ كان

---

(١) حكى الواحديُّ عن أبي بكر بن الأنباري ـ وهو من جلَّة الكوفيين ـ مذهبي إمامي مذهبه في الآية ، قال : يجوز أن يكون « هو » كناية عن الشأن والأمر في **قول الكسائي** ، والمعنى عنده : وما الشأن بمزحزحه من العذاب أن يعمَّر . ويجوز أن يكون **عِماداً في قول الفرَّاء** إلخ اهـ ولم يستعمل أبو بكر فيما حكى عنه الواحدي لفظ المجهول .

وفي معاني القرآن للفراء ١/ ٥١ أنه عِماد ، ووافقه الطبريُّ ٢/ ٢٧٩ ، وهو ما حكاه النحاس في إعراب القرآن ١٣٢ في قوله ﴿ وَهُوَ مُحَرَّمٌ ﴾ [٨٥] عن الفراء .

ونسب إلى أبي عليّ أنه أجاز أن يكون مجهولاً في الحلبيات ، انظر الفريد ١/ ٣٣٩ ، والبحر ١/ ٣١٤ ، والدر المصون ٢/ ١٥ ، ولم أصب ذلك في مطبوعة الحلبيات .

(٢) انظر معاني القرآن للزجاج ، ومشكل إعراب القرآن ١/ ١٤٤ وغيرهما .

(٣) خبر المبتدأ لا تدخله الباء في الواجب ، وتدخل خبر ليس وما لكونه منفياً في قولك : ليس زيد بقائم ، وما زيد بقائم ، انظر ما علقناه في الإبانة ١٩ ح ١ .

(٤) وهو قول كما تراه تكلُّفاً وضعفاً ، ولا يحمل التنزيل على مثله .

(٥) تفسير الطبري ٣/ ٧٨ ، والثعلبي ١/ ٢٤٥ ، والواحدي البسيط ٣/ ٥١٨ ـ ٥١٩ ، وغرائب التفسير ١/ ١٩٤ ، ومجمع البيان ٢/ ٨ ـ ٩ ، والفريد ١/ ٤٣٧ ـ ٤٣٨ ، والبحر ٢/ ٥ ، والدر المصون ٢/ ٢٤٧ ـ ٢٤٩ ، وكشف المشكلات ١٣٠ .

(٦) وهو قول الحسين بن الفضل البَجَليّ ، وأجازه ابن الأنباري ومن وافقه كما في البسيط ، وهو بعيد ، انظر البحر والدر .

(٧) زيادة مني .

(٨) لا أعرفه لأحد .

(٩) قوله « قيل وآتى . . . وقيل : وآتى . . ذوي القربى » لم يقع في مو .

555 ﴿ذَوِي ٱلْقُرْبَىٰ﴾ بَدَلاً مِنَ الهاءِ . وفيه نَظَرٌ(١) .

وقِيلَ : على حُبِّ المالِ(٢) . فعلى هذا يَكُونُ الجَارُّ والمَجْرُورُ في مَوْضِعِ الحالِ ، أي : آتاه مُحِبًّا له(٣) .

١٤ ـ وأَمَّا قَوْلُه تَعَالَىٰ : ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾(٤) [سورة الإنسان ٨/٧٦] أي(٥) : على حُبِّ الطَّعَامِ(٦) . ويَكُونُ : على حُبِّ الإِطْعَامِ(٧) .

ويَكُونُ : على حُبِّ اللهِ(٨) .

١٥ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه : ﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَٰنٍ﴾(٩) [سورة البقرة ١٧٨/٢] .

قِيلَ(١٠) : مَعْنَاهُ : فَمَنْ عُفِيَ عَنِ الاقْتِصَاصِ مِنْهُ = فَٱتِّبَاعٌ بِٱلْمَعْرُوفِ ، [و](١١) هو أَنْ يَطْلُبَ الوَلِيُّ الدِّيَةَ بمَعْرُوفٍ ، ويُؤَدِّيَ القَاتِلُ الدِّيَةَ بإِحْسَانٍ ،

---

(١) أيَّ نظر . بل هو ظاهر الفساد ، فكيف يبدل الجمع « ذوي القربى » من ضمير الغائب الواحد ؟ فكأنك قلت : مررتُ به الأقربين ، وهو ليس يقوله قائل ؟ ! ثم على هذا القول الفاسد يكون « ذوي » مجروراً والمعاطيف عليه ﴿وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ﴾ منصوبة ! = ويكون المفعول الثاني لـ « آتى » محذوفاً ! !

(٢) وهو قول ابن عباس وابن مسعود والسُّدِّيّ ، وغيرهم .

(٣) انظر البحر والدر .

(٤) تفسير الطبري ٥٤٣/٢٣ ، والثعلبي ٣٤٠/٦ ، والماوردي ٣٦٩/٤ ، والواحدي البسيط ٢٨/٢٣ ، والمحرر الوجيز ١٩٢٩ ، ومجمع البيان ٢٤٠/١٠ ، والكشاف ٦٦٩/٢ ، والفريد ٢٩٢/٦ ، والبحر ٣٩٥/٨ ، والدر المصون ٦٠٢/١٠ .

(٥) قوله : وأَما قوله . . . أي هذه عبارته ، وسلف التعليق عليه ٤٠ برقم ٧١ ح ٨ .

(٦) عن ابن عباس ومقاتل ومجاهد .

(٧) عن الحسين بن الفضل البَجَليّ .

(٨) عن الفضيل بن عياض وأبي سليمان الداراني .

(٩) كشف المشكلات ١٣١ ، وما سلف ٣٢ ـ ٣٣ برقم ٥٥ و٨١ برقم ٣٠ و١٩٢ برقم ٩ و٤٣٣ برقم ٧ . ومن تفسير الماوردي ١٩١/١ أَخذ بعض ما ذكره فيه .

(١٠) قوله قيل حتى قوله ٩٣٢ س١٢ أن لا يؤخره = ليس في يق .

(١١) زيادة مني .

عَنِ ٱبْنِ عَبَّاسٍ[١] . فالهَاءُ في ﴿ لَهُۥ ﴾[٢] يَعُودُ إلى « مَنْ » . وقَوْلُه : ﴿ فَٱتِّبَاعُۢ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ [١٧٨] أَيْ : فَعَلَى الوَلِيِّ ٱتِّبَاعٌ بالمَعْرُوفِ ، وعلى القَاتِلِ أَدَاءٌ إلى الوَلِيِّ بِإِحْسَانٍ . فالهَاءُ في ﴿ إِلَيْهِ ﴾ على هذا لِـ « الوَلِيِّ »[٣] .

وقِيلَ : إِنَّ مَعْنَى قَوْلِه ﴿ فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ ﴾ [سورة البقرة ٢/١٧٨] = بمَعْنَى : فَمَنْ فَضِلَ له فَضْلٌ ، وهُوَ مَرْوِيٌّ عَنِ السُّدِّيِّ[٤] ؛ لأَنَّهُ قال[٥] : الآية نَزَلَتْ في فَرِيقَيْنِ كانَا على عَهْدِ رسول الله ـ صلَّى الله عليه وعلى آله ـ قُتِلَ مِنْ كِلا الفَرِيقَيْنِ قَتْلَى ، فَتَقَاصَّا دِيَاتِ القَتْلَى بَعْضُهم مِنْ بَعْضٍ ، فَمَنْ بَقِيَتْ له بَقِيَّةٌ [135/2] فَلْيَتَّبِعْها بالمَعْرُوفِ ، ولْيُؤَدِّ مَنْ عليه الفَاضِلُ بِإِحْسَانٍ . ويَكُونُ مَعْنَى قَوْلِه : ﴿ فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ ﴾ [سورة البقرة ٢/١٧٨] أَيْ : فَمَنْ فَضِلَ قِبَلَ[٦] أَخِيهِ القَاتِلِ له شَيْءٌ[٧] . 556

ولَعَلَّ فَارِسَ الصِّنَاعَةِ[٨] أَرَادَ هَذَا حِينَ قال[٩] : ﴿ فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ ﴾ [سورة البقرة

---

(١) قوله : « وقيل معناه . . . عن ابن عباس » أخذه من تفسير الماوردي ١/ ١٩١ وفيه : وهذا قول ابن عباس ومجاهد .

(٢) في صل : إليه ، والصواب ما أثبت من مو .

(٣) البسيط ٣/ ٥٣٨ وكشف المشكلات والمصادر ثمة .

(٤) تفسير الماوردي ١/ ١٩١ ومنه نقل المصنف ، والمصادر المذكورة في كشف المشكلات .

(٥) في تفسير الماوردي ١/ ١٩١ مأخذِ المصنِّف : والثاني أَنَّ معنى قوله ﴿ فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ ﴾ بمعنى فمن فضل له فضل ، وهذا تأويل من زعم أنَّ الآية نزلت إلخ الخبر : وفي آخره : وهذا قول السُّدِّيّ ، فتصرَّف الجامع في حكايته .

(٦) في صل : فضل من قتل ، بإقحام من وتصحيف .

(٧) في تفسير الماوردي : فمن فضل له قِبَلَ أخيه القاتل شيء وهذا قول السديّ ، انظر ما نقلناه في ح ٥ . وفي أحكام القرآن للجصاص ١/ ١٥١ روي هذا القول عن سفيان بن حسين الواسطي .

(٨) أبا علي الفارسي ، انظر ما سلف ٤١ ح ٦ و٦٧ ح ١ .

(٩) ما نقله من كلام الفارس قد سلف ٨١ فانظر التعليق ثمة ، وكشف المشكلات ١٣١ ، وهو باللفظ الذي في الكشف إلا قليلاً .

١٧٨/٢]: أَيْ : مَنْ يُسِّرَ [له][١] مِنْ أَخِيهِ[٢] القَاتِلِ شَيْءٌ = ﴿ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ [١٧٨] : أَيْ : لِيَتَّبِعْهُ وَلِيُّ المَقْتُولِ [بالمَعْرُوفِ ، فَيَجْمُلْ بالمُطَالَبَةِ][٣] ، ولْيُؤَدِّ إليهِ [القَاتِلُ الدِّيَةَ][٤] بِإِحْسَانٍ ، فلا يَمْطُلْهُ . والأَدَاءُ في تَقْدِيرِ فِعْلِ المَفْعُولِ ، أي فَلَهُ أَنْ يُؤَدَّىٰ إليه ، يعني المُيَسَّرَ له . ولَوْ قُدِّرَ تَقْدِيرَ : أَنْ يُؤَدِّيَ القَاتِلُ = جازَ . والباءُ حالٌ ، ولَمْ يَكُنْ مِنْ تَمَامِ الأَدَاءِ لِتَعَلُّقِ « إلى » به[٥] .

فمُقْتَضَى ما قَدَّمْنَا في قَوْلِه : ﴿ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَٰنٍۗ ﴾ [سورة البقرة ١٧٨/٢] = قَوْلانِ :

أَحَدُهُما : أَنَّهُما عائِدَانِ إلى القَاتِلِ والمَقْتُولِ : « اتِّبَاعٌ بالمَعْرُوفِ » عائدٌ إلى وَلِيِّ المَقْتُولِ : أَنْ يُطَالِبَ بالدِّيَةِ بِمَعْرُوفٍ = و« الأَدَاءُ بِإِحْسَانٍ » عائدٌ إلى القَاتِلِ : أَنْ يُؤَدِّيَ الدِّيَةَ بِإِحْسَانٍ .

والثَّانِي : أَنَّهما عائدانِ إلى القَاتِلِ : أَنْ يُؤَدِّيَ الدِّيَةَ بِمَعْرُوفٍ وإِحْسَانٍ . فَالمَعْرُوفُ : أَنْ لا يَنْقُصَه ؛ والإِحْسَانُ : أَنْ لا يُؤَخِّرَهُ .

ففي الآيَةِ ثَلاثُ كِنَايَاتٍ :

أَحَدُها : الهاءُ في ﴿ لَهُۥ ﴾ .

والثاني : الهاءُ في ﴿ أَخِيهِ ﴾ .

والثَّالِثُ : الهاءُ في ﴿ إِلَيْهِ ﴾ .

557 فيُقَالُ الهَاءُ في ﴿ لَهُۥ ﴾ ، وفي ﴿ أَخِيهِ ﴾ للقَاتِلِ الذي عُفِيَ له القِصَاصُ ،

---

(١) زيادة مما سلف وكشف المشكلات .

(٢) في صل : من يسر من قتل أخيه ، بإقحام قتل ، والصواب من مو ، وهو ما في ما سلف وكشف المشكلات .

(٣) زيادة مما سلف وكشف المشكلات .

(٤) زيادة من كشف المشكلات . والعبارة فيما سلف : ليؤد المطالب ذلك منه إلى وليّ المقتول .

(٥) قال فيما سلف : في موضع حال ، والتقدير متلبساً بإحسان أي محسناً ، ولا يتعلّق بالمصدر نفسه لأنه قد تعلق به إلخ .

وأَخُوهُ وَلِيُّ القَتِيلِ ، والضَّمِيرُ في ﴿ إِلَيۡهِ ﴾ أَيْضاً له ، أَي : يُؤَدِّي القَاتِلُ الدِّيَةَ إلى الوَلِيِّ العَافي بإِحْسَانٍ : [أَي][١] مِنْ غَيْرِ[٢] مَطْلٍ .

وبَيْنَ الفَرِيقَيْنِ[٣] في هَذِهِ الآيَةِ كَلامٌ في مُوجَبِ العَمْدِ : هَلْ هُوَ القَوَد ، أَوْ أَحَدُ الشَّيْئَينِ مِنَ القَوَدِ والدِّيَةِ لا بِعَيْنِه[٤] ؟

فقال الشَّافِعِيُّ[٥] : مُوْجَبُهُ[٦] أَحَدُهُما . فإِنْ شَاءَ ٱسْتَوْفَى القِصَاصَ ، وإِنْ شَاءَ أَخَذَ الدِّيَةَ ، فقال في الآيَةِ[٧] : إِنَّ اللهَ شَرَعَ القِصَاصَ عَيْناً ابْتِدَاءً ، ثُمَّ أَلْزَمَ القَاتِلَ أَدَاءَ المَالِ إلى الوَلِيِّ إذا عُفِيَ لَهُ ؛ لأَنَّ[٨] قَوْلَه : ﴿ فَمَنۡ ﴾ [سورة البقرة ١٧٨/٢] كَلِمَةٌ مُبْهَمَةٌ ، وذُكِرَتْ لِبَيَانِ تَغَيُّرِ حُكْمِ القِصَاصِ [الوَاجِبِ بقوله : ﴿ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ ﴾ [سورة البقرة ١٧٨/٢]][٩] = بعَفْوٍ يَقَعُ له . فدَلَّ ضَرُورَةً أَنَّ كَلِمَةَ « مَنْ » تَنْصَرِفُ إلى مَنْ عليه القِصَاصُ ، لِيَسْقُطَ به ، وهي[١٠] كِنَايَةٌ عَنِ الاسْمِ المُرَادِ بقَوْلِه ﴿ فَمَنۡ ﴾ [١٧٨] .

فَثَبَتَ ضَرُورَةً أَنَّ الثَّابِتَ في أَمْرِ كَلِمَةِ القَاتِلِ[١١] الذي دَلَّ[١٢] عليه =

---

(١) من مو ويق .

(٢) في صل : عن غير .

(٣) الحنفيَّة أصحابه ، والشافعيَّة .

(٤) أحكام القرآن للشافعي ٢٧٦/١ ـ ٢٨٢ ، وتفسير القرآن المستخرج من آثاره ٢٥٢/١ ، ٢٥٦ ، ٢٦١ ـ ٢٦٦ ، وأحكام القرآن للجصاص ١٤٩/١ ـ ١٥٧ ، ولابن العربي ٩٢/١ ـ ٩٥ ، وتفسير القرطبي ٧٧/٣ ـ ٨١ ، وتحفة الفقهاء ١٤٢/٣ ـ ١٤٣ ، ونهاية المطلب ١٣٧/١٦ ـ ١٤٠ ، والمغني لابن قدامة ٥٨٠/١١ ـ ٥٨٦ ، ٥٩١ ، ٥٩٣ .

(٥) بلسان الحاكي لمذهبه في المسألة لا بلفظه هو نفسه ، أظن .

(٦) في صل : في موجبه ، بإقحام في .

(٧) لم أصب حكاية قوله فيها بهذا اللفظ .

(٨) في صل : ولأن ، بإقحام الواو .

(٩) من مو ويق .

(١٠) في مو : وهو .

(١١) في صل : الثابت في اسم القاتل ، وفي يق الاسم من القاتل؟ وما أثبته كأنه ما في مو .

(١٢) ليس في مو ويق .

القِصَاصُ ، وأَنَّ العَفْوَ وَقَعَ له .

والله تَعالى علَّق بالعَفْوِ وُجُوبَ الاتِّبَاعِ والقَبُولِ والأَدَاءِ، فإِنَّ قَوْلَه : ﴿ فَٱتِّبَاعُۢ ﴾ [١٧٨] على [136/1] سَبِيلِ التَّعْلِيقِ بالأَوَّلِ = بِمَنْزِلَةِ قَوْلِه : « فاتَّبِعُوا »[١] . كَقَوْلِ اللهِ تَعَالى : ﴿ فَتَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ ﴾[٢] [سورة النساء ٤/ ٩٢ والمجادلة ٥٨/ ٣] في بَابِ الكَفَّارَةِ[٣] .

ثُمَّ بَيَّنَ أَنَّ هَذَا الحُكْمَ مِنَ اللهِ تَخْفِيفٌ ورَحْمَةٌ[٤] ، فإِنَّ الحَيَاةَ لا عِوَضَ لها ،

558 وقد حَيِيَ بَعْدَ الهَلاكِ بالدِّيَةِ .

و﴿ عُفِيَ لَهُۥ ﴾ [سورة البقرة ٢/ ١٧٨] يَجِيء بمَعْنَى : عُفِي عنه[٥] . فَلَمَّا ثَبَتَ أَنَّ العَفْوَ وَقَعَ للقَاتِلِ عُلِمَ أَنَّ العَافِيَ هُوَ الوَلِيُّ ضَرُورَةً ، وما لأَحَدٍ غَيْرِه حَقٌّ في هذا البَابِ .

وقَدْ تَقَدَّمَ الجَوَابُ عَنْ هذا الكَلامِ[٦] .

ودَلَّ قَوْلُه ﴿ شَيۡءٞ ﴾ على التَّنْكِيْرِ ، فإِنَّ اللهَ أَوْجَبَ القِصَاصَ ٱبْتِدَاءً ، ثُمَّ قال : ﴿ فَمَنۡ عُفِيَ لَهُۥ مِنۡ أَخِيهِ شَيۡءٞ ﴾ [١٧٨] على سَبِيلِ التَّنْكِيرِ ، فَيَنْصَرِفُ إلى شيء مِنَ الوَاجِبِ عليه ، أَيْ : شَيْءٌ من القِصَاصِ .

فإِنْ قِيلَ : تَأْوِيلُه : شَيْءٌ مِنَ العَفْوِ عَفْوِ[٧] القِصَاصِ دُونَ البَدَلِ .

---

(١) لأنَّ التقدير : فعليه اتباع ، على الوجوب ، انظر تفسير القرطبي ٣/ ٨٦ ، وإعراب القرآن ١٥١ ، وغيرهما . وقيل : التقدير فالواجب اتباع ، والوجهان في الدر المصون ٢/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥ وغيره .

(٢) انظر الكلام في حرف سورة النساء في أحكام القرآن للجصّاص ٢/ ٢٢٢، ولابن العربي ١/ ٤٨٨، وتفسير القرطبي ٧/ ٣٧، وما سلف ٣٢٢ برقم ٢٢. وحرف سورة المجادلة في أحكام القرآن للجصاص ٣/ ٤١٧ ـ ٤٢٢ ، ولابن العربي ٤/ ١٤٠ ـ ١٤٣ ، وتفسير القرطبي ٢٠/ ٢٩٣ ـ ٢٩٧ ، وكشف المشكلات ١٣٢٩ ، وما سلف ٣٢٢ برقم ٢٣ .

(٣) أي فعليه تحرير رقبة أو فالواجب تحرير رقبة ، في باب كفارة القاتل خطأً، والمُظاهر من امرأته .

(٤) في قوله ﴿ ذَٰلِكَ تَخۡفِيفٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَرَحۡمَةٞ ﴾ [١٧٨] .

(٥) فاللام بمعنى عن ، وعند بعضهم أن هذا تعسُّف ، انظر أحكام القرآن للجصاص ١/ ١٥٢ .

(٦) كذا قال ، ولم يتقدم له جواب عن ذلك في هذا الكتاب . وقد يكون هذا من كلام من نقل الجامع كلامه من غير تصريح به ، وفيما تركه الجامع من كلامه ما يكون جواباً ، والله أعلم .

(٧) في النسخ : بعفو ، ولعل الصواب ما أثبت .

= قُلنا : لَمَّا كانَ ﴿ شَيْءٌ ﴾ نَكِرَةً مِنْ جُمْلَةٍ وَجَبَ صَرْفُها إلى الجُمْلَةِ المَذْكُورَةِ شَائِعَةً ، وهُوَ « القِصَاصُ » ، دُونَ « العَفْوِ » الذي لَمْ يُذْكَرْ ، كما يَجِبُ في الكِنَايَةِ والتَّعْرِيفِ .

١٦ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ ﴾[١] [سورة البقرة ٢/ ٢٥٨] .

فيه قَوْلانِ[٢] :

أَحَدُهُما : « الهاءُ » لِنُمْروذَ ، لَمَّا أُوتي المُلْكَ حاجَّ في الله تعالى ، عَنِ الحَسَنِ[٣] .

الثَّاني : هُوَ لإبراهِيمَ ، لَمَّا آتاه اللهُ المُلْكَ حاجَّه نُمْرُوذُ ، عَنْ أبي حُذَيْفَةَ[٤] . و ٱلْمُلْكُ : النُّبُوَّةُ[٥] .

١٧ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تَعالى[٦] : ﴿ وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ ﴾[٧] [سورة فاطر ٣٥/ ١١] . 559

فيه قَوْلانِ[٨] :

أَحَدُهُما : أَنَّه لا يُمَدُّ في عُمُرِ مُعَمَّرٍ حَتَّى يَهْرَمَ ﴿ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ ﴾ أَيْ :

---

(١) تفسير الطبري ٤/ ٥٦٨ ، والبسيط ٤/ ٣٧٣ ، وكشف المشكلات ١٨١ .

(٢) **نقلهما** من تفسير الماوردي ١/ ٢٧٣ بتصرف يسير .

(٣) وهو قول مجاهد وقتادة والسدي وابن زيد وغيرهم ، وهو الظاهر .

(٤) إسحٰق بن بشر الهاشميّ . ونسب هذا القول في مجمع البيان ٢/ ٢١١ـ٢١٢ إلى أبي القاسم البَلْخِيّ .

(٥) قوله « والملك النبوة » ليس في تفسير الماوردي . وهو في كشف المشكلات ١٨١ والتعليق والمصادر ثمة .

(٦) لم يقع الكلام عليه في مو .

(٧) معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٦٨ ، وللنحاس ٥/ ٤٤٤ ، وإعراب القرآن ٧٠٣ ، والهداية لمكي ٩/ ٥٩٦٠ ، وتفسير القرطبي ١٧/ ٣٦٠ ، والدر المصون ٩/ ٢١٩ .

(٨) **نقلهما** من تفسير الماوردي ٣/ ٣٧٠ .

مِنْ عُمُرِ آخَرَ حَتَّى[١] يَمُوتَ طِفْلاً ﴿ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ ﴾ .

وقِيلَ : ﴿ وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ ﴾ قَدَّرَ اللهُ مُدَّةَ أَجَلِهِ = إلا كانَ ما نَقَصَ[٢] مِنْهُ بالأَيَّامِ المَاضِيَةِ [عليه][٣] في كِتَابٍ [عند الله][٤] جَلَّ ، سُبْحَانَه ، وتعالى . فالهاءُ على هذا للمُعَمَّرِ[٥] .

[و][٦] على الأَوَّلِ كَقَوْلِكَ : « عِنْدي دِرْهَمٌ ونِصْفُه » ، أَيْ : نِصْفُ مِثْلِهِ ؛ كَذَلِكَ : لا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِ مِثْلِ مُعَمَّرٍ[٧] .

ولا يُشْبِهُ الآيَةَ « دِرْهَمٌ ونِصْفُه » لأَنَّه لَيْسَ المَعْنَى : لا يُنْقَصُ آخَرُ مِنْ عُمُرِ ذلكَ الآخَرِ . إنَّما المَعْنَى[٨] : ولا يُنْقَصُ آخَرُ مِنْ عُمُرِ هذا المُعَمَّرِ ، أي :

---

(١) في تفسير الماوردي : أنه ما نمد في عمر معمر حتى يصير هرماً ولا ينقص من عمر أحد [كذا] حتى إلخ . وفي تفسير الطبري ١٩/ ٣٤٢ : وما يعمر من معمر فيطول عمره ولا ينقص من عمر آخر غيره عن عمر هذا الذي عمر عمراً طويلاً إلا في كتاب عنده ، وهو معنى قول ابن عباس والضحاك وابن زيد .

(٢) في صل ويق : ينقص ، وأثبت ما في تفسير الماوردي .

(٣) زيادة من يق وتفسير الماوردي .

(٤) زيادة من يق وتفسير الماوردي ، وهذا آخر ما نقله من الماوردي . وفي تفسير الطبري : وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره بفناء ما فني من أيام حياته فذلك هو نقصان عمره ، وهو معنى قول أبي مالك .

(٥) المعنى بنحوه في المصادر السالفة . وفي كتاب الفراء : والهاء في هذا المعنى للأول [يعني المعمر] لا لغيره اهـ . وفي كتاب الطبري : والهاء على هذا التأويل للمعمَّر الأول اهـ .

(٦) زيادة من يق .

(٧) قال الفراء في الوجه الأول : ولا يُنْقَص من عمره يريد آخَرَ غيرَ الأوَّل ، ثم كنى عنه بالهاء كأنَّه الأولُ ، ومثلُه في الكلام : عندي درهمٌ ونصفُه ، يعني : ونصفُ آخَرَ اهـ وقال الطبريُّ وهو على مذهبه : فالهاء وإن كانت في الظاهر كنايةً عن اسم المعمَّر الأول فهي كنايةٌ عن اسم آخر غيرِه ، كقولهم : عندي ثوبٌ ونصفُه ، والمعنى : ونصفُ الآخَرِ اهـ بتصرف . وانظر تفسير القرطبيّ والدر المصون . وفي الهداية : المعنى : ما يُطَوَّل في عمر أحد ولا يُنْقَصُ غيرُه من مثل ما عمره إلا في كتاب . وفي إعراب القرآن : المعنى : ولا ينقص الآخر من عمر ذاك .

(٨) في معاني القرآن للنحاس : المعنى : ولا ينقص آخَرُ من عمر الهرِم إلا بقضاء من الله عز وجل .

لا يُنْقَصُ بجَعْلِهِ أَنْقَصَ عُمُراً منه .

١٨ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تعالى : ﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾[١] [سورة النساء ٤/ ١٥٩] فيه ثلاثَةُ أَقْوَالٍ[٢] :

أَحَدُها : إلا لَيُؤْمِنَنَّ بالمَسِيحِ قَبْلَ مَوْتِ المَسِيحِ إذا نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ ، عَنِ ٱبْنِ عَبَّاسٍ[٣] .

الثَّانِي : إلا لَيُؤْمِنَنَّ بالمَسِيحِ قَبْلَ مَوْتِ الكِتَابِيِّ عِنْدَ المُعَايَنَةِ ، فيُؤْمِنُ بما أَنْزَلَ اللهُ مِنَ الحَقِّ وبالمَسِيحِ ، [136/2] عَنِ الحَسَنِ[٤] . فَيَعُودُ[٥] الهاءُ مِنْ ﴿ مَوْتِهِۦ﴾ إلى « أَحَدٍ » المُضْمَرِ ، لأَنَّ التَّقْدِيرَ : وإنْ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ[٦] . 560

والقَوْلُ الثَّالِثُ : إلا لَيُؤْمِنَنَّ بمُحَمَّدٍ ـ صَلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ ـ قَبْلَ مَوْتِ الكِتَابِيِّ ، عَنْ عِكْرِمَةَ[٧] . وفيه ضَعْفٌ ؛ لأَنَّه لَمْ يَجْرِ هٰهُنَا لِمُحَمَّدٍ ـ عليه السَّلامُ ـ ذِكْرٌ[٨] .

فإنْ قِيلَ : إذا كانَ الاخْتِيَارُ الأَوَّلَ = فما وَجْهُ قَوْلِه عَزَّ وجَلَّ : ﴿ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا ﴾[٩] [سورة النساء ٤/ ١٥٩] ؟ وكَيْفَ يَشْهَدُ[١٠] على مَنْ لَمْ يُشَاهِدْهُم ، ولَمْ يَرَ منهم ما يَشْهَدُ بِهِ عليهم ؟

---

(١) تفسير الطبري ٧/ ٦٦٣ ـ ٦٧٥ ، والبسيط ٧/ ١٨٥ ، ومجمع البيان ٣/ ٢٧٥ ـ ٢٧٧ .

(٢) **نقلها من تفسير الماوردي** ١/ ١٣٥ وكأن الماوردي لخصها من تفسير الطبري .

(٣) في تفسير الماوردي : وهذا قول ابن عباس وأبي مالك وقتادة وابن زيد اهـ وهو قول ابن عباس في رواية سعيد بن جبير كما في تفسير الطبري ، وفي رواية عطاء عنه كما في البسيط . ونسب إلى الحسن والربيع .

(٤) في تفسير الماوردي : وهذا قول الحسن ومجاهد والضحَّاك وابن سيرين وجويبراهـ وهو قول ابن عباس في رواية علي بن أبي طلحة كما في تفسير الطبري ، ونسب إلى السُّدّيّ .

(٥) قوله فيعود إلخ من كلام الجامع .

(٦) انظر ما سلف ٤٩٨ ـ ٥٠١ برقمي ١٧ ـ ١٨ و٥٢٧ ـ ٥٢٨ في رقم ٥٥ وما يأتي ١٦٤٤ برقم ٦ ، والبسيط ٧/ ١٨٥ ـ ١٨٦ ، والاستدراك ٣٤٤ والمصادر ثمة .

(٧) في تفسير الماوردي : وهذا قول عكرمة اهـ وهذا آخر ما نقله الجامع منه .

(٨) انظر كلام الطبري ٧/ ٦٧٥ في إفساد هذا القول .

(٩) تفسير الطبري ٧/ ٦٧٥ ـ ٦٧٦ ، والبسيط ٧/ ١٨٨ ، ومجمع البيان ٣/ ٢٧٦ .

(١٠) في صل : يشهدون ، والصواب من مو ويق .

= فالجَوَابُ : أنَّه(١) لَيسَ وَاجِباً على الشَّاهِدِ ألا يَشْهَدَ إلا بما شَاهَدَ ؛ لأَنَّ الشَّهَادَةَ عِلْمٌ ، وإذا عَلِمَ الشَّيْءَ وتَحَقَّقَهُ فَلَهُ أَنْ يَشْهَدَ .

أَلا تَرَى أَنَّا نَشْهَدُ بِأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللهِ ، ولم نَرَهُ ولم نُشَاهِدْه ، لأَنَّا عَلِمْنَا بالتَّواتُرِ كَوْنَه ، وبالدَّلِيلِ رِسَالَتَه ؟ فكَذَلِكَ عِيْسَى يَشْهَدُ بعِلْمِه(٢) .

١٩ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تعالى : ﴿ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥ ﴾(٣) [سورة المائدة ٥/ ٤٥] فيه قَوْلانِ :

[أَحَدُهُما](٤) : أَنَّه(٥) كَفَّارَةٌ لِلْجَارِحِ ؛ لأَنَّه يَقُومُ مَقَامَ أَخْذِ(٦) الحَقِّ [منه](٧) .

والثاني : كَفَّارَةٌ لِلْمَجْرُوحِ ، عَنِ ٱبْنِ مَسْعُودٍ(٨) .

---

(١) ليس في مو .

(٢) هكذا قال ، وقد ذهب في تأويل الشهادة مذهباً بعيداً نأى به عن ظاهر الآية، وهو أنه يشهد على أهل زمانه ، ألا ترى قوله تعالى ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۚ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ۖ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴾ [سورة المائدة ٥/ ١١٧] ؟ قال الطبري ٧/ ٦٧٥ ـ ٦٧٦ في تأويل قوله ﴿ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا ﴾ : شاهداً عليهم بتكذيب من كذبه منهم وتصديق من صدقه منهم فيما أتاهم به من عند الله وبإبلاغه رسالة ربه اهـ وانظر تأويل آية المائدة فيه ٩/ ١٣٧ .

(٣) تفسير الطبري ٨/ ٤٧٢ ـ ٤٨٢ ، ومعاني القرآن للنحاس ٢/ ٣١٧ ، والهداية لمكي ٣/ ١٧٦١ ، وتفسير الماوردي ١/ ٤٧٠ ، والقرطبي ٨/ ٣٣ ، والدر المصون ٤/ ٢٨٠ .

(٤) زيادة من مو ويق .

(٥) كان في النسخ أنها ، والصواب ما أثبت .

(٦) في صل ومو : آخذ ، خطأ . وفي يق : اخذ بلا ضبط .

(٧) زيادة من تفسير الماوردي ، **ومنه نقل الجامع** . وبعده فيه : **وهذا قول ابن عباس ومجاهد . وهذا محمول على من عفي عنه بعد توبته** اهـ وكون الهاء للجارح الجاني هو قول الفراء ١/ ٣١٢ ، وابن قتيبة في تفسير غريب القرآن ١٤٤ وغيرهما .

(٨) وجابر بن زيد كما في معاني النحاس ، وفي تفسير الماوردي : وهو قول عبد الله بن عمر وإبراهيم والحسن والشعبي . وفي تفسير الطبري : عن عبد الله بن عمرو وإبراهيم وجابر وأبي الدرداء وابن الصامت والحسن وقتادة .

وعَنِ ٱبْنِ عَبَّاسٍ(١) : هذا مَحْمُولٌ على مَنْ عُفِيَ عنه بَعْدَ التَّوْبَةِ .

ويَجُوزُ أَنْ يَعُودَ الضَّمِيرُ في ﴿لَّهُۥ﴾ إلى(٢) المَقْتُولِ(٣) ، أي : إذا عَفَا وَلِيُّه 561 زَادَ اللهُ في ثَوَابِ المَقْتُولِ .

ويَجُوزُ(٤) أَنْ يَرْجِعَ إلى القَاتِلِ ، والهاءُ الأُوْلَىٰ لِلْقَتْلِ ، أَيْ : مَنْ تَصَدَّقَ بِتَبْيِينِ القَتْلِ منه ، وأَنَّه هُوَ الذي فَعَلَه ، وقَدِ ٱسْتَتَرَ القَاتِلُ(٥) ، وخَفِيَ أَمْرُه على الأَوْلِيَاءِ = فذَلِكَ التَّصَدُّقُ كَفَّارَةٌ لِلْقَاتِلِ ؛ لأَنَّه إِنْفَاذٌ لِحُكْمِ اللهِ ، وتَخْلِيصٌ للنَّاسِ مِنَ التُّهَمِ والظُّنُونِ(٦) .

٢٠ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تعالى : ﴿وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَـٰنَ﴾(٧) [سورة الأنعام ٦/ ٨٤] .

قِيلَ : الهاءُ لِنُوحٍ(٨) .

---

(١) قوله « وعن ابن عباس . . . بعد التوبة » كذا وقع ! وهذا الكلام من تمام الوجه الأول لا الثاني ، وهو من كلام الماوردي لا من قول ابن عباس ! ! انظر ما علقناه من كلامه في ٩٣٨ ح ٧ .

(٢) في صل: في قوله إلى، والصواب ما أثبت من مو ويق، أو الصواب ما في صل: في قوله له إلى.

(٣) لم أجده . وقد قيل : لوليِّ القتيل الذي عفا ، وهو لفظ قتادة كما في تفسير الطبري ٨/ ٤٧٥ ، والهداية ٣/ ١٧٦٣ .

(٤) هذا القول بنحوه في الهداية ٣/ ١٧٦٣ .

(٥) في مو : فعله قصد استتار القاتل . وفي صل ويق : فعله وقصد استتار القاتل . ولعل الصواب ما أثبت ، واستتر القاتل : استخفى وتوارى .

(٦) في الهداية : وقيل . . . الهاء في « به » تعود على القتل والجرح ، والهاء في « له » تعود على القاتل أي من تصدق ببيان أنه هو القاتل وهو الجارح = فذلك الإقرار كفارة للمقرّ لأنه قد أباح نفسه بإقراره لأخذ الحق منه ورفع التهم عن الناس اهـ .

(٧) كشف المشكلات ٤١٤ ، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٣٤٢ ، وللزجاج ٢/ ٢١٧ ، وتفسير الطبري ٩/ ٣٨١ ، والهداية ٣/ ٢٠٩٠ ، والبسيط ٨/ ٢٥٧ ، وتفسير القرطبي ٨/ ٤٤٧ ، ومجمع البيان ٤/ ١١٤ ، والفريد ٢/ ٦٢٩ ، والبحر ٤/ ١٧٣ ، والدر المصون ٥/ ٢٨ .
وسياق التلاوة : ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَـٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ﴾ الآية [٨٣] ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَـٰقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا﴾ الآية [٨٤] ﴿وَإِسْمَـٰعِيلَ وَٱلْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا﴾ الآية [٨٦] .

(٨) وهو قول الفراء والطبري ، وأحد قولي الزجاج ومن وافقهم .

وقِيلَ : لِإِبْرَاهِيمَ[(١)] ؛ لأَنَّ اللهَ تَعَالى أَرَادَ تَعْدَادَ الأَنْبِيَاءِ مِنْ وَلَدِ إِبْرَاهِيمَ ـ عليه السَّلامُ ـ ٱمْتِنَاناً عليه بِهَذِهِ النِّعْمَةِ ؛ ولَيْسَ القَصْدُ ذِكْرَ أَوْلادِ نُوحٍ ، [وإِنْ كانَ إِبْرَاهِيمُ وأَوْلادُهُ مِنْ نَسْلِ نُوحٍ ونَسْلِ مَنْ ذُكِرَ بَعْدَ نُوحٍ][(٢)] ، فهُوَ له[(٣)] . [وقَوْلُه][(٤)] : ﴿ وَيُونُسَ وَلُوطًاۚ ﴾[(٥)] [سورة الأنعام ٦/ ٨٦] [نَصْبٌ][(٦)] بـ « هَدَيْنا » مُضْمَرَةٍ عِنْدَ مَنْ قَالَ : إِنَّه لِإِبْرَاهِيمَ[(٧)] . ولا وَجْهَ لاخْتِلافِ العَطْفِ[(٨)] .

٢١ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾[(٩)] [سورة الحجر ١٥/ ٩] أَيْ : للذِّكْرِ[(١٠)] ؛ لِقَوْلِه : ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ﴾ [سورة فصلت ٤١/ ٤٢] .

---

(١) وهو قول ابن عباس في رواية عطاء كما في البسيط . وحُكي عن ابن عباس أنه قال : هؤلاء الأنبياء جميعاً مضافون إلى ذرية إبراهيم، وإن كان فيهم من لم تلحقه ولادة من جهته من قبل أب ولا أمّ، لأنَّ لوطاً ابن أخي إبراهيم والعرب تجعل العم أباً اهـ عن تفسير القرطبي ، وٱنظر البحر والدّرّ .
وأجاز هذا القول الزجاج ومن وافقه ومنهم مكي في الهداية ، ولم يجزه في مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٩٧ .

(٢) زيادة من مو . ووقع مكانها في يق : « وقيل من بعد نوح » كذا .

(٣) أي فالهاء له . واعترض هذا القول بأن لوطاً ليس من ذرية إبراهيم ، وأجيب عنه بما حكي عن ابن عباس ، انظر ح ١ ، وانظر كشف المشكلات والمصادر المذكورة ثمة وفي ٩٣٩ ح ٧ هنا .
وبعضهم ذكر يونس مع لوط أنه ليس من ذرية إبراهيم ، ونسب الواحدي هذا القول إلى العلماء بالنسب ، والذي في تفسير القرطبي ٧/ ٢٢٣ عن الزبير بن بكار : كل نبيّ ذكر في القرآن من ولد إبراهيم غير إدريس ونوح ولوط وهود وصالح اهـ .

(٤) زيادة مني .

(٥) في صل ويق : ولوطاً ويونس . وفي مو : ولوط ويونس . وأثبت لفظ التلاوة وسياقها ﴿ وَإِسْمَٰعِيلَ وَٱلْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًاۚ ﴾ .

(٦) زيادة من مو ويق .

(٧) هذا توجيه الجامع لهذا القول ، ولا أعرفه لأحد ، وهو خلاف الظاهر أنه معطوف على ما قبله فالعامل فيه هو العامل في المعطوف عليه على اعتراض هذا القول بما زعموا .

(٨) انظر ما علقناه في ح ١ و٣ .

(٩) معاني القرآن للفراء ٢/ ٨٥ ، وتفسير الطبري ١٤/ ١٨ ، والماوردي ٢/ ٣٥٩ ، ومجمع البيان ٦/ ١٢٥ .

(١٠) وهو قول مجاهد وقتادة .

وقيل(١) : ﴿ وَإِنَّا لَهُۥ ﴾ يَعْنِي لِمُحَمَّدٍ صلَّى الله عليه وعلى آله ؛ كما قال : ﴿ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ ﴾ [سورة المائدة ٥/ ٦٧] .

562 ٢٢ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه : ﴿ هَٰذَآ إِلَٰهُكُمۡ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ فَنَسِيَ ﴾(٢) [سورة طه ٢٠/ ٨٨] .

قيل(٣) : ﴿ فَنَسِيَ ﴾ [137/1] أَيْ : نَسِيَهُ مُوسَى ، فَمَضَى يَطْلُبُ رَبًّا سِوَاه(٤) ، فعلى هذا تَقِفُ(٥) على قَوْلِه : ﴿ فَنَسِيَ ﴾ دُونَ ﴿ مُوسَىٰ ﴾ .

وقِيلَ(٦) : ﴿ هَٰذَآ إِلَٰهُكُمۡ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ ﴾ تَمَّتِ الحِكَايَةُ [عنه](٧) ، ثُمَّ قَالَ [اللهُ تَعَالَىٰ](٨) : ﴿ فَنَسِيَ ﴾ ، أَيْ : فَنَسِيَ السَّامِرِيُّ .

٢٣ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تعالى : ﴿ كُلٌّ قَدۡ عَلِمَ صَلَاتَهُۥ وَتَسۡبِيحَهُۥۗ ﴾(٩) [سورة النور ٢٤/ ٤١].

قِيلَ(١٠) : عَلِمَ اللهُ [صَلَاتَه وتَسْبِيحَهُ](١١) .

[وقِيلَ(١٢) : بل فَاعِلُ ﴿ عَلِمَ ﴾ الضَّمِيرُ العائدُ إلى ﴿ كُلٌّ ﴾ أَيْ : كُلٌّ قَدْ

---

(١) أجازه الفراء ومن وافقه .

(٢) تفسير الطبري ١٦/ ١٤٠ ، والماوردي ٣/ ٢٥ ، والواحدي البسيط ٨/ ٤٩٩ ـ ٥٠١ ، ومَجْمع البيان ٧/ ٥٠ .

(٣) عن السُّدِّيّ ، وهو بنحوه عن ابن عباس وقتادة ومجاهد والضحاك .

(٤) كذا وقع ! وفي المصادر **يطلبُه** ، وهو من قول السامريّ .

(٥) والوقف عليه تام ، انظر القطع والائتناف ٤٦٨ ، ومنار الهدى ٢/ ٢٥ .

(٦) عن ابن عباس في رواية سعيد بن جبير عنه . ونسي : ترك ما كان عليه من الإيمان .

(٧) زيادة من مو ويق . أي عن السامريّ ومن تبعه . وعليه يكون الوقف على قوله ﴿ مُوسَىٰ ﴾ ولم أجده عن أحد من أصحاب الوقف .

(٨) زيادة من مو ويق .

(٩) تفسير الماوردي ٣/ ١٣٦ ، وكشف المشكلات ٩٥٧ والمصادر ثمة ، وما سلف ٦٦٣ برقم ٧١ .

(١٠) أجازه الفراء واختاره الزجاج والطبري ومن وافقهم ، انظر ما سلف .

(١١) زيادة من مو ويق .

(١٢) أجازه الفراء ومن وافقه ، واختاره أبو عليّ وغيره ، انظر كشف المشكلات ، وما سلف .

عَلِمَ][(١)] صَلاةَ نَفْسِهِ ، وتَسْبِيحَ نَفْسِه .

وقَدْ ذَكَرْنَا ما في هَذَا مِنَ الاخْتِيَارِ فيما تَقَدَّمَ[(٢)] .

٢٤ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه : ﴿ وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴾[(٣)] [سورة آل عمران ٣/١٨٦] أَيْ : فإِنَّ المَذْكُورَ ، كما قال : ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴾[(٤)] [سورة الشورى ٤٢/٤٣] أَيْ : إنَّ المَذْكُورَ[(٥)] .

٢٥ ـ [و][(٦)] كَمَا قَالَ : ﴿ وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ ﴾[(٧)] [سورة آل عمران ٣/١٢٦] أَيْ : ما جَعَلَ اللهُ الإِمْدَادَ ، فكَنَى عَنِ الإِمْدَادِ ؛ لأَنَّ قَوْلَه : ﴿ أَن يُمِدَّكُمْ ﴾ [١٢٤] يَدُلُّ عليه .

٢٦ ـ نَظِيرُهُ في « الأَنْفَالِ » [٨/٩ ـ ١٠] . ﴿ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُرْدِفِينَ وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ ﴾[(٨)] .

٢٧ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه : ﴿ لِّنُحْـِۧيَ بِهِۦ ﴾[(٩)] [سورة الفرقان ٢٥/٤٩] أي : بالماءِ .

ثُمَّ قال : ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَٰهُ بَيْنَهُمْ ﴾[(١٠)] [٥٠] . 563

فقالوا[(١١)] : يَعْنِي المَطَرَ ، صَرَّفَه بَيْنَ الخَلْقِ ، فَلَمْ يَخُصَّ به مَكَانًا دُونَ

---

(١) زيادة من مو ويق .

(٢) انظر ما تقدم ٦٦٣ ـ ٦٦٤ والتعليق ثمة .

(٣) تفسير الطبري ٦/ ٢٩٠ . وليس فيه ضمير ، فهو خارج عن ظاهر هذا الباب ، وانظر ما سلف من التعليق ٩٢٦ ح ٣ .

(٤) تفسير الطبري ٢٠/ ٥٢٩ وانظر التعليق السالف ح ٣ .

(٥) قوله : « كما قال . . . المذكور » ليس في مو .

(٦) زيادة مني .

(٧) تفسير الطبري ٦/ ٣٨ ، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٢١١ ، والفريد ٢/ ١٢٥ ، وكشف المشكلات ٢٥١ والمصادر والتعليق ثمة .

(٨) تفسير الطبري ١١/ ٥٨ ، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٣٤٧ . بعده في مو ويق زيادة جعلناها في المستدرك .

(٩) تفسير الطبري ١١/ ٤٦٧ .

(١٠) تفسير الطبري ١٧/ ٤٦٨ ، ومعاني القرآن للنحاس ٥/ ٣٤ ، وإعراب القرآن له ٦٠١ ، والبسيط ١٦/ ٥٣٨ ـ ٥٤١ ، ومجمع البيان ٧/ ٣٢١ .

(١١) وهو قول ابن عباس وابن مسعود ومجاهد وقتادة وابن زيد وأكثر المفسِّرين .

مَكَانٍ ، لِيَعْتَبِرُوا ويَتَّعِظُوا ، ومَعَ ذَلِكَ أَبَوْا إِلاَّ كُفُوراً(١) حِينَ قَالُوا : « مُطِرْنا بِنَوْءِ كَذَا »(٢) .

وقال قَوْمٌ(٣) : ولَقَدْ صَرَّفْنَا القُرْآنَ بَيْنَهُم ؛ لأَنَّه ذَكَرَه في أَوَّلِ السُّورَةِ .

والأَوَّلُ أَوْجَهُ ؛ لأَنَّه أَقْرَبُ [إليه](٤) .

٢٨ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه(٥) : ﴿ وَجَٰهِدْهُم بِهِۦ ﴾(٦) [سورة الفرقان ٢٥/٥٢] أي : بالقُرْآنِ(٧)

وقِيلَ : بالإِنْذَارِ(٨) ؛ لأَنَّ قَبْلَه ﴿ نَّذِيرًا ﴾ [٥١] يَدُلُّ(٩) على الإِنْذَارِ .

٢٩ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه : ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ ﴾(١٠) [سورة الزمر

---

(١) من قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَٰهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَّكَّرُواْ فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴾ قال النحاس في الإعراب : لا نعلم بين أهل التفسير اختلافاً أن الكفر ههنا قولهم : مطرنا بنوء كذا وكذا اهـ . هذا فيمن ذهب إلى هذا الوجه في الهاء أنها للمطر .

(٢) انظر المصادر السالفة في ٩٤٣ ح ١٠ والدر المنثور ١١/١٨٩ .
وروى مسلم في كتاب الإيمان ، باب بيان كُفْر مَن قال مُطِرْنا بالنَّوْء برقم ٢٣١ بسنده عن زيد بن خالد الجُهَنِيّ قال : صلى بنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح بالحديبية في إثْر السماء كانت من الليل ، فلمَّا انصرف أَقبل على الناس فقال : هل تَدْرُون ماذا قال ربُّكم ؟ قالوا : اللهُ ورسولُه أَعْلَمُ . قال : أَصبح من عبادي مؤمنٌ بي وكافرٌ . فأمَّا من قال : مطرنا بفضل الله ورحمته = فذلك مؤمنٌ بي وكافرٌ بالكوكب . وأمَّا من قال : مطرنا بنوء كذا وكذا = فذلك كافرٌ بي مؤمنٌ بالكوكب اهـ وانظر تخريجه فيما علقناه على الكامل ٩٢٧ ، ١٤٣٥ .

(٣) منهم ابن عباس في رواية عطاء كما في البسيط .

(٤) زيادة من مو ويق .

(٥) قوله « ومن ذلك قوله » ليس في مو ويق .

(٦) تفسير الطبري ١٧/٤٧٠ ، ومعاني القرآن للنحاس ٥/٣٦ ، وتفسير الماوردي ٣/١٦٠ ، ومجمع البيان ٧/٣٢٣ .

(٧) عن ابن عباس وابن جريج .

(٨) لم أجده .

(٩) في صل : لأن قبله نذير يريد ، وهو خطأ .

(١٠) معاني القرآن للزجاج ٢/٢٦٦ ، وللنحاس ٦/١٧٣ ـ ١٧٦ ، وتفسير الطبري ٢٠/٢٠٤ ، والماوردي ٣/٤٦٩ ، والواحدي البسيط ١٩/٣٠٦ ، والقرطبي ١٨/٢٧٨ ، ومجمع البيان =

٣٩/٣٣] أَيْ : باللهِ[١] ، لِقَوْلِه : ﴿مِمَّن كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [٣٢] .

وقِيلَ[٢] : بالرَّسُولِ ، صَلَّى اللهُ عليه وعلى آله .

٣٠ ـ فأمَّا قَوْلُه : ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[٣] [سورة الإخلاص ١١٢/١] = فَقِيلَ[٤] : الضَّمِيرُ للأَمْرِ والشَّأْنِ ، أَيْ : قُلِ الأَمْرُ والشَّأْنُ ﴿ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ .

وقيل[٥] : ﴿هُوَ﴾ إِشَارَةٌ إلى الله عزَّ وجَلَّ ، وقَوْلُه : ﴿ٱللَّهُ﴾ بَدَلٌ منه ،

= ٤٤١/٨ ، والكشاف ١٣٠/٤ ، وزاد المسير ١٢٣٠ ـ ١٢٣١ ، والفريد ٤٥٨/٥ ، والبحر ٤٢٨/٧ ، والدر المصون ٤٢٧/٩ ، والدر المنثور ٦٦١/١٢ ، وكشف المشكلات ١١٦٣ والمصادر ثمة ، وما سلف ٦٣٤ برقم ٨ .

(١) لا أعرف قائلاً به ولا ذاكراً له . وهو بعيد عن احتمال الكلام له لمخالفته للظاهر ، ولأن المعنى ليس عليه .

(٢) هذا فيمن ذهب إلى أنَّ الذي جاء بالصدق محمد ﷺ ، والذي صدق به أبو بكر ، وهو قول نسب إلى ابن عباس وعليّ وأبي العالية والكلبي وقتادة وأبي هريرة = أو فيمن ذهب إلى أنَّ الذي صدق به عليّ ، وهو قول نسب إلى مجاهد وأبي الأسود وابن عباس في رواية الضحاك . وهو قول بعيدٌ من مفهوم الكلام لِما فيه من توزيع الصلة ، والأَظهر عدم التوزيع ، فالمفهوم من الكلام أنّ التصديق من صفة الذي جاء بالصدق كما قال الإمام الطبري ، والمعطوف على الصلة صلة لمن له الصلة الأولى كما قال أبو حيان .

فالذي جاء بالصدق رسول الله ، والصدق الذي جاء به شهادة لا إله إلا الله والقرآن ، والذي صدق به أيضاً هو رسول الله ، عن ابن عباس في رواية علي بن أبي طلحة ، ونسب إلى الشعبي ، وعنى بالاسم الموصول « الذي » رسول الله ومن تبعه من كل موصوف بالمجيء بالصدق والتصديق به فهو واحد يؤدي عن جماعة لأنه أريد به الجنس ، ولذلك قيل في الإخبار عنه ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ ، هذا قول الطبري والزمخشري وغيرهما . وكون الذي اسماً عاماً لا يراد به أحد معين هو قول الأخفش والفراء والمبرد وغيرهم ، انظر كشف المشكلات والمصادر المذكورة فيه ، وما سلف . وقيل في تأويل الآية غير ذلك . وهو موضع تقف فيه وترجع البصر فيه وتستقري مناحي النظر فيه فلعلّك تحرّره . واعلم أنَّ الشيخ الطاهر بن عاشور قد رام ذلك في التحرير والتنوير ٧/٢٤ فاضطرب عليه ، فأتى بزعم غريب من مثله أَنّ المعطوف محذوف في قوله « وصدق به » أي والذي صدق به ، فالصلة للموصول المحذوف ، فتأمَّل .

(٣) كشف المشكلات ١٤٩١ ، والمصادر المذكورة ثمة .

(٤) وهو قول البصريين والكسائي كما في إعراب القرآن ١١٣٣ .

(٥) وهو قول الأخفش في معاني القرآن له ٥٨٩ ، والفراء في معاني القرآن له ٢٩٩/٣ ومن وافقهما . وأجاز الوجهين أبو علي في الحجة ٤٥٨/٦ ، والنحاس ومن وافقهما .

مُفَسِّرٌ له(١) .

٣١ ـ وأَمَّا قَوْلُه تعالى : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ ﴾(٢) [سورة الأنعام ٦/ ٩٠] = فَمَنِ(٣) ٱخْتَلَسَ كَسْرَةَ الهَاءِ(٤) = كانَ كِنَايَةً عَنِ المَصْدَرِ ، أي : ٱقْتَدِ ٱقْتِدَاءً(٥) .

564

٣٢ ـ وعلى هذا قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ : ﴿ لَمْ يَتَسَنَّهْۖ ﴾(٦) [سورة البقرة ٢/ ٢٥٩] بالهَاءِ في الوَصْلِ(٧) ، يَكُونُ كِنَايَةً عَنِ المَصْدَرِ(٨) .

٣٣ ـ وأَمَّا قَوْلُه : ﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَاۖ ﴾(٩) [سورة البقرة ٢/ ١٤٨] = فَفِي ﴿ هُوَ ﴾ وَجْهَانِ(١٠) :

أَحَدُهُما : أَنْ يَكُونَ ضَمِيرَ « كلٍّ » ، أي : لِكُلِّ أَهْلِ وِجْهَةٍ وِجْهَةٌ هُمُ الذينَ يَتَوَلَّوْنَها ، ويَسْتَقْبِلُونَها عَنْ أَمْرِ نَبِيِّهِم ، عَنْ مُجَاهِدٍ(١١) .

---

(١) ومُبَيِّن له ، انظر ما علقناه على التفسير والتبيين في البدل في كشف المشكلات ٦٨ ح ٤ .

(٢) كشف المشكلات ٤١٥ ـ ٤١٦ والمصادر المذكورة فيه ، وما يأتي ١٥٣٠ برقم ٤ .

(٣) في النسخ : فيمن ، والوجه ما أثبت .

(٤) وهو ابن عامر باختلاف عن ابن ذكوان عنه ، فروي عنه في الوصل كسر الهاء من غير صلة كهشام عنه ، وروي عنه الكسر مع الصلة ، وقرأ غير حمزة والكسائي بإسكان الهاء ، فقرأا بحذفها ، وكلهم يثبتها ساكنة في الوقف . انظر السبعة ٢٦٢ ، والنشر ٢/ ٢٦٠ ، ١٤٢ وكشف المشكلات .

(٥) وهو قول أبي علي في الحجة ٣/ ٣٥٢ و٢/ ٣٧٦ .

(٦) كشف المشكلات ١٨٤ والمصادر ثمة ، والحجة ٢/ ٣٦٩ ، والمختار ١/ ١١٥ ، والبسيط ٤/ ٣٨٦ ـ ٣٩١ ، وشرح الهداية ١/ ٢٠٤ ، والدر المصون ١/ ٢٠٤ . وما يأتي ١٣٦٣ برقم ١ .

(٧) وهي قراءة غير حمزة والكسائي فقرأا بحذفها في الوصل، انظر السبعة ١٨٩ ، وكشف المشكلات .

(٨) لا أعرف أحداً ذهب إلى ذلك فيه ، والذي قاله الجامع نفسه فيما يأتي ١٣٦٤ أنَّ من أثبت الهاء في الوصل فالهاء عنده لام الفعل ، وهذا أحد قولين فيه ، والقول الثاني أنَّ الهاء للوقف وأثبت الهاء في الوصل إجراء له مجرى الوقف ، انظر الحجة والكشف وغيرهما .

(٩) الحجة ٢/ ٢٣٠ ـ ٢٤٤ ، وتفسير الماوردي ١/ ١٧١ ، وكشف المشكلات ١١٠ والمصادر ثمة ، وما يأتي ١١٠٨ برقم ٤ و١٥٣١ برقم ٥ .

(١٠) أخذهما من تفسير الماوردي بتصرف ، وهما بلا نسبة إلى قائليهما فيه .

(١١) قوله « عن أمر نبيهم عن مجاهد » من الجامع لا من الماوردي ، وهذا معنى قول مجاهد في تفسير=

والثَّانِي : أَنَّ اللهَ تعالى هُوَ الذي يُوَلِّيهِم إليها ، ويَأْمُرُهم[١] بِاسْتِقْبَالِها ، عن الأَخْفَشِ[٢] .

وقَدْ قُرِئَ[٣] : ﴿ هُوَ مُوَلَّاهَا ﴾ ، وهَذَا حَسَنٌ يَدُلُّ على الثَّانِي مِنَ القَوْلَيْنِ[٤] .

٣٤ ـ قال : ﴿ مَعَاذَ ٱللَّهِ [137/2] إِنَّهُۥ رَبِّيٓ أَحۡسَنَ مَثۡوَايَۖ ﴾[٥] [سورة يوسف ١٢/٢٣] .

قِيلَ : الهاءُ تَعُودُ إلى الله ، أي : هُوَ عَصَمَنِي ونَجَّانِي مِنَ الهَلَكَةِ[٦] .

وقيل : إِنَّه سَيِّدِي أَحْسَنَ مَثْوَاي[٧] ؛ لأَنَّه قال لامْرَأَتِه : ﴿ أَكۡرِمِي مَثۡوَىٰهُ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوۡ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدٗاۚ ﴾ [٢١] .

٣٥ ـ فأَمَّا قَوْلُه : ﴿ إِن يَسۡرِقۡ فَقَدۡ سَرَقَ أَخٞ لَّهُۥ مِن قَبۡلُۚ فَأَسَرَّهَا يُوسُفُ فِي نَفۡسِهِۦ ﴾[٨] [سورة يوسف ١٢/٧٧]←

= الطبري ٢/ ٦٧٧ ، والحجة ٢/ ٢٤٢ ومنه أخذ الجامع نسبة القول إليه . وهذا قول الأكثرين ، انظر معاني القرآن للزجاج ١/ ١٩٧ ، والبسيط ٣/ ٤٠٠ .

(١) في النسخ : وأمرهم ، والوجه ما أثبت من تفسير الماوردي مأخذ الجامع .

(٢) أخذ نسبته إلى الأخفش مما حكاه عنه أبو علي في الحجة ٢/ ٢٤٢ ، وانظر معاني القرآن له ١٦٢ .

(٣) بفتح اللام ، وهي قراءة ابن عامر وحده من السبعة ، انظر السبعة ١٧١ ، وكشف المشكلات .

(٤) قوله « وقد قرئ . . . القولين » هذه عبارة الماوردي وألفاظه . وأصله قول الزجاج في معاني القرآن له ١/ ١٩٧ : وقد قرئ أيضاً « هو مولاها » ، وهو حسن اهـ .

(٥) تفسير الماوردي ٢/ ٢٥٨ وأخذ الجامع كلامه بتصرف .

(٦) في تفسير الماوردي : إنّ الله ربي أحسن مثواي فلا أعصيه ، قاله الزجاج اهـ ولم أجده في مطبوعة كتابه ٣/ ٨٢ ، وهو في معاني النحاس ٣/ ٤١٠ غير منسوب إليه .

(٧) في تفسير الماوردي : أراد : العزيز إِطْفِير إنه ربي أي سيدي أحسن مثواي ، فلا أَخونه ، قاله مجاهد وابن إسحق والسديّ اهـ وانظر تفسير الطبري ١٣/ ٧٨ ـ ٧٩ ، والقرطبي ١١/ ٣١٠ . وإطفير اسم عزيز مصر ، عن ابن إسحق ، انظر تفسير الطبري ١٣/ ٦١ ، والقرطبي ١١/ ٢٩٩ . ووقع في مطبوعة تفسير الماوردي بالظاء المعجمة ؟

(٨) الإغفال ٢/ ٣٣٢ ـ ٣٣٧ المسألة ٧١ ومنه **لخص الجامع ما يأتي من كلام فيه** . وانظر معاني القرآن للزجاج ٣/ ١٠٠ ، وللنحاس ٣/ ٤٥٠ ، وتفسير الطبري ١٣/ ٢٧٧ ، والماوردي ٢/ ٢٩٣ ، والقرطبي ١١/ ٤١٩ ، ومجمع البيان ٥/ ٤٩٠ ـ ٤٩٢ ، والكشاف ٢/ ٤٦٤ ، والفريد ٣/ ٦١٨ ـ=

أَيْ[١] : الإِجَابَةَ ، أو المَقَالَةَ ، أَوِ الكَلِمَةَ[٢] .

ولا يَكُونُ قَوْلُه : ﴿ أَنتُمْ شَرٌّ مَّكَانًا ﴾[٣] [٧٧] تَفْسِيراً لِقَوْلِه : ﴿ فَأَسَرَّهَا ﴾[٤] ؛ لأَنَّه لا نَظِيرَ لِمِثْلِ هذا المُفَسَّرِ[٥] والمُفَسِّرِ في كَلامِهِم ؛ لأَنَّ المُفَسَّرَ في جُمْلَةٍ ، والمُفَسِّرَ في جُمْلَةٍ أُخْرَى . وإِنَّما يَكُونَانِ في جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ، نَحْوَ : « نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ »[٦] ، و« رُبَّهُ رَجُلًا »[٧] ؛ وما أَشْبَهَ ذلكَ[٨] . 565

٣٦ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه : ﴿ وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ

= ٦٢٠ ، والبحر ٥/ ٣٣٣ ، والدر المصون ٦/ ٥٣٥ ، وشرح اللمع للجامع ٣٥٠ ـ ٣٥١ ولخص فيه أيضاً كلام أبي علي في الإغفال .

(١) قوله : « فأَمَّا . . . أي » سلف التعليق على مثله ٤٠ ح ٨ .

(٢) وهي قولهم ﴿ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ ﴾ . وهذا قول ابن شجرة وعلي بن عيسى الرماني كما في تفسير الماوردي ، وهو قول أبي علي ، والجامع تابع له .

(٣) سياق التلاوة ﴿ فَأَسَرَّهَا يُوسُفُ فِى نَفْسِهِۦ وَلَمْ يُبْدِهَا لَهُمْ قَالَ أَنتُمْ شَرٌّ مَّكَانًا وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَصِفُونَ ﴾ .

(٤) هذا قول أبي علي ومن وافقه ومنهم الجامع الذي لخص كلامه وصاحب مجمع البيان وصاحب الفريد .

وأبو عليّ يردّ قول شيخه أبي إسحق في تأويل الآية : هذا إضمار على شريطة التفسير ؛ لأن قوله ﴿ أَنتُمْ شَرٌّ مَّكَانًا ﴾ بدل من « ها » في قوله ﴿ فَأَسَرَّهَا ﴾ المعنى : فأسر يوسف في نفسه قوله ﴿ أَنتُمْ شَرٌّ مَّكَانًا ﴾ اهـ وما ذهب إليه أبو إسحق في تأويل الآية أَنَّ الذي أسرَّ يوسف في نفسه قوله ﴿ أَنتُمْ شَرٌّ مَّكَانًا ﴾ = قد روي عن ابن عباس وقتادة وابن إسحق ، وهو قول الطبري والنحاس والزمخشري وغيرهم .

(٥) في صل : هذا المثل ، والصواب من مو ويق .

(٦) شرح اللمع ٣٥١ ، والإغفال ٢/ ٣٣٣ ـ ٣٣٦ ، والحلبيات ٢٣٣ ـ ٢٣٥ ، ومختار التذكرة ٣٢ ، والبصريات ٦٤٠ ، ٦٤٢ ، والحجة ١/ ٢٧٨ .

(٧) الكتاب ١/ ٣٠٠ ، والمقتضب ٣/ ٦٧ ، والإغفال ٢/ ٣٣٤ ـ ٣٣٦ ، والحلبيات ٢٣٣ ، ٢٤٤ ، والبصريات ٦٤٠ ، ٦٤٢ ، والخصائص ٢/ ٢٢ ، وسر الصناعة ٣١٤ ، ومختار التذكرة ٢٣٢ ، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٤٧ .

(٨) هذا قول أبي علي ومن وافقه ، ولم يعترض أبو حيان قول الزمخشري ـ ومأخذه كتاب الزجاج ـ فذكره مجيزاً له ، وتابعه السمين فصرَّح بجوازه .

رَهَقًا﴾(١) [سورة الجن ٧٢/٦] .

أَيْ : زَادَ الإِنْسُ الجِنَّ عِظَماً وتَكَبُّراً(٢) .

وقِيلَ(٣) : بَلْ زَادَ الجِنُّ الإِنْسَ رَهَقاً ، ولم يُعِيذُوهُم(٤) ، فيَزْدَادُونَ خَوْفاً .

٣٧ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه : ﴿ فَإِذَا نُقِرَ فِي ٱلنَّاقُورِ ۝٨ فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ﴾(٥) [سورة المدثر ٧٤/٨ ـ ٩]

أي : فَذَلِكَ النَّقْرُ(٦) ، فعَبَّرَ عَنِ المَصْدَرِ بـ « ذا » .

٣٨ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه : ﴿ إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ﴾(٧) [سورة الطارق ٨٦/٨] .

أَيْ : على رَجْعِ الإِنْسَانِ وبَعْثِهِ(٨) .

وقِيْلَ : على رَجْعِ الماءِ إلى الإِحْلِيلِ(٩) .

---

(١) تفسير الطبري ٢٣/٣٢٤ ، والثعلبي ٦/٢٩٣ ، والماوردي ٤/٣٢٠ ، والواحدي البسيط ٢٢/٢٩٠ ـ ٢٩٣ ، ومجمع البيان ١٠/ ١٦٢ .

(٢) عن الكلبي في تفسير الماوردي ، وعن إبراهيم في تفسير الثعلبي .

(٣) عن أبي العالية والربيع وابن زيد كما في تفسير الماوردي ، وانظر تفسير الثعلبي وغيره . وقيل في تفسير قوله ﴿رَهَقًا﴾ غير هذا .

(٤) في مو ويق : يعبدوهم ، مصحفاً .

(٥) شرح اللمع ٤٤٧ ، وكشف المشكلات ١٣٩٨ والمصادر المذكورة ثمة ، والاستدراك ٥٧٣ ـ ٥٨٥ المسألة ١٢١ والمصادر والتعاليق ثمة ، وزد البسيط ٢٤/٤١٣ ـ ٤١٥ ، وما يأتي ١٢١٣ برقم ٦٣ و١٥١٢ برقم ٥ .

(٦) هذا قول أبي علي في الحجة ١/ ٣٣ ـ ٣٤ ومن تابعه ، ومنهم الجامع الذي اقتصر على هذا الوجه في كشف المشكلات وشرح اللمع وفي هذا الموضع من كتابه الذي بين يديك ، وانظر ما يأتي في الموضعين ١٢١٣ ، ١٥١٢ ، وهو خلاف الظاهر .

والذي عليه المعنى أَن « ذلك » إشارة إليه مدلول ﴿فَإِذَا نُقِرَ﴾ أي ﴿ فَذَٰلِكَ﴾ الزمان : زمان النقر أو يوم النقر = ﴿يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾ . هذا وأجاز أبو علي أن يكون التقدير : فذلك اليوم يوم عسير يومئذ ، فالإشارة في هذا الوجه عنده إلى الزمان لا إلى المصدر وهو كالذي قدمناه ، ولا يجوز غيره ، وانظر ما علقناه في الاستدراك .

(٧) كشف المشكلات ١٤٤٧ ـ ١٤٤٨ ، والاستدراك ٦٢٠ والمصادر المذكورة فيهما، وتفسير الطبري ٢٣/ ٢٩٧ ، والبسيط ٢٣/ ٤١٣ ـ ٤١٥ ، ومجمع البيان ١٠/ ٣٩٥ ، وزاد المسير ١٥٣٥ .

(٨) عن قتادة والحسن ومقاتل وابن عباس في رواية عطاء، وهو اختيار أهل المعاني فيما قال الواحدي .

(٩) عن مجاهد ، أو على رجع الماء في الصُّلْب ، عن عكرمة والضحّاك .

٣٩ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه : ﴿ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ﴾(١) [سورة آل عمران ٣/ ٨١] .

الهَاءُ الأُولى لـ « ما » مِنْ قَوْلِه : ﴿ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم ﴾ [٨١] ، والثَّانِيَةُ للرَّسُولِ ، إذا جَعَلْتَ « ما » بمَعْنَى « الذي »(٢) .

وإذا جَعَلْتَه شَرْطاً(٣) فكِلاهُما(٤) للرَّسُولِ .

٤٠ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه : ﴿ ٱلشَّيْطَـٰنُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَىٰ لَهُمْ ﴾(٥) [سورة محمد ٤٧/ ٢٥] .

قِيلَ : فاعِلُ ﴿ وَأَمْلَىٰ ﴾ هُوَ اللهُ(٦) ، لِقَوْلِه(٧) : ﴿ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ ﴾ [سورة آل عمران ٣/ ١٧٨] .

وقِيلَ : هُوَ الشَّيْطَانُ(٨) ، لأنَّه أَمَّلَهُم(٩) ، ورَجَّاهم ، وسَوَّلَ لهم ، وزَيَّنَ لهم .

---

(١) كشف المشكلات ٢٣٩ ـ ٢٤٣ ، والإبانة ٩٤ ـ ١٠٠ برقم ٢٨٦ والمصادر المذكورة فيهما ، وما يأتي ١١٢١ برقم ١٠ و١٥٥١ برقم ١٤ . وسياق التلاوة ﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَـٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَـٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ﴾ .

(٢) أن تكون « ما » بمنزلة الذي هو ظاهر ما حكاه سيبويه عن الخليل في الكتاب ١/ ٤٥٥ ، وانظر بسط التعليق عليه في كشف المشكلات ٢٤٠ ح ١ ، والإبانة ٩٥ ح ٧ .

(٣) وهو قول الكسائي والفراء والمازني ومن وافقهم ، انظر معاني القرآن للفراء ١/ ٢٢٥ ، ٦٦ و٢/ ٢٨٩ ، والإغفال ٢/ ١٣٣ ـ ١٣٧ ، ومختار التذكرة ٧٥ ـ ٧٧ ، وانظر التعليق عليه ومصادره في الإبانة ٩٨ ح ١٦ .

(٤) في صل : كلاهما للرسول ، والصواب من مو ويق .

(٥) كشف المشكلات ١٢٤٧ ـ ١٢٤٨ والمصادر ثمة ، ومعاني القرآن للزجاج ٥/ ١٣ ، والبسيط ٢٠/ ٢٥٧ ـ ٢٥٨ ، وتفسير الماوردي ٤/ ٥١١ ، والفريد ٥/ ٦٣٢ ، وما سلف ٥٢ في رقم ٨٤ .

(٦) هذا قول جمهور المفسرين ، فأكثر أهل العلم فيما قال النحاس في القطع ٦٦٧ على أن التمام ﴿ ٱلشَّيْطَـٰنُ سَوَّلَ لَهُمْ ﴾ ثم ابتدأ ﴿ وَأَمْلَىٰ لَهُمْ ﴾ وهو قول الكسائي والفراء وأبي عبيد وأبي حاتم ، وقال أبو حاتم : ولا يكون الإملاء إلا من الله عز وجلّ .

(٧) هذا ما في مو . وفي صل : لقوله أملى لهم ، كذا وقع فيه وهو تكرير لما في الآية فإن لم يكن خطأ من الناسخ كان صوابه ﴿ وَأَمْلِى لَهُمْ ﴾ [سورة الأعراف ٧/ ١٨٣ ، والقلم ٦٨/ ٤٥] ، فالفعل مسند إلى الله تعالى ، وقد قرئ ﴿ الشيطانُ سَوَّل لهم وأُمْلِي لهم ﴾ وهي قراءة يعقوب ، انظر التبصرة للخياط ٥٠١ ، والنشر ٢/ ٣٧٤ ، والمحتسب ٢/ ٢٧٢ ، والفريد ٥/ ٦٣٣ .

(٨) عن الحسن .

(٩) في صل : أهملهم ، والصواب من مو ويق .

٤١ - ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه : ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ
566 كَفَرُواْ مِنْهُمْ﴾(١) [سورة المائدة ٥/٧٣] ، أَيْ : مِنَ الكَافِرِينَ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ(٢) .

٤٢ - [ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه](٣) : ﴿وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ أَزْوَٰجًا يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾(٤) [سورة الشورى ٤٢/١١] .

قِيلَ : الهَاءُ لِلْمَصْدَرِ ، أي : يَذْرَؤُكُم في الذَّرْءِ(٥) .

ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ(٦) لِقَوْلِه ﴿أَزْوَٰجًا﴾(٧) ، كما قال : ﴿فِى بُطُونِهِۦ﴾(٨) [سورة النحل ١٦/٦٦] .

٤٣ - وأَمَّا قَوْلُه(٩) : ﴿وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِۦ﴾(١٠) [سورة البقرة ٢/١٩٨] أَيْ : مِنْ قَبْلِ هِدَايَتِهِ ؛ لأَنَّ قَبْلَه : ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [١٩٨] .

---

(١) تفسير الطبري ٨/ ٥٨٠ ، والقرطبي ٨/ ٩٩ ، ومجمع البيان ٣/ ٤٥٧ .

(٢) النَّصارى .

(٣) زيادة من مو ويق .

(٤) كشف المشكلات ١١٩٦ ، والاستدراك ٢٠٤ والمصادر المذكورة فيهما ، وما يأتي ١٤٤٣ برقم ٥ و١٥٣٢ برقم ٦ ، وتفسير الطبري ٢٠/ ٤٧٤ - ٤٧٦ ، ومعاني القرآن للنحاس ٦/ ٢٩٦ - ٢٩٧ ، والبسيط ١٩/ ٤٩٣ ، وزاد المسير ١٢٦٤ - ١٢٦٥ ، والفريد ٥/ ٥٢٣ .

(٥) اقتصر عليه في كشف المشكلات وفيما يأتي ، ولا أعرف هذا اللفظ لمن تقدمه .
وقيل : الهاء للمصدر وهو **الجَعْل** المفهوم من قوله ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا﴾ ، وهو ما صرَّح به النحاس في معاني القرآن ، وظاهر ما في إعراب القرآن ٧٩٥ أنه قول شيخه علي بن سليمان الأخفش ، وكأنه معنى ما روي عن مجاهد والسدي ، وانظر التعليق في كشف المشكلات والاستدراك .

(٦) في صل : أن لم يكون ، بإقحام لم ، خطأ .

(٧) وأجازه في شرح اللمع ٧٢٦ ، والاستدراك ٢٠٤ . وهذا القول مبنيّ على أَنَّ ذلك قياس في باب أَفْعال ، وما هو عندي بقياس فيه ، انظر ما علقناه في الاستدراك ٢٠٤ - ٢٠٥ .
هذا وقد أجاز النحاس في إعراب القرآن أن تكون الهاء للأزواج ، وذكَّر على معنى جمع الأزواج ، وأفسدناه في الاستدراك ٢٠٤ ح ١١ .

(٨) سلف ٩٢٤ في رقم ١ ، ويأتي ٩٦٥ في رقم ٥٨ .

(٩) في صل : فأما قوله .

(١٠) معاني القرآن للزجاج ١/ ٢٣٤ ، وتفسير الطبري ٣/ ٥٢٤ ، والبسيط ٤/ ٥٢ .

٤٤ ـ وأَمَّا قَوْلُه : ﴿ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلِ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْهِم مِّن قَبْلِهِۦ ﴾[١] [سورة الروم ٣٠/٤٩] أَيْ : مِنْ قَبْلِ السَّحَابِ[٢] ؛ لأَنَّ « السَّحَابَ » جَمْعُ « سَحَابَةٍ » ؛ فَجَرَى مَجْرَى « النَّخْلِ » و« الحَبِّ »[٣] ، وقَدْ قَالَ : ﴿ يُزْجِى سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُۥ ﴾ [سورة النور ٢٤/٤٣] ، كما قال : ﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ ﴾ [سورة القمر ٥٤/ ٢٠] [138/1] و﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾ [سورة الحاقة ٦٩/٧] ، وقال : ﴿ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ﴾[٤] [سورة النساء ٤/٤٦] ؛ ولَمْ يَقُلْ : « مَوَاضِعِها »[٥] .

٤٥ ـ فأَمَّا قَوْلُه : ﴿ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ ﴾[٦] [سورة البقرة ٢/ ١٠٢] = ففِيما يَعُودُ إليه ﴿ مِنْهُمَا ﴾ ثلاثَةُ أَقْوَالٍ : 567

أَحَدُها : أنَّه لِهَارُوتَ ومارُوتَ[٧] .

والثَّانِي : مِنَ السِّحْرِ والكُفْرِ[٨] .

والثَّالِثُ : مِنَ الشَّيْطَانِ وٱلْمَلَكَيْنِ[٩] ، يَتَعَلَّمُونَ مِنَ الشَّيَاطِينِ السِّحْرَ ،

---

(١) معاني القرآن للأخفش ٤٧٦ ، وللزجاج ٤/ ١٤٤ ، وللنحاس ٥/٢٦٨ ـ ٢٦٩ ، وتفسير الطبري ١٨/ ٥٢١ ، والبسيط ١٨/ ٧٧ ، والفريد ٥/ ٢٠٢ ، والبحر ٧/ ١٧٨ ، والدر المصون ٩/ ٥١ ، وزاد المسير ١٠٩٧ .

(٢) ذكره النحاس في معاني القرآن بلا نسبة ، ونسب في البحر إلى المبرّد ، وضعَّفه أبو حيان لأن حرفي جرّ متفقين ـ وهما « مِن » ـ لا يتعلقان بعامل واحد وهو الخبر إلا بواسطة حرف العطف ، وانظر الدر المصون .

(٣) السحاب والنخل والحَبّ كل منها اسم جنس جمعي ليس بينه وبين واحده إلا الهاء ، فيجوز تذكيره وتأنيثه ، التذكير لأنه واحد يؤدي عن جمع ، والتأنيث لأنه في المعنى جمع ، انظر كشف المشكلات ١٠٥٢ ، ٩٥٨ ، ٤٢١ .

(٤) مصادر الكلام عليها في كشف المشكلات ٣١٤ .

(٥) كَلِم اسم جنس جمعي واحده كلمة ، انظر كشف المشكلات ١٢٥١ ، وما سلف في ح ٣ .

(٦) تفسير الماوردي ١/ ١٤٣ وما يأتي منتزعٌ منه ، وانظر تفسير الطبري ٢/ ٣٣٦ ، والبسيط ٣/ ٢٠٥ ، والفريد ١/ ٣٤٨ ، وانظر ما سلف ٣١٣ ، ٣٢٠ برقم ١٧ ، وما يأتي ١١٨٤ برقمي ٤٣ و٤٤ .

(٧) وهو ظاهر ما روي عن قتادة في تفسير الطبري .

(٨) أو من السحر والكهانة .

(٩) كذا في تفسير الماوردي ! ! ولا أعرف أحداً قبله ذكره . وهو قول فاسد يوشك قائله أن يكون قد=

ومِنَ المَلَكَيْنِ ما يُفَرِّقُونَ به بَيْنَ المَرْءِ وزَوْجِه .

٤٦ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه : ﴿سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾[١] [سورة الجاثية ٤٥/٢١] .

فالمَعْنَى[٢] في الآيَةِ : أَنَّ مُجْتَرِحِي السَّيِّئَاتِ لا يَسْتَوُونَ مَعَ الَّذِينَ آمَنُوا ، كما قال : ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُونَ﴾ [سورة السجدة ٣٢/١٨] ، وكما قَالَ : ﴿هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾ [سورة الرعد ١٣/١٦] ؛ فالمُرَادُ في الآيَةِ هذا المَعْنَى .

والضَّمِيرُ في قَوْلِه : ﴿مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ [سورة الجاثية ٤٥/٢١] لا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ للذِينَ آمَنُوا دُونَ الذينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ ، أَوْ للَّذِينَ اجْتَرَحُوا مِنْ دُونِ المُؤْمِنِينَ ، أَوْ لَهُما جَمِيعاً[٣] .

فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ في ﴿مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ لِلَّذِينَ آمَنُوا دُونَ غَيْرِهِم ، ويَكُونُ المَعْنَى : كالَّذِينَ آمَنُوا مُسْتَوِياً مَحْيَاهُم ومَمَاتُهُم ؛ فَتَكُونُ الجُمْلَةُ في مَوْضِعِ حَالٍ[٤] مِنَ « الذين آمَنُوا »[٥] ، كما تَكُونَ الحَالُ مِنَ المَجْرُورِ في

= أخذ من قول مجاهد فيما رواه الطبري ٢/٣٣٦ بسنده عنه : أَمَّا السِّحْرُ فإنما تعلِّمُه الشياطين ، وأما الذي يعلِّمُه الملكان فالتفريقُ بين المرء وزوجه اهـ = فحاول ذاك القائل تطبيق قول مجاهد على الضمير في « منهما » ، وهو فاسدٌ .

وفي كشف المشكلات : منهما من الملكين ، وهو الظاهر ، وهو قول الفراء ١/٦٤ ، والزجاج ١/١٦٤ ، والطبري ٢/٣٥٧ ، ومن وافقهم .

(١) فيمن قرأ ﴿سواءٌ﴾ بالرفع ، وهم غير حمزة والكسائي وحفص فقرؤوا ﴿سواءً﴾ بالنصب ، انظر السبعة ٥٩٥ ، والحجة ٦/١٧٥ ـ ١٧٨ ، وكشف المشكلات ١٢٢٩ . وسياق التلاوة ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ . وانظر ما يأتي ١٥٥٩ في رقم ١٨ .

(٢) قوله : فالمعنى حتى آخر الكلام في الآية ص ٩٥٥ مسلوخٌ كلُّه من **الحجة** ٥/٢٧٣ ـ ٢٧٤ بألفاظ أبي عليّ . وعارضت مطبوعة الحجة بالمخطوطة خش منها (آخر الجزء ٣٨ واللوح الأول من الجزء ٣٩) .

(٣) قوله « جميعاً » ثابت في مخطوطة الحجة خش ، وليس في المطبوعة .

(٤) في صل : الحال ، وأثبت ما في مو ويق ، وهو ما في الحجة .

(٥) في قوله ﴿أَن نَّجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ .

نَحْوِ : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ »(١) .

568 ويَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الجُمْلَةُ في مَوْضِعِ المَفْعُولِ الثَّانِي مِنْ « نَجْعَلَ »(٢) ، أَيْ : نَجْعَلَهم مُسْتَوِياً مَحْيَاهُم ومَمَاتُهم كالَّذِينَ آمَنُوا ، أَي(٣) : لا يَنْبَغِي ذَلِكَ لَهُم ، فيَكُونُ الضَّمِيرُ في ﴿ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾ [سورة الجاثية ٤٥/ ٢١] لِلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ [في المَعْنَى . أَلا تَرَى أَنَّ الضَّمِيرَ في ﴿ نَّجْعَلَهُمْ ﴾ للذين اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ](٤) ، و﴿ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾ [مِنْ قَوْلِه : ﴿ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾](٥) يَعُودُ الضَّمِيرُ مِنْهُ إلى الضَّمِيرِ الذي في ﴿ نَّجْعَلَهُمْ ﴾ ؟

ويَدُلُّ على ذَلِكَ أَنَّه قَدْ قُرِئَ فِيما زَعَمُوا ﴿سَوَاءً مَّحْيَاهُمْ ومَمَاتَهم﴾(٦) بِنَصْبِ « المَمَاتِ »(٧) ، وقَدْ حُكِيَ عَنِ الأَعْمَشِ(٨) . فَهَذَا يَدُلُّ على أَنَّه أَبْدَلَ « المَحْيَا » و« المَمَاتَ » مِنَ الضَّمِيرِ المُتَّصِلِ بِـ ﴿ نَّجْعَلَهُمْ ﴾ ؛ فَيَكُونُ في البَدَلِ(٩) كقَوْلِه : ﴿ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ ﴾(١٠) [سورة الكهف ١٨/ ٦٣] . فيَكُونُ الذِّكْرُ في ﴿ مَحْيَاهُمْ ومَمَاتَهُم﴾ عَلَى هَذَا [في](١١) المَعْنَى : للذين ٱجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ .

---

(١) كقولك : مررت بزيد جالساً .

(٢) في قوله ﴿ أَن نَّجْعَلَهُمْ ﴾ .

(٣) ليس في مطبوعة الحجة ، وهو ثابت في خش منها .

(٤) زيادة من مو ويق ، وهو في الحجة ٥/ ٢٧٣ .

(٥) زيادة من مو ويق ، وهو في الحجة .

(٦) كشف المشكلات ١٢٣٠ والمصادر ثمة ، والحجة ٦/ ١٧٦ ، وما يأتي ١٥٥٩ برقم ١٨ .

(٧) في النسخ ومطبوعة الحجة « فنصب الممات » ، وأثبت ما في مخطوطة الحجة خش . هذه عبارة أبي عليّ ! **ونصبُ الممات لا يكون إلا مع نصب « سواءً » ، وكان ينبغي أن ينصَّ على ذلك** ، لأنَّ كلامه فيما تقدم وفيما يأتي فيمن رفع .

(٨) شواذ ابن خالويه ١٣٨ ، والكرماني ٤٣٤ ، والبحر ٨/ ٤٨ ، وفي تفسير القرطبي ١٩/ ١٥٧ نسبتها إليه وإلى عيسى بن عمر . وهي بلا نسبة في إعراب القرآن ٨٣٢ ، والفريد ٥/ ٥٩١ .

(٩) في صل : فيكون كالبدل ، والصواب من مو ويق والحجة .

(١٠) كشف المشكلات ٧٦٧ - ٧٦٨ والمصادر ثمة ، وما سلف ٦٦٥ برقم ٧٣ وما يأتي ٩٧٩ في رقم ١٣ .

(١١) زيادة من مو ويق والحجة .

ويَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ قَوْلَه : ﴿ كَالَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ [سورة الجاثية ٤٥/٢١] في مَوْضِعِ المَفْعُولِ الثَّانِي لـ « نَجْعَلَ » . ويَكُونُ الضَّمِيرُ في ﴿ مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾ لِلقَبِيلَيْنِ . ويَكُونُ العَامِلُ في الحالِ ﴿ أَن نَّجْعَلَهُمْ ﴾ الذي هُوَ مَفْعُولُ « الحِسْبَانِ »[١] ، ويَكُونُ المَعْنَى : أَنْ نَجْعَلَهم والمُؤْمِنِينَ مُتَسَاوِينَ في المَحْيَا والمَمَاتِ .

وقَدْ رُوِيَ عَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّه قال [138/2] في تَفْسِيرِ هَذِهِ الآيَةِ : « يَمُوتُ المُؤْمِنُ على إِيمانِه ويُبْعَثُ عليه ، ويَمُوتُ الكَافِرُ على كُفْرِهِ ، ويُبْعَثُ عليه »[٢] . فهَذَا يَكُونُ على [هَذَا][٣] الوَجْهِ الثَّالِثِ ، يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حالاً مِنْ ﴿ نَّجْعَلَهُمْ ﴾ ، والضَّمِيرُ لِلْقَبِيلَيْنِ . 569

فإِنْ قُلْتَ[٤] : إِنَّ مِنَ الكُفَّارِ مَنْ تَلْحَقُه مَكَانَةٌ في الدُّنْيَا ، ويَكُونُ له نِعَمٌ ومَزِيَّةٌ = فالذي يَلْحَقُه[٥] ذلكَ لَيْسَ يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ ، أَوْ مِنْ أَهْلِ الحَرْبِ .

فإِنْ كانَ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ = فَلَيْسَ يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَدْرَكَهُ ما ضُرِبَ عليهم مِنَ الذِّلَّةِ في الحُكْمِ [نَحْوُ أَنْ يُحْشَرُوا إلى مُؤَدِّي الجِزْيَةِ = والصَّغَارِ الذي يَلْحَقُه في الحُكْمِ][٦] .

وإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الحَرْبِ = فَلَيْسَ يَخْلُو مِنْ إِبَاحَةِ نَفْسِه ومَالِه بِكَوْنِه[٧]

---

(١) يعني مفعولي قوله ﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ ﴾ فأَن والفعل في تأويل مصدر سدَّ مسدَّ مفعولي حسب .

(٢) هذه رواية قيس بن سعد عن مجاهد بما نصَّ عليه الواحدي في البسيط ٢٠/١٤٧ ، ثم ساق رواية ابن أبي نجيح عنه ، وهي بمعنى رواية قيس ، وهي التي ذكرها الطبري ٢١/٨٨ ، والقرطبي ١٩/١٥٧ .

(٣) زيادة من مو ويق والحجة .

(٤) في صل : قلنا ، والصواب من مو ويق والحجة ٥/ ٢٧٤ .

(٥) في النسخ : يلحق ، وأثبت لفظ الحجة . وفي مخطوطتها خش : نِعَمٌ دُنْيَوِيَّةٌ فالذي يلحقه .

(٦) زيادة من مو ويق والحجة ٥/ ٢٧٤ .

(٧) في النسخ : لكونه ، والوجه ما أثبت من الحجة المطبوعة وخش .

حَرْباً ، ومِنْ(١) أَنْ يَكُونَ ذلك جَارِياً عليه في الفِعْلِ من المُسْلِمِينَ [ذلك](٢) بهم ، أو الحُكْمِ . والمُؤْمِنُ مُكَرَّمٌ(٣) في الدُّنْيَا لِغَلَبَتِهِ بالحُجَّةِ ، وفي الآخِرَةِ في دَرَجَاتِه الرَّفِيعَةِ ومَنَازِلِه الكَرِيمَةِ(٤) .

٤٧ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه : ﴿ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفِى هَٰذَا ﴾(٥) [سورة الحج ٢٢/٧٨] أي : اللهُ سَمَّاكُم المُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلِ إِنْزَالِ القُرْآنِ(٦) ، وفي هَذَا القُرْآنِ ، عَنِ ٱبْنِ عَبَّاسٍ(٧) .

وقِيلَ : بَلْ إِبْرَاهِيمُ سَمَّاكُم المُسْلِمِينَ ؛ لِقَوْلِه : ﴿ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ ﴾ [سورة البقرة ٢/١٢٨] ، عَنِ ٱبْنِ زَيْدٍ(٨) .

٤٨ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تعالى : ﴿ فَلَا يَكُن فِى صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ ﴾(٩) [سورة الأعراف ٧/٢] .

في الهاء ثَلاثَةُ أَقْوَالٍ :

الأَوَّلُ : أَنَّه مِنَ التَّكْذِيبِ(١٠) .

والثَّانِي : أَنَّه لِلْكِتَابِ(١١) .

---

(١) في مطبوعة الحجة : أو من ، وفي خش كما أثبت من النسختين .

(٢) زيادة من مو والحجة .

(٣) في الحجة خش : يُكْرَمُ .

(٤) انتهى كلام أبي علي في الحجة ٥/ ٢٧٤ ، وأولُه فيما سلف ٩٥٢ .

(٥) تفسير الماوردي ٣/ ٩٠ ومنه أخذ ما يأتي بتصرف ، وانظر تفسير الطبري ١٦/ ٦٤٤ .

(٦) في تفسير الماوردي : من قبل هذا القرآن وفي إلخ .

(٧) ومجاهد كما في تفسير الماوردي ، وهو قول قتادة والضحاك أيضاً ، انظر تفسير الطبري .

(٨) قال الطبريُّ : لا وجه لِما قال ابن زيد من ذلك ، لأنه معلوم أن إبراهيم لم يسمِّ أمة محمد مسلمين في القرآن ؛ لأن القرآن أنزل من بعده بدهر طويل إلخ .

(٩) تفسير الطبري ١٠/ ٥٤ ، والقرطبي ٩/ ١٥٠ ، والواحدي البسيط ٩/ ٨ ، والمحرر الوجيز ٦٨٢ ـ ٦٨٣ ، وزاد المسير ٤٨٣ . وسياق التلاوة : ﴿ كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُن فِى صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ ﴾ .

(١٠) عن ابن الأنباري كما في زاد المسير .

(١١) عن ابن عباس ومجاهد وقتادة والسدي . وفي يق : من الكتاب .

570 والثَّالِثُ : [أَنَّه][١] للإِنْذَارِ[٢] ، وإنْ جَاءَ ﴿ لِتُنذِرَ ﴾ [٢] بَعْدَه[٣] .

٤٩ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ ﴾[٤] [سورة يوسف ١٢/ ١١٠] .

قال سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ[٥] : إِنَّ الرُّسُلَ يَئِسُوا مِنْ قَوْمِهِم أَنْ يُؤْمِنُوا[٦] ، وإِنَّ قَوْمَهُم ظَنُّوا أَنَّ الرُّسُلَ قَدْ كَذَبُوا فيما قَالُوا لهم ، فأَتَاهُم نَصْرُ اللهِ على ذَلِكَ[٧] .

والضَّمِيرُ في قَوْلِه : ﴿ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ ﴾ لِلْمُرْسَلِ إِلَيْهِم ، [التَّقْدِيرُ : ظَنَّ المُرْسَلُ إِلَيْهِم][٨] أَنَّ الرُّسُلَ قَدْ كَذَبُوهُم فيما أَخْبَرُوهُم بِهِ ، مِنْ أَنَّهُم إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا نَزَلَ العَذَابُ بهم، وإِنَّما ظَنُّوا ذَلِكَ لِمَا شَاهَدُوه مِنْ إِمْهَالِ اللهِ إِيَّاهُم وإِمْلائِهِ [لَهُم][٩] .

ودَلَّ[١٠] ذِكْرُ الرُّسُلِ على المُرْسَلِ إِلَيْهِم ، فكَنَى عَنْهُم ، كما كَنَى عَنِ الرَّعْدِ

---

(١) زيادة مني .

(٢) ذكره ابن عطيّة والقرطبي ، وكأنه ظاهر تأويل الطبري .

(٣) فزعم بعضهم أنَّ في الكلام تقديماً وتأخيراً .

(٤) كشف المشكلات ٦١٦ ـ ٦١٧ والمصادر ثمة ، والحجّة ٤/ ٤٤٢ ـ ٤٤٤ **وما يأتي من كلام فيه مسلوخ منها** بتصرُّف في بعض ذلك بترتيب فصوله وحكايته وحذفٍ منه .

(٥) حذف الجامع سند رواية أبي عليّ عن سعيد بن جبير . وما رواه هو بنحوه قول ابن عباس برواية علي بن أبي طلحة ومجاهد وسعيد بن جبير وغيرهم عنه ، انظر تفسير الطبري ١٣/ ٣٨٣ ـ ٣٩٦ ، والقرطبي ١١/ ٢٧٠ ـ ٤٧١ ، والماوردي ٢/ ٣١٣ ، ومعاني القرآن للنحاس ٣/ ٤٦٣ ، وزاد المسير ٧٢٢ ، والفريد ٣/ ٦٣٩ . وروي عن غير ابن عباس نحو ما روي عنه ، وروي عنه غير هذا القول .

(٦) في صل : يؤمنوا به ، خطأ .

(٧) كأنه في مو : آتاهم الله بنصرِه على ذلك ، والصواب من صل ويق ، وهو ما في الحجة المطبوعة وخش . وكان في أصل مطبوعة الحجة : فأتاهم الله بزيادة لفظ الجلالة .

(٨) زيادة من مو والحجة .

(٩) زيادة من مو ويق والحجة .

(١٠) عن الحجة ٤/ ٤٤٣ بتصرف .

حِينَ جَرَى ذِكْرُ « البَرْقِ » في قَوْلِه(١) :

أَمِنْكِ ٱلْبَرْقُ أَرْقُبُهُ فَهَاجَا فَبِتُّ إِخَالُهُ دُهْماً خِلاجَا(٢)

وفِيمَنْ شَدَّدَ ﴿ كُذِّبُوا ﴾(٣) فالضَّمِيرُ للرُّسُلِ ، تَقْدِيرُه : ظَنَّ الرُّسُلُ ، أي : تَيَقَّنُوا . و« ظَنُّوا » لَيْسَ [139/1] الظَّنَّ الذي هُوَ حِسْبَانٌ(٤) .

ومَعْنَى(٥) « كُذِّبُوا » تُلُقُّوا بالتَّكْذِيبِ ، كقَوْلِهم : [حَيَّيْتُهُ ، و](٦) خَطَّأْتُه ، وفَسَّقْتُه ، وجَدَّعْتُه ، وعَقَّرْتُه(٧) . فتَكْذِيبُهم إِيَّاهُم يَكُونُ بأَنْ تُلُقُّوا

---

(١) وهو أبو ذُؤَيْب الهُذَليُّ ، شرح أشعار الهذليين ق ٢٠/١ جـ ١/١٧٧ .
والبيت في الحجة ٤/٤٤٣ ، والشيرازيات ٢٤٢ ، وكتاب الشعر ٣٢٨ ، ٣٣٦ ، ٤٥٨ ، ٤٦٦ ، ٥٣٤ .

(٢) هذه روايةُ الأصمعيِّ ، وروى غيرُه : « أَوْمَضَ ثُمَّ هاجا » .
أَمِنْكِ : أَمِنْ ناحيتِك ، أَمِنْ شِقِّ بيتِك . أَرْقُبُه : الهاء للبَرْق ، وأَوْمَضَ في الرواية الأخرى : برق برقاً خفيّاً . إخالُه: إخال البرق الذي لا يكون إلا مع سحابٍ بَوَارقَ . دُهْماً : إبلاً دُهْماً : سُوداً .
خِلاجا : جمع خَلُوج : الناقة التي اختُلج عنها ولدُها : أي انتزع وجذب بذَبْح أو بمَوْت .
وصف السحاب ورعده لأنّ البرق لا يكون إلا مع سحاب كأنّه إبل دهم قد اختلج عنها أولادُها فهي تَحَانُّ ، فشبَّه صوت الرعد بحنين هذه الإبل ، عن شرح الأشعار بتصرف .

(٣) وهم غير عاصم وحمزة والكسائي ، انظر السبعة ٣٥١ ـ ٣٥٢ ، والحجة ، وكشف المشكلات المذكورين ٩٥٦ح ٤ .

(٤) تصرَّف الجامع في حكاية كلام أبي عليّ بما جعله قاطعاً بأن الظن في هذا التقدير بمعنى اليقين .
ولفظ أبي علي في الحجة ٤/٤٤١ : **أي تيقَّنوا أو ظنُّوا الظنَّ الذي هو حسبان** اهـ هذا ما في الحجة المخطوطة خش وأصل المطبوعة ط (= خم جـ ٣ اللوح ٢٨١) ، وما نقله في مجمع البيان ٥/٥٢٢ عن الحجة . وفي مطبوعة الحجة : « وظنوا » خطأ من الناشر . وأكثرهم على أَنَّ الظن ههنا يقين، انظر المختار ١/٤٢٤، والكشف لمكي ٢/١٥ ـ ١٦، والموضح ٢/٦٩١، وغيرها.

(٥) عن الحجة ٤/٤٤١ بحذف مواضع منه .

(٦) زيادة من مو ويق .

(٧) حَيَّيْتُه: استقبلتَه بقولك: حياك الله، وخطَّأته : قلت له يا مخطئ ، وفسَّقته : سمَّيته بالفِسْق وقلت له يا فاسق ، وجدَّعته : قلت له : جَدَعك الله ، وعقَّرته : قلت له : عَقَرك الله ، انظر الكتاب ٢/٢٣٥ ، والتكملة ٢١٦ ، وشرح الشافية ١/٩٤ . والجَدْع: القطع البائن في الأنف والأذن=

بِذَلِكَ[١] .

٥٠ ـ وقِيلَ في قَوْلِه تعالى : ﴿ وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ تَسَّاقَطْ عَلَيْكِ رُطَبًا ﴾[٢] [سورة مريم ١٩/ ٢٥] أَيْ[٣] : تَسَّاقَطْ ثَمَرَةُ النَّخْلَةِ ، فأَضْمَرَ « الثَّمَرَةَ » لِجَرْيِ ذِكْرِ

571 « النَّخْلَةِ » ، كالرَّعْدِ مَعَ البَرْقِ ، والرَّسُولِ مَعَ المُرْسَلِ إليه .

٥١ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه : ﴿ فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُم بِذَنۢبِهِمْ فَسَوَّىٰهَا ﴾[٤] [سورة الشمس ٩١/ ١٤] .

أَيْ : فَسَوَّى الدَّمْدَمَةَ بَيْنَهم ، وهُوَ الدَّمارُ[٥] .

وقِيلَ : سَوَّاهُم بالأَرْضِ[٦] .

= والشفة واليد وغيرها ، والعقر : النَّحر وأصله : قطع قوائم البعير والفرس وغيرهما ، انظر اللسان (ج د ع ، ع ق ر) .

وفي النسختين صل ومو : غفّرته مصحّفاً ، ولم يعجم في يق ، والصواب من الحجة .

(١) هذا آخر ما أورده من الحجة ٤/ ٤٤١ .

(٢) فيمن قرأ بفتح التاء ، وهم غير حفص فقرأ بضمها وكسر القاف ، وخفَّف السين حمزة وحفص ، انظر السبعة ٤٠٩ ، والحجة ٥/ ١٩٨ ـ ٢٠٠ ، وكشف المشكلات ٧٨٥ ، وانظر ما سلف من كلام فيه ٩٤ برقم ٥٢ و٤٤١ برقم ٢٣ ، وما يأتي ١١٣٩ في رقم ٤ و١١٥٦ برقم ٢٢ .

(٣) عن الحجة ٥/ ٢٠٠ .

(٤) معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٦٩ ، وتفسير الطبري ٢٤/ ٤٥٠ ، وإعراب القرآن ١١٠٣ ، والماوردي ٤/ ٤٦٥ ، والبسيط ٢٤/ ٦٩ ، ومجمع البيان ١٠/ ٤٢٠ ، وزاد المسير ١٥٥٥ ، وكشف المشكلات ١٤٥٨ .

(٥) فـ « ها » للدمدمة ، وهو قول قتادة ومقاتل والطبري والأخفش علي بن سليمان وغيرهم .

(٦) هذه عبارته ، وليس فيها مرجعٌ للضمير « ها » في ﴿ فَسَوَّىٰهَا ﴾ . فقيل في تأويله :

تقديره : فسوَّى **الأُمَّةَ** بالأرض كما في كشف المشكلات ، والمعنى : جعل بعضها على مقدار بعض في الاندكاك واللصوق بالأرض كما في مجمع البيان .

وقيل : فسوَّى **الأُمَّةَ** أي أنزل العذاب بصغيرها وكبيرها ، عن الفراء . وهو تقدير ما روي عن السُّدِّيِّ ويحيى بن سلام : سوَّى بينهم في الإهلاك ، كما في تفسير الماوردي وزاد المسير .

وقيل : فسوَّى بهم **الأرضَ** ، عن ابن شجرة في تفسير الماوردي . وعن عطاء عن ابن عباس : سوَّى عليهم **الأرضَ** ، كما في البسيط ، ولم ينسب في مجمع البيان ، ونحوه قول أبي عليّ : فسوَّى بلادهم عليهم ، عن الحجة ١/ ٢٤٦ .

أَوْ : سَوَّى بِهِم مَنْ بَعْدَهُم مِنَ الأُمَمِ(١) .

٥٢ ـ [وقَوْلُه](٢) : ﴿ وَلَا يَخَافُ عُقْبَاهَا ﴾(٣) [سورة الشمس ٩١/ ١٥] أَي : اللهُ تَعَالَى لا يَخَافُ عاقِبَةَ إِهْلاكِهِ إِيَّاهُم ، ولا تَبِعَةً مِنْ أَحَدٍ لِفِعْلِه(٤) ، كقَوْلِه : ﴿ لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ ﴾ [سورة الأنبياء ٢١/ ٢٣] .

وقِيلَ : لم يَخَفِ الذي عَقَرَ النَّاقَةَ عُقْبَاهَا ، أَي : عُقْبَى عَقْرِ النَّاقَةِ(٥) ، على حَذْفِ المُضَافِ ، عَنِ الضَّحَّاكِ(٦) .

وقيل : لا يَخَافُ صَالِحٌ(٧) رَسُولُ اللهِ ـ صلَّى الله عليه ـ تَبِعَتَهَا ، أي : قَدْ أَهْلَكَها(٨) اللهُ ودَمَّرَها وكَفَاهُ مَؤُونَتَها .

و« الواو » يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لِلْحَالِ ، أي : فَسَوَّاهَا غَيْرَ خَائِفٍ عُقْبَاهَا ، أي : غَيْرَ خَائِفٍ أَنْ يُتَعَقَّبَ عليه في شَيْءٍ مِمَّا

---

(١) هذا قول ثالثٌ أخذه من تفسير الماوردي أظن حيث قال عقب ذكره وجهين فيه : ويحتمل ثالثاً : فسوَّى بهم من بعدهم من الأمم اهـ .

(٢) زيادة مني .

(٣) كشف المشكلات ١٤٥٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٣/ ٢٧٠ ، وللزجاج ٥/ ٢٥٥ ، وتفسير الطبري ٢٤/ ٤٥١ ، والماوردي ٤/ ٤٦٥ ، والبسيط ٢٤/ ٧١ ، والهداية ١٢/ ٨٣٠٤ ، وزاد المسير ١٥٥٧ .

(٤) هذا وإن كان صحيح المعنى ليس فيه بيان للضمير « ها » . والوجه ما قال في كشف المشكلات : سواها بهم ربهم غير خائف عاقبة تلك الفَعْلة ، وهذا معنى ما روي عن ابن عباس ومجاهد والحسن فيه ، وهو أحد قولي الفراء والزجاج وغيرهما .

(٥) في تفسير الطبري : أي عقبى فَعْلَتِه التي فعل .

(٦) وروي عن السدي ومقاتل والكلبي ، انظر البسيط والهداية وزاد المسير .

(٧) قال الماوردي عقب ذكره قولين فيه : ويحتمل ثالثاً : ولا يخاف صالح عقبى عقرها ؛ لأنه قد أنذرهم ونجاه الله حين أهلكهم اهـ ولعلّ الجامع منه أخذ .
ومن قبلُ قال الزجاج في معاني القرآن له : وقيل : لا يخاف رسول الله صالح عليه السلام الذي أُرسل عقباها اهـ ، وقال أبو علي في الحجة ٦/ ٤٢٠ : وقيل : إن الضمير يعود إلى النبي ـ صلَّى الله عليه ـ الذي أُرسل إليهم اهـ .

(٨) أي أهلك ثمودَ الذين أرسل إليهم رسول الله صالح عليه السلام ، وانظر ح ٧ .

فَعَلَه[١] .

وقِيلَ : فَعَقَرُوهَا غَيْرَ خائِفٍ عُقْبَاهَا[٢] ، ولم يَقُلْ : ولا يَخَافُونَ ؛ لأنَّ لَفْظَ « أَشْقَى » مُفْرَدٌ[٣] ، فهو كقَوْلِه : ﴿ مَّن يَسْتَمِعُ ﴾[٤] [سورة الأنعام ٦/ ٢٥] ، و﴿ مَّن يَسْتَمِعُونَ ﴾[٥] [سورة يونس ١٠/ ٤٢] .

٥٣ - ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه : ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ فَلَا تَكُن فِى مِرْيَةٍ مِّن لِّقَآئِهِۦ ﴾[٦] [سورة السجدة ٣٢/ ٢٣] .

فَيَكُونُ[٧] على إِضَافَةِ المَصْدَرِ إلى المَفْعُولِ ، مِثْلَ : ﴿ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ ﴾[٨] [سورة صٓ ٣٨/ ٢٤] ، ﴿ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ ﴾[٩] [سورة الروم ٣٠/ ٣] ؛ لأنَّ الضَّمِيرَ للرُّومِ ، وهُمُ المَغْلُوبُونَ ، كأنَّه لَمَّا قِيلَ : ﴿ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ ﴾[١٠] [سورة الأعراف ٧/ ١٤٥] أي : بِجِدٍّ واجْتِهَادٍ = أُعْلِمْنَا[١١] أنَّه أَخَذَ بِمَا أُمِرَ به وتَلَقَّاهُ بالقَبُولِ . 572

---

(١) قوله : « والواو يجوز . . . مما فعله » منتزع من الحجة ٦/ ٤٢٠ ولفظ أبي علي ثمة : أن تكون في موضع حال .

(٢) هذا فيمن جعل ضمير « لا يخاف » للعاقر ، وقد أجازه أبو علي ، قال : وقيل : إذ انبعث أشقاها وهو لا يخاف عقباها : أي لا يخاف من إقدامه على ما أتاه مما نُهي عنه اهـ .

(٣) لأنَّ أَفْعَل إذا كان مضافاً كان بمنزلته إذا كانت معه « مِن » ، فكما لا يجمع ولا يثنّى ولا يؤنّث مع مِن فكذا إذا كان مضافاً ، عن كشف المشكلات ٧٨ ، وانظر شرح اللمع ٥٣٦ - ٥٣٧ ، وشرح الكافية ٢/ ١/ ٧٧٨ ، وشرح المفصل ٣/ ٥ .

(٤) فكنى عن مَن على التوحيد ، انظر ما سلف ٦٢٦ برقم ٣ .

(٥) فكنى عن مَن على الجمع ، انظر ما سلف ٦٢٧ برقم ٣ .

(٦) ما يأتي من كلام فيه منتزع بحروفه من الحجة ٢/ ٢٨ - ٢٩ وبتصرف في بعضه حيث نبهت عليه . وانظر كشف المشكلات ١٠٦٥ ، ٩٥٩ ، وتفسير الطبري ١٨/ ٦٣٦ ، والماوردي ٣/ ٢٩٩ ، ومعاني القرآن للنحاس ٥/ ٣١٠ ، والبسيط ١٨/ ١٥٦ .

(٧) الفاء في « فيكون » جواب « أمَّا » في لفظ أبي علي : وأمَّا قوله . . . فيكون .

(٨) سلف ٧٦٣ في رقم ٥٥ و٧٩٦ في رقم ٨٥ و٨٢٠ في رقم ١٠٦ ، ويأتي ١٢٦٤ في رقم ١٤ .

(٩) سلف ٧٦٤ برقم ٥٦ .

(١٠) سلف ٤٤١ برقم ٢٢ . والخطاب لموسى عليه السلام .

(١١) في النسخ : علمنا ، وأثبت ما في مطبوعة الحجة .

والمَعْنَى : مِنْ لِقَاءِ مُوسَى الكِتَابَ[١] ، فأُضِيفَ المَصْدَرُ إلى ضَمِيرِ « الكِتَابِ » ، وفي ذَلِكَ مَدْحٌ له على ٱمْتِثَالِه ما أُمِرَ به ، وتَنْبِيهٌ على الأَخْذِ بِمِثْلِ هذا الفِعْلِ ، كَقَوْلِه : ﴿ ٱتَّبِعْ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ﴾ [سورة الأنعام ٦/١٠٦] ، و﴿ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴾ [سورة القيامة ٧٥/١٨] .

ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ لِمُوسَى ـ عليه السَّلامُ ـ والمَفْعُولُ به مَحْذُوفٌ[٢] ، كَقَوْلِه : ﴿ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُواْ دُعَآءَكُمْ ﴾ [سورة فاطر ٣٥/١٤] ، والدُّعَاءُ مُضَافٌ إلى الفَاعِلِ ، [والمَفْعُولُونَ مَحْذُوفُونَ][٣] .

ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ : مِنْ لِقَائِكَ مُوسَى[٤] ، فَحُذِفَ [139/2] الفَاعِلُ = فَيكُونُ[٥] ذَلِكَ في الحَشْرِ ، والاجْتِمَاعِ للبَعْثِ ، أو في الجَنَّةِ ، فَيَكُونُ كَقَوْلِه : ﴿ فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنْهَا مَن لَّا يُؤْمِنُ بِهَا ﴾ [سورة طه ٢٠/١٦] .

٥٤ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه : ﴿ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ ﴾[٦] [سورة النور ٢٤/٣٥] أَيْ : مَثَلُ نُورِ اللهِ[٧] في قَلْبِ مُحَمَّدٍ ، صَلَّى الله عليه وعلى آله .

وقيل : مَثَلُ نُورِ القُرْآنِ[٨] .

وقيل : بَلْ مَثَلُ نُورِ مُحَمَّدٍ[٩] ، عليه السَّلامُ .

---

(١) عن مقاتل في البسيط .

(٢) وهذا القول أولى عند النحاس ومن وافقه .

(٣) زيادة من الحجة ٢/ ٢٩ . وبعده كلام ترك الجامع نقله . وٱنظر ما يأتي ١٥٣٨ .

(٤) وهو قول ابن عباس ومجاهد والسديّ والكلبيّ .

(٥) عبارة الحجة : ويجوز أن يكون الضمير لموسى في قوله ﴿مِّن لِّقَآئِهِۦ﴾ ويكون الفاعل محذوفاً والمعنى من لقائك موسى ويكون .

(٦) تفسير الطبري ١٧/ ٢٩٧ ، والماوردي ٣/ ١٢٩ ، ومعاني القرآن للنحاس ٤/ ٥٣٥ ، والبسيط ١٦/ ٢٥٧ ، وزاد المسير ٩٩٧ ـ ٩٩٨ .

(٧) عن ابن عباس والكلبي .

(٨) عن سفيان وزيد بن أسلم وابن زيد .

(٩) عن كعب وسعيد بن جبير وابن شجرة .

وقيل : بل مَثَلُ نُورِ قَلْبِ المُؤْمِنِ(١) .

٥٥ ـ [و](٢) قَوْلُه تعالى : ﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ﴾(٣) [سورة البقرة ٢/ ٧٤]

« ذا »(٤) إِشَارَةٌ إلى الإِحْيَاءِ(٥) ، أَوْ إلى ذِكْرِ القِصَّةِ(٦) .

573 ﴿ أَوْ ﴾(٧) [٧٤] للإِبَاحَةِ(٨) ، أَوْ للإِبْهَامِ(٩) .

وفي الضَّمِيرِ الآخَرِ(١٠) قَوْلانِ :

---

(١) في مو : المؤمنين . وفي تفسير الماوردي : مثلُ نور المؤمن ، قاله أبيٌّ اهـ . وهذا قول الضحاك والشعبي ، وروايةُ عطاء عن ابن عباس ، وسفيان عن سعيد بن جبير .
قال الماوردي : من قال : مَثَلُ نورِ المؤمن يعني في قلب نفسه = ومن قال : مثل نور محمَّد يعني في قلب المؤمن = ومن قال : نور القرآن يعني في قلب محمد = ومن قال : نور الله ففيه قولان : أحدهما في قلب محمد . الثاني : في قلب المؤمن اهـ .

(٢) زيادة مني .

(٣) معاني القرآن للزجاج ١/ ١٤٠ ، وتفسير الطبري ٢/ ١٢٨ ـ ١٢٩ ، والماوردي ١/ ١٢٦ ، والبسيط ٣/ ٦٦ ، ومجمع البيان ١/ ٢٧٦ ، وزاد المسير ٧٠ .

(٤) إنما ذكر الاختلاف في المشار إليه لأن اسم الإشارة بمنزلة الكناية عنه ، انظر التعليق فيما سلف ٩٢٦ ح ٣ .

(٥) إحياء القتيل . يعني كفار بني إسرائيل الذي قتلوا نفساً فادّارؤوا فيها ، قال ابن عباس فيما رواه الطبري عنه : لمّا ضُرب المقتول ببعضها ـ يعني ببعض البقرة ـ جلس حيًّا ، فقيل له : من قتلك ؟ فقال : بنو أخي قتلوني . ثم قُبض ، فقال بنو أخيه حين قبض : والله ما قتلناه . فكذبوا بالحق بعد إذ رأوه ، فقال الله ﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ﴾ يعني بني أخي الشيخ اهـ .

(٦) لم أجد هذا التقدير ، وانظر القصة فيما روي عن ابن عباس في ح ٥ .

(٧) في قوله تعالى ﴿ فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾ .
وانظر التعليق على « أَو » في كشف المشكلات ٢٩٥ ح ٢ ، ومعاني القرآن للزجاج ١/ ١٤٠ ، وتفسير الطبري ٢/ ١٣٠ ـ ١٣٣ ، والماوردي ١/ ١٢٦ ـ ١٢٧ ، والبسيط ٣/ ٧٠ ، ومجمع البيان ١/ ٢٧٦ ، والفريد ١/ ٢٩٨ .

(٨) وهو قول الزجاج ومن وافقه .

(٩) وهو قول الطبري ومن وافقه .

(١٠) يعني « ها » من « منها » في قوله ﴿ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ﴾ [٧٤] .

أَحَدُهُما : [أَنَّه][١] للقُلُوبِ[٢] .

والثاني : أَنَّهُ[٣] لِلحِجَارَةِ[٤] ، لأَنَّها أَقْرَبُ المَذْكُورَيْنِ[٥] .

٥٦ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تعالى : ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾[٦] [سورة البقرة ٢/١٣٦] الضَّمِيرُ للهِ[٧] ، لِتَقَدُّمِ ذِكْرِه في قَوْلِه : ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ [١٣٦] ، أَوْ لِجَمِيعِ المَذْكُورِينَ[٨] .

٥٧ ـ وفي قَوْلِه : ﴿يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ﴾[٩] [سورة البقرة ٢/١٤٦] غَيْرُ وَجْهٍ :

قِيلَ : يَعْرِفُونَ تَحْوِيلَ القِبْلَةِ إلى الكَعْبَةِ[١٠] .

وقيل : يَعْرِفُونَ مُحَمَّداً[١١] .

وقِيلَ : يَعُودُ إلى العِلْمِ[١٢] ، مِنْ قَوْلِه : ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ﴾

---

(١) زيادة مني .

(٢) ذكره ابن بحر الأصبهاني كما في تفسير الماوردي ومجمع البيان . وزاد في مو بعد للقلوب : لأنها أقرب ، وهو خطأ .

(٣) في النسخ : أنها ، والوجه ما أثبت .

(٤) وهو قول جمهور المفسرين .

(٥) في تفسير الماوردي ـ وهو مأخذ الجامع ـ : لأنها أقرب مذكور .

(٦) تفسير الطبري ٢/٥٩٦ ، ومجمع البيان ١/٤٣٣ .

(٧) وهو الظاهر والقول .

(٨) في مجمع البيان : لما تقدَّم ذكره . يعني قوله تعالى ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ .

(٩) معاني القرآن للزجاج ١/١٩٦ ، وإعراب القرآن ١٤٥ ، وتفسير الطبري ٢/٦٦٩ ـ ٦٧١ ، والثعلبي ١/٢٠٩، والواحدي البسيط ٣/٣٩٦، والقرطبي ٢/٢٤٧ ، والرازي ٤/١٤٤ ـ ١٤٦ ، والكشاف ١/ ٢٣٠ ، ومجمع البيان ١/ ٤٥٦ ـ ٤٥٧ ، والفريد ١/٤٠٨ ، وزاد المسير ٩٤ .

(١٠) وهو معنى قول ابن عباس وقتادة ومقاتل والربيع وأبي العالية والسدي وابن زيد .

(١١) وأنه حقّ ، أجازه الزجاج ومن وافقه ، وعزاه الواحدي إلى أكثر المفسرين !

(١٢) ذكر في الكشاف ومجمع البيان والفريد .

[١٤٥] وهُوَ نَعْتُه(١) .

٥٨ ـ وأمَّا قَوْلُه تعالى : ﴿بِمَا عَقَدتُّمُ ٱلْأَيْمَـٰنَ فَكَفَّـٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَـٰكِينَ﴾(٢) [سورة المائدة ٥/ ٨٩] .

= فقال أَبُو عَلِيٍّ(٣) : « الهَاءُ تَعُودُ إلى « ما عَقَدْتُم »(٤) بِدَلالَةِ أَنَّ الأَسْمَاءَ المُتَقَدِّمَةَ : اللَّغْوُ ، والأَيْمَانُ ، وما عَقَدْتُم(٥) .

فلا يَجُوزُ أَنْ يَعُودَ إلى(٦) اللَّغْوِ ، لأَنَّ اللَّغْوَ لا شَيءَ فيه ، بلا خِلافٍ(٧) .

قال : ولا يَعُودُ إلى « الأَيْمَانِ » ؛ إِذْ لم يَقُلْ : « فكفَّارَتُها »(٨) .

والمَعْقُودُ عليه ما كان مَوقُوفاً على الحِنْثِ والبِرِّ ، وما عَدَا ذَلِكَ لَمْ يَدْخُلْ تَحْتَ النَّصِّ »(٩) .

وعِنْدِي أَنَّه يَعُودُ إلى « الأَيْمَانِ »(١٠) ، كَقَوْلِه : ﴿نُّسْقِيكُم

(١) أي يعرفون نَعْتَه ، انظر ما روي في ذلك . وقيل : العلم : النبوَّة .

(٢) كشف المشكلات ٣٦٨ ، والاستدراك ٢٠١/ ٢٠٢ والمصادر فيهما . وقوله تعالى ﴿عَقَدْتُم﴾ بالتخفيف قراءة حمزة والكسائي وأبي بكر عن عاصم ، وقرأ الباقون ﴿عَقَّدتُّمُ﴾ إلا ابن ذكوان عن ابن عامر فقرأ ﴿ عاقدتم ﴾ ، انظر السبعة ٢٤٧ ، والحجة ٣/ ٢٥٤ ، والنشر ٢/ ٢٥٥ ، وكشف المشكلات . وعلى قراءة التخفيف قوله فيما يأتي : والمعقود عليه .

(٣) في التذكرة أظن ، انظر الاستدراك ٢٠٢ ح ٥ . وفي النسخ قال ، والفاء جواب أَمَّا .

(٤) وهو قوله في الحجة ٣/ ٢٥٤ أيضاً .

(٥) سياق التلاوة : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِىٓ أَيْمَـٰنِكُمْ وَلَـٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَـٰنَ فَكَفَّـٰرَتُهُۥٓ﴾ الآية .

(٦) في مو : على .

(٧) أي ليس على صاحبه كفَّارة ، انظر التعليق فيما يأتي .

(٨) قال في الاستدراك ٢٠٢ : وهذا لا يلزم لقوله تعالى ﴿نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِى بُطُونِهِۦ﴾ [سورة النحل ١٦/ ٦٦] يريد الأنعام ، وقوله ﴿يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾ [سورة الشورى ٤٢/ ١١] ويريد الأزواج ، نصَّ على ذلك سيبويه اهـ وانظر ما سلف من الكلام في آية سورة النحل ص ٩٢٤ ، وآية سورة الشورى ٩٥٠ والتعليق ثمة .

(٩) هذا لفظ أبي علي في التذكرة . وعبارته في الحجة ٣/ ٢٥٤ : والمعقود عليه ما كان موقوفاً على الحنث والبر دون ما لم يكن كذلك اهـ ونقلها الجامع في الاستدراك ٢٠٢ بتصرف .

(١٠) وكذا قال في الاستدراك ٢٠٢ ـ ٢٠٣ ، وأجازه في كشف المشكلات ٣٦٨ ، وهذا شيء قاسه =

574

﴿مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ﴾[١] [سورة النحل ١٦/٦٦] .

٥٩ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه : ﴿أَلَآ إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَّهُمْ﴾[٢] [سورة التوبة ٩/٩٩] ولَمْ يَقُلْ : أَلا إِنَّهُمَا قُرْبَةٌ .

ولا يَجُوزُ أَنْ يَعُودَ إلى « الصَّلَوَاتِ »[٣] ، لأنَّ المَفْعُولَ الثَّانِيَ مِنْ ﴿يَتَّخِذُ﴾ هُوَ الأَوَّلُ[٤] ، والنَّفَقَةُ[٥] قُرْبَةٌ ، ولَيْسَتْ بِدُعَاءِ الرَّسُولِ[٦] .

والضَّمِيرُ في ﴿إِنَّهَا﴾ للنَّفَقَةِ[٧] التي [دَلَّ][٨] عليها ﴿مَا يُنفِقُ﴾ [٩٩] . فلا يَكُونُ قَوْلُه : ﴿وَصَلَوَٰتِ ٱلرَّسُولِۚ﴾ [٩٩] عَطْفاً على ﴿قُرُبَٰتٍ﴾[٩] [٩٩] ، ولَكِنْ

= الجامع على ما ذهب إليه سيبويه في الأنعام ، مدفوع من جهة المعنى والصناعة ، انظر ما علقناه في الاستدراك ٢٠٢ ح ٧ .

(١) سلف ٩٢٤ في رقم ١ و٩٥٠ في رقم ٤٢ . وسلف ذكر مذهبه في عود الضمير على أَفْعال مفرداً : أنّه مطرد في بابه ، وانظر بسط التعليق عليه في الاستدراك ٢٠٥ .

(٢) تفسير الطبري ١١/٦٣٦ ، والماوردي ٢/١٦٠ ، والبسيط ١١/٢١ ، والمحرر الوجيز ٨٧٤ ، والكشاف ٢/٢٨٩ ، ومجمع البيان ٥/١١٩ ، والتبيان ٦٥٦ ، والفريد ٣/٣١٠ ، وزاد المسير ٦٠٢ ، والبحر ٥/٩١ ، والدر المصون ٦/١٠٨ .

وسياق التلاوة ﴿وَيَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ قُرُبَٰتٍ عِندَ ٱللَّهِ وَصَلَوَٰتِ ٱلرَّسُولِۚ أَلَآ إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَّهُمْۚ﴾ .

(٣) في قوله ﴿وَصَلَوَٰتِ ٱلرَّسُولِۚ﴾ . وقد أَجازه الطبري والواحدي والماوردي وغيرهم .

(٤) لأن المفعول الثاني في هذا الباب خبر المبتدأ ، وخبر المبتدأ إذا كان مفرداً كان المبتدأ في المعنى كما قال في شرح اللمع ٤٣٣ .

(٥) وهو قوله ﴿مَا يُنفِقُ﴾ .

(٦) هو معنى قوله ﴿وَصَلَوَٰتِ ٱلرَّسُولِۚ﴾ ، أي ليست النفقة بصلوات الرسول أي بدعائه . وتفسير ﴿وَصَلَوَٰتِ ٱلرَّسُولِۚ﴾ بالدعاء قول قتادة ، وروي عن ابن عباس أنه الاستغفار .

(٧) أجازه الطبري ومن وافقه .

(٨) زيادة مني .

(٩) كذا قال ، وأكثرهم أجازه ، بل هو الظاهر عند أبي حيان ، وهو أَظهر القولين عند السمين ، وفي مجمع البيان أنه قول الجبّائي .

والمعنى كما في الفريد : ويتخذ ما ينفقه تقرباً إلى الله جل ذكره وطلب دعاء الرسول ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه اهـ وقيل : التماس دعاء الرسول أو استغنام دعاء الرسول وغير ذلك .

يَكُونُ عَطْفاً على لَفْظَةِ ﴿ ٱللَّهِ ﴾[١] [٩٩] .

وقِيلَ : هُوَ عَطْفٌ[٢] على لَفْظَةِ ﴿ مَا ﴾[٣] ، أي يَتَّخِذُ ما يُنْفِقُ قُرُبَاتٍ ، ويَتَّخِذُ صَلَواتِ الرَّسُولِ قُرُباتٍ .

٦٠ ـ وأَمَّا قَوْلُهُ : ﴿ فَٱنْهَارَ بِهِۦ فِى نَارِ جَهَنَّمَ ﴾[٤] [سورة التوبة ٩/١٠٩] = ففاعِلُ[٥] « ٱنْهَارَ » : « الجُرُفُ »[٦] ، كَأَنَّهُ[٧] : فَٱنهَارَ الجُرُفُ بالبُنْيَانِ[٨] في النَّارِ ؛ لأَنَّ البُنْيَانَ مُذَكَّرٌ[٩] ، بِدَلالَةِ ﴿ لَا يَزَالُ بُنْيَـٰنُهُمُ ٱلَّذِى بَنَوْا۟ ﴾ [١١٠] .

ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ [140/1] الفَاعِلُ ضَمِيرَ ﴿ مَنْ ﴾[١٠] [١٠٩] . وسُقُوطُ البُنْيَانِ زِيَادَةٌ في عِقَابِ البَانِي ، كالصَّنَمِ [يَكُونُ][١١] زِيَادَةً فِي عِقَابِ عابِدِهِ .

---

(١) لا أعرف هذا القول السَّرابيّ المخالف للظاهر والمعنى .

(٢) في صل : وقيل : يكون عطفاً ، وأثبت ما في مو ويق .

(٣) أجازه الواحدي وابن عطية والطبرسيُّ وغيرهم .

(٤) تفسير الطبري ١١/٦٩٦ ، والماوردي ٢/١٦٧ ، والواحدي البسيط ١١/٥٧ ، والقرطبي ١٠/٣٨٧ ، ومجمع البيان ٥/ ١٣٥ ، وزاد المسير ٦٠٧ ، وكشف المشكلات ٥٢٦ والمصادر ثمة .

(٥) في النسخ : فاعل ، والوجه ما أثبت ، والفاء جواب أَمَّا .

(٦) في قوله ﴿ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ ﴾ .

(٧) في صل : فكأنه ، وأثبت ما في مو . وفي يق كأنها كذا .

(٨) وهو ظاهر ما روي عن ابن عباس والضحاك وقتادة ، وقول الطبري وغيره .

(٩) قوله « فاعل انهار . . . مذكّر » هو بهذا اللفظ في تفسير القرطبي ١٠/٣٨٧ ، وفيه « كأنه قال » ، فينظر مصدره .

(١٠) ذكره القرطبي أيضاً ، وفي المطبوعة سهو . ولم أجده في غيره .
وقيل : الفاعل ضمير البنيان والهاء في به للباني أي فانهار البنيان بالباني ، انظر البسيط ومجمع البيان وغيرهما .

(١١) زيادة مني .

٦١ ـ وقَوْلُه[١] : ﴿ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ﴾[٢] [سورة هود ١١/ ١١٩] .

قيل : «اللامُ» لِلْعَاقِبَةِ[٣] ، أي : إلى الاخْتِلافِ صَارَ خَلْقُهم ؛ لأَنَّهُم خُلِقُوا لِلْعِبَادَةِ .

575

وقِيلَ[٤] : هُوَ مَرْدُودٌ إلى قَوْلِهِ : ﴿ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ ﴾ [سورة هود ١١/ ١١٧] ، أي : خَلَقَهُم لِئَلا يُهْلِكَهُم وأَهْلُها مُصْلِحُونَ .

وقِيلَ : للرَّحْمَةِ خَلَقَهُم[٥] .

وقِيلَ : للشَّقَاوَةِ والسَّعَادَةِ خَلَقَهُم ، عن ابن عَبَّاسٍ[٦] .

وقِيلَ : للاخْتِلافِ خَلَقَهُم ، عَنْ مُجَاهِدٍ[٧] .

٦٢ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ : ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴾[٨] [سورة طه ٢٠/ ١١٠] .

قال أَبُو عَلِيٍّ[٩] : الهاءُ ضَمِيرُ المَصْدَرِ الذي دَلَّ عليه قَوْلُهُ : ﴿ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ

---

(١) في مو ويق : قوله ، بلا الواو ، وفي صل : وإنما قوله ، بإقحام إنما . وقد يكون صوابه : **وأَمّا** قوله ، وهذا يوجب إدخال الفاء في جوابها ، فيكون : فقد قيل إلخ .

(٢) معاني القرآن للفراء ٢/ ٣١ ، والزجاج ٣/ ٦٨ ، وتفسير الطبري ١٢/ ٦٣٧ ـ ٦٤١ ، والماوردي ٢/ ٢٤٣ ، والواحدي البسيط ١١/ ٥٨٨ ، والفخر الرازي ١٨/ ٧٨ ، ومجمع البيان ٥/ ٣٩١ ، وزاد المسير ٦٧٧ .

(٣) عن أبي مسلم الأصبهاني فيما نقل عنه صاحب مجمع البيان .
وانظر التعليق على لام العاقبة في كشف المشكلات ٢٦٧ ، ٤٢٢ .

(٤) لم أجده ، وهو قول متكلف كما ترى .

(٥) عن ابن عباس ومجاهد والضحاك وقتادة وعكرمة ، وهو اختيار جمهور المعتزلة كما في تفسير الفخر الرازي .

(٦) في رواية عنه في تفسير الماوردي وزاد المسير .

(٧) كذا وقع ، وكأنه سها وهو ينقل من تفسير الماوردي ، فالذي حكي عن مجاهد فيه وفي غيره « للرحمة خلقهم » السالف ، انظرح ٥ .
وهذا القول ـ أعني للاختلاف خلقهم ـ هو قول الحسن ومقاتل بن حيان ويمان وعطاء . واللام فيه لام العِلّة ، وانظر كلامهم في تأويلها ، وزعم الطبري أن اللام بمعنى على .

(٨) تفسير الطبري ١٦/ ١٧٠ ـ ١٧١ ، والواحدي البسيط ١٤/ ٥٣٢ ، والقرطبي ١٤/ ١٤١ ، والفريد ٤/ ٤٥٨ .

(٩) في التذكرة أظن ، وليس في شيء مما طبع من آثاره .

أَيْدِيهِمْ ﴾ [١١٠] ، أَيْ : ولا يُحِيطُونَ عِلْماً بِعِلْمِهِ(١) . ومِمَّا يُبَيِّنُ ذَلِكَ قَوْلُهُ : ﴿ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [سورة البقرة ٢/ ٣٠] .

٦٣ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ : ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾(٢) [سورة الروم ٣٠/ ٢٧] ، أي : الإِعَادَةُ أَهْوَنُ على الخَالِقِ ، وجازَ(٣) لأَنَّ الفِعْلَ يَدُلُّ على مَصْدَرِهِ ، أَي : الإِعَادَةُ أَهْوَنُ على الخَالِقِ مِنَ الابْتِدَاءِ فِي زَعْمِكُم(٤) .

٦٤ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾(٥) [سورة الأنفال ٨/ ٣٣] . أي : ما كانَ اللهُ مُعَذِّبَ المُشْرِكِينَ ، ﴿ وَهُمْ ﴾ أي : المُسْلِمُونَ يَسْتَغْفِرُونَ بَيْنَ أَظْهُرِهِم(٦) . 576

* * *

---

(١) انظر تفسير القرطبي . وقيل : الضمير لـ « ما » في قوله ﴿ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ ﴾ وهو معنى قول ابن عباس كما في البسيط ، وأجاز أن يكون الضمير لله ، وهو ما اختاره الطبري .

(٢) معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٢٤ ، وللزجاج ٤/ ١٣٩ ، وللنحاس ٥/ ٢٥٥ ، وتفسير الطبري ١٨/ ٤٨٥ ـ ٤٨٨ ، والواحدي البسيط ١٨/ ٤٢ ، والقرطبي ١٦/ ٤١٧ ، والفريد ٥/ ١٩٢ .

(٣) أي جاز إضمار المصدر .

(٤) في مو ويق : زعمك . وفي معاني القرآن للنحاس : وهو أهون عليه عندكم وفيما تعرفون اهـ وقال أبو إسحٰق : إنّ الله خاطب العباد بما يعقلون ، فأعلمهم أنه يجب عندهم أن يكون البعث أسهل وأهون من الابتداء والإنشاء اهـ ونقل صاحب البسيط كلامه .

(٥) تفسير الطبري ١١/ ١٤٧ ـ ١٥٨ ، ومعاني القرآن للنحاس ٣/ ١٤٩ ـ ١٥١ ، والبسيط ١٠/ ١٢٣ ـ ١٢٤ ، وتفسير القرطبي ٩/ ٤٩٦ ـ ٤٩٧ .

(٦) وهو قول أبي مالك والضحاك وابن أبزى وابن عباس في رواية عطية عنه ، انظر البسيط والماوردي وغيرهما .
وفي البسيط عن أبي بكر بن الأنباري : أي وما كان الله معذبهم والمؤمنون بين أظهرهم يستغفرون ، فأوقع العموم على الخصوص ، ووصفوا بصفة بعضهم إلخ اهـ .
وبَعْدَ قوله « بين أظهرهم » في النسخ : « نوع آخر إضمار قبل الذكر » ، وبعده في اللوح ١٤١/ ٢ صل واللوح ١٦٢/ ١ مو : «هذا باب ما جاء في التنزيل وقد أبدل الاسم من المضمر . . » وفي ص ٢٩١ يق « الباب الرابع والعشرون فيما جاء في التنزيل وقد أبدل . . . » . فظاهرٌ أنّه ـ أعني « نوع آخر إضمار قبل الذكر » ـ قد كان صلةً للباب ٢٣ في يق ـ ومو أظن ـ ثمَّ أَفرده المصنِّف وجعله الباب ٨٤ من أبوابه التسعين التي عَدَّها في مقدمته ص٩ ، فأخرته إلى موضعه فيما يأتي ١٥٧٤ .

[البَابُ الرَّابِعُ والعِشْرُونَ][١]

هَذا بَابُ ما جَاءَ في التَّنْزِيْلِ ، وقَدْ أُبْدِلَ الاسْمُ مِنَ المُضْمَرِ الذي قَبْلَه والمُظْهَرِ ، على سَبِيلِ إِعَادَةِ العَامِلِ = أو تُبْدَلُ « أَنْ » ، و« أَنَّ » مِمَّا قَبْلَه[٢]

١ ـ فمِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تعالىٰ : ﴿ وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ ﴾[٣] [سورة البقرة ٢٧/٢] أَيْ : ما أَمَرَ اللهُ بِوَصْلِهِ ، فـ « أَنْ » بَدَلٌ مِنَ الهاءِ المَجْرُورَةِ[٤] .

نَظِيرُهُ في « الرَّعْدِ » [١٣/ ٢١ ، ٣٥] في المَوْضِعَيْنِ[٥] .

ودَلَّتْ[٦] هَذِهِ الآيُ الثَّلاثُ على أَنَّ المُبْدَلَ منه لَيْسَ في تَقْدِيرِ الإِسْقَاطِ[٧] ؛ لأَنَّكَ لَوْ قَدَّرْتَ ذَلِكَ كانَتِ الصِّلَةُ مُتَجَرِّدَةً[٨] عَنِ العائِد إلى الأَوَّلِ .

---

(١) انظر التعليق على « الباب الأول » ١١ ح ١ . وكتب هذان اللفظان « الرابع والعشرون » بحاشية صل في اللوح ١٤١/ ٢ ، وسقط من مصورة مو اللوح ١٦٢ الذي فيه صدر الباب حتى قوله ٩٧٢ أنه استفهام . وفي يق ص ٢٩١ : الباب الرابع والعشرون فيما جاء إلخ . وانظر « البدل » في دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١١/ ١٣٦ ـ ١٣٧ .

(٢) لو كان : **أَوْ أُبْدِلَتْ أَنْ وأَنَّ مِمَّا قَبْلَهما** = كان أجود . وهو قد أتى بضمير أحدهما مذكراً بعد تأنيث تبدل مكتفياً بذكر أحدهما عن ذكر الآخر . وفي يق : من المضمر الذي قبله أو المظهر .

(٣) شرح اللمع ٥٦٥ ، ٥٧٠ ، ومشكل إعراب القرآن ١/ ١٢٣ ، والفريد ١/ ٢٠٩ ، والبحر ١/ ١٢٨ ، والدر المصون ١/ ٢٣٦ .

(٤) هذا أحسن الوجوه .

(٥) بل نظيره في التلاوة الموضع الثاني منهما في سورة الرعد [الآية ٢٥] . وأما الموضع الأول فيها [الآية ٢١] فالتلاوة فيه ﴿ وَٱلَّذِينَ يَصِلُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ ﴾ .

(٦) في صل ويق : ودل ، والصواب ما أثبت .

(٧) قال في شرح اللمع ٥٦٥ يشرح قول ابن جني : وعبرة البدل أن يصلح فيه حذف الأول وإقامة الثاني مقامه = قال : هذا فيه نظر ، وقد اعتمده أكثر الحُذَّاق ، وإنما قالوا ذلك من حيث الإعراب لا أَنَّ الأول يقدر إسقاطه رأساً إلخ اهـ . وانظر الاستدراك ٦٥ والتعليق ثمة ، وما يأتي ٩٧٣ .

(٨) في صل ويق : كان الصلة منجردة ، والوجه ما أثبت .

٢ ـ ومِنْ إِبْدَالِ المُظْهَرِ مِنَ المُضْمَرِ(١) = ما ذَهَبَ إليه الأَخْفَشُ في قَوْله : ﴿ فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسْتَحَقَّآ إِثْمًا فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَـٰنِ ﴾(٢) [سورة المائدة ٥/ ١٠٧] : التَّقْدِيرُ : فَيَقُومُ الأَوْلَيَانِ(٣) .

٣ ـ وقَدْ عَزَّ إِبْدَالُ المُظْهَرِ مِنَ المُضْمَرِ عِنْدَهُم ، وقَلَّ وُجُودُهُ ، حَتَّىٰ بَلَغَ مِنْ أَمْرِهِم أَنَّهُم أَخْرَجُوه مِنْ بَيْتِ الفَرَزْدَقِ(٤) :

577 عَلَىٰ حَالَةٍ لَوْ أَنَّ في ٱلْقَوْمِ حَاتِماً ... عَلَىٰ جُودِهِ لَضَنَّ بِٱلْمَاءِ حاتِمِ(٥) [141/2]

فَقَالُوا(٦) : « حاتِمِ » مَجْرُورٌ ، بَدَلٌ مِنَ الهاءِ في « جُودِهِ » .

---

(١) في صل ويق : عن المضمر ، والوجه ما أثبت ، وهو ما وقع فيه في غير هذا الموضع فيما سلف وفيما يأتي .

(٢) كشف المشكلات ٣٧٥ ـ ٣٧٦ والمصادر ثمة .

(٣) أجاز هذا التقدير أبو علي في الحجة ٣/ ٢٦٧ ولم ينسبه إلى الأخفش ، وللأخفش فيه قول آخر ، انظر ما يأتي ٩٧٤ .

(٤) ديوانه ٨٤٢ .

وهو في الكامل ٣٠٤ ، ٣٠٦ ، والمذكر والمؤنث للفراء ٨٣ ، ولابن الأنباري ٣٠٧ ، ٤٤٢ ، والفسر ٢/ ٦٨٧ ، والتنبيه ٥٦٣ ، وتفسير أرجوزة أبي نواس ٢٢ ، وشرح اللمع لابن بَرْهان ٢٣٣ ، وللمصنِّف ٥٦٨ ، ٥٧١ ، وللشريف عمر ٢٥١ ، ولابن الدَّهَّان (الغُرَّة) ٢ / ٨٣٤، ٨٤٦، ٨٥٣، ولابن الخبَّاز (توجيه اللمع) ٢٧٧، ٢٧٨، ٥٠٠، ٥٠٢. والمخصص ١٧/ ١٤ ، وشرح المفصل ٣/ ٦٩ ، والمحصول ٢/ ٩٠٧ ، والمقاصد الشافية ٥/ ٢١١ و٦/ ١٨٨ ، والمقاصد النحوية ٤/ ١٨٦ ، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٣٩١ ، ٣٤٠٤ .

(٥) رواية الديوان :

على ساعة لو كان في القوم حاتم ... على جوده ضنت به نفس حاتم

ويروى :

على ساعة لو أَنَّ في القوم حاتماً ... على جوده ضنت به نفس حاتم

كما في طبقات فحول الشعراء ٣١٦ ، والجمهرة ١١٦٠ ، ومعاني الشعر للأُشنانداني ٣٧ ، والكامل ٣٠٤ .

وهو شاهد لإبدال المظهر من المضمر . ومنهم من أنشده شاهداً لقولهم « حالة » بالهاء .

(٦) يعني النحاة الذين أنشدوا البيت شاهداً لمسألة إبدال الظاهر من المضمر ، ومنهم المبرد في الكامل ، وابن جني في اللمع وشراح اللمع وغيرهم .

وفارَ فائِرُ أَحَدِهِم[١] ، فقال : إِنَّما الرِّوَايَةُ :

ما ضَـنَّ بالمَاءِ حاتِـمُ[٢]

= بِرَفْعِ « حاتِمُ »[٣] . وٱسْتَجازَ الإِقْوَاءَ في القَصِيدَةِ[٤] ، حَتَّىٰ لا يَكُونَ صَائِراً إلى إِبْدَالِ المُظْهَرِ مِنَ المُضْمَرِ . وقَدْ أَرَيْتُكَ هذا في هَذِهِ الآيِ .

٤ ـ وأَزِيدُكَ وُضُوحاً حِينَ أُفَسِّرُ لكَ قَوْلَهُ : ﴿ أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا ﴾[٥] [سورة المائدة ٥/ ١١٤] .

أَلا تَرَى أَنَّه قال : ﴿ لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا ﴾ فأَبْدَلَ مِنَ النُّونِ والأَلِفِ بإِعَادَةِ اللامِ ؛ كما قال : ﴿ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾[٦] [سورة الأعراف ٧/ ٧٥] ، فكَرَّرَ اللامَ ، لأَنَّ العَامِلَ مُكَرَّرٌ في البَدَلِ تَقْدِيراً أَوْ لَفْظاً[٧] ؟

٥ ـ ولِهَذَا المَعْنَىٰ قال أَبُو عَلِيٍّ[٨] في قَوْلِهِ : ﴿ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ ﴾ [سورة يونس ١٠/ ٨١] في قِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو[٩] = « [فمن قال ﴿ٱلسِّحْرُ﴾][١٠] فأَلْحَقَ

---

(١) أي انتشر غضبُه ، وسلف نحو هذه العبارة ٦٤٤ . ولا أعرف من أراد بـ « أحدهم » .

(٢) كذا وقع ، وقوله « ما ضَنَّ » تغيير للرواية ، والصواب « ما جاد » كما في شرح اللمع والكامل وغيرهما .

(٣) لا أعرف أحداً نصّ على روايته بالرفع . ووقع في بعض المصادر مضبوطاً بالرفع من غير نصّ عليه ، ولا أدري متولّي ضبطه من هو آلنُّسَّاخ أم المحققون .

(٤) لأن كلمة الفرزدق هذه التي منها البيت مكسورة الرويّ ، ومطلعها [ديوانه ٨٤١] :

مـا نَحْـنُ إنْ جـارَتْ صُدُورُ رِكـابُنـا ... بـأَوَّلِ مَـنْ غَـرَّتْ هِـدَايَـةُ عـاصِـمِ

وقبل قوله « حاتمِ » في الديوان « عِظَامُ المَغَارِمِ » وبعده « أَلْفَ رائمِ » .

(٥) الكشاف ١/ ٧٢٥ ، والفريد ٢/ ٥٣٠ ، والبحر ٣/ ٥٦ ، والدر ٤/ ٥٠٥ .

(٦) شرح اللمع ٥٦٤ ، وكشف المشكلات ٤٥٩ والمصادر ثمة .

(٧) انظر التعليق على العامل في البدل في كشف المشكلات ٤٦٠ ح ١ .

(٨) في الحجة ٤/ ٢٩٠ ـ ٢٩٢ . وجميع ما يأتي هنا برقم ٥ ليس في يق .

(٩) وحده من القرأة السبعة ، انظر السبعة ٣٢٨ ، والحجة .

(١٠) زيادة من الحجة .

حَرْفَ الاسْتِفْهَامِ = كانَ « ٱلسِّحْرُ » بَدَلاً مِنْ « ما » المُبْتَدَأَةِ[١] ، ولَزِمَ أَنْ يَلْحَقَ « ٱلسِّحْرَ » الاسْتِفْهَامُ ، لِيُسَاوِيَ المُبْدَلَ مِنْهُ في أَنَّهُ ٱسْتِفْهَامٌ[٢] .

أَلا تَرَى أَنَّهُ لَيْسَ في قَوْلِكَ « ٱلسِّحْرُ » اسْتِفْهَامٌ ؟ وعلى هَذَا قَالُوا : « كَمْ مالُكَ أَعِشْرُونَ أَمْ ثَلاثُونَ »[٣] ؟ فجُعِلَتِ « العِشْرُونَ » و« الثَلاثُونَ » بَدَلاً مِنْ « كَمْ » . وأَلْحَقْتَ « أَمْ » لأَنَّكَ في قولك : « كَمْ دِرْهَماً مالك » = مُدَّعٍ [أَنَّ 578 له مَالاً ، كَمَا أَنَّكَ في قَوْلِكَ : « أَعِشْرُونَ أم ثَلاثُونَ مالُكَ ؟ » = مُدَّعٍ][٤] أَنّه أَحَدُ الشَّيْئَيْنِ .

ولا يَلْزَمُ أَنْ تُضْمِرَ لـ ﴿ ٱلسِّحْرُ ﴾ خَبَراً على هَذَا ؛ لأَنَّكَ إِذَا أَبْدَلْتَ مِنَ المُبْتَدَأ صَارَ في مَوْضِعِهِ ، وصَارَ ما كانَ خَبَراً[٥] لِمَا أَبْدَلْتَ مِنْهُ في مَوْضِعِ خَبَرِ البَدَلِ[٦] .

فأَمَّا قَوْلُ أَبي حَيَّةَ[٧] النُّمَيْرِيِّ[٨] :

وكَـأَنَّهَـا ذُو جُـدَّتَيْـنِ كَـأَنَّـهُ ... مـا حَـاجِبَيْـهِ مُعَيَّـنٌ بِسَـوَادِ[٩]

---

(١) في صل ومطبوعة الحجة : المبتدأ ، وأثبت في مخطوطة الحجة خش .

(٢) كشف المشكلات ١٠١٤ ، ١٤٢٢ والمصادر ثمة .

(٣) كشف المشكلات ١٠١٤ .

(٤) زيادة من الحجة ٤/ ٢٩١ .

(٥) قوله : « إذا أبدلت . . . خبراً » سقط من مو .

(٦) في مطبوعة الحجة عن أحد أصليها (م) : المبتدأ ، والصواب ما في المتن ، وهو ما في أصل الحجة الثاني (ط) ، والمخطوطة خش .

(٧) هذا ما في مو ، وهو المشهور فيه . وفي صل : « أبي حَيْوَة » على الأصل في حيَّة ، ولا أعرف في النميريّ إلا أباحيَّة ، وانظر الاستدراك ٦٦ .

(٨) له أنشدهما المصنِّفُ من قبلُ في الاستدراك ٦٨ ، وليسا في مجموع شعره ، انظر ما سلف ٣٧٣ ح ٤ من التعليق على رواية سيبويه وأبي علي والناس من بعدهما :

وكـأَنَّـه لَهِـقُ السَّـرَاةِ كـأَنَّـه ... مـا حـاجِبَيْـهِ مُعَيَّـنٌ بسَـوَادِ

فنبَّه المصنِّفُ في الاستدراك ٦٨ علىٰ أَنَّ القائِلَ أبو حَيَّة وأَنَّ صحة إنشاده ما أَنْشَده ههنا .

(٩) بحاشية صل : « ح معين بمداد » اهـ ولم أجدها رواية فيه .

لَهَقُ ٱلسَّرَاةِ كَأَنَّهُ في قِهْزَةٍ مَخْطُوطَةٍ يَقَقٍ مِنَ الأَسْنَادِ(١)

= فإنَّهُ(٢) أَبْدَلَ «الحَاجِبَيْنِ» مِنَ الضَّمِيرِ عَلَى حَدِّ قَوْلِكَ : «ضَرَبْتُ زَيْداً رَأْسَهُ»(٣) .

فإنْ قُلْتَ : أَبْدَلَ مِنَ الأَوَّلِ ، وقَدَّرَ الخَبَرَ عَنِ الأَوَّلِ ؛ لأَنَّ(٤) المُبْدَلَ مِنْهُ قَدْ لا يَكُونُ في نِيَّةِ الإِسْقَاطِ بِدَلالَةِ إِجَازَتِهِم : «الذي مَرَرْتُ بِهِ زَيْدٍ أَبُو عَبْدِ اللهِ»(٥) . ولَوْ كَانَ البَدَلُ في تَقْدِيرِ الإِسْقَاطِ ، وما لا يُعْتَدُّ به = لَمْ يَجُزْ هذا الكَلامُ = فَهُوَ قَوْلٌ(٦) .

579

---

(١) وكأنَّها : كأنَّ الناقة . ذُو جُدَّتَيْن : حمار وَحْش ، والجُدَّة : الخُطَّة السَّوداء في مَتْنه . كأنَّه : كأنَّ الحمار ذا الجُدَّتَيْن. ما حاجِبَيْه: ما زائدة بين البدل والمبدل منه، أي كأنَّه حاجبيه، أي كأن حاجبيه . معينٌ: خبر كأَنَّ، أي كأن الحمار مُعَيَّنٌ بسَوَادِ، أي بين عينيه سوادٌ . لَهَقُ السَّرَاة : لَهَقٌ بفتح الهاء وكسرها : شديد البياض ، السَّرَاة: سَرَاةُ كلِّ شيء أعلاه . قِهْزَة : القِهْز بفتح القاف وكسرها : ثياب بيض يخالطها حرير . مخطوطة : فيها خطوطٌ . يَقَقٌ : شديدة البياض ناصعتُه . الأَسناد : جمع سَنَد وهي ضروب من البُرُود ، عن اللسان في مواد الألفاظ المذكورة (ج د د ، ع ي ن ، ل هـ ق ، ق هـ ز ، خ ط ط ، ي ق ق ، س ن د) . وفي الاستدراك : الأسناد : ثياب بيض من السند . وسيأتي البيت برواية سيبويه ١٢٠٨ ، وسلف بعض عجزه ٣٧٣ ، ٦٣٠ ، ويأتي ذلك ١٣٤٣ .

وفي صل : قهره مخطوطةٌ يققٌ ، خطأ صوابه من مو .

(٢) هذا من تصرُّف الجامع . ولفظ الحجة : فأَمَّا قَوْلُه [وفي نسخة : قول الشاعر] :

وكــأنــه لهــق الســراة كــأنــه مــا حــاجبيــه معيــن بســوادِ

فإنَّه إلخ . وكان الجامع قد حكى في الاستدراك ٦٦ البيت برواية أبي علي ، ثمَّ نبَّه على صحة روايته وعلى قائله ؛ فتصرَّف هنا بكلام أبي علي فنسب الشعر وأنشد البيتين ، انظر ما علقناه في الاستدراك . وسيأتي ١٢٠٨ بهذه الرواية التي في الحجة ، وسلف بعض عجزه ٣٧٣ ، ٦٣٠ ، وسيأتي بعضه أيضاً ١٣٤٣ .

(٣) الاستدراك ٤٤٤ وتخريجه ثمة ، وما سلف ٥٦٢ ، ٨٦٣ .

(٤) في النسختين : فلأن ، والصواب من مطبوعة الحجة عن أصليها ، والمخطوطة خش .

(٥) في هذا الموضع من الحجة ٤/ ٢٩١ ، وما سلف منها ٣/ ٨٩ . وفي الشيرازيات ٤٣٧ : الذي مررت به أبي عبد الله زيدٌ .

(٦) السياق : فإن قلت : أَبْدَلَ . . . فهو قَوْلٌ ، وهذا القول هو الصحيح فيه ، وانظر ما سلف من التعليق على تقدير الإسقاط في البدل ٩٦٩ ح ٧ ، والاستدراك ٦٥ ح ٢ و٣ .

فَإِنْ قُلْتَ : حَمَلَ الكَلامَ على المَعْنَىٰ ؛ فَلَمَّا كانَ « حاجِبَاه » بَعْضَه، حَمَلَ الكَلامَ عليه، كَأَنَّهُ قال: كأَنَّهُ[١] بَعْضَه مُعيَّنٌ بِسَوادِ، فأَفْرَدَ لِذَلِكَ = فَهُوَ قَوْلٌ[٢] .

٦ ـ وأَمَّا قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ ۝٢ ﴾[٣] [سورة النبأ ٧٨/ ١ ـ ٢] [142/1] فـ « عَنِ »[٤] الثَّانِيَةُ تَتعَلَّقُ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ[٥] ؛ أي : يَتَسَاءَلُونَ عَنِ النَّبَأ العَظِيمِ .

ولا تَكُونُ مُتَعَلِّقَةً بـ ﴿ يَتَسَآءَلُونَ ﴾ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ[٦] ؛ لأَنَّه كانَ يَكُونُ بَدَلاً ، فَيَلزَمُ[٧] إِعَادَةُ [حَرْفِ][٨] الاسْتِفْهَامِ ، كَقَوْلِكَ[٩] : « كَمْ مَالُكَ أَثَلاثُونَ أَمْ أَرْبَعُونَ ؟ » .

وحَسُنَ حَذْفُ الفِعْلِ لِظُهُورِ الآخَرِ .

٧ ـ وفي رَفْعِ ﴿ ٱلْأَوْلَيَـٰنِ ﴾[١٠] [سورة المائدة ٥/ ١٠٧] وَجْهٌ آخَرُ سِوَى البَدَلِ :

---

(١) في صل : كأنَّ ، وأثبت ما في مو ، وهو لفظ مطبوعة الحجة عن أصليها والمخطوطة خش .

(٢) انتهى ما نقله الجامع من الحجة ٤/ ٢٩٢ . وهذا القول الثاني في معيَّن متكلف بعيد ، انظر ما علقناه في الاستدراك ٦٦ ح ٥ .

(٣) كشف المشكلات ١٤٢٢ والمصادر المذكورة ثمة ، وزد البسيط ٢٣/ ١١١ ، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٣٣٢ ، والفريد ٦/ ٣٢٠ ، والدر المصون ١٠/ ٦٤٩ .

(٤) في النسخ : عن ، بلا الفاء فزدتها لمكان أَمَّا .

(٥) في قول النحاة البصريين كما في البسيط ، أو أكثر النحويين البصريين كما في القطع والائتناف ٧٥٦ .

(٦) أجازه الكوفيون ، والتقدير عندهم : لأيِّ شيء يتساءلون عن النبأ كما في معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٢٧ ، وانظر إيضاح الوقف ٩٦٢ ، وغلَّطه النحاس في إعراب القرآن ١٠٥٠ قال : عن بمعنى اللام لا يُعْرف اهـ .

(٧) في صل ويق : لو كان يكون بدلاً للزم [كذا] ، والصواب من مو . وما في صل قد يكون إصلاحه : لأنه كان يكون بدلاً ولو كان بدلاً لَلَزِمَ إلخ .

(٨) زيادة من مو ويق .

(٩) كشف المشكلات ١٠١٤ .

(١٠) سلف ٩٧٠ برقم ٢ ذكر وجه البدل فيه ، فأخذ الجامع عقبه في مسألة إبدال المظهر من المضمر ، =

يَكُونُ مِنْ بَابِ « تَمِيمِيٌّ أَنا »(١) مُبْتَدأً ، و﴿ ءَاخَرَانِ ﴾ خَبَرُه . والتَّقْدِيرُ : فالأَوْلَيَانِ بأَمْرِ المَيِّتِ آخَرَانِ مِنْ أَهْلِه ، أَوْ [مِنْ](٢) أَهْلِ دِينِه يَقُومَانِ مَقَامَ الخَائنَيْنِ اللَّذيْنِ عُثِرَ على خِيَانَتِهِما ، كَقَوْلِهِم : تَمِيمِيٌّ أَنَا(٣) .

ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبَرَ مُبْتَدَأً مَحْذُوفٍ ، أي فآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُما [هما](٤) الأَوْلَيَانِ .

ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ رَفْعاً بـ ﴿ ٱسْتَحَقَّ ﴾ [سورة المائدة ٥/ ١٠٧] .

ويَجوزُ أَنْ يَكُونَ خبَرَ ﴿ ءَاخَرَانِ ﴾ ، لأَنَّهُ قَدِ اخْتَصَّ بالوَصْفِ(٥) .

ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً بَعْدَ صِفَةٍ(٦) ؛ ويَكُونُ الخَبَرُ ﴿ فَيُقْسِمَانِ ﴾ [سورة المائدة ٥/ ١٠٧] . وجَازَ دُخُولُ الفَاء ؛ لأَنَّ المُبْتَدَأَ نَكِرَةٌ مَوْصُوفَةٌ(٧) .

٨ ـ ومِنَ البَدَلِ قَوْلُه : ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ

= ثم الإبدال من أسماء الاستفهام وأن المبدل منه قد لا يكون في نية الإسقاط = ثم رجع هنا إلى الكلام في ﴿ ٱلْأَوْلَيَٰنِ ﴾ ، وجميع ما يأتي فيه مُنْتَزَعٌ من **الحجَّة** ٣/ ٢٦٧ بتصرف في بعض المواضع وحذفٍ ، وانظر كشف المشكلات ٣٧٥ والمصادر ثمة ، والفريد ٢/ ٥١٩ ـ ٥٢١ .

(١) باب تقديم الخبر على المبتدأ .

(٢) زيادة من مو ويق والحجة . وكان في مو : ومن أهل ، وفي صل : وأهل ، والصواب ما أثبت من الحجة .

(٣) قوله : « والتقدير : فالأولیان . . . كقولهم تميميّ أنا » هو لفظ أبي علي في الحجة ٣/ ٢٦٧ . وقد تصرَّف الجامع كما رأيت في حكاية صدر كلامه ، فذكر أن يكون من باب تميميّ أنا ، ثمَّ لمَّا ساق أَلفاظ أَبي علي لم يتنبه على ما صار في الكلام من تكرير ، فكان ينبغي أن يحذف قول أبي عليّ « كقولهم تميمي أنا » ؛ لأنه قد ذكره في صدر الكلام متصرفاً في حكايته عن أبي علي .

(٤) زيادة من مو ويق والحجة .

(٥) وهو قوله ﴿ يقومان ﴾ . وقوله : ويجوز . . . بالوصف = ليس هذا القول مما ذكره أبو علي في الحجة . وقد ذكره الجامع في كشف المشكلات ٣٧٥ ، وانظر الفريد .

(٦) ذكر أبو عليّ هذا الوجه عن أبي الحسن ، لكنه لم يبيّن الخبر على قوله .

(٧) انظر التعليق على هذا في كشف المشكلات ٣٤٧ ح ٥ ـ ٣٤٨ ح ٢ ، وما سلف ٣٣٦ .

580 أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾[١] [سورة آل عمران ٣/ ٦٤] فـ ﴿أَنْ﴾ جَرٌّ بَدَلٌ مِنْ ﴿كَلِمَةٍ﴾[٢] .

وقِيلَ : بَلْ ﴿أَنْ﴾ رَفْعٌ بالظَّرْفِ[٣] ، ويَكُونُ الوَقْفُ[٤] على ﴿سَوَآءٍ﴾ ، أي : ﴿إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ﴾ ، ثُمَّ قَالَ : ﴿بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ﴾ .

ولا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الظَّرْفُ وَصْفاً لـ ﴿كَلِمَةٍ﴾ ، لأَنَّه لا ذِكْرَ فيه مِنْ ﴿كَلِمَةٍ﴾ .

وقيل : بَلِ الوَقْفُ[٥] ﴿بَيْنَكُمْ﴾ ، ثُمَّ ٱبْتَدَأَ ، وقال : ﴿أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾[٦] أي : هِيَ ﴿أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ ، فأَضْمَرَ المُبْتَدَأَ[٧] .

٩ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تعالى : ﴿وَيَسْتَبْشِرُونَ بِٱلَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُواْ بِهِم مِّنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾[٨] [سورة آل عمران ٣/ ١٧٠] « أَنْ » جَرٌّ بَدَلٌ مِنَ « الذين » ، أي : ويَسْتَبْشِرُونَ بأَنْ لا خَوْفٌ على الذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا [بهم][٩] مِنْ خَلْفِهِمْ .

١٠ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تعالى : ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ﴾[١٠] [سورة آل عمران ٣/ ١٧٨] .

---

(١) معاني القرآن للأخفش ٢٢٣ ، وللفراء ١/ ٢٢٠ ، وإعراب القرآن ٢٠٢ ، والفريد ٢/ ٦٧ ـ ٦٨ ، والبحر ٢/ ٤٨٣ ، وكشف المشكلات ٢٣٧ والمصادر ثمة .

(٢) وهو قول الأخفش والفراء وأحد قولي النحاس وغيره .

(٣) في قياس مذهب أبي الحسن الأخفش في مسألة ارتفاع الاسم بالظرف ، انظر التعليق عليها في كشف المشكلات ١٣ ، وفيما سلف ٨٥٢ ح ٣ .

(٤) انظر منار الهدى ١/ ١٤٢ ، وكشف المشكلات والتعليق ثمة .

(٥) انظر منار الهدى ١/ ١٤٢ ، وكشف المشكلات والتعليق ثمة .

(٦) في صل ويق هنا وفيما يأتي : لا تعبدوا ، وهو خطأ .

(٧) أجازه النحاس ومن وافقه .

(٨) معاني القرآن للفراء ١/ ٢٤٧ ، وللزجاج ١/ ٤١٠ ، وإعراب القرآن ٢٢٥ ، والفريد ٢/ ١٦٩ .

(٩) زيادة من مو ويق .

(١٠) كشف المشكلات ٢٧٥ ، والاستدراك ١٦١ ، والإبانة ١٠٥ ـ ١٠٩ برقم ٣٥٩ والمصادر فيها .

فِيمَنْ قَرَأَ بِٱلتَّاءِ(١) يَكُونُ « أَنَّ » مَعَ ٱسْمِهِ وخَبَرِهِ بَدَلاً(٢) مِنَ ﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ ﴾ .

وقال الفَرَّاءُ(٣) : هُوَ كَقَوْلِه : ﴿ فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ أَن تَأْتِيَهُم بَغْتَةً ﴾ [سورة محمد ٤٧/١٨] ، « أَنْ » نَصبٌ بَدَلٌ مِنَ ﴿ ٱلسَّاعَةَ ﴾ . 581

= كما أَنَّ قَوْلَه : ﴿ لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِي ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ ﴾(٤) [سورة الممتحنة ٦٠/٨] جَرٌّ [142/2] بَدَلٌ مِنَ ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ .

= وكما أَنَّ قَوْلَه : ﴿ أَن تَوَلَّوْهُمْ ﴾ [سورة الممتحنة ٦٠/٩] بَعْدَهَا جَرٌّ [بَدَلٌ](٥) مِنَ ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ في قَوْلِه : ﴿ إِنَّمَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ ﴾ [٩] .

١١ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تعالى : ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ ﴾(٦) [سورة الأنعام ٦/ ٥٤] فِيمَنْ فَتَحَ « أَنَّ »(٧) يَكُونُ بَدَلاً مِنَ ﴿ ٱلرَّحْمَةَ ﴾ ، كأَنَّه : كَتَبَ رَبُّكُم على نَفْسِه أَنَّه مَنْ عَمِلَ منكم(٨) .

---

(١) وهو حمزة وحده من السبعة ، انظر السبعة ٢١٩ ـ ٢٢٠ ، والحجة ٣/ ١٠٧ ـ ١٠٨ ، وكشف المشكلات وغيره .

(٢) وهو قول الكسائي والفراء والزجاج وغيرهم ، انظر معاني القرآن للفراء ١/ ٢٤٨ ، وللزجاج ١/ ٤١٢ ، وإعراب القرآن ٢٢٧ ، والمصادر السالفة .

(٣) في معاني القرآن له ١/ ٢٤٨ . حكى معنى كلامه ، ولفظه : هو كقوله . . . على التكرير هل ينظرون إلا أن تأتيهم اهـ . وفي مو ويق : قال .

(٤) كشف المشكلات ١٢٤٠ ، ومعاني القرآن للزجاج ٥/ ١٢٥ ، وإعراب القرآن ٩٦٤ ، والفريد ٦/ ١٣٧ ـ ١٣٨ . وبعد الآية في يق : أن تبروهم .

(٥) زيادة من مو ويق .

(٦) الحجة ٣/ ٣١١ **ومنها سلخ الجامع** ما يأتي ذكره حتى قوله ٩٨٠ « في غير هذا الموضع » ، وهو ما في الأرقام ١١ ـ ١٦ ، وانظر معاني القرآن للأخفش ١٣١ ، ٣٠٠ ، وللزجاج ٢/ ٢٠٤ ، وإعراب القرآن ٣١١ ـ ٣١٢ ، والبسيط ٨/ ١٧٨ ، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٢٩١ ، وكشف المشكلات ٣٩٨ والمصادر ثمة ، وما سلف ٧١٢ في رقم ٣٢ ، وما يأتي ١٦٣٣ برقم ٧ .

(٧) وهم عاصم وابن عامر ونافع ، وكسر الباقون ، السبعة ٢٥٨ ، والحجة ، وكشف المشكلات .

(٨) بعده في صل : الرحمة لأنه من عمل منكم . وفي مو : كتب ربكم على نفسه الرحمة لأنه من عمل منكم [كذا] ، وفي يق : على نفسه ويجوز أن يكون كتب على نفسه الرحمة لأنه من عمل منكم كذا وما في المتن هو لفظ الحجة ، وكذا في كشف المشكلات .

وأَمَّا فَتْحُها بَعْدَ الفَاءِ[١] [مِنْ قَوْلِه][٢] ﴿ فَأَنَّهُۥ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴾ [٥٤] = فعَلَى أَنَّه أَضْمَرَ لَه خَبَراً[٣] ، تَقْدِيرُه : فَلَهُ أَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ، أي : فَلَهُ غُفْرَانُه = أَوْأَضْمَرَ[٤] مُبْتَدَأً يَكُونُ « أَنَّ » خَبَرَه[٥] ؛ كأَنَّه : فأَمْرُه أَنَّه غفُورٌ رَحِيمٌ[٦] .

١٢ ـ وعلى[٧] هذا التَّقْدِيرِ يَكُونُ الفَتْحُ في [قَوْلِ][٨] مَنْ فَتَحَ ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾[٩] [سورة التوبة ٩/ ٦٣] .

تَقْدِيرُه : فَلَهُ أَنَّ له نَارَ جَهَنَّمَ[١٠] . إِلا أَنَّ إِضْمَارَه هُنَا أَحْسَنُ[١١] ؛ لأَنَّ ذِكْرَهُ قَدْ جَرَى في صِلَةِ « أَنَّ » . 582

وإِنْ شِئْتَ [قَدَّرْتَ][١٢] : فأَمْرُه أَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ[١٣] ، فيكونُ خَبَرَ هذا

---

(١) وهي قراءة عاصم وابن عامر ، وكسر الباقون ، انظر المصادر في ٩٧٧ ح ٧ ـ ٨ .

(٢) زيادة من الحجة .

(٣) ذهب إلى إضمار الخبر فيه الأخفش وأبو حاتم والزجاج ومن وافقهم، ومنهم أبو عليّ في هذا الكلام المنقول من الحجة ومن تابعه، ومنهم الواحدي ومكّيّ وغيرهما ، ولم يرتضه المبرد ولا النحاس، انظر ما علقناه في كشف المشكلات .

(٤) في صل : وأضمر ، والصواب من مو ويق والحجة .

(٥) أجازه النحاس ومن وافقه ، وانظر كشف المشكلات .

(٦) أجاز إضمار المبتدأ فيه النحاس يحكيه عن « بعض النحويين » ، والتقدير عنده : فالذي له أنَّ الله غفور رحيم .

(٧) عن الحجة ٣/ ٣١٢ وهو عقب كلامه السالف برقم ١١ بلا فصل ، وانظر كشف المشكلات ٦٩٩ والمصادر ثمة ، وإعراب القرآن ٣٩٣ ، والفريد ٣/ ٢٨٨ .

(٨) من مو ويق والحجة .

(٩) انظر ما سلف ٤٧ برقم ٨٢ و٥٤٩ برقم ١٦ ، وما يأتي ٩٨٠ برقم ١٧ . و« فإنَّ » بفتح الهمزة قراءة جماهير قرأَة الأمصار ، والكسر قراءة شاذة ، انظر الفريد ٣/ ٢٨٩ ، والبحر ٥/ ٦٥ . وقيل في تأويل الفتح غير ما ذكر ، انظر كشف المشكلات والتعليق ثمة .

(١٠) انظر ما سلف هنا برقم ١١ ح ٣ .

(١١) أحسن من إضماره في قوله في آية سورة الأنعام ﴿ فأنَّه ﴾ [٥٤] .

(١٢) من مو ويق والحجة .

(١٣) انظر ما سلف هنا برقم ١١ ح ٥ .

المُبْتَدَأِ المُضْمَرِ[١] .

١٣ ـ ومِثْلُ[٢] البَدَلِ في هذا قَوْلُه : ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ ﴾[٣] [سورة الأنفال ٨/ ٧] المَعْنَى : وإِذْ يَعِدُكم اللهُ كَوْنَ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ . مِثْلُ قَوْلِه : ﴿ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ ﴾[٤] [سورة الكهف ١٨/ ٦٣] .

١٤ ـ ومِثْلُه قَوْلُه : ﴿ ۞ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ ﴾[٥] [سورة الأنفال ٨/ ٤١] أَي : فَلَهُ أَنَّ للهِ[٦] ، أَوْ : فأَمْرُه أَنَّ للهِ[٧] .

١٥ ـ ومِثْلُه قَوْلُه : ﴿ كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ ﴾[٨] [سورة الحج ٢٢/ ٤] أَيْ : فأَمْرُه أَنَّه يُضِلُّه[٩] .

١٦ ـ ومَنْ[١٠] ذَهَبَ في هَذِهِ الآيِ[١١] إلى أَنَّ [« أَنَّ »][١٢] التي بَعْدَ الفَاءِ

---

(١) للكلام فيه صلةٌ تأتي بعد ٧ أسطر برقم ١٦ .

(٢) **عن الحجة** ٣/ ٣١٢ ، وهو عقب كلامه السالف برقم ١٢ بلا فصل .

(٣) كشف المشكلات ٤٩٤ ، والاستدراك ١٦٢ والمصادر فيهما .

(٤) كشف المشكلات ٧٦٧ ، والاستدراك ١٦٢ والمصادر ثمة ، وما سلف ٦٦٥ برقم ٧٣ و٩٥٣ في رقم ٤٦ .

(٥) كشف المشكلات ٤٩٩ ، ٦٩٩ ، والإبانة ١٧٦ برقم ٨٥٢ . و« أنَّها » بفتح الهمزة قراءة جماهير القرأة ، وقرئ في الشواذ بالكسر ، انظر الفريد ٣/ ١٠٨ ، والبحر ٤/ ٤٩٩ .

(٦) وقيل في تأويل الفتح غير هذا .

(٧) في صل : أَنَّ اللهَ ، خطأ .

(٨) سيأتي ٩٨٢ برقم ٢١ والمصادر ثمة . وقرئ في الشواذ « فإنّ » بكسر الهمزة ، انظر الفريد ٤/ ٥٢٨ ، والبحر ٦/ ٣٥١ .

(٩) أو فله أنه يضله ، انظر الإغفال ٢/ ٤٢٢ ، والفريد ٤/ ٥٢٨ .

(١٠) **عن الحجّة** ٣/ ٣١٢ .

(١١) السالفةِ بالأرقام ١١ و١٢ و١٤ و١٥ . ولفظ الحجة « في هذه الآية » ، يريد آية سورة التوبة السالفة برقم ١٢ . وإنّما غيَّر الجامع لفظ أبي علي لأنه ذكر آيتي سورتي الأنفال والحج السالفتين برقمي ١٤ و١٥ ولم يذكرهما أبو علي في هذا الموضع من كلامه في الحجة .

(١٢) من مو ويق والحجة .

تَكْرِيرٌ ، أو بَدَلٌ(١) مِنَ الأُولى = لَمْ يَسْتَقِمْ قَوْلُه(٢) .

وذَلِكَ أَنَّ « مَنْ » لا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ للجَزَاءِ الجازِمِ الذي اللَّفْظُ عليه = أو تَكُونَ مَوْصُولَةً .

فلا يَجُوزُ أَنْ يُقَدَّرَ التَّكْرِيرُ مَعَ المَوْصُولَةِ ؛ لأَنَّه لَوْ كَانَتْ مَوْصُولَةً لَبَقِيَ 583 المُبْتَدَأُ بلا خَبَرٍ .

ولا يَجُوزُ ذَلِكَ في الجَزَاءِ الجَازِمِ ؛ لأَنَّ الشَّرْطَ يَبْقَىٰ بلا جَزَاءٍ .

فَإِذَا لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ ثَبَتَ أَنَّه على ما ذَكَرْنَا . على أَنَّ ثَبَاتَ الفَاءِ في قَوْلِهِ ﴿ فَأَنَّ لَهُۥ ﴾ [سورة التوبة ٩/ ٦٣] يَمْنَعُ مِنْ أَنْ يَكُونَ بَدَلاً . أَلا تَرَىٰ أَنَّه لا يَكُونُ بَيْنَ البَدَلِ والمُبْدَلِ منه الفَاءُ العاطِفَةُ ، ولا التي للجَزَاءِ ؟(٣) .

فإِنْ قُلْتَ : إِنَّها زَائِدَةٌ = بَقِيَ الشَّرْطُ بلا جَزَاءٍ ؛ فلا يَجُوزُ إِذاً تَقْدِيرُ [زِيَادَتِها](٤) هَهُنا ، وإِنْ جَاءَتْ [زائدةً](٥) في غَيْرِ هذا المَوْضِعِ(٦) . [143/1] .

١٧ ـ وأَمَّا قَوْلُه تعالى : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾(٧) [سورة التوبة ٩/ ٦٣] = فإِنَّ جَوابَ الشَّرْطِ مَحْذُوفٌ على ما تَقَدَّمَ(٨) .

---

(١) قوله « أو بدل » من الجامع لا من لفظ أبي علي ، وانظر مثل هذا في كشف المشكلات ٣٩٩ . وسيأتي ٩٨٣ في كلام أبي عليّ البدل وهو عنده غير التكرير ، وانظر الإغفال ٢/ ٤٤٩ .

(٢) مذهب الفراء والجرمي والمبرد ومن وافقهم أنها كررت توكيداً ، ومذهب سيبويه ومن وافقه أنها بدل ، انظر ما علقناه في كشف المشكلات ٩٢٤ ح ٧ ، والمصادر المذكورة ثمة ، والمصادر المذكورة فيما سلف ٩٧٧ ـ ٩٧٩ في الأرقام ١١ ـ ١٥ .

(٣) كشف المشكلات ٨٩٢ والمصادر ثمة ، وما يأتي ٩٨٣ برقم ٢١ .

(٤) من مو ويق والحجة .

(٥) من مو ويق والحجة .

(٦) انظر بعض مواضع زيادتها في كشف المشكلات ٢٦٠ ، ٢٧٩ ، ٣٤٧ ـ ٣٤٨ ، ٨٦٤ ، ١٣٤٧ ـ ١٣٤٨ . وانتهى ههنا ما نقله الجامع من الحجة ٣/ ٣١٣ وأوله ٩٧٧ .

(٧) سلف ٤٧ برقم ٨٢ و٥٤٩ برقم ١٦ و٩٧٨ برقم ١٢ .

(٨) ص ٤٧ برقم ٨٢ .

ومَنْ جَعَلَ « أَنَّ » بَعْدَ الفَاءِ بَدَلاً مِمَّا قَبْلَه = وَجَبَ أَنْ يُقدِّر زِيادَةَ الفاءِ(١) .

١٨ ـ وأَمَّا قَوْلُه : ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴾(٢) [سورة المؤمنون ٢٣/ ٣٥] = فالتَّقْدِيرُ(٣) : أَيَعِدُكم أَنَّ إِخْرَاجَكُم إذا مِتُّم . فيَكُونُ المُضَافُ مَحْذوفاً ، ويَكُونُ ظَرْفُ الزَّمَانِ خَبَراً ، ويَكُونُ ﴿ أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴾ بَدَلاً مِنَ الأُولَى(٤) .

ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبَرُ « أَنَّ » الأُولَى مَحْذُوفاً ، لِدَلالَةِ خَبَرِ الثَّانِيَةِ عليه ، والتَّقْدِيرُ : ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا ﴾ تُبعَثُونَ ؛ فحُذِفَ الخَبَرُ لِدَلالَةِ الثَّانِي عليه(٥) .

584

١٩ ـ وأَمَّا قَوْلُه : ﴿ فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ تُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ ﴾(٦) [سورة طه ٢٠/ ٦٦] فمَنْ(٧) قَرَأَ بالتَّاءِ(٨) = كانَ في ﴿ تُخَيَّلُ ﴾ ضَمِيرُ « العِصِيِّ » أو

---

(١) وهو مذهب سيبويه ، انظر ما سلف ، والتعليق على زيادة الفاء في كشف المشكلات ٨٩٢ .

(٢) سلف ١٤٤ برقم ١٧٣ و٧١٢ في رقم ٣٢ وانظر المصادر المذكورة في الموضعين .

(٣) وهو أحد تقادير أبي علي في البصريات ٦٦٨ ـ ٦٧١ في توجيه قول سيبويه إن أَنَّ الثانية بدل ، وانظر المسائل المنثورة ١٨١ ـ ١٨٢ ، والحجة ٢/ ٦١ ـ ٦٢ ، وما سلف .

(٤) انظر البصريات والمنثورة والحجة وغيرها .

(٥) حكي هذا التوجيه لقول سيبويه ـ وهو أولى ما قيل في تأويله ـ عن أبي عليّ ، نسبه إليه ابن برِّي في جواب المسائل العشر ١٠ في المسألة الأولى منه ، ونقلها منه السخاوي في سفر السعادة ٧٧٤ ـ ٧٨٨ ، ومن سفر السعادة نقلها السيوطي في الأشباه والنظائر ٣/ ٣٨١ ـ ٣٩٣ .
ولم أجد فيما طبع من آثار أبي علي هذا التوجيه لقول سيبويه ، ثم وجدته في البصريات ٦٧٢ ذكر هذا المعنى أثناء توجيه قول أبي الحسن من ارتفاع أَنَّ بالظرف ، قال أبو عليّ : و[أَنَّ] الأُولى لا يخلو خبرها من أن يكون . . . أو استغنى بما عاد عليه من الذِّكْر من إخراجكم اهـ .

(٦) كشف المشكلات ٨٣٧ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ١٨٢ ، وللزجاج ٣/ ٢٩٨ ، وإعراب القرآن ٥٤٣ ، والمحتسب ٢/ ٥٥ ، والفريد ٤/ ٤٣٢ ، والمصادر المذكورة في كشف المشكلات ، وما يأتي ١٠٢٤ برقم ٧ .

(٧) في النسخ : فيمن ، والصواب ما أثبت .

(٨) نسبت القراءة بالتاء إلى الحسن في إعراب القرآن ٥٤٣ ، وزاد ابن جني في المحتسب ٢/ ٥٥ نسبتها إلى عيسى بن عمر الثقفي .

« الحِبالِ » ، وتَكُونُ « أَنَّها » بَدَلاً مِنْ ذَلِكَ الضَّمِيرِ ، أي : تُخَيَّلُ إليه سَعْيُها[١] .

٢٠ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تَعالى : ﴿ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ ﴾[٢] [سورة سبأ ٣٤/ ١٤] ﴿أَن﴾ رَفْعٌ ، بَدَلٌ مِنَ ﴿ ٱلْجِنُّ ﴾ ، والتَّقْدِيرُ : فَلَمَّا خَرَّ تبَيَّنَ للإِنْسِ جَهْلُ الجِنِّ بالغَيْبِ ؛ أَي : لَمَّا خَرَّ تبَيَّنَ أَنْ لَوْ كانَ الجِنُّ ﴿ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ مَا لَبِثُوا۟ فِى ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ ﴾[٣] .

٢١ ـ وأَمَّا قَوْلُه : ﴿ كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ ﴾[٤] [سورة الحج ٢٢/ ٤] = فَقَوْلُه : ﴿أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ ﴾ رَفْعٌ بـ ﴿ كُتِبَ ﴾ ، و﴿مَن ﴾ شَرْطٌ ، و﴿تَوَلَّاهُ ﴾ في مَوْضِعِ الجَزْمِ بـ ﴿مَن ﴾ ، وقَوْلُه ﴿فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ ﴾ جَوابُ الشَّرْطِ[٥] .

وإِنْ شِئْتَ كانَتْ[٦] « مَنْ » مَوْصُولَةً ، و﴿تَوَلَّاهُ ﴾[٧] صِلَتُه ، وقَوْلُه : ﴿ فَأَنَّهُۥ﴾ دَخَلَتِ الفَاءُ في خَبَرِ ﴿مَن﴾ لأَنَّ المَوْصُولَةَ بِمَنْزِلَةِ الشَّرْطِ[٨] .

وفُتِحَتْ « أَنَّ » مِنْ قَوْلِه ﴿فَأَنَّهُۥ﴾ ؛ لأَنَّ التَّقْدِيرَ : فشَأْنُه أَنَّه يُضِلُّه ، فحُذِفَ

= ورويت عن ابن ذكوان عن ابن عامر ، انظر التبصرة للخياط ٣٧٥ ، وجامع البيان للداني ٣/ ١٣٥٧ ، والنشر ٢/ ٣٢١ ، ونسبت إلى ابن عامر بكماله في المبسوط ٢٩٦ ، والمختار ١/ ٥٥٠ . ولم يذكر هذا الحرف ابن مجاهد في السبعة ، فلم يتكلم عليه أبو علي في الحجة .

(١) تقدير الحبال قول أبي عبيد فيما حكاه النحاس ، واللفظان : العصي والحبال في المحتسب . وكون أَنَّ بدلاً ـ وهو قول ابن جني ـ أجازه الزجاج ومن وافقه .

(٢) كشف المشكلات ١٠٩٥ ، ٨٧١ ، وما سلف ١٤٥ برقم ١٧٨ .

(٣) وهو قول النحاس في إعراب القرآن ٦٨٩ ومن وافقه .

(٤) كشف المشكلات ٨٩١ ، ٦٩٩ ، والإغفال ٢/ ٤٢٠ ـ ٤٢٥ ، والفريد ٤/ ٥٢٨ ، وما سلف ٩٧٩ برقم ١٥ . والفتح قراءة جماهير قرأة الأمصار ، وقرئ في الشواذ بالكسر ، انظر البحر ٦/ ٣٥١ .

(٥) انظر ما تقدم ٩٧٩ برقم ١٥ .

(٦) في النسخ : كان ، والوجه ما أثبت .

(٧) في صل : تولى ، وأثبت ما في مو ويق .

(٨) انظر كشف المشكلات ١٩٥ ، ٣٤٧ ، وما سلف ٣٣٦ .

585

المُبْتَدأُ . [وقَدْ مَرَّ هٰذَا][١] .

وقَوْلُ مَنْ قال[٢] : إنَّ قَوْلَه : « أَنَّه يُضِلُّهُ »[٣] بَدَلٌ مِنْ ﴿أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ﴾ = كان خَطَأً ، لأنَّ الفَاءَ لا تَدْخُلُ بَيْنَ البَدَلِ والمُبْدَلِ مِنه[٤] .

وكذا قَوْلُ مَنْ قال[٥] هُوَ تَكْرِيرٌ للأَوَّلِ ؛ [لأنَّه][٦] لا تَدْخُلُ الفَاءُ بَيْنَ الاسْمَيْنِ[٧] .

٢٢ ـ وأما قَوْلُه : ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا﴾[٨] [سورة العنكبوت ٢٩/ ١ ـ ٢] = فَقَدْ قَالَ أَبُو إسْحَـٰقَ[٩] : [مَوْضِعُ][١٠] « أَنِ »[١١] الأُولَى نَصْبٌ ، اُسْمُ « حَسِبَ » [143/2] وخَبَرُه[١٢] . ومَوْضِعُ « أَنِ » الثَّانِيَةِ نَصْبٌ مِنْ جِهَتَيْنِ[١٣] :

---

(١) من يق ، وانظر ما سلف ٩٧٩ برقم ١٥ . وهذا تقدير أبي علي ومن وافقه . وقدره الأخفش عليٌّ فيما حكى عنه النحاس في إعراب القرآن ٥٦٣ : فالواجب أنّه .

(٢) وهم سيبويه ومن وافقه ، انظر كشف المشكلات ٩٢٤ ح ٧ ، وما سلف ٩٨٠ ح ٢ .
وردَّ أبو علي قول سيبويه في الإغفال ، وله في توجيهه في البصريات أقوال ، انظر ما علقناه فيما سلف ٩٨٠ح ٢ و٩٨١ح ٥ .

(٣) في صل : أنه من يضله ، خطأ .

(٤) انظر ما سلف ٩٨٠ برقم ١٦ ، وكشف المشكلات ٨٩١ .

(٥) وهم الفراء والجرميّ والمبرد ومن وافقهم، انظر كشف المشكلات ٩٢٤ ح٧، وما سلف ٩٨٠ ح٢ .

(٦) زيادة مني .

(٧) كشف المشكلات ٨٩١ ـ ٨٩٢ .

(٨) كشف المشكلات ١٠٣٥ والمصادر ثمة ، وما يأتي ١٠٦٩ في رقم ٩ .

(٩) الزَّجّاج في معاني القرآن له ٤/ ١٢٠ ، وعنه في الإغفال ٢/ ٥١٧ . **ومن الإغفال نقل الجامع** كلام أبي إسحق وما يأتي من كلام أبي عليّ .

(١٠) زيادة من معاني القرآن وعنه في الإغفال .

(١١) في صل : قال أبو إسحق إن أن ، وفي مو ويق : قال أبو إسحق أن الأولى ، فزدت لفظ « موضع » من المعاني وعنه في الإغفال .

(١٢) أي المصدر المؤول سدَّ مسدَّ مفعولي حسب .

(١٣) في صل : وجهين ، وأثبت ما في مو ويق ، وهو ما في المعاني والإغفال .

أَجْوَدُهُما : أَنْ تَكُونَ مَنْصُوبَةً بـ﴿ يُتْرَكُوٓاْ ﴾ ، فَيَكُونَ المَعْنَى : أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا لأَنْ يَقُولُوا ، وبأَنْ [يقولوا][١] ، فَلَمَّا حُذِفَ الحَرْفُ[٢] وَصَلَ ﴿ يُتْرَكُوٓاْ ﴾ إلى « أَنْ » فنُصِبَ .

ويَجُوزُ أَنْ تَكُونَ « أَنِ »[٣] الثَّانِيَةُ العَامِلُ فيها « حَسِبَ »[٤] ، كأَنَّ المَعْنَى على هَذَا ـ والله أعلم ـ : أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا ﴿ وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ﴾[٥] [٢] ، والأَوَّلُ أَجْوَدُ .

قال أَبُو عَلِيٍّ[٦] : لا يَكُونُ بَدَلاً ، لأَنَّه لَيْسَ هُوَ[٧] الأَوَّلَ ، ولا بَعْضَهُ ، ولا مُشْتَمِلاً عليه ، ولا يَسْتَقِيمُ حَمْلُه على وَجْهِ[٨] الغَلَطِ . ولا يَكُونُ صِفَةً ؛ لأَنَّ « أَنْ » لا يُوصَفُ بها شَيْءٌ في مَوْضِعٍ ، ولَمْ تُوصَفْ[٩] . فإذا كان تَعَلُّقُهُ
586 بالحِسْبَانِ لا يَصِحُّ ثَبَتَ تَعَلُّقُه بالتَّرك .

٢٣ ـ فأَمَّا قَوْلُه تعالى : ﴿ أَلَمْ يَرَوْاْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾[١٠] [سورة يسٓ ٣٦/ ٣١] ←

---

(١) من المعاني . وقوله « وبأن يقولوا » لم يقع في الإغفال . وفي مو ويق : أو أن يقولوا .

(٢) في صل : الجر ، والصواب من مو ويق والإغفال . وفي مطبوعة المعاني : حرف الخفض .

(٣) « أَن » ثابتة في الإغفال الرسالة ١١٨٤ وذكر محققها أنه سقط من بعض أصوله ، وليس في المطبوعة .

(٤) في مطبوعة المعاني : أحسب .

(٥) في صل : لا يؤمنون ، خطأ .

(٦) في الإغفال ٢/ ٥١٨ وحذف الجامع بعض كلامه .

(٧) ليس في الإغفال المطبوع ولا الرسالة .

(٨) هذا اللفظ ثابت في الإغفال الرسالة ١١٨٥ وذكر محققها أنه سقط من بعض أصوله ، وليس في المطبوعة .

(٩) في صل : ولم يوصف هو ، وأثبت ما في مو ويق والإغفال . وفي المطبوعة : لأن أَن لم يوصف بها شيء ولا في موضع ولم توصف اهـ وفي بعض نسخ الرسالة ١١٨٥ كما في المتن .

(١٠) كشف المشكلات ١١١٦ والمصادر ثمة ، والحجة ٥/ ٢٦٢ ، والتعليقة ٢/ ٢٤٥ ، والمسائل المنثورة ١٨١ .

= فزَعَمَ(١) سيبَوَيْهِ(٢) أَنَّ قَوْلَهم ﴿ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ بَدَلٌ مِنْ مَوْضِعِ ﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾(٣) .

فإِنْ(٤) قال قائلٌ : فـ « كَمْ »(٥) إِنَّما هِيَ ٱسْتِفْهَامٌ ، فكَيْفَ يُبْدَلُ منها ما لَيْسَ بٱسْتِفْهَامٍ ؟

= فإِنَّما ذلكَ لأَنَّ مَعْنَى « كَمْ » هَهُنا الخَبَرُ ، والمَعْنَى يَؤُولُ إِلى قَوْلِه : أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُم إِلَيْهم(٦) لا يَرْجِعُونَ .

ولا يَجُوزُ(٧) أَنْ يكُونَ بَدَلاً مِنْ « كَمْ » وَحْدَها ، لأَنَّ مَحَلَّ « كَمْ » نَصْبٌ بـ ﴿ أَهْلَكْنَا ﴾ وَلَيْسَ المَعْنَى : أَهْلَكْنا أَنَّهُم لا يَرْجِعُونَ ، لأَنَّ مَعْنَى ﴿ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ الاسْتِئْصَالُ ، ولا يَصِحُّ أَهْلَكْنا الاسْتِئْصَالَ(٨) .

وإِنَّما المَعْنَى : أَلَم يَرَوا ٱسْتِئْصالَهُم ، فهُوَ بَدَلٌ مِنْ مَوْضِعِ ﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ .

٢٤ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تعالَى : ﴿ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَٰتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَن تَطَـُٔوهُمْ ﴾(٩) [سورة الفتح ٤٨/ ٢٥] مَوْضِعُ « أَنْ » رَفْعٌ ؛ لأَنَّه بَدَلٌ مِنْ ﴿ رِجَالٌ ﴾ . 587
والمَعْنَى لَوْلا أَنْ تطَؤُوا رِجَالاً .

---

(١) في صل : وزعم ، وفي مو ويق : زعم ، والصواب ما أثبت .
(٢) الكتاب ١/ ٤٦٧ .
(٣) هذا ما فهمه أبو عليّ والسيرافي من كلام سيبويه في الآية . وتأول المبرد كلامه على أنها بدل من كَمْ وحدها ، وتابعه النحاس في إعراب القرآن ٧١٧ ، وهو أحد قولي الفراء في معاني القرآن له ٢/ ٣٧٦ ، وانظر ما علقناه في كشف المشكلات ١١١٦ ح ١٠ ، وما يأتي .
(٤) جميع ما يأتي أخذه بمعناه من شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ٣٥٣ ـ ٣٥٤ . وقوله : « بدل من . . . فإن » ليس في مو .
(٥) في صل : عن فكم ، بإقحام عن .
(٦) ليس في مو .
(٧) قوله : ولا يجوز إلخ ليس في مو .
(٨) صل : بالاستئصال ، والصواب ما أثبت . وأمّا « بالاستئصال » فهو من وجه آخر أجازه السيرافي وأجازه أبو علي أيضاً : أن يكون التقدير : بأَنَّهم .
(٩) شرح اللمع ٥٧١ ، وكشف المشكلات ١٢٥٤ والمصادر ثمة .

ولا تَعلُّقَ له بقَوْلِه : ﴿لَمْ تَعْلَمُوهُمْ﴾ ؛ لأَنَّ « أَنِ » النَّاصِبَةَ للفِعْلِ لا تَقَعُ بَعْدَ العِلْمِ ؛ وإنَّمَا تَقَعُ بَعْدَ العِلْمِ المُشَدَّدَةُ ، أَوِ المُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ ، كقَوْلِه : ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾(١) [سورة المزمل ٧٣/ ٢٠] ، وقَوْلِه : ﴿لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا﴾(٢) [سورة الجن ٧٢/ ٢٨] ، وكَقَوْلِه : ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾(٣) [سورة التوبة ٩/ ٦٣] ، وكَقَوْلِه : ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ﴾(٤) [سورة طه ٢٠/ ٨٩] ، وكَقَوْلِه : ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونُ فِتْنَةٌ﴾(٥) [سورة المائدة ٥/ ٧١] فِيمَنْ رَفَعَ(٦) .

٢٥ ـ ومِنَ البَدَلِ قَوْلُه تعالى في قِرَاءَةِ الكِسَائِيِّ(٧) : ﴿أَنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾(٨) [144/1] [سورة آل عمران ٣/ ١٩] هُوَ بَدَلٌ(٩) مِنْ ﴿أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [١٨]

588 أَي : شَهِدَ اللهُ أَنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللهِ الإِسْلامُ .

---

(١) كشف المشكلات ١٣٩٦ ، ٧٨٣ والمصادر فيه ، وما يأتي ١٢٩١ في رقم ٧ .

(٢) كشف المشكلات عرضاً ٧٨٣ ، ١٠٠١ ، ١٠٣٣ ، ١٣٩٧ .

(٣) سلف ٩٨٠ برقم ١٧ وما علقناه في ح ٧ ثمة .

(٤) شرح اللمع ٦٤٣ ، والكتاب ١/ ٤٤٠ ، ٤٨١ ، والمقتضب ٢/ ٣٢ و٣/ ٨ ، والحجة ٤/ ٢٤ ، ٤٣٨ و٥/ ٣١٥ و٦/ ٣٣٠ ، والشيرازيات ٢٤ ، والتعليقة ٢/ ١٨٢ ، وشرح الكتاب للسيرافي ٣/ ٢٧٢ ، ٤٠٤ ، وإعراب القرآن ٥٤٧ . ويرجعُ بالرفع قراءة جماهير القرأة ، وشذَّ نصبه عن أبي حيوة ، انظر الفريد ٦/ ٢٦٩ ، والبحر ٤/ ٤٤٧ .

(٥) كشف المشكلات ٣٦٦، ١٦٧ ، ٧٨٣ والمصادر المذكورة ثمة.

(٦) وهم أبو عمرو وحمزة والكسائي ، ونصب الباقون ، السبعة ٢٤٧ ، والحجة ٣/ ٢٤٦ ، وكشف المشكلات .

(٧) وحده ، السبعة ٢٠٢ ، والحجة ٣/ ٢٢ .

(٨) معاني القرآن للفراء ١/ ٢٠٠ ، وللنحاس ١/ ٣٧٠ ، وتفسير الطبري ٣/ ٢٧٦ ، والواحدي البسيط ٥/ ١١٤ ـ ١١٦ ، والقرطبي ٥/ ٦٦ ، والقطع والائتناف ٢١٨ ، وإيضاح الوقف ٢/ ٥٧٢ ، والفريد ٢/ ٢٧ ـ ٢٨ ، والبحر ٢/ ٤٠٧ ، والدر المصون ٣/ ٨٣ ، وكشف المشكلات ٢٢٠ والمصادر ثمة .

(٩) وهو قول ابن كيسان فيما حكى النحاس في المعاني ، ووافقه أبو عليّ وغيره . وانظر اعتراض أبي حيان هذا الوجه .

وجَوَّزَ[١] الكِسَائِيُّ أَنْ يَكُونَ على حَذْفِ الوَاوِ[٢] ، أي : وأَنَّ الدِّينَ ، فهُوَ مَحْمُول على أَنَّه لا إله إلا هُوَ[٣] .

٢٦ ـ ومِنَ البَدَلِ قَوْلُه تعالى : ﴿ كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَا مِنْ غَمٍّ ﴾[٤] [سورة الحج ٢٢/ ٢٢] ﴿ مِنْ غَمٍّ ﴾ بَدَلٌ مِنْ ﴿ مِنْهَا ﴾[٥] . و« الغَمُّ » مَصْدَرُ : غَمَمْتُه ، أي : غَطَّيْتُه ، ومنه قَوْلُه[٦] :

يَخَفْنَ الغَمَّ والْغَرَقَا[٧]

---

(١) قوله : وجوَّز إلخ ليس في مو .

(٢) في معاني القرآن للنحاس ١/ ٣٧٠ ، وعنه في تفسير القرطبي ٥/ ٦٦ : قال الكسائيُّ : أنصبهما جميعاً بمعنى : شهد الله أنَّه كذا وأَنَّ الدين عند الله الإسلام اهـ .

(٣) وقيل غير ذلك فيه .

(٤) كشف المشكلات ٨٩٩ والمصادر ثمة ، وغرائب التفسير ٢/ ٧٥٥ ، والتبيان ٩٣٦ ، والفريد ٢/ ٥٤٢ ، والدر المصون ٨/ ٢٥٠ ـ ٢٥١ .

(٥) انظر المصادر السالفة . وهذا قول متكلَّف ، والظاهر أَنَّ مِن في قوله ﴿ مِنْ غَمٍّ ﴾ للسَّبب ، والفعل عامل في الحرفين لاختلاف معنييهما ، وانظر تفسير الطبري ١٦/ ٤٩٨ ، والقرطبي ١٤/ ٣٤٥ ، ومجمع البيان ٧/ ١٤٩ .

(٦) وهو زُهَيْر بنُ أبي سُلْمَىٰ ، ديوانه ق ٢/ ١٦ ص ٤٤ (صنعة ثعلب) . وهو في الحيوان ٥/ ٥٣٣ ، وعيون الأخبار ٢/ ٦٣٩ ، واللسان (ش ر ب ، ط ح ل) .

(٧) البيت بتمامه :

يَخْرُجْنَ مِنْ شَرَبَاتٍ مَاؤُهَا طَحِلٌ ... على الجُذُوعِ يَخَفْنَ الغَمَّ والْغَرَقَا

يَخْرُجْنَ : نون جمع الإناث للضَّفادع التي تَحْبُو في جَدْوَل المذكورة في البيت الذي قبلَه . شَرَبَات : جمع شَرَبَة ، وهي حِياضٌ تُحفَر في أُصُول النَّخل . . . يقول : مُلِئ على الضفادع ذلك الشَّرَبُ حتَّى خرجت فصَعِدَتْ على جذوع النخل . يَخَفْنَ الغَمَّ : ظنَّ [زهير] أَنَّ خروجَها مخافة الغَمِّ ولم يَدْر . طحِلٌ : قد ٱخْضَرَّ مما يُصَبُّ فيه الماءُ ، وقيل : كَدِرٌ ، عن الأَثْرَم . وقال : لم يُرِدْ أنها تغرق إنَّما أراد كثرةَ الماءِ ، عن الديوان صنعةِ ثعلب . وانظر توجيه قوله « يَخَفْنَ الغَمَّ والغرقا » والانتصار له ودفع الغلط عنه في العمدة ٢/ ١٠١٣ (ط. شعلان) ، وديوان زهير (صنعة الأعلم) ص ٧٢ .

وفي صل ومو : الخفن محرفاً . وقوله ومنه قوله حتى قوله ٩٨٨ س٢ وغمرهم = ليس فيها .

وهذا مَعْنَى قَوْلِه : ﴿وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾(١) [سورة الأعراف ٧/ ٤١] أي : قد غَمَّهُم العَذَابُ وغَمَرَهُم .

٢٧ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تعالى : ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ ﴿٢٤﴾ أَنَّا صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ﴾(٢) [سورة عبس ٨٠/ ٢٤ ـ ٢٥] فِيمَنْ فَتَحَ ﴿أَنَّا﴾(٣) أَبْدَلَه مِنَ المَجْرُورِ قَبْلَه .

٢٨ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تعالى : ﴿ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ﴾(٤) [سورة البقرة ٢/ ٦١] ﴿ذَٰلِكَ﴾ الثَّاني بَدَلٌ من ﴿ذَٰلِكَ﴾ الأَوَّلِ(٥) .

ولا يَكُونُ ﴿بِمَا عَصَوا۟﴾ بَدَلاً(٦) مِنْ قَوْلِه ﴿بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟﴾ [٦١] لأَنَّ العِصْيَانَ أَعَمُّ مِنْ كُفْرِهِم ، لِقَوْلِهِ : ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ وَكُفْرِهِم بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَقَتْلِهِمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ﴾ ، ﴿وَأَخْذِهِمُ ٱلرِّبَوٰا۟ وَقَدْ نُهُوا۟ عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ﴾(٧) [سورة النساء ٤/ ١٥٥ ـ ١٦١] ، ولا تَقُولُ(٨) : مَرَرْتُ بزَيْدٍ رَجُلٍ خِلافَ ٱلْمَرْأَةِ(٩) . 589

---

(١) تفسير الطبري ١٠/ ١٩٦ ، وغيره .

(٢) كشف المشكلات ١٤٣٠ .

(٣) وهم عاصم وحمزة والكسائي ، السبعة ٦٧٢ ، والحجة ٦/ ٣٧٨ ، وكشف المشكلات .

(٤) سياق التلاوة : ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ﴾ . تفسير الطبري ٢/ ٣١ ، والبسيط ٢/ ٥٩٦ ، والفريد ١/ ٢٧٧ ، والدر المصون ١/ ٣٩٩ ، ٤٠٣ .

(٥) وهو قول الطبري ومن وافقه . وقيل ذلك الثاني ليس بردٍّ على ذلك الأول ولا هو تكرير له ، فالأول إشارة إلى ضرب الذلة والمسكنة والغضب ، والثاني إشارة إلى الكفر والقتل بعصيانهم ، كما في البسيط ، وانظر المصادر السالفة .
وفي صل : من ذلك الأولى .

(٦) في صل : بدل ، والصواب من مو .

(٧) كشف المشكلات ٣٣٠ والمصادر ثمة ، والفريد ٢/ ٣٧٠ ـ ٣٧٧ .

(٨) كان في النسخ : وقتلهم وأكلهم الربا ولا تقول ، وهو خطأ ، وأثبت لفظ التلاوة في الآيتين ، وهو يريد الآي ١٥٥ ـ ١٦١ .

(٩) يقال : مررت برجلٍ زيدٍ لما فيه من الفائدة في البيان والتفسير بعد الإبهام ، ولا يقال : مررت بزيدٍ رجلٍ لأنه لا فائدة في الإبهام بعد التفسير ، كما في شرح الكافية ١/ ٢/ ١٠٧٥ ـ ١٠٧٦ ، ١٠٨٣ ـ ١٠٨٤ ، وانظر همع الهوامع ٥/ ٢١٨ . =

٢٩ ـ وقال الله تعالى : ﴿ وَٱجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ ﴾[١] [سورة إبراهيم ٣٥/١٤] فـ « أَنْ » بَدَلٌ مِنَ « الياءِ » والمَعْطُوفِ عليه . وقَدْ قال سِيبَوَيْهِ[٢] : « مَرَرْتُ بِي ٱلْمِسْكِينِ = لا يَجُوزُ » . وجازَ هذا ؛ لأَنَّه بَدَلُ ٱشْتِمَالٍ .

هكذا[٣] زَعَمَ شَارِحُكم[٤] ، ولَيْسَ بمُسْتَقِيمٍ . والتَّقْدِيرُ : وٱجْنُبْنِي وبَنِيَّ مِنْ أَنْ نَعْبُدَ الأَصْنَامَ ، أي : مِنْ عِبَادَةِ الأَصْنَامِ ، فـ « أَنْ » مَفْعُولٌ ثانٍ تَعَدَّى إليه الفِعْلُ بالجَارِّ[٥] .

٣٠ ـ وقال : ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱجْتَنَبُوا۟ ٱلطَّـٰغُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا ﴾[٦] [سورة الزمر ١٧/٣٩] ، فـ ﴿ أَن يَعْبُدُوهَا ﴾ بَدَلٌ مِنَ ﴿ ٱلطَّـٰغُوتَ ﴾ .

٣١ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تعالى : ﴿ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَـٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ﴾[٧] [سورة المائدة ٣٨/٥] ﴿ نَكَـٰلًا ﴾ بَدَلٌ مِنَ الـ « جزاء » .

ولا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ بَدَلٍ ؛ لأَنَّ الفِعْلَ الوَاحِدَ لا يَعْمَلُ في ٱسْمَيْنِ كُلٌّ

= فإن وصفت النكرة جاز ، تقول : مررتُ بزيدٍ رجلٍ صالحٍ ، انظر شرح اللمع للجامع ٥٦٨ ، ولابن برهان ٢٣٣ ، ولابن الخبَّاز ٢٧٤ ـ ٢٧٦ ، وشرح المفصل ٦٨/٣ ، والارتشاف ١٩٦٢/٤ ، والمقتضب ٢٧٣/٣ ، والخصائص ١٦٦/١ .

(١) إعراب القرآن ٤٦٧ ، والدر المصون ١١١/٧ .

(٢) الكتاب ٢٥٦/١ وعبارته : فإذا قلت : بي المسكينَ كان الأَمرُ أو بكَ المسكينَ مررتُ = فلا يحسنُ فيه البدلُ اهـ وانظر المصادر التي ذكرناها في التعليق على هذه المسألة في كشف المشكلات ٣٨٧ ح ٢ و١٠٧٣ . ويجوز في المسكين النصب والرفع بما نصَّ عليه سيبويه . هذا مذهب البصريين ، وأجاز الأخفش وجه البدل ، وعزي ذلك إلى الكوفيين ، انظر ما علقناه في كشف المشكلات ، وانظر ما يأتي ٩٩٣ .

(٣) قوله : هكذا إلخ ليس في مو .

(٤) أي شارح أهل أصبهان ، يعني ابن بحر الأصبهاني أظن ، ولم ينته إلينا مُصَنَّفُه في التفسير ولا نقل كلامه فيه ههنا أحد عرفته . وفي يق : شيخكم .

(٥) والمصدر من أن والفعل منصوب أو باقٍ على جرِّه على المذهبين في مثله ، انظر ما علقناه فيما سلف ١٨٧ ح ٩ .

(٦) كشف المشكلات ١١٦١ والمصادر ثمة ، وما يأتي ١٣١٠ برقم ٥ .

(٧) كشف المشكلات ٣٥٠ والمصادر ثمة .

واحِدٍ منهما مَفْعُولٌ له(١) .

٣٢ ـ ومن ذلك قوله : ﴿ وَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰذِبُونَ ۝١٠٥ مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ

590 بَعْدِ إِيمَـٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ ﴾(٢) [سورة النحل ١٦/ ١٠٥ ـ ١٠٦] .

قال أَبُو عَلِيٍّ(٣) : لا يَكُونُ ﴿ مَنْ أُكْرِهَ ﴾ اسْتِثْنَاءً مِنْ قَوْلِه : ﴿ مَن كَفَرَ ﴾ لأنَّه مُفْرَدٌ(٤) . فإذاً ﴿ مَن ﴾ بَدَلٌ ؛ وتَقْدِيرُه : أُولئك مَنْ كَفَرَ إلا مَنْ أُكْرِهَ(٥) .

---

(١) انظر التعليق على المسألة في كشف المشكلات ٣٥٠ ح ٢ والمصادر ثمة .
وظاهر كلام الزجاج في معاني القرآن له ٢/ ١٤١ ، والنحاس في إعراب القرآن ٢٨٦ متابعاً له جواز نصبه على أنه مفعول له ، ثم تابعه الزمخشري في الكشاف ١/ ٦٦٥ ، وعنه في الفريد ٢/ ٤٣٩ ، فردَّه أبو حيان في البحر ٣/ ٤٨٤ ، فتعقَّبه تلميذه السمين في الدر المصون ٤/ ٢٦٤ ـ ٢٦٥ فلم يأت بشيء .

(٢) كشف المشكلات ٦٩٧ والمصادر ثمة ، ومعاني القرآن للأخفش ٤١٨ ، وللزجاج ٣/ ١٨٣ ، وللنحاس ٤/ ١٠٧ ، وإعراب القرآن ٤٨٦ ، وتفسير الطبري ١٤/ ٣٧١ ـ ٣٧٥ ، والواحدي البسيط ١٣/ ٢٠٧ ـ ٢٠٨ ، والقرطبي ١٢/ ٤٣٢ ، ومجمع البيان ٦/ ٢٣٣ ، وزاد المسير ٧٩٥ ، والفريد ٤/ ١٤٧ ، والبحر ٥/ ٥٤٠ ، والدر المصون ٧/ ٢٨٨ .

(٣) لم أصب كلامه فيما طبع من آثاره ، ولعله في تذكرته .

(٤) ظاهر كلامه أنَّ ﴿ مَن كَفَرَ ﴾ بدل مما قبله وهو قوله ﴿ ٱلْكَـٰذِبُونَ ﴾ ، وهو قول شيخه الزجاج ، وغلَّط الطبريُّ قائلَه بحقّ .

(٥) كذا قال ! ولم يتكلم أبو إسحٰق في ﴿إلا من أكره﴾ .
وإن كان ﴿من كفر﴾ مفرداً بزعمه فكيف قدَّره : أولئك من كفر ؟ وأولئك إشارة إلى الجماعة ! وإنَّما زعم أنه مفرد لِما روي عن أكثر أهل التفسير أَنَّ الآية نزلت في عمَّار بن ياسر ، فجعله المعنيّ بمن كفر ومن أكره ، وعليه لا يصح الاستثناء ، فزعم أنه بدل ، وأنَّى له بوجه البدل ولم يتقدم « إلا » نفيٌ ولا شبهه ؟
والصَّحيحُ والظاهرُ أَنَّ الآية عامَّةٌ فيمَنْ أُكره وإنْ كانت قد نزلت في عمَّار ، فلا اعتبار لخصوص السَّبب مع عُمُوم اللَّفْظ ، و« إلا من أكره » استثناء من قوله ﴿ مَن كَفَرَ ﴾ ، وانظر فتح القدير للشوكاني ٣/ ٢٣٥ ، والمصادر السالفة . على أنَّ الطبريَّ قال : وذُكِرَ أَنَّ هٰذِهِ الآية نزلتْ في عمَّار بْنِ ياسر وقومٍ كانوا أَسلموا ، ففتَنَهم المشركون عن دينهم ، فَثَبَتَ على الإسلام بعضُهم وٱفتتن بعضٌ اهـ .

٣٣ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تعالى : ﴿ جَنَّٰتِ عَدۡنٍ ٱلَّتِي وَعَدَ ﴾(١) [سورة مريم ١٩/ ٦١] بَدَلٌ مِنْ ﴿ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ ﴾ [٦٠] .

وإنْ شِئْتَ كانَ نَصْباً على المَدْحِ(٢) .

٣٤ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه : ﴿ ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيۡرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُۗ ﴾(٣) [سورة الحج ٢٢/ ٤٠] أي : لَكِنْ [144/2] أُخْرِجُوا بهذا القَوْلِ(٤) . والمَعْنَى : أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ يَجِبُ على الكُفَّارِ إِخْرَاجُهُم [به](٥) ، ولَيْسَ ببَدَلٍ مِنْ ﴿ حَقٍّ ﴾(٦) ، لِفَسَادِ المَعْنَى ، إِذْ لا يُوضَعُ مَوْضِعَ ﴿ حَقٍّ ﴾(٧) .

٣٥ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تعالى : ﴿ طَوَّٰفُونَ عَلَيۡكُم بَعۡضُكُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۚ ﴾(٨) [سورة

---

(١) كشف المشكلات ٧٩٦ والمصادر ثمة ، وغرائب التفسير ١/ ٧٠٢ ، والكشاف ٣/ ٢٨ ، والفريد ٤/ ٣٧٦ ، والدر المصون ٧/ ٦١٠ .

(٢) ذكر هذا الوجه في الفريد .

(٣) كشف المشكلات ٩٠٩ والمصادر ثمة ، والبسيط ١٥/ ٤٢٧ ، والكشاف ٣/ ١٦٠ ، والفريد ٤/ ٥٦٣ ، والدر المصون ٨/ ٢٨٢ ـ ٢٨٣ .

(٤) هذا لفظه ههنا ، وفي كشف المشكلات : لكن بقولهم ربنا الله ، كذا وقع باستعمال « لكن » في هذا الوجه وجه البدل ، وهو ـ أعني لكن ـ يقع في تقدير مَنْ مذهبُه أَنَّ أنْ في موضع نصب على الاستثناء المنقطع أي لكن قولَهم ، وهو مذهب سيبويه في الكتاب ١/ ٣٦٦ ، وهو أحد قولي الفراء في معاني الفراء له ٢/ ٢٢٧ ومن وافقهما ، ولفظ سيبويه : أي ولكنهم يقولون : ربنا الله .
ووقع في البسيط في تقديره على مذهب سيبويه : لكن بأَن يقولوا ، وهو تخليط .
وأَما تقديره : إلا بأنْ يقولوا أي إلا بقولهم على أنه بدلٌ من « غير الحق » فهو مذهب الزجاج في معاني القرآن له ٣/ ٣٤٩ وأحد قولي الفراء ، والنحاس في إعراب القرآن ٥٧٠ ومن وافقهم ، ودفعه بحق الشيخ أبو حيان في البحر ٦/ ٣٧٤ لأن البدل لا يكون إلا إذا سبقه نفي أو نهي أو استفهام بمعنى النفي إلخ كلامه .

(٥) زيادة مني .

(٦) جعله بدلاً منه الزمخشري ومن تابعه ، فأَفسده أبو حيان .

(٧) فلو وضع موضعه لكان التقدير : بغير إلا أن يقولوا ، أو بغير غير أن يقولوا إذا قدرت إلا بغير ، وكلاهما لا يصح ، انظر البحر والدر .

(٨) سلف ٣٧١ برقم ٨٠ .

النور ٥٨/٢٤] أي : أَنْتُم طَوَّافُونَ[1] . و﴿ بَعْضُكُمْ ﴾[2] بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيرِ في « طَوَّافِينَ » ، أي : أَنْتُمْ يَطُوفُ بَعْضُكم على بَعْضٍ .

و« على » يَتَعَلَّقُ بـ « الطَّوَافِ » . وحَمَلَه الطَّبَرِيُّ[3] على « مِنْ » ، أي :
591 بَعْضُكم مِنْ بَعْضٍ . وقَدْ تَقدَّمَ هذا بأَتَمَّ مِنْ هذا[4] .

٣٦ ـ وأَمَّا قَوْلُهُ تَعالَىٰ : ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ ﴾[5] [سورة الأحزاب ٢١/٣٣] لا يَكُونُ اللامُ في ﴿ لِّمَن ﴾ بَدَلاً[6] مِنَ اللامِ في ﴿ لَكُمْ ﴾ . أَلا تَرَى أَنَّهُ لَمْ يُجزْ[7] : « بِكَ المِسْكِينِ كانَ الأَمْرُ ، وبي المِسْكِينِ » ، لَكِنْ يَكُونُ صِفَةً لـ ﴿ أُسْوَةٌ ﴾[8] .

ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقاً بـ ﴿ حَسَنَةٌ ﴾[9] ، أي : حَسُنَتْ لهم ؛ كَقَوْلِكَ : حَسُنَتْ بهم .

٣٧ ـ ومِثْلُه : ﴿ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ ﴾[10] [سورة الأنعام ١٢/٦] بعد قوله ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ ﴾ [١٢] لا يكُونُ البَدَلُ[11] .

---

(١) وهو تقدير فاسد ، انظر التعليق فيما سلف ، وكشف المشكلات ٩٦٤ .

(٢) انظر ما سلف ٣٧١ .

(٣) لم أجد ما نسبه إليه في كتابه ، والذي في تفسير الطبري ٣٥٧/١٧ : أي هم طوافون اهـ وحكى الجامع فيما سلف ٣٧٤ هذا القول بغير نسبة ثمة .

(٤) في ص ٣٧١ ـ ٣٧٥ برقم ٨٠ . وقوله وقد إلخ ليس في مو . وموضع بأتم من هذا مبيَّض في يق .

(٥) كشف المشكلات ١٠٧٣ والمصادر ثمة ، والبسيط ٢١٤/١٨ ، والتبيان ١٠٥٥ ، والفريد ٢٤٩/٥ ، والدر المصون ١٠٨/٩ ـ ١٠٩ .

(٦) ظاهر كلام الفراء في معاني القرآن ٣٣٩/٢ كأنه يجيز هذا الوجه ، وصرَّح بنسبته إليه صاحب البسيط ، وهو مردود بما يأتي هنا وما في كشف المشكلات ، والتعليق ثمة .

(٧) أي سيبويه ، انظر ما سلف ٩٨٩ ونقلنا في ح ٢ ثمة عبارته .

(٨) في صل : صفة للأسوة .

(٩) وقيل غير ذلك .

(١٠) شرح اللمع ٥٦٩ ، وكشف المشكلات ٣٨٦ والمصادر ثمة .

(١١) بعده في صل بياض بقدر كلمة أو كلمتين ، وليس في مو ويق بياض . والكلام ظاهره أنّ ﴿الذين﴾ لا يكون بدلاً من الكاف والميم في ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ ﴾ .

وجَوَّزَ الأَخْفَشُ كَوْنَه بَدَلاً[(١)] ؛ ولَيْسَ بالصَّحِيحِ[(٢)] .

٣٨ ـ وأَمَّا قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ وَلَوْلَآ أَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا ﴾[(٣)] [سورة الزخرف ٤٣/٣٣] = فقَوْلُه : ﴿ لِبُيُوتِهِمْ ﴾ بَدَلٌ مِنْ قَوْلِه : ﴿ لِمَن يَكْفُرُ ﴾ وكَرَّرَ اللامَ كما تَقَدَّمَ [في][(٤)] الآيِ الأُخَر .

٣٩ ـ وأَمَّا قَوْلُه : ﴿ قَالَتْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُاْ إِنِّىٓ أُلْقِىَ إِلَىَّ كِتَٰبٌ ﴾ [سورة النمل ٢٧/٢٩] إِلى قَوْلِه : ﴿ أَلَّا تَعْلُواْ عَلَىَّ ﴾[(٥)] [٣١] = فقَدْ زَعَمُوا[(٦)] أَنَّ قَوْلَه : ﴿ أَلَّا تَعْلُواْ ﴾ بَدَلٌ[(٧)] مِنْ قَوْلِه : ﴿ كِتَٰبٌ ﴾ ، والتَّقْديرُ : إِنِّي أُلْقِيَ إِلَيَّ أَنْ لا تَعْلُوا عَلَيَّ . 592

واْضطَرَبَ كَلامُ أَبي إِسْحَٰقَ[(٨)] في هَذَا ، فزَعَمَ أَنَّ التَّقْدِيرَ : إِنِّي أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتَابٌ بأَنْ لا تَعْلُوا عَلَيَّ ، أي : كُتِب إِليَّ بأَنْ لا تَعْلُوا عَلَيَّ[(٩)] .

وهَذَا الكَلامُ مِنْهُ مُحْتَمِلٌ :

إِنْ عَنَى أَنَّ قَوْلَه : ﴿ أَلَّا تَعْلُواْ عَلَىَّ ﴾ مُتعَلِّقٌ بنَفْسِ قَوْلِه ﴿ كِتَٰبٌ ﴾ = فهُوَ خَطَأٌ ؛ لأَنَّ « كِتَاباً » مَصْدَرٌ ، وقَدْ وُصِفَ بِقَوْلِه : ﴿ كَرِيمٌ ﴾ ، فلا يَبْقَى مِنْ صِلَتِهِ شَيْءٌ بَعْدَ كَوْنِهِ مَوْصُوفاً[(١٠)] .

---

(١) في معاني القرآن له ٢٩٣ .

(٢) رَدَّ المبرِّد قول الأخفش فيما حكاه النحاس في إعراب القرآن ٣٠٦ ، قال : وزعم أبو العباس أنَّ هذا القول خطأٌ ؛ لأنَّه لا يُبْدَل من المخاطِب ولا المخاطَب ، لا يقال : مررت بك زيدٍ ولا مررت بي زيدٍ ؛ لأنَّ هذا لا يُشْكِل فيُبَيَّنَ اهـ وانظر كشف المشكلات . وفي يق وليس بصحيح .

(٣) كشف المشكلات ١٢٠٩ والمصادر ثمة ، والفريد ٥/ ٥٥٢ .

(٤) زيادة من مو ويق .

(٥) كشف المشكلات ١٠٠٨ والمصادر ثمة ، وما يأتي ١٥٤٨ برقم ١١ .

(٦) أي النَّحويون ، وانظر القطع والائتناف ٥٣٦ ـ ٥٣٧ .

(٧) وهو قول الأخفش بما نصَّ النحاس في القطع ، وأحد قولي الفراء في معاني القرآن له ٢/ ٢٩١ ـ ٢٩٢ ، وأحد أقوال الزجاج في معاني القرآن له ٤/ ٩٠ ، والنحاس في إعراب القرآن ٦٢٤ .

(٨) في معاني القرآن له ٤/ ٩٠ .

(٩) عبارة أبي إسحق في مطبوعة كتابه : فأَمَّا ﴿ أَلَّا تَعْلُواْ عَلَىَّ ﴾ فيجوز أن يكون أَنْ في موضع رفع وفي موضع نصب . فالنصبُ على معنى كتابٌ بأَنْ لا تعلو علي ، أي كُتِبَ بتَرْكِ العُلُوِّ . . . إلخ كلامه .

(١٠) لأنه يكون فصلًا بين الصلة والموصول ، وهما المصدر ومعموله بالصفة وهو غير جائز ، انظر التعليق على المسألة في كشف المشكلات ١٣٦ و٨٣٠ ، و١٠٠٩ .

وإِنْ أَرَادَ أَنَّ « كِتَاباً » دَلَّ على « كُتِبَ » ، و [أَنَّ][١] ﴿ أَلَّا تَعْلُوا عَلَيَّ ﴾ مُتَعَلِّقٌ بـ « كُتِبَ » الذي دَلَّ عليه ﴿ كِتَٰبٌ ﴾ = فَهُوَ وَجْهٌ[٢] .

وسَهَا الفارِسُ[٣] عَنْ هذا الكَلام في « الإِغْفَالِ »[٤] .

وأَمَّا قَوْلُه تعالى : ﴿ إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ [سورة النمل ٢٧/ ٣٠] = فَاعْتِرَاضٌ بَيْنَ البَدَلِ والمُبْدَلِ منه[٥] .

٤٠ ـ وأَمَّا قَوْلُه[٦] تعالى : ﴿ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَّا دَمَّرْنَٰهُمْ ﴾[٧] [سورة النمل ٢٧/ ٥١] فِيمَنْ فَتَحَ[٨] = فَإِنَّهُ [145/1] يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُ ﴿ أَنَّا ﴾ رَفْعاً بَدَلاً مِن اسْمِ « كان » ، والتَّقْدِيرُ : فَانْظُرْ كَيْفَ كانَ تَدْمِيرُنا إِيَّاهُم[٩] .

ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ على تَقْدِيرِ : هُوَ أَنَّا دَمَّرْنَاهُم[١٠] .

ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ على تَقْدِيرِ : لأَنَّا دَمَّرْنَاهُم[١١] . 593

ولا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلاً مِنْ ﴿ كَيْفَ ﴾ ؛ لأَنَّهُ لا حَرْفَ اسْتِفْهَامٍ مَعَه[١٢] .

---

(١) زيادة من يق .

(٢) لعلَّ هٰذا ما أراد أبو إسحٰق . .

(٣) أَبو عليٍّ فارس الصِّناعة ، انظر ما سلف ٤١ ح ٦ و٦٧ ح ١ وغيرهما .

(٤) فسكت عنه ولم يتكلَّم فيه .

(٥) هذا كلام مؤَخَّر عن موضعه ، والوجه أن يكون مقدَّماً ، وحقُّه أن يكون عقب ذكره فيما سلف ٩٩٣ س ٧ أنَّ ﴿ أَلَّا تَعْلُوا عَلَيَّ ﴾ بدل من كتاب .

(٦) قوله : وأَمَّا قوله حتى آخر الباب = لم يقع في مو .

(٧) كشف المشكلات ١٠١٤ والمصادر ثمة، والحجة ٥/ ٣٩٦ ومنه أخذ الجامع ما يأتي من كلام فيه.

(٨) وهم عاصم وحمزة والكسائي ، السبعة ٤٨٣ ـ ٨٤٨ .

(٩) وهو أحد أقوال الفراء في معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٩٦ ، وأجازه النحاس في إعراب القرآن ٦٢٧ ، وغيره . وفي صل : انظر كيف ، وأثبت ما في يق .

(١٠) كان في صل : فهو ، والصواب ما أثبت من يق والحجة .

(١١) وأجازه النحاس وغيره .

(١٢) أجازه الفراء ، وردَّه النحاس وغيره بما ذُكر في المتن ، وانظر كشف المشكلات والتعليق ثمة .

ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿ كَيْفَ ﴾ ظَرْفاً(١) لِـ ﴿ كَانَ ﴾(٢) ، ويَكُونَ ﴿ عَٰقِبَةُ ﴾ اسْمَ ﴿ كَانَ ﴾ ، و﴿ أَنَّا دَمَّرْنَٰهُمْ ﴾ خَبَرَهُ(٣) .

وقَدْ ذَكَرْنا هذا في « البَيَانِ »(٤) .

٤١ ـ وأَمَّا قَوْلُه : ﴿ ثُمَّ كَانَ عَٰقِبَةَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔوا۟ ٱلسُّوٓأَىٰٓ أَن كَذَّبُوا۟ ﴾(٥) [سورة الروم ٣٠/ ١٠] = فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ على تَقْدِيرِ : هي أَنْ كَذَّبُوا(٦) ؛ وعلى تَقْدِيرِ : لأَنْ كَذَّبُوا(٧) .

---

(١) بسط التعليق على تسمية « كيف » ظَرْفاً في كشف المشكلات ٧٧٠ ح ٨ ، وبقية الخاطريات (الحصائل ٣/ ١٩٠) ، وانظر الفريد ٥/ ١٠١ ـ ١٠٢ .

(٢) أن يكون «كيف» في موضع الحال، والعامل فيه «كان» الناقصة = أَحَدُ وجهين في العامل فيه أجازهما أبو علي ومن وافقه فيمن أجاز تعليق الجار والمجرور بـ«كان»، وبسط التعليق على المسألة في كشف المشكلات ٥٣٠ ح٣ والمصادر ثمة، وزد الشيرازيات ٢٢، والغرَّة ٢٨٩، والمصباح ١/ ٢٤٢، وهذا الموضع من الحجَّة ٥/ ٢٩٧، وانظر ما سلف ٤٧ برقم ٨١ و١٦٣ برقم ٢١٧ و٤٨٥ برقم ١٢ .
وأجاز أبو عليّ أن يكون العامل في « كيف » ما في الكلام من الدلالة على الفعل ، قال : لأنَّ قوله ﴿ أَنَّا دَمَّرْنَٰهُمْ ﴾ بمنزلة تدميرنا ، وتدميرنا يدلُّ على دمَّرناهم ، فيصير العامل فيه هذا المعنى الذي دلَّ عليه ما في الكلام من معنى الفعل اهـ عن الحجة ٥/ ٣٩٧ . وهذا هو القول في هذا الوجه ، ألا ترى أنك تقول : كيف كان زيد يعمل ؟ فكيف حال من الضمير في يعمل العاملِ فيه .

(٣) لم يذكر الجامع هذا الوجه في كيف في كشف المشكلات ، ولا أدري أَسها عنه أَم رغب عنه ثمة ، وهو وجه صناعيٌّ .

(٤) البيان في شواهد القرآن ، وهو من آثار المصنِّف التي لم تنته إلينا فيما نعلم ، انظر مقدمة التحقيق حيث عددنا آثاره .

(٥) كشف المشكلات ١٠٤٦ ـ ١٠٤٧ ، والمصادر ثمة ، والحجة ٥/ ٤٤٢ ـ ٤٤٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٣٢٢ ، وللزجاج ٤/ ١٣٦ ، وإعراب القرآن ٦٥٢ ، والقطع والائتناف ٥٥٩ ـ ٥٦٠ ، والبسيط ١٨/ ٢٢ ، والفريد ٥/ ١٨٦ .

(٦) هذا قول من كان التمام عنده ﴿ ٱلسُّوٓأَىٰٓ ﴾ وابتدأ ﴿ أَن كَذَّبُوا۟ ﴾ ، وهو الأخفش فيما حكى النحاس عنه في القطع .

(٧) وهو قول الفراء وأبي حاتم والزجاج والنحاس ، وأحد قولي أبي عليّ وغيرهم . وعليه لا يقف على ﴿ ٱلسُّوٓأَىٰٓ ﴾ .

ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلاً(١) مِنَ ﴿ ٱلسُّوٓأَىٰٓ ﴾ سَواءٌ جَعَلْتَ ﴿ ٱلسُّوٓأَىٰٓ ﴾ ٱسْمَ « كانَ »(٢) أَوْ خَبَرَه(٣) ، على حَسَبِ ٱخْتِلافِهِم في ﴿ عَـٰقِبَةَ ٱلَّذِينَ ﴾(٤) .

٤٢ ـ فأَمَّا قَوْلُه تعالى : ﴿ فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّى فِى ٱلْمِحْرَابِ أَنَّ ٱللَّهَ ﴾(٥) [سورة آل عمران ٣/ ٣٩] بالكَسْرِ والفَتْحِ(٦) = فالفَتْحُ على إِيقَاعِ النِّدَاءِ عليه ؛ أي : نَادَتْه بأَنَّ اللهَ(٧) ؛ والكَسْرُ على قال : إِنَّ اللهَ .

قال(٨) : وفي حَرْفِ عَبْدِ اللهِ : (فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّى فِى ٱلْمِحْرَابِ « يا زَكَرِيَّا » إِنَّ ٱللَّهَ)(٩) . 594

---

(١) وذكر وجه البدل في كشف المشكلات أيضاً ، ولا أعرف هذا الوجه لأحد ممن تقدم الجامع . وذكره الكرماني في غرائب التفسير ٢/ ٨٩١ ـ ٢٩٢ ، وابن أبي مريم في الموضح ٢/١٠٠٣ ، ومن الكشف نقل أبو البركات في البيان ٢/٢٤٩ ، وتابعه العكبريُّ في التبيان ٢/١٠٣٧ ـ ١٠٣٨ ، فتابعه السمين في الدر المصون ٩/ ٣٤ .

(٢) فيمن نصب « عاقبة » .

(٣) فيمن رفع « عاقبة » .

وقوله : سواء جعلت السوأى اسم كان أَوْ خبره مثل قول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا ، واختلف فيه ، فمنهم من لحّنه ، ومنهم من صحّحه ، انظر المغني ٦٣ (= ١/ ٢٨٠ ط . الكويت) ، وهمع الهوامع ٥/ ٢٥١ .

(٤) فقرأ بالرفع ابن كثير وأبو عمرو ونافع ، وقرأ الباقون بالنصب ، السبعة ٥٠٦ ، والمصادر المذكورة في ح ٩٩٥ ح ٥ .

(٥) كشف المشكلات ٢٢٦ والمصادر ثمة ، وما سلف ٢١١ في رقم ٣٧ .

(٦) الكسر قراءة ابن عامر وحده ، وقرأ الباقون بالفتح ، السبعة ٢٠٥ ـ ٢٠٦ ، والحجة ٣/ ٣٨ ، وكشف المشكلات .

(٧) وأَنَّ في موضع نصب بعد حذف الجار أو باقٍ على جرِّه على المذهبين في مثله ، انظر ما سلف من التعليق على المسألة ١٨٧ ح ٩ .

(٨) أبو عليٍّ في الحجة ٣/ ٣٨ وعبارته : وزعموا أَنَّ في حرف عبد الله إلخ يعني عبد الله بن مسعود .

(٩) كذا في كتاب المصاحف ١/ ٣١٠ « يا زكريا » بالقصر ، وفي مطبوعة الحجة « يا زكرياء » بالمد ، وكذا في البحر ٢/ ٤٤٦ . وقوله « فنادته » كذا وقع في الحجة . والذي في كتاب المصاحف « فناداه » بالألف ، وكذا في إعراب القرآن للنحاس ٢٠٠ ، وشواذ الكرماني ١١١ ، =

فهذا يُوجِبُ الكَسْرَ لِقَوْلِه : ﴿ نُودِىَ مِن شَٰطِيِٕ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ ﴾ [سورة القصص ٢٨/ ٣٠] إلى قَوْلِه : ﴿ يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّىٓ أَنَا ٱللَّهُ ﴾[١] [٣٠]، فكُسِرَ ؛ لأَنَّ ما بَعْدَ النِّداءِ مُبْتَدأٌ[٢] .

وقال[٣] في قَوْلِه : ﴿ نُودِىَ يَٰمُوسَىٰٓ ﴾ [سورة طه ٢٠/ ١١] أي : ﴿ إِنِّىٓ أَنَا۠ رَبُّكَ ﴾[٤] [١٢] فالكَسْرُ[٥] على قِيَاسِ قِرَاءَةِ عَبْدِ اللهِ[٦] = الوَجْهُ[٧] .

قال[٨] : ولا يَكُونُ ﴿ يَٰمُوسَىٰٓ ﴾ قَائماً مَقَامَ الفَاعِلِ ، ولا ﴿ إِنِّىٓ أَنَا۠ رَبُّكَ ﴾ لأَنَّهُما جُمْلَتَانِ ، والجُمْلَةُ لا تَكُونُ فاعِلَةً[٩] .

وهذا مِنْهُ خِلافُ قَوْلِ سيبَوَيْهِ[١٠] حَيْثُ[١١] جوَّز في ﴿ لَيَسْجُنُنَّهُۥ ﴾[١٢] [سورة

= والبحر ٢/ ٤٤٦ . وروي أنَّ ابن مسعود كان يُذَكِّر الملائكة في كل القرآن ، انظر ما حكاه النحَّاس عن أبي عبيد .

وزكريا بالقصر وزكرياء بالمدّ قراءتان ، انظر السبعة ٢٠٤ ـ ٢٠٥ ، وكشف المشكلات ٢٢٦ والمصادر ثمة .

(١) البحر ٧/ ١١٧ ، والدر المصون ٨/ ٦٧٠ . و« إِنِّي » بكسر الهمزة قراءة جماهير قرأَة الأمصار ، وقرئ في الشواذّ بالفتح .

(٢) أي موضع ابتداء الكلام ، وتكسر همزة إنَّ فيه .

(٣) أبو عليٍّ ، انظر ما يأتي في ح ٧ .

(٤) كشف المشكلات ٨١٣ ، والاستدراك ٥٢٠ والمصادر المذكورة فيهما ، وما سلف ٢١٠ ـ ٢١٤ برقم ٣٧ .

(٥) وهو قراءة غير أبي عمرو وابن كثير فقرأا بالفتح ، السبعة ٤١٧ ، وكشف المشكلات والمصادر ثمة .

(٦) حرفَ سورة آل عمران السالف قبل قليل بالتصريح بالمنادى « يا زكريا » .

(٧) هذه عبارة الجامع عن معنى كلام أبي علي في الحجة ٥/ ٢١٨ أَنَّ الكسر أَشْبَهُ ؛ لأَنَّ الكلام حكاية ، كأَنَّه : نودي فقيل يا موسى إنِّي أَنا ربك .

(٨) أبو عليٍّ في الحجة ٥/ ٢١٩ ، وعبارته : لا يجوز أن يقوم واحد من قولك ﴿ يَٰمُوسَىٰٓ ﴾ ولا ﴿ إِنِّىٓ أَنَا۠ رَبُّكَ ﴾ مقامَ الفاعل لأَنَّها جُمَلٌ ، والجملُ لا تقوم مقامَ الفاعل اهـ . وقوله قال حتى آخر الباب ليس في يق .

(٩) بسطنا التعليق على المسألة أَتمَّ البسط في كشف المشكلات ٦٠٦ ـ ٦٠٧ ، وانظر ما سلف ٢١١ ح٦ .

(١٠) انظر ما سلف ٢١٢ ، والتعليق على قول سيبويه في الاستدراك ٥٢٢ ح ٦ .

(١١) في صل : حين ، ولعل الصواب ما أثبت ، وانظر ما سلف ٢١٢ .

(١٢) سلف ٢١٢ ـ ٢١٤ في رقم ٣٧ ، و٧٢٩ في رقم ٤٢ .

يوسف ١٢/ ٣٥] أَنَّه فاعِلُ ﴿ بَدَا ﴾[١] [٣٥] ، وقَدْ بَيَّنْتُهُ في « التَّتِمَّة »[٢] .

فلا يُحْتَاجُ إلى إِضْمَارِ المَصْدَرِ[٣] في ﴿ نُودِىَ ﴾ [سورة طه ٢٠/ ١١] كما لا يُضْمِرُ سِيبَوَيْهِ « بَدَاء »[٤] في قَوْلِه : ﴿ ثُمَّ بَدَا ﴾[٥] [سورة يوسف ١٢/ ٣٥] .

وأَمَّا قَوْلُه : ﴿ وَأَنَّا ٱخْتَرْنَاكَ ﴾[٦] [سورة طه ٢٠/ ١٣] بالفَتْحِ والتَّشْدِيدِ ، عَنِ الزَّيَّاتِ[٧] والأَعْمَشِ[٨] ، وهُمَا يَقْرَآنِ : ﴿ إِنِّىٓ أَنَا۠ رَبُّكَ ﴾ بالكَسْرِ[٩] = فَقَدْ سَهَوْا بأَسْرِهِم[١٠] .

وعِنْدِي أَنَّه مَحْمُولٌ على المَعْنَى[١١] ؛ لأَنَّه ←

---

(١) بسط التعليق عليه فيما سلف ٢١٢ ح ٥ .

(٢) لم يذكر كتابه التَّتِمَّة إلا في هذا الموضع من كتابه ، وهو من آثاره التي عَدَتْ عليها العَوَادي فلم تسلم منه فيما نعلم نسخة تكشف لنا موضوعه ، ولا أدري أيريد تَتِمَّة كتابه الخلاف بين النحاة ، انظر مقدمة التحقيق حيث ذكرنا آثاره .

(٣) ثمَّ قال من بعدُ في كشف المشكلات ٨١٣ « والذي قام مقام الفاعل في الحقيقة في ﴿ نُودِىَ ﴾ هو المصدر اهـ وانظر ما سلف ٢١٢ ح ٥ ، وانظر التعليق في الاستدراك ٥٢٦ ح ١٢ .

(٤) إضمار البداء قول المازنيّ وتابعه المبرد وأبو علي وغيرهما ، وعزي إلى سيبويه وهماً ، انظر ما سلف من التعليق ٢١٢ ح ٤ ـ ٥ ، وثمة تحرير مذهب سيبويه .

(٥) في صل : في قوله ليسجننه ثم بدا ، وهو سهو من الناسخ . كتب ليسجننه سهواً ففاته أن يضرب عليه ، والصواب ما أثبت .

(٦) كشف المشكلات ٨١٥ ، والحجة ٥/ ٢٢٦ ، وما سلف ٢١٤ برقم ٣٨ وما يأتي ١١٦٣ في رقم ٢٨ ، وانظر ما علقناه في الاستدراك ٥٢٠ ح ١ .

(٧) هو حمزة أحد القرأة السبعة ، والقراءة في السبعة ٤١٧ ، وكشف المشكلات والمصادر ثمة .

(٨) الروضة ٢/ ٧٨٠ والمصادر التي ذكرها المحقق .

(٩) والكسر قراءة غير ابن كثير وأبي عمرو فقرأا بالفتح ، السبعة ٤١٧ ، وكشف المشكلات ٨١٣ .

(١٠) يريد أَنَّ جميع من تكلموا في توجيه قراءة حمزة قد سَهَوْا فيها ، وذلك أَنَّ الفراء ومن تابعه وجَّهوا قراءة حمزة على أَنَّ « وأَنَّا » معطوف على « أَنِّي » ، وحمزة يقرأ « إِنِّي » بالكسر ، فلا يحمل « وأَنَّا » عليه ، انظر التعليق في الاستدراك ٥٢٠ ـ ٥٢٢ ح ١ ، وكشف المشكلات ٨١٥ ـ ٨١٦ ، وما سلف ٢١٥ ح ٣ .

(١١) هذا ثاني الوجهين اللذين أجازها فيما سلف ٢١٥ ، واختار أولهما فيما يأتي ١١٦٣ ، وانظر التعليق في الاستدراك ٥٢٠ ـ ٥٢١ ح ١ .

[لَمَّا][١] كانَ قال : ﴿ فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى ﴾ [سورة طه ٢٠/ ١٢] ، وكانَ مَعْنَاهُ : ٱفْعَلْ ذلكَ لأَنَّكَ بالوَادِي المُقَدَّسِ = جَازَ أَنْ يَقُولَ : ﴿ وأَنَّا ٱخْتَرْنَاكَ ﴾ [سورة طه ٢٠/ ١٣] ، أي : ٱخْلَعْ نَعْلَيْكَ لهذا ولهذا .

وأَيْنَ هُمْ[٢] مِنْ هَذَا ؟ لَمْ يَتَأَمَّلُوا في أَوَّلِ [145/2] الكَلامِ ، ولَمْ يَنْظُرُوا في قِرَاءَةِ الزَّيَّاتِ[٣] ، والله أَعْلَمُ . 595

* * *

(١) زيادة من كلامه فيما سلف ٢١٥ وهو ثمة بنحوه .

(٢) يعني من تكلم من النحويين في قراءة حمزة .

(٣) هو حمزة .

[البَابُ الخَامِسُ والعِشْرُونَ][1]

هَذَا بَابُ ما جَاءَ في التَّنْزِيلِ مِنَ الكَلِمَاتِ التي فيها هَمْزَةٌ سَاكِنَةٌ يَتْرُكُ هَمْزَها أَبُو عَمْرٍو ، وما لا يَتْرُكُ هَمْزَها

وٱعْلَمْ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو يَتْرُكُ ٱلْهَمْزَةَ السَّاكِنَةَ في الأَسْمَاءِ والأَفْعَالِ[2] ، نَحْوِ : الكَاسِ والفَاسِ ، و﴿ يُومَرُونَ ﴾ [سورة التحريم ٦٦/٦] ، و﴿ يَاكُلُونَ ﴾ [سورة البقرة ٢/١٧٤] ، و﴿ يُومِنُونَ ﴾ [سورة البقرة ٢/٨٨] ، و﴿ يُوفَكُونَ ﴾ [سورة المائدة ٥/٧٥] ، و﴿ يَالَمُونَ كَمَا تَالَمُونَ ﴾ [سورة النساء ٤/١٠٤] = وما أَشْبَهَ ذَلِكَ [إلا][3] في أَرْبَعِينَ مَوْضِعاً[4] ، فيها ثَلاثٌ وثَلاثُونَ[5] لا خِلافَ عَنْ أَبي عَمْرٍو في هَمْزِها[6] ، وهُوَ ما سُكُونُ الهَمْزَةِ [فيه][7] للجَزْمِ أَوِ الوَقْفِ[8] ، أَوْ يَخْرُجُ بتَرْكِه مِنْ لُغَةٍ إلى لُغَةٍ[9] ، أَوْ مِنْ مَعْنًى إلى مَعْنًى[10] ، أَوْ يَكُونُ بِتَرْكِ الهَمْزَةِ

---

(١) انظر التعليق على « الباب الأول » ١٣ ح ١ . وفي يق : الباب الخامس والعشرون في ترك الهمزة الساكنة اهـ ولم يكتب من مادة الباب شيئًا ، فما بعده الباب السادس والعشرون إلخ .

(٢) انظر مذهب أبي عمرو في الهمز المفرد في جامع البيان ٢/ ٥٧١ ـ ٥٧٣ ، والدر النثير ٢٩١ ـ ٣٠٣ ، والتبصرة لابن فارس الخياط ٩٢ ـ ٩٤ ، والنشر ١/ ٣٩٢ ـ ٣٩٥ ، وغيرها .

(٣) زيادة من مو .

(٤) قوله : أَربعين موضعاً حتى آخر الباب مأخوذ من التبصرة لابن فارس الخياط .

(٥) همزةً. وأَمَّا ما وقع في آخر كلامه « وأَمَّا السَّبعة الباقية » فعلى أَنَّهُ أَراد المواضع السَّبعة. وفي التبصرة: منها مكان فيها .

(٦) إلا أَنَّه روي عن السوسيِّ عنه أنه خفَّف تؤوي وتؤيه منها كما في غاية الاختصار ١/ ٢٠٠ ، وسيأتيان ١٠٠٢ برقمي ٢٢ و٢٩ .

(٧) زيادة من مو . ولفظ التبصرة : وهو ما كان سكون الهمزة فيه .

(٨) في النسختين صل ومو : والوقف ، والوجه ما أثبت . ولفظ التبصرة : ما كان سكون الهمزة فيه علماً للجزم أو الوقف .

(٩) وهو ما يأتي برقمي ٣٠ و٣٣ وهو قوله ﴿مُّؤۡصَدَةٌۢ﴾ .

(١٠) وهو الآتي برقم ١٩ ، وهو قوله ﴿وَرِءۡيٗا﴾ .

أَثْقَلَ مِنَ الهَمْزَةِ(١) .

١ ـ ٢ ـ فأَوَّلُها في «البقرة»: ﴿ أَنۢبِئۡهُم﴾ [٢/٣٣] ، وفيها : ﴿أَوۡ نَنسَأۡهَا﴾(٢) [١٠٦] .

٣ ـ وفي « آل عمران » : ﴿ تَسُؤۡهُمۡ﴾ [٣/١٢٠] .

٤ ـ وفي « النساء » : ﴿ إِن يَشَأۡ يُذۡهِبۡكُمۡ﴾ [٤/١٣٣] .

٥ ـ [وفي « المائدة » : ﴿ إِن تُبۡدَ لَكُمۡ تَسُؤۡكُمۡ﴾ [٥/١٠١]](٣) .

٦ ـ ٧ ـ [وفي « الأنعام » : ﴿وَمَن يَشَأۡ يَجۡعَلۡهُ﴾ [٦/٣٩] ، وفيها : ﴿ إِن يَشَأۡ يُذۡهِبۡكُمۡ﴾ [١٣٣]](٤) .

٨ ـ وفي « الأعراف » : ﴿ أَرۡجِئۡهُ ﴾(٥) [٧/١١١] .

596

٩ ـ وفي « التوبة » : ﴿ تَسُؤۡهُمۡ﴾ [٩/٥٠] .

١٠ ـ وفي « يوسف » : ﴿ نَبِّئۡنَا﴾ [١٢/٣٦] .

١١ ـ وفي « إبراهيم » : ﴿ إِن يَشَأۡ يُذۡهِبۡكُمۡ﴾ [١٤/١٩] .

١٢ ـ ١٣ ـ وفي « الحِجْر » : ﴿ ۞نَبِّئۡ عِبَادِيٓ ﴾ [١٥/٤٩] ، وفيها : ﴿ وَنَبِّئۡهُمۡ﴾ [٥١] .

١٤ ـ ١٦ ـ وفي « بني إسرائيل »(٦) : ﴿ ٱقۡرَأۡ كِتَٰبَكَ﴾ [١٧/١٤] ، وفيها :

---

(١) وهو ما يأتي ١٠٠٢ برقمي ٢٢ و٢٩ وما ﴿وَتُـۡٔوِيٓ﴾ و﴿ تُـۡٔوِيهِ﴾ .

(٢) هذه قراءة أبي عمرو وابن كثير ، وقرأ الباقون ﴿ أَوۡ نُنسِهَا﴾ ، السبعة ١٦٨ ، والتبصرة ١٦٧ ، وغيرهما .

(٣) زيادة من التبصرة مأخذ الجامع .

(٤) زيادة من التبصرة . وبما زدناه منها يصحُّ أنها ثلاثة وثلاثون موضعاً .

(٥) « أَرجئه » بالهمز قراءة أبي عمرو وابن كثير وابن عامر وأبي بكر عن عاصم بخلاف عنه ، وأبو عمرو يضمّ الهاء من غير صلة ، ووافقه هشام عن ابن عامر وأبو بكر عن عاصم بخلاف عنهما ، انظر تفصيل قراءاتهم هذا الحرف في السبعة ٢٨٧ ـ ٢٨٨ ، والنشر ٢/ ٢٧٠ ، والتبصرة ٢٦٦ ، وكشف المشكلات ٤٦٥ ـ ٤٦٦ .

(٦) وهي « سورة الإِسْراء » .

﴿إِن يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ﴾ [٥٤] ، وفيها : ﴿إِن يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ﴾ [٥٤] .

١٧ ـ ١٨ ـ وفي « الكهف » : ﴿وَهَيِّئْ﴾ [١٨/١٠] ، ﴿وَيُهَيِّئْ﴾ [١٦] .

١٩ ـ وفي « مريم » : ﴿وَرِءْيًا﴾ [١٩/٧٤] .

٢٠ ـ ٢١ ـ وفي « الشعراء »: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ﴾ [٢٦/٤] وفيها : ﴿أَرْجِئْهُ﴾[١] [٣٦] .

٢٢ ـ وفي « الأحزاب » : ﴿وَتُئْوِي إِلَيْكَ﴾ [٣٣/٥١] .

٢٣ ـ وفي « سبأ » : ﴿إِن نَّشَأْ نَخْسِفْ بِهِمُ ٱلْأَرْضَ﴾ [٣٤/٩] .

٢٤ ـ وفي « فاطر » : ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ [٣٥/١٦] . 597

٢٥ ـ وفي « يس » : ﴿وَإِن نَّشَأْ نُغْرِقْهُمْ﴾ [٣٦/٤٣] .

٢٦ ـ وفي « عسق »[٢] : ﴿إِن يَشَأْ يُسْكِنِ ٱلرِّيحَ﴾ [٤٢/٣٣] .

٢٧ ـ وفي « النجم » : ﴿أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ﴾ [٥٣/٣٦] .

٢٨ ـ وفي « القمر » : ﴿وَنَبِّئْهُمْ﴾ [٥٤/٢٨] .

٢٩ ـ وفي « المعارج » : ﴿تُئْوِيهِ﴾ [٧٠/١٣] .

٣٠ ـ وفي « البلد » : ﴿مُّؤْصَدَةٌ﴾ [٩٠/٢٠] .

٣١ ـ ٣٢ ـ وفي « العلق » : ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾ [٩٦/١] و﴿ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ﴾ [٣] .

٣٣ ـ وفي « الهُمَزة » : ﴿مُّؤْصَدَةٌ﴾ [١٠٤/٨] .

وأَمَّا السَّبْعَةُ البَاقِيَةُ فهِيَ سِتَّةُ أَسْمَاءٍ ، وفِعْلٌ[٣] :

---

(١) سلف التعليق على القراءة فيه ١٠٠١ برقم ٨ ح ٥ .

(٢) وهي « سورة الشُّورى » .

(٣) في رواية شجاع عنه ، وقال ابن فارس الخياط في صدر كلامه في التبصرة ٩٢ : وروى شجاع تخفيف كل همزة ساكنة في الأسماء والأفعال إلا أربعين موضعاً إلخ ، وانظر غاية الاختصار .

٣٤ ـ ٣٩ ـ فالأَسْمَاءُ : « ٱلْبَأْسُ »(١) ، و« الكَأْسُ »(٢) ، و« الرَّأْسُ »(٣) ، و« الضَّأْنُ »(٤) ، و« ٱلذِّئْبُ »(٥) ، و« البِئْرُ »(٦) .

598

٤٠ ـ والفِعْلُ : ﴿ يَأْلِتْكُم ﴾(٧) [سورة الحجرات ٤٩/ ١٤] .

* * *

(١) جاء منه ﴿ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ﴾ [سورة البقرة ٢/ ١٧٧] ، و﴿ فِى ٱلْبَأْسَآءِ ﴾ [سورة البقرة ٢/ ١٧٧] وغيرُهما ، انظر المعاجم المفهرسة لألفاظ القرآن الكريم (ب ء س) .

(٢) جاء منه ﴿ بِكَأْسٍ ﴾ [سورة الصافات ٣٧/ ٤٥] ، و﴿ وَكَأْسٍ ﴾ [سورة الواقعة ٥٦/ ١٨] ، و﴿ مِن كَأْسٍ ﴾ [سورة الإنسان ٧٦/ ٥] ، و﴿ كَأْسًا ﴾ [سورة الطور ٥٢/ ٢٣ ، والإنسان ٧٦/ ١٧ ، والنبأ ٧٨/ ٣٤] .

(٣) جاء منه ﴿ ٱلرَّأْسُ ﴾ [سورة مريم ١٩/ ٤] ، و﴿ بِرَأْسِ أَخِيهِ ﴾ [سورة الأعراف ٧/ ١٥٠] ، و﴿ رَّأْسِهِۦ ﴾ [سورة البقرة ٢/ ١٩٦ ، ويوسف ١٢/ ٤١ ، والدخان ٤٤/ ٤٨] ، ﴿ رَأْسِى ﴾ [سورة يوسف ١٢/ ٣٦] ، و﴿ بِرَأْسِىٓ ﴾ [سورة طه ٢٠/ ٩٤] .

(٤) ﴿ ٱلضَّأْنِ ﴾ [سورة الأنعام ٦/ ١٤٣] .

(٥) ﴿ ٱلذِّئْبُ ﴾ [سورة يوسف ١٢/ ١٣ ، ١٤ ، ١٧] .

(٦) في قوله ﴿ وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ ﴾ [سورة الحج ٢٢/ ٤٥] .

(٧) هذه قراءة أبي عَمرو وحده ، وقرأ الباقون ﴿ يَلِتْكُم ﴾ ، السبعة ٦٠٦ ، والنشر ٢/ ٣٧٦ ، والتبصرة ٥٠٥ ، وكشف المشكلات ١٢٦٢ .

[البابُ السَّادِسُ والعِشْرُونَ][١]

هَذَا بَابُ ما جَاءَ في التَّنْزِيلِ مِنَ ٱلْعَطْفِ عَلَى الضَّمِيرِ ٱلْمَرْفُوعِ ، وقَدْ أُكِّدَ بَعْضُ ذَلِكَ ، وبَعْضُهُ[٢] لَمْ يُؤَكَّدْ

١ ـ فمِنْ ذَلِكَ قَوْلُه : ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾[٣] [سورة البقرة ٢/ ٣٥] عَطَفَ ﴿ وَزَوْجُكَ ﴾ على الضَّمِيرِ في ﴿ ٱسْكُنْ ﴾ بَعْدَ ما أَكَّدَهُ بقَوْلِه ﴿ أَنتَ ﴾ .

٢ ـ وقال : ﴿ فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ ﴾[٤] [سورة المائدة ٥/ ٢٤] ، فأَكَّدَ .

٣ ـ وقال : ﴿ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم ﴾[٥] [سورة الأعراف ٧/ ٧١] .

٤ ـ ومِمَّا أُكِّدَ مِنْ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ تَأْكِيدٍ [146/1] بـ « أَنْتَ » ، ولَكِنْ بشَيءٍ آخَرَ = قَوْلُه : ﴿ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وشُرَكَآؤُكُمْ ﴾[٦] [سورة يونس ١٠/ ٧١] فِيمَنْ رَفَعَ[٧] ؛ أُكِّدَ بالمَفْعُولِ دُونَ « أَنْتَ » ـ والمَفْعُولُ يَقُومُ مَقَامَ « أَنْتَ » ـ ثُمَّ عُطِفَ عليه[٨] قَوْلُه ﴿ وَشُرَكَآؤُكُمْ ﴾ .

٥ ـ ومِنْ ذَلِكَ : ﴿ فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ ﴾[٩] [سورة هود ١١/ ١١٢]

---

(١) انظر التعليق على « الباب الأول » ١٣ ح ١ . وفي يق : الباب السادس والعشرون فيما جاء إلخ .

(٢) في مو كلمة كأنها « وباقيه » ظهر منها « وبا » واضحاً .

(٣) كشف المشكلات ٥٣١ ، والاستدراك ٥١٥ والمصادر فيهما ، وما سلف ٢٥٤ في ١ وما يأتي ١٠٠٨ في رقم ٩ .

(٤) الاستدراك ٥١٥ ، وما سلف ٢٥٤ في رقم ١ ، وما يأتي ١٠٣٣ في رقم ٣ .

(٥) الفريد ٣/ ٨٣ وغيره .

(٦) كشف المشكلات ٨٣٥ عرضاً والمصادر ثمة ، وإعراب القرآن للنحاس ٤١٢ ، ومعاني القرآن له ٣/ ٣٠٦، والحجة ٤/ ٢٨٩ ، والمحتسب ١/ ٣١٤، والفريد ٣/ ٤٠٧، وما يأتي ١٠٣٣ في رقم٣.

(٧) وهي قراءة يعقوب من العشرة ، التبصرة لابن فارس الخياط ٢٩٨ ، والنشر ٢/ ٢٨٦ ، وعزيت إلى الحسن وابن أبي إسحق وعيسى وغيرهم ، وقرأ بالنصب جماهير القرأة .

(٨) في صل : عطف على قوله ، والصواب من مو ويق .

(٩) كشف المشكلات ٥٩٤ والمصادر ثمة ، وما يأتي ١٠٠٨ في رقم ٩ و١٠٣٣ في رقم ٣ .

يَكُونُ ﴿ وَمَن تَابَ مَعَكَ﴾ مَعْطُوفاً على الضَّمِيرِ في ﴿ فَٱسْتَقِمْ﴾ ، وقامَ قَوْلُه ﴿ كَمَآ أُمِرْتَ﴾ مَقَامَ التَّأْكِيدِ .

599 ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ « مَنْ » في مَوْضِعِ النَّصْبِ مَفْعُولاً مَعَهُ .

٦ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه : ﴿ جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾[١] [سورة الرعد ١٣/ ٢٣] يَجُوزُ في ﴿مَن﴾ الرَّفْعُ والنَّصْبُ ، على ما تَقَدَّمَ[٢] .

وقَدْ قُلْنا في « حَذْفِ المُضَافِ »[٣] : مَذْهَبُ أَبي عَلِيٍّ في ﴿مَن﴾ أَنَّ التَّقْدِيرَ : ودُخُولُ مَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِم وأَزْوَاجِهِم[٤] .

٧ ـ فأَمَّا قَوْلُه تَعالَى : ﴿ ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ۞ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ ۞﴾[٥] [سورة النجم ٥٣/ ٦ ـ ٧] = فَقَدْ قال أَبُو عَلِيٍّ في « التَّذْكِرَةِ »[٦] : قَوْلُه : ﴿هُوَ﴾ مُرْتَفِعٌ بالابْتِدَاءِ[٧] ، ولَيْسَ بِمَحْمُولٍ على الضَّمِيرِ الذي في ﴿ فَٱسْتَوَىٰ﴾[٨] .

فإِنْ قُلْتَ : فإِنَّ « اسْتَوَى » يَقْتَضِي فاعِلَيْنِ ؛ أَلا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : « ٱسْتَوَى زَيْدٌ وعَمْرٌو » = فإِنَّ هذا الفِعْلَ[٩] يَكُونَ على ضَرْبَيْنِ :

---

(١) كشف المشكلات ٦٣١ والمصادر ثمة ، وما سلف ١٤٦ برقم ١٨٠ .

(٢) قبل قليل برقم ٥ س١ ـ ٣ . الرفع بالعطف على الواو ، والنصب على أنه مفعول معه .

(٣) فيما سلف ١٤٦ برقم ١٨٠ من الباب الثاني « حذف المضاف » .

(٤) فهو معطوف على « جنات » لأن التقدير : دخولُ جنات ، انظر ما سلف ١٤٦ والتعليق ثمة .

(٥) كشف المشكلات ١٢٨٩ والمصادر المذكورة ثمة ، ومعاني القرآن للفراء ٣/ ٩٥ ، وللزجاج ٥/ ٥٧ ، وإعراب القرآن ٨٩١ ـ ٨٩٢ ، والحجة ٦/ ١٨٠ و١/ ٢٦٧ ـ ٢٦٨ ، والبسيط ٢١/ ١٣ ـ ١٥ ، والخصائص ٢/ ٣٨٨ ، والإنصاف ٣٨٠ ـ ٣٨١ .

(٦) انظر ما سلف من ذكره ٢٠١ ح ٨ . ولم يقع شيء من كلامه فيها في القطعة التي انتهت إلينا من مختار التذكرة وتهذيبها .

(٧) والواو في ﴿ وهو ﴾ واو الحال ، و« هو » كناية عن جبريل الشديد القُوَى ذي المِرَّة المستوي ثابتاً في الأفق الأعلى . وهذا معنى قول مجاهد والحسن وقتادة وغيرهم من المفسرين ، وهو قول الزجاج والنحاس وغيرهما ، قال النحاس : هذا قول من تجب به الحجة من العلماء ، والمعنى عليه ، والإعراب يقويه اهـ .

(٨) انظر ما يأتي في آخر الكلام .

(٩) في صل « المفعول » ، وهو خطأ صوابه من مو ويق .

الأَوَّلُ : ما ذَكَرْنا(١) .

والثَّانِي : أَنْ يُقْتَصَرَ به على فاعِلٍ واحِدٍ(٢) ، كَقَوْلِه : ﴿ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [سورة طه ٢٠/ ٥] .

وإِذَا ٱحْتَمَلَ ذا لَمْ يَكُنْ لِمَنْ زَعَمَ أَنَّ الضَّمِيرَ المَرْفُوعَ يُعْطَفُ عليه مِنْ غَيْرِ أَنْ يُؤَكَّدَ(٣) = دِلالَةٌ في هذه الآيَةِ ؛ لاحْتِمالِها غَيْرَ ما ذَكَرَ ، وهُوَ ما حَمَلْناه عليه .

وهذا القَائِلُ هُوَ الفَرَّاءُ(٤) ؛ لأَنَّه قال : المَعْنَىٰ : ٱسْتَوَى النَّبِيُّ وجِبْرِيلُ(٥) ـ عليهما السَّلامُ(٦) ـ بالأُفُقِ الأَعْلَىٰ لَيْلَةَ المِعْرَاجِ حِينَ أُسْرِي به صَلَّى الله عليه وآلِه .

٨ ـ ومنه قَوْلُه تعالى : ﴿ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ ﴾(٧) [سورة النمل ٢٧/ ٦٧] عُطِفَ

---

(١) وهو الذي يقتضي فاعلين .

(٢) ومعناه : استقام واعتدل .

(٣) وقال في الحجة : فقد تبينت أنه لا دلالة لمن احتج بهذه الآية على جواز عطف الظاهر المرفوع على المضمر المرفوع من غير أن يؤكد ، ولكن يجيء في الشعر إلخ كلامه اهـ وانظر التعليق على المسألة في كشف المشكلات ٣٥٢ ح ٦ ، والاستدراك ٥١٢ ح ٥ .

(٤) في معاني القرآن له ٣/ ٩٥ وعبارته : استوى هو وجبريل بالأفق الأعلى لمّا أسري به ، وهو مطلع الشمس الأعلى ، فأضمر الاسم في استوى وردَّ عليه هو اهـ وتابعه ابن الأنباري في إيضاح الوقف ٩١١ يحكيه عن ثعلب ، وهو المختار عند الطبري في تفسيره ٢٢/ ١١ ـ ١٢ فهو قول الكوفيين كما ترى .

(٥) ولفظ الفراء في كتابه « استوى هو وجبريل » . وحَمْلُه على ظاهره يقضي بأنَّ الضمير « هو » لجبريل ، وعلى ذلك تأوَّله النحاس في إعراب القرآن ، قال : وزعم الفراء أن المعنى فاستوى محمد ﷺ وجبريل عليه السلام فجعل ﴿ وهو ﴾ كناية عن جبرائيل اهـ وهذا سهو منه في فهم كلام الفرَّاء وإنْ كانت عبارة الفراء غير جيدة ولا مُبينة بل مُلْبِسة .
والصحيح ما قاله في القطع والائتناف ٦٨٨ في الحكاية عنه : قال : وهو نسق على قول الفراء ، والمعنى عنده : **فاستوى ومحمد أي فاستوى جبريل ومحمد عليهما السلام** اهـ وهو ما نسبه الزجاج إلى بعض أهل اللغة وهو يعني الفراء ، وهو ما في تفسير الطبري وإيضاح الوقف من تقدير للمعنى ، وانظر كشف المشكلات .

(٦) في مو : صلى الله عليهما .

(٧) الفريد ٥/ ١٠٩ ، والدر المصون ٨/ ٦٣٩ .

600

﴿آبَآؤُنَا﴾ على الضَّمِيرِ في ﴿كُنَّا﴾ لِمَكَانِ قَوْلِه ﴿تُرَابًا﴾ .

٩ ـ وأَمَّا قَوْلُه : ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنُ بِٱلْعَيْنِ﴾(١) [سورة المائدة ٥/ ٤٥] فِيمَنْ رَفَعَ ﴿وَٱلْعَيْنُ﴾(٢) = فَجَوَّزَ(٣) فيه أبو عَلِيٍّ(٤) أَنْ يَكُونَ « العَيْنُ » مَرْفُوعاً على الابْتِدَاءِ ، والجَارُّ خَبَرٌ(٥) .

وجَوَّزَ أَنْ يَكُونَ مَحْمُولاً على مَوْضِعِ « أَنَّ »(٦) .

وجَوَّزَ أَنْ يَكُونَ رَفْعاً عَطْفاً على الضَّمِيرِ الذي في الظَّرْفِ ، وإِنْ لَمْ يُؤَكَّدْ ؛ كما جاء ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾(٧) [سورة الأنعام ٦/ ١٤٨] فعُطِفَ ﴿ءَابَآؤُنَا﴾ على الضَّمِيرِ الذي في ﴿أَشْرَكْنَا﴾، قال(٨) : «ولَمْ يُؤَكِّدْهُ»، فَكَذَا ههنا(٩) .

فإِنْ قُلْتَ(١٠) : إِنَّ « لا » يَقُومُ مَقَامَ التَّأْكِيدِ = فَقَدْ ←

---

(١) شرح اللمع ٥٨٨ ، وكشف المشكلات ٣٥٢ ، والاستدراك ٥١٢ والمصادر فيهما .

(٢) وهو الكسائي وحده ، السبعة ٢٤٤ ، وكشف المشكلات والمصادر هناك .

(٣) في صل : فيمن رفع العين وجوز . وفي مو ويق : فيمن رفع والعين جوز ، والوجه ما أثبت .

(٤) في الحجة ٣/ ٢٢٣ ـ ٢٢٦ ومنه أخذ ما يأتي من كلام في الآية بتصرف واختصار .

(٥) والواو عاطفة لجملة على جملة ، انظر الحجة . وفي يق : مرفوعًا بالابتداء .

(٦) كذا قال ينسبه إلى أبي علي ! والذي في الحجة « أنَّه حمل الكلام على المعنى لأنه إذا قال ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾ = فمعنى الحديث : قُلْنا لهم : النفس بالنفس ، فحمل « العينُ بالعين » على هذا إلخ اهـ
وهذا الذي أجازه أبو علي غير العطف على إنَّ [أي موضع اسم إنَّ] ، ثمّ إنَّ « أَنَّ » في الآية مفتوحة ، ومنهم من منع هذا العطف في المفتوحة ، وهو مذهب الجامع ! ! انظر شرح اللمع ٣٨٥ ـ ٣٨٧ ، وما علقناه في كشف المشكلات ٣٦٤ ح ٤ و٣٦٥ ح ٣ على مسألة العطف على موضع اسم « إنَّ » . وانظر ما يأتي ١٥٩٨ ـ ١٦٠١ برقم ٤ .

(٧) كشف المشكلات ٤٤٠ ، ٣٥٣ وزيادات مخطوطة طنطا ثمة ، والاستدراك ٥١٣ ـ ٥١٦ والمصادر ثمة ، وما يأتي ١٠٣٣ في رقم ٣ و١٢٤٠ في رقم ١١٢ .

(٨) أبو علي في الحجة ٣/ ٢٢٦ ولفظُه : فلم يؤكِّدْ بالمنفصل كما أُكِّدَ في الآي الأُخر اهـ وقوله « قال » ليس في مو ويق .

(٩) قوله « فكذا ههنا » من كلام الجامع لا من لفظ أبي علي .

(١٠) هذا معنى كلام أبي علي دون لفظه .

قال[١] في الجَوَابِ : إِنَّمَا تَقُومُ « لا » مَقَامَ التَّأْكِيدِ [146/2] إِنْ كَانَتْ[٢] قَبْلَ الوَاوِ . فَأَمَّا إِذا جَاءَتْ بَعْدَ الوَاوِ = لَمْ[٣] تَقُمْ مَقَامَ التَّأْكِيدِ . أَلا تَرَى أَنَّ التَّأْكِيدَ في الآيِ التي تَلَوْنَا قَبْلَ الوَاوِ ، نَحْوَ : ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ﴾[٤] [سورة البقرة ٢/ ٣٥] ، وقَوْلَه : ﴿ فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ ﴾[٥] [سورة هود ١١/ ١١٢] ، [فاْعْرِفْهُ][٦] .

وهَذَا مِنْ أَبِي عَلِيٍّ ٱسْتِدْرَاكٌ عَلَى البَصْرِيِّينَ قَاطِبَةً[٧] ، لاسِيَّما وسِيبَوَيْه[٨] تَلا الآيَةَ الأُولى[٩] ، [ورَأَى][١٠] أَنَّ قَوْلَه : ﴿ وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴾ بِمَنْزِلَةِ : « قُمْتَ

---

(١) أبو عليّ بلفظ الجامع دون لفظه .

(٢) في مو ويق : إن لو كانت كذا .

(٣) قوله « فأمَّا إذا . . . لمْ » بغير فاء في جواب « أمَّا » ، وكذا لفظ أبي علي في الحجة « فأما إذا وقع بعد حرف العطف لمْ يَسُدَّ ذلك المَسَدَّ اهـ والصواب « فَلَم » ، انظر التعليق على ذلك في الاستدراك ٥١٤ ح ١٢ . ولم أَزِد الفاء لِما كان حكاية لمعنى كلام أبي علي الذي نسب إليه أَنَّ الجواب في مثله لـ « إذا » لا لـ « أَمَّا » ، وهو قول مرغوب عنه ، انظر التعليق في الاستدراك .

(٤) سلف ١٠٠٤ برقم ١ .

(٥) سلف ١٠٠٤ برقم ٥ .

(٦) زيادة من مو ويق .

(٧) في مذهبهم أنه لا يحسن عطف الظاهر على المضمر المرفوع إلا بالتوكيد أو ما هو بمنزلته من الفصل وطول الكلام ، وهو قول سيبويه والمبرد والسيرافي وغيرهم من البصريين .
وما ذهب إليه أبو علي في هذا الموضع من الحجة ٣/ ٢٢٦ من جواز هذا العطف بغير توكيد = وافق فيه مذهب الكوفيين ، ولم ير « لا » قد طال الكلام بها لأنها بعد حرف العطف ، وتابعه الجامع هنا وفي شرح اللمع والاستدراك وكشف المشكلات ، وخالفه أبو الفتح فقال في التنبيه ١٣٩ : لما طال الكلام فيه بـ « لا » ـ **وإن كان بعد الواو** ـ حسن الكلام بطولها اهـ ، وانظر الخزانة ٢/ ٣٣٦ ، وشرح الكافية ١/ ٢/ ١٠٢٠ ـ ١٠٢٢ ، وانظر ما علقناه في الاستدراك ٥١٤ ح ١٣ .

(٨) قوله : **لاسيما وسيبويه** بلا الواو قبل لاسيما وبواو الحال بعدها = استعمال صحيح ، ولم يجزه بعضهم ، انظر كلام المحقق الرضي في شرح الكافية ١/ ٢/ ٧٩٣ ـ ٧٩٤ فيه ، وانظر كشف المشكلات ٤٥ ح ٣ .

(٩) يعني قوله ﴿ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴾ ، انظر الكتاب ١/ ٣٨٩ ـ ٣٩٠ .

(١٠) زيادة من مو ويق .

أَنْتَ وزَيْدٌ »[١] ، فلا يَرَى العَطْفَ عَلَى المُضْمَرِ [المَرْفُوعِ][٢] إلا بَعْدَ التَّأْكِيدِ ـ وٱلتَّأْكِيدُ : « أَنْتَ » ، و« أَنَا »[٣] ـ أَوْ ما يَقُومُ مَقَامَهُمَا[٤] مِنَ المَفْعُولِ وغَيْرِه .

ولمْ يَرَوُا ٱلتَّأْكِيدَ بقَوْلِهِم « نَفْس »[٥] ، فَلَم يُجِيزُوا : « قُمْتَ نَفْسُكَ وزَيْدٌ »[٦] ؛ كما أَجَازُوا : « قُمْتَ أَنْتَ وزَيْدٌ »[٧] ، و« قُمْتُم أَجْمَعُونَ وزَيْدٌ »[٨] .

قالوا[٩]: لأَنَّ «النَّفْسَ» اسمٌ مُتَصَرِّفٌ[١٠]، تَدْخُلُها العَوَامِلُ، بِخِلافِ « أَنْتَ » ، و« أَجْمَعِينَ »[١١] . وقَدْ يَقَعُ في التَّأْكِيدِ بها لَبْسٌ في بَعْضِ كَلامِهِم ؛ 601 كَقَوْلِهِم : « هِنْدٌ خَرَجَتْ نَفْسُها » ؛ فيَكُونُ كَقَوْلِكَ : « خَرَجَتْ هي نَفْسُها » ، فيَكُونُ تَأْكِيداً لـ « هِيَ » . ويُقَالُ : « هِنْدٌ خَرَجَتْ نَفْسُها » ؛ فتَكُونُ الفَاعِلَةَ ، كما تَقُولُ : « خَرَجَتْ جَارِيَتُها » ؛ والمَعْنَيَانِ مُخْتَلِفَانِ ؛ فَلَمْ تَجْرِ[١٢] مَجْرَى «أَجْمَعِينَ» .

---

(١) في الكتاب هنا ١/ ٣٩٠ : ذهبت أنت وزيدٌ ، وفي ١/ ٣٩١ « قمت » ، وانظر شرح اللمع ٥٥٧ وغيره .

(٢) زيادة من مو ويق .

(٣) وبابُهما .

(٤) كذا عبارته ، والوجه : مَقَامَه ، أي مقام التأكيد .

(٥) يريد أَنَّهم لا يؤكدون الضمير المتصل المرفوع بـ « نفس » حتى تقدَّم قبل النفس توكيداً كما في شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ١٤٤ . وانظر الكتاب ١/ ٣٩٠ ، والإيضاح ٢٨٤ ، وشرح اللمع ٥٥٨ ، والمقاصد النحوية ٥/ ٢٦ ، وشرح المفصل ٣/ ٤٢ .

(٦) انظر المصادر السالفة في ح ٥ .

(٧) انظر ح ١ .

(٨) يقال : قمتم أجمعون ، وقمتم أنتم أجمعون ، انظر الكتاب ١/ ٢٥ ، ٣٩٠ ، وشرح اللمع ٥٥٨ وغيرهما .

(٩) قوله : قالوا حتى قوله فيما يأتي بعد ٦ أسطر : فلم تجر مجرى أجمعين = **أخذه من شرح الكتاب** للسيرافي ٣/ ١٤٤ بتصرف .

(١٠) في شرح السيرافي : اسم يتصرف ، وتقع في جميع مواضع الأسماء .

(١١) انظر التعليقة ٢/ ٩٣ ، والبصريات ٢٧٥ ، والمصادر السالفة .

(١٢) أي النفسُ .

ومن هنا قال أبو عليٍّ[١] : « لَوْ قُلْتَ جَاؤُوني أَنْفُسُهم = لَمْ يَحْسُنْ حَتَّى تُؤَكِّدَ ، فَتَقُولَ : جَاؤُوني هُمْ أَنْفُسُهم » لِمَا ذَكَرْنا[٢] . « فَلَمْ يَحْسُنْ لذلكَ أَنْ تَحْمِلَه على الضَّمِيرِ حَتَّى تُؤَكِّدَ »[٣] ؛ يَعْنِي : حَتَّى تَقُولَ : « قُمْتَ أَنْتَ نَفْسُكَ وزَيْدٌ » .

ولَوْ قُلْتَ : « مَرَرْتُ بِكَ نَفْسِك »[٤] = جَازَ تَأْكِيدُ الكاف بالنَّفْسِ ؛ لأَنَّكَ كَأَنَّكَ قُلْتَ : مَرَرْتُ بِنَفْسِكَ ، ولَمْ تَذْكُرِ المُؤَكَّدَ بِخِلافِ العَطْفِ ؛ إِذْ لا يَجُوزُ : « مَرَرْتُ بِكَ وزَيْدٍ »[٥] .

وإِنْ شِئْتَ قُلْتَ[٦] : « جَاؤُوني أَنْفُسُهم » لا يَجُوزُ ؛ لأَنَّ[٧] المُضْمَرَ المُتَّصِلَ في غَايَةِ الضَّعْفِ[٨] ، والمُؤَكَّدُ مَتْبُوعٌ ، فيَكُونُ أَقْوَىٰ مِنَ

---

(١) في الإيضاح ٢٨٤ . وقوله ومن هنا حتى قوله ١٠١١ س٨ علامات المضمرين = ليس في يق .

(٢) قوله : لِما ذكرنا من كلام الجامع ، يريد ما تقدم ص ١٠٠٩ من أن النفس اسم متصرف تدخله العوامل . وتمام كلام أبي عليّ : لأَنَّ أنفسهم اسم يلي العوامل في نحو جاءني نفس زيد ، وأخرج الله نفسه ، فلم يحسن إلخ .

(٣) في الإيضاح : حتَّى يؤكَّد كما لم يحسن ذلك في العطف اهـ .

(٤) الإيضاح ٢٨٤ ، والكتاب ١/ ٣٩١ .

(٥) الإيضاح ٢٨٤ ، والكتاب ١/ ٣٩١ .

(٦) قوله : إن شئت قلت حتى قوله ص ١٠١١ س ٨ علامات المضمرين = لم يقع في مو . وكأنَّه من كلام لأبي عليّ لم أصبه فيما طبع من آثاره .

(٧) هذه عِلَّة أخرى لعدم إجازة جاؤوني أنفسهم ، وقد تقدمت العلة الأولى ، انظر ح ٢ .

(٨) لأنه فيما قال أبو علي في الحجة ٣/ ١٢٥ لمَّا اختلط الاسم بالفعل حتى صار كبعض أجزائه لوقوع إعرابه بعده في نحو تفعلين وتفعلان وتفعلون ، ولإسكانهم الآخر منه إذا اتصل بالضمير مع تحريكهم نحو عُلَبِط = لم يستجيزوا العطف عليه في حال السعة إلا بالتأكيد إلخ .
وما نقلته لك عن أبي علي هو من كلام له في الحجة طويل ، ووقع أكثره في كلام أتمَّ منه منسوباً في البسيط ٦/ ٢٨٩ ـ ٢٩٠ إلى عليّ بن عيسى ! ! أفيكون المعنيّ عليّ بن عيسى الربعيَّ تلميذ أبي عليّ أَحَدَ رواة الحجة عن شيخه ، وأحد أصلي مطبوعة الحجة مرويّ عن أبي علي من طريقه . أفدخل كلامه هو فيما رواه من الحجة وسقطت عبارة « قال علي بن عيسى » من الرواية ، أو زيدت فيما حكاه صاحب البسيط ؟ !

التَّأْكِيدِ[١] ، وهُنَا « النَّفسُ » أَقْوَى مِنَ المُضْمَرِ ؛ فلا يَكُونُ تابعاً[٢] له ؛ فإذا ٱنْفَصَلَ المُضْمَرُ جاز أَنْ يَكُونَ « ٱلنَّفْسُ » تابعاً له[٣] ؛ [لأنَّ المُنْفَصِلَ][٤] بِمَنْزِلَةِ الأَسْمَاءِ الأَجْنَبِيَّةِ[٥] = إِذْ[٦] بَقِيَتْ بَعْدَهَا مَنْزِلَةٌ أُخْرَى ، بِخِلافِ المُتَّصِلِ ؛ إِذْ لَيْسَ بَعْدَهُ[٧] مَنْزِلَةٌ أُخْرَى[٨] .

وقَدْ ذَكَرَ سِيبَوَيْهِ امْتِنَاعَ تَأْكِيدِ المُضْمَرِ بـ « النَّفْسِ » في ثَلاثَةِ مَوَاضِعَ :

602

في « حَدِّ أَسْمَاءِ الأَفْعَالِ »[٩] .

وفي « حَدِّ الأَحْرُفِ الخَمْسَةِ »[١٠] .

وفي « حَدِّ عَلامَاتِ المُضْمَرِينَ »[١١] .

١٠ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تعالى : ﴿ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِۗ ﴾[١٢] [سورة آل عمران ٣/ ٢٠] فـ ﴿مَنِ﴾ رَفْعٌ عَطْفٌ على « التَّاء » .

---

(١) لأن المتبوع أقوى من التابع .

(٢) ذكَّر الكناية عن النفس على إرادة اللفظ أو الاسم .

(٣) هذه عبارته ! ! يريد أنك إذا أكَّدت المضمر المرفوع المتصل بمضمر منفصل جاز أن تكون النفس تابعة لهذا المنفصل .

(٤) زيادة مني .

(٥) في الحجة ٣/ ١٢٥ : لم يستحسنوا عَطْفَ الظاهر المرفوع على المضمر المرفوع حتى يوكَّد فيقع العطف في اللفظ على المضمر المنفصل الذي يجري مَجرى الأَجْنَبيّ إلخ اهـ .

(٦) في صل : أو ، ولعله تحريف صوابه ما أثبت .

(٧) في صل : بعدها ، ولعل الصواب ما أثبت أي بعد المتصل .

(٨) كذا وقع هذا الكلام ، وقد حاولت إصلاحه .

(٩) في « باب مُتَصَرَّف رُوَيْد » من الأَسماء التي لم تُؤْخَذ من أَمْثِلَة الفِعْل الحادِث [أسماء الأفعال] ، الكتاب ١/ ١٢٥ بولاق ١/ ٢٤٥ هارون ، وشرحه للسيرافي ٢/ ١٥٢ .

(١٠) في « باب الحُرُوف الخَمْسَة التي تَعْمَلُ فيما بَعْدَها كعمل الفِعْلِ فيما بَعْدَه » [باب إنَّ وأَخواتها] ، الكتاب ١/ ٢٧٩ بولاق ٢/ ١٣١ هارون ، وشرحه للسيرافي ٢/ ٤٦٤ .

(١١) في « باب ما يَحْسُنُ أَنْ يَشْرَكَ المُظْهَرُ المُضْمَرَ فيما عَمِل فيه وما يَقْبُحُ أن يَشْرَكَ المُظْهَرُ المُضْمَرَ فيما عَمِلَ فيه » الكتاب ١/ ٣٨٩ بولاق ٢/ ٣٧٧ هارون ، والكلام في نفس فيه ١/ ٣٩٠ ـ ٣٩١ بولاق ٢/ ٣٧٩ ـ ٣٨٢ هارون .

(١٢) كشف المشكلات ٢٢١ والمصادر ثمة .

١١ - ومنه : ﴿ ۞ إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ [147/1] مِن ثُلُثَيِ ٱلَّيْلِ وَنِصْفَهُۥ وَثُلُثَهُۥ وَطَآئِفَةٌ ﴾(١) [سورة المزمل ٧٣/ ٢٠] رَفْعٌ ، عَطْفٌ على الضَّمِيرِ في ﴿ تَقُومُ ﴾ .

١٢ - ومِنْ ذلِكَ قَوْلُه : ﴿ إِنِّى لَآ أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِى وَأَخِى ﴾(٢) [سورة المائدة ٥/ ٢٥] ﴿أَخِي﴾ عَطْفٌ على الضَّمِيرِ في ﴿ لَآ أَمْلِكُ ﴾ .

وإِنْ شِئْتَ كانَ مُبْتَدَأً ، والتَّقْدِيرُ : وأَخِي كَذلِكَ ؛ فحُذِفَ الخَبَرُ .

603 ولا يَكُونُ جَرًّا بالعَطْفِ على الياء ؛ لأَنَّه مُضْمَرٌ مَجْرُورٌ(٣) .

* * *

---

(١) كشف المشكلات ١٣٩٦ والمصادر ثمة .

(٢) معاني القرآن للزجاج ٢/ ١٣٣ ، وإعراب القرآن ٢٨٣ ، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٢٦١ ، والفريد ٢/ ٤٢٧ ، والبحر ٣/ ٤٥٧ ، والدر المصون ٤/ ٢٣٤ - ٢٣٥ ، وما يأتي ١١٧٩ .

(٣) ولا يعطف الظاهر المجرور على المضمر المجرور إلا بإعادة الجار في مذهب البصريين ، انظر بسط التعليق على المسألة في كشف المشكلات ١٥٩ ، والاستدراك ١٧٢ والمصادر فيهما .
وقيل : أخي منصوب بالعطف على الياء في « إني » أو على « نفسي » .

[البَابُ السَّابِعُ والعِشْرُونَ][١]

هَذَا بَابُ ما جَاءَ في التَّنْزِيلِ لَحِقَتْ [فيه][٢] « إِنِ » التي للشَّرْطِ « ما » ، ولَحِقَتِ النُّونُ فِعْلَ الشَّرْطِ

١ ـ فمِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تعالى : ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ ﴾[٣] [سورة البقرة ٢/٣٨] .

٢ ـ [وقال : ﴿ وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ ٱبْتِغَآءَ رَحْمَةٍ ﴾ [سورة الإسراء ١٧/٢٨]][٤] .

٣ ـ [وقال : ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِىٓ ﴾ [سورة مريم ١٩/٢٦]][٤] .

٤ ـ وقال : ﴿ فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُم مُّنتَقِمُونَ ﴿٤١﴾ أَوْ نُرِيَنَّكَ ﴾ [سورة الزخرف ٤٣/٤١ ـ ٤٢]

٥ ـ وقال : ﴿ وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ ﴾ في السُّورَتَيْنِ [سورة يونس ١٠/٤٦ ، والرعد ١٣/٤٠] .

قال[٥] أَبُو إِسْحَٰقَ[٦] : إِعْرَابُ « إِمَّا » في هَذَا المَوْضِعِ إِعْرَابُ حُرُوفِ[٧] الشَّرْطِ والجَزَاءِ ، إِلا أَنَّ[٨] الجَزَاءَ إِذَا جَاءَ في الفِعْلِ مَعَهُ النُّونُ الثَّقِيلَةُ

---

(١) انظر التعليق على « الباب الأول » ١٣ ح ١ . وفي يق : الباب السابع والعشرون في إما التي للشرط إلخ . وانظر ذكر إمَّا ومصادرها في الإبانة ٤٦ ح ٢ .

(٢) زيادة مني .

(٣) الإبانة ٤٦ برقم ٢٩ والمصادر ثمة ، وما يأتي ١٥١٩ في رقم ٩ .

(٤) زيادة من مو .

(٥) في يق : فمن ذلك . . . يأتينكم مني وإما تعرضن وإما نذهبن بك قال إلخ .

(٦) الزجاج في معاني القرآن له ١/١٠٨ ، والإغفال المطبوع ١/١٢٦ ـ ١٣٢ والرسالة ١/١٠٢ ـ ١٠٧ ومن الإغفال نقل الجامع كلام أبي إسحق .

(٧) في صل : حرف ، وأثبت ما في مو ويق والإغفال . وفي يق : في هذه المواضع .

(٨) في صل : لأن ، وهو خطأ .

والخَفِيفَةُ[١] = لَزِمَها[٢] « ما » ، وفُتِحَ ما قَبْلَ النُّونِ في ﴿ يَأْتِيَنَّكُم ﴾ [سورة البقرة ٢/ ٣٨] لِسُكُونِ الياءِ وسُكُونِ النُّونِ الأُولَى .

قال أَبُو عَلِيٍّ[٣] : لَيْسَ الشَّرْطُ والجَزَاءُ مِنْ مَوَاضِعِ[٤] النُّونَيْنِ . إِنَّما يَدْخُلانِ على الأَمْرِ والنَّهْيِ ، وما أَشْبَهَهُما مِنَ غَيْرِ الوَاجِبِ . وفي قَوْلِهِ[٥] : « إلا أَنَّ[٦] الجَزَاءَ إِذَا جَاءَ في الفِعْلِ مَعَه النُّونُ الثَّقِيلَةُ والخَفِيفَةُ » = ما يُوهِمُ أَنَّهُ مِنْ مَوَاضِعِهِما في الكَلامِ ، وأَنَّ لِدُخُولِهِما[٧] مَسَاغاً فيه . وإِنَّما تَلْحَقُ الشَّرْطَ في ضَرُورَةِ الشِّعْرِ ، كَقَوْلِه[٨] :

---

(١) في مطبوعة المعاني : أو الخفيفة .

(٢) في صل : لزمه ، وفي مطبوعة المعاني : لزمتها ، وأثبت ما في مو ويق والإغفال .

(٣) في الإغفال المطبوع ١/ ١٢٦ - ١٣٢ والرسالة ١/ ١٠٢ - ١٠٧ . وينتهي كلام أبي علي ص ١٠٢١ في آخر الباب . وقوله قال أبو علي حتى آخر الباب = ليس في يق .

(٤) في مو : في مواضع ، والصواب من صل والإغفال .

(٥) أي في قول أبي إسحق شيخه .

(٦) في صل : لأن ، وهو خطأ .

(٧) في صل : لدخولها ، وأثبت ما في مو والإغفال .

(٨) أي كقول القائل ، ولو قال **كقولها** لأنَّ صاحبةَ الشعر بنتُ مُرَّةَ بن عاهان أبي الحُصَين الحارثيِّ قالته لما قَتَلَتْ باهِلَةُ أباها بأَزْمَام ، وهو وادٍ في ديار باهلة .
والبيت من أبيات لها في الخزانة ٤/ ٥٦٥ نقلًا عن أشعار النساء للمرزباني - وليس في القطعة المطبوعة منه - وفرحة الأديب ١٤١ . ونسبه ابن السيرافيِّ في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٦٣ إلى ابنة أبي الحصين من قبيلة مَذْحِج اهـ فقال الأسود الغُنْدِجَانيُّ يغلِّطه : ليس هذا الشعر لبنت أبي الحصين بن مذحج [كذا] ، وإنما هو لابنة مُرَّة بن عاهان . . . اهـ فإذا كان مُرَّةُ **أبا الحصين الحارثيَّ** كما في أشعار النساء ، وكان الحارثيُّ منسوباً إلى بني الحارث بنِ كعبِ بنِ عمرِو بن عُلَةَ ابنِ جَلْد بن **مَذْحِج** = صَحَّ قولُ ابن السيرافي في الشاعرة بنت أبي الحصين المذحجي ، وكان هذا ذهولاً من الأَسْوَد على شدَّة تَحَرِّيهِ في باب الأَعلام والأنساب .
والبيت بلا نسبة في الكتاب ٢/ ١٥٢ بولاق = ٣/ ٥١٦ هارون = ٢/ ١٥٥ باريس ، والمقتضب ٣/ ١٤ ، والإغفال ١/ ١٢٧ ، وشرح الكافية ٢/ ٢/ ١٤٤٢ ، والمقاصد الشافية ٥/ ٥٥٠ .
هذا ، ووقعت الأبيات في شعر بشر بن أبي خازم الأسدي ق ٣٣ ص ١٦٠ (وزارة الثقافة بدمشق) = ١٧٦ (دار الشرق العربي بحلب) ، ولا أعلم ما تفسيره .

604 مَـنْ يُثْقَفَـنْ مِنْهُـمْ فَلَيْـسَ بِـآئِـبٍ أَبَـداً وقَتْـلُ بَنِـي قُتَيْبَـةَ شَـافِ[١]

وكَذَلِكَ الجَزَاءُ ، كَقَوْلِه[٢] :

ومَهْمَـا تَشَـأْ مِنْـهُ فَـزَارَةُ تَمْنَعَـا[٣]

وهذا كَقَوْلِه[٤] :

---

(١) يُثْقَفَنْ : في المقتضب والخزانة : نَثْقَفَنْ ، وفي مطبوعة الإغفال وشرح الكافية عن بعض أصولها : تَثْقَفَنْ . وفي فرحة الأديب : يَثْقَفُوا ، وفي فرحة الأديب : منّا ، وكذا في ديوان بشر ، وحكاه ابن السيرافي عن الكتاب « يُثْقَفَنْ مِنّا » ـ وفي مطبوعات الكتاب « منهم » ـ ثم قال « وفي الشعر : مَنْ يَثْقَفُوا منّا . . . . » . وفي فرحة الأديب « فليس بوائل » ، وفي ديوان بشر : فليس بمُفْلَتٍ .
يُثْقَفَنْ : يُظْفَرْ به ، ولعلَّ الروايةَ نَثْقَفَنْ بالنون وهو ما نصّ عليه البغداديُّ . بآئِبٍ : براجعٍ . ومن روى مَنْ يَثْقَفُوا منا وفليس بوائل ـ أي بملتجئ = فقد قال البغدادي فيهما : ولا تناسب هاتان الروايتان ما بعدهما ولا المقام اهـ . منهم : من باهِلَةَ بنتِ صَعْبِ بن سعد العشيرة بنِ مَذْحِج ، وهي أُمُّ مَعْنِ بنِ مالكِ بن مُنَبِّه ـ وهو أَعْصُر ـ بنِ سعدِ بن قيس عَيْلانَ ، وبنو مالك يقال لهم باهلة ، وخَلَفَ على باهلة بعد مالكٍ ابنُه معن ، فحضنت أولاد مَعْن من غيرها ، ومنهم قتيبةُ بن معن وأُمُّه سودةُ بنتُ عمروِ بنِ تميم ، عن الخزانة ، وانظر جمهرة أنساب العرب ٢٤٠ ، ٤٧٧ .
(٢) وهو الكُمَيْتُ الأكبرُ بنُ ثَعْلَبَة الفَقْعَسِيُّ الأَسَديُّ ، والبيت من قصيدة له أوردها الأَسْوَدُ الغُنْدِجَانِيُّ في ضالة الأديب ثلاثة عشر بيتاً هو الحادي عشر فيها .
وكان ابن الأعرابي نسب هذا الشعر في نوادره إلى الكُمَيْت بنِ مَعْرُوفِ بنِ الكُمَيْتِ الأَكْبَرِ ـ وإليه نَسَب البيتَ ابنُ السيرافيِّ في شرح أَبيات سيبويه ٢/ ٢٧٢ ـ فخطَّأَ الغندجانيُّ ابنَ الأعرابيِّ وقَطَعَ بأنه للكميت بن ثعلبة ، انظر الخزانة ٤/ ٥٥٩ ـ ٥٦٣ ونقل كلام الغندجاني بتمامه . ولا أدري لِمَ سكت عن ابن السيرافي فلم يورد البيت فيما أخذه عليه في فرحة الأديب .
وعزي في الكتاب ٢/ ١٥٢ بولاق = ٢/ ١٥٥ باريس = ٣/ ٥١٥ هارون إلى ابن الخرع ونصّ البغدادي أنه ليس في ديوانه .
وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١/ ١٦٢ ، والبغداديات ٣١٤ ، والبصريات ٨٠٣ ، والإغفال ١/ ١٢٧ و٢/ ٢٩٥ .
(٣) صدره : فمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةُ تُعْطِكُمْ
منه : الضمير عائد على مهما .
(٤) من أُرْجُوزَة أوردها البغداديُّ في الخزانة ٤/ ٥٦٩ ـ ٥٧٤ عن ضالَّة الأديب للغندجاني ٢٤ بيتاً هو العاشر فيها ، لكنه لم يذكر إلى من نسبها فيه ، ثم ذكر أَنَّها نُسِبَتْ إلى ابن جُبَابَةَ السَّعْدِيُّ اللص ، =

يَحْسَبُهُ ٱلْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا[(١)]

وإنْ [كان][(٢)] في الجَزَاءِ أَمْثَلَ ؛ لأنَّه بِغَيْرِ الوَاجِبِ أَشْبَهُ . أَلا تَرَى أنَّه خَبَرٌ غَيْرُ مُبَتٍّ[(٣)] كَسَائر الأَخْبَارِ ؟

وفي هَذَا الكَلامِ شَيْءٌ آخَرُ : وهُوَ أَنَّ قَوْلَه : « الجَزَاءُ إِذَا جَاءَ في الفِعْلِ مَعَهُ النُّونُ الخَفِيفَةُ والثَّقِيلَةُ = لَزِمَه[(٤)] « ما » = يُوهِمُ أَنَّ « ما » لَزِمَتْ لِدُخُولِ النُّونِ ، وأَنَّ لَحَاقَ النُّونِ سَبَبُ لَحَاقِ « ما » . والأَمْرُ بِعَكْسِ ذَلِكَ وخِلافِه ؛

= وإلى مُسَاوِرٍ العَبْسِيِّ ، وإلى أبي حَيَّان الفَقْعَسِيِّ ، وإلى عبد بني عَبْسٍ ، وإلى الدُّبَيْرِيِّ ، وإلى العَجَّاج . ولا سبيل متاح إلى الفصل في نسبتها لا على وجه العلم ولا على أكبر الظن فيه . وانظر ما علقناه على شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي في الحصائل ٢/ ٨٤ ـ ٨٥ .

والبيت في الكتاب ٢/ ١٥٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ٢/ ٢٦٦ ، ومجالس ثعلب ٥٥٢ ، وشرح القصائد السبع ١٧ ، والإغفال ١/ ١٢٨ ، وسر الصناعة ٦٧٩ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٦٥ ، والتبصرة والتذكرة ٤٣١ ، وشرح المفصل ٨/ ٤٢ ، والمقاصد الشافية ٥/ ٥٤٨ ، ٥٧٣ ، وغيرها . وهو في النوادر ١٦٤ في كلام لأبي حاتم لا كلام شيخه أبي زيد .

(١) صلته :

وقِمَعاً يُكْسَى ثُمَالاً قَشْعَما
يَحْسَبُهُ الجَاهِلُ ما لَمْ يَعْلَمَا
شَيْخاً على كُرْسِيِّه مُعَمَّما

القَمِع : آلة تجعل في فم السِّقَاء ونحوه . ثُمَالاً : رغوةً . قَشْعماً : ضخماً . يَحْسَبُهُ : الهاء للثُّمال ، عن الخزانة .

وزعم ابن السيرافي عقب ذكره البيت بإنشاد سيبويه ـ وهو إنشاد الناس بعده ، ومنهم الغندجاني في ضالة الأديب ـ أنَّ الذي رآه في الرِّواية :

يَحْسَبُهُ الناظر لو تَكَلَّما ؟

ولا أدري لم سكت عنه الغندجانيُّ فلم يذكره فيما أخذه عليه في فرحة الأديب .

(٢) زيادة من مو والإغفال .

(٣) هذا ما في النسختين صل ومو وبعض أصول مطبوعة الإغفال ، ووقع في بعضٍ « مُثْبَت » وكذا وقع في الإغفال الرسالة ١٠٣ ولم ينبه محققها على اختلاف النسخ فيه ؟ ! والصواب ما في المتن . ومُبَتّ من أَبَتَّ الأمر : قطعه .

(٤) كذا في النسختين صل ومو والإغفال ، وقد سلف ١٠١٤ لزمها .

لأَنَّ السَّبَبَ الذي له دَخَلَتِ النُّونُ الشَّرْطَ في قَوْلِه : ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى ﴾ [سورة البقرة ٢/٣٨] ، و﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا ﴾(١) [سورة مريم ١٩/٢٦] ، ﴿ وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ ﴾ [الإسراء ١٧/٢٨] ونَحْوِ ذلك ، عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ = إنَّما هُوَ لَحاقُ « ما » أَوَّلَ الفِعْلِ بَعْدَ « إِنْ » ؛ فلِذَلِكَ صَارَ مَوْضِعاً للنُّونَيْنِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ لهما مَوْضِعاً(٢) .

وإِنَّما كان كَذَلِكَ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ(٣) وأَصْحَابه لِمُشابَهَةِ فِعْلِ الشَّرْطِ بلَحاقِ « ما » به بَعْدَ « إِنْ » [147/2] دُونَ أَخَواتِها = الفِعْلَ المُقْسَمَ عليه ، ولِمُشَابَهَةِ كُلِّ
605 واحِدٍ منهما صَاحِبَه في مَعْنَى التَّوكِيدِ بهما(٤) . فسَبَبُ(٥) لَحَاقِ النُّونِ دُخُولُ « ما » ، على ما يَذْهَبُ إليه النَّحْوِيُّونَ ، وكانَ لُزُومُ النُّونِ لِفِعْلِ(٦) الشَّرْطِ الوَجْهَ لِدُخُولِ الحَرْفِ قَبْلَه ، إِذْ(٧) كانَ في خَبَرٍ غَيْرِ مُبَتٍّ(٨) .

فإِنْ قِيلَ : لِمَ لَزِمَتِ النُّونُ فِعْلَ الشَّرْطِ مَعَ « إِنْ » إِذَا لَحِقَتْها « ما » دُونَ سَائِر أَخَواتِها ؟ وهَلا لَزِمَتْ سَائِرَ أَفْعَالِ الشَّرْطِ إِذَا دَخَلَتْ على حَرْفِ المُجَازَاةِ « ما » = كما لَزِمَتْهُ مَعَ « إِنْ » ؛ إِذْ ما ذَكَرُوهُ مِنَ الشَّبَهِ بـ « لَتَفْعَلَنَّ » مَوْجُودٌ في سائِرِ الحُرُوفِ ، وقَدْ جاءَ : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ [سورة النساء ٤/٧٨] ، و﴿ أَيْنَ مَا تَكُونُواْ يَأْتِ بِكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [سورة البقرة ٢/١٤٨] ، و﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [سورة الإسراء ١٧/١١٠] ، وكُلُّ ذَلِكَ لا نُونَ فِيه .

---

(١) في النسختين صل ومو : وإما ترين ، وأثبت لفظ التلاوة .
(٢) في صل : موضع ، وهو خطأ .
(٣) انظر الكتاب ٢/ ١٥٢ بولاق ٣/ ٥١٥ هارون ، والإبانة ٤٧ .
(٤) قوله : ولمشابهة كل واحد حتى قوله التوكيد بهما = ليس من الإغفال واختصر الجامع به معنى نحو ثلاثة أسطر منه .
(٥) الإغفال ١/ ١٢٩ المطبوع = ١/ ١٠٤ الرسالة .
(٦) في صل : فعل ، وأثبت ما في مو والإغفال .
(٧) في صل : إذا ، والصواب من مو .
(٨) في بعض نسخ الإغفال : مبتّ مثبت ، وفي غيره منها : مثبت ، وانظر ما سلف ١٠١٦ ح ٣ . وبعد هذا في الإغفال كلام تركه الجامع .

= فالجَوَابُ[١] في ذَلِكَ : أَنَّ النُّونَ لَمْ تَلْحَقِ الشَّرْطَ مَعَ سائرِ حُرُوفِ[٢] الجَزَاءِ كما لَحِقَتْ مَعَ « إِنْ » = لاخْتلافِ مَوْضِعَيْ « ما » المُؤَكِّدَةِ .

وذَلِكَ أَنَّه قَدِ ٱسْتُقْبِحَ أَنْ يُؤَكَّدَ الحَرْفُ ولا يُؤَكَّدَ الفِعْلُ ، ولَهُ مِنَ الرُّتْبَةِ والمَزِيَّةِ على الحَرْفِ ما للاسْمِ على الفِعْلِ ؛ فَلمَّا أُكِّدَ الحَرْفُ ـ والفِعْلُ أَشَدُّ تَمَكُّناً منه ـ قَبُحَ تَرْكُ تَأْكِيدِ الحَرْفِ .

ولَيْسَ سَائرُ حُرُوفِ الجَزَاءِ[٣] مِثْلَ « إِنْ » في هَذَا المَوْضِعِ ؛ لأَنَّها أَسْماءٌ ، وهي حَرْفٌ ، فلا يُنْكَرُ أَنْ تُؤَكَّدَ هِيَ دُونَ شُرُوطِها[٤] . 606

أَلا تَرَى أَنَّ للاسْمِ مِنَ القُدْمَةِ على الفِعْلِ ما لِلْفِعْلِ على الحَرْفِ ؛ فلا يَقْبُحُ[٥] لِذَلِكَ تَرْكُ تَوْكِيدِ الفِعْلِ مَعَ الاسْمِ ، كما قَبُحَ تَرْكُ تَوْكِيدِهِ مَعَ الحَرْفِ ؟

فإِنْ قُلْتَ : فَمَا ٱلذي يَدُلُّ على أَنَّ التَّوْكِيدَ لاحِقٌ لِلْحَرْفِ ؟ وما تُنْكِرُ أَنْ يَكُونَ لَحَاقُه لِلْفِعْلِ دُونَ [حَرْفِ][٦] الجَزَاءِ ، فَيَكُونَ الفِعْلُ مُؤَكَّداً مِنْ أَوَّلِهِ وآخِرِه[٧] مِثْلَ « لَتَفْعَلَنَّ » ؟

= فالذي يَدُلُّ على لَحَاقِه حَرْفَ الجَزَاءِ دُونَ الشَّرْطِ أَنَّ الوَقْفَ عليه ؛ وأَنَّ أَحَداً لَمْ يَقِفْ على « إِنْ » وحْدَها في نَحْوِ : ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً ﴾ [سورة الأنفال ٥٨/٨] فَيَسْتَأْنِفُوا بـ« ما »[٨] مَعَ الفِعْلِ ، كما ٱسْتَأْنَفُوا بِـ « لا » مَعَ الفِعْلِ ،

---

(١) في صل : الجواب ، والصواب من مو والإغفال .

(٢) في مو : الحروف ، خطأ .

(٣) كذا في الإغفال الرسالة ، وفي المطبوع : الحروف التي للجزاء ، ولم يذكر اختلاف النسخ فيهما ؟

(٤) في الإغفال المطبوع والرسالة : شرطها .

(٥) في صل : فيقبح ، وكذا وقع في بعض أصول الرسالة ، وهو خطأ صوابه من مو والإغفال المطبوع وأكثر أصول الرسالة .

(٦) من الإغفال المطبوع والرسالة .

(٧) في النسختين صل ومو : من أوله إلى آخره ، وأثبت لفظ الإغفال المطبوع والرسالة .

(٨) في النسختين صل ومو : فيستأنفوا ما ، وأثبت لفظ الإغفال المطبوع والرسالة .

كَقَوْلِهِ : ﴿ لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾ [سورة القيامة ٧٥ / ١] .

ويَدُلُّ أَيْضاً على لَحَاقِها لِلْحَرْفِ دُونَ الفِعْلِ(١) = أَنَّها قَدْ لَحِقَتِ الحُرُوفَ أَيْضاً في نَحْوِ(٢) :

أَلا لَيْتَمَا هَذَا ٱلْحَمَامُ لَنا(٣)

وفي الادِّغَامِ أَيْضاً تَقْوِيَةٌ ؛ لأَنَّ الكَلِمَةَ لَوْ نُوِي بها الانْفِصَالُ [148/1] لَجَازَ(٤) فيها الإِظْهَارُ(٥) كما جَازَ في ←

---

(١) في الإغفال الرسالة : لا للفعل .

(٢) قولِ النابغة الذبياني ، ديوانه ق ٢٩/١ ص ١٦ (صنعة ابن السكيت) = ق ٣٤/١ ص ٢٤ (صنعة الأعلم) .
والبيت في الكتاب ٢٨٢/١ ، والأصول ٢٣٣/١ ، والحلبيات ١٧٦ ، والشيرازيات ٤٩٧ ، ٥٠٦ ، والإغفال ١٣١/١ ، وكتاب الشعر ٤٣٣ ، والخصائص ٤٦٢/٢ ، وشرح اللمع لابن برهان ٧٦ ، وللمصنف ٨٠٧ ، وشرح المفصل ٥٤/٨ ، ٥٨ ، والكافي ٩١١ ، والمقاصد الشافية ٣٦٠/٢ ، ٣٦١ ، ٣٦٤ و٢٠٥/٣ و١٢٢/٥ ، وتمهيد القواعد ٥٤٣/١ و١٣٦٦/٣ و٣٤٧٥/٦ ، والخزانة ٢٩٧/٤ ـ ٣٠٣ ، وشرح أبيات المغني ٤٦/٢ ـ ٥١ ، والإبانة ١٤ والمصادر المذكورة ثمة .

(٣) البيت بتمامه :
قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلَى حَمَامَتِنا ونِصْفُهُ فَقَدِ
وروي : أو نِصْفُه . وقوله قدِ بحذف ياء المتكلم ويرسم بها قدي أي حَسْبي ، انظر شرح أبيات المغني والتعليق في الإبانة .
قَالَتْ : الضمير المستتر فيه لفتاة الحَيِّ ، وهي زرقاءُ اليَمامة التي ذكر النابغةُ قِصَّتَها في الأبيات ٢٧ ـ ٣١ من كلمته . وذلك أنَّها نظرتْ إلى حَمامٍ سِرَاعٍ وارِدِ الثَّمَدِ ـ وهو الماء القليل ـ فقالت : ليت لنا هذا الحمام ـ وكان ستًّا وستين ـ ونصفَه ـ وهو ثلاث وثلاثون ـ إلى الحمامة التي عندنا ، فحسبي ذلك ، فكَمَّلَتْ الحمامةُ مائةً ؛ فعَدُّوا الحمامَ فوجدوه كما قالت ، انظر الخزانة .
الشاهد فيه لحاق « ما » للحرف زائدة . واختلفوا فيه : فمنهم من جعلها كافَّة ، فقرأ : هذا الحمامُ ، بالرفع = ومنهم من جعلها زائدة غير كافّة ، فقرأ: هذا الحمامَ ، بالنصب .

(٤) في الإغفال : لجاز فيه . وكأنه في صل : جاز ، وأثبت ما في مو والإغفال .

(٥) في شرح المفصل ١٤٤/١٠ : وادّغامُها [يعني النون الساكنة] في الميم نحو من مُّحمد . . . والبيان جائز حسن اهـ أي الإظهار . =

« مِنْ مَا »[١] ، وما أَشْبَهَه .

فكُلُّ[٢] هَذَا يَدُلُّ على أَنَّ التَّأْكِيدَ لاحِقٌ لِلْحَرْفِ ، وإذا أُكِّدَ الحَرْفُ الذي لا يَسْتَقِلُّ إلا بالفِعْلِ بَعْدَ « إِنْ » [صَحَّ أَنَّهُ][٣] لا يُؤَكَّدُ الفِعْلُ ، فَٱفْتَرَقَ فِعْلُ شَرْطِ « إِنْ » وفِعْلُ شَرْطِ سائرِ الحُرُوفِ = في لُزُومِ النُّونِ لها مَعَ « ما »
607 لافْتِرَاقِهِما[٤] فيما ذَكَرْنا .

فَهَذَا الذي ذَكَرْنَاهُ يَصْلُحُ أَنْ يَحْتَجَّ به مَنْ زَعَمَ أَنَّ النُّونَ لازِمَةٌ للشَّرْطِ إِذَا لَحِقَتْ « ما » « إِنِ » الجَزَاءِ . وقَدْ قال ذَلِكَ أَبُو العَبَّاسِ[٥] .

وخَالَفَه في ذلك سِيبَوَيْه ، فقال : إِنَّ « ما » إِذَا ←

= وقوله « الإظهار » وقع في مو الإلحاق ، كذا وهو خطأ . وفي الإغفال : **الإخفاء** ، وهو بين الإدغام والإظهار ، انظر النشر ٢/ ٢٧ .

وهذا الذي أجازه أبو علي من إخفاء النون الساكنة عند الميم أو « إظهارها » بلفظ الجامع الناقل عنه أو « تبيينها » بلفظ ابن يعيش = يوشك أن يكون السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه ٥/ ٤٣٣ والادّغام المفرد منه ٢٠٢ ـ ٢٠٣ = يجيزه حيث قال : فتَبَيُّنُ النون معهنَّ [يعني الميم والواو والياء] غيرُ مُنْكَرٍ اهـ ولا أعرف غيرهم ألمع إلى إجازة ذلك . وهو خلاف ما أجمعوا عليه من ادغام النون في الميم بلا خلاف ، انظر الكتاب ١/ ٤١٤ بولاق ٤/ ٤٥٢ هارون ، والادغام للسيرافي (من كتابه شرح كتاب سيبويه) ١١ ، ١٣٧ ، ١٧٤ ، ٢٠١ وجامع البيان ٢/ ٦٦٨ ، وغاية الاختصار ١/ ١٧٥ ، والروضة ١/ ٢٨٠ ، وشرح الهداية ١/ ٢٨٩ ، والنشر ٢/ ٢٣ ، وشرح الشافية ٣/ ٢٦٧ .

بل عَدَّ المازني تبيينها أو إظهارها عند الميم لحناً ، انظر الحجة ٢/ ٣٧٨ ، وشرح الهداية ١/ ٨٩ ، وشرح المفصل ١٠/ ١٤٥ .

(١) في الإغفال : من مالك .

(٢) في النسختين صل ومو : وكل ، وأثبت لفظ الإغفال .

(٣) من مطبوعة الإغفال ١/ ١٣١ وليس في الرسالة ١/ ١٠٧ .

(٤) في صل : لاقترانهما ، والصواب من مو .

(٥) بعده في الإغفال : محمَّد بن يزيد . فالزّجاج تابع شيخه أبا العباس فيه .

ونسب أبو عليّ هذا القول إلى المبرِّد في البغداديات ٣١١ أيضاً ، وما في كتابيه المقتضب ٢/ ٥٤ و٣/ ١٤ ، ٢٩ ، والكامل ٣٧٨ خلاف ما نسبه إليه ، وقول أبي العباس فيهما هو قول سيبويه في الكتاب ٢/ ١٥٢ ، وانظر التعليق في الإبانة ٤٧ .

لَحِقَتْ[١] « إِنِ » الجزاءِ تَبعَه الفِعْلُ مُنَوَّناً بِإِحْدَى النُّونَيْنِ ، وغَيْرَ مُنَوَّنٍ بِها[٢] كما أَنَّ سائرَ الحُرُوفِ كَذَلِكَ .

وإِذَا لَمْ تَلْزَمِ النُّونُ مَعَ « إِنْ » كَمَا لَمْ تَلْزَمْ في الحُرُوفِ الأُخَرِ نَحْوِ : ﴿ أَيْنَ مَا تَكُونُواْ ﴾ [سورة البقرة ٢/١٤٨] = لَمْ يَلْزَمْ على قَوْلِه الفَصْلُ بَيْنَهُما ؛ كما لَزِمَ في قَوْلِ مَنْ زَعَمَ أَنَّ النُّونَ لازِمَةٌ[٣] .

608 وقَدِ ٱسْتَقْصَيْنَا القَوْلَ في هذا في « الخِلافِ »[٤] ، واللهُ أَعْلَمُ[٥] .

* * *

---

(١) قوله : وخالفه إلخ هذا من تصرُّف الجامع . ولفظ الإغفال : فأَمَّا قول سيبويه في هذا فهو أَنَّ « ما » إذا لحقت إلخ اهـ وفي مطبوعة الإغفال : لمّا لحِقت ، وفي الرسالة كما في المتن .

(٢) كأنه كذلك في مو ، وهو ما في الإغفال مطبوعته ورسالته . وفي صل : بهما . وسلف حكاية معنى قول سيبويه ١٠١٧ .

(٣) بعده في الإغفال المطبوع ١/١٣٢ ـ ١٤٤ والرسالة ١/١٠٧ ـ ١١٩ كلام طويل في المسألة .

(٤) الخلاف بين النحاة ، انظر ما سلف ١٨٨ ح ١ .

(٥) في مو : وقد استقصينا القول في الخلاف في هذا والله أعلم اهـ والوجه ما أثبت . وفي صل : وقد استقصينا الخلاف في هذا والله أعلم اهـ .

[البَابُ الثَّامِنُ والعِشْرُونَ][١]

هذا بَابُ ما جَاءَ في التَّنْزِيلِ عَقِيبَ ٱسْمَيْنِ كُنِيَ عَنْ أَحَدِهِما اكْتِفَاءً بذِكْرِهِ عَنْ صَاحِبِه

وقَدْ ذَكَرَ ذَلِكَ سِيبَوَيْهِ في « الكِتَابِ » ، واْحْتَجَّ بأَبْيَاتٍ[٢] ، ورُبَّما أَسُوقُها لَكَ بَعْدَ البِدَايَةِ بآيِ التَّنْزِيلِ .

١ ـ فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تعالى : ﴿وَٱسْتَعِينُواْ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ﴾[٣] [سورة البقرة ٢/ ٤٥] ، ولَمْ يَقُلْ : « وإنَّهما » اكْتِفَاءً بِذِكْرِ « الصَّلاةِ » عَنْ ذِكْرِ « الصَّبْرِ »[٤] ، وقَدْ ذَكَرْنَا[٥] أَنَّهم قَالُوا : إنَّ الهاءَ للاسْتِعَانَةِ[٦] .

٢ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه : ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمْرَأَةٌ وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ﴾[٧] [سورة النساء ٤/ ١٢] ، وقال : ﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـًٔا﴾[٨] [سورة النساء ٤/ ١١٢] فَهَذا على القِياسِ المُسْتَمِرِّ ؛ لأَنَّ التَّقْدِيرَ : وإنْ كانَ أَحَدُ هَذَيْنِ ؛ و : مَنْ يَكْسِبْ أَحَدَ هَذَيْنِ ، لأَنَّ « أَوْ » لأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ[٩] .

---

(١) انظر التعليق على « الباب الأول » ١٣ ح ١ . وفي يق : الباب الثامن والعشرون فيما جاء إلخ .

(٢) انظر ما ساقه منها في آخر الباب ١٠٢٥ ـ ١٠٢٦ .

(٣) سلف ٩٢٥ برقم ٣ ، وما يأتي ١٤٤٣ برقم ٤ .

(٤) وهو قول الزجّاج ومن وافقه ، انظر ما سلف ٩٢٥ والتعليق ثمة .

(٥) فيما سلف ٩٢٦ .

(٦) وهو قول الحسين بن الفضل البَجَليّ ، انظر ما سلف ٩٢٦ والتعليق في ح ١ ثمة .

(٧) كشف المشكلات ٢٩٦ ، ١١٢ ، ٥٨٩ والمصادر المذكورة ثمة .

(٨) كشف المشكلات ٣٢٢ ، ٢٩٦ ، ٥٨٩ والمصادر ثمة .

(٩) مصادر الكلام على « أَوْ » في كشف المشكلات ٢٩٥ ح ٢ .

وَلَوْ صُرِّحَ بِهَذَا(١) لَصَحَّ وجادَ « [و](٢) لَهُ » ، و« بِهِ » ؛ فَكَذَلِكَ إِذَا قال بِلَفْظَةِ « أَوْ »(٣) . 609

٣ ـ فأَمَّا قوله : ﴿ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ﴾(٤) [سورة النساء ١٣٥/٤] ، وقَوْلُه : ﴿ أَفِيضُواْ عَلَيْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَهُمَا عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾(٥) [سورة الأعراف ٧/ ٥٠] = فَهَذَا ، على قِيَاسِ الآيَتَيْنِ المُتَقَدِّمَتَيْنِ(٦) ، حَقُّهُما : فاللهُ أَوْلَى به ، وحَرَّمَه ؛ ولَكِنَّه جاءَ على قَوْلِهِم : « جَالِسِ الحَسَنَ ، أَوِ ٱبْنَ سِيرِينَ »(٧) ، على مَعْنَى أَنَّه يَجُوزُ له مُجَالَسَتُهما .

ومِثْلُ هَذَا قَدْ جَاءَ في الشِّعْرِ ، أَنْشَدُوا لِرَجُلٍ مِنْ هُذَيْلٍ(٨) : **[148/2]**

وكَانَ سِيَّانِ أَلا يَسْرَحُوا نَعَماً ... أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وٱغْبَرَّتِ السُّوحُ(٩)

---

(١) يعني قوله : أحد هذين .

(٢) زيادة من مو ويق .

(٣) في صل : أو ما ، بزيادة ما غلطاً .

(٤) كشف المشكلات ٢٩٦ ، ٣٧ عرضاً ومصادرها ثمة .

(٥) كشف المشكلات ٤٥٦ والمصادر ثمة .

(٦) آية سورة البقرة [٢/ ٤٥] السالفة برقم ١ ، وآية سورة النساء [٤/ ١٢] السالفة برقم ٢ وذكر معها الآية [١١٢] من السورة نفسها ، فلو قال : على قياس الآي المتقدمة .

(٧) انظر المصادر التي ذكرناها في كشف المشكلات ٢٩٥ ح ٢ و٢٩٧ ح ٢ والتعليق ثمة ، والمصادر الآتية في تخريج قول الهذليّ .

(٨) وهو أبو ذؤيب .

(٩) البيت بهذه الرواية في الحجة ١/ ٢٦٦ و٣/ ٣٦٧ و٤/ ٥٣ ، والبصريات ٧٢٦ ، وكتاب الشعر ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٥٣٤ ، والإيضاح ٢٩٦ ، والمصباح ١/ ٥٧٨ ، والخصائص ١/ ٣٤٩ و٢/ ٤٦٧ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ٩٣ و٣/ ٧١ ، والبسيط للواحدي ١٩/ ٧٦ ، وشرح المفصل ٢/ ٨٦ ، والمقاصد الشافية ٥/ ١٢٣ ، وشرح اللمع للمصنف ٥٧٨ ، وكشف المشكلات ٢٩٧ ، ٨٥٩ ، والخزانة ٢/ ٣٤٢ ـ ٣٤٥ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢/ ٣٠ ـ ٣٧ ، والمصادر المذكورة في كشف المشكلات ٢٩٧ .

ونبّه المصنِّف في كشف المشكلات ٤٥٧ ، وابن يسعون في المصباح ، والبغداديُّ في كتابيه على أنَّ البيت بهذه الرواية مُلَفَّق من بَيْتَيْنِ له في شرح أشعار الهذليين ق١٠/ ٦، ٧ جـ١/ ١٢٢ وهما : =

وأَنْتَ تَقُولُ : « سِيَّانِ زَيْدٌ وعَمْرٌو » ، ولَكِنَّه قال : « أَوْ يَسْرَحُوهُ » على ما ذَكَرْنا[(١)] .

٤ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه : ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا﴾[(٢)] [سورة التوبة ٩/ ٣٤] ولَمْ يَقُلْ : « يُنْفِقُونَهما » .

٥ ـ وقال : ﴿وَٱلنَّخْلَ وَٱلزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُۥ﴾[(٣)] [سورة الأنعام ٦/ ١٤١] ، ولَمْ يَقُلْ : « أُكُلُهما » .

٦ ـ وقال : ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾[(٤)] [سورة التوبة ٩/ ٦٢] ،
610 والتَّقْدِيرُ : واللهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوه ، ورَسُولُه أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوه[(٥)] .

٧ ـ وقال : ﴿فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ تُخَيَّلُ إِلَيْهِ﴾[(٦)] [سورة طه ٢٠/ ٦٦] فِيمَنْ قَرَأَ بالتَّاءِ[(٧)] ، ولَمْ يَقُلْ : « تُخَيَّلانِ » .

= وقال ماشِيهُمْ سِيَّانِ سَيْرُكُمُ ... أَوْ أَنْ تُقِيمُوا بِه واغْبَرَّتِ السُّوحُ
وكان مِثْلَيْنِ أَنْ لا يَسْرَحُوا نَعَماً ... حَيْثُ اسْتَرادَتْ مَواشِيهِمْ وتَسْرِيحُ

كذا في شرح الأشعار . ونقل أنه ثبت في ديوان أشعار هذيل : وأَنْ تُقِيموا ، فلا شاهد فيه انظر المصباح وكتابي البغدادي .

ماشِيهُمُ : ماشي الحيِّ ، ويروى : راعيهم ، ويروى : رائدُهُم . وقيل: ماشيهم بمعنى مُمْشِيهم : صاحب الماشية منهم . به : الهاء للمكان الجَدْب دَلَّت الحال عليه . السُّوحُ : جمع ساحة : فضاء يكون بين دور الحيِّ . يَسْرَحُوا : يَرْعَوْا . نَعماً : المال الراعي ، وأكثر ما يقع على الإبل . استرادت : رادتْ وطلبتِ المرعى ، عن شرح أبيات المغني .

(١) قال في كشف المشكلات : فقال : أَوْ يَسْرَحُوهُ على قولهم : جالس الحسنَ أَو ابن سيرين اهـ

(٢) كشف المشكلات ٥١٦ والمصادر ثمة .

(٣) مصادر الكلام عليه في كشف المشكلات ٤٣٥ ـ ٤٣٦ .

(٤) كشف المشكلات ٥١٦ ـ ٥١٧ ، وسلف ٥٣٤ برقم ٤ .

(٥) ولم يقل : يُرْضُوهُما .

(٦) سلف ٩٨١ برقم ١٩ .

(٧) سلف التعليق على القراءة فيه ٩٨١ ح ٨ .

٨ ـ وقال : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَـٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا إِلَيْهَا ﴾(١) [سورة الجمعة ٦٢/ ١١] ولَمْ يَقُلْ : « إِلَيْهِما » . وأَنْشَدَ(٢) للأَنْصَارِيِّ(٣) :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ والرَّأْيُ مُخْتَلِفُ

ولَمْ يَقُلْ : « بما عِنْدَنَا راضُونَ » اكْتِفَاءً(٤) بالثاني عَنِ الأَوَّلِ .

وقال(٥) :

---

(١) كشف المشكلات ١٣٤٩ ، ٣٧ والمصادر المذكورة ثمة ، وما يأتي ١٢٣٤ في رقم ٩٨ .

(٢) سيبويه في الكتاب ١/ ٣٨ ، وانظر كشف المشكلات ٣٧ .

(٣) وهو عَمْرو بنُ ٱمْرِئ القَيْس الخَزْرَجِيُّ الأَنْصَارِيُّ . والبيت من كلمة له في شرح ديوان حسان ٢/ ٤٥ ـ ٤٦ ، وجمهرة أشعار العرب ٦٦١ ـ ٦٦٥ ، وفرحة الأديب ١٦٧ ، والخزانة ٢/ ١٩٠ . وهو له في مجاز القرآن ١/ ٣٩ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٢٧٩ ، والمصباح ١/ ٣١٨ .
ونسب إلى قيس بن الخَطِيم الأنصاري في الكتاب ١/ ٣٨ ، والمقاصد الشافية ٣/ ١٧٣ ، والمقاصد النحوية ١/ ٥٥٧ ، وانظر ديوانه ٦٣ ، ١٧٢ ـ ١٧٣ زيادات الديوان .
ونسب إلى درهم بن زيد في الإنصاف ٨٥ ، وإلى مَرّار الأَسدي في معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٦٣ . وانظر تحقيق البغدادي نسبتها إلى عمرو في الخزانة ٢/ ١٨٨ ـ ١٩٣ ، وشرح أبيات المغني ٧/ ٢٩٩ ـ ٣٠٠ .
وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ٨٨ ، ٣٥٧ ، وللفراء ١/ ٣٣٤ ، ٤٤٥ ، و٣/ ٧٧ ، والمقتضب ٣/ ١١٢ و٤/ ٧٣ ، وتأويل مشكل القرآن ٢٨٩ ، وإعراب القرآن ٣٨٦ ، ٦٩٧ ، والحجة ١/ ١٩٣ ، والتنبيه ٥٨٣ ، والبسيط للواحدي ١٠/ ٤٠٠ و٢٠/ ٣٩٣ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢٠/ ٤٥ و٣/ ١١٣ ، وجواب المسائل العشر ١١ ، وسفر السعادة ٧٨١ ، وشرح اللمع للمصنف ٣٩٣ ، وكشف المشكلات ٣٨ ، ٥١٧ والمصادر المذكورة فيه ٣٧ ح ٦ ، والمقاصد الشافية ٢/ ٩٧ ، ٣٧٣ ، ٣٧٥ ، وتمهيد القواعد ١/ ٣١١ و٣/ ١٣٨٩ وغيرها .

(٤) قوله اكتفاء حتى آخر الباب ليس في يق .

(٥) الأَزْرَق بنُ طَرَفَةَ بنِ العَمَرَّدِ الفَرَّاصِيُّ البَاهِلِيُّ كما في مجاز القرآن ٢/ ١٦١ ، والبسيط للواحدي ١٨/ ٤٧٨ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٢٤٨ ، وعنه في اللسان (ج و ل) عن ابن بري من غير تصريح .
وفَرَّاص لقب شَيْبَان بن مَعْن بن مالك بن أَعْصُر ، وبنو مالك بن أَعْصُر ينسبون إلى باهلة امرأة مالك ، وأُمُّ معن باهلةُ بنتُ صَعْبِ بن سَعْد العشيرةِ بن مذحج ، فَخَلَف عليها بعد أبيه مالك فولدت له أولاداً وحَضَنَت أولادَه من غيرها فنسبوا إليها جميعاً .
وفَرَّاص بفتح الفاء وتشديد الراء بما نص في تبصير المنتبه ٣/ ١٦٩ ، والتاج (ف ر ص)، وكذا ضبط في جمهرة أنساب العرب ٢٤٥ ، وسمط اللآلي ٣٠٧ ، وشرح أبيات سيبويه ضبط قلم =

رَمَانِي بِأَمْرٍ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِي بَرِيئاً وِمِنْ أَجْلِ الطَّوِيِّ رَمَانِي(١)

وقال :

وكَانَ وكُنْتُ غَيْرَ غَدُورِ(٢)

611 فٱحْفَظْها .

* * *

= فيها . وضبط في القاموس (ف ر ص) فِراص بكسر الفاء وتخفيف الراء وهماً.

ونسب في الكتاب ١/ ٣٨ وشرح عيونه ٦٥ إلى ابن أحمر ، وهو عَمْرو بن أحمر بن العَمَرَّد الباهليّ ، وهو من بني فَرّاص فهو ابن عم الأزرق ، انظر ترجمته في الخزانة ٣/ ٣٨ ، وسمط اللآلي ٣٠٧ . قال ابن السيرافي : « ووجدتُ الشعر في الكتاب منسوباً إلى ابن أَحْمَر . والذي رَوَتِ الرُّوَاةُ أَنَّه تنازع ناسٌ من باهلة من بني فَرَّاص وناسٌ من بني قُرَّة بنِ هُبَيْرة بن سَلَمَة ، حتى صاروا إلى السُّلطان ، فقال بعض القُشَيْرِيِّينَ : إنَّ الأزرقَ بنَ طرفة ـ وهو من باهلة ـ لصٌّ ابنُ لص ، لِيُغْرُوه به ، فقال قصيدةً منها :

رماني بأَمْر . . البيت

دَعَانِيَ لِصًّا مِن لُصُوصٍ وما دعا بها والِدي فيما مَضَى رَجُلَانِ ».

ومال ابن بري إلى نسبته إلى ابن أحمر ، وذكر نسبتَه إلى الأزرق .

وهو بلا نسبة في شرح اللمع ٣٩٣ ، وكشف المشكلات ٥١٧ ، والحجة ٣/ ٨٧ ، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٤٥٨ ، وإعراب القرآن ٤٠٣ ، والمصون ٨٤ ، والبسيط ٢٠/ ٢٩٣ ، وديوان الحماسة بشرح المرزوقي ٩٣٦ ، وما اتفق لفظه واختلف معناه لابن الشجري ٨٩ ، وهمع الهوامع ٢/ ٨٤ .

(١) روايةُ الفراء ومن وافقه « ومن جُول الطَّوِيِّ » . فقال ابن السيرافي : « وزعم قومٌ من مُفَسِّري الشعر أنه ينبغي أن ينشد : ومِنْ جُول الطَّوِيِّ رماني = ومعناه : أنَّه رماني بأَمْر عاد عليه قُبْحُه كما أن الذي يرمي من البئر يَعُود على ما رمى به عليه . **والخَبَرُ يَدُلُّ على صِحَّةِ قَوْلِهِ : وِمِنْ أَجْلِ الطَّوِيِّ** ، لأنَّ الخصومة كانت في بئر اهـ والطويُّ : البئر وجُول البئر : جانبها .

وفي مجاز القرآن : ومن دون ؟

(٢) قطعة من بيت ، وتمامُه :

إِنِّي ضَمِنْتُ لِمَنْ أَتَانِي ما جَنَىٰ وأَبِي وكَانَ وكُنْتُ غَيْرَ غَدُورِ

وهو بَيْتٌ مُفْرَدٌ نُسِبَ إلى الفرزدق، ولم يقع في أصول ديوانه ، ولا نعلم له صلةً تُعِينُ على تفسيره.

وهو في الكتاب ١/ ٣٨ ، وشرح عيونه ٦٥ ، وشرحه للسيرافي ١/ ٣٦٦ ، وشرح أبياته لابنه يوسف ١/ ٢٢٦ ، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٤٣٤ و٢/ ٣٦٣ و٣/ ٧٧ ، والمذكر والمؤنث

. . . .

= لابن الأنباري ٦٧٧ ، والإنصاف ٨٥ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١٦٤ ـ ١٦٥ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٣٤ ، والبسيط للواحدي ٢٠/ ٣٩٤ ، واللسان (ق ع د) .
نسبه سيبويه إلى الفرزدق وتابعه مَن نَسَب البيت منهم . ووقع في الكتاب: **وأَبَى** بهذا الضبط فعلاً ماضياً من الإباء ، كذا وقع في مطبوعة بولاق ١/٣٨ ، وهارون ١/ ٧٦ ، وباريس ١/ ٦٨ ، وكذا وقع في مطبوعة معاني القرآن للفراء وغيرها مما تابع ضبط مطبوعات الكتاب ، ولا أعلم له وجهاً ، وهو تصحيف ، أظنّ . وصوابُه « وأَبِي » أي : وكان أَبي غير غدور وكنتُ غير غدور ، وقوله « أَبي » معطوف على تاء الرفع في « ضمنتُ » ولم يؤكد بالضمير لأن الفَصْلَ بينهما يقوم مقام التوكيد ، انظر كلامي ابن السيرافي وأبي البركات بن الأنباري . وانظر الحصائل ٢/ ٨٧ .
أي إِنِّي ضَمِنْتُ أَنا وأَبِي لِمَنْ أَتَانِي الأَمْرَ الذي جناه وكان وكنت غير غدورين .
ويروى فكان وكنت .

[البَابُ التَّاسِعُ والعِشْرُونَ](١)

هذا بَابُ ما جَاءَ في التَّنْزِيلِ صَارَ الفَصْلُ فِيهِ عِوَضاً عَنْ نُقْصَانٍ لَحِقَ الكَلِمَةَ

وذَلِكَ إِنَّما يَجِيءُ في أَكْثَرِ الأَحْوَالِ في بَابِ المُؤَنَّثِ ، فَيَقُولُونَ : « قَامَتْ هِنْدٌ » ، فإذا فَصَلُوا بَيْنَهُما قَالُوا : « قَامَ اليَوْمَ هِنْدٌ »(٢) .

١ ـ فَمِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ أَكْثَرِهِم : ﴿ وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ ﴾(٣) [سورة البقرة ٢/ ٤٨] ، قَالُوا(٤) : إِنَّ التَّذْكِيرَ أَحْسَنُ لِمَكَانِ الفَصْلِ .

وقَدْ قُرِئَ أَيْضاً بالتَّاءِ(٥) ، ولَمْ يُعْتَدَّ بالفَصْلِ ، كما قال : ﴿ وَتَغْشَىٰ وُجُوهَهُمُ ٱلنَّارُ ﴾(٦) [سورة إبراهيم ١٤/ ٥٠] = وقال : ﴿ وَأَخَذَتِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ ﴾(٧) [سورة هود ١١/ ٩٤] = وقال : ﴿ فَأَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ ﴾ [سورة الأعراف ٧/ ٧٨ ، ٩١] = وقال :
612 ﴿ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ فِئَةٌ يَنصُرُونَهُۥ ﴾(٨) [سورة الكهف ١٨/ ٤٣] فِيمَنْ قَرَأَ بالتَّاء(٩) = وقال :

---

(١) انظر ما علقناه على « الباب الأول » ١٣ ح١ . وفي يق : الباب التاسع والعشرون فيما جاء إلخ .

(٢) قال سيبويه في الكتاب ١/ ٢٣٥ بولاق ٢/ ٣٨ هارون : وقال بعض العرب : قال فلانة ؟ وكلَّما طال الكلامُ فهو أَحْسَنُ نحو قولك : حضر القاضيَ امرأَةٌ : لأَنَّه إذا طال الكلام كان الحذفُ أجمل ، وكأنَّه شيءٌ يصير بدلاً من شيء إلخ كلامه اهـ وانظر كشف المشكلات ٣٩ .

(٣) كشف المشكلات ٣٩ والمصادر المذكورة ثمة . وفي يق : فمن ذلك قوله تعالى ولا يقبل إلخ .

(٤) يعني النحويِّين .

(٥) قرأ بالتاء أبو عمرو وابن كثير ، وقرأ الباقون بالياء بخلاف عن أبي بكر عن عاصم ، السبعة ١٥٤ ، والحجة ٣/ ٤٣ ـ ٥٦ ، وكشف المشكلات . وقوله وقد قرئ حتى قوله ١٠٢٩ س١ قرأ بالتاء = ليس في يق .

(٦) كشف المشكلات ٥٩١ ، وما سلف ٦٦٠ برقم ٦١ .

(٧) كشف المشكلات ٥٩٠ ـ ٥٩١ والمصادر ثمة ، وما سلف ٦٦٠ برقم ٦٠ ، والحجة ٢/ ٥٢ و٣/ ٤٠٨ .

(٨) كشف المشكلات ٧٦٢ والمصادر ثمة .

(٩) وهم غير حمزة والكسائي ، السبعة ٣٩٢ .

﴿وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ﴾(١) [سورة يونس ١٠/ ٧٨] فِيمَنْ قَرَأَ بالتَّاءِ ؛ وهُمُ الأَئِمَّةُ السَّبْعَةُ(٢) ، إلا حَمَّاداً(٣) رَوَاهُ عَنْ عَاصِمٍ باليَاءِ(٤) = [وقال : ﴿مَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ﴾ في مَوْضِعَيْنِ [سورة الأنعام ٦/ ١٣٥ ، والقصص ٢٨/ ٣٧] بالتَّاءِ ، إلا حَمْزَةَ وعَلِيًّا(٥) حَيْثُ قَرَآ فيهما بالياءِ(٦)](٧)= وقال : ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّيْحَةُ﴾(٨) [سورة الحجر ١٥/ ٧٣ ، ٨٣] = وقال : ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ﴾(٩) [سورة الحج ٢٢/ ٤٦] = وقال : ﴿أَوَلَمْ تَأْتِهِم بَيِّنَةُ مَا فِى ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ﴾(١٠) [سورة طه ٢٠/ ١٣٣] = وقال : ﴿لَّا تَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ﴾(١١) [سورة الأحزاب ٣٣/ ٥٢] فِيمَنْ قَرَأَ

---

(١) كشف المشكلات عرضاً ٥٩١ ، وما سلف ٦٦٠ برقم ٦٢ .

(٢) جميعاً بلا خلاف عن أحدٍ منهم عند من لم يذكروا هذا الحرف في كتبهم ومنهم ابن مجاهد في السبعة ، وابن إدريس في المختار ، والأهوازي في الوجيز ، والمهدوي في شرح الهداية ، والصفاقسي في غيث النفع وغيرهم .

(٣) حمَّاد بن أبي زياد التميمي ، أحد الرواة عن عاصم ، وروى عن أبي بكر عن عاصم أيضاً وروايته عنهما واحدة ، انظر غاية النهاية ١/ ١١٧١ .

(٤) انظر هذه الرواية عن حمَّاد عن عاصم وعن أبي بكر عن عاصم أيضاً في جامع البيان ٣/ ١١٨٥ ، والروضة ٢/ ٧٠٤ ، وغاية الاختصار ٢/ ٥١٧ ، والتبصرة لابن فارس الخياط ٢٩٨ ، والنشر ٢/ ٢٨٦ . ونسبت إلى يحيى عن أبي بكر ونُصَير عن الكسائي . وانظر شواذ الكرماني ٢٢٩ ، والفريد ٣/ ٤١١ ، والبحر ٥/ ١٨٢ ، والدر المصون ٦/ ٢٤٨ .

(٥) هو الكسائيّ . وفي مو : عليّ ، والصواب من يق .

(٦) السبعة ٢٧٠ ، والحجة ٣/ ٤٠٨ ، وكشف المشكلات ٩٦٧ والمصادر ثمة .

(٧) زيادة من مو ويق ، إلا قوله حيث قرآ فيهما بالياء ، فليس في يق ، والتلاوة في القصص ومن .

(٨) كان في صل ومو ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ﴾ ، وقد سلف ١٠٢٨ ، فيكون في الكلام تكرير ، فاستبدلت بها آية سورة الحجر في الموضعين ، وهي في سورة المؤمنون ٢٣/ ٤١ أيضاً . وانظر الحجة ٢/ ٥٢ . ولم تذكر هذه الآية في يق .

(٩) كشف المشكلات ٥٩٠ . و« فتكون » بالتاء قراءة جماهير قرأَة الأمصار ، وقُرئَ بالياء في الشواذ ، انظر البحر ٦/ ٣٧٧ ، والدر ٨/ ٢٨٨ .

(١٠) هذه قراءة حفص ونافع وأبي عمرو ، وقرأ الباقون « يأتهم » بالياء ، انظر السبعة ٤٢٥ ، والحجة ٥/ ٢٥٣ .

(١١) هذه قراءة أبي عمرو ، وقرأ الباقون « لا يحلّ » بالياء ، انظر السبعة ٥٢٣ ، والحجة ٥/ ٤٧٩ .

بالتَّاءِ[(١)] .

فهَذِهِ[(٢)] الآيُ ونَحْوُها لَمْ يُعْتَدَّ فيها بالفَصْلِ ، كما اُعْتُدَّ به في قَوْلِه : ﴿ وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيْحَةُ ﴾[(٣)] في « هود »[(٤)] [٦٧/١١] ، وقَوْلِه : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ يُبَايِعْنَكَ ﴾[(٥)] [سورة الممتحنة ٦٠/١٢] ، [وقال : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ ﴾ [سورة الممتحنة ٦٠/١٠]][(٦)] في آيٍ كَثِيرَةٍ اُعْتُدَّ [149/1] فيها بالفَصْلِ .

٢ ـ ومِمَّا اُعْتُدَّ فيه بالفَصْلِ قَوْلُه تعالى : ﴿ وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾[(٧)] [سورة آل عمران ٣/١٥٨] لَمْ تَدْخُلِ النُّونُ هُنا ؛ لأنَّها إنَّما تَدْخُلُ فتَفْصِلُ هَذِهِ منْ لامِ الابْتِدَاءِ[(٨)] .

قال أبُو عَلِيٍّ[(٩)] في قَوْلِه : ﴿ صٓ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ ﴾ [سورة صٓ ٣٨/١] ـ وهُوَ

613 يُبْطِلُ قَوْلَ الفَرَّاءِ[(١٠)] : إنَّ قَوْلَه ﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ [سورة صٓ ٣٨/٣] جَوَابُ القَسَمِ ، وإنَّ التَّقْدِيرَ : لَكَمْ أَهْلَكْنَا ـ قال[(١١)] : هَذَا لا يَجُوزُ[(١٢)] ؛ لأنَّ اللامَ على هذا داخِلَةٌ

---

(١) الظاهر أنه أراد الحروف الثلاثة التي في سور الحج وطه والأحزاب ، وقد علمت أنَّ القراءة بالياء في حرف سورة الحج شاذة .

(٢) في صل : هذه ، وأثبت ما في مو . وقوله فهذه حتى قوله س٥ بالفصل = ليس في يق .

(٣) الحجة ٢/ ٥٢ ، ٨٦ و٣/ ١٧١ ، ٤٠٨ و٤/ ١٤٥ ، ١٩٦ .

(٤) في مو : الأعراف ، خطأ .

(٥) التكملة ٨٩ .

(٦) زيادة من مو .

(٧) كشف المشكلات ٢٦٩ ـ ٢٧١ والمصادر ثمة ، ومختار التذكرة ٢٠١ ، ٣٦٧ ، وما يأتي ١٢٨٩ في رقم ٧ .

(٨) انظر التعليق في كشف المشكلات ٢٦٩ ح٤ .

(٩) في الإغفال ١/ ٩٩ .

(١٠) هذا معنى كلامه في معاني القرآن له ٢/ ٣٩٧ ، وانظر الإغفال ١/ ٩٩ ـ ١٠٠ .

(١١) الإغفال ١/ ١٠٠ .

(١٢) قوله « يجوز » أول اللوح ١/١٧٢ من مو الساقط منها .

على الفَضْلَةِ[١] .

ثُمَّ قال[٢] : فإِنْ قَالَ قائلٌ : ما تُنْكِرُ أَنْ تَكُونَ اللامُ التي دَخَلَتْ على الأَفْعَالِ مُرَادَةً في « كَمْ » مَحْذُوفَةً لِطُولِ الكَلامِ ؛ وأَنَّ دُخُولَها في « كَمِ » العَامِلِ فيه ﴿أَهْلَكْنَا﴾ بِمَنْزِلَةِ دُخُولِها على « إلى » المُتَعَلِّقَةِ[٣] بالفِعْلِ المُنْتَصِبَةِ المَوْضِعِ به[٤] في قَوْلِه : ﴿لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [سورة آل عمران ٣/١٥٨] ؛ فكَمَا[٥] جَازَ دُخُولُها على الجَارِّ المُنْتَصِبِ المَوْضِعِ = كَذَلِكَ يَجُوزُ دُخُولُها على « كَمِ » المُنْتَصِبَةِ المَوْضِعِ .

ثُمَّ قال[٦] : فالجَوَابُ[٧] عِنْدي أَنَّ التَّقْدِيرَ بِهَذِهِ اللامِ في قَوْلِه : ﴿لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [أَنْ تَكُونَ دَاخِلَةً على ﴿تُحْشَرُونَ﴾][٨] . أَلا تَرَى أَنَّ القَسَمَ إِنَّما وقَعَ على أَنَّهم يُحْشَرُونَ لا على الجَارِّ والمَجْرُورِ ؟ فالمُقْسَمُ عليه الفِعْلُ[٩] ، وهُوَ المُؤَكَّدُ باللامِ ، والمُتَلَقِّي لِلْقَسَمِ بها[١٠] .

---

(١) هذا معنى قول أبي عليّ : لانتصاب «كم» بالفعل الذي بعده ، وهي لا تدخل على المفعولات اهـ. ويعني بالفضلة ههنا المفعول به ، وأمَّا الفضلة الظرف فتدخل عليه لام الابتداء ، انظر ما علقناه في كشف المشكلات ٢٧٠ ح٢ .

(٢) الإغفال ١/١٠١ .

(٣) في الإغفال المطبوع ، المعلقة ، وفي الرسالة ١/٧٨ ذكر المحقق أن موضعها مطموس في أصله وبياض في بقية النسخ ، فلم يثبت شيئاً .

(٤) « به » ثابتة في الإغفال الرسالة ساقطة في المطبوعة .

(٥) قوله « فكما » لم يقع في مطبوعة الإغفال ولا رسالته .

(٦) قوله « ثمَّ قال » من الجامع ، وهو غير جيد ؛ لأَنَّ ما يأتي من كلام أبي عليٍّ متَّصل بما قبله بلا فصل بينهما .

(٧) سياق كلام أبي علي : فإِنْ قال قائلٌ . . . فالجواب . وفي صل : الجواب ، والصواب ما أثبت من الإغفال .

(٨) زيادة من يق والإغفال . وفي يق على أن تكون بإقحام على .

(٩) في صل : والمقسم عليه بالفعل ، والصواب ما أثبت من يق والإغفال .

(١٠) أي : وهو أي الفعلُ المُتَلَقِّي للقسم باللام ، فاللام هي التي يُتَلَقَّى بها القسمُ ، والمُتَلَقِّي للقسم بها هو الفعل .

=

وإنَّما دَخَلَتِ اللامُ على الحَرْفِ الجَارِّ لِتَقَدُّمِهِ[١] عليه ، ولَمْ تَدْخُلْ إحْدَى النُّونَيْنِ على الفِعْلِ ؛ لِوُقُوعِهِ على الحَرْفِ [كَمَا لَمْ تَدْخُل في قَوْلِه : ﴿ فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ [سورة الشعراء ٢٦/٤٩] لِوُقُوعِهِ على الحَرْفِ][٢] . وجَازَ دُخُولُها على الحَرْفِ في كِلا المَوْضِعَيْنِ[٣] ، إذِ المُرَادُ به التَّأْخِيرُ ، كما جَازَ دُخُولُ لام الابْتِدَاءِ في مِثْلِ : « إنَّ زَيْداً لَطَعَامَكَ آكِلٌ »[٤] ، إذِ المُرَادُ به التَّأْخِيرُ إلى الخَبَرِ .

614

فإذَا كانَ التَّقْدِيرُ ما ذَكَرْنَا لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ ﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ [سورة صٓ ٣٨/٣] بِمَنْزِلَةِ ﴿ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾ [سورة آل عمران ٣/١٥٨] في جَوَازِ دُخُولِ اللام عليها كَدُخُولِها في « كَمْ » ، إذْ[٥] كانَ دُخُولُها في قَوْلِه ﴿ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾ بِمَنْزِلَةِ دُخُولِها[٦] على الفِعْلِ ، وعلى[٧] حَسَبِ ما تَكُونُ عليه هَذِهِ اللامُ في سائرِ مَوَاضِعِها ومُتَصَرَّفَاتِها ؛ فَلَيْسَ يَسُوغُ تَقْدِيرُ دُخُولِها على الفِعْلِ في « كَمْ »[٨] .

والفَصْلُ[٩] الذي وقَعَ بَيْنَ اللام وبَيْنَ ﴿ تُحْشَرُونَ ﴾ صارَ عِوَضاً عَنْ دُخُولِ النُّونِ[١٠] .

= وكان في صل ويق : والملقى المقسم به ، والصواب ما أثبت من الإغفال إلا أَنَّ « بها » لم يقع فيه . وفي الإغفال الرسالة ١/ ٧٩ : والملقى بالقسم ، وهو خطأ .

(١) في مطبوعة الإغفال ورسالته : لتقدمها ، والصواب ما في المتن ، أي لتقدم الجار على الفعل .

(٢) زيادة من يق والإغفال .

(٣) يعني لإلى ولسوف .

(٤) كشف المشكلات ٩٦١ ح ٢ والمصادر المذكورة ثمة ، وسلف ٣٤٠ وتخريجه ثمة .

(٥) في صل ويق : إذا ، والصواب ما أثبت من الإغفال .

(٦) في صل والإغفال : دخوله ، والوجه ما أثبت .

(٧) قوله « وعلى » ليس في مطبوعة الإغفال ورسالته .

(٨) هذا آخر كلام أبي عليّ في جوابه ، وبعده في الإغفال المطبوع ١/ ١٠٢ ـ ١٠٦ = ١/ ٧٩ ـ ٨٣ من الرسالة تتمة كلامه فيما أخذه على أبي إسحق .

(٩) قوله : والفصل إلخ من كلام الجامع .

(١٠) كشف المشكلات ٢٦٩ ـ ٢٧٠ .

٣ ـ ومِمَّا يَجْرِي مَجْرَى الفَصْلِ : المَفْعُولُ الوَاقِعُ بَيْنَ المَعْطُوفِ والمَعْطُوفِ عليه في نَحْوِ قَوْلِهِ : ﴿ فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ ﴾[١] [سورة هود ١١/١١٢] ، وقَوْلِه : ﴿ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وشُرَكَاؤُكُم ﴾[٢] [سورة يونس ١٠/٧١] .

صَارَ المَفْعُولُ هُنَا عِوَضاً عَنْ إِبْرَازِ الضَّمِيرِ في نَحْوِ قَوْلِه : [149/2] ﴿ فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ ﴾[٣] [سورة المائدة ٥/ ٢٤] = وهكذا قال : ﴿ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴾[٤] 615 [الأنعام ٦/١٤٨] .

* * *

---

(١) سلف ١٠٠٤ برقم ٥ . وقوله ﴿كما﴾ ظرف « جار ومجرور » وهو بمنزلة المفعول ، قال في كشف المشكلات ٥٩٤ : وجاز ذلك [أي رفع مَن بالعطف على الضمير في « استقم »]؛ لأن الظرف قام مقام أنت اهـ .

(٢) فيمن رفع ، وقد سلف ١٠٠٤ برقم ٤ والتعليق ثمة ، وانظر ما سلف ٢١٨ برقم ٤٥ و٧٩٥ في رقم ٨٤ .

(٣) سلف ٢٥٤ في رقم ١ و١٠٠٤ برقم ٢ .

(٤) فقام الفصل بـ « لا » مقام التوكيد ، هذا مذهب سيبويه وأكثر البصريين ، وخالفه أبو علي ، انظر ما سلف ١٠٠٧ في رقم ٩ ، وانظر ما يأتي ١٢٤٠ في رقم ١١٢ .

[البَابُ الثَّلاثُونَ](١)

هَذَا بَابُ ما جَاءَ في التَّنْزِيلِ وقَدْ حُمِلَ فيه اللَّفْظُ على المَعْنَى ، وحُكِمَ عليه بما يُحْكَمُ على مَعْنَاهُ لا على اللَّفْظِ

وقَدْ ذَكَرَ ذَلِكَ سِيبَوَيْهِ في غَيْرِ مَوْضِعٍ(٢) ، وأَنْشَدَ فيه(٣) أَبْيَاتاً(٤) ، رُبَّما نَسُوقُها(٥) لكَ بَعْدَ البِدَايَةِ بالآيِ .

١ ـ فمِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تَعَالىٰ : ﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ ٱلنَّـٰظِرِينَ﴾(٦) [سورة البقرة ٢/ ٦٩] .

مَنْ وقَفَ(٧) على قَوْلِه ﴿ فَاقِعٌ ﴾ ، وجَعَلَ « فاقِعاً » تَابِعاً ←

---

(١) انظر التعليق على « الباب الأول » ١٣ ح١ . وفي يق : الباب الثلاثون فيما جاء إلخ .

(٢) في الكتاب ١/ ٢٥ ـ ٢٦، ١٤٣ ـ ١٤٦، ١٥٤ ـ ١٥٥، ٢٣٩ ـ ٢٤٠، ٤٤، و٢/ ١٧٤ ـ ١٧٥ .
وبسط ابن جني في الخصائص ٢/ ٤١٣ ـ ٤٣٧ هذا الباب « **الحَمْل** على المعنى » فذكر وجوهه وشواهده ، وانظر ما ذكره منه فيه ٣/ ٣١٧ ـ ٣١٨ . وذكره أبو علي في مواضع من الحجة عدَّها صانع « العُدَّة في فهرسة كتاب الحجة » ص٣٨٩ ، وانظر ما ذكره منها مستخرجُ « الأُصول النَّحْويَّة والصَّرْفيَّة في الحُجَّة » ١/ ٥١٧ ـ ٥٢٩ حيث بيَّن هذا الباب ، وجمع ما تفرَّق من كلام أبي عليّ وغيره فيه ، وحرَّر مسائل منه ، ثم انظر مواضع ما وقع من ذلك في كشف المشكلات ـ فهارسه برسم الحمل على المعنى ص١٣٩ .

(٣) أي وأنشد في ذلك ، والهاء لـ « ذلك » . وفي صل : فيها ، فإن صحَّ عن الجامع كان المعنى : وأنشد في المواضع التي ذكر ذلك فيها ، و« ها » لما دلّ عليه « غير موضع » .

(٤) عديدةً ، انظر أبيات الكتاب في هذا الباب في مواضعها التي ذكرناها في ح٢ فيه .

(٥) ثمَّ لم يفعلْ . ولم يذكر في هذا الباب إلا أبياتاً قليلة بعضها من شواهد الكتاب ، وذكر ابن جني أكثر أبيات الكتاب وزاد أبياتاً أيضاً .

(٦) كشف المشكلات ٥٣ والمصادر ثمة . وانظر ما يأتي ١٣٨٥ برقم ٣ .

(٧) وهو أبو العبَّاس المعَدَّل كما في منازل القرآن في الوقوف اللوح ١٢/ ١ .
وذكر الجامع هذا الوقف في كشف المشكلات ٥٤ ، والملخَّص في الوقف اللوح ٦/ ١ ولم ينسبه إلى أحد ولا نسبه صاحب منار الهدى ١/ ٧٤ . وشذَّ صاحب منار الهدى فذكر أنه يقرأ في هذا=

لـ ﴿ صَفۡرَآءُ ﴾ = ابْتَدَأَ ﴿ لَّوۡنُهَا ﴾ ، ورَفَعَها بالابْتِداءِ ، وجَعَلَ قَوْلَه ﴿ تَسُرُّ ٱلنَّٰظِرِينَ ﴾ خَبراً عنها[١]

وإنَّما قال ﴿ تَسُرُّ ﴾ ، ولَمْ يَقُلْ « يَسُرُّ » حَمْلاً على المَعْنَى ؛ لأنَّ مَعْنَى قَوْلِه ﴿ لَّوۡنُهَا ﴾ : صُفْرَتُها ؛ فكأَنَّه قال : صُفْرَتُها تَسُرُّ النَّاظِرِينَ[٢] .

٢ ـ ومِثْلُه قَوْلُه تعالى : ﴿ أُحِلَّ لَكُمۡ لَيۡلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمۡۚ ﴾[٣] [سورة البقرة ٢/ ١٨٧] فَعَدَّى « رَفَثاً » بـ « إلى » حَمْلاً على « الإِفْضَاءِ » ؛ فكما[٤] قال : ﴿ أَفۡضَىٰ بَعۡضُكُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٍ ﴾ [سورة النساء ٤/ ٢١] = كذا قال : ﴿ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمۡۚ ﴾ . 616

٣ ـ ومِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ أَبِي عَلِيٍّ[٥] في قَوْلِه تَعالى : ﴿ وَلَا تُؤۡمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمۡ ﴾[٦] [سورة آل عمران ٣/ ٧٣] ثُمَّ قال : ﴿ أَن يُؤۡتَىٰٓ أَحَدٞ ﴾ [٧٣] ، فَقَالَ : هَذَا مَحْمُولٌ على المَعْنَى ؛ لأَنَّه لَمَّا قال : ﴿ وَلَا تُؤۡمِنُوٓاْ ﴾ كَأَنَّه قال : اجْحَدُوا أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُم[٧] .

= الوجه « يسرّ » بالياء ؟ ولم يقرأ بالياء أَحد فيما أعلم . وأَبو العبَّاس المعدَّل محمَّد بن يعقوب التَّيميّ . ترجمته في غاية النهاية ٢/ ٢٨٢ ، برقم ٣٥٤٢ .

(١) هذا وجهٌ صناعيٌّ عابرُ الخاطر سرابيٌّ .

(٢) وهذا تعليلٌ لتوجيه هذا الوقف الشاذّ كلَّما قرأته ازددتَ عجباً من الواقف ومن الموجِّه المجيز ، ولا مساغ في الحلق لهذا التركيب « لونُها تسرُّ » ، وهو من آثار تطبيق قواعد الصناعة بغير اعتبار لمعنى الآية .

(٣) الشيرازيات ٥٢ ، ٢٤٧ ، والبغداديات ٥٧٧ ، والخصائص ٢/ ٤٣٧ ، والمحتسب ١/ ٣٦٤ ، والتنبيه ٢٢٥ ، ٢٧٢ ، ٣٦٩ ، وما سلف ٢٢٠ في رقم ٤٧ .

(٤) في صل : وكما ، والوجه ما أثبت من يق .

(٥) في الحجة ٣/ ٥٤ بمعناه .

(٦) كشف المشكلات ٢٣٧ ـ ٢٣٩ ، والاستدراك ١٤٤ والمصادر فيهما ، وما سلف ١٠٣ برقم ٧٦ و١٩٨ ـ ٢٠٠ برقم ٢١ ، وما يأتي ١٠٩٥ في رقم ٢٧ و١١٤٧ برقم ٥ .

(٧) هذا أحد الوجوه التي أجازها أبو عليّ في الحجة ، وهو وجهٌ متكلَّف مدفوع ، وقد منعه أبو علي في التذكرة ، انظر الاستدراك ١٥٢ ـ ١٥٣ وما علقناه في ح١٨ و٢٢ ثمة ، وما سلف ١٩٩ .

٤ ـ ومِثْلُه : ﴿ وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ ﴾(١) [سورة الأنبياء ٢١/٧٧] فعدّاه بـ « من » ، كأنَّه قال : ونَجَّيْنَاهُ(٢) مِنَ القَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا .

٥ ـ وقال : ﴿ فَمَن يَنصُرُنَا مِنۢ بَأْسِ ٱللَّهِ إِن جَآءَنَا ﴾(٣) [سورة غافر ٤٠/٢٩] ، كأنَّه قال : مَنْ يَعْصِمُنَا(٤) مِنْ بَأْسِ اللهِ إِنْ جَاءَنا ؟

٦ ـ وقال : ﴿ وَتُقْسِطُوٓاْ إِلَيْهِمْ ﴾(٥) [سورة الممتحنة ٦٠/٨] ، فَحَمَلَه على الإِحْسَانِ ، كأنَّه قال : وتُحْسِنُوا إليهم(٦) .

٧ ـ ومِنْ هذا البَابِ قَوْلُه تعالى : ﴿ ۞ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ ﴾ [سورة التوبة ٩/٦٠] إلى قَوْلِهِ ﴿ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ ﴾(٧) [٦٠] .

﴿ وَفِى ٱلرِّقَابِ ﴾ لم يُعْطَفْ على « الفُقَرَاء »(٨) ؛ لأَنَّ المُكَاتَبَ لا يَمْلِكُ

---

(١) شرح اللمع ٢٦٧ ، وتفسير الطبري ، ١٦/٣٢٠ ، والماوردي ٣/٥٠ ، والواحدي البسيط ١٥/١٣٢ ، والفريد ٤/٥٠٣ ، والبحر ٦/٣٣٠ ، والدر المصون ٨/١٨٤ .

(٢) أو خلَّصْناه كما في الماوردي ، أو منعناه كما في البسيط عن المبرِّد ، وقيل غير ذلك فيه .

(٣) كشف المشكلات ٣١٥ عرضاً ، والحجة ٢/٣٥ ، والبغداديات ٥٦٥ ، والبسيط ١٩/٣٨٣ . وههنا انتهى اللوح ١٧٢ الساقط من مصورة مو .

(٤) أو يمنعنا ، وهذا قول المفسرين كما في البسيط ، وهو ما في الحجة ، وزاد المسير ١٢٤٤ ، وقيل غير ذلك . انظر تفسير الطبري ٢٠/٣١٤ .

(٥) شرح اللمع ٢٦٧ ، وكشف المشكلات ١٣٤٠ والمصادر ثمة ، والبسيط ٢١/٤١٥ ، والفريد ٦/١٣٧ .

(٦) في البسيط عن المبرِّد : أقسطتُ إلى الرجل : إذا عاملته بالعَدْل .

(٧) الآية بتمامها ﴿ ۞ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ . انظر الكلام فيها في تفسير الطبري ١١/٥١٥ ـ ٥٣٤ ، والماوردي ٢/١٤٥ ـ ١٤٨ ، والواحدي البسيط ١٠/٥٠١ ـ ٥١٧ ، والقرطبي ١٠/٢٤٤ ـ ٢٧٥ ، وأحكام القرآن للجصاص ٣/١٢٢ ـ ١٢٨ ، ولابن العربي ٢/٤٠١ ـ ٤١٨ ، والفريد ٣/٢٨٤ ، وزاد المسير ٥٨٩ ـ ٥٩٠ ، والمغني لابن قدامة ٩/٣٠٥ ـ ٣٣٢ ، وتفسير أبي السعود ٤/٧٦ .

(٨) يريد أنه لم يقل « والرقاب » فيكون معطوفاً على المجرور باللام لما ذكره .
وانظر أقوالهم في تعليل مجيء « في » في الرقاب وما بعدها في الكشاف ٢/٢٦٩ ـ ٢٧٠ ، =

شَيْئاً[١] ، وإنَّما ذُكِرَ لِتَعْرِيفِ المَوْضِعِ[٢] .

و﴿ وَٱلْغَـٰرِمِينَ﴾ عَطْفٌ على « الفُقَرَاءِ » ؛ إذْ يَمْلِكُونَ[٣] .

﴿ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ مِثْلُ قَوْلِه ﴿ وَفِى ٱلرِّقَابِ﴾[٤] لأَنَّ ما يُخْرَجُ في سَبِيلِ الله يَكُونُ فيه ما لا يُمْلَكُ المُخْرَجُ منه[٥] ، مِثْلُ بِنَاءِ القَنَاطِرِ[٦] ، وعَقْدِ الجُسُورِ ، 617 وسَدِّ الثُّغُورِ[٧] .

وقَوْلُه : ﴿ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ﴾ [سورة التوبة ٩/ ٦٠] عَطْفٌ على اللام في ﴿ وَٱلْغَـٰرِمِينَ﴾[٨] بِدَلِيلِ أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : في الغَارِمِينَ أَوْ في ٱبْنِ السَّبِيلِ = لَمْ يَكُنْ سَهْلاً[٩] .

= والانتصاف بحاشيته ، وتفسير الفخر الرازي ١٦/ ١١٢ ، والفريد ٣/ ٢٨٤ ، وتفسير أبي السعود ٤/ ٧٦ .

(١) أي لا يملك بالعتق شيئاً ؛ لأنَّ المال أدِّي عنه إلى سيِّده مكاتِبه . وانظر مذاهبهم في تفسير الرقاب في المصادر السالفة .

(٢) موضع الصدقة من المواضع أو الأصناف الثمانية التي عرَّفتها الآية .

(٣) أي يملكون بالصدقة . وفي صل : لا يملكون ، وهو خطأ وفي مو : إذا ، وهو خطأ . والغارمون : الذين استدانوا في غير معصية الله ولم يجدوا قضاء في عين ولا عرض ، عن تفسير الطبري ١١/ ٥٢٥ . وقيل لا يملكون كالمُكاتَبين ، لأن المال يدفع لأرباب ديونهم .

(٤) أي لم يقل وسبيل الله بعطفه على المجرور باللام وهو الفقراء . وفي سبيل الله : أي في النفقة في نصرة دين الله وطريقه وشريعته التي شرعها لعباده ، عن تفسير الطبري ١١/ ٥٢٧ .

(٥) في صل : يكون فيه مالاً يملك المخرج فيه ، والصواب ما أثبت من مو . وفي يق : فيه .

(٦) في مو : القناطير ، خطأ .

(٧) هذا قول بعض الفقهاء الذين أجازوا أن يصرف سهم سبيل الله في جميع وجوه الخير ومنافع المسلمين . وقيل : ليس بناء القناطر ولا عقد الجسور ولا بناء المساجد مِمَّا يصرف فيه هذا السهم ، انظر المحرر الوجيز ٨٥٥ ـ ٨٥٩ ، ومجمع البيان ٥/ ٧٩ ـ ٨٢ ، وتفسير الفخر الرازي ١٦/ ١١٣ ، والمغني لابن قدامة ٤/ ١٢٥ .

(٨) أي معطوف على الغارمين المجرور بعطفه على الفقراء المجرور باللام .

(٩) هكذا قال . والظاهر أنه معطوف على الرقاب المجرورة بـ « في » . ثمَّ لِمَ عَدَل عن اللام إلى « في » في الأربعة الأخيرة ، ولم كرَّر « في » في قوله ﴿ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ ؟ انظر جواب صاحب الكشاف عن ذلك وجواب غيره أيضاً ، انظر المصادر المذكورة في ١٠٣٦ ح٧ .

والمُكَاتَبُ عَبْدٌ ، لِقَوْلِه ﴿ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم ﴾ [سورة الروم ٣٠/٢٨] .

٨ ـ ومِنْ هَذَا البَابِ [150/1] قَوْلُه تعالى : ﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ﴾(١) [سورة الأعراف ٧/٥٩] فِيمَنْ رَفَعَ قَوْلَه ﴿ غَيْرُهُۥٓ ﴾(٢) .

٩ ـ وكَذَلِكَ ﴿ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾(٣) [سورة فاطر ٣٥/٣] فِيمَنْ رَفَعَ(٤) .

١٠ ـ وكَذَلِكَ قَوْلُه : ﴿ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَلَآ أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرُ ﴾(٥) [سورة يونس ١٠/٦١] فِيمَنْ رَفَعَ(٦) .

كانَ ذَلِكَ كُلُّه مَحْمُولاً على المَعْنَى ؛ إِذِ المَعْنَى : ما لَكُم إِلَٰهٌ غَيْرُهُ ، وهل خَالِقٌ غَيْرُ اللهِ ، وما يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ .

١١ ـ ومِثْلُه : ﴿ ۞ وَلَقَدْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [سورة المائدة ٥/١٢] ثُمَّ قال : ﴿ وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ ﴾(٧) [١٤] لأَنَّ مَعْنَى قَوْلِه : ﴿ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ و« أَخَذَ الله مِيثَاقاً مِنْ بَنِي إِسْرائيلَ » = واحِدٌ ؛ فجاءَ قَوْلُه ﴿ وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ﴾ على المَعْنَى ، لا على اللَّفْظِ(٨) . 618

١٢ ـ ومِنْ ذَلِكَ(٩) قَوْلُه تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّى ﴾(١٠)

---

(١) كشف المشكلات ٤٥٩ ، ٥٤٤ ، ٦٣٧ ، ٧٩٤ ، ١١٩٤ ، والمصادر المذكورة ثمة ، والإبانة ٤٨٢ ، وانظر ما سلف ٦٩٠، ٨٧١، وما يأتي ١١٤٣، ١٤٥٧، ووقع قوله ﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ﴾ في مواضع أُخر في سورة الأعراف وغيرها ، انظر التعليق فيما يأتي ١٤٥٧ .

(٢) وهم غير الكسائي فقرأ بالجر ، السبعة ٢٨٤ ، وكشف المشكلات .

(٣) كشف المشكلات ٦٣٧ والمصادر ثمة ، وما سلف ٦٩٠ ويأتي ١١٣٤ و١١٤٣ و١٤٥٨ .

(٤) وهم غير حمزة والكسائي فقرأا بالجر ، السبعة ٥٣٤ ، وكشف المشكلات .

(٥) كشف المشكلات ٥٤٤ ، والاستدراك ٢٣٤ ـ ٢٤٣ ، والمصادر ثمة .

(٦) وهو حمزة وحده ، والباقون بالفتح ، السبعة ٣٢٨ ، وكشف المشكلات .

(٧) كشف المشكلات ٣٤٣ ـ ٣٤٤ ، وما سلف ٥٠١ برقم ١٩ .

(٨) وقيل غير ذلك ، انظر ما سلف .

(٩) عن الخصائص ٢/ ٤١٤ .

(١٠) كشف المشكلات ٤٠٩ ، ٧٧٧ ، ٨٨٥ ، ١١٩٣ ، والمصادر ثمة .

[سورة الأنعام ٦/ ٧٨] ، أي : هذا الشَّخْصُ ؛ أَوْ : هذا المَرْئِيُّ ، [ونَحْوُه][(١)] .

١٣ ـ وكَذَلِكَ[(٢)] قَوْلُه تعالى : ﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾[(٣)] [سورة البقرة ٢/ ٢٧٥] ، لأَنَّ الوَعْظَ والمَوْعِظَةَ واحِدٌ[(٤)] .

١٤ ـ وقَالُوا[(٥)] في قَوْلِه تعالى : ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾[(٦)] [سورة الأعراف ٧/ ٥٦] : إِنَّه أَرَادَ بـ « الرَّحْمَةِ » هُنَا : المَطَرَ[(٧)] .

ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّذْكِيرُ هُنَا إِنَّما هُوَ لأَجْلِ « فَعِيل »[(٨)] ، على قَوْلِه[(٩)] :

بِـأَعْيُـنِ أَعْـدَاءٍ وهُـنَّ صَـدِيـقُ[(١٠)]

وقَوْلِه[(١١)] :

---

(١) من مو ويق والخصائص ، وقيل غير ذلك .

(٢) **عن الخصائص ٢/ ٤١٤ .**

(٣) كشف المشكلات ٨٨٥ عرضاً والمصادر ثمة .

(٤) وقيل غير ذلك .

(٥) **عن الخصائص ٢/ ٤١٤ .**

(٦) كشف المشكلات ٧٧٧ ، ٨٨٥ والمصادر ثمة .

(٧) وهو قول الأخفش في معاني القرآن له ٣٢٧ في أحد أقواله ، وانظر إعراب القرآن ٣٤٥ .

(٨) وهو أحد أقوال الأخفش ومن وافقه .

(٩) قول جرير ، ديوانه ق٦٣/ ٧جـ١/ ٣٧٢ ، والوساطة ٢٠٦ . وعزي إلى مزاحم العقيلي في زهر الآداب ٥٦ .

وعجزه بلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤١٤ ، والتنبيه ٤١٦ .

(١٠) رواية الديوان :

دَعَـوْنَ ٱلْهَـوَى ثُـمَّ ٱرْتَمَيْـنَ قُلُـوبَنَـا بِأَسْهُمِ ...

ضمير الإناث للأوانس اللائي ذكرهنَّ في البيت الذي قبله .

ويروى : بَعَثْنَ ، ونَصَبْنَ ، وقَضَيْنَ .

(١١) قول عُرْوَة بن حِزَامٍ العُذْرِيِّ ، ديوانه ٢٨ (الإحالة عليه من محقق الحماسة البصرية ١٢٣٦ ، وقد أنشد صاحب الحماسة بعض أبياتها وليس فيها البيت) ، والخزانة ١/ ٥٤٣ ، واللآلي ٤٠١ وتخريج الكلمة فيه ٤٠٠ ح١ ، واللسان (ق ر ب) .

ولا عَفْرَاءُ مِنْكَ قَرِيبُ[١]

١٥ ـ وأَمَّا قَوْلُه تعالى : ﴿ بَلِ ٱلۡإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفۡسِهِۦ بَصِيرَةٞ ﴾[٢] [سورة القيامة ٧٥/ ١٤] = فإِنَّه حَمَلَه على « النَّفْسِ »[٣] لأَنَّ « الإِنْسَانَ » و« النَّفْسَ » واحِدٌ .

وقِيلَ : بَلِ التَّاءُ لِلْمُبَالَغَةِ[٤] .

وقِيلَ : بَلِ التَّقْدِيرُ : عَيْنٌ بَصِيرَةٌ[٥] ؛ فَحُذِفَ المَوْصُوفُ .

وقال مُجَاهِدٌ[٦] : بَلِ الإِنْسَانُ على نَفْسِهِ شاهِدٌ : عَيْنُه ويَدَاهُ ورِجْلاهُ . فيَكُونُ ﴿ ٱلۡإِنسَٰنُ ﴾ مُبْتَدَأً ، والظَّرْفُ مَعَ ما ٱرْتَفَعَ[٧] به خَبَرٌ ، والهاءُ العائدُ مِنَ الخَبَرِ[٨] إلى المُبْتَدَأ هُوَ المَجْرُورُ بالإِضَافَةِ ، كما تَقُولُ : « زَيْدٌ في دَارِهِ عَمْرٌو »[٩] .

---

(١) هذه القطعة من البيت في الخصائص ٢/ ٤١٤ ، وتمامه :

عَشِيَّةَ لا عَفْرَاءُ مِنْكَ بَعِيدَةٌ فَتَسْلُو ولا . . .

ويروى بغير هذا اللفظ .

(٢) كشف المشكلات ١٤٠٤ ، وما سلف ٨٩٥ برقم ٤٠ .

(٣) عن عليّ بن عيسى الرُّمَّانيّ فيما نقله صاحب مجمع البيان ١٠/ ٢٣٣ .

(٤) وهو قول أبي عبيدة في مجاز القرآن ٢/ ٢٧٧ ومن وافقه .

(٥) ذكره الثعلبي في تفسيره ٦/ ٣٢٩ ، وابن فضال المجاشعيّ في النكت ٢/ ٦٨٩ وغيرهما ، ونسب إلى الفراء ، انظر ما علقناه في كشف المشكلات .

(٦) قول مجاهد في البسيط ٢٢/ ٤٩٢ ، وانظر كشف المشكلات . وعزي هذا القول إلى ابن عباس وسعيد بن جبير وغيرهما .

وقوله : وقال مجاهد حتى قوله زيد في داره عمرو = ليس في مو .

(٧) في صل : فيما ارتفع ، والصواب ما أثبت من يق .

(٨) في صل : الجملة ، وهو خطأ صوابه ما أثبت . ولا يبعد أن يكون هذا سهواً من الجامع ، فلا جملة في الكلام على ارتفاع الاسم بالظرف . فإن رفع بالابتداء ـ وقد أجازه أبو علي ـ كان في الكلام جملة ، لكن الجامع جزم بارتفاعه بالظرف على المذهبين ، انظر ما سلف من كلامه ٨٩٥ ـ ٨٩٩ .

(٩) انظر ما سلف ٨٩٦ .

وعَكْسُ الأَوَّلِ(١) قَوْلُ الحُطَيْئَةِ(٢) :

ثَـــلاثَـــةُ أَنْفُـــسٍ وثَـــلاثُ ذَوْدٍ لَقَـدْ جَـارَ ٱلـزَّمَـانُ عَلَـى عِيَـالِـي(٣) 619

حَمَلَ « الأَنْفُسَ » على « الأَشْخُصِ » ؛ كأَنَّه قال : ثَلاثَةُ أَشْخُصٍ(٤) .

١٦ ـ ومِنْه قَوْلُه تعالى : ﴿ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾(٥) [سورة الأنعام ٦/ ١٦٠] ، أَنَّثَ « العَشْرَ » لَمَّا كان « الأَمْثَالُ » بمَعْنَى : الحَسَنَاتِ ، حَمَلَ الكَلامَ على المَعْنَى(٦) .

---

(١) وهو حَمْلُ الإنسان على النَّفس ، كما حُمِلَ الشخصُ على النفس في قول ابن أبي رَبِيعة :
فكـــان مِجَنِّـــي دُونَ مَـــنْ كُنْـــتُ أَتَّقِـــي ثَـــلاثُ شُخُـــوصٍ كـــاعِبَـــانِ ومُعْصِـــرُ
من شواهدهم في هذا الباب ، انظر الكتاب ١/ ١٧٥ ، والمقتضب ١/ ١٤٨ ، والكامل ٧٩٨ ، وغيرها .

(٢) البيت له في الكتاب ٢/ ١٧٥ ، وشرحه للسيرافي ٤/ ٢٩٧ ، والأغاني ٢/ ١١٢ ، والخصائص ٢/ ٤١٤ ، والإنصاف ٦١٩ ، والمقاصد الشافية ٦/ ٣٩٦ ، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٨٥ ، والخزانة ٣/ ٣٠١ عن الأغاني . ولم يقع في أصول ديوانه ، فأَورده المحقق فيما روي من مقطعات في كتب اللغة والأدب وغيرها ق٢٢/ ١ ص٣٣٣ .
وحكى البغداديُّ عن أَمالي الزَّجَّاجيِّ الوسطى خبراً جرى في مجلس عبد الملك ساق في سبعة أبيات لرجل لم يُسَمِّه من بني عامر بن صَعْصَعة البيتُ الشاهد هو الثالث منها ، وأنشد صاحب الأغاني قبله بيتاً هو أولها .
هذا مَبْلَغُ العِلْم به ، وانظر الديوان .
وهو بلا نسبة في شرح اللمع للجامع ٧١١ ، ٧٢١ ، وكشف المشكلات ١٤٠٤ ، ومجالس ثعلب ٢٥٢ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٣٠٦ ، والمقاصد الشافية ٧/ ٤٠٩ ، والهمع ٤/ ٧٥ و٥/ ٣٠٧ . وفي يق : حطيئة .

(٣) رواية الأغاني ، وأمالي الزجاجي :
ونَحْـــنُ ثـــلاثـــةٌ وثَـــلاثُ ذَوْدٍ
ولا شاهد فيه على هذه الرواية . والذَّوْد من الإبل : ما بين الثلاث إلى العشر .

(٤) أو رجال أو أَناسيّ .

(٥) سلف ٤٩٦ برقم ١٢ ، وسيأتي ١٣٨٥ برقم ٢ .

(٦) وهو قول الأخفش في معاني القرآن له ٣١٧ ومن وافقه ومنهم المبرِّد وأبو علي وأبو الفتح ، انظر ما علقناه في كشف المشكلات ٤٤٤ ـ ٤٤٥ والمصادر ثمة .

١٧ ـ ومِنْ ذلكَ قَوْلُه : ﴿ ۞ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ ﴾[١] [سورة البقرة ٢/ ٢٤٣] ، ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ﴾ [سورة البقرة ٢/ ٢٤٦] ، ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ ﴾[٢] [سورة البقرة ٢/ ٢٥٨] ، ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ ﴾ [سورة الفرقان ٢٥/ ٤٥] [150/2] .

عَدَّى[٣] « تَرَى » بـ « إِلَى » حَمْلًا على النَّظَر ؛ كأَنَّه قال : أَلَمْ تَنْظُرْ[٤] .

وإِنْ شِئْتَ كان المَعْنَى : أَلَمْ يَنْتَهِ عِلْمُكَ إلى كَذَا ؟[٥] .

١٨ ـ وعَكْسُ هَذَا قَوْلُه : ﴿ أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾[٦] [سورة الأعراف ٧/ ١٨٥] ولَمْ يَقُلْ : إِلَى مَلَكُوتِ ، لأَنَّ المَعْنَى : أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا في مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ[٧] .

١٩ ـ ومِنَ الحَمْلِ على المَعْنَى[٨] قَوْلُه : ﴿ أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ ﴾[٩] [سورة البقرة ٢/ ٢٥٩] بَعْدَ قَوْلِه : ﴿ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ ﴾ [٢٥٨] كأَنَّه قال : أَرَأَيْتَ كالَّذِي حاجَّ

---

(١) معاني القرآن للزجاج ١/ ٢٧٥ ، وإعراب القرآن ١٧٣ ، والبسيط ٤/ ٣٠٧ ، ومجمع البيان ٢/ ١٧٠ ، وزاد المسير ١٤٩ ، والبحر ٢/ ٢٤٩ ، والدر المصون ٢/ ٥٠٥ .

(٢) الفريد ١/ ٥٦٢ .

(٣) في مو ويق : عَدَّوا .

(٤) هذا قول الراغب الأصبهاني في المفردات (رأي) ٣٧٥ ، قال : إذا عُدِّي رَأَيْتُ بإلى اقتضى معنى النَّظر المؤدِّي إلى الاعتبار اهـ . وانظر الفريد والبحر والدر .

(٥) وهو قول الزّجّاج ومَنْ وافقه ، قال : أَلَمْ تعلمْ ، أَلَمْ يَنْتَهِ علمُك إلى خبر هؤلاء ، وهذه الألف ألف التَّوقيف اهـ وقيل غير ذلك في تأويل ذلك ، انظر المصادر السالفة ، وكشف المشكلات ١٨٣ ح ٤و٥ والمصادر ثمة .

(٦) كشف المشلات ١٠٤٤ عرضاً ، والحجة ٦/ ٢٧١ وفيه ضروب استعمال النظر ، والمفردات (ن ظ ر) ٨١٢ .

(٧) قال الراغب في المفردات : يقال : نظرتُ إلى كذا : إذا مددتَ طَرْفَك إليه رأيتَه أو لم تَرَه ، ونظرتُ فيه : إذا رأيتَه وتَدَبَّرْتَه اهـ .

(٨) عن الخصائص ٢/ ٤٢٥ .

(٩) كشف المشكلات ١٨٣ والمصادر ثمة ، وما يأتي ١١٣١ برقم ٢ .

إبْراهِيمَ في رَبِّه ، أَوْ كالذي مَرَّ على قَرْيَةٍ[١] ؛ فجاءَ بالثَّاني على أَنَّ الأَوَّلَ كأَنَّه قَدْ سَبَقَ[٢] كَذَلِكَ[٣] .

٢٠ ـ ومِنْه قَوْلُه تعالى : ﴿ وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم ﴾ [سورة المنافقون ٦٣/١٠] إلى قَوْلِه : ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن ﴾[٤] [١٠] ، لأنَّ مَعْنَاهُ : إنْ تُؤَخِّرْني أَصَّدَّقْ وأَكُنْ[٥] ، فحُمِلَ ﴿أَكُنْ﴾ على مَوْضِعِ ﴿ فَأَصَّدَّقَ ﴾[٦] لأنَّه في مَوْضِعِ الجَزْمِ لِمَا كان جَوَابَ « لَوْلا »[٧] .

620

٢١ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تعالى : ﴿ وَيَهْدِيهِمْ إِلَيْهِ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا ﴾[٨] [سورة النساء ٤/١٧٥] « الهاءُ » في ﴿ إِلَيْهِ ﴾ يَعُودُ إلى ما تَقَدَّمَ ذِكْرُه[٩] مِن اسمِ اللهِ ، والمَعْنَى : ويَهْدِيهِم إلى صِرَاطِه صِرَاطاً مُسْتَقيماً[١٠] ، كما قال : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ

---

(١) وهو قول الفراء في معاني القرآن له ١/ ١٧٠ ، ومن بعده ابن قتيبة في تفسير غريب القرآن ٩٤ ، والزجاج في معاني القرآن له ١/ ٢٩١ وغيرهم ، انظر كشف المشكلات .

(٢) في صل : سِيق ، و الوجه ما أثبت من مو ويق والخصائص .

(٣) وقيل فيه غير ذلك ، انظر كشف المشكلات والتعليق ثمة .

(٤) الخصائص ٢/٤٢٦ ، والحجة ٦/٢٩٣ ، وكشف المشكلات ١٣٥٠ والمصادر ثمة ، وما يأتي ١٥٨٢ برقم ٤ .

(٥) قوله « لأنَّ معناه . . . وأكن » ليس في مو .

(٦) وهو قول سيبويه في الكتاب ١/ ٤٥٢ والناس من بعده ، انظر المصادر المذكورة في كشف المشكلات .

(٧) « لولا » هذه للأمر والتحضيض ، ولو لم تدخل الفاء جوابه لقيل : أصدقْ بالجزم ، فكأنه قيل : أخِّرني أَصَّدَّقْ ، قال أبو عليّ : إذا قلت : أَخِّرْني أصدَّقْ كان جزماً بأنه جواب الجزاء ، وقد أغنى السؤال عن ذكر الشَّرط ، والتقدير : أَخِّرني فإنْ تُؤَخِّرْني أَصَّدَّقْ إلخ اهـ وانظر مذاهبهم في جازم جواب الطلب فيما علقناه على كشف المشكلات ٧٢١ ح٤ .

(٨) كشف المشكلات ٣٣٣ ، وما سلف ٥٧٨ برقم ٣٤ . ومن الحجة ١/ ١٨٦ أخذ كلامه ، وانظر ما سلف .

(٩) في الآية من قوله : ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَٱعْتَصَمُواْ بِهِۦ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِى رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ وَيَهْدِيهِمْ إِلَيْهِ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا ﴾ .

(١٠) نصبه على الحال من المضاف المحذوف في « صراطه » .

إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسۡتَقِيمٖ ﴿٥٢﴾ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ [سورة الشُّورى ٤٢/ ٥٢ - ٥٣] .

وإِنْ حَمَلْتَ « صِراطاً » على أَنَّه لَمَّا قَالَ : ﴿ وَيَهۡدِيهِمۡ إِلَيۡهِ﴾ [سورة النساء ٤/ ١٧٥] دَلَّ هذا الكَلامُ على أَنَّه قال : يُعَرِّفُهُم ، فَنَصَبَ « صِراطاً » على أَنَّه مَفْعُولٌ لهذا الفِعْلِ المُضْمَرِ[١] = [أَمْكَنَ][٢] ، والأَوَّلُ[٣] أَشْبَهُ .

٢٢ - ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه : ﴿ دِينٗا قِيَمٗا﴾[٤] [سورة الأنعام ٦/ ١٦١] ، يَحْتَمِلُ ثَلاثَةَ أَوْجُهٍ[٥] :

أَحَدُها : أَنَّه لَمَّا قال : ﴿ إِنَّنِي هَدَىٰنِي رَبِّيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴾ [١٦١] اسْتَغْنَى بجَرْيِ ذِكْرِ الفِعْلِ عَنْ ذِكْرِه ثانيًا[٦] ، فقال : ﴿دِينٗا قِيَمٗا﴾ ، أي : هداني دِيناً قِيَماً[٧] ؛ كما قال : ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾[٨] [سورة الفاتحة ١/ ٦] .

وإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَه على « اعْرِفُوا » ؛ لأَنَّ هِدايَتَهُم إِليه تَعْرِيفٌ لهم[٩] ، فَحَمَلَه على « اعْرِفُوا » دِيناً قِيَماً[١٠] .

[و][١١] إِنْ شِئْتَ حَمَلْتَه على الاتِّباع ؛ كأَنَّه قال : اتَّبِعُوا دِيناً قِيَماً والْزَمُوه ، كما قال : ﴿ ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ﴾ [سورة الأعراف ٧/ ٣] .

---

(١) هذا قول أبي علي ومن وافقه ، وقيل : هو مفعول ثانٍ ليهديهم نفسه ؛ لأن معناه يعرِّفهم صراطاً ، انظر مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٥٤ ، والفريد ٢/ ٣٩٠ ، وما علقناه في كشف المشكلات .

(٢) زيادة من مو .

(٣) وهو نصبه على الحال .

(٤) كشف المشكلات ٤٤٥ والمصادر ثمة ، والفريد ٢/ ٧٣٣ ، والدر المصون ٥/ ٢٣٨ وما يأتي ١٤٥٨ برقم ٦ .

(٥) **مُنْتَزَعَةٌ من الحجة** ٣/ ٤٤٠ . ولفظ أبي عليّ : فأَمَّا انتصابُ ﴿دِينَا﴾ فيحتمل نَصْبُه ثلاثةَ أَوْجُهٍ إلخ .

(٦) ليس في مو ولا الحجة .

(٧) فهو بدلٌ من موضع الجارّ والمجرور ، كما في كشف المشكلات . وهذا قول الأخفش فيما قال النحاس في إعراب القرآن ٢٣٤ ، وأجازه الزجاج في معاني القرآن له ٢/ ٢٥١ ومن وافقهم .

(٨) سلف ١٨٧ برقم ١ و٨٣٧ في رقم ١٢١ .

(٩) في مو ويق : له ، وليس في الحجة .

(١٠) قدره الزجاج ومن وافقه « عَرَّفني ديناً » ، وهو أجود . وفي صل : ودينًا ، بإقحام الواو .

(١١) من مو ويق والحجة .

621

٢٣ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تعالى: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤٍ﴾(١) [سورة الحج ٢٢/٢٣] .

قال أَبُو عَلِيٍّ(٢) : وجْهُ الجَرِّ في قَوْلِه ﴿ ولُؤْلُؤٍ ﴾(٣) أَنَّهُم يُحَلَّوْنَ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ ومِنْ لُؤْلُؤٍ ؛ أَيْ منهما .

وهَذَا هُوَ الوَجْهُ ؛ لأَنَّه إِذَا نَصَبَ فقال : ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا﴾ [سورة الحج ٢٢/٢٣] حَمَلَه على : ويُحَلَّوْنَ لُؤْلُؤاً(٤) ، واللُّؤْلُؤُ إِذَا ٱنْفَرَدَ مِنَ الذَّهَبِ والفِضَّةِ لَمْ يَكُنْ حِلْيَةً .

فإِنْ قُلْتَ [151/1]: فَقَدْ قال الله تعالى(٥) : ﴿وَتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا﴾(٦) [سورة فاطر ٣٥/١٢] = فـ[هَذَا](٧) على أَنْ يَكُونَ « حِلْيَةً » ، إذا رُصِّعَ(٨) في الذَّهَبِ والفِضَّةِ صارَ حِلْيَةً ، كما قال في العَصِيرِ(٩) ﴿ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾ [سورة يوسف ١٢/٣٦] لأَنَّه قَدْ يَسْتَحِيلُ إليها بالشِّدَّةِ ؛ كما يَكُونُ ذَلِكَ حِلْيَةً على الوَجْهِ [الَّذِي](١٠) يُحَلَّى بِهِ(١١) .

---

(١) كشف المشكلات ٩٠٠ والمصادر ثمة .

(٢) في الحجة ٥/٢٦٨ من المطبوعة ، وجـ ٤/٢ ـ ٣ من المخطوطة خم ، و٣٨/٢٥/١ من المخطوطة خش .

(٣) وهي قراءة غير نافع وعاصم فقرأا بالنصب ، السبعة ٤٣٥ ، وكشف المشكلات والمصادر ثمة .

(٤) وهو قول أبي حاتم كما في القطع والائتناف ٤٨٩ ، والزجاج في معاني القرآن ٣/٣٤١ ، ووافقه النحاس في إعراب القرآن ٥٦٦ ، وغيره .

(٥) قوله « الله تعالى » ليس في مو ، وليس من ألفاظ الحجة .

(٦) مكانه في الحجة ﴿وَتَسْتَخْرِجُواْ مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا﴾ [سورة النحل : ١٦/ ١٤] .

(٧) من الحجة .

(٨) في النسخ : وضع ، والصواب ما أثبت من الحجة مطبوعتها ومخطوطاتها .

(٩) في مطبوعة الحجة : العصر ، والصواب ما أثبت من النسخ ، وهو ما في مخطوطتي الحجة خم وخش .

(١٠) من الحجة .

(١١) كان في النسخ : « على الوجه بخلافه » وهو تحريف صوابه من الحجة ، ورسم في خش : يُحَلَّا به .

ويَحْتَمِلُ النَّصْبُ وجْهاً[١] آخَرَ ، وهُوَ أَنْ تَحْمِلَه على مَوْضِعِ الجَارِّ والمَجْرُورِ[٢] ؛ لأَنَّ مَوْضِعَهُما نَصْبٌ . أَلا تَرَى أَنَّ مَعْنَى ﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ ﴾ [سورة الحج ٢٢/٢٣] : يُحَلَّوْنَ فيها أَسَاوِرَ ، فَتَحْمِلُه على المَوْضِعِ[٣] ؟

٢٤ ـ وقيلَ في قَوْلِه تعالى : ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ ﴾[٤] [سورة البقرة ٢/٩٦] : إِنَّ « مِنْ » دَخَلَتْ ؛ لأَنَّ مَعْنَى قَوْلِه : ﴿ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ ﴾ : أَحْرَصَ مِنَ النَّاسِ ، فقال : ﴿ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ ﴾ حَمْلاً على المَعْنَى[٥] .

622 وقَدْ ذَكَرْنا ما في هَذَا في « حَذْفِ المَوْصُوفِ »[٦] .

٢٥ ـ ومِنَ الحَمْلِ على المَعْنَى قَوْلُه : ﴿ فَمَنۢ بَدَّلَهُۥ بَعْدَمَا سَمِعَهُۥ ﴾[٧] [سورة البقرة ٢/١٨١] ، والمُتَقَدِّمُ ذِكْرُ الوَصِيَّةِ ؛ ولَكِنَّ مَعْنَاه الإِيْصَاءُ ، أي : مَنْ بَدَّلَ الإِيْصَاءَ[٨] .

٢٦ ـ كَقَوْلِه : ﴿ وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ ﴾ [سورة النساء ٤/٨] ثُمَّ قال : ﴿ فَٱرْزُقُوهُم

---

(١) لفظ أبي علي في الحجة : ويحتمل قوله ﴿ وَلُؤْلُؤًا ﴾ فيمن نصب وجهاً إلخ . وانظر الوجه الأول الذي ذكره أبو علي في الحجة .

(٢) وهو قول الطبريّ في تفسيره ١٦/٤٩٩ ، وابن الأنباريّ في إيضاح الوقف ٧٨٢ ـ ٧٨٣ ، وأجازه النحاس في القطع ، وغيره .

(٣) انتهى ما نقله عن أبي عليّ في حجّته .

(٤) كشف المشكلات ٧٦ ـ ٧٨ ، والمصادر ثمة ، وما أتي ١٣٩٣ برقم ١ .

(٥) وهو قول الأخفش والفراء والزجاج وغيرهم ، انظر إيضاح الوقف ٥٢٤ ، والقطع والائتناف ١٥٤ ، ومعاني القرآن للفراء ١/٦٢ ، وللزجاج ١/١٥٧ ، أي وأحرص من الذين أشركوا .

(٦) يعني الباب ١٤ الذي عقده لحذف الموصوف وإقامة صفته مُقامه ، وذكر هذه الآية فيه ٤٩٢ ـ ٤٩٣ برقم ٩ وأقوالهم فيها . وانظر ما يأتي في الباب ٥٨ في كون المعطوف مغايراً للمعطوف عليه ص١٣٩٢ برقم ١ . وقوله وقد ذكرنا إلخ ليس في يق .

(٧) كشف المشكلات ١٣٥ والمصادر ثمة ، وتفسير الطبري ٣/١٣٩ ، والواحدي البسيط ٣/ ٥٥٠ ، والفريد ١/ ٤٤٥ .

(٨) وهو قول الطبري والواحدي وغيرهما . وفي معاني القرآن للزجاج ١/٢١٧ : أمر الوصية .

مِّنْهُ﴾(١) [٨] حَمْلًا على الحَظِّ والنَّصِيبِ(٢) .

٢٧ ـ ومِنْ ذلِكَ(٣) قَوْلُه تعالى : ﴿مَالِىَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾(٤) [سورة النمل ٢٧/ ٢٠] ، و﴿مَا لَنَا لَا نَرَىٰ رِجَالًا﴾ [سورة صٓ ٣٨/ ٦٢] ، لَمَّا كانَ المَعْنَى في قَوْلِكَ : ما لي لا أَرَاه ؛ وما لَنَا لا نَرَاهُم : أَخْبِرُونا عنهم = صارَ الاسْتِفْهَامُ مَحْمُولاً على مَعْنَى الكَلامِ ، حَتَّى كأَنَّه قال : أَخْبِرُوني عَنِ الهُدْهُدِ : أَشَاهِدٌ هُوَ ﴿أَمْ كَانَ مِنَ ٱلْغَآئِبِينَ﴾ [سورة النمل ٢٧/ ٢٠] .

وكذلك الآيَةُ الأُخْرَى(٥) ، فِيمَنْ وَصَلَ الهَمْزَةَ ولَمْ يَقْطَعْها في قَوْلِه : ﴿ٱتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا﴾(٦) [سورة صٓ ٣٨/ ٦٣] .

فكما(٧) ٱسْتَقَامَ الحَمْلُ على المَعْنَى في هذا النَّحْوِ = كَذَلِكَ حَمْلُ الآيَةِ عليه ، فيما نُرَى أَنَّه مَذْهَبُ أَبِي الحَسَنِ(٨) .

يَعْنِي قَوْلَهُ : ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُواْ ٱللَّهَ﴾(٩) [سورة الحديد ٥٧/ ١٨] .

---

(١) كشف المشكلات ٢٩١ والمصادر ثمة ، وما يأتي ١٢٤٨ في رقم ١١٩ .

(٢) انظر كشف المشكلات والتعليق ثمة . وقيل : المعنى فارزقوهم من المقسوم ، وقيل غير ذلك .

(٣) عن الحلبيات ١٥٢ ـ ١٥٣ .

(٤) كشف المشكلات ١٠٠٤ والمصادر ثمة ، والحجة ٦/ ٨٣ .

(٥) يعني آية سورة صٓ . وسياق التلاوة : ﴿وَقَالُواْ مَا لَنَا لَا نَرَىٰ رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُم مِّنَ ٱلْأَشْرَارِ ﴿٦٢﴾ أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ .
وجملة « اتَّخذناهم » وصف بعد وصف لقوله رجالاً ، وقيل في قوله ﴿أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [٦٣]: إنَّ « أَمْ » متصلة وقد حذفت الجملة المعادلة لها ، والتقدير : أَمفقودون هم أَم زاغت عنهم الأبصار ، وهذا قول أبي الحسن الأخفش فيما حكاه أبو علي في الحجة ووافقه . وقيل : أَمْ منقطعة ، وهو القول ، والكلام مستغنٍ عن تقدير أبي الحسن ، وانظر كشف المشكلات .

(٦) قرأ بالوصل على الخبر أبو عمرو وحمزة والكسائي ، وقرأ الباقون بفتح الهمزة على الاستفهام ، السبعة ٥٥٦ ، والحجة ٦/ ٨٢ ، وكشف المشكلات ١١٥٤ والمصادر ثمة ، وما يأتي ١٢٨١ في رقم ١٧ .

(٧) في صل : وكما .

(٨) انتهى كلام أبي علي في الحلبيات .

(٩) وهو أَنَّ « وأَقرضوا » معطوف على معنى ما قبله ، أي إنَّ الذين تصدقوا وأَقرضوا ، انظر مذهب=

623 ٢٨ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه : ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ﴾[١] [سورة الحجر ١٥/ ٢٠] .

﴿مَن﴾ مَنْصُوبُ المَوْضِعِ حَمْلًا على المَعْنَى؛ لأَنَّ مَعْنَى ﴿جَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ﴾ [سورة الحجر ١٥/ ٢٠]: أَعَشْنَاكم، فكَأَنَّهُ قال: وأَعَشْنَا مَنْ لَسْتُم له بِرَازِقِينَ[٢] .

ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿مَن﴾ مُبْتَدأً، والخَبَرُ مُضْمَرٌ[٣] . والتَّقْدِيرُ : ومَنْ لَسْتُم له بِرَازِقِينَ جَعَلْنا لَهُ[٤] فيها مَعَايِشَ .

٢٩ ـ ومِنْ ذَلِكَ ما قال سِيبَوَيْهِ ، قال[٥] : سَأَلْتُ الخَلِيلَ عَنْ قَوْلِه تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[٦] [سورة الحج ٢٢/ ٦٣] قال : هذا واجِبٌ ، وهو تَنْبِيهٌ ، كأَنَّكَ قُلْتَ : انْتَبِه[٧] [151/2] ، أَنْزَلَ اللهُ مِنَ السَّماءِ ماءً ، فكان[٨] كذا وكذا[٩] .

٣٠ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه : ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِي يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ

= أبي الحسن فيها في الحلبيات ١٥٢ ، وما علقناه في كشف المشكلات ١٣٢٤ . وعقد أبو علي للكلام في هذه الآية مسألة من مسائله الحلبيات ١٤١ ـ ١٥٣ ، وسيأتي ١١٦٣ ـ ١١٧١ برقم ٢٩ نقل كلامه في الحلبيات وغيرها .

(١) كشف المشكلات ٦٦٠ والمصادر ثمة ، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٨٦ ، وللزجاج ٣/ ١٤٤ ، وإعراب القرآن ٤٧١ ، وما يأتي ١١٧٩ ـ ١١٨٠ في رقم ٤٠ .

(٢) وهو أحد قولي الزجاج ومن وافقه ، وقيل غير ذلك فيه .

(٣) عزي في مجمع البيان ٦/ ١٢٥ إلى المبرِّد ، والتقدير فيه : ولكم فيها مَن لستم له برازقين .

(٤) في صل ومو « لكم »، وفي يق : لهم ، ولعل الصواب ما أثبت من البحر ٥/ ٥٤١ ، والدر المصون ٧/ ١٥٢ ولم ينسبا هذا التقدير إلى أحد . وانظر ما علقناه في كشف المشكلات .

(٥) في الكتاب ١/ ٤٢٤ بولاق ٣/ ٤٠ هارون ١/ ٣٧٧ باريس .

(٦) كشف المشكلات ٩١٣ ـ ٩١٤ ، ١٣٧٠ والمصادر ثمة .

(٧) لفظ الكتاب في طبعاته « أَتَسْمَعُ » مكان انتبه .

(٨) في صل : انتبه إن الله أنزل من السماء ماء وكان ، والصواب ما أثبت من مو ويق .

(٩) فحُمِل « فتُصْبِحُ » على المعنى ، فلم يُنْصَبْ . ولو صُرِّح بـ « انْتَبِهْ » لامتنع نَصْبُه أيضاً ، انظر كشف المشكلات والتعليق ثمة .

أَضْعَافًا كَثِيرَةً ﴾[١] [سورة البقرة ٢/ ٢٤٥] فِيمَنْ قَرَأَ بالنَّصْبِ[٢] ؛ لأَنَّه إِنَّما يُنْصَبُ إِذا كانَ السُّؤَالُ عَنِ القَرْضِ ؛ لَوْ قالَ : « أَيُقْرِضُ زَيْدٌ فَيُضَاعِفَه عَمْرٌو » ؟ .

وفي الآيَةِ السُّؤَالُ عَنِ المُقْرِضِ ، لا عَنِ الإِقْرَاضِ ؛ ولَكِنَّه حَمَلَ على المَعْنَى ؛ فَصارَ السُّؤَالُ عَنِ المُقْرِضِ[٣] كالسُّؤَالِ عَنِ الإِقْرَاضِ[٤] . 624

٣١ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه : ﴿ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَنُكَفِّرْ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ﴾[٥] [سورة البقرة ٢/ ٢٧١] فِيمَنْ جَزَمَ ﴿ نُكَفِّرْ ﴾[٦] حَمْلًا على مَوْضِعِ الفَاءِ ؛ لأَنَّ الفَاءَ في مَوْضِعِ الجَزْمِ[٧] .

٣٢ ـ ومِنَ الحَمْلِ على المَعْنَى : ﴿ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ ﴾[٨] [سورة الأحزاب ٣٣/ ٣٢] هُوَ مَحْمُولٌ على المَعْنَى إِذَا جَعَلْتَه يَسُدُّ مَسَدَّ الجَوَابِ[٩] ؛

---

(١) كشف المشكلات ١٧٤ ـ ١٧٥ ، والمصادر ثمة .

(٢) قرأ ابن كثير وابن عامر « فيُضَعِّفه » ، وقرأ الباقون « فيُضَاعِفه » ، وابن عامر وعاصم ينصبان الفاء ، والباقون يرفعون ، السبعة ١٨٤ ـ ١٨٥ ، والحجة ٢/ ٣٤٣ ـ ٣٤٥ ، والفريد ١/ ٥٤٥ ـ ٥٤٦ ، وكشف المشكلات .

(٣) قوله : « لا عن الإقراض . . . عن المقرض » سقط من مو .

(٤) هذا معنى كلام أبي علي في الحجة .

(٥) كشف المشكلات ١٩٢ ـ ١٩٣ والمصادر ثمة ، والفريد ١/ ٥٨٨ ، وما يأتي ١٥٨٠ برقم ١ و١٦١٥ برقم ٢ .

(٦) قرأ « ونكفرْ » بالنون والجزم نافع وحمزة والكسائي ، وقرأ بالنون والرفع ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ ابن عامر وحفص عن عاصم بالياء والرفع ، السبعة ١٩١ ، وكشف المشكلات ١٩٣ والمصادر ثمة .

(٧) لأنه جواب الشرط ، أي وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء يَكُنِ الإخفاء والإيتاء خيراً لكم ونكفرْ عنكم من سيئاتكم ، وانظر ما يأتي ١٥٨٠ .

(٨) كشف المشكلات ١٠٧٧ والمصادر ثمة ، والفريد ٥/ ٢٥٣ ، والدر المصون ٩/ ١١٩ .

(٩) وهو قول من كان الوقف عنده على ﴿إن ٱتَّقَيْتُنَّ﴾ تامًّا ، وهو الأخفش ومن وافقه ، انظر القطع والائتناف ٥٧٥ ، وكشف المشكلات ١٠٧٧ والتعليق ثمة .

لأَنَّ « لَيْسَ » لِنَفْيِ الحَالِ(١) ، والجَزَاءُ لا يَكُونُ بالحَالِ(٢) ، فإذاً التَّقْدِيرُ(٣) : بايَنْتُنَّ(٤) نِسَاءَ المُسْلِمِينَ .

ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الجَوَابُ ﴿ فَلَا تَخْضَعْنَ ﴾(٥) [٣٢] دُونَ ﴿ لَسْتُنَّ ﴾ ، و﴿ لَسْتُنَّ ﴾ أَوْجَهُ .

٣٣ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه : ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرْهُمْ ﴾(٦) [سورة الأعراف ١٨٦/٧] فِيمَنْ جَزَمَ(٧) حَمَلَه على مَوْضِع « الفاءِ » .

٣٤ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه : ﴿ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ﴾(٨) [سورة المؤمنون ٨٦/٢٣ ـ ٨٧] في قِرَاءَةِ الجُمْهُورِ ، غَيْرَ أبي

---

(١) فتقول : ليس زيد قائماً الآن ، ولا يقال : ليس زيد قائماً غداً ، شرح المفصل ٧/ ١١١ ، وشرح اللمع ٣٣٧ ـ ٣٣٨ والمصادر المذكورة في كشف المشكلات ١٠٧٧ ح١٠ .

(٢) إنما يصح في المستقبل مثل إن تقمْ أقمْ وإن قمتَ قمتُ ، شرح اللمع ٦٦٦ وغيره .

(٣) في صل : بالحال تقديره ، وأثبت ما في مو ويق .

(٤) في النسخ : باينتم ، والصواب ما أثبت . وفي كشف المشكلات : انفردتنَّ بخصائص من جملة سائر النساء اهـ .

(٥) وقال في كشف المشكلات : وأبو عليّ لا يرضى هذا ، ويجعل قوله ﴿ فَلَا تَخْضَعْنَ ﴾ جواب الشرط لأنَّ « ليس » عنده حرفٌ وليس بفعل اهـ وهذا المشهور من مذهب أبي علي في ليس ، انظر التعليق على المسألة ومصادرها في كشف المشكلات ١٠٧٧ ح١٠ ، والأُصول النَّحْويّة والصَّرْفيّة في الحُجَّة ٢/ ٢٣٣ ـ ٢٣٨ وفيه تلخيص وبيان للمسألة ومذهب أبي علي فيها وذكر لمَظَانِّها مِنْ كُتُبِ أبي عليّ وغيره .
واعلم أنه حكي عن شيخه ابن السراج أنه أقام أربعين سنة يتردّد في ليس : هل هي فعل أو حرف فيما ذكر ابن بري في جواب المسائل العشر ٤٠ ، فنسب إليه أنَّها حرفٌ بما نصَّ ابن هشام في المغني ٣٨٧ ، والذي في الأصول له ١/ ٨٢ ، والموجز له ٣٠ ، ٤٠ ، أنه فعل ، وهو مذهب الجمهور ، وهو ظاهر قول أبي علي في الإيضاح ١٣٨ ، وانظر كلام مُسْتَنْبِط الأُصول النَّحْويّة والصَّرْفيّة في الحُجَّة .

(٦) كشف المشكلات ٤٨٨ والمصادر ثمة ، وما يأتي ١٥٨١ برقم ٢ و١٥٨٥ في رقم ٧ .

(٧) وهما حمزة والكسائي ، وقرأ بالرفع أبو عمرو وعاصم ، وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر « نذرُهم » بالنون والرفع ، السبعة ٢٩٨ ـ ٢٩٩ ، وكشف المشكلات والمصادر ثمة .

(٨) كشف المشكلات ٩٣٢ والمصادر ثمة .

عَمْرٍو(١) ؛ لأَنَّ مَعْنَى : ﴿مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ : لِمَنِ السَّمَوَاتُ ؟ فقال : ﴿لِلَّهِ﴾ حَمْلاً على المَعْنَى(٢) .

كما أَنَّ مَنْ قال في الأَوَّلِ(٣) ـ وهُوَ رِوَايَةُ العَبَّاسِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو(٤) ـ ﴿سَيَقُولُونَ ٱللَّهُ﴾ [سورة المؤمنون ٢٣/ ٨٥] = حَمَلَ قَوْلَه : ﴿لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ﴾ [سورة المؤمنون ٢٣/ ٨٤] على المَعْنَى ، كأَنَّه قال : مَنْ رَبُّ الأَرْضِ ؟ فقال : اللهُ . 625

٣٥ ـ ومِثْلُه : ﴿قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾(٥) [سورة البقرة ٢/ ٦٧] جَوَاباً لِقَوْلِهِم : ﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا﴾ [٦٧] . ولو حُمِلَ على اللَّفْظِ لَقَالَ : أَنْ أَكُونَ مِنَ الهازِئينَ .

٣٦ ـ وأَمَّا قَوْلُه تعالى(٦) : ﴿وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ﴾(٧) [سورة الأنعام ٦/ ١١٣] = فَقَدْ قال(٨) في « التَّذْكِرَةِ »(٩) : إِنَّه مَحْمُولٌ

---

(١) فقرأ ﴿اللهُ﴾ بالألف ، السبعة ٤٤٧ ، والحجة ٥/ ٣٠٠ ، وكشف المشكلات .

(٢) وهو قول الفراء في معاني القرآن له ٢/ ٢٤٠ ، والزجاج في معاني القرآن له ٤/ ١٧ ، وأبي علي وغيرهم .

(٣) يعني : في الموضع أَو الحَرْف الأَوَّل : الآية [٨٥] . وقال في كشف المشكلات : فأَمَّا الحرفُ الأَوَّل وهو قوله ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ﴾ [٨٤] فإنهم قرؤوا ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [٨٥] حَمْلاً على اللفظ . ورواه العبَّاس ﴿سيقولون الله﴾ ـ أعني الحرف الأول ـ لأَنَّ معنى ﴿لمن الأرض﴾ : من ربُّ الأرض اهـ .

(٤) في صل : العباس وأبي عمرو ، خطأ صوابه ما أثبت ، وقوله « عن أبي عمرو » ليس في مو ويق . وفي يق : وهو ما رواه . والعبَّاس هو ابن الفضل الواقفيّ من جلَّة أصحاب أبي عمرو ، انظر ما سلف ٣٢٠ ح٣ . ولم أُصب ما نسبه الجامع هنا وفي كشف المشكلات إلى العباس عن أبي عمرو ، ولم أجده فيما تواتر من القراءات ولا فيما شذّ عنه .

(٥) الحجة ٢/ ١٠٤ ـ ١٠٥ ، وكشف المشكلات ٤٩ ـ ٥٠ والمصادر ثمة .

(٦) قوله : وأَمَّا حتى أواخر ما ساقه في هذا الفصل [برقم ٣٦] وهو قوله فيما يأتي ١٠٥٤ س٤ : لم يكن فيه حجة = لم يقع في مو ويق .

(٧) كشف المشكلات ٤٢٦ ، ٢٥٢ ، ٩٧١ والمصادر ثمة ، والشعر ٢٠٦ ، والعسكريات ١٣١ ، وما يأتي ١٢٢٢ برقم ٨ .

(٨) أبو عليّ صاحب الحُجَّة ودُرَر مثلها .

(٩) سلف ذكرها ٢٠١ وغيره .

على ما قَبْلَه مِنَ المَصْدَرِ(١) ، والمَصْدَرُ مَفْعُولٌ له ، وهُوَ : ﴿ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًاۚ﴾ [١١٢] أي : لِلْغُرُورِ .

وغُرُورُهم على ضَرْبَيْنِ :

إِمَّا أَنْ يَغُرَّ بَعْضُهُم بَعْضاً .

أَوْ يَغُرُّوا(٢) جَمِيعاً مَنْ يُوَسْوِسُونَ له ويُوَالُونَه مِمَّنْ لا يُؤْمِنُونَ .

فَتَقْدِيرُه : لِلْغُرُورِ ، ولِتَصْغَى إليه أَفْئِدَةُ الذين لا يُؤْمِنُونَ .

والضَّمِيرُ في ﴿ إِلَيْهِ﴾(٣) لـ ﴿ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ﴾(٤) ، أو لـ « وَحْيِهم »(٥) ، أَوْ لِلْـ« ـغُرُورِ »(٦) .

ولا يَكُونُ أَنْ تَحْمِلَه على الأَمْرِ(٧) ، على قَوْلِه [152/1] : ﴿ وَٱسْتَفْزِزْ مَنِ

---

(١) أي لِيَغُرُّوهم ولِتَصْغَى إليه ، انظر كشف المشكلات ٤٢٦ ح٤ .

(٢) قوله : « إما أَنْ . أَو » الوجه وإِمَّا أَن مكان أو ، وقد سلف التعليق على مثله ٩٨ ح١ .

(٣) معاني القرآن للزجاج ٢/ ٢٢٩ ، وللنحاس ٢/ ٤٧٧ ، وتفسير الثعلبي ٢/ ٥٦٩ ، والثعالبي ٢/ ٥٠٩ ، والماوردي ٢/ ٥٥٥ ، والواحدي البسيط ٩/ ٣٨١ ، والقرطبي ٨/ ٥٠٣ ، والفخر الرازي ١٣/ ١٥٦ ، والمحرر الوجيز ٦٥٥ ، ومجمع البيان ٤/ ١٥٧ ، والكشاف ٢/ ٥٦ ، والفريد ٢/ ٦٧٤ ، وزاد المسير ٤٦٣ ، والدر المصون ٥/ ١١٨ .

وكذلك مرجع الضمير في ﴿ما فعلوه﴾ [١١٢] قبله عند أكثرهم ، وبعضهم ذكر في ﴿ما فعلوه﴾ تقادير لم يذكرها في ﴿إليه﴾ .

(٤) ذكره الثعلبي والماوردي والواحدي وغيرهم ، ومنهم من اقتصر عليه .

(٥) الذي دلَّ عليه ﴿يوحي﴾ ، ولو قال « الإيحاء » أي إيحاء بعضهم إلى بعض ، وهو وَسْوَسَتُهم ، وهذا قول الزجاج والنحاس والواحدي ومن وافقهم .

(٦) من قوله ﴿غرورا﴾ . وذكر هذا القول صاحبا زاد المسير والدرّ المصون ، ووقع في قول الثعلبي والواحدي « الزخرف والغرور » .

وكان في صل ـ والنص منها وحدها ـ «أو لوحيهم أو ليرضوه» اهـ فإما أن يكون الصواب ما أثبتّ، وإما أن يكون في الكلام سقط تقديره : أو [للغرور ، وكذلك في قوله] ﴿لِيَرْضَوْه﴾ [١١٣].

(٧) والمراد به التهديد والوعيد والزَّجر . وقد حمله على ذلك أبو عليّ الجُبَّائيّ بما نبَّه الجامع فيما يأتي ١٠٥٤ . وغلَّط الرُّمَّانيّ هذا القول فيما نقله عنه صاحب الفريد ٢/ ٦٧٧ . وقال صاحب مجمع البيان ٤/ ١٥٧ :

=

ٱسْتَطَعْتَ ﴾ [سورة الإسراء ١٧/ ٦٤] لِثَبَاتِ الأَلِفِ في الفِعْلِ ، ولَيْسَتْ بِفَاصِلَةٍ ، فَتكُونَ مِثْلَ ﴿ ٱلسَّبِيلَا۠ ﴾[1] [سورة الأحزاب ٣٣/ ٦٧] .

فإِذَا كان كَذَلِكَ لَمْ يَتَّجِهْ إلا عَلَى هذا الذي ذَكَرْنَا ؛ أَوْ عَلَى قَوْلِ أَبي الحَسَنِ[2] ، مَعَ أَنَّ ذَلِكَ عَزِيزٌ غَامِضٌ ما عَلِمْتُه مَرَّ بي إلا هذا البَيْتُ الذي أَنْشَدَه فيه .

قال[3] : ولِلْقَائِلِ أَنْ يَقُولَ : إِنَّ المُقْسَمَ عليه مَحْذُوفٌ مُضْمَرٌ[4] ، كأَنَّه :

إِذَا قَـالَ قَـدْنِـي قُلْـتُ آلَيْـتُ حَلْفَـةً ... لِتُغْنِـيَ عَنِّـي ذا إِنَـائِـكَ أَجْمَعَـا[5] 626

= وقال أبو عليّ الجُبَّائي : إنّ اللام في قوله ﴿ولتصغى﴾ وما بعده لامُ الأمر ، والمراد بها التهديد ، كما قال سبحانه: ﴿ ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ ﴾ [سورة فُصِّلَت ٤١/ ٤٠]، ﴿ وَٱسْتَفْزِزْ مَنِ ٱسْتَطَعْتَ ﴾ [سورة الإسراء ١٧/ ٦٤] ، وهذا غلط فاحش ، لأنه لو كان كذلك لقال : ولتصغ ، فحذف الألف اهـ وانظر تفسير الفخر الرازي ١٣/ ١٥٧ .

(١) الحجة ٥/ ٢٤٠ ، ٤٦٨ ـ ٤٧٠ و٦/ ٣٩٢ ، ٤٦٠ ، وما يأتي ١٦٢٥ برقم ٣٣ .

(٢) أَنَّ قوله ﴿ولتصغى﴾ جواب القسم ، ووافقه أبو علي في العسكريات ١٣١ ، وانظر كشف المشكلات .

(٣) أبو عليّ . وحذف الجامع كلامه الذي حكى فيه قول أبي الحسن في البيت الآتي : إذا قال × أجمعا ، وقد ردَّ ثمة مذهب أبي الحسن ، وقال : إنَّ ذلك لم يرد في كلام العرب ، فيما نقل عن « التذكرة » ابن عصفور في شرح الإيضاح بما نقله عنه البغدادي في شرح أبيات المغني ٤/ ٢٧٦ ـ ٢٧٧ ، والخزانة ٤/ ٥٨١ ـ ٥٨٢ .

(٤) حكي عنه هذا المذهب في البيت الآتي ، انظر المصادر الآتية في تخريجه .

(٥) قول حُرَيْثِ بنِ عَنَّابٍ النَّبْهَانِيِّ الطَّائِيِّ من أبيات له في مجالس ثعلب ٥٣٦ ـ ٥٣٩ وعنه في البصريات ٤٠٥ ـ ٤٠٦ ، والخزانة ٤/ ٥٨٠ ـ ٥٨٨ ، وشرح أبيات المغني ٤/ ٢٧٦ ـ ٢٨٣ . وهو له في البصريات ٣٥٧ .

وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ٣٦٢ ، والحجة ٢/ ٥٠ ، ٩٥ و٥/ ٦٢ ، وكتاب الشعر ١٨٦ ، ٢٠٦ ، ٤٥٧ ، والعسكريات ١٣٢ ، والبصريات ٥٢٣ ، والشيرازيات ٥٩٧ ، والفسر ٣/ ٢٤ ، وشرح المفصل ٣/ ٨ ـ ٩ ، والمقاصد الشافية ٤/ ١٠ ، والبسيط للواحدي ١٣/ ٤٨ ، وكشف المشكلات ٢٥٣ والمصادر المذكورة ثمة .

يروي : قال قَطْنِي ، وَآلَيْتُ حَلْفَةً ، وَلتُغْنِنَّ ، وهو خطاب للرجل في لغة طَيِّىء ، وفي لغة غيرهم : لَتُغْنِيَنَّ .

إذا قال : أي إذا قال الغلامُ الضَّيفُ . قَدْني ، وقَطْنِي : حَسْبِي ما شَرِبْتُ . ذا إنائكَ : أي اللَّبَنَ ؛=

أَي قُلْتُ : باللهِ[١] لَتَشْرَبَنَّ أَوْ لَتَقْتَمِحَنَّ[٢] جَمِيعَ ما في الإِنَاءِ ؛ فحُذِفَ « لَتَقْتَمِحَنَّ » لِدَلالَةِ الحالِ عليه ، ولأَنَّ ما في الكَلامِ مِنْ قَوْلِه : « لتُغْنِيَ عَنِّي » = [يَدُلُّ عليهِ لِتَعلُّقِ « اللام » به ، والتَّقْدِيرُ : لَتَشْرَبَنَّ لِتُغْنِيَ عَنّي][٣] .

وإِنْ أَجَازَ ذلك فيه = لَمْ يَكُنْ فيه حُجَّةٌ[٤] .

قُلْتُ[٥] : الذي قال بـ « لام الأَمْرِ » في الآية = هُوَ الجُبَّائِيُّ[٦] ، ولم يَنْظُرْ إلى إِثْبَاتِ الأَلِفِ ، ولَمْ يَعْلَمْ أَنَّ قَوْلَه :

لا تَرَضَّاها[٧]

وأَخَواتِهِ مِنَ الضَّرُورَةِ . كأَنَّه ٱسْتَأْنَسَ بِقِرَاءَةِ زَيَّاتٍ[٨] : ﴿ لَّا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴾[٩] [سورة طه ٢٠/ ٧٧] .

فَزَعَمَ الفارِسُ[١٠] أَنَّ ذَاكَ لِلْفَاصِلَةِ كـ ﴿ ٱلظُّنُونَا۠ ﴾[١١] [سورة الأحزاب ٣٣/ ١٠] ، و﴿ ٱلسَّبِيلَا۠ ﴾[١٢] [سورة الأحزاب ٣٣/ ٦٧] ، ولَيْسَ قَوْلُه : ﴿ وَلِتَصْغَىٰٓ ﴾ [سورة الأنعام

= أي قلتُ حلفت أن تشرب جميع ما في إنائك من اللَّبن ، وهو رِسْلُ كَوْمَاءَ جَلْدَةٍ ، الذي دفعه إليه الشاعر كما قال في البيت الذي قبله .

(١) قد روي : باللهِ حَلْفَةً .

(٢) اقتمح اللبنَ والماء : شربه وهو متكاره لإكثاره منه أو لغير ذلك ، انظر اللسان (ق م ح) .

(٣) زيادة مني .

(٤) انتهى ما نقله الجامع من تذكرة أبي علي . أي وإن أجاز أبو الحسن في البيت أن يكون لتغني جواب القسم = لم يكن في البيت حجةٌ له لاحتماله غير ما ذكر .

(٥) القائل الجامع المُصَنِّفُ .

(٦) أبو عليٍّ ، انظر مجمع البيان ٤/ ١٥٧ ، وتفسير الفخر الرازي ١٣/ ١٥٧ .

(٧) من قوله : ولا ترضَّاها ولا تَمَلَّقِ
وقد سلف ٢٦٦ والتعليق عليه ثمة .

(٨) هو حمزة ، وقرأ الباقون ﴿ لَا تَخَفُ ﴾ ، السبعة ٤٢١ .

(٩) شرح اللمع ١٩٦ ، ٣٨١ ، ٦٤٠ ، وكشف المشكلات ٨٤٤ والمصادر ثمة .

(١٠) أبو عليٍّ في الحجَّة ٥/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠ . وذكره بالفارس سلف ٤١ ، ٦٧ وغيرهما .

(١١) كشف المشكلات ١٠٦٨ والمصادر ثمة ، والحجة ٥/ ٤٦٨ ـ ٤٧٠ ، وما يأتي ١٦٢٥ برقم ٣٣ .

(١٢) سلف ١٠٥٣ .

١١٣/٦] فَاصِلَةً !!

٣٧ ـ ومِنْ ذَلِكَ ما ذَهَبَ إليه أَبُو عَلِيٍّ في قِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو(١) في نَصْبه ﴿ويَقُولَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾(٢) [سورة المائدة ٥/٥٣] فزَعَمَ(٣) أَنَّه مَحْمُولٌ على قَوْله : ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾ [٥٢] ؛ وأَنْتَ لا تَقُولُ : فَعَسَى اللهُ أَنْ يَقُولَ الذين آمَنُوا ، ولَكِنْ حَمَلَه على المَعْنَى ، لأَنَّ مَعْنَى ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾ [ومَعْنَى « فَعَسَى أَنْ يَأْتِيَ الله بالفَتْحِ »](٤) = واحِدٌ .

وجَوَّزَ فيه أَنْ يَكُونَ بَدَلاً مِنْ قَوْله ﴿أَن يَأْتِيَ﴾ .

[ونَحْنُ](٥) أَجَزْنَا فيه قَدِيماً(٦) أَنْ يَكُونَ مَحْمُولاً على « الفَتْحِ » أَيْ : أَنْ يَأْتِيَ بالفَتْحِ ، ويَقُولَ المُؤْمِنُونَ = كَمَا قال الخَلِيلُ(٧) في قَوْلِه تعالى : ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾(٨) [سورة الشورى ٤٢/ ٥١] : إِنَّه مَحْمُولٌ على « الوَحْيِ »(٩) = وكَرِوَايَةِ 627 هُبَيْرَةَ(١٠) : (فَنُنْجِيَ)(١١) [سورة يوسف ١٢/ ١١٠] بالنَّصْبِ حَمْلاً على ﴿نَصْرُنَا﴾ مِنْ قَوْلِهِ : ﴿جَآءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُنْجِيَ﴾ [سورة يوسف ١٢/ ١١٠] .

---

(١) وحدَه ، السبعة ٢٤٥ .

(٢) كشف المشكلات ٣٥٦، والاستدراك ١٩٧ ، ٢٧٧ ، والمصادر فيهما، والحجة ٣/ ٢٢٩ ـ ٢٣٣ .

(٣) في الحجة ٣/ ٢٢٩ .

(٤) زيادة من مو ويق والحجة .

(٥) زيادة من مو ويق .

(٦) في كتابه الاستدراك ٢٧٧ .

(٧) انظر سؤال سيبويه شيخه الخليل عن هذه الآية وجواب الخليل في الكتاب ١/ ٤٢٨ ، وانظر الاستدراك ٢٧٢ .

(٨) شرح اللمع ٢٧٥ ، ٢٩٤ ، ٤٩٤ ، وكشف المشكلات ١٢٠٣ ، والاستدراك ٢٧٢ ، ١٧٥ ـ ١٧٩ ، والإبانة ٤٤٢ ، ٢٩٢ ، والمصادر التي ذكرناها ، وما يأتي ١٠٩٢ ـ ١٠٩٤ برقم ٢٥ ، و١٢٢٨ في رقم ٩١ ، و١٤٦١ ـ ١٤٦٥ برقم ٤ .

(٩) يعني قوله ﴿إِلَّا وَحْيًا﴾ فهو في تقدير أن يوحَى .

(١٠) عن حفص عن عاصم، السبعة ٣٥٢، والحجة ٤/ ٤٤٥، وانظر التعليق في الاستدراك ٢٧٢ ح٢ .

(١١) في جامع البيان للداني ٣/ ١٣٣٧ أن هبيرة قرأ بنونين الثانية مخفاة عند الجيم وإسكان الياء .

٣٨ - ومِنْ ذَلِكَ : ﴿ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ ﴾[(١)] [سورة الأعراف ٧/ ١٢] [هُوَ جَوَابٌ على المَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ[(٢)] . ولو كانَ على اللَّفْظِ كانَ : مَنَعَنِي أَنِّي خَيْرٌ منه][(٣)] .

٣٩ - ومنه [قَوْلُه][(٤)] : ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ ﴾[(٥)] [سورة النور ٢٤/ ٦٣] ، حَمَلَه على « يَعْدِلُونَ »[(٦)] فَعَدَّاه بـ « عَنْ » .

وهَذَا[(٧)] النَّحْوُ كَثِيرٌ . أَلا تَرَى أَنَّ سِيبَوَيْهِ قال في قَوْلِهِم : « أَلَسْتَ [قَدْ] أَتَيْتَنَا فَتُحَدِّثُنا »[(٨)] بالرَّفْعِ والنَّصْبِ[(٩)] ؟ فَحَمَلَ مَرَّةً على اللَّفْظِ وأَجازَ النَّصْبَ ، و[مَرَّةً][(١٠)] على المَعْنَى فَمَنَعَ النَّصْبَ ؛ إِذْ مَعْنَاهُ الإِثْبَاتُ .

ولهذا جاءَ : ﴿ أَلَيْسَ مِنكُمْ رَجُلٌ رَّشِيدٌ ﴾ [سورة هود ١١/ ٧٨] ، بخِلافِ قَوْلِه : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ ﴾[(١١)] [سورة الأعراف ٧/ ١٧٢] .

فجاءَ الاخْتِلافُ [152/2] في الآيَتَيْنِ[(١٢)] ؛ كما جاءَ الرَّفْعُ والنَّصْبُ في

---

(١) سياق التلاوة ﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ ﴾ .

(٢) معاني القرآن للزجاج ٢/ ٢٦٢ ، والفريد ٣/ ١٨ وغيرهما .

(٣) زيادة من مو ويق . وفي يق : كان متعين أني محرَّفًا .

(٤) زيادة من مو ويق .

(٥) الحجة ٢/ ٢٣٤ ، وتفسير الطبري ١٧/ ٣٩٢ ، والبسيط ١٦/ ٣٩٣ ، والفريد ٤/ ٦٧٣ ، وزاد المسير ١٠٠٨ ، وما سلف ١٤٥ في رقم ١٧٢ و٧٤٤ في رقم ٤٥ .

(٦) أو يميلون أو يُعْرِضُون أو يُوَلُّون .

(٧) قوله : وهذا النحو إلى آخر الباب لم يقع في مو .

(٨) الكتاب ١/ ٤٢١ بولاق ٣/ ٣٥ هارون ، وشرحه للسيرافي ٣/ ٢٣٣ ، و« قد » زيادة من الكتاب .

(٩) قال صاحب الكتاب : وتقول : أَلَسْتَ قَدْ أَتَيْتَنا فتُحَدِّثَنا ، إذا جَعَلْتَه جَواباً ، ولم تَجْعَلِ الحديثَ وقع إلاّ بالإِتْيَانِ ، وإِنْ أَرَدْتَ فَحَدَّثْتَنا رَفَعْتَ اهـ . وانظر شرح السيرافي .

(١٠) من يق .

(١١) كشف المشكلات ٤٨٦ والمصادر ثمة ، والحجة ٤/ ٢١ .

(١٢) معنى الآية الأولى على النفي ، أي ليس منكم رجل رشيد ، ومعنى الآية الثانية : بلى أنت ربُّنا ، لأن بلى جواب تختص بالنفي وتفيد إبطاله ، انظر المغني ١٥٣ ، وكشف المشكلات ٤٨٦ ح٦ والمصادر المذكورة فيه ٦٠ ح٢ .

المَسْأَلَةِ ، فَحُمِلَ مَرَّةً على الإِثْبَاتِ ، وأُخْرَىٰ على النَّفْيِ (١) .

٤٠ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه : ﴿ يَـٰحَسْرَةً عَلَى ٱلْعِبَادِۚ ﴾ (٢) [سورة يس ٣٦/ ٣٠] إِنَّ (٣) اللَّفْظَ لَفْظُ النِّداءِ ، والمَعْنَى على غَيْرِه (٤) .

كما أَنَّ قَوْلَهُم (٥) : « [اللَّهُمَّ] اغْفِرْ لَنا أَيَّتُهَا الْعِصَابَةُ » (٦) ، اللَّفْظُ على النِّدَاءِ ، والمَعْنَى على غَيْرِ النِّدَاءِ ، إِنَّما هُوَ الاخْتِصَاصُ (٧) .

628

قال أَبُو عَلِيٍّ (٨) : مِثْلُ ما يَكُونُ اللَّفْظُ على شَيْءٍ ، والمَعْنَى على غَيْرِه = قَوْلُهُمْ : « لا أَدْرِي أَقَامَ أَمْ قَعَدَ » (٩) . أَلا تَرَى أَنَّ اللَّفْظَ على الاسْتِفْهَامِ والمَعْنَى على غَيْرِه (١٠) ؟

وكَذَلِكَ قَوْلُهم : «حَسْبُكَ» (١١) ، اللَّفْظُ لَفْظُ الابْتِدَاءِ ، والمَعْنَى ←

---

(١) من أَثبت الإتيان في قوله « ألست قد أتيتنا » = قال « فتحدثُنا » بالرفع ، ومن نفى الإتيان على ظاهر لفظ « أَلست قد أتيتنا » = قال : « فتحدثَنا » بالنصب .

(٢) كشف المشكلات ١١١٥ والمصادر ثمة ، ومعاني القرآن للزَّجَّاج ٤/ ٢١٤ ـ ٢١٥ ، وإعراب القرآن ٧١٧ ، والبسيط ١٨/ ٤٧٥ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ٤٢٠ .

(٣) قوله « إنَّ » كذا وقع في صل ويق ، وأخشى أن يكون قد سقط قبله شيء « قال » أو نحوه ، ويكون الضمير فيه لأبي علي في التذكرة ، أظن .

(٤) وهو التنبيه ليتمكن علم المخاطب بالحسرة ، والمعنى : يا حسرة تعالي فإنه من أَيامك وأوقاتك وأحوالك التي حقك أن تحضري فيها ، عن الكشاف ٤/ ١٦ ، والزجاج والواحدي بتصرف .

(٥) في صل ويق : قوله ، والوجه ما أثبت .

(٦) الكتاب ١/ ٤٢٦ بولاق ٢/ ٢٣٢ هارون ، والمقتضب ٣/ ٢٩٨ ، والحجة ١/ ٢٦٥ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ٤١٨ ، والفريد ١/ ١٣٩ وغيرها . وزدت لفظ اللهم من الكتاب .

(٧) في يق : والمعنى على غيره ، وهو الاختصاص .

(٨) في التذكرة أَظنّ . وقوله قال أبو علي حتى آخر الباب انفردت به صل .

(٩) هو بنحوه في الحجة ١/ ٢٦٤ و٦/ ٨٣ .

(١٠) وهو الخبر لأنه تسويةٌ ، انظر الحجة .

(١١) في مثل قولهم « حَسْبُكَ يَنَمِ الناسُ » الكتاب ١/ ٤٥٢ ، ٤٦٥ بولاق ٤/ ١٠٠/ ١٢٩ هارون ، وشرح السيرافي ٣/ ٣٠٧ ـ ٣٠٨ ، والمقتضب ٤/ ٣٨٣ ، والشيرازيات ٢٧٤ ، ٣٩٤ ، =

على غَيْرِه(١) .

وكَذَلِكَ [قَوْلُهم](٢) : « اتَّقَى اللهَ امْرُؤٌ وفَعَلَ خَيْراً يُثَبْ عليه »(٣) ؛ اللَّفْظُ لَفْظُ الخَبَرِ ، والمَعْنَى مَعْنَى الدُّعَاءِ(٤) .

وكَذَلِكَ : ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾(٥) [سورة مريم ١٩/ ٧٥] .

وإلى هذا النَّحْوِ ذَهَبَ أَبُو عُثْمَانَ(٦) في قَوْلِهم : « أَلا رَجُلَ ظَرِيفٌ »(٧) ، فَقَالَ : اللَّفْظُ لَفْظُ الخَبَرِ ، والمَعْنَى مَعْنَى التَّمَنِّي .

= والعسكريات ١٢٧ ، ومختار التذكرة ٩٥ ، ٤٢٢ والمصادر المذكورة فيه ٩٤ ح٧ ، والمقاصد الشافية ٦/ ٥٥ ، ٨١ ، وغيرها .

(١) وهو الأَمْر والنَّهي أي اكتفِ .

(٢) زيادة مني .

(٣) الكتاب ١/ ٤٥٢ و٢/ ١٤٧ بولاق ٣/ ١٠٠ ، ٥٠٤ هارون ، وشرحه للسيرافي ٣/ ٣٠٩ ، والإغفال ١/ ٣٦٣ ، و٢/ ٤١٨ ، والعسكريات ١٢٧ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٩٣ ، والمقاصد النحوية ٦/ ٥٥ ، ٨١ .
وكان في صل « فعل » بلا الواو وكذا في بعض المصادر ، وأثبت لفظ الكتاب ، قال : لأنَّ فيه معنى ليتق الله امرؤ وليفعل خيراً .

(٤) كذا وقع ، والصواب معنى الأَمر كما في العسكريات والإغفال والكتاب وغيرها .
وأَخشى أن يكون قد سقط بعد قوله « والمعنى » كلام فيه ذكر أن معناه الأمر وكلام فيه ما جاء لفظه لفظ الأمر والمعنى « معنى الدعاء » .

(٥) أي لفظه لفظ الأمر والمعنى على غيره وهو الدُّعاء ، وهذا قول الطبري في تفسيره ١٥/ ٦١٤ ومن وافقه ، وانظر كشف المشكلات ٨٠٦ والمصادر ثمة .
وقيل : المعنى معنى الخبر أي فَمَدَّ ، وهو قول الزجاج وأبي علي في غير هذا الكلام المنقول عنه في التذكرة أظن ، وغيرهما . انظر معاني القرآن للزجاج ٣/ ٢٨٠ ، والحجة ٢/ ٢٠٥ ، والشيرازيات ١/ ٣٩٥ ، والشعر ٢/ ٤٤٠ ، والبغداديات ١٦٦ ، والدر المصون ٧/ ٦٣٢ وغيرها ، وانظر ما يأتي ١١٣٨ في رقم ٤ .

(٦) انظر ما حكي من مذهبه في المسألة في المقتضب ٤/ ٣٨٢ ـ ٣٨٣ ، والأصول ١/ ٣٩٧ ، والتعليقة ٢/ ٤٣ ، ومختار التذكرة ٢١٥ ، وشرح الكتاب للسيرافي ٣/ ٤٦ ، والانتصار ١٥٨ ـ ١٦١ ، وانظر حاشية الكتاب ٢/ ٣٠٩ ح٢ هارون .

(٧) وألا ماءَ باردٌ ، بالرفع ، انظر مختار التذكرة ٢١٥ . وعند المازني أن ظريفاً وبارداً : ارتفعا لأنهما صفتان والخبر محذوف ، أو هما خبران ، كما في مختار التذكرة .



ولَيْسَ هذا بِسَائِغٍ ؛ لأَنَّ الكَلامَ قَدْ دَخَلَه ما مَنَعَ هَذَا المَعْنَى . أَلا تَرَى أَنَّ هَذَا ٱرْتَفَعَ بالابْتِدَاءِ ، وقَدْ دَخَلَ الكَلامَ مِنَ المَعْنَى ما أَزَالَ مَعْنَى الابْتِدَاءِ ؟ أَلا تَرَى أَنَّ مَعْنَى الطَّلَبِ قَدْ أَزَالَ مَعْنَى الابْتِدَاءِ مِنْ حَيْثُ جَرَى مَجْرَى : « اللَّهُمَّ غُلاماً »[١] ؛ أي : هَبْ لي ؟

وكَذَلِكَ قَوْلُكَ : « أَلا رَجُلَ » بِمَنْزِلَةِ قَوْلِه : « هَبْ لي » ؛ وأَلا آخُذُ ؛ وأَلا أُعْطِي ، ونَحْوِ ذَلِكَ . فإذا دَخَلَ هذا المَعْنَى أَزَالَ مَعْنَى الابْتِدَاءِ ؛ وإِذَا زَالَ مَعْنَاهُ لَمْ يَجُزِ ارْتِفَاعُه بالابْتِدَاءِ ، لِمُعَاقَبَةِ هذا المَعْنَى لَهُ ؛ وإِذَا عَاقَبَه ذَلِكَ وأَزَالَهُ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَرْتَفِعَ « أَفْضَل »[٢] بأَنَّه خَبَرٌ ؛ لِبُطْلانِ كَوْنِ الأَوَّلِ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً ، أو في مَوْضِعِ الابْتِدَاءِ .

629 فالقَوْلُ في ذلكَ قَوْلُ سِيبَوَيْهِ لِهَذِهِ الآيَةِ[٣] .

* * *

---

(١) الكتاب ١/٣٥٩ بولاق ٢/٣٠٩ هارون ، والمقتضب ٤/٣٨٣ ، والأصول ١/٣٩٧ ، ومختار التذكرة ٢١٥ ، وغيرها .

(٢) لم يَجْرِ له ذكرٌ فيما ساقه الجامع من كلام أبي علي . وهو يريد مسألة الكتاب : قال : من قال : لا غلامَ أفضلُ منك = لم يقل في ألا غلامَ أفضلَ منك إلا بالنصب ؛ لأنَّه دخل فيه معنى التَّمنِّي ، وصار مستغنياً عن الخبر كاستغناء « اللهم غلاماً » ، ومعناه : اللهمَّ هب لي غلاماً اهـ .
وههنا وقع تعليق لأبي عثمان المازني أقحم في متن بعض أصول الكتاب نصُّه : قال أبو عثمان : الرفع عندي في التمني جيد بالغ ، أقول : ألا غلامَ ولا جاريةٌ كما قلت في الخبر ، وقال : أقول في الاستفهام كما أقول في الخبر سواء ، أقول : أَلا رجلَ أفضلُ منك اهـ . الكتاب ١/٣١٤ باريس ٢/٣٠٩ هارون .

(٣) لا أعرف الآية التي أشار إليها ، وقد خلا كلام أبي علي من ذكرها ، فالظاهر أن الجامع حذف من كلامه ما فيه ذكرُها .

[البَابُ الحَادِي والثَّلاثُونَ][١]

بَابُ ما جَاءَ في التَّنْزِيلِ مِنْ حَذْفِ « أَنْ » ، وحَذْفِ المَصَادِرِ ، والفَصْلِ بَيْنَ الصِّلَةِ والمَوْصُولِ[٢]

وهُوَ مِنْ لَطَائِفِ[٣] الصِّنَاعَةِ ، لأَنَّهُم زَعَمُوا أَنَّ « أنْ » مَوْصُولَةٌ ، وحَذْفُ المَوْصُولِ وإِبْقَاءُ صِلَتِه[٤] مُنْكَرٌ عِنْدَهُم ، ومَعَ ذلك فَقَدْ جَاءَ في التَّنْزِيلِ .

١ ـ فمِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾[٥] [سورة البقرة ٢/ ٨٣] قَالُوا : التَّقْدِيرُ : بِأَنْ لا تَعْبُدُوا إلا الله[٦] ، فَلَمَّا حُذِفَتْ « أَنْ » عَادَتِ « النُّونُ » .

٢ ـ وكَذَلِكَ قَوْلُه : ﴿ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ ﴾[٧] [سورة البقرة ٢/ ٨٤] تَقْدِيرُه [153/1] : بِأَنْ لا تَسْفِكُوا دِمَاءَكم[٨] ، فحُذِفَتْ « أَنْ » وعَادَتِ « النُّونُ » .

قَالُوا : ومِثْلُه قَوْلُهم : « تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ »[٩] ،

---

(١) انظر ما علقناه على الباب الأول ١٣ ح ١ . وفي يق : الباب الحادي والثلاثون فيما جاء إلخ .

(٢) انظر الفصل بين الصلة والموصول في الحلبيات ١٤٠ ـ ١٥٣ .

(٣) في صل : من باب لطائف ، بإقحام لفظ باب .

(٤) في مو : صفته ، خطأ . وفي يق : وحذف الموصولة وإبقاء الصلة .

(٥) كشف المشكلات ٦١ والمصادر ثمة ، والحجة ٢/ ١٢١ ـ ١٢٦ ، وما يأتي ١٦٣٢ برقم ١ و١٦٣٥ ـ ١٦٤٢ في رقم ٩ .

(٦) قال أبو علي : وزعم سيبويه أنَّ حذف أَنْ من هذا النحو قليل اهـ
وانظر الكتاب ١/ ٤٥٢ ، والتعليق على حذف أَنْ في كشف المشكلات ١٠٤٨ .

(٧) كشف المشكلات ٦٣ والمصادر ثمة ، وما سلف ٧٠٨ في ٢٩ ، وما يأتي ١٦٣٢ برقم ٢ و١٦٣٥ ، ١٦٣٧ ـ ١٦٣٩ في رقم ٩ .

(٨) القول فيه كالقول فيما تقدم برقم ١ .

(٩) سلف ٥٠٣ وتخريجه ثمة .

أي : أَنْ تَسْمَعَ(١) .

٣ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تعالى : ﴿ كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُواْ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ وَشَهِدُوٓاْ أَنَّ ٱلرَّسُولَ ﴾(٢) [سورة آل عمران ٣/٨٦] أَيْ : بَعْدَ إِيمَانِهِم [و](٣) أَنْ شَهِدُوا(٤) ، فحُذِفَتْ « أَنْ » ، لِيَصِحَّ عَطْفُه على ﴿ إِيمَٰنِهِمْ ﴾ .

وإِنْ شِئْتَ كان التَّقْدِيرُ : بَعْدَ أَنْ آمَنُوا وشَهِدُوا(٥) ، فتَضَعُ المَصْدَرَ مَوْضِعَ « أَنْ » ، لِيَصِحَّ عَطْفُ « شَهِدُوا » عليه(٦) .

٤ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تعالى : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَبَقُوٓاْ ﴾(٧) [سورة الأنفال ٦/٥٩] فيمَنْ قَرَأَ بالياءِ(٨) ، أَيْ : أَنْ سَبَقُوا(٩) ، لِيَصِحَّ قِيامُه مَقامَ المَفْعُولَيْنِ . 630

٥ ـ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُه تعالى : ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ ﴾(١٠) [سورة الزمر ٣٩/ ٦٤] .

[قال(١١) سِيبَوَيْهِ في البَابِ المُتَرْجَمِ(١٢) عنه بـ « هذا بَابٌ مِنَ الجَزَاءِ يَنْجَزِمُ فيه الفِعْلُ إذا كان جَوَاباً لأَمْرٍ، أَوْ نَهْيٍ، أَوِ ٱسْتِفْهَامٍ، أَوْ تَمَنٍّ، أَوْ عَرْضٍ»(١٣)= : وتَقُولُ : مُرْهُ يَحْفِرْها ، وقُلْ له يَقُلْ ذَلِكَ(١٤) ، وقال الله تعالى : ﴿ قُل

---

(١) انظر التعليق فيما سلف ٥٠٣ ح ٢ .

(٢) شرح اللمع ٢٧٦ ، وكشف المشكلات ١٤٥٥ عرضاً ، والبسيط ٥/ ٤١١ ، والكشاف ١/ ٤٠٨ ، والفريد ٢/ ٨٩ ، والدر المصون ٣/ ٣٠١ ، وما يأتي ١٢٠٧ في رقم ٥٧ .

(٣) زيادة من مو ويق .

(٤) اقتصر عليه في كشف المشكلات .

(٥) هذا قول صاحب النَّظم أبي علي الجرجاني ومن وافقه .

(٦) منهم من اعترض هذا القول ، انظر الدر المصون .

(٧) شرح اللمع ٢٧٤، وكشف المشكلات ٥٠٦، وما سلف ٧١٣ برقم ٣٣، وما يأتي ١٠٦٧ برقم ٩.

(٨) وهم ابن عامر وحمزة وحفص ، انظر التعليق فيما سلف .

(٩) انظر التعليق فيما سلف ٧١٣ ح ٧ ـ ٨ .

(١٠) شرح اللمع ٢٧٤ ، وكشف المشكلات ١١٦٦ ، ٤٠٠ ، ١٠٤٩ والمصادر ثمة ، وما يأتي ١٠٦٧ في رقم ٩ وما سلف ٧٣٣ .

(١١) قوله: قال سيبويه حتى قوله تعالى ١٠٦٢ س١٠ : أيها الجاهلون = زيادة من مو ويق .

(١٢) في مو ويق : باب المترجم ، وعنه ليس في يق ، والصواب ما أثبت .

(١٣) الكتاب ١/ ٤٥١ ـ ٤٥٢ بولاق ٣/ ٩٩ هارون ، وشرحه للسيرافي ٣/ ٢٩٨ .

(١٤) في الكتاب : ذاك .

لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُوا۟﴾(١) [سورة إبراهيم ٣١/١٤] ، و﴿قُل لِّعِبَادِي يَقُولُوا۟ ٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾(٢) [سورة الإسراء ٥٣/١٧] .

ولَوْ قُلْتَ : مُرْهُ يَحْفِرُها على الابْتِدَاءِ = كانَ جَيِّداً .

وقَدْ جَاءَ رَفْعُه على شَيْءٍ آخَرَ أَيْضاً(٣) هُوَ قَلِيلٌ في الكَلامِ على مَعْنَى : مُرْهُ بِأَنْ(٤) يَحْفِرَها ؛ فإذَا لَمْ يَذْكُرُوا « أن » جَعَلُوا الفِعْلَ بِمَنْزِلَتِه في قَوْلِه : عَسَى يَفْعَلُ(٥) ، وهُوَ في الكَلامِ قَلِيلٌ ، لا يَكَادُونَ يَتَكَلَّمُونَ به . فإذا تَكَلَّمُوا به فالفِعْلُ كأَنَّه في مَوْضِعِ ٱسْمٍ مَنْصُوبٍ ، كأَنَّه قال : عَسَيْتَ قائلاً ذاكَ(٦) ، ثُمَّ وُضِعَ « يَقُولُ » في مَوْضِعِه ، وقَدْ جَاءَ في الشِّعْرِ ، قال طَرَفَةُ(٧) :

أَلا أَيُّهٰذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرُ الوَغَى وأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

وسَأَلْتُه عَنْ قَوْلِه عزَّ وجل : ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ﴾ [سورة الزمر ٦٤/٣٩](٨) فقَالَ : ﴿تَأْمُرُوٓنِّيٓ﴾ لَغْوٌ ، كَقَوْلِكَ : « هذا يَقُولُ ذاكَ بَلَغَنِي » ، فـ« بَلَغَنِي » لَغْوٌ ، فكذلكَ ﴿تَأْمُرُوٓنِّيٓ﴾ ، كأَنَّه قال : فِيما تَأْمُرُونِّي ، وكأَنَّه قال : فِيما بَلَغَنِي . وإِنْ شِئْتَ كانَ بِمَنْزِلَةِ :

أَلا أَيُّهٰذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرُ الوَغَى

قال « س »(٩) : « غَيْرَ » مَنْصُوبُ بـ﴿أَعْبُدُ﴾ على القَوْلِ الأَوَّلِ ، وعلى

---

(١) يأتي ١٣٨٠ برقم ٣ والمصادر ثمة ، وانظر ما سلف ٢٦٢ في رقم ١ .

(٢) لم تقع آية سورة الإسراء في الكتاب ، وستأتي ١٣٨٢ ـ ١٣٨٣ في رقم ٤ .

(٣) في مو ويق : وقد جاز رفعه إلخ ، والصواب من الكتاب . وقوله « آخر أيضاً » ليس في الكتاب .

(٤) في الكتاب : أَنْ .

(٥) في الكتاب : جعلوا المعنى بمنزلته في قوله عسينا نفعل .

(٦) في الكتاب : قال عسى زيد قائلاً اهـ وليس فيه « ذاك » .

(٧) سلف ١٦٧ ، ٧٣٣ وتخريجه في أول الموضعين .

(٨) زيادة من مو ويق ، انظر التعليق فيما سلف ١٠٦١ ح ١١ .

(٩) كتب بحاشية مو « السراج » ، يريد أنَّ « س » رمز لابن السراج ، كذا وقع . والمعهود في كلام أبي علي ـ وعنه ينقل الجامع من التذكرة ، أظن ـ أن يرمز لابن السراج بـ« ب » . =

القَوْلِ الثَّانِي بـ ﴿ تَأْمُرُوٓنِّيٓ ﴾[١] .

ولا يَجُوزُ ٱنْتِصَابُه بـ ﴿أَعۡبُدُ﴾ ؛ لأنَّ ﴿أَعۡبُدُ﴾ في صِلَةِ « أنْ » ، و« غَيْرَ » قَبْلَه[٢] ، ولا يَعْمَلُ ما في الصِّلَةِ فيما قَبْلَ المَوْصُولِ[٣] .

« فآ »[٤] : يُؤَكِّدُ أَنَّهُم يُرَاعُونَ الحَالَ الأُولَى ، بَعْدَ حَذْفِ « أَنْ » = ما رَوَى أَبُو عُثْمَانَ المَازِنيُّ[٥] عَنْ قُطْرُبٍ : « أَحْضُرَ الوَغَى » بِنَصْبِ « أَحْضُرَ » .

قال أَبو سَعِيدٍ[٦] : أَجْوَدُ ما يُقَالُ فِيهِ ما ذَكَرَهُ سِيبَوَيْهِ عَنِ الخَلِيلِ : أَنَّهُ نَصَبَ « غَيْرَ » بـ ﴿أَعۡبُدُ﴾ ، و﴿ تَأْمُرُوٓنِّيٓ ﴾ غَيْرُ عَامِلٍ ، كَمَا تَقُولُ : هُوَ يَقُولُ ذلك بَلَغَنِي ، وزَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ[٧] ؛ كأَنَّكَ قُلْتَ : هُوَ يَقُولُ ذَاكَ فيما بَلَغَنِي ، وزَيْدٌ قائِمٌ فيما ظَنَنْتُ .

قال : وقال سِيبَوَيْه : « وإِنْ شِئْتَ كان بِمَنْزِلَةِ :

أَلا أَيُّهٰذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرُ الوَغَى[٨]

= والظاهر أن « س » رمز لأبي العباس المبرِّد ، فقد نسب في التعليقة ٢/ ٢٠٦ هذا القول إليه ، قال ثمة : قال أبو العباس : « غير » منصوب إلخ كلامه . وهو معنى ما قاله في المقتضب ٢/ ٨٥ ـ ٨٦ . ولم يقع هذا الرمز « س » في يق .

(١) في التعليقة : وعلى القول الثاني ـ وهو أن يحذف أَنْ من أَعبد ـ ينتصب بـ « تأمروني » .

(٢) في مطبوعة التعليقة : فعله ، وهو غلط .

(٣) انتهى كلام « س » .

(٤) رمز أبي علي ، انظر ما سلف ٤٧٥ ح٥ وغيره . والظاهر أنَّ كلامه في التذكرة . ولم يقع كلامه في يق .

(٥) غير واضحة في مو ، وكأنها الخالدي ؟ وقد حكى أبو علي هذا في الشعر ٥٢٢ كما هنا ، وحكاه فيه أيضاً ٤٠٤ عن أبي عثمان عن ابن قطرب عن أبيه ، وفي الحجة ٦/ ٩٩ عن أبي عمر الجرمي عن ابن قطرب عن أبيه .

(٦) السيرافيُّ في شرح الكتاب له ٣/ ٣٠٥ ، والنكت مهذَّبه ٢/ ٧٤٩ . وفيما حكاه من كلامه تصرُّف يسير .

(٧) في مطبوعة شرح السيرافي : يفعل ذلك فيما بلغني وزيد قائم فيما ظننت ، وفي صل : كما تقول ذلك فيما بلغني ، وهو خطأ صوابه ما في المتن من مو ويق .

(٨) سلف ١٠٦٢ . وقوله : قال وقال سيبويه حتى قوله ١٠٦٦ س١ فاحفظها = ليس في يق .

وهُوَ ضَعِيفٌ ؛ لأَنَّه [يُؤَدِّي إِلى أَنْ][(١)] يُقَدَّرَ[(٢)] « أَعْبُدُ » بمَعْنَى : عابِداً غَيْرَ اللهِ ، وفيهِ فَسَادٌ . والَّذِي عليه النَّاسُ هُوَ الوَجْهُ الأَوَّلُ الذي ذَكَرْنَاهُ »[(٣)] . 631

وقَدْ قَالَ سِيبَوَيْه هَذَا الكَلامَ هَهُنا ، وقَالَ في البَابِ المُتَرْجَمِ عنه [بـ][(٤)] « هَذَا بابُ ما يَكُونُ فيه « إِلا » وما بَعْدَه وصْفاً بِمَنْزِلَةِ مِثْلٍ وغَيْرٍ »[(٥)] ، ومَضَى في كَلامِهِ ، ثُمَّ قالَ[(٦)] : « ولا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ رَفْعُ زَيْدٍ[(٧)] على إِضْمَارِ[(٨)] [153/2] إِلا أَنْ يَكُونَ زَيْدٌ[(٩)] ؛ لأَنَّكَ لا تُضْمِرُ[(١٠)] الاسْمَ الذي هَذَا مِنْ تَمَامِه ،

---

(١) زيادة من كتاب السيرافي .

(٢) في صل : يقرر ، محرفاً ، والصواب ما أثبت من مو وكتاب السيرافي .

(٣) انتهى كلام أبي سعيد السيرافي .

(٤) زيادة مني ، انظر ما سلف ١٠٦١ س ١١ .

(٥) الكتاب ١/ ٣٧٠ ـ ٣٧١ بولاق = ١/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣ باريس = ٢/ ٣٣١ ـ ٣٣٥ هارون .

(٦) في آخر الباب من الكتاب ١/ ٣٧١ بولاق ١/ ٣٢٣ باريس ٢/ ٣٢٥ هارون .

(٧) في قولك : ما أتاني أَحدٌ إلا زيدٌ ، انظر كشف المشكلات .

(٨) لم يقع هذا اللفظ في طبعة هارون . وفي طبعتي بولاق وباريس عن مخطوطة باريس : ولا يجوز أن يكون رفعاً على إضمار .
وفي شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ٧٧ : ولا يجوز رفع زيد على إلا أن .
وقوله « رفع زيد » لم يقع في أصول طبعة هارون ، فزادها من شرح السيرافي ، وكذا وقع في عدة نسخ من أصول طبعة باريس .

(٩) صل : زيداً ، خطأ صوابه من مو . ولم يقع هذا اللفظ في طبعات الكتاب عن أصولها ، ولم يقع في شرح السيرافي .
قال السيرافيُّ : كأنّ قائلاً اعتقد أن زيداً في قولنا : ما قام أحدٌ إلا زيدٌ يرتفع بأن تقدر بعد إلاَّ « **أن يكون** » **زيدٌ** ، فيرتفع زيد بـ « يكون » ، فأنكر سيبويه ذلك وقال : « أن يكون » اسمٌ وزيد من تمامه ، وهو بمنزلة الموصول الذي يكون هو وصلته بمنزلة اسم واحد . فبعضُ الاسم قد حذف ، وهو « أن يكون » وبقية الاسم « زيد » ، ولا يجوز حذف الموصول وترك بعض صلته اهـ .

(١٠) في صل : لأنك تضمر ، بحذف لا ، وموضع « لا » غير واضح في مو ، والصواب من الكتاب طبعاته وشرح السيرافي .

لأَنَّ « أَنْ يَكُونَ » اسْمٌ[١] ، وما بَعْدَه صِلَةٌ له[٢] .

فجَوَّزَ[٣] في الآيةِ الأُولَى حَذْفَ « أَنْ » ، ولَمْ يُجَوِّزْه في الفَصْلِ الثَّاني .

وأَبُو إِسْحَـٰقَ تَكلَّمَ على الآيَةِ[٤] ـ أَعْنِي قَوْلَه : ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ﴾ [سورة الزمر ٣٩/ ٦٤] ـ ونَقَلَ كَلامَهُ أَبُو عَلِيٍّ في « الإِغْفَالِ »[٥] وأَرَادَ أَنْ يَتَكلَّمَ عليه ، فَبَيَّضَ المَوْضِعَ .

وهَذَا كَلامُ أَبي إِسْحَـٰقَ[٦] : ﴿أَفَغَيْرَ﴾ مَنْصُوبٌ بـ ﴿أَعْبُدُ﴾ ، لا بِقَوْلِه : ﴿تَأْمُرُوٓنِّيٓ﴾ . المَعْنَى : أَفَغَيْرَ اللهِ أَعْبُدُ أَيُّها الجَاهِلُونَ فيما تَأْمُرُوني[٧] .

ولَوْ كَانَ أَبُو العَبَّاسِ[٨] حِينَ تَتَبَّعَ سِيبَوَيْهِ ، وتَكَلَّمَ على تِلْكَ المَسَائِلِ[٩] بِذَاكَ الكَلامِ[١٠] البَارِدِ الذي لا يَخْدِشُ شَيْئاً مِنْ كَلامِه ، وتَتَبَّعه على هذا الوَجْهِ ، وتَكَلَّمَ بِمِثْلِ هَذَا الكَلامِ ، وفَصَلَ بَيْنَ المَوْضِعَيْنَ = كانَ أَحَقَّ وأَجْدَرَ[١١] .

وقَدْ ضَمَّنْتُ هَذَا الكِتَابَ مِثْلَ هذا الفَصْلِ فُصُولاً أُخَرَ ، تَقَدَّمَ ←

---

(١) اسمٌ بالرفع هذا ما في مو وبعض أصول طبعة باريس ، وشرحه للسيرافي ٣/ ٧٩ ، وهو عندي الوجه . وفي صل : اسماً ، وكذا في طبعات الكتاب .

(٢) قوله « وما بعده صلة له » ليس من ألفاظ صاحب الكتاب . وانظر ما نقلناه لك ١٠٦٤ ح ٩ .

(٣) صل : ويجوز ، والصواب من مو .

(٤) في معاني القرآن له ٤/ ٢٧٢ .

(٥) الإغفال ٢/ ٥٣٣ .

(٦) في معاني القرآن .

(٧) انتهى كلام أبي إسحق بلفظه في كتابه .

(٨) المبرِّدُ .

(٩) في كتابه مسائل الغلط . وانظر الانتصار لابن ولاد ١٦٦ ـ ١٦٨ .

(١٠) في صل : وتكلم عن تلك المسائل بذاك الكلام إلخ ، وأثبت ما في مو . وانظر رأي أبي علي وابن جني في كتاب أبي العباس ذاك في الخاطريات (بقيتها في الحصائل ٣/ ١٦٨) .

(١١) تراه يرفع نفسه فوق أبي العباس المبرد ، وكان جبلاً في العلم بقول ابن جني في سر الصناعة ١/ ٣١ .

بَعْضُها[١] ، وأَنْتَ بِصَدَدِ البَاقِي[٢] ، فَاحْفَظْها .

٦ ـ قال الشَّيْخُ[٣] : ومِمَّا يُحْمَلُ على إِضْمَارِ « أَنْ » في التَّنْزِيلِ قَوْلُه تعالى : ﴿ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ﴾ [سورة البقرة ٢/ ٨٥] ، فـ « أَنْ » مُضْمَرَةٌ ، وهِيَ مَعَ الفِعْلِ في تَقْدِيرِ المَصْدَرِ مَعْطُوفٌ على ﴿خِزْيٌ﴾[٤] .

632

٧ ـ ومِثْلُه[٥] : ﴿ مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ثُمَّ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ ﴾[٦] [سورة العنكبوت ٢٩/ ٢٥] ، أَيْ : ثُمَّ كُفْرُ بَعْضِكُم بِبَعْضٍ يَوْمَ القِيَامَةِ ، فأُضْمِرَ « أَنْ »[٧] .

٨ ـ ومِثْلُه[٨] : ﴿ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾[٩] [سورة الزمر ٣٩/ ٦٠] ، أَيْ : ويَوْمَ القِيَامَةِ رُؤْيَةُ الذينَ كَذَبُوا على اللهِ ، لأَنَّ قَبْلَه

---

(١) لعله يريد مسائل تقدمت فيها نقد للمبرد أو غيره من أهل العلم ، فيتأمل كلامه ، ويرجع البصر فيه لتحقيق ما أشار إليه .

(٢) في صل : الثاني ، والصواب من مو .

(٣) قوله : قال الشيخ حتى آخر كلامه ههنا برقم ٦ لم يقع في مو . وظاهر أن « قال الشيخ » من لفظ بعض تلامذة الشيخ الجامع .

(٤) لا أعرف هذا القول لأحد ، وهو فاسدٌ من جهة الصناعة لما ادعاه من إضمار أَن ، وليس المعنى على عطفه على ما قبله ، انظر الكلام على الآية ومصادره في كشف المشكلات ٦٩ ، والإبانة ٥٤ ، والفريد ١/ ٣١٨ ، والدر المصون ١/ ٤٩٠ .

(٥) قوله : ومثله حتى آخر كلامه في الآية لم يقع في مو .

(٦) كشف المشكلات ١٠٣٦ والمصادر ثمة ، والبسيط ٧/ ٥١١ ـ ٥١٤ ، والفريد ٥/ ١٦٦ ـ ١٦٩ ، والدر المصون ١٩/ ١٧ ـ ١٩ ، وما يأتي ١٥٦٥ برقم ٨ و١٦٢٥ برقم ٣١ .
وهذه قراءة حمزة وحفص ، وقرأ « مودَّةُ » بالرفع ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ، وقرأ نافع وابن عامر وأبو بكر « مودةً » بالنصب منونة و« بينكم » بالنصب ، السبعة ٤٩٨ ـ ٤٩٩ ، وكشف المشكلات .

(٧) هذا قول فاسد كسابقه (برقم ٦) ، ولا أعرفه لأحد .

(٨) قوله : ومثله حتى آخر كلامه في الآية لم يقع في مو .

(٩) كشف المشكلات ١١٦٥ والمصادر ثمة ، والدر المصون ٩/ ٤٣٨ .

﴿ أَن تَقُولَ﴾ [٥٦] و﴿ أَوْ تَقُولَ﴾[١] [٥٧ ، ٥٨] .

٩ ـ وقَدْ قَالَ أَبُو عَلِيٍّ[٢] في قَوْله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَبَقُوٓاْ ﴾[٣] [سورة الأنفال ٨/٥٩] : « يَجُوزُ[٤] أَنْ تُقَدِّرَ حَذْفَ « أَنْ » كأَنَّه : لا يَحْسَبَنَّ الذين كَفَرُوا أَنْ سَبَقُوا ، فَحَذَفْتَ « أَنْ » كما حَذَفْتَها في تَأْوِيلِ سِيبَوَيهِ في قَوْله : ﴿ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ ﴾[٥] [سورة الزمر ٣٩/٦٤] [أي : أَفَغَيْرَ عِبَادَةِ اللهِ تَأْمُرُونِّي][٦] .

قال[٧] : وحَذْفُ « أَنْ » قَدْ جَاءَ في غَيْرِ[٨] شَيْءٍ مِنْ كَلامِهم ، قال[٩] :

وأَنَّ لُكَيْزاً لَمْ يَكُنْ رَبَّ عُكَّةٍ لَدُنْ صَرَّحَتْ حُجَّاجُهُمْ فَتَفَرَّقُوا[١٠]

---

(١) وهذا وجه ثالث فاسد لا أعرفه لأحد ، انظر ما سلف ١٠٦٦ برقم ٦ و٧ .

(٢) في الحجة ٤/ ١٥٥ ـ ١٥٧ ، والمخطوطة خش ٢٧/٢٦/ ٢ منها . وقوله : وقد قال حتى قوله ١٠٧٥ س٢ ولا يجوز فيه = ليس في يق .

(٣) كشف المشكلات ٥٠٦ والمصادر ثمة ، وما سلف ٧١٣ برقم ٣٣ و١٠٦١ برقم ٤ .

(٤) أجاز أبو علي في توجيه قراءة من قرأ ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ﴾ بالياء ثلاثة أوجه ، وما يأتي هو الثالث من وجوهه ، ولفظه فيه : ويجوز أيضاً أن تقدِّره على حذف .

(٥) كشف المشكلات ١١٦٥ والمصادر ثمة ، والحجة ٦/ ٩٨ ، وما سلف ١٠٦١ برقم ٥ .

(٦) زيادة من مو . وكان فيها : أي بغير عبادة ، والصواب من الحجة .

(٧) أبو علي ، ولا فصل بين هذا الموضع والذي قبله من كلامه .

(٨) سقط هذا اللفظ من مطبوعة الحجة ، وهو ثابت في مخطوطتها خش .

(٩) المُمَزَّق العَبْدِيُّ في كلمة مفضّلية وقعت فيها برقم ٨١ ص ٣٠١ ـ ٣٠٢ تسعة أبيات ثم وقعت فيما ألحقت بها من زيادات وجدت في بعض النسخ آخرها ق ١٣٠ ص ٤٣٢ ـ ٤٣٤ ستة عشر بيتاً .
والبيت هو في ق ٨١/ ٤ ص ٨١ وهو في ق ١٣٠/ ١٣ ص ٤٣٤ ، وانظر شرح الأنباري عليها ص ٦٠٣ ، ٨٩١ ـ ٨٩٠ ، وشرح التبريزي ق ٨١/ ١٣ ص ١٣٠٠ ، وهو في الحجة ٤/ ١٥٦ و٥/ ١٢٨ ، والشيرازيات ٦٧ ، والمحصول ٢٦٢ والمصادر التي ذكرها محققه .

(١٠) وأَنَّ بفتح الهمزة معطوف على قوله قبله : فمن مُبْلِغُ النعمانِ أَنَّ . . . وأَنَّ . لُكَيْزاً : أراد الحيَّ ، وهم بنو لُكَيزِ بنِ أَفْصى بن عبد القيس بن أَفْصَى بن دُعْمِيٍّ بن جَدِيلةَ بنِ أَسَدِ بن ربيعةَ بنِ نزار ، انظر جمهرة أنساب العرب ٢٩٥ . رَبَّ عُكَّةً : صاحب عُكَّة : العُكَّة للسمن كالشَّكْوة للَّبَن وعاء من جلد مستدير (عن اللسان ع ك ك) أي لم تكن لكيزٌ ممن يتَّجِر في السمن ولكنهم أصحاب سلاح وخيل . صَرَّحَتْ حُجَّاجُهم : حُجَّاج جمع حاجّ ، وصَرَّحَتْ خرجت من مِنى ، =

أَيْ : لَدُنْ(١) أَنْ صَرَّحَتْ . وأَثْبَتَهُ(٢) الأَعْشَى(٣) في قَوْلِه :

أَرَانِي لَدُنْ أَنْ غَابَ رَهْطِي كَأَنَّما يَرَى بِيَ فِيكُمْ طَالِبُ الضَّيْمِ أَرْنَبَا(٤) [154/1]

وقَدْ حُذِفَتْ مِنَ الفِعْلِ ، وهِيَ مَعَ صِلَتِها في مَوْضِعِ الفَاعِلِ ، أَنْشَدَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى لِمُعَاوِيَةَ بنِ خَلِيلٍ النَّصْرِيِّ(٥) :

ومَا رَاعَنِي إلا يَسِيرُ بشُرْطَةٍ وعَهْدِي بِهِ فِينا يَفُشُّ بِكِيرِ(٦)

= قال الأصمعي : صرَّح الرجلُ : إذا برز فأفضى وفارق البيوت والأكنان ، عن شرح الأنباري ٨٩٢ وما حكاه عن الأصمعي ممَّا يستدرك على اللسان (ص ر ح) .

وكان في صل ومو والحجة المطبوعة ومخطوطتها خش وهو ما في أصل الشيخ أبي علي أظن = « وإنَّ » ، والصواب ما أثبت بفتح الهمزة لأنه معطوف على ما قبله . وفي صل : وإن كبيراً ، خطأ صوابه من مو والحجة . وكان في صل ومو : رب علبة ، تحريف صوابه من الحجة .

(١) في الحجة : فحذف أَن والتقدير : لدن إلخ .

(٢) في صل ومو : وأثبت ، وكذا في الحجة خك . وفي خم وخش كما أثبت .

(٣) ديوانه ق ١٤/٩ ص ٨٩ ولم يظهر في مخطوطة الديوان من البيت إلا قافيته « أَرنبا » ، فأثبته ناشره من بعض المصادر :

غَابَ قَوْمِي كَأَنَّما يَرَانِيَ فِيْهِمْ طَالِبُ الحَقِّ أَرْنَبَا

وكذا في شرح ديوان المتنبي المنسوب ضلَّةً إلى العكبري ٢/ ٢٤٢ .

وهو برواية المتن ـ وهي الصحيحة ـ في الحجة ٤/١٥٦ و٥/١١٨ (في المطبوعة هنا يراني) والشيرازيات ٦٧ ، ٢٣٥ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٤٠ . وصدره في المحصول ١/ ٢٦٢ والمصادر التي ذكرها المحقق .

(٤) « يرى بي » كذا في صل ومو ونسخ الحجة . ويروى : يراني طالب الحق .

(٥) عبارة نسبة الشعر ليست من كلام أبي علي بل من كلام الجامع ، وله كتاب في شرح أبياته (انظر مقدمة تحقيق الإبانة ٢٥) ، وفاته أن يستدرك نسبته إلى قائله حيث نقل في الاستدراك ٣٤٢ ـ ٣٥٠ كلام أبي في الحجة ٦/ ٢٥٠ ـ ٢٥١ وقد أنشد البيت (انظر الاستدراك ٣٤٥) .

وهو كما قال الجامع لمعاوية بن خليل النَّصْرِيِّ الأَسَديِّ من أبيات له أنشدها ابن الأعرابي في نوادره ، قالها يهجو فَرُّوجاً إبراهيمَ بنَ حورانَ ذا الشَّقَر ، انظر الخزانة ٣/ ٦٣٥ ، وشرح أبيات المغني ٦/ ٣٠٤ ـ ٣٠٨ . ومن كتاب ابن الأعرابي نقل الجامع نسبة البيت ، أظن .

وهو في شرح المفصل ٤/ ٢٧ ، وكتاب الشعر ٥٢١ ، والبسيط ٢١/ ٧٣ ، والمحصول ١/ ٢٩٥ ، والاستدراك ٣٤٥ والمصادر ثمة .

(٦) قوله فِينا كذا نقله الجامع من الحجة ، وكذا أنشده أبو علي فيما حكاه عنه تلميذه ابن جني في =

633 فإذا وجَّهْتَه(١) على هذا سَدَّ « أَن [سَبَقُوا](٢) » مَسَدَّ المَفْعُولَيْنِ ، كما أَنَّ قَوْلَه : ﴿ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا ﴾(٣) [سورة العنكبوت ٢٩/ ٢] كَذَلِكَ » .

= الخصائص ٢/ ٤٣٦ ، فوقع كذلك في كتاب الشعر ٤٠٤ ، ٤٩٧ ، وفي أصل الشيرازيات ٤٧٩ فأَصلحها مُصْلِحٌ = فقال ابن جني : وإنما هو قَيْناً وكذا في مطبوعة الشيرازيات ، والحجة ٤/ ١٥٧ ـ وعن هذا الموضع نقل الجامع ـ و٦/ ٢٥١ عن أصليها ، وكذا وقع في الحجة نسخة ابن أبي مواس تلميذ أبي علي ٢٧/ ٢٦/ ٢ (انظر ذكر هذه المخطوطة في الاستدراك ـ الفهارس ٧٥٣) فهل أصلح أبو علي ما وقع في الحجة بأَخَرةٍ ، فوقع هذا الحرفُ مُصْلَحاً على الصواب فيمن نسخ بعد الإصلاح ؟

وما رَاعَني : وما أَفْزَعَنِي ، والضمير فيه يعود على فَرُّوج المهجوّ خلافاً لأبي علي والناس من بعده (انظر ما يأتي) . إلا يَسيرُ بشُرْطَةٍ : الشُّرْطة نُخْبَةُ الجُنْدِ . وعَهْدي به : معرفتي به . قَيْنًا : حَدَّاداً . يَفُشُّ بكِيرِ : الكِير : المنفاخ الذي يُنْفَخُ به في النار ، ويَفُشُّ : ينفخ به ويخرج ريحه .

ويروى : وما راعنا ، وهي الرواية في كتاب الشعر ، والحجة ٤/ ١٥٧ ، ونوادر ابن الأعرابي .

في هذا الموضع من الحجة ٤/ ١٥٧ أنشد أبو علي البيت شاهداً على حذف أَن ، وهي مع صلتها في موضع الفاعل ، أي ما راعني إلا سيرُه ، وعلى هذا إنشاده إياه في الشعر والشيرازيات وحكاية ابن جني عنه .

ثم أنشده في الحجة ٦/ ٢٥١ شاهداً على حذف الموصوف وهو فاعل وإقامة صفته مقامه ، أي ما راعني إلا رجل يسير بشرطة ، وقد أفسدناه فيما علقناه على الاستدراك ٣٤٦ .

كذا قال أبو علي في بيت لم يعرف قصَّتَه ولا صِلَتَه ، ولا صوابَ في كلامه في وَجْهَيْهِ : حَذْفِ الموصوف ، وحَذْف أَنْ ، وهو تكلُّفٌ وخروجٌ عن ظاهر البيت وسياقه ، وهو أَنَّ ما راعني مسند إلى ضمير المهجوّ فَرُّوج إبراهيم بن حَوْران ، وكذلك قوله يسير ، وقبل البيت :

يُعَرِّضُ فَرُّوجُ بْنُ حَوْرَانَ بِنْتَهُ ... كما عُرِضَتْ لِلْمُشْتَرِينَ جَزُورُ
فأَمَّا قُرَيْشٌ فَهْيَ تُعْرِضُ رَغْبَةً ... وأَمَّا المَوَالِي حَوْلَها فَتَدُورُ

وما راعنا . .

وجملة يسير في موضع نصب على الحال . وقد أجاز هذا الوجه أن يكون الفاعل مضمراً وجملة يسير حالاً = ابن جني في الخصائص ، وهو الصواب الذي لا معدل عنه .

وكان في صل : بشيرٌ بشرطهِ ، خطأ صوابه من مو والحجة .

(١) في صل : وجهه ، والصواب من مو والحجة .

(٢) زيادة من مو والحجة .

(٣) سلف ٩٨٣ برقم ٢٢ ، والمصادر والتعليق ثمة .

هذا كَلامُه في الآيَةِ مِنَ « الحُجَّةِ »[١] .

وإِنْ شِئْتَ فَٱسْمَعْ كَلامَهُ في مَوْضِعٍ آخَرَ[٢] ، قال[٣] : « ومِمَّا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ ٱنْتِصَابُه على أَنَّه مَفْعُولٌ به على الاتِّسَاعِ ، وكانَ في الأَصْلِ ظَرْفاً = قَوْلُه : ﴿ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ ﴾ في قَوْلِه : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٨٣﴾ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ ﴾[٤] [سورة البقرة ٢/ ١٨٣ ـ ١٨٤] ، فالعامِلُ[٥] في « الأَيَّامِ » ﴿ كُتِبَ ﴾ ، تَقْدِيرُه : كُتِبَ عليكم الصِّيَامُ أَيَّاماً مَعْدُوداتٍ ، أَيْ : في أَيَّامٍ مَعْدُوداتٍ .

وإِنْ شِئْتَ ٱتَّسَعْتَ ، فَنَصَبْتَه نَصْبَ المَفْعُولِ به ، فَتَقُولُ على هذا : يا مَكْتُوبَ أَيَّامٍ عليه .

ولا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَنْتَصِبَ « أَيَّامٌ » بـ « الصِّيَامِ » على أَنْ يَكُونَ المَعْنَى : كُتِبَ عليكم الصِّيَامُ في أَيَّامٍ = لأَنَّ ذَلِكَ ، وإِنْ كانَ مُسْتَقِيماً في المَعْنَى ، فَهُوَ في اللَّفْظِ لَيْسَ كَذَلِكَ . أَلا تَرَى أَنَّكَ لَوْ[٦] حَمَلْتَه على ذَلِكَ فَصَلْتَ بَيْنَ الصِّلَةِ والمَوْصُولِ بالأَجْنَبِيِّ مِنْهُما ؟ وذلك أَنَّ ﴿ أَيَّامًا ﴾ [سورة البقرة ٢/ ١٨٤] تَصِيرُ مِنْ صِلَةِ ﴿ ٱلصِّيَامُ ﴾ ، وقَدْ فَصَلْتَ بَيْنَهُما بمَصْدَرِ ﴿ كُتِبَ ﴾ ؛ لأَنَّ التَّقْدِيرَ : كُتِبَ عليكم الصِّيَامُ كِتَابَةً مِثْلَ كِتَابَتِه على مَنْ كانَ قَبْلَكُم ؛ فالكاف في ﴿ كَمَا ﴾ مُتَعَلِّقَةٌ ، بـ ﴿ كُتِبَ ﴾ ، وقد فَصَلْتَ بها بَيْنَ المَصْدَرِ وصِلَتِه ، ولَيْسَ مِنْ واحِدٍ منهما .

---

(١) الحجة ٤/ ١٥٥ ـ ١٥٧ ، وما سلف ١٠٦٧ ح ٢ .

(٢) من الحجة . وسيأتي ١٠٨٣ كلام له نقله الجامع من الإغفال .

(٣) في الحجة ١/ ٢١ ، وانظر الاستدراك ١٩ .

(٤) كشف المشكلات ١٣٥ والاستدراك ٨ والمصادر فيهما ، وسلف ٣٣ برقم ٥٦ ، ويأتي ١٠٨٣ في رقم ١٨ .

(٥) في صل : والعامل ، وأثبت ما في مو والحجة .

(٦) في الحجة : إنْ .

فإنْ قُلْتَ : أُضْمِرُ « ٱلصِّيَامَ » لِتَقَدُّمِ ذِكْرِ المُتَقَدِّمِ عليه ؛ كأنَّه : صِيَامٌ أَيَّاماً = فإِنَّ ذَلِكَ لا يَسْتَقِيمُ ؛ لأنَّكَ لا تَحْذِفُ بَعْضَ الاسْمِ . أَلا تَرَى أَنَّه قَدْ قَالَ[١] في قَوْلِه[٢] :

وكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلا الفَرْقَدَانِ[٣]

إِنَّهُ لا يَكُونَ على : « إِلا أَنْ يَكُونَ[٤] الفَرْقَدَانِ » لِحَذْفِكَ المَوْصُولَ ؛ فكذَلِكَ[٥] الآيَةُ[٦] .

وإِذْ[٧] قَدْ [154/2] عَرَفْتَ هَذَا ، وتَبَيَّنْتَ أَنَّ المَصْدَرَ و« أَنْ » مَعَ ما بَعْدَه عِنْدَهُم بِمَنْزِلَةٍ واحِدَةٍ ، وأَنَّهُما كِلَيْهِما مَوْصُولانِ = فَلا بُدَّ وأَنْ[٨] نَعُدَّ لَكَ الآيَ 634 التي ورَدَتْ فيها المَصَادِرُ ، وظَاهِرُها فَصْلٌ بَيْنَهَا وبَيْنَ صِلاتِها ؛ [لأَنَّها][٩] بِمَنْزِلَةِ « أَنْ » ، والحَدِيثُ ذُو شُجُونٍ[١٠] .

١٠ ـ فمِنْ ذَلِكَ قَوْلُه[١١] تعالى : ﴿ وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ ﴾[١٢] [سورة الأنعام ٦/ ٨٣] . لا يَجُوزُ تَعْلِيقُ ﴿ عَلَىٰ ﴾ بِقَوْلِه ﴿ حُجَّتُنَآ ﴾

---

(١) يعني سيبويه . وهذا معنى كلامه في كتابه ١/ ٣٧١ بولاق ٢/ ٣٣٤ ـ ٣٣٥ هارون ، وانظر ما سلف ١٠٦٤ ح ٩ .

(٢) سلف ١٢٠ حيث تخريجه .

(٣) لم يقع صدر البيت في الحجة التي ينقل الجامع منها .

(٤) في صل : على أن لا يكون ، خطأ صوابه من مو والحجة .

(٥) في صل : وكذلك .

(٦) انتهى كلام أبي علي في الحجة ١/ ٢٣ .

(٧) في صل : وإذاً ، صوابه ما أثبت من مو .

(٨) قوله « لابد وأن » مثله في كشف المشكلات ٨٤٣ ، ١٣٧٤ وصحته حذف الواو . وانظر معجم أخطاء الكتاب ٤٠ ـ ٤١ برقم ٦٨ .

(٩) من مو .

(١٠) من أمثالهم ، انظر الأمثال لأبي عبيد ٦١ وتخريجه فيه .
أي والحديث ذو شعب وفنون وأغراض وامتساك بعضه ببعض .

(١١) في مو : فأما قوله . والوجه ما أثبت من صل .

(١٢) كشف المشكلات ٤١٢ ـ ٤١٣ ، والاستدراك ٢٠ والمصادر فيهما .

لِلْفَصْلِ بَيْنَ المَصْدَرِ وما يَتَعَلَّقُ به بالصِّفَةِ[١] .

قال أَبُو عَلِيٍّ[٢] : إِنْ[٣] كَانَ ﴿ حُجَّتُنَآ ﴾ بَدَلاً[٤] ، فـ ﴿ ءَاتَيْنَٰهَآ ﴾ خَبَرُهُ ، و﴿ عَلَىٰ ﴾ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ ، كقَوْلِه : ﴿ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ ﴾[٥] [سورة غافر ١٠/٤٠] . وكَذَلِكَ إِنْ جَعَلْتَ ﴿ حُجَّتُنَآ ﴾ خَبَراً[٦] .

فإِنْ جَعَلْتَ ﴿ ءَاتَيْنَٰهَآ ﴾ في مَوْضِعِ الحالِ على : حُجَّةً آتَيْنَاها[٧] ، أَوْ إِضْمارِ « قَدْ »[٨] = جَازَ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقاً ، بـ « الحُجَّةِ » لأَنَّه لا فَصْلَ .

قال عُثْمانُ[٩] : قُلْتُ لأَبِي عَلِيٍّ : [تَقُولُ][١٠] في قول الله تعالى : ﴿ وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ ﴾ [سورة الأنعام ٨٣/٦] : يَكُونُ ﴿ ءَاتَيْنَٰهَآ ﴾ حالاً[١١] مِنَ « الحُجَّةِ » : إِمَّا على : قَدْ آتَيْنَاها[١٢] ، وإِمَّا على : حُجَّةً آتَيْنَاها = وعَلَّقْتَ مَعَ هذا ﴿ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ ﴾[١٣] بِنَفْسِ ﴿ حُجَّتُنَآ ﴾ ، فَهَلْ هَذَا إِلا[١٤] فَصْلٌ بَيْنَ الصِّلَةِ والمَوْصُولِ بالأَجْنَبِيِّ ؟

---

(١) كذا وقع ! ولا تكون ﴿ ءَاتَيْنَٰهَآ ﴾ صفة ؛ لأن ﴿ حُجَّتُنَآ ﴾ معرفة ، انظر ما يأتي من كلام أبي علي ١٠٧٤ . وما ذكره الجامع من جواز كون إضافة الحجة إلى ما بعده في نيّة الانفصال = لا يصحُّ .

(٢) الظاهر أنه في التذكرة ، وانظر كشف المشكلات .

(٣) في صل : وإن .

(٤) من اسم الإشارة تلك .

(٥) سيأتي ١٠٨١ برقم ١٧ و١٠٩١ في رقم ٢٥ و١٢٦١ في رقم ٥ .

(٦) خبراً بعد خبر .

(٧) فـ ﴿ ءَاتَيْنَٰهَآ ﴾ صفة للحجة المحذوفة المنصوبة على الحال .

(٨) أي قد آتيناها . وفي صل : وإضمار قد ، والصواب من مو .

(٩) ابن جنّي ، والظاهر أنه في تهذيب تذكرة شيخه أبي علي .

(١٠) زيادة من مو . وفيها : قلت لأبي علي : يقول الله سبحانه وتلك إلخ والصواب ما أثبت من صل بما زدته فيه .

(١١) في مو : بدلاً ، خطأ .

(١٢) في صل ومو : آتينا .

(١٣) في صل : على قوله ، والصواب من مو .

(١٤) ليس في مو .

= فقَالَ : الحَالُ تُشْبِهُ الظَّرْفَ ، وقَدْ يَجُوزُ في الظَّرْفِ ما لا يَجُوزُ في غَيْرِهِ ، ولَمْ يَزِدْ على هذا بَعْدَ المُرَاجَعَةِ .

والفَصْلُ بَيْنَ الصِّلَةِ والمَوْصُولِ[١] لا يَجُوزُ بالظَّرْفِ ولا غَيْرِه[٢] . أَلا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : « أَعْجَبَنِي ضَرْبُكَ يَوْمَ الجُمُعَةِ زَيْداً »[٣] ، فعلَّقتَ « يَوْمَ الجُمُعَةِ » بـ « أَعْجَبَنِي » لا بـ « الضَّرْبِ » = لَمْ يُجِزْهُ أَحَدٌ . وإِنَّما المُتَجَوَّزُ مِنَ الفَصْلِ بالظَّرْفِ ما كان بَيْنَ الفِعْلِ وفاعِلِه ، نَحْوُ « كان فِيكَ زَيْدٌ راغِباً »[٤] ، ونَحْوُ قَوْلِه[٥] :

635 فَــــإِنَّ بِحُبِّهَــــا   أَخَاكَ مُصَابُ ٱلْقَلْبِ جَمٌّ بَلابِلُهْ[٦]

وأَمَّا ما ذَهَبَ إليه[٧] أَبُو عَلِيٍّ ، فيما حَكَيْنَا عنه = فلا ، واللهُ أَعْلَمُ[٨] .

وقال أَبُو عَلِيٍّ في مَوْضِعٍ آخَرَ[٩] : « ففِي هَذَا دِلالَةٌ على وُقُوعِ مِثَالِ المَاضِي

---

(١) في صل : الموصول والصلة .

(٢) كشف المشكلات ١٣٦ ح ٢ ، والاستدراك ٨ ح ٤ والمصادر فيهما .

(٣) انظر المصادر التي أحلنا عليها في كشف المشكلات والاستدراك ، وسيأتي .

(٤) كقولك : فيك زيد راغب [الكتاب ١/ ٢٦٢ بولاق ٢/ ٩١ هارون] وإنَّ بك زيداً مأخوذ ، وإنَّ فيك زيداً لراغب [الكتاب ١/ ٢٨٠ بولاق ٢/ ١٣٢ هارون] .

(٥) ما يزال قائله مجهولاً ولا تعرف له صلة .

وهو في الكتاب ١/ ٢٨٠ ، والأصول ١/ ٢٠٥ ، والحجة ٣/ ٤١١ و٤/ ١٦ ، ٣١٩ ، ومختار التذكرة ١٧٦ ، ٣٣١ ، وكتاب الشعر ٢٤٠ ، ٢٧٠ ، والحلبيات ٢٥٨ ، والتبصرة للصيمري ٢٠٧ ، وشرح اللمع للمصنف ٣٠٥ ، ٣٦١ ، وكشف المشكلات ٩٢٧ ، والمقاصد الشافية ٢/ ١٩٥ ، ٣١٧ ، والخزانة ٣/ ٥٧٢ ـ ٥٧٣ ، وشرح أبيات المغني ٨/ ١٠٥ ـ ١٠٧ ، والتذييل والتكميل ٥/ ٣٧ ، ٥٤ ، وغيرها .

(٦) تمام صدره : فلا تَلْحَنِي فِيهَا فإِنَّ بِحُبِّها

فلا تَلْحَنِي : فلا تَلُمْنِي . جَمٌّ : كثيرٌ . بَلابِلُه : جمع بَلْبَال ، الأحزان وشغل البال .

(٧) ليس في مو .

(٨) انتهى كلام عثمان بن جني .

(٩) من التذكرة أيضاً .

حَالاً . وذلكَ أَنَّ « آتَيْنَا » لا تَخْلُو مِنْ أَنْ تكُونَ صِفَةً ، أَوْ جُمْلَةً مُتْبَعَةً جُمْلَةً ، على حَدِّ ﴿ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾(١) [سورة البقرة ٢/ ٣٩] ، أَوْ حَالاً .

فلا(٢) تَكُونُ صِفَةً ؛ لأَنَّ ﴿ حُجَّتُنَآ ﴾ [سورة الأنعام ٦/ ٨٣] مَعْرِفَةٌ .

ولا تَكُونُ على حَدِّ ﴿ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ ، و﴿ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾(٣) [سورة الكهف ١٨/ ٢٢] لأَنَّكَ إِنْ جَعَلْتَه على ذَلِكَ فَصَلْتَ بَيْنَ الصِّلَةِ والمَوْصُولِ بالأَجْنَبِيِّ .

فإِذَا ٱمْتَنَعَتَا ثَبَتَ أَنَّه واقِعٌ مَوْقِعَ الحالِ . وإذا كانَتْ [155/1] حَالاً لَمْ تَفْصِلْ بَيْنَ الصِّلَةِ والمَوْصُولِ ، وكانَتْ « على » مُتَّصِلَةً بالمَصْدَرِ الظَّاهِرِ الذي هُوَ ﴿ حُجَّتُنَآ ﴾ .

فإِنْ قُلْتَ : فَلِمَ لا يَكُونُ على قَوْلِ أَبي الحَسَنِ في نَحْوِ : ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ ﴾(٤) [سورة النساء ٤/ ٩٠] : أَنَّه يَكُونُ على تَقْدِير : أَوْ جَاؤُوكُم قَوْماً حَصِرَتْ(٥) ، أَوْ يَكُونُ على قَوْلِه : أَوْ جَاؤُوكُم قَدْ حَصِرَتْ(٦) = فإِنَّ ذَلِكَ لا يَكُونُ على حَذْفِ المَوْصُوفِ ، كما يَكُونُ قَوْلُه : أَوْ جَاؤوكم(٧) قَوْماً

---

(١) الحجة ٢/ ٢٠٣ و٣/ ٧٨ ، ٢٣٢ ، والشعر ٤٣٠ ، والحلبيات ١٥١ ، والإغفال ٢/ ٢٩٦ ، وما يأتي ١٣٧٠ برقم ٢ .
وسياق التلاوة : ﴿ أُولَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ وقوله ﴿ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ جاء في مواضع أُخر من التنزيل .

(٢) في صل : ولا ، وهو غير واضح في مو .

(٣) الحجة ٢/ ٢٠٣ و٣/ ٧٨ ، ٢٣٢ ، والإغفال ٢/ ٢٩٦ ، وكشف المشكلات ٧٤٩ والمصادر ثمة ، وما يأتي ١٢١٠ في رقم ٥٩ و١٣٧٠ برقم ٣ .

(٤) كشف المشكلات ٣١٨ والمصادر ثمة ، وما سلف ٤٩٥ رقم ١١ .

(٥) التعليق على حذف الموصوف في كشف المشكلات ، وما سلف .

(٦) في صل : على تقدير أو جاؤوكم قوم حصرت ولا يكون على قوله أو جاؤوكم قوماً قد حصرت ، كذا وقع ، والصواب ما أثبت من مو .

(٧) في صل : كما يكون قوله أو يكون جاؤوكم ، بإقحام « يكون » .

حَصِرَتْ ؛ لأنَّك على هذا تَحْذِفُ المَوْصُولَ ، وتُبْقِي بَعْضَ صِلَتِه(١) . وقَدْ قال سِيبَوَيه : إنَّ ذَلِكَ لا يَجُوزُ فيه(٢) .

١١ ـ وأمَّا قَوْلُه تعالى : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾(٣) [سورة التوبة ٩/٣٦] = فإنَّ قَوْلَه ﴿ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾(٤) يَتعلَّقُ بمُضْمَر(٥) دُونَ ﴿ عِدَّةَ ﴾ ، لأنَّ الفَصْلَ بَيْنَ المَصْدَرِ والمَعْمُولِ لا يَجُوزُ(٦) .

ولِهَذَا لا يَتَعلَّقُ ﴿ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ ﴾ بـ ﴿ عِدَّةَ ﴾(٧) .

ولا يَكُونُ بَدَلاً مِنْ ﴿ عِندَ ٱللَّهِ ﴾ لِلْفَصْلِ(٨) .

= ويَكُونُ(٩) أَنْ يَتَعلَّقَ(١٠) بـ ﴿ حُرُمٌ ﴾ ، كأنَّه ﴿ مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ ←

---

(١) انظر ما سلف ١٠٧٢ ـ ١٠٧٣ من كلام أبي علي وأبي الفتح .

(٢) انظر ما سلف ٨٠٢ والتعليق في ح ٩ ـ ١٠ ، و٤٩٣ ح ١ .

(٣) الحلبيات ٣٠٦ ـ ٣٠٧ ومنه أخذ ما أورده فيه بتصرف ، وانظر الحجة ٢/٤٥٨ ، وكشف المشكلات ٥٠٨ والمصادر ثمة ، والفريد ٣/ ٢٦١ ، والدر المصون ٦/ ٤٤ ـ ٤٥ .

(٤) كذا وقع ، وفيما حكاه عن أبي علي خللٌ واضطراب ، فقد جعل الكلام في الظرف « يوم خلق » وكلام أبي علي مبنيّ على الظرف « في كتاب » . قال في الحلبيات : وسأل سائل . . . ما معنى ﴿ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ ﴾ بعد قوله ﴿ عِندَ ٱللَّهِ ﴾ ؟ وإذا كان في كتاب الله فهو عند الله . . . [ثم قال] : فأما القول في الظرفين ، وبمَ يتعلقان = فإن ﴿ عِندَ ٱللَّهِ ﴾ متعلق بالمصدر الذي هو العدة ، وهو العامل فيه . وقوله ﴿ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ ﴾ متعلق بمحذوف إلخ .

(٥) في الحلبيات : متعلق بمحذوف لأنه صفة لاثني عشر ، وهو بنحوه في الحجة .

(٦) لأن المصدر موصول والمعمول صلة له ، ولا يفصل بين الصلة والموصول ، انظر التعليق في كشف المشكلات ٥١٩ ، ١٣٦ .

(٧) جوزه الحوفيّ ، ورُدَّ عليه ، انظر الدر المصون .

(٨) وجوزه بعضهم ، وردّ عليه ، انظر الفريد والدر المصون .

(٩) في صل : أو يكون ، والصواب من مو . وفي يق : ويجوز أن يكون يتعلق .

(١٠) يعني قوله ﴿ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ ﴾ .

636 حُرُمٌ ﴾(١) [٣٦] فيما(٢) كَتَبَ اللهُ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ [والأَرْضَ](٣) ، فَيَكُونُ المَعْنَى مُثْبَتاً في كِتَابِ اللهِ(٤) ، أي : فِيمَا فَرَضَ كَوْنَه حُرُماً أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ لا أَكْثَرُ [منها](٥) . فإذا نَسَأْتُم(٦) أَنْتُم الشُّهُورَ ، فَجَعَلْتُم الشُّهُورَ الحُرُمَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ فِيما كَتَبَه اللهُ = أَحْلَلْتُم ما حَرَّمَ اللهُ(٧) .

ويَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ ﴿ يَوْمَ ﴾ بـ ﴿ كِتَٰبِ ﴾(٨) .

---

(١) سياق التلاوة ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ﴾ .

(٢) في صل : فيها ، والصواب من مو ويق والحلبيات .

(٣) من الحلبيات .

(٤) قوله : فيكون المعنى مثبتاً في كتاب الله . كذا وقع ، وهو من الجامع لا من كلام أبي علي في الحلبيات . وفي يق : مثبت ، خطأ .
وفي الحلبيات : وقد يجوز في قوله تعالى ﴿ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ ﴾ شيء آخر ، وهو أن يكون متعلقاً بـ ﴿ حُرُمٌ ﴾ تقديره : منها أربعة حرم فيما كتب الله يوم خلق السموات والأرض ، كأنه قال : منها أربعة حرم في كتاب الله ، والمعنى أن الحرم منها في كتاب الله إلخ .
فلعل الجامع أراد هذا : أن يكون المعنى في هذا الوجه أَنَّ الحرم منها مثبتة في كتاب الله . وإن أراد تقدير الإعراب فهو غلط ؛ لأن « في كتاب » في هذا الوجه متعلق بـ « حُرُم » لا بالاستقرار المحذوف .

(٥) من الحلبيات .

(٦) في صل : نشأتم مصحفاً ، والصواب من مو ويق والحلبيات .
ونسأتم : أَخَّرتم . وانظر معنى النسيء في كتب التفسير في قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٌ فِي ٱلْكُفْرِ ﴾ [سورة التوبة ٩/ ٣٧] ، وأمالي القالي ١/ ٤ ، وسمط اللآلي ١/ ٩ ، واللسان (ن س ء) .

(٧) في النسخ : أكثر من أربعة لما كتبه الله أحل لهم ما حرم الله ، ولعل الصواب ما أثبت . وعبارة أبي علي : فإذا نسأتم أنتم الشهورَ جعلتم أكثر من أربعة أشهر ، وحلَّلتم ما حرَّم الله ، وحرَّمتم ما أحلَّ الله ، كما ذمَّهم الله تعالى بفعل ذلك ، وجعله زيادةً في كفرهم فقال : ﴿ لِّيُوَاطِـُٔواْ عِدَّةَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ فَيُحِلُّواْ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ ﴾ اهـ

(٨) عبارة أبي علي وهي آخر المسألة : فأَمَّا ﴿ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾ فمتعلق بالمصدر الذي هو كتاب اهـ
وانظر التعليق فيما سلف .

١٢ ـ وأَمَّا(١) قَوْلُه تَعَالَى : ﴿ وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ ﴾(٢) [سورة التوبة ٩/ ٣] = فإِنَّ قَوْلَه ﴿ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ صِفَةٌ فيها ذِكْرٌ مِنَ المَوْصُوفِ ، وكَذَلِكَ ﴿ إِلَى ٱلنَّاسِ ﴾ .

ولا يَكُونُ مِنْ صِلَةِ ﴿أَذَٰنٌ﴾ لأَنَّه ٱسْمٌ ، ولَيْسَ بمَصْدَرٍ(٣) . ومَنْ أَجْرى هَذَا الضَّرْبَ مِنَ الأَسْمَاءِ مُجْرَى المَصَادِرِ = فيَنْبَغِي ألا يُعَلَّقَ به هذا الجَارَّ . أَلا تَرَى أَنَّ المَصْدَرَ الذي هَذَا منه لا يَصِلُ بِهَذَا الحَرْفِ كما يَصِلُ قَوْلُه : ﴿ بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [سورة التوبة ٩/ ١] به ، لِقَوْلِه(٤) :

بَـرِئْـتُ إِلَـى عُـرَيْنَـةَ مِـنْ عَـرِيـنِ(٥)

و﴿ إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُواْ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ ﴾ [سورة البقرة ٢/ ١٦٦] .

فأَمَّا قَوْلُه : ﴿ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ ﴾ [سورة التوبة ٩/ ٣] = فَيَجُوزُ أَنْ يَتعلَّقَ [بالصِّفَةِ ، ويَجُوزُ أَنْ يَتعَلَّقَ بالخَبَرِ الذي هُوَ : ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ ﴾ .

ولا يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ](٦) بـ ﴿أَذَٰنٌ﴾ ، لأَنَّكَ تَفْصِلُ(٧) بَيْنَ الصِّلَةِ والمَوْصُولِ بالصِّفَةِ(٨) .

ولا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ الجَارِّ في قَوْلِه ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ ﴾ أَيْ : بأَنَّ اللهَ(٩) ، لأَنَّ ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ

---

(١) قوله : وأَمَّا حتى آخر الكلام في الآية = **مسلوخٌ من الحجة** ٢/ ٤٠٥ ـ ٤٠٦ .

(٢) كشف المشكلات ٥١٠ والمصادر ثمة ، والفريد ٣/ ٢٣٤ .

(٣) أجاز ذلك في كشف المشكلات ـ زيادات مخطوطة طنطا اللوح ٤٨/ ١ ، وانظر الفريد .

(٤) في يق والحجة : كقوله .

(٥) سلف ٤٥٦ .

(٦) زيادة من مو ويق والحجة .

(٧) في مو : قد تفصل .

(٨) قوله لأنك . . . بالصفة = تصرَّف فيه الجامع بكلام أبي علي ، ولفظ الحجة : لأنك قد وصفته ، والموصوف إذا وصفته لم يتعلق به شيء ولابدَّ إلخ .

(٩) قوله « أي بأن الله » من الجامع لا من لفظ الحجة .

بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ لا يَكُونُ الإِعْلامَ(١) ، كما يَكُونُ الثَّانِي الأَوَّلَ في نَحْوِ :
637 « خبرُكَ أَنَّكَ خارِجٌ » .

١٣ ـ وأَمَّا قَوْلُه : ﴿ هَٰذَا عَطَآؤُنَا فَٱمْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾(٢) [سورة ص ٣٨/ ٣٩] = فلا يَتَعَلَّقُ(٣) البَاءُ بـ ﴿ عَطَآؤُنَا ﴾ [155/2] لِلْفَصْلِ ، ولا بـ ﴿ أَمْسِكْ ﴾ لأنَّه لا يُقَالُ : أَمْسَكْتُ بغَيْرِ حِسَابٍ ، إِنَّما يُقَالُ : أَعْطَيْتُ بِغَيْرِ حِسَابٍ(٤) .

فهُوَ إذاً مُتَعَلِّقٌ بـ ﴿ امْنُنْ ﴾(٥) ، ويَكُونُ مَعْنَاه : أَنَّه مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَنْ يُعْطِي كَثِيراً وأَنْ يُمْسِكَ . وكَأَنَّ مَعْنَى ﴿ فَٱمْنُنْ ﴾ : أَعْطِ ؛ لَمَّا كان العَطَاءُ مَنًّا وتَفَضُّلاً على المُعْطَى = قِيلَ : ﴿ امْنُنْ ﴾ ، والمُرَادُ : أَعْطِ .

ومِثْلُه في جَعْلِ المَنِّ عَطَاءً = قَوْلُه تعالى : ﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴾(٦) [سورة المدثر ٧٤/ ٦] ، كأَنَّه : لا تُعْطِ مُسْتَكْثِراً ، أي : لا تُعْطِ لِتَأْخُذَ أَكْثَرَ منه ، ومِثْلُه : ﴿ وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَاْ فِيٓ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ فَلَا يَرْبُواْ عِندَ ٱللَّهِ ﴾ [سورة الروم ٣٠/ ٣٩] .

وتَقْدِيرُ ﴿ تَسْتَكْثِرُ ﴾ : أَيْ : مُقَدِّراً فيه الاسْتِكْثَارَ(٧) .

وجَزْمُ ﴿ تَسْتَكْثِرْ ﴾(٨) على هذا يَبْعُدُ في المَعْنَى ، لأَنَّه يَصِيرُ : إِنْ لا تَمْنُنْ

---

(١) هذا معنى اللفظ الذي في الآية ، وهو قوله ﴿ وَأَذَٰنٌ ﴾ .

(٢) كشف المشكلات ١١٤٨ والمصادر ثمة ، والتبيان ١١٠١ ، والفريد ٥/ ٤٢٧ ، والبحر ٧/ ٣٩٩ ، والدر المصون ٩/ ٣٨٠ .

(٣) في النسخ : لا يتعلق ، والصواب ما أثبت ، والفاء جواب أمَّا . وقد أجاز هذا الوجه بعضهم ، انظر التبيان والفريد والدر المصون .

(٤) أجازه بعضهم ، انظر البحر والدر المصون .

(٥) وهو قول الفراء في معاني القرآن له ٢/ ٤٠٥ ، وانظر البسيط ١٩/ ٢١٢ ، وكشف المشكلات .

(٦) شرح اللمع ٦٦٨ ، وكشف المشكلات ١٣٩٨ والمصادر ثمة ، والحجة ٢/ ٣٨٨ـ ٣٨٩ .

(٧) عن الحجة ، وذكر وجهاً آخر .

(٨) قراءة شاذة رويت عن الحسن وابن أبي عبلة ، انظر شواذ ابن خالويه ١٦٤ ، والكرماني ٤٩١ ، والمحتسب ٢/ ٣٣٧ ، والفريد ٦/ ٢٥٩ ، والبحر ٨/ ٣٧٢ .

تَسْتَكْثِرْ ، ولَيْسَ المَعْنَى علىٰ هَذَا[١] . وقَدْ أَجَازَ أَبُو الحَسَنِ[٢] نَحْواً مِنْ هَذَا على اللَّفْظِ ، وإنْ لَمْ يَكُنِ المَعْنَى عليه .

١٤ ـ وأَمَّا قَوْلُه تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ يَلْمِزُونَ ٱلْمُطَّوِّعِينَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ فِى ٱلصَّدَقَٰتِ وَٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ ﴾[٣] [سورة التوبة ٩/٧٩] فـ ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ جَرٌّ ، عَطْفٌ على ﴿ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ، أَوْ نَصْبٌ ، عَطْفٌ على ﴿ ٱلْمُطَّوِّعِينَ ﴾[٤] . فالظَّرْفُ ـ أَعْنِي ﴿ فِى ٱلصَّدَقَٰتِ ﴾ ـ مُتَعَلِّقٌ بـ « مُطَّوِّعِينَ » أَو بـ ﴿ يَلْمِزُونَ ﴾[٥] ، أي : يَعِيبُونَ[٦] في إخْرَاجِ الصَّدَقَاتِ لِقِلَّتِهَا .

ولا يَكُونُ ﴿ ٱلَّذِينَ يَلْمِزُونَ ﴾ بَدَلاً مِنْ [« مَنْ »][٧] في قَوْلِه : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِى ٱلصَّدَقَٰتِ ﴾ [سورة التوبة ٩/٥٨] لأَنَّ هَؤُلاءِ غَيْرُهم [وهُم][٨] لَمَزُوا في وَضْعِ الصَّدَقَاتِ[٩] .

638

١٥ ـ وأَمَّا قَوْلُهُ : ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾[١٠]

---

(١) عن الحُجَّة .

(٢) الأخفش سعيدٌ ووافقه الفراء، انظر ما علقناه على جزم جواب الأمر في كشف المشكلات ٧٢١ ح٤ .

(٣) كشف المشكلات ٥٢٠ والمصادر ثمة ، والبسيط ١٠/٥٦٧ ، والفريد ٣/٢٩٨ ، والدر المصون ٦/٨٨ ، وما يأتي ١٢٨١ برقم ١٩ .

(٤) عطفه على المطوعين هو القول ، ووهم النحاس في إعراب القرآن ٣٩٥ في ردِّه ، وأجاز النحاس وغيره عطفه على المؤمنين .

(٥) أجاز هٰهنا تعليقه بمطوّعين ثم منعه فيما يأتي ١٢٨٢ وفي كشف المشكلات ٥٢٠ للفصل بين الصلة والموصول ، فقال أبو حيان في البحر ٥/٧٦ : ليس بأجنبيّ لأنه حال كما قرّر ، وإذا كان حالاً جاز الفصل بها بين العامل فيها وبين المعمول اهـ.

(٦) في صل : ويعيبون .

(٧) من مو ويق .

(٨) من مو ويق .

(٩) لا أعرف قائلاً خطر له هذا ، وهو قول شديد التعسُّف وبين الموضعين ما تراه من الآي بين الآية ٥٨ والآية ٧٩ .

(١٠) كشف المشكلات ٤٧٢ والمصادر ثمة .

[سورة الأعراف ٧/ ١٣٧] فـ « على » مِنْ صِلَةِ ﴿وَتَمَّتْ﴾ دُونَ « الكَلِمَةِ » وإنْ كانَتِ « الكَلِمَةُ » بمَعْنَى النِّعْمَةِ ، لأنَّها وُصِفَتْ بالحُسْنَى[١] ، وكما يَتَعلَّق ﴿عَلَى﴾ بـ ﴿حَقَّتْ﴾ في قَوْلِه : ﴿حَقَّتْ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [سورة الزمر ٣٩/ ٧١] = فكذا[٢] هَهُنا .

وأمَّا قَوْلُه : ﴿فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَّا نُخْلِفُهُۥ [نَحْنُ وَلَآ أَنتَ مَكَانًا سُوًى﴾[٣] [سورة طه ٢٠/ ٥٨] = فقَدْ ذَكَرْنا أنَّه لا يَنْتَصِبُ ﴿مَكَانًا﴾ بـ « مَوْعِدٍ » ؛ لأنَّه وُصِفَ بقَوْلِه ﴿لَّا نُخْلِفُهُۥ﴾][٤] ، وتَكَلَّمْنا عليه في « بابِ المَفْعُولِ »[٥] .

١٦ ـ وأمَّا قَوْلُه تعالى[٦] : ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَٰدَةً عِندَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ﴾[٧] [سورة البقرة ٢/ ١٤٠] = فَقَدْ تَرَدَّدَ فيه كَلامُهُ[٨] :

فقال مَرَّةً : الظَّرْفَانِ صِفَةٌ للنَّكِرَةِ مُتَعَلِّقَانِ بمَحْذُوفٍ ، والشَّهَادَةُ مِنَ اللهِ هِيَ شَهَادَةٌ يَحْمِلُونَها لِيَشْهَدُوا بها ، كما[٩] قال : ﴿فَٱشْهَدُواْ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ [سورة آل عمران ٣/ ٨١] .

وقال في مَوْضِعٍ آخَرَ : لا يَتَّجِهُ أَنْ يَتَعلَّقَ « مِنْ » بـ ﴿كَتَمَ﴾ ؛ لأَنَّ الله

---

(١) ولا يجوز الفصل بالصفة بين الصلة والموصول كما قال في كشف المشكلات . يريد بين المصدر ومعموله ، لكن الكلمة ليست مصدراً ، وإنما هي اسم غير مصدر ، فلا يتعلق بها الجار ولا فصل ولا صلة ولا موصول .

(٢) في صل : وكذا ، والصواب من مو ويق .

(٣) كشف المشكلات ٨٣٠ والمصادر ثمة ، والحجة ٥/ ٢٢٤ ، وما سلف ٨٢٣ برقم ١٠٩ .

(٤) من مو .

(٥) يريد الباب العشرين الذي عقده لحذف المفعول والمفعولين ، وكلامه في الآية فيه ٨٢٣ برقم ١٠٩ .

(٦) قوله : وأما قوله إلخ الكلام في الآية بهذا الرقم ١٦ لم يقع في مو ويق .

(٧) الفريد ١/ ٣٩٩ ، والبحر ١/ ٤١٦ ، والدر المصون ٢/ ١٤٨ ، وما يأتي ١٢٢٥ برقم ٨٨ ، وكرر ثمة ما ذكر هنا .

(٨) يعني أبا عليّ، كنى عنه هُهنا، وسمَّاه فيما يأتي ١٢٢٥ . وكلامه مفرق في مواضع من **التذكرة**، أظن.

(٩) في صل : ليشهدوا فهذا كما ، والصواب مما يأتي ١٢٢٥ .

لا يُكْتَمُ شَيْئاً .

فإنْ قُلْتَ : فقَدْ جاءَ ﴿ وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا ﴾ [سورة النساء ٤/ ٤٢] = فإنَّه يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ أَنَّ أَحْوَالَهُم ظَاهِرَةٌ وإِنْ كَتَمُوها ، كما قال : ﴿ لَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ ﴾ [سورة غافر ٤٠/ ١٦] . فإِذَا لَمْ يَتَعَلَّقْ بـ « كَتَمَ » تَعَلَّقَ بـ « الشَّهادَةِ » . وتَعَلُّقُه به على وُجُوهٍ [156/1] :

فإنْ جَعَلْتَ قَوْلَه ﴿ عِندَهُۥ ﴾ [سورة البقرة ٢/ ١٤٠] صِفَةً للشَّهادَةِ = لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ ﴿ مِنَ ٱللَّهِ ﴾ مُتعَلِّقاً بـ ﴿ شَهَـٰدَةً ﴾ ؛ لأنَّه فُصِلَ بَيْنَ الصِّلَةِ والمَوْصُولِ ؛ كَمَا(١) أَنَّكَ لَوْ عَطَفْتَ عليه كان كَذَلِكَ .

ويَجُوزُ أَنْ تَنْصِبَ ﴿ عِندَهُۥ ﴾ لِتَعَلُّقِه بـ ﴿ شَهَـٰدَةً ﴾ . فإذا فَعَلْتَ ذَلِكَ لَمْ يَتَعَلَّقْ [بِهِ](٢) ﴿ مِنَ ٱللَّهِ ﴾ ؛ لأنَّه لا يَتَعَلَّقُ به ظَرْفَانِ .

وإِنْ جَعَلْتَ ﴿ عِندَهُۥ ﴾ صِفَةً أَمْكَنَ أَنْ يَكُونَ ﴿ مِنَ ٱللَّهِ ﴾ حالاً عمَّا في ﴿ عِندَهُۥ ﴾ . فإِذَا كانَ كَذَلِكَ وجَبَ أَنْ يَتَعَلَّقَ بمَحْذُوفٍ في الأَصْلِ ، والضَّمِيرُ 639 العائدُ إلى ذِي الحالِ هو في الظرف [الذي هو ﴿ مِنَ ٱللَّهِ ﴾](٣) .

هَذَا كَلامُه . وقَدْ مَنَعَ مِنْ تَعَلُّقِ الظَّرْفَيْنِ بالمَصْدَرِ . وهَذَا يَجُوزُ في الظَّرْفَيْنِ المُخْتَلِفَيْنِ ، وإِنَّما الكَلامُ في المُتَّفِقَيْنِ ، وقَدْ بَيَّنَّاهُ في « الاستِدْرَاكِ »(٤) .

١٧ ـ وأَمَّا قَوْلُه : ﴿ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَـٰنِ ﴾(٥) [سورة غافر ٤٠/ ١٠] = فلا يَخْلُو قَوْلُه ﴿ إِذْ تُدْعَوْنَ ﴾ مِنْ أَنْ يَتَعَلَّقَ

---

(١) في صل : وكما ، بإقحام الواو ، ولم تقع فيما يأتي ١٢٢٥ .
(٢) زيادة مما يأتي ١٢١٥ .
(٣) زيادة مما يأتي ١٢١٦ .
(٤) الاستدراك على أبي علي في الحجة ١٥٣ ، ٣٢٩ .
(٥) ما يأتي فيه منقول بمعناه عن الإغفال ٢/ ٤٢ ، ومثله في شرح اللمع ٨٩٨ ، وفي ٧٧١ منه عن الحجة ٥/ ٢٢٦ ، وانظر الشعر ٤٠٥ ، والمنثورة ٢٢١ ، والشيرازيات ٢٣٩ ، ٦١٧ ، وكشف المشكلات ١١٧٤ والمصادر ثمة ، وما سلف ١٠٧٢ في رقم ١٠ ، وما يأتي ١٠٩١ في رقم ٢٥ و١٢٦١ في رقم ٥ .

[بـ ﴿ مَّقْتِكُمْ ﴾ ، أَوْ يَتَعَلَّقَ][١] بـ ﴿ لَمَقْتُ ٱللَّهِ ﴾ .

فلا يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بقَوْلِه ﴿ مَّقْتِكُمْ ﴾ لأَنَّهُم مَقَتُوا أَنْفُسَهُم في النَّارِ ، وقَدْ دُعُوا إلى الإِيمَانِ في الدُّنْيا .

ولا يَتَعَلَّقُ بالمُبْتَدَأ[٢] ، لأَنَّه أُخْبِرَ عنه بقَوْلِه ﴿ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ ﴾ ، والمَوْصُولُ لا يُخْبَرُ عَنْهُ وقَدْ بَقِيَتْ منه بَقِيَّةٌ . والفَصْلُ بَيْنَ الصِّلَةِ والمَوْصُولِ غَيْرُ جائزٍ[٣] .

١٨ ـ وأَمَّا قَوْلُه تعالى : ﴿ إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ۝٨ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ ۝٩ ﴾[٤] [سورة الطارق ٨٦/٨ ـ ٩] = فإِنْ[٥] جَعَلْتَ الهاءَ للكَافِرِ[٦] على معنى : إنه على إِحْيَائِهِ لَقَادِرٌ = لَمْ يَجُزْ أَنْ يَتَعَلَّقَ ﴿ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ ﴾ بقَوْلِه ﴿ رَجْعِهِۦ ﴾ ، لأَنَّ قَوْلَه ﴿ لَقَادِرٌ ﴾ في مَوْضِعِ الخَبَرِ لـ « إِنَّ » ، وقَدْ فَصَلَ بَيْنَ المَصْدَرِ وما يَتَعَلَّقُ به ، ولَكِنْ يَنْتَصِبُ بمُضْمَرٍ يُفَسِّرُه ﴿ رَجْعِهِۦ ﴾[٧] ، أَي : يُحْيِيه يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائرُ .

ويَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ « يوماً » بمَعْنَى « إذا » فيَعْمَلُ فيه مَدْلُولُ قَوْلِه : ﴿ فَمَا لَهُۥ مِن قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ ﴾[٨] [سورة الطارق ٨٦/ ١٠] كقَوْلِه تعالى : ﴿ يَوْمَ نَدْعُواْ كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَٰمِهِمْ فَمَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ ﴾[٩] [سورة الإسراء ١٧/ ٧١] أَلا تَرَى أَنَّ مَدْلُولَ « الفاء » يَعْمَلُ في

---

(١) من مو ويق .

(٢) يعني لمقتُ الله ، وقد أجاز ذلك في الحجة .

(٣) سلف التعليق ١٠٧٥ ح ٦ .

(٤) كشف المشكلات ١٤٤٨ ، والاستدراك ٦١٩ فيما استدركه على الخصائص والمصادر فيهما ، وما سلف ٩٤٨ برقم ٣٨ .

(٥) في صل : إذا، والصواب من مو . وقوله : فإن حتى قوله في السطر التالي : السرائر = ليس في يق.

(٦) سلف ٩٤٨ في أحد القولين أنها على رجع الإنسان وبعثه .

(٧) وهو قول أبي عليّ وحذّاق النحويين ، انظر الاستدراك ٦٢٠ ح ٨ .

(٨) أجازه قبلُ في الاستدراك ، ثم أجازه من بعدُ في كشف المشكلات ، وهو قول متكلف لا حظ له من الصحة لا أعرفه لغيره ، وقد سلف ردُّنا إياه فيما علقناه على الاستدراك ٦٢٠ ح ٩ .

(٩) كشف المشكلات ٧٢٦ والمصادر ثمة ، والحجة ١/ ٣٢ ، وما يأتي ١٢١٣ برقم ٦٣ .

﴿ يَوۡمَ نَدۡعُواْ ﴾[١] ؟ ومِثْلُه : ﴿ وَيَوۡمَ يُحۡشَرُ أَعۡدَآءُ ٱللَّهِ إِلَى ٱلنَّارِ فَهُمۡ يُوزَعُونَ ﴾[٢] [سورة فصلت ٤١/١٩] ، ومِثْلُه : ﴿ فَإِذَا نُقِرَ فِي ٱلنَّاقُورِ ۝٨ فَذَٰلِكَ يَوۡمَئِذٖ يَوۡمٌ عَسِيرٌ ۝٩ ﴾[٣] [سورة المدثر ٧٤/٨ ـ ٩] . 640

ولا يَجُوزُ[٤] أَنْ يَتَعَلَّقَ بِقَوْلِه ﴿ لَقَادِرٌ ﴾ ؛ لِئَلا يَصْغُرَ المَعْنَى ؛ لأَنَّ اللهَ قَادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائرُ وغَيْرَه ، في كُلِّ وقْتٍ وعلى كُلِّ حالٍ = على رَجْعِ البَشَرِ[٥] [وغَيْرِهم][٦] .

قال أَبُو عَلِيٍّ في « الإِغْفَالِ »[٧] في قَوْلِه : ﴿ أَيَّامًا مَّعۡدُودَٰتٖ ﴾[٨] [سورة البقرة ٢/ ١٨٤] قَوْلاً يُخَالِفُ ما حَكَيْنا عَنْهُ في « الحُجَّةِ » قَبْلُ[٩] ، وهُوَ أَنَّه قال :

يَجُوزُ [156/2] أَنْ تَجْعَلَ ﴿ أَيَّامًا ﴾ مُتَعَلِّقاً بـ﴿ ٱلصِّيَامُ ﴾[١٨٣]، دون ﴿ كُتِبَ ﴾ [١٨٣]، وكانَتِ الكافُ في مَوْضِعِ النَّصْبِ حالاً[١٠] [من ﴿ ٱلصِّيَامُ ﴾. ولا يَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَه حالاً][١١] مِنْ فاعِلِي ﴿ ٱلصِّيَامُ ﴾. أَلا تَرَى أَنَّهُ لا يَسْتَقِيمُ: كُتِبَ عليكم أَنْ تَصُومُوا مُشَابِهِينَ الكِتَابَةَ. فهذا مِنْ جِهَةِ المَعْنَى [يَمْتَنِعُ][١٢] .

---

(١) وقيل غير ذلك ، انظر كشف المشكلات ٧٢٦ ح ٢ .
(٢) كشف المشكلات ١١٨٦ والمصادر ثمة ، والاستدراك ٦٢١ ، وما يأتي ١٢١٢ برقم ٦٢ .
(٣) شرح اللمع ٤٤٧، وكشف المشكلات ١٣٩٨، والاستدراك ٥٧٣ ـ ٥١٥، والحجة ١/ ٣٣ ـ ٣٤، وما سلف ٩٤٧ برقم ٣٧ ، ويأتي ١٢١٣ برقم ٦٤ حيث بسط الكلام فيه ، و١٥١٢ برقم ٢ .
(٤) قوله : ولا يجوز إلخ مسلوخٌ بلفظه من الخصائص ٢/ ٤٠٤ ، وانظر الاستدراك ٦٢٠ .
(٥) في النسخ : النشور ، والصواب ما أثبت من الخصائص .
(٦) زيادة من الخصائص .
(٧) الإغفال ٢/ ٦٧ . وفيما نقله بعض تصرُّف ، وانظر الاستدراك ٩ . وقوله قال أبو علي حتى آخر كلامه ١٠٨٤ = ليس في يق .
(٨) سلف ٣٣ برقم ٥٦ .
(٩) فيما سلف ١٠٧٠ في رقم ٩ .
(١٠) عبارة الإغفال : فإن جعلت الأيام متعلقاً بالصيام لزمك أن تجعل موضع الكاف نصباً حالاً إلخ ، وهو قد منع هذا في الحجة ، انظر الاستدراك ٩ ، ٢٠ .
(١١) من مو والإغفال .
(١٢) من الإغفال ، وانظر الاستدراك فقد سقط من أصله أيضاً .

ويَصِحُّ كَوْنُه حالاً مِنَ ﴿ ٱلصِّيَامُ ﴾ على تَقْدِيرِ : كُتِبَ عليكم الصِّيَامُ مِثْلَ ما كُتِبَ الصِّيَامُ على مَنْ قَبْلَكم ، أي : كُتِبَ الصِّيَامُ مُشَابِهاً كِتَابَتَه على الذين مِنْ قَبْلِكم(١) . والصِّيَامُ(٢) لا يُشْبِهُ الكِتَابَةَ ، وحَقُّ التَّشْبِيهِ أَنْ تُشَبَّهَ كِتَابَةً بكِتَابَةٍ ، أَوْ صِيَاماً(٣) بصِيَامٍ . فأَمَّا أَنْ تُشَبِّهَ الصِّيَامَ بالكِتَابَةِ(٤) فلَيْسَ بالوَفْقِ ، إلا أن تُرِيد(٥) ٱشْتِبَاهَ الصِّيَامِ بالكِتَابَةِ مِنْ حَيْثُ كانَ كُلُّ واحِدٍ منهما مُرَاداً(٦) ، وإنْ لَمْ يَكُنِ الآخَرَ(٧) .

وهذا مِمَّا يَدُلُّكَ على أَنَّ حَمْلَ ﴿ كَمَا ﴾ على أَنَّه مَنْصُوبٌ بـ ﴿ كُتِبَ ﴾ = أَوْجَهُ وأَبْيَنُ مِنْ أَنْ تَجْعَلَه(٨) مُتَعَلِّقاً بـ ﴿ ٱلصِّيَامُ ﴾ .

ولا يَجُوزُ في ﴿ كَمَا ﴾ أَنْ يَكُونَ صِفَةً(٩) لِمَصْدَرِ ﴿ كُتِبَ ﴾ الذي دَلَّ ﴿ كُتِبَ ﴾ عليه في قَوْلِ مَنْ جَعَلَ ﴿ أَيَّامًا ﴾ مَعْمُولَ ﴿ ٱلصِّيَامُ ﴾ ، لأَنَّه يَفْصِلُ بَيْنَ الصِّلَةِ والمَوْصُولِ بما هُوَ أَجْنَبِيٌّ منهما ، وما عَمِلَ فيه شَيْءٌ [غَيْرُ ﴿ ٱلصِّيَامُ ﴾](١٠) .

---

(١) قوله : ويصحُّ إلخ . عبارة الإغفال : والحال في « كما » من الصيام تقديره . . . مثل كَتْب الصيام على . . . كتابته على من قبلكم .

(٢) في صل ومو والإغفال : فالصيام ، والوجه ما أثبت ، والمعنى أنَّ تقدير الكاف حالاً من الصيام فيه تشبيه الصيام بالكتابة ، فقال أبو علي : والصِّيامُ إلخ .

(٣) في الإغفال : أو صيام . والصواب ما في المتن . وقد يمكن أن يقرأ : أن تُشَبَّه كتابةٌ بكتابة أَو صيامٌ .

(٤) في الإغفال : أن تشبِّه صياماً بكتابة .

(٥) في صل ومو : يدل ، والصواب ما أثبت من الإغفال .

(٦) في الإغفال المطبوع ٢/ ٦٨ والرسالة ٤٨٩ : مفروضاً مكان مراداً ، وسقط هذا اللفظ من أكثر أصول الإغفال الرسالة .

(٧) كذا في الإغفال الرسالة ، وذكر أنه وقع محرفاً في بعض أصوله ، وفي المطبوعة من أحد أصليها : وإن لم يكن فلا جواز ، وفي أصلها الآخر كما في المتن ، وهو الوجه ، أي من حيث كان كل واحد من المعنيين : الصيام والكتابة مراداً وإن لم يكن أَحدهما الآخرَ .

(٨) كذا في الإغفال الرسالة . وفي المطبوعة : يُجْعَل .

(٩) في الإغفال الرسالة والمطبوعة : ولا يجوز أن تكون كما صفة .

(١٠) من الإغفال .

لأن التقدير : كتب عليكم الصيامُ كتابةً ككتابته على الذين من قبلكم أياماً . فمن جعل أياماً =

١٩ ـ وأمَّا قَوْلُه تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ وَقُودُ ٱلنَّارِ ۝١٠ كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ ﴾[١] [سورة آل عمران ٣/ ١٠ ـ ١١] = فلا تَكُونُ « الكَافُ »[٢] صِفَةً لِمَصْدَرٍ دَلَّ عليه ﴿ كَفَرُوا۟ ﴾ ، ولا لِمَصْدَرٍ 641 دَلَّ عليه قَوْلُه ﴿ لَن تُغْنِىَ ﴾ ، لِلْفَصْلِ بَيْنَ الصِّلَةِ والمَوْصُولِ بالخَبَرِ ، أَوْ بالجُمْلَةِ التي هِيَ ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ وَقُودُ ٱلنَّارِ ﴾ ، وإِنَّما يَعْمَلُ فيه قَوْلُه[٣] ﴿ وَقُودُ ٱلنَّارِ﴾ لأنَّه لا فَصْلَ بَيْنَهُما[٤] .

٢٠ ـ وأمَّا قَوْلُه تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ لِإِخْوَٰنِهِمْ وَقَعَدُوا۟ لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا۟ ۗ قُلْ فَٱدْرَءُوا۟ عَنْ أَنفُسِكُمُ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾[٥] [سورة آل عمران ٣/ ١٦٨] = فقَوْلُه ﴿ وَقَعَدُوا۟﴾ اعْتِرَاضٌ ، لأنَّه يُسَدِّدُ ما يُرِيدُونَه مِنْ تَثْبِيطِهم وإِقْعَادِهم عَنِ الجِهَادِ مَعَ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه[٦] .

وقَوْلُه[٧] : ﴿ لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا۟ ۗ﴾ في مَوْضِعِ نَصْبٍ بـ ﴿ قَالُوا۟ ﴾[٨] ، ولا يُحْتَاجُ هُنا إلى إِضْمَارِ فِعْلٍ آخَرَ كما ٱحْتَجْتَ إليه في قَوْلِه[٩] :

= معمول الصيام فصل بين الصلة ـ وهو المصدر ـ والموصول ـ وهو المعمول ﴿ أَيَّامًا﴾ ـ بما هو أجنبيٌّ منهما ، وهو الكاف ، وهو صفة لمصدر كتب المحذوف ، والعامل فيه كتب . هذا معنى قوله : وما عمل فيه شيء غير الصيام ، يعني العامل كتب .
ووقع في بعض النسخ الإغفال : **وبما عمل** ، وكذا وقع في المطبوعة ٢/ ٦٨ والرسالة ٤٩٠ عن بعض النسخ .

(١) كشف المشكلات ٢١٦ ـ ٢١٧ ، وما سلف ٣٤١ برقم ٤٩ .

(٢) في النسخ : لا تكون الكاف، والوجه ما أثبت، جواب أمَّا، والكاف يريد في قوله ﴿ كَدَأْبِ﴾ .

(٣) في صل : يعمل التي قوله ، خطأ صوابه من مو ويق .

(٤) انظر التعليق فيما سلف ٣٤١ .

(٥) كشف المشكلات ٢٧٣ ، والإبانة ٣٤٥ والمصادر فيهما ، والفريد ٢/ ١٦٦ ، والدر المصون ٣/ ٤٧٩ ، وما يأتي ١٥٥٠ في رقم ١٣ .

(٦) في مو : عليه السلام .

(٧) في النسخ : فقوله .

(٨) في صل : نصب فقالوا ، خطأ ، وهو غير ظاهر في مو .

(٩) وهو ذو الرمة ، ديوانه ق ٢٦/ ٦٥ جـ ٢/ ٨٥٨ . وهو في الحجة ٥/ ٢٢٥ ، والمصباح ١/ ٢٢٢ عرضاً عن التذكرة، وشرح أبيات المغني ٦/ ٣١٤ .

وقَـــائِلَـــةٍ تَخْشَـــى عَلَـــيَّ أَظُنُّـــهُ[١]

= لأنَّ[٢] « تخشى » وصْفٌ ، وإذا وصَفْتَ ٱسْمَ الفَاعِلِ لَمْ يَنْبَغِ أَنْ يَعْمَلَ[٣] .

فأَمَّا ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ فَمَوْضِعُهُ ، فِيمَنْ قال : « زيداً ٱضْرِبْهُ »[٤] ، نَصْبٌ[٥] . أَلا تَرَى أَنَّكَ تَنْصِبُ « زَيْداً قُلْ له خَيْراً »[٦] ، كما تَنْصِبُ[٧] : « زيداً ٱضْرِبْه » . ولَيْسَ الرَّفْعُ بمُخْتَارٍ في قَوْلِ أَحَدٍ فيه[٨] ، لأنَّه لا فاءَ داخِلَةٌ على الخَبَرِ[٩] .

---

(١) عجزه : سَيُودِي بِهِ تَرْحَالُهُ ومَذَاهِبُهُ
وفي مغني اللبيب ٥٦٥ برقم ٧٩٥ ترحالُه وجعائله ، ونبَّه البغدادي على صحة إنشاده .
أي سيهلكه ترحالُه وكثرة ذهابه في الأَسفار ، عن شرح الديوان وشرح أبيات المغني .

(٢) في صل : ولأن ، بإقحام الواو ، والصواب من مو ويق .

(٣) لأن الموصوف لا يعمل فيما بعد الصفة ، انظر كشف المشكلات ٨٣٠ ، ١٠٠٩ ، ١٠٧٤ ، ١٣٧٤ ، ١٣٨٩ .

(٤) الكتاب ١/ ٦٩ ، ٧٢ بولاق ١/ ١٣٨ ، ١٤٤ هارون ، وشرحه للسيرافي ١/ ٤٩١ ، وشرح المفصل ٢/ ٣٧ ، وشرح التسهيل للمرادي ٤٢٥ ، والارتشاف ٢١٦٦ .

(٥) كذا قال ! وهو قول فاسد لا أعرف أحداً ذكره . والظاهر أنَّ الجامع تنبَّه على فساده ، فلم يذكره في كشف المشكلات من بعدُ . ولا تشبه الآية المسألة لأنها ليست من بابها كما ترى .
فقوله زيداً ٱضربه نصب الاسم بفعل مضمر لاشتعال الفعل بضميره ، وفي الآية ليس ثمَّ اشتغال كما ترى ، فليس في الجملة ضمير اشتغل العامل به ، فلا وجه للنصب البتة في الآية .
وقد أجيز في الذين وجوه : منها أن تكون مبتدأ ، وجملة ﴿ قُلْ فَٱدْرَءُواْ ﴾ الخبر ، والتقدير : قل لهم ، وقد اقتصر عليه فيما يأتي ١٥٥٠ ، والإبانة ٣٤٥ ـ ٣٤٦ ، وهو أحد وجهين ذكرهما فيه في كشف المشكلات .

(٦) هو كما قال ينصب مثله ، وأَجاز سيبويه وغيره فيه الرفع . لكنك إذا قلت : زيد قل خيراً ، بحذف له = كان خطأ من القول ، فليس المثال كالآية .

(٧) في صل : تقول ، وأثبت ما في مو ويق .

(٨) هذا صحيح في المسألة : زيداً اضربه لأنه أمر ، لأنك تأمره بإيقاع فعل ، وقد أجاز سيبويه وغيره زيدٌ اضربه ، انظر المصادر السالفة في ح ٤ .

(٩) قوله «لأنه لا فاء داخلة على الخبر» هذا ما في يق . وقوله « فاء داخلة » غير واضح في صل ومو . فالعبارة في صل بعض حروفها متآكل وبعضها ذاهب ، وهي في السطر الأخير من اللوح ١/ ١٥٧ ، وفي النسخة مو طمس التصوير معالم الحروف فلم تظهر ، وهي في السطر الأخير من اللوح ١/ ١٨١ منها . =

٢١ ـ وأمَّا قَوْلُه تعالى : ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ [157/1] مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ﴾(١) [سورة البقرة ٢/١٧٧] = فـ ﴿ مَنْ ﴾ مَوْصُولَةٌ ، وتَمَامُ الصِّلَةِ عِنْدَ قَوْلِه : ﴿ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ [١٧٧] . وقَوْلُه : ﴿ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ ﴾ [١٧٧] رَفْعٌ ، عَطْفٌ على ﴿ مَنْ ءَامَنَ ﴾ .

فلا يَجُوزُ إذاً أَنْ يَكُونَ قَوْلُه ﴿ وَٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ [١٧٧] عَطْفاً على قَوْلِه ﴿ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ [١٧٧] على تَقْدِيرِ : وآتَى المَالَ على حُبِّهِ ذَوِي القُرْبَى والصَّابِرِينَ ؛ لأنَّكَ قَدْ عَطَفْتَ على المَوْصُولِ قَوْلَه ﴿ وَٱلْمُوفُونَ ﴾ ؛ فلا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿ وَٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ داخِلاً في الصِّلَةِ . 642

ولَكِنَّكَ إنْ رَفَعْتَ ﴿ وَٱلْمُوفُونَ ﴾ على المَدْحِ(٢) جاز عَطْفُ ﴿ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ على قَوْلِه ﴿ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ ، لأنَّ الجُمْلَةَ تُسَدِّدُ الأوَّلَ وتُوضِحُهُ ؛ كَقَوْلِه تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ كَسَبُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ﴾ [سورة يونس ١٠/٢٧] ، فَقَوْلُه ﴿ وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ﴾ عَطْفٌ على ﴿ كَسَبُوا۟ ﴾ ، وقَوْلُه ﴿ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا ﴾(٣) اعْتِرَاضٌ(٤) .

= يريد : ليس رفع الذين بالابتداء بمختار لأنّ خبره ، وهو جملة الأمر ﴿ قُلْ فَٱدْرَءُوا۟ ﴾ على تقدير : قل لهم = لم تدخل عليه الفاء، وانظر دخولها عليه فيما سلف ١٧٣ ح٥ .

(١) الإغفال ٢/٢٧ ـ ٣٦ وما يأتي مأخوذ منه بمعناه ، وكشف المشكلات ١٣٠ والمصادر فيه ، وشرح الكتاب للسيرافي ٢/٣٩٦ ، وما يأتي ١٢٦٧ برقم ١ .
والآية بتمامها ﴿ ۞ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾ .

(٢) انظر كشف المشكلات والتعليق ثمة .

(٣) كشف المشكلات ٥٣٥ ، وما يأتي ١١٣٤ في رقم ٤ و١١٤٠ برقم ٧ و١١٦٦ في رقم ٢٩ و١١٩١ في رقم ٤٦ ، و١٢٢٠ في رقم ٧٧ ، و١٣٢٢ في رقم ١٤ .

(٤) هذا قول أبي علي في الحلبيات ١٤٣ ـ ١٤٤ ولا معنى له ، انظر ما علقناه في كشف المشكلات .

وقال قَوْمٌ(١) : بَلِ التَّقْدِيرُ : [لهم](٢) جَزاءُ سَيِّئَةٍ ، والجُمْلَةُ في مَوْضِعِ خَبَرِ قَوْلِه : ﴿ وَٱلَّذِينَ كَسَبُوا۟ ﴾ .

٢٢ ـ فأمَّا قَوْلُه تعالى : ﴿ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ۝٤ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ ۝٥ ﴾(٣) [سورة الأعلى ٨٧/ ٤ ـ ٥] = فَقَالَ(٤) أَبُو عَلِيٍّ(٥) : يَحْتَمِلُ عِنْدِي قَوْلُه ﴿ أَحْوَىٰ ﴾ ضَرْبَيْنِ(٦) :

يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حالاً لـ ﴿ ٱلْمَرْعَىٰ ﴾ ، كأنَّه : والذي أَخْرَجَ المَرْعَى أَحْوَى ، فَجَعَلَهُ غُثاءً(٧) . ولا يَكُونُ فَصْلاً بَيْنَ الصِّلَةِ والمَوْصُولِ ؛ لأنَّ ﴿ أَحْوَىٰ ﴾ في الصِّلَةِ ، وقَوْلُه ﴿ فَجَعَلَهُۥ ﴾ أَيْضاً مَعْطُوفٌ على الصِّلَةِ ، وتَقْدِيمُ بَعْضِ الصِّلَةِ على بَعْضِها جَائِزٌ(٨) . فإِذَا حَمَلْتَه على هذا كانَ وصْفُه بالحُوَّةِ إِنَّما هُوَ لِشِدَّةِ الرِّيِّ ولإِشْبَاعِ الخُضْرَةِ ، كأَنَّه أَسْوَدُ(٩) ، على هذا قَوْلُه : ﴿ مُدْهَآمَّتَانِ ﴾(١٠) [سورة الرحمن ٥٥/ ٦٤] ، وإِنْ كان هذا أَبْلَغَ(١١) مِنَ الوَصْفِ

---

(١) يريد الفراء في أحد قوليه في معاني القرآن له ١/ ٤٦١ ، وانظر كشف المشكلات ، وقيل غير ذلك .

(٢) من مو ويق .

(٣) كشف المشكلات ١٤٤٩ والمصادر ثمة ، ومعاني القرآن للفراء ٣/ ٢٥٦ ، وللزجاج ٥/ ٢٤١ ، وإعراب القرآن ١٠٨٧ ، وتفسير الطبري ٢٤/ ٣١٣ ، والحجة ٢/ ٣٧١ .

(٤) في النسخ : قال ، والفاء جواب أمّا .

(٥) الظاهر أنَّ كلامه في التذكرة له .

(٦) ذكرهما في الحجة بغير هذا اللفظ . وفي يق : يحتمل وجهين عندي قوله أحوى .

(٧) بعده في صل : أحوى ، وهو مُقْحَمٌ كما ترى . وعليه يكون في الآية تقديم وتأخير . قال النحاس : وإنما يقع التقديم والتأخير إذا لم يصح المعنى على غيره اهـ وهو على غيره صحيح بل أولى منه .

(٨) في صل : غير جائز ، بإقحام غير خطأ ، وانظر كشف المشكلات ١٤٢٩ ، ٧٤٥ . وفي يق : وتعدي بعض الصلة على بعضها جائز ، كذا .

(٩) أجازه قبله الفراء والزجاج ومن وافقهما ، ولم يرتضه الطبري ولا النحاس ومن وافقهما ، انظر التعليق في كشف المشكلات . وفي يق ومو : لشدة الري وإشباع .

(١٠) خضراوان إلى السواد من الرِّيّ ، تفسير الطبري ٢٢/ ٢٥٤ ، واللسان (د هـ م) .

(١١) في صل : هذا لا يقع من الوصف ، ولعل الصواب ما أثبت من مو ويق .

بالحُوَّة ؛ لأَنَّه أَذْهَبُ في بابِ السَّوَادِ .

وإنْ جعَلْتَ ﴿أَحْوَى﴾ صِفَةً للـ «غُثَاءِ» كانَ المُرَادُ به السَّوَادَ(١) لا الخُضْرَةَ التي في الرِّيِّ كَأَنَّها(٢) سَوَادٌ ، ولكِنَّ التَّقْدِيرَ(٣) : أَخْرَجَ المَرْعَى فَصَارَ غُثَاءً أَسْوَدَ لِيُبْسِهِ وهَيْجِه وتَسْوِيدِ الشَّمْسِ له بأَحْرَاقٍ لَطِيفَةٍ .

643

٢٣ ـ وأَمَّا ما ذَهَبَ إليه عَلِيُّ بنُ عِيسَى(٤) في قَوْلِه : ﴿ إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [سورة الزخرف ٨٦/٤٣] إلى قوله ﴿ وَقِيلِهِۦ﴾(٥) [سورة الزخرف ٨٨/٤٣] : مِنْ أَنَّ قَوْلَه ﴿ وَقِيلِهِۦ ﴾ فِيمَنْ جَرَّ(٦) مَعْطُوفٌ على الجَارِّ والمَجْرُورِ ـ أَعْنِي قَوْلَه ﴿ بِٱلْحَقِّ ﴾(٧) ـ = [ففاسِدٌ جِدًّا](٨) ؛ لِلْفَصْلِ بَيْنَ الصِّلَةِ والمَوْصُولِ بما تَرَاهُ مِنَ الكَلامِ(٩) .

٢٤ ـ وأَمَّا قَوْلُه : ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾(١٠) [سورة القدر ٥/٩٧] = فَإِنَّ

---

(١) هنا آخر اللوح ١٨١/ ٢ من مو ، واللوح ١٨٢ ساقط .

(٢) في صل : أنها ، وفي يق : لأن الخضرة التي في الري ، ولعل الصواب ما أثبت .

(٣) في صل : بالقدرة ، والصواب ما أثبت من يق ، وانظر كشف المشكلات .

(٤) الرُّمَّانيُّ . وانتهى إلينا من تفسيره قطع متفرقة لا تشتمل على كلامه في سورة الزخرف .

(٥) كشف المشكلات ١٢١٥ ، والاستدراك ٣٣٥ والمصادر فيهما ، وما سلف ٣١٨ في رقم ١٧ و٨١٧ برقم ١٠٦ .

(٦) وهم عاصم وحمزة والكسائي ، السبعة ٥٨٩ ، وما سلف .

(٧) في يق : أعني بالحق . وهاتان الكلمتان « قوله بالحق » أكثر حروفهما غير واضح في صل . وقد ذكر في كشف المشكلات هذا القول ـ وهو عطف « قيله » على « بالحق » ـ ولم ينسبه ثمة إلى الرمانيّ ولا إلى غيره ، كما ذكره صاحب النكت في القرآن ٢/ ٥٦٠ ولم ينسبه ، وانظر ما علقناه في كشف المشكلات والاستدراك .

(٨) زيادة من يق . وهو جواب قوله « وأمَّا ما ذهب إليه إلخ » . وفي صل : على الجار والمجرور أعني (كلمتان غير ظاهرتين) وجداً للفصل إلخ كذا وقع ، والصواب ما أثبت من يق .

(٩) انظر كشف المشكلات ، والتعليق والمصادر ثمة .

(١٠) كشف المشكلات ١٤٦٧ والمصادر ثمة ، والدر المصون ١١/ ٦٤ ـ ٦٥ . **والجامع إنما نقل ما يأتي من كلام في الآية من التذكرة ، ثم نقل ما قاله عثمان بن جني فيما علَّقه على مواضع منها** في مختار التذكرة وتهذيبها ، انظر ما يأتي .

﴿حَتَّىٰ﴾ مُتَعَلِّقٌ إمَّا بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ يَدُلُّ عليه ﴿سَلَٰمٌ﴾ [157/2] أَو بِقَوْلِه(١) ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [سورة القدر ٩٧/ ٤] .

فإِنْ قُلْتَ : فإِذَا كانَ مُتَّصِلاً بِقَوْلِه ﴿تَنَزَّلُ﴾ فَكَيْفَ فَصَلَ بَيْنَ العَامِلِ والمَعْمُولِ بالجُمْلَةِ التي هِيَ ﴿سَلَٰمٌ هِيَ﴾ ؟ = فإِنَّ ذَلِكَ لا يَمْتَنِعُ لأَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُما : أَنَّ هَذِهِ الجُمْلَةَ لَيْسَتْ بِأَجْنَبِيَّةٍ . أَلا تَرَاها تَتَعَلَّقُ بالكَلامِ وتُسَدِّدُهُ ؟

والآخَرُ : أَنْ تَكُونَ في مَوْضِعِ حَالٍ مِنَ الضَّمِيرِ في قَوْلِه ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا﴾ [سورة القدر ٩٧/ ٤] ، [أَيْ](٢) : مُسَلِّمَةً . فَهَذَا لا يَكُونُ فَصْلاً على هذا الوَجْهِ الآخَرِ(٣) .

وأَمَّا إذا لَمْ تَحْمِلْهُ على هَذَا ، وجَعَلْتَ « حَتَّى » مُتَعَلِّقاً بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ = فلا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَتَعَلَّق بـ ﴿هِيَ﴾ ، أَوْ بـ ﴿سَلَٰمٌ﴾ .

فلا يَتَعَلَّقُ بـ ﴿هِيَ﴾ لأَنَّه لا مَعْنَى فِعْلٍ فيه .

ولا يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ أَيْضاً بـ ﴿سَلَٰمٌ﴾ ، لأَنَّكَ تَفْصِلُ حِينَئِذٍ بَيْنَ الصِّلَةِ والمَوْصُولِ بالمُبْتَدَأ . أَلا تَرَى أَنَّ « سَلاماً » مَصْدَرٌ(٤) ؟ .

فإِذَا لَمْ يَجُزْ هَذَا أَضْمَرْتَ ما يَدُلُّ عليه ﴿سَلَٰمٌ﴾ ، فكأَنَّكَ قُلْتَ : تُسَلِّمُ حَتَّى .

فإِنْ قُلْتَ : فلِمَ لا تُضْمِرُ فِعْلاً بَعْدَ ﴿هِيَ﴾ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِهِ ، ويَكُونُ المُبْتَدَأُ

644 الذي هُوَ ﴿هِيَ﴾ قَدْ أُخْبِرَ عنه بأَنَّها(٥) سَلامٌ ، وأَنَّها ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ مِثْلُ

---

(١) في يق : حتى لا تتعلق إلا بفعل مضمر يدل عليه سلام وبقوله كذا .

(٢) زيادة مني .

(٣) قول أبي علي : فإن قلت . . حتى قوله على هذا الوجه = نقله صاحب الفريد ٦/ ٤٣٥ ولم يسمَّ مصدره . وقوله « الآخر » ليس في يق .

(٤) يعني آسم مصدر . وقوله : وأمَّا إذا حتى قوله سلاماً مصدر ، معناه وبعض لفظه في الفريد ٦/ ٤٣٥ .

(٥) في صل : بأنه ، والصواب ما أثبت .

« حُلْوٍ حامض »(١) ، كأنَّه أَرَادَ أَنْ يُعْلِمَ أنَّها سَلامٌ ، وأنَّها(٢) إلى هَذَا الوَقْتِ ؟ = فإنَّ الإِفَادَةَ بأنَّها إلى مَطْلَعِ الفَجْرِ لَيْسَتْ بِحَسَنَةٍ(٣) ، لأنَّ ذَلِكَ قَدْ عُلِمَ مِنْ غَيْرِ هَذَا المَكَانِ . فإذا كانَ كذا حَمَلْنَاه على بابِ ﴿إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ﴾(٤) [سورة غافر ٤٠/١٠] .

ولهذا لَمْ نَجْعَلْ « حَتَّى » خَبَرَ ﴿هِيَ﴾ ، و﴿سَلَٰمٌ﴾ لـ « هي » آخَرَ = ولأنَّه إذا لَمْ يَكُنْ مِنْ باب « حُلْو حَامِض » فَلأَنْ لا يَكُونَ مِنْ بابِ « هو قائم »(٥) = أَوْلَى .

وإنْ جَعَلْتَ ﴿هِيَ﴾ فاعِلَ ﴿سَلَٰمٌ﴾ ، و﴿حَتَّىٰ﴾ في مَوْضِعِ الخَبَرِ = فَهُوَ وَجْهٌ(٦) .

قال عُثْمَانُ(٧) : لا يَلْزَمُ إذا جَعَلْتَ « حَتَّى » مُتَعَلِّقَةً بـ ﴿سَلَٰمٌ﴾ أَنْ تَكُونَ فَصَلْتَ بَيْنَهُما بـ ﴿هِيَ﴾ ، لأنَّ « سلاماً » في مَوْضِعِ « مُسَلِّمَة » ، وأَنْشَدَ(٨) :

---

(١) سلف تخريجه ٣٠٢ ح ٧ . وقوله : فلم لا تضمر فعلاً بعد « هي » . . . حلو حامض = كذا وقع وفيه أنه جعل ﴿حَتَّىٰ﴾ خبراً بعد خبر ، وأضمر لها فعلاً ، وهذا قولان كما ترى ؟

(٢) في صل ويق : أنه سلام وأنه ، والوجه ما أثبت .

(٣) في كشف المشكلات : لأنه لا فائدة فيه ـ يعني إضمار الفعل ـ إذ كل ليلة بهذه الصفة اهـ وانظر غرائب التفسير ٢/١٣٦٦ .

(٤) سلف ١٠٨١ برقم ١٧ ، والتعليق ثمة وانظر ما سلف ١٠٧٢ في رقم ١٠ ، وما يأتي ١٢٦١ في رقم ٥ . وبابه تَعَلُّقُ الظرف « إذ » بمضمر .

(٥) أي خبر لمبتدأ محذوف .

(٦) انظر الفريد ٦/٤٣٦ .

(٧) ابن جني ، وكلامه في مختار التذكرة وتهذيبها له ، وليس فيما طبع منه . وقوله قال عثمان إلخ كلامه = ليس في يق .

(٨) قول مُحْرِز بن المُكَعْبَرِ الضَّبِّيِّ في أبيات له في الكامل ١٠٧ ـ ١٠٨ ، وديوان الحماسة بشرح المرزوقي ١٤٥٧ ، والتبريزي ٤/١٥ ، والتنبيه ٤٦٧ ، والمصادر المذكورة في التعليق على الكامل . وهو بلا نسبة في كشف المشكلات ١٢٣٠ ، و١٤٦٧ ـ زيادات مخطوطة طنطا ، اللوح ٢/١٢٥ ، وسيأتي ١٥٥٩ .

فَهَلا سَعَيْتُمْ سَعْيَ عُصْبَةِ مَازِنٍ   وهَلْ كُفَلائي في الوَفَاءِ سَوَاءُ(١)

٢٥ ـ وأَمَّا قوله تعالى : ﴿ ۞ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ ﴾(٢) [سورة الشورى ٤٢/ ٥١] = فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ قَوْلُه ﴿ أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ ﴾ إذا جَعَلْتَ ﴿ وَحْيًا ﴾ على تَقْدِيرِ : أَنْ يُوحَى ، كما قال الخَلِيلُ(٣) ، لَمَّا لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ [مَحْمُولاً](٤) على « أَنِ » الأُولَى مِنْ حَيْثُ فَسَدَ في المَعْنَى [158/1] = يَكُونَ(٥) ﴿ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ ﴾ على هَذَا مُتَعَلِّقاً بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ في تَقْدِيرِ العَطْفِ على الفِعْلِ الذي يُقَدَّرُ صِلَةً لـ « أَنِ » المَوْصُولَةِ بـ « يُوْحَى » ، ويَكُونُ ذلك الفِعْلُ « يُكَلَّمُ » ، وتَقْدِيرُه : [و](٦) ما كان لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَه اللهُ إلا أَنْ يُوحَى إِلَيهِ أَوْ يُكَلَّمَ مِنْ وَراءِ حِجَابٍ(٧) ، فَحُذِفَ « يُكَلَّمُ » لِجَرْيِ ذِكْرِه

---

(١) سَعَيْتُم ضمير الخطاب لبني عَدِيٍّ بن جُندب بن العَنْبَر بنِ عمرِو بن تَمِيم ، وكان الشاعر جاراً لهم ، فأُغير عليه ، فاستغاثهم فلم يغيثوه ، وأغاثه عصبةُ مازن ، وهم بنو مازنِ بن مالكِ بن عمرِو بنِ تميم ، انظر شرح التبريزي ، وانظر التعليق على الكامل .

قال ابن جني في التنبيه : الظرف متعلق بـ « سواء » لا بـ « كفلائي » ؛ أَلا ترى أن معناه : وهل من يكفلني متساوون في الوفاء ؟ فإن قلت : إنّ سواء مصدر فكيف جاز أن يتقدَّم ما عمل فيه عليه ؟ = قيل : هو في الأصل مصدر غير أنه أُوقع الآن هٰهنا موقع اسم الفاعل ، واسم الفاعل يعمل فيما قبله نحو زيد عندك جالسٌ ، وأنت لعمرو ضاربٌ ، ويدل على أنه هنا واقع موقع اسم الفاعل أَنَّ معناه : وهل كفلائي في الوفاء متساوون اهـ .

(٢) قوله: وأَمَّا قوله تعالى. . . حتى آخر الكلام في الآية مُنْتَزَعٌ من تذكرة أبي عليّ، وقد كرر المصنِّف نقله فيما يأتي ١٤٦١ ـ ١٤٦٥ برقم ٤ ، وهو ثمة أتمُّ ، وقال في آخره : هذا كلامه في التذكرة اهـ . ونقل بعض كلامه في الاستدراك ١٧٨ وصرَّح ثمة أنه في التذكرة ، وانظر المصادر التي ذكرناها في الاستدراك ١٧٥ . وهو كقوله في الحجة ٦/ ١٣٤ ـ ١٣٥ لولا موضعا السهو فيه ، انظر الاستدراك ، وما سلف ١٠٥٥ في رقم ٣٧ ، وما يأتي ١٢٢٨ في رقم ٩١ و١٤٦١ برقم ٤ .

(٣) الكتاب ١/ ٤٢٨ ، والاستدراك ٢٧٢ ح ٥ .

(٤) زيادة من يق .

(٥) السياق : فينبغي أن يكون قوله . . . يكون ، على تكرير الكون لطول الكلام .

(٦) زيادة من كلامه في الاستدراك ١٧٩ .

(٧) عبارة أبي علي في الحجة ٦/ ١٣٥ : إلا أن يُوحيَ إليه أو يكلِّمَه اهـ وهو أدقّ مما في التذكرة وأَوفق للفظ الآية ، وانظر الاستدراك ١٧٩ .

أَوَّلاً[١] ، كما حُذِفَ الفِعْلُ في قَوْلِه : ﴿ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ ﴾[٢] [سورة الفرقان ٢٥/٣٢] لِجَرْيِ ذِكْرِهِ ، والمَعْنَى : كَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ[٣] = وكما حُذِفَ في قَوْلِه : ﴿ ءَآلْـَٔـٰنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ ﴾[٤] [سورة يونس ١٠/٩١] ، والمَعْنَى : الآنَ[٥] آمَنْتَ ؟ فَحُذِفَ ، حَيْثُ كانَ ذِكْرُ « آمنت » قَدْ جَرَى[٦] ، وهذا لا يَمْتَنِعُ حَذْفُه مِنَ الصِّلَةِ ؛ لأَنَّه بِمَنْزِلَةِ المُثْبَتِ ، وقَدْ تُحْذَفُ مِنَ الصِّلَةِ أَشْيَاءُ للدَّلالَةِ عليها . 645

ولا يَجُوزُ أَنْ يُقَدَّرَ تَعَلُّقُ « مِنْ » [مِنْ][٧] قَوْلِه ﴿ أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ ﴾ [سورة الشورى ٤٢/٥١] إلا بهَذَا[٨] ؛ لأَنَّكَ إِنْ قَدَّرْتَ[٩] تَعَلُّقَهُ بغَيْرِه فَصَلْتَ بَيْنَ الصِّلَةِ والمَوْصُولِ بأَجْنَبِيٍّ[١٠] .

ولا يَجُوزُ أَنْ يُقَدَّرَ فِعْلٌ غَيْرُ هَذا ، كما قُدِّرَ في « أَوْ » في قَوْلِه : ﴿ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا ﴾[١١] [سورة الأنعام ٦/١٤٥] ، لأَنَّ هذا اعْتِرَاضٌ يُسَدِّدُ ما قَبْلَه ، وأَنْتَ إِذَا قَدَّرْتَ ﴿ أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ ﴾ مُتَعَلِّقاً بشَيْءٍ آخَرَ كانَ فَصْلاً بأَجْنَبِيٍّ، إِذ لَيْسَ هُوَ مِثْلَ الاعْتِرَاضِ الذي يُسَدِّدُ الأَوَّلَ[١٢] .

وأَمَّا مَنْ رَفَعَ فَقَالَ : ﴿ أَوْ يُرْسِلُ رَسُولًا ﴾[١٣] [سورة الشورى ٤٢/٥١] = فَيَنْبَغِي

---

(١) هذا آخر ما نقله من التذكرة في الاستدراك ١٧٩ .

(٢) كشف المشكلات ٩٧٠ والمصادر ثمة .

(٣) في صل : أنزلنا ، والوجه ما أثبت من يق ، وانظر ما يأتي ١٤٦٢ .

(٤) سلف ٤٠ برقم ٦٩ و٢٠٢ في رقم ٢٥ ، وما يأتي ١٤٦٢ في رقم ٤ .

(٥) هذا أول اللوح ١/١٨٣ من مو .

(٦) في قوله ﴿قَالَ ءَامَنتُ﴾ [٩٠] .

(٧) من مو ويق .

(٨) يعني « يكلّم » المضمر .

(٩) في صل : فقدت ، وهو تحريف .

(١٠) في صل : بالأجنبي، وأثبت ما في مو ويق .

(١١) كشف المشكلات ٤٣٧ والمصادر ثمة ؛ وما يأتي ١٤٦٢ في رقم ٤ . وقوله ﴿أَوْ فِسْقًا﴾ معطوف على ﴿ أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ﴾ ، وقوله ﴿فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ﴾ اعتراض .

(١٢) ليس في مو ويق ، وفي يق : ليس مثل اعتراض يسدد .

(١٣) وهما ابن عامر ونافع ، السبعة ٥٨٢ ، والحجة ٦/١٣٣ ، وكشف المشكلات ١٢٠٣ والمصادر ثمة .

أَنْ يَكُونَ قَوْلُه ﴿ أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ ﴾ مُتَعلِّقاً بِمَحْذُوفٍ ، ويَكُونَ الظَّرْفُ في مَوْضِعِ حَالٍ ؛ لأَنَّ قَوْلَه ﴿ إِلَّا وَحْيًا ﴾ [٥١] على هَذَا التَّقْدِيرِ مَصْدَرٌ في مَوْضِعِ الحالِ ، كأَنَّه يُكَلِّمُه[١] اللهُ [إلا][٢] إيحاءً ، أي : مُوحِياً ، كَقَوْلِكَ : « جِئْتُكَ[٣] رَكْضاً ومَشْياً » .

ويَكُونُ « مِنْ » في قَوْلِه ﴿ أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ ﴾ في أَنَّهُ في مَوْضِعِ حَالٍ = مِثْلَ « مِنْ » في قَوْلِه ﴿ وَمِنَ الصَّالِحِينَ ﴾[٤] [سورة آل عمران ٣/ ٤٦] بعد قوله ﴿ وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا ﴾ [سورة آل عمران ٣/ ٤٦] . فَهَذه مَوَاضِعُ وقَعَتْ فيها[٥] « مِنْ » ظَرْفاً في مَوْضِعِ الحَالِ ، كما وقَعَ سائرُ حُرُوفِ الجَرِّ[٦] .

ومَعْنَى ﴿ أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ ﴾ في الوَجْهِ الأَوَّلِ : يُكَلِّمُهُم غَيْرَ مُجَاهِرٍ لهم بالكَلامِ ، أي : يُكَلِّمُهُم مِنْ حَيْثُ لا يُرَىٰ كما يُرَى[٧] سائرُ المُتَكَلِّمِينَ ، لَيْسَ أَنَّه هُنَاكَ حِجَابٌ[٨] يَفْصِلُ مَوْضِعاً مِنْ مَوْضِعٍ[٩] . 646

٢٦ ـ وأَمَّا قَوْلُه تعالى [158/2] : ﴿ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ ﴾[١٠] [سورة الحديد ٥٧/ ٢٥] = فـ ﴿رُسُلَهُ﴾ مَعْطُوفٌ على الضَّمِيرِ المَنْصُوبِ الذي قَبْلَه[١١] ، كما قال : ﴿ وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ [سورة الحشر ٥٩/ ٨] .

---

(١) كذا في مو ويق وفيما يأتي ١٤٦٣ . وفي صل : يكلم .

(٢) زيادة مما يأتي ١٤٦٣ .

(٣) في صل : جئت ، وأثبت ما في مو ويق وفيما يأتي والحجة ٦/ ١٣٦ .

(٤) كشف المشكلات ٢٣٠ والمصادر ثمة ، وما سلف ٤٥٢ برقم ٣٨ وما يأتي ١٤٦٣ في رقم ٤ .

(٥) في صل ومو : فيه ، والصواب مما يأتي ١٤٦٣ .

(٦) قوله في س٥ ويكون حتى قوله هنا حروف الجر = ليس في يق . وبعد هذا كلام نقله فيما يأتي ١٤٦٣ .

(٧) في صل : كما لا يرى ، بإقحام لا ، والصواب من مو ويق وما يأتي ١٤٦٣ ، والحجة ٦/ ١٣٦ .

(٨) في الحجة : إذ ليس ثم حجاب .

(٩) بعده فيما يأتي ١٤٦٤ : ويدل على تحديد المحجوب . هذا كلامه في التذكرة . ومن هذا يصلح ما في الحجة . . . إلخ . وانظر ما علقناه في الاستدراك .

(١٠) كشف المشكلات ١٣٢٧ والمصادر ثمة .

(١١) في قوله ﴿ يَنصُرُهُ ﴾ .

ولا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفاً على مَفْعُولِ ﴿لِيَعْلَمَ﴾ ؛ لأَنَّكَ تَفْصِلُ بَيْنَ الصِّلَةِ والمَوْصُولِ . أَلا تَرَى أَنَّ قَوْلَه ﴿بِٱلْغَيْبِ﴾ مُتَعَلِّقٌ بـ « ينصر » ولا يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بـ ﴿لِيَعْلَمَ﴾ ؟ . فإذا كانَ كَذلِكَ ، فَلَوْ عَطَفْتَ ﴿رُسُلَهُ﴾ على « يَعْلَمَ »(١) = فَصَلْتَ بالمَعْطُوفِ بَيْنَ الصِّلَةِ والمَوْصُولِ(٢) .

٢٧ ـ ومِنْ ذَلِكَ(٣) قَوْلُه تعالى : ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً﴾(٤) [سورة آل عمران ٣/ ١٣٥] . فَقَوْلُه بَعْدُ : ﴿وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [١٣٥] اعْتِرَاضٌ بَيْنَ الصِّلَةِ والمَوْصُولِ ، وقَوْلُه : ﴿وَلَمْ يُصِرُّوا۟ عَلَىٰ مَا فَعَلُوا۟﴾ [١٣٥] في الصِّلَةِ مِنَ الفِعْلِ(٥) .

ونظيرُ هَذَا ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾(٦) [سورة آل عمران ٣/ ٧٣] هُوَ فَصْلٌ بَيْنَ الفِعْلِ ومَفْعُولِه(٧) دُونَ الصِّلَةِ ومَوْصُولِه .

---

(١) هذه عبارته ! ولفظه في كشف المشكلات ١٣٢٧ : فلو نصبتَ ﴿وَرُسُلَهُۥ﴾ بالعطف على ﴿مَن﴾ كان منصوباً بـ ﴿يعلم﴾ ، فلا يفصل بين ﴿يَنْصُرُ﴾ وبين الجارّ اهـ .

(٢) والفصل بين بعض الصلة وبعضها جائز ، انظر كشف المشكلات ٢٥٦ ، ١٤٤٩ .

(٣) قوله : ومن ذلك حتى آخر الكلام في الآية في رقم ٢٧ = لم يقع في مو ويق .

(٤) كشف المشكلات ٢٥٥ والمصادر ثمة ، والفريد ٢/ ١٣١ .

(٥) كذا قال ! وهو فاسدٌ ؛ لأن فيه عطفاً على فعل الشرط بعد تمام الجزاء ، ولا يصحّ . والصواب أن تقديره : فاستغفروا لذنوبهم ولم يصروا ، عن أبي حاتم وغيره ، انظر القطع والائتناف ٢٣٤ ، فتكون الواو عاطفة له على معطوف على الجزاء ، وقيل : الواو للحال ، انظر البحر ٣/ ٦٠ والتعليق في كشف المشكلات .

(٦) سلف ١٠٣ برقم ٧٦ و١٩٨ برقم ٢١ و١٠٣٥ برقم ٣ ويأتي ١١٤٧ برقم ٥ ، وانظر كشف المشكلات ٢٣٧ ، والاستدراك ١٤٤ فما بعدها ولا سيما ١٥٤ وبسط التعليق ثمة .
وسياق التلاوة ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ﴾ .

(٧) فالتقدير عنده : ولا تؤمنوا أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم إلا لمن تبع دينكم ، انظر الاستدراك وما سلف .

٢٨ ـ فأَمَّا قَوْلُه[١] : ﴿ أَوۡ يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡ ﴾[٢] [سورة آل عمران ٣/ ١٢٨] = فَزَعَمَ[٣] أنَّه لا يَكُونُ عَطْفاً على ما تَقَدَّمَ من « أَنْ »[٤] لأنَّه يُفْصَلُ بَيْنَ الصِّلَةِ والمَوْصُولِ بقَوْلِه : ﴿ لَيۡسَ لَكَ مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٌ ﴾ [١٢٨] .

ولكِنَّ النَّصْبَ على إِضْمَارِ « أَنْ » بَعْدَ « أَوْ »[٥] . ونَعْنِي بالمَوْصُولِ قَوْله : ﴿ بُشۡرَىٰ لَكُمۡ ﴾ [١٢٦] لأنَّ اللامَ مِنْ قَوْلِه ﴿ لِيَقۡطَعَ ﴾[٦] [١٢٧] مُتَعَلِّقٌ به[٧] ، وقَوْلُه : ﴿ وَمَا ٱلنَّصۡرُ ﴾ [١٢٦] ٱعْتِرَاضٌ[٨] .

فهَذِهِ آيٌ ورَدَتْ فِيما[٩] يَقُولُ النَّحْوِيُّونَ مِن ٱمْتِنَاعِ الفَصْلِ بَيْنَ الصِّلَةِ والمَوْصُولِ ، ولا تَرَى منها حَرْفاً في كُتُبِهم ، والحمدُ للهِ الذي هَدَانا لِهَذا[١٠] . 647

* * *

(١) قوله : فأما قوله حتى آخر الكلام في الآية في رقم ٢٨ = لم يقع في مو ويق .

(٢) كشف المشكلات ٢٥٣ والمصادر ثمة ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٣٣ ، وللفراء ١/ ٢٣٤ ، وإيضاح الوقف ٥٨٣ ، والقطع والائتناف ٢٣٣ .
وسياق التلاوة : ﴿ وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشۡرَىٰ لَكُمۡ وَلِتَطۡمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِۦۗ وَمَا ٱلنَّصۡرُ إِلَّا مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَكِيمِ ﴿١٢٦﴾ لِيَقۡطَعَ طَرَفٗا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوۡ يَكۡبِتَهُمۡ فَيَنقَلِبُواْ خَآئِبِينَ ﴿١٢٧﴾ لَيۡسَ لَكَ مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٌ أَوۡ يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡ أَوۡ يُعَذِّبَهُمۡ فَإِنَّهُمۡ ظَٰلِمُونَ ﴿١٢٨﴾ ﴾ [١٢٦ ـ ١٢٨] .

(٣) يعني أَبا عليّ ، ولم أُصب كلامه ، ولعله في التذكرة .

(٤) في قوله : ليقطع . . . أو . . . أو .
كذا قال أبو علي ، وأن يكون معطوفاً على ما تقدم من قوله ﴿ لِيَقۡطَعَ ﴾ ﴿ أَوۡ يَكۡبِتَهُمۡ ﴾ ﴿ أَوۡ يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡ ﴾ = هو قول الأخفش وأحد قولي الفراء وابن الأنباري وغيرهم ، وانظر كشف المشكلات .

(٥) يريد أَنَّ أَوْ فيه بمعنى إلى أَنْ ، انظر كشف المشكلات ٢٥٤ .
وأجازه الفراء وابن الأنباري والنحاس .

(٦) كشف المشكلات ٢٥١ والتعليق ثمة ، والفريد ٢/ ١٥٢ .

(٧) في أحد الأقوال ، انظر كشف المشكلات .

(٨) انظر سياق التلاوة في ح ٢ .

(٩) في صل : فيها ، تحريف صوابه من مو ويق .

(١٠) في صل : الذي هذا لهذا ، والصواب من مو ويق .

فهرس أبواب السفر الثاني